

العرب

من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر

يوجين روجان

العرب

العرب

من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر

تأليف

يوجين روجان

ترجمة

محمد إبراهيم الجندي

هنـــداوي

The Arabs

Eugene Rogan

العرب

يوجين روجان

الطبعة الأولى ٢٠١١م
رقم إيداع ٢٠١١/٩٥٧٧
جميع الحقوق محفوظة للناشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة
المشهرة برقم ٨٨٦٢ بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٢

مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة
إن مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره
وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه
٥٤ عمارات الفتح، حي السفارات، مدينة نصر ١١٤٧١، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٢٧٠٦٣٥٢ ٢٠٢ + **فاكس:** ٣٥٣٦٥٨٥٣ ٢٠٢ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: http://www.hindawi.org

روجان، يوجين.
العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر/تأليف يوجين روجان.
تدمك: ٦ ٩٥ ٦٢٦٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١–التاريخ الإسلامي

أ–العنوان

٩٥٣

المحتويات

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى ريتشارد هويا وودز روجان.

مقدمة الطبعة العربية

بقلم يوجين روجان

لكم يسعدني أن أرى كتابي «العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر» متاحًا للقراء في العالم العربي من خلال هذه الطبعة العربية.

عندما شرعت في تأليف هذا الكتاب كنت أستهدف القراء الغربيين في الأساس؛ ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن ومدريد وبالي كان هناك شعور متنامٍ في أوساط الجماهير في أوروبا وأمريكا بأن أعظم تهديد لقيمهم وأسلوب حياتهم يأتي من العالم العربي والإسلامي. وكانت استجابة الحكومات الغربية هي إعلان حرب على الإرهاب استهدفت دولًا عربية وإسلامية على نحو جعل عموم الجماهير العربية تؤمن بأن أعظم تهديد لقيمهم وأسلوب حياتهم يأتي من الغرب. ولم تكن لدى الشعوب في الغرب أدنى فكرة عن نظرة شعوب العالم العربي لها، ولهذا اعتقدت أنه من المهم أن أكتب كتابًا للقراء الغربيين لكي يفهموا كيف يبدو التاريخ الحديث من منظور عربي. وقد تمنيت أن أقدم بهذا إسهامًا صغيرًا في بناء التفاهم بين العالمين في وقت يسوده توتر عالمي.

في الوقت نفسه شعرت بقلق شديد تجاه ما سيظنه القراء العرب بالطريقة التي كتبت بها تاريخهم. إن أي قارئ لكتاب «الاستشراق» للمؤلف إدوارد سعيد سيكون معذورًا إذا ساورته الشكوك في مؤلف أمريكي يعمل بجامعة بريطانية ويكتب دراسة في تاريخ العرب. ومع أن كتابي يعتمد اعتمادًا هائلًا على المصادر العربية فإنه يظل إلى

حدٍّ بعيد كتابًا وضعه مؤرخ غربي. غير أنني أمريكي أسعده الحظ بالعيش في لبنان خمس سنوات، وفي مصر ثلاث سنوات أثناء الدراسة الثانوية، وفي الأردن سنتين أثناء الدراسة الجامعية. وقد أتاحت لي حياتي المهنية فرصة السفر والترحال كثيرًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، واكتساب صداقات استمرت عقودًا من الزمان. وأتمنى أن تكون تلك الخبرات — إلى جانب الحكمة والرؤى التي اكتسبتها من أصدقائي وزملائي العرب عبر السنوات — قد تركت بدورها أثرًا على كتابي.

لقد بذلنا جهودًا هائلة حرصًا على أن تكون الترجمة العربية للكتاب أفضل من النسخة الإنجليزية الأصلية نفسها. وقد زودت دار النشر بالنصوص العربية الأصلية لجميع المصادر التي استخدمتها؛ حتى يتسنى اقتباس الكلمات العربية الأصلية لمؤلفين بلغاء عبر القرون، مثل ابن إياس، والجبرتي، والطهطاوي، وهدى شعراوي، ونوال السعداوي، وقسطنطين زريق، ومحمد حسنين هيكل، على سبيل المثال لا الحصر، بدلًا من ترجمتها من ترجمتي الإنجليزية لكتاباتهم. وإنني شديد الامتنان لأحمد الديلمي من جامعة أكسفورد لمساعدته في تجميع النصوص العربية الأصلية لهذه النسخة. وأود تقديم خالص شكري للدكتورة نجوى عبد المطلب في دار «كلمات عربية» لما أظهرته من حماس لنشر كتاب «العرب» بالعربية. وكذلك أدين بالشكر لمترجم الكتاب محمد الجندي لترجمته المتميزة للكتاب إلى العربية.

وأخيرًا فإنني أتشوق إلى رؤية الكتاب منشورًا بالعربية في عام ٢٠١١؛ هذا العام الثوري. لقد تسبب شعب تونس والشعب المصري وجميع هؤلاء الذين يطالبون بحقوقهم بوصفهم مواطنين وبشرًا مُكرمين في جميع أنحاء العالم العربي، بفوز العرب باحترام المجتمع الدولي الذي استحقوه بكل جدارة.

مقدمة

في الرابع عشر من فبراير/شباط ٢٠٠٥ — أي في عيد الحب — لقي رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري مصرعه إثر انفجار هائل بسيارة في وسط بيروت. كان الحريري عائدًا إلى بيته بعد حضور جلسة برلمانية، واتخذ طريقًا معروفًا، وأحاط به موكب حاشد جعل تمييزه سهلًا وسط الزحام الشهير للسيارات في المدينة. انفجرت قنبلة وزنها طن مخلفةً حفرة ضخمة في الشارع المطل على البحر، وأطاحت بواجهات المباني القريبة. قُتِل مع الحريري واحد وعشرون شخصًا، منهم سياسيين، وحراس، وسائقين إضافةً إلى عابري السبيل الأبرياء. كان هذا اغتيالًا مريعًا، وإن حكمنا عليه بمعايير بيروت.

كان الحريري أغنى رجال لبنان وأوسعهم سلطةً وأعظمهم قوةً. كوَّن ثروته بالعمل مقاولًا في المملكة العربية السعودية، ثم عاد إلى بلاده مع نهاية الحرب الأهلية التي دامت خمسة عشر عامًا (١٩٧٥–١٩٩٠) ليصبح رائد مسيرة تعمير لبنان بعد الحرب. دخل مجال السياسة، وأصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٩٢، وقضى عشر سنوات من الثلاث عشرة سنة الباقية من حياته في رئاسة الحكومة اللبنانية.

من أبرز المشروعات التي قام بها الحريري أثناء رئاسته للوزراء مشروع إعادة تعمير وسط بيروت. كان يرى أن إحياء هذه المنطقة التجارية المركزية سينعش اقتصادها الذي كان يومًا ما مزدهرًا. أثار هذا المشروع جدلًا، وأدى عدم اكتراث الحريري بتضارب المصالح بين دوره كأحد كبار المقاولين ودوره كرئيس للحكومة إلى ظهور اتهامات بالفساد استندت على أسباب منطقية قوية. غير أن الكثير من اللبنانيين رأوا في الحريري الأمل الوحيد للبلاد؛ فقد موَّل قدرًا كبيرًا من نفقات الحكومة اللبنانية من ثروته الخاصة، وأعطى المستثمرين الأجانب — خاصة المهاجرين اللبنانيين الأثرياء وأفراد الأسرة المالكة

السعودية — الثقة اللازمة لاستثمار أموالهم في الاقتصاد اللبناني المتزعزع. ومن أنقاض الحرب الأهلية بدأت تظهر بيروت مدينةً جميلةً ببنية تحتية حديثة.

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، قدم الحريري استقالته من رئاسة الوزراء احتجاجًا على تدخل سوريا في السياسة اللبنانية. كانت هذه خطوة خطيرة لرجل قطع مشواره في العمل السياسي بالشراكة مع دمشق. دخل السوريون لبنان لأول مرة عام ١٩٧٦ بصفتهم جزءًا من القوات التي أرسلتها جامعة الدول العربية للتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية، ومنذ ذلك الوقت أحكمت قبضتها على السياسة اللبنانية. ومع أن الحكومة السورية ادعت أنها تحفظ الاستقرار السياسي في دولة الجوار الضعيفة، شعر كثير من اللبنانيين بالغضب، إذ نظروا لوجودها على أنه احتلال. حدثت نقطة التحول في موقف الحريري حين أجبرت الحكومة السورية البرلمان اللبناني على تمديد مدة رئاسة الرئيس إميل لحود ثلاث سنوات بما يخالف الدستور؛ فالدستور اللبناني لا يسمح إلا بفترة رئاسة واحدة مدتها ست سنوات. كان الجميع يعرفون أن لحود رجل سوريا. ويُقال إن الرئيس السوري بشار الأسد هدد الحريري قائلًا: «لحود هو أنا، وإن أردت إخراجي من لبنان، فسأدمر لبنان.»[1] قرر الحريري أن يقف في وجه الضغوط السورية في هذه القضية، مع أنه يعرف مخاطر هذا، ودفع حياته ثمنًا لهذا القرار.

عندما اغتيل الحريري تظاهر مؤيدوه في الشوارع، وألقوا بالمسئولية على السوريين بلا تردد. وفي الأسابيع التي تلت حادث الاغتيال، زادت المظاهرات حجمًا، وأصبحت أكثر قوةً حتى وصلت إلى ذروتها حين احتشد حشد ضخم في وسط بيروت بعد شهر من حادث الاغتيال، في الرابع عشر من مارس/آذار. احتشد مليون لبناني — أي ربع إجمالي سكان البلد — في وسط بيروت مطالبين بالاستقلال عن سوريا.

تطورت الاحتجاجات والمظاهرات متخذةً صورة حركة شعبية عرفت في لبنان باسم «انتفاضة الاستقلال»، وأطلقت عليها وسائل الإعلام العالمية اسم «ثورة الأرز». تسببت الاحتجاجات أيضًا في قيام تحالف سياسي عارض الوجود السوري في لبنان، وأصبح يعرف باسم «تحالف ١٤ آذار». تصاعدت حدة المعارضة الدولية والمحلية بشدة في أعقاب اغتيال الحريري لدرجة أجبرت سوريا على سحب ١٤ ألف جندي تابع لها وجميع رجال المخابرات من الأراضي اللبنانية. وفي ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ غادرت آخر القوات السورية لبنان فاعتقد اللبنانيون أنهم على أعتاب عصر جديد من الاستقلال والتآلف الوطني.

غير أن شبح سوريا ظل يطارد لبنان حتى بعد انسحاب آخر قواتها. أُخرِسَت أصوات عدد من أجرأ منتقدي سوريا المنتمين إلى حركة ١٤ آذار عن طريق اغتيالات عنيفة كان

جليًّا أن الغرض منها إرهاب من بقي على قيد الحياة من أعضاء الحركة؛ فعلى مدار العامين التاليين، لقي ثمانية أشخاص معارضين لسوريا حتفهم في انفجارات سيارات أو هجوم بالأسلحة النارية، بينهم أربعة من أعضاء البرلمان. رأى الكثيرون أن الاغتيالات الوحشية التي تعرضت لها شخصيات ثقافية وسياسية قديرة ألقت بالضوء على عجز اللبنانيين عن حماية أنفسهم من القوى الخارجية. وثار اللبنانيون على عجزهم، وطالبوا بالعدالة.

كان الصحفي والكاتب سمير قصير من أول من تعرضوا للقتل إذ لقي حتفه في سيارته الألفا روميو المفخخة وهو يقودها إلى العمل صباح الثاني من يونيو/حزيران ٢٠٠٥. كان سمير يكتب في صحيفة النهار اليومية اللبنانية ويعد أحد الأصوات البارزة في حركة ١٤ آذار المناهضة لسوريا. رأى سمير أن المشكلات اللبنانية هي نموذج مصغر لما يعانيه العالم العربي بأسره. وقبل وفاته بمدة وجيزة نشر مقالًا مميزًا يعرض فيه لما أسماه «شقاء العرب» في القرن الحادي والعشرين. يعكس المقال تحرر المواطنين العرب من الأوهام التي علَّقوها على حكوماتهم الفاسدة الدكتاتورية. ويقول في المقال: «لا خير في أن تكون عربيًّا في هذه الأيام. فاعتلال النفس، من شعور البعض بالاضطهاد، إلى كره الذات لدى البعض الآخر، هو القاسم المشترك الأعم في العالم العربي.»

ويردف قائلًا: «إلا أن هذا الشقاء لم يكن ماثلًا على الدوام.» ويقارن شقاء القرن الحادي والعشرين بحقبتين تاريخيتين حقق العرب فيهما العظمة، أو سعوا لتحقيقها.

تمثل الخمسة قرون الأولى التي تلت ظهور الإسلام، والتي تمتد من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر من الميلاد، عهد الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة التي هيمنت على العالم. كان للعرب حضور قوي على الساحة العالمية امتد من العراق والجزيرة العربية حتى إسبانيا وصقلية. ويمثل عهد صدر الإسلام مصدر فخر لجميع العرب بصفته الماضي الذي كان العرب فيه القوة المهيمنة على العالم، غير أن هذا العصر يحتل مكانة خاصة لدى الإسلاميين، إذ يثبت ادعاءهم أن العرب بلغوا أوج العظمة حين كانوا أكثر التزامًا بعقيدتهم الإسلامية.

يقول قصير إن ثاني حقبة شهدت عظمة العرب، أو على الأقل تعلقهم وسعيهم لتحقيق آمال عريضة، بدأت في القرن التاسع عشر. كتب يقول: «اليقظة الثقافية في القرن التاسع عشر، ما عُرف بعصر النهضة الشهير، قد أدخلت عددًا من المجتمعات

العربية عالم الحداثة.» شكلت النهضة ثقافة مدنية علمانية حديثة مميزة سادت في العالم العربي في القرن العشرين. يقول قصير: «تمكن المجتمع المصري من أن يحتل المرتبة الثالثة عالميًّا في الإنتاج السينمائي، فيما كان الرسامون والشعراء والموسيقيون والكتاب المسرحيون والروائيون من القاهرة إلى بغداد وبيروت والدار البيضاء يساهمون في صياغة ثقافة عربية حية متجددة.» بدأ المجتمع يشهد تغيرًا، والتعليم ينتشر، ورُفِعَت الحُجُب عن النساء.

شكلت ثقافة النهضة أيضًا السياسة العربية في القرن العشرين، ومع خروج العرب من عباءة الاستعمار إلى الاستقلال بدءوا يلعبون دورًا بارزًا في الأحداث العالمية. وأورد قصير عددًا من الأمثلة البارزة، فقال: «مصر في ظل حكم عبد الناصر أصبحت من الأقطاب في السياسة الأفريقية الآسيوية ثم في دول عدم الانحياز ... الجزائر بعد الاستقلال باتت «قدوة» القارة الأفريقية كلها ... المقاومة الفلسطينية التي اضطرت إلى حمل لواء النضال تمكنت من فرض حق الشعوب دون أن تغرق في الأيديولوجية المتخذة وضع الضحية المنتشرة حاليًّا.»

ويرى قصير، وهو نفسه قومي علماني، أن عمليات الإصلاح الهادفة إلى التحديث التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون أكثر ملاءمةً للحاضر من العصر الذهبي الذي شهدته القرون الخمسة الأولى للإسلام، وقد وصف عصر النهضة بأنه عصر «تسنى للعرب فيه التطلع إلى المستقبل بشيء من التفاؤل.» ومن الجلي أن هذا الحال تبدل؛ فالعالم العربي ينظر إلى المستقبل بتشاؤم متزايد، ولم تعد الرؤية العلمانية تلهم غالبية السكان، وأعتقد أن الإسلاميين سيفوزون بسهولة بالغة في أي انتخابات حرة نزيهة تعقد في العالم العربي اليوم.

ثم طرح قصير الأسئلة الصعبة: «كيف وصل الأمر إلى حالة الغثاثة الراهنة؟ كيف يتم إسقاط حضارة حية من أجل الاستسلام لعقيدة الشقاء والموت؟»[2] لقد طرح أسئلةً حيرت المفكرين العرب وصانعي السياسة الغربيين على حد سواء في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. كثير من الغربيين يرون أن أخطر تهديد يواجه أمنهم وثقافتهم ينبع من العالمين العربي والإسلامي فيما يعرف الآن بالإرهاب الجهادي، ولا يدركون أن كثيرين في العالمين العربي والإسلامي يرون بدورهم أن أخطر تهديد يواجه أمنهم وثقافتهم يأتي من الغرب. وما ينبغي أن يدركه كلا الجانبين بوضوح هو أن هناك علاقة قوية بين الركود والإحباط العربيين من ناحية، والتهديد الإرهابي الذي يؤرق الديمقراطيات الغربية كثيرًا من ناحية أخرى.

يجب على الغربيين من صانعي السياسات والمثقفين أن يعيروا التاريخَ مزيدًا من الاهتمام إن أرادوا أن يعالجوا الأمراض التي أصابت العالم العربي اليوم. إننا في الغرب كثيرًا جدًّا ما نتجاهل القيمة التي يحملها التاريخ للحاضر. وكما كتب المعلق السياسي جورج ويل يقول: «حين يقول الأمريكيون عن شيء ما إنه من التاريخ، فإنهم يعنون أنه لا يمت بصلة للحاضر.» وهذا أبعد ما يكون عن الصواب. حقًّا يجب على الغرب أن ينتبه أكثر لتجارب العرب التاريخية ونظرتهم للتاريخ. هذا يمكن أن يجنبهم تكرار الأخطاء التاريخية.

دعونا نأخذ مثالًا واحدًا: حاول قادة الغرب على مدار قرون أن يصوروا غزوهم للعالم العربي على أنه معارك تحرير. فعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨، أصدر بيانًا يُطمئن فيه الشعب المصري إلى حسن نواياه قبل غزو أرضه، وقال فيه: «يا أيها المصريون، قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم.» وهكذا كان نابليون يريد أن يقنع الشعب المصري أنه يغزو بلاده ليحرره ويعزز الإسلام، لا لأن يعزز المصالح الجيوستراتيجية الفرنسية على حساب المنافسين البريطانيين.

غير أن شعب مصر لم يكن بهذه السذاجة؛ فقد ترك المفكر الأبرز في القاهرة في ذلك الوقت — وهو رجل يدعى الجبرتي — تأريخًا مهمًّا للغزو الفرنسي، سخر فيه من بيان نابليون قائلًا: «قوله إنه لم يأت إلا لتخليص حقوقنا من يد الظالمين هو أول كذبة نطقها وبهتان افتراه.» ورفض الجبرتي ما جهر به نابليون من احترام للإسلام ورسوله وكتابه واصفًا إياه بأنه خلل عقلي وحماقة مفرطة.[3]

يمكن للمرء أن يسمع صدى عبارات نابليون المطمئنة يتردد في الإعلان الذي أدلى به الفريق سير ستانلي مود حين دخل بغداد في مارس/آذار ١٩١٧ على رأس قوات الغزو البريطاني في ذروة الحرب العالمية الأولى. ادعى مود أن جيشه دخل بلاد الرافدين ليخرج العدو العثماني من الأراضي العربية، فقال: «جيوشنا لا تدخل مدنكم وأراضيكم بصفتها غازية أو عدوة، وإنما بوصفها محررة. فمنذ عهد هولاكو [القائد المغولي الذي نهب بغداد ودمرها عام ١٢٥٨] وشعبكم يخضع لطغيان الأجانب … وترزحون أنتم وآباؤكم تحت نير الاستعباد»، وواصل مود حديثه متعهدًا بأن يقدم البريطانيون المساعدة لشعب العراق حتى ينالوا الحكم الذاتي ويحققوا الازدهار لكي «يعيش أهل بغداد في رخاء.»[4]

لم يكن هناك أي جوهر حقيقي لمزاعم بريطانيا بشأن تحرير بغداد عام ١٩١٧ يزيد عن جوهر مزاعم نابليون الكاذبة أيضًا بشأن تحرير مصر عام ١٧٩٨؛ إذ كانت بريطانيا قد وافقت عام ١٩١٦ على تقسيم العالم العربي مع فرنسا التي تحالفت معها وقت الحرب، وكان مود يغزو أراضٍ تعتزم بريطانيا ضمها لإمبراطوريتها. وبحلول عام ١٩٢٠، أدى الإحباط الناتج عن عدم وفاء بريطانيا بما وعدت به من حكم ذاتي إلى اندلاع الثورة في أنحاء البلاد. ونشر محام من مدينة النجف جريدة لم تستمر طويلًا أسماها «الاستقلال». وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٠، تأمل الوعود الكاذبة التي قطعها مود قائلًا: «طال أمد الانتظار بما وُعدنا به وشاهدنا من ضباط الجيش [البريطاني] السعي وراء سلب حقوقنا وسحق استقلالنا فعزمنا على المطالبة بحقوقنا الطبيعية المشروعة وتذكير الحكومة بالوفاء بمواعيدها بصورة قانونية أدبية فقابلَنا الضباطُ [البريطانيون] بالاضطهادات الشديدة بلا سبب سوى عزمهم على إبطال مساعينا في طلب الحقوق المشروعة.»[5] قمع البريطانيون الثورة العراقية عام ١٩٢٠ بعنف شديد، ثم أخضعوا العراق للحكم الاستعماري البريطاني المباشر طوال الاثني عشر عامًا التالية، وللحكم البريطاني غير الرسمي حتى وقت الإطاحة بالملكية في العراق عام ١٩٥٨.

وعندما كان الرئيس الأمريكي جورج بوش يستعد لغزو العراق عام ٢٠٠٣ لتحرير شعبها من طغيان حكم صدام حسين، كان العرب قد سمعوا كل الحجج التي تذرع بها من قبل؛ ورأوا ثعلب الاستعمار يرتدي عباءة حَمَل يسعى لتحريرهم.

إن غزو شعب من السوء بحيث لا يحتاج معه إلى إهانة الاستخفاف بذكائه. وقد عبر الصحفي العراقي منتظر الزيدي عن الغضب الذي عم البلاد حين قذف الرئيس بوش بحذائه في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس في ختام زيارة الوداع ببغداد في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. صاح الزيدي وهو يلقي بفردة حذائه الأولى: «هذه قبلة الوداع من الشعب العراقي أيها الكلب!» وأضاف وهو يلقي الثانية: «وهذه من الأرامل والأيتام والذين قتلتهم في العراق.» ومع أن السلطات العراقية ألقت القبض عليه بعد هذا، وحاكمته بسبب فعلته، فقد أصبح بطلًا في العالم العربي بين عشية وضحاها لأنه أخبر أقوى رجل في العالم أن العراقيين يعرفون الفرق بين التحرير والاحتلال.

كشف انفجار الزيدي وتعاطف العرب مع ما فعله شعورًا عميقًا بالغضب والإحباط: الغضب والإحباط لأن العراقيين عجزوا عن تخليص أنفسهم بأنفسهم من طاغية كصدام، وعجزوا أيضًا عن منع الأجانب من غزو بلادهم لتحقيق أهداف خاصة بهم. هذا هو

العجز الذي كان سمير قصير يقصده حين كتب عن الشقاء العربي قائلًا: «صار العجز رمز الشقاء العربي ... العجز عن إخماد الشعور بأنك لم تعد سوى كمية مهملة على رقعة الشطرنج الكونية، بينما تدور اللعبة في ديارك.»[6] صار العرب ينظرون لأنفسهم على أنهم بيادق تلعب بها الدول وأن عليهم السير وفقًا للقواعد التي يضعها الآخرون، إذ هم عاجزون عن تحقيق أهدافهم في العصر الحديث.

وهذه ليست ظاهرة جديدة تمامًا؛ إذ عاش العرب أغلب العصر الحديث وفقًا للقواعد التي كانت تضعها القوى السائدة في كل حقبة. وعلى هذا يبدأ تاريخ العرب الحديث بالغزو العثماني للعالم العربي في القرن السادس عشر، إذ خضع العرب لأول مرة لحكم قوة خارجية. وأسهمت القوى الاستعمارية الأوروبية والقوى العظمى في عصر الحرب الباردة في استمرار خضوع العالم العربي لقواعد أجنبية. وبعد خمسة قرون من اتباع قواعد الآخرين، يطمح العرب للإمساك بزمام مصائرهم؛ كما كان حالهم في القرون الخمسة الأولى بعد ظهور الإسلام. غير أن معظم العرب اليوم سيقولون إنهم لم يكونوا أكثر بعدًا عن تحقيق هذا الهدف منهم الآن.

النظر لتاريخ العرب من زاوية القواعد التي حكمت كل مدة تاريخية يجعلنا نميز أربع حقب في العصر الحديث: العهد العثماني، وعهد الاستعمار الأوروبي، وعهد الحرب الباردة، والعهد الحالي الذي يتسم بهيمنة الولايات المتحدة والعولمة. تخللت مسيرة تاريخ العرب طوال هذه الحقب المختلفة أوقات ارتفعت فيها موجة التمتع بالسيادة والاستقلال إلى أوجها أو انحسرت إلى القاع؛ وحين نقول إن العالم العربي خضع للقواعد الأجنبية لا نعني أن العرب ظلوا خاضعين سلبيين في تاريخ من التدهور المستمر؛ فتاريخ العرب في العصر الحديث مفعم بالحيوية والديناميكية، والشعوب العربية مسئولة عن نجاحاتها وإخفاقاتها على حد سواء. وقد التزموا بالقواعد حين وافقتهم، وهدموها حين اعترضت طريقهم، وعانوا العواقب عند تخطيهم القوى المهيمنة.

في الواقع ظل العرب أقوياء في العصور التي سادت فيها أكثر من قوة واحدة. في عهد الاستعمار، استغل العرب كافة الفرص للتلاعب بالخلاف بين بريطانيا وفرنسا، مثلما تلاعبوا بالخلاف بين السوفييت والأمريكيين أثناء الحرب الباردة. لكن مع كل مرحلة تاريخية فاصلة سقطت فيها قوى مهيمنة وظهر نظام عالمي جديد، كان العرب يعودون إلى البداية ويظلون هناك إلى أن يتقنوا القواعد الجديدة التي تحكم العصر. وظلت المراحل

الانتقالية تأتي بفرص جديدة، غير أن التجربة أثبتت أن رغبة القوى الأجنبية في السيطرة على المنطقة تزداد مع كل عصر جديد.

يبدأ تاريخ العرب الحديث بالفتوحات العثمانية التي وقعت عامي ١٥١٦ و١٥١٧، إذ هزمت جيوش العثمانيين الحديثة المزودة بالبنادق جيوشًا قديمةً تحمل السيوف، فثبتت أقدام القوى العثمانية في الأراضي العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك بداية خضوع التاريخ العربي لقواعد الآخرين. حتى ذلك الوقت كان حكم العرب ينبع من مدن العرب الكبرى: دمشق وبغداد والقاهرة؛ أما في عهد العثمانيين، فانتقل مركز الحكم إلى مدينة إسطنبول البعيدة التي تمتد في قارتي أوروبا وآسيا ويخترقها مضيق البوسفور.

دام حكم العثمانيين للعرب أربعة قرون من القرون الخمسة الماضية. وعلى مدار هذه المدة الطويلة، تغيرت الإمبراطورية، ومن ثم تغيرت القواعد. في أول قرن تلا الفتح، لم تطالبهم القواعد التي وضعها العثمانيون بالكثير؛ إذ لم يكن على العرب سوى الاعتراف بسلطة السلطان واحترام الشريعة الإسلامية والسلطان. وسمح العثمانيون للأقليات غير المسلمة بتولي شئونها الخاصة تحت إمرة قياداتها المحلية ووفقًا لقوانينها الدينية في مقابل دفع جزية للدولة. وبصفة عامة، بدا أن معظم العرب نظروا بعين الرضا لوضعهم في ظل الإمبراطورية العالمية التي سادت في ذلك العصر على اعتبار أنهم مسلمون في إمبراطورية إسلامية عظمى.

بيد أنه في القرن الثامن عشر، شهدت القواعد تغيرًا جذريًّا. وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج عظمتها في القرن السابع عشر، لكنها عام ١٦٩٩ فقدت لأول مرة أراضٍ تابعة لها — كرواتيا والمجر وترانسلفانيا ومنطقة بوديليا بأوكرانيا — لصالح منافسيها الأوروبيين. بدأت الدولة العثمانية تبيع بالمزاد المناصب الحكومية والأراضي الزراعية في الولايات التابعة لها كمزارع خاضعة للضرائب حتى تولد الدخل، إذ كانت تعاني ضائقةً مالية، مما مكَّن ذوي النفوذ في الولايات البعيدة من جمع أراضٍ شاسعة فتحت لهم باب جمع ما يكفي من الثروة والسلطة لتحدي سلطة الحكومة العثمانية. حدث هذا في دول البلقان وشرق الأناضول، وفي أنحاء الولايات العربية، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر مثلت مجموعة من هؤلاء القادة المحليين تحديًّا خطيرًا للحكم العثماني في مصر وفلسطين ولبنان ودمشق والعراق وشبه الجزيرة العربية.

وبحلول القرن التاسع عشر بدأ العثمانيون عصر إصلاحات شاملة بهدف القضاء على التحديات التي ظهرت داخل الإمبراطورية وصد تهديدات جيرانهم الأوروبيين؛ وأدى هذا إلى ظهور مجموعة جديدة من القواعد عكست أفكارًا جديدة بشأن مفهوم المواطنة استعارتها من أوروبا. حاولت الإصلاحات العثمانية أن تضمن لجميع الرعايا العثمانيين — أتراكًا وعربًا على حد سواء — المساواة في الحقوق والواجبات على مستوى الإدارة والخدمة العسكرية ودفع الضرائب؛ وروجت لهوية جديدة تقوم على الولاء للدولة العثمانية، تسعى إلى السمو فوق الاختلافات العرقية والانقسامات الدينية في المجتمع العثماني. فشلت الإصلاحات في حماية العثمانيين من التدخل الأوروبي، لكنها مكنت الإمبراطورية من إحكام قبضتها على الولايات العربية، وزادت أهمية هذا مع تسبب النزعة القومية في إضعاف وضع العثمانيين في البلقان.

غير أن الأفكار التي ألهمت الإصلاحات العثمانية هي نفسها التي أدت إلى ظهور أفكار جديدة عن القومية والمجتمع جعلت بعض أفراد العالم العربي غير راضين عن وضعهم في الإمبراطورية العثمانية، فبدءوا يواجهون القواعد العثمانية، ويحملونها أكثر فأكثر مسئولية التخلف النسبي الذي شهدوه في بداية القرن العشرين. وقارن كثير من العرب عظمة الماضي بما يعانونه من خضوع في ظل الإمبراطورية العثمانية التي تتراجع أمام جيرانها الأوروبيين الأكثر قوةً، فطالبوا بإصلاح مجتمعاتهم، وطمحوا إلى نيل الاستقلال عن العالم العثماني.

بدا لكثير من العرب أن سقوط الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ يضعهم على أعتاب عصر جديد من الاستقلال والعظمة القومية، وتطلعوا إلى بعث مملكة عربية أكثر عظمة من أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وشجعهم على هذا الدعوة التي طرحها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بشأن حق الأوطان في تقرير مصيرها وبلورها في أربع عشرة نقطة شهيرة. لكنهم تجرعوا مرارة خيبة الأمل عندما اكتشفوا أن النظام العالمي الجديد سيقوم على القواعد الأوروبية لا على القواعد التي وضعها ويلسون.

استغل البريطانيون والفرنسيون مؤتمر الصلح الذي عُقد في باريس عام ١٩١٩ حتى يطبقوا نظام إنشاء الدول الجديد على العالم العربي، ووقعت جميع الأراضي العربية تحت شكل أو آخر من أشكال الحكم الاستعماري فيما عدا وسط الجزيرة العربية وجنوبها. طبقت فرنسا نظام الحكم الجمهوري في مستعمرتيها السورية واللبنانية اللتين كانتا حديثتا التخلص من الحكم العثماني. أما بريطانيا فأضفت على ممتلكاتها في العراق

وشرق الأردن قشور نظام الملكية الدستورية الذي تعمل به حكومتها. وكانت فلسطين استثناءً؛ إذ تقوضت كل المساعي لتشكيل حكومة قومية بسبب الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود بالرغم من معارضة السكان الأصليين.

تحددت لكل دولة عربية جديدة عاصمة وطنية اتُخذت مقرًا للحكم، وأُجبر الحكام على وضع مسودات دساتير وتشكيل مجالس نيابية تعمل بنظام الانتخاب، وأجرت الدول المتجاورة مفاوضات لم تخلُ من الحدة في كثير من الأحيان بشأن ترسيم الحدود مع أن هذه الحدود كانت في كثير من الأحيان شكلية إلى حد بعيد. قوبلت هذه الإجراءات بمعارضة كثير من القوميين العرب، إذ رأوا أنها تؤدي إلى انقسام الشعب العربي وإضعافه، وأن هذا الشعب لن يستعيد مكانته المستحقة كقوة عالمية تحظى بالاحترام إلا عن طريق وحدة عربية شاملة؛ بيد أنه في ظل الالتزام بالقواعد الأوروبية الجديدة انحصرت كل المواقف السياسية القيمة داخل حدود كل دولة من الدول العربية الجديدة.

خلَّف الاستعمار صدامًا بين القومية القائمة على أساس الدول المستقلة (مثل القومية المصرية والقومية العراقية) والأيديولوجيات القومية التي تضم العرب جميعًا في رحابها، ويظل هذا الصدام واحدًا من آثار الاستعمار الباقية. ظهرت الحركات القومية في النصف الأول من القرن العشرين في بعض الدول المستعمرة كل على حدة، وعارضت الحكم الأجنبي. لكن لم يكن من الممكن أن تظهر حركة قومية تشمل أنحاء العالم العربي ما دام هذا العالم مقسمًا بين بريطانيا وفرنسا. وعندما بدأت الدول العربية تنتزع الاستقلال في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، كان انقسامها قد أصبح راسخًا. إلا أن معظم المواطنين العرب آمنوا بأن القوميات الصغرى التي أفرزها الاستعمار غير شرعية من الأساس، ورأى أولئك الذين طمحوا في استعادة عظمة العرب في القرن العشرين أن قيام حركة قومية عربية واسعة النطاق هو الأمل الوحيد للوصول إلى الكتلة الحرجة ووحدة الهدف اللازمَين لاستعادة المكانة المستحقة للعرب بين القوى المهيمنة. غير أن التجربة الاستعمارية تركت العرب مجموعةً من الدول بعد أن كانوا مجتمعًا قوميًّا، وظلت آثار تلك التجربة تخيب آمال العرب.

كتبت الحرب العالمية الثانية نهاية التأثير الأوروبي على الشئون العالمية. ومثلت السنوات التي تلت الحرب حقبة تخلص من الاستعمار، إذ فازت الدول الآسيوية والأفريقية بالاستقلال عن الحكم الاستعماري، وكثيرًا ما حدث ذلك بقوة السلاح. وفي النصف

الثاني من القرن العشرين، ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بوصفهما قوتين عظميين، وشكل التنافس بينهما قواعد العصر الجديد الذي اصطلح على تسميته الحرب الباردة.

في ذاك الوقت اشتعل تنافس محتدم على الهيمنة العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ومع محاولة كل منهما ضم العالم العربي إلى منطقة نفوذه، أصبح الشرق الأوسط إحدى الحلبات العديدة التي تتصارع عليها القوى العظمى. ومع دخول العالم العربي عصر الاستقلال القومي، وجد أن القواعد الأجنبية — قواعد الحرب الباردة — تقيد المساحة المتاحة له للإمساك بزمام أموره لما يقرب من نصف قرن (من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠).

كانت قواعد الحرب الباردة واضحة: إما أن يكون البلد حليفًا للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، لكن الإبقاء على علاقات طيبة مع الدولتين خيار غير مطروح. بصفة عامة، لم يمل العرب إلى الموقف الأمريكي المعادي للشيوعية ولا إلى المادية الجدلية التي تبناها الاتحاد السوفييتي. وحاولت الحكومات العربية أن تسلك طريقًا وسطًا عن طريق حركة عدم الانحياز، لكن دون جدوى. وفي النهاية أُجبرت كل دولة من دول العالم العربي على الانضمام لأحد المعسكرين.

أطلقت الدول التي دخلت في حيز نفوذ السوفييت على نفسها دولًا «تقدمية»، لكن الغرب وصفها بالدول العربية «المتطرفة». شملت هذه المجموعة كل الدول العربية التي اندلعت فيها ثورات، وهي: الجزائر وليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي. وانحازت للغرب الجمهوريات الليبرالية كتونس ولبنان والملكيات المحافظة كالمغرب والأردن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج، فوصفتها الدول العربية التقدمية بالدول «الرجعية»، وعدّها الغرب دولًا «معتدلة». وشرع الغربيون من الصحفيين وصانعي السياسات على حد سواء في استخدام هذه المسميات. تبع هذا ظهور علاقات تبعية ضمنت الدول العربية بمقتضاها أن تحصل من الدول العظمى التي تتبعها على السلاح لجيوشها ومعونات تنمية لإصلاح اقتصاداتها.

أظهرت الدول العربية أنها مشارك فعال في الحرب الباردة، إذ استخدمت عددًا من الأسلحة في محاولة لتحقيق التوازن في اللعب مع القوى العظمى. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، آمن العرب إيمانًا راسخًا بسياسات القومية العربية؛ غير أن توالي الهزائم أمام إسرائيل وموت الرئيس المصري جمال عبد الناصر أضعفا مصداقيتها.

وفي سبعينيات القرن العشرين استخدمت بعض الدول العربية مواردها النفطية لزيادة نفوذها على الساحة الدولية. وفي ثمانينيات القرن العشرين لجأ الكثيرون في العالم العربي للإسلام السياسي التماسًا للقوة والوحدة في مواجهة القوى الخارجية. غير أن أيًّا من هذه الاستراتيجيات لم يحرر العالم العربي من قواعد الحرب الباردة.

ظلت الضوابط والتوازنات قائمة مع وجود القوتين العظميين؛ فلا السوفييت ولا الأمريكيون يستطيعون القيام بتصرف يمس المنطقة دون رجوع أحدهما إلى الآخر خوفًا من استثارة رد فعل عدائي. وعاش المحللون في واشنطن وموسكو في ظل الخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة، وبذلوا جهدًا جهيدًا حتى يمنعوا الشرق الأوسط من إشعال هذا الحريق. أيضًا تعلم القادة العرب كيف يتلاعبون بالقوى العظمى لصالحهم، إذ وظفوا التهديد بسحب موالاتهم للطرف الذي يدينون له بالتبعية حتى يضمنوا لأنفسهم الحصول على مزيد من الأسلحة ومعونات التنمية. على الرغم من هذا، مع نهاية الحرب الباردة كان العرب واعين تمامًا أنهم لم يقتربوا من تحقيق درجة الاستقلال والتنمية والاحترام التي طمحوا إليها في بداية هذا العهد. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح العالم العربي على مشارف عصر جديد تسود فيه ظروف أسوأ.

انتهت الحرب الباردة بعد وقت قصير من سقوط سور برلين عام ١٩٨٩. ومع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، بدأ عصر القطب الواحد بالنسبة للعالم العربي. هلت بشائر هذا العصر حين صوت السوفييت لصالح قرار أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يضفي الشرعية على الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على حليف الكريملين القديم، العراق. سقطت قواعد حقبة الحرب الباردة لتفسح الطريق أمام عصر من القوة الأمريكية المطلقة، وتوقع الكثيرون في المنطقة حدوث الأسوأ.

ربما كانت قواعد عصر الهيمنة الأمريكية الجديد هي الأصعب في تعريفها. فقد انتهج ثلاثة رؤساء أمريكيون سياسات مختلفة على مدار تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فجورج بوش الأب الذي كان في منصب الرئيس وقت انهيار الاتحاد السوفييتي رأى أن نهاية الحرب الباردة تعني بداية نظام عالمي جديد. وفي عهد بيل كلينتون، ظل تعزيز التعاون الدولي والمشاركة هما السمتان الأساسيتان لسياسة الولايات المتحدة. لكن مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة عقب انتخاب جورج بوش الابن عام ٢٠٠٠، غيرت الولايات المتحدة توجهاتها متبنيةً سياسة اتخاذ القرارات بصفة

فردية دون مراجعة. وفي أعقاب الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، صار لهذه السياسة آثار مدمرة على المنطقة بأكملها، إذ أدت إلى شن حرب على الإرهاب تركز على العالم الإسلامي وتنظر إلى العرب باعتبارهم المشتبهين الرئيسيين.

من الواضح أن قواعد اللعبة اليوم تعارض مصالح العالم العربي أكثر من أي وقت مضى. وباستثناء دول الخليج التي استغلت عهد الهيمنة الأمريكية الجديد لتحقق لمواطنيها نموًّا اقتصاديًّا واستقرارًا سياسيًّا ملحوظَين، فإن الحقبة التي تلت الحرب الباردة اتسمت باندلاع العنف والقلاقل في الشرق الأوسط، وصارت نظرة العرب للمستقبل أكثر تشاؤمًا من أي وقت مضى، سواء على الصعيد الداخلي أو العالمي أو على مستوى المنطقة. وكما قال سمير قصير بتحفظه المميز: «ليس جميلًا أن تكون عربيًّا هذه الأيام.»

* * *

غير أنه من الخطأ أن نسلط الضوء على التوتر والمشكلات في تاريخ العرب على حساب الأمور الكثيرة التي تضفي على العالم العربي روعة بالغة. لقد أمضيت حياتي في دراسة الشرق الأوسط، وجذبني تاريخ العرب لأنه غني جدًّا ومتنوع. بعد أن قضيت طفولتي في بيروت والقاهرة، استلهمت من اهتمامي بالشرق الأوسط نوع الدراسة التي اخترتها في الجامعة في الولايات المتحدة، إذ درست اللغتين العربية والتركية حتى أتمكن من قراءة المصادر الأولية التي تتناول تاريخ العرب، وحين اطلعت على سجلات المحاكم وكتب الوقائع، والمخطوطات والوثائق الأرشيفية، وكتب التاريخ والمذكرات؛ أبهرتني في تاريخ العرب الأمور العادية والغريبة على حد سواء.

كثير مما حدث في العالم العربي على مدار القرون الخمسة الماضية مألوف في التجارب التي خاضها البشر في أنحاء العالم؛ إذ نرى على صفحات العالم العربي جميع العناوين الرئيسية التي سُطِّرت في تاريخ البشر الحديث مثل: القومية والإمبريالية، والثورة والتصنيع، والهجرة من الريف إلى المدن، والكفاح من أجل حقوق المرأة. غير أن هناك الكثير من الأمور التي تميز العرب، ومنها: شكل مدنهم، موسيقاهم وشعرهم، وضعهم كأمة اختارها الله للإسلام (يؤكد القرآن فيما لا يقل عن عشرة مواضع أن الله أنزل آخر كتبه للبشر باللغة العربية)، وفكرتهم عن الجماعة القومية الممتدة من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية.

مع أن هناك هوية مشتركة تربط العرب وتقوم على وحدة اللغة والتاريخ، فإن أكثر ما يبهر فيهم هو ما بينهم من اختلاف؛ فهم شعب واحد وشعوب متعددة في الوقت نفسه: فحين يرتحل مسافر في شمال أفريقيا من المغرب إلى مصر، يلحظ تغيرًا مستمرًا في اللهجة وفن الخط والمناظر الطبيعية والعمارة وطرق الطهي وكذلك في أشكال الحكومات وأنواع الأنشطة الاقتصادية. وإن واصل المسافر رحلته من شبه جزيرة سيناء إلى الهلال الخصيب، فسيجد اختلافات مماثلة بين فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق. وإن انطلق من العراق متوجهًا نحو الجنوب إلى دول الخليج، فسيجد تأثير إيران المجاورة ظاهرًا هناك بوضوح. وفي عمان واليمن تظهر آثار شرق أفريقيا وجنوب آسيا. لكل شعب من شعوب هذه المناطق تاريخه الخاص، لكنهم جميعًا يرون أن ثمة تاريخًا عربيًّا مشتركًا يربط بعضهم ببعض.

عند كتابة هذا الكتاب حاولت أن أوفي تنوع تاريخ العرب حقه عن طريق تناول تجارب شمال أفريقيا ومصر والهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية مع إعطاء كل تجربة من هذه التجارب حقها. وفي نفس الوقت، حاولت أن أوضح الصلة بين تاريخ كل منطقة من هذه المناطق؛ على سبيل المثال: حاولت أن أبين تأثير الحكم الفرنسي للمغرب على الحكم الفرنسي في سوريا، وتأثير الثورة ضد الحكم الفرنسي في المغرب على الثورة ضد الحكم الفرنسي في سوريا. غير أنه لم يكن من الممكن تجنب أن تأخذ بعض البلاد مساحةً من الحكاية أكبر من غيرها، وأن أتجاهل بلادًا أخرى بصورة مؤسفة تبعث الأسى في نفسي.

اعتمدت على مجموعة كبيرة من المصادر العربية، ووظفت ما رواه شهود العيان الذين عاشوا سنوات التاريخ العربي الصاخبة: هؤلاء الشهود كانوا المؤرخين في العصور الأولى، ثم حلت محلهم مجموعة كبيرة من المفكرين والصحفيين والسياسيين والشعراء والروائيين، رجالًا ونساءً، عُرفوا بالمحامد والمساوئ. وبدا لي طبيعيًّا أن أُفضل المصادر العربية وأنا أكتب تاريخًا عن العرب، مثلما كنت سأفضل المصادر الروسية لو كتبت تاريخًا عن الروس. للأجانب الموثوق بهم رؤية قيمة يضيفونها بشأن تاريخ العرب، سواء أكانوا رجال دولة أم دبلوماسيين أم مبشِّرين أم رحَّالة؛ لكنني أؤمن أن القارئ الغربي سينظر إلى تاريخ العرب نظرةً مختلفةً إن رآه بعيون الرجال والنساء العرب الذين وصفوا العصور التي عاشوا فيها.

الفصل الأول

من القاهرة إلى إسطنبول

لفحت حرارة شمس الصيف الحارقة السلطان المملوكي التاسع والأربعين، الأشرف قنصوه الغوري، وهو يستعرض الجند استعدادًا للمعركة. منذ تأسيس الدولة عام ١٢٥٠ والمماليك يحكمون أقدم وأقوى البقاع الإسلامية في ذلك العصر. فدولة المماليك التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها ضمت مصر والشام وشبه الجزيرة العربية. حكم قنصوه — البالغ من العمر سبعين عامًا — الدولة مدة خمس عشرة سنة. إنه الآن في مرج دابق، وهي منطقة تقع خارج مدينة حلب السورية على أقصى حدود دولته شمالًا، لكي يواجه أعظم خطر تعرض له المماليك على الإطلاق. لكنه فشل، وفشله فتح الباب أمام انهيار مملكته، ومهد الطريق لسيطرة الأتراك العثمانيين على الأراضي العربية. وقعت معركة مرج دابق في ٢٤ أغسطس/آب عام ١٥١٦.

امتطى قنصوه جواده العربي ليستعرض جنده، وهو يرتدي عمامة خفيفة ليحمي رأسه من الشمس الحارقة التي تسطع على بادية الشام، ويضع على كتفيه عباءة زرقاء فخمة معلقة عليها بلطة الحرب. وكان من عادة السلاطين المماليك حين يذهبون إلى الحرب أن يقودوا القوات في المعركة بأنفسهم، ويصطحبوا معهم معظم رجال البلاط، كما لو أن رئيسًا أمريكيًّا يصطحب معه نصف وزرائه ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ، وقضاة المحكمة العليا ومجلسًا يضم أساقفة وحاخامات جميعهم بملابس القتال إلى جانب الضباط والجنود.

وقف قادة جيش المماليك والقضاة الأربعة الرئيسيون تحت راية السلطان الحمراء، وعن يمينهم وقف القائد الصوري للإمبراطورية الخليفة المتوكل الثالث تحت رايته الخاصة. ارتدى هو أيضًا عمامة خفيفة وعباءة، وعلق على كتفه بلطة الحرب. أحاط بقنصوه أربعون من نسل النبي محمد يلفون حول رءوسهم مصاحف محاطة بأغلفة من

الحرير الأصفر، وانضم إلى هؤلاء الأربعين مشايخُ الطرق الصوفية حاملين رايات خضر وحمر وسود.

لا بد أن قنصوه وبطانته شعروا بالزهو والاطمئنان لدى رؤية عشرين ألف جندي مملوكي محتشدين في السهول من حولهم. والمماليك هم طبقة تضم صفوة الجنود المملوكين، والكلمة تعني في اللغة العربية «الرقيق» أو «العبيد»؛ إذ كان الشباب يُجلبون من الأراضي المسيحية في القوقاز والسهول الأوروبية الآسيوية إلى القاهرة حيث يعتنقون الإسلام ويتعلمون فنون القتال. وإذ يُعزَل هؤلاء الشباب عن أسرهم وبلادهم، يصير ولاؤهم كله لسادتهم، ونقصد بالسادة من يمتلكونهم ومن يتولون تعليمهم. وبعد تلقي أرفع التدريبات العسكرية والتشبع بفكرة الإخلاص التام للدين والدولة، يُمنح المماليك الناضجون حريتهم ويرتقون لمصاف الصفوة الحاكمة. ويعد المماليك أبرع المحاربين في الاشتباكات المباشرة، وقد ألحقوا الهزيمة بأعظم جيوش العصور الوسطى: ففي عام ١٢٤٩ هزم المماليك الجيش الصليبي الذي قاده الملك الفرنسي لويس التاسع، وفي عام ١٢٦٠ أجلوا قبائل المغول عن الأراضي العربية، وفي عام ١٢٩١ طردوا آخر الجنود الصليبيين من الأراضي الإسلامية.

وتعد رؤية جيش المماليك مشهدًا يبهر الأبصار؛ فالمحاربون يرتدون عباءات من الحرير زاهية الألوان، وخوذاتهم ودروعهم متقنة الصناعة، وأسلحتهم مصنوعة من الصلب المقوى المطعم بالذهب. ويعد إظهار الأناقة ملمحًا من ملامح الفروسية ودليلًا على ثقة الرجال في إحراز النصر.

وقف في مواجهة المماليك في ساحة المعركة جند السلطان العثماني المحنكين. ظهرت المملكة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر بوصفها إمارة تركية مسلمة صغيرة منخرطة في الجهاد ضد الإمبراطورية البيزنطية المسيحية في الأناضول (الأراضي التركية الواقعة في آسيا الآن). على مدار القرنين الرابع عشر والخامس عشر أخضع العثمانيون باقي الإمارات التركية، وغزوا الأراضي البيزنطية في كل من الأناضول والبلقان. وفي عام ١٤٥٣ نجح السلطان العثماني السابع محمد الثاني فيما فشلت فيه جميع محاولات المسلمين السابقة، وذلك حين استولى على القسطنطينية، وأتم غزو الإمبراطورية البيزنطية، ومنذ ذلك الحين يعرف الإمبراطور محمد الثاني باسم محمد «الفاتح»، وأصبحت القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية بعد أن تغير اسمها إلى إسطنبول. وأثبت خلفاء محمد الثاني أنهم لا يقلون عنه طموحًا في توسيع رقعة إمبراطوريتهم، ففي ذلك اليوم من عام ١٥١٦،

كان قنصوه على وشك الاشتباك في معركة مع السلطان العثماني التاسع سليم الأول (حكم من ١٥١٢ إلى ١٥٢٠) الملقب بـ«العابس».

ومن المفارقات أن قنصوه كان يأمل في تجنب خوض الحرب عن طريق استعراض قوته على الحدود الشمالية، لكن هذا أتى بنتيجة عكسية. كان العثمانيون منخرطين في حروب مع الإمبراطورية الصفوية الفارسية. والصفويون هم من كانوا يحكمون ما يعرف الآن بإيران، ويتحدثون التركية كالعثمانيين، والأرجح أنهم من أصول عرقية كردية. أصدر قائدهم صاحب القدرة والتأثير شاه إسماعيل (حكم من ١٥٠١ إلى ١٥٢٤) مرسومًا أعلن فيه المذهب الشيعي دينًا رسميًّا لدولته، مما وضعه في مسار تصادم أيديولوجي مع الإمبراطورية العثمانية السنية.[1] كان العثمانيون والصفويون قد خاضوا حروبًا على الأناضول الشرقية بين عامي ١٥١٤ و١٥١٥، وانتصر فيها العثمانيون. سارع الصفويون بالسعي إلى التحالف مع المماليك لاحتواء الخطر العثماني. لم يكن قنصوه يشعر بتعاطف خاص مع الصفويين، لكنه أراد أن يحافظ على توازن القوى في المنطقة، وكان يأمل في أن يؤدي الحضورُ العسكري المملوكي القوي في شمال سوريا إلى الحد من طموحات العثمانيين قاصرًا تطلعاتهم على الأناضول، تاركًا فارس للصفويين والعالم العربي للمماليك. بيد أن نشر قوات المماليك شكل تهديدًا استراتيجيًّا لجناح الجيش العثماني؛ وبدلًا من أن يخاطر السلطان العثماني بخوض حرب على الجبهتين، أوقف حروبه مع الصفويين حتى يتفرغ للمماليك.

حشد المماليك جيشًا جرارًا، لكن قوات العثمانيين كانت تفوقهم كثيرًا؛ إذ كان عدد الفرسان والمشاة الذين يصطفون في صفوف منضبطة يفوق عدد المماليك بنسبة ثلاثة إلى واحد. وقدر المؤرخون المعاصرون أن إجمالي عدد جيش سليم بلغ ستين ألف رجل. تمتع العثمانيون أيضًا بميزة تكنولوجية شديدة الأهمية يفتقر إليها أعداؤهم؛ ففي حين أن جيش المماليك جيش قديم يهتم اهتمامًا بالغًا بالمهارة الفردية التي يظهرها جنده في استخدام السيف، حشد العثمانيون جيشًا حديثًا من المشاة المزودين بالأسلحة النارية والبنادق. كان المماليك يتمسكون بالقيم العسكرية القديمة، في حين يمثل العثمانيون الوجه الحديث لحروب القرن السادس عشر. وجُند العثمانيين هم جند أورثتهم الحروب غلظةً وخبرة واسعة في القتال، وكانوا يهتمون بسلب الغنائم أكثر مما يهتمون بنيل الشرف الشخصي عن طريق الاشتباك المباشر بالأسلحة غير النارية.

عندما خاض الجيشان المعركة في مرج دابق، أبادت أسلحة العثمانيين النارية صفوف الفرسان المماليك، وانهار الجناح الأيمن لجيشهم تحت وطأة الهجوم العثماني، وفر الجناح الأيسر. كان قائد الجناح الأيسر مملوك يدعى خاير بك وهو حاكم مدينة حلب، واتضح بعد هذا أنه كان يتعاون مع العثمانيين قبل المعركة، وقد حول ولاءه لسليم العابس. مكنت خيانة خاير بك العثمانيين من الانتصار بعد بداية المعركة بوقت قصير.

راقب السلطان المملوكي قنصوه الغوري بفزع جيشه ينهار من حوله. كان غبار المعركة كثيفًا لدرجة جعلت الجيشين لا يكاد أحدهما يرى الآخر. لجأ قنصوه إلى مستشاريه الدينيين، وحثهم على الدعاء لتحقيق نصر لم يعد يؤمن أن جنده يستطيعون تحقيقه. وحين أدرك أحد قادة المماليك أن الموقف ميئوس منه، أنزل راية السلطان، وطواها، وتوجه إليه قائلًا: «يا مولانا السلطان إن عسكر ابن عثمان قد أدركنا، فانْجُ بنفسك، واهرب إلى حلب.» وحين أدرك السلطان صدق كلمات الضابط، أصابته سكتة دماغية جعلته شبه مشلول، وعندما حاول أن يمتطي صهوة جواده سقط ميتًا في الحال. تركت الحاشية المشغولة بالفرار جثة الملك، فلم يعثر لها على أثر قط، وكأن الأرض انشقت وبلعتها.

حين انقشع غبار المعركة، اتضحت الصورة الكاملة للفاجعة المريعة. يعلق المؤرخ المملوكي ابن إياس على هذه الفاجعة قائلًا: «كانت ساعة يشيب منها الوليد ويذوب لسطوتها الحديد.» كانت أرض المعركة مفروشة برجال وخيل ما بين ميت ومحتضر أسكت تأوهَه العثمانيون المنتصرون في خضم حماسهم لسلب ممتلكات أعدائهم المهزومين، وتركوا خلفهم طعامًا للغربان والكلاب البرية من «أبدان بلا رءوس ووجوه معفرة في التراب قد تغيرت محاسنها».[2] كانت تلك هزيمة لم يشهد لها المماليك مثيلًا وضربة لن تتعافى منها دولتهم أبدًا.

النصر الذي أحرزه العثمانيون في مرج دابق منحهم السيادة على الشام؛ فدخل سليم العابس حلب دون أن يعترض طريقه أحد؛ ومضى لاحتلال دمشق دون حرب. وصلت أخبار الهزيمة إلى القاهرة في الرابع عشر من سبتمبر/أيلول، أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من المعركة؛ فاجتمع من بقى على قيد الحياة من قادة المماليك في القاهرة لينتخبوا سلطانًا جديدًا، واختاروا أن يولوا نائبَ قنصوه الأشرف طومان باي خليفةً له. وكان طومان باي آخر سلطان مملوكي، ولم يستمر حكمه سوى ثلاثة أشهر ونصف.

كتب سليم العابس رسالة إلى طومان باي من دمشق يعرض عليه فيها أحد خيارين: أن يستسلم ويحكم مصر بصفته تابعًا للعثمانيين، أو أن يقاوم ويواجه الهلاك التام. بكى طومان باي فزعًا حين قرأ خطاب سليم؛ إذ إنه لم يكن يملك خيار الاستسلام. بدأ الخوف يتمكن من قلوب جند السلطان المملوكي ورعاياه على حد سواء. وفي محاولة لحفظ النظام، أصدر طومان باي بيانًا يقضي بحظر بيع الخمر والجعة والحشيش، ومعاقبة من لا يلتزم بالموت. غير أن المؤرخين يقولون إن سكان القاهرة الذين غلبهم الخوف لم يولوا هذه التعليمات اهتمامًا وسعوا للتسلي عن الخطر الوشيك بالإقبال على المخدرات والخمر.[3] اجتاح الذعر القاهرة عندما بلغتها أنباء غزو مدينة غزة الساحلية وإعمال العثمانيين القتل في ألف من سكان المدينة. وفي يناير/كانون الثاني عام ١٥١٧، دخل الجيش العثماني مصر متوجهًا نحو عاصمة المماليك.

حين وصل سليم إلى الضواحي الشرقية للقاهرة في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني، لم يبد جنود طومان باي حماسًا كبيرًا للقتال. ولم يذهب عدد كبير من الجند لأداء مهامهم، فأرسل السلطان منادين في شوارع القاهرة يهددون بشنق أي شخص يفر من الجندية أمام مدخل بيته. بهذا استطاع طومان باي أن يجمع كل من استطاع جمعه من جند، مشكلًا قوةً بلغ قوامها عشرين ألفًا من الفرسان والمشاة والبدو غير النظاميين. استفاد طومان باي من تجربة مرج دابق فألغى التقليد الفروسي الذي يقضي بحظر الأسلحة النارية، وزود عددًا كبيرًا من جنده بالبنادق. أيضًا شكل صفًّا من مائة عربة تحمل مدافع خفيفة لمواجهة المهاجمين. ذهب أهل القاهرة رجالًا ونساءً إلى أرض المعركة ليشجعوا الجيش ويدعوا له بالنصر. غير أن جيش المماليك — الذين لم يكونوا يحصلون على رواتبهم، ويفتقرون للثقة بالنفس، ولا يمكن الاعتماد عليهم إلى حد كبير — استقبل يوم المعركة بروح مجموعة من الرجال يحاربون من أجل النجاة بحياتهم، لا من أجل إحراز النصر.

وقعت المعركة في الثالث والعشرين من شهر يناير/كانون الثاني عام ١٥١٧، وكتب ابن إياس يقول إنها: «كاينة عظيمة تذهل عند سماعها عقول أولي الألباب، وتضل لهولها الآراء عن الصواب.» قُرعت الطبول استعدادًا للمعركة، وامتطى فرسان المماليك صهوات جيادهم وانطلقوا في الميدان، واصطدموا بجيش العثمانيين الذي يفوقهم عددًا بكثير، والذي «أقبل ... كالجراد المنتشر». يقول ابن إياس إن تلك المعركة كانت أسوأ مما لحق بالمماليك في مرج دابق، وإن الأتراك «جاءوا أفواجًا أفواجًا ... وأصوات بنادقهم تصم

الآذان، وشنوا هجومًا شرسًا». وفي غضون ساعة واحدة لحقت خسائر فادحة بالمماليك الذين يصدون هجوم العثمانيين، وانسحبوا انسحابًا كاملًا. واصل طومان باي القتال مدة أطول من معظم قادته قبل أن يتقهقر هو الآخر من أرض المعركة مقسمًا أن يحارب مرةً أخرى في يوم ما.[4]

اجتاح الجيش العثماني الظافر مدينة القاهرة، وظل يعمل فيها السلب ثلاثة أيام. تُرك السكان المدنيين تحت رحمة الجيش الغازي وهم لا حول لهم ولا قوة، فلم يملكوا سوى أن يشاهدوا بيوتهم وممتلكاتهم تتعرض للنهب، ولم يجدوا ملجأً يحميهم من عنف الجنود العثمانيين سوى السلطان العثماني نفسه؛ فبذلوا كل جهدهم في توقير مولاهم الجديد. وبعد أن كان من عادة أئمة المساجد الدعاء للسلطان المملوكي في صلاة الجمعة، صاروا يدعون للسلطان سليم الأول، وهذا أحد التقاليد المتبعة للاعتراف بالسيادة. دعا الخطباء على المنابر قائلين: «انصر اللَّهم السلطان بن السلطان، مالك البرّين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللَّهم انصره نصرًا عزيزًا.» واستجاب سليم العابس لخضوع القاهرة، فأمر وزراءه بأن يعلنوا العفو العام وعودة الأمن والأمان.

قبل أن يدخل السلطان سليم مدينة القاهرة انتظر مرور ما يقرب من أسبوعين على هزيمة جيش المماليك. وكان دخوله أول فرصة يحظى بها معظم سكان القاهرة لإلقاء نظرة متأملة على سيدهم الجديد. يصف ابن إياس الفاتح العثماني وصفًا حيًّا فيقول:

> فلما شق من المدينة ارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس قاطبة. وقيل إن صفته ذريّ اللون، حليق الذقن، وافر الأنف، واسع العينين، قصير القامة، في ظهره حنية، وعلى رأسه عمامة صغيرة، ويلبس قفطانًا مخملًا، وعنده خفة ورهج، كثير التلفت إذا ركب الفرس وقيل إن له من العمر نحو أربعين سنة أو دون ذلك، وليس له نظام يعرف مثل نظام الملوك السالفة؛ غير أنه سيئ الخلق سفاك للدماء، شديد الغضب، لا يراجع في القول.[5]

لم يهدأ لسليم بال في القاهرة والسلطان المملوكي لا يزال طليقًا. فالعثمانيون يعلمون أنه ما دام طومان باي على قيد الحياة، فإن أنصاره سيدبرون لإعادته للحكم. ولن يقضي على هذا الأمل للأبد إلا إعدامُه على مرأى ومسمع من الجميع. سنحت لسليم العابس هذه الفرصة في أبريل/نيسان ١٥١٧ حين خانت قبائلُ البدو طومان باي وأسلمته للعثمانيين.

أجبر سليمُ طومان باي على المشي في قلب القاهرة حتى يقضي على أي شكوك بأنه هو فعلًا السلطان المملوكي المخلوع. وانتهى موكب طومان باي عند باب زويلة، أحد الأبواب الرئيسية في مدينة القاهرة المحاطة بالأسوار، وهناك أخذه جلادوه، وشنقوه أمام الجموع المذعورة. لكن الحبل الذي كان سيشنق به انقطع — يقول البعض إنه انقطع مرتين — وكأنما يعكس عزوف السماء عن السماح بقتل السلطان. وقد رسم المؤرخ صورةً حية لشعور الصدمة والرعب الذي انتاب الشعب لدى رؤية هذا المشهد الذي لم يسبق له مثيل قائلًا: «فور أن أسلم الروح ارتفعت صيحة مدوية من الحضور، إذ لم يشهدوا من قبل قط شنق أي من سلاطين مصر على باب زويلة، لم يحدث هذا أبدًا.»[6]

أما السلطان سليم، فوجد في موت طومان باي مناسبةً للاحتفال. فبالقضاء على سلاطين المماليك، أتم سليم غزوه لإمبراطوريتهم، ونقل كل ثروتهم وأراضيهم وأمجادهم لأسرته الحاكمة. يستطيع الآن العودة إلى إسطنبول وقد ضم للمملكة العثمانية الشام ومصر وإقليم الحجاز العربي. وللحجاز أهمية خاصة بوصفه مهد الإسلام؛ فهو المكان الذي يؤمن المسلمون أن الله بدأ يوحي القرآن للنبي محمد فيه، وتحديدًا في مكة المكرمة، وهو قريب من المدينة المنورة التي أسس النبي فيها أول مجتمع إسلامي. وبهذا أضاف سليم للقب الحكم الشرعيةَ الدينية التي اكتسبها من كونه خادم الحرمين الشريفين مكة والمدينة وحامي حماهما. هذه المكاسب ثبتت أقدام سليم في حكم أعظم إمبراطورية إسلامية في العالم في ذلك الوقت.

قبل أن يرحل سليم عن القاهرة، طلب أن يشاهد عرضًا من عروض خيال الظل المصرية الشهيرة، وهي عروض مسرح عرائس يظهر فيه ظل الشخصيات أمام ستار مسلط عليه الضوء. وجلس يستمتع بالعرض وحده. صنع محرك الدمى نموذجًا مصغرًا لباب زويلة وللسلطان طومان باي لحظة شنقه. وحين انقطع الحبل مرتين، وجد السلطان العثماني المشهد مضحكًا، وأعطى الفنان مائتي دينار وكساه عباءةً مخملية تشريفًا له، وقال له: «عندما نرتحل إلى إسطنبول، ارحل معنا حتى يشاهد ابني هذا العرض.»[7] كان ابنه سليمان سيخلفه على العرش العثماني بعد ثلاث سنوات وسيرث كل ما انتزعه من المماليك.

يمثل غزو العثمانيين إمبراطورية المماليك نقطة تحول كبرى في التاريخ العربي. فالمواجهة العسكرية المصيرية بين حملة السيوف من المماليك وحملة البنادق العثمانيين تعد علامة على نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث في العالم العربي. أيضًا نتج

عن الغزو العثماني نقلُ مركز حكم العالم العربي إلى عاصمة غير عربية لأول مرة منذ ظهور الإسلام. فقد حكم الأمويون — وهم أول أسرة حاكمة في الإسلام — مملكتهم التي اتسعت رقعتها بسرعة من دمشق في الفترة بين ٦٦١ و٧٥٠ بعد الميلاد. وحكم الخلفاء العباسيون (٧٥٠–١٢٥٨) أعظم إمبراطورية إسلامية في عصرهم من بغداد. والقاهرة التي تأسست عام ٩٦٩ كانت عاصمةً لأربع أسر حاكمة قبل مجيء المماليك عام ١٢٥٠. لكن بدءًا من عام ١٥١٧، ستتحدد المكانة التي يحتلها العرب في العالم عن طريق قواعد توضع في عواصم أجنبية، وهذا واقع سياسي سيثبت أنه أحد الملامح الرئيسية التي يتسم بها تاريخ العرب الحديث.

مع هذا كان الانتقال من الحكم المملوكي إلى الحكم العثماني أسهل مما توقع أغلب الناس في بادئ الأمر أثناء الفتوحات الدامية التي قادها سليم العابس. فمنذ القرن الثالث عشر والعرب الذين يسكنون المنطقة ما بين القاهرة وإسطنبول يخضعون لحكم أجانب يتحدثون باللغة التركية، وكان العثمانيون يشبهون المماليك في نواح كثيرة أخرى. فصفوة الإمبراطوريتين أصلهم عبيد مسيحيون. وكلتا الإمبراطوريتين اتسمت بالبيروقراطية، وكانت تتبع الشريعة وتحمي الأراضي الإسلامية من التهديدات الخارجية بجيوش قوية. إضافةً إلى هذا لم يكن الأوان قد آن بعد للحديث عن هوية عربية خاصة تعترض على الحكم «الأجنبي». فقبل عصر القومية، كانت هوية المرء ترتبط إما بقبيلته أو بالمدينة التي جاء منها. وحين كان العرب يفكرون في مفهوم أكثر شمولًا للهوية، كان في الأرجح يقوم على الدين لا على العرق. ووجد معظم العرب الذين يدينون بالمذهب السني الإسلامي أنهم يقبلون تمامًا العثمانيين حكامًا. ولم يبد أن الناس في ذلك العصر وجدوا مشكلةً في نقل مركز الحكم من الأراضي العربية إلى إسطنبول، تلك المدينة التي تربط قارتي أوروبا وآسيا.

ويبدو أن العرب ركنوا إلى الجانب العملي لا إلى الجانب الأيديولوجي في تقييم انتقال الحكم من المماليك إلى العثمانيين؛ إذ صبوا جُلَّ اهتمامهم على الأمور المتعلقة بالقانون والنظام وفرض الضرائب المعقولة، لا على فكرة حكم الأتراك للعرب. وينقل لنا المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي فيما كتبه في بداية القرن التاسع عشر أن الحكم العثماني في بدايته حظي باحترام الناس فيقول:

> كانوا في صدر دولتهم من خير من تقلد أمور الأمة بعد الخلفاء المهديين،[8] وأشد من ذبَّ عن الدين، وأعظم من جاهد في المشركين، فلذلك اتسعت ممالكهم

> بما فتح الله على أيديهم وأيدي نوابهم، وملكوا أحسن المعمور من الأرض، ودانت لهم الممالك في الطول والعرض، هذا مع عدم إغفالهم الأمور وحفظ النواحي والثغور، وإقامة الشعائر الإسلامية ... وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفين، والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع، فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم، وهابتهم الملوك، وانقاد لهم المالك والمملوك.[9]

لم يأسف سكان الريف والمدن في الشام على زوال دولة المماليك. ويحكي ابن إياس إن سكان حلب الذين كانوا يعانون الإفراط في فرض الضرائب واستبداد الحكم حالوا دون دخول المماليك المتقهقرين المدينة، «وعاملوهم أسوأ مما عاملهم العثمانيون» بعد هزيمتهم في مرج دابق. وعندما دخل سليم العابس حلب «أضاءت المدينة بالاحتفالات، وأنارت الشموع الأسواق، وارتفعت الأصوات بالدعاء له، وعمت الناسَ الفرحة» للخلاص من الحكام المماليك المستبدين.[10] ويقول المؤرخ الدمشقي محمد بن طولون (١٤٧٥–١٥٤٦) إن أهل دمشق أيضًا لم يشعروا بالقلق حيال تغير قادتهم السياسيين. ويزخر ما كتبه عن آخر أيام حكم المماليك بالحديث عن الإفراط في فرض الضرائب وجشع المسئولين وضعف الحكومة المركزية؛ وعما اتسم به الأمراء المماليك من طموح جامح، وما انتاب الريف من عدم استقرار؛ وعن الكوارث الاقتصادية التي نجمت عن سوء الإدارة هذا.[11] وفي المقابل نجد لدى ابن طولون ما يمدح به الحكم العثماني الذي أدخل على إقليم دمشق تطبيق القانون وحفظ النظام والتزام الحدود المقبولة عند فرض الضرائب.

والأرجح أن التغيير الذي أحدثه سقوط دولة المماليك على الإمبراطورية العثمانية كان أكبر كثيرًا من التغيير الذي أحدثه على العالم العربي. كانت الأراضي العثمانية الأساسية تنحصر في دول البلقان والأناضول، وكانت العاصمة إسطنبول تربط بين أراضي الإمبراطورية الواقعة في أوروبا وآسيا. أما الأراضي العربية فبعيدة عن المركز العثماني، والشعوب العربية تشكل فئة جديدة تنضم لسكان الإمبراطورية متعددي الأطياف؛ هذا فضلًا عن أن الشعب العربي نفسه يتسم بالتنوع، إذ تنقسم لغته العربية المشتركة إلى لهجات بحيث أصبح المتحدثون بها في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب وشمال أفريقيا لا يفهم بعضهم بعضًا. وفي حين أن معظم العرب كانوا (ولا يزالون) يعتنقون المذهب السني مثل الأتراك العثمانيين، فبينهم أقليات كثيرة تضم الفرق الإسلامية المنشقة، والمسيحيين، واليهود. أيضًا يتسم العالم العربي بتنوع ثقافي كبير، فمع اختلاف المناطق العربية نجد اختلافًا في طرق الطهي والعمارة والموروثات الموسيقية. إضافةً إلى هذا، كان

التاريخ عاملًا من العوامل التي أدت إلى ظهور اختلاف بين الشعوب العربية؛ إذ خضعت المناطق المختلفة لحكم أسر متباينة على مدار القرون الإسلامية. ولهذا، كان من شأن ضم الأراضي العربية إلى الإمبراطورية العثمانية أن أضفى تغيرًا جذريًّا على حدود الإمبراطورية العثمانية الجغرافية، وعلى ثقافتها وتركيبتها السكانية.

واجه العثمانيون تحديًّا حقيقيًّا يتمثل في ابتكار هياكل إدارية عملية تتولى أمور ممتلكاتهم العربية الجديدة. دخل العرب تحت لواء الإمبراطورية العثمانية في وقت تزامن مع التوسع السريع في بلاد فارس ومنطقة البحر الأسود ودول البلقان. واتسعت حدود الإمبراطورية بسرعة تفوق كثيرًا قدرة الحكومة على تدريب إداريين أكفاء وتعيينهم لتولي أمور ممتلكاتها الجديدة. ولم تخضع للحكم العثماني بسماته التركية إلا المناطق الأكثر قربًا من الأراضي العثمانية الأساسية، كمدينة حلب التي تقع في شمال سوريا؛ لكن كلما ابتعدت البلاد عن الأناضول، سعى العثمانيون لأن يحافظوا على النظام السياسي الذي كان سائدًا فيها قبل مجيئهم حتى يضمنوا سلاسة انتقال الحكم إليهم. لم يكن العثمانيون دعاة لأيديولوجية معينة، وإنما كانوا قادةً عمليين، ولذا فقد انصب اهتمامهم على تطبيق القانون وحفظ النظام وجمع الضرائب المنتظمة أكثر مما انصب على فرض عاداتهم على العرب. ونتيجةً لهذا اتسم الحكم العثماني للأراضي العربية بتنوع واسع واستقلال كبير في السنوات الأولى التي تلت الفتح.

كان أول تحد واجه العثمانيين في الشام ومصر هو تشكيل حكومة محلية من ولاة مماليك تدين لهم بالولاء؛ إذ لا يملك أحد سوى المماليك المعرفةَ والخبرةَ اللازمتين لحكم الشام ومصر نيابة عن العثمانيين. غير أن العثمانيين ما كانوا يستطيعون الاعتماد على ولاء المماليك؛ فقد اتسم العقد الأول من الحكم العثماني بقيام عدد من حركات التمرد العنيفة، إذ سعى عدد من أبرز المماليك للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية واستعادة حكم المماليك في الشام ومصر.

في السنوات القليلة الأولى التي تلت غزو دولة المماليك، ترك العثمانيون مؤسسات الدولة السابقة على حالها تقريبًا، وأخضعوها لحكم أمراء أو «قادة» مماليك. وقسم العثمانيون أراضي المماليك إلى ثلاثة أقاليم تتمركز حول مدن حلب ودمشق والقاهرة. كانت مدينة حلب أول مدينة تخضع تمامًا لآليات السيادة العثمانية؛ إذ عُين عليها والٍ عثماني، واندمجت تمامًا في الحياة الاقتصادية والسياسية السائدة في الإمبراطورية

العثمانية. في ذلك الوقت، لم يكن أهل حلب يعرفون أن الفتح العثماني سيأتي لمدينتهم بعصر ذهبي يمتد حتى القرن الثامن عشر، تصبح فيه المدينة واحدةً من أهم مراكز التجارة البرية بين آسيا ودول البحر المتوسط. ومع أن حلب تقع على بعد ما يقرب من خمسين ميلًا من الساحل، فقد جذبت مكاتب الشركات الهولندية والبريطانية والفرنسية التي تعمل في الشرق، وأصبحت من أكثر مدن العالم العربي عالمية.[12] وعندما جعل ويليام شكسبير الساحرة الأولى في مسرحية ماكبث تتحدث عن زوجة أحد البحارة قائلة إن زوجها قد ذهب إلى حلب (الفصل الأول، المشهد الثالث)، كان جمهوره في مسرح جلوب يعرفون المكان الذي تتحدث عنه الساحرة.

اختار السلطان سليم رجلين من المماليك يعملان واليين له على دمشق والقاهرة، وكان الرجلان مختلفين أشد ما يكون الاختلاف. عُين جان بردي الغزالي واليًا على دمشق، وكان جان بردي واليًا على الشام في عهد المماليك، واستبسل في الحرب ضد العثمانيين في معركة مرج دابق، ثم قاد الهجوم الذي شنه المماليك على قوات السلطان سليم في غزة مما أسفر عن جرحه، وبعدها انسحب إلى القاهرة مع ما تبقى من جيشه ليقف إلى جانب طومان باي في دفاعه عنها؛ ومن الواضح أن سليم احترم ما أظهره هذا الرجل من استقامة وولاء لسلاطينه المماليك، وتمنى لو حوَّل الرجل هذا الولاء إلى مولاه العثماني الجديد. في فبراير/شباط ١٥١٨ أسند سليم إلى جان بردي القيام بكافة المهام التي كانت موكلة إلى من سبقه من ولاة مماليك على دمشق في مقابل دفع ضريبة سنوية قدرها ٢٣٠ ألف دينار.[13] غير أن نقل كل هذه السلطة لشخص واحد دون محاسبته أو تحجيم نفوذه كان أمرًا محفوفًا بمخاطر جمة.

واختار سليم للقاهرة خاير بك، والي حلب المملوكي السابق. كان خاير بك قد راسل سليم قبل معركة مرج دابق، وحول ولاءه إلى السلطان العثماني، وهو من فرق الصفوف في هذه المعركة، وترك ساحة القتال للعثمانيين، فألقى طومان باي القبض عليه بعد هذا وحبسه في سجن بالقاهرة. وعندما سقطت القاهرة في يد سليم، أطلق سراح والي حلب السابق، وكافأه على خدماته. غير أن سليم لم ينس قط أن خاير بك خان سلطانه المملوكي السابق، ويقول ابن إياس إنه اعتاد أن يتلاعب لفظيًّا باسمه فيناديه «خاين بك».[14]

طوال حياة السلطان سليم ظلت هذه الترتيبات الإدارية مستقرة لا تواجه أي تحدٍ. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٥٢٠، انتشرت أنباء وفاة سليم واعتلاء الأمير الشاب سليمان العرش العثماني. كان بعض المماليك يؤمنون أنهم تعهدوا بالطاعة للسلطان سليم

بصفته الشخص الذي انتصر عليهم دون أن يلزمهم هذا بالطاعة لأسرته الحاكمة كلها. ومع توريث الحكم لسلطان عثماني، واجه هذا السلطان الجديد عددًا من الثورات في الأراضي العربية.

اندلعت أول ثورة للمماليك في دمشق؛ إذ سعى جان بردي الغزالي لاستعادة دولة المماليك، وأعلن نفسه سلطانًا جاعلًا اسمه الملكي «الملك الأشرف». ارتدى ما كان يرتديه المماليك من ملابس وعمائم خفيفة، وحظر على أهل دمشق لبس الأزياء العثمانية، ومنع خطباء المساجد من الدعاء للسلطان سليمان يوم الجمعة، وبدأ طرد الجنود والمسئولين العثمانيين من الشام. احتشدت خلفه مدن طرابلس وحمص وحماة، فجهز جيشًا وشرع لاسترداد حلب من أيدي العثمانيين.[15]

غير أن أهل حلب ظلوا على وفائهم للسلطنة العثمانية، فقد بكوا لوفاة سليم ودعوا لسليمان في صلاة الجمعة. وحين علم والي المدينة باقتراب الجيش المتمرد، شرع في تحصين دفاعاتها. وفي ديسمبر/كانون الأول حاصرتها قوات جان بردي، ووجهت لأبوابها طلقات المدافع، وأطلقت فوق أسوارها سهامًا مشتعلة، لكن المدافعين عنها أصلحوا ما تلف، وحالوا دون اقتراب قوات جان بردي منها. واصل أهل دمشق الحصار خمسة عشر يومًا، ثم انسحبوا. في غضون هذا لقي ما يقرب من مائتين من سكان حلب حتفهم إضافةً إلى عدد من الجنود.[16]

حين رأى جان بردي ثورته تتداعى، عاد إلى دمشق ليعزز موقفه ويحشد قواته. وفي فبراير/شباط ١٥٢١، خرج لملاقاة جيش عثماني على ضواحي دمشق؛ لكن سرعان ما هُزِمَ جيشه هزيمةً فادحة، ولقي هو حتفه أثناء المعركة. اجتاح الذعر دمشق؛ إذ إنها أضاعت مزايا الخضوع السلمي للحكم العثماني حين دعمت المحاولة العقيمة التي قام بها جان بردي للانشقاق على الإمبراطورية العثمانية واستعادة حكم المماليك.

بعد أن فرغ الجيش مباشرةً من هزيمة قوات جان بردي، توجه نحو مدينة دمشق ليعمل فيها السلب والنهب. يقول ابن طولون إن أكثر من ثلاثة آلاف شخص لقوا مصرعهم، وإن أحياء المدينة والقرى المجاورة لها تعرضت للنهب، وإن نساءً وأطفالًا وقعوا في الأسر. وأرسل العثمانيون رأس جان بردي وآذان ألف جندي ميت إلى إسطنبول تذكارًا للنصر.[17] بهذا انتهى نفوذ المماليك في دمشق، ومنذ ذلك الوقت خضعت لحكم والٍ عثماني تعينه إسطنبول.

وفي مصر واجه العثمانيون تحديات متكررة لحكمهم. مع أن سليم كان يشك في نزاهة الوالي المملوكي الذي عينه على القاهرة، ويسميه «السيد الخائن»؛ فإن هذا الوالي

حافظ على نظام الحكم العثماني في مصر حتى وفاته عام ١٥٢٢. وبعد وفاته استغرقت السلطات العثمانية ما يقرب من سنة لتعين مكانه واليًا جديدًا؛ فاستغل اثنان من حكام الأقاليم بمصر الوسطى فترة خلو العرش، وأعلنوا التمرد في مايو/أيار ١٥٢٣، ودعمهم عدد من المماليك وشيوخ البدو. قضت القوات العثمانية في مصر على التمرد بسرعة، وتلا هذا تعرض الكثير من المتمردين للقتل والسجن.

تمثل التحدي التالي في الوالي العثماني الجديد نفسه. كان أحمد باشا — الوالي الجديد — يطمع في أن يصبح الصدر الأعظم، وهو منصب يوازي منصب رئيس وزراء الحكومة، وشعر بخيبة أمل لدى تعيينه مجرد والٍ محلي على مصر، لذا سعى لإشباع طموحه عن طريق إعلان نفسه حاكمًا مستقلًا لمصر. بعد وصوله بمدة قصيرة بدأ في سبتمبر/أيلول ١٥٢٣ بنزع سلاح القوات العثمانية المرسلة إلى القاهرة، ورحَّل كثيرًا من المشاة إلى إسطنبول بحرًا. ثم أطلق سراح المماليك والبدو الذين كانوا قد سجنوا بسبب اشتراكهم في حركة التمرد التي وقعت العام السابق. بعد هذا أعلن أحمد باشا نفسه سلطانًا، وأمر مؤيديه بقتل من تبقى من القوات العثمانية في القلعة. ومثلما فعل جان بردي، أمر أحمد باشا خطباء الجمعة بالدعاء له وصكَّ النقود باسمه. غير أن تمرده لم يدم طويلًا؛ إذ هاجمه خصومه، وأجبروه على التقهقر للريف، وهناك وقع في الأسر، ثم ضُرِبَت عنقه في مارس/آذار ١٥٢٤. أرسلت إسطنبول واليًا جديدًا إلى القاهرة، وأعطته تعليمات واضحة بالقضاء على نفوذ المماليك وإخضاع مصر تمامًا للحكومة المركزية. وبعد هذا أثبت السلطان سليمان أنه جدير تمامًا باستحقاق ولاء رعاياه العرب، ولم تهدد أي حركات تمرد أخرى السيادة العثمانية طوال مدة جلوسه على العرش.

في غضون عقد من فتح سليم لمصر والشام والحجاز، صارت هذه البلاد خاضعة تمامًا للحكم العثماني. كانت إسطنبول — عاصمة الإمبراطورية — مقر صانعي القرارات ومشرعي القوانين للإمبراطورية كلها. أما السلطان فيحتل قمة هرم الحكم، وهو حاكم له سلطة مطلقة كلمته أمر واجب النفاذ. يعيش السلطان في قصر الباب العالي خلف جدران شاهقة تطل على عاصمة الإمبراطورية ومضيق البوسفور ومضيق القرن الذهبي. أسفل التل الذي تقف عليه جدران القصر، تقع مقار الصدر الأعظم ووزرائه خلف مجموعة من الأبواب المبهرة. عرف مقر الحكومة بأبرز ما يميزه من ملامح: ألا وهي الأبواب؛ فعرف في التركية بتعبير يعني «الباب العالي» ومنها ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية حرفيًّا. هاتان

المؤسستان — البلاط الملكي، والباب العالي — وضعتا البنود الجديدة التي تحكم الأراضي العربية والإمبراطورية كلها.

جاء الحكم العثماني بنظم جديدة للإدارة؛ إذ حكم العثمانيون الأراضي التابعة لهم في القرن السادس عشر عن طريق شكل من أشكال الإقطاع، تعطي الحكومة المركزية بمقتضاه قادةً عسكريين أراضٍ يشرفون على توفير العدل بها وجباية الضرائب منها. يحتفظ شاغلو هذا المنصب بعدد محدد من الفرسان ينفقون عليه من ريع الأرض، ويدفعون لبيت المال المركزي مبالغ محددة في صورة ضرائب. وبعكس نظام الإقطاع الأوروبي، لم يكن النظام العثماني يقوم على الوراثة، ومن ثم لم يفرز طبقةً أرستقراطيةً تكون ندًّا لنفوذ السلطان. كان هذا النظام مناسبًا تمامًا للإمبراطورية العثمانية التي تشهد توسعًا سريعًا حيث تفُوق سرعةُ غزو الأراضي قدرة الدولة على توفير مسئولين مدربين يديرون شئونها. أوكل السلطان إلى المسئولين مهمة إمساك الدفاتر وعمل بيان مفصل بثروة الإمبراطورية. وكانوا يعدون سجلات ضريبية مفصلة بها قوائم بأعداد كل ما يخضع للضريبة من رجال ومنازل وحقول؛ وبالأموال التي يتم تحصيلها من كل قرية من قرى كل منطقة. كان من المفترض أن يجدد المسئولون هذه السجلات كل ثلاثين سنة، بيد أنه في غضون القرن السادس عشر بدأت الدولة تهمل إمساك الدفاتر، إلى أن انتهى هذا النظام تمامًا في القرن السابع عشر.[18]

قُسِّمت الأراضي العثمانية الجديدة في الشام — حلب ودمشق، ثم مدينة طرابلس الساحلية (التي تقع الآن في لبنان) — إلى وحدات إدارية أصغر وضعت تحت إمرة قادة عسكريين. كان الولاة يُمنحون الإقطاعية الأكبر حجمًا، وعددًا محددًا من الجند، وعليهم أن يدفعوا ضرائب ثابتة للسلطان تذهب لحملاته ولبيت المال. ثم يمنح القائد العسكري ثاني أكبر إقطاعية، ويمنح القادة الذين يلونه رتبةً أراضٍ تتحدد مساحتها وفقًا لرتبهم ولعدد الجند الذين ينتظر أن يمدوا به حملات السلطان العسكرية.[19] لم يطبق هذا النظام الإقطاعي المعدل في مصر قط، إذ ظل نظام الحكم بها يأخذ صورة شراكة غير مستقرة بين الولاة العثمانيين وقادة المماليك.

كانت الحكومة المركزية في إسطنبول تعَيِّن الرجال الذين يشغلون المناصب في الحكومات الإقليمية العربية، وغالبًا كانت تجلبهم من خارج هذه الأقاليم. ومثلما فعل المماليك، تبنَّى العثمانيون نظامًا خاصًّا بهم يقوم على تجنيد العبيد — من أراضي البلقان بصفة أساسية — فكانت تأخذ صبيانًا مسيحيين من قراهم سنويًّا في تجنيد إلزامي يعرف

في التركية بكلمة «الدوشرمة» أو نظام الخمس في الأطفال، ثم ترسلهم إلى إسطنبول حيث يعتنقون الإسلام ويتلقون تعليمًا يمكنهم من خدمة الإمبراطورية. اعتاد العثمانيون إرسال من يتمتعون ببنية قوية من هؤلاء الصبيان لتلقي التدريب العسكري حتى ينضموا إلى صفوف فرق المشاة المتميزة التي تعرف بالإنكشارية، أما من يتوسمون فيهم نبوغًا فكريًّا، فكانوا يرسلونهم إلى القصر ليتعلموا القيام بمهام خدمة الحكومة إما في القصر نفسه أو في الديوان.

وفقًا لمعايير العصر الحديث، يبدو تجنيد الأطفال هذا قمة في الهمجية، إذ يؤخذون عبيدًا لينشئوا بعيدًا عن أسرهم ويجبروا على اعتناق الإسلام. غير أنه في ذلك الوقت، كان هذا هو السبيل الوحيد للصعود الاجتماعي في مجتمع يقيد الحراك الاجتماعي تمامًا. فعن طريق تجنيد الأطفال يصبح ممكنًا لابن فلاح أن يصعد إلى منزلة قائد عسكري مرموق أو صدر أعظم. بل إن الانضمام إلى مراتب الصفوة في الجيش العثماني والحكومة كان شبه قاصر على الأطفال الذين جُنِّدوا وفقًا لهذا نظام. أما العرب — الذين كان أغلبهم مسلمين ولدوا أحرارًا — فلم يطبق هذا النظام عليهم، وترتب على هذا حرمانهم تمامًا من أن يحظوا بتمثيل ملائم بين صفوة السلطة في بداية عصر الإمبراطورية العثمانية.[20]

من أعظم المستجدات التي حدثت أثناء حكم السلطان سليمان وضع قانون يحدد الهيكل الإداري لكل إقليم عثماني. عُرف سليمان في الغرب بسليمان «العظيم»، أما في بلاده فعرف باللقب التركي «القانوني» أو «واضع القوانين». وبعد أكثر من قرنين من وفاة سليمان، أشاد المؤرخ المصري الجبرتي بإصلاحاته القانونية والإدارية قائلًا إنه: «أسس القواعد وتمم المقاصد ونظم الممالك وأنار المحالك ورفع منار الدين وأخمد نيران الكافرين ... ولم تزل البلاد [أي مصر] منتظمة في سلكهم ومنقادة تحت حكمهم من ذلك الأوان الذي استولوا عليها فيه إلى هذا الوقت الذي نحن فيه».[21] تحددت قواعد حكم كل ولاية من الولايات في وثيقة دستورية عرفت بـ«المدونة القانونية». أوضحت هذه الدساتير المحلية العلاقة بين الولاة ودافعي الضرائب، وحددت بوضوح حقوق وواجبات كلا الطرفين، وبذلك مثلت أروع نماذج المسئولية الحكومية في ذلك العصر على الإطلاق.

سُنَّت مسودة أول دستور محلي في مصر عام ١٥٢٥ عقب تمرد أحمد باشا مباشرةً. قدم إبراهيم باشا، الصدر الأعظم للسلطان سليمان، المدونة القانونية بوصفها جزءًا محوريًّا من مهمته الهادفة لإعادة بسط سلطة سليمان على مصر. تتميز الوثيقة بأنها شاملة إلى حد لافت للنظر؛ إذ تحدد الإطار الإداري على جميع المستويات حتى مستوى

القرية، وتبين مسئوليات ذوي المناصب المتعلقة بالحفاظ على الأمن، وصيانة نظام الري، وجباية الضرائب؛ وتوضح القواعد التي تحكم مسح الأراضي، والأوقاف، وصيانة مخازن الحبوب، وإدارة الموانئ البحرية. بل إن الوثيقة الدستورية تشير إلى عدد ما ينبغي أن يعقده الوالي من اجتماعات مع مجلس الدولة الاستشاري (أربعة اجتماعات أسبوعيًّا، تمامًا مثل المجلس الإمبراطوري في إسطنبول).[22]

وحتى يطبق الولاة العثمانيون القانون، كانوا في حاجة للاستعانة بقوات مدربة يمكن الوثوق بها، فكان الحكام يرأسون قوات عسكرية تضم جندًا نظاميين عثمانيين وقوات غير نظامية يجندونها من رجال البلد الذي يحكمونه. صفوة الجيش هم الإنكشارية الذين يقودهم قائد تعينه إسطنبول. وفي مدينة كدمشق، نجد مشاة إنكشارية يتراوح عددهم ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليحفظوا بها النظام. أيضًا تضم جيوش الولايات عددًا من الفرسان ينفق عليهم من دخل الولايات، وتكشف المصادر أن أقاليم حلب وطرابلس ودمشق كانت تضم مجتمعةً ٨ آلاف فارس في الربع الأخير من القرن السادس عشر.[23] وينضم إلى هذه القوات مشاةٌ من أهل البلاد ومرتزقة من شمال أفريقيا.

كان العنصر الثالث من عناصر الحكم العثماني بعد الوالي والجيش هو القضاء. وكانت الحكومة المركزية في إسطنبول ترسل قاضي قضاة لكل عاصمة إقليمية ليشرف على المحاكم الإسلامية. ومع أن المسيحيين واليهود تمتعوا بحق تسوية خلافاتهم في المحاكم الدينية الخاصة بهم، اختار الكثير منهم اللجوء إلى المحاكم الإسلامية لإقامة الدعاوي ولتسجيل الصفقات. وكانت جميع الفرمانات الخاصة بالإمبراطورية التي تصدرها إسطنبول تقرأ علنًا في المحكمة، وتسجل كتابة في سجلاتها. وإضافة إلى النظر في القضايا الجنائية، كانت المحاكم تقوم بالتحكيم بين الأطراف المتنازعة، وتقوم بدور الموثق العام أو الشهر العقاري، إذ تسجل العقود التجارية، وعقود تبادل الأراضي، إضافةً إلى التغيرات الأساسية التي تطرأ على حياة الأفراد، كالزواج والطلاق، وتسجل معاشات الأرامل واليتامى، وبيانات توزيع تركات المتوفين. سُجلت جميع القضايا والمعاملات التجارية تسجيلًا قانونيًّا دقيقًا وأمينًا في سجلات المحكمة، وكثير منها محفوظ إلى اليوم مشكلًا نافذةً قيمةً جدًّا على الحياة اليومية لمدن الإمبراطورية العثمانية وبلداتها.

أثبت السلطان سليمان الثاني أنه أحد أنجح حكام الإمبراطورية العثمانية. ففي مدة حكمه التي دامت ستة وأربعين عامًا (١٥٢٠–١٥٦٦)، أتم مسيرة غزو العالم العربي التي بدأها

والده. استولى سليمان على بغداد والبصرة من الإمبراطورية الصفوية الفارسية فيما بين عامي ١٥٣٣ و١٥٣٨، واستقبل السكانُ الذين يعتنقون المذهب السني الجيشَ العثماني باعتباره محررًا بعد سنوات الاضطهاد التي عاشوها على أيدي الشيعة الصفويين. وكان لفتح العراق أهمية كبيرة على الصعيدين الاستراتيجي والأيديولوجي؛ إذ عزز سليمان إمبراطوريته بضم العاصمة العربية القديمة بغداد إلى البلاد التي فتحها، وأوقف المد الشيعي في الأراضي السنية.

وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن السادس عشر، انطلقت قوات سليمان الثاني من مصر متوجهةً إلى الجنوب لتحتل اليمن الذي يقع جنوب شبه الجزيرة العربية. وفي غرب حوض البحر المتوسط، ضم سليمان إلى الأراضي العثمانية دول ليبيا وتونس والجزائر التي تقع على ساحل شمال أفريقيا بوصفها دولًا تابعة تدفع الضرائب للإمبراطورية، وذلك بين عامي ١٥٢٥ و١٥٧٤. وبحلول نهاية القرن السادس عشر، كانت جميع الأراضي العربية قد خضعت لصورة أو أخرى من صور السيطرة العثمانية فيما عدا الأراضي الواقعة في وسط شبه الجزيرة العربية، وسلطنة المغرب؛ وهي أراضٍ ستظل خارج الإمبراطورية العثمانية.

كل أرض من الأراضي العربية انضمت إلى الإمبراطورية العثمانية في وقت مختلف، وتحت ظروف مميزة، وبأحوال تاريخية وإدارية مختلفة. وقصة الحكم العثماني في كل إقليم من هذه الأقاليم تعد قصةً فريدة مختلفة صاغتها الظروف التي صاحبت انضمامه للإمبراطورية.

تم الغزو العثماني لشمال أفريقيا عن طريق القرصنة لا عن طريق حرب عادية؛ لكن بالطبع من يراه البعض قرصانًا يراه آخرون قائدًا بحريًّا. فمثلًا، استخدم سير فرانسيس دريك القرصنة بنجاح كبير في الحروب التي خاضها أسطول إنجلترا مع الأسطول الإسباني الذي يفوقه قوةً على مدار القرن السادس عشر، لكن ذكره لا يثير في الأذهان الصورة التي عادةً ما يحملها الناس للقراصنة، لأنه كان فارسًا في مملكة إليزابيث الأولى وواحدًا مِن أكثر المستشارين حظوةً بثقتها. هذا أيضًا حال خير الدين «بربروسا» — الذي لقبه الأوروبيون الذين عاصروه بهذا بسبب لحيته الحمراء — وهو أعظم قائد بحري في التاريخ العثماني؛ لكنه كان بالنسبة للإسبان قرصانًا قاسيًا لا يرحم يفسد عليهم الملاحة في البحر المتوسط، ويبيع آلاف البحارة المسيحيين عبيدًا بعد أن يأسرهم في المعارك. وبالنسبة لسكان ساحل

شمال أفريقيا، كان محاربًا أهلًا للتبجيل يجاهد المحتل الإسباني، وتمثل غنيمته عنصرًا هامًّا من عناصر الاقتصاد المحلي. وبالنسبة للعثمانيين، كان ابنًا نشأ على أرضهم، إذ ولد نحو عام ١٤٦٦ بمدينة ميتيليني التي تقع على إحدى جزر بحر إيجة في الجهة المقابلة لساحل تركيا مباشرة.

في مطلع القرن السادس عشر كان غرب حوض البحر المتوسط حلبة صراع محتدم بين القوات المسيحية والمسلمة. انتهى الغزو الإسباني لشبه جزيرة أيبيريا بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ ونهاية ما يقرب من ثمانية قرون من الحكم الإسلامي لإسبانيا (٧١١–١٤٩٢). ترك معظم مسلمي أيبيريا وطنهم الأم لاجئين إلى شمال أفريقيا بعد أن ذاقوا مرارة الحياة في إسبانيا الكاثوليكية التي سرعان ما استبدلت بالتبشير الإجبار على اعتناق المسيحية. لم ينسَ قط هؤلاء المسلمون اللاجئون، الذين عرفوا بالموريسكيين، وطنهم الأم ولم يغفروا للإسبان ما فعلوه أبدًا. وواصل الملوك الإسبان — إيزابيلا ملكة قشتالة وفرديناند ملك أراجون — حربهم المقدسة بلا هوادة في البحر المتوسط والممالك الإسلامية التي لجأ إليها الموريسكيون، وأسسوا سلسلة من المستعمرات المحصنة بطول الساحل الأفريقي من المغرب إلى ليبيا، وأجبروا قادة المدن الداخلية على دفع الضريبة لهم، ولا تزال إسبانيا تضع يدها على اثنتين من مستعمرات ساحل المغرب، وهما سبتة ومليلية.

لم يجد الإسبان من الدويلات المسلمة في شمال أفريقيا مواجهة تذكر لتوسعهم الكاسح. كانت منطقة شمال غرب أفريقيا تخضع لحكم ثلاث أسر ملكية محلية تتمركز في فاس (في المغرب الحديث) وتلمسان (في الجزائر) وتونس. دفعت هذه الأسر الضريبة للتاج الإسباني، ولم تجرؤ على مواجهة الحصون الإسبانية التي كانت تسيطر على موانيها ومراسيها الرئيسية. تعاوُن الحكام المسلمين مع الغزاة الإسبان أفقدهم مصداقيتهم لدى العامة، وسرعان ما بدأ المناهضون لهم في تلك البلاد بتنظيم قواتهم ليصدوا الغزاة. كانت الإمدادات تصل إلى الحصون عبر البحر، فصارت السفن الإسبانية التي تنقل هذه الإمدادات أكثر عرضةً للهجوم من الحصون القوية نفسها. وعُرف البحارة المحليون الذين زودوا سفنهم بالأسلحة وجاهدوا في البحر لدى الغرب بالقراصنة البربريين (يعود أصل كلمة بربري إلى كلمة يونانية تعني «همجي»، أو إلى شعوب البربر الذين هم السكان الأصليون لشمال أفريقيا). وفي حين أن هؤلاء القراصنة كانوا يستولون على الغنائم والعبيد من السفن الإسبانية التي يهاجمونها، فقد نظروا إلى حربهم على أنها صراع ديني ضد الغزاة المسيحيين. والهجمات الشجاعة التي قام بها القراصنة ضد الإسبان جعلتهم أبطالًا في بلادهم، وأكسبتهم دعم سكان الساحل من عرب وبربر.

يعد خير الدين أشهر القراصنة البربريين، وقد سار على خطى أخيه عروج الذي أسس دويلةً مستقلة في ميناء جيجل الصغير شرق الجزائر. توسع عروج في المنطقة التي يسيطر عليها في ساحل الجزائر حتى وصل إلى تلمسان غربًا التي وقعت في قبضته عام ١٥١٧. وفي العام التالي، قتله الإسبان في محاولة يائسة للدفاع عن تلمسان. أدرك خير الدين أن القراصنة سيحتاجون لدعم حليف قوي إن أرادوا الاحتفاظ بمكاسبهم وحمايتها من بأس الإمبراطورية الإسبانية، فلجأ إلى التحالف مع الإمبراطورية العثمانية حتى يزيد من قوة المجاهدين القراصنة إلى أن صاروا يشكلون جيشًا ظافرًا.

في عام ١٥١٩ أرسل خير الدين مبعوثًا للبلاط العثماني محملًا بالهدايا وبالتماس من شعب الجزائر يطلبون فيه حماية السلطان سليم ويعرضون الخضوع لحكمه. كان سليم العابس على مشارف الموت حين وافق على ضم ساحل الجزائر إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ إذ بعث مع رسول خير الدين العلم العثماني وسرية تضم ألفي إنكشاري. بهذا انضمت أعظم إمبراطورية إسلامية في العالم للحرب ضد الأسطول الإسباني مما غير ميزان القوى في غرب البحر المتوسط تغييرًا حاسمًا.

تشجع القراصنة البربريون بفضل التحالف الجديد مع العثمانيين فشنوا هجمات قوية على أهداف تخطت ساحل شمال أفريقيا كثيرًا؛ إذ ضرب خير الدين وضباطه أهدافًا في إيطاليا وإسبانيا وجزر بحر إيجة. وفي عشرينيات القرن السادس عشر أسر سفنًا أوروبية محملة بالحبوب، وأعطى الطعام لسكان ساحل الجزائر الذين كانوا يعانون نقص الغذاء بسبب الجفاف؛ وكأنه روبين هود البحري. وكانت سفنه تنقذ الموريسكيين من الإسبان، وتأخذهم للاستقرار في المدن التي تقع تحت سيطرته لينضموا إلى الحرب الدائرة ضد العدو الإسباني.

غير أن أفضل ما عرف به خير الدين ورجاله هو بطولاتهم ضد السفن الإسبانية، حيث أغرقوا سفن العدو الشراعية، وأسروا عشرات منها، وحرروا العبيد المسلمين. وكان اسم بربروسا يثير الذعر على طول سواحل إسبانيا وإيطاليا؛ وهو جدير بهذا. لقد أوقع رجاله آلاف المسيحيين في الأسر، وكانوا يحتفظون بالنبلاء منهم للحصول على فدية كبيرة، ويبيعون العوام عبيدًا. كان القراصنة المسلمون يرون في هذا عدلًا؛ إذ إن الكثيرين منهم كانوا قد وقعوا في الأسر، وباعهم الإسبان عبيدًا.

كانت البحرية الإسبانية في حاجة إلى قائد يضاهي خير الدين دهاءً. وفي عام ١٥٢٨ عهد الإمبراطور تشارلز الخامس إلى القائد الشهير أندريا دوريا (١٤٦٦–١٥٦٠) بمهمة

قيادة الحرب ضد خير الدين. ولد دوريا في مدينة جنوة، وكان يقود أسطولًا خاصًّا به يضم سفنًا حربية، ويبيع خدماته لملوك أوروبا، وكان قرصانًا كخير الدين تمامًا.

كان دوريا قائدًا بحريًّا عظيمًا، لكن خير الدين كان أعظم منه؛ فطوال المعارك التي دارت بينهما في أنحاء البحر المتوسط على مدار ثمانية عشر عامًا، نادرًا ما انتصر دوريا على غريمه العثماني. وكانت أول مواجهة لهما عام ١٥٣٠ مثالًا على ذلك. استولت قوات خير الدين على الحصن الإسباني القائم في خليج الجزائر بعد حصار قصير عام ١٥٢٩. أُخذ الأسرى الإسبان عبيدًا، وأجبروا على هدم الحصن، ثم استخدمت حجارته في بناء حاجز أمواج لحماية ميناء الجزائر. ثارت حفيظة تشارلز الخامس بسبب خسارة هذا الحصن الاستراتيجي، ودعا لاجتماع لمجلس الدولة. اقترح أندريا دوريا شن هجوم على ميناء شرشال الذي يقع غرب مدينة الجزائر مباشرةً. هبطت قوات دوريا بالقرب من شرشال عام ١٥٣٠، وأطلقت سراح عدة مئات من العبيد المسيحيين؛ لكنها واجهت مقاومة شرسة من الموريسكيين الذين كانوا يسكنون المدينة ويتحرقون شوقًا لقتال الإسبان. أرسل خير الدين قوات لنجدة الميناء، فانسحب دوريا بسفنه تاركًا الجنود الإسبان في شرشال، إذ لم يرد أن يواجه الأسطول العثماني الأكبر حجمًا. قتل العربُ الإسبانَ الذين قاتلوهم، واستعبدوا من استسلم لهم. وبهذا وجه خير الدين صفعتين للإسبان، وأمّن وضعه في الجزائر.

بهذا أيضًا رفع خير الدين بربروسا منزلته لدى السلطان. في عام ١٥٣٢ دعاه السلطان سليمان العظيم لمقابلته في إسطنبول، فانطلق بأسطول يتكون من أربع وأربعين سفينة، وشن في الطريق إليه غارةً مدمرةً على ساحلي جنوة وصقلية موقعًا بثماني عشرة سفينة مسيحية سلب منها الغنائم، ثم أحرقها. بعد هذا وصل إلى إسطنبول، فدعاه السلطان إلى قصره. عندما أُدخل خير الدين إلى حضرة السلطان خرَّ على ركبتيه، وقبَّل الأرض منتظرًا أوامر سيده. طلب سليمان من قائده البحري أن ينهض، ورقاه إلى منصب قائد البحرية العثمانية — أو قبطان باشا — وحاكم الأقاليم الساحلية. أقام خير الدين في القصر الملكي طوال المدة التي قضاها في إسطنبول، وكان يقابل السلطان بانتظام، ويناقش معه الاستراتيجيات البحرية. وفي إشارة أخيرة على الحظوة، علق سليمان ميدالية ذهبية على عمامة خير الدين أثناء احتفال عُقِد بالقصر، إظهارًا لما يشعر به من امتنان لقبطان باشا للدور الذي قام به في توسيع أراضي الإمبراطورية العثمانية في شمال أفريقيا، وإحراز الانتصارات على العدو الإسباني.[24]

أثناء عودة خير الدين من إسطنبول بدأ التخطيط لحملته التالية الكبرى؛ غزو تونس. جهز حملةً تتكون من نحو عشرة آلاف جندي، واستولى على تونس دون قتال في أغسطس/آب ١٥٣٤. بهذا صار العثمانيون يسيطرون على ساحل شمال أفريقيا بدءًا من تونس وحتى الجزائر معرضين للخطر سيادة تشارلز الخامس على غرب البحر المتوسط. نصح أندريا دوريا الإمبراطور بطرد القراصنة من تونس، فوافق ورافق الأسطول بنفسه. وكتب عن مجموعة ضخمة من مختلف أنواع السفن والمراكب حملت إلى تونس القوات الإسبانية والألمانية والإيطالية والبرتغالية التي يقدر عددها بأربعة وعشرين ألف جندي وخمسة عشر ألف حصان يقول: «انطلقنا طالبين العون والهداية من الخالق ... وداعين أن يغدق علينا عونه ونعمه حتى ننزل ببربروسا هزيمة ساحقة.»[25]

مع اقتراب الأسطول الكبير من تونس سحب خير الدين قواته مدركًا أنه لا قبل له بالتصدي لهذا الأسطول العظيم، وبهذا سقطت تونس في أيدي القوات الإسبانية. قال تشارلز الخامس في خطاباته التي أرسلها إلى بلاده إن الإسبان أطلقوا سراح عشرين ألف عبد مسيحي. ويقول العرب في رواياتهم عن الواقعة إن الإسبان قتلوا على الأقل مثل هذا العدد من سكان المدينة أثناء سلب الغنائم منها. من الناحية الاستراتيجية، أدى غزو تونس إلى إحكام قبضة الإسبان على مضيق صقلية الذي يعد بوابةً إلى غرب البحر المتوسط. ولم يعد للمسلمين معقل سوى مدينة الجزائر.

في عام ١٥٤١ جهز الإسبان قوة ضخمة لحصار الجزائر والاستيلاء عليها وإلحاق هزيمة ساحقة وأخيرة بخير الدين. وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول أبحرت خمس وستون سفينة وأكثر من أربعمائة ناقلة بحرية تقل ستة وثلاثين ألف جندي ومعدات تستخدم في الحصار. يقول المؤرخ الجزائري سيد مراد: «غطى الأسطول سطح البحر كله، ولكني لم أتمكن من إحصاء عدد المركبات لكثرتها.» حشد القراصنة البربريون قوةً قوامها ألف وخمسمائة إنكشاري عثماني وستة آلاف موريسكي وبضع مئات من الجند غير النظاميين لمواجهة الإسبان. بدا موقف خير الدين ميئوسًا منه، إذ كان يواجه قوةً غازية تبلغ أربعة أضعاف قواته. حاول أحد ضباطه أن يرفع الروح المعنوية لقواته قائلًا: «صحيح أن الأسطول المسيحي هائل الضخامة ... لكن لا تنسوا أن الله يؤيد بنصره المسلمين ضد أعداء الدين.»[26] وبدت كلماته كالنبوءة في نظر مؤرخ المدينة.

عشية الغزو الإسباني انقلب الطقس فجأة، وهبت عواصف عنيفة جعلت السفن الإسبانية تصطدم بالشواطئ الصخرية. غمرت مياه الأمطار الغزيرة مَن نجح مِن الجنود

في الوصول إلى الشاطئ بأمان، وأفسدت بارودها. وأثبتت سيوف المدافعين وسهامهم أنها أكثر الأسلحة فعاليةً في هذه الظروف، إذ اضطر الإسبان الذين غمرتهم المياه وانخفضت روحهم المعنوية إلى الانسحاب بعد أن فقدوا مائة وخمسين سفينة واثني عشر ألف جندي ما بين قتيل وأسير. ألحق القراصنة البربريون هزيمةً ساحقةً بالإسبان، وأمنوا وضعهم في شمال أفريقيا تأمينًا حاسمًا. كان هذا أعظم ما حققه خير الدين من انتصارات، وظل أهل مدينة الجزائر يحتفلون به كل عام حتى نهاية العهد العثماني.

بعد خمسة أعوام، وفي عام ١٥٤٦، توفي خير الدين بربروسا عن عمر يناهز ثمانين عامًا، بعد أن نجح في تأمين ساحل شمال أفريقيا للإمبراطورية العثمانية (لكن الغزو النهائي لطرابلس وتونس حققه خلفاؤه في وقت لاحق من القرن السادس عشر). اختلف الحكم العثماني في شمال أفريقيا عنه في أي بقعة أخرى من الأراضي العربية، إذ عكس طبيعة القرصنة التي كانت سببًا في تأسيسه. في العقود التي تلت موت خير الدين وُزعت السلطة بالتوازن بين الوالي الذي تعينه إسطنبول، والقائد البحري العثماني الذي يقود الأسطول، وقائد المشاة الإنكشارية العثمانيين. استقر الإنكشارية في الجزائر وأصبحوا من سكانها الدائمين، وفي القرن السابع عشر أصبح قائد الإنكشارية واليًا على الجزائر يحكم من خلال مجلس أو ديوان. بعد هذا، في عام ١٦٧١، حدث تحول آخر في السلطة؛ إذ عين قائد الأسطول حاكمًا مدنيًّا محليًّا يلقب بالداي، ويتولى مقاليد الحكم بدلًا من قائد الإنكشارية. لسنوات قليلة ظلت مقاليد الحكم في يد الداي، وظلت إسطنبول تعين باشا، أو حاكمًا تكون سلطاته شرفية. لكن بعد عام ١٧١٠، أصبح الداي يتولى منصب الباشا أيضًا، وصار حكم إسطنبول في شمال أفريقيا أكثر ضعفًا، إذ تمتع من يتولون منصب الداي باستقلال تام نظير دفع ضريبة سنوية صغيرة للباب العالي.

بعد وقت طويل من حسم الصراع العثماني الإسباني في غرب البحر المتوسط، كان الباب العالي راضيًا تمامًا عن ترك دايات الجزائر يحكمون ساحل شمال أفريقيا نيابة عنه. وصار هذا الساحل مثالًا للأراضي العربية التي اختار العثمانيون أن يحكموها بالتعاون مع الصفوة من أهل البلد؛ وقد اختاروا هذا لأنها كانت بعيدة عن إسطنبول بدرجة لا تسمح بحكمها حكمًا مباشرًا، ولأن عدد سكانها أصغر من أن يغطي نفقات الحكم إن اتخذ صورةً أكثر إحكامًا. أتاح هذا الحل للإمبراطورية العثمانية التمتع بحق السيادة على أرض إسلامية استراتيجية، وجني دخل ثابت — وإن كان صغيرًا — نظير تكلفة ضئيلة تتحملها خزانتها. لاءم هذا النظام دايات الجزائر الذين تمتعوا بحماية العثمانيين

وباستقلال كبير في علاقاتهم مع القوى البحرية المتنازعة في البحر المتوسط. وظل هذا النظام يصب في صالح الطرفين حتى القرن التاسع عشر حين أصبح الدايات والعثمانيون لا يتمتعون بقوة كافية لمواجهة عصر جديد من الاستعمار الأوروبي في شمال أفريقيا.

ظهر نظام حكم مستقل مختلف تمامًا في شرق البحر المتوسط. لطالما كانت جبال لبنان ملجأً للجماعات الدينية المنشقة الهاربة من الاضطهاد. وضعت اثنتان من هذه الجماعات — وهما الموارنة والدروز — نظمًا للحكم خاصة بهما. وفضل الباب العالي تركهم يحكمون أنفسهم في معاقلهم الجبلية، مع أنه أخضع منطقة مرتفعات لبنان التي يسكنونها (والمعروفة بجبل لبنان) مع باقي الشام حين فتحها سليم العابس عام ١٥١٦.

لجأ الموارنة إلى جبال لبنان الشمالية في أواخر القرن السابع عشر هاربين من اضطهاد الطوائف المسيحية المعادية فيما كان يعرف في ذلك الوقت بالإمبراطورية البيزنطية. دعم الموارنة الصليبيين في العصور الوسطى، وتمتعوا بعلاقات وثيقة مع الفاتيكان منذ ذلك الوقت. وفي عام ١٥٨٤ تأسست كلية مارونية في روما لتعليم اللاهوت لشباب الموارنة الأكثر موهبةً مما عزز العلاقات بين الموارنة والكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

أما الدروز فتعود أصولهم إلى قاهرة القرن الحادي عشر حين هربت فرقة من الشيعة المنشقين من الاضطهاد في مصر. في عزلة جبال جنوب لبنان، اتخذت معتقداتهم شكل عقيدة جديدة مختلفة تغلفها سرية تامة. ثم برز الدروز بوصفهم جماعة سياسية ودينية، وصاروا يهيمنون على النظام السياسي في جبل لبنان، لكنهم أشركوا المسيحيين الموارنة معهم مشاركةً فعالة؛ إذ يحتل أمير الدروز قمة تسلسل هرمي صارم يضم نبلاء الدروز والمسيحيين الذين يحصلون على مكانتهم بالوراثة، وكل يهيمن على منطقة محددة من جبل لبنان.

عندما خضع جبل لبنان للحكم العثماني، فضل السلاطين أن يحافظوا على النظام الإقطاعي المعمول به في هذه المنطقة، ولم يطلبوا من أمير الدروز سوى الاعتراف بسلطتهم ودفع ضريبة سنوية. نجح هذا النظام، إذ كان الدروز يشهدون انقسامًا داخليًّا يحول دون تشكيلهم تهديدًا للحكم العثماني. بيد أن هذه الحال تغيرت مع تولي الأمير فخر الدين الثاني الحكم.

كان فخر الدين الثاني (١٥٧٢–١٦٣٥)، أمير جبل لبنان، يشبه شخصيات مكيافيلي، ومن المؤكد أن أساليبه تشبه أساليب تشيزاري بورجيا أكثر مما تشبه أساليب

نظرائه العثمانيين. استخدم فخر الدين الثاني مزيجًا من العنف والدهاء ليتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرته، ويحافظ على مكانه في السلطة على مدار السنين؛ بل إنه عين مؤرخًا في بلاطه ليسجل الأحداث العظيمة التي وقعت أثناء حكمه حتى تطلع عليها الأجيال.[27]

تولى فخر الدين الحكم عام ١٥٩١ عقب اغتيال والده على يد أعدائه من آل سيفا، وهم أسرة كردية حكمت شمال لبنان من مدينة طرابلس الساحلية (ويجب عدم الخلط هنا بينها وبين المدينة الليبية التي تحمل نفس الاسم). وعلى مدار الثلاثين عامًا التي تلت توليه الحكم ظل الدافعان المتلازمان اللذان يحركانه هما: الانتقام من آل سيفا والتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة عائلته. في نفس الوقت حافظ فخر الدين على علاقاته الطيبة مع العثمانيين؛ فكان يدفع الضرائب المفروضة على أرضه كاملةً وفي الوقت المحدد، ويسافر إلى دمشق ويغدق الهدايا والأموال على الوالي مراد باشا الذي ترقى بعد هذا ليصبح الصدر الأعظم في إسطنبول. وعن طريق هذه العلاقات نجح فخر الدين في بسط سيطرته على ميناء صيدا الجنوبي، وعلى مدينة بيروت، وعلى السهل الساحلي، والمناطق التي تقع شمال جبل لبنان، ووادي البقاع شرقًا. وبحلول عام ١٦٠٧ كان هذا الأمير الدرزي قد عزز سلطته على معظم الأراضي الواقعة فيما يعرف الآن بدولة لبنان بالإضافة إلى أجزاء من شمال فلسطين.[28]

زادت مشكلات فخر الدين مع زيادة رقعة دويلته؛ إذ امتدت الأراضي الواقعة تحت حكمه إلى ما وراء جبل لبنان المستقل حتى شملت أراضٍ تخضع خضوعًا تامًّا للحكم العثماني. أثار هذا التوسع غير المسبوق مخاوف الدوائر الحكومية في إسطنبول، وغيرة أعداء فخر الدين في المنطقة. وحتى يحمي الدرزي المكيافيلي نفسه من مكائد العثمانيين، أبرم معاهدة تحالف مع آل ميديتشي حكام فلورنسا عام ١٦٠٨. عرض آل ميديتشي على فخر الدين البنادق والمساعدة في إقامة حصونه مقابل التمتع بمزايا تجارية في أسواق المشرق ذات التنافسية العالية.

قوبلت أنباء المعاهدة التي عقدها فخر الدين مع توسكانا بالانزعاج، وعلى مدار السنوات القليلة التالية راقب العثمانيون توطد العلاقات بين اللبنانيين وتوسكانا بقلق متصاعد. أيضًا ضعفت مكانة فخر الدين في إسطنبول حين أصبح عدوُه نصوح باشا خلفًا لنصيره مراد باشا على كرسي الصدر الأعظم. وفي عام ١٦١٣ قرر السلطان أن يتخذ خطوات عملية، وأرسل جيشًا للإطاحة بفخر الدين وتفكيك دويلته الدرزية. حاصرت

مركبات الأسطول العثماني الموانئ اللبنانية لتمنع الأمير الدرزي من الهرب، وتثني سفن توسكانا عن المجيء لمساعدته. نجح فخر الدين في مراوغة مهاجميه؛ إذ شق طريقه عبر السفن العثمانية عن طريق دفع الرِّشا، هاربًا في صحبة أحد مستشاريه وعدد من خدمه، واستأجر سفينتين شراعيتين فرنسيتين ومركبة فلمنكية لتحمله إلى توسكانا.[29]

بعد رحلة من ميناء صيدا إلى ميناء ليفورنو استغرقت ثلاثة وخمسين يومًا، هبط فخر الدين على أرض توسكانا. وتمثل السنوات الخمس التي قضاها في المنفى مرحلة استثنائية التقى فيها الأمراء العرب والأوروبيين على قدم المساواة، ودرسوا عادات وسلوكيات بعضهم البعض باحترام. راقب فخر الدين وحشمه عن كثب آلية عمل بلاط ميديتشي، وحال تكنولوجيا عصر النهضة، والعادات المختلفة التي يتبعها الشعب. وانبهر الأمير الدرزي بكل ما رآه، بدءًا من السلع المنزلية العادية التي يقتنيها رجل فلورنسا العادي إلى المجموعات الفنية المميزة التي يقتنيها آل ميديتشي؛ وفيها صور لشخصيات عثمانية بارزة. زار كاتدرائية فلورنسا، وصعد برج الأجراس الذي وضع تصميمه الفنان جوتو، كما صعد إلى القبة الشهيرة التي أنجز بناءها المعماري برونليسكي في القرن السابق وكانت واحدةً من أعظم الإنجازات المعمارية في ذلك العصر.[30] وبالرغم من كل العجائب التي شاهدها فخر الدين في فلورنسا فإنه لم يشك قط في تفوق ثقافته وفي أن الإمبراطورية العثمانية هي أقوى دولة في عصره.

عاد فخر الدين إلى بلده الأم عام ١٦١٨، واختار لحظة عودته بعناية؛ إذ كان العثمانيون يخوضون حربًا جديدةً مع الفرس فتجاهلوا أمر عودته. طرأت تغيرات كبيرة أثناء السنوات الخمس التي غابها؛ إذ قصرت السلطات العثمانية حكم أسرته على مقاطعة جبل الشوف الدرزية التي تقع في النصف الجنوبي من جبل لبنان، وانقسمت جماعة الدروز إلى عدة فرق متناحرة تحتم منع أي أسرة واحدة من أن تكون لها الغلبة مثلما حدث مع فخر الدين.

وفي زمن قياسي، أفسد فخر الدين خطط كل من الباب العالي وأعدائه المحليين. ففور رجوعه أعاد بسط نفوذه على جبل لبنان — شعبًا وأرضًا — حتى يعيد تأسيس إمبراطورية خاصة به تمتد من ميناء اللاذقية الشمالي مرورًا بجميع المرتفعات اللبنانية ووصولًا إلى فلسطين جنوبًا وحتى ما وراء نهر الأردن. فيما مضى كان فخر الدين يؤمن مكاسبه برضا السلطات العثمانية؛ أما هذه المرة، فمَثّل استيلاؤه على الأراضي تحديًا مباشرًا للباب العالي، لكنه شعر بالثقة في قدرة جنده على هزيمة أي جيش يحشده العثمانيون، وطوال السنوات الخمس التالية، ازدادت جرأته في مواجهة السلطات العثمانية زيادةً كبيرة.

وصل فخر الدين إلى ذروة قوته في نوفمبر/تشرين الثاني ١٦٢٣ حين هزم جيشه القوات العثمانية القادمة من دمشق، وأسر الوالي مصطفى باشا في معركة عنجر.[31] لاحق جيش الدروز أعداءه عبر وادي البقاع وحتى مدينة بعلبك مصطحبًا أسيره، والي دمشق، وأثناء محاصرة قوات فخر الدين بعلبك، وصله وفد من الوجهاء يتفاوض بشأن إطلاق سراح الوالي، فماطل في المفاوضات حتى استمرت اثني عشر يومًا تالية، وأمن كل هدف من أهدافه الإقليمية قبل أن يطلق سراح أسيره.

بيد أنه عندما انتهت الحرب بين العثمانيين والفرس عام ١٦٢٩، وجهت إسطنبول اهتمامها مرةً أخرى إلى أمير جبل لبنان الدرزي المتمرد الذي بسط حدود الأرض الواقعة تحت إمرته شرقًا إلى بادية الشام وشمالًا نحو الأناضول. وفي عام ١٦٣١ وفي تصرف ينم عن عجرفة شديدة، حرم فخر الدين أحد الجيوش العثمانية حق قضاء الشتاء على «أرضه». ومنذ تلك اللحظة أصبح العثمانيون عازمين على التخلص من هذا التابع الدرزي المتمرد.

كان فخر الدين الذي تقدم به العمر يواجه تحديات كبيرة من جهات أخرى أيضًا؛ قبائل البدو، وأعدائه القدامى من آل سيفا الذين يحكمون طرابلس، والعائلات الدرزية التي تنافسه. استغل العثمانيون العزلة المتزايدة التي وقع فيها فخر الدين، وأرسلوا جيشًا من دمشق ليطيح به عام ١٦٣٣ في ظل القيادة الحازمة للسلطان مراد الرابع. ومع اقتراب الجيش العثماني، رفض المحاربون الدروز تلبية نداء قائدهم لخوض المعركة، وتركوه هو وابنيه يواجهون جيش العدو وحدهم، وقد يرجع تصرفهم هذا إلى أنهم أنهكوا بعد سنوات من القتال المستمر، أو إلى أنهم فقدوا الثقة في حكمته، إذ إن عجرفته تجاه الأوامر العثمانية صارت صارخة أكثر من أي وقت مضى.

لجأ الأمير الهارب إلى كهوف جبل الشوف في أعماق المرتفعات الدرزية، فتبعه القادة العثمانيون، وأضرموا النيران حتى يجبره دخانُها على الخروج من مخبئه. أُلقي القبض على فخر الدين وأبنائه، وأُرسلوا إلى إسطنبول حيث أُعدموا عام ١٦٣٥، ليكون هذا فصل الختام لمسيرة رجل مميز وتهديد خطير واجه الحكم العثماني في الأراضي العربية.

فور القضاء على فخر الدين، رحب العثمانيون بعودة جبل لبنان إلى نظامه السياسي الأصلي؛ إذ لم يكن نظام الحكومة الذي وُضِع لأغلبية مسلمة سنية يلائم تركيبة السكان المتباينة التي تعيش في هذه المنطقة والتي تضم مسيحيين ودروزًا. وما دام الحكام المحليون على استعداد للعمل في إطار النظام العثماني، ظل الباب العالي مرحبًا بقبول

التنوع في إدارة الأراضي العربية. وبهذا سيستمر النظام الإقطاعي اللبناني حتى جزء كبير من القرن التاسع عشر دون أن يسبب مشكلات أخرى لإسطنبول.

أما في مصر، فظهر نظام سياسي مختلف في القرن الذي تلا فتح سليم الثاني. على الرغم من انهيار السلالة الحاكمة للمماليك، فقد ظلوا يشكلون طبقة عسكرية مثلت عنصرًا حيويًّا من العناصر المكونة للصفوة الذين حكموا مصر العثمانية. حافظ المماليك على نظام الأسر، وظلوا يجلبون الجنود العبيد الشباب ليجددوا صفوفهم، واستمروا في اتباع تقاليدهم العسكرية. ولما لم يستطع العثمانيون إبادة المماليك، لم يجدوا أمامهم بدًّا من استمالتهم للمشاركة في حكم مصر.

في العقد الأول من القرن السابع عشر، كان بكوات المماليك يتقلدون بالفعل مناصب إدارية بارزة في مصر العثمانية. وأُوكِلت إليهم مسئولية الخزانة، وقيادة قافلة الحج السنوية إلى مكة، وولاية إقليم الحجاز في شبه الجزيرة العربية، واحتكروا تمامًا حكم الأقاليم. أضفت عليهم هذه المناصب وجاهةً اجتماعية، والأهم أنها منحتهم السيطرة على موارد دخل كبيرة.

في القرن السابع عشر، بدأ البكوات المماليك يتولون بعض أرفع المناصب العسكرية في مصر، مما جعلهم في منافسة مباشرة مع الولاة العثمانيين والمسئولين العسكريين الذين ترسلهم إسطنبول. ولما كان الباب العالي شديد الانشغال بالتهديدات الملحة الأعظم خطرًا التي تواجهه على الجبهات الأوروبية؛ فقد اهتم بحفظ النظام وضمان تدفق دخل ثابت من ضرائب ولايته الغنية، أكثر من اهتمامه بحفظ ميزان القوة بين من يعنيهم من العثمانيين وبين المماليك في مصر، وترك الولاة يتدبرون أمورهم بأنفسهم في بيئة سياسية غادرة تسود القاهرة.

أدت المنافسة بين أسر المماليك البارزة إلى شقاق رهيب جعل بحر السياسة في مصر غدارًا بالعثمانيين والمماليك على حد سواء. ظهرت فرقتان أساسيتان في القرن السابع عشر هما: الفقارية والقاسمية. ارتبطت جماعة الفقارية بالفرسان العثمانيين واتخذت الأبيض لونًا لها، والرمان رمزًا. أما القاسمية فكانوا يرتبطون بالقوات المصرية المكونة من أهل البلاد، واتخذوا الأحمر لونًا لهم، والجلبة (وهي كلمة من أصل فارسي تشير إلى آلة من آلات الحرب تشبه القرص) رمزًا. وكان لكل جماعة حلفاء من البدو. لم نعرف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الشقاق، إذ كثرت الأقاويل حوله، لكن ما نعرفه يقينًا هو أنه بحلول نهاية القرن السابع عشر كان الشقاق بين الفرقتين راسخًا وعميقًا.

سعى الولاة العثمانيون إلى خلع أنياب المماليك عن طريق ضرب الفرقتين إحداهما بالأخرى. شكل هذا دافعًا قويًّا يحمل فرق المماليك المتضررة على الإطاحة بالولاة العثمانيين؛ وقد نجحت فرق المماليك في خلع ثمانية ولاة من الأربع والثلاثين واليًا عثمانيًّا الذين حكموا مصر فيما بين عام ١٦٨٨ و١٧٥٥، وهي المدة التي أرخ لها المؤرخ أحمد كتخدا الدمرداشي (الذي كان هو نفسه ضابطًا مملوكيًّا).

تجلت سلطة المماليك على الولاة العثمانيين في المكائد التي حاكتها الفرق بعضها لبعض عام ١٧٢٩. جمع زين الفقار — قائد الفقارية — مجموعةً من ضباطه ليخططوا لحملة عسكرية ضد أعدائهم القاسمية. قال زين الفقار لرجاله: «نرسل نطلب من الباشا خمسمائة كيس، أعطاهم فهو حاكمنا، ما أعطاهم، ننزله.» وبالفعل أرسلوا وفدًا للوالي العثماني، لكنه رفض دفع نفقات حملة عسكرية ضد فرقة القاسمية. حين علم زين الفقار، صاح في أتباعه غاضبًا: «لم نقبل علينا حاكم مغرض، قوموا بنا الرميلة، ننزله ونعمل قايمقام، نأخذ منه الفرمان.» ومن تلقاء أنفسهم، ودون الرجوع لأي سلطة أخرى، كتب رجال فرقة الفقارية إلى إسطنبول يعلمون الباب العالي بأنهم عزلوا الوالي العثماني وعينوا نائبًا ليحل محله. ثم أجبر المماليك نائب الوالي الذي عينوه على تمويل حملتهم ضد فرقة القاسمية من عائدات جمارك ميناء السويس، وبُرر دفع هذا المبلغ تحت مسمى الدفاع عن القاهرة.[32]

لجأ المماليك للعنف المفرط ضد أعدائهم. كانت فرقة القاسمية تعلم جيدًا أن الفقارية يعدون العدة لمواجهة كبيرة، فأخذوا هم زمام المبادرة. ففي عام ١٧٣٠ أرسل القاسمية قاتلًا يغتال رئيس الفرقة المنافسة، زين الفقار نفسه. كان القاتل من الفقارية لكنه انشق عنهم إثر اختلاف معهم وانضم إلى القاسمية. تخفى القاتل في هيئة رجل شرطة وتظاهر بأنه ألقى القبض على أحد أعداء زين الفقار، فأمره زين الفقار قائلًا: «هاتوه» إذ أراد أن يرى عدوه وجهًا لوجه، فرد عليه القاتل قائلًا: «ها هو»، ثم أفرغ مسدسه في قلبه فقتله على الفور.[33] ثم شق القاتل وشريكه طريقهما خارج منزل قائد الفقارية بالقتال، وهربا بعد أن قتلا في طريقهما عددًا من الرجال. كانت هذه بداية سلسلة طويلة من حوادث الثأر.

اختار الفقارية محمد بك قطامش قائدًا جديدًا لهم. كان محمد بك قد وصل إلى قمة الهرم المملوكي وحمل لقب شيخ البلد. ورد محمد بك على اغتيال زين الفقار بأن

أمر بإبادة جميع المماليك الذين لهم علاقة بالقاسمية، ثم قال لرجاله محذرًا: «بينكم جواسيس للقاسمية.» وأشار إلى رجل تعس من بين حاشيته. وقبل أن يحظى الرجل بفرصة للدفاع عن نفسه، كان ضباط محمد بك قد جروه تحت منضدة، وقطعوا رأسه، وكان هذا أول رجل يُقتل ثأرًا لمقتل زين الفقار، ولحق به كثيرون قبل أن يتوقف نهر الدم الذي جرى عام ١٧٣٠.

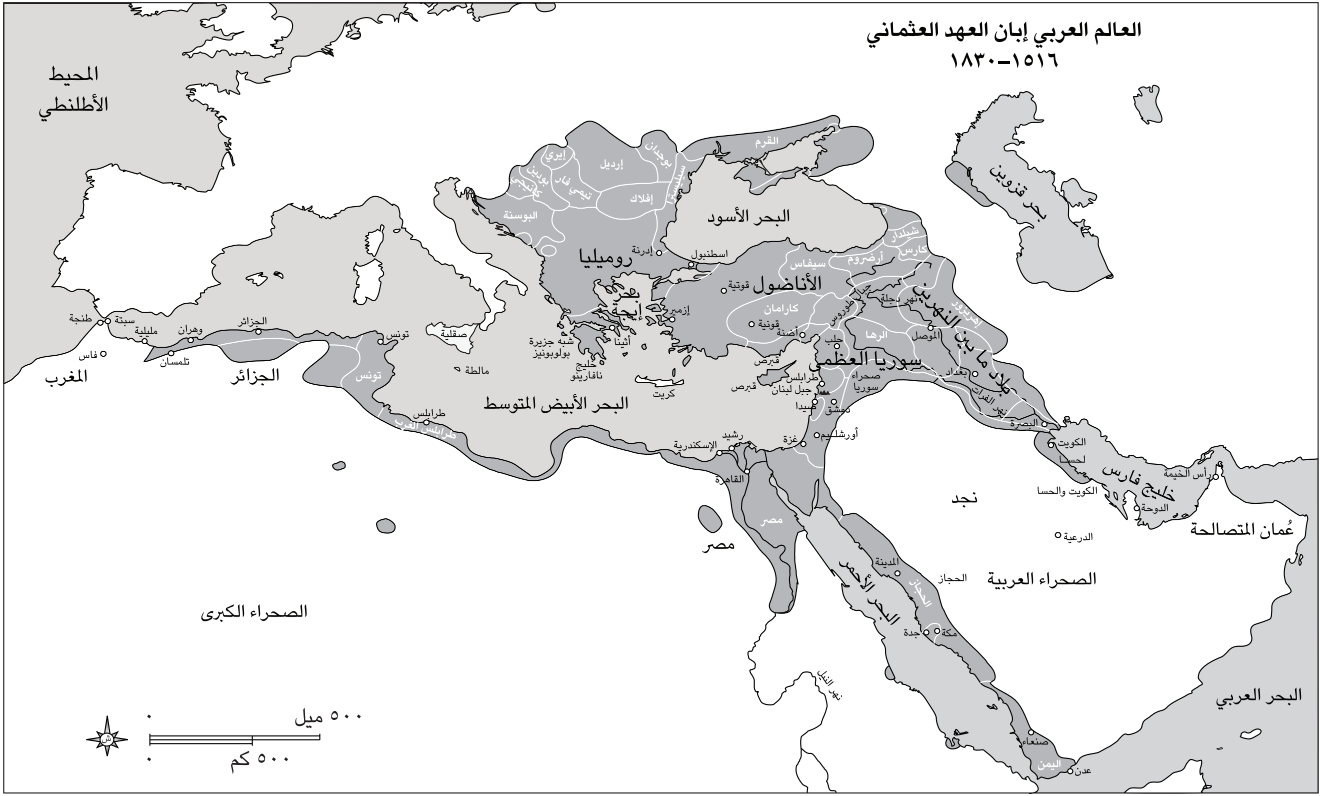
لجأ محمد بك إلى نائب الوالي الذي عينه زين الفقار وحصل منه على إذن بإعدام ٣٧٣ شخصًا ادعى أنهم تورطوا في اغتيال قائد الفقارية، وكانت هذه رخصةً له بتصفية فرقة القاسمية. يقول الدمرداشي: «وإذا بقطامش محمد بيك الذي ما خلا طايفة من طوايف القاسمية إلا قتله، والذي عمره طويل هرب للريف، حتى المماليك الصغار خاليين العذار، أخذهم من بيوتهم، وأرسلهم قتلهم في الجزيرة، وأرماهم البحر». لم يبق محمد بك للقاسمية أثرًا ولا بابًا مفتوحًا، وأقسم ألا يسمح لهذه الفرقة بأن تسيطر على القاهرة مرةً أخرى.[34]

غير أن فرقة القاسمية أثبتت أن إبادتها أصعب مما تخيل محمد بك. ففي عام ١٧٣٦ عاد القاسمية لتصفية حسابهم مع الفقارية، وعاونهم في هذا بكير باشا، الوالي العثماني. كان الفقارية قد أنهوا مدة ولاية بكير باشا السابقة حين عزلوه، ولذا صار طبيعيًّا أن يصبح حليفًا للقاسمية. دعا بكير باشا محمد بك وغيره من الفقارية البارزين ليجتمع بهم، ونصبت لهم مجموعة من القاسمية كمينًا مسلحين بالمسدسات والسيوف. لم يكد محمد بك يصل حتى ظهر له القاسمية، وأطلقوا النار على بطنه، وذبحوا قادته البارزين. بلغ إجمالي من قتلوا في هذه الواقعة عشرة من أقوى رجال القاهرة، وبعد قتلهم كوموا رءوسهم المقطوعة في أحد أكبر مساجد المدينة ليراها العامة.[35] وبلا شك كانت هذه الواقعة واحدة من أسوأ حوادث القتل في تاريخ مصر العثمانية بإجماع آراء الناس.[36]

سنوات الاقتتال بين الفرقتين جعلتهما أضعف من أن تحافظا على وضعهما القيادي في القاهرة، فبرزت عليهما أسرة مملوكية تعرف بآل قازدُغلي، وهيمنت على مصر العثمانية لما تبقى من القرن الثامن عشر. ومع ظهور آل قازدُغلي، هدأ العنف المتطرف الذي ساد بين الفرق مما أتاح للقاهرة التي أنهكها النزاع أن تحظى بقدر من السلام. ولم يتمكن العثمانيون قط من فرض سيطرتهم الكاملة على ولاية مصر الغنية والمتمردة في الوقت نفسه. وإنما ظهر في مصر العثمانية توجه سياسي خاص واصل بموجبه المماليك الهيمنة السياسية على ولاة إسطنبول طوال قرون تلت غزو سليم العابس لدولتهم، وتأقلم الحكم العثماني مع السياسة المحلية، كما كان الحال في لبنان والجزائر.

بعد مرور قرنين على غزو دولة المماليك، كان العثمانيون قد نجحوا في بسط رقعة إمبراطوريتهم من شمال أفريقيا إلى جنوب شبه الجزيرة العربية، ولم يكن هذا سهلًا. اختار العثمانيون في كثير من الحالات أن يحكموا الأراضي العربية بمشاركة صفوة أهل البلاد، إذ كانوا غير راغبين في توحيد نظام الحكم في هذه الأراضي، أو عاجزين عن هذا. وتباينت علاقة مختلف الأقاليم العربية بإسطنبول كما تباينت هياكل الحكم؛ لكن هذه الأقاليم كلها مثلت جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية واحدة. وكان هذا التباين معتادًا في إمبراطوريات ذلك العصر التي تشهد تنوعًا عرقيًّا وطائفيًّا، مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الروسية.

حتى منتصف القرن الثامن عشر، تعامل العثمانيون مع هذا التنوع بقدر من النجاح. صحيح أنهم واجهوا تحديات — أبرزها في جبل لبنان ومصر — لكنهم نجحوا في توطيد عرى حكمهم عن طريق عدد من الاستراتيجيات المتنوعة بحيث ضمنوا ألا يشكل أي من القادة المحليين تهديدًا دائمًا للمركز العثماني. غير أن آليات التفاعل بين المركز العثماني والمحيط الخارجي العربي تغيرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ إذ ظهر في هذه البلاد قادة جدد بدءوا يحشدون القوى ويسعون إلى الاستقلال متحدين النظام العثماني، وكان هذا غالبًا ما يحدث بالاتفاق مع أعداء الإمبراطور الأوروبيين. شكل هؤلاء القادة الجدد تحديًا حقيقيًّا للدولة العثمانية كان من شأنه أن عرّض بقاءها نفسه للخطر بحلول القرن التاسع عشر.


العالم العربي إبان العهد العثماني
١٥١٦–١٨٣٠
المحيط الأطلنطي
المغرب
طنجة
سبتة
مليلية
وهران
تلمسان
فاس
الجزائر
تونس
طرابلس
طرابلس الغرب
صقلية
مالطة
البحر الأبيض المتوسط
شبه جزيرة بولوبونيز
خليج نافارينو
أثينا
بحر إيجة
كريت
روميليا
البوسنة
إيري
بودين
تيمي فار
إرديل
إفلاك
بوجدان
سليستريا
القرم
البحر الأسود
إدرنة
اسطنبول
إزمير
الأناضول
قوتية
قونية
كارامان
سيفاس
أرضروم
شيلدار
كارس
أضنة
جبال طوروس
نهر دجلة
الرها
الموصل
حلب
قبرص
طرابلس
جبل لبنان
صيدا
دمشق
صحراء سوريا
سوريا العظمى
بلاد ما بين النهرين
بغداد
نهر الفرات
البصرة
الكويت
غزة
أورشليم
رشيد
الإسكندرية
القاهرة
مصر
البحر الأحمر
الحجاز
المدينة
مكة
جدة
صنعاء
اليمن
عدن
نهر النيل
الصحراء الكبرى
نجد
الدرعية
الصحراء العربية
الكويت والحسا
خليج فارس
رأس الخيمة
الدوحة
عُمان المتصالحة
البحر العربي
بحر قزوين
٥٠٠ ميل
٥٠٠ كم
ش

الفصل الثاني

التحدي العربي للحكم العثماني

يتنامى إلى علم الحلاق كل ما يحدث في المدينة؛ فهو يمضي يومه في محادثات مع أناس من كل مناحي الحياة. وإذا نظرنا إلى ما دونه أحمد البُديري الحلاق في يومياته يتبين لنا أنه كان محاورًا بارعًا مطلعًا على الحياة السياسية والاجتماعية التي سادت دمشق في منتصف القرن الثامن عشر. تتصل القضايا التي يتناولها في يومياته بموضوعات من المعتاد إثارتها في صالونات الحلاقة في كل مكان، ومنها: السياسة المحلية، وغلاء المعيشة، وحالة الجو، وشكاوى عامة بشأن تدهور الأحوال عما كانت عليه في الأيام الخوالي.

وبخلاف ما دونه البديري — حلاق دمشق — في يومياته، فإننا لا نعرف الكثير عن حياته؛ فهذا الرجل أبسط من أن يظهر اسمه في سير الأعلام المعاصرة التي كانت تعرض للصفوة في عصر العثمانيين. ولهذا السبب تحديدًا، جاءت يومياته أكثر تميزًا. لم يكن معتادًا أن يتمتع أصحاب الحرف في القرن الثامن عشر بالقدرة على القراءة والكتابة، فما بالك بتدوين أفكارهم. هذا الحلاق لم يخبر القارئ الكثير عن نفسه، وإنما فضل أن يكتب عن الآخرين. ونحن لا نعرف متى ولد ومات، لكن يتضح أنه كتب هذه اليوميات التي يؤرخ فيها للمدة ما بين ١٧٤١ و١٧٦٢ أثناء فترة نضجه وفتوته. ونعرف أنه كان مسلمًا متدينًا يتبع إحدى الطرق الصوفية، وأنه تزوج وأنجب أطفالًا، لكنه لا يطلعنا على الكثير بشأن حياته الأسرية. وكان فخورًا بمهنته، إذ يتحدث بإعجاب عن المعلم الذي علمه الحرفة، ويذكر الرجال الوجهاء الذين حلق رءوسهم.

كان حلاق دمشق من رعايا الدولة العثمانية الذين يدينون لها بالولاء. ففي عام ١٧٥٤ ذكر الصدمة التي شعر بها أهل دمشق لدى سماعهم نبأ موت السلطان محمود الأول (حكم من ١٧٣٠ إلى ١٧٥٤)، وسجل الاحتفالات العامة التي أقيمت عندما اعتلى العرشَ عثمان الثالث، خليفة السلطان، (حكم من ١٧٥٤ إلى ١٧٥٧)، فيقول إن دمشق

«زُينت زينة لم يسمع بمثلها، أبقى الله تعالى هذه الدولة العثمانية إلى آخر الدوران. آمين».[1]

وهناك أسباب منطقية وراء دعاء الحلاق بحفظ الدولة العثمانية. فالمفاهيم العثمانية بشأن فن الحكم تعرف الحكم الرشيد بأنه توازن حساس بين أربعة عناصر يعتمد بعضها على بعض، تعرف بـ«دائرة العدل». أولًا: تحتاج الدولة إلى جيش قوي لتبسط سلطتها. ويتطلب الإنفاق على الجيوش الجرارة ثروات طائلة، والضرائب هي مصدر الدخل المنتظم الوحيد للدولة. ولكي تجمع الدولة الضرائب، عليها أن تعزز رخاء رعاياها، ولكي يتحقق هذا يجب على الدولة تطبيق قوانين عادلة، وهكذا تكتمل الدائرة بالعودة إلى مسئوليات الدولة. معظم المحللين العثمانيين في ذلك العصر يعزون الاضطراب السياسي إلى إهمال واحد من هذه العناصر الأربعة. وكان البديري مقتنعًا بأن الإمبراطورية العثمانية تواجه مشكلات جسيمة استنادًا إلى كل ما شهد حدوثه في دمشق في منتصف القرن الثامن عشر. كان الولاة فاسدين، والجند متمردين، والأسعار مرتفعة، وتدهورت الأخلاق العامة بسبب ارتخاء قبضة الحكومة.

ومن المؤكد أن مكمن المشكلة يتمثل في ولاة دمشق. ففي عصر البديري، حكمت دمشقَ أسرة من وجهاء أهل البلاد، لا أتراك ترسلهم إسطنبول للحكم نيابةً عن السلطان، كما كان متبعًا في الإمبراطورية. كان آل العظم الذين حكموا البلاد قد كونوا ثروتهم في القرن السابع عشر عن طريق جمع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة حول مدينة حماة الكائنة في وسط سوريا. وبعد هذا استقروا في دمشق حيث رسخت أقدامهم بين الأثرياء وذوي السلطة بالمدينة. وبين عامي ١٧٢٤ و١٧٨٣، حكم دمشق خمسة من أفراد آل العظم مدة دامت خمسة وأربعين عامًا. وفي غضون هذه المدة عُين عدد من أفراد هذه العائلة حكامًا على أقاليم صيدا وطرابلس وحلب. وإذا نظرنا إلى حكم أفراد هذه العائلة للأراضي السورية باعتباره وحدة واحدة، فسنجد أنهم يمثلون واحدةً من أهم القيادات المحلية التي ظهرت في الأراضي العربية في القرن الثامن عشر.

ربما نظن اليوم أن العرب كانوا يفضلون أن يحكمهم عرب مثلهم بدلًا من المسئولين العثمانيين. غير أن المسئولين العثمانيين في القرن الثامن عشر كانوا لا يزالون خدمًا للسلطان يكرسون ولاءهم للدولة، ويحكمون دون السعي وراء المصالح الشخصية؛ نظريًّا على الأقل. أما آل العظم فكانت لهم مصالح شخصية وعائلية محددة يرعونها، واستغلوا المدة التي قضوها في المناصب العليا ليزيدوا ثراءهم، ويرسخوا ملك أسرتهم على حساب الدولة العثمانية. وهكذا اختلت دائرة العدل وبدأ الانهيار.

ناقش البديري باستفاضة نقاط القوة والضعف في حكم آل العظم لدمشق. كان أسعد باشا العظم هو الوالي لمعظم المدة التي تناولتها يوميات البديري. وقد طال حكمه أكثر من أي والٍ تولى حكم دمشق أثناء العصر العثماني، إذ دام حكمه أربعة عشر عامًا (١٧٤٣–١٧٥٧). ربما يكون صحيحًا أن البديري أسهب في مدح أسعد باشا، لكنه وجد أمورًا كثيرة ينتقده بشأنها أيضًا. لقد أدان ولاة آل العظم بنهب ثروة المدينة، وحمَّلهم مسئولية ما حلّبين الجند من فوضى، وما حلّ بالأخلاق العامة من تدهور.

في ظل حكم عائلة العظم تدهور حال الجيش وصار عبارة عن مجموعة من الرعاع الهمجيين بعد أن كان قوةً منظمة تطبق القانون وتحافظ على النظام. انقسم الإنكشارية في دمشق إلى مجموعتين: القوات التابعة للسلطان التي أرسلتها إسطنبول (وعرفت بالقبيقول) والإنكشارية المحلية الدمشقية (وعرفت باليرلية). أيضًا كان هناك عدد من القوات غير النظامية تضم أكرادًا وتركمان وشمال أفريقيين. هذه الفيالق المختلفة كانت في صراع دائم، وشكلت تحديًا حقيقيًّا للسلم والأمن في المدينة. في عام ١٧٥٦ دفع سكان حي العمارة ثمنًا غاليًّا للانحياز لإنكشارية السلطان في حربهم مع إنكشارية دمشق المحليين؛ إذ وقع عليهم الانتقام في صورة إحراق الحي كله ببيوته ومتاجره.[2] ويذكر البديري عددًا كبيرًا من الحوادث التي هجم فيها الجنود على أهل دمشق، بل أعملوا فيهم القتل دون أن يلقوا جزاء فعلتهم. وفي الأوقات التي علت فيها موجة القلق، كان أهل المدن يتعاملون مع الموقف عن طريق غلق متاجرهم وحبس أنفسهم في بيوتهم، مما كان يصيب الحياة الاقتصادية في المدينة بالشلل. وتنقل لنا يوميات الحلاق ببراعة التهديد الحقيقي الذي شكلته «قوات الأمن» على نفس المواطن العادي وممتلكاته في دمشق.

أيضًا حمَّل البديري آل العظم مسئولية الارتفاع الدائم في أسعار الطعام بدمشق؛ فهم لم يفشلوا فقط في تنظيم الأسواق وضمان بقاء الأسعار في الحدود المعقولة، وإنما استغلوا مناصبهم لتخزين الحبوب وخلق عجز فيها حتى يزيدوا أرباحهم الشخصية إلى أقصى حد ممكن، إذ كانوا من كبار ملاك الأراضي، على حد قول البديري. وذات مرة، حين انخفض سعر الخبز، أرسل أسعد باشا حاشيته ليضغطوا على الخبازين حتى يرفعوا الأسعار حمايةً لسوق القمح الذي كان مصدر ثروة أسرته.[3]

ونجد في يوميات البديري انتقادًا لاذعًا لقيام ولاة آل العظم بكنز الثروة في حين يعاني عامة أهل دمشق الجوع. وتجسد سوء استغلال أسعد باشا للسلطة في القصر

الذي بناه بوسط دمشق، والذي لا يزال قائمًا في المدينة إلى اليوم؛ إذ استنزف المشروع كل ما في المدينة من مواد بناء، وبنائين وحرفيين مدربين، مما رفع تكاليف البناء لعامة أهل دمشق. أمر أسعد باشا البنائين بسلب مواد البناء ذات القيمة من البيوت والمباني الأكثر قدمًا في المدينة، دون اعتبار لمالكيها أو لقيمتها التاريخية. ويقف هذا المشروع شاهدًا على جشع أسعد باشا. يقول البديري إنه بنى بالقصر عددًا لا يحصى من المخابئ لإخفاء ثروته الشخصية الضخمة «تحت الأرض، وفي الحيطان والسقوف والأحواض وحتى الأدبات».[4]

ويعتقد البديري أن انهيار التنظيم العسكري وجشع ولاة آل العظم أديا إلى تدهور شديد في الأخلاق العامة. تنبع شرعية الدولة العثمانية أساسًا من قدرتها على تعزيز القيم الإسلامية ودعم المؤسسات اللازم وجودها حتى يعيش رعاياها وفقًا لمبادئ المذهب السني، وعلى هذا فإن انهيار الأخلاق العامة يعد علامةً واضحةً على انهيار سلطة الدولة.

ووفقًا لرأي البديري، لا يوجد دليل على تدهور الأخلاق العامة أكبر من جرأة ووقاحة عاهرات مدينة دمشق. اتسمت هذه المدينة بالتحفظ، إذ تغطي النساء المحترمات رءوسهن، وترتدي أزياء لائقة، ولا تختلط كثيرًا بالرجال الأجانب. ولم تراعِ عاهرات دمشق الالتزام بأي من هذه الأحكام. وكثيرًا ما شكا الحلاق من رؤية عاهرات سكارى يعربدن مع جنود سكارى مثلهن، ويمشين في الشوارع والأسواق مكشوفات الوجه والشعر. حاول الولاة كثيرًا أن يحظروا الدعارة في المدينة، لكن دون جدوى؛ إذ رفضت العاهرات الانصياع للأوامر، وقد جرأهن على هذا دعم جند المدينة لهن.

ويبدو أن عامة أهل دمشق قبلوا وجود العاهرات بالمدينة، بل وأعجبوا بهن. ففي أربعينيات القرن الثامن عشر، افتتن أهل دمشق بشابة جميلة تدعى سلمون، وأصبح اسمها في اللغة الدارجة مرادفًا لكل ما هو جميل وموافق لأحدث صيحات الموضة؛ فصار الناس يطلقون على الثوب «ثوبًا سلمونيًّا» إن كان فائق الأناقة، ويطلقون على المجوهرات الجديدة «متاعًا سلمونيًّا».

كانت سلمون فتاة طائشة لا تحترم السلطة. وفي مشهد يذكرنا بأوبرا «كارمن» التي كتبها بيزيه، صادف وجود سلمون في قلب مدينة دمشق مرورَ القاضي في فترة بعد الظهيرة من أحد أيام عام ١٧٤٤، كانت سكرانةً وبيدها سكين، فصاحت بها جماعة القاضي لتفسح الطريق، فما كان منها إلا أن ضحكت منهم، وصاحت، وهجمت على القاضي وهي تحمل السكين، وبالكاد استطاع رجال القاضي السيطرة عليها. أمر المفتي

السلطات بحبسها، وأُعدِمَت لتسكين افتتان الناس بها، ثم أُرسل منادٍ في مدينة دمشق يجوب شوارعها آمرًا بقتل جميع العاهرات، فهربت كثيرات منهن، واختبأت أخريات.[5]

لم يستمر حظر الدعارة طويلًا، وسرعان ما عادت فتيات الليل الدمشقيات إلى شوارع المدينة خليعات غير متحجبات. كتب الحلاق عام ١٧٤٨ يقول: «وفي تلك الأيام ازداد الفساد وظلم العباد وكثرت بنات الهوى في الأسواق في الليل والنهار.» ووصف موكبًا أقامته فتيات الليل شكرًا لأحد أولياء المدينة معربًا عن سخطه إزاء الاستخفاف بالقيم الدينية وما أبداه عامة أهل دمشق من قبول لهذا السلوك. وأصل الواقعة أن إحدى فتيات الليل وقعت في هوى جندي تركي شاب، وأصاب هذا الجندي المرض، فنذرت أن تقيم مولدًا إجلالًا للولي إن استعاد حبيبها عافيته. وحين شُفي الجندي أوفت بنذرها. يقول البديري:

> جمعت شلكات البلد وهن المومسات، ومشين في أسواق الشام، وهن حاملات الشموع والقناديل والمباخر، وهن يغنين ويصفقن بالكفوف ويدققن بالدفوف، والناس وقوف صفوف تتفرج عليهن، وهن مكشوفات الوجوه سادلات الشعور، وما ثم ناكر لهذا المنكر، والصالحون يرفعون أصواتهم ويقولون «الله أكبر».[6]

بعد الموكب مباشرةً، حاولت سلطات المدينة مرةً أخرى أن تحظر الدعارة، فأمرت المسئولين عن الأحياء السكنية بالمدينة بأن يبلغوا عن أي مشتبه بها، وطاف المنادون بالمدينة يحثون النساء على ارتداء خُمُرهن على النحو اللائق. غير أنه في غضون أيام من إصدار هذه الأوامر، رأى أهل دمشق الفتيات أنفسهن يمشين في الحواري والأسواق على عادتهن، حسبما يقول الحلاق. عندها قرر أسعد باشا العظم — والي المدينة — الكف عن جميع محاولات طرد العاهرات الجريئات، وفضَّل — عوضًا عن هذا — أن يفرض عليهن الضرائب.

أساء الولاة من آل العظم استغلال مناصبهم لإغناء أنفسهم على حساب الشعب، ولم يتمكنوا من كبح جماح الرذيلة، أو السيطرة على الجنود الذين كانوا تحت إمرتهم صوريًّا فقط. شعر حلاق دمشق بالفزع الشديد؛ فهل يمكن لدولة يحكمها مثل هؤلاء الرجال أن تستمر طويلًا؟

بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان العثمانيون والعرب قد وصلوا إلى مفترق الطريق.

ظاهريًّا يبدو أن العثمانيين قد نجحوا في دمج العالم العربي في إمبراطوريتهم. فعلى مدار قرنين، بسطوا حكمهم على المنطقة الممتدة من أقصى حدود جنوب شبه الجزيرة العربية وحتى حدود المغرب في شمال غرب أفريقيا. وقبل جميع العرب أن يكون السلطان العثماني حاكمًا شرعيًّا لهم، ودعوا له كل جمعة، وزودوه بالجند ليخوض حروبه، ودفعوا الضرائب لوكلائه، وقبل الغالبيةُ العظمى من الرعايا العرب العقد الاجتماعي الذي وضعه السلطان: قبله الفلاحون في الريف، والحرفيون والتجار في المدن، وكل ما انتظروه في المقابل هو الأمان لأنفسهم والسلامة لممتلكاتهم والحفاظ على القيم الإسلامية.

لكن كان هناك تغير هام يطرأ على الأراضي العربية، ففي حين أن العرب — بوصفهم مسلمين وُلدوا أحرارًا — استُبعدوا على مدار القرون الأولى للحكم العثماني من المناصب العليا التي تُرِكت للصفوة العبيد الذين جندوا عن طريق تجنيد الأطفال أو ما عُرف بنظام الخمس في الأطفال؛ فإنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر ترقى الوجهاء من أهل البلاد إلى المناصب العليا في الحكومات المحلية، وحصلوا على لقب «باشا». وما آل العظم في دمشق إلا مثالًا لظاهرة سادت مصر وفلسطين وجبل لبنان وبلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية. وجاء صعود القادة المحليين على حساب نفوذ إسطنبول في الأراضي العربية، وزادت المبالغ التي ينفقها الولاة من أموال الضرائب محليًّا على القوات المسلحة ومشروعات البناء التي يتبنونها. انتشرت هذه الظاهرة في عدد من الأراضي العربية، وصار أثرها المتراكم يمثل تهديدًا متزايدًا لوحدة الإمبراطورية العثمانية. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أدى ظهور عدد كبير من القادة المحليين إلى تمرد الكثير من الأراضي العربية على حكم إسطنبول.

في الأقاليم العربية، جاء القادة المحليون من فئات مختلفة، فمنهم كبار الأسر المملوكية، ومنهم شيوخ القبائل، ومنهم وجهاء المدن. وكان دافعهم هو الطموح، وليس شعورًا معينًا بالاستياء من أسلوب العثمانيين في إدارة الأمور. ومن السمات المشتركة بينهم: امتلاك الثروة؛ فهم جميعًا بلا استثناء من كبار ملاك الأراضي الذين استغلوا التغيرات التي طرأت على نظام إدارة الأراضي المعمول به في الدولة العثمانية حتى يجمعوا مساحات شاسعة من الأراضي التي ظلت ملكًا لهم طوال حياتهم، وفي بعض الحالات ورثها أبناؤهم. ولم يودعوا الأموال العائدة من أراضيهم خزانة الدولة كما كان متبعًا، وإنما استغلوها للوفاء باحتياجاتهم. شيدوا قصورًا مترفة، وبنوا جيوشًا خاصة

بهم تعزيزًا لسلطتهم. وبهذا مثلت خسارة إسطنبول مكسبًا حقيقيًّا للاقتصاد المحلي في الأقاليم العربية، وما تمتع به الأرستقراطيون من حق رعاية الحرفيين والجنود لم يؤد إلا إلى زيادة نفوذهم.

مع أن ظهور مثل هؤلاء القادة المحليين لم يكن قاصرًا على الأقاليم العربية — إذ ظهر أمثالهم في دول البلقان وفي الأناضول التركية — فإن الأراضي العربية كانت أقل أهمية لإسطنبول من جميع النواحي؛ فالعثمانيون اعتمدوا على عائدات الأراضي العربية وقواتها أقل مما اعتمدوا على عائدات البلقان والأناضول وقواتهما. إضافةً إلى هذا فإن الأقاليم العربية أبعد كثيرًا عن إسطنبول من البلقان والأناضول، ولم تكن الحكومة المركزية على استعداد لأن تكرس قواتها ومواردها للقضاء على حركات التمرد الصغيرة. واهتمت إسطنبول بالتحديات التي أثارتها فيينا وموسكو أكثر مما اهتمت بالمشكلات التي أثارها القادة المحليون في دمشق والقاهرة.

بحلول القرن الثامن عشر كانت التهديدات التي تتعرض لها الإمبراطورية العثمانية من جيرانها الأوروبيين أكبر كثيرًا من أي تهديد من الممكن أن توجهه لها الأراضي العربية؛ إذ كان حكام أسرة هابسبورج في النمسا يدحرون الفتوحات العثمانية في أوروبا. فحتى عام ١٦٨٣، كان العثمانيون يزحفون بقوة نحو أبواب فيينا، لكن بحلول عام ١٦٩٩، هزم النمساويون العثمانيين، وفازوا بالمجر وترانسلفانيا وأجزاء من بولندا بموجب معاهدة كارلوفيتش، وكانت تلك أول خسارة للعثمانيين لأراضيهم على الإطلاق. وكان بطرس الأكبر، قيصر روسيا، يهاجم العثمانيين بقوة في منطقتي البحر الأسود والقوقاز. وهكذا لم يكن لتهديدات وجهاء بغداد أو دمشق أي وزن أو أهمية إذا قورنت بتهديدات من هذا الحجم.

شجعت الهزائم التي لحقت بالعثمانيين على يد الجيوش الأوروبية من يثيرون القلاقل داخل أراضي إمبراطوريتهم. ومع زيادة قوة القادة المحليين، بدأ المسئولون العثمانيون الذين ترسلهم إسطنبول للأراضي العربية يفقدون تدريجيًّا احترامهم وطاعة الرعايا العرب لهم. أيضًا فقد مسئولو الحكومة السيطرة على جند السلطان، إذ تمردوا ودخلوا في اشتباكات مع الجنود المحليين وميليشيات القادة العرب. وأدى العصيان الذي دب في صفوف الجند بدوره إلى إضعاف سلطة القضاة والعلماء المسلمين الذين عادةً كانوا حراس النظام العام. ولما أحس الناس بعجز العثمانيين، لجئوا أكثر فأكثر إلى القادة المحليين ليوفروا لهم الأمن والأمان. ففي البصرة مثلًا، كتب تاجر مسيحي محلي

يقول إن الناس خصوا قادة العرب بالاحترام والخوف، أما العثمانيون فلم يبجلهم أحد أي تبجيل.[7]

الدولة التي تفقد احترام رعاياها تصبح في مأزق. يحلل المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ما شهده القرن الثامن عشر من انهيار لسلطة العثمانيين على المماليك في مصر قائلًا: «لو بال هذا الدهر في قارورة، بان الذي يشكوه للمتطبب»[8] يعد ظهور قادةٍ محليين مكمن داء العثمانيين، ولا يمكن علاج هذا الداء إلا عن طريق تعزيز سلطة الدولة تعزيزًا قويًّا. وتمثلت المعضلة التي واجهها الباب العالي في تأمين ما يكفي من الاستقرار على الجبهات الأوروبية حتى يتمكن من توفير الموارد اللازمة لمواجهة التحديات التي ظهرت في الأقاليم العربية.

اختلفت طبيعة الحكم المحلي من منطقة لأخرى، ومن ثم تفاوتت التهديدات التي وجهتها لسلطة إسطنبول. بصفة عامة، كانت الأراضي الأكثر قربًا للمركز العثماني هي الأقل خطرًا؛ فالعائلات هناك أسست أسرًا حاكمة منحت ولاءها للحكم العثماني وإن ألحت للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستقلال في نطاق حدود هذا الولاء، ومثال هذا: الشهابيون في جبل لبنان، وآل العظم في دمشق، والجليليون في الموصل.[9] وإذا اتجهنا جنوبًا نحو بغداد وفلسطين ومصر فسنلحظ ظهور قادة مماليك سعوا للتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم متحدين الدولة العثمانية تحديًا مباشرًا. ومثل ظهور التحالف السعودي الوهابي في وسط الجزيرة العربية أكبر تهديد واجهته الحكومة العثمانية حين سيطر المتحالفون على الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة، ومنعوا قوافل الحج السنوية العثمانية من الوصول إليهما. وعلى النقيض، قنعت الأراضي الأكثر بعدًا ببقائها تابعةً للسلطان العثماني وبدفع الضريبة السنوية مقابل التمتع باستقلال كبير، مثل الجزائر وتونس واليمن.

لم يمثل القادة المحليون حركةً عربيةً بأي شكل من الأشكال، وكثير منهم لم ينتموا للعرق العربي، بل إن كثيرين منهم لم يتحدثوا العربية أصلًا. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان المتمردون على السيادة العثمانية أفرادًا طموحين يسعون لتحقيق مصالح شخصية دون اهتمام كبير بالشعوب العربية التي يحكمونها. كلّ منهم على حدة كان يمثل تهديدًا ضعيفًا للمركز العثماني، لكنهم حين تعاونوا استطاعوا السيطرة على أقاليم عثمانية كاملة، مثلما حدث عند تحالف المماليك في مصر مع أحد قادة شمال فلسطين.

وضع البترول الشرق الأوسط على الخريطة العالمية في القرن العشرين. ولكن في القرن الثامن عشر كان القطن هو ما يولد الثروة الطائلة في دول شرق البحر المتوسط. يعود الطلب الأوروبي على القطن إلى القرن السابع عشر؛ إذ اعتمدت مصانع مقاطعة لانكشاير البريطانية بصفة أساسية على القطن المستورد من جزر الهند الغربية والمستعمرات الأمريكية، واعتمد الفرنسيون على الأسواق العثمانية للحصول على معظم وارداتهم من القطن. وشهد طلب أوروبا على القطن زيادةً كبيرة بسبب تطور تكنولوجيا الغزل والنسيج على مدار القرن الثامن عشر، وما تبعه من ثورة صناعية، فزادت واردات القطن التي استوردتها فرنسا من دول شرق المتوسط أكثر من خمسة أضعاف مرتفعةً من نحو ٢٫١ مليون كيلوجرام عام ١٧٠٠ إلى نحو ١١ مليون كيلوجرام عام ١٧٨٩.[10] حظي القطن الذي أنتجته منطقة الجليل الواقعة في شمال فلسطين بتقدير الأسواق الأوروبية أكثر من غيره. وكانت الثروة التي ولدها قطن الجليل كافية لتأجيج طموحات الحكام المحليين، إذ صاروا يتمتعون بقوة كافية تمكنهم من تحدي السيادة العثمانية في الشام.

تزعم الجليل رجل يدعى ظاهر العمر (نحو ١٦٩٠–١٧٧٥)، وهو قائد قبيلة الزيادنة، وهي قبيلة بدوية استقرت في الجليل في القرن السابع عشر، وبسطت سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة بين مدينتي صفد وطبرية. تمتع الزيادنة بعلاقات تجارية قوية مع دمشق، وبدءوا جمع ثروة طائلة لعائلتهم عن طريق السيطرة على زراعة القطن في الجليل. ينتمي ظاهر للجيل الثالث من شيوخ الزيادنة، ومع أنه لم يتمتع بشهرة واسعة في الغرب؛ فقد ظل شهيرًا في العالم العربي طوال قرون. وكثيرًا ما وصف — في مراحل تاريخية تالية — بأنه رجل قومي عربي وفلسطيني بفضل ما قام به من مواجهات مع الولاة العثمانيين. وحين مات كان قد صار بالفعل أسطورة وموضوعًا لاثنين من كتب السير شبه المعاصرة.

بدأت رحلة ظاهر الطويلة والمميزة في ثلاثينيات القرن الثامن عشر عندما تحالف مع قبيلة من البدو ليستولي على مدينة طبرية التي لم تكد تعدو كونها قرية صغيرة في ذلك الوقت. وعزز مكسبه بأن جعل والي صيدا يعينه رسميًّا محصلًا للضرائب عن منطقة الجليل. ثم شرع ظاهر في تحصين طبرية وبناء فرقة عسكرية صغيرة مكونة من مائتي فارس.

ومن قاعدته في طبرية، بدأ ظاهر وأسرته التوسع في بسط سيطرتهم على السهول والمرتفعات الخصبة الواقعة في شمال فلسطين، وأمر المزارعين المستأجرين بزراعة الأرض

قطنًا، ومنح إخوته وأبناء عمومته أراضي يديرون أمورها نيابةً عنه. ومع شروع ظاهر في تأسيس إمارته الصغيرة، صارت قوته في ازدياد؛ فكلما زادت مساحة الأراضي التي يسيطر عليها، زادت أرباح القطن التي يكنزها، مما مكنه من التوسع في حجم جيشه، ومن ثم من المضي قدمًا في التوسع في أراضٍ جديدة.

وبحلول عام ١٧٤٠ أصبح ظاهر أقوى قادة شمال فلسطين، وهزم قادة نابلس العسكريين، وسيطر على الناصرة، وتحكم في التجارة بين فلسطين ودمشق مما زاد من ثروته وموارده.

أدى النمو السريع الذي شهدته إمارة الزيادنة إلى جعل ظاهر العمر في صدام مع والي دمشق. فإحدى المهام الرئيسية التي يتولاها الوالي هي الوفاء باحتياجات قافلة الحج السنوية إلى مكة وتوفير نفقاتها؛ لكن ظاهر صار يسيطر على الأراضي التي جرت العادة على تخصيص أموال الضرائب المفروضة عليها لدفع تكاليف قافلة الحج؛ فعن طريق انتزاع أموال الضرائب في شرق الأردن وفلسطين، كان ظاهر يعرض تمويل قافلة الحج للخطر. وعندما علمت حكومة إسطنبول بالأمر، بعث السلطان أوامره لواليه في دمشق، سليمان باشا العظم، بأن يأسر ظاهر ويعدمه ويدمر ما بناه من حصون حول طبرية.

يقول البديري — حلاق دمشق — في يومياته إن سليمان باشا قاد في عام ١٧٤٢ جيشًا جرارًا من دمشق للقضاء على ظاهر. فقد أرسلت حكومة إسطنبول رجالًا وذخيرة ثقيلة، من بينها مدافع وألغام، لتدمير ظاهر وحصونه. إضافةً إلى هذا، جند سليمان باشا في جيشه متطوعين من جبل لبنان ونابلس والقدس وقبائل البدو المجاورة، وكان هؤلاء يرون ظاهر العمر خصمًا فرحبوا بفرصة تدميره.

حاصر سليمان باشا طبرية ما يزيد عن ثلاثة أشهر، لكن قوات ظاهر لم تستسلم. نجح ظاهر في الصمود أمام جيش يتفوق عليه كثيرًا بفضل المساعدة التي حصل عليها من أخيه، إذ كان يهرب الطعام والإمدادات عبر الصفوف العثمانية. أسخط هذا والي دمشق، وحين نجح في اعتراض طريق عدد من حشم الزيادنة وهم يهربون الطعام إلى طبرية أرسل رءوسهم إلى إسطنبول دليلًا على النصر؛ لكنه لم ينجح في الفوز بالدليل الأكبر، وبعد ثلاثة أشهر اضطر للعودة إلى دمشق ليستعد لرحلة الحج إلى مكة. ولما كان سليمان باشا لا يود الاعتراف بالهزيمة، نشر شائعة بأنه رفع الحصار عن طبرية تعاطفًا مع المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة، وادعى أنه أخذ أحد أبناء ظاهر رهينةً ضمانًا لتنفيذ عهد بدفع الضرائب لدمشق. وينقل حلاق دمشق هذه الشائعات نقلًا

أمينًا، مضيفًا تنصله من مسئولية صحتها قائلًا: «وقد نُقلت لنا على غير هذا الوجه والله أعلم بحقيقة الحال.»[11]

فور أن عاد سليمان باشا من رحلة الحج عام ١٧٤٣، استأنف حربه ضد ظاهر العمر في طبرية، فحشد مرةً أخرى جيشًا جرارًا بدعم إسطنبول وجميع جيران ظاهر في فلسطين الساخطين عليه. واستعد سكان طبرية مرةً ثانية لحصار رهيب؛ لكن هذا الحصار لم يُفرض أبدًا؛ فأثناء سفر سليمان باشا العظم إلى طبرية، توقف في مدينة عكا الساحلية حيث داهمته الحمى، ولقي مصرعه. أعيد جثمانه إلى دمشق ليدفن فيها، وانفرط عقد جيش الحصار، وتُرك ظاهر العمر يسعى لتحقيق طموحاته في سلام.[12]

في المدة بين أربعينيات وستينيات القرن الثامن عشر، لم يواجه حكم ظاهر أي تحديات، وشهدت قوته زيادة هائلة. لم يستطع والي صيدا قط أن يوازي قوة جيش ظاهر، واختار والي دمشق الجديد، أسعد باشا العظم، أن يترك حاكم طبرية وشأنه. وفي إسطنبول كسب ظاهر مؤيدين ذوي نفوذ وفروا له الحماية بأن صرفوا انتباه الباب العالي عنه.

استغل ظاهر فرصة استقلاله النسبي ليوسع رقعه حكمه وسيطرته من طبرية إلى مدينة عكا الساحلية التي أصبحت الميناء الرئيسي الذي تمر منه تجارة القطن في بلاد المشرق. وطلب من والي صيدا مرارًا وتكرارًا أن يمنحه حق جباية الضرائب المفروضة على مدينة عكا، لكن الوالي لم يقبل ذلك أبدًا. وأخيرًا احتل ظاهر المدينة في عام ١٧٤٦، وأعلن نفسه محصلًا للضرائب فيها. وعلى مدار أربعينيات القرن الثامن عشر، حصن عكا، وأسس قاعدةً له فيها. صار ظاهر يتحكم في تجارة القطن بدءًا من الحقل إلى السوق. وتكشف الخطابات التي أرسلها تجار القطن الفرنسيون إلى دمشق استياءهم من ظاهر العمر قائلين إنه أصبح «شديد القوة وشديد الثراء … على حسابنا».[13] بحلول خمسينيات القرن الثامن عشر، كان ظاهر يحدد سعر القطن الذي يبيعه، وحين حاول الفرنسيون إملاء شروطهم عليه، لم يكن منه إلا أن منع زارعي القطن في الجليل من بيعه للفرنسيين حتى يجبرهم على العودة إلى مائدة التفاوض والموافقة على شروطه.

ومع ما حدث من مواجهات كثيرة بين ظاهر العمر والدولة العثمانية، ظل يحاول أن يحظى باعتراف رسمي به، فهو متمرد غاية مطلبه أن يصبح جزءًا من مؤسسة الحكم. وسعى سعيًا مضنيًا ليحظى بنفس الوضع الذي حظي به آل العظم في دمشق: أن ينال لقب «باشا» وحكم ولاية صيدا. ولكي يحقق هذا الهدف، أتبع كل حركة من

حركات التمرد التي قام بها بدفع الضرائب دليلًا على الولاء. لكن طوال السنوات التي قضاها في السلطة، لم يترقَ قط فوق منزلة جابي ضرائب تابع لوالي صيدا، وكان هذا مصدر إحباط دائم لهذا الرجل الذي هو الأقوى في الجليل. حاول العثمانيون — المشتبكون في حروب طاحنة مع الروس فيما بين عامي ١٧٦٨ و١٧٧٤ — أن يحافظوا على ولاء ظاهر، ويصلوا معه إلى حل وسط. ففي عام ١٧٦٨ أقره الباب العالي شيخًا لعكا، وأميرًا للناصرة، وطبرية، وصفد، وشيخًا للجليل كافة.[14] حظي ظاهر بلقب أخيرًا، لكنه لم يكفِ لإشباع طموحاته الكبيرة.

بعد نحو عقدين من السلام النسبي، واجه ظاهر تهديدات جديدة من الحكومة العثمانية الإقليمية. ففي عام ١٧٧٠ سعى والي دمشق الجديد، عثمان باشا، إلى إنهاء حكم ظاهر في شمال فلسطين؛ ونجح في تعيين ابنيه واليَين على طرابلس وصيدا، ودخل في حلف ضد ظاهر مع جماعة الدروز في جبل لبنان. كان وجهاء نابلس أيضًا يتوقون لرؤية نهاية ذلك الجار المحارب الذي يستقر شمالًا. وفجأة وجد ظاهر نفسه محاطًا بقوى معادية كثيرة.

لم يكن ظاهر العمر لينجو من الصراع المصيري مع عثمان باشا إلا بالدخول في حلف مع قائد محلي آخر. القوة المحلية الوحيدة التي تمتعت بقوة تكفي لأن تضبط ميزان القوة بينه وبين جيوش دمشق وصيدا المتحالفة كانت تتركز في يد القائد المملوكي الذي يحكم القاهرة؛ وهو القائد البارز المدعو علي بك. وعندما اتحد جيشا ظاهر العمر وعلي بك، صارا يمثلان أعظم تحدٍ وجهته الأراضي العربية لحكم إسطنبول حتى ذلك الوقت.

حظيَ القائد المملوكي علي بك بعدد من الأسماء والألقاب؛ فقد أطلق عليه بعض معاصريه اسم «جن علي» أو «علي الجني»، وكأنه يستخدم السحر في تحقيق ما يبدو مستحيلًا. وأطلق عليه الأتراك اسم «ممسك السحاب»، إذ كبح جماح البدو الذين كان العثمانيون يعتقدون أن الإمساك بهم أصعب من الإمساك بالسحاب. وأشهر ما يعرف به هو اسم «علي بك الكبير»، وقد حقق في الواقع فيما بين عامي ١٧٦٠ و١٧٧٣ إنجازات أكبر من التي حققها أي مملوك في تاريخ مصر العثمانية.

جاء علي بك إلى مصر عام ١٧٤٣ وهو عبد مجند في الخامسة عشرة من عمره لدى عائلة قازدُغلي العريقة. ترقى في المناصب حتى حصل على حريته، وانضم لمصاف البكوات

عندما مات سيده عام ١٧٥٥، وكان البكوات يحتلون قمة هرم المماليك، ويخضعون لقيادة شيخ البلد. تولى علي بك الكبير الحكم لأول مرة عام ١٧٦٠، وظل في منصبه حتى وفاته عام ١٧٧٣، ولم تقطع مدة حكمة سوى فترات قصيرة ابتعد فيها عن الحكم.

كان علي بك حاكمًا وقائدًا عسكريًّا فرض على الناس احترامه عن طريق إثارة رهبتهم. وقد وصفه المؤرخ المصري العظيم الجبرتي الذي كان معاصرًا له بقوله: «قوي المراس، شديد الشكيمة، عظيم الهمة، لا يرضى لنفسه بدون السلطة العظمى والرياسة الكبرى، لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهزل.»[15] ويقال إنه كان له تأثير ملموس على من يقابله: «كان عظيم الهيبة اتفق لأناس ماتوا فرقًا من هيبته، وكثير من كانت تأخذهم الرعدة بمجرد المثول بين يديه.»[16] ولم يعرف رحمةً قط في كبح خصومه، ولم يُكِن ولاءً لأحد، ولا فاز بولاء الآخرين، كما ستكشف الأحداث التالية. عامل الحبيب والعدو معاملةً سواء؛ فمزق عرى الزمالة وعادى أصحابه المماليك الذين كانوا ينتمون إلى نفس العائلة التي ينتمي إليها، وأباد عائلات المماليك المنافسة.

كان علي بك أول من حكم مصر حكمًا فرديًّا منذ سقوط دولة المماليك. احتكر ثروة مصر احتكارًا تامًّا بأن وضع يده على عائدات الأراضي، وسيطر على كل التجارة الخارجية، وطلب مبالغ هائلة من التجار الأوروبيين. انتزع ثروة المسيحيين واليهود المصريين، وكف عن دفع أي ضرائب لإسطنبول. ومكنته الأموال التي جمعها من زيادة وبسط قوته العسكرية. وبعد أن قضى على جماعات المماليك الموجودة في مصر شرع في تأسيس عائلة مملوكية خاصة به، فاشترى لنفسه عبيدًا، ودرَّبهم، وكانوا هم الوحيدين الذين شعر أنه يمكنه الوثوق بهم. بلغ أكبر عدد وصل إليه أفراد عائلته ثلاثة آلاف مملوك، وقاد كثير منهم جيوشًا جرارة بلغ عدد جندها عشرات الآلاف.

بعد أن سيطر علي بك سيطرةً تامة على مصر سعى للاستقلال التام عن السيادة العثمانية. استلهم مِن تاريخ مَن سبقه مِن المماليك فكرة محاولة إعادة بناء دولة المماليك في مصر والشام والحجاز. يقول الجبرتي إن علي بك اطلع اطلاعًا واسعًا على التاريخ الإسلامي، وأخذ يعطي لأتباعه وخاصته دروسًا تدور حول فكرة أن حكم العثمانيين لمصر بُني على أساس باطل ولا شرعية له، ويقول لهم: «ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك … مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم … وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها.»[17] وهكذا كانت رسالته الضمنية هي أن الأرض التي أُخذت بالقوة من المشروع استردادها بالقوة.

استهدف علي بك أول ما استهدف من أرسلتهم إسطنبول من ولاة وقوات لتطبيق القانون في مصر. كان الولاة قد كفوا منذ وقت بعيد عن محاولة حكم مصر، وتركوا هذا لمنافسيهم من عائلات المماليك؛ وسعوا للاحتفاظ بالسيادة الاسمية لإسطنبول عن طريق الإشراف على مراسم الحكم ومحاولة جمع الأموال المستحقة لبيت المال. ولما كان الولاة ضعفاء، حاولوا أن تكون لهم الغلبة عن طريق ضرب عائلات المماليك المتنافسة بعضها ببعض. غير أن هذا لم يعد ممكنًا أثناء حكم علي بك، إذ قضى على خصومه وحكم دون أن يعترض طريقه أحد أو ينافسه. خلع علي بك الولاة وقادة الوحدات العسكرية — بل يقال إنه سممهم — ولم يلق جزاءً لفعلته. وكانت هذه ذروة التهديد الذي واجه المصالح العثمانية في الأراضي المصرية الغنية والمتمردة في الوقت نفسه.

بعد هذا لجأ علي بك إلى القوة العسكرية في مواجهة الإمبراطورية العثمانية في محاولة صريحة لتوسيع الأراضي التي يسيطر عليها. كتب الجبرتي يقول إن علي بك «لم يقنع بما أعطاه مولاه وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذي افتخرت به الملوك والفراعنة على غيرها من الملوك، وشرهت نفسه وغرته أمانيه وتطلبت نفسه لزيادة وسعة المملكة.»[18] أول ما سيطر عليه علي بك هو إقليم الحجاز الواقع على البحر الأحمر الذي كان جزءًا من دولة المماليك، وذلك عام ١٧٦٩. وبعد هذا النجاح بدأ يصك النقود باسمه بدلًا من اسم السلطان العثماني الحاكم، في إشارة للتمرد على السيادة العثمانية. شرع علي بك في تنفيذ مشروع إعادة دولة المماليك البائدة. ولم يملك العثمانيون القوة اللازمة لإيقافه، إذ كانوا منهمكين في حروبهم مع روسيا.

كان تمرد علي بك على العثمانيين يمضي على قدم وساق عندما عرض عليه ظاهر العمر لأول مرة التحالف معه ضد والي دمشق في عام ١٧٧٠. جاء ذلك العرض في الوقت المناسب تمامًا. ويقول أحد المؤرخين المعاصرين: «فلما وصلت إلى علي بك تلك الأعلام رآها غاية المرام. وقد كان عزم على العصاوة على الدولة العثمانية. وعمد رأيه على تملك البلاد من عريش مصر إلى بغداد».[19] تحالف علي بك الكبير مع ظاهر العمر ووافق على مساعدته في خلع والي دمشق العثماني.

صعَّد علي بك الأزمة التي شهدها شرق البحر المتوسط حين كتب إلى غريمة السلطان — الإمبراطورة كاثرين العظيمة حاكمة روسيا — طالبًا مساعدتها في حربه ضد العثمانيين؛ إذ طلب منها سفنًا روسية وفرسانًا ليطرد العثمانيين من الشام في

مقابل التعهد بمساعدة الروس في غزو الأراضي الواقعة جنوب بلاد فارس. رفضت الإمبراطورة إمداده بالفرسان، لكنها وافقت على أن يمد له الأسطول الروسي يد العون، وكان في ذلك الوقت يجوب شرق المتوسط. لم تغفل الحكومة العثمانية عن خيانة علي بك، لكنها لم تملك إيقافه، إذ اضطرتها القوات الروسية للبقاء في البحر الأسود وأوروبا الشرقية.

تشجع علي بك بفضل تحالفه مع كاثرين وظاهر، وبدأ يحشد قواته، فجمع جيشًا بلغ عدد جنده نحو عشرين ألفًا ليغزو الشام بقيادة واحد من أكثر من يثق بهم من القادة، وهو مملوك يدعى إسماعيل بك. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٧٠ اجتاح جيش المماليك غزة، واستولى على ميناء يافا بعد حصار دام أربعة أشهر. انضم ظاهر ورجاله إلى قوات إسماعيل بك، واجتاحوا معهم أرض فلسطين، ثم اجتازوا وادي الأردن، وتوجهوا شرقًا نحو طريق الحج الموازي لحافة الصحراء. بعد هذا أسرع الجيش المتمرد نحو دمشق عازمًا على أن يستولي على المدينة من واليها العثماني، وبالفعل وصل إلى قرية مزيريب التي تبعد عن جنوب دمشق مسيرة يوم واحد.

وعندما دخل إسماعيل بك مزيريب أصبح في مواجهة مباشرة مع والي دمشق؛ وحينها فقد تمامًا كل رغبة في القتال. لقد كان هذا هو موسم الحج الذي يؤدي فيه المسلمون واحدًا من أركان الإسلام، ويقومون برحلة محفوفة بالمخاطر عبر الصحراء التي تفصل بين دمشق ومكة. وكان عثمان باشا — والي دمشق — يقوم بالواجبات التي يمليها عليه وضعه كأمير الحج. كان إسماعيل بك رجلًا متدينًا تلقى من التعليم الديني أكثر مما تلقاه معظم المماليك، وكان يعرف أن الهجوم على الوالي في ذلك الوقت يعد انتهاكًا لحرمة الدين. وفجأة أمر إسماعيل بك جنوده بالانسحاب من مزيريب والعودة إلى يافا بدون إشعار أو تفسير. أصاب الذهول ظاهر العمر، وأخذ يعترض، لكن دون جدوى، وتوقفت حملة التمرد تمامًا لما تبقى من شتاء عام ١٧٧٠-١٧٧١.

لا بد أن علي بك سخط بشدة على إسماعيل بك لما فعله. وفي مايو/أيار ١٧٧١ أرسل قوةً أخرى إلى سوريا بقيادة محمد بك المعروف بلقب «أبي الذهب». فاز محمد بك بهذا اللقب إثر قيامه بفعل مدهش؛ إذ إنه عندما رقاه علي بك لمنزلة بك وأعطاه حريته، ألقى بعملات ذهبية للعامة المحتشدين في الشارع الذي يصل بين القلعة ووسط المدينة، وكان هذا إنجازًا على مستوى العلاقات العامة أكسب محمد بك شهرةً واسعة.

انطلق محمد بك على رأس قوة قوامها ٣٥ ألف جندي، وعبروا جنوب فلسطين بسرعة، ثم انضموا إلى جيش إسماعيل بك في يافا. وشكلت قوات المماليك المجتمعة

تحت قيادة إسماعيل بك ومحمد بك قوةً لا يمكن مواجهتها أو التصدي لها. اجتاح الجيش فلسطين، ثم خاض في دمشق معركة صغيرة طرد بعدها الوالي العثماني في يونيو/حزيران. وبهذا صار المماليك يسيطرون على مصر والحجاز ودمشق، وكاد علي بك أن يحقق حلم عمره ويعيد بناء دولة المماليك.

ثم حدث ما لم يخطر ببال أحد؛ ترك محمد بك دمشق فجأة وبدون إشعار أو تفسير، وعاد للقاهرة بجيشه. ومرةً أخرى كان السبب في هذا هو القائد المملوكي المتدين إسماعيل بك؛ إذ لم يكد قائدا المماليك يجدان أنفسهما مسيطرين على دمشق حتى واجه إسماعيلُ بك محمدَ بك بما اقترفاه من جريمة شنعاء، ليس فقط في حق السلطان، وإنما في حق الدين أيضًا. كان إسماعيل بك قد أمضى بعض الوقت في إسطنبول قبل أن يصبح في خدمة علي بك، وأورثه هذا تبجيلًا لوضع السلطان بصفته حاكم أعظم إمبراطورية إسلامية في ذلك العصر. وحذر محمدَ بك من أن العثمانيين لن يَدَعوا هذا التمرد الكبير يمر دون عقاب في هذه الدنيا، وأن الله سيحاسبهم على ما فعلوه في الآخرة، وقال له: «العصيان على السلطان من مكايد الشيطان.»

وبمجرد أن أثار إسماعيل بك قلق محمد بك، شرع في اللعب على وتر طموحه. قال إن علي بك خرج عن طريق الإسلام عندما تحالف مع إمبراطورة روسيا ضد السلطان، وبهذا «حلَّ لكل مسلم قتاله ونهب حريمه وأمواله».[20] رأى إسماعيل بك أن انقلاب محمد بك على سيده سيعد توبةً أمام الله والسلطان، وسيكسبه ترقيةً لمنصب علي بك فيصبح حاكمًا لمصر. آتت حجج إسماعيل بك ثمارها، وبهذا عاد اثنان من أكثر من وثق بهم علي بك من القادة إلى مصر على رأس جيش مملوكي ضخم عازم على الإطاحة به.

عمت الصدمة شرق المتوسط بعد ما فعله المماليك من غزو لدمشق ثم الرحيل السريع عنها. ويصف أحد المؤرخين المعاصرين حال أهل دمشق قائلًا: «تعجبت أهل دمشق كل العجب من ذلك الأمر المستغرب»، وكذلك تعجب أيضًا ظاهر العمر وحلفاؤه. ففي الوقت الذي كان جيش المماليك يهاجم فيه دمشق، استولى ظاهر على مدينة صيدا، وترك في يافا حاميةً مؤلفةً من ألفي جندي، وصارت الجبهات التي يحارب عليها تفوق موارده، ثم وهو في هذه الحال خسر أهم حلفائه، وتعرض لخطر مواجهة غضب وانتقام العثمانيين وحده. أما عن علي بك فقد أدرك أن وضعه ميئوس منه، ولم يستطع أن يحشد سوى عدد ضئيل من المؤيدين انفرط عقدهم بعد مناوشة صغيرة مع جيش محمد بك. وفي عام ١٧٧٢ هرب علي بك من مصر، ولجأ إلى ظاهر في عكا.

مع خروج علي بك من مصر تبددت أحلامه بتأسيس إمبراطورية جديدة للمماليك. نصب محمد بك نفسه حاكمًا على مصر، وأرسل إسماعيل بك إلى إسطنبول ليأتي له بلقب والي مصر والشام. لم يكن محمد بك يحلم بإمبراطورية، وإنما كان يسعى فقط للفوز باعتراف النظام العثماني به.

لم يكن علي بك يطيق صبرًا على استعادة عرشه، وتعجل في التصرف قبل أن تسنح له فرصة تعبئة جيش يكفي لمواجهة العائلة المملوكية الرهيبة التي بناها بيديه؛ إذ انطلق نحو القاهرة في مارس/آذار ١٧٧٣ على رأس جيش صغير في محاولة يائسة لاستعادة مملكته. دارت بينه وبين جيش محمد بك معركة هزم فيها هزيمةً نكراء، وأصيب بجراح، ووقع في الأسر. عاد محمد بك بسيده إلى القاهرة، وأبقاه في بيته إلى أن مات بعدها بأسبوع. وكما هو متوقع انتشرت الشائعات بوقوع الغدر. ويعلق المؤرخ الجبرتي على هذا قائلًا: «مات والله أعلم بكيفية موته.»[21]

مثَّل موت علي بك الكبير كارثةً لظاهر العمر؛ فهو الآن رجل طاعن في السن — إذ كان في عقده الثامن في وقت بلغ فيه متوسط عمر الناس نصف هذه المدة — بلا حليف في المنطقة، وارتكب خيانةً صارخةً في حق السيادة العثمانية. واصل ظاهر — على نحو يصعب تصديقه — السعي لأن تعترف به السلطات اعترافًا رسميًّا، ولكن بدا أنه على وشك تحقيق حلم حياته، إذ كان العثمانيون حريصين على ضمان استتباب الأوضاع في ولاياتهم الشامية المليئة بالقلاقل، لأنهم كانوا منهمكين في حروبهم مع روسيا. وفي عام ١٧٧٤ أخبره الوالي العثماني في دمشق أنه سيُعَيَّن واليًا على صيدا التي تضم شمال فلسطين وأجزاءً من شرق الأردن.

لم يصل من إسطنبول قط الفرمان الذي كانت ستصدره ليؤكد تعيين ظاهر واليًا. ففي يوليو/تموز ١٧٧٤ أبرم السلطان معاهدة سلام مع روسيا وضعت نهاية للحرب التي دامت بينهما ست سنوات، ولم يكن على أدنى استعداد لمكافأة الخائنين الذين تحالفوا مع أعدائه الروس، وبدلًا من أن يرسل فرمانًا بالترقية أرسل محمد بك على رأس جيش من المماليك ليطيح برجل فلسطين العجوز. اجتاحت القوات المصرية مدينة يافا في مايو/أيار ١٧٧٥، وأعملت السيف في أهلها. واجتاح الذعر المدن الأخرى الواقعة تحت إمرة ظاهر، وبحلول نهاية الشهر غادرت حكومته وكثير من السكان مدينة عكا، واحتلتها قوات محمد بك في أوائل يونيو/حزيران.

ومن العجيب أن حاكم مصر المملوكي الذي يتمتع بالصحة والعافية وقع فريسةً للمرض فور أن احتل عكا، ولقي مصرعه فجأة إثر إصابته بالحمى في العاشر من

يونيو/حزيران ١٧٧٥. استعاد ظاهر مدينته بعد هذا بأيام، وأعاد إليها النظام بعد ما اجتاحها من رعب إثر الغزو المصري. بيد أن هذه المهلة لم تدم طويلًا؛ إذ أرسل العثمانيون حسن باشا — قائد أسطولهم — على رأس خمسة عشر سفينة ليطلب من ظاهر الخضوع ودفع الضرائب المتأخرة. لم يبد ظاهر اعتراضًا، وقال لوزرائه إنه رجل عجوز لم يعد يقوى على القتال، ووافقه وزراؤه الذين أنهكتهم الحرب الرأي قائلين إنهم مسلمون يدينون بالطاعة للسلطان، وأن المسلم الذي يوحد الله لا يحل له حرب السلطان بأي صورة.[22]

غير أن أسرة ظاهر أفسدت خطته لأن يعتزل الحياة السياسية في سلام. وافق ظاهر على الانسحاب من عكا مع أسرته وخاصته واللجوء إلى حلفائه الشيعة في جنوب لبنان، لكن ابنه عثمان خانه، إذ شك أن والده يدعي الانسحاب حتى يعود للحكم في أول فرصة تسنح له مثلما فعل مرارًا وتكرارًا. استدعى عثمان واحدًا من ضباط ظاهر الذين قضوا سنين طويلة في خدمته، وهو قائد من شمال أفريقيا يدعى أحمد أغا الدنكزلي، وأخبره أن والده سيغادر مدينة عكا، وأضاف: «فإن شئت أن تكون أول محبوب عند حسن باشا فاقضِ أمر الله به لأنه خارج وحده بعياله.» حشد الدنكزلي مجموعة من مرتزقة شمال أفريقيا، وانتظر ناصبًا كمينًا لظاهر.

اضطر المغتالون أن ينصبوا كمينًا حتى يوقعوا بالعجوز المراوغ. وبعد أن ابتعد عن أبواب عكا مسيرة خمسة عشر دقيقة، لاحظ ظاهر أن إحدى حريمه غائبة، ولم يكن أي من أهل بيته على علم بمكانها، فقال: «إنه من العار في وقت مثل هذا أن يترك الإنسان عرضه»، وعاد بفرسه لاصطحاب المرأة التي تركوها، فوجدها بالقرب من المكان الذي تختبئ فيه عصابة الدنكزلي، ومد يده ليرفعها على جواده، لكن كبر العمر والقلق قد نالا منه، فتمكنت الفتاة التي تصغره سنًّا — وهو البالغ السادسة والثمانين من العمر — من أن تسحبه عن جواده، فسقط أرضًا. وخرج القتلة من مخبئهم، وطعنوا الرجل العجوز بخناجرهم. وشهر الدنكزلي سيفه، وقطع رأس ظاهر ليرسلها تذكارًا للقائد البحري العثماني حسن باشا.

كان الدنكزلي يأمل بهذا أن تصبح له حظوة لدى حسن باشا، ولكن آماله خابت بصورة مؤسفة. أمر القائد العثماني رجاله بتنظيف رأس ظاهر المقطوعة مما علق بها من دماء وتراب، ثم وضعها على كرسي، وتأمل وجه الشيخ العجوز المغطى بالتجاعيد لحظة، ثم التفت إلى المرتزق القاتل، وقال له: «لينتقم الله مني إذا كنت لا أنتقم منك

لظاهر.»[23] ثم أمر رجاله بأن يصحبوا الدنكزلي بعيدًا، ويخنقوه، ويلقوا بجثمانه في البحر.

بهذا انتهت قصة ظاهر العمر وعلي بك الكبير، وتصدت الإمبراطورية العثمانية لأخطر تحدٍّ داخلي واجهه حكامها بعد ما يزيد على ٢٥٠ عامًا من الهيمنة على العالم العربي؛ إذ تحالف اثنان من القادة المحليين مع قوة مسيحية، وجمعوا ثروة ولايتين غنيتين — مصر وفلسطين — ليحققوا مصالح مشتركة ضد حكومة السلطان. لكن حتى في هذه المرحلة الحرجة التي بدا فيها علي بك على وشك إعادة بناء دولة المماليك القديمة في الشام ومصر والحجاز وتولي حكمها؛ كان العثمانيون لا يزالون يبسطون نفوذًا واسعًا على رعاياهم المتمردين في الأراضي العربية. فالقادة المماليك مثل إسماعيل بك ومحمد بك قطعوا طريق التمرد فقط ليعودوا أدراجهم إلى حدود الشرعية والسعي لنيل اعتراف الباب العالي. ومعظم القادة المحليين كانوا لا يزالون يؤمنون بأن عصيان السلطان «من مكايد الشيطان»، على حد تعبير إسماعيل بك.

لم يكتب سقوط ظاهر العمر وعلي بك نهاية الحكام المحليين في العالم العربي، فقد استمر المماليك في الهيمنة على الحياة السياسية في مصر وإن لم يخرج من بين صفوفهم أي والٍ بعد وفاة علي بك ومحمد بك، فقد عادت عائلاتهم إلى الصراع فيما بينها؛ مما ترك مصر في حالة من عدم الاستقرار لما تبقى من القرن الثامن عشر. وأحكم العثمانيون قبضتهم على ولايات الشام، وعينوا ولاة أقوياء على دمشق وصيدا وطرابلس. أما الأماكن الأبعد، مثل جبل لبنان وبغداد والموصل، فظل يحكمها قادة محليون، لكن أحدًا منهم لم يحاول تحدي السيادة العثمانية مباشرةً.

ظهر التحدي الحقيقي التالي الذي واجه العثمانيين في العالم العربي بعد هذا من وراء حدود مملكتهم، وتحديدًا من قلب الأراضي الواقعة وسط شبه الجزيرة العربية. نشأت حركة يكمن خطرها الشديد في نقائها الأيديولوجي، وهددت السيادة العثمانية في المنطقة الممتدة من العراق وبادية الشام حتى الحرمين الشريفين مكة والمدينة في الحجاز. وعلى عكس ظاهر العمر وعلي بك، تمتع قائد هذه الحركة الآن بالشهرة في الشرق الأوسط والغرب، فهو محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهابية الإصلاحية.

وُلِدَ محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٠٣ لأسرة من العلماء في مدينة صغيرة بواحة العُيينة في المنطقة التي تعرف بنجد وتقع في وسط شبه الجزيرة العربية. سافر وهو شاب طلبًا للعلم الديني في البصرة والمدينة، ودرس أكثر المذاهب الإسلامية الأربعة تحفظًا — المذهب الحنبلي — وتأثر تأثرًا بالغًا بابن تيمية، وهو فقيه عاش في القرن الرابع عشر. يدعو ابن تيمية للعودة إلى المنهج الذي اتبعه المسلمون الأوائل وسنة النبي محمد وخلفائه الأوائل، وينكر المنهج الصوفي وأساليبه واصفًا إياه بأنه انحراف عن طريق الإسلام الصحيح. عاد محمد ابن عبد الوهاب إلى بلده نجد حاملًا مجموعةً محددة واضحة من المعتقدات وحلمًا بتحويلها إلى واقع.

في بداية الأمر تمتع المصلح الشاب المتحمس بدعم حاكم مدينته، لكن سرعان ما ثارت خلافات حول آرائه: فعندما أمر بإعدام امرأة علنًا لوقوعها في الزنى أصاب الخوف والانزعاج قادة المدن المجاورة وشركاء التجارة الأساسيين في العُيينة. فليس هذا هو الإسلام الذي عرفه أهل العيينة وطبقوه، ولذا ضغطوا على حاكمهم ليقتل رجل الدين المتطرف، لكنه آثر أن ينفيه.

لم يضطر العالم الشاب المنفي أن يذهب بعيدًا بأفكاره الخطرة؛ إذ رحب به محمد بن سعود حاكم واحة الدرعية المجاورة. يؤرخ السعوديون المعاصرون لتأسيس أول دولة لهم بهذا الاجتماع التاريخي الذي عقد في ١٧٤٤–١٧٤٥ والذي اتفق فيه الرجلان على أن يطبق الحاكم السعودي وأتباعه المذهب الإسلامي الإصلاحي الذي يدعو إليه ابن عبد الوهاب. حدد «اتفاق الدرعية» المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة التي صارت تسمى بالوهابية.

في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوهابية في طور التشكيل، أساء العالم الخارجي فهمها تمامًا، فوصفها بأنها فرقة جديدة تقع عليها تهمة تبني معتقدات مخالفة لمعتقدات السلف. والواقع أن العكس هو الصحيح: إذ إن معتقداتهم سلفية متطرفة، إذ يدعون للعودة إلى الإسلام السلفي الصحيح الذي كان متبعًا في عصر النبي وخلفائه، وأرادوا أن يحتفظوا بالحياة على ما كانت عليه حتى ثالث قرن بعد نزول القرآن وأن يحرموا كل التطورات التي تلت ذلك باعتبارها «بدعًا».

أهم مبدأ يقوم عليه الفكر الوهابي هو تفرد الله، أو — حسبما يقولون — «وحدانية الله». وأدانوا أي إشراك لأي مخلوقات أدنى منزلة مع الله في العبادة على أنه شرك، لأن

المرء إن دعا لله شركاء أو وسطاء فإنه بهذا يؤمن بأكثر من إله واحد. والإسلام — مثل العديد من الديانات الأخرى — دين حيوي لا يتسم بالجمود، وإنما طرأت عليه تغيرات هامة مع الوقت. وعلى مدار القرون، ظهر في الإسلام عدد من العادات الراسخة التي تصطدم بهذا المبدأ الأسمى في المذهب الوهابي؛ وهو مبدأ وحدانية الله.

على سبيل المثال انتشر تبجيل الناس للأولياء والصالحين في العالم العربي، بدءًا من صحابة النبي محمد وحتى أبسط الصالحين في القرى المحلية، وكل وال أو صالح له ضريح خاص أو شجرة مقدسة. (لا تزال هذه الأضرحة موجودة في أماكن كثيرة بالعالم العربي حتى اليوم). رفض الوهابيون الدعاء للصالحين للتوسط لهم عند الله، لأن هذا يتعارض مع وحدانية الله. قالوا إن الناس يمكنهم أن يظهروا توقيرهم للمسلمين الصالحين بأن يتَّبعوا هديهم ويسيروا على نهجهم، لا بأن يتعبدوا عند أضرحتهم. ولهذا فإن من أول ما تعرض لهجوم الوهابيين أضرحة الأولياء والرحلات التي تقام سنويًّا للاحتفال في أيام الأولياء. قطع محمد بن عبد الوهاب الأشجار المقدسة، وحطم أضرحة الصالحين بيديه. وأثار هذا ذعر التيار الرئيسي في المجتمع الإسلامي السني، إذ رأى في استباحة القبور عدم احترام لبعض الرموز التي تحظى باحترام منقطع النظير في الإسلام.

إضافةً إلى كراهية محمد بن عبد الوهاب لتقديس الأولياء، فإنه كان متعصبًا ضد العادات والمعتقدات المرتبطة بالصوفية. تظهر الصوفية الإسلامية في صور عديدة بدءًا من الزاهدين الذين لا يعولون أنفسهم وحتى الدراويش المشهورين الذين يدورون حول أنفسهم. ولكي يصل الصوفيون إلى نشوة الاتحاد الروحي مع الخالق، فإنهم يلجئون إلى مجموعة كبيرة من الوسائل تتفاوت بين الصوم والغناء والرقص والتضحية بالذات. ينقسم المنهج الصوفي إلى طرق تعقد حلقات ذكر منتظمة، ويشكل جزءًا أساسيًّا من الحياة الدينية والاجتماعية في العصر العثماني. بعض الطرق الصوفية بنت مقرات رائعة، وجذبت صفوة المجتمع، والبعض الآخر دعا إلى الزهد التام وترك متاع الدنيا. وارتبطت بعض الحرف والمهن بطرق صوفية معينة. ويصعب علينا تحديد مؤسسة دينية ارتبطت بالمجتمع العثماني بدرجة أكبر من الصوفية. لكن الوهابيين اعتقدوا أن كل من يعتنق الصوفية مشرك بالله، لأنه يسعى للاتحاد الروحي مع الخالق؛ وكانت تلك تهمة خطيرة.

حين نظر الوهابيون إلى كثير من مبادئ الإسلام الذي يعتنقه العثمانيون على أنها شركية، وضعوا أنفسهم في مسار تصادمي مع الإمبراطورية العثمانية. ومع أن

الإسلام القويم يأمر بالتسامح مع الديانات الأخرى التي تقوم على التوحيد، كاليهودية والمسيحية، فإنه لا يتسامح نهائيًّا مع الشرك، أو الإيمان بأكثر من إله. بل إن كل مسلم صالح عليه أن يقنع المشركين بضلال مذهبهم، وأن يعيدهم إلى طريق الإسلام الصحيح. وإن فشلوا في هذا يجب عليهم الجهاد للقضاء على الشرك. ولما اعتبر الوهابيون الممارسات السائدة كالصوفية وتبجيل الأولياء من الشرك، صاروا يشكلون تحديًا مباشرًا لما تتمتع به الإمبراطورية العثمانية من شرعية دينية.

كان من السهل على العثمانيين أن يغضوا الطرف عن التحدي الوهابي ما دامت تلك الحركة قاصرة على منطقة نجد في وسط شبه الجزيرة العربية، أي خارج حدود دولتهم. فبين عام ١٧٤٤ ووفاة محمد ابن سعود عام ١٧٦٥، ظل انتشار الحركة الوهابية قاصرًا على المدن الواقعة في واحات نجد، ولم يصل إلى الأراضي العثمانية في جنوب العراق والحجاز حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر.

وفي تسعينيات القرن الثامن عشر أدرك العثمانيون الخطر الجديد الذي يهدد أراضيهم العربية، وحثوا واليهم في بغداد على التصرف. أخَّر باشا بغداد إرسال قواته لأرض شبه الجزيرة العربية المعادية أطول مدة ممكنة، ولم يحشد جيشًا ليحارب الوهابيين حتى عام ١٧٩٨ حين أرسل جيشًا قوامه عشرة آلاف رجل. لم تبل القوات العثمانية بلاءً حسنًا على الأراضي الوهابية، وسرعان ما أحيط بها، وأُجبرت على التفاوض بشأن عقد هدنة مع القائد السعودي سعود بن عبد العزيز. لم تتضمن بنود الهدنة موافقة الوهابيين على احترام مدن العراق وقراها التابعة للدولة العثمانية في المستقبل؛ وهكذا كانت لدى الباشا الذي يحكم بغداد أسبابًا قوية تدعوه للقلق.

دشن الوهابيون حملتهم لاجتياح الأراضي العثمانية عام ١٨٠٢ حين هاجموا مدينة كربلاء التي يقع بها ضريح الحسين جنوب العراق. تحتل كربلاء مكانة خاصة في المذهب الشيعي، إذ قتل فيها الحسين بن علي حفيد النبي محمد على يد جيش الخليفة الأموي عام ٦٨٠ ميلادية. ويبجل الشيعة الشهيد الحسين باعتباره ثالث الأئمة الاثني عشر المعصومين في المذهب الشيعي، وقد زينوا المسجد الذي بُني على ضريحه ببذخ وسخاء، فبنوا قبة مطلية بالذهب. وفي كل عام يذهب آلاف الزوار ليضعوا هدايا قيمة على ضريح الإمام، ويقومون بمختلف ألوان التبجيل والولاء؛ وهذا بالتحديد هو تبجيل الأولياء الذي يبغضه الوهابيون ويمقتونه بشدة.

اتسم هجوم الوهابيين على كربلاء بوحشية تبعث الرهبة في النفوس. كتب المؤرخ ابن بشر وصفًا معاصرًا للمذبحة قال فيه:

> حشد عليها المسلمون [الوهابيون] وتسوروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت. وهدموا القبة الموضوعة على قبر الحسين. وأخذوا ما في القبة وما حولها، وأخذوا النصيبة التي وضعوها على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك مما يعجز عنه الحصر. ولم يلبثوا فيها إلا ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب ألفي رجل.[24]

أدى ما قام به الوهابيون من قتل واستباحة لضريح الحسين ومسجده ونهب للمدينة إلى اشتهارهم لدى الرأي العام العربي بالعنف. وانتشر بغضهم في أنحاء العالم العثماني بسبب وحشية الهجوم وقتل عدد كبير من غير المسلحين من الرجال والنساء والأطفال في مكان عبادة. ولجأ أهالي المدن والقرى الواقعة في جنوب العراق وشرق سوريا والحجاز للحكومة العثمانية لحمايتهم من هذا التهديد الخطير.

لاقى العثمانيون صعوبةً كبيرةً في مواجهة التحدي الوهابي؛ إذ يقع مركز هذه الحركة الإصلاحية في وسط شبه الجزيرة العربية، أي فيما وراء أبعد الأراضي العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية؛ ومن ثم كان على القوات العثمانية أن تمشي مسيرة شهور من الأناضول حتى تصل إلى حدود نجد. وكان من الصعب جدًّا محاربة الوهابيين على أرضهم، كما اكتشف والي بغداد من قبل. ووجد العثمانيون أن مجرد الحفاظ على إمداد جيوش كبيرة بالطعام والمياه يعد تحديًا كبيرًا في هذه البيئة العدائية غير المواتية. ووجدت الحكومة العثمانية نفسها عاجزة عن احتواء خطر الوهابيين.

وجه الوهابيون ضربتهم التالية لقلب شرعية العثمانيين، إذ هاجموا الحرمين الشريفين مكة والمدينة، ففي مارس/آذار ١٨٠٣ تقدم القائد السعودي سعود بن عبد العزيز نحو الحجاز، وبحلول أبريل/نيسان دخل مدينة مكة. لم يواجه جيشه أي مقاومة، وتعهد بعدم اللجوء إلى العنف. بدءوا بشرح معتقداتهم لسكان مكة، ثم فرضوا عليهم قوانينهم الجديدة، فمنعوا الملابس الحريرية والتدخين، ودمروا الأضرحة، وهدموا القباب المشيدة فوق المباني. سيطر الوهابيون على الحرمين الشريفين عدة أشهر، ثم انسحبوا إلى نجد. ولم يقرر الوهابيون انتزاع الأراضي الحجازية من الممتلكات العثمانية وإلحاقها بدولتهم التي تشهد توسعًا سريعًا حتى عام ١٨٠٦.

وحالما سيطر الوهابيون على مكة والمدينة لم يسمحوا لقوافل الحج القادمة من الإمبراطورية العثمانية بدخول الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج. يصحب المحمل

— وهو هودج مزخرف بزينة مبهرجة تحمله الجمال — قافلتي الحج العثمانيتين الرسميتين القادمتين من دمشق والقاهرة. ويحتوي المحمل على غطاء للكعبة الواقعة في وسط الحرم المكي، وعلى نسخ من القرآن وكنوز وفيرة. ويحيط بالمحمل موسيقيون يدقون الطبول وينفخون الأبواق. وتعارضت القيود الوهابية مع عزف الموسيقى وتزيين الكعبة والجمع بين الترف والعبادة، فرفض الوهابيون دخول المحمل إلى مكة مانعين تقليدًا استمر قرونًا ويعكس تبجيل السُنة لأشرف ما في مكة.

حكى أحد المسئولين الذين صحبوا القافلة المصرية عام ١٨٠٦ تجربته مع الوهابيين للمؤرخ الجبرتي قائلًا إن الوهابي سأله:

> «ما هذه العويدات التي تأتون بها وتعظمونها بينكم؟» يشير بذلك القول إلى المحمل.
>
> فقال له: «جرت العادة من قديم الزمان بها يجعلونها علامة وإشارة لاجتماع الحجاج.»
>
> فقال الوهابي: «لا تفعلوا ذلك ولا تأتوا به بعد هذه المرة وإن أتيتم به مرةً أخرى فإني أكسره.»[25]

وفي عام ١٨٠٧ طلبت قافلة سورية بلا محمل أو موسيقيين الإذن لدخول مكة، لكن طلبها رُفض مع هذا. فبصرف النظر عن أمر المحمل كان الوهابيون يعتقدون أن المسلمين العثمانيين ليسوا أفضل حالًا من المشركين، وحرموهم من دخول أقدس الأماكن الإسلامية.

يؤكد أهم لقب ملكي يحمله السلطان على دوره في الدفاع عن الدين وحماية الحرمين الشريفين الحجازيين. لذا فإن قيام الوهابيين بضم الحجاز وحظر قوافل الحج مثل تحديًّا للقدرات الدنيوية للدولة العثمانية على تأمين أراضيها، وكذلك للشرعية الدينية التي اكتسبها السلطان بوصفه خادم الحرمين الشريفين. بهذا بلغ هذا التهديد ذروة خطورته. لن يمكن للعثمانيين أن يحافظوا على بقائهم ودولتهم إن فشلوا في مواجهة هذا التحدي وإعادة بسط وتأكيد سلطتهم.

مع أن العثمانيين سارعوا في إصدار حكم بالاستهانة بالوهابيين باعتبارهم بدو صحراء همجيين، فقد كانوا يعلمون أن هزيمتهم أمر صعب. فكما كشفت الحروب الحديثة

التي اندلعت في الكويت والعراق، فإن القوى العظيمة تواجه مشكلات لوجستية ضخمة عندما تخوض حروبًا في شبه الجزيرة العربية: إذ يجب إرسال القوات عبر السفن، وبعد هذا تضطر هذه القوات أن تقطع مسافات طويلةً برًّا في الحرارة اللافحة، وتكون خطوط الإمداد طويلة ومعرضة للمخاطر. وسوف يضطرون لخوض الحرب على أرض الوهابيين. إضافةً إلى هذا فإن هؤلاء الوهابيين متحمسون مقتنعون بأنهم جند الله، وخطر استجابة الجنود العثمانيين لدعوة الوهابيين القوية المؤثرة وانضمامهم لصفوفهم يظل قائمًا على الدوام.

لم يكن احتمال قيام إسطنبول بإرسال حملة عسكرية للحجاز قائمًا؛ فالعثمانيون يفتقرون إلى الموارد المالية والعسكرية اللازمة لهذا. وكبديل عن ذلك أخذوا يطالبون بهذا ولاة بغداد ودمشق والقاهرة. كان والي بغداد يواجه الهجمات المتوالية التي يشنها الوهابيون على أرضه الجنوبية وكان عليه أولًا أن يصد المهاجمين. أما والي دمشق الكردي — كنج يوسف باشا — فوعد إسطنبول بأن يعيد فتح طريق الحج، لكنه كان يفتقر إلى الموارد اللازمة لشن هذه الحملة. وحسبما قال المؤرخ السوري ميخائيل مشاقة، فإن كنج يوسف باشا «لا يقدر على إيصال عساكر كافية لطرد الوهابيين من الحجاز مع ذخايرها ومهماتها إذ يلزمها تمشي في الرمال الحارة أربعون يومًا لا يوجد في طريقهم مأكولات لهم ولا لدوابهم حتى ولا مياه.»[26]

كان شخص واحد فقط يستطيع تعبئة القوات اللازمة لهذا، وأظهر بالفعل قدرةً تمكنه من هزيمة الوهابيين وإعادة الحجاز إلى الإمبراطورية العثمانية. فمنذ عام ١٨٠٥ يحكم مصر والٍ يتمتع بقدرات مبهرة ليس لها مثيل. غير أن الموهبة والطموح اللذين زكياه لمواجهة التحدي الوهابي سرعان ما سينقلبان ضد الدولة العثمانية نفسها. حقًّا مَثَّل محمد علي باشا ذروة موجة التحدي الخطير للقادة المحليين ضد حكم إسطنبول في الأقاليم العربية. لقد أثبت محمد علي أنه قوي بما يكفي للتهديد بالإطاحة بالحكم العثماني نفسه.

الفصل الثالث

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي

في يونيو/حزيران ١٧٩٨ ظهرت سفن بريطانية فجأة على مقربة من سواحل مصر. أبحرت بعثة إلى الشاطئ، واستقبلها حاكم ووجهاء مدينة الإسكندرية البسيطة التي تضم ميناءً. حذر البريطانيون الوجهاء من غزو فرنسي وشيك، وعرضوا عليهم المساعدة، فثارت ثائرة الحاكم وقال: «هذه بلاد السلطان وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل فاذهبوا عنا.»[1] مجرد الإيحاء بأن دولة أدنى منزلةً كفرنسا تمثل تهديدًا للأراضي العثمانية أو أن الرعايا العثمانيين قد يلجئون إلى دولة أخرى أقل شأنًا منهم كبريطانيا للحصول على المساعدة مثَّل إهانةً كبيرةً لوجهاء الإسكندرية. عاد البريطانيون إلى سفنهم الضخمة، وانسحبوا، ولم يعر أحد هذا الأمر انتباهًا لبعض الوقت.

استيقظ أهل الإسكندرية في صباح الأول من يوليو/تموز ليجدوا أن هناك سفنًا حربية تملأ ميناءهم وتغزو سواحلهم. جاء نابليون بونابرت على رأس حملة غزو ضخمة مثلت أول جيش أوروبي يضع قدمًا في الشرق الأوسط منذ زمن الحروب الصليبية. استسلمت الإسكندرية في ساعات معدودة، إذ كان الفرنسيون يفوقونها عددًا وسلاحًا. وأمن الفرنسيون وضعهم في الإسكندرية، ثم انطلقوا نحو القاهرة.

اشتبك الفرسان المماليك مع الجيش الفرنسي في ضواحي القاهرة الجنوبية. وفيما يبدو إعادةً للمعركة التي خاضها المماليك ضد العثمانيين في مرج دابق عام ١٥١٦، شهر المماليك الشجعان سيوفهم، وهاجموا الغزاة الفرنسيين، لكنهم لم يتمكنوا حتى من مجرد الاقتراب منهم إلى الحد الكافي؛ إذ تحرك الفرنسيون في تشكيلات محكمة لا يمكن اختراقها وصفوف المشاة المتوالية لا تكف عن إطلاق نيران البنادق التي تدوي كهزيم الرعد وتبيد الفرسان المماليك. يصف أحد المؤرخين المصريين المعاصرين المشهد قائلًا: «أظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح وصمت الأسماع من توالي الضرب بحيث

خيل للناس أن الأرض تزلزلت والسماء عليها سقطت.»[2] يقول شهود العيان المصريون إن الحرب وضعت أوزارها في غضون ثلاثة أرباع الساعة، واجتاح الذعر الشوارع وجيش نابليون يحتل مدينة القاهرة التي لا يوجد من يحميها.

على مدار السنوات الثلاث التالية وجد أهل مصر أنفسهم وجهًا لوجه مع عادات الفرنسيين وتقاليدهم، ومع أفكار عصر التنوير، وتكنولوجيا الثورة الصناعية. عزم نابليون على أن يضع أسسًا تمكنه من الوجود الدائم في مصر مما تطلب إقناع شعبها بمزايا الحكم الفرنسي؛ وهذا أمر يتجاوز الأمور العسكرية. رافق المشاة الفرنسيون جيشٌ أقل منهم عددًا ضم سبعة وستين عالمًا أتوا للقيام بمهمة ثنائية تتمثل في دراسة مصر وإبهار المصريين بتفوق الحضارة الفرنسية. ومع ما صاحب احتلال مصر من نشر أفكار الثورة الفرنسية، صار هذا الاحتلال مثالًا لمهمة «تحضير الشعوب» التي ادعاها الفرنسيون.

كان من أهم شهود العيان الذين واكبوا الاحتلال عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤–١٨٢٤)، وهو مفكر وعالم دين تمتع بالتواصل مع صفوة المجتمعين الفرنسي والمصري. كتب الجبرتي كثيرًا عن الاحتلال الفرنسي واصفًا بالتفصيل التقاء الفرنسيين بالمصريين، وما جاءوا به من أفكار ثورية وتكنولوجيا مبهرة.

كان بين أفكار الفرنسيين الثورية والقيم الإسلامية التي يتبناها المصريون فجوة واسعة لا يمكن ردمها. شعر كثير من المصريين بانزعاج شديد حيال قيم عصر التنوير التي اعتقد الفرنسيون أنها عالمية، ونبع هذا الانزعاج من كونهم رعايا عثمانيين، ومسلمين متدينين. وظهرت هذه الفجوة بين رؤيتيهما للعالم من أول بيان أدلى به نابليون لشعب مصر إذ أكد أن: «جميع الناس متساوون عند الله وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط.»

كان هذا البيان أبعد ما يكون عن العزف على وتر التحرر وأثار انزعاجًا شديدًا، وكتب الجبرتي تفنيدًا مفصلًا لهذا البيان رافضًا فيه معظم القيم «العالمية» التي تباهى بها نابليون. اعترض على ادعاء نابليون أن جميع الناس متساوون واصفًا إياه بأنه كذب وحماقة وختم تفنيده قائلًا: «فتراهم دهرية معطلون وللمعاد والحشر منكرون … وعقيدتهم فيها تحكيم العقل وما تستحسنه النفوس بحسب الشهوات.»[3] ما قاله الجبرتي يعكس معتقدات معظم مسلمي مصر، إذ يرفضون إعلاء العقل على الوحي المُنزل.

وإذا كان الفرنسيون قد فشلوا في إقناع المصريين بمزايا أفكار عصر النهضة فإنهم كانوا واثقين أن التكنولوجيا الفرنسية ستبهرهم. جاء علماء نابليون إلى مصر بعدد كبير من الوسائل التي تمكنهم من الوصول إلى غايتهم. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٨ نظم الفرنسيون حدث إطلاق منطاد الهواء الساخن الذي اخترعه الأخوان مونتجولفييه؛ فعلقوا إعلانات في جميع أنحاء القاهرة تدعوا أهلها لمشاهدة عجائب الطيران. سمع الجبرتي الفرنسيين يروجون ادعاءات لا تصدق عن مركَبَتهم قائلين إنها «يجلس فيها أنفار من الناس ويسافرون فيها إلى البلاد البعيدة لكشف الأخبار وإرسال المراسلات»، وذهب ليرى العرض بنفسه.

ثارت الشكوك في نفس الجبرتي حين نظر إلى المنطاد الذي يفتقر إلى الصلابة وهو على منصته مزدانًا بألوان العلم الفرنسي الثلاثة: الأحمر والأبيض والأزرق. أشعل الفرنسيون فتيل المنطاد، وملئوه بالهواء الساخن إلى أن حلق. شهق الحشد دهشةً، واستمتع الفرنسيون استمتاعًا واضحًا برد فعلهم. وبدا أن الوضع على ما يرام إلى أن فقد المنطاد الفتيل، فانهار وسقط أرضًا، إذ فقد مصدر الهواء الساخن. وأعاد سقوط المنطاد إلى الجمهور القاهري احتقاره للتكنولوجيا الفرنسية. وكتب الجبرتي بازدراء عن هذا يقول: «ظهر أنها مثل الطيارة [الورقية] التي يعملها الفراشون بالمواسم والأفراح.»[4] لم ينبهر المصريون.

فشل الفرنسيون في تقدير اعتداد المصريين بأنفسهم وشعورهم بأن تجربة الاحتلال الأجنبي مهينة. وبدا أن التصريحات التي يدلي بها نابليون تطالب المصريين بإبداء امتنانهم والاعتراف بالجميل، لكن أغلب المصريين لن يقروا بقبول الفرنسيين أو مؤسساتهم؛ على الأقل لن يبدوا هذا لهم. وكانت التجربة الكيميائية التي قام بها علنًا السيد بيرتوليه (١٧٤٨–١٨٢٢) مثالًا على ذلك.

حضر الجبرتي — الذي كان دائم الذهاب إلى المعهد الفرنسي في القاهرة — هذا الحدث أيضًا، وكتب صراحةً عن دهشته إزاء ما رآه من عجائب الكيمياء والفيزياء، قال: «من أغرب ما رأيته في ذلك المكان أن بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة فصب منها شيئًا في كاس ثم صب عليها شيئًا من زجاجة أخرى فغلا الماآن وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكاس وصار حجرًا أصفر ... يابسًا أخذناه بأيدينا ونظرناه.» تحويل السوائل إلى مواد صلبة تبعه

إجراء تجارب تُظهِر خواص قابلية الغازات للاشتعال، وقابلية الصوديوم النقي للتطاير. يصف الجبرتي ما يحدث للصوديوم حين يضرب بمطرقة برفق قائلًا إنه «يخرج له صوت هائل كصوت القرابانة». كره الجبرتي ما بدا على العلماء من استمتاع بما أبداه هو ورفاقه المصريين من ذهول وفزع عند سماع صوت الانفجار.

أما التجربة الأكثر إبهارًا فهي التجربة التي تهدف لإظهار خواص الكهرباء باستخدام قوارير ليدن التي طُورت لتصبح مولدات شحنات لأول مرة عام ١٧٤٦. يقول الجبرتي عنها: «إذ أمسك علاقتها شخص ولو خيطًا لطيفًا متصلًا بها ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة، ومن لمس هذا اللامس أو شيئًا من ثيابه أو شيئًا متصلًا به حصل له ذلك ولو كانوا ألفًا أو أكثر.»

لا بد أن المصريين الذين شهدوا التجربة انبهروا بما رأوه، لكنهم بذلوا أقصى ما في وسعهم لإخفاء دهشتهم. أحد مساعدي نابليون الذين حضروا التجربة الكيميائية كتب بعد ذلك يقول: «جميع الأمور المبهرة المتعلقة بتحويل السوائل، والاضطرابات الكهربائية، والتجارب الجلفانية لم تفلح في إثارة دهشتهم على الإطلاق.» ويقول إنهم حين فرغوا من إجراء التجارب، سأل أحد المثقفين المسلمين من خلال مترجم: «كل هذا جميل، ولكن هل يمكن أن تجعلوني متواجدًا في المغرب والقاهرة في نفس الوقت؟» وحين أجاب بيرتوليه بأن هز كتفيه، قال الشيخ: «حسنًا، إنه ليس ساحرًا بارعًا في نهاية المطاف.»[5] كان للجبرتي رأي مختلف وهو يتأمل التجارب في عزلة مكتبه، إذ قال إن الفرنسيين في المعهد لهم «أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا.»[6]

دام الاحتلال الفرنسي لمصر ثلاث سنوات فحسب، وكان لقاء الفريقين لحظة مبهرة على المستوى الإنساني، فكلٌّ من المصريين والفرنسيين وجد في الآخر بعض أمور تعجبه وأخرى يرفضها. وأصابت التجربة الجانبين بالجراح. فالفرنسيون الذين انسحبوا من القاهرة في صيف عام ١٨٠١ بعد أن طردتهم القوات الإنجليزية والعثمانية لم يعودوا يشعرون بالثقة في النفس وبأنهم جند النظام الثوري الجديد. بل إن صفوفهم صارت أقل عددًا بسبب الحرب، وأصابهم المرض، وانخفضت روحهم المعنوية بعد السنوات التي قضوها دون راحة في مصر. اعتنق كثير من الفرنسيين الإسلام، وتزوجوا بنساء

مصريات، ولم يكن هذا من قبيل التفضل على الشعب الخاضع لاحتلالهم بأي حال. لكن المصريين أيضًا اهتزت ثقتهم بأنفسهم بسبب تجربة الاحتلال، وتزعزع إحساسهم بالتفوق بسبب لقائهم مع الفرنسيين وأفكارهم وتكنولوجيتهم.

كانت الأسباب الحقيقية التي دفعت نابليون إلى غزو مصر عام ١٧٩٨ أسبابًا جيوستراتيجية، وليست أسبابًا ثقافية. كانت بريطانيا العظمى هي المنافس الأساسي لفرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكانت القوتان البحريتان الأوروبيتان تتصارعان للفوز بالهيمنة على عدد من الساحات، منها الأمريكتين، ودول الكاريبي، وأفريقيا، والهند. وخاضت الشركات التجارية الفرنسية والبريطانية نزاعًا طاحنًا للفوز بالهيمنة على الهند، ولم يحسم هذا النزاع إلا عن طريق حرب السنوات السبع (١٧٥٦–١٧٦٣) عندما هزم البريطانيون الفرنسيين، وضمنوا السيطرة على شبه القارة الهندية، ولم تقبل فرنسا قط ما لحق بها من خسائر في الهند.

ومع اندلاع الحروب الثورية الفرنسية عام ١٧٩٢، عاد اشتعال العداء بين بريطانيا وفرنسا. عاد نابليون للالتفات إلى الهند، إذ كان يبحث عن سبل يضرب بها مصالح بريطانيا. وكان يأمل أن يهيمن على شرق البحر المتوسط عن طريق الاستيلاء على مصر، ومن ثم غلق طريق استراتيجي بري-بحري يصل إلى الهند ممتدًا من البحر الأبيض مارًّا بأراضي مصر ووصولًا إلى البحر الأحمر ثم المحيط الهندي. كان البريطانيون على علم بأن نابليون يحشد حملةً ضخمة في ميناء طولون، وشكوا أنه سيتحرك نحو مصر. تولى القائد البحري هوراشيو نيلسون قيادة أسطول بحري قوي أوكلت إليه مهمة اعتراض الأسطول الفرنسي. نجح نيلسون بالفعل في سبق الفرنسيين إلى مصر، وهناك عقد لقاءً قصيرًا محبطًا مع حاكم الإسكندرية، ثم انسحب بسفنه بحثًا عن نابليون في مكان آخر من شرق البحر المتوسط.

نجح الفرنسيون في مراوغة الأسطول الملكي البريطاني، وغزا جيش نابليون مصر بسرعة. بيد أن أسطول نيلسون لحق بالأسطول الفرنسي بعد شهر، ونجح في أن يوقع جميع سفنه — إلا اثنتين — بين غريقة وأسيرة في معركة أبي قير البحرية في الأول من أغسطس/آب، واشتعلت النيران في سفينة القائد — التي كانت تسمى «الشرق» — أثناء المعركة، وانفجرت مطلقةً كرة لهب رهيبة أضاءت سماء الليل. فقد الفرنسيون أكثر من ألف وسبعمائة رجل في معركة أبي قير.

حكم النصر الذي أحرزه البريطانيون على الأسطول الفرنسي على حملة نابليون بالفشل. فصار الجيش الفرنسي المكون من عشرين ألف رجل حبيسًا في مصر لا تربطه بفرنسا أي خطوط اتصال. ووجهت الهزيمة ضربة مروعة لمعنويات القوات الفرنسية في مصر، وتفاقم إحساسهم بالعزلة بعد أن هجر نابليون جيشه فجأة عائدًا إلى فرنسا في أغسطس/آب ١٧٩٩، حيث استولى على الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام.

وبعد هروب نابليون صار الجيش الفرنسي في مصر بلا مهمة يؤديها. دخل خليفة نابليون في مفاوضات مع العثمانيين لإجلاء الفرنسيين عن مصر جلاءً كاملًا، وسرعان ما وصلوا إلى اتفاق في يناير/كانون الثاني ١٨٠٠، لكن البريطانيين أحبطوا خططهم؛ إذ لم يريدوا أن يعود جيش فرنسي ضخم محنك إلى صفوف نابليون فيحاربهم على جبهات أخرى. وفي عام ١٨٠١ أوكل البرلمان البريطاني إلى حملة عسكرية مهمة إتمام استسلام الفرنسيين في مصر. وصلت الحملة إلى الإسكندرية في مارس/آذار ١٨٠١، وانضمت إلى العثمانيين ليشكلوا كماشة عسكرية على القاهرة. استسلم الفرنسيون في القاهرة في يونيو/حزيران وفي الإسكندرية في أغسطس/آب من عام ١٨٠١، ثم استقلوا سفنًا بريطانية وعثمانية أقلتهم إلى بلادهم فرنسا، ووضعت نهاية لهذه الأحداث المؤسفة.

* * *

ترك رحيل الفرنسيين عن مصر فراغًا في السلطة. فالاحتلال الذي دام ثلاث سنوات حطم قاعدة حكم المماليك في القاهرة والوجه البحري، وأراد العثمانيون أن يحولوا دون إعادة أسر المماليك بأي ثمن. ومثّل غياب الفرنسيين أفضل فرصة تسنح لهم لإعادة بسط نفوذهم على إقليم مصر المتمرد. وخشي البريطانيون أن يحاول نابليون مرةً أخرى غزو مصر، وعزموا على ترك قوة ردع قوية وراءهم. كانوا يثقون في قدرة المماليك على الدفاع عن مصر من أي هجوم فرنسي في المستقبل أكثر مما يثقون في قدرة العثمانيين، ولهذا عملوا على رد أقوى المماليك إلى منزلتهم السابقة، فضغطوا على العثمانيين ليصدروا عفوًا عن البكوات المماليك الأساسيين. وبدأ هؤلاء البكوات إعادة تأسيس أسرهم وبسط نفوذهم. خضع العثمانيون لرغبة البريطانيين وهم لا يؤمنون بصحة هذا.

لم تكد الحملة العسكرية البريطانية تغادر مصر عام ١٨٠٣ حتى عاد العثمانيون لتنفيذ الحلول التي يرونها مناسبة لهذا البلد. أمر الباب العالي والي القاهرة بإبادة البكوات المماليك ومصادرة ثرواتهم إلى الخزانة.[7] غير أن المماليك كانوا قد استعادوا

قوتهم السابقة إلى درجة مكنتهم من التصدي لهجوم العثمانيين. وتبع هذا صراع مرير على السلطة بين العثمانيين والمماليك أدى إلى زيادة عناء المدنيين من أهل القاهرة الذين كانوا قد خرجوا لتوهم من حرب منهكة. برز من بين الفوضى قائد عثماني كانت له الغلبة في الصراع مع المماليك، وجنى دعم الشعب لمحاولته حكم مصر. وسرعان ما سيصبح هذا القائد واحدًا من أكثر الشخصيات تأثيرًا في تاريخ مصر الحديث. كان اسم هذا القائد محمد علي.

محمد علي (١٧٧٠–١٨٤٩) ألباني ولد في مدينة كافالا بمقدونيا، وترقى حتى وصل إلى قيادة فرقة ألبانية من الجيش العثماني يبلغ عددها ستة آلاف رجل، وتتسم بالقوة والتمرد. فيما بين ١٨٠٣ و١٨٠٥ عزز محمد علي قوته الشخصية على حساب الوالي العثماني وقادة الفرق العثمانية الأخرى والبكوات المماليك البارزين؛ وذلك عن طريق سلسلة متقلبة من التحالفات. سعى محمد علي صراحة لكسب دعم وجهاء القاهرة الذين كانوا في حالة من الاستياء بعد خمس سنوات من غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي في ظل سيادة الفرنسيين والعثمانيين من بعدهم. وبحلول عام ١٨٠٥ صار قائد الفرقة الألبانية صانع الملوك في القاهرة. لكنه كان يطمح في أن يكون هو نفسه الملك.

لم تكن السلطات العثمانية غافلة عما يقوم به محمد علي، فقد نظرت إليه على أنه مشاكس مثير للمتاعب، لكنه يتمتع بموهبة وطموح من الممكن أن يصبا في مصلحة الإمبراطورية. ظل الوضع في شبه الجزيرة العربية حرجًا. وكان الوهابيون قد هاجموا الأراضي العثمانية في العراق عام ١٨٠٢، وسيطروا على الحرم المكي الشريف عام ١٨٠٣. وصار الإصلاحيون الإسلاميون يفرضون الشروط على قوافل الحج العثمانية القادمة من القاهرة ودمشق، وهددوا بمنعها من دخول الحرمين الشريفين تمامًا (وهذا ما فعلوه بعد عام ١٨٠٦). وجد السلطان أن هذا الموقف لا يمكن السكوت عليه، إذ إن اللقب الملكي الذي يحمله يدعي أنه عاهل أكثر المدن الإسلامية قداسةً. وعندما التمس وجهاء القاهرة لأول مرة من إسطنبول أن تعين محمد علي واليًا على مصر عام ١٨٠٥، قرر الباب العالي أن يعينه واليًا على إقليم الحجاز في شبه الجزيرة العربية وأن يوكل إليه مهمةً خطيرة تتمثل في سحق الحركة الوهابية.

ومع تعيينه واليًا على الحجاز، ترقى محمد علي ليحصل على لقب باشا، وهذا اللقب يجعله مؤهلًا لأن يعمل واليًا على أي إقليم عثماني. قبل محمد عليه تعيينه على الحجاز فقط من أجل الحصول على هذا اللقب، لكنه لم يبد أي اهتمام بالانتقال إلى إقليم البحر

الأحمر ليتولى مهام منصبه الجديد، وإنما تآمر مع حلفائه من وجهاء القاهرة المدنيين محرضًا إياهم للضغط على العثمانيين حتى يعينوه واليًا على مصر. كان الوجهاء يثقون بأن محمد علي وجند الألبان قادرين على فرض النظام في القاهرة. أيضًا كانوا أسرى وَهْم أنه سيظل مدينًا لهم إذا دعموه، وسيسمح لهم بالسيطرة عليه؛ إذ كان لهم الفضل في تعيينه. وأملوا أن يتمكنوا بهذا من خفض العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة على تجار القاهرة وحرفييها، وأن يعيدوا النشاط الاقتصادي للإقليم على نحو يصب في مصلحتهم. غير أن محمد علي كانت لديه خطط أخرى.

في مايو/أيار ١٨٠٥ ثار أهل القاهرة اعتراضًا على الوالي العثماني أحمد خورشيد باشا. كان كيل عامة أهل القاهرة قد طفح بعد سنوات من غياب الاستقرار، والعنف، والضرائب الباهظة، والظلم؛ فأغلقوا محالهم اعتراضًا، وطالبوا العثمانيين بتعيين والٍ يختارونه هم. ويكتب لنا الجبرتي الذي عاصر هذه الفترة المضطربة عن قيام مظاهرات كبيرة قادها شيوخ معممون في مساجد القاهرة، وردد فيها الشباب شعارات ضد الباشا الطاغية والظلم العثماني، وشقوا طريقهم نحو بيت محمد علي.

سألهم: «ومن تريدونه يكون واليًا؟»

قالوا له: «لا نرضى إلا بك، وتكون واليًا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير.»

رفض محمد علي العرض بتواضع، لكن الحشد أصر. وتظاهر الألباني الماكر بالتردد، ثم سمح لهم بأن يقنعوه. كسا الوجهاءُ البارزون محمد علي معطفًا من الفراء وقفطانًا في حفل مبايعة أقاموه دون سابق إعداد. كان هذا حدثًا غير مسبوق، إذ فرض أهل القاهرة الوالي الذي اختاروه على الإمبراطورية العثمانية.

غير أن هذا لم يفت في عضد خورشيد باشا، الوالي الذي كان في الحكم، الذي قال: «إني مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة.»[8] حاصر أهل القاهرة الوالي المخلوع في القلعة ما يزيد عن شهر إلى أن جاءت أوامر من إسطنبول تقر الوالي الذي اختاره الشعب في ١٨ يونيو/حزيران، وبهذا صار محمد علي حاكم مصر.

هناك فرق بين أن يعين شخص واليًا على مصر، وأن يحكمها بالفعل، فقد حصل على لقب الوالي عدد كبير من الرجال منذ أن فتحها العثمانيون عام ١٥١٧، لكنهم لم

يحكموها فعليًّا. لكن محمد علي بسط نفوذه على البلاد على نحو لم يفعله أحد من قبله ولا من بعده. فقد نجح في احتكار ثروة مصر، ووظف عائداتها في بناء جيش قوي ودولة مؤسسية. استعان بجيشه ليتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرته جاعلًا مصر مركز إمبراطورية حققت النجاح اعتمادًا على مواردها الذاتية. وعلى عكس علي بك الكبير — الذي كان مملوكًا يحلم بإعادة بناء دولة المماليك — كان محمد علي عثمانيًّا يطمح للهيمنة على الإمبراطورية العثمانية.

كان محمد علي أيضًا مجددًا وضع مصر على طريق الإصلاح استنادًا إلى أفكار أوروبا وتكنولوجيتها على نحو سيقلده العثمانيون أنفسهم فيما بعد. بنى أول جيش جرار يتكون من الفلاحين في الشرق الأوسط، وأخذ على عاتقه تنفيذ واحد من أول مشروعات التصنيع التي نفذت خارج أوروبا مطبقًا تكنولوجيا الثورة الصناعية لينتج السلاح والنسيج اللازمين لجيشه، وأرسل بعثات تعليمية للعواصم الأوروبية، وأسس قسم ترجمة لنشر الكتب الأوروبية والكتيبات الفنية في طبعات عربية. وأقام علاقات مباشرة مع القوى العظمى في أوروبا، وعاملته هذه القوى بوصفه حاكمًا مستقلًا، وليس بوصفه تابعًا للسلطان العثماني. وبحلول نهاية حكمه كان محمد علي قد نجح في أن يؤمن لأسرته وراثة حكم مصر والسودان. وستظل أسرته تحكم مصر حتى قضاء ثورة عام ١٩٥٢ على الملكية.

ومع أن الباب العالي غير تعيين محمد علي من ولاية الحجاز إلى القاهرة، فقد كان لا يزال ينتظر منه قيادة حملة ضد الوهابيين تعيد النفوذ العثماني في شبه الجزيرة العربية. واختلق الوالي الجديد أعذارًا كثيرة ليتهرب من أوامر إسطنبول، فقد تولى الحكم في ظل سيادة الفوضى، وعلم أن حكمه هو أيضًا سيسقط إن لم يجبر أهل القاهرة والجنود العثمانيين على الخضوع له.

وفّر الجنود الألبانيون لمحمد علي قوة مستقلة ساعدته على تحقيق السيادة في القاهرة بالقوة. واستهدف محمد علي أول ما استهدف أسر المماليك التي كانت تشهد انقسامًا وطاردهم حتى صعيد مصر. غير أن هذه الحملات كانت مكلفة، وأدرك الباشا أن عدد الجند لا يكفي للسيطرة على مصر، وكان بحاجة إلى المال أيضًا. كانت الزراعة هي مصدر الدخل الأول في البلاد، لكن خمس أرض مصر الزراعية كان موقوفًا لدعم المؤسسات الإسلامية، والأخماس الأربعة الباقية كانت مؤجرة لأسر المماليك وغيرهم من

كبار ملاك الأراضي في ظل نظام الالتزام، مما جعلها تعود بمنافع مادية قليلة على خزانة القاهرة. ولكي يسيطر محمد علي على دخل مصر، سيكون عليه أن يسيطر على أرضها.

وعن طريق إخضاع أرض مصر لنظام ضريبي مباشر، تمكن محمد علي من توفير الموارد اللازمة لفرض سيطرته على البلاد، وبهذا أيضًا أضعف الأساس المالي لخصومه من المماليك ولمؤيديه من وجهاء القاهرة على حد سواء. حُرِم علماء الدين من موارد الدخل المستقلة، ووجد الصفوة الذين يمتلكون الأراضي أنفسهم يعتمدون على الحاكم الذي كانوا يأملون قبل ذلك في السيطرة عليه. وفي المجمل استغرق محمد علي ست سنوات حتى يعزز وضعه في حكم مصر قبل أن يقبل المهمة التي أوكلها إليه السلطان بشن حملة على الوهابيين في شبه الجزيرة العربية.

وفي مارس/آذار ١٨١١ أرسل محمد علي ابنه طوسون باشا لقيادة العملية العسكرية ضد الوهابيين. كانت هذه أول مهمة يقوم بها محمد علي خارج حدود مصر، فأراد أن يضمن سيادة السلام والاستقرار قبل أن يرسل جزءًا كبيرًا من جيشه إلى الخارج. أقام حفلًا لتنصيب طوسون دعا إليه كل الشخصيات البارزة في القاهرة ومنهم معظم بكوات المماليك الأقوياء. رأى البكوات في الدعوة بادرة صلح بعد سنوات عديدة من العداء مع حكومة محمد علي. ويبدو أنهم قالوا لأنفسهم إن الوالي سيجد الحكم في ظل التمتع بدعم المماليك أسهل منه في ظل حرب مستمرة ضدهم. لبى الدعوة كل البكوات تقريبًا، وذهبوا لقلعة القاهرة في أبهى زينتهم ليشاركوا في الحفل. وإن كان أي من المماليك قد توجس شرًّا فلا بد أن حضور جميع المماليك البارزين تقريبًا جعله يشعر بشيء من الاطمئنان. علاوة على ذلك أي رجل هذا الذي يخرق قوانين الضيافة بأن يغدر بضيوفه؟

بعد حفل التنصيب تمشى المماليك في موكب رسمي عبر القلعة. وأثناء عبورهم واحدًا من الممرات ذات الأبواب فيها انغلقت الأبواب فجأة. وقبل أن يدرك البكوات ما يحدث ظهر الجند على الجدران فوقهم وفتحوا النيران. بعد سنوات من القتال نمت في الجند كراهية المماليك فشرعوا في عملهم بتلذذ، وقفزوا نازلين من على الجدران ليجهزوا على البكوات. يقول الجبرتي: «أسرف العسكر في قتلهم وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا أحدًا، وأظهروا كامن حقدهم وضبعوا فيهم وفيمن رافقهم متجملًا معهم من أولاد الناس وأهالي البلد الذين تزيوا بزيهم لزينة الموكب وهم يصرخون ويستغيثون، ومنهم من يقول أنا لست جنديًّا ولا مملوكًا، وآخر يقول أنا لست من قبيلتهم، فلم يرقوا لصارخ ولا شاك ولا مستغيث.»[9]

ثم عاثت قوات محمد علي في المدينة تجز كل من تشك في أنه مملوك إلى القلعة حيث تطير رأسه. ادعى محمد علي في التقرير الذي أرسله إلى إسطنبول أن أربعًا وعشرين من البكوات وأربعين من رجالهم لقوا مصرعهم، وأرسل رءوسهم وآذانهم تأييدًا لما قاله.[10] لكن ما كتبه الجبرتي يشير إلى أن حجم العنف كان أكبر من هذا كثيرًا.

مثلت مذبحة القلعة الضربة القاضية لمماليك القاهرة. لقد نجوا من غزو سليم العابس ونابليون، لكن بعد ما يقرب من ستة قرون في القاهرة، تعرضوا للإبادة الكاملة على يد محمد علي. مكثت القلة التي بقيت منهم في صعيد مصر، وقد علموا أن والي القاهرة لن يحول حائل بينه وبين تأمين سلطته، وأنهم يفتقرون إلى الوسائل التي تمكنهم من مواجهته. أما وقد اطمأن محمد علي إلى أنه لم يعد يواجه أي تحديات داخلية لحكمه، فقد صار بوسعه أن يرسل جيشه إلى شبه الجزيرة العربية ليجعل السلطان أسير فضله.

استنزفت الحملة التي شنها محمد علي على الوهابيين موارد مصر استنزافًا شديدًا. فميدان المعركة يقع بعيدًا، وهذا جعل خطوط الاتصالات والإمدادات طويلةً وعرضةً للمخاطر، واضطر طوسون باشا إلى أن يحارب في بيئة قاسية على أرض عدوه. وفي عام ١٨١٢ استغل الوهابيون معرفتهم بالضواحي وافتقار أعدائهم إلى هذه المعرفة، وجذبوهم إلى طريق ضيقة، وألحقوا هزيمة ساحقة بجيشٍ قوامه ثمانية آلاف رجل. فر كثير من الجنود الألبان الذين تحطمت معنوياتهم من ميدان المعركة، وعادوا إلى القاهرة تاركين طوسون دون ما يكفي من الجند. أرسل محمد علي تعزيزات إلى جدة، وعلى مدار السنة التالية، نجح طوسون في الفوز بمكة والمدينة. وصحب محمد علي قافلة الحج التي انطلقت عام ١٨١٣، وأرسل مفاتيح الحرم الشريف إلى السلطان في إسطنبول دليلًا على إعادة بسط سيادته على مهد الإسلام. دفع محمد علي ثمنًا باهظًا لقاء هذه الانتصارات: فقد الجيش المصري ثمانية آلاف جندي، وأنفقت الخزانة المصرية نقودًا طائلة بلغت نحو ١٧٠ ألف كيس نقود (أي ما يعادل ٦٫٧ مليون دولار وفقًا لقيمة الدولار الأمريكي في عام ١٨٢٠).[11] كل هذا دون إلحاق هزيمة ساحقة كاملة بالوهابيين؛ فهم فقط انسحبوا في وجه تقدم الجيش المصري، وكان من المؤكد أنهم سيعودون للقتال مرة أخرى.

استمر القتال بين الجيش المصري الذي يقوده طوسون باشا وبين الجيش الوهابي بقيادة عبد الله بن سعود إلى أن عقد الجانبان هدنة عام ١٨١٥. عاد طوسون إلى القاهرة

حيث أصيب بالطاعون، ومات بعد أيام من عودته. وعندما وصل نبأ موت طوسون إلى شبه الجزيرة العربية نقض عبد الله بن سعود الهدنة، وهاجم المواقع المصرية. وعين محمد علي ابنه الأكبر إبراهيم قائدًا عامًّا للجيش المصري، وكانت هذه بداية حياة عسكرية مبهرة، إذ صار إبراهيم باشا القائد العام لقوات محمد علي.

بدأ إبراهيم باشا تولي مهام منصبه القيادي في شبه الجزيرة العربية في بداية عام ١٨١٧، وشن ضد الوهابيين حملة قاسية لا هوادة فيها. وأحكم قبضة المصريين على إقليم الحجاز الواقع على البحر الأحمر، وبعدها رد الوهابيين إلى منطقة نجد الواقعة في وسط شبه الجزيرة العربية. ومع أن نجد لا تقع ضمن الأراضي العثمانية فقد عزم إبراهيم باشا على أن يقضي تمامًا على التهديد الوهابي ورد الأعداء إلى عاصمتهم الدرعية. وطوال ستة أشهر كاملة خاض الجانبان حرب استنزاف طاحنة أنهكتهما معًا. تضور الوهابيون جوعًا وعطشًا ببطء داخل أسوار مدينتهم بسبب الحصار المصري للمدينة. وتكبد الجيش المصري خسائر فادحة إثر الإصابة بالأمراض والتعرض لحرارة صيف وسط الجزيرة العربية المهلكة. وفي النهاية انتصر المصريون، واستسلم الوهابيون في سبتمبر/أيلول ١٨١٨ وقد علموا أنهم يواجهون دمارًا شاملًا.

بناءً على أوامر محمد علي دمرت القوات المصرية مدينة الدرعية، وأرسلت جميع قادة الحركة الوهابية إلى القاهرة أسرى. وعلم محمد علي أنه فاز بحظوة السلطان محمود الثاني بفضل قمعه حركةً أثارت الشكوك حول شرعية السلطنة العثمانية نفسها. إضافةً إلى هذا فإنه نجح فيما فشل فيه جميع الولاة والقادة العثمانيون، وهو شن حملة ناجحة في شبه الجزيرة العربية. وأُرسل عبد الله بن سعود وقادة الحركة الوهابية من القاهرة إلى إسطنبول ليواجهوا حكم السلطان.

حول محمود الثاني (تولى الحكم من ١٨٠٨ إلى ١٨٣٩) حدث إعدام قادة الحركة الوهابية إلى مناسبة رسمية للدولة، فدعا كبار مسئولي الحكومة وسفراء الدول الأجنبية والوجهاء البارزين في مملكته إلى قصر الباب العالي ليشهدوا المناسبة. أحضر الرجال المدانين الثلاثة — القائد العسكري عبد الله بن سعود، ورئيس الوزراء، والزعيم الروحي للحركة الوهابية — مكبلين بسلاسل ثقيلة، وحاكمهم محاكمة علنية على ما ارتكبوه من جرائم في حق الدين والدولة، وختم جلسة الاستماع بأن حكم على الثلاثة بالإعدام. أُعدم عبد الله بن سعود أمام الباب الرئيسي لمسجد آيا صوفيا، وأُعدم رئيس الوزراء أمام المدخل الرئيسي للقصر، أما الزعيم الروحي فأُعدم في إحدى الأسواق الرئيسية للمدينة.

وتركت الجثث الثلاث معروضةً على الناس، ورءوسهم مطوية تحت أذرعهم، طوال ثلاثة أيام قبل أن تلقى في البحر.[12]

ربما كان للسلطان محمود الثاني العذر عندما اعتقد أن الإمبراطورية العثمانية تغلبت على أخطر التحديات التي واجهتها في العالم العربي بعد طرد القوات الفرنسية من مصر ودحر الحركة الوهابية. غير أن والي مصر الذي حقق النصر في شبه الجزيرة العربية سيمثل هو نفسه تهديدًا خطيرًا لحكم محمود الثاني يفوق خطر التهديدين السابقين إلى حد بعيد؛ ففي حين أن الوهابيين هاجموا حدود دولته — وهي حدود هامة على الصعيد الديني، لكنها حدود في نهاية الأمر — فإن محمد علي نفسه سيهدد مركز الإمبراطورية العثمانية والأسرة الحاكمة.

* * *

تقديرًا لما قدمه إبراهيم من خدمات للدولة العثمانية في هزيمة الوهابيين، رقاه السلطان محمود الثاني مانحًا إياه لقب باشا، وعينه واليًا على الحجاز. بهذا صارت أرض الحجاز المطلة على البحر الأحمر أول ما يضم إلى إمبراطورية محمد علي. ومنذ ذلك الحين ستستفيد خزانة مصر من عائدات جمارك ميناء جدة التي كانت طائلة، إذ كان الميناء مهمًّا لتجارة البحر الأحمر، ويعد بوابة الحج السنوي إلى مكة.

عزز محمد علي قبضة مصر على البحر الأحمر تعزيزًا كبيرًا حين غزت قواته السودان عام ١٨٢٠. كان يأمل في أن يعثر على مناجم الذهب التي انتشرت أساطير بوجودها حتى يغني خزانته، وأن يجد مصدرًا جديدًا للجنود العبيد يزود به جيشه بالقرب من منبع النيل. اتسمت حملته على السودان بوحشية كبيرة: فعندما قُتل ابنه إسماعيل على يد حاكم شندي، وهي منطقة تقع على النيل شمال الخرطوم، انتقمت الحملة العسكرية المصرية بقتل ثلاثين ألفًا من السكان المحليين. لم يعثر محمد علي على الذهب قط، وكان السودانيون يفضلون الموت على الخدمة في جيش محمد علي. أصاب الاكتئاب آلاف الرجال الذين أُرسلوا ليخدموا في الجيش عندما أبعدوا عن بيوتهم، وأصابهم المرض، وماتوا أثناء المسيرة الطويلة إلى معسكرات التدريب في مصر. فمن بين العشرين ألف سوداني الذين أُسروا في الفترة بين ١٨٢٠ و١٨٢٤ لم يعش حتى عام ١٨٢٤ سوى ثلاثة آلاف فقط.[13] وكانت المكاسب الحقيقية الوحيدة التي جنتها مصر من حملة السودان (١٨٢٠–١٨٢٢) مكاسب تجارية وإقليمية. فعن طريق ضم السودان إلى المملكة المصرية ضاعف محمد

علي كتلة الأراضي الواقعة تحت سيطرته، وهيمن على تجارة البحر الأحمر. واستمرت سيطرة مصر على السودان ١٣٦ عام إلى أن استعادت السودان استقلالها عام ١٩٥٦.

تكبل محمد علي بقيدٍ قاسٍ تمثل في نقص عدد المجندين الجدد في الجيش المصري. هلكت القوات الألبانية التي جاء بها في الحروب التي خاضها في شبه الجزيرة العربية والسودان وبحكم السن أيضًا. فبحلول وقت حملة السودان كان الباقون على قيد الحياة من جيش محمد علي قد مر عليهم عشرون عامًا في مصر. وفرض العثمانيون حظرًا على تصدير العبيد من بلاد القوقاز إلى مصر عام ١٨١٠ لكي يحولوا دون بعث المماليك من جديد، ويحتووا طموح محمد علي نفسه أيضًا. ولم يكن العثمانيون على استعداد لأن يرسلوا أيًّا من جنود الإمبراطورية ليخدموا في جيش محمد علي، إذ كانوا يحتاجون إلى جهودهم على الجبهات الأوروبية. ومع افتقار والي مصر إلى مصدر خارجي يحصل منه على جنود جدد، لم يجد أمامه بدًّا من الاستعانة بشعبه.

لم يكن العالم العثماني يألف فكرة تكوين جيش وطني يقوم على التجنيد الإجباري، وتزود صفوفه بالعمال والفلاحين من أهل البلاد. كان ينظر إلى الجنود على أنهم طبقة عسكرية تتكون من صفوف العبيد. وعلى مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر طرأ تغيير كبير على سبل تجنيد فرق المشاة العثمانية الشهيرة المعروفة بالإنكشارية، إذ انتهى العمل بنظام الخمس في الأطفال. فتزوج الجنود، وألحقوا أبناءهم بصفوف الإنكشارية. لكن استمرت فكرة أن الجند طبقة عسكرية مختلفة عن باقي الشعب، وصرف المسئولون النظر عن تجنيد الفلاحين، إذ كانوا يرون أنهم يتسمون بدرجة من السلبية والخمول تجعلهم غير مؤهلين للانضمام إلى الخدمة العسكرية.

وعندما بدأ العثمانيون يخسرون الحروب لصالح الجيوش الأوروبية في القرن الثامن عشر شكوا في قدرات مشاة جيشهم، فدعوا الضباط البروسيين والفرنسيين المتقاعدين إلى إسطنبول ليعرفوهم بأساليب الحرب الأوروبية الحديثة مثل: التشكيل الرباعي، والهجوم بالبنادق المزودة بالحراب، واستخدام المدفعية المتنقلة. وقرب نهاية القرن الثامن عشر شكل السلطان سليم الثالث (اعتلى العرش من ١٧٨٠ إلى ١٨٠٧) جيشًا عثمانيًّا جديدًا اتخذ له جندًا من فلاحي الأناضول ارتدوا سراويل أوروبية الطراز، ودرَّبهم ضباط غربيون. وأطلق السلطان على هذا الجيش الجديد اسم جيش «النظام الجديد» (وعرف جنده باسم قوات «نظامي»).

أرسل السلطان سليم كتيبة من أربعة آلاف جندي من قوات «نظامي» إلى مصر عام ١٨٠١، فرأى محمد علي نظامها بأم عينه. ويقول أحد من عاصروهم إن هذه القوات

في مصر حاربت الكفار بشجاعة، وألحقت بهم هزائم متكررة، ولم يُرَ أحدهم يفر من معركة أو يُسمع بهذا.[14] غير أن تلك القوات مثلت تهديدًا مباشرًا لفرق الإنكشارية ذات البأس أكثر من أي جيش أوروبي؛ فإذا كانت هذه القوات هي «النظام الجديد» فهذا يعني ضمنًا أن الإنكشارية هم «النظام القديم»، ولم يكن الإنكشارية ليقبلوا التسريح من الجيش وهم لا يزالون يتمتعون بالقوة اللازمة لحماية مصالحهم. وفي عام ١٨٠٧ تمردوا، وأطاحوا بسليم الثالث، وحلَّوا قوات الجيش الجديد. ومع أن هذه المحاولة الأولى لتشكيل جيش عثماني قومي انتهت نهاية مشئومة، فقد أمدت محمد علي بنموذج عملي يمكن تكراره في مصر.

كذلك مثل جيش نابليون نموذجًا آخر يتأمله محمد علي. فنظام التجنيد المعروف باسم «هبة الشعب» أفرز جيشًا جرارًا من المواطنين أثبت قدرته على إخضاع قارات كاملة حين يقوده قادة أكفاء. غير أن محمد علي كان ينظر إلى أهل مصر على أنهم رعايا وليسوا مواطنين، ولذا لم يحاول قط تحميس القوات عن طريق شعارات أيديولوجية مثيرة للحماس كما فعل القادة الفرنسيون الثوريون. وقرر أن يعتمد على خبراء عسكريين فرنسيين ليدرب جيشه الجديد، لكن فيما عدا هذا فقد بنى جيش النظام الجديد المصري وفقًا للنموذج العثماني. وفي عام ١٨٢٢ عهد إلى خبير بالحروب النابليونية يدعى الكولونيل سيف — وهو فرنسي اعتنق الإسلام وعرف في مصر باسم سليمان أغا — بمهمة تشكيل وتدريب جيش نظامي جميع جنده من الفلاحين المصريين. وفي غضون عام واحد كون جيشًا من ثلاثين ألف مقاتل مصري، وبحلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر وصل هذا الرقم إلى ١٣٠ ألف جندي.

لم يحقق الجيش النظامي المصري الجديد النجاح بين عشية وضحاها. كان الفلاحون المصريون يخافون على حقولهم وعلى رخاء أسرهم، وتسبب ارتباطهم الوثيق ببيوتهم وقراهم في جعل الخدمة العسكرية محنة حقيقية. وتجنب الفلاحون التجنيد عن طريق الهرب من قراهم عند اقتراب فرق التجنيد العسكري منها، وقام آخرون بتشويه أنفسهم عمدًا عن طريق قطع أصابعهم أو قلع عيونهم ليحصلوا على إعفاء بفضل عجزهم. وثارت مناطق كاملة ضد التجنيد الإجباري، وفي صعيد مصر تمرد نحو ٣٠ ألف من أهل القرى عام ١٨٢٤، وكان كثير من الفلاحين يهربون من الجيش فور إجبارهم على الانضمام له. ولم تنجح حكومة محمد علي في إجبار فلاحي مصر على الخدمة في الجيش إلا عن طريق فرض عقوبات شديدة. والأمر المذهل حقًّا هو أن هؤلاء

الجند الذين كانوا يرفضون الانضمام للجيش حققوا نجاحًا مبهرًا في ساحات المعارك. وكان أول اختبار لهذا الجيش في اليونان.

في عام ١٨٢١ اندلعت ثورة قومية في الأقاليم اليونانية التابعة للإمبراطورية العثمانية. أشعل الثورة أعضاء تنظيم سري عرف باسم «فيليكي إتيريا»، أي «أخوية الصداقة»، تأسس عام ١٨١٤ بهدف الحصول على استقلال اليونان. كان اليونانيون الذين عاشوا في الدولة العثمانية يشكلون مجتمعًا مستقلًا تربطه اللغة والعقيدة المسيحية الأرثوذكسية، وتاريخ مشترك يبدأ بالحقبة الكلاسيكية وحتى الحقبة الهيلينية في عهد الإمبراطورية البيزنطية. مثلت ثورة استقلال اليونان خطرًا للدولة العثمانية يفوق كثيرًا خطر الثورات التي قام بها القادة المحليون في القرن الثامن عشر، إذ كانت أول ثورة ترتدي ثوب القومية، في حين كانت الثورات السابقة حركات لا يعدو الدافع إليها كونه طموحًا شخصيًّا. وتمثَّل الجديد الذي جاءت به الحركة القومية في أن هذه الحركة هي أيديولوجيا قادرة على دفع شعب كامل إلى الثورة ضد حكامه العثمانيين.

اندلعت الثورة في شبه جزيرة بيلوبونس الجنوبية في مارس/آذار ١٨٢١، وانتشرت بسرعة إلى وسط اليونان، ومقدونيا، وجزر بحر إيجة، وكريت. ووجد العثمانيون أنفسهم يخوضون المعارك على عدة جبهات في وقت واحد، فلجئوا إلى محمد علي. وفي عام ١٨٢٤ انطلق ابنه إبراهيم باشا إلى شبه جزيرة بيلوبونس على رأس جيش مصري يضم فرقة مشاة قوامها ١٧ ألف جندي تدربوا تدريبًا حديثًا، إضافة إلى ٧٠٠ فارس، وأربع بطاريات مدفعية. كان هذا أول جيش من الممكن أن يطلق عليه اسم جيش مصري خالص؛ إذ إن جميع جنده كانوا فلاحين ذوي أصول مصرية.

حقق المصريون نجاحًا ساحقًا في حرب اليونان، وأثبت الجيش النظامي الجديد قدرته على تحقيق النجاح في وجه الصعاب. وبعد ما حققه إبراهيم باشا من فتوحات في كريت وشبه جزيرة بيلوبونس، عينه السلطان واليًا على هذه الأراضي مما يعني أن إمبراطورية محمد علي صارت تمتد من البحر الأحمر إلى جزر بحر إيجة. ومن المفارقات أنه كلما كان أداء جيش محمد علي أفضل على أرض المعركة ضد اليونانيين، زادت مخاوف السلطان وحكومته. فالمصريون يقمعون حركات تمرد لم يفلح في قمعها العثمانيون أنفسهم، ويتوسعون في الأراضي الواقعة تحت سلطة القاهرة، وإن تمرد محمد علي، فمن الواضح أن العثمانيين لن يتمكنوا من الوقوف في وجه قواته.

إضافةً إلى هذا فإن ما حققه المصريون من نصر وما لحق باليونانيين من معاناة أثارا قلق العواصم الأوروبية. فحرب استقلال اليونان أسرت لب الصفوة المتعلمة في

بريطانيا وفرنسا، وعندما أصبحت مدن العالم القديم ميادين حديثة للمعارك طالبت الجمعيات المحبة للإغريق في أوروبا حكوماتها بالتدخل لحماية اليونانيين المسيحيين من الأتراك والمصريين المسلمين. ولفت الشاعر لورد بايرون الاهتمام الدولي إلى القضية اليونانية حين أبحر إلى مدينة ميسولونغي عام ١٨٢٣ ليدعم حركة الاستقلال. وأدى موته في أبريل/نيسان ١٨٢٤ إلى ترقيته لمرتبة شهيد قضية استقلال اليونان؛ مع أنه مات بسبب الحمى وليس على أيدي الجنود العثمانيين. وتضاعفت الأصوات المطالبة بتدخل أوروبا عقب وفاة بايرون.

كانت حكومتا فرنسا وبريطانيا تتأثران بشدة بضغط الرأي العام، لكنهما كانتا أكثر اهتمامًا بالاعتبارات الجيوستراتيجية. كانت فرنسا قد أقامت علاقات متميزة مع مصر في عهد محمد علي. وبدوره استغل والي مصر المستشارين العسكريين الفرنسيين ليطور جيشه، واعتمد على المهندسين الفرنسيين للوفاء باحتياجاته الصناعية والمشاريع العامة، وأرسل طلابه إلى فرنسا ليحصلوا على تعليم متطور. وكان الفرنسيون حريصين على الحفاظ على علاقتهم الخاصة بمصر، إذ كانت سبيلًا في بسط نفوذهم على شرق البحر المتوسط. لكن توسع مصر في اليونان شكَّل مأزقًا لحكومة باريس. فليس من مصلحة فرنسا أن تصير قوة مصر في شرق البحر المتوسط أكبر من قوة فرنسا نفسها.

وكان الموقف أكثر وضوحًا فيما يخص حكومة بريطانيا، فراقبت لندن باريس وهي تزيد نفوذها في مصر بقلق متصاعد، فمنذ حملة نابليون والبريطانيون يسعون لمنع فرنسا من السيطرة على مصر والطريق البري البحري إلى الهند. أيضًا تأثرت بريطانيا تأثرًا كبيرًا بالحروب التي اندلعت في أوروبا في عهد نابليون وكانت قلقة من أن أي محاولات تقوم بها القوى الأوروبية العظمى لتثبيت أقدامها في الأراضي العثمانية قد تعيد إشعال فتيل النزاع بين القوى الأوروبية. ولهذا كانت الحكومة البريطانية تسعى للحفاظ على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية حفاظًا على سلام أوروبا. كان واضحًا أن العثمانيين لا يستطيعون الاحتفاظ باليونان بمفردهم، ولم ترغب بريطانيا في رؤية مصر تبسط نفوذها في البلقان على حساب الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فإن من مصلحة بريطانيا مساعدة اليونانيين على تحقيق درجة أكبر من الاستقلال في نطاق الإمبراطورية العثمانية وتأمين انسحاب القوات العثمانية والمصرية من الأراضي المتنازع عليها.

لم يعد أمام محمد علي ما يجنيه من حملته في اليونان، وقد استنزفت هذه الحرب خزانته استنزافًا شديدًا. كان جيشه الجديد منتشرًا بصورة مشتتة في مواقع كثيرة في

أنحاء اليونان، والعثمانيون يعاملونه بارتياب شديد، ويبذلون قصارى جهدهم لاستنزاف جيشه وخزانته. وبحلول صيف ١٨٢٧ أعلنت القوى الأوروبية معارضتها لوضع مصر في اليونان، وحشدت أسطولًا إنجليزيًّا فرنسيًّا لإجبار العثمانيين والمصريين على الانسحاب. كان آخر ما يريده والي مصر هو الدخول في معركة مع القوى الأوروبية. كتب محمد علي لمندوبه السياسي في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول ١٨٢٧ يقول: «علينا أن ندرك أننا لا نستطيع مواجهة الأوروبيين، والنتيجة الوحيدة المحتملة [إذا فعلنا] ستكون غرق الأسطول كله وموت ما يصل إلى ثلاثين أو أربعين ألف رجل.» ومع أنه كان فخورًا بجيشه وأسطوله، فقد أدرك أنهما لا قبل لهما بالبريطانيين أو الفرنسيين. كتب يقول: «رغم أننا عسكريون فإننا ما زلنا نخطو خطواتنا الأولى في هذا المجال، في حين أن الأوروبيين سبقونا بمراحل وطبقوا نظرياتهم [العسكرية] عمليًّا.»[15]

ومع أن محمد علي كان يرى بوضوح احتمال وقوع كارثة، فقد وضع أسطوله في خدمة تلك القضية وأرسله إلى اليونان. كان العثمانيون يرفضون منح اليونان استقلالها، فقرر السلطان تحدي القوى الأوروبية، وتجاهل أسطولهم المشترك، وكان هذا خطأً فادحًا. حاصر أسطول الحليفين السفن المصرية في خليج نافارين، وأغرق جميع السفن العثمانية والمصرية البالغ عددها ٧٨ في معركة استغرقت أربع ساعات وقعت في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٢٧. قتل في هذه المعركة ما يزيد على ثلاثة آلاف جندي مصري وعثماني ونحو ٢٠٠ جندي من جنود أسطول التحالف الذي شن الهجوم.

استشاط محمد علي غضبًا بسبب خسائره، وحمَّل السلطان محمود الثاني مسئولية فقد الأسطول. إضافةً إلى هذا وجد المصريون أنفسهم في نفس الوضع الذي كان فيه نابليون بعد معركة أبي قير، إذ حوصر آلاف الجنود دون سفن تزودهم بالإمدادات أو تعيدهم إلى وطنهم. دخل محمد علي في مفاوضات مباشرة مع الإنجليز ليعقد هدنة، ويعيد ابنه إبراهيم باشا والجيش المصري من اليونان دون استشارة السلطان. وغضب محمود الثاني من تمرد واليه، لكن هذا الوالي لم يعد يسعى للفوز برضا السلطان. لقد مضى زمن خدمة السلطان والولاء له، ومنذ تلك اللحظة سيسعى محمد علي لتحقيق أهدافه على حساب السلطان.

أيضًا كانت نافارين نقطة تحول في حرب استقلال اليونان. ففي عام ١٨٢٨ طرد المحاربون اليونانيون القوات العثمانية من بيلوبونس ووسط اليونان بمساعدة بعثة عسكرية فرنسية. وفي ديسمبر/كانون الأول من نفس العام اجتمعت حكومات بريطانيا

وفرنسا وروسيا، واتفقت على تأسيس مملكة اليونان المستقلة، ثم فرضت قرارها على الدولة العثمانية. وبعد ثلاث سنوات أخرى من التفاوض، تأسست مملكة اليونان في مؤتمر لندن الذي عقد في مايو/أيار ١٨٣٢.

بعد هزيمة اليونان تطلع محمد علي إلى السيطرة على الشام. كان يطمح في حكم الشام منذ عام ١٨١١ عندما وافق على قيادة الحملة ضد الوهابيين، والتمس من الباب العالي حكمها عام ١٨١١، وكرر ذلك مرة أخرى عام ١٨١٨ بعد هزيمة الوهابيين، غير أن العثمانيين رفضوا طلبه في المرتين إذ لم يريدوا أن تزيد قوته لدرجة تجعله لا يخدم أهدافهم. وعندما سعت إسطنبول للحصول على مساعدة مصر في اليونان، لوحت بوعد منح الشام لمحمد علي. وبعد هزيمة أسطوله في نافارين طالب والي مصر بما وُعِدَ به، لكن دون جدوى؛ فقد كان الباب العالي يظن أن خسائر محمد علي أضعفته لدرجة لا تجعل من الضروري كسب وده.

وأدرك محمد علي أن الباب العالي لا ينوي أبدًا منحه الشام، وأنه في نفس الوقت لا يملك القوة اللازمة لمنعه من الاستيلاء عليها بنفسه. ولم يكد إبراهيم باشا وجنوده يعودون إلى مصر حتى شرع محمد علي في بناء أسطول جديد وإعادة تسليح جيشه لغزو الشام، وخاطب البريطانيين والفرنسيين ليحصل على دعمهم لطموحاته، فأبدت فرنسا شيئًا من الاهتمام بعقد اتفاقية مع المصريين، لكن بريطانيا واصلت معارضتها لكافة التهديدات التي تواجه وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية. بيد أن هذا لم يردع محمد علي، فمضى قدمًا في الاستعداد، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣١ انطلق إبراهيم باشا على رأس جيش لغزو الشام.

بهذا أصبح الجيش المصري يخوض حربًا مع الإمبراطورية العثمانية. قاد إبراهيم باشا ثلاثين ألف جندي أتم بهم غزو فلسطين بسرعة. وبحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني كان جيشه قد وصل إلى حصن عكا الشمالي. وعندما وصلت أخبار التحركات المصرية إلى إسطنبول أرسل السلطان مبعوثًا خاصًّا ليقنع محمد علي بوقف هجومه، وعندما لم يؤت هذا ثماره طلب الباب العالي من والييه على دمشق وحلب حشد جيش يصدان به الغزاة المصريين. وسنحت للواليين فرصة امتدت ستة أشهر كاملة كان الجيش المصري يحاصر خلالها حصن عكا المنيع.

وأثناء استعداد العثمانيين لصد الغزو المصري اختار بعض القادة المحليين في فلسطين ولبنان منح دعمهم لإبراهيم باشا ليحفظوا بذلك مناصبهم من التهديد المصري

الجديد. تحالف الأمير بشير الثاني — حاكم جبل لبنان — مع إبراهيم باشا حين وصلت القوات المصرية إلى عكا. وأرسل أحد أفراد عائلة الشهابيين — وهي أسرة الأمير بشير الحاكمة — مستشاره المؤتمن ميخائيل مشاقة لمتابعة الحصار المصري لعكا ورفع تقريره إلى حكام جبل لبنان.

قضى مشاقة نحو ثلاثة أسابيع في عكا تابع خلالها العمليات التي قام بها المصريون بنفسه. وعندما وصل إلى هناك شهد معركة حامية بين الأسطول المصري والعثمانيين الذين يدافعون عن المدينة. كرس محمد علي اثنين وعشرين سفينة حربية للحصار أطلقت أكثر من سبعين ألف قذيفة على حصن عكا. وخاضت الحامية قتالًا عنيفًا، وتمكنت من تعطيل الكثير من السفن في معارك ضارية. كتب مشاقة عن هذا يقول إن «عكا ... كانت لا تظهر من كثرة دخان البارود» الذي خلفه قصف استمر من الصباح حتى الغروب. وتكشف مصادر مشاقة أن المصريين حشدوا ثمانية أفواج من المشاة (أي نحو ثمانية عشر ألف رجل)، وثمانية أفواج من الفرسان (أربعة آلاف رجل) وألفين من البدو غير النظاميين، ليواجهوا «ثلاثة آلاف من الشجعان المجربين» المدافعين عن عكا. وفي ضوء قوة جدران عكا المطلة على البحر والاستحكامات التي تحمي الجدران المطلة على البر أخبر مشاقة حكامه أن يتوقعوا أن يطول الحصار.

طوال ستة أشهر ظل المصريون يضربون حصن عكا، وبحلول مايو/أيار ١٨٣٢ كانت أسوار الحصن المنيعة قد ضعفت إلى حد يمكن إبراهيم باشا من حشد المشاة واقتحامها. ألقى إبراهيم خطبة حماسية مؤثرة ذكر فيها جنده المحنكين بما حققوه من انتصارات في شبه الجزيرة العربية واليونان، وقال فيها إن الانسحاب ليس خيارًا مطروحًا أمام الجيش المصري. وللتأكيد على فكرة أنه لا سبيل للتراجع، حذرهم من أن المدافع سوف «تمشي خلفه تضرب العسكر الذي يرتجع بدون تملك السور». بكلمات التشجيع هذه المليئة بالوعيد قاد إبراهيم باشا رجاله في هجوم على جدران عكا الضعيفة. واقتحم الجنود الاستحكامات بسهولة، وأجبروا من بقي من الحامية على الاستسلام، وكان عددها قد انخفض إلى ٣٥٠ رجلًا فحسب بعد أشهر من القتال.[16]

بعد انتزاع عكا انطلق إبراهيم باشا نحو دمشق. كان والي المدينة العثماني قد حشد عشرة آلاف من المدنيين للدفاع عنها. علم إبراهيم باشا أن المدنيين غير المدربين لن يحاربوا جيشًا محترفًا فأمر جنده بأن يطلقوا النار فوق رءوسهم ليخيفوهم، وكما هو متوقع كان صوت إطلاق النار كافيًا لتفريق صفوفهم. وانسحب الوالي من المدينة

ليلحق بالقوات العثمانية في الشمال، ودخلها المصريون دون أن يعترض سبيلهم أحد. أمر إبراهيم باشا جنده باحترام أهلها وممتلكاتهم، وأصدر عفوًا عامًّا عن أهلها جميعًا، فهو لم يرد أن يستعدي أهل الشام، لأنه كان يسعى لحكمهم.

عين إبراهيم باشا مجلسًا لحكم دمشق، ومضى في مسيرته الدءوب لإكمال غزو الشام. صحب القائد المصري معه بعض وجهاء دمشق حتى يضمن عدم ثورة أهلها في غيابه. وتبع ميخائيل مشاقة الحملة المصرية مرةً أخرى، وأخذ يجمع الأخبار لحكام جبل لبنان. وحسب عدد المصريين وهم يخرجون من دمشق قائلًا: «كان المشاة أحد عشر ألفًا وخيل النظام ألفين وخيل الهنادي ثلاثة آلاف»، أي إجمالي ستة عشر ألف رجل يدعمهم ثلاثة وأربعون مدفعًا وثلاثة آلاف جمل يحملون الإمدادات والمؤن. ساروا إلى مدينة حمص في وسط سوريا، وهناك انضمت إليهم فرقة أخرى مكونة من ستة آلاف جندي.

وفي الثامن من يوليو/تموز دخل المصريون أول معركة كبرى مع العثمانيين للسيطرة على الشام قرب مدينة حمص. كتب مشاقة عن هذا يقول إن المشهد كان مبهرًا «فعند وصول عسكر مصر النظامي لساحة الحرب قابله العسكر النظامي التركي وهو أكثر عددًا. وقبل الغروب بساعة واحدة اشتعلت نار الحرب بين الفريقين فكانت النار الدايمة بالبواريد (أي البنادق) وبالمدافع من الجهتين.» لم يستطع مشاقة تمييز كيفية سير المعركة من على قمة التل الذي يقف عليه. يقول: «كانت ساعة شديدة الهول تفتحت فيها أبواب جهنم. فعند غروب الشمس سكت صوت البواريد وبقى ضرب المدافع فقط لبعد الغروب بساعة ونصف وصار الهدوء تامًّا.» عندها فقط تبين له أن المصريين فازوا بنصر ساحق في معركة حمص. ترك القادة العثمانيون الهاربون معسكرهم على عجل «والطبايخ باقية محروقة على النار وصناديق الأدوية ونسالة الكتان وقماش الأكفان وعدد وافر من الفراوي والبنشات للتلبيس ومهمات كثيرة».[17]

لم يمكث إبراهيم باشا الذي لا يكل طويلًا في حمص، فبعد نصره بيوم واحد قاد جيشه شمالًا إلى حلب ليتم غزو الشام. وكما حدث في دمشق استسلمت حلب دون أن تقاوم الجيش المصري، وترك إبراهيم باشا فيها مجلسًا جديدًا يحكم نيابةً عن مصر. كان الوالي العثماني قد انسحب ليلحق بجيش عثماني كبير يضم الوحدات التي بقيت بعد معركة حمص. وفي التاسع والعشرين من يوليو/تموز دخل العثمانيون في معركة مع الجيش المصري في قرية بيلين بالقرب من ميناء الإسكندرونة (يقع الآن في تركيا

لكنه كان في ذلك الوقت جزءًا من حلب). ومع أن الجيش المصري كان أقل عددًا، فقد كبد العثمانيين خسائر فادحة قبل أن يقبل استسلامهم. بعد هذا مضى إبراهيم باشا بقواته نحو ميناء أضنة حيث يمكن للسفن المصرية أن تعيد إمداد جيشه المنهك بالمؤن، ثم بعث رسائل إلى القاهرة يفصل فيها ما حققته مصر من انتصارات وانتظر صدور أوامر أخرى من والده.

انتقل محمد علي من خوض المعارك إلى مائدة المفاوضات، محاولًا أن يؤمن ما حققه من مكاسب في الشام إما عن طريق مرسوم يصدره السلطان أو عن طريق تدخل أوروبي. كان العثمانيون يرفضون الاعتراف بأي مكاسب حققها والي مصر المنشق. وبدلًا من إقرار وضعه في الشام، بدأ الصدر الأعظم (أو رئيس الوزراء) محمد رشيد باشا في تعبئة جيش يزيد عدده عن ٨٠ ألف جندي لطرد المصريين من الساحل التركي والشام كله. وبعد قيام إبراهيم باشا بإعادة بناء جيشه والتزود بالإمدادات، انطلق نحو منطقة وسط الأناضول في أكتوبر/تشرين الأول ليقضي على التهديد العثماني. احتل مدينة كونيا في ذلك الشهر واستعد فيها للمعركة.

بهذا اضطر الجيش المصري أن يحارب في أقسى بيئة يمكن تخيلها، فهو معتاد على حرارة صيف الصحراء وعلى اعتدال الشتاء على ضفاف النيل، ووجد نفسه تحت الثلج المنهمر على هضبة الأناضول في درجة حرارة أدنى من معدل التجمد. لكن مع قسوة الظروف أثبت المجندون الذين كانوا عازفين عن الالتحاق بالعسكرية أنهم الجيش الأكثر انضباطًا، ومع أن عددهم كان أقل من عدد القوات العثمانية فقد أحرزوا نصرًا مبهرًا في معركة كونيا (٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٨٣٢)، بل إنهم نجحوا في أسر الصدر الأعظم نفسه مما دعم قوة موقفهم التفاوضي بشدة.

عقب سماع السلطان بهزيمة جيشه وأسر الصدر الأعظم، أذعن لمحمد علي، ووافق على معظم مطالبه المتعلقة بضم الأراضي. لم يكن أمامه أي خيارات عسكرية، ووجد نفسه يواجه الجيش المصري الذي يعسكر في مدينة كوتاهية التي تقع غرب الأناضول على بعد مائتي كيلومتر فقط (١٢٤ ميل) من إسطنبول، عاصمة الإمبراطورية. ولكي يضمن محمود الثاني الانسحاب الكامل للقوات المصرية من الأناضول أعاد تعيين محمد علي واليًّا على مصر (وكان قد سحب منه اللقب وأعلن انشقاقه عقب قيامه بالغزو)، ومنحه هو وابنه أراضي الحجاز وكريت وعكا ودمشق وطرابلس وحلب وحق جمع الضرائب من مدينة أضنة الساحلية. وُثقت هذه المكاسب في اتفاقية كوتاهية التي عقدت في مايو/أيار ١٨٣٣ بوساطة كل من روسيا وفرنسا.

وعقب اتفاقية كوتاهية سحب إبراهيم باشا قواته إلى الشام ومصر. لم يحقق محمد علي الاستقلال الذي طمح إليه، إذ أحكم العثمانيون ارتباطه تحت ظل إمبراطوريتهم، لكنه ضمن أن يئول حكم معظم الأراضي العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية لحكم أسرته، وبهذا أسس إمبراطورية مصرية نافست العثمانيين لما تبقى من ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

لم يحظَ الحكم المصري بقبول واسع في الشام؛ إذ فرض الوالي ضريبة جديدة مثلت عبئًا ثقيلًا على جميع طبقات المجتمع، بدءًا من أفقر العمال وحتى أغنى التجار. أيضًا استبعد القادة المحليون بعد أن نزعت منهم سلطاتهم المعتادة. كتب مشاقة عن هذا يقول: «إن المصريين عندما شرعوا بتغيير عوايد العشاير وإحداث طلب أموال من الأهالي زيادة عما اعتادوا على دفعه للحكومة، نفرت قلوب الأهالي منهم وصاروا يتمنوا رجوع حكم الأتراك وابتدأ ظهور العصيان عليهم.» استجاب المصريون لهذا بأن نزعوا سلاح الشوام وجندوهم، مما زاد الوضع تعقيدًا. أوضح مشاقة هذا قائلًا: «والعسكري ليس له مدة معلومة للتخلص والرجوع لعند أهله بل خدمته كأبدية جهنم.»[18] وهرب كثير من الشباب من الجندية مما أضعف إنتاجية الاقتصاد المحلي. وانتشرت الثورة من جبال العلويين الواقعة على الساحل السوري إلى الدروز في جبل لبنان وجنوب سوريا، وإلى نابلس في مرتفعات فلسطين الجبلية. وفي الفترة بين ١٨٣٤ و١٨٣٩ وجد إبراهيم باشا قواته مكبلة بمهمة قمع سلسلة من الثورات تنتشر كالنار في الهشيم.

لم تثنِ القلاقل التي أثارها أهل الشام محمد علي عن عزمه، وظل ينظر إلى هذه المنطقة على أنها إضافة لإمبراطوريته المصرية لن تسقط مع الزمن. وعمل بكد ليجني دعم أوروبا لخططه بالانفصال عن الإمبراطورية العثمانية وتأسيس مملكة مستقلة في مصر والشام. وفي مايو/أيار ١٨٣٨ أطلع الباب العالي والقوى الأوروبية على عزمه أن يؤسس مملكة خاصة به، وعرض على العثمانيين دفع مبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني نظير انفصاله عنهم (أي ما يساوي ١٥ مليون دولار أمريكي). رد رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون على هذا بتحذير شديد قال فيه إن على محمد علي أن يتوقع أن تعاون بريطانيا العظمى مع السلطان في الحصول على تعويض عن الضرر الشديد الذي يلحق به في تحقيق هدف منع تقسيم الإمبراطورية التركية.[19] بل إن حلفاء محمد علي الفرنسيين حذروه من اتخاذ إجراءات تضعه في مواجهة مع كل من السلطان وأوروبا.

قرر العثمانيون اتخاذ إجراءات فورية ضد محمد علي، وشجعهم الدعم الأوروبي على ذلك. حشد السلطان محمود الثاني حملة عسكرية ضخمة أخرى. فمنذ حل فرقة

الإنكشارية عام ١٨٢٦ باستخدام العنف، والسلطان محمود يستثمر استثمارًا كبيرًا في جيش نظامي عثماني جديد. أكد له كبار الضباط أن فرقة المشاة الحديثة التي دربها الألمان أهل تمامًا لملاقاة المصريين الذين أنهكتهم الحروب بعد خمس سنوات قضوها في قمع الثورات الشعبية في الشام. ومضى العثمانيون إلى الجبهات الشامية بالقرب من حلب، وهاجموا قوات إبراهيم باشا في ٢٤ يونيو/حزيران ١٨٣٩. وعلى عكس جميع التوقعات ألحق المصريون الهزيمة بالعثمانيين في معركة نصيبين، وكبدوهم خسائر فادحة، وأسروا ما يزيد على عشرة آلاف رجل.

لم يعلم السلطان محمود الثاني بنبأ هزيمة جيشه قط، إذ كانت صحته في تدهور مستمر على مدار شهور إثر إصابته بالسل، ولقي حتفه في ٣٠ يونيو/حزيران قبل أن يعلم بكارثة نصيبين. وخلفه على العرش ابنه المراهق السلطان عبد المجيد الأول (تولى الحكم من ١٨٣٩ إلى ١٨٦١)، فلم يسهم صغر سنه وافتقاره إلى الخبرة في طمأنة أولي الأمر في الإمبراطورية. فقطع قائد الأسطول العثماني أحمد فوزي باشا البحر المتوسط بأسطوله كاملًا، ووضعه تحت أمر محمد علي. لقد خاف أن يسيطر الروس على الأسطول إن تدخلوا لدعم السلطان الصغير. وإضافةً إلى هذا فقد كان يؤمن أن محمد علي هو القائد الأكثر قدرةً على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية؛ فمتمرد قوي مكتمل الرجولة سيقوم بمهام السلطنة أفضل من ولي عهد غر لا خبرة له. اجتاح الذعرُ إسطنبول، إذ تعرض السلطان الشاب لأكبر خطر داخلي في التاريخ العثماني بلا جيش أو أسطول يدافع عنه.

وانتاب القوى الأوروبية نفس القلق الذي انتاب العثمانيين إزاء الاضطراب الذي تشهده أراضيهم. خشي البريطانيون أن تستغل روسيا الفراغ الذي شهدته السلطة، وتستولي على مضيقي البوسفور والدردنيل لتؤمن منفذًا لأسطولها القابع في البحر الأسود يدخل منه إلى البحر المتوسط. فمن الممكن أن يضيع هذا جهد عقود طويلة حاولت خلالها السياسات البريطانية حصر الأسطول الروسي في البحر الأسود ومنعه من دخول موانئ المياه الدافئة مما يحفظ ميزان القوى البحرية لصالح بريطانيا. أيضًا تطلع البريطانيون إلى كبح الطموحات الفرنسية الساعية لبسط حكم حليفها المصري على شرق البحر المتوسط. وتزعمت بريطانيا تحالفًا من القوى الأوروبية (لم تنضم له فرنسا) سعى للتدخل في الأزمة حتى يدعم الأسرة العثمانية الحاكمة، ويجبر محمد علي على الانسحاب من تركيا والشام.

استمرت المفاوضات عامًا حاول محمد علي خلاله تعزيز ما حققه من انتصارات في معركة نصيبين حتى يفوز بمزايا متعلقة بالسيادة في الحكم وبالأراضي الواقعة تحت سيطرته، في حين كان البريطانيون والباب العالي يلحان في المطالبة بانسحاب مصر من الشام. وفي يوليو/تموز ١٨٤٠ عرض التحالف الأوروبي — الذي يضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا — على محمد علي حكم دمشق مدى حياته، وتوريث حكم مصر لأبنائه إن انسحب جنده على الفور من باقي الشام. كان هذا العرض هو الأخير لديهم، إذ احتشد الأسطول البريطاني النمساوي في شرق البحر المتوسط ليتدخل. ورفض محمد علي العرض معتقدًا أنه يحظى بدعم فرنسا.

اقترب أسطول التحالف من مدينة بيروت تحت إمرة قائد الأسطول البريطاني نابير، وفي ١١ سبتمبر/أيلول قصفوا مواقع مصرية. استعان البريطانيون بعملاء من أهل البلاد ليوزعوا منشورات في سوريا ولبنان تحرض الناس على الثورة ضد المصريين. وكان هذا ما فعله أهل الشام في الماضي، وكانوا على أتم استعداد لتكراره. أثناء هذا انطلق أسطول التحالف من بيروت وعكا لطرد المصريين من هذا الحصن. وتوقع المصريون أن ينجحوا في التصدي للهجوم، لكن الأسطول العثماني الإنجليزي النمساوي استولى على الحصن في غضون ثلاث ساعات وعشرين دقيقة، وفقًا لما قال ميخائيل مشاقة. كان المصريون قد وصلتهم للتو شحنة ذخائر كوموها في وسط الحصن وتركوها مكشوفة، فتسببت طلقة واحدة من سفن الحلفاء في تفجير البارود. يقول مشاقة: «وكان لذلك فعلًا مدهشًا أوجب هروبة العسكر الذي داخل عكة ولم يبق لها محام فحصل الاستيلاء عليها.»[20] استعادت القوات الأوروبية العثمانية عكا، وبسطت سيطرتها على ساحل الشام كله. ووجد إبراهيم باشا أن موقفه ضعيف جدًّا، إذ كان معزولًا عن البحر مما قطع عليه سبيل تزويد قواته بالمؤن، وكانت تلك القوات تتعرض باستمرار لمضايقات أهل البلاد، فسحب قواته من تركيا وجميع أنحاء الشام إلى دمشق. وفور أن تجمع الجند في دمشق — بلغ إجمالي عددهم نحو سبعين ألفًا — بدأ إبراهيم باشا انسحابًا منظمًا من الشام ماضيًا في الطريق البري الذي يصل إلى مصر في يناير/كانون الثاني ١٨٤١.

بهذا تم احتواء الخطر المصري، لكن التهديد الذي مثلته الأزمة المصرية الثانية على بقاء الإمبراطورية العثمانية تطلب تسوية رسمية. وفي صفقة عقدت في لندن أعطى العثمانيون محمد علي حكم مصر والسودان مدى الحياة، ومنحوا أسرته حق توارث

حكم مصر. أما عن محمد علي فقد اعترف بسيادة السلطان عليه، ووافق أن يدفع مبلغًا سنويًّا للباب العالي دليلًا على خضوعه للدولة العثمانية وولائه لها.

أرادت بريطانيا أيضًا أن تضمن ألا تؤدي أي قلاقل تثار في شرق البحر المتوسط إلى تهديد سلام أوروبا أبدًا. وأفضل ما يحول دون نشوب نزاع بين القوى الأوروبية حول الحصول على مزايا استراتيجية في المشرق هو ضمان وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، وهو ما ظل يشغل رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون طويلًا. ففي ملحق سري باتفاقية لندن ١٨٤٠ تعهدت حكومات بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا بأن تلتزم رسميًّا بألا تسعى إلى التوسع في أراضيها أو جني نفوذ حصري أو مزايا تجارية لرعاياها لا تستطيع الدول الأخرى جميعًا التمتع بمثلها.[21] هذا البروتوكول الذي تتنازل فيه كل دولة عن السعي إلى تحقيق مصالحها في الإمبراطورية العثمانية وفر لهذه الإمبراطورية سنوات من الحماية ضد المكائد الأوروبية.

* * *

بين عامي ١٨٠٥ و١٨٤١ دارت طموحات محمد علي دورة كاملة. فترقى إلى منصب الوالي، وجعل نفسه حاكمًا لمصر. وفور أن استتب له الأمر في مصر، وزاد من عائداتها شرع في بناء جيش حديث، ثم توسع في حدود أراضيه من السودان والحجاز حتى مساحة كبيرة من اليونان بعض الوقت، والشام كله. لكن تسبب التدخل الأجنبي في حرمانه من هذه المكاسب، وبحلول عام ١٨٤١ انحصر نفوذه في مصر والسودان، وصار من حق مصر أن تتمتع بحكومة مستقلة، وتسن التشريعات الخاصة بها، لكنها ظلت محكومة بالسياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية. ومع أن المصريين كانوا يستطيعون صك عملاتهم بأنفسهم، فإن عملاتهم الذهبية والفضية حملت اسم السلطان تاركةً اسم حاكم مصر ليكتب على العملات النحاسية قليلة القيمة. وكذلك من حق مصر امتلاك جيش خاص بها، لكن عدد جنده مقيد بثمانية عشر ألف جندي فقط؛ ويا له من فارق بينه وبين أعداد الجيوش الجرارة التي كانت مصر تحشدها والتي تراوحت بين مائة ألف ومائتي ألف جندي. حقق محمد علي إنجازات عظيمة، لكن طموحاته كانت أكبر من إنجازاته.

خيم الإحباط على السنوات الأخيرة التي قضاها محمد علي في منصبه، واعتلت صحته. في ذلك الوقت كان الباشا قد تقدم في السن، إذ بلغ عمره واحدًا وسبعين عامًا

حين عاد جيشه من الشام. نمت وحشة بينه وبين ابنه إبراهيم، فأثناء حملة الشام كانا يتواصلان عن طريق مسئولي القصر. وداهم المرض كليهما؛ فأُرسل إبراهيم إلى أوروبا ليعالج من السل، وبدأ محمد علي يفقد قواه العقلية بسبب علاج نترات الفضة الذي يتلقاه لعلاج الدوسنتاريا. وفي عام ١٨٤٧ أدرك السلطان أن محمد علي لم يعد أهلًا للحكم، وعين إبراهيم باشا خلفًا له، لكن إبراهيم مات بعد هذا بستة أشهر. وبحلول ذلك الوقت كان محمد علي قد صار عاجزًا عن التمييز، وانتقلت الولاية إلى حفيده عباس الذي تولى أمر جنازة محمد علي بعد وفاته في ٢ أغسطس/آب ١٨٤٩.

انتهى عصر القادة المحليين، وبعد انتزاع كريت والشام والحجاز من المصريين حرصت الحكومة العثمانية على إرسال رجالها ليتولوا منصب الولاة في هذه الأقاليم. فقَدَ آل العظم في دمشق والجليليون في الموصل قبضتهم على المدن التي حكموها مدةً طويلةً من القرن الثامن عشر. وانهارت حكومة جبل لبنان المستقلة بعد الإطاحة بالشهابيين بسبب تعاونهم مع الحكم المصري. في هذه المنطقة أيضًا سعى العثمانيون إلى فرض ولاتهم، لكن هذا أدى إلى عواقب وخيمة وضعت لبنان على طريق الصراع الطائفي. دفع عامة الناس في الأراضي العربية ثمنًا غاليًا لمحاولات الاستقلال عن الحكومة العثمانية، إذ عانوا الحروب، والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي، والكثير من أوجه الألم على يد القادة المحليين الطموحين. وصاروا في ذلك الوقت يريدون السلام والاستقرار.

العثمانيون أيضًا أرادوا وضع نهاية للتحديات الداخلية لحكمهم. فأثناء انشغالهم بالتهديدات الأجنبية والحروب مع روسيا والنمسا، اكتشفوا مخاطر ترك الأراضي العربية دون عناية؛ إذ هدد تحالف علي بك الكبير وظاهر العمر الحكمَ العثماني في الشام ومصر؛ وأغار الوهابيون على جنوب العراق، ونهبوه، واستولوا على الحجاز، واستغل محمد علي ثروة مصر ليبني جيشًا مكنه من بسط سيطرته على إمبراطورية أسسها بجهوده، ومكنه كذلك من تهديد استمرار حكم العثمانيين أنفسهم، ولولا تدخل القوى الأوروبية لأطاح بهم أثناء أحداث الأزمة المصرية الثانية. هذه التجارب جعلت الحكومة العثمانية تدرك ضرورة إجراء إصلاحات لا تنحصر في محاولة تقويم مؤسسات الحكم القائمة تقويمًا بسيطًا وإنما إدخال إصلاحات شاملة على آلية الحكم القديمة.

أدرك العثمانيون أنهم لا يستطيعون إصلاح إمبراطوريتهم بأنفسهم، وأنهم في حاجة للاعتماد على الأفكار والتكنولوجيا التي كانت مصدر قوة أعدائهم الأوروبيين.

لاحظ رجال الدولة العثمانية كيف نجح محمد علي في استغلال الأفكار والتكنولوجيا الأوروبية الحديثة لتأسيس دولة قوية، فمن الأمور التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في تحقيق إنجازات محمد علي: إرسال البعثات المصرية إلى أوروبا، واستيراد التكنولوجيا العسكرية والصناعية الأوروبية، والتعاقد من مستشارين فنيين أوروبيين على جميع المستويات العسكرية والإدارية.

كان العثمانيون على أعتاب مرحلة جديدة معقدة في علاقتهم مع أوروبا مثلت فيها دول هذه القارة نموذجًا يُحتَذى على المستويين العسكري والتكنولوجي. غير أنها مثلت أيضًا تهديدًا يجب الاحتراز منه بوصفها عدوًّا محاربًا يطمع في الأراضي العثمانية ومنبع أيديولوجيات جديدة خطيرة. وبهذا أصبح المصلحون العثمانيون في صراع مع تبني أفكار أوروبا وتكنولوجيتها دون التخلي عن التزامهم بثقافتهم وقيمهم في الوقت نفسه.

وكان الأمر الذي لم يستطع العثمانيون تحقيقه هو تجاهل تقدم أوروبا. لقد صارت أوروبا هي القوة العظمى المهيمنة في القرن التاسع، وستضطر الإمبراطورية العثمانية اضطرارًا للالتزام بما تضعه من قواعد.

الفصل الرابع

مخاطر الإصلاح

اتجه رجل دين مسلم شاب نحو السفينة الشراعية الفرنسية لاترويت الراسية في ميناء الإسكندرية في ١٣ أبريل/نيسان ١٨٢٦، وخطى نحو سلم السفينة صاعدًا إلى متنها وكانت هذه أول مرة تغادر فيها قدمه أرض مصر، وكان يرتدي الجبة والقفطان اللذين يرتديهما علماء الأزهر؛ والأزهر مسجد وجامعة قديمة في القاهرة (تأسس عام ٩٦٩). كان رفاعة الطهطاوي متجهًا إلى فرنسا وقد عُين إمامًا لأول بعثة تعليمية كبرى يرسلها محمد علي إلى أوروبا، ولن ير وطنه الأم مدة خمس سنوات.

فور أن صعد الطهطاوي إلى متن السفينة تحقق من وجوه المبعوثين الآخرين، فوجد أنهم يشكلون مجموعةً شديدة التنوع يبلغ إجمالي عددها أربعة وأربعين رجلًا، تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر وسبع وثلاثين عامًا. حينها كان الطهطاوي (١٨٠١–١٨٧٣) في الرابعة والعشرين من عمره. ومع أنه يبدو أن هذه البعثة بعثة مصرية، فإن عدد مَن ولدوا مصريين وتحدثوا العربية من رجالها لم يتجاوز أربعة عشر، أما باقي المجموعة فكانت تتحدث التركية وتعكس التنوع القومي الذي تتسم به الإمبراطورية العثمانية التي كانت مصر لا تزال جزءًا منها؛ فمنهم أتراك وشركس ويونانيون وجورجيون وأرمن. وقع اختيار والي مصر على هؤلاء الرجال ليدرسوا لغات أوروبا وعلومها، ويطبقوا ما تعلموه في فرنسا لإصلاح بلدهم الأم لدى عودتهم.

ولد الطهطاوي لأسرة بارزة من القضاة وعلماء الدين في قرية صغيرة بصعيد مصر، ودرس اللغة العربية والدين الإسلامي منذ كان في السادسة عشرة من عمره. كان عالمًا موهوبًا، فعين مدرسًا بالأزهر، وفي عام ١٨٢٤ التحق بالحكومة ليعمل خطيبًا لواحدة من فرق المشاة النظامية التي أسست وفقًا للنموذج الأوروبي. وعن طريق عمله

في هذه الوظيفة وتمتعه بدعم معلميه وقع الاختيار عليه للانضمام إلى هذه البعثة المميزة المنطلقة إلى باريس. كانت البعثة من ذلك النوع الذي يبني الحياة المهنية للإنسان.

أخذ الطهطاوي معه دفترًا يدون فيه انطباعاته عن فرنسا، وكانت أدنى التفاصيل تثير اهتمامه فلا يراها تافهة: الطريقة التي يبني بها الفرنسيون بيوتهم، ويكسبون رزقهم، ويقومون بشعائر دينهم، إضافةً إلى وسائل المواصلات، وآليات عمل نظامهم المالي، والعلاقات بين الرجال والنساء، وطريقة لبسهم ورقصهم. كتب الطهطاوي عن فرنسا بفضول واحترام لَم يخلُ من الموضوعية الناقدة. طوال قرون كان الأوروبيون يسافرون إلى الشرق الأوسط، ويؤلفون كتبًا عن عادات وتقاليد الشعوب الغريبة التي يجدونها هناك، لكن في تلك المرة قلب رجل مصري الأمر رأسًا على عقب، وكتب عن الدولة العجيبة الغريبة المسماة فرنسا.[1]

تعج تأملات الطهطاوي لفرنسا بالتناقضات، فبوصفه مسلمًا ينتمي إلى مصر وللإمبراطورية العثمانية، شعر بالثقة في أن دينه وثقافته هما الأسمى. نظر إلى فرنسا باعتبارها مكان كفر لم يستقر فيه مسلم واحد، ويتبع أهله المسيحية اسمًا فقط. لكن ما عاينه بنفسه لم يدع في قلبه مكانًا للشك في تفوق أوروبا في العلوم والتكنولوجيا. يقول: «ولعمر الله إني مدة إقامتي بهذه البلاد في حسرة على تمتعها بذلك وخلو ممالك الإسلام منه.»[2] وليجسد الطهطاوي الفجوة التي رأى أنها تفصل قراءه عن العلوم الغربية، وجد من الضروري أن يوضح أن علماء الفلك الأوروبيين أثبتوا كروية الأرض. أدرك كم تخلف العالم الإسلامي عن أوروبا في العلوم، واعتقد أن على العالم الإسلامي واجب استعادة هذه المعارف، وله الحق في هذا، إذ إن التقدم الذي حققه الغرب منذ عصر النهضة بُني على ما حققه المسلمون من إنجازات علمية في العصور الوسطى، وقال إن العثمانيين حين يأخذون ما حققته أوروبا من تقدم في التكنولوجيا الحديثة فإنهم إنما يستردون ما يدين به الغرب للعلوم الإسلامية.[3]

يعج كتاب الطهطاوي بتأملات مبهرة للأسباب التي أوصلت فرنسا لما هي عليه في عشرينيات القرن التاسع عشر من وجهة نظر المصريين، لكن أهم الإسهامات التي قدمها الكتاب للإصلاح السياسي هو ما طرحه من تحليل للحكومة الدستورية. ترجم رفاعة كل بنود الدستور الفرنسي الذي وُضع عام ١٨١٤ التي بلغ عددها أربعة وسبعين بندًا، وكتب تحليلًا مفصلًا لنقاطه الأساسية.[4] اعتقد الطهطاوي أن الدستور هو سر تقدم الفرنسيين، وأوضح لقرائه من الصفوة أنه وضع كتابه «لتعرف كيف قد حكمت عقولهم

بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم، وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم.»

يعد مدح الطهطاوي الحكومة الدستورية فعلًا جريئًا في ذلك العصر. فالأفكار المتضمنة في الدستور أفكار خطيرة جديدة ليس لها أصل في التراث الإسلامي، وحسبما أقر فإن معظم مبادئ الدستور الفرنسي ليس لها وجود في «كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله». ربما يكون قد خاف رد فعل زملائه من رجال الدين المسلمين تجاه هذه البدع الخطيرة، لكنه عرض نفسه لخطر أكبر من هذا وهو إثارة حفيظة الحكام: فالدستور يطبق على الملك والرعية على حد سواء ويدعو لتقسيم السلطة بين الملك ومجلس تشريعي منتخب، في حين أن مصر كانت دولة تخضع تمامًا لحكم الفرد الواحد في عهد محمد علي، وكذلك الإمبراطورية العثمانية كانت حكومة ملكية مطلقة، ومن ثم سينظر معظم صفوة العثمانيين إلى فكرة الحكومة النيابية وتقييد سلطات الملوك على أنها غريبة وتخريبية.

انبهر رجل الدين المصلح انبهارًا شديدًا بأن الدستور الفرنسي يعزز حقوق المواطنين العاديين، بدلًا من تعزيز هيمنة الصفوة. وأُعجِب أشد ما أُعجِب ببنود الدستور التي تؤكد على مساواة جميع المواطنين أمام القانون وعلى أن «كل واحد منهم متأهل لأخذ أي منصب كان، وأي رتبة كانت»، وقال إن إمكانية الصعود الاجتماعي «تحمل كل إنسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه» وبهذا تصان الحضارة من الركود. وهنا أيضًا خاطر الطهطاوي كثيرًا، فالمجتمع المصري العثماني التزم بالطبقية التزامًا شديدًا، فلا بد أن صفوة ذلك العصر وجدوا أفكار الحراك الاجتماعي أفكارًا خطيرة.

تمادى الطهطاوي ومدح حق حرية التعبير المعمول به في فرنسا. فقال إن الدستور يشجع «كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله». ويجهر الرجل العادي في فرنسا بآرائه عن طريق وسيلة إعلام تعرف بالجريدة. وكانت هذه أول مرة يسمع فيها كثير من قراء الطهطاوي عن الصحف، إذ كانت لا تزال غير معروفة في العالم الناطق بالعربية. وأوضح أن كلًّا من ذوي النفوذ والعامة يستطيع نشر آرائه في الجرائد، وشدد على أهمية أن يكون للعامة سبيل إلى الصحافة قائلًا: «الرأي الجليل يأتيك به الرجل الحقير.» بيد أن أهم ما رآه الطهطاوي في الصحافة هو قدرتها على محاسبة الناس على أفعالهم: «الإنسان إذا فعل عظيمًا أو رديئًا وكان من الأمور المهمة، كتب أهل الجرنال ليكون معلومًا للخاص والعام، لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة.»

ويعد أجرأ انتهاك قام به الطهطاوي للأعراف السياسية العثمانية هو كتابته بتعاطف عن الثورة التي قامت في يوليو/تموز ١٨٣٠ للإطاحة بالملك شارل العاشر سليل أسرة بوربون. يشدد الفكر السياسي الإسلامي السني على واجب الخضوع لأولي الأمر، وإن استبدوا، لأجل الحفاظ على النظام العام. بيد أنه كان واضحًا أن الطهطاوي الذي شهد تلك الأحداث السياسية المثيرة بنفسه انحاز إلى الشعب الفرنسي ضد الملك عندما قام بتعطيل الدستور. ففي محاولة لإعادة السلطة المطلقة للملوك، تجاهل شارل العاشر نواب المجلس، وحظر نقد الملك ووزارته علنًا، وفرض رقابة على الصحافة. وعندما هب الناس في ثورة مسلحة ضده تعاطف الشيخ المصري معهم. وما يُكسب التحليلَ المفصل الذي كتبه الطهطاوي عن ثورة يوليو/تموز أهميته هو أنه يقر ضمنًا بحق الشعب في الإطاحة بالملك من أجل الحفاظ على حقوقه الشرعية.[5]

عاد الطهطاوي إلى مصر عام ١٨٣١ بعد قضاء خمس سنوات مبهرة في باريس وانطباعاته عنها لا تزال حبيسة دفتره. ولما كان الطهطاوي متمكنًا من اللغة الفرنسية، أوكلت إليه مهمة رفيعة المستوى وهي تأسيس مكتب ترجمة حكومي يهدف أساسًا إلى توفير طبعات عربية للكتيبات الفنية الأوروبية اللازمة للقيام بالإصلاحات التي أرادها محمد علي. وأثناء انشغاله بتأسيس المكتب وجد وقتًا لمراجعة ما كتبه عن باريس حتى يطبعه. وفي تصدير الكتاب، أسهب في مدح محمد علي، ربما حمايةً لنفسه من أن يلحق به العقاب جزاء ما يحتويه كتابه من أفكار سياسية خطيرة. نُشر الكتاب باللغة العربية عام ١٨٣٤ ثم ترجم إلى التركية، وكان تحفة فنية بكل المقاييس. ومثَّل كتاب الطهطاوي مستهل عصر الإصلاح العثماني — والعربي — في القرن التاسع عشر بما يكشفه من تقدم أوروبي في العلوم والتكنولوجيا وما قدمه من تحليل للفلسفة السياسية التي سادت في عصر التنوير.

* * *

احتك العثمانيون ومواطنوهم العرب بأوروبا بصورة متزايدة على مدار القرن التاسع عشر مما أجبر شعوب الشرق الأوسط على إدراك أن أوروبا تفوقت عليهم عسكريًّا واقتصاديًّا. مع أن معظم العثمانيين ظلوا على قناعة بتفوق عالمهم ثقافيًّا، فقد قال مصلحوهم إنهم في حاجة إلى التمكن من أفكار أوروبا وتكنولوجيتها حتى لا تتفوق أوروبا عليهم.

بدأ العثمانيون ورعاياهم العرب المستقلون في مصر وتونس يقومون بإصلاحات في جيوشهم. وسرعان ما تبينت ضرورة زيادة قاعدة إيرادات الدولة حتى تفي بتكلفة بناء جيش حديث، ولذا غيروا النظم الإدارية والاقتصادية وفقًا للنموذج الأوروبي على أمل أن يأتي هذا بالرخاء وزيادة عائدات الضرائب، وتوسعوا في استيراد التكنولوجيا الأوروبية التي روج لها الرأسماليون الأوروبيون الباحثون عن أسواق أوروبية لبيع ما يصنعونه من بضائع ومعدات. حرص السلطان ونوابه في تونس والقاهرة على استغلال ثمار التكنولوجيا بوصفها علامات بارزة على التطور والتقدم، مثل: التلغراف، والبواخر، والسكك الحديدية. غير أن هذه التكنولوجيا كانت باهظة الثمن ومع شعور الصفوة المتعلمة في إسطنبول والقاهرة وتونس بالقلق إزاء إسراف حكامهم، بدءوا يطالبون بوضع الدساتير وتشكيل المجالس النيابية باعتبار هذا عنصرًا مفتقدًا في أجندة الإصلاح.

هدفت كل مرحلة من مراحل الإصلاح إلى تقوية مؤسسات الإمبراطورية العثمانية والدول العربية التابعة لها وحمايتهما من الاعتداءات الأوروبية. غير أن أمل المصلحين خاب في هذا، إذ إن عصر الإصلاح ترك العالم العثماني أكثر عرضة للتدخل الأوروبي؛ ففي البداية تتحكم فيه أوروبا على نحو غير رسمي عن طريق ما يمارسه القناصل من ضغوط، وعن طريق التجارة والاستثمارات الرأسمالية، ثم تتحكم فيه رسميًّا إذ فشلت تونس أولًا، وبعدها الحكومة العثمانية وأخيرًا مصر في الوفاء بالتزاماتها المادية للدائنين الأجانب.

بدأ عصر الإصلاح العثماني في عام ١٨٣٩ بينما كانت الأزمة المصرية الثانية في ذروتها. لم تكن لحظة وفاة السلطان محمود الثاني وتولي ابنه المراهق عبد المجيد الأول العرش لحظة مواتية لإعلان برنامج إصلاح جذري، غير أن الإمبراطورية العثمانية كانت في حاجة إلى رضا أوروبا أكثر من أي وقت مضى؛ إذ كانت تواجه تهديدًا خطيرًا من جيش محمد علي. وكانت الحكومة العثمانية تؤمن أنها إن أرادت تأمين ما منحته لها أوروبا من ضمانات متعلقة بأراضيها وسيادتها، فعليها أن تظهر للقوى الأوروبية قدرتها على الالتزام بمعايير كفاءة الحكم التي وضعتها أوروبا بوصفها عضوًا مسئولًا في مجتمع الدول الحديث. إضافةً إلى هذا، فقد كان المصلحون الذين عملوا تحت قيادة السلطان محمود الثاني عازمين على تعزيز عمليات التغيير التي بدأت أثناء حكم السلطان المتوفى وعلى إلزام خليفته بالمضي في مسيرة الإصلاح.

اتسم عصر الإصلاح العثماني بوجود دافعين متلازمين: كسب الدعم الأوروبي عن طريق العلاقات العامة، والتزام صادق بإصلاح الإمبراطورية من أجل ضمان نجاحها في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية وتجاوزها. في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٩ قرأ وزير الخارجية العثماني — مصطفى رشيد باشا — فرمان الإصلاح نيابة عن السلطان عبد المجيد الأول أمام مجموعة من الأعيان العثمانيين والأجانب دعوها إلى إسطنبول. في ذلك التاريخ دخل العثمانيون عصرًا عرف بعصر التنظيمات شهد إصلاحات إدارية كانت على وشك أن تغير دولتهم في الفترة بين ١٨٣٩ و١٨٧٦ إلى ملكية دستورية لها برلمان منتخب.

تميز عصر التنظيمات بثلاثة أحداث هامة: إصدار فرمان إصلاح في عام ١٨٣٩، وآخر في عام ١٨٥٦ مكررًا أجندة عام ١٨٣٩ ومتوسعًا فيها، وإصدار دستور عام ١٨٧٦. ويكشف فرمانَي ١٨٣٩ و١٨٥٦ اعتماد المصلحين العثمانيين على الفكر السياسي الغربي. تبين الوثيقة الأولى أجندة إصلاح بسيطة قوامها ثلاث نقاط هي: حفظ حياة جميع الرعايا العثمانيين وشرفهم وممتلكاتهم، ووضع نظام دائم لتقييم الضرائب، وإصلاح بنود الخدمة العسكرية عن طريق تنظيم التجنيد وتحديد مدة الخدمة.[6]

أعاد فرمان عام ١٨٥٦ إلقاء الضوء على الإصلاحات التي نص عليها فرمان ١٨٣٩ وتوسع فيها عارضًا لإصلاحات المحاكم والنظام القضائي؛ ففرض قيودًا على التأديب البدني، وألغى التعذيب. أيضًا سعى الفرمان إلى تنظيم الأمور المالية المتعلقة بالإمبراطورية عن طريق وضع موازنة سنوية تكون متاحة للفحص والتدقيق من قبل العامة. دعا الفرمان أيضًا إلى تحديث النظام المالي ووضع نظام مصرفي حديث حتى يوفر أموالًا توظف في زيادة موارد الثروة في الإمبراطورية عن طريق الأشغال العامة كبناء الطرق وشق القنوات. وختم الفرمان بأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب السعي لإيجاد وسائل للانتفاع بعلوم أوروبا وفنونها وأموالها، والعمل بهذه الوسائل تدريجيًّا.[7]

غير أن حصر نظرتنا لعصر التنظيمات في سياق الفرمانين الأساسيين فقط سيؤدي إلى إغفال نطاق واسع من الإصلاحات التي تمت فيما بين ١٨٣٩ و١٨٧٦. شهدت العقود الوسطى من القرن التاسع عشر تغيرًا كبيرًا في المؤسسات الرئيسية في الدولة والمجتمع العثمانيين. فلكي تتمكن الحكومة من إصلاح القاعدة الضريبية وضمان رخائها في المستقبل، بدأت القيام بإحصاء منظم وتطبيق نظام جديد لتسجيل الأراضي يلغي نظام الالتزام الذي كان معمولًا به ويُحل محله سندات ملكية شخصية أقرب للمفاهيم الغربية

بشأن الملكية الخاصة. وأُدخلت إصلاحات شاملة في إدارة الأراضي التابعة للإمبراطورية من أجل توفير نظام حكم يشمل عواصم تلك الأراضي كدمشق وبغداد وحتى مستوى القرى.

تطلبت هذه التغييرات توفير آلاف الموظفين الجدد الذين تلقوا تعليمًا تقنيًّا حديثًا. وحتى تلبي الدولة هذه الحاجة أسست مجموعة مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية تدرس مناهج أوروبية لتخريج الموظفين الحكوميين. وكذلك نُظمت قوانين الإمبراطورية في إطار مشروع طموح يهدف إلى التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية، بهدف جعل النظام التشريعي العثماني أكثر توافقًا مع القواعد الأوروبية.

لم يبد رعايا الإمبراطورية العثمانية اهتمامًا كبيرًا بإصلاحات عصر التنظيمات طالما كانت تطبق على مستويات الحكومة العليا. لكن خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات تمس حياتهم أيضًا، فقاوموا كل محاولات الدولة لتسجيل أسمائهم في سجلاتها؛ إذ كانوا دائمي الخوف من فرض الضرائب والتجنيد، وتجنب الآباء إرسال أبنائهم للمدارس الحكومية خوفًا من أن يؤدي تسجيل أسمائهم للدراسة إلى تجنيدهم فيما بعد، وتجنب أهل المدن مسئولي الإحصاء، وتحاشى الفلاحون تسجيل الأراضي لأطول مدة ممكنة. لكن مع زيادة حجم النظام الإداري وكفاءته، خضع الناس له باعتباره واحدًا من حتميات الحكومة الحديثة، فبهذا النظام يصير لدى الحكومة سجلات عن رعاياها وممتلكاتهم.

وقد طالت عملية الإصلاح السلطان مثلما طالت رعاياه؛ فقد أخذت سلطة السلطان العثماني تتآكل مع انتقال مركز الثقل السياسي من قصره إلى مكاتب الحكومة العثمانية في منطقة الباب العالي. تولى مجلس الوزراء القيام بالأدوار التنفيذية والتشريعية الأساسية في الحكومة وصار الصدر الأعظم رئيسًا للحكومة. أما دور السلطان فانحصر في رئاسة الدولة، وهو دور شرفي رمزي. دعم هذا التطور إصدار دستور ١٨٧٦ الذي زاد مساحة المشاركة السياسية عن طريق تأسيس البرلمان مع أنه ترك سلطات واسعة في يد السلطان. وعلى مدار سبع وثلاثين سنة، أخذ الكيان الملكي الدستوري يحل محل الملكية العثمانية المطلقة.

ينطوي أي برنامج إصلاح شامل على مخاطر، خاصة عندما يضم أفكارًا أجنبية. أدان المسلمون العثمانيون المتحفظون عصر التنظيمات، إذ طرح على الدولة والمجتمع بدعًا

غير إسلامية. وكانت أكثر قضية اتسمت بأنها شائكة هي تغير وضع المسيحيين واليهود باعتبارهم أقلية غير مسلمة تعيش في المجتمع العثماني الذي يتبع المذهب السني.

على مدار القرن التاسع عشر أخذت القوى الأوروبية تستغل حقوق الأقليات ذريعةً للتدخل في الشئون العثمانية. منحت روسيا حمايتها للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية التي تمثل أكبر جماعة مسيحية في المجتمع العثماني. أما فرنسا فطالما تمتعت بعلاقة خاصة مع الكنيسة المارونية في جبل لبنان، وفي القرن التاسع عشر صارت ترعى رسميًّا جميع الجماعات الكاثوليكية العثمانية. وعلى النقيض، لم ترتبط بريطانيا تاريخيًّا بأي كنيسة في المنطقة، ومع هذا فقد مثلت مصالح اليهود والدروز وجماعات المرتدين صغيرة العدد التي التفت حول المبشرين البروتستانت في العالم العربي. طالما كانت الإمبراطورية العثمانية تضم مناطق لها أهمية استراتيجية، ظلت القوى الأوروبية تستغل أي وسيلة ممكنة للتدخل في شئونها. وقد مدت القضايا المتعلقة بحقوق الأقليات القوى العظمى بفرص كبيرة لفرض إرادتها على العثمانيين؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى عواقب وخيمة عاناها الأوروبيون والعثمانيون على حد سواء.

تجلت مخاطر تدخل القوى العظمى على جميع الأطراف في الصراع على الأماكن المقدسة الذي حدث عامي ١٨٥١–١٨٥٢. شبت خلافات بين رهبان الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية بشأن الحقوق والامتيازات في المقدسات المسيحية في فلسطين. تعاملت كل من فرنسا وروسيا مع الموقف بأن ضغطتا على إسطنبول لمنح امتيازات للجماعة التي ترعاها. في البداية استجاب العثمانيون للضغط الفرنسي ومنحوا مفاتيح كنيسة المهد في بيت لحم للكاثوليك. عزم الروس على اقتناص نصر أكبر للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية حتى لا يفقدوا ماء وجههم أمام الفرنسيين. وبعد أن قدم العثمانيون امتيازات مماثلة للروس أرسل الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أسطولًا يضم سفنًا حربية حديثة مزودة بمراوح دفع إلى مضيق الدردنيل، حاملةً سفيره إلى إسطنبول، مهددًا بقصف المواقع العثمانية في شمال أفريقيا إن لم يسحب الباب العالي الامتيازات التي أعطاها للأرثوذكس الذين ترعاهم روسيا. وعندما أذعن العثمانيون للفرنسيين هددت روسيا بشن حرب، وبالفعل اشتعلت الحرب بينها وبين العثمانيين في خريف ١٨٥٣، ثم تطورت الحرب إلى ما يعرف باسم «حرب القرم» التي دارت بين عامي ١٨٥٤ و١٨٥٥، ووقفت فيها بريطانيا وفرنسا ضد روسيا في صراع عنيف راح ضحيته ٣٠٠ ألف قتيل وجرح فيه عدد أكبر من هذا. وعلى هذا كانت تداعيات تدخل

أوروبا في شئون الدولة العثمانية باسم الأقليات خطيرة إلى حد لا يدع فرصة للباب العالي بالسماح لها بالاستمرار.

قام العثمانيون بمحاولة فاترة لاستعادة زمام المبادرة في الأمور المتعلقة بالأقليات غير المسلمة عن طريق إصدار فرمان الإصلاح عام ١٨٣٩، قال السلطان في الفرمان الذي أصدره إن رعايا السلطنة العظيمة من المسلمين وغير المسلمين سيتمتعون — بلا استثناء — بالامتيازات التي يمنحها السلطان. ومن الجلي أن السلطان ورجاله كانوا في حاجة إلى الإدلاء ببيان أقوى لهجةً لضمان المساواة بين المسلمين وغير المسلمين إن كانوا يريدون إقناع القوى الأوروبية بأن تدخلها لم يعد لازمًا لضمان مصالح المسيحيين واليهود في الإمبراطورية العثمانية. غير أن الحكومة واجهت مشكلة تمثلت في الحصول على موافقة الأغلبية المسلمة على سياسية المساواة بين معتنقي الأديان المختلفة. يحدد القرآن اختلافات واضحة بين المسلمين ومعتنقي الديانتين السماويتين الأخريين، وقد قدست الشرائع الإسلامية هذه الاختلافات، ومن ثم فإن تغافل الحكومة العثمانية عن هذا سينظر إليه من جانب كثير من المسلمين على أنه مخالفة لكتاب الله وشرعه.

في أعقاب حرب القرم قررت الحكومة أن تخاطر بالتعرض لغضب الشعب في الداخل حتى تحول دون تدخل الأوروبيين مرة أخرى باسم أقليات الإمبراطورية. تزامن فرمان الإصلاح الذي صدر عام ١٨٥٦ مع معاهدة السلام التي عقدت في باريس لإنهاء حرب القرم، واختصت معظم نصوصه بحقوق وواجبات المسيحيين واليهود في الإمبراطورية. أقر الفرمان للمرة الأولى حق جميع الرعايا العثمانيين في المساواة بصرف النظر عن ديانتهم، وجاء فيه إن الدولة ستلغي تمامًا من بروتوكول الحكم أي علامات تفرقة أو تمييز قد تجعل فئة ما من رعايا الإمبراطورية أدنى منزلةً من فئة أخرى بسبب الديانة أو اللغة أو العرق. ووعد الفرمان بفتح باب المدارس والوظائف الحكومية والتجنيد لجميع الرعايا العثمانيين دون تمييز على أساس الدين أو الجنسية.

كانت عملية الإصلاح قد أثارت الجدل بالفعل بسبب ميولها الأوروبية، لكن شيئًا في هذه العملية لم يخالف القرآن الذي يحظى بتبجيل المسلمين باعتباره كلام الله المحفوظ الخالد مخالفةً صريحة قبل صدور فرمان عام ١٨٥٦. وكانت مخالفة القرآن تعني مخالفة الله، ولذا فليس من المستغرب أن أثار الفرمان ثائرة المسلمين المتدينين عندما قُرِئ في مدن الإمبراطورية. كتب أحد القضاة العثمانيين العاملين في دمشق في مذكراته عام ١٨٥٦ يقول: «قرئ بمجلس الديوان التوصية الكلية بالمسيحيين المتضمن للمساواة

والحرية وغيرها من انتهاكات الشريعة المطهرة ... صار رماد على كافة المسلمين نسأله تعالى أن يعز الدين والمسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».[8] وفهم الرعايا العثمانيون على الفور مغزى هذا الإصلاح تحديدًا.

كانت إصلاحات التنظيمات تأخذ الإمبراطورية العثمانية إلى منطقة محفوفة بالمخاطر. لقد أصبحت عملية الإصلاح تجازف بإشعال فتيل الثورة ضد سلطة الحكومة وفتيل العنف بين الرعايا مع إعلان الحكومة عن إجراء إصلاحات تتعارض مع ديانة أغلبية السكان وقيمهم.

لم يكن العثمانيون أول حكام مسلمين يقررون المساواة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، إذ فعل محمد علي هذا في مصر في عشرينيات القرن التاسع عشر؛ غير أن الفرمان الذي أصدره محمد علي كان يهدف لتلبية رغبته في فرض الضرائب على جميع المصريين وتجنيدهم بالتساوي دون التمييز على أساس الديانة، ولم يكن عن أدنى اهتمام بتحرير الأقليات. لا شك أن الاعتراضات ثارت بين المسلمين المتدينين في مصر عندما طبق مبدأ المساواة أثناء احتلال مصر للشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لكن محمد علي كان قويًّا بما يكفي لقمع منتقديه وفرض إرادته. ولما رأى العثمانيون ما حققه محمد علي من إصلاحات، يبدو أنهم اعتقدوا أنهم قادرون على السير على منواله دون إشعال الفتنة.

أسهم الاحتلال المصري أيضًا في أن جعل السبيل مفتوحًا أمام أوروبا لاختراق الأراضي العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية من الناحية التجارية. صارت بيروت ميناءً هامًّا في شرق البحر المتوسط، وفتحت أسواق جديدة أمام التجار الغربيين في مدن داخلية مثل دمشق كانت من قبل مغلقة أمامهم. صار التجار الأوروبيون يعتمدون على أهل البلاد المسيحيين واليهود ليعملوا وسطاء لهم سواء كمترجمين أو وكلاء. وصار المسيحيون واليهود أغنياء بفضل علاقتهم بالتجارة الأوروبية وأعمال القنصلية، واكتسب كثير منهم حصانة تحول دون تطبيق القانون العثماني عليهم عن طريق حصولهم على الجنسيات الأوروبية.

زاد استياء مسلمي الشام إلى حد خطير بسبب الامتيازات التي تمتع بها بعض العرب المسيحيين واليهود في أربعينيات القرن التاسع عشر. تسببت القوى الخارجية في الإخلال بتوازن المجتمع الحساس، ولأول مرة منذ عقود شهدت الأراضي العربية عنفًا طائفيًّا. في عام ١٨٤٠ اتهم يهود دمشق بقتل قس كاثوليكي من أجل القيام

بأحد طقوسهم، فقمعتهم السلطات قمعًا عنيفًا.[9] وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٨٥٩ اندلع العنف بين أهل حلب عندما هاجم غوغاء مسلمون الأقلية المسيحية التي تتمتع بازدهار اقتصادي متسببين في مقتل العشرات وجرح المئات. لم يسبق أن شهد تاريخ حلب أحداثًا كهذه، وهي تعكس استياء التجار المسلمين الذين تدهورت أحوال تجارتهم، في حين اغتنى جيرانهم المسيحيون بفضل علاقاتهم التجارية بأوروبا.[10]

أما في جبل لبنان فقد بدأت مشكلات أكبر، إذ أدى الاحتلال المصري لجبل لبنان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى انهيار نظام الحكم المحلي، وزرع بذور الشقاق بين الموارنة الذين تحالفوا مع المصريين والدروز الذين قاوموهم. عاد الدروز إلى جبل لبنان بعد انسحاب المصريين ليجدوا الموارنة قد أصبحوا أثرياء أقوياء أثناء غيابهم، واستولوا على الأراضي التي تركوها عندما هربوا من الحكم المصري. أدت الخلافات بين الموارنة والدروز إلى نشوب حرب طائفية عام ١٨٤١ استمرت على نحو متقطع على مدار العقدين التاليين وأذكى نيرانها دعم البريطانيين للدروز ودعم الفرنسيين للموارنة.

حاول العثمانيون استغلال الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب القوات المصرية حتى يحكموا قبضتهم على جبل لبنان، فبدلًا من إمارة الشهابيين التي فقدوا الثقة فيها بعد أن تولت الحكم منذ نهاية القرن السابع عشر أسسوا حكومة مزدوجة يرأسها والٍ ماروني في المنطقة الشمالية ووالٍ درزي في المنطقة الواقعة جنوب طريق دمشق بيروت. لم يكن لهذا التقسيم الطائفي أي أساس جغرافي أو ديموغرافي، إذ يعيش الموارنة والدروز في المنطقتين كلتيهما. ونتيجةً لهذا، لم يكن من الحكومة المزدوجة إلا أن أدت إلى تفاقم القلاقل بين الطائفتين. ومما زاد الأمر سوءًا أن الموارنة عانوا انقسامًا داخليًّا، إذ تعمق الشقاق بين الأسر الحاكمة والفلاحين ورجال الدين، فقام الفلاحون بثورات زادت من حدة التوتر. وبحلول عام ١٨٦٠ كان الوضع في جبل لبنان على وشك الانفجار، إذ كون الدروز والموارنة فرقًا مسلحة، واستعدوا للحرب.

في ٢٧ مايو/أيار ١٨٦٠ انطلقت قوة مسيحية قوامها ثلاث آلاف رجل من مدينة زحلة إلى قلب الأراضي الدرزية بهدف الانتقام منهم بعد أن شنوا هجمات على أهل القرى المسيحيين، واشتبكوا مع جيش أصغر حجمًا يضم نحو ستمائة درزي قابلهم على طريق دمشق بيروت قرب قرية عين دارة، وألحق الدروز بالمسيحيين هزيمة ساحقة، وواصلوا الهجوم ناهبين عددًا من القرى المسيحية. مثلت معركة عين دارة بداية حرب إبادة، إذ لحقت بالمسيحيين الموارنة هزيمة تلو الأخرى، وتعرضت مدنهم وقراهم لاجتياح الدروز

الظافرين في حركة كانت ستوصف في عصرنا هذا بأنها تطهير عرقي. لقد تحدث شهود العيان عن أنهار من الدم فاضت في شوارع القرى الجبلية.

في غضون ثلاثة أسابيع استولى الدروز على جنوب جبل لبنان ووادي البقاع كله. كانت مدينة زحلة هي آخر المعاقل المسيحية سقوطًا، وهي مدينة تقع شمال طريق دمشق بيروت. ففي ١٨ يونيو/حزيران هاجم الدروز زحلة، واجتاحوها، وقتلوا حاميتها، ودفعوا أهلها إلى الفرار. بهذا تدمرت القوى المسيحية اللبنانية تمامًا مفسحة المجال لسيادة الدروز. كانت حصيلة هذه الأحداث تدمير ٢٠٠ قرية على الأقل، وتعرض آلاف المسيحيين للقتل والجرح والتشريد.[11]

أدت الأحداث التي وقعت في جبل لبنان إلى زيادة التوتر الطائفي في الشام كله. كانت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين قد توترت من قبل بسبب إعلان فرمان الإصلاح عام ١٨٥٦ وإقرار المساواة بين جميع المواطنين العثمانيين أمام القانون بصرف النظر عن ديانتهم. كتب عدد من مؤرخي دمشق أن المسيحيين تغيروا بعد أن حصلوا على حقوقهم القانونية. فلم يعد المسيحيون يقرون المزايا التي اعتاد المسلمون التمتع بها، وبدءوا يلبسون نفس الملابس والألوان التي كانت حكرًا على المسلمين، وأخذوا يزدادون جرأة أيضًا. كتب أحد الوجهاء المسلمين الساخطين يقول: «صار إذا تشاجر نصراني مع مسلم مثل ما يقول له المسلم يقوله النصراني وأكثر.»[12] ووجد مسلمو دمشق أن هذا السلوك لا يُحتمل.

ردد أحد الوجهاء المسيحيين مثل هذه الآراء. ولد ميخائيل مشاقة في جبل لبنان، وعمل في خدمة أسرة الشهابيين الحاكمة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر زمن الاحتلال المصري. بعد هذا انتقل إلى دمشق حيث فاز بمنصب نائب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قوة صغرى نسبيًّا في ذلك الوقت. كتب ميخائيل مشاقة يقول إن الدولة حين بدأت تطبيق الإصلاحات ومساواة الرعايا في الحقوق بصرف النظر عن انتمائهم الديني، بالغ الجُهَّال من النصارى في تفسيرهم للمساواة، وحملهم هذا التمييز إلى المظاهرة ونفخ صدورهم تعنتًا وزاد عقولهم تصلبًا، وصاروا يتباهون به، وظنوا أن الحقير ليس عليه أن يخضع للعظيم، وأن الوضيع ليس عليه احترام الرفيع. بل إنهم ظنوا أن متواضعي المكانة من المسيحيين صاروا على قدم المساواة مع رفيعي المكانة من المسلمين.[13] عن طريق الاستهزاء بهذه الأعراف الراسخة أسهم مسيحيو دمشق بجهالة في إشعال نيران الاضطرابات الطائفية التي كانت فيما بعد سببًا في تدميرهم.

تابع مسلمو دمشق الأحداث الدامية التي وقعت في جبل لبنان بسرور مقيت، واعتقدوا — ولهم بعض العذر في هذا — أن مسيحيي لبنان تصرفوا بغرور، واستفزوا الدروز. وسعد مسلمو دمشق بهزيمة المسيحيين، ولم يظهروا أسفًا على الدماء التي سفكت. وعندما سمعوا عن سقوط مدينة زحلة احتفلوا «بإقامة الأفراح وتنوير الشوارع احتفالًا بفتوح زحلة كأن الدولة استولت على عاصمة القياصرة»، على حد قول مشاقة. وعندما رأى المسيحيون ازدياد عداوة مسلمي المدينة، بدءوا يخافون على سلامتهم.

عقب سقوط مدينة زحلة بدأت جماعات الدروز تغير على القرى المسيحية في المناطق النائية بدمشق. ترك الفلاحون المسيحيون قراهم المكشوفة التي تفتقر إلى الحماية، ولجئوا للاحتماء بجدران دمشق الأكثر أمانًا. بدأت شوارع الأحياء المسيحية في دمشق تعج باللاجئين المسيحيين الذين «اضطر أكثرهم مع عيالهم وأطفالهم أن يتوسدوا الثرى في الشوارع وباحات الكنائس وجعلوا الأرض فراشهم والسماء غطاءهم»، حسبما قال مشاقة. أصبح هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة فريسةً للتوجه المعادي للمسيحيين الذي زاد مع الوقت، وبدا أن ضعفهم وفقرهم يحط من قيمتهم وإنسانيتهم في نظر أولئك الذين زاد عداؤهم للمسيحيين. وفي النهاية لجئوا إلى إخوانهم المسيحيين والوالي العثماني طلبًا للحماية.

لم يكن الوالي العثماني على دمشق — أحمد باشا — صديقًا لمسيحيي المدينة. وتوصل مشاقة — الذي تعامل كثيرًا معه بصفته مسئولًا بالقنصلية — إلى قناعة بأنه يؤجج الفتنة الطائفية. ويوضح مشاقة هذا قائلًا إن أحمد باشا اعتقد أن المسيحيين وصلوا إلى مكانة أعلى مما يستحقون بعد إصلاحات عام ١٨٥٦، وأنهم يتعمدون محاولة التملص من أداء واجباتهم — وخاصة التزاماتهم الضريبية — التي تصاحب الحقوق التي اكتسبوها حديثًا. ومع أن مسلمي دمشق يفوقون مسيحييها عددًا بنسبة خمسة إلى واحد فقد أجج أحمد باشا مخاوف المسلمين بأن وضع مدافع «لحماية» مساجد المسلمين من هجمات المسيحيين. وبهذه الإجراءات المتطرفة شجع مسلمي دمشق على الاعتقاد بأنهم معرضون لهجوم مسيحيي المدينة.

عندما كانت القلاقل في ذروتها أمر أحمد باشا بخروج مسيرة نظمت بحيث تثير الشغب، ففي العاشر من يوليو/تموز ١٨٦٠ نظم موكبًا لمجموعة من المساجين المسلمين الذين ألقي القبض عليهم بسبب ارتكابهم جرائم ضد المسيحيين، وجعلهم يسيرون في قلب دمشق زاعمًا أنه يهدف من هذا إلى تلقينهم درسًا، وكما هو متوقع احتشد حولهم

جمع من المسلمين، وحاولوا كسر سلاسلهم وإطلاق سراحهم. مشهد المسلمين وهم يتعرضون لإهانة لا مبرر لها عزز إحساس الناس بأن المسيحيين حصلوا على مكانة أعلى من التي يستحقونها بعد فرمان ١٨٥٦. وتوجه الجمع نحو الأحياء المسيحية عازمين على تلقينهم درسًا، وبدا للغوغاء القساة أن إبادة المسيحيين تمامًا حل معقول، إذ كانت أحداث جبل لبنان لا تزال حاضرة في ذاكرة الجميع.

وجد مشاقة نفسه بين براثن العنف الذي طالما توقع حدوثه، فكتب أن الغوغاء حطموا أبواب منزله واقتحموه، فهرب هو وأصغر أبنائه عبر باب خلفي آملين الاحتماء بمنزل جار مسلم. لكن عند كل منعطف من منعطفات الطريق كان مثيرو الشغب يعترضون طريقهم، فلجأ مشاقة إلى إلقاء حفنات النقود ليشتت انتباههم، ويهرب هو وأبناؤه أثناء اندفاعهم خلف نقوده. ونجح في الهرب من الغوغاء ثلاث مرات بهذه الحيلة، لكن في نهاية المطاف وجد حشدًا هائجًا يقطع طريقه، يقول مشاقة:

> فالتقيت بهم ولم يعد لي منهم منج فأحاطوني من كل الجوانب وتقدموا إلي يبغون سلبي أولًا وقتلي ثانيًا. وكانت ابنتي تصرخ اقتلوني قبل والدي وأبقوا عليه أو اقتلونا قبل أن توقعوا به شرًا فتقدم أحدهم إلى ابنتي وانتهرها بالسكوت ولما لم تفعل ضربها فشج رأسها وأسال دمها ثم أطلقوا علي النار وأخطأوني مع أن المسافة بيني وبينهم ستة أقدام فقط. ثم هجموا علي بالبلطات والنبابيت فجرحت بجبهتي وتهشم جانبي الأيمن ووجهي وذراعي من ضرب نبابيتهم وكثرة ازدحام أقدامهم حولي ولم يعودوا قادرين على إطلاق الرصاص لخوفهم من إصابة أحد منهم.

صار مشاقة أسيرًا لدى الحشد، وأُخذ بعيدًا عن أسرته إلى بيت أحد المسئولين بشارع جانبي. لقد كان على أي حال قنصلًا لدولة أجنبية. ووفر أحد جيران مشاقة المسلمين الحماية لهذا الصديق المسيحي الذي أصيب في الهجوم العنيف، ولمَّ شمله مع أسرته التي نجا جميع أفرادها من المذبحة بمعجزة، بما في ذلك ابنته الصغيرة التي تعرضت للضرب المبرح من قبل الحشد.

لم ينج من المجزرة سوى المسيحيين الذين تمتعوا بمثل هذه الحماية، وأنقذ البعضَ منهم وجهاء مسلمون على رأسهم بطل المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي الذي كان منفيًّا في دمشق الأمير عبد القادر الذي خاطر هو وآخرون بحياتهم لإنقاذ المسيحيين

الهاربين وحمايتهم. لجأ مسيحيون آخرون للقنصلية البريطانية والبروسية محدودتي المساحة، ونجح حراسهما في صد الغوغاء. ومعظم الذين نجوا كانوا قد لجئوا إلى قلعة دمشق، بيد أن ملجأهم لم يسوده الأمن، إذ أخافهم احتمال أن يسمح الجندُ للغوغاء بالدخول في أي لحظة. ووجد معظم مسيحيي المدينة ملجأً آمنًا، بيد أن هذا لم يتوفر للآلاف، فوقعوا تحت طائلة عنف رهيب على يد الغوغاء طوال الأيام الثلاثة التي ارتكبت خلالها المجزرة.

كتب مشاقة فيما بعد تقريرًا مفصلًا عن الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن المجازر، وأعطاه للقنصلية الأمريكية في بيروت. قال إن ما لا يقل عن خمسة آلاف مسيحي لقوا مصرعهم أثناء أحداث العنف، أي ربع هذه الطائفة التي بلغ عددها أساسًا عشرين ألفًا. وتعرضت نحو أربعمائة امرأة للخطف والاغتصاب، فحملت كثير منهن، ومن هؤلاء امرأة كانت تخدم في بيت مشاقة. أما الخسائر المادية فكانت فادحة جدًّا، إذ هدم أكثر من ألف وخمسمائة منزل، ونهبت جميع المحال التي يملكها المسيحيون، وأضرمت النيران في نحو مائتي محل كائن في الأحياء المسيحية، ونهبت الكنائس والمدارس والأديرة ودُمرت.[14] دُمرت الأحياء المسيحية بفعل النهب والتخريب والإحراق أثناء اندلاع العنف الطائفي الذي لم يشهد له تاريخ المدينة الحديث مثيلًا.

كانت الحكومة العثمانية قد أقرت المساواة القانونية بين مواطنيها المسلمين وغير المسلمين، وأرادت بهذا أساسًا أن تحول دون تدخل القوى الأوروبية في شئونها الداخلية، وأعقب العنفَ ضد المسيحيين في جبل لبنان ودمشق بروزُ احتمال تعرض الدولة لتدخل أوروبي كبير، وفور معرفة حكومة نابليون الثالث الفرنسية بالمذبحة أرسلت بعثة عسكرية يرأسها الجنرال شارل دي بوفور دوتبول — وهو أرستقراطي فرنسي عمل مستشارًا للجيش المصري أثناء غزوه للشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر — وأُوكلت إليه مهمة حقن الدماء وتطبيق العدالة على مرتكبي أحداث العنف ضد مسيحيي المنطقة.

كان على العثمانيين أن يتصرفوا بسرعة، فأرسلوا واحدًا من أعلى مسئولي الحكومة رتبةً إلى دمشق، وهو فؤاد باشا، أحد الذين خططوا للإصلاحات العثمانية، وأوكلوا إليه مهمة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستعادة النظام قبل وصول البعثة الفرنسية إلى ساحل الشام. أنجز فؤاد مهمته باقتدار كبير، فشكل محكمة عسكرية لتنزل أقصى العقوبات بجميع المسئولين عن الإخلال بالنظام، وحكمت المحكمة على والي دمشق

بالإعدام بسبب فشله في منع المجزرة، وأعدم عشرات المسلمين علنًا في شوارع دمشق بدءًا من الوجهاء وحتى أفقر عمال المدن. وواجه عدد كبير من الجنود العثمانيين فرقة إطلاق النار، لأنهم لم يلتزموا بالنظام، وشاركوا في أعمال القتل والنهب. وحُكم على مئات من أهل دمشق بالنفي والسجن لمدد طويلة مع الأشغال الشاقة، فاقتيدوا إلى السجون وهم مكبلون بالسلاسل.

شكلت الحكومة لجانًا للبت في مطالبات المسيحيين بالتعويض عما لحق بممتلكاتهم من خراب وسرقة، وأخليت الأحياء المسلمة من أجل توفير سكن مؤقت للمسيحيين المشردين إلى أن يعيد بناءون مولتهم الدولة بناء الأحياء المسيحية المدمرة. أسس المسئولون العثمانيون إجراءاتهم على توقع كل شكوى قد تثيرها القوى الأوروبية وقاموا بمعالجتها قبل أن يجد الأوروبيون فرصةً للتدخل. وعندما وصل الجنرال دي بوفور إلى ساحل لبنان كان فؤاد قد سيطر على الوضع، فشكر الفرنسيين شكرًا جزيلًا على خدماتهم، ووفر لهم معسكرًا على الساحل اللبناني بعيدًا عن مراكز السكان، لكن يسهل وصول الجنود منه حال الاحتياج إليهم، بيد أن هذه الحاجة لم تظهر قط، وسحب الفرنسيون قواتهم في غضون عام. احتوى العثمانيون الأزمة، وصانوا سيادتهم.

تعلم العثمانيون دروسًا هامة من تجربة عام ١٨٦٠، وبعد هذا لن يتخذوا أبدًا إجراءً إصلاحيًّا يتعارض صراحةً مع الشريعة الإسلامية، فحين تحالف مناصرو حركة إلغاء الرق مع الحكومة البريطانية في العقود التي تلت الضغط على الإمبراطورية العثمانية حتى تلغي الرق، تردد الباب العالي في تلبية طلبهم. فصحيح أن آيات القرآن تشجع مالكي العبيد على معاملتهم معاملةً حسنة، والسماح لهم بالزواج، وإعتاقهم، لكنها لا تحرم العبودية، فكيف للسلطان أن يجرم ما أباحه الله؟ وفي محاولة لاحتواء الضغط البريطاني وافق الباب العالي أن يتخذ خطوات نحو حظر «تجارة» الرقيق بدلًا من إلغاء الرق، والقرآن سكت عن هذا. وفي عام ١٨٨٠ وقَّع الباب العالي ميثاقًا بريطانيًّا عثمانيًّا يقضي بحظر تجارة الرقيق الأسود، وكان هذا حلًّا وسطًا يهدف إلى حفظ السلام داخل الإمبراطورية وليس إلى وضع نظام يختص بالعبودية.[15]

أدرك العثمانيون أيضًا أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين تطبيق الإصلاحات وخلق المنافع حتى يكسبوا الدعم الشعبي للتنظيمات. فمعظم السكان لم ينتفعوا من توسع الحكومة بهدف تحسين التعامل الضريبي معهم وتجنيدهم على نحو أكثر كفاءةً

في جيش يقوم على النموذج الغربي. وجميع التغيرات القانونية التي وضعت لجعل الدولة العثمانية أكثر توافقًا مع فكر أوروبا السياسي ونظامها كانت غريبة وغير مقبولة لدى المواطن العثماني العادي. ولكي تشجع الحكومة رعاياها على قبول هذه التغييرات الغربية، كان عليها أن تزيد الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتعزز الرخاء الاجتماعي. فمن الأمور التي من الممكن أن تحشد دعم الناس لحكومة الإصلاح: القيام بمشاريع ضخمة تحرك في الشعب شعورًا بالفخر بحكومة السلطان والثقة فيه، مثل الإضاءة باستخدام الغاز، والمراكب البخارية، والترامات الكهربائية. كان الباب العالي في حاجة إلى تحقيق مثل هذه الإنجازات الظاهرة الملموسة على مستوى المجتمع والاقتصاد إن أراد ألا تتسبب مسيرة الإصلاح في مزيد من الاضطرابات.

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر استثمارًا حكوميًّا كبيرًا في مشروعات البناء والأشغال العامة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وتمتعت اثنتان من الدول التابعة للعثمانيين باستقلال مكنهما من تطبيق برامج الإصلاح الخاصة بهما، وهما مصر وتونس. وبعد أن تبنى العالم العثماني أفكار عصر التنوير بدأ يشتري التكنولوجيا الصناعية الأوروبية المتطورة مسرفًا إسرافًا كبيرًا. دخلت البضائع والمنتجات الصناعية الأسواق العربية، واتسمت بتنوع أخذ يزيد مع الوقت، إذ انجذب العالم العثماني إلى الاقتصاد العالمي في أواخر القرن التاسع عشر.

* * *

قادت مصر مسيرة مبادرات التحديث في القرن التاسع عشر، فاستثمر محمد علي استثمارات طائلة في مشروعات الصناعة والتكنولوجيا، مع أنه كان يقوم بهذه المشروعات وهو يضع الجيش نصب عينيه دائمًا. وشرع خلفاؤه في الاستثمار في البنية التحتية المدنية في مصر.

بدأ عباس باشا (تولى الحكم من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٤) بدايةً متواضعة في هذا الاستثمار عندما منح شركةً بريطانية امتيازًا بمد خط سكة حديد بين الإسكندرية والقاهرة. والامتيازات هي عقود إذعان قياسية تشجع بها الحكومات الشركات الخاصة على القيام باستثمارات كبيرة في أراضيها. تحدد بنود الامتياز الحقوق والمزايا المستحقة لكل من المستثمر والحكومة لمدة محددة. وكلما كانت بنود الامتياز سخية مجزية، صار جذب المستثمرين وأصحاب المشاريع أسهل. غير أنه كان على الحكومات أن تحرص ألا

تقدم تنازلات مبالغًا فيها للأجانب إن أرادت أن تدر هذه المشروعات ربحًا على خزانتها. ومع تنافس حكومات دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا للحصول على التكنولوجيا الجديدة، سعى رجال الأعمال لعقد صفقات قاسية تصب أساسًا في مصلحتهم. كان عباس باشا رجلًا متحفظًا معتدلًا ففضل ألا يقدم التزامات كثيرة للمستثمرين الأجانب.

ورط سعيد باشا — الذي تولى حكم مصر بعد عباس (من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣) — البلاد في خطط أكثر طموحًا إلى حد بعيد. فمد خط سكة حديد ثانيًا بين القاهرة والإسكندرية، ومنح امتيازًا بمد خط جديد من القاهرة إلى السويس، وبهذا أتم الربط البري بين البحر المتوسط والبحر الأحمر الذي يصل إلى المحيط الهندي. وعزز الشراكات التي عقدت بين أوروبا ومصر من أجل جلب البواخر إلى النيل والبحر الأحمر. غير أن كل هذا لا يقارن بالامتياز الذي أعطاه سعيد عام ١٨٥٦ لمعلمه السابق فرديناند دي ليسبس لحفر قناة تربط بين البحرين الأبيض والأحمر هي قناة السويس. كان هذا المشروع أكبر المشروعات التنموية التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر، وأكبر مستنزف لموارد مصر على الإطلاق.

لم يكن منح الامتيازات في حد ذاته مكلفًا للخزانة، ولو أن جميع المشروعات التي قام بها أصحاب الامتيازات في مصر نجحت لاستفاد المستثمرون والحكومة على حد سواء. لكن مع الأسف كانت المخاطر عالية واحتمال الفشل كبيرًا في كثير من هذه المشروعات، وفشلت بالفعل، وكان هذا في حد ذاته كارثة للبلد مانحة الامتياز التي كانت تأمل في أن تبني اقتصادًا محليًّا أكثر قوةً عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا الأوروبية. وتفاقمت الخسائر عندما كان القناصل الأوروبيون يطالبون بالحصول على تعويضات حين تفشل استثمارات مواطنيهم في البلد.

كان كل قنصل يتابع التعويضات التي يحصل عليها قناصل الدول الأخرى، ويسعى للحصول على أكبر منها باعتبار هذا مدعاة للفخر الوطني. وعندما أفلست شركة الملاحة النيلية كان على مصر أن تعوض حملة الأسهم الأوروبيين بدفع مبلغ ٣٤٠ ألف جنيه استرليني.[16] ووضع النمساويون معيارًا جديدًا لمستوى المطالبات الشخصية حين نجح قنصل النمسا في انتزاع ٧٠٠ ألف فرانك من حكومة مصر تعويضًا لمستثمر نمساوي بزعم أن ثمانية وعشرين صندوقًا من صناديق شرانق الحرير أصابها التلف بسبب تأخر رحيل قطار السويس القاهرة. ويقال إن سعيد قطع اجتماعًا مع رجل أعمال أوروبي ليطلب من خادم إغلاق النافذة، وقال ساخرًا: «إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسيكلفني هذا عشرة آلاف جنيه استرليني.»[17]

جلب مشروع قناة السويس على مصر حكمًا بدفع أكبر مبلغ تعويض على الإطلاق، كان البريطانيون قد اعترضوا على الخطط الفرنسية الهادفة إلى شق قناة تربط البحر المتوسط بالأحمر، فهم بلا شك سيكونون أكثر القوى البحرية اعتمادًا على القناة، إذ إن لهم مستعمرة في الهند، ولم يقبلوا نهائيًّا فكرة وضع هذا الطريق المائي الاستراتيجي في يد شركة «فرنسية». لم يكن لهم الحق في منع الحكومة المصرية من منح امتياز يتعلق بأراض تتمتع بالسيادة عليها، لكن البريطانيون اعترضوا تحديدًا على تعهد مصر بتوفير عمالة مجانية لحفر القناة باعتبار أن هذا نوعًا من العبودية، وطالبوا مصر بإلغاء البنود التي تمنح شركة قناة السويس حقوقًا بتنمية ضفتي القناة تطبيقًا لخطة استعمارية. كانت حكومة مصر تعتمد على رضا إنجلترا اعتمادًا لا يسمح لها برفض اعتراضاتها، ولهذا فقد أخطرت شركة قناة السويس برغبتها في إعادة التفاوض بشأن بعض البنود الأساسية الواردة في الامتياز الأساسي الذي منحته لها عام ١٨٥٦. أحالت الشركة النزاع إلى الحكومة الفرنسية لحماية حقوقها بصفتها صاحبة امتياز من الضغط البريطاني.

امتد الخلاف إلى عهد إسماعيل باشا خليفة سعيد (تولى الحكم من ١٨٦٣–١٨٧٩)، وكان عليه أن يخضع لحكم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث الذي لم يكن طرفًا محايدًا. في الحكم الذي أصدره نابليون الثالث عام ١٨٦٤ طالب الحكومة المصرية بدفع ٣٨ مليون فرانك لشركة قناة السويس تعويضًا لها عن خسارة العمالة المجانية، و٣٠ مليون فرانك تعويضًا عن الأراضي الواقعة بطول ضفتي القناة التي أعيدت إلى مصر. إضافة إلى هذا اختلق سببًا للحكم على الحكومة بدفع ١٦ مليون فرانك أخرى مما جعل إجمالي التعويضات يبلغ نحو ٨٤ مليون فرانك (أي ٣٣٦٠٠٠٠ جنيه استرليني، وهو ما كان يعادل ٣٣٫٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٨٦٤)؛ وهو مبلغ تعويض غير مسبوق.[18]

مع ما تكبدته حكومة مصر من خسائر فادحة بسبب مشروعات التنمية، ظلت متفائلة بشأن مستقبلها الاقتصادي. كان أهم محصول تصدره مصر هو القطن طويل التيلة الذي حظي بتقدير النساجين الأوروبيين. وفي عام ١٨٦١ انقطعت الواردات من القطن الأمريكي بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية. وفيما بين ١٨٦١ و١٨٦٥ ارتفعت أسعار القطن أربعة أضعاف، فارتفع الدخل السنوي الذي يدره تصدير القطن على مصر ارتفاعًا كبيرًا من مليون جنيه استرليني في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر إلى أحد عشر مليونًا ونصف المليون جنيه استرليني بحلول منتصف ستينيات القرن

التاسع عشر. ومع تدفق أموال القطن إلى خزانة مصر اعتقد إسماعيل باشا أنه يستطيع الوفاء بالتزاماته لشركة قناة السويس في نفس الوقت الذي ينجز فيه مشروعات جديدة طموحة.

كان إسماعيل يأمل في تحويل مصر إلى قوة عظمى وفي أن يكسب لنفسه تقديرًا شخصيًّا أكبر كحاكم لها. وفي عام ١٨٦٧ سعى للحصول على إذن من الإمبراطورية العثمانية بتغيير لقب الحكم الذي يحمله من باشا إلى خديوي، وهو لقب فارسي أكثر إبهارًا يعني نائب الملك. وبعد أن صار خديوي سعى لإعادة بناء العاصمة — القاهرة — وأخذ باريس نموذجًا يقلده. استعدادًا لاحتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ شرع إسماعيل في إدخال تغييرات جذرية سريعة على القاهرة. فبنى بين مصر القديمة والنيل أحياءً حديثة بها مباني شيدت على الطراز الأوروبي تصطف في شوارع واسعة مستقيمة، وبنى جسرًا جديدًا على النيل، وشيد لنفسه قصرًا جديدًا على أكبر جزر النيل (حولته الحكومة المصرية بعد ذلك إلى فندق عندما أفلست)، ورَصَفَ الطرق، وأنارها بمصابيح الغاز. وحول مهندسو المناظر الطبيعية الترع القديمة التي كانت تمتلئ عند فيضان النيل، مثل ترعة الأزبكية، إلى حدائق عامة بها مقاهي ومتنزهات. وبنى إسماعيل مسرحًا قوميًّا ودارًا للأوبرا.[19] وأوكل إلى مؤلف الموسيقى الإيطالي فيردي مهمة كتابة أوبرا تقوم حول فكرة مصرية تعرض في حفل افتتاح دار الأوبرا، لكن إتمام أوبرا عايدة استغرق وقتًا أطول من اللازم، فافتتحت الدار على ألحان أوبرا ريجوليتو. وبلغت فورة الإنشاءات ذروتها مع زيارة الإمبراطورة الفرنسية أوجيني لمصر للاحتفال بافتتاح قناة السويس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٦٩.

صاحب محاولة إسماعيل تأمين مكان لمصر بين الدول المتحضرة في العالم إسرافٌ شديد. ومع أن الاحتفالات بلغت بلا شك أعلى درجات الإبهار، فإن تأسيس القاهرة الجديدة كان مشروعًا يعكس الخيلاء، إذ قام على أموال مقترضة مما جعل حكومة إسماعيل على شفا حفرة من الانهيار المحتوم. والمفارقة في هذا الموقف هي أن مصر أخذت على عاتقها القيام بمشروعات التنمية من أجل ضمان الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والأوروبية، لكن الحكومة المصرية كانت تجعل نفسها أكثر عرضة للانتهاكات الأوروبية لسيادتها مع كل امتياز جديد تمنحه للأجانب. وكانت دولة أخرى من دول شمال أفريقيا تزيد من اعتمادها على أوروبا بسبب القيام بإصلاحات ومشروعات تنمية طموحة.

تمتعت تونس — كمصر تمامًا — باستقلال عن الإمبراطورية العثمانية مكنها من القيام بمشروعات تنمية خاصة بها في القرن التاسع عشر. كانت أسرة الحسينيين ترأس حكومة تونس التي كانت تعرف بمجلس الوصاية على العرش منذ مطلع القرن الثامن عشر. انتهت أيام قرصنة ساحل البربر، فمنذ عام ١٨٣٠ حظر مجلس الوصاية جميع أشكال القرصنة، وسعى لتنمية اقتصاد البلاد عن طريق الصناعة والتجارة.

بين عامي ١٨٣٧ و١٨٥٥ حكم تونس مصلح يدعى أحمد باي. تأثر أحمد باي تأثرًا شديدًا بنموذج محمد علي في مصر، فأسس جيشًا نظاميًّا في تونس، ومدرسة عسكرية، وصناعات مساعدة تنتج الأسلحة والملابس المطلوبة لتزويد الجيش الجديد بها. كان من العسكريين الذين تدربوا للانضمام للجيش الجديد مملوك شاب يدعى خير الدين، سيتضح فيما بعد أنه واحد من أعظم المصلحين في القرن التاسع عشر، وسيصل في نهاية المطاف إلى رئيس الوزراء في تونس وفي الإمبراطورية العثمانية نفسها.

كان خير الدين آخر المماليك الذين ترقوا من مرتبة العبيد حتى وصلوا إلى المناصب السياسية العليا. ويكشف لنا خير الدين في سيرته الذاتية التي يوجه الحديث فيها لأبنائه عن رؤية نادرة لشعوره كمملوك، فيقول: «مع أنني أعرف يقينًا أنني شركسي، فإنني لا أذكر شيئًا عن بلدي أو عن والديّ. لا بد أنني انفصلت عن أسرتي في أعقاب حرب أو هجرة ما، وفقدت أثرهم إلى الأبد.» وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها خير الدين للعثور على أسرته التي أنجبته، فإنه لم ينجح في مسعاه أبدًا. كتب يقول: «أولى ذكريات طفولتي كانت في إسطنبول التي انطلقت منها إلى خدمة البك في تونس عام ١٨٣٩.»[20]

بعد أن تعلم خير الدين اللغة العربية وتعاليم الإسلام، التحق بالجيش ودربه ضابط فرنسي. وكان خير الدين ضابطًا شابًّا ممتازًا، فترقى حتى وصل إلى قمة سلك الضباط، وحصل على رتبة لواء قبل أن يدخل الحياة السياسية، وكل هذا في غضون أربعة عشر عامًا من وصوله إلى تونس. وكان متمكنًا من اللغة الفرنسية والعربية والتركية، فسافر إلى كثير من بقاع أوروبا والإمبراطورية العثمانية أثناء حياته المهنية؛ فجعله اطلاعه المباشر على التطور الأوروبي من أقوى مؤيدي إصلاحات عصر التنظيمات، وداعمي ضرورة الاعتماد على تجارب أوروبا وتكنولوجيتها؛ لتتمكن الدول المسلمة من تحقيق أقصى نجاح تستطيع تحقيقه. أعرب عن آرائه في مؤلَّف سياسي مؤثر نشر باللغة العربية عام ١٨٦٧، ثم نشرت ترجمة فرنسية موثقة له بعد عامين.

خاطب خير الدين بأجندة الإصلاح جمهورًا أوروبيًّا يشك في قدرة العالم الإسلامي على التكيف مع العصر الحديث، وجمهورًا مسلمًا يرفض المستجدات الأجنبية باعتبارها تتنافى مع دين الإسلام وقيمه. في هذا المؤلَّف يبني خير الدين آراءه على الأطروحة التي كان أول من أعلنها المصلح المصري رفاعة الطهطاوي (كان خير الدين قد قرأ الكتاب الذي ألفه الطهطاوي عن فرنسا، وأعجب به)، والتي سيستشهد بها المصلحون المسلمون كثيرًا على مدار القرن التاسع عشر، ألا وهي أن ما يستعيره المسلمون من العلوم الأوروبية الحديثة ليس سوى ديون مستحقة على أوروبا لعلوم المسلمين التي ازدهرت في العصور الوسطى.[21]

مع أن خير الدين كان ينادي بجرأة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فقد اتبع سياسية ترشيد الإنفاق، وتجنب الاقتراض، وأراد أن تشهد تونس تنمية في قاعدتها الاقتصادية حتى تتمكن من تحمل تكاليف التكنولوجيا الحديثة، واعتقد أن على الحكومة الاستثمار في المصانع حتى تحول محاصيلها إلى بضائع تباع في سوقها المحلية. وشعر بالحسرة لأن العمالة التونسية تبيع المواد الخام من قطن وحرير وصوف «للأوروبيين بأسعار زهيدة ثم يشترونها منهم بعد مدة قصيرة وقد صُنعت وصارت أقمشة بأضعاف الأسعار التي باعوها بها».[22] ورأى أنه من الأفضل كثيرًا للمصانع التونسية أن تغزل وتنسج الخيوط التي تنتجها حتى تصنع أقمشة تستهلك محليًّا، وبهذا يعم الرخاء البلاد مما يمكن الحكومة من الاستثمار في عدد أكبر من مشروعات البنية التحتية. تطلبت هذه الإدارة المالية الرشيدة الاستعانة بحكومة ذكية. وشاهد خير الدين برعب متزايد حكام تونس وهم يأخذون بلادهم في هوة التعسر بسبب القيام بمشروعات تافهة أقاموها للتباهي، وبسبب سوء الاستثمار.

تونس دولة صغيرة نسبيًّا، وتعد المبالغ التي أنفقتها على الإصلاح ضئيلة إذا ما قورنت بالمشروعات التي أقيمت في مصر، وأكبر المبالغ التي أنفقت في عهد أحمد باي أنفقت على الجيش النظامي. ولأن أحمد باي كان يطمح إلى الاحتفاظ بفرقة مشاة مكونة من ٢٦ ألف رجل بما يلزمها، فقد جلب من فرنسا كل ما يلزم لهذا من تكنولوجيا وقوى عاملة حتى يؤسس صناعات مساعدة للجيش، من ترسانات، ومصانع سبك المعادن، ومصانع أنسجة لصناعة الأزياء الموحدة، ومدابغ لصناعة السروج والأحذية طويلة الرقبة، وما إلى ذلك. غير أن أحمد باي، مثل إسماعيل باشا في مصر، قام أيضًا بمشروعات تافهة بغرض التباهي. وأبرز مظاهر إسرافه هو بناء مجمع قصور في المحمدية التي تقع على

بعد ١٠ أميال جنوب غرب العاصمة تونس والتي وصفها بأنها تشبه مدينة فيرساي الفرنسية. واضطر أحمد باي إلى تحجيم طموحاته، إذ كانت نفقاته آخذة في التزايد المستمر مقارنة بموارده، وفي النهاية ترك كثيرًا من المصانع الجديدة في حالة خراب تام.

واصل خلفاء أحمد باي مسيرة الإصلاح منفقين نفقات مرتفعة على المشروعات العامة في الوقت الذي كانت فيه الموارد ضئيلة، فتأسس خط تلغراف عام ١٨٥٩ لتحسين الاتصالات، وشقت قناة تزود تونس بالمياه العذبة، ومُنحت شركة بريطانية امتياز بناء خط سكة حديد يبلغ طوله ٢٢ ميلًا يصل تونس بميناء حلق الوادي ومدينة المرسى الساحلية، وأنيرت تونس بمصابيح الغاز، ورصفت شوارع المدينة.[23] ومثل إسماعيل باشا في مصر، أراد حكام تونس أن يكسوا عاصمتهم بكل مظاهر الحداثة الأوروبية.

اتخذت مسيرة الإصلاح وتيرةً مختلفةً في إسطنبول وغيرها من الأراضي العثمانية، ولأن إسطنبول هي مركز الدولة وتتحمل مسئولية أراضيها المنتشرة في أنحاء البلقان والأناضول والعالم العربي، كان عليها ضمان تنمية عواصم أراضيها جميعًا، وأخذت الحكومة على عاتقها القيام بمشروعات مدنية كبرى في العالم العربي، فبنت أسواقًا جديدةً، ومكاتب للحكومة، ومدارس. إضافةً إلى هذا زودت كثيرًا من المدن الكبرى في الدولة بمصابيح الغاز وخطوط الترام، وغيرها من مظاهر الحياة الحديثة.

منح العثمانيون أيضًا شركات أوروبية امتيازات القيام بمشروعات كبرى تتعلق بالبنية التحتية، فحدَّثوا الموانئ الموجودة في إسطنبول وإزمير وتركيا وبيروت. وأسسوا شركات ملاحة تدير بواخر في البحر الأسود وبحر مرمرة. وحصلت شركة بريطانية على امتياز بناء أول خط سكة حديد في تركيا عام ١٨٥٦، وهو خط يمتد ١٣٠ كيلومترًا (٨١ ميلًا) من ميناء إزمير إلى منطقة أيدين الزراعية النائية. وحصلت شركة فرنسية على امتياز مد خط آخر من مدينة سميرنا إلى مدينة كاسابا (يمتد مسافة ٩٣ كيلومترًا، أو ٥٨ ميلًا)، أنشأته فيما بين ١٨٦٣ و١٨٦٥. بعد مد هذين الخطين زادت عائدات الحكومة من السكك الحديدية زيادةً كبيرة مما شجعها على القيام باستثمارات أخرى في السكك الحديدية بالأناضول. قامت الحكومة بعدد من المشروعات الصناعية في عصر التنظيمات، وحفرت المناجم لاستخراج الفحم والمعادن، غير أن الأرباح التي عادت عليها من المشروعات الناجحة لم تواكب الخسائر التي تكبدتها من المشروعات التي فشلت، وعائدات ما بذله العثمانيون من استثمارات في التكنولوجيا الأوروبية لم تعوض قط تكلفة هذه التكنولوجيا الجديدة.

انزعج المصلحون في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وشمال أفريقيا من طيش الحكومة في الإنفاق، وأدى الحصول على التكنولوجيا الأوروبية إلى عكس النتيجة المرجوة، وبدلًا من أن تجعل مسيرة التطوير دول الشرق الأوسط دولًا قوية مستقلة، أدت إلى إفقارها وإضعافها مما جعلها أكثر عرضةً للتدخل الأوروبي. كتب خير الدين عن تونس يقول: «من الواضح أن النفقات الزائدة التي تُحمل الدولة ما لا تطيق هي نتيجة الحكم الاستبدادي، وأن الاقتصاد في الإنفاق — الذي هو سبيل رفاهية الدولة — يحرز عن طريق تنظيم كل النفقات في إطار قيود التنظيمات.»[24] يرى خير الدين أنه لكي تؤتي مشروعات التنمية ثمارها، يجب على الحكومات ألا تتجاوز حدود إمكاناتها المادية. وقد تقوضت مزايا وفوائد إصلاحات عصر التنظيمات بفعل الحكم الاستبدادي والإسراف في الإنفاق.

رأى المفكرون المهتمون بالإصلاح مثل خير الدين أن الحل لمشكلة طيش الإنفاق الحكومي واستبداد الحكم يكمن في القيام بإصلاحات دستورية وتأسيس حكومة نيابية. ترددت أصداء تحليل الطهطاوي للدستور الفرنسي عاليةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي ظل حكم دستوري، تزدهر البلاد، وتزيد معارف الشعب، وتنمو ثروته، ويطمئن قلبه. تلك هي النظرية على الأقل.

خيب الدستور التونسي الذي صدر عام ١٨٦١ آمال المصلحين خيبةً عظيمةً، إذ اعتمد نص الدستور على فرماني الإصلاح العثماني اللذين صدرا عام ١٨٣٩ و١٨٥٦، ووضع قيودًا قليلة على السلطة التنفيذية للباي، واحتفظ الباي بحق تعيين الوزراء وفصلهم، لكنه دعا إلى تأسيس مجلس نيابي — عُرِف بالمجلس الأكبر — يضم ستين عضوًا يعينهم الحاكم، وسرعان ما اكتشف خير الدين حقيقة الوضع، إذ عُين رئيسًا للمجلس، واكتشف أن المجلس لا يتمتع بسلطات واسعة تمكنه من تحجيم شطحات الباي، وأدرك أن أحمد باي ورئيس وزرائه كانا يدعوان المجلس للاجتماع فقط للمصادقة رسميًّا على قراراتهما، ولذا قدم استقالته عام ١٨٦٣. كانت القضية التي جعلته يقدم على هذا هي اتخاذ الحكومة قرارًا بأخذ قرض أجنبي، وهو قرار تنبأ خير الدين بأنه سيؤدي بالبلد الذي انتمى إليه إلى التهلكة.[25]

تأسست الحركة الدستورية المصرية في ستينيات القرن التاسع عشر أيضًا. ووفقًا للنهج الذي وضعه رفاعة الطهطاوي في دراسته التحليلية، اعتقد كثير من المصلحين أن الحكومة الدستورية هي أساس قوة الأوروبيين ورخائهم والحلقة المفقودة في إصلاحات

مصر، غير أن أي تغيير لم يكن ممكنًا دون الحصول على موافقة الحاكم، كما هي الحال في تونس. كان الخديوي في مصر، إسماعيل باشا، هو من دعا إلى تأسيس مجلس شورى النواب الأول لأول مرة عام ١٨٦٦. ضم المجلس خمسة وسبعين عضوًا ينتخبون انتخابًا غير مباشر لدورات برلمانية مدتها ثلاث سنوات. وكما فعل الباي في تونس، سعى حاكم مصر إلى توريط الوجهاء مالكي الأراضي في سياساته المالية المثيرة للجدل عن طريق اجتماع المجلس الذي كان دوره قاصرًا على الشورى (لم يكن للنواب دور في وضع قوانين مصر). ومع أن الحاكم هو من أسس المجلس، فقد صار ملتقى يبدي فيه الصفوة انتقادهم لسياساته هو وحكومته، ومثل بداية زيادة المشاركة في شئون الدولة.[26]

ظهرت أهم حركة دستورية بين دول شرق المتوسط في تركيا العثمانية. اجتمع عدد من أبرز مفكري تركيا في باريس ولندن في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، والتقوا بليبراليين أوروبيين، ووضعوا مجموعة من المطالب المتعلقة بإنشاء حكومة دستورية، وسيادة الشعب، وتأسيس برمان منتخب يمثل الشعب. عُرفوا بجمعية شباب العثمانيين، وانتقدوا الحكومة محملين إياها مسئولية فقر العثمانيين وتدهور الوضع المالي للدولة. واستنكر أعضاؤها اعتماد الإمبراطورية العثمانية المتزايد على القوى الأوروبية والتدخل الأجنبي في الشئون العثمانية، وحملوا سياسات السلطان وحكومته الطائشة المسئولية الكاملة عن المشكلات التي تعانيها تركيا. نشر شباب العثمانيين جرائد، وحاولوا إقناع الحكومات الأجنبية بقضيتهم لكسبها في صفهم. لكنهم مع هذا كانوا يدركون أن التغيير لن يحدث إلا بموافقة السلطان. أخبر نامق كمال — وهو واحد من المفكرين الأتراك العظماء الذين عاشوا في القرن التاسع عشر — أصدقاءه من أعضاء الجمعية أن الأمة العثمانية تدين بالولاء لحكامها العثمانيين، وأنهم لن يستطيعوا فعل أي شيء إلا إن كان موافقًا لرغبة السلطان.[27] انحلت الجمعية عام ١٨٧١، لكنها عادت تضغط من أجل قضيتها في إسطنبول حيث لاقت دعمًا بين المصلحين من مسئولي الحكومة. آتت جهود الشباب العثمانيين ثمارها عام ١٨٧٦، إذ صدر الدستور العثماني، وانعقد أول برلمان عثماني.

إن كان مصلحو تونس ومصر والإمبراطورية العثمانية قد تطلعوا إلى وقف الانهيار الاقتصادي عن طريق القيام بإصلاحات دستورية، فقد خابت آمالهم خيبةً عظيمة. فالحركات الدستورية الأولى كانت تحترم السلطة إلى حد يجعلها لا تفرض قيودًا على حكامها. ويبدو أنهم أملوا أن يقبل البك في تونس والباشا في القاهرة والسلطان في

إسطنبول القيود طوعًا وأن يشركوا المجالس النيابية معهم في الحكم، وأن يكون هذا عمل خير مستنير. ولم تكن هذه توقعات واقعية، إذ ظل البك والباشا والسلطان يحكمون البلاد بنفس السياسة، ولم تفرض قيود تمنعهم من الإسراف الذي أدى بحكوماتهم إلى الإفلاس.

* * *

لم يكن أخطر تهديد واجه استقلال الشرق الأوسط هو جيوش أوروبا وإنما بنوكها. أصاب المصلحين العثمانيين رعب شديد من المخاطر التي ينطوي عليها قبول القروض الأوروبية؛ ففي عام ١٨٥٢، عندما سعى السلطان عبد المجيد للحصول على أموال من فرنسا، انفرد به أحد مستشاريه، وألح في نصحه بعدم الاقتراض قائلًا: «إن والدك [السلطان محمود الثاني] خاض حربين مع روسيا وقام بعدد من الحملات العسكرية، وكانت عليه ضغوط كثيرة لكنه من يقترض مالًا من الخارج، وتجاوزت الدولة الأزمات بسلام. ماذا سيقول الناس إن اقترضت المال؟»، وأردف قائلًا: «ستنهار الدولة إذا اقترضت ولو خمسة قروش، لأنها لو أخذت قرضًا مرة، فلن تتوقف عن الاقتراض أبدًا وستغرقها الديون.» اقتنع عبد المجيد بما قاله مستشاره، وألغى أمر القرض، لكنه لجأ إلى الدائنين الأوروبيين بعد سنتين من هذا.[28]

في عام ١٨٦٣ فضل خير الدين الاستقالة من منصب رئيس المجلس الأكبر عن أن يشارك في أول علمية اقتراض أجنبي تقوم بها بلاده. وبعد هذا كتب بمرارة عن السياسات التي أدت إلى إفلاس تونس عام ١٨٦٩ قائلًا: «بعد أن استنزف موارد الولاية ألقى [رئيس الوزراء] بنفسه في طريق الاقتراض المؤدي إلى التهلكة، وفي أقل من سبع سنوات ... وجدت تونس — التي لم تكن تدين لأحد بأي شيء — نفسها تدين بـ ٢٤٠ مليون قرش [٦ ملايين جنيه استرليني، أو ٣٩ مليون دولار أمريكي] اقترضتها الحكومة من أوروبا.»[29] وفقًا لتقدير خير الدين فإن الدخل السنوي لدولة تونس ظل ثابتًا عند نحو ٢٠ مليون قرش طوال عصر الإصلاح، ونتج عن هذا أن ظلت النفقات تزيد عن العائدات بنسبة ١٧٠ بالمائة سنويًّا طوال سبع سنين، مما أسفر عن خضوع سيادة تونس للجنة مالية دولية.

أوشكت الحكومة المركزية العثمانية على إشهار إفلاسها في عام ١٨٧٥. فعلى مدار عشرين عامًا أخذ العثمانيون ستة عشر قرضًا أجنبيًّا وصل إجمالي مبالغها نحو ٢٢٠ مليون

جنيه استرليني (أي ما يعادل ١٫٢١ مليار دولار أمريكي). ومع كل قرض كان الاقتصاد العثماني يسقط أكثر في هُوَة سيطرة الاقتصاد الأوروبي. لم تحصل الحكومة العثمانية من هذا المبلغ إلا على ١١٦ مليون جنيه استرليني (ما يعادل ٦٣٨ مليون دولار)، إذ ضاع الباقي على الخصومات التي منحتها لتجذب المستثمرين الذين زادت شكوكهم في قدراتها الاقتصادية، وعلى العمولات المختلفة وتكاليف طرح القروض في الأسواق الأوروبية، وأنفق القدر الأكبر من المبلغ الذي حصلت عليه الدولة على خدمة الدين (نحو ١٩ مليون جنيه استرليني، أو ١٠٤٫٥ مليون دولار على أقساط السداد، وما يزيد على ٦٦ مليون جنيه استرليني، أو ٣٦٣ مليون دولار على الفوائد). ولم يتبق للعثمانيين من إجمالي المبلغ المقترض — وهو ٢٢٠ مليون جنيه استرليني (١٫٢١ مليار دولار) — سوى ٤١ مليون جنيه استرليني (٢٢٥٫٥ مليون دولار) ليستثمروه في تحقيق أهدافهم الاقتصادية. وكما تنبأ مستشار عبد المجيد، تدهور حال الدولة العثمانية، وغرقت في الديون.

على مدار السنوات الست التالية، وفي خضم حرب مدمرة أخرى مع روسيا (١٨٧٧–١٨٧٨) وإبرام معاهدة برلين عام ١٨٧٨ التي أنهت الحرب موثقةً ما خسره العثمانيون من أراضٍ، توصل العثمانيون في النهاية إلى اتفاق مع دائنيهم الأوروبيين في عام ١٨٨١ يقضي بتأسيس صندوق إدارة الدين العثماني. ترأس الصندوق مجلس من سبعة رجال يمثلون الدول الرئيسية حاملة السندات (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا وهولندا والإمبراطورية العثمانية)، وتناوبت فرنسا وبريطانيا على رئاسة الصندوق. وضعت قطاعات كاملة من الاقتصاد العثماني تحت سيطرة الصندوق، وكرست لسداد الدين المبالغ العائدة على الدولة من احتكار الملح، وضرائب السمك، وأعشار الحرير، وضرائب المشروبات الكحولية والطوابع، وكذلك حصص من الضريبة السنوية التي تحصل عليها الإمبراطورية من عدد من الأراضي التابعة لها. سيطر الصندوق أيضًا على تجارة التبغ المربحة، لكن سرعان ما تأسست إدارة منفصلة للإشراف على احتكار شراء التبغ وبيعه. كان للصندوق سلطة هائلة على الأمور المالية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية كلها، واستغلت القوى الأوروبية هذه السلطة للتحكم في الإجراءات التي تتخذها حكومة السلطان ولفتح باب الاقتصاد العثماني أمام الشركات الأوروبية العاملة في مجالات السكك الحديدية، والتعدين، والأشغال العامة.[30]

مع أن مصر كانت آخر من أعلن الإفلاس من دول الشرق الأوسط — في عام ١٨٧٦ — فإن موقف الحكومة كان سيصبح أقوى كثيرًا لو أنها أعلنت تعسرها عاجلًا لا آجلًا.

وأوجه الشبه بين ما حدث في مصر وفي الدولة العثمانية مذهلة، ففيما بين ١٨٦٢ و١٨٧٣ أخذت مصر ثمانية قروض أجنبية وصل إجمالي مبلغها إلى ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني (٣٧٦,٧٥ مليون دولار أمريكي) لم يتبق منها بعد الخصومات سوى ٤٧ مليون جنيه استرليني (٢٥٨,٥ مليون دولار) أنفق منها نحو ٣٦ مليون جنيه استرليني (١٩٨ مليون دولار) على سداد أصل الديون الأجنبية وفوائدها. وبهذا لم تنتفع الحكومة المصرية من الدين الذي وصل إلى ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني (٣٧٦,٧٥ مليون دولار) إلا بـ ١١ مليون جنيه استرليني (٦٠,٥ مليون دولار) لتستثمرها في بناء اقتصادها.

وعندما واجه الخديوي إسماعيل صعوبات متزايدة في جمع أموال يغطي بها ديونه بدأ يبيع أصول الدولة المصرية، واقترض نحو ٢٨ مليون جنيه استرليني (١٥٤ مليون دولار) من الداخل. وفي عام ١٨٧٢ أصدرت الحكومة المصرية قانونًا يمنح من يدفع ضرائب ست سنوات عن أرضه مقدمًا خصمًا بنسبة ٥٠ بالمائة على جميع الضرائب التي تفرض على الأرض مدى الحياة. وبعد أن فشل هذا الإجراء اليائس في تدارك الأمر باع الخديوي حصص الحكومة في شركة قناة السويس للحكومة البريطانية عام ١٨٧٥ نظير ٤ ملايين جنيه استرليني (٢٢ مليون دولار أمريكي)، مما عوضه فقط عن ربع التكلفة التي قدر أن الحكومة تكبدتها لشق القناة والتي بلغت ١٦ مليون جنيه استرليني (٨٨ مليون دولار). ولما فقدت الخزانة الأصول الأساسية حاولت أن تؤجل سداد فوائد الدين في أبريل/نيسان ١٨٧٦، وهو ما عُدَّ إشهارًا للإفلاس، فتداعى على مصر ديانة الاقتصاد العالمي كالطاعون.

بين عامي ١٨٧٦ و١٨٨٠ تولى أمر الشئون المالية المصرية خبراء أوروبيون من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وروسيا انصب جل اهتمامهم على تحقيق مصالح حملة السندات، ومثلما حدث في إسطنبول، شكلوا لجنة رسمية، وأسرعوا بوضع خطة غير واقعية تلو الأخرى مما حمل دافعي الضرائب المصريين أعباءً رهيبة. ومع كل خطة، كان المستشارون الاقتصاديون الأجانب يتمكنون من التدخل بدرجة أكبر في إدارة الشئون المالية المصرية.

أحكم الأوروبيون قبضتهم على مصر عام ١٨٧٨ عندما دُعي مندوبون أجانب للانضمام لحكومة الخديوي. عين رجل الاقتصاد البريطاني تشارلز ريفرز ويلسون وزيرًا للمالية، وعين الفرنسي إرنست جابرييل دو بلينيير وزيرًا للأشغال العامة. أظهرت أوروبا سلطتها على مصر في عام ١٨٧٩ عندما سعى الخديوي إسماعيل لطرد ويلسون

ودو بلينيير في تعديل وزاري، فضغطت حكومتا بريطانيا وفرنسا على السلطان العثماني لطرد حاكم مصر. وبين عشية وضحاها، أطيح بإسماعيل الذي لم يعد مذعنًا للأجانب، وحل محله ابنه توفيق الأكثر إذعانًا.[31]

مع تعرض تونس وإسطنبول والقاهرة للإفلاس، عادت مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط إلى الصفر. الحركة التي بدأت وهي تضع نصب عينيها دعم وتقوية العثمانيين والدول التابعة لهم ضد التدخل الأجنبي أدت بدلًا من هذا إلى أن جعلت دول الشرق الأوسط عرضةً للهيمنة الأوروبية المتزايدة. وبمرور الوقت، اتخذ التحكم الاستبدادي غير الرسمي صورة أكثر صلابةً هي الحكم الاستعماري المباشر، إذ قسمت منطقة شمال أفريقيا بالكامل، ووزعت بين الإمبراطوريات الأوروبية المتنامية.

الفصل الخامس

أولى موجات الاستعمار: شمال أفريقيا

مع أن استعمار الأراضي العربية بُنِيَ على أسس وُضعت في وقت سابق فإن الإمبريالية الأوروبية لم تبدأ في حث الخطى بجدية لاستعمار العالم العربي إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكما أشرنا في الفصل السابق تمكنت القوى الأوروبية من بسط نفوذها على الأراضي العثمانية الممتدة من شمال أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية عن طريق الإفراط في تزويدها بالتكنولوجيا والأموال على نحو فتح الباب أمام حكوماتها المتعثرة ماليًّا لإنفاق مبالغ أكبر مما تسمح به إمكانياتها. زالت العقبات التي حالت دون اتخاذ الهيمنة الأوروبية صورة مباشرة مع إفلاس الإمبراطورية العثمانية والولايات المستقلة التابعة لها في شمال أفريقيا.

ومع زيادة المصالح الأوروبية في شمال أفريقيا زادت الدوافع التي تحفزها لحكم تلك الأراضي حكمًا استعماريًّا صريحًا. وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر صارت أوروبا تهتم بخدمة مصالحها القومية في جنوب المتوسط أكثر مما تهتم بالحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية. وتجاهلت الدول الأوروبية البروتوكول الذي اتفقت عليه عام ١٨٤٠، وتنازلت بموجبه عن السعي لتحقيق مصالحها في الأراضي العثمانية مما أفضى إلى تقسيم شمال أفريقيا؛ فبسطت فرنسا حكمها على تونس عام ١٨٨١، واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢، واستولت إيطاليا على ليبيا عام ١٩١١، ووافقت القوى الأوروبية في عام ١٩١٢ على إخضاع المغرب لحماية فرنسية إسبانية (والمغرب هي الدولة الوحيدة من بين دول شمال أفريقيا التي حافظت على استقلالها عن الحكم العثماني). وبهذا خضع شمال أفريقيا كله للحكم الأوروبي المباشر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كانت شمال أفريقيا هي المنطقة التي شهدت بداية الإمبريالية الأوروبية في العالم العربي لعدد من الأسباب. فالأراضي العربية الواقعة في تلك المنطقة بعيدة عن مركز

الثقل العثماني، وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر زاد استقلالها عن إسطنبول. أما الأراضي العربية الواقعة في الشرق الأوسط — في الشام وبلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية — فهي أقرب إلى مركز الأراضي العثمانية، وأصبحت أكثر انصهارًا في الحكم العثماني في ظل الإصلاحات التي تمت في القرن التاسع عشر (١٨٣٩–١٨٧٦). فمثلًا كانت دمشق وحلب جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، في حين أصبحت تونس ومصر دولًا مستقلة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وصارت بلاد شمال أفريقيا أكثر عرضةً للاحتلال الأوروبي بسبب نفس التطورات التي عززت استقلالها والتي تمثلت في ظهور أسر حاكمة مستقلة ترأست حكومات زادت مساحة استقلالها مع الوقت.

إضافةً إلى هذا، دول شمال أفريقيا أقرب من غيرها إلى جنوب أوروبا؛ خاصةً إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وهذا القرب المكاني أوقعها بدرجة أكبر في نطاق النفوذ الأوروبي في سبيل الحصول على المساعدات العسكرية والسلع الصناعية ورأس المال. ولأن دول شمال أفريقيا ليست بعيدة عن حدود أوروبا مثلما هي بعيدة عن حدود الإمبراطورية العثمانية، كان طبيعيًّا جدًّا أن تلتفت إليها أوروبا أولًا عندما بدأت تتوسع خارج حدودها في موجة إمبريالية جديدة في نهاية القرن التاسع عشر.

وكان هناك سبب آخر دفع الدول الأوروبية إلى احتلال دول شمال أفريقيا جميعًا هو: وجود سابقة مماثلة، فالوجود الفرنسي في الجزائر الذي دام طويلًا مثَّل تجربة هامة أرادت تكرارها في تونس والمغرب لإشباع أطماعها، ومنح إيطاليا ذريعةً لإشباع أطماعها الإمبريالية في ليبيا. ولولا المصادفة التاريخية التي أدت إلى احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٢٧ لما تعرضت كثير من أراضي شمال أفريقيا للتقسيم قط على الأرجح.

* * *

كما كان حال تونس، تبعت ولاية الجزائر الإمبراطورية العثمانية اسميًّا، وحكمها نائب للخليفة العثماني تمتع باستقلال كبير في إدارة الشئون الداخلية والخارجية. ضمت الصفوة الحاكمة أتراكًا عسكريين جاءوا من إسطنبول، وشكلوا مجلس حكم ينتخب حاكمًا، أو داي، له صلاحية الدخول في علاقات مباشرة مع حكومات أوروبا. كان سلطان إسطنبول يقر الداي المنتخب رسميًّا في منصبه، ويطلب ضريبة من الجزائر. المسئول العثماني الوحيد الذي كانت إسطنبول تعينه في الجزائر هو قاضي المحكمة الإسلامية، وفيما عدا هذا تعد سلطة السلطان على الجزائر اسمية تمامًا.

استغل دايات الجزائر استقلالهم، وبنوا علاقات تجارية وسياسية مع أوروبا بعيدًا عن سلطة إسطنبول، لكنهم حين فقدوا ثقل الإمبراطورية العثمانية لم يعد لهم وزن أمام الأوروبيين الذين شاركوهم التجارة، ولذا لم يجد الدايات آذانًا صاغية عندما طالبوا الحكومة الفرنسية مرارًا وتكرارًا بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، إذ أخذت منهم حبوبًا بالدين لتزود بها حملاتها العسكرية على إيطاليا ومصر في الفترة بين ١٧٩٣ و١٧٩٨. مرت عقود طويلة دون أن يسدد الفرنسيون ديونهم، وصارت هذه الصفقة سببًا لاحتقان العلاقات بين الدولتين.

في عام ١٨٢٧ وصلت العلاقة بين داي الجزائر حسين باشا (تولى الحكم من ١٨١٨ إلى ١٨٣٠) والقنصل الفرنسي بيير دوفال إلى نقطة الانهيار، إذ لم ترد الحكومة الفرنسية

على الخطابات التي أرسلها الداي مطالبًا بسداد دين الحبوب. وفي محادثة خاصة بين حسين باشا ودوفال، فقد الباشا السيطرة على أعصابه، وضرب القنصل الفرنسي بمنشة الذباب.

قدم كل منهما روايةً مختلفةً تمامًا لوقائع اجتماعهما في التقرير الذي أرسله لرئيسه.[1] ادعى دوفال في التقرير الذي رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسي أنه عندما زار حسين باشا في قصره وجده في حالة هياج.

سأل حسين باشا القنصل بحدة: «لماذا لم يرد وزيرك على الخطاب الذي أرسلته له؟» وادعى دوفال أنه رد بنبرة هادئة قائلًا: «كان لي شرف توصيل الرد إليك بمجرد أن تلقيته.» وعندها انفجر الداي، حسب رواية دوفال التي قال فيها:

«قال الداي: «ولماذا لم يبعث لي الرد مباشرةً؟ أيهزأ بي؟ هل يراني صعلوكًا حافي القدمين؟ إنك لئيم، كافر، وثني» ثم قام من مجلسه ووجه لي ثلاث ضربات عنيفة في أنحاء جسدي بمقبض منشة الذباب، وقال لي إنني يجب أن أتقاعد.»

يصنع العرب منشة الذباب عن طريق جمع خصلات شعر ذيل الحصان ولصقها بمقبض؛ وعلى هذا لا يتضح تمامًا كيف يمكن لأحد أن يوجه «ضربات عنيفة» بها. إلا أن القنصل الفرنسي جزم بأن كرامة فرنسا صارت في خطر، وختم التقرير الذي عرضه على الوزير قائلًا: «إن لم تكن معاليك على استعداد لأن تعطي هذا الأمر ما يستحقه من اهتمام، فيجب على الأقل أن يُسمح لي بالتنحي.»

وفي التقرير الذي قدمه الداي للصدر الأعظم، أقر بأنه ضرب دوفال بالمنشة، لكنه قال إن هذا حدث بعد أن استفزه دوفال. وأوضح أنه كتب ثلاثة خطابات للفرنسيين يطالبهم فيها بسداد الدين دون أن يلقى أدب الرد. وأثار الموضوع مع القنصل الفرنسي بلياقة وبأسلوب راعى أن يكون ودودًا:

> لماذا لَم يصلني رد على الخطابات التي كتبتها وأرسلتها لحكومتك [أي الحكومة الفرنسية]؟ فرد عليَّ القنصل الفرنسي ردًّا مهينًا يشوبه العناد والغرور قائلًا: «إن ملك فرنسا والدولة الفرنسية قد لا ترسل ردًّا على الخطابات التي وجهتها لها.» وجرؤ على سب الدين الإسلامي وأظهر احتقاره لجناب السلطان، حامي حمى العالم. ولما لم أستطع تحمل الإهانة التي تجاوزت الحدود المحتملة استعنت بالشجاعة التي لم تعهد إلا في المسلمين، وضربته ضربتين أو ثلاث ضربات خفيفة بمنشة الذباب التي أحملها بيدي.

وبصرف النظر عن الحقيقة في هاتين الروايتين المتباينتين، فقد صار واضحًا بحلول عام ١٨٢٧ أن الفرنسيين لا ينوون الوفاء بالديون التي اقترضوها قبل ثلاثة عقود، وأن الجزائريين لا يرغبون في إعفائهم من سدادها. بعد حادث منشة الذباب طالب الفرنسيون الجزائريين بتدارك ما لحق بكرامة فرنسا من أذى في حين ظل الجزائريون يصرون على أن تسدد فرنسا الديون المستحقة عليها منذ زمن بعيد. جعل الخلاف الطرفين يسيران في طريق يفضي حتمًا إلى الصدام، إذ رفض الجزائريون التراجع عن موقفهم، ولم يكن بمقدور الفرنسيين التنازل أيضًا.

رد الفرنسيون على «إهانات» الداي بعدد من الإنذارات؛ فطالبوا الجزائريين بأداء تحية عسكرية للعلم الفرنسي، لكن الداي رفض، ففرض الفرنسيون حصارًا على ميناء الجزائر، لكن الحصار أضر بتجار مرسيليا أكثر مما أضر بالقراصنة الجزائريين، إذ كانت سفنهم السريعة تفلت بسهولة من صف السفن الفرنسية الذي انتشر على مساحة شاسعة على نحو غير استراتيجي. وبعد مرور عامين دون حدوث تطور في الموقف سعى الفرنسيون للوصول إلى حل يحفظ ماء وجههم، فأرسلوا دبلوماسيًّا يتفاوض مع الداي. لكن الجزائريون أطلقوا بعض طلقات المدفعية على السفينة الرئيسية مانعين المفاوض من الوصول إلى الشاطئ. وبهذا تحول سوء التفاهم الجزائري إلى وضعٍ سبب إحراجًا كبيرًا لحكومة الملك الفرنسي شارل العاشر التي كانت أصلًا محاصرة بالمشكلات.

واجه شارل العاشر (تولى الحكم من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٠) معارضة كبيرة في الداخل والخارج؛ إذ تسبب في إشعال أزمة حين علق العمل بالوثيقة الدستورية (التي أسهب في وصفها رفاعة الطهطاوي في الدراسة التي كتبها عن فرنسا) عام ١٨٣٠ في إطار محاولاته لاستعادة الحكم المطلق إلى الملكية الفرنسية بحيث يعود بالوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة. اقترح رئيس الوزراء الأمير جول دي بوليناك أن مغامرة خارجية قد تحشد الرأي العام خلف العرش. لقد أدرك بوليناك أن على فرنسا مواجهة اعتراضات القوى الأوروبية الأخرى — خاصة بريطانيا — على هذا الإجراء الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيير ميزان القوى في البحر المتوسط، فأرسل سفراء إلى لندن وغيرها من دول أوروبا ليوضح أن أهداف غزو الجزائر الوشيك هي القضاء على القرصنة قضاءً تامًّا، وحظر تجارة العبيد المسيحيين، ووضع حد لاضطرار الدول الأوروبية إلى دفع إتاوة للجزائر تأمينًا لملاحتها. كان بوليناك يطمح في أن يحظى بدعم دولي لغزو فرنسا للجزائر عن طريق ادعاء السعي لتحقيق هذه المصالح العامة.

في يونيو/حزيران ١٨٣٠ نزلت حملة عسكرية تضم ٣٧ ألف جندي غرب مدينة الجزائر، وسرعان ما هزمت قوات الداي، ودخلت مدينة الجزائر في ٤ يوليو/تموز. ولم يكن هذا النصر كافيًا لإنقاذ شارل العاشر، إذ أطيح به في آخر ذاك الشهر في ثورة يوليو/تموز ١٨٣٠. أشار الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي كان يعيش في باريس في ذلك الوقت إلى أن الفرنسيين أظهروا الفرح بالإطاحة بالملك المكروه أكثر مما فرحوا بغزو الجزائر الذي استند إلى «أسباب واهية»، حسبما قال.[2] مع هذا ظل الفرنسيون يقبضون على الجزائر بعد سقوط حكم آل بوربون مدة طويلة، وظلت تلك البلد واحدةً من الموروثات القليلة التي خلفها حكم شارل العاشر غير المتميز. مثَّل استسلام حسين باشا في ٥ يوليو/تموز نهاية ثلاثة قرون من الحكم العثماني وبداية ١٣٢ عامًا من الحكم الفرنسي للجزائر.

ومع أن الفرنسيين ألحقوا الهزيمة بالحامية التركية في الجزائر، فإن هذا لم يمكنهم من بسط سيطرتهم على البلاد بأكملها. وطالما ظلت أطماع الفرنسيين قاصرة على المدن الساحلية الرئيسية كان من المستبعد أن يواجهوا مقاومة منظمة كبيرة في الجزائر، فلطالما سيطرت قوى أوروبية على موانئ استراتيجية واقعة على ساحل شمال أفريقيا، ولم يختلف الاحتلال الفرنسي للعاصمة الجزائر في يوليو/تموز ١٨٣٠ ووهران في يناير/كانون الثاني ١٨٣١ اختلافًا كبيرًا عن وضع إسبانيا في معقليها سبتة ومليلية (اللتين لا تزالان تحت السيادة الإسبانية إلى يومنا هذا). لكن الفرنسيين لم يكتفوا بالسيطرة على المدن الأساسية، بل طمحوا إلى استعمار السهل الساحلي الخصب بالمستوطنين الفرنسيين في إطار سياسة عرفت باسم «الاحتلال المحجم»، وكانت تلك سياسة من شأنها حتمًا استبعاد سكان الجزائر الأصليين.

تكوَّن الشعب الجزائري من عرب وبربر تمتعوا باستقلال تام، والبربر هم جماعة عرقية غير عربية اعتنقت الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية التي تمت في القرن السابع، وهم ينتشرون في أنحاء شمال أفريقيا، وخاصة في الجزائر والمغرب، ويتحدثون لغةً مختلفة، ويتمسكون بعادات خاصة. احتفظ العرب والبربر الذين عاشوا خارج المدن الكبرى الجزائر وقسنطينة ووهران باستقلالهم عن دايات الجزائر، وقاوموا كل محاولة قامت بها الحامية التركية لفرض الضرائب عليهم أو بسط الحكم العثماني خارج تلك المدن. ولذا لم يأسفوا على سقوط الولاية، ومع هذا لم يذعنوا للحكم الفرنسي تمامًا كما لم يذعنوا للحكم التركي من قبله.

عندما بدأ الفرنسيون احتلال السهول الساحلية الجزائرية نظمت القبائل المحلية حركة مقاومة بدأت في غرب البلاد قرب مدينة وهران. لجأ العرب والبربر إلى قادة الطرق الصوفية التي ينتمون إليها، وكان هؤلاء القادة يتمتعون بشعبية كبيرة، وكثيرًا ما جمعت الطرق الصوفية بين الشرعية الدينية ونبل الأصل، إذ ينحدر أفرادها من نسل النبي محمد. تنتظم الطرق الصوفية في شبكات تنتشر في الجزائر وتحظى بولاء وجهاء المجتمع، ولذا صار طبيعيًّا أن تمثل الإطار الذي نشأت في ظله حركة المقاومة.

تعد الطريقة القادرية من أقوى الجماعات الصوفية في غرب الجزائر، وكان يرأسها عجوز حكيم يدعى محيي الدين، وطلبت الكثير من القبائل البارزة التي تسكن المنطقة من محيي الدين أن يقبل لقب السلطان، ويقود عرب غرب الجزائر في الجهاد ضد الفرنسيين، وعندما رفض متعللًا بكبر سنه وضعف صحته اختارت القبائل ابنه عبد القادر الذي أظهر من قبل شجاعةً في هجمات شنوها على الفرنسيين.

نُصب عبد القادر (١٨٠٨–١٨٨٣) أميرًا أو قائدًا للقبائل المتحالفة ضد الحكم الفرنسي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٢ وهو في الرابعة والعشرين من عمره. وكانت هذه بداية واحدة من أبرز مسيرات شخصيات التاريخ الحديث في الشرق الأوسط. فعلى مدار الخمسة عشر عامًا التالية، وحد عبد القادر شعب الجزائر في حركة مقاومة قوية ضد الاحتلال الفرنسي لبلاده، وإننا لا نبالغ حين نقول إنه كان أسطورة أثناء حياته؛ في الغرب والعالم العربي على حد سواء.

رأى فيه الفرنسيون النموذج الأسمى للعربي النبيل، ورمزًا على غرار صلاح الدين ارتفعت قناعاتُه الدينية واستقامتُه الشخصية بدوافعه — الدفاع عن بلاده ضد الاحتلال العسكري — فوق أي شبهة. اتسم بالشجاعة والجرأة في أرض المعركة، وخاض الحرب على طريقة حرب العصابات مما مكن قواته الصغيرة من إحراز انتصارات على جيوش فرنسية أكثر تطورًا من تلك التي هزمت المماليك في مصر. وسجل مآثره الفنان الرومانسي هوراس فيرنيه (١٧٨٩–١٨٦٣) في لوحاته الزيتية الرائعة، وكان هذا الفنان مسئولًا رسميًّا عن تسجيل الغزو الفرنسي للجزائر. ومدحه فيكتور هوجو في قصيدة يمكن ترجمة عنوانها حرفيًّا بمعنى: «جندي شجاع وقديس نبيل».

وفي نظر تابعيه من العرب، كان عبد القادر يتمتع بشرعية دينية لكونه شريفًا من نسل النبي محمد، ولأن أباه شيخ قدير لإحدى الطرق الصوفية المرموقة ومن أكثر من حظوا بالاحترام من بين شيوخها؛ فحلفوا على الولاء له، وحققوا انتصارات ضد جيوش

تفوقهم قوةً. أبهرت مآثر عبد القادر معاصريه في أنحاء العالم العربي والإسلامي، إذ نظروا إليه على أنه «أمير للمؤمنين» يدافع عن الأراضي الإسلامية ضد المحتلين الأجانب.

خاض عبد القادر حربًا تميزت بذكاء شديد، فذات مرة حين أمسك الفرنسيون ببعض أوراقه انبهروا حين اكتشفوا أنه حصل على معلومات وثيقة جدًّا بشأن نقاشات دارت في مجلس النواب الفرنسي حول حرب الجزائر. أدرك عبد القادر أن الرأي العام الفرنسي لا يؤيد الحرب، وكان واعيًا للضغوط التي تدفع الحكومة إلى التوصل إلى اتفاق مع المتمردين الجزائريين.[3] وتسلح بهذا الذكاء، وخاض حربًا تهدف إلى دفع الفرنسيين إلى السعي للسلام.

أجبر عبد القادر القادة الفرنسيين مرتين على إبرام معاهدات سلام وفقًا لشروطه تعترف بسيادته وتحدد بوضوح الأراضي التي تبقى تحت سيطرة الفرنسيين. أُبرمت المعاهدة الأولى في فبراير/شباط ١٨٣٤ مع الجنرال لويس دي ميشيل، وأُبرمت المعاهدة الثانية مع الجنرال روبير بيجو في مايو/أيار ١٨٣٧، وهي اتفاقية اعتراف متبادل — تعرف بمعاهدة تافنة — منحت عبد القادر السيادة على ثلثي أرض الجزائر.[4] لكن أيًّا من المعاهدتين لم تدم طويلًا بسبب طموحات كلا الجانبين التوسعية.

سعى كل من عبد القادر والفرنسيين إلى بسط سيطرتهم على مدينة قسنطينة الشرقية. قال الفرنسيون إن قسنطينة تقع خارج نطاق الأراضي التي أقرت معاهدة عام ١٨٣٧ بأنها جزء من دولة عبد القادر، ورد الجزائريون بأن المعاهدة تبين بجلاء حدود الأراضي الفرنسية، وأن الفرنسيين تجاوزوا هذه الحدود حين غزوا قسنطينة. ومرةً أخرى لم يكن التوفيق بين الفرنسيين والجزائريين ممكنًا، واتهم عبد القادر الفرنسيين بنقض عهدهم، واستأنف الحرب. وفي ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٩ كتب إلى الحاكم العام الفرنسي يقول:

> كان بيننا سلام، وكانت الحدود بين أرضنا وأرضكم واضحة … لكنكم [الآن] أذعتم [الادعاء] أن جميع الأراضي الواقعة بين الجزائر وقسنطينة يجب أن تكف عن أخذ الأوامر مني، وعلى هذا فإنكم أنتم من نقض العهد. ومع هذا حتى لا تتهموني بالخيانة، أحذركم أنني سأستأنف الحرب. لذا أعدوا أنفسكم، وحذروا المسافرين المنتمين لبلادكم، وجميع من يعيشون في أماكن نائية. باختصار اتخذوا جميع التدابير الوقائية التي ترونها مناسبة.[5]

أغارت قوات عبد القادر على المستعمرات الزراعية الفرنسية غير الحصينة في سهل متيجة الواقع شرق مدينة الجزائر، وأثارت ذعرًا شديدًا، وأوقعت مئات المستوطنين الفرنسيين ما بين قتيل وجريح، وأحرقت بيوتهم. وصار أمام حكومة باريس خياران لا ثالث لهما: إما الانسحاب وإما الشروع في احتلال الجزائر احتلالًا كاملًا. وتبنت الحكومة الخيار الثاني، وأرسلت الجنرال بيجو على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الجزائر بهدف إخضاع المقاومة للحكم الفرنسي إخضاعًا تامًّا.

وجد بيجو أن مهمة إحراز نصر حاسم في الجزائر مهمة شاقة للغاية. كان الجزائريون منظمين تنظيمًا جيدًا، ويتمتعون بحماس كبير. قسم عبد القادر دولته في الجزائر إلى ثمانية أقاليم يرأس كل واحد منها حاكم يمتد حكمه حتى مستوى القبائل. وكان هؤلاء الحكام يحصلون على رواتب ثابتة، ويتحملون مسئولية تطبيق القانون وحفظ النظام وجمع الضرائب للدولة. وعين قضاة لتطبيق الشريعة الإسلامية. اتسم رجال الحكومة بالتواضع، وقاموا بعملهم في إطار الشريعة الإسلامية، مما شجع المزارعين والبدو على دفع الضرائب المستحقة عليهم.

وعن طريق الضرائب جمعت الحكومة الجزائرية ما يكفي من الأموال لتمويل جيش من المتطوعين أثبت كفاءة عالية في ميدان القتال. ووفقًا لتقديرات عبد القادر بلغ عدد جيشه ٨٠٠٠ جندي من المشاة النظاميين، و٢٠٠٠ فارس، و٢٤٠ جندي مدفعية مزودين بـ ٢٠ مدفعًا، وتوزعت هذه القوات بالتساوي على الأقاليم الثمانية. استطاعت هذه القوات المتحركة أن تنهك القوات الفرنسية بشن هجمات متكررة عليها والانسحاب من أرض المعركة كلما لاح خطر الهزيمة على يد الأعداد الفرنسية الغفيرة مطبقةً بذلك أحد فنون حرب العصابات المعهودة.

أنشأ عبد القادر أيضًا سلسلة من المدن الحصينة بطول سلسلة الهضاب المرتفعة ليوفر لجيشه ملاذًا آمنًا يهرب إليه من أي هجوم فرنسي مضاد. تحدث عبد القادر عن استراتيجيته مع معتقليه الفرنسيين في طولون عام ١٨٤٨ قائلًا: «كنت على قناعة بعد استئناف الحرب بأنني سأضطر لأن أترك لكم جميع المدن المركزية الداخلية، ولكن كان من المستحيل بالنسبة لكم أن تصلوا إلى الصحراء لأن وسائل الانتقال التي تُثقل جيوشكم ستحول دون تقدمكم إلى ذلك الحد.»[6]

تلخصت الاستراتيجية التي اتبعها القائد الجزائري في استدراج الفرنسيين إلى الداخل؛ حيث تكون قوات الغزاة منتشرة على مساحات واسعة ومنعزلة ومنهكة بصورة

تسهل معها هزيمتهم. وتحدث عبد القادر مع أحد الأسرى الفرنسيين في مدينة تاقدمت الحصينة، وقال له محذرًا: «ستموتون مرضًا في جبالنا، ومن ينجو من المرض سيحمل له فرساننا الموت مع رصاصهم.»[7] شعر عبد القادر بالثقة في تحقيق نصر آخر على الفرنسيين، إذ نظم حكومته ودفاعاته على نحو أفضل من أي وقت سبق.

غير أن عبد القادر لم يتوقع شدة العنف التي ضرب بها الفرنسيون الشعب الجزائري. اتبع القائد بيجو سياسة الأرض المحروقة في المناطق الداخلية الجزائرية بهدف إضعاف الدعم الشعبي للمقاومة التي يقودها عبد القادر؛ فأحرق القرى، وأفزع الماشية، ودفعها للهرب، وأتلف المحاصيل، واقتلع البساتين، وأجهز على الرجال والنساء والأطفال، وأمر ضباطه بأن يقتلوا الجميع، ولا يأسروا أحدًا. وإذا حاول أحد رجال عبد القادر الاستسلام يكون مصيره الموت. وبدأت القبائل والقرى تنقلب على عبد القادر تجنبًا لمعاناة مصير مؤيديه. وأدت هذه الإجراءات أيضًا إلى تحطيم اقتصاد الريف، مما أدى إلى خفض عائدات عبد القادر من الضرائب.

ترنح الجزائريون تحت وطأة الهجوم الفرنسي، وبدأ انهيار الدعم الشعبي لحركة المقاومة التي يقودها عبد القادر. وعندما بدأت أُسر جنود عبد القادر تخاف التعرض لهجوم بني وطنهم من الجزائريين، جمع عبد القادر جميع من يعولهم الجنود — زوجاتهم وأبنائهم وكبار السن — في معسكر ضخم عرف باسم «الزمالة». ووفقًا لوصف عبد القادر نفسه يُعد معسكر الزمالة مدينة متحركة تضم ما لا يقل عن ستين ألف نسمة. وحتى يستوعب القارئ حجم الزمالة نورد ما يلي على لسان عبد القادر: «إذا حدث وتاه أحد عن أسرته، كان أحيانًا يستغرق يومين حتى يعثر عليهم [وسط الحشد].» كانت الزمالة وحدة دعم متنقلة لجيش عبد القادر، فبها صانعو الدروع والسروج والخياطون وجميع العمال الذين يحتاجهم تنظيمه.

وبطبيعة الحال أصبح معسكر الزمالة هدفًا رئيسيًّا للقوات الفرنسية إذ حرصت على توجيه صفعة لمعنويات جنوده وللقاعدة التي تدعم جيشه. بيد أن عبد القادر تمكن من الحفاظ على أمن الزمالة طوال أول ثلاث سنوات من الصراع بفضل بقائه على اطلاع جيد بمواقع الجيش الفرنسي ومعرفته بالأرض. لكن في مايو/أيار ١٨٤٣ كشف خائن موقع المعسكر، وهاجمه الجيش الفرنسي، وعلم عبد القادر ورجاله بالهجوم في وقت متأخر إلى حد لم يسمح لهم بالتدخل. قال عبد القادر لمعتقليه الفرنسيين: «لو كنا هناك لقاتلنا دفاعًا عن نسائنا وأبنائنا وأريناكم يومًا عصيبًا لا ريب، لكن الله لم يشأ هذا؛ فلم أعلم بتلك الكارثة إلا بعد وقوعها بثلاثة أيام، وكان الأوان قد فات.»[8]

حقق الهجوم الفرنسي على الزمالة النتائج المرجوة، فوفقًا لتقديرات عبد القادر نفسه قتل الفرنسيون عشر سكان المعسكر المتحرك، وتأثرت معنويات الجند تأثرًا بالغًا بفقد ذويهم من كبار السن والزوجات والأبناء. وجه الهجوم أيضًا ضربةً عنيفةً للمجهود الحربي، إذ فقد معظم ممتلكاته وثروة خزانته، وكانت هذه بداية نهاية حرب عبد القادر ضد الفرنسيين. وتراجع عبد القادر وقواته، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٤٣ قاد القائد الجزائري أتباعه إلى المنفى في المغرب.

على مدار السنوات الأربع التالية كان عبد القادر يحشد قواته ليهاجم الفرنسيين في الجزائر ويتقهقر إلى الأراضي المغربية تجنبًا للأسر. ولم يكن سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن يرغب في أن تجر قدمه إلى الصراع الجزائري، ومع هذا هاجم الفرنسيون مدينة وجدة المغربية الواقعة قرب الحدود الجزائرية بسبب إيواء أعدائهم، وأرسلوا أسطولهم لقصف ميناءي طنجة والصويرة. وفي سبتمبر/أيلول ١٨٤٤ وقعت حكومتا فرنسا والمغرب معاهدة تهدف لإعادة العلاقات الطيبة بين البلدين نصت صراحةً على أن عبد القادر لا يحظى بحماية القانون في أنحاء مملكة المغرب.[9] وجد عبد القادر أن صعوبة مواجهة الفرنسيين تزيد، إذ صار بلا ملجأ يحميه معزولًا عن القاعدة التي تمده بالموارد، فاستسلم للفرنسيين في ديسمبر/كانون الأول ١٨٤٧.

احتفل الفرنسيون بهزيمته معتبرين هذا نصرًا على عدو خطير. يتأمل أحد كاتبي سيرة القائد الجزائري (وأحد معجبيه) ذلك الموقف بنبرة ساخرة متعجبة قائلًا: «يحتار العقل حين يفكر في أن تدمير ما بناه الأمير في عامين وخمسة أشهر فحسب تطلب من الفرنسيين خوض حرب دامت سبع سنوات كاملة استعانوا فيها بمائة ألف رجل من رجال أعظم جيش في العالم.»[10] كان للحرب التي شنت على أهل الجزائر آثار مدمرة، إذ قدر عدد ضحاياها المدنيين بمئات الألوف.

رحَّل الفرنسيون عبد القادر إلى فرنسا، وهناك حبسوه مع أسرته؛ كان عبد القادر من المشاهير، وأرادت حكومة الملك لويس فيليب الاستفادة من شهرة أسيرها بمنحه عفوًا يجذب الانتباه إليها. لكن هذه الخطة انهارت بسبب اندلاع ثورة عام ١٨٤٨ والإطاحة بالملك لويس فيليب، ونُسي أمر القائد الجزائري في خضم الاضطراب السياسي الذي ساد أثناء تغيير الأنظمة في باريس، ولم تعاد له حريته حتى عام ١٨٥٢ على يد الرئيس الجديد لويس نابليون (الذي توج إمبراطورًا باسم نابليون الثالث). دعا لويس نابليون القائد الجزائري ليكون ضيف شرف له يجوب باريس معه على حصان أبيض

ويستعرض القوات الفرنسية. ومع أن الفرنسيين لم يسمحوا له قط بالعودة إلى الجزائر فقد أعطوه معاشًا مدى الحياة، وباخرة تحمله إلى المنفى الذي يختاره. وأبحر عبد القادر إلى الأراضي العثمانية واستقر في دمشق حيث استقبله الناس استقبال الأبطال، ورحبت كبرى العائلات بانضمامه هو وأسرته إليها، وقام بدور مهم في السياسة المحلية. وفي آخر حياته كرس نفسه لطلب العلم والتصوف، وتوفي في دمشق عام ١٨٨٣.

لم يكن النصر الذي حققه الفرنسيون على عبد القادر سوى بداية هزيمة الجزائر، فعلى مدار العقود التي تلت واصلت فرنسا بسط سيادتها الاستعمارية جنوبًا، وبحلول عام ١٨٤٧ بلغ عدد من استوطنوا الجزائر من الأوروبيين نحو ١١٠ آلاف، وفي العام التالي فاز هؤلاء المستوطنون بحق انتخاب نواب في البرلمان الفرنسي، وفي عام ١٨٧٠ بلغ عدد المستوطنين الفرنسيين نحو ٢٥٠ ألف مستوطن، وصارت الجزائر جزءًا من فرنسا رسميًّا، وأصبح سكانها من غير الأوروبيين رعايا (وليسوا مواطنين) للدولة الفرنسية. وباستثناء الاحتلال الصهيوني لفلسطين، لم يشهد الشرق الأوسط استعمارًا استيطانيًّا يشبه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

* * *

فيما عدا الحرب الإمبريالية العنيفة التي شنتها فرنسا على الجزائر، أوفت القوى الأوروبية بالالتزام الذي يقضي بالحفاظ على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية منذ «معاهدة لندن» لتهدئة المشرق عام ١٨٤٠ وحتى عام ١٨٧٨ حين عقدت معاهدة برلين. واستؤنف الاحتلال الرسمي لشمال أفريقيا عام ١٨٨١ عندما احتلت فرنسا تونس.

شهدت أوروبا والإمبراطورية العثمانية على حد سواء تغير أمور كثيرة فيما بين عام ١٨٤٠ و١٨٨١ مع تجذر فكرة جديدة مؤثرة كان أول ظهورها في أوروبا، وهي فكرة: القومية. تعد فكرة القومية ثمرة حركة التنوير الأوروبية التي سادت في القرن الثامن عشر، وانتشرت هذه الفكرة في أنحاء أوروبا بسرعات متفاوتة على مدار القرن التاسع عشر. كانت اليونان من أوائل معتنقي الفكرة، ونالت استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٠ بعد عقد من الحروب. وتشكلت دول أوروبية أخرى — مثل ألمانيا وإيطاليا — على مدار عقود بفضل حركات التوحيد التي اتخذت من فكرة القومية ملهمًا لها، ولم تنضم لقائمة الدول القومية الحديثة إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر. بدأت الإمبراطورية النمساوية المجرية تواجه تحديات قومية متزايدة في الداخل، وكان اتباع

الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية في أوروبا الشرقية نفس هذا النهج مسألة وقت فحسب.

بدأت دول البلقان — رومانيا وصربيا والبوسنة والهرسك ومونتينيجرو وبلغاريا ومقدونيا — تسعى للاستقلال عن العثمانيين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وزاد دعم القوى الأوروبية للعثمانيين المسيحيين الذين يسعون لتخليص أنفسهم من «نير» الأتراك. قدم السياسيون البريطانيون والفرنسيون مقترحات للمجالس التشريعية تدعم الحركات القومية في البلقان، وقدمت الحكومة الروسية دعمًا شاملًا للمسيحيين الأرثوذكس والسلافيين في أنحاء البلقان. وطمح النمساويون إلى الاستفادة من الحركات الانفصالية التي قامت في البوسنة والهرسك ومونتنيجرو لتوسيع أراضي النمسا على حساب العثمانيين (وأثناء هذا أسهمت النمسا في توحيد الحركات القومية التي أدت إلى انهيارها وإشعال فتيل الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤).

شجع هذا الدعم الخارجي قوميي دول البلقان في صراعهم مع الدولة العثمانية، فاندلعت ثورة كبرى في البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥. وفي العام التالي ثار القوميون البلغاريون على العثمانيين، وأدى هذا النزاع إلى تدمير الريف، إذ تورطت القرى المسيحية والمسلمة في العنف المشتعل بين المحاربين القوميين والجنود العثمانيين. تجاهلت الصحف الأوروبية أعداد الخسائر في صفوف البلغاريين المسلمين مع أنها فاقت خسائر المسيحيين، وبالغت في توصيف المذابح التي تعرض لها المسيحيون مصورةً إياها على أنها «فظائع بلغارية». ومع انشغال العثمانيين بالصراعات المشتعلة في البوسنة والهرسك وبلغاريا، أعلن الأمير ميلان حاكم صربيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية في يوليو/تموز ١٨٧٦، وحذت روسيا حذوه دعمًا للسلافيين الذين يعيشون في دول البلقان.

كان من الطبيعي أن تتدخل بريطانيا في هذه المرحلة، فطالما وصف رئيس الوزراء المحافظ بنجامين ديزرائيلي دعم الإمبراطورية العثمانية بأنه إجراء يحول دون جموح الأطماع الروسية في قارة أوروبا. غير أن الرأي العام كبل يدي ديزرائيلي؛ فأحداث العنف التي وقعت — وتغطية الصحافة للأفعال الوحشية — أفقدت الناس الثقة في السياسات المحابية لتركيا، وجعلت ديزرائيلي عرضةً لضربات خصمه الليبرالي ويليام جلادستون. ففي عام ١٨٧٦ نشر جلادستون كتيبًا مؤثرًا بعنوان «الفظائع البلغارية وقضية الشرق». كتب جلادستون هذا الكتيب الهجومي ببلاغة، وأدان فيه الأتراك بأنهم أكثر من عادى الإنسانية من البشر، ودعا لطرد العثمانيين من جميع الأراضي الأوروبية

قائلًا: «لنفسح للأتراك الطريق الوحيد الذي يمكن أن يسلكوه ليجنبونا ما يقومون به من انتهاكات، وهو أن يرحلوا.» اتفق ما قاله جلادستون مع الرأي العام إلى حد أجبر ديزرائيلي والحكومة البريطانية على التخلي عن دعم وحدة الأراضي العثمانية.

فور انتهاك مبدأ سيادة تركيا على أراضيها، بدأت القوى الأوروبية تفكر في تفكيك الإمبراطورية العثمانية. قال منتقدو الدولة العثمانية من الأوروبيين إن الجهود التي بذلها العثمانيون من أجل الإصلاح لم تثمر دولةً تتمتع بالاستقرار والقوة. وأشاروا إلى أن إفلاسها في عام ١٨٧٥ دليل جديد على أنها «رجل أوروبا المريض»، وأنه من الأفضل للقوى الأوروبية أن تتفق على توزيع الأراضي العثمانية بينها. اقترحت ألمانيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية، بحيث تقسم دول البلقان بين النمسا وروسيا، وتكون سوريا من نصيب فرنسا، وتذهب مصر وجزر البحر المتوسط الرئيسية إلى بريطانيا. أصاب الفزع البريطانيين من هذا الاقتراح فسارعوا باقتراح عقد مؤتمر عالمي في إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٧٦ لحل أزمة البلقان وفض النزاع الروسي التركي.

أخرت المساعي الدبلوماسية وقوع البلاء، لكن القوى المتصارعة كانت عازمة على الحرب، ووفرت الأوضاع المضطربة فرصًا كبيرة لتحقيق هدفها. أعلنت روسيا الحرب مرةً أخرى في أبريل/نيسان ١٨٧٧، وشرعت في غزو الإمبراطورية العثمانية من الشرق والغرب في آن واحد، وألحقت خسائر فادحة بالجيش العثماني، إذ تقدمت بسرعة في شرق الأناضول ودول البلقان. وبحلول بداية عام ١٨٧٨ كانت دفاعات العثمانيين قد انهارت، إذ اجتاحت القوات الروسية بلغاريا وتراقيا وزحفت نحو إسطنبول نفسها مما أجبر العثمانيين على الاستسلام دون شرط ليحولوا دون احتلال عاصمتهم.

بعد أن تكبد العثمانيون هزيمة نكراء كاملة على يد الروس لم يعد لديهم رأي بشأن الشروط التي فرضت عليهم في مؤتمر برلين الذي عقد في نفس العام. تخلت القوى الأوروبية عن مبدأ الالتزام بوحدة الأراضي العثمانية بعد أن عملت به طويلًا، وشرعت في تقسيم هذه الأراضي لأول مرة. وفي مؤتمر السلام الذي عقد ببرلين حصلت بلغاريا على استقلال نسبي عن الإمبراطورية العثمانية، وخضعت البوسنة والهرسك لاحتلال النمسا وإن ظلتا تابعتين للأراضي العثمانية صوريًّا، وحصلت رومانيا وصربيا ومونتنيجرو على الاستقلال التام. واستولت روسيا على مساحات واسعة من أراضي شرق الأناضول. وبسبب هذه الإجراءات أُجبرت الإمبراطورية العثمانية على التخلي عن خمسي أراضيها وخمس سكانها (ونصفهم من المسلمين).[11]

ولما كانت بريطانيا عاجزة عن منع تقسيم الإمبراطورية العثمانية عزمت على تأمين مصالحها الاستراتيجية في الأراضي العثمانية، حتى قبل بدء مؤتمر برلين. وحيث إنها قوة بحرية سعت بريطانيا كثيرًا للحصول على قاعدة بحرية في شرق المتوسط تستطيع منها ضمان سلاسة سير الملاحة في قناة السويس. وكانت جزيرة قبرص تفي تمامًا بهذا الغرض. وكان السلطان عبد الحميد الثاني المحاصر بالمشكلات (تولى الحكم من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩) يحتاج إلى حليف أكثر مما يحتاج إلى الجزيرة، ولهذا وقع عشية مؤتمر برلين معاهدة تحالف دفاعي مشترك مع بريطانيا في مقابل إعطائها قبرص.

كانت مطالبة بريطانيا بالحصول على قبرص سببًا في أن طالت عملية تقسيم الأراضي العثمانية شمال أفريقيا بعد أن كانت قاصرةً على البلقان. وافقت ألمانيا على حصول بريطانيا على قبرص، وإن أقرت الدولتان بضرورة تعويض فرنسا عن هذا من أجل إعادة توازن القوى في البحر المتوسط، فاتفقتا على «منح» تونس لفرنسا لتعزز إمبراطوريتها في شمال أفريقيا، وتؤمن حدودها مع الجزائر. رحبت ألمانيا كثيرًا بمنح فرنسا هذه الهدية على أمل تعزيز التقارب معها بعد أن استولت منها على إقليم الألزاس واللورين بعد الحرب الفرنسية البروسية بين عامي ١٨٧٠ و١٨٧١. ولم تعترض على هذا سوى إيطاليا التي كان لها عدد كبير من المستوطنين في تونس، وبذلت فيها استثمارات كبيرة؛ لكن الدول الأخرى تجاهلت تلك الاعتراضات واقترحت بدلًا من ذلك ترضية إيطاليا بالسماح لها باحتلال ليبيا (وهو ما فعلته إيطاليا بالفعل عام ١٩١١).

بهذا حصلت فرنسا على تصريح باحتلال تونس، لكنها لم تملك ذريعةً تبرر القيام بفعل عدائي ضد تلك الدولة المسالمة، فمنذ إفلاس الحكومة التونسية عام ١٨٦٩ وهي تتعاون تعاونًا كاملًا مع المستشارين الماليين الفرنسيين من أجل تسديد ديونها الخارجية. اقترحت الحكومة الفرنسية فرض الحماية على تونس لأول مرة عام ١٨٧٩، لكن حاكمها محمد الصادق باي (تولى الحكم من ١٨٥٩ إلى ١٨٨٢) رفض بأدب تسليم بلاده للحكم (الإمبريالي) الأجنبي.

وزاد من صعوبة الأمر أن اتخذ الرأي العام الفرنسي موقفًا ضد المشروعات الاستعمارية، إذ اعتقد الأغلبية أن الفوز بالجزائر كبد فرنسا ثمنًا باهظًا، ولذا لم يحظ التوسع في الوجود الفرنسي في شمال أفريقيا بدعم كبير. ودون دعم شعبي من الداخل أو ذريعة من الخارج، لن تتمكن فرنسا من مواصلة جهودها لضم تونس إلى المملكة التي تبنيها في شمال أفريقيا. في نفس الوقت كانت إيطاليا تستغل تأخر فرنسا عن احتلال

تونس للتوسع في وجودها في هذا البلد الذي يزيد عدد المستوطنين الإيطاليين فيه عن عدد الفرنسيين زيادة كبيرةً، وكانت هذه المنافسة الفرنسية الإيطالية هي التي دفعت فرنسا للتصرف في النهاية.

كان على فرنسا أن تجد ذريعةً تبرر غزو تونس، وفي عام ١٨٨٠ فشل رجل أعمال فرنسي مغامر في الوفاء بما عليه من التزامات وفقًا لامتياز حصل عليه، فطرده التونسيون جزاء هذا، واعترض القنصل الفرنسي، ووجه للباي إنذارًا أخيرًا يطالب فيه بتعويض المواطن الفرنسي وإنزال العقوبة بالتونسيين المسئولين عن طرد الرجل الفرنسي المعسر. لم تكن هذه إهانة تكافئ حادثة منشة الذباب التي وقعت في الجزائر عام ١٨٢٧، لكنها اعتبرت إساءة لمواطن فرنسي كافية لإباحة تعبئة جيش لغزو تونس إنقاذًا لكرامة الوطن. غير أن حاكم تونس الذي تمتع بحكمة غير معقولة فوت على فرنسا فرصة التذرع لغزو بلاده بأن أذعن لجميع طلباتها غير المعقولة، فأعيدت القوات إلى ثكناتها انتظارًا لفرصة أفضل.

حُشدت القوات الفرنسية مرة أخرى في مارس/آذار ١٨٨١ حين زُعِمَ أن مجموعة من رجال القبائل عبرت الحدود من تونس إلى الجزائر، وشنت غارة على القوات الفرنسية هناك. ومع أن الباي عرض على فرنسا دفع تعويضات عن الخسائر ومعاقبة رجال القبائل فقد أصروا على أن يتصرفوا بأنفسهم. عبرت كتيبة من الفرسان الفرنسيين الحدود التونسية، وتجنبت أراضي القبيلة المذنبة متوجهةً مباشرةً إلى العاصمة تونس حيث قابلتها قوات قادمة من البحر في أبريل/نيسان ١٨٨١. ولما وجد محمد الصادق باي نفسه في مواجهة قوات فرنسية تغزو بلاده من البر والبحر وقع معاهدة مع فرنسا في ١٢ مايو/أيار ١٨٨١ تقطع صلته تمامًا بالإمبراطورية العثمانية، وتتنازل عن سيادته لفرنسا. تسببت تجربة الإصلاح التي خاضتها تونس وما تبعها من إفلاس في نقل البلاد من الخضوع غير الرسمي للسيطرة الأوروبية إلى الهيمنة الإمبريالية التامة.

أثناء انشغال فرنسا بضم تونس إلى إمبراطوريتها في شمال أفريقيا ثارت المتاعب ناحية الشرق، في مصر. فكما أشرنا في الفصل السابق، أدت سياسة الإصلاح التي اتبعتها مصر وما تبعها من إفلاس إلى تدخل الأوروبيين في الأمور المالية وشئون الحكم. وبدلًا من أن تعيد الإجراءات التي اتخذتها القوى الأوروبية الاستقرار إلى البلاد، أدت إلى زعزعة استقرار السياسة الداخلية إلى حد أفضى إلى ظهور حركة معارضة قوية هددت حكم

الخديوي. وما بدأ كعمل مشترك بين بريطانيا وفرنسا لتعزيز سلطة الخديوي انتهى باحتلال بريطانيا لمصر صدفةً عام ١٨٨٢.

* * *

وجد الخديوي الجديد توفيق باشا (تولى حكم مصر من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٢) نفسه ممزقًا بين مطالب أوروبا وجماعات الضغط الداخلية. تولى الخديوي العرش فجأة حين دفعت فرنسا وبريطانيا السلطان العثماني إلى خلع سَلَفِه (ووالده) الخديوي إسماعيل لتسببه في إعاقة عمل المراقبين الماليين في مصر. لهذا أدرك أنه ليس من الحكمة معارضة القوى الأوروبية، بيد أن الإذعان لمطالب البريطانيين والفرنسيين جعله عرضة لموجة انتقاد داخلي أخذت تعلو مع الوقت. فصارت أصوات كبار ملاك الأراضي والصفوة من أهل المدن تعلو أكثر فأكثر منتقدةً سوء حكم الخديوي، إذ أغضبتهم إجراءات التقشف الاقتصادي التي فرضت على مصر حتى تسدد ديونها الأجنبية.

وجد صفوة المصريين في مجلس شورى النواب منبرًا سياسيًّا، ومجلس شورى النواب هو أول برلمان مصري أسسه إسماعيل باشا عام ١٨٦٦. بدأ نواب المجلس يطالبون بأن يكون لهم دور في اعتماد الميزانية، وأن يصبح الوزراء مسئولين بدرجة أكبر أمام المجلس، وأن يسن دستور ليبرالي يقيد سلطات الخديوي. ولم يسع توفيق باشا الموافقة على هذه الطلبات — ولم يرغب في هذا — وحل المجلس عام ١٨٧٩ بدعم القوى الأوروبية، فرد الصفوة من ملاك الأراضي على هذا بأن وجهوا دعمهم لحركة معارضة نامية في الجيش المصري.

كان الجيش قد تأثر تأثرًا سلبيًّا كبيرًا بإجراءات التقشف التي فرضت بعد إفلاس البلاد، وخاصة رجاله المصريين، وحدث انشقاق كبير بين الصفوة الناطقة بالتركية في سلك الضباط وأهل البلاد المصريين الناطقين بالعربية. تعود أصول الضباط المتحدثين بالتركية المعروفين بالأتراك الشراكسة إلى المماليك بوصفهم طبقة من المحاربين يتمتعون بعلاقات قوية مع أسرة الخديوي وصفوة العثمانيين في إسطنبول. وكان هؤلاء ينظرون نظرة احتقار إلى أهل البلاد المصريين، ويصفونهم بأنهم جند فلاحون احتقارًا لهم. وعندما أمر المراقبون الماليون بتقليص حجم الجيش المصري بشدة، حمى قادة الأتراك الشراكسة أنفسهم، وطبقوا القرار على أهل البلاد المصريين. دعم الضباط المصريون قضية رجالهم، وبدءوا يحتشدون لاتخاذ إجراء ضد الطرد غير العادل من وظائفهم، وقادهم واحد من أرفع الضباط المصريين منصبًا وهو العقيد أحمد عرابي.

كان أحمد عرابي (١٨٤١–١٩١١) من أوائل المنضمين إلى صفوف الضباط من أهل البلاد. ولد أحمد عرابي في قرية بشرق الدلتا، ودرس بالأزهر، ثم تركه عام ١٨٥٤ ليلتحق بالمدرسة الحربية الجديدة التي فتحها سعيد باشا، كان عرابي يرى أنه مؤهل لأن يصبح ضابطًا كأي من أبناء جيله من الأتراك الشراكسة، وكان يقول إن نسب أمه وأبيه يعود إلى النبي محمد؛ وهذا يعني من وجهة النظر الإسلامية أنه يحظى بنسب رفيع جدًّا لا يستطيع أي مملوك أن يباريه، إذ إن المماليك أصلًا مسيحيون من القوقاز اعتنقوا الإسلام بعد أن أُخذوا عبيدًا ليخدموا في الجيش. كان عرابي موهوبًا طموحًا، فتميز وحفر اسمه في كتب التاريخ بوصفه ثائرًا، وليس جنديًّا وحسب، بيد أن الثورة التي حملت اسمه أسهمت في احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢.

رسم عرابي في مذكراته صورةً مثاليةً للجيش، وقال إنه يُدار وفقًا لمبدأ الجدارة فيترقى فيه الجند عن طريق دخول الامتحانات، «فمن فاق أقرانه في الامتحان ترقى إلى الرتبة التي يستحقها».[12] ومن الواضح أن أداء عرابي في الامتحانات كان جيدًا، ففي ست سنوات فقط — فيما بين ١٨٥٤ و١٨٦٠ — ترقى من رتبة جندي عادي ليصبح وهو في التاسعة عشرة أصغر عقيد في مصر طوال تاريخها. وكان عرابي يكن الولاء لسعيد باشا، الخديوي الذي فتح باب الالتحاق بالخدمة العسكرية أمام المصريين.

بعد تولي إسماعيل باشا العرش عام ١٨٦٣ عاد هذا الخديوي الجديد إلى التحيز التقليدي للضباط الناطقين بالتركية في الجيش المصري، ومنذ ذلك الوقت حلت المحسوبية والتحيزات العرقية محل الجدارة أساسًا للترقي في الجيش، واصطدم عرابي الطموح بالحواجز التي فرضها الصفوة من الأتراك الشراكسة. فطوال مدة حكم إسماعيل التي امتدت من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ ودامت ستة عشر عامًا، لم يحصل عرابي على ترقية واحدة، وهذا جعله يشعر بالحنق على رؤسائه في الجيش وعلى خديوي مصر.

بدأ صدام عرابي مع الشراكسة فور اعتلاء إسماعيل العرش تقريبًا. وضع أحمد عرابي تحت قيادة اللواء (القومندان) الشركسي خسرو باشا، الذي يقول عنه شاكيًا إنه كان «متعصبًا لأبناء جنسه تعصبًا أعمى ... ولما وجدني وطنيًّا حقًّا عظم عليه وجودي في الالاي [الفوج العسكري] وسعى في رفتي من الالاي لأجل إخلاء محلي لترقية أحد أبناء المماليك».[13]

واتت الفرصة خسرو باشا عندما انضم عرابي للجنة الامتحانات المسئولة عن الترقيات والتي تضمن أن يترقى الضباط بناءً على جدارتهم وليس على علاقاتهم. أمر

خسرو باشا عرابي بتزوير نتائج الامتحان حتى يرقي شركسيًّا، وحين رفض عرابي اشتكاه إلى ناظر الحربية متهمًا إياه بعصيان الأوامر. رفعت المشكلة للخديوي إسماعيل نفسه، وأدت إلى إقالة عرابي إقالةً مؤقتةً من الجيش ونقله إلى الخدمة المدنية. ثم أصدر الخديوي عفوًا عنه عام ١٨٦٧، لكنه لم يعد للقيام بجميع مهام رتبة العقيد إلا في ربيع عام ١٨٧٠، وكان لا يزال يشعر باستياء شديد من رؤسائه الشراكسة والظلم الذي ألحقوه به.

شهدت سبعينيات القرن التاسع عشر خيبة أمل للجيش المصري. أسهم عرابي في الحملة المشئومة التي شنها الخديوي إسماعيل على الحبشة في محاولة لبسط الحكم الإمبريالي المصري على أراضي الصومال والحبشة، وكانت نتيجة الحملة أن ألحق الملك يوحنا الرابع حاكم الحبشة هزيمةً فادحة بالمصريين في مارس/آذار ١٨٧٦ طاردًا الغزاة من أرضه. عاد الجيش المحبط إلى وطنه بعد أن تكبد خسائر فادحة ولحق به العار في الخارج ليواجه قرار تسريحه عقب إفلاس مصر عام ١٨٧٦؛ إذ قضى أحد الإجراءات الاقتصادية التي فرضها المراقبون الماليون الأوروبيون بخفض عدد الجيش المصري من ١٥ ألف إلى قوة رمزية قوامها سبعة آلاف رجل، وبأن يعمل ٢٥٠٠ ضابط بنصف الأجر. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٧٩ تلقى عرابي أمرًا بالانتقال بفرقته من رشيد إلى القاهرة ليتم تسريحها.

عندما وصل عرابي إلى هناك وجد المدينة تعج بجند وضباط مصريين ينتظرون التسريح. ثارت ثائرة الرجال إذ وجدوا حياتهم العسكرية الواعدة تنتهي فجأة، ووجدوا البطالة في انتظارهم، فقام مجموعة من الجنود والضباط المصريين بمظاهرة خارج وزارة المالية في ١٨ فبراير/شباط ١٨٧٩ احتجاجًا على طردهم الظالم. وعندما خرج رئيس الوزراء نوبار باشا والوزير البريطاني السير تشارلز ريفارز ويلسون من الوزارة عاملهما الضباط الغاضبون بعنف. حكى عرابي — الذي لم يشارك في هذا الاحتجاج — ما حدث لأحد البريطانيين المتعاطفين معه قائلًا إنهم وجدوا نوبار يركب عربته، فهاجموه وشدوا شاربه، ولكموا أذنه.[14]

خدمت أحداث الشغب التي قام بها الجيش أهداف الخديوي إسماعيل خدمةً عظيمة إلى حد جعل عرابي وزملاءه يشكون في أن له يدًا في تنظيم المظاهرة. أراد إسماعيل التخلص من الوزيرين الفرنسي والبريطاني المنضمين لوزارته، وأن تطلق يده بدرجة أكبر في إدارة ميزانية مصر، فقال إن التقشف الشديد الذي فرضه المستشارون الماليون

الأوروبيون على مصر أدى إلى زعزعة استقرار السياسة الداخلية، وأن هذا خطر يهدد قدرة البلاد على سداد ديون الدائنين الأجانب. وفي اليوم الذي تلا المظاهرة العسكرية قبل إسماعيل استقالة وزارة نوبار المختلطة، لكن بريطانيا وفرنسا لم تكونا لتستسلما لمحاولة الخديوي استعادة سلطاته، وخلعتاه في يونيو/حزيران ١٨٧٩.

سعد عرابي وزملاؤه الضباط المصريون برحيل الخديوي إسماعيل، إلا أن وضع الضباط المصريين لم يزد إلا سوءًا في ظل حكم خلفه الخديوي توفيق. نحى وزير الجهادية الشركسي الجديد عثمان رفقي باشا عددًا من الضباط المصريين من مناصبهم، وعين مكانهم رجالًا من بني جنسه. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٨١ علم عرابي أنه على وشك التعرض للفصل هو وعدد من زملائه في حركة وصفها بأنها إحياء لعهد المماليك، فقد وصله أن الشراكسة كثر اجتماعهم «بمنزل خسرو باشا [قائده الشركسي السابق] وهم يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان رفقي باشا ... ويقولون قد حان الوقت ... وظنوا أنهم قادرون على استخلاص مصر وامتلاكها كما فعل أولئك المماليك».[15]

قرر عرابي وزملاؤه أن يتصرفوا ولا يقفوا مكتوفي الأيدي، فكتبوا عريضةً للخديوي توفيق أوضحوا فيها شكاواهم ومطالبهم. وبهذه العريضة في يناير/كانون الثاني ١٨٨١ دخل عرابي ساحة السياسة القومية ممثلًا نموذجًا خطيرًا لتدخل العسكريين في السياسة سيتكرر كثيرًا في التاريخ العربي على مدار القرن العشرين.

كان لعرابي وزملائه من الضباط المصريين ثلاثة أهداف رئيسية: زيادة حجم الجيش المصري بإلغاء قرار خفض عدد القوات الذي فرضه المراقبون الماليون، وإعادة النظر في اللوائح وتحقيق المساواة بين جميع رجال الجيش بحيث لا يميز أحد على أساس العرق أو الدين، وتعيين مصري من أهل البلاد في منصب ناظر الجهادية. (ويبدو أن عرابي لم ينتبه للتناقض بين مطالبته بالمساواة وبين تفضيل أهل البلد لشغل منصب ناظر الجهادية).

عدت مطالب عرابي ثورية في ذلك الوقت، فعندما قدمت العريضة التي كتبها الضباط لرئيس الوزراء رياض باشا هددهم تهديدًا صريحًا، وحذرهم قائلًا: «إن هذا الطلب مهلك وهو أشد خطرًا من العرض الذي قدمه أحمد أفندي فني (زميلهم) الذي أرسل بسببه إلى السودان.» والسودان بالنسبة للمصريين كسيبيريا لدى الروس.[16] غير أن الضباط رفضوا سحب العريضة، وطالبوا بأن ترفع إلى الخديوي.

وعندما وصلت عريضة عرابي إلى الخديوي دعا لعقد اجتماع طارئ في قصر عابدين مع كبار قادة الجيش. طالب القادة باعتقال عرابي والضابطين اللذين وقعا العريضة معه بتهمة التحريض على العصيان، واتفقوا على تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة الرجال الثلاثة. استُدعي عرابي ورفيقاه إلى وزارة الجهادية في اليوم التالي، وهناك طلب منهم تسليم سلاحهم. وفي طريقهم إلى السجن الواقع داخل النظارة مروا بصفين من الضباط الشراكسة العدائيين، واستهزأ بهم عدو عرابي اللدود خسرو باشا عند باب السجن. يتذكر عرابي تلك الذكرى قائلًا بمرارة: «بعد إقفال باب السجن جاء خسرو باشا وكان رجلًا صلفًا جاهلًا فوقف خارج السجن وقال (إيه زنبيل لي هرفلر) يعني فلاحين شغالين بالمقاطف».[17]

أثار القبض على عرابي ورفيقيه تمردًا في الجيش المصري، وفي فبراير/شباط ١٨٨١ اقتحمت وحدتان من الحرس الخديوي وزارة الحربية، فهرب الوزير وغيره من الشراكسة من المبنى، وأطلق الجنود سراح عرابي ورفيقيه، وعادوا بهم إلى قصر عابدين حيث قاموا بمظاهرة صاخبة أعربوا خلالها عن ولائهم للخديوي توفيق. مكث الجند في ميدان عابدين إلى أن طُرد ناظر الجهادية الشركسي عثمان رفقي الذي كرهه الجيش، وحل محله رجل اختاروه، وأصدر الخديوي أوامر تقضي بتغيير اللوائح العسكرية بحيث تلبي مطالب الجنود المتعلقة بالأجور ومدة الخدمة.

بعد هذا انفضت المظاهرة، وعادت القوات إلى ثكناتها، وهدأت الأجواء، إلا أن تلك الأحداث غيرت سياسة مصر؛ إذ صار عرابي قائدًا شعبيًّا، وأجبر الجيشُ الخديوي وحكومَتَه على قبول مطالبه.

تابع كبار ملاك الأراضي وصفوة أهل المدن من أعضاء مجلس شورى النواب المنحل نجاحات الجيش باهتمام كبير، وأدركوا أنهم سيحظون بفرصة أكبر في فرض الإصلاحات الدستورية الليبرالية على الخديوي غير الراغب في ذلك إن اتحدوا مع القوات المسلحة. وفيما بين فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول ١٨٨١ تشكل ائتلاف بين ضباط الجيش المصري وكبار ملاك الأراضي ونواب المجلس والصحفيين وعلماء الدين، وأطلق المتحالفون على أنفسهم اسم «الحزب الوطني». وحسبما أوضح المصلح الإسلامي الشيخ محمد عبده لمراقب بريطاني فقد شهدت تلك الشهور نشاطًا سياسيًّا كبيرًا أسهمت فيه جميع الطبقات، وفاز عرابي بشعبية كبيرة بفضل ما قام به وصار يتواصل مع أعضاء

الحزب الوطني المدنيين، وكان أعضاء الحزب هم من طرح فكرة العودة للمطالبة بوضع دستور.[18]

كان لكل عضو من أعضاء التحالف أهدافه وشكاواه، لكنهم اجتمعوا على فكرة واحدة هي أن المصريين يستحقون معاملةً أفضل في وطنهم، وجعلوا شعارهم «مصر للمصريين»، ودعموا قضايا بعضهم بعضًا حتى يعود هذا بنتيجة أفضل على قضاياهم الخاصة. رأى عرابي ورفاقه أن الدستور سيفرض قيودًا على الخديوي وحكومته تحميهم من التعرض لأي انتقام تعسفي، ويعزز دورهم في الدفاع عن مصالح الشعب المصري كافةً وليس مصالح رجال الجيش وحسب.

رأى المراقبون الأوروبيون المعاصرون في تحالف الإصلاح النامي حركةً قوميةً، لكن هذا لم يكن صحيحًا. فقد رضيَ عرابي ورفاقه المصلحون تمامًا بمكانة مصر بوصفها أرضًا عثمانية تتمتع بمساحة من الاستقلال. وكثيرًا ما أعلن عرابي ولاءه لكل من الخديوي والسلطان العثماني، وقلده عبد الحميد الثاني وسامًا لما قام به؛ وإنما انصب اعتراض المصلحين على سلطة الوزراء والقناصل الأوروبيين على سياسة مصر واقتصادها وهيمنة الشراكسة على الجيش ومجلس الوزراء. وعندما كان ينزل المتظاهرون إلى الشوارع هاتفين «مصر للمصريين» كانوا يطالبون بالتخلص من التدخل الأوروبي والشركسي، وليس بالاستقلال الوطني.

غير أن الأوروبيين لم يدركوا هذا وفسروا ما قام به الجيش المصري على أنه بداية حركة قومية تهدد مصالحهم الاستراتيجية والمالية، وبدأت بريطانيا وفرنسا تناقشان أفضل سبل مواجهة التهديد الذي يمثله عرابي.

تابع الخديوي ظهور حركة المعارضة بقلق متزايد؛ فقد سبق وقلصت القوى الأوروبية استقلاله، وأقحمت مسئولين أوروبيين في حكومته، وسيطرت على نصف ميزانية مصر. والآن يسعى رعاياه لتقليص سلطاته بدرجة أكبر عن طريق فرض الدستور وإعادة تشكيل مجلس النواب. وانفض الناس عن توفيق فلم يستطع أن يستعين بدعم أحد سوى صفوة الشراكسة. وفي يوليو/تموز ١٨٨١ حل توفيق الوزارة الإصلاحية، وعين عديله الشركسي داوود باشا يكن ناظرًا للجهادية، وقد وصفه عرابي بأنه «رجل جاهل أحمق مشئوم».

رد الضباط على هذا بأن نظموا مظاهرةً أخرى خارج قصر الخديوي في ميدان عابدين. وأخطر عرابي الخديوي في صباح التاسع من سبتمبر/أيلول ١٨٨١ بالآتي:

«سنحضر بجميع العساكر الموجودين في القاهرة إلى ساحة عابدين لعرض طلباتنا على فخامة الحضرة الخديوية» في عصر ذلك اليوم.[19] وأزعج توفيق باشا احتمال قيام تمرد جديد في الجيش، وذهب مع رئيس الوزراء ورئيس الأركان الأمريكي ستون باشا ليحاول حشد قوات موالية له في ثكنات عابدين والقلعة تتدخل لمواجهة عرابي؛ لكن هذا لم يُجدِ نفعًا. لقد كان عرابي يحظى بولاء رجال الجيش المصريين أكثر من الخديوي نفسه.

اضطر توفيق أن يقابل عرابي أمام قصر عابدين دون أن يكون معه سوى حاشيته والقناصل الأجانب. وطرح الضباط مطالبهم على الخديوي وتمثلت في: تشكيل مجلس وزراء جديد يرأسه المصلح الدستوري شريف باشا، وإعادة تشكيل مجلس النواب، وزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي. ولم يكن أمام توفيق سوى الموافقة؛ وكانت الغلبة للجيش ومؤيديه المدنيين.

خضع الخديوي لضغوط الإصلاحيين وأعاد مجلس النواب. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٨٢ قدم النواب مشروع دستور إلى الخديوي، وتمت الموافقة على الدستور في فبراير/شباط وتشكل مجلس وزراء جديد شغل فيه أحمد عرابي نظارة الجهادية. وأخيرًا أطاح العقيد أحمد عرابي — الذي لم يحصل على ترقية منذ عام ١٨٦٣ — بالهرم التركي الشركسي، وضمن السيطرة على الجيش المصري.

لاشك في أن الضباط المصريين استغلوا الفرصة لتصفية حساباتهم القديمة مع المماليك؛ إذ اتهموا ناظر الجهادية الأسبق عثمان رفقي باشا بالتآمر لاغتيال عرابي، وأدانوا خمسين من ضباطه — جميعهم شراكسة — بنفس التهمة، وتعرض كثير ممن ألقي القبض عليهم للتعذيب بعلم عرابي، الذي قال في وقت لاحق إنه لم يذهب إلى السجن قط ليشهد تعرضهم للعذاب أو سوء المعاملة، وإنه لم يقترب منهم قط.[20]

زاد انزعاج مسئولي باريس ولندن من انفضاض الناس عن توفيق، فكلما قدم الخديوي تنازلًا لحركة الإصلاح، ضعفت سلطته، وضعف نفوذ القوى العظمى على الاقتصاد المصري، وخشيَ البريطانيون والفرنسيون أن تؤدي هذه التنازلات إلى الإخلال بالنظام السياسي في مصر. ولم يكن وجود عرابي في الحكومة كافيًا لتهدئة مخاوف أوروبا؛ إذ أجبر عرابي رئيس الوزراء الجديد محمود سامي البارودي على طرد المسئولين الأوروبيين الذي عُينوا في الحكومة المصرية. حدثت هذه التطورات بسرعة كبيرة، وكانت أكبر مما تحتمله القوى الأوروبية المحافظة. وبدأت حركة عرابي تبدو كثورة، وشرع

البريطانيون والفرنسيون في اتخاذ إجراء لدعم نظام الخديوي المتداعي. ومن المفارقات أن ما اتخذوه من إجراءات أدى إلى تفاقم عزلة الخديوي، وعزز موقف عرابي.

في يناير/كانون الثاني ١٨٨٢ أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بيانًا مشتركًا عرف بمذكرة جامبتا في محاولة لإعادة سلطة الخديوي. وربما كان لنا أن نتوقع تصرفًا أفضل من دولتين تفتخران بقدرتهما على التصرف الدبلوماسي السليم. أمل البريطانيون والفرنسيون أن يؤدي تأكيدهما على توحيد جهودهما ضد جميع التهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النظام المصري إلى أن يحول دون وقوع أي مخاطر قد تتعرض لها حكومة الخديوي، إذ ستتحد الدولتان حتمًا لمواجهتها. وما كان لشيء أن يُضعف موقف توفيق باشا أكثر من هذا التهديد الصريح بحماية الخديوي من شعبه.

تلت تلك المذكرة الخرقاء مطالبات أوروبية بطرد عرابي من مجلس الوزراء، إلا أن موقف عرابي في الداخل صار أقوى كثيرًا حين سعت القوى الأوروبية التي يكرهها الشعب للإطاحة به، وفي المقابل زادت عزلة توفيق. اتهم عرابي توفيق باشا بالعمل لصالح الأوروبيين وخيانة وطنه، واستقال رئيس الوزراء ومعظم الوزارة، وفي ظل هذه الظروف لم يكن أحد على استعداد لتشكيل حكومة جديدة، وظل عرابي في منصبه، وهو ما كان يعني أن الحكومة خضعت تمامًا لسيطرة أقوى الوزراء وأكثرهم شعبية. وهكذا أدت المساعي الأوروبية الهادفة للإطاحة بعرابي — عن غير قصد — إلى وضع الحكومة المصرية تحت سيطرته.

مع تصاعد حدة الموقف لجأت بريطانيا وفرنسا إلى التهديد بالتدخل العسكري. وفي مايو/أيار ١٨٨٢ أرسلتا وحدة من أسطول مشترك إلى مصر. وأدى استعراض القوة هذا إلى جعل الخديوي توفيق في موقف لا يحسد عليه. وفي ٣١ مايو/أيار ترك الخديوي القاهرة، وذهب إلى قصر رأس التين بالإسكندرية ليصبح أكثر قربًا من حماية السفن البريطانية والفرنسية. كانت مصر تخضع في الواقع لحكم رجلين: الحاكم المعترف به شرعيًّا، الخديوي توفيق الذي كان حبيس قصره في الإسكندرية، والزعيم الشعبي أحمد عرابي الذي ترأس الحكومة في القاهرة.

بينما كانت السفن الحربية الأوروبية تجوب على مقربة من الساحل تحولت التوترات بين المصريين والأوروبيين إلى عنف اندلع في الإسكندرية في الحادي عشر من يونيو/حزيران ١٨٨٢. وما بدأ بشجار في شارع بين أحد الرعايا البريطانيين وسائق

حنطور مصري تحول إلى شغب ضد الأجانب راح ضحيته أكثر من خمسين شخصًا، وأصيب المئات بجروح، وتعرضت بيوت الآلاف للتدمير وكذا أماكن عملهم، مما جعلهم في حالة عوز. بالغت الصحافة الأوروبية في وصف أحداث الشغب التي وقعت في الإسكندرية مصورةً إياها على أنها مذبحة للمسيحيين والأوروبيين مما وضع ضغوطًا على الحكومتين البريطانية والفرنسية دفعتهما لاتخاذ رد فعل قوي لما حدث من إخلال بالنظام في مصر.

علم عرابي أن أحداث الشغب التي اندلعت ضد الأوروبيين من المحتمل أن تدفع البريطانيين والفرنسيين للتدخل، بل إنه شك أن الخديوي توفيق حرض على أحداث الشغب حتى يعجل بالتدخل الأجنبي، غير أنه لا يوجد دليل يدعم هذا الزعم. أرسل عرابي ١٢ ألف جندي إلى الإسكندرية ليعيد إليها النظام ويحمي المدينة من رد الفعل الأوروبي المتوقع، وتأهب للحرب فلجأ إلى مؤيديه من كبار ملاك الأراضي يطلب تجنيد الفلاحين تعزيزًا للجيش، وفرض ضرائب طارئة حتى تتوفر لحكومة عرابي الموارد المالية اللازمة للتصدي للهجوم الأوروبي.

وكما هو متوقع أصدر قائد الأسطول البريطاني سير بوشامب سيمور سلسلةً من الإنذارات المتوالية شديدة اللهجة مهددًا بقصف الإسكندرية ما لم تُفكك دفاعاتها البحرية. ولم يهتز الجيش المصري، وشرع في تعزيز دفاعات المدينة باسطًا الاستحكامات في المناطق القريبة من الشاطئ وناصبًا منصات للمدافع حتى يواجه خطر السفن الأوروبية. ولما لم يكن الأوروبيون ولا المصريون على استعداد للتنازل، أصبح النزاع المسلح وشيكًا.

جاء احتمال التدخل العسكري بنتيجة غير متوقعة، ألا وهي انسحاب الأسطول الفرنسي بعد شهور من الجهود الأنجلوفرنسية المشتركة، فالدستور الفرنسي يلزم الحكومة بالحصول على موافقة البرلمان قبل الدخول في حرب مع أي دولة. وكانت فرنسا لم تتعافى بعد من الهزيمة الساحقة التي لحقت بها على يد ألمانيا عام ١٨٧٠، ومن تكلفة إخضاع الجزائر عام ١٨٧١، ونفقات احتلال تونس عام ١٨٨١. كان حجم النفقات التي تكبدتها خزانة فرنسا يرهق مواردها، ولم يكن المجلس راغبًا في الوقوع في أي ورطة خارجية. وفي الخامس من يوليو/تموز أوضحت الحكومة الفرنسية موقفها لبريطانيا، وسحبت سفنها من الإسكندرية.

صار على بريطانيا الآن اتخاذ قرار حاسم: إما أن تتراجع أو تمضي قدمًا وحدها. ولم تكن لدى بريطانيا أي رغبة في احتلال مصر؛ فهي دولة مفلسة حاكمها لا يحظى

بثقة شعبه وجيشها متمرد، ولذا لا تجد أي قوة إمبريالية ما يغريها باحتلالها. إضافةً إلى هذا فإن وجود بريطانيا في مصر يخل بميزان القوى في أوروبا الذي طالما جاهدت لندن للحفاظ عليه. بل إن المشكلة الأكبر تكمن في استراتيجية الخروج: فبعد أن تدخل القوات البريطانية مصر، فمتى ستصبح قادرةً على الانسحاب؟ ولما كانت أهداف بريطانيا تنحصر في تأمين قناة السويس وسداد ديون مصر للدائنين البريطانيين، بدت مخاطر التدخل العسكري أكبر من مزاياه.

إلا أن التراجع لم يكن خيارًا مطروحًا، فبريطانيا في العهد الفكتوري ما كانت لتعتبر نفسها «عظمى» إن خضعت لضباط متمردين في دولة أقل منها تقدمًا. منحت الحكومة الأميرال سيمور موافقتها على التدخل، وفي ١١ يوليو/تموز فتح النيران على مدينة الإسكندرية واستحكاماتها، ومع غروب الشمس اضطرمت النيران في المدينة، وانسحبت القوات المصرية، واحتلت كتيبة من الجنود البريطانيين الإسكندرية في ١٤ يوليو/تموز، ولم تكن هذه بداية حرب وحسب وإنما بداية احتلال بريطاني دام ثلاثة أرباع القرن.

فيما بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول ١٨٨٢ عمل أحمد عرابي قائدًا لحكومة الثورة، وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة المصرية في دفاعها ضد البريطانيين. تمتع عرابي بدعم كبير في المدن والريف بفضل وقوفه في وجه الغزاة. وفي حين ظل الخديوي يلزم قصره في الإسكندرية، منح كثير من الأمراء ورجال القصر ونساء الأسرة الملكية دعمهم لعرابي، وزودوه بالمال والحبوب والخيل استعدادًا للحرب.[21] وظل يحظى بدعم هائل من صفوة ملاك الأرض والتجار المدنيين والمؤسسة الدينية، وبذل مؤيدو عرابي كل ما في وسعهم استعدادًا للحرب القادمة، إلا أن الجيش النظامي لم يكن بالعدد أو الثقة اللازمين لمواجهة البريطانيين، وافتقر المتطوعون الفلاحون إلى النظام والتدريب اللازمين للثبات في مواقعهم عند التعرض للهجوم. وظلت فرصة عرابي في الفوز ضئيلة وإن زادت أعداد جيشه.

كان من دواعي دهشة البريطانيين أن لاقوا مقاومة عنيفة من الجيش غير النظامي التابع لعرابي. وصل السير جارنيت ولزلي إلى الإسكندرية في ذروة الصيف على رأس قوة قوامها ٢٠ ألف رجل، وانطلق بقواته من الإسكندرية للاستيلاء على القاهرة، إلا أن قوات عرابي حالت دون تقدمه طوال خمسة أسابيع مما أجبر البريطانيين على الكف عن المحاولة. عاد ولزلي إلى الإسكندرية ليبحر برجاله إلى منطقة قناة السويس، إذ استطاع

البريطانيون الاستيلاء عليها بقوة بحرية جبارة في بداية سبتمبر/أيلول ١٨٨٢. وعندما كان ولزلي في منطقة القناة حصل على تعزيزات من الهند البريطانية، وبعدها تأهب للانطلاق غربًا نحو القاهرة. ونجح عرابي في مفاجأة القوات البريطانية قبل أن تنطلق من منطقة القناة، وألحق بهم خسائر فادحة قبل أن ينسحب من أمام قواتهم التي تفوقه عددًا. تراجعت القوات المصرية إلى منطقة في الصحراء الشرقية تقع في منتصف الطريق بين القناة والدلتا تعرف بالتل الكبير لحماية القاهرة، لكن قوات ولزلي هاجمتها قبل أن تحظى بالوقت الكافي لإعداد الدفاعات المناسبة. اخترق البريطانيون الصفوف المصرية حتى مسافة ٣٠٠ ياردة قبل الفجر، وفاجئوهم بأن هاجموا القوات المدافعة بالبنادق المزودة بالحراب في فجر ١٣ سبتمبر/أيلول. ووضعت المعركة أوزارها في غضون ساعة واحدة واستسلمت القوات المصرية المنهكة للقوات البريطانية التي تفوقها قوةً، وبهذا صار الطريق إلى القاهرة ممهدًا للقوات الغازية.

انهارت حكومة الثورة التي رأسها أحمد عرابي مع انهيار دفاعاتها في التل الكبير، وألقي القبض على زعيمها بعد يومين، وحوكم هو ورفاقه بتهمة الخيانة، وأدين بها، وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام خففت إلى النفي لمستعمرة سيلان البريطانية [سريلانكا حاليًّا]. وأُعيد الخديوي توفيق إلى العرش، لكنه لم يستعد سيادته الكاملة أبدًا، فمع احتلال بريطانيا لمصر عين مستشارين بريطانيين في جميع مستويات الحكومة، وصار الحاكم الحقيقي لمصر هو المعتمد البريطاني السير إيفلين بيرينج (الذي ارتقى فيما بعد إلى طبقة النبلاء، وعرف باسم لورد كرومر).

ترك عرابي تراثًا مختلطًا تباينت فيه الآراء، فعقب انهيار الحركة التي قام بها تعرض لانتقادات كثيرة رمته بأنه استفز البريطانيين دافعًا إياهم لاحتلال مصر، إلا أن أحدًا لا ينكر الدعم الكبير الذي حظي به حين دافع عن حقوق أهل البلاد المصريين. وكان من أجرأ مؤيديه بعض نساء الأسرة الحاكمة، سجل محامي عرابي — أيه إم برودلي — حوارًا مع إحدى الأميرات قالت فيه بحماس إنهن جميعًا تعاطفن سرًّا من البداية مع عرابي، لأنهن علمن أنه لا يسعى إلا لخير المصريين، وأنهن رأين فيه مخلصًا، وأن حماسهن له لم يعرف حدودًا.[22] وأرجعت الأميرة نازلي — إحدى حفيدات محمد علي — شعبية عرابي إلى أسباب عامة أكثر، فقالت:

> كان عرابي أول وزير مصري يجعل الأوروبيين يطيعونه، ففي عهده تمكن المسلمون على الأقل من أن يرفعوا رءوسهم ولم يجرؤ اليونانيون والإيطاليون على خرق القانون، ومن بعده لم يعد هناك أحد يحفظ النظام، وخضع المصريون وحدهم للاضطهاد على يد رجال الشرطة، في حين أخذ الأوروبيون يتصرفون كما يحلو لهم.[23]

قضى عرابي ثمانية عشر عامًا في المنفى قبل أن يسمح له خليفة توفيق — عباس حلمي الثاني (تولى الحكم من ١٨٩٢ حتى ١٩١٤) — بالعودة عام ١٩٠١. ولما منحته الحكومة المصرية عفوًا رسميًّا حلف بالولاء للخديوي، واعتزل السياسة. وتطلع جيل جديد من الشباب القوميين لأن يحظوا بدعمه في حربهم ضد الاحتلال البريطاني، لكنه حافظ على عهده، وبقي بمعزل عن السياسة، إذ صار عجوزًا يريد أن ينهي حياته في بلده المحبوب مصر. أدار عرابي ظهره للمستقبل، ولم ينظر إلا للماضي، وقضى آخر عقد من حياته يقرأ جميع ما ورد في الكتب والجرائد عن الثورة العرابية، وكرس ما تبقى من عمره لتبرئة نفسه من الجرائم التي اتهم بارتكابها،[24] فكتب عددًا من المقالات عن حياته، ووزعها على عدد كبير من المؤلفين في مصر والخارج.

وعلى الرغم مما بذله من جهود ظلت تهمتان تلطخان اسمه سنواتٍ بعد وفاته عام ١٩١١، وهما: مسئوليته عن استفزاز بريطانيا ودفعها لاحتلال مصر، وخيانته لأسرة محمد علي، الحاكم الشرعي لمصر. ولم يُرد لعرابي اعتباره إلا بعد أن قام جيل جديد من الضباط المصريين الشبان بالإطاحة بآخر أبناء محمد علي في ثورة ١٩٥٢، وحينها ضمه الناس لمصاف أبطال مصر القوميين.

* * *

أثار الاحتلال البريطاني اضطرابًا تجاوز الحدود المصرية، فتحول ذعر الفرنسيين إلى عداء، إذ رأوا منافسيهم البريطانيين يحظون بوجود إمبريالي قوي في مصر التي ظلت دولة مهمة موالية لهم منذ عهد نابليون؛ إذ اعتمد المصريون على المستشارين العسكريين الفرنسيين، وأرسلوا أكبر بعثاتهم التعليمية إلى باريس، واستوردوا التكنولوجيا الصناعية الفرنسية، وتأسست شركة قناة السويس شركة فرنسية. رفضت فرنسا قبول خسارتها لمصر، وسعت بكافة السبل لتصفية حساباتها مع تلك الدولة التي لقبتها فرنسا بالغادرة. انتقم الفرنسيون بأن استولوا على أراضٍ استراتيجية في أفريقيا حتى يعيدوا مجدهم

الإمبريالي، ويمارسوا ضغوطًا على مصالح البريطانيين في الخارج. وتبع هذا ظهور تيار عرف بتيار «التكالب على أفريقيا»، إذ لُونت خريطة أفريقيا بالألوان الإمبريالية التي تشير إلى كل من بريطانيا وفرنسا، ويتبعهما مباشرةً البرتغال وألمانيا وإيطاليا.

بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٤ أدى التنافس الاستعماري إلى عداء شديد بين بريطانيا وفرنسا، وبلغ هذا ذروته في عام ١٨٩٨، إذ أوشكت القوتان الإمبرياليتان على الدخول في حرب بسبب إدعاء كل منهما الأحقية في جزء منعزل من النيل في السودان. ولم تسمح أي منهما بإيقاد نار العداء والتهديد بالدخول في صراع مفتوح، ولم يكن أمامهما من حل سوى إعادة توازن القوى الإمبريالية في البحر المتوسط عن طريق التنازل عن أرض لفرنسا تعويضًا لها عن وجود بريطانيا في مصر، وبما أن فرنسا استولت على تونس والجزائر فالحل الوحيد هو إعطاؤها المغرب أيضًا.[25]

كانت المشكلة تكمن في أن فرنسا ليست هي القوة الأوروبية الوحيدة التي لها مصالح في المغرب، فالإسبان أسسوا مستعمرات على ساحل البحر المتوسط، والبريطانيون لهم مصالح تجارية كبيرة، والألمان صاروا يطالبون بحقهم بقوة تزيد مع الوقت، إضافةً إلى هذا كان على القوى الاستعمارية أن تأخذ في اعتبارها أن أهل المغرب — بعد قرون من تمتعهم بالاستقلال — لا يريدون الاحتلال، ولم يثيروا أحدًا ليغزو أرضهم. حدد وزير الخارجية الفرنسي ثيوفايل ديكلاسيه الاستراتيجية التي اتبعها عام ١٩٠٢ قائلًا إنه مهتم بالتمييز بين القضية العالمية والقضية الفرنسية المغربية، وأنه سيحل القضية الأولى بمعزل عن الثانية مع كل قوة من القوى على التوالي حتى يصل في النهاية إلى حرية التعامل مع قضية المغرب.[26] وعلى مدار السنوات العشر التالية ساومت فرنسا كل قوة من القوى الأوروبية على حدة، ثم بسطت سيطرتها على المغرب.

كانت إيطاليا هي القوة الأقل اهتمامًا بالمغرب، ولهذا بدأ ديكلاسيه بالتوجه إليها عاقدًا معها صفقةً في عام ١٩٠٢ أقرت فيها فرنسا بمصالح إيطاليا في ليبيا مقابل دعم إيطاليا للأطماع الفرنسية في المغرب.

ومثلت بريطانيا تحديًا، إذ كان البريطانيون يتطلعون للحفاظ على مصالحهم التجارية في المغرب، ولم تكن لهم رغبة في السماح لأي قوة بحرية بتحدي هيمنة أسطولهم على مضيق جبل طارق، غير أنهم كانوا مهتمين اهتمامًا صادقًا بتسوية خلافاتهم الاستعمارية مع فرنسا. وفي أبريل/نيسان ١٩٠٤ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق — عرف بالوفاق الودي — كان صفحةً جديدة في علاقاتهما الدبلوماسية. وفقًا

لبنود الاتفاقية أقرت فرنسا وضع بريطانيا في مصر، وتعهدت بعدم المطالبة بتحديد وقت محدد لإنهاء الاحتلال البريطاني. وفي المقابل أقرت بريطانيا بالوضع الاستراتيجي لفرنسا كقوة ترتبط سيادتها ارتباطًا وثيقًا بأرض المغرب، وتعهدت بعدم الوقوف في وجه أي إجراء تتخذه فرنسا للحفاظ على النظام في هذا البلد، وبمد يد العون للقيام بكافة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي قد يتطلبها هذا.[27]

وسارعت فرنسا للفوز بموافقة إسبانيا على احتلال للمغرب، فطمأنت مخاوفها هي وبريطانيا بأن تنازلت عن ساحل المغرب المطل على البحر المتوسط ليقع تحت دائرة نفوذ إسبانيا. وكان هذا أساس اتفاقية عقدت بين فرنسا وإسبانيا بشأن المغرب في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٤.

كادت فرنسا تحل القضية العالمية مما يمهد الطريق لاحتلال المغرب، إذ وافقت جميع القوى الأوروبية على هذا، ما عدا ألمانيا. تطلع ديكلاسيه إلى المضي في احتلال المغرب دون الرجوع إلى ألمانيا، فالإمبراطورية الألمانية لم تمتد قط نحو البحر المتوسط. إضافةً إلى هذا فقد علم ديكلاسيه أن ألمانيا ستطالب فرنسا بأن تقر باستيلائها على منطقة الألزاس واللورين التي استولت عليها إثر الحرب التي دارت بينهما فيما بين ١٨٧٠ و١٨٧١ مقابل إقرارها بأطماع فرنسا في المغرب، وهذا ثمن أكبر من أن تدفعه فرنسا في مقابل الحصول على موافقة ألمانيا. إلا أن حكومة القيصر فيلهلم الثاني أبت تجاهل فرنسا لها. كانت ألمانيا تبرز كقوة استعمارية كبرى لها ممتلكات في أفريقيا وجنوب المحيط الهادي، وصارت المغرب منطقة نزاع بينها وبين فرنسا.

بدأ الألمان يؤكدون مصالحهم في المغرب ليجبروا فرنسا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وفي مارس/آذار ١٩٠٥ رتب وزير الخارجية الألماني الأمير برنارت فون بولوف لزيارة يقوم بها القيصر فيلهلم الثاني إلى سلطان المغرب مولاي عبد العزيز في طنجة. وأثناء هذه الزيارة أكد الإمبراطور الألماني احترامه لسيادة المغرب وللمصالح الألمانية في أرض السلطان، وبهذا وضع أول عقبة في سبيل أطماع فرنسا في المغرب. هذه الخطوة التي اتخذتها ألمانيا أجبرت فرنسا على التفاوض معها، وأعيد فتح القضية المغربية أثناء انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في يناير/كانون الثاني ١٩٠٦.

زعم أن هدف هذا المؤتمر الذي حضرته إحدى عشرة دولة هو مساعدة سلطان المغرب في وضع برنامج إصلاح تسير عليه حكومته، لكن في الواقع تطلعت فرنسا لاستغلال المؤتمر لحشد مزيد من الدعم الأوروبي لتؤثر على ألمانيا، وتتغلب على معارضة

القيصر لأطماعها في المغرب. وعلى الرغم مما بذلته ألمانيا من جهود لحشد حاضري المؤتمر ضد فرنسا، كانت ثلاث من الدول المشاركة في المؤتمر قد أبدت موافقتها بالفعل على مطالبة فرنسا باحتلال المغرب — هي إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا — وأجبرت حكومة القيصر على الاستسلام. وفي عام ١٩٠٩ أقرت ألمانيا أخيرًا بالدور الخاص لفرنسا في الحفاظ على أمان المغرب.

بعد أن فازت فرنسا بموافقة القوى الأوروبية الأخرى على احتلال المغرب وجهت اهتمامها إلى العلاقات الفرنسية المغربية. حكم أشراف المغرب البلاد حكمًا مستقلًا عن الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية منذ عام ١٥١١ بلا انقطاع، لكن بدءًا من عام ١٨٦٠ بدأت القوى الأوروبية تتدخل في الشئون السياسية والاقتصادية للسلطنة العريقة تدريجيًّا. أيضًا مرت المغرب بسلسلة من الإصلاحات قادتها الدولة أثناء حكم مولاي حسن (تولى الحكم من ١٨٧٣ إلى ١٨٩٤) في محاولة معهودة للقضاء على الاختراق الأوروبي عن طريق تبني تكنولوجية أوروبا وأفكارها. وكما هو متوقع أفضى هذا إلى زيادة التدخل الأوروبي وضعف الخزانة القومية بسبب ما أنفقته من مبالغ طائلة على المشروعات العسكرية ومشروعات البنية التحتية.

تولى مولاي عبد العزيز الحكم (من ١٨٩٤ إلى ١٩٠٨) بعد السلطان المصلح مولاي حسن وهو في الرابعة عشرة من عمره، وكان يفتقر إلى النضج والخبرة اللازمين لقيادة المغرب في خضم الأطماع الأوروبية المتنافسة بحيث يحافظ على سيادتها واستقلالها. صارت فرنسا تستغل غياب الترسيم الواضح للحدود بين الجزائر والمغرب استغلالًا كبيرًا، فترسل جنودًا إلى الأراضي المغربية بحجة إيقاف غارات القبائل، ومع اعتداء الفرنسيين على أراضي المغرب كانوا يكبلون حكومة السلطان بقروض عامة. وفي عام ١٩٠٤ منحت الحكومة الفرنسية المغرب قرضًا بقيمة ٦٢٫٥ مليون فرانك (١٢٫٥ مليون دولار أمريكي) أخذته من بنوك باريس مما زاد من اختراق فرنسا لاقتصاد المغرب.

استاء أهل المغرب من استفحال الوجود الفرنسي في بلادهم، وبدءوا يهاجمون المشروعات التجارية الأجنبية. ردت فرنسا على هذا باحتلال بعض المدن المغربية، وكانت الواقعة الأسوأ سمعة هي قصف الدار البيضاء من البحر واحتلالها على يد قوات بلغ عددها خمسة آلاف جندي عام ١٩٠٧ بعد هجوم عنيف على مصنع يملكه فرنسي. ومع زيادة توغل فرنسا في المغرب، بدأ الشعب يفقد الثقة في السلطان، وبدأ أخوه مولاي عبد الحفيظ ثورة ضده، وأجبره على التنازل عن العرش واللجوء لحماية فرنسا عام ١٩٠٨.

بعد نجاح الثورة التي قام بها مولاي عبد الحفيظ خلف أخاه على العرش منذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٢، غير أنه لم يكن أكثر نجاحًا في التصدي للانتهاكات الأوروبية. كانت ألمانيا آخر حليف تبقى للسلطان في أوروبا، وأرسلت سفينة مزودة بالمدافع لميناء أغادير في يوليو/تموز ١٩١١ في محاولة أخيرة لوقف توسع فرنسا في المغرب، لكن حل أزمة أغادير جاء في النهاية على حساب المغرب؛ إذ وافقت حكومة القيصر على الأطماع الفرنسية في المغرب مقابل موافقة فرنسا على التنازل لألمانيا عن أراضٍ في الكونغو الفرنسية.

أتمت فرنسا احتلال المغرب في مارس/آذار ١٩١٢ عندما وقع مولاي عبد الحفيظ معاهدة فاس التي أخضعت المغرب للحماية الفرنسية. ومع أن الأشراف ظلوا على العرش — حتى إن الملك محمد السادس الذي يتولى العرش حاليًّا هو سليلهم — فقد انتقلت سيادة المغرب للإمبراطورية الفرنسية طوال الأربعة والأربعين عامًا التالية. وصار بوسع فرنسا أخيرًا أن تسامح بريطانيا على احتلالها لمصر.

* * *

كانت ليبيا آخر أرض في شمال أفريقيا لا تزال خاضعة للحكم العثماني المباشر، وبحلول الوقت الذي فازت فيه فرنسا بالحماية على المغرب كانت إيطاليا في حرب بالفعل مع الإمبراطورية العثمانية نزاعًا على ملكيتها. وفي حين ظل إقليما طرابلس وبرقة جزءًا من الإمبراطورية العثمانية اسميًّا منذ القرن السادس عشر، فإنهما لم يخضعا للسيطرة العثمانية المباشرة إلا في أربعينيات القرن التاسع عشر؛ وقد حكم الباب العالي ليبيا دون تدخل كبير في أمورها. كانت عاصمتا هاتين الولايتين، طرابلس وبنغازي، قاعدتين ينحصر الوجود العثماني فيهما في مجموعة صغيرة من المسئولين والضباط اللازم وجودهم لحفظ السلام.

وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس واحتلال بريطانيا لمصر رأى العثمانيون قيمة استراتيجية كبيرة في الأراضي الليبية. وبعد اندلاع ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ وصعود مجموعة جديدة من القوميين إلى السلطة، بدأت حكومة إسطنبول تتخذ اجراءات فعالة للحد من الانتهاكات الإيطالية في ليبيا مانعةً الإيطاليين من شراء أراضي طرابلس وبرقة أو امتلاك المصانع فيهما. بالتأكيد أراد العثمانيون أن يحولوا دون خسارة آخر موضع نفوذ لهم في شمال أفريقيا لصالح الطموح الإمبريالي الأوروبي.

لسنوات طويلة ظلت القوى الأوروبية تعد إيطاليا بمنحها ليبيا؛ قطع البريطانيون هذا العهد عام ١٨٧٨، والألمان عام ١٨٨٨، والفرنسيون عام ١٩٠٢. ومن الواضح أن الدول الأوروبية الأخرى توقعت من إيطاليا أن تجد سبيلًا سلميًّا لضم ليبيا لممتلكاتها. غير أن الإيطاليين اختاروا دخول ليبيا بالقوة، فأعلنوا الحرب على العثمانيين في ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩١١ متذرعين بأن الرعايا الإيطاليين تعرضوا لسوء المعاملة في الأراضي الليبية. قاوم العثمانيون الموجودون في ليبيا الغزاة مقاومة عنيفة، فقرر الإيطاليون نقل الحرب إلى قلب الأراضي العثمانية. قصفت السفن الإيطالية بيروت في فبراير/شباط ١٩١٢، وهاجمت المواقع العثمانية في مضيق الدردنيل في أبريل/نيسان، واحتلت جزيرة رودس وباقي جزر الدوديكانيز في المدة من أبريل/نيسان إلى مايو/أيار ١٩١٢ مدمرةً التوازن الاستراتيجي في شرق المتوسط.

وسارعت القوى الأوروبية الأخرى إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية لاحتواء الخراب الذي حل، إذ خافوا أن يشعل الإيطاليون الحرب في منطقة البلقان المضطربة (وكان الإيطاليون بالفعل يؤججون نيران الحركة القومية الألبانية المناهضة للعثمانيين). رحبت إيطاليا ترحيبًا كبيرًا بالسماح لنظام المؤتمرات الأوروبي بأن يحسم المسألة الليبية؛ فقد كانت قواتها مكبلة بالمقاومة الشديدة للحاميات التركية الصغيرة والليبيين، ولم تبسط سيطرتها على المناطق الداخلية من البلاد.

عاد السلام على حساب آخر ما يملكه العثمانيون من أراضٍ في شمال أفريقيا؛ إذ قامت الدول الأوروبية بدور الوسيط بين العثمانيين والإيطاليين، وأبرمت معاهدة سلام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٢ أُخضعت بموجبها ليبيا للحكم الإمبريالي الإيطالي. إلا أن إيطاليا واجهت مقاومة عنيفة من الليبيين بعد انسحاب القوات العثمانية، إذ واصلوا حربهم ضد الحكم الأجنبي حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

* * *

بحلول نهاية عام ١٩١٢ خضع ساحل شمال أفريقيا كله للهيمنة الاستعمارية، من مضيق جبل طارق وحتى قناة السويس، فخضع اثنان من بلاد هذه المنطقة للحكم الاستعماري المباشر، وهما الجزائر وليبيا، في حين خضعت تونس ومصر والمغرب لحماية فرنسا وبريطانيا، وإن ظل يحكمها ملوكها صوريًّا. بدأت القواعد الأوروبية تحل محل القواعد العثمانية، مما كان له تبعات عظيمة على مجتمعات شمال أفريقيا. كُتِب الكثير

عن التاريخ الإمبريالي من منظور السياسة العليا والدبلوماسية العالمية، إلا أن الإمبريالية أضفت أيضًا تغييرات هامة جدًّا على حياة شعوب شمال أفريقيا، ويمكننا أن ننظر إلى تجارب شخص واحد فقط فنرى آثار هذه التغيرات على مجتمعه كافة.

ولد المفكر أحمد أمين (١٨٨٦–١٩٥٤) في القاهرة بعد أربع سنوات من احتلال بريطانيا لمصر، وتوفي قبل انسحابها منها بعامين، فلم يعرف مصر إلا وهي تحت الاستعمار. أثناء دراسته في الأزهر وبداية عمله مدرسًا بإحدى المدارس قابل كثيرًا من المفكرين البارزين الذين عاشوا في عصره، والتقى ببعض من أكثر المصلحين الإسلاميين تأثيرًا في ذلك العصر، وشهد ظهور الحركات القومية والأحزاب السياسية في مصر، ورأى نساء مصر يخرجن من عزلة الحجاب والخدور إلى الحياة العامة، وأودع تأملاته حول هذه التغيرات الكبيرة السيرةَ الذاتية التي كتبها في نهاية حياته، تلك الحياة الناجحة التي أنهاها وهو أستاذ جامعي وشخصية أدبية مرموقة.[28]

نشأ الشاب أحمد في عالم شهد تغيرًا سريعًا، وكانت الفجوة التي تفصل جيله عن جيل والده — طالب العلم الإسلامي — كبيرة إلى حد لافت للنظر؛ فقد كان والده يعيش في عصر اليقين بما هو إسلامي، إذ أمضى حياته بين الدراسة في الأزهر والقيام بمهام إمامة مسجد الإمام الشافعي. أما جيل أحمد فشكلته الأفكار الجديدة والمستجدات، ومنها الصحف التي مكنت الصحفيين من القيام بدور رئيسي في تشكيل الرأي العام.

بدأ أحمد أمين قراءة الصحف وهو مدرس شاب بإحدى المدارس، إذ كان يرتاد مقهى يقدم الجرائد لرواده، وحسبما يوضح أمين عُرفت كل جريدة بتوجهها السياسي. وكان أمين كثيرًا ما يختار الجرائد المحافظة ذات التوجه الإسلامي، إذ توائم قيمه الشخصية، لكنه اطلع أيضًا على ما صدر في عصره من جرائد قومية وأخرى تؤيد الإمبريالية.

دخلت المطابع مصر لأول مرة في عشرينيات القرن التاسع عشر، وكانت من أول البضائع الصناعية التي صدرها الغرب إلى الشرق الأوسط. أرسل محمد علي واحدةً من أوائل البعثات الفنية إلى ميلان بإيطاليا لتتعلم المعارف والتكنولوجيا الخاصة بالمطابع، وبعد هذا مباشرةً بدأت الحكومة المصرية تنشر جريدة رسمية كانت أول إصدار دوري يُنشَر باللغة العربية، وكان هدفها الأول هو «تحسين أداء الحكام المبجلين وكبار المسئولين الذي يتولون شئون العامة ويديرون مصالحهم».[29] وفي الفترة بين ١٨٤٢ و١٨٥٠ تولى

رفاعة الطهطاوي — مؤلف الدراسة الشهيرة عن باريس — رئاسة تحرير هذه الجريدة الرسمية التي حملت اسم «الوقائع المصرية».

استغرق الأمر بضعة عقود حتى يبدأ أصحاب المشروعات الخاصة إصدار الجرائد، ثم صدرت كثير من هذه الصحف تحت رقابة حكومية غير مباشرة، وكان عدد الطبعات أصغر من أن يمكن الصحف من الازدهار دون دعم الحكومة، فمثلًا نشر القطاع الخاص صحيفة «الجوائب» في إسطنبول، وهي من أوائل الصحف الصادرة بالعربية، وبدأ صدورها عام ١٨٦١ إلى أن تعرضت لمشكلات مادية بعد صدورها بعدة أشهر، فشمل السلطان عبد العزيز الجريدة المستقلة بعنايته، وقال الناشر لقرائه: «تقرر أن تتحمل وزارة المالية العثمانية تكاليف الجوائب من الآن فصاعدًا، وأن تطبع في مطابع الإمبراطورية، وفي ظل هذه الظروف يصبح علينا أن نتعهد بالولاء لسيدنا السلطان العظيم.»[30] ورغم هذه القيود التي فرضت على حرية الصحافة كان للجوائب تأثير فعال، ووصلت إلى الجمهور الذي يقرأ بالعربية في المغرب وشرق أفريقيا والمحيط الهندي. وتبع هذه الصحيفة صدور صحف أخرى.

صارت بيروت والقاهرة مركزين مهمين للصحافة والنشر في العالم العربي، وهما تحتفظان بهذه المكانة حتى يومنا هذا. وفي منتصف القرن التاسع عشر شهدت لبنان ذروة حركة بعث أدبية كبرى عرفت بالنهضة؛ إذ انهمك المفكرون المسلمون والمسيحيون في إعداد القواميس والموسوعات وطبعات أمهات كتب الأدب والفكر العربي، وشجعتهم على هذا إمكانات المطابع (التي غالبًا ما امتلكها المبشرون).

تُعد النهضة مرحلةً مثيرة أعاد عرب الإمبراطورية العثمانية فيها اكتشاف التراث الفكري، وحددوا هويتهم الثقافية، إذ بدءوا يرتبطون بأمجاد عصر ما قبل الإمبراطورية العثمانية. احتضنت هذه الحركة جميع الشعوب المتحدثة بالعربية دون تفرقة على أساس عرق أو دين، وغرست بذور فكرة ستؤثر في السياسة العربية تأثيرًا كبيرًا، ألا وهي أن العرب أمة تتسم بوحدة اللغة والثقافة والتاريخ. وفي أعقاب الصراعات العنيفة التي شهدها جبل لبنان ودمشق عام ١٨٦٠ احتلت هذه الرؤية الإيجابية الجديدة أهمية خاصة لقدرتها على حل الخلافات الطائفية. وقامت الصحف بدور رئيسي في نشر هذه الأفكار، حتى إن أحد رواد النهضة — وهو بطرس البستاني — قال في ١٨٥٩ إن الصحف «من أهم وسائل تعليم الجماهير».[31] وبحلول نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر صار ببيروت ما لا يقل عن خمس وعشرين صحيفة ودورية تتناول الأحداث الجارية.

لكن في هذا الوقت أيضًا بدأت الحكومة العثمانية فرض قيود جديدة على الصحافة، تطورت لتصبح رقابة صارمة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩). انتقل كثير من الصحفيين والمفكرين من سوريا ولبنان إلى مصر، حيث كانت القيود التي يفرضها الخديوي على الصحافة أقل من تلك المفروضة في بلادهم، ومثلت هذه الهجرة بداية ظهور الصحافة الخاصة في القاهرة والإسكندرية. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تأسس في مصر ما يربو على مائة وستين جريدة ودورية صادرة باللغة العربية.[32] تأسست جريدة الأهرام — إحدى أشهر الصحف في العالم العربي اليوم — على يد الأخوين سليم وبشارة تقلا اللذين انتقلا من بيروت إلى الإسكندرية في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر. وعلى عكس كثير من الصحف المعاصرة التي اعتادت نشر مقالات عن موضوعات ثقافية وعلمية كانت صحيفة الأهرام بحق صحيفةً إخبارية من أول طبعة صدرت منها في الخامس من أغسطس/آب ١٨٧٦. استغل الأخوان تقلا وجود مكتب تلغراف في الإسكندرية، واشتركا في الخدمات التي تقدمها وكالة أنباء رويترز، وصارا ينشران أنباء عن الداخل والخارج في غضون أيام — بل ساعات — من وقوع الأحداث في حين كانت الصحف الصادرة في بيروت — التي لم يتح لها استخدام التلغراف فاعتمدت على البريد — تنشر التقارير عن الوقائع الأجنبية بعد حدوثها بشهور.

ومع ازدياد تأثير الصحافة المصرية سعى الحُكام لإحكام قبضة الدولة على الإعلام المزدهر، فأغلقت الحكومة الصحف التي رأت أن آراءها السياسية متطرفة. وعقب إفلاس مصر في عام ١٨٧٦ وما تبع هذا من تدخل أوروبا في شئون البلاد السياسية، قام الصحفيون بدور فعال مع المصلحين المتحالفين لدعم الزعيم أحمد عرابي، فما كان من الحكومة إلا أن فرضت قانونًا صارمًا بشأن الصحافة في عام ١٨٨١ ليصبح نموذجًا خطيرًا للقيود المفروضة على حريات الصحافة.

خفت القيود المفروضة على الصحافة في ظل الاحتلال البريطاني، وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر لم يطبق اللورد كرومر قانون عام ١٨٨١ على الإطلاق، وظل يقدم معونات مادية للصحف الأكثر تعاطفًا مع الوجود البريطاني في مصر — جريدة إجيبشيان جازيت الصادرة بالإنجليزية وجريدة المقطم الصادرة بالعربية — بيد أنه لم يتخذ أي إجراء ضد الصحف التي تنتقد إدارته صراحةً. لقد أدرك كرومر أن الصحف لا يقرؤها إلا عدد محدود جدًّا من الصفوة المتعلمة، وأن حرية الصحافة متنفس يتيح للحركة القومية الصاعدة التنفيس عن الكبت مما يعود عليه بالنفع.

كان هذا هو عالم الصحافة الذي اختبره أحمد أمين في العقد الأول من القرن العشرين؛ إعلام عربي كان ثمرةً للتكنولوجيا الأوروبية يعبر عن نطاق واسع جدًّا من الآراء بدءًا من التوجهات الدينية وحتى القومية ومناهضة الإمبريالية.

عُدَّت الأفكار القومية التي روجت لها الصحف في عصر أحمد أمين جديدة نسبيًّا، فكانت فكرة النظر إلى «الأمة» باعتبارها وحدة سياسية — مجتمع أسس على أرض محددة يتطلع إلى الحكم الذاتي — ثمرة فكر حركة التنوير الأوروبية التي وصلت إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم خلال القرن التاسع عشر. في بداية ذلك القرن رفض كثيرون في العالم العربي القومية؛ إذ ارتبطت بالمجتمعات المسيحية في دول البلقان التي سعت إلى الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، والتي كثيرًا ما كانت تفعل هذا بدعم أوروبي. وقد استجاب جند مصر وشمال أفريقيا لدعوة السلطان، وخاضوا الحرب ضد الحركات القومية في البلقان بدءًا من عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى السبعينيات.

مع ذلك عقب انتزاع شمال أفريقيا من العالم العثماني مع قدوم الحكم الاستعماري الأوروبي، صارت الحركة القومية بديلًا للهيمنة الأجنبية، بل إن الإمبريالية زودت الحركة القومية بعاملين ساعداها على الظهور في شمال أفريقيا هما: الحدود التي وضحت الأرض القومية التي تسعى الشعوب لتحريرها، والعدو المشترك الذي تتحد الشعوب ضده في صراع مشترك من أجل الحرية.

مقاومة الاحتلال الأجنبي وحدها لا تخلق توجهًا قوميًّا؛ فنحن لا ننظر إلى الحرب التي خاضها عبد القادر في الجزائر ولا إلى ثورة عرابي في مصر على أنهما حركتان قوميتان لافتقارهما إلى أساس أيديولوجي واضح. ففي ظل غياب أساس من الأيديولوجية القومية لم تكن هناك حركة سياسية تواصل مسيرة الاستقلال بعد هزيمة الجيوش ونفي القادة.

ولم تسر عملية تحديد الهوية القومية بخطى حثيثة إلا بعد احتلال أوروبا لشمال أفريقيا. فما معنى أن يكون المرء «مصريًّا» أو «ليبيًّا» أو «تونسيًّا» أو «جزائريًّا» أو «مغربيًّا»؟ هذه الصفات القومية لم تُشر إلى هوية واضحة المعالم في ذهن كثير من الناس في العالم العربي. فعندما كانوا يُسألون: من هم ومن أين أتوا، كانوا إما يشيرون إلى هوية محلية جدًّا — كمدينة (إسكندراني) أو قبيلة، أو منطقة على أقصى تقدير (منطقة القبائل الجبلية) — أو ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من مجتمع أكبر كثيرًا، كالأمة الإسلامية.

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تشهد دولة سوى مصر ثورةً قوميةً مهمة. تعامل رجال الدين المسلمون الإصلاحيون مع مفارقة وقوع المسلمين تحت الحكم الأوروبي المسيحي بأن بدءوا صياغة رد فعل إسلامي ضد الإمبريالية. وفي نفس الوقت وضعت مجموعة أخرى من المصلحين الذين تأثروا بالمجددين الإسلاميين أجندةً قومية علمانية. وأثر كل من المجددين الإسلاميين والقوميين العلمانيين في الفكر العربي وكانوا مصدر إلهام للحركات القومية التي نشأت بعد هذا في العالم الإسلامي.

أسهم رجلان في تحديد ملامح الحديث الذي دار حول الإسلام والحداثة في نهاية القرن التاسع عشر، هما: السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩–١٨٩٧) والشيخ محمد عبده (١٨٤٩–١٩٠٥). اشترك الرجلان في وضع أجندة إصلاح إسلامية شكلت رؤية الإسلام والقومية حتى وقت بعيد من القرن العشرين.

كان الأفغاني مفكرًا لا يهدأ ولا يكل، سافر في كثير من أنحاء العالم الإسلامي والأوروبي ملهمًا أتباعه ومُزعِجًا الحكام أينما حل. أمضى ثمانية أعوام في مصر، من ١٨٧١ حتى ١٨٧٩، حيث درس في جامعة الأزهر التي كانت تقوم بدور فعال في المجتمع، وأهله التعليم الذي تلقاه لأن يكون عالم دين، لكن ميوله الطبيعية دفعته لأن يصبح مشاغبًا سياسيًّا. جعلته أسفاره في الهند وأفغانستان وإسطنبول يدرك عظم الخطر الذي توجهه أوروبا للعالم الإسلامي وعجز زعماء الدول الإسلامية عن مواجهة هذا الخطر. ولم ينصب اهتمام فلسفة الأفغاني السياسية على جعل الدول الإسلامية تحقق القوة والنجاح السياسيين كما كان حال مصلحي عهد التنظيمات في مصر وتونس والإمبراطورية العثمانية، وإنما قال إن مسلمي العصر الحديث لو طبقوا مبادئ دينهم، فستستعيد بلادهم سابق قوتها، وتتغلب على التهديدات الخارجية التي توجهها لها أوروبا.[33]

ورغم اقتناع الأفغاني بأن الإسلام يوافق تمامًا العصر الحديث فقد اعتقد أن المسلمين في حاجة إلى تحديث دينهم حتى يواجهوا قضايا العصر. ومثل جميع المسلمين المتدينين آمن الأفغاني بأن رسالة القرآن خالدة وصالحة لكل العصور، وأن الأمر الوحيد الذي صار غير مواكب للعصر هو تفسير القرآن، وأن الباحثين الإسلاميين تعمدوا تجميد هذا العلم في القرن الحادي عشر حتى يحولوا دون حدوث شقاق وانقسام، وأن دارسي الإسلام في القرن التاسع عشر يتعلمون الدين من نفس الكتب التي تعلم

منها دارسو القرن الثاني عشر. ومن هنا تتضح ضرورة الاجتهاد في تفسير القرآن من أجل جعل قواعد الإسلام مواكبة للعصر ومواجهة تحديات القرن التاسع عشر التي لم يكن علماء الدين في القرون الوسطى ليستطيعوا التنبؤ بها. تطلع الأفغاني إلى فرض قيود على الحكام المسلمين عن طريق وضع دساتير تقوم على مبادئ إسلامية حديثة تحدد سلطاتهم تحديدًا واضحًا، وإلى تحفيز جميع المجتمعات المسلمة في أنحاء العالم على توحيد جهودها تحت مظلة الخلافة الإسلامية. هذه الأفكار الجديدة كليةً ألهمت جيلًا موهوبًا من الشباب الدارسين في الأزهر منهم القوميَّين: أحمد لطفي السيد، وسعد زغلول، والمجدد الإسلامي الكبير الشيخ محمد عبده.

وُلد محمد عبده في قرية بدلتا النيل، وصار واحدًا من أعظم مفكري عصره، عمل باحثًا إسلاميًّا وصحفيًّا وقاضيًا، وأنهى حياته المهنية مفتيًا للديار المصرية، أي أكبر مسئول ديني في البلاد. كان يكتب لجريدة الأهرام الشهيرة، ومثل الطهطاوي عمل رئيسًا لتحرير الجريدة الرسمية للحكومة المصرية. كان واحدًا من مؤيدي أحمد عرابي في عام ١٨٨٢، ونفته القوات البريطانية إلى بيروت عقابًا له.

أثناء نفيه سافر إلى أوروبا الغربية حيث قابل الأفغاني في باريس، ودشنا جريدة تسعى للإصلاح وتطالب برد فعل إسلامي للإمبريالية الغربية. أضاف عبده إلى مبادئ الأفغاني، وطرح مسار عمل أكثر صرامة لدى عودته إلى مصر في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

ومن المفارقات أن الدعوة التي تبناها محمد عبده بهدف جعل الإسلام تقدميًّا اتخذت من المجتمع الإسلامي الأول — النبي محمد وأتباعه المعروفين بالسلف — نموذجًا لها. وبهذا كان محمد عبده واحدًا من مؤسسي النمط الفكري الإصلاحي الجديد الذي صار يعرف بالسلفية، وهو مصطلح ارتبط في عصرنا بأسامة بن لادن والجناح الأكثر تطرفًا من بين المسلمين المناهضين للغرب. إلا أن الحال لم يكن كذلك في عصر محمد عبده، فباستحضار نموذج السلف الإسلامي كان محمد عبده يستحضر عصرًا ذهبيًّا اتبع المسلمون فيه دينهم اتباعًا صحيحًا، ونتيجةً لهذا صاروا قوة هيمنت على العالم؛ إذ ظلوا سادة المنطقة الممتدة من البحر المتوسط وحتى أقصى جنوب آسيا طوال القرون الأربعة الأولى للإسلام. وبعد هذا أصاب الجمود الفكر الإسلامي — على حد قوله — وتسربت إليه الصوفية، وانزوت العقلانية، واتبع المسلمون القواعد اتباعًا أعمى. ولن تستطع الأمة العودة إلى المنهج العقلاني الإسلامي الخالص الذي اتبعه السلف واستعادة الفعالية التي

جعلت الحضارة الإسلامية تهيمن على العالم إلا عن طريق تخليص الإسلام من هذه الإضافات الغريبة على الدين الإسلامي.

كان على أحمد أمين بصفته طالبًا بالأزهر أن يتغلب على تردده في حضور الدروس التي يلقيها الإمام العظيم محمد عبده. وتعطينا ذكرياته عن دروس محمد عبده صورة واضحة لأثر المصلحين الإسلاميين على طلابهم، إذ قال إنه حضر درسين من دروسه، وسمع صوته الجميل، ورأى مظهره الجليل، وفهم منه ما لم يفهمه من شيوخ الأزهر الذين درسوا له. كان محمد عبده يُضَمِّن أجندة الإصلاح التي نادى بها في دروسه. ويتذكر أحمد أمين قائلًا: «كان من حين إلى حين يستطرد في شرح حال المسلمين واعوجاجهم وطريقة علاجهم.»[34]

بينما كانت مصر تخطو نحو عصر القومية جعل الأفغاني ومحمد عبده الإسلام جزءًا لا يتجزأ من الهوية القومية. واهتمامًا من الإمام وأتباعه بحال المجتمع الإسلامي، بدءوا يفكرون بشأن الإصلاحات الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الكفاح الوطني.

في نقاشات أتباع محمد عبده حول «أحوال المسلمين»، بدءوا يدافعون عن تغيير وضع المرأة في المجتمع الإسلامي. ففي اللقاء الأول بين المفكرين المصريين والأوروبيين أثناء حملة نابليون، رأى المصريون نموذجًا مختلفًا تمامًا للعلاقات بين الجنسين، ورفضوا ما رأوه. أصاب المؤرخ المصري الجبرتي الفزع من تأثير رجال الحملة على المصريات، إذ قال مستهجنًا: «صار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزييات بزيهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي.»[35] كان هذا — في نظر الجبرتي — انقلابًا تامًّا للنظام الطبيعي في عالم يرجع الأمر والنهي فيه للرجال.

وحين راقب الطهطاوي العلاقات بين الجنسين في باريس بعد هذا بثلاثين عامًا تذمر هو أيضًا من قلب «النظام الطبيعي»، وكتب قائلًا: «ثم إن الرجال عندهم عبيد النساء وتحت أمرهن، سواء كن جميلات أم لا.»[36] فالجبرتي والطهطاوي ينتميان إلى مجتمع تظل النساء المحترمات فيه حبيسات الخدور، ويخرجن إلى الأماكن العامة في هدوء وتخفٍ متدثرات بطبقات من الملابس والحُجُب. كان هذا لا يزال وضع القاهرة عندما كان أحمد أمين في طفولته. وصف أحمد أمين أمه وأخواته قائلًا: «محجبات، لا يرين الناس ولا يراهن الناس إلا من وراء حجاب.»[37]

في تسعينيات القرن التاسع عشر بدأ المصلحون المصريون يتحدثون عن دور مختلف للمرأة، وكان أقوى الأصوات التي طالبت بهذا على الإطلاق هو صوت المحامي قاسم أمين

(١٨٦٣–١٩٠٨) الذي قال إن أساس الكفاح الوطني من أجل الاستقلال يجب أن يبدأ بتحسين وضع المرأة في المجتمع.

وُلد قاسم أمين (وهو ليس من أقارب أحمد أمين) لأسرة مميزة؛ فوالده التركي عمل واليًا عثمانيًّا وحصل على لقب باشا قبل مجيئه إلى مصر. أُرسل قاسم لأفضل المدارس الخاصة في مصر، ثم درس الحقوق في القاهرة ومونبلييه. وعاد إلى مصر عام ١٨٨٥، وسرعان ما انخرط في جماعات الإصلاحيين المتمركزة حول الإمام محمد عبده.

وفي حين ناقش رفاقه دور الإسلام والاحتلال البريطاني في الصحوة القومية التي تشهدها مصر ركز قاسم على مكانة المرأة. في عام ١٨٩٩ ألف كتابه الرائد «تحرير المرأة». كان قاسم أمين يكتب من منظور مصلح إسلامي يخاطب جمهورًا مسلمًا، وربط آراءه بالأجندة القومية العلمانية الداعية إلى تحرير الوطن من الإمبريالية.

في عام ١٩٠٠ كانت النساء محرومات من التعليم، ناهيك عن العمل، ولم تتعلم القراءة والكتابة سوى نسبة واحد بالمائة من المصريات.[38] وحسبما أشار قاسم أمين في ذلك الوقت — وحسبما يشير واضعو تقرير التنمية البشرية العربي إلى يومنا هذا — فإن العجز عن تمكين المرأة يسلب العالم العربي ككل قوته. وحسب قول قاسم: «إن النساء في كل بلد يقدرن بنصف سكانه على الأقل، فبقاؤهن في الجهل حرمان من الانتفاع بأعمال نصف عدد الأمة، وفيه من الضرر الجسيم ما لا يخفى.»[39] وجاء الانتقاد الذي كتبه باللغة الفصحى لاذعًا، إذ قال:

> مضت الأجيال عندنا والمرأة خاضعة لحكم القوة، مغلوبة لسلطان الاستبداد من الرجل، وهو لم يشأ أن يتخذها إلا إنسانًا صالحًا لخدمته مسيرًا بإرادته، وأغلق في وجهها أبواب المعيشة والكسب بحيث آل أمرها إلى العجز عن تناول وسيلة من وسائل العيش بنفسها، ولم يبق أمامها من طرقه إلا أن تعيش ببضعها إما زوجة أو مفحشة.[40]

عقد قاسم أمين مقارنةً بين الوضع المتقدم الذي وصلت إليه حقوق المرأة في أوروبا وأمريكا وما تقدمه النساء من إسهامات لحضارة الغرب من جهة وبين تخلف مصر والعالم الإسلامي مقارنةً بتلك البلاد من جهة أخرى قائلًا: «فهذا الانحطاط في مرتبة المرأة عندنا هو أهم مانع يقف في سبيلنا ليصدنا عن التقدم إلى ما فيه صلاحنا.»[41] ثم ربط بين وضع المرأة والكفاح القومي قائلًا: «لا بد لحسن حال الأمة من تحسن حال المرأة.»[42]

أثار كتاب «تحرير المرأة» جدلًا واسعًا بين المصلحين والمحافظين والقوميين والمفكرين؛ فأدانه المحافظون والقوميون قائلين إنه يتلف نسيج المجتمع، واتهمه علماء الدين بأنه يخل بالنظام الذي وضعه الله. ورد قاسم أمين على هذا النقد بإصدار تذييل نشر في العام التالي بعنوان «المرأة الجديدة» ترك فيه الخطاب الديني، ودافع عن حقوق المرأة استنادًا إلى مبادئ التطور والحقوق الطبيعية والتقدم.

إلا أن أعمال قاسم أمين لا ترقى إلى تطلعات الفكر النسوي الحديث، لقد كان الجدل حينذاك بين رجال يناقشون المزايا التي يجب أن يمنحوها للنساء. وفي مطالبة قاسم أمين بتحسين تعليم المرأة ووضعها العام في المجتمع المصري، لم يطالب بالمساواة الكاملة بين الجنسين؛ بيد أنه بالنظر إلى زمانه ومكانه نرى أن قاسم أمين دفع أجندة حقوق المرأة إلى حد لم تصل إليه قط من قبل. ودفع الجدل الذي أثارته أعماله عجلة التغيير إلى الأمام، وفي غضون عشرين عامًا أخذت زمامَ المبادرة صفوة المصريات، فاشتركن في الحركة القومية، وبدأن في المطالبة بحقوقهن.

بدأ الفكر القومي المصري المستقل يظهر بحلول نهاية القرن التاسع عشر، متأثرًا بكبرى الخلافات التي دارت في ذلك العصر حول الهوية القومية والإصلاح الإسلامي والقضايا الاجتماعية كالمساواة بين الجنسين. ومن أبرز من أثروا في تشكيل باكورة الحركة القومية المصرية رجلان هما أحمد لطفي السيد ومصطفى كامل.

كان أحمد لطفي السيد (١٨٧٢–١٩٦٣) ابنًا لأحد وجهاء الريف، التحق بمدرسة ثانوية حديثة ثم بكلية الحقوق عام ١٨٨٩. ومع أنه عُرِفَ بأنه أحد تلامذة محمد عبده، فإنه لم يفضل اتخاذ الإسلام أساسًا للنهضة القومية، وإنما تركزت رؤيته السياسية حول مصر بوصفها بلدًا مستقلًا فريدًا بسماته. وبهذا يعد أحمد لطفي السيد من أوائل القوميين الذين بنوا فكرهم على مفهوم الدولة القومية في العالم العربي، واختلف مع أولئك الذين كان ولاؤهم الأول للعرب أو العثمانيين أو مثاليات الخلافة الإسلامية، وروج لنموذج الوطن المصري الذي يتمتع بحق طبيعي في الحكم الذاتي عن طريق المنابر التي حظي بها بوصفه أحد مؤسسي حزب الأمة — الذي تأسس على يد أتباع محمد عبده — وبوصفه كاتبًا في صحيفة «الجريدة» التي كان رئيس تحريرها.

ناهض لطفي السيد البريطانيين والحكم الخديوي لأنهما صورتان من صور الاستبداد يحرمان الشعب المصري حق أن تحكمه حكومة شرعية، بيد أنه أقر بمزايا

الإدارة السليمة والتنظيم المالي التي جاء بها الحكم البريطاني، واعتقد أنه في ظل تلك الظروف لم يكن التطلع إلى الاستقلال عن بريطانيا واقعيًّا؛ فالبريطانيون لهم حقوق مكتسبة في مصر، ويملكون القوة العسكرية اللازمة للدفاع عنها، وطرح بدلًا عن الاستقلال أن يستغل الشعب المصري البريطانيين لتغيير الحكومة المصرية عن طريق فرض دستور على الخديوي، ولبناء مؤسسات الحكم المحلي التي تضم المجلس التشريعي ومجالس المحافظات.

كان أحمد أمين كثيرًا ما يزور مكتب لطفي السيد في صحيفة الجريدة حيث يجتمع القوميون المصريون لمناقشة القضايا المعاصرة، وهناك تلقى تعليمه السياسي والاجتماعي بفضل محاضرات الأستاذ لطفي السيد وغيره واتصاله بمجموعة راقية من أفضل المفكرين.[43]

يمثل لطفي السيد الجناح المعتدل من الحركة القومية في مصر، فهو رجل على استعداد لأن يتعاون مع الإمبرياليين حتى يرتفع بمصر إلى مستوى يمكنها من تحقيق الاستقلال. إلا أن هناك صورة للقومية المصرية أكثر قوة ورسوخًا من هذه، وبطلها هو مصطفى كامل (١٨٧٤–١٩٠٨). مثل لطفي السيد، تلقى مصطفى كامل تعليمًا حديثًا في القانون في مصر وفرنسا. وكان واحدًا من مؤسسي الحزب الوطني، وأثناء وجوده في فرنسا تواصل مع عدد من المفكرين القوميين الفرنسيين الذين كانوا يناصبون الإمبريالية البريطانية العداء مثله تمامًا. عاد مصطفى كامل إلى بلاده في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر ليشترك في العمل السياسي الهادف إلى إنهاء الاحتلال البريطاني. وفي عام ١٩٠٠ أسس جريدة اللواء، فصارت صوتًا مؤثرًا ينطق باسم الحركة الوطنية الوليدة.

كان مصطفى كامل خطيبًا بارعًا وشابًّا يتمتع بقَبول واسع، فحشد للحركة الوطنية دعمًا كبيرًا بين الطلاب وفي الشارع المصري، وتمتع لمدة بدعم سري من الخديوي عباس حلمي الثاني (تولى الحكم من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤)، وتطلع إلى استغلال الحركة الوطنية للضغط على البريطانيين. غير أن الباحث الإسلامي الشاب أحمد أمين لم يقتنع في البداية بالفكر القومي الجذري المطلق الذي تبناه مصطفى كامل ورفضه، إذ رأى أنه عاطفي لا عقلاني.[44]

تمثلت واحدة من أكبر التحديات التي واجهها القوميون في مستهل القرن العشرين في أن البريطانيين لم يفعلوا الكثير لاستفزاز الشعب المصري حتى يثور عليهم. وعلى الرغم من استياء المصريين من فكرة الخضوع للحكم الأجنبي، فقد أضفى البريطانيون

على الحكومة نظامًا، وعلى البلد استقرارًا، وخفضوا الضرائب. ولم يحتك بالمحتلين سوى قلة من المصريين، إذ إن البريطانيين متحفظون منغلقون على ذاتهم، ولم يميلوا للاختلاط بعامة أهل مصر. وهكذا ففي حين كره المصريون الخضوع للحكم البريطاني، لم يفعل البريطانيون شيئًا يستفزهم للخروج عن حالة الاستسلام للحكم الاستعماري.

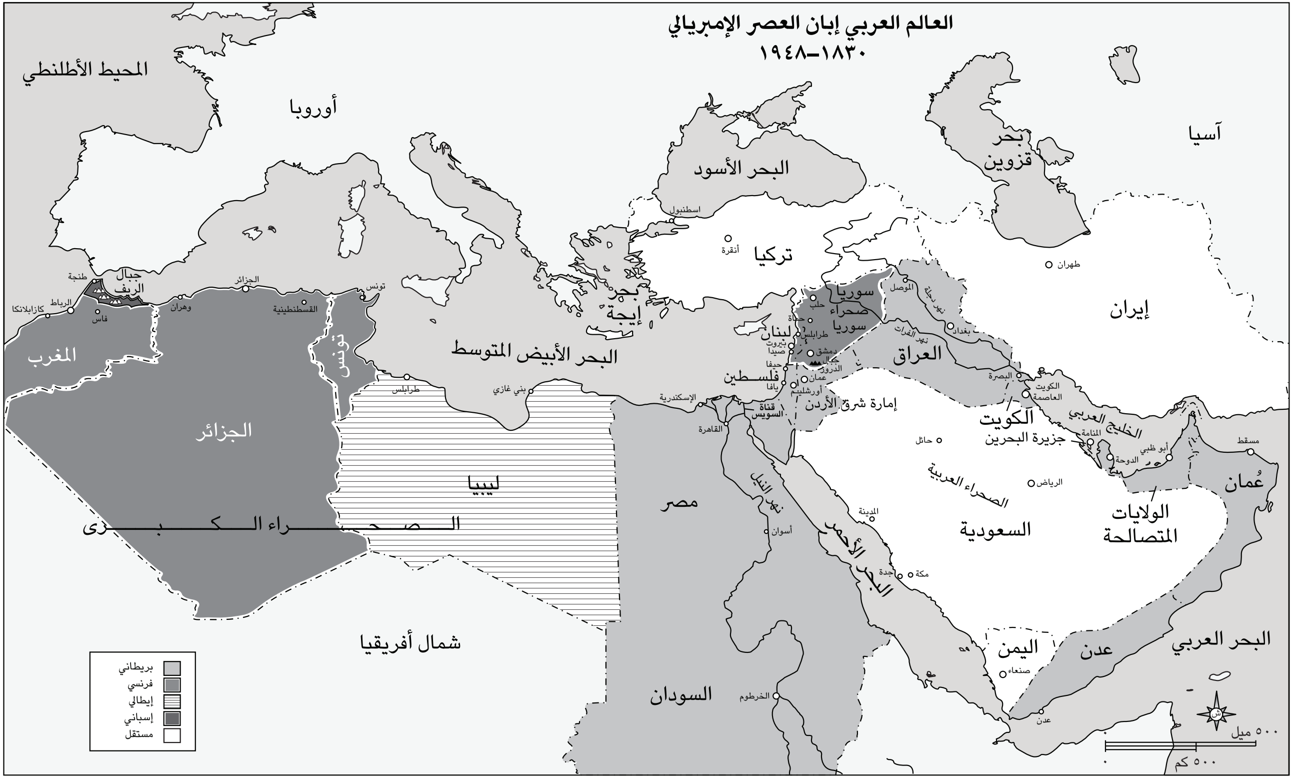
حتى وقعت حادثة دنشواي.

في عام ١٩٠٦ دخلت مجموعة صيد بريطانية أرض قرية دنشواي الواقعة في الدلتا، فأحاطت بها مجموعة من الفلاحين الساخطين لمنعهم من قتل الحمام الذي يربونه للطعام. نشب شجار جرح فيه ضابط بريطاني، ومات وهو يسعى لطلب العون. ولم يكن اللورد كرومر داخل البلاد في ذلك الوقت، وبالغ نوابه في رد فعلهم مبالغة كبيرة، إذ قبض الجنود البريطانيون على اثنين وخمسين رجلًا من أهل القرية، وشكلوا لهم محكمةً استثنائية، وتابع الشعب المصري عن كثب تطورات الموقف عبر الصحف.

تغيرت رؤية أحمد أمين السياسية والمواد التي اعتاد قراءتها تغيرًا جذريًّا بعد حادثة دنشواي. يتذكر أحمد بالتحديد يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٠٦ الذي كان جالسًا فيه هو وأصدقاؤه يتناولون الغداء في شرفة بسطح أحد بيوت الإسكندرية؛ فيقول إن الجريدة وصلتهم، فقرءوا أن المحكمة حكمت على أربعة من أهل دنشواي بالإعدام، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى واحد بالحبس خمسة عشر عامًا، وعلى ستة بالحبس سبعة أعوام وعلى خمسة بجلد كل منهم خمسين جلدة، فاغتموا، وانقلبت المأدبة مأتمًا، وسالت دموع معظمهم.[45] ويقول أمين إنه منذ ذلك الوقت لم يقرأ سوى جريدة مصطفى كامل القومية المطلقة في مقهى الحي الذي كان يرتاده.

لم يقتصر التحول إلى الفكر القومي على أحمد أمين، وإنما شاع في كل ربوع مصر. نقلت الصحف وقائع المأساة إلى أهل المدن، ونقل الشعراء الذين ينظمون الأغاني الشعبية أخبارها من قرية إلى قرية بما كتبوه عن هذه المأساة وعن ظلم الحكم البريطاني.

وبعد مدة عاد الهدوء إلى مصر، غير أن المصريين لم ينسوا حادثة دنشواي، ولم يغفروا للبريطانيين أبدًا. وفي عام ١٩٠٦ كانت أسس الحركة القومية قد استقرت، إلا أن القوميين المصريين وجدوا أنفسهم يواجهون إمبراطورية بريطانية لا تسعى للانسحاب بل لتوسيع رقعة وجودها في العالم العربي. وفي الواقع، كانت هذه بداية نقطة تحول في الوجود البريطاني في مصر وباقي الشرق الأوسط.


العالم العربي إبان العصر الإمبريالي
١٨٣٠–١٩٤٨
المحيط الأطلنطي
أوروبا
آسيا
بحر قزوين
البحر الأسود
اسطنبول
أنقرة
تركيا
طهران
إيران
بحر إيجة
البحر الأبيض المتوسط
جبال الريف
طنجة
الرباط
كازابلانكا
فاس
وهران
الجزائر
القسطنطينية
تونس
المغرب
الجزائر
طرابلس
بني غازي
ليبيا
الصحراء الكبرى
شمال أفريقيا
الإسكندرية
القاهرة
قناة السويس
مصر
نهر النيل
أسوان
السودان
الخرطوم
سوريا
صحراء سوريا
حلب
حماة
طرابلس
لبنان
بيروت
صيدا
دمشق
حيفا
يافا
فلسطين
أورشليم
عمان
إمارة شرق الأردن
الموصل
نهر دجلة
نهر الفرات
بغداد
العراق
البصرة
الكويت العاصمة
الكويت
الخليج العربي
المنامة
جزيرة البحرين
الدوحة
أبو ظبي
مسقط
عُمان
الولايات المتصالحة
حائل
الرياض
الصحراء العربية
السعودية
المدينة
مكة
جدة
البحر الأحمر
اليمن
صنعاء
عدن
عدن
البحر العربي
ش
٥٠٠ ميل
٥٠٠ كم
بريطاني
فرنسي
إيطالي
إسباني
مستقل

الفصل السادس

فرِّق تسُد: الحرب العالمية الأولى وتسوية ما بعد الحرب

ظهرت الحركة القومية في الأراضي العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين. كان من الصعب في بداية الأمر أن تتخيل الشعوب العربية نفسها تقيم دولًا منفصلة عن الحكم العثماني بعد أن خضعت له طوال ما يقرب من أربعة قرون. وحاول القوميون الأوائل جاهدين أن يوفقوا بين أفكار متضاربة حول الصورة التي ستكون عليها الدولة العربية، فتصور البعض إقامة مملكة مركزها شبه الجزيرة العربية، في حين تطلع آخرون إلى تأسيس دول مستقلة في المناطق المميزة من العالم العربي، مثل الشام والعراق. وصار القوميون السابقون لعصرهم مهمشين في مجتمعاتهم، وواجهوا قمعًا من السلطات العثمانية أثنى الآخرين عن حذو حذوهم، وكان النفي مصير مَن تطلعوا إلى السعي لتحقيق أحلامهم السياسية. ذهب بعضهم إلى باريس حيث غذى القوميون الأوروبيون أفكارهم، وسافر آخرون إلى القاهرة حيث ألهمهم وحي المصلحين الإسلاميين والقوميين العلمانيين الذين كافحوا ضد الاحتلال البريطاني.

انتشرت حالة الإفاقة من سحر الحكم العثماني بدرجة أكبر بعد ثورة تركيا الفتاة التي اندلعت عام ١٩٠٨. ضمت حركة تركيا الفتاة قوميين متحمسين أشعلوا نار الثورة ليجبروا السلطان على إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وإعادة عقد البرلمان. ولاقت هذه الإجراءات دعمًا كبيرًا من الرعايا العرب في الدولة العثمانية، إذ ظنوا أن هذه الحركة ستخفف قيود الحكم العثماني، غير أنهم سرعان ما أدركوا أن النظام الجديد في إسطنبول عازم على إحكام قبضته على الأراضي العربية عن طريق التشدد في تطبيق الحكم العثماني.

اتخذت حركة تركيا الفتاة سلسلة من الإجراءات التي رأوا أنها تزيد مركزية الحكم في حين رأى كثير من العرب أنها قمعية. وفي مقدمة تلك الإجراءات تشجيع اتخاذ اللغة التركية لغةً رسمية في مدارس الدولة والمؤسسات الإدارية بدلًا من العربية. وأدت هذه السياسة إلى تغريب أصحاب الأيديولوجيات الذين عدوا اللغة العربية جزءًا لا يتجزأ من هويتهم القومية. نفس الإجراءات التي فرضتها حركة تركيا الفتاة لتعزيز ارتباط العرب بالإمبراطورية العثمانية أدت عن غير قصد إلى تشجيع الحركة القومية الوليدة. وبحلول العقد الثاني من القرن العشرين بدأت مجموعة من المفكرين وضباط الجيش تنظيم جماعات قومية سرية تسعى للحصول على استقلال العرب عن الحكم العثماني. راسل بعض هؤلاء القوميين القوى الأوروبية عن طريق القناصل الموجودين في بلادهم على أمل الفوز بالدعم الخارجي لأهدافهم ومساعيهم.

واجه القوميون العرب الأوائل مصاعب يكاد يكون من المستحيل تذليلها. كانت الدولة العثمانية متغلغلة في أراضيهم، وضربت بسياط الشدة بلا رحمة الأنشطة السياسية غير الشرعية. وافتقر الساعون لتحقيق استقلال الدول العربية إلى سبل تحقيق هدفهم، وولى عهد ظهور رجال أقوياء يهزمون الجيوش العثمانية كما فعل محمد علي. فلو أن الإصلاحات العثمانية التي تمت في القرن التاسع عشر قد حققت شيئًا، فهو أنها زادت قوة الحكومة المركزية في إسطنبول، وجعلت الأراضي العربية أكثر تبعية لحكم إسطنبول. ويتطلب الأمر وقوع كارثة كبرى لإرخاء قبضة العثمانيين على العالم العربي.

وتمثلت هذه الكارثة في الحرب العالمية الأولى.

* * *

دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى متحالفةً مع ألمانيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤. فضل العثمانيون عدم خوض تلك الحرب، إذ أنهكتهم الحرب التي خاضوها مع الإيطاليين عام ١٩١١ نزاعًا على ليبيا وجزر بحر إيجة، والحربان الطاحنتان اللتان خاضتهما مع دول البلقان عامي ١٩١٢ و١٩١٣. فعندما لاحت في الأجواء حرب كبيرة بين دول أوروبا في صيف ١٩١٤، تمنت الحكومة العثمانية أن تبقى خارج الصراع، وأن تفوز بحلف دفاعي مع بريطانيا أو فرنسا، غير أن الدولتين لم ترغبا في قطع تعهدات ملزمة ضد روسيا — الطرف الثالث في الوفاق الودي — التي كانت الإمبراطورية العثمانية تخشى مطامعها في أراضيها أكثر من أي شيء آخر.

كان أحد قادة حكومة تركيا الفتاة، وهو أنور باشا، من أشد المعجبين بألمانيا، واعتقد أنه يمكن الوثوق بها، إذ إنها القوة الأوروبية الوحيدة التي لا تطمع في الأراضي العثمانية في الشرق الأوسط، أما روسيا وفرنسا وبريطانيا فتوسعوا في إمبراطورياتهم على حساب العثمانيين في الماضي، ويحتمل أن يحاولوا فعل هذا مرةً أخرى. انبهر أنور بالبراعة العسكرية الفائقة التي تتميز بها ألمانيا، وتبنى بقوة فكرة أن ألمانيا وحدها تستطيع توفير الحماية التي يحتاجها العثمانيون لمواجهة أي تعد جديد على أراضيهم. قاد أنور مفاوضات سرية مع الحكومة الألمانية، وخرج بمعاهدة تحالف في الثاني من أغسطس/آب ١٩١٤ بعد مدة وجيزة من اندلاع الحرب في أوروبا. وتكفلت ألمانيا بموجب المعاهدة بأن تمد العثمانيين بمستشارين عسكريين، وبالإمدادات اللازمة للحرب، والمعونة المادية، في مقابل إعلان العثمانيين الحرب دعمًا لقوات المحور.

تطلع الألمان إلى استغلال دور السلطان العثماني الذي يمليه عليه لقب خليفة المسلمين للتحريض على الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا، إذ آمن مخططو الحرب أن الجهاد سيأتي بعواقب وخيمة على الجهود التي يبذلها أعداؤهم استعدادًا للحرب، إذ تضم المستعمرات البريطانية والفرنسية في جنوب آسيا وشمال أفريقيا ملايين المسلمين. وعندما أعلن العثمانيون الحرب أخيرًا على قوات التحالف في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤ دعا السلطان المسلمين في أنحاء العالم إلى الجهاد ضد بريطانيا وروسيا وفرنسا. وأثارت الدعوة مخاوف جمة في باريس ولندن على الرغم من ضعف أثرها على المسلمين في أنحاء العالم، إذ كان المسلمون منشغلين بشئون حياتهم اليومية بعيدًا عن ساحات الحروب في أوروبا. وبعد اندلاع الحرب بمدة طويلة سعى واضعو الاستراتيجيات البريطانيون والفرنسيون سعيًا جهيدًا لجني دعم كبار المسئولين المسلمين لجهودهم في التعبئة للحرب، في محاولة لمواجهة حملة الجهاد التي شنها السلطان.

لما كانت السلطات العثمانية تخوض حربًا جديدة فقد قمعت بلا رحمة كل من اشتبهت في تبنيه توجهات انفصالية، ووقع أكبر الهجوم على القوميين العرب. سيطر أحد قادة حكومة تركيا الفتاة الثلاثة — جمال باشا — على الشام، وقاد حركة قمع القوميين العرب هناك متهمًا أعدادًا غفيرة من السوريين واللبنانيين بالخيانة العظمى، استنادًا إلى أوراق صادرها جمال من القنصلية الفرنسية تدين بعض أبرز القوميين العرب في بيروت ودمشق، وعقد محكمة عسكرية في جبل لبنان على مدار عام ١٩١٥ حكمت على العشرات

بالإعدام وعلى المئات بأحكام سجن طويلة وعلى الآلاف بالنفي. هذه العقوبات القمعية جعلت الناس يلقبونه بالسفاح، وأقنعت عددًا أكبر من العرب بالسعي للاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

إلا أن مصاعب سنوات الحرب لم تطل فقط المشتركين في أنشطة سياسية محظورة، بل طالت سكان الأراضي العربية جميعًا. فقد جند الجيش العثماني آلاف الشباب في الخدمة، ومع مرور الوقت تعرض كثير منهم إما للإصابة بالجروح والأمراض أو القتل أثناء المعارك. وصادر مسئولو الحكومة محاصيل الفلاحين ومواشيهم مقابل دفع أوراق مالية حديثة الصدور لم تكن لها قيمة حقيقية. وزاد من مشكلات الفلاحين قلة الأمطار وتدمير أسراب الجراد للمحاصيل، مما أدى إلى حدوث مجاعة رهيبة في جبل لبنان والمناطق الساحلية السورية راح ضحيتها نحو نصف مليون شخص.

مع هذا تمسك العثمانيون بالتحالف، على غير ما توقع الأوروبيون. هاجمت القوات العثمانية مواقع بريطانية في منطقة قناة السويس في بداية الحرب، وهزمت قوات الفرنسيين والبريطانيين وقوات الكومنولث في معركة جاليبولي عام ١٩١٥، وأجبروا القوات الهندية في بلاد الرافدين على الاستسلام عام ١٩١٦. واحتوى العثمانيون ثورة عربية اندلعت بطول خط السكة الحديد في الحجاز في الفترة بين ١٩١٦ و١٩١٨. وكذلك أجبروا البريطانيين على الحرب من أجل كل شبر من أرض فلسطين حتى خريف عام ١٩١٨.

بعد هذا انهارت جهود العثمانيين الحربية. أتمت القوات البريطانية غزو بلاد الرافدين وفلسطين، وبفضل عون حلفائهم من أعضاء الثورة العربية أتموا غزو سوريا. انسحب العثمانيون إلى الأناضول، ولم يعودوا قط إلى الأراضي العربية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨ عبرت آخر القوات التركية الحدود الشمالية لحلب قرب المنطقة التي بدأ منها سليم العابس غزو الأراضي العربية قبل ٤٠٢ عام. وهكذا انتهت أربعة قرون من الحكم العثماني للأراضي العربية نهاية مفاجئة.



1



2

لوحتان للسلطان العثماني سليم الأول — الذي غزا الأراضي العربية التابعة لإمبراطورية المماليك عامي ١٥١٦ و١٥١٧ — وخير الدين بربروسا — قرصان الساحل البربري — الذي أخضع ساحل شمال أفريقيا لسيادة الحكم العثماني عام ١٥١٩. ومن المرجح أن هاتين اللوحتين الفلورنسيتين المرسومتين من وحي الخيال — نحو عام ١٥٥٠ بعد موت صاحبي الصورتين — كانتا جزءًا من مقتنيات آل ميديتشي التي رآها الأمير الدرزي فخر الدين الثاني عندما كان منفيًّا في مدينة فلورنسا بين عامي ١٦١٣ و١٦١٨. وقد علق مؤرخ بلاط فخر الدين متعجبًا بقوله: «كانت لديهم صور لجميع سلاطين الإسلام وجميع شيوخ العرب.»



3

ربما كان هذا الحلَّاق الدمشقي من القرن التاسع عشر يمارس مهنته بنفس الطريقة التي مارسها بها رفيق مهنته أحمد البُدَيْري الحلَّاق الذي سبقه بقرن من الزمان.



أُلحقت القوات الفرنسية بقيادة نابليون بونابارت هزيمة ساحقة بأمراء المماليك الذين حكموا مصر في معركة الأهرامات (٢١ يوليو/تموز ١٧٩٨) قبل دخول القاهرة منتصرين. رسم هذه اللوحة لويس فرانسوا لوجين (١٧٧٥–١٨٤٨) عام ١٨٠٦ من مجموعة مخططات رُسِمت في ميدان المعركة. صور لوجين الصدام غير المتكافئ بين فرسان المماليك وصفوف المشاة الفرنسيين المنضبطين الذين أطلقوا نيرانهم على نحو وصفه المؤرخ المصري الجبرتي بقوله: «صم الأسماع من توالي الضرب.»



الأمير بشير الثاني الشهابي حاكم جبل لبنان العجوز (يقف في المنتصف متكئًا على عصا) يقدم ولاءه للقائد المصري إبراهيم باشا (على صهوة الجواد) خارج أبواب عكا عام ١٨٣١ في هذه الصورة التي رسمها جورج إيمانويل أوبيتز (١٧٧٥–١٨٤١). حاصر إبراهيم باشا — ابن محمد علي باشا حاكم مصر — عكا ستة أشهر قبل غزو الحصن الاستراتيجي ومواصلة غزو الشام.



6

شاهد الطبيب والمؤرخ ميخائيل مشاقة أحداث الحصار المصري لعكا بنفسه عامي ١٨٣١ و١٨٣٢، ونقلها إلى أسرة الشهابي الحاكمة في جبل لبنان. بعدها عمل مشاقة ممثلًا للقنصلية الأمريكية في دمشق حيث نجا هو وأسرته من أحـداث العنف التي قام بها الغوغاء في مذبحة عام ١٨٦٠. التقط بونفيلس هذه الصورة في أواخـر حياة مشاقة في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر.



7

حكم محمد علي باشا — وهو ألباني الأصل من مدينة كافالا — مصر من عام ١٨٠٥ وحتى عام ١٨٤٩، وأسس إمبراطورية شملت السودان والحجاز والشام وكريت. جلس الباشا ليرسم له لويس تشارلز أوجست كودر (١٧٩٠–١٨٧٣) هذه الصورة بعد أن أُجبرت قواته على الخروج من الشام على يد قوة عثمانية إنجليزية مشتركة. أسس محمد علي أسرة ظلت تحكم مصر حتى عام ١٩٥٢.

8



قاد الأمير عبد القادر المقاومة الجزائرية ضد الحكم الفرنسي من عام ١٨٣٢ حتى استسلامه عام ١٨٤٧ لدوق أومال، وهو ما يصوره هنا الفنان الفرنسي أوجستين ريجي (١٨١٣–١٨٨٠). حاز الأمير الجزائري إعجابًا واسع النطاق في فرنسا لمقاومته العنيدة، واستقبله بعدها الرئيس الفرنسي لويس نابليون بتوقير قبل إرساله إلى منفى يليق بمكانته في الأراضي العثمانية وحصوله على معاش من الحكومة الفرنسية. استقر عبد القادر في دمشق حيث لعب دورًا مهمًّا في إنقاذ العديد من مسيحيي المدينة من مذبحة عام ١٨٦٠.

9



صورة للأمير فيصل، ابن الشريف حسين شريف مكة وقائد الجيش العربي في الثورة العربية ضد العثمانيين في الفترة بين ١٩١٦ و١٩١٨. التقط بول كاستيلنو هذه الصورة بتقنية الأوتوكروم في ميناء العقبة على البحر الأحمر في ٢٨ فبراير/شباط ١٩١٨. صار فيصل ملكًا على سوريا عام ١٩٢٠، وخلعه الفرنسيون عن العرش في العام نفسه، ثم تُوِّج ملكًا على العراق عام ١٩٢١.



مجموعة من الجنود البدو في الجيش العربي بقيادة فيصل وسط بساتين النخيل في العقبة في ٢٨ مارس/آذار ١٩١٨. يصور بول كاستيلنو في هذه الصورة التي التقطها بتقنية الأوتوكروم وجوه بعض الرجال الذين شاركوا في الغارات التي شُنَّت على خط سكك حديد الحجاز والحصون العثمانية في الصحراء بين مكة ودمشق والذين أشاد بهم الضابط الإنجليزي تي إي لورنس — الشهير بلورنس العرب — في كتابه الكلاسيكي «أعمدة الحكمة السبعة».



صورة للمارشال لوي أوبير ليوتي — أول مقيم عام فرنسي في المغرب — وهو مجدد أثبت أسلوبه المتعاطف في الحكم الإمبريالي تأثيره في إدارة المستعمرات الفرنسية في سوريا فيما بعد. وقد قوضت حرب الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي (١٩٢١–١٩٢٦) نفوذ ليوتي. التقط جورج شيفالييه هذه الصورة بتقنية الأوتوكروم عام ١٩٢٧ بعد عامين من مغادرة ليوتي للمغرب.

12



أثارت مثل هذه الصور المؤججة للمشاعر التي تصور عبد الكريم الخطابي وهو يقاتل الفرنسيين في المغرب خيال القوميين في جميع أنحاء العالم العربي عام ١٩٢٥. قاد عبد الكريم أتباعه من البربر من معقله فوق الجبال في إقليم الريف الشمالي لتحقيق النصر على الإسبان أولًا ثم على الفرنسيين، قبل أن يوحد الأوربيون قواهم، ويحاصروا الريفيين، ويُلحقوا بهم الهزيمة عام ١٩٢٦. في هذه الصورة المطبوعة على الحجر يظهر الفرنسيون بطائراتهم ومدافعهم الحديثة في تقهقر تام أمام المقاتلين المغاربة على صهوة الجياد بقيادة عبد الكريم الخطابي وهم يرفعون راية إسلامية مكتوب عليها «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

13



صورة بتقنية الأوتوكروم للجنرال هنري جورو — أول مندوب سام فرنسي في سوريا — التقطها أوجست ليون في بيروت يوم ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٩. كان جورو مساعدًا لليوتي في المغرب، وحاول تطبيق العديد من إجراءات ليوتي لتيسير الحكم الفرنسي في سوريا، لكن محاولته باءت بالفشل. ففي نهاية الأمر أدت أساليب «فرِّق تسُد» التي اتبعها إلى قيام ثورة وطنية في سوريا اندلعت في الفترة بين ١٩٢٥ و١٩٢٧ قبل إخمادها في النهاية.

14



بيروت تحت الحكم الفرنسي في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٩. العلم الفرنسي ثلاثي الألوان يزين برج الساعة العثماني وشرفات المباني الإدارية الرئيسية، في حين يعسكر الجنود في العراء في أرض العرض العسكري في الأسفل. ومع أن بعض اللبنانيين سعوا جاهدين للحصول على قرار بالانتداب الفرنسي في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ فإنهم كانوا يأملون في أن تلعب فرنسا دورًا أكثر نزاهةً وإيثارًا في مساعدة بلدهم على امتلاك مؤسسات الدولة المستقلة.

15



تعرضت دمشق للدمار بسبب القصف الفرنسي عام ١٩٢٥. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٥ هبت المدينة في ثورة ضد الحكم الاستعماري الفرنسي، واجتاح المتمردون قصر العَظْم في محاولة لأسر المندوب السامي الفرنسي موريس سراي. ومع أن المديرين الفرنسيين كانوا قد أخلوا القصر بالفعل فقد وجهوا سلاح المدفعية إلى المنطقة المحيطة بالقصر طوال أكثر من ٤٨ ساعة، وقال أحد شهود العيان: «قنابل التدمير والتحريق أكلت ما يربو على ستمائة دار من أحسن الدور» في دمشق. ويظهر حطام قصر العظم في صدر الصورة.


16

عودة سعد زغلول ومندوبين آخرين من حزب الوفد من المنفى في مالطة. أشعل إلقاء القبض على سعد زغلول في ٨ مارس/آذار ١٩١٩ فتيل مظاهرات القوميين في جميع أنحاء مصر، وأجبر الضغط الشعبي بريطانيا على تغيير سياساتها والسماح لسعد زغلول وحزب الوفد بالعودة إلى القاهرة وعرض قضية مصر في مؤتمر الصلح بباريس؛ ولكن عبثًا، لأن القوى العظمى كانت قد أقرت بالفعل بالحماية البريطانية على مصر. يجلس سعد زغلول في منتصف الصورة ممسكًا بعصاه وإلى يمينه إسماعيل صدقي — داهية «العصر الليبرالي» في مصر — قبل أن يدب بينهما الخلاف.


17

ABONNEMENTS

Le Petit Journal
illustré

Une manifestation féministe en Egypte.

Tandis que dans certaines rues de la ville des émeutes éclataient, les femmes du Caire organisaient dans certains quartiers d'imposants et de curieux cortèges. Des étendards, des bannières proclamaient les motifs de toute cette agitation.

دخلت النساء عالم السياسة القومية في مصر لأول مرة عام ١٩١٩، وتصدرت أخبارهن عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم. نقلت هذه الصحيفة الفرنسية الأسبوعية خبر «المظاهرة النسائية في مصر» من خلال تصوير مجموعة من النساء يرتدين البراقع ويحيط بهن مجموعة من الرجال على مرأى من قوات الشرطة البريطانية. كانت هدى شعراوي — التي نُفِيَ زوجها علي شعراوي مع زغلول وأعضاء آخرين من الوفد — إحدى رائدات هذه الحركة.

عندما انسحبت القوات العثمانية المهزومة من الأراضي العربية لم يأسف على رحيلهم سوى قليلين. ومع نهاية الحكم العثماني شهدت شعوب العالم العربي مدة من النشاط السياسي المضطرم. نظر العرب إلى العهد العثماني على أنه أربعة قرون من القمع والتخلف، وأثارهم تخيل العالم العربي يُبعث من جديد، وينضم إلى مجموعة الدول بوصفه دولةً مستقلة موحدة، وفي نفس الوقت كانوا واعين بمخاطر الإمبريالية الأوروبية. ولما قرأت الشعوب العربية في الصحف عن مشكلات الحكم الفرنسي في شمال أفريقيا والحكم البريطاني في مصر، عزمت على تجنب الخضوع للهيمنة الأجنبية مهما كان الثمن، وبدا لفترة نشوة مرت سريعًا ما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨ ويوليو/تموز ١٩٢٠ أن استقلال العرب ممكن، غير أن أكبر عقبة واجهتهم هي طمع قوات التحالف المنتصرة في أراضيهم.

* * *

لم تكد الإمبراطورية العثمانية تدخل الحرب العالمية إلى جانب ألمانيا حتى بدأت قوات التحالف التخطيط لتقسيمها بعد أن تضع الحرب أوزارها. كانت روسيا أول من طالب بحقها في أراضي العثمانيين، إذ أخبرت حلفائها في مارس/آذار ١٩١٥ بعزمها ضم إسطنبول ومضيقي البسفور والدردنيل اللذين يربطان ساحلها المطل على البحر الأسود بالبحر المتوسط. وافقت فرنسا على مطلب روسيا، وأوضحت خططها بضم كيليكيا (الساحل التركي الجنوبي الشرقي الذي يضم مدينتي أضنة والإسكندرونة) والشام (التي تضم حاليًّا لبنان وسوريا وفلسطين والأردن تقريبًا) بما في ذلك الأماكن المقدسة في فلسطين.

وكان على بريطانيا أن تأخذ في اعتبارها مصالحها الاستراتيجية في الأراضي العثمانية عند التفكير في طلبات حلفائها. وفي الثامن من أبريل/نيسان ١٩١٥ شكل رئيس الوزراء هربرت أسكويث لجنةً للنظر في السيناريوهات التي قد تقع إن هُزمت الإمبراطورية العثمانية في الحرب. عُرفت اللجنة الوزارية باسم رئيسها سير موريس دي بنسن، وكانت تهدف إلى تحقيق التوازن «بين المزايا المتوقع أن تحصل الإمبراطورية البريطانية عليها حين تعدل الأوضاع في الجزء الآسيوي من تركيا، وما سيترتب على ذلك حتمًا من زيادة المسئولية الإمبريالية». في نهاية يونيو/حزيران ١٩١٥ طرحت لجنة دي بنسن ما توصلت إليه: في حال تقسيم الإمبراطورية العثمانية يسعى البريطانيون إلى الحفاظ على

وضعهم في الخليج العربي من الكويت وحتى الإمارات المتصالحة (التي تعرف اليوم بالإمارات العربية المتحدة) باعتبار هذه المنطقة دائرة نفوذ حصري. إضافةً إلى هذا سعت بريطانيا لبسط سيطرتها على بلاد الرافدين قاطبةً بما فيها البصرة وبغداد والموصل، وتطلعت للحصول على جسر بري يربط بلاد الرافدين بميناء حيفا المطل على البحر المتوسط، يكون به خط سكة حديد لضمان التواصل بين أنحاء الإمبراطورية.[1] ومن اللافت للنظر أن التسوية النهائية التي تمت بعد الحرب جاءت متوافقة مع توصيات لجنة دي بنسن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار شبكة الوعود المعقدة التي قطعتها بريطانيا بعد هذا لحلفاء الحرب.

عقد البريطانيون ثلاث اتفاقيات منفصلة فيما بين ١٩١٥ و١٩١٧ متعلقة بتقسيم الأراضي العربية العثمانية بعد الحرب؛ اتفاقية مع شريف مكة تقضي بتأسيس مملكة عربية مستقلة، وأخرى مع أوروبا تقضي بتقسيم الشام وبلاد الرافدين بين بريطانيا وفرنسا، ومعاهدة مع الحركة الصهيونية تقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن التحديات التي واجهت الدبلوماسية البريطانية بعد الحرب إيجاد سبيل للتوفيق بين تلك الوعود المتناقضة في كثير من النواحي.

كان الوعد الأول هو الأشمل. فبعد تسليم تقرير دي بنسن بمدة قصيرة، فوض وزير الحربية البريطاني اللورد كتشنر المسئولين البريطانيين في القاهرة بالتفاوض من أجل الدخول في تحالف مع شريف مكة الذي يمثل السلطة الدينية الرئيسية في أقدس المدن الإسلامية والذي عينه العثمانيون. كانت الحرب في بدايتها وخشيَ البريطانيون أن تؤتي الدعوة العثمانية إلى الجهاد الثمار التي تطلع إليها الألمان، ألا وهي: نشوب ثورة في عامة أنحاء العالم الإسلامي تؤدي إلى زعزعة استقلال المستعمرات البريطانية، فأمل البريطانيون في أن يقلبوا الوضع رأسًا على عقب بتوجيه دعوة جهاد مضادة للدعوة الأولى يطلقها أكبر مسئول إسلامي في العالم العربي على نحو يؤدي في الأساس إلى قلب الحركة القومية العربية الناشئة ضد العثمانيين أنفسهم. ومن شأن نشوب مثل هذه الثورة أيضًا أن يفتح جبهة داخلية على حليف ألمانيا الشرقي.

بحلول صيف عام ١٩١٥ كانت القوات البريطانية وقوات الكومنولث في أمس الحاجة إلى راحة إذ حاصرتها المقاومة العثمانية والألمانية الشرسة في معركة جاليبولي. وفي يوليو/تموز ١٩١٥ راسل الشريف حسين بن علي المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون، وأثناء المراسلات التي استمرت ثمانية أشهر وانتهت في

مارس/آذار ١٩١٦ وعد مكماهون بأن تعترف بريطانيا بمملكة عربية مستقلة يحكمها الشريف حسين وأبناؤه الهاشميون في مقابل تزعم الهاشميين ثورةً عربية ضد الحكم العثماني. ووعدت بريطانيا أن تدعم الثورة العربية بالمال والعتاد.

تعلقت معظم المفاوضات التي دارت بين حسين ومكماهون بحدود المملكة العربية المفترضة، فكانت للشريف حسين مطالب محددة فيما يتعلق بالأرض: الشام كله من الحدود المصرية في سيناء وحتى كيليكيا وجبال طوروس في تركيا، وبلاد الرافدين كلها حتى حدود فارس وشبه الجزيرة العربية كلها فيما عدا مستعمرة عدن البريطانية.

وفي الخطاب الشهير الذي أرسله السير هنري مكماهون في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٥ أقر الحدود التي طرحها الشريف حسين فيما عدا استثناءين: استثنى كيليكيا والأجزاء الشامية الواقعة غرب مدن دمشق وحمص وحماة وحلب، إذ أعلن الفرنسيون وقوعها في دائرة اهتمامهم، وأكد حق بريطانيا في بغداد والبصرة وإمكانية الحفاظ على هذا الحق عن طريق حكمهما حكمًا إنجليزيًّا عربيًّا مشتركًا. وأكد أن بريطانيا مستعدة — بشرط إقرار هذه التعديلات — لأن تعترف باستقلال العرب في جميع المناطق الواقعة داخل الحدود التي طلبها شريف مكة وأن تدعم هذا الاستقلال. وقبل حسين هذه الاستثناءات على مضض، وحذر قائلًا: «في أول فرصة بعد انتهاء هذه الحرب سنطالبكم ... بالأراضي التي نتركها الآن لفرنسا في بيروت وسواحلها».[2]

وبناءً على التفاهم الذي توصل إليه الشريف حسين مع بريطانيا العظمى، دعا العرب إلى الثورة ضد الحكم العثماني في الخامس من يونيو/حزيران ١٩١٦. وبدأت الثورة العربية بالهجوم على مواقع الحكومة في الحجاز، وسقطت مكة في يد القوات الهاشمية في ١٢ يونيو/حزيران، واستسلم ميناء جدة المطل على البحر الأحمر بعد هذا بأربعة أيام. تمكنت الحامية العثمانية الكبيرة في المدينة من التصدي للهجوم العربي، وأعاد العثمانيون تزويدها بالعتاد عن طريق خط سكة حديد الحجاز، فعزم الهاشميون على قطع هذا الخط الحيوي الذي يربطهم بدمشق حتى يجبروا المدينة على الاستسلام، ويتموا غزو الحجاز. تحركوا شمالًا حتى يخربوا هذا الخط الذي يمتد مسافة ١٣٠٠ كيلومتر (٨١٠ ميل) في المناطق المكشوفة في بادية الشام. وفي هذه المنطقة حقق توماس إدوارد لورنس إنجازاته، إذ وضع متفجرات تحت القنوات الموجودة أسفل الخط وتحت دعائمه ليعطل القطارات المتوجهة إلى المدينة.

وفي يوليو/تموز ١٩١٧ استولى الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين على الحصن العثماني الموجود في ميناء العقبة الصغير (الواقع في الأردن حاليًّا).

اتخذ فيصل من العقبة مركزًا للقيادة، وانطلقت منه قواته تشن غارات متكررة على المعاقل العثمانية في معان والطفيلة وفي نفس الوقت الذي ظلت تشن سلسلة هجمات مستمرة على خط سكة حديد الحجاز، بيد أن الجيش العربي لم يتمكن قط من التغلب على دفاعات العثمانيين والاستيلاء على معان. إضافةً إلى هذا فقد واجهوا مقاومة من القبائل العربية وأهل المدن المتحالفين مع العثمانيين.

وفي مدينة الكرك القريبة شكلت القبائل وأهل المدينة ميليشيا من خمسمائة رجل في ١٧ يوليو/تموز ١٩١٧، وساروا بحماس إلى حيث ينتظرهم قتال فيصل وجماعته. خاض متطوعو الكرك حربًا استمرت ثلاث ساعات ضد القوات التي قادها الهاشميون، وأعلنوا النصر بعد قتل تسعة رجال من الجيش العربي وغنْم اثنين من الخيل. كشفت هذه المعركة الصغيرة إلى أي مدى قسمت الثورة العربية ولاء أهل البلاد ما بين مؤيد للعثمانيين ومؤيد للهاشميين. وفي أغسطس/آب ١٩١٧ اتفقت المخابرات البريطانية والفرنسية على أن قبائل شرق الأردن هي في معسكر العثمانيين قطعًا.[3] وعلى هذا فشلت دعوة الجهاد المضادة التي تبناها الشريف حسين في كسب تأييد العرب جميعًا.

ولما واجه الهاشميون مقاومة عثمانية مستميتة في معان، ولما كانوا يحاربون في بعض الأحيان على أرض عدوهم، أسرعوا شمالًا إلى مدينة الأزرق — التي تضم واحةً — في أغسطس/آب ١٩١٨. ومن هذه القاعدة الجديدة انطلق الجيش العربي الذي زاد عدده إلى ٨٠٠٠ رجل ليشكل مع جيش الجنرال إدموند اللنبي في فلسطين كماشةً يوقع بها مدينة دمشق. ومع سقوط دمشق في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨ كانت الثورة العربية قد حققت أغلى طموحاتها، وتوقع الشريف حسين من البريطانيين الوفاء بالتزاماتهم.

كانت الاتفاقية الثانية التي عقدتها بريطانيا أثناء الحرب بشأن الأراضي العثمانية هي الأكثر تعقيدًا، فبريطانيا على وعي بأطماع فرنسا وروسيا في الأراضي العثمانية، وإن لم يعقد حلفاء الحرب الثلاثة اتفاقية رسمية بعد. عندما كان مكماهون يتفاوض مع الشريف حسين، عينت الحكومتان البريطانية والفرنسية مندوبين لعقد اتفاقية رسمية بشأن تقسيم الأراضي العثمانية بعد الحرب. مثّل الفرنسيين شارل فرانسوا جورج بيكو — القنصل العام السابق في بيروت — ومثل بريطانيا مارك سايكس — مستشار اللورد كتشنر لشئون الشرق الأوسط. توصل الطرفان إلى اتفاق في مستهل عام ١٩١٦ وافقت روسيا عليه بشرط أن تقبل الدولتان منحها ما تطالب به من أراضٍ.

وأُبرم الاتفاق النهائي الذي عرف باتفاقية سايكس بيكو في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٦، وتلونت خريطة الشرق الأوسط باللونين الأحمر والأزرق: المنطقة الحمراء تشير إلى بغداد والبصرة حيث يتمتع البريطانيون بحق تأسيس الحكم أو بسط السيطرة على نحو مباشر أو غير مباشر كيفما شاءوا، والمنطقة الزرقاء تغطي كيليكيا ومنطقة ساحل الشام حيث يتمتع الفرنسيون بنفس الحق. كانت فلسطين استثناءً إذ اصطبغت باللون البني كناية عن اعتبارها منطقة تخضع لإدارة دولية ستتحدد صورتها النهائية في المستقبل. إضافةً إلى هذا طالبت بريطانيا ببسط سيطرة غير رسمية على المنطقة الممتدة شمال شبه الجزيرة العربية من كركوك في وسط العراق وحتى غزة، وطالب الفرنسيون بحق السيطرة غير الرسمية على مثلث كبير يصل بين الموصل وحلب ودمشق.[4] أقرت الاتفاقية أيضًا حدود الأراضي الواقعة شرق الأناضول التي طالبت بها روسيا.

خلقت اتفاقية سايكس بيكو مشكلات أكثر من التي حلتها، وندم البريطانيون فيما بعد على منح الفرنسيين الوصاية على الموصل وشمال بلاد الرافدين، وأعادوا النظر في إخضاع فلسطين كلها للإدارة الدولية. إضافةً إلى هذا لم تحترم اتفاقية سايكس بيكو لا روح مراسلات مكماهون والحسين ولا نصها، فكانت — على حد قول أحد المراقبين الفلسطينيين — «نموذجًا مفزعًا للغش والخداع».[5]

من بين جميع الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية أثناء الحرب، كان الوعد الثالث هو أكثر الوعود قوة. فبعد قرون من معاداة السامية في أوروبا وروسيا، اتحدت مجموعة من المفكرين اليهود الأوروبيين حول حلم بناء وطن في فلسطين. وبدءًا من عام ١٨٨٢ أخذت أمواج المهاجرين اليهود تهرب من الاضطهاد في روسيا، واستقرت أقلية صغيرة منها في فلسطين، تراوح إجمالي عددها ما بين ٢٠ ألفًا إلى ٣٠ ألفًا. وفي الفترة بين ١٨٨٢ و١٩٠٣ استقرت معظم هذه الموجة الأولى في مدن فلسطين، وإن عاش ٣٠٠٠ في المستعمرات الزراعية الموجودة بطول السهل الساحلي ومرتفعات جبل الكرمل الموجودة شمالًا بدعم من فاعلي الخير من اليهود الأوروبيين، مثل موسى مونتفيوري والبارون إدموند دي روتشيلد.

اكتسبت هذه الحركة القوة عام ١٨٩٦ مع نشر تيودور هرتزل كتابه البارز «دولة اليهود». شجع هرتزل — وهو صحفي من فيينا — على نشر الحركة القومية اليهودية الجديدة التي عرفت باسم «الصهيونية»، وعقد المؤتمر الصهيوني الأول في صيف عام

١٨٩٧، وتأسست فيه «المنظمة الصهيونية العالمية» وتحدد هدفها: إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون العام.[6]

كانت المنظمة الصهيونية العالمية في حاجة لأن تحصل على دعم عالمي لمشروعها، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نقلت المنظمة مقرها من برلين إلى لندن، وكان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان أستاذًا للكيمياء، أدت الإسهامات التي قدمها للجهد الحربي (حيث اكتشف تطبيقًا مباشرًا لإنتاج قذائف المدفعية) إلى أن فتحت أمامه الباب إلى المستويات العليا في الحكومة البريطانية، فاستغل تلك الصلات في السعي للحصول على دعم الحكومة الرسمي للصهيونية.[7] وبعد أكثر من عامين من محاولات التأثير القوية على رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج ووزير الخارجية آرثر بلفور، فاز وايزمان بالدعم الذي سعى إليه. أرسل بلفور خطابًا لوايزمان بتاريخ ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧ يقول فيه:

> إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًّا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.[8]

يراعي هذا البيان العام في جوهره مصالح بريطانيا بوضوح، لقد قال بلفور أمام مجلس الحرب إنه عن طريق دعم التطلعات الصهيونية في فلسطين «نستطيع عمل دعاية نافعة جدًّا في كل من روسيا وأمريكا» حيث «الأغلبية العظمى من يهود هذين البلدين … تبدو مناصرة للصهيونية». إضافةً إلى هذا فقد رد الصهاينة الجميل، ومارسوا الضغوط لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد وعد بلفور، مما قضى على أحد هواجس بريطانيا بشأن اتفاقية سايكس بيكو، ونقصد تلك الجزئية التي وضعت فلسطين تحت إدارة دولية غير محددة.

وجاءت لحظة الحسم التي أُجبرت بريطانيا فيها على مواجهة وعودها المتناقضة في ديسمبر/كانون الأول ١٩١٧. كان وعد بلفور بيانًا عامًّا ناقشته الحكومة البريطانية على الملأ، إلا أن اتفاقية سايكس بيكو أبرمت سرًّا بين دول الوفاق الثلاث. وعقب اندلاع الثورة

الروسية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٧ بدأ البلاشفة نشر وثائق سرية خاصة بوزارة الخارجية حتى ينتقصوا من قدر السياسة الدبلوماسية السرية التي اتبعتها حكومة القيصر، وكان من بين هذه الوثائق الخطابات التي تبادلتها الحكومات وشكلت اتفاقية سايكس بيكو. وصلت أخبار الاتفاقية السرية المتعلقة بتقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى إسطنبول قبل أن تصل إلى العالم العربي، فرأى فيها العثمانيون والألمان فرصةً لبذر بذور الشقاق بين الهاشميين والبريطانيين.

استغل العثمانيون — الذين يحاصرهم الجيش البريطاني في فلسطين — غدر وخداع البريطانيين ليعرضوا على الهاشميين عرض سلام. أوضح القائد العثماني جمال باشا فكرة خداع البريطانيين للعرب في خطاب ألقاه في بيروت في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩١٧، ونشرته صحيفة الشرق، قائلًا:

> لو لم يكن وعد التحرير الذي قطعه البريطانيون للشريف حسين سرابًا ووهمًا، ولو كان هناك أمل ولو بعيد في تحقيق حلم الاستقلال لالتمست شيئًا من العذر لثورة الحجاز، لكن نوايا البريطانيين الحقيقية صارت معروفة ولم تستغرق وقتًا طويلًا حتى يفتضح أمرها. وبهذا سيكابد الشريف حسين المهانة التي جلبها على نفسه إذ اشترى بالمكانة الرفيعة التي منحها إياه خليفة المسلمين [السلطان العثماني] عبودية للبريطانيين.[9]

عرض جمال باشا على الهاشميين شروطًا سخية على أمل أن يتخلوا عن تحالفهم مع البريطانيين، ويعودوا إلى كنف العثمانيين، وواجه الشريف حسين وأبناؤه قرارًا صعبًا، لكنهم مالوا للحفاظ على تحالفهم مع البريطانيين سعيًّا للاستقلال عن العثمانيين. إلا أن ثقة العرب في وعود بريطانيا اهتزت، ولأسباب وجيهة. ففي المراسلات بين مكماهون والشريف حسين، وفي معاهدة سايكس بيكو ووعد بلفور، وعدت الحكومة البريطانية بإعطاء الجزء الأكبر من الشام وبلاد الرافدين لطرفين على الأقل، ووعدت بإعطاء فلسطين لما لا يقل عن ثلاثة أطراف.

ولكي يُطمئن البريطانيون والفرنسيون حلفاءهم العرب إلى حسن نواياهم أصدروا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨ بيانًا هامًّا يهدف للتهدئة بعد الانسحاب النهائي للعثمانيين من الأراضي العربية. أوضح البلدان في بيانهما المشترك أهدافهما من الحرب في الأراضي

العربية قائلين إنها تتمثل في «تحرير الشعوب التي طالما قمعها الأتراك تمامًا ونهائيًّا وتأسيس حكومات قومية ووزارات تستمد سلطتها من رغبات أهل البلاد واختيارهم الحر».[10] تجشم البريطانيون والفرنسيون مشقة التأكيد للعرب أنهم لا يسعون إلى جني مكاسب من وراء أفعالهم، ونجحت مثل هذه البيانات الخادعة في تهدئة الرأي العام العربي على المدى القصير، لكنها لم تؤثر على المصالح الإنجليزية الفرنسية الإمبريالية التي قامت عليها اتفاقيات التقسيم.

مع نهاية الحرب العالمية أخذت دول التحالف على عاتقها إعادة النظام — أو ما يرون أنه نظامًا — للعالم الذي أنهكته الحرب. ولما كان أمام القوى المنتصرة طابور طويل من القضايا التي تحتاج إلى حلها بعد الحرب، طلبوا من قادة العالم العربي نافدي الصبر الانتظار في الصف، فسوف يتعامل صانعو السلام مع مخاوفهم ومع صراع المصالح الناشئ عن الوعود التي قطعتها بريطانيا أثناء الحرب في الوقت المناسب.

* * *

عقد قادة دول التحالف المنتصرة أكثر من مائة اجتماع فيما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران ١٩١٩ في باريس ليفرضوا شروطهم على أعدائهم المهزومين: ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية. وغادر رئيس الولايات المتحدة بلاده لأول مرة على الإطلاق ليلعب دورًا في السياسة العالمية. قاد عملية وضع الأجندة رئيس وزراء بريطانيا ديفيد لويد جورج، ورئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو، وشكلت هذه الدول الثلاث مع إيطاليا مجلس الأربعة الذي اتخذ معظم القرارات في باريس. وبعد أربع سنوات من «الحرب التي ستنهي كل الحروب»، عزمت فرنسا وبريطانيا العظمى على استغلال مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس لتضمنا ألا تقوم لألمانيا قائمة تهدد سلام أوروبا مرة أخرى أبدًا، واستغلوا المؤتمر لإعادة رسم خرائط أوروبا وآسيا وأفريقيا، بما في ذلك العالم العربي. وكذلك كافئوا أنفسهم على الجهود العسكرية التي بذلوها بتملك أراضي القوى المهزومة وما تملكه من مستعمرات.

ومن بين صانعي السلام الذين حضروا مؤتمر باريس عام ١٩١٩، تحدث الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بمثالية ألهبت حماس الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية في أنحاء العالم، أوضح ويلسون رؤية أمريكا لسياسات ما بعد الحرب في أربع عشرة نقطة شهيرة تضمنها خطاب ألقاه في جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس في ٨ يناير/كانون

الثاني ١٩١٨. أعلن ويلسون نهاية عصر الغزو والتوسع، وأكد الرأي الأساسي القائل إنه في الأمور الاستعمارية يجب أن يكون لمصالح الشعوب المعنية نفس أهمية مصالح القوى الاستعمارية. خاطب ويلسون تطلعات العرب في النقطة الثانية عشرة، إذ أكد للعرب أنهم سيتمتعون بحق مطلق كامل في تقرير المصير. كان هذا أول لقاء يجمع كثيرين في العالم العربي بالقوة العظمى الأمريكية الناشئة التي ستهيمن على شئون العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وعندما كان العالم مجتمعًا في باريس لوضع بنود السلام، كان العرب ينظرون لوودرو ويلسون على أنه حامل لواء أحلامهم وتطلعاتهم.

كان من بين الوفود العربية التي طرحت قضيتها في باريس قائد الثورة العربية الأمير فيصل. وُلد الأمير فيصل (١٨٨٣–١٩٣٣) في الطائف الواقعة على مرتفعات شبه الجزيرة العربية، وكان ثالث أبناء الشريف حسين بن علي شريف مكة (من ١٩٠٨–١٩١٧). قضى فيصل أغلب طفولته في إسطنبول، وتلقى فيها تعليمًا عثمانيًّا، وانتخب عام ١٩١٣ عضوًا في البرلمان العثماني يمثل ميناء جدة الواقع في الحجاز. زار فيصل دمشق عام ١٩١٦، وهالته الإجراءات القمعية التي اتخذها جمال باشا ضد القوميين العرب. وأثناء وجوده هناك قابل أعضاء جمعيات قومية عربية سرية، ثم قام بالدور الأساسي في قيادة العمليات العسكرية أثناء الثورة العربية التي اندلعت من ١٩١٦ إلى ١٩١٨.

عقب انسحاب العثمانيين عام ١٩١٨ شكل الأمير فيصل حكومة عربية في دمشق بهدف تحقيق الوعد الذي قطعته بريطانيا بدعم تأسيس مملكة عربية. وسعى في مؤتمر الصلح الذي عقد في فيرساي لتعزيز وضعه في سوريا وإجبار البريطانيين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه والده كما هو مقرر في مراسلات الشريف حسين مع مكماهون بين عامي ١٩١٥–١٩١٦ بصرف النظر عن باقي الوعود التي قطعتها بريطانيا أثناء الحرب. وصادق على وعد بلفور، بل إنه وقع اتفاقيةً مع القائد الصهيوني حاييم وايزمان في يناير/كانون الثاني ١٩١٩ تنازل بموجبها عن فلسطين للحركة الصهيونية شريطة أن يفي حلفاؤه بجميع ما بقي من مطالب متعلقة بالمملكة العربية. وكتب في نهاية الاتفاقية التي وقعها مع وايزمان إنه إذا حدث أي تعديل في مطالب الهاشميين بشأن المملكة العربية أو أي حيد عنها فإنه لن يلتزم بكلمة واحدة من نص تلك الاتفاقية.[11] كانت لدى فيصل أسباب وجيهة تجعله يشك في أنه سيضطر في يوم ما للوفاء بالاتفاقية التي عقدها مع وايزمان.

في يناير/كانون الثاني ١٩١٩ طرح على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس مذكرة توضح تطلعات العرب، وعزم على أن يكون واقعيًّا حتى إنه حجم كثيرًا من

مطالب والده الأساسية التي حددتها مراسلاته مع مكماهون قبل ثلاث سنوات، كتب فيصل في هذه المذكرة إن «هدف الحركات القومية العربية هو في نهاية المطاف توحيد العرب في أمة واحدة». وبنى دعواه على وحدة العرب العرقية واللغوية، وعلى التطلعات المزعومة للأحزاب القومية العربية التي تأسست قبل الحرب في الشام وبلاد الرافدين، وعلى الخدمات التي قدمها العرب لجهود الحلفاء الحربية. وأقر أن الأراضي العربية المختلفة بينها تباين اقتصادي واجتماعي كبير، وأنه يستحيل توحيدها في دولة واحدة على الفور. فطالب بالاستقلال الفوري والتام للشام (الذي يضم لبنان وسوريا وشرق الأردن) وإقليم الحجاز الواقع في غرب الجزيرة العربية، ووافق على تدخل الأجانب في شئون فلسطين للتوفيق بين مطالب العرب واليهود، وفي بلاد الرافدين إذ أعلنت بريطانيا رغبتها في حقول البترول؛ وأعلن وقوع اليمن وإقليم نجد الواقع وسط الجزيرة العربية (اللذين عقدت بريطانيا اتفاقية رسمية مع حكامهما السعوديين) خارج نطاق المملكة العربية. إلا أنه تمسك بالتزامه بتوحيد هذه المناطق في النهاية تحت حكومة واحدة مستقلة. وختم قائلًا: «فإذا نلنا استقلالنا وأثبتنا جدارتنا إقليميًّا، فإن العوامل الطبيعية المتمثلة في العرق، واللغة، والمصالح المشتركة سرعان ما ستجمعنا كشعب واحد.»[12]

كانت هذه الرؤية لدولة عربية موحدة هي آخر ما يريده الحلفاء. لقد سبب وجود فيصل في باريس إحراجًا للبريطانيين والفرنسيين على حد سواء، إذ كان يجبر البريطانيين على الوفاء بعهدهم ويقف في وجه أطماع الفرنسيين الإمبريالية. أوجد الأمريكيون مخرجًا من هذا الموقف الذي أصبح يسبب حرجًا للبريطانيين والفرنسيين والهاشميين، إذ اقترح ويلسون تشكيل لجنة تحقيق متعددة الجنسيات للوقوف على رغبة أهل سوريا مباشرةً، ورأى ويلسون أن اللجنة ستمثل نموذجًا تتبعه الأوطان لتقرير مصيرها، مما يضع مبادئ الأربع عشرة نقطة التي أعلن عنها في حيز التنفيذ. أما بريطانيا وفرنسا فرأيا أن لجنة تقصي الحقائق ستؤجل النظر في مطالب الهاشميين شهورًا تتمتعان خلالها بحرية التصرف في الأراضي العربية حسبما ترى. وانخدع فيصل بظاهر الاقتراح، وشكر ويلسون على منح العرب فرصة التعبير عن أهدافهم وتطلعاتهم بشأن مستقبل أوطانهم.[13]

بناء على معرفتنا بما حدث يسهل أن نرى أن لجنة «كنج كرين» التي قادها الأمريكيون كانت بلا فائدة. لقد امتنع البريطانيون والفرنسيون عن تعيين مسئولين يشاركون في التحقيق، وبهذا قللوا من شرعية اللجنة، إذ صارت لجنة أمريكية لا لجنة متعددة

الجنسيات. ولما لم يكن لديهم نية للالتزام بما توصي به اللجنة، لم يرغبوا في إشراك دبلوماسيي بلادهم في هذه العملية، ومع هذا يعد تقرير لجنة كنج كرين وثيقة فريدة تطرح على لسان كاتبيها «تحليلًا دقيقًا لوجهة النظر السياسية الحالية في سوريا»؛ إنها تعطينا لمحة عن تطلعات أهل الريف والحضر ومخاوفهم في تلك اللحظة الوجيزة التي فصلت بين الحكم العثماني والحكم الأوروبي.[14]

في مارس/آذار ١٩١٩ عين الرئيس ويلسون عميد كلية أوبرلين هنري تشرشل كنج ورجل الأعمال المنتمي إلى شيكاغو تشارلز ريتشارد كرين رئيسين للجنة. تمتع كلا الرجلين بمعرفة واسعة بالشرق الأوسط: كنج بصفته باحثًا في التاريخ التوراتي، وكرين بفضل أسفاره في الأراضي العثمانية منذ عام ١٨٧٨. انطلق الأمريكيون إلى سوريا في مايو/أيار ١٩١٩ ومعهم تعليمات بأن يقابلوا أشخاصًا من أهل البلاد يمثلون الشعب، ثم يطلعوا المختصين على تطلعات الشعوب العربية في سوريا والعراق وفلسطين. لم تكن لجنة كنج كرين مجرد لجنة تقصي حقائق؛ إذ إن وجود الرجلين في الشام أدى إلى حدوث نشاط قومي كبير اشترك فيه قطاع من السوريين أكبر من الذي اشترك في أي حركة سياسية أخرى حتى ذلك الوقت.

عندما عاد الأمير فيصل من باريس إلى سوريا صفر اليدين، عرض على أتباعه المجيء المنتظر للجنة كنج كرين على أنه تطور إيجابي وخطوة جادة نحو تحقيق الآمال القومية لأهل سوريا. ألقى خطبة أمام مجموعة من الوجهاء من أنحاء الشام يطلعهم من خلالها على ما قابله. إلا أنه لم يستطع أن يخبرهم الحقيقة كاملة: حقيقة أن صانعي السلام في باريس أبقوه منتظرًا، وأهانوه، وأنهم بدوا عازمين على رفض مطالبه دفاعًا عن مصالحهم الإمبريالية في الشام. أما وقد عاد إلى الأرض العربية، وصار يتحدث بلغته إلى مؤيديه، فقد حوّل الدفة على الأوروبيين قائلًا: «ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس لآخذ لكل مستحق حقه. وعند ذهابي رأيت أمم الغرب في حالة جهل عميق بأحوال العرب. كانوا لا يعرفون عن العرب إلا ما كانوا يعرفونه عنهم في حكايات ألف ليلة وليلة ليس إلا.» وكان فيصل محقًّا إلى حد بعيد في هذا. فباستثناء قلة من الخبراء لا يعرف رجل السياسة العادي في بريطانيا وفرنسا الكثير عن العالم العربي. يقول فيصل موضحًا: «ولا شك أن جهلهم هذا جعلني أصرف وقتًا طويلًا لأفهم هذه الأمم الحقيقة.»

لم يملك فيصل أن يقر بفشله وهو ينظر في وجوه مؤيديه الذين كثيرًا ما قاطعوا خطابه ليتعهدوا له بالولاء. إلا أنه تمادى في المبالغة إلى حد بعيد إذ أكد أن الحلفاء «اعترفوا باستقلال العرب مبدئيًّا». وحاول أن يقدم لجنة كنج كرين على أنها امتداد لإقرار القوى العظمى للآمال العربية. وقال فيصل إن اللجنة الدولية ستطلب منكم «أن تعربوا لها عن ضمائركم بأي صورة كانت، لأن الأمم لا تريد اليوم أن تحكم أمة أخرى إلا برضاها».[15]

شجعت كلمات فيصل القوميين السوريين، فشرعوا في العمل من أجل توحيد أهل سوريا حول أجندة مشتركة، ووزعت الحكومة العربية خطبًا تلقى في صلاة الجمعة في المساجد، ووضعت قائمة بالجمعيات الثقافية والسياسية استعدادًا لكتابة التماس للجنة كنج كرين، وتمت تعبئة رؤساء القرى والأحياء المدنية حتى يشجعوا الناس على التفاعل بحماس مع اللجنة. وطبعت آلاف المنشورات، ووزعت في المدن والقرى حاملةً أفكارًا بسيطة تتخذ صورة شعارات حتى يستوعبها حديثو العهد بالسياسة القومية، فكتب في أحد المنشورات ببنط أسود باللغتين العربية والانجليزية: «نطلب الاستقلال التام»، وجاء في منشور آخر حثٌّ لجميع أهل سوريا على الدفاع عن حريتهم، ووضعت الشعارات القومية بين أقواس تمييزًا لها عن باقي النص الطويل.

> إياك أن يضلك الخونة؛ لا تبع بلاد أجدادك فتلعنك أولادك وأحفادك. عش حرًا! فك أسرك من نير الاستعباد فتستربح ولتكن مطالبك هي:
>
> **أولًا:** اطلب (الاستقلال السياسي التام) بلا قيد ولا شرط ولا حماية ولا وصاية.
>
> **ثانيًا:** لا تقبل بتجزيء بلاد أهلك ووطنك أي (سورية كلها جزء لا يتجزأ).
>
> **ثالثًا:** اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس) ومن الجنوب (صحراء سينا) ومن الغرب (البحر المتوسط).
>
> **رابعًا:** تمنى لبقية البلاد المحررة العربية (الاستقلال والانضمام [إلى سوريا]).
>
> **خامسًا:** عند الاحتياج رجح أن تكون المعاونة المالية والفنية من دولة أمريكا بشرط ألا تمس استقلالنا السياسي التام.
>
> **سادسًا:** احتج على المادة (٢٢) من قانون جمعية الأمم المتحدة القائلة بوجوب الوصاية؛ لأنك أهل للاستقلال.

سابعًا: ارفض كل حق تدعيه دولة ما بأن لها حقوقًا تاريخية أو أرجحية في بلادنا رفضًا باتًّا.

(التوقيع) وطني عربي مفادي[16]

اللغة ركيكة، لكن الرسالة واضحة. ومع استعداد المجتمعات المحلية للاجتماع بلجنة كنج كرين تكررت هذه المطالب كثيرًا في الالتماسات التي قدموها والشعارات التي رددوها وكتبوها على اللافتات والرايات.

بعد أن حشد فيصل ومستشاروه الرأي العام في سوريا عقدوا برلمانًا مؤقتًا لطرح آراء أهل سوريا على اللجنة العالمية. كانت معرفة الهاشميين بالإدارة السياسية في أوروبا كافية ليدركوا أنه وفقًا للقواعد الأوروبية فإن الدول تعبر عن تطلعاتها الشرعية عبر مجلس منتخب. واعتمدوا على الإجراءات الانتخابية العثمانية لاختيار مندوبين من مدن سوريا الداخلية، وكان عليهم الاستعانة بطرق أخرى في لبنان وفلسطين، إذ أعاقت سلطات الاحتلال البريطانية والفرنسية جميع الأنشطة السياسية.[17] لذا فقد دعوا إلى دمشق أبرز أعيان قبائل وعائلات فلسطين ولبنان للانضمام إلى المؤتمر السوري العام. اختير ما يقرب من مائة نائب للاشتراك في المؤتمر، لكن لم يتمكن من الوصول إلى دمشق في الوقت المناسب للمشاركة في المداولات سوى تسعة وستين نائبًا كانوا يسابقون الزمن من أجل إصدار بيان بالطموحات الوطنية قبل وصول لجنة كنج كرين إلى دمشق.

وصلت اللجنة إلى يافا في ١٠ يونيو/حزيران ١٩١٩، وقضت ستة أسابيع تجوب مدن فلسطين وسوريا وشرق الأردن ولبنان وقراها. أحصى أعضاء اللجنة كل الجوانب التي استكشفوها في رحلتهم، وأقاموا لقاءات في أكثر من أربعين مدينة ومركز قروي قابلوا خلالها ٤٤٢ وفدًا يمثل الناس من جميع مناحي الحياة، كالمجالس البلدية والمجالس الإدارية وشيوخ القرى وشيوخ القبائل. واستقبلوا الفلاحين والتجار وممثلي أكثر من اثنتي عشرة طائفة مسيحية، والمسلمين سنة وشيعة، واليهود، والدروز، وغيرهم من الأقليات، وقابلوا ثمانية وفود نسائية مختلفة، وأعجبوا بالدور الجديد الذي تقوم به النساء في الحركات الوطنية في الشرق. وأثناء أسفارهم جمعوا ١٨٦٣ التماسًا به ٩١٠٧٩ توقيعًا يمثل نحو ٣ بالمائة من إجمالي أهل الشام (الذين قدروا أنه يبلغ ٣٫٢ مليون

شخص). وبهذا نرى أن أعضاء اللجنة استطلعوا الرأي العام في الشام بأكبر قدر ممكن من الشمولية.

وصلت لجنة كنج وكرين إلى دمشق في ٢٥ يونيو/حزيران. يتذكر يوسف الحكيم، أحد وزراء حكومة الأمير فيصل، قائلًا:

> قامت بزيارة رسمية إلى القصر الأميري ثم إلى رئيس الحكومة، ثم عادت إلى مقرها في الفندق. وكان أسرع القادمين لمقابلتها بعدئذ رجال الصحافة، فكان ملخص جوابها لهم أنها قدمت لمجرد الوقوف على رغبة الأهلين في مصيرهم السياسي، وفي الدولة التي يختارونها بملء إرادتهم لتكون منتدبة عليهم زمنًا تمدهم فيه بمعاونتها العلمية والاقتصادية وفقًا لسابق إيضاحات الرئيس ولسن.[18]

في ٢ يوليو/تموز عرض المؤتمر السوري على اللجنة بيانًا من عشر نقاط، قالوا إنه يمثل آراء ورغبات أهل سوريا وحكومة الأمير فيصل.[19] كشف البيان أن واضعيه مطلعون على الشئون العالمية إلى حد مدهش، فهو يفيض باقتباسات للرئيس ويلسون وميثاق عصبة الأمم بالإضافة إلى إشارات للوعود المتضاربة التي قطعها الدبلوماسيون البريطانيون أثناء الحرب ولأهداف الصهيونية. وقد قال كنج وكرين إن هذا البيان هو أهم وثيقة حصلوا عليها في مهمتهم.

طالب نواب المؤتمر السوري في البيان الذي أعدوه بالاستقلال السياسي التام لسوريا في إطار الحدود الجغرافية التي تفصلها عن تركيا والعراق ونجد والحجاز ومصر. وأرادوا أن يتخذ الحكم في بلادهم صورة الملكية الدستورية، على أن يكون الأمير فيصل هو الملك. ورفضوا مبدأ الانتداب الوارد في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم رفضًا تامًّا قائلين إن إمكانات العرب ليست أقل من إمكانات البلغاريين والصرب واليونانيين والرومانيين الذين حظوا باستقلال تام عن العثمانيين دون وصاية أوروبية. وأعرب نواب سوريا عن استعدادهم التام لقبول انتداب ينحصر في مدهم بالمساعدات الاقتصادية والإدارية. وقد منحوا جل ثقتهم لأمريكا باعتبارها أفضل من يقوم بهذا الدور «لبعدها عن روح الاستعمار وعن كل مطمع سياسي في هذه البلاد». وفي حال رفض الأمريكيون القيام بهذا الدور فسيقبل أهل سوريا بانتداب بريطانيا العظمى، لكنهم يرفضون منح أي دور لفرنسا. طالب البيان أيضًا باستقلال العراق، إذ كان في ذلك الوقت تحت الاحتلال البريطاني.

تبنى المؤتمر السوري موقفًا قويًّا من المفاوضات السرية التي تمت أثناء الحرب، ووجه أعضاؤه صفعة قوية لاتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، إذ كتبوا يقولون: «إن المبادئ الأساسية التي وضعها الرئيس ويلسون يدين فيها الاتفاقيات السرية تدفعنا إلى توجيه اعتراض شديد اللهجة ضد أي معاهدة تنص على تقسيم بلادنا السورية وضد أي التزام سري يهدف إلى وضع لبنة الصهيونية في الجزء الجنوبي من الشام؛ ولهذا فإننا نطالب بإلغاء هذه المعاهدات والاتفاقيات تمامًا.» ورفضوا فصل لبنان أو فلسطين عن مملكة سوريا، ورفضوا أيضًا أهداف الصهيونية على أساس أنها تتصادم مع مصالحهم الوطنية. وجاء في البيان «رفض إحداث وطن قومي صهيوني في فلسطين، ورفض الهجرة الصهيونية إلى أي جزء من سوريا؛ لأننا لا نعترف بالصهيونية ونعتبرها خطرًا عظيمًا على شعبنا من الناحية الوطنية والسياسية والاقتصادية.»

كان في بيان المؤتمر السوري نبرة تعكس الغضب. فكثير من أعضاء الحكومة الإقليمية السورية قاتلوا مع الأمير فيصل في الثورة العربية، واعتقدوا أنهم حلفاء حرب لبريطانيا وفرنسا، وأنهم أسهموا إسهامًا كبيرًا في تحقيق النصر على الجبهة العثمانية. وقد دخل فيصل وجيشه العربي دمشق في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨، وحرروا المدينة من الحكم العثماني، واعتقدوا أنه صار من حق أهل سوريا أن يحددوا مستقبلهم السياسي، وأنهم انتزعوا هذا الحق في أرض المعركة. وتوقع المؤتمر السوري العام أن يعامله حلفاء الحرب وفقًا لأبسط مبادئ العدل «حتى لا تقل حقوقنا السياسية بعد الحرب عما كانت عليه قبلها، حيث إننا بذلنا الكثير من الدماء في سبيل الحرية والاستقلال».

في أغسطس/آب ١٩١٩ رحل كنج وكرين إلى إسطنبول ليعدوا تقريرهم بعد أن قضوا ستة أسابيع في الشام. حلل أعضاء اللجنة كل المواد التي جمعوها تحليلًا عميقًا، وأقروا أغلب ما جاء في بيان المؤتمر السوري في توصياتهم لمؤتمر الصلح، إذ طالبوا بتأسيس دولة واحدة في سوريا، دون تقسيمها، يحكمها نظام ملكي دستوري على رأسه الأمير فيصل. وأوصوا بوضع سوريا تحت انتداب دولة واحدة يفضل أن تكون أمريكا (والخيار الثاني هو بريطانيا) لمدة محددة لتقديم الدعم. وكذلك حثوا على إدخال تعديلات كبيرة على المشروع الصهيوني تتضمن فرض قيود على هجرة اليهود. وأشار كنج وكرين إلى استحالة التوفيق بين الوعدين اللذين قطعهما بلفور بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وباحترام الحقوق الدينية والمدنية للجماعات غير اليهودية التي

تعيش في فلسطين في الوقت نفسه. وأوضح تقرير كنج كرين أن الصهاينة يتطلعون إلى نزع ملكية جميع سكان فلسطين غير اليهود تمامًا تقريبًا بأن يشتروا أملاكهم بمختلف الطرق.[20] وكما هو متوقع وجد أعضاء اللجنة أن تسعة أعشار سكان فلسطين غير اليهود يعارضون تمامًا المشروع الصهيوني كله، وأن ٧٢ في المائة من الالتماسات التي تلقوها في الشام كانت موجهة ضد الصهيونية.

قدمت اللجنة تقريرها للوفد الأمريكي في باريس في نهاية أغسطس/آب ١٩١٩. ومع أن الأمير فيصل لم يطلع على التقرير، فإنه ما كان ليطلب أكثر مما فيه. أما الأوروبيون، فرأوا أن هذا التقرير وثيقةً لا تلائم أهدافهم نهائيًّا، فأخذت سكرتارية مؤتمر الصلح التقرير، وحفظته على الأرفف، ولم ترجع إليه مرةً أخرى. ولم يعلن عنه إلا بعد ثلاث سنوات، أي بعد أن أتمت بريطانيا وفرنسا تقسيم العالم العربي تقسيمًا اعتقدوا في ذلك الوقت أنه يخدم مصالحهم على أفضل نحو.

أعلنت بريطانيا نيتها في سحب قواتها من سوريا ولبنان في أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٩ على أن يعقب هذا نقل السلطة إلى الجيش الفرنسي. ولما وجد المؤتمر السوري العام نفسه في مواجهة احتلال فرنسي وشيك قرر أن يتعامل مع الموقف بنفسه، فأعد أعضاؤه إعلانًا للاستقلال قام على البيان الذي أعطوه للجنة كنج كرين وقرءوه في دار بلدية دمشق في ٨ مارس/آذار ١٩٢٠ معلنين فيصل ملكًا على سوريا وفلسطين ولبنان.

بيد أن الحكومتين البريطانية والفرنسية رفضتا الاعتراف بإعلان الاستقلال السوري. تجاهلت بريطانيا قيام فرنسا بالاستعداد لاحتلال دمشق وخلع حليف الحرب الأمير فيصل الذي صار ملكًا. وزاد انصراف أهل البلد عن فيصل بسبب فشله في الوفاء بوعوده بالاستقلال، فلم يستطع أن يحشد سوى جماعة صغيرة من المؤيدين يواجه بها الجيش الفرنسي وهو يتقدم من لبنان نحو سوريا، ولم يعتقد أهل دمشق أن قضية الملك فيصل تستحق أن يموتوا من أجلها.

في فجر ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٠ تجمعت مجموعة من ألفي متطوع عربي في خان منعزل يعرف بخان ميسلون يقع في ممر جبلي على الطريق من بيروت إلى دمشق، وواجهوا صفًّا غريبًا يضم جنودًا من جنود المستعمرات يرتدون زيًّا فرنسيًّا؛ إذ أرسل الفرنسيون قوات جزائرية ومغربية وسنغالية تحت قيادة فرنسية لبسط حكم فرنسا على سوريا. عكس هذا قوة الإمبراطورية الفرنسية التي بلغت حدًّا جعل الجنود العرب

المسلمين من أهل مستعمرات شمال أفريقيا على استعداد للوقوف في صف أسيادهم المستعمرين ضد الجنود غير النظاميين العرب المسلمين في سوريا. سجل ساطع الحصري — أحد أفراد الحكومة الإقليمية السورية — وهو قومي عربي كرس حياته لقضية الوطنية ذكرياته عن «يوم ميسلون» وهو يتابع الأحداث من دمشق قائلًا:

> وأخذت تتوارد علينا بعض الأخبار عن المعركة التي بدأت فعلًا. وما كنت أستطيع أن أمنيَ نفسي بأي أمل في الانتصار، بعد أن علمت ما علمت من أحوال جيشنا، وشاهدتُ ما شاهدت من عُدد الجيوش الفرنسية ... ولكني مع هذا كنت أتمنى أن تطول المعركة على قدر الإمكان، وأمني نفسي بمعركة عنيفة تُساعد على حفظ شرفنا العسكري على أقل تقدير. ولكن النتيجة لم تبطئ كثيرًا؛ فقد وردت الأخبار قبل الساعة العاشرة بانكسار الجيش واختراق الجبهة. وقالوا يوسف العظمة [وزير الحرب وقائد القوات] قُتِل في ميسلون. فقلت بل إنه انتحر هناك! ... واستشهد على أي حال![21]

هزمت القوات الفرنسية المدافعين هزيمةً ساحقةً في ميسلون، ودخلت دمشق، وكانت هذه بداية استعمار كئيب دام ستة وعشرين عامًا. إلا أن الدلالة الرمزية لما حدث في ميسلون انتشرت إلى ما وراء حدود سوريا، إذ رأى العرب أن هذه المعركة الصغيرة تجسد خيانة بريطانيا العظمى للوعود التي قطعتها أثناء الحرب، وافتقار رؤية الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بشأن حق تقرير المصير إلى أي قيمة، وغلبة المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية على آمال ملايين العرب وتطلعاتهم. نظر إلى معركة ميسلون على أنها خطأ فادح، إذ فرض الأوروبيون على الشرق الأوسط نظام حكمهم، وقسموا الشعب الذي كان يتطلع إلى الوحدة وأخضعوه للحكم الأجنبي على غير إرادته. ودام ما جلبته تسوية ما بعد الحرب من ظهور دول عربية جديدة وترسيم للحدود فترةً طويلة، ودامت معه المشكلات التي تسبب فيها.

* * *

اعتقد السياسيون المصريون القوميون أيضًا أنهم يستطيعون نيل الاستقلال عن بريطانيا في مؤتمر الصلح الذي عقد بباريس، فانخدعت المؤسسة السياسية المصرية بالأربع عشرة نقطة التي أعلنها وودرو ويلسون، فظنت أن باريس ستدشن نظامًا عالميًّا جديدًا،

واعتقدوا أن مجموعة جديدة من الدول ستقوم عن طريق تطبيق مبدأ تقرير المصير، وستحل محل عصر الإمبراطوريات. ومثل حلفاء بريطانيا الهاشميين اعتقد المصريون أنهم انتزعوا استقلالهم بما عانوه من محن في سبيل بريطانيا.

بعد ستة وثلاثين عامًا من الخضوع للحكم البريطاني لم تؤد الحرب العالمية الأولى إلا إلى تعزيز الوجود الإمبريالي البريطاني في مصر، فأعلن البريطانيون من جانب واحد الحماية على مصر في ديسمبر/كانون الأول ١٩١٤، وخلعوا الخديوي عباس الثاني عن العرش معللين هذا بأنه يكن الولاء لأعداء الملك (وكان الخديوي في إسطنبول في ذلك الوقت). ولأن مصر لم تعد تابعة للعثمانيين فلم يعد حاكمها نائبًا للسلطان. وحل محل الخديوي المخلوع حسين كامل عمه وأكبر فرد من سلالة محمد علي، حاملًا لقبًا جديدًا هو لقب السلطان. كان البريطانيون يتطلعون إلى إضعاف نفوذ السلطان العثماني عن طريق تعزيز السلطان المصري مثلما تطلعوا إلى إضعاف الدعوة إلى الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا التي أطلقها السلطان عن طريق إطلاق الشريف حسين دعوةً للثورة. غير أن هذه الحيلة لم تترك أثرًا كبيرًا على مسلمي مصر ولا على المسلمين عامةً، إذ ظلوا يبجلون السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين.

بمجرد أن اندلعت الحرب وقع الجزء الأكبر من عبء دعم مصر للبريطانيين على الطبقة العاملة. صودرت المحاصيل لدعم المجهود الحربي، وجُنِّد الفلاحون في فرق عمل تزود الجبهة الغربية بالدعم اللوجستي. وأدى التضخم ونقص البضائع إلى انخفاض مستوى معيشة جميع فئات الشعب، وصار كثير من المصريين في حالة عوز. امتلأت القاهرة والإسكندرية بالجنود البريطانيين وجنود الكومنولث الذين احتشدوا في مصر، وتلقوا التدريبات فيها قبل إرسالهم إلى ساحة المعارك في جاليبولي وفلسطين. وأدى كبر عدد الجنود إلى زيادة درجة التوتر بينهم وبين أهل البلاد الذين ظنوا أن وجود عدد أكبر من البريطانيين سيترتب عليه حتمًا تقلص مساحة الاستقلال.

ومع اقتراب الحرب من نهايتها وجدت فكرة تقرير المصير الوطني أرضًا خصبة في وادي النيل. اعتقد المصريون أنهم انتزعوا حق تقرير المصير عن طريق ما قدموه من إسهامات كثيرة في تلك الحرب التي لم يكونوا سببًا فيها. وفي ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨ — أي بعد يومين فقط من عقد الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى — زارت مجموعة من الشخصيات السياسية المصرية المحترمة المندوب السامي البريطاني سير ريجنالد ونجت ليطالبوا بالاستقلال التام لبلادهم. ترأس المجموعة سعد زغلول وهو من

أتباع محمد عبده الذين تعلموا في الأزهر، وعمل وزيرًا للمعارف ونائبًا لرئيس المجلس التشريعي. كان سعد زغلول عضوًا في حزب الأمة الذي تأسس قبل الحرب، وصار قائد المعارضة القومية للوجود البريطاني في مصر. وقد صحبه إلى مقابلة سير ونجت اثنان من القوميين هما: عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي.

استقبلهم سير ونجت، وسمع مطلبهم، لكنه رفضه دون أدنى تفكير، ولم يمنع المصريين فقط من إرسال وفد إلى باريس لطرح قضيتهم على مؤتمر الصلح، لكنه رفض أيضًا الاعتراف بحق سعد في التعبير عن التطلعات القومية المصرية. فعلى أي حال لم يختره أحد متحدثًا باسم مصر.

لم يقبل الوفد المصري برفض المندوب السامي، ولم يستسلم له، فتركه سعد زغلول ورفاقه، وأسرعوا بالشروع في تأمين حقهم في تمثيل الآمال الوطنية المصرية، وصاغوا التماسًا يطلب السماح لسعد زغلول ووفده بالسفر إلى باريس وطرح قضية مصر في مؤتمر الصلح مثلما كان الأمير فيصل يطرح قضية سوريا. جاب الناشطون البلاد ليجمعوا التوقيعات، ورغم إعاقة المسئولين البريطانيين لعمل الوطنيين ومصادرتهم للنسخ الموقعة من الالتماس، فقد نجحوا في حشد دعم كبير لحركة سعد، وأرسلت نسخ من الالتماس إلى الهيئات المحلية المنتخبة والمجالس الإقليمية والوجهاء، وفي وقت قصير تدفقت آلاف التوقيعات.[22]

احتشد الناس في جميع أنحاء مصر حول قضية سعد زغلول، ولم يطيقوا صبرًا على انتزاع استقلالهم عن بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس. ولما زادت قوة الحركة القومية حاول البريطانيون أن يضعوا حدًّا لحالة الهياج القومي بأن يقطعوا الصلة بين باريس والقضية المصرية. أعلن ونجت أن حكومة جلالة الملك ستنظر إلى أي تغيير في وضع مصر على أنه أمر خاص بالإمبراطورية البريطانية وليس قضية عالمية؛ أو بعبارة أخرى، سيكون على سعد زغلول ورفاقه مناقشة تطلعاتهم الوطنية مع الحكومة البريطانية في وايتهول، بوصفها قضية خاصة بشئون الإمبراطورية البريطانية بدلًا من طرح قضية مصر على العالم في باريس. وحذرت الحكومة البريطانية سعد زغلول تحذيرًا مباشرًا من الاستمرار في تهييج الناس. وعندما تجاهل سعد زغلول التحذير البريطاني أُلقي القبض عليه هو ورفاقه الرئيسيين في ٨ مارس/آذار ١٩١٩، ونفوا إلى جزيرة مالطا. وكانت النتيجة هي حدوث هبة عمت أنحاء البلاد، وكانت بداية ثورة ١٩١٩.

جاء رد الفعل الشعبي على القبض على سعد زغلول ورفاقه فوريًّا وعنيفًا. هبت البلاد في مزيج من الثورات المخططة والعفوية انتشرت من المراكز المدنية إلى الريف، واشترك فيها جميع فئات المجتمع المصري. بدأت المظاهرات في ٩ مارس/آذار حين قام الطلاب بأعمال شغب، وخربوا البنية التحتية التي ربطوها بالحكم البريطاني، كالقطارات وخطوط الترام وأعمدة الإنارة. وأدى قيام المظاهرات ضد البريطانيين وقمع القوات البريطانية لها إلى سقوط كثير من الجرحى والقتلى في الجانبين.

أصبح جامع وجامعة الأزهر العريق واحدًا من مراكز دعم الثورة. وبعد إلقاء القوات البريطانية القبض على عدد من معلمي الأزهر وطلابه في ١٣ مارس/آذار زار رئيس جهاز الأمن البريطاني جوزيف ماكفرسون المسجد ليستطلع حالة الهياج السياسي في البلاد بنفسه، لم يرتد سوى طربوش للتخفي، وقابلته نظرات غير ودودة من المصريين من حوله، ولم يستطع أن يعبر من الباب الأمامي للمسجد بسبب الزحام وعدد الحضور الذي كان كبيرًا جدًّا، غير أنه حتى من موقعه البعيد المحدود استطاع أن يرى شيخًا داخل المسجد يخطب في جمهور بلغ عدده مئات عديدة من على قمة كومة أحجار ويقول لهم إنهم يجب أن يهزءوا بالموت نفسه في سبيل القضاء على الطاغية والتخلص من نيره، ووعد «شهداء» هذه القضية المقدسة بالجنة. ورأى ماكفرسون اللجنة المركزية للثورة تجمع الأموال اللازمة لإشعال الثورة في الريف.[23]

وجه سكان الريف أيضًا ضربةً إلى كل ما ارتبط بالحكم البريطاني؛ فخربوا المستودعات التي خزنت فيها المحاصيل ومنشآت السكك الحديد التي نقلت عبرها محاصيلهم المصادرة أثناء الحرب، وكذلك خطوط التلغراف التي وفرت وسيلة اتصال فعالة للمسئولين. أما في المدن نفسها فلجأت الطبقات العاملة لاحتجاجات جماعية، وأضربت هيئة السكك الحديدية الحكومية وخطوط الترام. كتب رئيس جهاز الأمن البريطاني ماكفرسون وصفًا للمشاركين في الثورة — من طلبة المدارس وحتى كناسي الشوارع — بنبرة ازدراء، فقال: «ضمت حشود المصريين مجانين يصرخون في الشوارع، ونساء أطلق سراحهن للاشتراك في هذه المناسبة فأخذن يلقين خطبًا مملة، وأطفالًا ومشاغبين من جميع الأشكال والألوان يصيحون بأبيات ركيكة بذيئة في إهانة وازدراء الطغاة الفاسدين.»

ويتذكر المصريون ثورة ١٩١٩ بصورة مختلفة تمامًا، إذ كانت هذه الثورة أول فرصة تتاح للكثيرين للمشاركة في الحياة السياسية ببلادهم، كانوا مجتمعين على اعتقاد

مشترك، ألا وهو أن المصريين يجب أن يحكموا بلادهم دون تدخل أجنبي. لقد كانت هذه الثورة أول حركة قومية بحق في تاريخ العرب تمتع فيها القادة القوميون بدعم كامل من عموم الناس في القرى والمدن.

دخلت النساء المصريات ساحة السياسة القومية لأول مرة في ثورة ١٩١٩، وتزعمتهم امرأة تدعى هدى شعراوي. ولدت هدى شعراوي (١٨٧٩–١٩٤٧) لأم شركسية وأب عجوز من الوجهاء المصريين، فنشأت أسيرةً لأسرة مرموقة، وتربت في خدور تلك الأسرة القاهرية التي تنتمي للصفوة تحيط بها النساء والأطفال والخصيان. حكت في مذكراتها عن اثنتين من الأمهات: زوجة أبيها الأولى التي كانت تطلق عليها «أمي الكبيرة»، وأمها التي أنجبتها. وكانت تكن الحب لكلتيهما، لكنها شعرت أنها أكثر قربًا من أمها الكبيرة، التي كانت على حد قولها «تدرك ما أشعر به حين يفضل الناس أخي عليًّ لأنه ذكر».[24]

عندما كانت هدى طفلةً أسخطها ألا تحظى بنفس قدر التعليم الذي حظي به أخوها الأصغر. ولما كانت طالبة مجتهدة ألحت على معلمها أن يحضر لها كتب النحو حتى تتعلم قراءة القرآن قراءةً سليمة. إلا أن الخصي الذي يرعى الأطفال قال للمدرس: «خذ الكتاب الذي أحضرته. إن السيدة الصغيرة ليست في حاجة لدراسة النحو لأنها لن تصبح قاضية!» أصاب هدى القنوط. تقول: «أصبت بالاكتئاب وبدأت أهمل دراستي كارهةً كوني فتاة لأن هذا منعني من التعلم الذي كنت أنشده. وبعد ذلك أصبح كوني أنثى عقبة تحول بيني وبين الحرية التي كنت أتوق إليها.»[25]

وبينما هي في مرحلة المراهقة علمت هدى أنها ستصبح زوجة ثانية لابن عمتها علي باشا شعراوي الذي كان عجوزًا مما أثار ذعرها. تقول: «انزعجت بشدة لفكرة الزواج من ابن عمتي الذي اعتبرته دائمًا بمنزلة والد أو أخ أكبر أخشاه وأحترمه. وزاد انزعاجي عندما فكرت في زوجته الأولى وبناته الثلاث اللاتي كن جميعًا أكبر مني، واعتدن إغاظتي بقولهن: «صباح الخير يا زوجة أبي!»»[26] كانت هدى تذهب إلى فراش الزوجية وكأنها «متهمة تساق إلى حتفها». وليس عجيبًا أن يكون زواجهما غير سعيد، وسرعان ما دبت بينهما عزلة، ثم انفصلا مدة سبع سنوات حظيت فيها هدى بفرصة النضج وتطوير اهتماماتها قبل أن تعود إلى زوجها وتستأنف دورها بوصفها زوجة رجل مهم.

مثلت سنوات انفصال هدى شعراوي عن زوجها فترة نمو سياسي، إذ بدأت تنظم أنشطة عامة للنساء، ودعت الشخصية الفرنسية النسوية مارجريت كليمنت لإلقاء محاضرة بالجامعة المصرية قارنت فيها حياة النساء في الشرق والغرب، وناقشت العادات

الاجتماعية كارتداء الحجاب. تبع هذه المحاضرة الأولى سلسلة منتظمة من المحاضرات بدأت المصريات يتحدثن فيها، ومن هؤلاء النساء الشخصية النسوية المصرية ملك حفني ناصف (١٨٨٦–١٩١٨) وهي أول امرأة مصرية تطالب علنًا بتحرير المرأة.[27] في أبريل/نيسان ١٩١٤ عقدت هدى اجتماعًا أسست فيه جمعية الرقي الأدبي للسيدات المصريات، وهي جمعية أدبية جمعت مجموعة من رائدات أدب المرأة في العالم العربي ومنهن الكاتبة اللبنانية مي زيادة، ولبيبة هاشم، مؤسسة واحدة من أولى المجلات النسائية.

كانت هذه الأنشطة بداية حركة نسائية متميزة في مصر كرست لها هدى ما بقي من حياتها. أدت المحاضرات والاجتماعات النسائية إلى اتساع نطاق مشاركة نساء الطبقة الراقية في الشئون الثقافية بالقاهرة، ووفرت منتديات للنساء يجتمعن فيها ويناقشن القضايا التي يخترنها دون أن يكون عليهن السعي للحصول على إذن أزواجهن أولًا. كان لهذه المكاسب المحدودة أهمية كبيرة في ذاتها، غير أن الأعراف الاجتماعية التي أملت أدوار الجنسين كادت ألا تتأثر. وكانت معارضة هذه العادات الراسخة بعمق التي طالما فرقت بين الرجال والنساء في المجتمع العربي والعثماني تتطلب ثورةً.

كانت ثورة ١٩١٩ ثورة اجتماعية بقدر ما كانت ثورة سياسية. وكان ربيع عام ١٩١٩ هو الوقت الذي تحدى فيه الناس الحدود الاجتماعية الصارمة، وأسقطوها للحظات. منح الكفاح الوطني النساء فرصة للظهور كناشطات فاعلات على الساحة السياسية المصرية، وخلف حركة نسائية قوميةً دامت طويلًا. وعلى صعيد شخصي ساعدت هذه الأحداث علي باشا شعراوي على إصلاح علاقته بزوجته هدى وتحويل زواجهما إلى شراكة سياسية توحدها القضية الوطنية.

انخرط علي باشا شعراوي في الحركة الوطنية منذ اللقاء المصيري بين سعد زغلول والمندوب السامي البريطاني سير ريجنالد ونجت عام ١٩١٨، وهو اللقاء الذي حضره علي باشا شعراوي. أسس علي باشا مع سعد زغلول حزبًا وطنيًّا عرف بحزب الوفد، سعى لعرض التطلعات والآمال المصرية أمام مؤتمر الصلح بباريس. وعندما نُفي سعد زغلول تولى علي باشا قيادة الحزب. تغيرت علاقة علي باشا بزوجته تغيرًا كبيرًا أثناء الثورة. أصبح يبقيها على اطلاع تام بكل التطورات السياسية حتى تتمكن من المساعدة في ملء الفراغ السياسي إذا ألقي القبض عليه. إضافةً إلى هذا فإنهما سرعان ما أدركا أن هناك أمورًا تستطيع المرأة فعلها دون أن تلقى جزاءً لهذا، لأن البريطانيين لن يجرؤا على إلقاء القبض عليهن أو إطلاق النار عليهن خوفًا من إثارة سخط العامة.

أسرع الوفد باستغلال مزايا تعبئة النساء خلف القضية الوطنية، واندلعت أول مظاهرة نسائية في ١٦ مارس/آذار أي بعد أسبوع واحد من قيام الثورة. أعدت النساء لافتات سوداء كتبت عليها شعارات بحروف عربية وفرنسية بيضاء — لوني الحداد — ثم تجمعت المتظاهرات في وسط القاهرة، وعزمن على المشي إلى مبنى مفوضية الولايات المتحدة، وكأنهن يطالبن بحق تقرير المصير الذي وعد به الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في النقاط الأربعة عشرة. لكن قبل أن تنجح المتظاهرات في الوصول إلى وجهتهن، قطعت القوات البريطانية الطريق عليهن. كتبت هدى شعراوي تقول: «سدوا الشوارع بالمدافع وأجبرونا على التوقف نحن والطالبات اللاتي شكلن صفوفًا على الجانبين. وكنت مصممة على أن تستمر المظاهرة. وعندما تقدمت توجه جندي بريطاني نحوي ملوحًا ببندقيته، لكنني تجاوزته، وعندما حاولت إحدى النساء أن تجذبني للوراء، صحت بصوت مرتفع: «دعيني أموت حتى تحظى مصر بامرأة مثل إديث كافيل.» [وكافيل ممرضة بريطانية أطلق الألمان النار عليها وقتلوها أثناء الحرب العالمية الأولى وعلى الفور عرفت بالشهيدة] وبعد ثلاث ساعات من تجمد الوضع تفرقت المظاهرة بلا عنف؛ لكن تبعتها المزيد من المظاهرات.

شجعت القوة الرمزية التي تجلت في مواجهة النساء المصريات للبريطانيين إلى إعلاء همم القوميين في أنحاء البلاد. وبمجرد أن خرجت النساء من خدورهن انهمكن في الحياة العامة بنشاط والتزام كبيرين، فجمعن الأموال للفقراء، وزرن الجرحى في المستشفيات، وحضرن المؤتمرات والاحتجاجات، وكثيرًا ما عرضن أنفسهن لمخاطر جمة. وبدأت النساء أيضًا تتخطى الحواجز الموضوعة بين الطبقات، إذ عملت نساء الطبقة الراقية في جبهة واحدة مع نساء الطبقة العاملة. وكتبت هدى شعراوي عن موت ست نساء من الطبقة العاملة أثناء أنشطة الحركة الوطنية أنه كان بمنزلة «مادة حداد وطني كبير». بذلت النساء كل ما في وسعهن حتى يشجعن موظفي الحكومة على الإضراب، فكن يقفن خارج المقار الحكومية، ويقمن بحث العمال على تحدي البريطانيين والامتناع عن العمل. وحين أرسل البريطانيون لجنة تحقيق تحت قيادة اللورد ملنر في نهاية عام ١٩١٩ نظمت المصريات سلسلة أخرى من المظاهرات، وكتبن بيانًا يعربن فيه عن احتجاجهن، وبدأن يعقدن اجتماعات حاشدة حضرتها مئات النساء من الطبقات كافة.

في نهاية عام ١٩١٩ عززت هدى شعراوي وزميلاتها مكاسبهن النسائية بأن أسسن لجنة الوفد المركزية للسيدات وهي أول كيان سياسي نسائي في العالم العربي. وانتخبت

هدى شعراوي رئيسةً لها، ثم واصلت مسيرتها، فشاركت في تأسيس الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣، وحطمت تقاليد تقييد وحصر النساء في نفس العام عندما خلعت هي ورفيقاتها الحجاب أمام عامة الناس في محطة مصر للسكك الحديدية لدى عودتهن من مؤتمر نسوي في روما. وعاشت الحركة النسوية في مصر عمرًا مديدًا بعد انقضاء اللحظات الثورية التي شهدها عام ١٩١٩.

لم يحقق كفاح الوفد من أجل استقلال مصر سوى نجاح محدود. فمع أن سعد ورفاقه حصلوا على تصريح بريطاني بطرح قضية مصر في مؤتمر السلام، فقد علموا لدى وصولهم إلى باريس أن الوفد الأمريكي أصدر بيانًا منذ وقت قليل يعترف فيه بالحماية البريطانية على مصر. حينها تحطمت الآمال التي أطلق عنانها خطاب الرئيس ويلسون، وأصبح المصريون مجبرين على التفاوض مباشرةً مع بريطانيا في لندن بدلًا من تحقيق الاستقلال بوصفه جزءًا من تسوية ما بعد الحرب.

تخللت المدة بين ١٩١٩ و١٩٢٢ فترات شغب كانت تعقبها مفاوضات بين البريطانيين والوفد. وفي النهاية كان أفضل ما استطاع القوميون المصريون التوصل إليه هو الاستقلال الاسمي فقط. فبهدف حفظ النظام في مصر أعلنت بريطانيا — من جانب واحد — نهاية الحماية على مصر في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٢٢، واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة على أن تحتفظ الإمبراطورية البريطانية بحق التحكم في أربع مجالات أساسية «ذات أهمية حيوية للإمبراطورية البريطانية» وهي: تأمين وسائل المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي، وحماية مصالح الأجانب وحقوق الأقليات، وتأمين مصالح الإمبراطورية في السودان. أدرك كلا الطرفين قيود هذا الاستقلال وفقًا لهذه الشروط، التي ستسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بقواعدها والسيطرة على قناة السويس والتدخل في شئون مصر الداخلية بنفس الدرجة التي كانت تفعل بها هذا وهي تحت الحماية. وعلى مدار الاثنين وثلاثين عامًا التالية انخرطت مصر وبريطانيا في مفاوضات مستمرة لإعادة تحديد تلك العلاقة الاستعمارية، حيث سعى المصريون إلى نيل الاستقلال والسيادة على أرضهم، وبذلت بريطانيا كل ما في وسعها للحفاظ على النظام الإمبريالي.

* * *

تابع العالم العربي عن كثب ما كان يحدث في مصر، وخاصة العراق. وقعت ولاية البصرة وبغداد والموصل العثمانية تحت الاحتلال البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع أن البريطانيين أكدوا لأهل العراق كثيرًا أنهم سيحكمون أنفسهم بأنفسهم، فإن الجهود التي بذلوها لحرمان المصريين من الاستقلال أثارت مخاوف العراقيين.

فور اندلاع الحرب العالمية الأولى احتلت القوات البريطانية الهندية مدينة البصرة الجنوبية، وبسطت سيطرتها على المدينة كلها. عزم البريطانيون على حماية الخليج العربي الذي يعد بوابة لإمبراطوريتهم في الهند من أي اعتداء يقوم به حلفاء العثمانيين الألمان. وبمجرد أن احتل البريطانيون البصرة أرسلوا قواتهم شمالًا للقاء الجيش العثماني السادس. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٥ تقدمت القوات البريطانية في بغداد مسافة خمسين ميلًا وعندها قابلت قوات عثمانية تفوقها عددًا فأجبروا على الرجوع إلى مدينة الكوت حيث صمدوا أربعة أشهر أمام الحصار العثماني، ثم استسلموا في أبريل/نيسان ١٩١٦. بهذا حقق العثمانيون نصرين كبيرين على القوات البريطانية الغازية في جاليبولي وبلاد الرافدين. إلا أن البريطانيين استأنفوا حملتهم في بلاد الرافدين، واستولوا على بغداد في مارس/آذار ١٩١٧، وهزموا الجيش العثماني السادس في كركوك في آخر صيف ١٩١٨، واحتلوا ولاية الموصل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨، مع أنها نظريًّا تقع خارج الأراضي التي أقرت اتفاقية الهدنة بوقوعها تحت الاحتلال البريطاني، وبهذا فازت بريطانيا بالسيطرة على بلاد الرافدين، وهو ما أوصى به تقرير دي بنسن عام ١٩١٥.

تبين أن غزو بلاد الرافدين أسهل من فرض نظام سياسي عليها؛ هكذا كان الحال عام ١٩١٨ وكذلك عام ٢٠٠٣ أيضًا. كان لأهل الولايات الثلاث — الأكراد، والعرب السنة، والشيعة — أهداف وتطلعات مختلفة. ورغم أن الجماعات التي سكنت بلاد الرافدين أجمعت إلى تمامًا على المطالبة بتوحيد الولايات الثلاث في دولة واحدة مستقلة أسموها العراق وإخضاع هذه الدولة لنظام الملكية الدستورية، فقد تباينت رؤاهم حول دور بريطانيا في هذه الدولة الجديدة. رأى بعض كبار ملاك الأراضي والتجار الأغنياء أن الاستقرار والنمو الاقتصادي أهم من الاستقلال التام، وأيدوا الحكم البريطاني علنًا. ورأى بعض ضباط الجيش العراقيين الذين اشتركوا مع الأمير فيصل في الثورة العربية

أن الوجود البريطاني يضمن هيمنة السنة على الشئون السياسية، غير أن أغلب العراقيين رفضوا فكرة التدخل الأجنبي في شئونهم.

في بداية الاحتلال البريطاني لبلاد الرافدين، أكد البريطانيون لشعب العراق نبل نواياهم. ونشرت كثير من الصحف المحلية الإعلان الإنجليزي الفرنسي الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨ واعدًا بأن تدعم قوات التحالف تأسيس حكومات وإدارات قومية في الأراضي العربية من خلال حق تقرير المصير، وطمأن هذا الإعلان كثيرًا من العراقيين إلى أن الأوروبيين لا يتطلعون إلى فرض استيطان استعماري عليهم. وقد ذكرت صحيفة الاستقلال النجفية ما يلي: «وقد بشرتنا دولتا بريطانيا وفرنسة في منشورهما بتصميمهما على مساعدتنا في نيل الاستقلال التام والحرية التامة».[28]

لكن شك العراقيين زاد عندما مرت شهور دون حدوث أي تطور ملموس في سبيل تأسيس الحكم الذاتي في العراق. وبدلًا من أن يساعد البريطانيون العراقيين في تأسيس حكومتهم بدا أنهم يضعون الأساس الذي يمكنهم هم من حكم البلاد. وعندما سعت مجموعة من العراقيين في فبراير/شباط ١٩١٩ للحصول على تصريح من السلطات البريطانية بإرسال وفد إلى باريس لينتزعوا الاعتراف بحقهم في الاستقلال القومي، رفضت السلطات البريطانية هذا الطلب. وعندما ألح العراقيون على البريطانيين كي يوضحوا الخطط التي وضعوها بشأن المستقبل السياسي للبلاد، لم يحصلوا منهم على إجابة صريحة شافية.

في حقيقة الأمر كان البريطانيون أنفسهم حائرين بين رأيين مختلفين بشأن أفضل طريقة لحكم العراق: فقد سعى البعض، مثل سير أرنولد ويلسون الذي ترأس الحكومة البريطانية في العراق شاغلًا منصب المفوض المدني، إلى ترسيخ أدوات الحكم الاستعماري المباشر سيرًا على نموذج حكم الهند البريطانية. بل إنه شجع سيلًا من المهاجرين على التدفق من الهند إلى بلاد الرافدين ليشكلوا قوة عمل جاهزة لخدمة الحكم الاستعماري. في حين رأى آخرون مثل جرترود بل، التي عملت وزيرة لشئون المشرق في بغداد، أنه من مصلحة بريطانيا أن تتعاون مع القوميين العرب في العراق، إذ قالت إن تأسيس حكم هاشمي في العراق يوفر هيكلًا ممتازًا لتأسيس إمبراطورية غير رسمية مما سيقلل كثيرًا ما ستتكبده الحكومة البريطانية من نفقات ومخاطر في مواجهة الحركة القومية العربية المتنامية. ولم يعرف العراقيون أي الشخصين يصدقون: جرترود التي بدا أنها تدعم رغباتهم، أم رئيسها السير أرنولد ويلسون الذي بدا عازمًا على أن يحكم البريطانيون العراق.[29]

بحلول عام ١٩٢٠ أصبح العراقيون على قناعة بأن البريطانيين عازمون على إخضاع بلادهم للحكم الاستعماري، فقد تابعوا من على بعد ثورة ١٩١٩ التي هبت في مصر، وراقبوا بقلق متزايد الحكومة البريطانية وهي تتخلى عن حكومة الأمير فيصل في دمشق وتجلي قواته عن سوريا ولبنان ممهدةً الطريق لاحتلال فرنسا لهما. بدا وكأن البريطانيين والفرنسيين عازمون على حرمان الأراضي العربية كلها من الاستقلال وتقسيمها بينهما، وهو ما حدث بالفعل.

تأكدت شكوك العراقيين في أبريل/نيسان ١٩٢٠ عندما منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب الرسمي على العراق. وبدأ العراقيون — الذين طالما عارضوا فكرة الانتداب ناظرين إليها على أنها مرادفة للإمبريالية — يحشدون قواهم لمواجهة الخطط البريطانية. قادت المعارضة جمعية جديدة عرفت بجمعية حرس الاستقلال تأسست عام ١٩١٩، وكان أغلب المنضمين إليها من الشيعة، ثم جذبت مطالبها الساعية للاستقلال التام والجلاء النهائي عن العراق كثيرًا من المؤيدين السنة، وعقدت اجتماعاتها في المساجد حتى تحول دون تدخل البريطانيين. وكانت الاجتماعات تعقد تارةً في مساجد الشيعة وتارة في مساجد السنة. لم يسبق أن شهد العراق مثل هذا التعاون السياسي بين الطوائف المسلمة، واعتُبر هذا أساسًا لمجتمع عراقي قومي يتخطى الحواجز الدينية.

كانت أول مظاهرة عامة ضد الانتداب البريطاني على العراق مظاهرة سلمية، إذ خرج شيوخ الشيعة وشيوخ القبائل وأعضاء المنظمات الوطنية في مظاهرة واحدة في بغداد في مايو/أيار ١٩٢٠. وجاء رد فعل البريطانيين فوريًّا، إذ اتخذوا إجراءات قمعية ضد جميع المظاهرات السلمية، وألقوا القبض على من اشتبه في أنهم حرضوا على معارضة الاحتلال. وفي ظل القمع البريطاني اضطر القوميون العراقيون إلى الخروج من بغداد ومواصلة مسيرة المقاومة في مدن الأقاليم وقراها.

اندلعت ثورة العشرين في العراق في نهاية يونيو/حزيران ١٩٢٠، وأشعل نارها شيوخ الشيعة في مدينتي النجف وكربلاء اللتين تضمان أضرحة هامة. وأخطأ البريطانيون وألقوا القبض على ابن أبرز شيوخ الشيعة آية الله الشيرازي، فجاء رد فعله في صورة إصدار فتوى تشجع على الثورة ضد الاحتلال الأجنبي. ولما خافت الحكومة البريطانية في بغداد تفاقم الأزمة ألقت القبض على عدد من النشطاء الشيعة وقادة القبائل الذين رأوا أنهم يؤججون نارها. وكما هو متوقع أدى هذا الإجراء القمعي إلى تقوية المعارضة، فجعلها تتخذ من العنف سبيلًا بعد أن كانت قد بدأت معارضة سلمية.

اتسمت حركة المقاومة العراقية بأنها منظمة تنظيمًا جيدًا وبأن أفرادها يتمتعون بالانضباط والالتزام. كانت القيادة تضع إرشادات للعمل المشترك، وتطبعها وتوزعها على المطابع المحلية. حدد أحد المنشورات التي طبعت في النجف في يوليو/تموز ١٩٢٠ قواعد الاشتباك كما يلي: «يجب على كل زعيم قبيلة أن يفهم كافة أفرادها بأن المقصود من هذه النهضة إنما هو طلب الاستقلال التام».[30] وصدرت تعليمات لرجال القبائل الثائرين بأن «يهتف بالاستقلال كل من في ميادين القتال». وطُلِبَ منهم «تأمين الطرق وحفظ المواصلات بين مناطق الثورة في البلاد» وضمان سلاسة عملية إدارة جميع المدن والقرى الواقعة تحت سيطرتهم، وكذلك «الاعتناء بالأسرى [جميعًا] ضباطًا أو جنودًا إنجليز أو هنودًا»، وأهم من كل هذا أن يحافظوا على جميع الأسلحة والذخائر والمعدات والأدوية التي ينتزعونها من البريطانيين، لأن هذه الإمدادات، حسب النص الوارد في المنشور، «من أكبر وسائط الفوز وأعظم وسائل النصر».

في البداية انتشرت الثورة في الولايات الثلاث جميعها وإن وقعت ساحة الصراع الأساسية في منطقة وسط الفرات بين بغداد والبصرة، واحتلت مدينتا النجف وكربلاء مكانة مركزية مهمة. في هذه المناطق اضطر البريطانيون إلى سحب قواتهم، إذ سيطر الثوار على المدن والقرى، وأسسوا حكومات محلية، ونجحوا في جمع الضرائب وحفظ الأمن. نجح البريطانيون في أن يحولوا دون حدوث أي انفجار كبير في أوضاع العاصمة بغداد، لكن الثوار سرعان ما اجتاحوا المناطق المحيطة بها، وقامت القبائل التي سكنت شمال شرق بغداد بثورة كبيرة في أغسطس/آب ١٩٢٠، وسيطروا على مدينة بعقوبة وغيرها من المدن الواقعة شمال نهر ديالي مدة شهر. وقامت ثورة كبيرة أخرى في الفالوجة غرب بغداد.[31] وسارع البريطانيون إلى سحب قواتهم حتى يعززوا صفوفهم قبل أن يشنوا هجومًا مضادًا؛ بقسوة انتقامية.

لما وجد البريطانيون أنفسهم في مواجهة ثورة اجتاحت البلاد كلها لم يعد أمامهم خيار سوى تعزيز جيشهم المنهك في العراق لاستعادة سلطتهم والسيطرة على ذلك البلد الذي صار مؤخرًا واقعًا تحت انتدابهم. أتت قوات جديدة من الهند رفعت عدد القوات البريطانية الموجودة في العراق إلى أكثر من ١٠٠ ألف جندي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٠ بعد أن كان ٦٠ ألف في يوليو/تموز. وعلى مدار سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول أتم البريطانيون إعادة غزو العراق بقوة غاشمة مستخدمين المدفعية الثقيلة والقصف الجوي. استعادوا الفالوجة في بداية سبتمبر/أيلول، وأنزلوا أشد العقاب

بقبائلها. وفي نهاية ذلك الشهر واصلوا مسيرتهم لمواجهة قبائل نهر ديالي، ثم انطلقوا نحو منطقة وسط الفرات. وصف أحد الصحفيين في النجف الهجوم البريطاني قائلًا: «هجموا على منازل بعض شيوخ القبائل وأحرقوها وما فيها وقتلوا الرجال والخيل والحيوانات الكثيرة.» أبى البريطانيون التنازل عن مطاردة الثوار، ورفضوا خوض أي مفاوضات. يواصل الصحفي حديثه قائلًا: «الضباط لم يهتموا إلا بسحقنا والقضاء علينا. نجيبهم إلى الهدنة فيغدرون. نخلي سبيلهم مع أسلحتهم بعد تمكننا منهم [السيطرة على الأقاليم] فيغدرون بالهجوم علينا غرة. وقد جرى في خلال أيام معدودة من سفك الدماء وتدمير المدن العامرة وهتك حرمة المعابد ما يبكي الإنسانية.»[32]

كتب استسلام النجف وكربلاء في نهاية أكتوبر/تشرين الأول نهاية هذه الثورة التي كبدت الطرفين ثمنًا باهظًا في الأرواح والممتلكات. وفقًا لتقديرات البريطانيين سقط ما يزيد عن ٢٢٠٠ جندي بريطاني وهندي، و٨٤٥٠ جنديًّا عراقيًّا ما بين قتيل وجريح.[33] ولا توجد تقديرات للخسائر المادية التي تكبدها الشعب العراقي.

تحتل ثورة عام ١٩٢٠ التي تعرف في العراق باسم «ثورة العشرين»، مكانة خاصة في التراث الفكري القومي للدولة العراقية الحديثة يشبه المكانة التي تحتلها الثورة الأمريكية التي قامت عام ١٧٧٦ في الولايات المتحدة. لم تكن هاتان الثورتان ثورات اجتماعية بقدر ما كانت انتفاضات شعبية ضد محتل أجنبي، ومثلتا نقطة انطلاق الحركات القومية في كلتا الدولتين. وفي حين لا يعرف أغلب الغربيين شيئًا عن ثورة العشرين فقد نشأت أجيال طلبة المدارس العراقيين على تعلم كيف وقف الأبطال القوميون في وجه الجيوش الأجنبية والإمبريالية في مدن كالفالوجة وبعقوبة والنجف، وهي مدن تعد في العراق مناظرةً لمدينتي لكسنجتون وكونكورد في الولايات المتحدة.

* * *

شكلت الحرب العالمية الأولى وتسوية ما بعد الحرب واحدةً من أهم فترات تاريخ العرب الحديث. انتهت أربعة قرون من الحكم العثماني للأراضي العربية نهاية حاسمة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨. وقليل من العرب الذين عاشوا في ذلك الوقت هم الذين كان يمكنهم تخيل العالم بدون العثمانيين. كانت الإصلاحات التي تمت في القرن التاسع عشر قد أحكمت قبضة إسطنبول على أراضيها العربية بفضل تطوير الإدارة وبناء بنية تحتية للاتصالات والمواصلات كالسكك الحديد والتلغرافات وبإتاحة التعليم التركي لعدد

متزايد من الرعايا العرب عن طريق التوسع في نظام التعليم المدرسي. وهكذا فالأرجح أن العرب لم يشعروا بأنهم مرتبطون بالعالم العثماني مثلما شعروا بهذا في بداية القرن العشرين.

توطدت العلاقات بين العرب والعثمانيين أكثر من أي وقت سبق بعد عام ١٩٠٨، في عهد حكومة تركيا الفتاة. وبحلول ذلك الوقت كان العثمانيون قد فقدوا تقريبًا جميع أراضيهم في البلقان، فورثت حكومة تركيا الفتاة إمبراطورية تركية عربية، وبذلت كل ما في وسعها لإحكام قبضة إسطنبول على الأراضي العربية. ربما أدت سياسات حكومة تركيا الفتاة إلى تنفير وإبعاد القوميين العرب، لكنها نجحت في أن تجعل الاستقلال العربي يبدو هدفًا بعيد المنال.

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية دخل القوميون العرب عصرًا من النشاط المكثف دفعتهم إليه تطلعاتهم لحكم مستقل. ولفترة وجيزة بين ١٩١٨ و١٩٢٠ ظن القادة السياسيون في مصر وسوريا والعراق والحجاز أنفسهم على أعتاب عصر جديد من الاستقلال، وتطلعوا إلى تأكيد طموحاتهم عن طريق مؤتمر الصلح بباريس، والنظام العالمي الجديد الذي وعد به الرئيس وودرو ويلسون. لكن خابت آمالهم جميعًا، وبلا استثناء.

كانت الإمبريالية الأوروبية — وليس الاستقلال العربي — هي التي ستحدد ملامح العصر الجديد الذي وجد العرب أنفسهم على أعتابه. لقد حددت القوى الأوروبية ضروراتها الاستراتيجية، وحسمت نقاط الخلاف التي ثارت بينها أثناء عملية السلام التي جرت بعد الحرب. ضمت فرنسا سوريا ولبنان إلى ممتلكاتها العربية في شمال أفريقيا، وصارت لبريطانيا السيادة على مصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق. ورسمت القوى الأوروبية حدود الدول الحديثة في الشرق الأوسط كما نعرفها اليوم (باستثناء فلسطين، وهذا استثناء مهم لا يمكن إغفاله)، وإن طرأت تعديلات على بعض تلك الحدود لاحقًا. ولم يرضَ العرب قط بهذا الظلم البين، وقضوا ما بقي من سنوات ما بين الحربين العالميتين في الصراع مع حكامهم المستعمرين سعيًا لنيل الاستقلال الذي طالما حلموا به.

الفصل السابع

الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط

في الوقت الذي منحت فيه تسوية ما بعد الحرب لبريطانيا العظمى الانتداب على العراق وشرق الأردن وفلسطين، كان عمر الإمبراطورية البريطانية في العالم العربي قد بلغ بالفعل قرنًا من الزمان. تورطت شركة إيست إنديا كومباني البريطانية (وهي شركة تأسست في بداية القرن السابع عشر، واحتكرت جميع المعاملات التجارية مع الهند والمستعمرات البريطانية في آسيا عمومًا، وتحولت من مشروع تجاري إلى مؤسسة سياسية تلعب دورًا بارزًا في السياسة الخارجية البريطانية بدعم سياسي وعسكري بريطاني) في مياه الخليج العربي الخطيرة في بداية القرن التاسع عشر لمقاومة التهديد المتصاعد للشحن التجاري بفعل الأعمال العسكرية للقبائل التي تعمل في البحر من الشارقة ورأس الخيمة، وهما الآن جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة. مثل الخليج العربي حلقة وصل برية وبحرية مهمة بين شرق البحر المتوسط والهند، وعزم البريطانيون على وضع حد للقرصنة في الخليج. وخلال إخضاع ما أسموه «ساحل القراصنة»، حول البريطانيون الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية.

يعود تاريخ المعاناة البريطانية من اتحاد قبائل القواسم في الشارقة ورأس الخيمة إلى عام ١٧٩٧. اتهمت شركة إيست إنديا كومباني القواسم بشن سلسلة من الهجمات على سفن الشحن البريطانية والعثمانية والعربية، وفي سبتمبر/أيلول ١٨٠٩ أرسلت الشركة حملة تأديبية قوامها ست عشرة سفينة إلى ما أسمته ساحل القراصنة. صدرت التعليمات لأسطول السفن بمهاجمة مدينة رأس الخيمة وإحراق سفن ومخازن جنود القواسم. وفي الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٠٩ ويناير/كانون الثاني ١٨١٠ أوقع الأسطول البريطاني خسائر كبيرة بميناء رأس الخيمة وأربعة موانئ أخرى للقواسم، وأحرق البريطانيون ستين سفينة كبيرة وثلاثًا وأربعين سفينة صغيرة، واستولوا على

بضائع زعموا أنها مسروقة منهم بقيمة عشرين ألف جنيه استرليني قبل أن يعودوا أدراجهم. ومع هذا ظل البريطانيون يتعرضون لهجمات القواسم على سفن الشحن التابعة لهم في الخليج بسبب الإخفاق في التوصل إلى اتفاق رسمي معهم.[1]

في غضون خمس سنوات من الحملة البريطانية الأولى، استطاع القواسم إعادة بناء أسطولهم ومواصلة غاراتهم البحرية. وفي عام ١٨١٩، أُرسلت حملة بريطانية ثانية من بومباي في الهند لإخضاع القواسم. نجحت الحملة الثانية — التي كانت ذات قوة مضاعفة، وانصب تركيزها على رأس الخيمة — في الاستيلاء على معظم سفن القواسم أو حرقها بالإضافة إلى التوصل إلى التسوية السياسية التي استعصت على الحملة الأولى. ففي الثامن من يناير/كانون الثاني ١٨٢٠، وقع شيوخ أبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين والبحرين بالإضافة إلى أسرة القاسمي التي كانت تحكم الشارقة ورأس الخيمة اتفاقية عامة يتعهدون فيها بإيقاف جميع الهجمات على سفن الشحن البريطانية إيقافًا تامًّا ودائمًا. وافق الشيوخ كذلك على مجموعة مشتركة من قوانين الملاحة البحرية في مقابل فتح أبواب التجارة أمامهم في جميع الموانئ البريطانية في الخليج العربي والمحيط الهندي. منحت الاتفاقية جميع الأطراف حافزًا اقتصاديًّا لحفظ السلام في أعالي البحار وعلى السواحل عن طريق منح شيوخ الساحل حق دخول الموانئ الواقعة تحت السيطرة البريطانية. تأكدت هذه البنود وصُدِّق عليها في معاهدة الهدنة الدائمة عام ١٨٥٣ التي حظرت الاعتداءات البحرية بين جميع إمارات الخليج العربي. أصبحت دويلات «ساحل القراصنة» تعرف الآن باسم الإمارات المتصالحة نسبة إلى معاهدة الصلح الرسمية التي وقعتها مع بريطانيا وفيما بينها.

كانت تلك بداية ما يسمى «السلام البريطاني» في القرن التاسع عشر الذي خضع الخليج العربي خلاله للحماية البريطانية الكاملة. رسخ البريطانيون سيطرتهم على الخليج العربي من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع حكام الإمارات كل على حدة. ففي عام ١٨٨٠، وقع شيخ البحرين اتفاقية تضع العلاقات الخارجية لإمارته تحت الهيمنة البريطانية، متعهدًا بالامتناع عن الدخول في مفاوضات أو توقيع معاهدات مع أي دولة أو حكومة إلا الحكومة البريطانية بدون موافقة تلك الأخيرة. وأبرم البريطانيون اتفاقيات مشابهة مع شيوخ الخليج العربي الآخرين.[2] وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، قطع البريطانيون خطوة أخرى إلى الأمام، حيث حصلوا من حكام الخليج العربي على «التزامات مانعة» تعهدوا بموجبها بعدم «التخلي عن أي أراض

تابعة لهم، أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها إلا للحكومة البريطانية».[3] اتخذت بريطانيا العظمى تلك الإجراءات لضمان عدم تعرض الهيمنة البريطانية على هذا الطريق البحري الاستراتيجي المؤدي إلى إمبراطوريتها في الهند لأي تهديد، سواء من جانب الدولة العثمانية – التي كانت تسعى منذ سبعينيات القرن التاسع عشر لبسط سيادتها على الخليج العربي – أو من جانب أي من منافسيها الأوروبيين. وقد التمست الكويت وقطر الحماية البريطانية من التوسع العثماني، وانضمتا للحماية البريطانية على الخليج في عامي ١٨٩٩ و١٩١٦ على التوالي.

أعطى الاعتماد البريطاني المتزايد على النفط أهمية إضافية للخليج العربي خلال القرن العشرين؛ فمع تحول الأسطول الملكي البريطاني من استخدام الفحم إلى النفط عام ١٩٠٧، لعبت إمارات ساحل الخليج العربي دورًا استراتيجيًّا جديدًا في الفكر البريطاني الإمبريالي. ففي عام ١٩١٣ واجه ونستون تشرشل – الذي كان في ذلك الوقت أول لورد للأدميرالية البحرية – مجلس العموم البريطاني بحقيقة الاعتماد البريطاني الجديد والمتزايد على النفط؛ إذ قال مبينًا: «في عام ١٩٠٧ أنشأنا أول أسطول صغير من المدمرات عابرة المحيطات يعتمد بالكامل على البترول، ومنذ ذلك الوقت، يُبنى أسطول صغير آخر من المدمرات التي تعمل بالبترول فقط كل عام.» وقال تشرشل إن هناك – في عام ١٩١٣ – نحو مائة سفينة جديدة تعمل بالنفط في الأسطول الملكي.[4] ونتيجة لذلك زادت أولويات بريطانيا العظمى في الخليج العربي لتعكس هذا الاهتمام الاستراتيجي الجديد بالنفط إلى جانب اهتمامات التجارة والاتصال بالهند.

اكتُشف أول احتياطي ضخم للنفط في منطقة الخليج العربي في مايو/أيار ١٩٠٨ في وسط إيران، وكانت لدى الجيولوجيين كافة الأسباب التي تجعلهم يعتقدون بوجود كميات وفيرة يمكن تصديرها من النفط تنتظر من يكتشفها في دول الخليج العربية. وبدأ البريطانيون في عقد الاتفاقيات مع شيوخ الخليج لنيل الحقوق الحصرية للتنقيب عن النفط. منح حاكم الكويت البريطانيين امتياز التنقيب في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٣، متعهدًا بالسماح للأفراد أو الشركات التي تقرها حكومة جلالة الملك دون غيرها بالتنقيب عن النفط في أرضه، وأبرمت اتفاقية مشابهة مع حاكم البحرين في ١٤ مايو/أيار ١٩١٤. احتمال اكتشاف النفط، مع الاتصالات التجارية والإمبريالية، جعل منطقة الخليج العربي منطقةً ذات أهمية استراتيجية كبيرة لدى بريطانيا العظمى مع بداية الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩١٥ عَرَّف تقرير للحكومة البريطانية الوضع

البريطاني الخاص والرفيع في الخليج العربي على أنه «أحد الركائز الأساسية لسياستنا [السياسة البريطانية] في الشرق».[5]

في عام ١٩١٣، برزت فجأة دولة عربية جديدة فيما يسمى بالسلام البريطاني في الخليج العربي. أعاد آل سعود (الذين وقف اتحادهم في القرن الثامن عشر عائقًا في مواجهة الحكم العثماني في المنطقة الممتدة من العراق وحتى مكة والمدينة إلى أن هزمتهم قوات محمد علي عام ١٨١٨) ترسيخ علاقة الشراكة بينهم وبين ذرية محمد ابن عبد الوهاب لتأسيس اتحاد سعودي وهابي جديد بزعامة قائد شاب فذ اسمه عبد العزيز ابن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (١٨٨٠–١٩٥٣) المشتهر لدى الغرب باسم ابن سعود.

بدأ ابن سعود صعود السلطة عام ١٩٠٢ عندما قاد أتباعه لتحقيق النصر على منافسيهم القدماء، آل رشيد، والاستيلاء على مدينة الرياض في وسط الجزيرة العربية. كان جنوده — المشتهرون باسم «الإخوان» — مقاتلين متحمسين يسعون لفرض فهمهم الوهابي الصارم للدين الإسلامي على جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية. حصد هؤلاء المقاتلون الجوائز أيضًا من الغنائم المشروعة التي كانوا يحصلون عليها متى غزوا مدينة رفضت الإذعان لرسالتهم. اجتمعت تلك الحوافز القائمة على الإيمان والربح لتجعل الإخوان أعتى القوات المقاتلة في شبه الجزيرة العربية. أعلن ابن سعود الرياض عاصمة له، وظل على مدار الأحد عشر عامًا التالية ينشر قوات الإخوان لتوسيع الأراضي الواقعة تحت سيطرته من المناطق الداخلية بشبه الجزيرة وحتى الخليج العربي.

في عام ١٩١٣، غزا ابن سعود منطقة الإحساء في شرق الجزيرة العربية التابعة للدولة العثمانية. كان العثمانيون قد حاولوا ضم هذه المنطقة المنعزلة من الجزيرة العربية (المعروف حاليًّا بالمنطقة الشرقية بالسعودية) إلى دولتهم منذ عام ١٨٧١ في محاولة لبسط نفوذهم على الخليج العربي؛ وهي محاولة عزمَ البريطانيون على إحباطها. وبحلول عام ١٩١٣، تخلى العثمانيون عن إدارتهم في المنطقة، واستولى السعوديون على مدينة الهفوف الرئيسية بلا مقاومة، وبرزوا كقوة كبيرة جديدة وسط دول الخليج العربي.

عندما وجد البريطانيون أنفسهم في مواجهة حاكم قوي جديد في منطقة الخليج، عقدوا معاهدة مع ابن سعود في نهاية عام ١٩١٥. نصت المعاهدة على تأكيد الاعتراف البريطاني بزعامة ابن سعود وعلى بسط الحماية البريطانية على أقاليم وسط وشرق شبه

الجزيرة العربية الواقعة في نطاق نفوذه. وفي المقابل تعهد السعوديون بعدم الدخول في أي اتفاقيات مع أي قوة أجنبية أخرى، أو بيع أي أراض لها، دون موافقة بريطانية مسبقة، وكذلك عدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى. كانت تلك المعاهدة في جوهرها تحول أراضي ابن سعود إلى إمارة متصالحة أخرى. وعند توقيع المعاهدة، منحت بريطانيا ابن سعود ٢٠ ألف جنيه استرليني، وراتبًا شهريًّا قيمته ٥ آلاف جنيه استرليني، وعددًا كبيرًا من البنادق والمدافع الرشاشة لاستخدامها ضد العثمانيين وحلفائهم من العرب الذين انحازوا مع ألمانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية الأولى.

لكن ابن سعود لم يبد اهتمامًا بمقاتلة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، وبدلًا من ذلك، استخدم الأسلحة والأموال البريطانية في التقدم نحو أهدافه الخاصة، التي كانت تميل غربًا أكثر حيث إقليم الحجاز الواقع على البحر الأحمر، ومهد الإسلام في مكة والمدينة. وهناك اصطدمت الطموحات السعودية بمطالبات حليف آخر للبريطانيين هو الشريف حسين شريف مكة الذي عقد معه البريطانيون حلفًا أثناء الحرب في خريف عام ١٩١٥. طمح الشريف حسين، تمامًا مثل ابن سعود، في أن يحكم شبه الجزيرة العربية بالكامل، وكان يأمل في تحقيق طموحاته في حكم شبه الجزيرة وسوريا والعراق بدعم بريطاني عن طريق إعلان الثورة العربية ضد الحكم العثماني في يونيو/حزيران ١٩١٦. لكن مع قتاله العثمانيين وانتشار قواته على مسافة ١٣٠٠ كيلومتر (٨١٠ ميل) عبر الصحراء، ترك الشريف حسين مقر حكمه في الحجاز عرضة لتهديد قوات ابن سعود. لم تكن أرض شبه الجزيرة العربية مترامية الأطراف واسعة بما يكفي لاحتواء طموحات الرجلين معًا، وبين عامي ١٩١٦ و١٩١٨ بدأ ميزان القوة يميل لصالح ابن سعود.

أصبح الصراع بين السعوديين والهاشميين حتميًّا عندما أعلن الشريف حسين نفسه ملكًا على العرب في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٦ في أعقاب اندلاع الثورة العربية. حتى حلفاؤه البريطانيون — الذين وعدوه بإقامة «مملكة عربية» — لم يكونوا مستعدين للاعتراف به أكثر من «ملك الحجاز» بالإضافة إلى لقب شريف مكة، ولم يكن ممكنًا أن يسكت ابن سعود على ادعاء الملك المنصب ذاتيًّا.

خلال فترة الحرب العالمية الأولى بالكامل حاولت بريطانيا حفظ السلام بين حليفيها العربيين وتركيز جهودهما معًا على قتال العثمانيين، إلا أن معركة الهيمنة بين السعوديين والهاشميين تحولت إلى صراع مفتوح قبل شهور معدودة من انهيار المجهود الحربي

العثماني. وتكشف مجموعة خطابات غير منشورة تبادلها ملكا الصحراء التنافسَ بينهما من خلال تصاعد حدة التوتر فيها مع تصاعد حرارة صيف عام ١٩١٨.

مع اشتباك كامل لقواته ضد العثمانيين على طول خط سكك حديد الحجاز، تزايد قلق الملك حسين تجاه التقارير الواردة التي تفيد بأن الحاكم السعودي يوزع الأسلحة على القبائل التي تعهدت بالولاء مؤخرًا لنصرة الوهابية. لم يكن هناك شك في أن البريطانيين هم من زودوا ابن سعود بهذه الأسلحة، وزاد قلق الحاكم الهاشمي تجاه استخدام أسلحة بريطانية ضد قواته. وفي فبراير/شباط ١٩١٨، كتب الشريف حسين يلوم ابن سعود قائلًا إن الله بريء من رجال القبائل [الوهابية]: «بتعديهم على أهل لا إله إلا الله التي من قالها أمن على نفسه وماله». وحذر الشريف حسين غريمه أنه ليس من الإسلام أن يسلح المسلمين لقتال إخوانهم من المسلمين قائلًا: «يعصمنا الله وإياك مما في ذلك من الحكم بالتشجيع والإعانة على الفتن وسفك الدماء».[6]

أثار خطاب الشريف حسين غضب ابن سعود بشدة؛ فشريف مكة لا دخل له بما يجري في أرض نجد على أي حال. وتسبب رد ابن سعود في استثارة جواب لاذع من حسين في مايو/أيار ١٩١٨. ولو كانت أفعال ابن سعود اقتصرت على منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية، فربما لم يكترث الهاشميون بها كثيرًا؛ إلا أن الحاكم السعودي كان قد اكتسب مؤخرًا ولاء أحد الحكام التابعين للملك حسين، وهو رجل يدعى خالد بن لؤي، في مدينة الخرمة على الحدود بين نجد والحجاز. كتب الملك العجوز محتجًّا يقول: «ولا يوجد هنا ما يوجب المخادعة بخالد بن لؤي ونحوه من المغالطات والحيل».[7]

تحتل مدينة الخرمة الواقعة على واحة موقعًا استراتيجيًّا بين منطقتي الحاكمين العربيين المتنافسين، وهي مدينة مهمة لذاتها إذ يصل تعداد سكانها إلى ٥ آلاف نسمة. ومع أن خالد بن لؤي من أتباع شريف مكة، فإنه أعلن موالاته للمذهب الوهابي في عام ١٩١٨، ووضع المدينة تحت سيطرة ابن سعود، وحول الضرائب التي تجبى منها من مكة إلى الخزانة السعودية. كتب الأمير عبد الله بن الملك الحسين في مذكراته يقول إن خالدًا: «قتل الأبرياء، كما قتل أخيه من أمه وأبيه، لأنه لم يطعه على فساده، ثم أخذ يغير على من لم يدخل في هذا المذهب من العشائر التابعة للمملكة الهاشمية الحجازية».[8] حاول حسين إقناع الحاكم المتمرد بالعودة إلى حظيرة الطاعة، لكن دون جدوى.

أدى النزاع على الخرمة إلى أول صراع مسلح بين الهاشميين والسعوديين؛ ففي يونيو/حزيران ١٩١٨، أرسل الملك حسين قوة قوامها ألفان وستمائة جندي من المشاة

والفرسان لاستعادة الخرمة، لكنها وجدت المدينة محصنة بمقاتلي الإخوان التابعين لابن سعود.[9] هُزِمَت القوات الهاشمية على أيدي السعوديين في معركتين منفصلتين؛ وضغط البريطانيون — القلقون من اشتباك حلفائهم العرب في قتال مهلك فيما بينهم قبل اكتمال هزيمة العثمانيين — على ابن سعود للسعي للصلح مع الملك حسين.

مدعومًا بالنصر الذي أحرزه مقاتلوه في الخرمة، كتب ابن سعود خطابًا تغلب عليه نبرة التعطف للشريف حسين في أغسطس/آب ١٩١٨، استخدم فيه الألقاب كوسيلة للتأكيد على الهيمنة الجغرافية؛ ففي حين أشار إلى نفسه بلقب «أمير نجد والإحساء والقطيف وتوابعها»، لم يخاطب الشريف حسين إلا بلقب «أمير مكة»؛ ليس «ملك العرب»، كما كان حسين يتمنى، ولا حتى «ملك الحجاز»، كما يقر له البريطانيون. وتجنب ابن سعود بوضوح تام أدنى إشارة إلى الحجاز، وكأنه يلمح إلى أن السيادة على تلك المنطقة على البحر الأحمر لم تحسم بعد.

أقر ابن سعود في خطابه باستلام خطاب الملك حسين المكتوب بتاريخ السابع من مايو/أيار مع التحفظ على بعض ما جاء فيه بقوله: «ولو أن ما هو الواجب عليكم بعض الألفاظ الذي فيه»، كما أقر أيضًا بالضغط البريطاني من أجل تسوية خلافاتهما، إذ وصلت الحملة ضد العثمانيين إلى مرحلة حاسمة، وأوضح ذلك في الخطاب بقوله: «لأن المخالفة مضرة على الجميع». غير أن ابن سعود لم يستطع تفويت الاستفزازات الهاشمية السابقة دون الرد عليها، فقال في خطابه أيضًا: «لا بد حضرتك مشكك أن لي في أمر أهل الخرمة بسبب وأني أنا محركهم»؛ إلا أنه قال إن الهاشميين أنفسهم هم من يقع عليه اللوم في تمرد الحاكم التابع لهم واعتناق أهل المدينة للفكر الوهابي، وواصل قائلًا: «حجزناهم بما نقدر حتى مشيت عليهم سراياكم مرتين» — في إشارة إلى المعركتين اللتين وقعتا بالخرمة — «وقضا الله ما قضا»، في إشارة أخرى مزهوة إلى الهزيمة التي أنزلها السعوديون بالقوات الهاشمية.[10]

متطلعًا للمستقبل، اقترح ابن سعود عقد هدنة مع الهاشميين مع الحفاظ على الوضع الراهن، حيث تبقى الخرمة تحت الهيمنة السعودية، ويكتب الملك حسين لحاكم المدينة خطابًا يطمئنه فيه إلى عدم وجود اختلافات بين السعوديين والهاشميين، ويحفظ ابن سعود والملك حسين السلام بين تابعيهم ضامنين امتثال قبائل نجد والحجاز للهدنة. ومع معرفتنا بما حدث لاحقًا، نستطيع القول إن هذا كان أفضل عرض يمكن أن يحصل عليه الشريف حسين من السعوديين؛ حيث الاعتراف المتبادل بالحدود وتقسيم الأراضي مع ترك الهيمنة على الحجاز للهاشميين.

رفض حسين عرض ابن سعود دون أدنى تفكير؛ بل إنه رد الخطاب دون أن يفتحه قائلًا للرسول: «ما لابن سعود عندنا ولا لنا عنده». وبدلًا من السعي للصلح والهدنة، أرسل الملك حسين قوة أخرى إلى الخرمة في أغسطس/آب ١٩١٨ في محاولة لاستعادة سلطانه على الواحة، فعين أحد أخلص قواده، وهو الشريف شاكر بن زيد، لقيادة الحملة. وطمأن الملك قائده في خطابه له أنه أرسل عددًا كافيًا من الجمال والمؤن والذخائر، وفسر ذلك بقوله إن ذلك كي: «تعمل عملًا كبيرًا»[11] غير أن قوات السعوديين صدت حملة شاكر بسهولة قبل أن تصل إلى الواحة المتنازع عليها.

أصدر الملك حسين — الحانق الشاعر بالمهانة بسبب هزائم قواته المتكررة أمام قوات ابن سعود — أمرًا لابنه الأمير عبد الله بقيادة حملة جديدة على الخرمة، ولم تكن لدى عبد الله رغبة في خوض معركة كهذه، لقد ظل هو وجنوده يحاصرون الحامية العثمانية في المدينة المنورة حتى استسلم قائد العثمانيين في يناير/كانون الثاني ١٩١٩، وكان جنود عبد الله منهكين بعد سنوات من قتال العثمانيين. وأدرك عبد الله كذلك أن جنود الوهابية مقاتلون متحمسون؛ فقد كتب في مذكراته يقول: «والجندي الوهابي حريص على الجنة حسب عقيدته أنه إذا قُتِل دخلها».[12] ولكن عبد الله ما كان ليتحدى والده، وفي مايو/أيار ١٩١٩، تلقى التكليف بالمهمة، وقاد قواته لقتال الوهابيين.

حقق الجيش الهاشمي نجاحًا أوليًّا في حملته الأخيرة على السعوديين، ففي مايو/أيار ١٩١٩، وفي طريقه نحو الخرمة، استولى الأمير عبد الله على واحة تربة التي تعهدت بالولاء لابن سعود أيضًا، وبدلًا من كسب ود أهل الواحة البالغ عددهم ٣٠٠٠ شخص، سمح عبد الله لقواته بسلب المدينة المتمردة، ولا شك أنه كان يقصد أن يجعل تربة عبرة لتخويف الواحات الحدودية الأخرى من مؤازرة السعوديين، غير أن سلوك جنود عبد الله لم يؤد إلا لزيادة ولاء أهل تربة لابن سعود. وبينما كان عبد الله لا يزال في تربة، لا بد أن بعض أهل المدينة أرسل إلى ابن سعود ليهب لنجدتهم؛ بل إن عبد الله نفسه كتب خطابًا إلى القائد السعودي من تربة في محاولة لتعظيم غزوه للواحة والاستفادة منه في التوصل إلى اتفاقية سلام مع ابن سعود بشروط أكثر إرضاءً للهاشميين.

لكن المقاتلين السعوديين لم يكن لديهم أدنى اهتمام بالتوصل إلى اتفاق مع الهاشميين، وكانوا على يقين من تحقيق النصر على قوات الأمير عبد الله بعد أن هزموا بالفعل كل الجيوش الهاشمية التي سبقته. حاصر نحو ٤٠٠٠ مقاتل من مقاتلي الإخوان واحة تربة من ثلاث جهات، وهاجموا مواقع جيش عبد الله عند الفجر، واستطاعوا

تصفية قواته كلها تقريبًا. وحسب رواية عبد الله نفسه، قال إن ١٥٣ رجلًا فقط هم من نجوا من قواته التي بلغ عددها ١٣٥٠ جنديًّا. قال عبد الله في وقت لاحق متذكرًا ما حدث: «وكانت نجاتي منهم معجزة من المعجزات». فر عبد الله وابن عمه الشريف شاكر ابن زيد من فتحة خلفية بخيمتيهما، واحتملا جراحهما حتى تمكنا من الهرب.[13]

تجاوزت تداعيات المعركة كثيرًا المذبحة التي وقعت في الواحة؛ فقد أظهرت معركة تربة أن الوهابيين هم القوة المهيمنة في شبه الجزيرة العربية وأن أيام الهاشميين في الحجاز باتت معدودة. كتب الأمير عبد الله في مذكراته يقول: «كانت الفترة بين واقعة تربة وقدومي ... فترة اضطراب وقلق على الوطن ومصيره، وعلى النهضة وأتعابنا فيها، وعلى الوالد [الملك] نفسه». وفي الواقع بدا أن والده الملك حسين في حالة انهيار ذهني. كتب عبد الله يقول: «وجدته بعد رجوعي إلى المركز كثير الصلف، كثير النسيان، كثير التردد، قليل الاعتماد على من كان يعتمد عليه».[14]

جاءت نتيجة المعركة مفاجئة وغير متوقعة للبريطانيين أيضًا، حيث استهان كثير منهم قبل ذلك بالقدرة القتالية لقوات ابن سعود، ولم تكن رغبتهم أن يروا حليفهم السعودي يكتسح حليفهم الهاشمي ويخل بتوازن القوى الذي وضعوه بعناية في جزيرة العرب. أرسل المعتمد البريطاني في جدة (مدير شئون المستعمرات التابع للهيئة السياسية في الهند البريطانية) رسالة إلى ابن سعود في يوليو/تموز ١٩١٨ يطالبه فيها بالانسحاب من مدن الواحة فورًا وترك مدينتي تربة والخرمة كمنطقتين محايدتين إلى أن يتفق الطرفان على ترسيم الحدود بينهما، وحذره في الخطاب قائلًا: «إذا لم تنسحب بعد وصول خطابي هذا إليك، فإن حكومة جلالة الملك ستعتبر المعاهدة التي أبرمتها معك باطلة ولاغية، وسوف تتخذ كل الخطوات اللازمة لإيقاف أفعالك العدائية.»[15] أذعن ابن سعود للطلب البريطاني وأصدر أمرًا لقواته بالانسحاب إلى الرياض.

احتاج البريطانيون أيضًا لإبرام اتفاقية رسمية مع الهاشميين في الحجاز لاستعادة توازن القوى في جزيرة العرب. كانت المراسلات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون قد أقامت تحالفًا في زمن الحرب، لكن هذا التحالف لم يكن على مستوى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام الخليج العربي وفيهم ابن سعود؛ وبدون معاهدة رسمية من هذا النوع، لن يكون لدى بريطانيا أساس تستند إليه لحماية حلفائها الهاشميين من السعوديين. وكانت بريطانيا تفضل وجود عدة دويلات تحفظ ميزان القوة في جزيرة العرب على بروز قوة منفردة مهيمنة تبسط نفوذها على البحر الأحمر

والخليج العربي معًا. وهكذا فإن الأنسب لمصالح بريطانيا الإمبريالية هو الإبقاء على الهاشميين بوصفهم حاجزًا يقف في وجه القوة المتصاعدة للدولة السعودية.

مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الحكومة البريطانية تتطلع إلى إبرام تحالف رسمي مع الملك حسين وأسرته الهاشمية، فأرسلت بريطانيا الكولونيل تي إي لورنس، الشهير باسم «لورنس العرب» الذي لعب دور حلقة الوصل بين البريطانيين والهاشميين خلال الثورة العربية، لفتح باب المفاوضات مع حسين.

بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول ١٩٢١، حاول لورنس عبثًا إقناع الملك حسين بتوقيع معاهدة تقر بالحقائق الجديدة لتسوية ما بعد الحرب. ورفض حسين جميع ملامح الشرق الأوسط بعد الحرب تقريبًا باعتبارها خيانة من بريطانيا لوعودها له: رفض أن تقتصر مملكته على الحجاز؛ واعترض على طرد ابنه، الملك فيصل، من دمشق وإعلان الانتداب الفرنسي على سوريا؛ ورفض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين (التي كانت تضم شرق الأردن في ذلك الوقت)؛ واعترض على سياسة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. أقدم البريطانيون على محاولة أخيرة للتوصل إلى معاهدة في عام ١٩٢٣، لكن الملك العجوز الصارم رفض التوقيع أيضًا. ونتيجة لذلك خسر الحماية البريطانية في الوقت الذي بدأ فيه ابن سعود تعبئة حملته لغزو الحجاز.

في يوليو/تموز ١٩٢٤، جمع ابن سعود قادته في الرياض للتخطيط لغزو الحجاز. بدأت القوات بهجوم على الطائف، وهي مدينة جبلية بالقرب من مكة المكرمة، لاختبار رد فعل بريطانيا. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٢٤ استولى الإخوان على المدينة، وأعملوا فيها السلب مدة ثلاثة أيام. قاوم سكان مدينة الطائف الوهابيين، الذين ردوا على المقاومة بعنف شديد؛ فقُتِل ما يقدر بنحو ٤٠٠ شخص، وفر كثيرون آخرون. أحدث سقوط الطائف صدمة عنيفة في الحجاز كله. اجتمع وجهاء الحجاز في جدة، وأجبروا الملك حسين على التنازل عن العرش ظنًّا منهم أن ابن سعود يهاجم الحجاز بسبب خصومته مع حسين، وأن تغيير الملك قد يؤدي لتغيير سياسة السعوديين. وفي ٦ أكتوبر/تشرين الأول، أذعن الملك العجوز لرغبات شعبه، ونصب ابنه عليًّا ملكًا، وذهب إلى المنفى؛ غير أن هذه التدابير لم توقف تقدم ابن سعود.

في منتصف أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٤، استولى مقاتلو الإخوان على مكة المكرمة دون أدنى مقاومة، وامتنعوا عن جميع مظاهر العنف مع أهل المدينة. أرسل ابن سعود رسله لمعرفة رد فعل البريطانيين على غزو الطائف ومكة، واطمأن حين علم بوقوف

بريطانيا موقف الحياد من هذا الصراع؛ ومن ثم تقدم الحاكم السعودي لإتمام غزو الحجاز كله، فحاصر ميناء جدة والمدينة المنورة في يناير/كانون الثاني ١٩٢٥. صمد الهاشميون أمام الحصار قرابة عام كامل، ولكن في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٥، سلم الملك علي بن الحسين مملكته لابن سعود، وتبع والده إلى المنفى.

بعد غزو الحجاز تُوج ابن سعود لقب «سلطان نجد وملك الحجاز»، وأدى الامتداد الشاسع للأراضي الواقعة تحت سلطانه بعد الاستيلاء على الحجاز إلى وضعه في فئة مختلفة عن باقي حكام الإمارات المتصالحة في الخليج العربي. اعترفت بريطانيا بتغير وضع ومكانة الملك عبد العزيز، وعقدت معه معاهدة جديدة عام ١٩٢٧ تقر فيها باستقلاله وسيادته التامة، ودون فرض أي من قيود العلاقات الخارجية التي قبلت بها الإمارات المتصالحة. استمر الملك عبد العزيز في توسيع الأراضي الواقعة تحت سيطرته، وأعاد تسمية مملكته باسم «المملكة العربية السعودية» عام ١٩٣٢.

لم ينجح الملك عبد العزيز آل سعود فقط في توطيد أركان ملكه لمعظم مناطق شبه الجزيرة العربية، بل تمكن أيضًا من الحفاظ على استقلاله عن جميع أشكال الحكم البريطاني الإمبريالي، وقد ساعده على هذا خطأ خطير في حسابات البريطانيين؛ إذا لم يعتقدوا قط في وجود البترول في المملكة العربية السعودية.

* * *

كان للملك حسين في منفاه كل الحق في الشعور بأن البريطانيين خانوه؛ فالبريطانيون لم يكتفوا فقط بعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المكتوبة التي قطعها السير هنري مكماهون للهاشميين، ولكنهم أيضًا وقفوا موقف المتفرج حين طرد الفرنسيون ابنه الملك فيصل من سوريا عام ١٩٢٠، وحين طرد السعوديون ابنه الأكبر الملك عليًّا من الحجاز عام ١٩٢٥.

من جانبهم، لم يكن البريطانيون راضين تمامًا عن التخلي عن التزاماتهم نحو حليفهم في زمن الحرب، وبحثوا عن وسيلة للوفاء بوعودهم؛ جزئيًّا على الأقل. وفي خطاب له أمام مجلس العموم البريطاني في يونيو/حزيران ١٩٢١، أوضح وزير المستعمرات، ونستون تشرشل، قائلًا: «إننا نميل بشدة نحو ما يمكنني أن أسميه «حلًّا قائمًا على الأشراف» في بلاد الرافدين التي يتقدم نحوها الآن الأمير فيصل، وفي شرق الأردن الواقع الآن تحت سيطرة الأمير عبد الله».[16] عن طريق وضع ابني حسين على العرش تحت

الانتداب البريطاني، كان تشرشل يأمل في المضي نحو الوفاء بوعود بريطانيا المُخلفة للهاشميين في نفس الوقت الذي يضمن فيه لبريطانيا حاكمين مخلصين متكلين عليها في ممتلكاتهما العربية.

ثبت مع مرور الوقت أن شرق الأردن هي المنطقة الأسهل في حكمها بين جميع الممتلكات الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط؛ غير أن الإمارة الجديد بدأت بداية متعسرة. فمع مساحة توازي مساحة ولاية إنديانا أو دولة المجر الصغيرة، كان تعداد سكان شرق الأردن لا يتجاوز ٣٥٠ ألف نسمة، مقسمين بين سكان المدن، والقرويين الذين يعيشون على الهضبة المرتفعة المطلة على وادي الأردن، وبدو القبائل الرحالة الذين اتخذوا مساكنهم بين الصحراء والسهول. كان اقتصاد إعاشة الدولة قائمًا على المنتجات الزراعية والقروية التي توفر مبالغ ضئيلة للغاية من الضرائب. وكذلك كانت سياسات شرق الأردن على نفس القدر من البساطة؛ فالبلاد مقسمة إلى مناطق محددة لكل منها قيادة محلية خاصة ذات نظرة سياسية محلية ضيقة؛ وكانت إعانة مالية بريطانية صغيرة — نحو ١٥٠ ألف جنيه استرليني سنويًّا — كافية تمامًا لهذه المنطقة.

لم يتصور البريطانيون في بادئ الأمر شرق الأردن دولةً منفصلة قائمة بذاتها؛ فقد فازت بريطانيا العظمى بهذه المنطقة كجزء من الانتداب على فلسطين، وكان وراء قرار فصل شرق الأردن عن فلسطين — الذي أخذ صيغة رسمية عام ١٩٢٣ — اعتباران أساسيان، أولهما هو رغبة بريطانيا في قصر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن؛ وثانيهما هو رغبة بريطانيا في حصر طموحات الأمير عبد الله في منطقة تقع تحت السيطرة البريطانية.

دخل الأمير عبد الله شرق الأردن لأول مرة بغير دعوة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠، وكان محاطًا بمجموعة من القوميين العرب، واللاجئين السياسيين القادمين من المملكة العربية البائدة التي كان يحكمها أخوه فيصل في دمشق. أعلن عبد الله أنه سيقود المتطوعين العرب لتحرير سوريا من الحكم الفرنسي وإعادة أخيه فيصل إلى عرشه الشرعي في دمشق (إذ كان عبد الله يطمح لنفسه في الجلوس على عرش العراق)؛ وكان آخر ما تحتاج إليه الحكومة البريطانية هو أن يتحول شرق الأردن إلى قاعدة للأعمال العدائية الموجهة ضد الانتداب الفرنسي المجاور على سوريا، وتسابق المسئولون البريطانيون للتعامل مع الموقف قبل أن يخرج عن السيطرة.

تلقى الأمير عبد الله دعوة من ونستون تشرشل وتي إي لورنس لاجتماع في القدس في مارس/آذار ١٩٢١، وفي ذلك الاجتماع أطلعاه على أحدث الخطط التي وضعتها بريطانيا لإمبراطوريتها في الشرق الأوسط. أخبراه أن فيصل لن يعود أبدًا إلى دمشق، التي كانت آمنة في الأيدي الفرنسية، وإنما سيصبح ملكًا على العراق عوضًا عن ذلك. وكان أفضل ما يمكنهما عرضه على عبد الله هو وضعه على عرش إمارة شرق الأردن الجديدة. كانت الإمارة التي لا تطل على أي منفذ بحري (إذ لم تكن بعدُ تضم ميناء العقبة المطل على البحر الأحمر) أقل كثيرًا جدًّا من طموحات عبد الله، ولكن تشرشل اقترح أنه إذا تمكن عبد الله من حفظ السلام في شرق الأردن وإقامة علاقات طيبة مع الفرنسيين فإنهم — أي الفرنسيين — قد يطلبون منه في يوم من الأيام أن يكون حاكمهم على دمشق.[17] كان هذا رهانًا خاسرًا على الأرجح، ولكن عبد الله وافق على ما عُرض عليه، وأصبح «الحل القائم على الأشراف» واقعًا إمبرياليًّا بريطانيًّا في شرق الأردن.

عندما عين الأمير عبد الله أول حكومة له في شرق الأردن عام ١٩٢١، اعتمد بشدة على القوميين العرب الذين خدموا مع أخيه فيصل من قبل في دمشق، وأبغض البريطانيون وأهالي شرق الأردن على حد سواء حاشية عبد الله. رأى البريطانيون فيهم مهيجين مثيرين للمتاعب تسبب هجماتهم على الفرنسيين في سوريا غضبًا دائمًا لهم. وفي نظر أهل شرق الأردن، مثل القوميون العرب — الذين شكلوا حزبًا جديدًا أسموه حزب الاستقلال — نخبة أجنبية هيمنت على الحكومة والهيئات الإدارية، وأقصت أهل البلد الوطنيين عنها.

كان أحد أشد المناوئين للاستقلاليين صراحة وجرأة في شرق الأردن قاضٍ محلي يدعى عودة القسوس (١٨٧٧–١٩٤٣). كان القسوس نصرانيًّا من مدينة الكرك الجنوبية عمل ضمن النظام القضائي العثماني قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى يتحدث التركية بطلاقة، ويعرف قدرًا من الإنجليزية تعلمه من احتكاكه بالبعثات التبشيرية، وله أسفار واسعة في أرجاء الدولة العثمانية وعمل قبل ذلك مع مسئولين حكوميين رفيعي المستوى. اعتقد القسوس بشدة أنه يجب على الأمير عبد الله أن يشكل حكومته من أهل شرق الأردن الوطنيين من أمثاله ممن يهتمون حقًّا بصالح وخير بلدهم الجديد، واعترض أشد الاعتراض على اهتمام الاستقلاليين الأوحد بتحرير دمشق. علق القسوس في مذكراته متهكمًا بقوله إن المادة الأولى من برنامج حزب الاستقلال هي: «التضحية بشرق الأردن وأهلها في سبيل مصلحة سوريا.»[18] ومن المؤكد أن اضطهاد مسئولي حزب الاستقلال له أكد هذه النظرة.

انتقد القسوس الاستقلاليين صراحة في مقالات كتبها ونشرتها الصحيفة المحلية في بلدته؛ حيث اتهم وزراء الحكومة بالفساد واختلاس أموال خزانة الدولة لحساب مشاريعهم الخاصة بدون علم الأمير عبد الله. واستجاب أهالي شرق الأردن لانتقادات القاضي برفض دفع الضرائب لحكومة «أجنبية» رأوا أنها تبدد الموارد المالية المحدودة لبلدهم. وفي يونيو/حزيران ١٩٢١، أعلن القرويون في شمال شرق الأردن إضرابًا عن دفع الضرائب تصاعد سريعًا ليتحول إلى تمرد خطير؛ واضطر البريطانيون إلى اللجوء للهجمات الجوية التي شنتها القوات الجوية الملكية لقمع الثورة المتنامية.

تفاقمت المشكلات بين حكومة الأمير عبد الله وبين أهالي شرق الأردن بعد ثورة الضرائب عام ١٩٢١. كان القسوس يجتمع على نحو منتظم مع مجموعة من حرفيي المدينة لمناقشة قضايا المحاباة والفساد التي يشعرون بالأسى تجاهها في حكومة الأمير. ناقشت هذه المجموعة من أهل شرق الأردن ملاحظاتهم على سوء إدارة الحكومة، وتحدثوا صراحةً عن الحاجة إلى الإصلاح. وعندما واجه الأمير عبد الله ثورة كبرى قامت بها القبائل في صيف عام ١٩٢٣، اتهم الاستقلاليون القسوس ومجموعته المنشقة بالتحريض على الثورة، وحثوا الأمير عبد الله على قمع معارضيه القوميين. وفي تلك الليلة، ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٢٣، دقت الشرطة باب القاضي عودة القسوس، وألقت القبض عليه.

لم يعد القسوس إلى بيته طوال سبعة أشهر، وجُرد من درجته الرسمية بأمر الأمير، ونُفي إلى مملكة الحجاز المجاورة (التي كانت لا تزال خاضعة للحكم الهاشمي) مع أربعة آخرين من أهالي شرق الأردن هم: ضابط بالجيش، وشركسي، وشيخ مسلم، والوجيه الريفي الذي أصبح فيما بعد شاعر الأردن القومي الشهير مصطفى وهبي التل. واجه الخمسة تهمة تأسيس «مجموعة سرية» تسعى للإطاحة بحكومة الأمير وتشكيل حكومة من أهالي شرق الأردن الوطنيين بدلًا منها. واتُّهموا زورًا بالتحالف مع زعيم قبيلة العدوان وتشجيع ثورة القبائل لتسهيل الانقلاب. مثلت التهمة خيانة عظمى، وانعكست خطورتها في قسوة المعاملة التي لقيها القسوس ورفاقه.

عندما وصلوا إلى محطة السكة الحديد في عمان لركوب القطار إلى المنفى، كان الخمسة جميعًا في مزاج عناد وتحدٍّ. أنشد الشاعر مصطفى وهبي أناشيد وطنية، وأثار روح التحدي في الرجال، وكان يهتف قائلًا: «بذمة الله والتاريخ يا عودة!» لم يكن لديهم أي إدراك للمحنة التي سيواجهونها، وعندما وصلوا إلى معان — وهي الآن مدينة في الأردن ولكنها حينئذ بلدة حدودية حجازية — قادهم الحراس إلى زنزانة شديدة الرطوبة

نتنة الرائحة في قبو القلعة القديمة، وعندها صاح القسوس بالحراس قائلًا: «ألا تخافون الله؟ إن مكانًا كهذا لا يصلح للحيوانات فكيف بالبشر؟»

شعر الجنود وقادتهم من الضباط ممن عرفوا أن سجناءهم رجال مهذبون بالحرج الشديد؛ فكل لمحة من ثقافتهم ومجتمعهم تملي عليهم كرم الضيافة والمعاملة الطيبة لرجال عُهِدَت إليهم مسئولية رعايتهم، إلا أنهم عسكريون واجب عليهم طاعة الأوامر. تباينت معاملتهم لسجنائهم جذريًّا بين الرقة الشديدة، إذ يبحثون لهم عن فُرش وبطانيات نظيفة ويوفرون لهم الشاي والصحبة، وبين القسوة الهائلة، إذ يعذبونهم للحصول على اعترافات موقعة منهم بالتهم الموجهة لهم من الحكومة. وبالطبع كان الضباط الذين أمروا بالتعذيب وأملوا الاعترافات المطلوب توقيعها تابعين لحاشية الأمير عبد الله. حوكم القسوس ورفاقه غيابيًّا محاكمة رسمية بتهمة التآمر على قلب الحكومة، وجاء نص الاتهام كالتالي: «مجاسرتكم على قلب حكومة سمو الأمير المعظم بتحريض من قام بالسلاح للوصول لهذه الغاية».[19] وبعد ذلك أُرسلوا إلى السجن في الحجاز، في العقبة أولًا ثم في جدة.

سُمِحَ لهؤلاء المنفيين بالرجوع إلى وطنهم بموجب عفو عام صدر بمناسبة ادعاء الملك حسين لقب الخلافة لنفسه في مارس/آذار ١٩٢٤. كان الرئيس التركي الجديد، مصطفى كمال أتاتورك، قد ألغى لتوه مؤسسة الخلافة كإجراء أخير لمحو كل تأثير للسلطنة العثمانية، وسارع الملك حسين — الذي كان في منفاه بالحجاز — إلى حجز هذا الشرف للأسرة الهاشمية. وكما جرت العادة في المناسبات الوطنية الكبرى، أُطلق سراح السجناء كمظهر من مظاهر الاحتفال.

بعد أن انتهت محنة سجن الرجال الخمسة، أُعطوا خمسة مضاجع بالدرجة الأولى على متن سفينة بخارية متجهة من جدة إلى ميناء السويس المصري الذي انطلقوا منه إلى إمارة شرق الأردن. أرسل القسوس برقية شكر إلى الملك حسين، وهنأه على ارتقاء سدة الخلافة (الذي لم ينجح في نهاية الأمر)، وتلقى ردًّا سريعًا من الملك المنفي تمنى له فيه عودة سالمة سريعة إلى وطنه الذي يحتاج إلى أمثاله ممن عرفت عنهم «الوطنية الصادقة نحو الوطن والتعلق الحقيقي بالسدة السنية الهاشمية العظمى»، حسب نص الخطاب. فهل كان الملك العجوز يسخر منه، أم كان ينصح المسجونين السياسيين بتنقيح أساليبهم وإظهار المزيد من الولاء في المستقبل؟ حقيقة الأمر أن القسوس لم يظهر أي نية غدر بالأمير عبد الله أبدًا؛ فقد كان كل ما فعله هو الاعتراض على الاستقلاليين الذين بوأهم الأمير مناصب السلطة دون غيرهم من أهل شرق الأردن الوطنيين.

ومع أن عودة القسوس لم يكن يعرف هذا، فإن السلطات الاستعمارية البريطانية شاركته مخاوفه بحذافيرها. أرسل المعتمد البريطاني في عمان، المقدم تشارلز كوكس، داعيًا عودة القسوس لزيارته بعد فترة قصيرة من عودته من المنفى في الحجاز. طلب كوكس من القاضي عودة أن يشرح له أسباب سجنه، ويعرض عليه رؤيته لحكومة الأمير عبد الله، ودون بعض الملاحظات بعناية أثناء المناقشة، ثم شكر القسوس، وصحبه إلى الخارج.

في أغسطس/آب ١٩٢٤، حمل كوكس إنذارًا نهائيًّا من المندوب السامي في فلسطين، السير جلبرت كلايتون، إلى الأمير فيصل. وفي خطابه، حذر كلايتون الأمير عبد الله قائلًا إن الحكومة البريطانية تراقب إدارته «باستياء شديد» بسبب «مخالفاتها المالية وتبذيرها للأموال بلا رقابة» وبسبب ترك إمارة شرق الأردن تصبح بؤرة للفوضى والاضطراب بالنسبة لجارتها سوريا. طُلِبَ من عبد الله أن يلتزم كتابيًّا بستة شروط لإصلاح إدارته، أهمها طرد قادة حزب الاستقلال في غضون خمسة أيام.[20] لم يجرؤ عبد الله على الرفض، إذ أرسل البريطانيون ٤٠٠ فارس إلى عمان و٣٠٠ جندي إلى مدينة إربد الشمالية لدعم إنذارهم. وقع الأمير عبد الله الإنذار خوفًا من أن يخلعه البريطانيون عن العرش بنفس السرعة التي نصبوه بها عليه.

بعد هذه المواجهة طرد الأمير عبد الله الاستقلاليين «غير المرغوب فيهم»، وأصلح الأحوال المالية لحكومته، واعتمد على الوطنيين من شرق الأردن في إدارته. عاد عودة القسوس إلى الخدمة في السلطة القضائية في شرق الأردن، وترقى إلى منصب النائب العام عام ١٩٣١. وبمجرد أن أشرك الأمير عبد الله نخبة أهل شرق الأردن في أمره، نال الدعم والإخلاص من شعبه، وأصبحت إمارة شرق الأردن مستعمرة نموذجية تنعم بالسلام والاستقرار بتكلفة ضئيلة للغاية على دافعي الضرائب البريطانيين حتى استقلالها عام ١٩٤٦.

* * *

مع أن إمارة شرق الأردن أصبحت أسهل الممتلكات التي أدارتها بريطانيا في الشرق الأوسط، فإن الانتداب على العراق ظل يُنظر إليه لفترة من الوقت على أنه الأكثر نجاحًا. نُصِّبَ الملك فيصل ملكًا على العراق عام ١٩٢١، وانتُخِبَت جمعية تأسيسية في بداية عام ١٩٢٤، وأبرمت معاهدة تنظم العلاقات بين بريطانيا والعراق في وقت لاحق من نفس

العام. وبحلول عام ١٩٣٠، كان العراق دولة ملكية دستورية مستقلة، واكتمل عمل بريطانيا بوصفها سلطة انتداب. أجرت بريطانيا والعراق مفاوضات على عقد معاهدة جديدة تمهد الطريق إلى استقلال العراق عام ١٩٣٢، وأقرت عصبة الأمم استقلال العراق، وضمت الدولة الجديدة إلى صفوفها؛ وكان العراق هو الدولة الوحيدة الواقعة تحت الانتداب التي أصبحت عضوًا كاملًا في عصبة الأمم طوال تاريخها الممتد طوال ستة وعشرين عامًا. أصبح العراق موضع حسد جميع الدول العربية الأخرى التي ظلت تحت الحكم البريطاني والفرنسي، وأصبحت إنجازاته هي الأهداف التي يطمح القوميون العرب إلى تحقيق مثلها في جميع أنحاء العالم العربي وهي: الاستقلال وعضوية عصبة الأمم.

لكن خلف واجهة النجاح كان هناك واقع مختلف تمامًا بينما كانت بريطانيا تقود مملكة العراق الفتية الناشئة إلى الاستقلال؛ فالعديد من العراقيين لم يتقبلوا قط وضع بريطانيا في بلدهم، ولم تنته مقاومتهم مع ثورة عام ١٩٢٠، وإنما ظلت تؤرق المشروع البريطاني في العراق حتى النهاية. ومع أن فيصل كان ملكًا محبوبًا من نواحٍ عديدة، فإن اعتماده على البريطانيين كان يضعف وضعه. زادت نظرة القوميين العراقيين للملك فيصل على أنه امتداد للنفوذ البريطاني، وأصبحوا ينتقدونه في نفس اللحظة التي يشجبون فيها حكامهم الإمبرياليين.

عندما وصل فيصل إلى العراق في يونيو/حزيران ١٩٢١، عمل البريطانيون على رفع مرشحهم إلى العرش العراقي. أعلن بعض المنافسين المحليين دخول السباق على العرش، ولكنهم واجهوا مقاومة بريطانية عنيفة. ذهب أحد وجهاء البصرة أصحاب النفوذ ممن حاولوا الوصول إلى العرش، واسمه السيد طالب النقيب، لتناول الشاي مع زوجة المندوب السامي البريطاني، الليدي كوكس، فاعتُقِل وهو في طريق عودته إلى بيته، ونُفي إلى سيلان. نظم المندوب السامي، سير بيرسي كوكس، وفريق عمله جولة مرهقة لفيصل لزيارة المدن والقبائل في جميع أنحاء العراق قبل إجراء الاستفتاء الشعبي المزمع لتأكيد اختيار بريطانيا للملك الذي سيعتلي عرش العراق؛ ولعب فيصل دوره كما ينبغي بلا جدال، حيث طاف أنحاء البلاد وقابل الطوائف العراقية المختلفة، وفاز بولائها. وكان الأرجح أن يفوز في المنافسة على العرش باختيار أغلب العراقيين له ليكون ملكهم، حتى بدون التزوير البريطاني؛ ولكن البريطانيين ما كانوا ليتركوا مجالًا لأي احتمال. وقد

علقت جرترود بل، وزيرة شئون المشرق في بغداد، تعليقًا شهيرًا قالت فيه: «لن أشارك مرة أخرى أبدًا في تتويج ملك؛ هذا عمل شديد الإرهاق.»[21]

تُوِجَ فيصل ملكًا على العراق في ٢٣ أغسطس/آب ١٩٢١، وأقيم حفل التتويج في ساعات الصباح الأولى وهو أبرد أوقات اليوم في صيف بغداد هائل الحرارة. دُعيَ إلى الحفل أكثر من ١٥٠٠ ضيف لشهود التتويج. وصف سليمان فيضي، أحد وجهاء الموصل، الفخامة الهائلة لحفلة التتويج قائلًا: «حضرها آلاف المدعوين، وكانت الطرق المؤدية إليها مزدحمة بعشرات الألوف من الناس.»[22] وقف فيصل على منصة ومن حوله المندوب السامي البريطاني وأفراد من مجلس الوزراء العراقي، ونهض وزير شئون مجلس الوزراء لقراءة تصريح السير بيرسي الذي يعلن فيه نتائج الاستفتاء. اختار ٩٦ بالمائة من العراقيين الذين أدلوا بأصواتهم فيصل ملكًا على العراق. ثم نهض الضيوف والأعيان وأصحاب المقام الرفيع لتحية الملك فيصل بينما رُفِعَ العلم العراقي على ألحان النشيد الوطني البريطاني «حفظ الله الملك»؛ فلم يكن العراقيون قد وضعوا بعد نشيدًا وطنيًّا خاصًّا بهم.[23] وقد أكد عزف هذا النشيد الاعتقاد بأن الملك فيصل هو اختيار البريطانيين؛ وقد كان كذلك بالفعل.

لم يدم الوئام بين الملك فيصل ورعاياه الجدد طويلًا؛ فقد كان معظم العراقيين يظنون أن فيصل قوميًّا عربيًّا ويتوقعون منه أن يعمل على تحرير بلادهم من الحكم البريطاني، لكن سرعان ما خابت آمالهم. سجل محمد مهدي كبة، الذي كان طالبًا بإحدى المدارس الدينية الشيعية في بغداد وقت تتويج فيصل، نبض الجماهير في مذكراته حين قال إن البريطانيين «جلبوا الأمير فيصل وتوجوه ملكًا على العراق وأسندوا إليه مهمة تطبيق سياساتهم. في البداية رحب العراقيون بتتويج فيصل ملكًا وعلقوا آمالهم عليه وعلى أن يؤدي وجوده على الرأس الحكومة إلى بدء عصر جديد من الاستقلال والسيادة الوطنية.» وفي الواقع منح بعض كبار وجهاء البلد تأييدهم وولائهم لفيصل على شرط أن يدافع عن سيادة العراق واستقلاله، وكان أحد هؤلاء المتشككين شيخًا شيعيًّا ذا نفوذ يدعى آية الله مهدي الخالصي، وهو مدير المدرسة الدينية التي درس فيها محمد مهدي كبة في بغداد. شهد كبة تعهد الخالصي بالولاء للملك في اجتماع مدرسي عُقِدَ للترحيب بالملك فيصل. يقول كبة: «دعا الإمام الخالصي للملك فيصل ... [و] أخذ بيده قائلًا: «نعاهدك على الطاعة والولاء كملك للعراق، ما دمت تحكم بالعدل وما دامت الحكومة دستورية

وبرلمانية وما لم تورط العراق بأي التزامات أجنبية.»»[24] وعد الملك فيصل بأن يبذل قصارى جهده من أجل هذا قائلًا إنه لم يأت إلى العراق إلا لخدمة شعبه. غير أن فيصل كان يعرف تمامًا أنه لن يتمكن أبدًا من حكم العراق مستقلًا عن بريطانيا؛ فبوصفه خاضعًا لانتداب عصبة الأمم، كان مجبرًا على الحكم تحت مظلة الوصاية البريطانية إلى أن ترى بريطانيا أنه أصبح من المناسب أن تمنح العراق استقلاله. وعلاوة على ذلك، كان فيصل غريبًا في العراق ليس معه حلفاء سوى مجموعة من ضباط الجيش الذين خدموا معه في الثورة العربية وفي مملكة سوريا التي لم تستمر طويلًا؛ وإلى أن يرسخ وضعه في العراق، سيظل بحاجة إلى دعم بريطانيا لبقائه. كانت مشكلة فيصل هي أن اعتماده على بريطانيا يكلفه دعم ومساندة القوميين العراقيين؛ وكانت المفارقة في أن اعتماده هذا على بريطانيا هو ما قوض قدرته على كسب ولاء وإخلاص بني وطنه؛ طوال حياته وحتى وفاته عام ١٩٣٣.

أصبحت الورطة التي وقع فيها فيصل واضحة تمامًا عام ١٩٢٢ عندما صاغت بريطانيا معاهدة لتقنين وتنظيم وضعها في العراق. وتكاد تكون المعاهدة البريطانية العراقية لم تحاول إخفاء درجة الهيمنة البريطانية على المملكة الهاشمية في العراق؛ سواء فيما يتعلق بالاقتصاد أو السياسة أو القانون. جاء في المعاهدة شرط يقول: «يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على الاهتداء بنصائح جلالة الملك البريطاني المسداة إليه من خلال المندوب السامي البريطاني بشأن جميع الأمور المهمة التي تؤثر على الالتزامات الدولية والمالية ومصالح جلالة ملك بريطانيا طوال فترة سريان المعاهدة.»[25] وكان أكثر ما يكشف عن النوايا البريطانية هو مدة المعاهدة، وهي عشرين عامًا بعدها تتم دراسة الموقف وإما أن تجدد المعاهدة أو تُلغى، حسب رؤية «الأطراف السامية المتعاهدة». وكانت تلك صيغة لحكم استعماري بريطاني ممتد، وليس لاستقلال عراقي مأمول.

لاقت مسودة المعاهدة استنكارًا واسع النطاق في العراق؛ بل إن الملك فيصل نفسه شجع على معارضة المعاهدة، بسبب القيود التي تفرضها على سلطته بوصفه ملكًا ولكي ينأى بنفسه عن السياسة الإمبريالية البريطانية. استقال بعض الوزراء احتجاجًا، وأصر مجلس الوزراء، غير المستعد لتحمل مسئولية وثيقة مثيرة للجدل إلى هذا الحد، على عقد جمعية تأسيسية منتخبة للتصديق على المعاهدة. وافق البريطانيون على إجراء انتخابات الجمعية، ولكنهم أرادوا التأكد من أن الجمعية المنتخبة ستوافق على إبرام المعاهدة. وعارض السياسيون القوميون كلًّا من المعاهدة والانتخابات، مدركين أن

الجمعية التأسيسية لن تفعل شيئًا سوى التصديق على اتفاق بغرض إبقاء الاستعمار البريطاني إلى الأبد.

اهتزت مصداقية فيصل حتمًا بفعل أزمة المعاهدة. وخطب آية الله الخالصي في اجتماع آخر لطلاب ومعلمي مدرسته الدينية قائلًا: «أعطينا عهدنا لفيصل ملكًا للعراق بشروط، وقد عجز عن تنفيذ تلك الشروط؛ ومن ثم، فلا نحن ولا الشعب العراقي يدين له بولاء.» انضم الخالصي للمعارضة الوطنية وبدأ في إصدار الفتاوى معلنًا عدم مشروعية المعاهدة ومحرمًا كل أشكال المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية باعتبارها «عملًا ضد الإسلام وخطوة لمساعدة الكفار على حكم المسلمين».[26] اتحد رجل الدين مع القوميين العلمانيين، ونظموا حملة مقاطعة للانتخابات الوشيكة.

اضطر البريطانيون في نهاية الأمر إلى فرض المعاهدة بالقوة، فمنعت السلطات البريطانية كل أشكال المظاهرات، وألقت القبض على الخالصي وغيره من قادة المعارضة، ونفتهم خارج البلاد، وأرسلت القوات الجوية الملكية لقصف متمردي القبائل الذين هبوا للاحتجاج في منطقة وسط الفرات. ومع قمع المعارضة، أكملت السلطات إجراء الانتخابات؛ وبالرغم من الفتاوى وحملة القوميين العراقيين، أُجريت الانتخابات وانعقدت الجمعية التأسيسية في مارس/آذار ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة وإقرارها.

راح أعضاء الجمعية التأسيسية يجتمعون لمناقشة بنود المعاهدة بجدية بداية من مارس/آذار وحتى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٤. وفي النهاية، أُقِرَّت المعاهدة بأغلبية ضئيلة. وظلت المعاهدة لا تحظى بالشعبية أو القبول لدى الشعب العراقي، مع أنها بدأت عددًا من التطورات المهمة: أقرت الجمعية دستورًا للدولة الناشئة، ومررت تشريعًا انتخابيًّا يضع الأساس لدولة ملكية دستورية وديمقراطية متعددة الأحزاب. إلا أن الوسيلة التي استخدمها البريطانيون للتصديق على المعاهدة لطخت أجهزة الحكومة الدستورية والبرلمانية بشوائب إمبريالية قوضت الديمقراطية في العراق في نهاية الأمر. لم ينظر الوطنيون العراقيون إلى الدولة الجديدة على أنها حكومة «انتخبها الشعب من الشعب وللشعب» وإنما على أنها مؤسسة تبتلي العراقيين بحكم بريطاني لبلادهم.

إن كان البريطانيون أملوا في أن تسير الأمور بسلالة بعد إقرار المعاهدة البريطانية العراقية، فقد خاب ظنهم بشدة فيما بعد. وفي الواقع، كان يمكن لمخططي الحرب البريطانية الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ أن يجدوا العديد من الدروس المهمة التي كان يمكنهم تعلمها من الخبرات البريطانية في العراق في عشرينيات القرن العشرين.

ظهرت الانقسامات سريعًا بين المناطق والطوائف المختلفة في دولة العراق الناشئة، التي تشكلت من ثلاثة أقاليم عثمانية مختلفة أشد ما يكون الاختلاف. اتضحت المشكلة فورًا عند تشكيل الجيش الوطني، وهو إحدى المؤسسات الرئيسية في الدول المستقلة ذات السيادة. أحاط بالملك فيصل رجال عسكريون خدموا معه أثناء الثورة العربية وكانوا تواقين إلى تأسيس جيش في العراق يوحد الأكراد والسنة والشيعة من خلال الخدمة العسكرية الوطنية، إلا أن المشروع تعثر في مواجهة معارضة قوية وفعالة من جانب الطوائف الشيعية والكردية التي اعترضت على التجنيد الإجباري بموجب أي مبادرة حكومية يعتقدون أنها تعطي السنة سلطات واسعة لا تتناسب مع كونهم أقلية.

مثل الأكراد تحديًا صعبًا لهوية الدولة العراقية ووحدة أراضيها. فعلى عكس السنة والشيعة، فإن الأكراد لا ينتمون للعرق العربي، وأغضبتهم محاولات الحكومة تشكيل دولة العراق كدولة عربية، وظنوا أن هذا يحرم الأكراد هويتهم العرقية المميزة. لم يقاوم بعض الأكراد مزاعم العروبة العراقية، وإنما استخدموها كذريعة للمطالبة بمزيد من الاستقلال في مناطق شمال العراق التي يشكلون فيها الأغلبية المطلقة.

ربما بدا أحيانًا أن الشيء الوحيد الذي يوحد شعب العراق هو مقاومتهم للوجود البريطاني؛ بل إن الملك فيصل نفسه يئس من رعاياه، فقبل وفاته في عام ١٩٣٣ بوقت قصير، كتب أول ملوك العراق في وثيقة خاصة يقول: «أقول بقلب يملؤه الأسى والحزن إنه ليس هناك حتى الآن شعب عراقي واحد، وإنما مجرد كتل هائلة من البشر مجردة من كل الأفكار الوطنية ومتشبعة بالتقاليد والأعراف الدينية، لا تجمع بينها روابط مشتركة، تسمع للشر وتميل إلى الفوضى، ومستعدة دائمًا للثورة على أي حكومة كانت.»[27]

من وجهة نظر البريطانيين، سرعان ما بدأت تكلفة حفظ النظام في العراق تتجاوز مزايا وفوائد استمرار الانتداب، وبحلول عام ١٩٣٠، أعاد البريطانيون تقييم موقفهم؛ لقد أمنوا بالفعل مصالحهم في بترول بلاد الرافدين من خلال اتفاقية الخط الأحمر التي عقدوها عام ١٩٢٨، والتي منحت بريطانيا حصة بنسبة ٤٧,٥ بالمائة في شركة النفط التركية؛ ولم يحصل الفرنسيون والأمريكيون إلا على ٢٣,٧٥ بالمائة من الأسهم لكل منهم. وكذلك أسس البريطانيون حكومة موالية معتمدة عليهم في العراق، يرأسها ملك «جدير بالثقة»، لحماية المصالح البريطانية. زادت قناعة المسئولين البريطانيين في العراق بأنهم سوف يؤمِّنون مصالحهم الاستراتيجية بصورة أفضل بواسطة المعاهدات وليس بواسطة السيطرة المباشرة المستمرة.

في يونيو/حزيران ١٩٣٠ عقدت الحكومة البريطانية اتفاقية جديدة لتحل محل المعاهدة البريطانية العراقية المثيرة للجدل المبرمة عام ١٩٢٢. اشترطت بنود الاتفاقية الجديدة أن يحظى السفير البريطاني بمنزلة أسمى من باقي الممثلين الأجانب في العراق، وأن تحتفظ القوات الجوية الملكية بقاعدتين جويتين في البلاد، وأن يحظى الجنود البريطانيون بحق التنقل في أنحاء العراق. كذلك سوف يعتمد الجيش العراقي على بريطانيا فيما يتعلق بالتدريب وتوفير الأسلحة والذخيرة. لم يكن هذا استقلالًا تامًّا بعد، ولكنه كان كافيًا لتأمين انضمام العراق لعصبة الأمم، كما أنه حقق أحد المطالب الرئيسية للوطنيين العراقيين الذين تمنوا أن تمثل المعاهدة خطوة أولى نحو الاستقلال.

بعد إقرار معاهدة التحالف التفضيلي عام ١٩٣٠ اتفق البريطانيون والعراقيون على إنهاء الانتداب على العراق. وفي ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٢، انضم العراق إلى عصبة الأمم بوصفه دولة مستقلة ذات سيادة. غير أن هذا الاستقلال كان استقلالًا مبهمًا واصل خلاله المسئولون البريطانيون المدنيون والعسكريون ممارسة نفوذ أكبر مما يتفق مع السيادة العراقية الحقيقية؛ وظلت وسائل السيطرة البريطانية غير الرسمية على العراق تُقوّض شرعية الملكية الهاشمية حتى الإطاحة بها نهائيًّا عام ١٩٥٨.

* * *

نظر القوميون المصريون إلى إنجازات العراق بحسد شديد، فعلى الرغم من أن المعاهدة البريطانية العراقية لا تختلف كثيرًا في مضمونها عن معاهدة مصر مع البريطانيين (التي منحت مصر استقلالًا صوريًّا)، فإن العراقيين ضمنوا ترشيح بريطانيا لهم للانضمام إلى نادي الدول المستقلة المسمى عصبة الأمم. أصبح هذا هو معيار النجاح الذي يقيس عليه القوميون في البلدان العربية الأخرى إنجازاتهم. فباعتبار مصر الدولة العربية صاحبة أعرق تراث من النشاط الوطني، كان لا بد أن تقود هي مسيرة الاستقلال عن الحكم الاستعماري الأوروبي؛ أو هكذا ظنت النخبة السياسية المصرية. وخلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، تعرض حزب الوفد، وهو الحزب الوطني الرائد في مصر، لضغوط شعبية متزايدة من أجل انتزاع استقلال مصر عن بريطانيا.

خلال السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وصلت مصر إلى أعلى مراتب الديمقراطية متعددة الأحزاب في التاريخ الحديث للعالم العربي. أدخل دستور عام ١٩٢٣ التعددية السياسية وإمكانية إجراء انتخابات نيابية منتظمة لمجلسين تشريعيين،

وأتاح حق الاقتراع الكامل للذكور، وفتح الباب أمام الصحافة الحرة. ظهر عدد من الأحزاب الجديدة على الساحة السياسية، وحققت الانتخابات معدلات مشاركة هائلة في التصويت، ومارس الصحفيون مهنتهم بحرية غير معهودة.

اشتهرت تلك الحقبة التحررية بالشقاق الحزبي أكثر مما اشتهرت بكونها عصرًا ذهبيًّا للسياسة المصرية، وكانت ثلاث سلطات مختلفة تسعى لتحقيق الغلبة في مصر: البريطانيون والمؤسسة الملكية وحزب الوفد، من خلال البرلمان؛ وقد ظهر جليًّا أن التنافس بين هذه الأطراف الثلاثة شديد الضرر بسياسة مصر. ففي محاولاته الدائمة لحماية المؤسسة الملكية من الرقابة البرلمانية، نزع الملك فؤاد (تولى الحكم من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦) لمعارضة حزب الوفد الوطني أكثر من البريطانيين أنفسهم. ومن جانبه راح حزب الوفد يتنقل بين الكفاح مع البريطانيين من أجل الاستقلال وبين تعزيز سلطان البرلمان على المؤسسة الملكية. وتنقل البريطانيون أيضًا بين التعاون مع الملك على إضعاف الوفد حين يكون في السلطة، والعمل مع البرلمان على إضعاف سلطة الملك عندما يبتعد الوفد عن السلطة. كانت النخب السياسية عبارة عن مجموعات متشاكسة يتلاعب بها الملك والإنجليز ويزرعون الفتن والعداوات المهلكة فيما بينها؛ وفي ظل هذه الظروف، لم يكن غريبًا عدم تحقيق تقدم يذكر على صعيد استقلال مصر عن بريطانيا.

ذهب المصريون للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لأول مرة عام ١٩٢٤؛ إذ قاد سعد زغلول (١٨٥٩–١٩٢٧) — بطل الحركة الوطنية عام ١٩١٩ — حزب الوفد الذي أسسه لتحقيق فوز كاسح وحصد ٩٠ بالمائة من عدد المقاعد في مجلس النواب. عين الملك فؤاد سعد زغلول رئيسًا للوزراء، وكلفه بتشكيل الحكومة، التي تولت الحكم في مارس/آذار ١٩٢٤. وشجع التفويض الشعبي المتمثل في نتائج الانتخابات سعد زغلول على الدخول فورًا في مفاوضات مع البريطانيين من أجل الحصول على استقلال مصر التام الذي لا ينتقص منه سوى التحفظات الأربعة المنصوص عليها في معاهدة عام ١٩٢٢ وهي: سيطرة بريطانيا على قناة السويس، وحق إبقاء قوات بريطانية في مصر، والحفاظ على المصالح الأجنبية المعروفة بالامتيازات، وحكم بريطانيا للسودان.

كانت قضية السودان مسألة شائكة؛ فقد غزا المصريون السودان لأول مرة أثناء فترة حكم محمد علي في عشرينيات القرن التاسع عشر؛ وبعد أن أخرجتهم ثورة المهدي (١٨٨١–١٨٨٥) من أرض السودان، تعاون المصريون مع البريطانيين لإعادة غزو السودان في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٩٩ ابتكر اللورد كرومر

شكلًا جديد من أشكال الاستعمار أسماه «الحكم الثنائي» أتاح لبريطانيا إضافة السودان إلى إمبراطوريتها بالشراكة مع المصريين. ومنذ ذلك الوقت تدعي كل من مصر وبريطانيا أن السودان تابع لها. رفض الوطنيون المصريون مطالبة بريطانيا بالسيادة المطلقة على السودان في معاهدة عام ١٩٢٢، وطالبوا بالحفاظ على ما أسموه «وحدة وادي النيل»؛ وأثارت هذه المسألة، أكثر من غيرها من التحفظات الأربعة، توترًا شديدًا بين المصريين والبريطانيين.

أدى التوتر إلى اندلاع العنف في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عندما أطلقت زمرة من الوطنيين المصريين النار على السير لي ستاك — الحاكم العام للسودان الأنجلو مصري — وقتلته أثناء قيادة سيارته في وسط القاهرة. ورغم الصدمة التي أصابت الحكومة البريطانية، فقد استخدمت حادث الاغتيال ذريعة لتحقيق أهدافها في السودان. قدم المندوب السامي البريطاني في مصر، لورد اللنبي، لرئيس الوزراء سعد زغلول إنذارًا تأديبيًّا من سبع نقاط تضمنت تغيير الوضع الراهن في السودان، وعندما رفض زغلول الامتثال للمطالب البريطانية بشأن السودان (التي تمثلت في سحب جميع الجنود المصريين من السودان والموافقة على خطة ري زراعي بريطانية تزيد حصة السودان من مياه النيل)، أصدر اللنبي أوامره لحكومة السودان بتنفيذ مطالب بريطانيا بالرغم من اعتراضات رئيس الوزراء المصري. كان موقف سعد زغلول ضعيفًا، فقدم استقالته للملك في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٤. اختار الملك فؤاد أحد المؤيدين للحكم الملكي لتشكيل الحكومة التالية وحل البرلمان، وهو الأمر الذي همش تمامًا الوطنيين المصريين في الوفد. وبينما وقف زغلول يشاهد البريطانيين والملك يعززون سلطاتهم على حساب الوفد، علق تعليقًا شهيرًا قال فيه: «الرصاصات التي أطلقت لم تكن موجهة لصدر السير لي ستاك، وإنما لصدري أنا.»[28] وفي الواقع لم يعد سعد زغلول إلى السلطة، وتوفي يوم ٢٣ أغسطس/آب ١٩٢٧ وقد بلغ من العمر ثمانية وستين عامًا. حل محل سعد زغلول رجال أقل شأنًا قضت انقساماتهم وصراعاتهم الداخلية على ثقة الشعب في قادته السياسيين.

إذا كان زعيم الوفد سعد زغلول هو بطل عصر التحرير في مصر، فإن إسماعيل صدقي كان بلا شك داهية هذا العصر. ذهب صدقي إلى مؤتمر الصلح في باريس مع بعثة الوفد عام ١٩١٩، وتشاجر هناك مع سعد زغلول، وطُرِدَ من الحزب لدى عودته إلى مصر؛ وهو

أحد مهندسي معاهدة ١٩٢٢ التي منحت مصر استقلالًا محدودًا؛ والتي طالما عارضها زغلول. وكلما سقط صدقي من عين سعد زغلول زاد شأنه في عين الملك فؤاد. وبحلول عام ١٩٣٠ اجتمع صدقي ومليكه على هدف مشترك هو تدمير حزب الوفد الذي يقوده زعيمه الجديد مصطفى النحاس.

اعتلى الوفد السلطة باكتساح مرة أخرى في يناير/كانون الثاني ١٩٣٠ بعد فوز ساحق في انتخابات عام ١٩٢٩ التي حصل فيها الحزب على عدد قياسي بلغ ٢١٢ مقعدًا من إجمالي ٢٣٥ مقعد في البرلمان. كلف الملك مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة؛ وفي ظل التفويض الانتخابي الذي حصل عليه، دخل النحاس جولة مفاوضات جديدة مع وزير الخارجية البريطاني آرثر هندرسون للحصول على استقلال مصر عسير المنال. وفي الفترة بين ٣١ مارس/آذار و٨ مايو/أيار انخرطت الحكومتان المصرية والبريطانية في مفاوضات موسعة، ومرة أخرى اصطدم الطرفان حول قضية السودان، إذ أصرت بريطانيا على فصل مناقشة استقلال مصر عن مستقبل السودان، ورفض المصريون استقلالًا يستثني السودان. أتاح انهيار المفاوضات البريطانية المصرية لأعداء الوفد — الملك والأحزاب المنافسة — الفرصة للمطالبة بتشكيل حكومة جديدة، وتقدم النحاس باستقالة حكومته في يونيو/حزيران ١٩٣٠.

في صيف عام ١٩٣٠ اتفق الملك والبريطانيون على ضرورة وضع الحكومة «بين يدين أمينتين»؛ وكان إسماعيل صدقي هو المرشح البارز لهذا الدور.

ذهب كبير موظفي البلاط الملكي لمقابلة صدقي في نادي الأعيان والوجهاء في القاهرة، ليقف على مدى استعداده لتشكيل وزارة أقلية، فأجابه صدقي قائلًا: «إنني أفخر بثقة جلالته بي، ولكني أود أن أخبره أنه إذا تم اختياري لهذا المركز الخطير فستكون سياستي أن أمحو الماضي بما له وما عليه، وأن أنظم الحياة النيابية تنظيمًا جديدًا يتفق ورأيي في الدستور واستقرار الحكم.»[29]

أكد رد صدقي نظرة الملك الإيجابية للرجل؛ وكان صدقي قد أعلن بالفعل عداءه للديمقراطية الليبرالية مستنكرًا «الأوتوقراطية البرلمانية التي أتاحها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الأكثرية على الأقلية» على حد قوله. أراد صدقي تحرير الحكومة من الالتزامات الدستورية وممارسة الحكم بالمراسيم والفرمانات بالشراكة مع الملك. أرسل الملك كبير موظفي البلاط لإبلاغ صدقي «ارتياح جلالته إلى هذه السياسة» وتعيينه لتأليف الوزارة.

تولى صدقي رئاسة الحكومة لأول مرة في يونيو/حزيران ١٩٣٠، وأحكم قبضته على الحكومة بتوليه شخصيًّا ثلاث حقائب وزارية؛ فبالإضافة إلى رئاسة الوزراء، تولى

وزارتي المالية والداخلية. عمل فؤاد وصدقي معًا على حل البرلمان وتأجيل الانتخابات ووضع دستور جديد يخول الملك مزيدًا من السلطة والقوة. وعلى مدار السنوات الثلاث التالية، سقطت الديمقراطية البرلمانية في مصر، وحُكِمَت البلاد بالمراسيم الملكية.

لم يبذل صدقي أدنى محاولة لإخفاء سياساته الاستبدادية وتجاهله للعملية الديمقراطية، وقد كتب في مذكراته في نهاية يونيو/حزيران ١٩٣٠ يكشف الأمر بقوله: «كان لا بد لي لأمهد للنظام الجديد الذي جئت لإنشائه أن أؤجل البرلمان.» وعندما دعا النحاس وزملاؤه لمظاهرات واسعة احتجاجًا على تعليق البرلمان، لم يتردد صدقي في سحق حركة التظاهر، إذ أوضح قائلًا: «لم أكن لأنتظر حتى تتحول هذه المعارضة إلى حرب أهلية.» فأرسل الجيش لفض التظاهرات، ونشب العنف. وفي غضون ثلاثة أيام من صدور المرسوم الملكي بإيقاف انعقاد البرلمان، أُجهضت خمس وعشرون مظاهرة في الإسكندرية، وأصيب نحو أربعمائة شخص بجراح. يواصل صدقي، بحركة لف الشارب المميزة للأشرار في المسرحيات الهزلية، قائلًا: «حدثت للأسف حوادث مؤلمة سواء في مصر أو في الإسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة حيلة فيها إلا المحافظة على النظام ومنع العابثين من الإخلال بالأمن وتحدي القوانين.»[30] أصدر البريطانيون تحذيرًا لكل من رئيس الوزراء إسماعيل صدقي وزعيم الوطنيين في حزب الوفد مصطفى النحاس، لكنهم ما كانوا ليتدخلوا في صراع يلهي المصريين عن السعي وراء مزيد من التحرر من الحكم البريطاني.

دائمًا ما برر صدقي فلسفته السياسية على أساس أنه في أوقات المحن الاقتصادية، لا يستطيع القادة تحقيق التقدم والرخاء إلا من خلال فرض النظام والأمن. كان الانهيار الاقتصادي الذي حدث عام ١٩٢٩ قد أنبأ بحالة كساد عالمي تركت آثارها على الاقتصاد المصري، وفي مواجهة الارتباك الاقتصادي، رأى صدقي في الوفد وسمته المتعلقة بالسياسة الجماهيرية تهديدًا مهلكًا للنظام العام. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٠ عرض صدقي دستورًا جديدًا يوسع سلطات الملك على حساب الوفد. قلص هذا الدستور عدد نواب البرلمان من ٢٣٥ إلى ١٥٠، وأعطى الملك السيطرة على مجلس الشيوخ عن طريق زيادة نسبة الأعضاء المعينين من ٤٠ إلى ٦٠ بالمائة، وهو ما لا يترك للانتخاب الشعبي سوى أقلية. كما قلص الدستور الذي وضعه صدقي حق الاقتراع الشامل، إذ استبدل بنظام الانتخاب المباشر عملية انتخابية أكثر تعقيدًا مكونة من مرحلتين، زاد فيها سن الاقتراع في المرحلة الأولى، وأُدخِلَت قيود على المرحلة الثانية تعتمد على المعايير المادية أو مستويات

التعليم. أسهمت تلك التعديلات في سحب قوة الانتخاب من عموم الجماهير (التي يعتمد الوفد على دعمها ومساندتها) وتركيز السلطة الانتخابية بين أيدي النخبة من الأعيان وأصحاب الأملاك. كذلك تقلصت سلطات الهيئة التشريعية مع تقليل مدة انعقاد البرلمان من ستة أشهر إلى خمسة أشهر، وزادت سلطة الملك في تأجيل مشاريع القوانين.

كان الدستور الجديد استبداديًّا على نحو سافر استثار معارضة تكاد تكون بالإجماع من جانب الساسة بجميع أطيافهم ومن جانب عامة الشعب. وعندما انتقدت الصحافة صدقي ودستور سنة ١٩٣٠، أغلق الصحف وحبس الصحفيين بكل بساطة؛ وحتى أولئك الذين ساندوا صدقي في البداية وجدوا صحفهم قد أُغلِقَت. رد الصحفيون بطباعة منشورات سرية شنت هجمات ضارية على الحكومة المستبدة ودستورها الفاشي.

شكل صدقي حزبه الخاص عام ١٩٣١ عندما اقتربت الانتخابات البرلمانية في ظل بنود الدستور الجديد. أدرك صدقي — وهو السياسي المستقل دائمًا الذي تجنب الانتماءات الحزبية دومًا — أنه يحتاج إلى حزب يدعمه ويسانده لضمان الفوز بالأغلبية البرلمانية. أطلق صدقي على حزبه الجديد اسم حزب الشعب، وهو قلب للحقائق يليق برواية جورج أورويل التي تحمل اسم «١٩٨٤» (وهي رواية كتبها عام ١٩٤٩ وتنبأ فيها بمصير العالم الذي ستحكمه قوى كبرى تتقاسمه وتحول سكانه إلى مجرد أرقام. وصف جورج أورويل وصفًا دقيقًا تحول القيم البشرية إلى أشياء هامشية ومن ثم سطوة الأحزاب السلطوية والشمولية على الناس والشعوب وسلبهم المشاعر والآمال والطموحات). اجتذب صدقي بعض الأفراد الطموحين المارقين من حزب الأحرار الدستوريين ومن حزب الاتحاد التابع للقصر؛ وهم جميعًا من النخبة وليسوا حقًّا من الشعب. ووفر برنامج الحزب مادة غزيرة للتهكم والسخرية والهجاء في صحافة المعارضة؛ إذ نصت إحدى مواده على تعهد جاء فيه: «تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة و«حقوق العرش».»[31] (لقد أحسن الملك فؤاد الاختيار حقًّا). قاطع كل من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين الانتخابات التي أجريت في مايو/أيار ١٩٣١، وحقق حزب الشعب الذي أسسه صدقي أغلبية مطلقة؛ وبدت ثورته الأوتوقراطية الاستبدادية على وشك النجاح.

إلا أن صدقي فشل في النهاية، لقد استفزت إصلاحاته الاستبدادية معارضة حزب الشعب الحقيقي — الوفد — وغيره من الأحزاب السياسية الرئيسية، وظلت الصحافة — التي رفضت إخراس صوتها — تطلق وابلًا من الهجمات والانتقادات المستمرة لتأليب الرأي العام على حكومة صدقي، وبدأت الأحوال الأمنية تتدهور مع زيادة تعبير العامة

بصراحة عن رفضهم لحكومة صدقي الذي دائمًا ما برر الحكم الاستبدادي بضرورة فرض القانون والنظام. وفي مواجهة الاضطرابات المتزايدة، بدأ البريطانيون يضغطون من أجل تشكيل حكومة جديدة لاستعادة ثقة الجماهير وكبح العنف السياسي. توقفت ثورة صدقي الاستبدادية، وانهارت وكأن لم تكن. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٣٣ أقال الملك رئيس الوزارة، غير أن صدقي — الذي خسر السلطة لكنه لم يستسلم — ظل أحد أكثر الساسة في مصر نفوذًا وتأثيرًا حتى وفاته عام ١٩٥٠.

بذل الملك فؤاد محاولة قصيرة الأجل للفوز بالحكم المطلق، فألغى دستور ١٩٣٠ الذي وضعه صدقي بمرسوم ملكي دون إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ السابق، وحَل البرلمان المنتخب عام ١٩٣١ دون أن يدعو لانتخابات جديدة. اغتصب الملك السلطة المطلقة في مصر فترة انتقالية غير محددة المدة. وغني عن الذكر أن تلك الإجراءات لم تكن أكثر نجاحًا في استعادة ثقة الشعب في الحكومة المصرية، وتعرض الملك فؤاد للضغط من البريطانيين ومن الوفد لاستعادة دستور ١٩٢٣ والتجهيز لانتخابات جديدة. وفي ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٥ سلم الملك فؤاد بالهزيمة، وأصدر مرسومًا باستعادة الدستور الأصلي.

أخيرًا انفرجت الأزمة بين البريطانيين والقصر والوفد عام ١٩٣٦؛ ففي أبريل/نيسان من ذلك العام مات الملك فؤاد وخلفه على العرش ابنه الشاب الوسيم فاروق. أُجريت الانتخابات في مايو/أيار، وحقق الوفد الفوز بالأغلبية. استُقبِل هذان الحدثان — عودة الوفد للسلطة وتتويج الملك فاروق على العرش — بشعور كبير بالتفاؤل، وهو أحد مظاهر الربيع في القاهرة. صادف هذا انفتاح بريطاني جديد بشأن التفاوض على شكل علاقاتها مع مصر. وأملى بزوغ الفاشية في أوروبا وغزو موسوليني للحبشة عام ١٩٣٥ ضرورةً ملحةً جديدةً لتأمين موافقة مصر على وضع بريطانيا. كانت الدعاية الألمانية والإيطالية الموجهة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية قد جذبت بالفعل اهتمام البعض في مصر؛ فاعتنقت بعض الأحزاب الجديدة مفرطة الوطنية مثل حزب مصر الفتاة الأيديولوجيات الفاشية بلا مواربة.

ولمواجهة هذه المخاطر، بدأ المندوب السامي البريطاني، السير مايلز لامبسون، مفاوضات جديدة في القاهرة في مارس/آذار ١٩٣٦، وأُبرمت معاهدة جديدة بين وفد يضم كافة الأحزاب المصرية وبين الحكومة البريطانية في أغسطس/آب ١٩٣٦. وسَّعت معاهدة التحالف تلك مساحة السيادة والاستقلال المصري، بالرغم من أنها — مثل

المعاهدة العراقية — أعطت بريطانيا وضعًا تفضيليًّا بين الأمم الأجنبية في مصر، وخولتها حق إبقاء قواعد عسكرية على التراب المصري؛ كما أنها تركت السودان تحت الهيمنة البريطانية. ولكن المكاسب كانت كافية لتكفل لمصر مقعدًا في عصبة الأمم عام ١٩٣٧، أي بعد خمس سنوات من انضمام العراق؛ وهي الدولة العربية الأخرى الوحيدة التي انضمت إلى المنظمة الدولية. غير أن التنازلات التي قدمتها مصر ومدة المعاهدة المحددة بعشرين عامًا دفعت التطلعات المصرية للاستقلال التام خارج الأفق السياسي.

أدت خبرات عقد الثلاثينيات من القرن العشرين إلى انفضاض العديد من المصريين من حول السياسات الحزبية للديمقراطية الليبرالية. فعلى الرغم من أن المصريين رفضوا استبداد صدقي، فإنهم لم يرضوا قط عن النتائج التي حققها الوفد. لقد وعدهم سعد زغلول من قبل بتخليص مصر من الحكم البريطاني في عام ١٩٢٢، وكرر النحاس نفس الوعد عام ١٩٣٦، إلا أن وعد الاستقلال عسير المنال أبى إلا أن ينتظر جيلًا آخر ليتحقق.

* * *

كان الفشل هو قدر الانتداب البريطاني على فلسطين منذ البداية، فقد صيغت بنود وعد بلفور في افتتاحية وثيقة الانتداب الصادرة عن عصبة الأمم لإضفاء الصبغة الرسمية على وضع بريطانيا في فلسطين. وعلى عكس جميع أشكال الانتداب الأخرى بعد الحرب — والتي تتحمل فيها إحدى القوى العظمى مسئولية إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي في دولة جديدة ناشئة — فإن البريطانيين في فلسطين كانوا مطالبين بإنشاء دولة قادرة على الاستمرار والتطور لأصحاب الأرض الأصليين بالإضافة إلى إقامة وطن قومي ليهود العالم.

كان وعد بلفور بمنزلة وصفة للصراع الطائفي، ففي ظل موارد فلسطين المحدودة للغاية، لم تكن هناك وسيلة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بدون الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في البلاد بالفعل. خلق الانتداب على فلسطين صراعًا محتومًا بين القوميات المتنافسة وهي: الحركة الصهيونية شديدة التنظيم والقومية الفلسطينية الحديثة التي تشكلت بفعل التهديد الثنائي للإمبريالية البريطانية والاستعمارية الصهيونية. وهكذا أصبحت فلسطين مع الوقت أكبر فشل إمبريالي بريطاني في الشرق الأوسط؛ وهو فشل حكم على منطقة الشرق الأوسط كلها بالصراع والعنف المستمرين حتى يومنا هذا.

مثلت فلسطين دولة جديدة في أرض قديمة، تشكلت من أجزاء من أقاليم عثمانية مختلفة لتلائم الأغراض الإمبريالية. شمل الانتداب الفلسطيني الأصلي نهر الأردن وامتد من ساحل البحر المتوسط إلى حدود العراق عبر أراض صحراوية قاحلة شاسعة. وفي عام ١٩٢٣، انتُزِعَت الأراضي الواقعة شرق نهر الأردن رسميًّا من أراضي الانتداب لتشكل إمارة شرق الأردن المنفصلة تحت حكم الأمير عبد الله. وتنازل البريطانيون أيضًا عن جزء من مرتفعات الجولان لصالح الانتداب الفرنسي على سوريا عام ١٩٢٣، وهنا أصبحت فلسطين دولة أصغر من بلجيكا وبالكاد تقترب من حجم ولاية ميريلاند الأمريكية.

كان سكان فلسطين شديدي التنوع بالفعل عام ١٩٢٣؛ فهي أرض مقدسة لدى المسيحيين والمسلمين واليهود جميعًا، وظلت قرونًا تجتذب الحجاج من جميع أنحاء العالم. وبدايةً من عام ١٨٨٢ بدأت موجة جديدة من الزوار — مستوطنين وليسوا حجاجًا — تصل إلى فلسطين. التمس الألوف من يهود شرق أوروبا وروسيا المأوى والملاذ في فلسطين هاربين من مخططات ومكائد القيصر الروسي ألكسندر الثالث ومنجذبين لإغراء أيديولوجية جديدة قوية تسمى الصهيونية. وفد اليهود على مجتمع يتألف من أغلبية مسلمة بنسبة ٨٥ بالمائة وأقلية مسيحية تمثل نحو ٩ بالمائة من تعداد السكان، وطائفة يهودية من أهل البلد الأصليين. لم تتجاوز طائفة «يشوف» (وهو الاسم الذي عرفت به طائفة اليهود الأصلية في فلسطين) الأصلية نسبة ٣ بالمائة من إجمالي سكان فلسطين عام ١٨٨٢، وكان جميع أفرادها يعيشون في مدن التعلم الديني الأربع: القدس، والخليل، وطبرية، وصفد.[32]

وصلت موجتان منفصلتان من المستوطنين الصهاينة إلى فلسطين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. دخلت الموجة الأولى من المهاجرين اليهود فلسطين في الفترة بين ١٨٨٢ و١٩٠٣، وضاعفت حجم طائفة اليهود — يشوف — من ٢٤ ألف نسمة إلى ٥٠ ألف نسمة. إلا أن الطائفة اليهودية اتسعت مرة أخرى بسرعة أكبر مع موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤–١٩١٤)، وبحلول عام ١٩١٤ يقدر أن إجمالي عدد السكان اليهود في فلسطين وصل إلى ٨٥ ألف نسمة.[33]

راقب سكان فلسطين من العرب زيادة الهجرة اليهودية بعد عام ١٨٨٢ بقلق متصاعد، وبدأت الصحافة العربية تشجب الصهيونية خلال التسعينيات من القرن التاسع عشر، وانتقد مثقفون عرب بارزون الحركة الصهيونية صراحة في السنوات الأولى من القرن العشرين. وفي عام ١٩٠٩ صيغت مسودة قانون لإيقاف الاستيطان اليهودي

في فلسطين، ونوقشت الأنشطة الصهيونية مرتين في البرلمان العثماني عام ١٩١١، على الرغم من عدم التصديق على أي مشروع قانون.[34]

اشتدت المخاوف بعد أن أصبحت مساندة الصهيونية سياسة بريطانية رسمية بصدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وتلقت لجنة كنج كرين — التي طافت طول البلاد وعرضها في يونيو/حزيران ١٩١٩ — عددًا هائلًا من عرائض الاحتجاج المناهضة للصهيونية. أوضح مفوضا اللجنة في تقريرهما قائلين: «كانت نغمة معاداة الصهيونية شديدة القوة في فلسطين؛ إذ أعلنت ٢٢٢ عريضة (بنسبة ٨٥,٣ بالمائة) من أصل ٢٦٠ عريضة معارضتها للبرنامج الصهيوني. وتلك أكبر نسبة تتناول نقطة واحدة بعينها في المنطقة كلها.»

كانت الرسالة الواردة من فلسطين واضحة: الشعب العربي الأصلي — الذي عارض الهجرة الصهيونية سنوات — يرفض التزام بريطانيا بإقامة وطن قومي في أرضه؛ إلا أن الرسالة يبدو أنها صادفت آذانًا صماء، إذ قررت بريطانيا والمجتمع الدولي مستقبل فلسطين دون موافقة أو استشارة شعبها. وعندما فشلت الوسائل السلمية، لجأ الشعب اليائس إلى العنف.

أثارت هجرة اليهود وشراء الأراضي توترًا متزايدًا في فلسطين منذ بداية الانتداب. رأى السكان العرب — المعارضين للحكم البريطاني ولاحتمال إقامة وطن قومي لليهود وسطهم — في توسع الطائفة اليهودية في أرضهم تهديدًا مباشرًا لطموحاتهم السياسية. علاوة على ذلك، أدى شراء اليهود للأراضي إلى نتيجة حتمية هي اقتلاع المزارعين العرب من أراضي زرعوها بوصفهم مستأجرين لأجيال طويلة.

بين عامي ١٩١٩ و١٩٢١ تسارعت وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين على نحو هائل مع انتقال أكثر من ١٨ ألف ونصف مهاجر صهيوني إلى الريف. ثارت اضطرابات كبرى في القدس عام ١٩٢٠ وفي يافا عام ١٩٢١ أدت إلى مقتل ٩٥ يهوديًّا و٦٤ عربيًّا علاوة على مئات الجرحى. وصل نحو ٧٠ ألف مهاجر صهيوني إلى فلسطين في الفترة بين ١٩٢٢ و١٩٢٩. وفي نفس الفترة اشترى صندوق التمويل اليهودي ٢٤٠ ألف فدان من أراضي وادي يزرعيل (مرج ابن عامر) في شمال فلسطين. تسبب مزيج زيادة معدلات الهجرة وكثافة شراء الأراضي في بدء جولة العنف التالية التي اندلعت في القدس والخليل وصفد ويافا عام ١٩٢٩، وأودت بحياة ١٣٣ يهوديًّا و١١٦ عربيًّا.[35]

بعد كل حادث من أحداث العنف، أدت التحقيقات البريطانية إلى اتباع سياسات جديدة وضعت بهدف تهدئة مخاوف الأغلبية الفلسطينية. ففي يوليو/تموز ١٩٢٢،

وبعد أولى موجات الشغب، أصدر ونستون تشرشل بيانًا حكوميًّا رسميًّا يسمى «الكتاب الأبيض» لتسكين المخاوف العربية المتمثلة في أن فلسطين ستصبح «يهودية بقدر ما تعتبر إنجلترا إنجليزية». زعم تشرشل أن بنود وعد بلفور «لا تشير إلى أن فلسطين بأكملها ستتحول إلى وطن قومي لليهود، وإنما أن هذا الوطن سيكون في فلسطين.»[36] وبالمثل أدت خطورة أحداث الشغب التي وقعت عام ١٩٢٩ إلى صدور عدد من التقارير والتوصيات الجديدة. اعتبر تقرير شو الصادر عام ١٩٣٠ أن الهجرة اليهودية وشراء الأراضي هما السببان الرئيسيان للقلق الفلسطيني، ودعا إلى تقييد الهجرة الصهيونية لتجنب المشكلات في المستقبل. وتبع هذا التقرير كتاب باسفيلد الأبيض في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٠، الذي دعا إلى وضع قيود على الهجرة وشراء اليهود للأرض.

في أعقاب صدور كل كتاب أبيض بريطاني متعاطف مع المخاوف العربية الفلسطينية، كانت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية تمارس عملها في أروقة السلطة في لندن والقدس لقلب السياسات التي تعتبر معادية لأهدافهما. وعن طريق ممارسة ضغط شديد على حكومة الأقلية لرئيس الوزراء رامزي ماكدونالد، نجح الصهاينة في حمل ماكدونالد على التبرؤ من كتاب باسفيلد الأبيض. شارك حاييم وايزمان ومستشاروه إلى حد كبير في كتابة خطاب ماكدونالد الذي وقع عليه في ١٣ فبراير/شباط ١٩٣١. وأكد ماكدونالد في هذا الخطاب أن الحكومة البريطانية «لم تفرض ولا تعتزم أي إيقاف أو حظر للهجرة اليهودية»، فضلًا عن أنها لن تمنع اليهود من شراء الأراضي في فلسطين. تحطمت آمال العرب في حدوث أي تحسن في موقفهم بفعل خطاب ماكدونالد الذي أسموه «الخطاب الأسود» (على نقيض الكتاب الأبيض).

وقعت فلسطين بعد ذلك في حلقة مفرغة من العنف المزمن: أثارت الهجرة الصهيونية وشراء الأراضي المتزايدان باستمرار صراعًا طائفيًّا أدى بدوره إلى محاولات بريطانية لفرض قيود على الوطن القومي اليهودي ومحاولات سياسية صهيونية لإلغاء تلك القيود. ولم يكن ممكنًا تحقيق أي تقدم في إنشاء مؤسسات حكومية أو حكم ذاتي طالما استمرت تلك العملية. لم يرغب الفلسطينيون في إضفاء المشروعية على الانتداب البريطاني والتزامه بتأسيس وطن قومي يهودي؛ ولم يرغب البريطانيون في منح الأغلبية الفلسطينية المعادية لأهداف الانتداب تمثيلًا نسبيًّا، ناهيك عن الحكم الذاتي؛ وتعاون الصهاينة مع جميع جوانب الانتداب التي تخدم أهدافهم القومية. ومع كل جولة عنف، ازدادت المصاعب عمقًا.

زادت متاعب الطائفة العربية في فلسطين سوءًا وتعقيدًا نتيجة الانقسامات في قيادتها، فتنافست العائلتان البارزتان في القدس — عائلة الحسينيين وعائلة النشاشيبي — على الهيمنة على السياسة العربية في فلسطين؛ ولعب البريطانيون على وتر الانقسامات بين العائلتين منذ البداية. في عام ١٩٢٠ أسس وجهاء فلسطين لجنة تنفيذية عربية لعرض طلباتهم على السلطات البريطانية برئاسة موسى كاظم الحسيني، وترأس الحاج أمين الحسيني — مفتي القدس — هيئة أخرى هي المجلس الإسلامي الأعلى. قاطعت عائلة النشاشيبي تلك الهيئات التي يهيمن عليها الحسينيين، وحاولوا التعامل مباشرة مع البريطانيين. ومع انقسام القيادة الفلسطينية أصبح الفلسطينيون في موقف ضعف في علاقاتهم مع البريطانيين والصهاينة على حد سواء.

بحلول عام ١٩٢٩ شجعت نقاط ضعف القيادة الوطنية الفلسطينية ظهور مجموعة جديدة من اللاعبين على المسرح الوطني. فكما كانت الحال في مصر، منحت القومية فرصةً لظهور المرأة في الحياة العامة لأول مرة. استجابت سيدات النخبة — اللاتي ألهمتهن هدى شعراوي وجمعية السيدات الوفديات — لأحداث الشغب التي وقعت عام ١٩٢٩ بعقد المؤتمر النسوي الأول في القدس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩. حضر المؤتمر مائتا سيدة من الطائفتين المسلمة والمسيحية؛ وصدرت عنه ثلاثة قرارات: الدعوة لإلغاء وعد بلفور، والتأكيد على حق فلسطين في حكومة وطنية تمثِّل فيها جميع الطوائف حسب أعدادها، وتنمية الصناعات الفلسطينية. حث المؤتمر كل العرب على عدم شراء أي شيء من اليهود سوى الأرض وبيعهم كل شيء سوى الأرض.[37]

بدأت ممثلات المؤتمر بعد ذلك في خرق التقاليد؛ فبصورة تتناقض مع الأعراف الفلسطينية — التي تستهجن التقاء النساء بالرجال على الملأ — قررت السيدات زيارة المندوب السامي البريطاني، سير جون تشانسلور، لعرض مطالبهن عليه. استقبلهن تشانسلور، ووعدهن بتوصيل رسالتهن إلى لندن لعرضها على لجنة استقصاء المشكلات في فلسطين التابعة للحكومة. وبعد مقابلة تشانسلور عاد الوفد النسائي إلى المؤتمر الذي كان لا يزال منعقدًا، ونظمن مظاهرة شعبية، وهو العمل الذي ابتعد بهن أكثر وأكثر عن قواعد الاحتشام النسائية المسلم بها. تحولت المظاهرة إلى موكب مكون من ١٢٠ سيارة بدأ عند بوابة دمشق (إحدى البوابات السبع لمدينة القدس)، وامتد عبر الشوارع الرئيسية في القدس لتوزيع قرارات المؤتمر على القنصليات الأجنبية في المدينة.

بعد المؤتمر أسست المشاركات جمعية نسوية عربية ذات أجندة نسائية ووطنية في الوقت نفسه، منها: «مساعدة المرأة العربية في جهود تحسين وضعها، ومد يد العون

للفقراء والمحتاجين، وتشجيع وتعزيز الشركات الوطنية العربية.» جمعت الجمعية الأموال لمساعدة أسر الفلسطينيين المسجونين أو الذين حُكِمَ عليهم بالإعدام بتهمة معاداة البريطانيين أو معاداة الصهاينة، وأرسلت التماسات ومذكرات متكررة للمندوب السامي تطالب بالعفو عن المسجونين السياسيين، وتحتج على شراء اليهود للأسلحة، وتدين الإخفاق البريطاني في التوصل إلى اتفاق سياسي مع رجال اللجنة التنفيذية العربية الذين كانوا يرتبطون بهن بعلاقات قرابة أو زواج.

كانت جمعية السيدات العربيات عبارة عن هجين غريب من سياسة القومية الفلسطينية وثقافة الطبقة المتوسطة العليا لسيدات المقاطعات البريطانية؛ إذ خاطبت السيدات بعضهن البعض بأسماء أزواجهن — على سبيل المثال: مدام كاظم باشا الحسيني، مدام عوني عبد الهادي — وكن يلتقين للتخطيط أثناء تناول الشاي. وتمامًا كما كانت الحال في مصر، مثلت مشاركة النساء في الحركة الوطنية قيمة رمزية كبيرة؛ فتلك السيدات المثقفات الفصيحات أضفن صوتًا قويًّا إلى الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة. إليك على سبيل المثال خطاب مدام عوني عبد الهادي الذي وبخت فيه لورد اللنبي في المظاهرة الشعبية الثانية للجمعية عام ١٩٣٣ والذي قالت فيه: «إن النساء العربيات قد رأين إلى أي مدى أخل البريطانيون بتعهداتهم وقسموا بلادهن وفرضوا على الشعب خلال الخمسة عشر عامًا الماضية سياسة لا بد أن تؤدي إلى إبادة العرب وإحلال اليهود مكانهم من خلال استقدام المهاجرين من شتى أنحاء العالم.»[38] لقد كانت رسالتها واضحة؛ فالشعب الفلسطيني كله — وليس الرجال فقط — يحملون بريطانيا مسئولية سياسات الانتداب.

اتسمت النخب العربية في فلسطين بالفصاحة، لكن لم يكن للكلام جدوى؛ فعلى الرغم من الفصاحة الوطنية الملتهبة والمفاوضات المتكررة مع السلطات البريطانية، ظلت الهجرة الصهيونية مستمرة على قدم وساق، ولم يظهر البريطانيون أي إشارات على منح الاستقلال للعرب الفلسطينيين. في أعقاب كتاب باسفيلد الأبيض، قلت أعداد المهاجرين الصهاينة إلى نحو خمسة آلاف إلى ستة آلاف مهاجر سنويًّا بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣١، غير أن خطاب ماكدونالد عام ١٩٣١ عكس السياسة البريطانية في المنطقة، ومع استيلاء النازي على السلطة في ألمانيا، بدأ تيار جديد هائل من المهاجرين اليهود في التدفق إلى فلسطين. ففي عام ١٩٣٢ دخل فلسطين نحو عشرة آلاف يهودي، ودخلها في عام ١٩٣٣

أكثر من ثلاثين ألف مهاجر، وأكثر من اثنين وأربعين ألفًا عام ١٩٣٤. وجاءت ذروة الهجرة اليهودية عام ١٩٣٥ عندما وفد نحو اثنين وستين ألف يهودي إلى فلسطين.

في الفترة بين ١٩٢٢ و١٩٣٥ زاد عدد السكان اليهود في فلسطين من ٩ بالمائة إلى نحو ٢٧ بالمائة تقريبًا من إجمالي عدد السكان.[39] بدأ شراء الأراضي من جانب اليهود في تشريد أعداد كبيرة من العمالة الزراعية الفلسطينية؛ وهو أحد المخاوف التي تناولها كتاب باسفيلد الأبيض بالفعل عندما كان تعداد السكان اليهود في فلسطين نصف العدد الذي وصلوا إليه عام ١٩٣٥. ودفع فقراء الريف وحدهم ثمن إخفاقات القيادة الفلسطينية؛ المكونة من النخب الحضرية دون غيرها من فئات الشعب.

في عام ١٩٣٥ قرر رجل واحد تحويل غضب المجتمعات الريفية إلى ثورة مسلحة؛ وبهذا كان الشرارة التي بيّنت أن فلسطين تحولت إلى برميل من البارود.

فر عز الدين القسام — وهو من أهل سوريا أصلًا — من الانتداب الفرنسي في العشرينيات من القرن العشرين، ولاذ بفلسطين. كان رجل دين مسلمًا أصبح واعظًا في مسجد الاستقلال الشهير في ميناء حيفا الشمالي، وتزعم جمعية الشبان المسلمين؛ وهي جماعة من الشباب الوطني المناهض للصهيونية. استخدم الشيخ عز الدين القسام المنبر لإثارة المعارضة للبريطانيين والصهيونية على حد سواء، وسرعان ما نمت شعبيته بين الفلسطينيين الفقراء الذين كانوا أكثر من تأثر مباشرة بالهجرة اليهودية، والذين تطلعوا إلى القسام، وليس إلى وجهاء الحضر المنقسمين غير الفعالين، لقيادتهم.

في أعقاب خطاب ماكدونالد الأسود عام ١٩٣١، بدأ القسام الترويج لفكرة الكفاح المسلح ضد البريطانيين والصهاينة، ولاقت دعوته استجابة حماسية من جماعة المصلين في مسجده؛ إذ تطوع عدد من الرجال للقتال، وتبرع آخرون بالأموال لشراء الأسلحة والذخيرة. وبعد ذلك اختفى القسام فجأة ودون إشعار في خريف عام ١٩٣٥. شعر مؤيدوه بالقلق؛ البعض خشي أن يكون قد أصابه مكروه؛ والبعض ظن أنه هرب بأموالهم. وفي نوفمبر ١٩٣٥، كان صحفي يدعى أكرم زعيتر يناقش اختفاء القسام الغامض مع بنّاء كان صديقًا للشيخ. قال زعيتر إنه من العار على الناس إلقاء التهم جزافًا على الشيخ، وأجابه البناء إنه يوافقه الرأي، ثم قال: «ولكن يا أخي لماذا هذا الاختفاء إذن؟»[40]

قاطع حديثهما دخول أحد عمال البناء ليخبرهما أن معركة كبيرة وقعت بين عصبة عربية وقوات إنجليزية في تلال جنين، وجيء بجثث القتلى من العرب ورجال الشرطة

الذين قتلوهم إلى دائرة الشرطة البريطانية في جنين. حينها أدرك الصحفي الشاب زعيتر أنه أمام سبق صحفي، واتصل بمدير مكتب الصحافة العربية في القدس لإخباره. انطلق رئيس المكتب فورًا إلى جنين تاركًا زعيتر يشرف على المكتب، ويخبر جميع الصحف الفلسطينية بأن حادثًا مهمًّا وقع في جنين.

عاد رئيس المكتب مصدومًا من جنين بعد ثلاث ساعات ملخصًا عباراته في عناوين صحفية فقال: «حوادث مهمة. أخبار خطيرة جدًّا. استشهد الشيخ عز الدين القسام وأربعة من إخوانه في العصابة!» قابل رئيس المكتب في قسم شرطة جنين ناجيًا من مجموعة القسام، وتحدث معه؛ وبرغم آلامه المبرحة، استطاع الرجل أن يقدم رواية مختصرة لحركة القسام.

أوضح الرجل أن القسام كان قد أنشأ جماعته المسلحة عام ١٩٣٣ ولم يضم إليها سوى المسلمين الورعين المتأهبين للموت من أجل بلادهم، وجمعوا الأموال لشراء البنادق والذخيرة، وبدءوا يستعدون للكفاح المسلح «وقتل الإنجليز واليهود لأنهم يحتلون وطننا»، على حد تعبيره. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٥ رحل القسام ورجاله عن حيفا سرًّا؛ وهو ما أثار الشائعات التي كان زعيتر والبنّاء يناقشانها في بداية ذلك اليوم.

التقت فرقة القسام المسلحة بدورية حراسة في سهل بيسان، وقتلت رقيبًا يهوديًّا، فمشط البريطانيون التلال، وفاجئوا أحد رجال القسام على الطريق بين نابلس وجنين، ووقع تبادل لإطلاق النار، وقُتِل الثائر العربي. وأردف الناجي من مجموعة القسام قائلًا: «وعلمنا باستشهاده فقررنا أن نهاجم قوات البوليس صباحًا.» وجد الثوار أنفسهم أقل عددًا من القوة المشتركة لعساكر الشرطة وجنود الجيش المنتشرين في السهول والجبال، فاختبئوا في الكهوف القريبة من قرية يعبد المجاورة لجنين. وبينما كانت طائرة من القوات الملكية تحلق لتساعد القوات على اكتشاف حركات أفراد الثوار، اشتبك البريطانيون مع الثوار في معركة امتدت ساعتين استشهد فيها عز الدين القسام وثلاثة رجال آخرين، وأُلقي القبض على أربعة آخرين، في حين قُتل جندي بريطاني وجُرح اثنان آخران.

على الرغم من صدمته واضطرابه عند سماع هذه الأنباء، كان أول ما فكر فيه زعيتر هو تشييع جنازة الشهداء؛ فوفقًا لتقاليدهم وأعرافهم، ينبغي أن يُدفَن القسام ورجاله قبل غياب الشمس، غير أن جثث الشهداء كانت لا تزال في عهدة الشرطة. اتصل زعيتر بأحد زملائه في حيفا لمفاوضة البريطانيين على تسليم الجثث لأسر الشهداء لاتخاذ إجراءات الدفن والجنازة. وافق البريطانيون على التعاون وتسليم الجثث لأهالي الشهداء

بشرطين: أن يكون الدفن في الساعة العاشرة من صباح الغد، وأن تسير الجنازة من بيت الشيخ عز الدين القسام شرقًا ورأسًا إلى المقبرة وعدم السير داخل المدينة. لقد أدرك البريطانيون جيدًا حساسية الموقف، وأرادوا تجنب اندلاع أي عنف. وعلى النقيض أراد زعيتر أن يضمن أن تكون الجنازة بمنزلة حدث سياسي لإثارة المعارضة الفلسطينية للانتداب البريطاني. وفي نهاية اليوم أرسل مقالًا للنشر في جريدة إسلامية هي جريدة «الجامعة الإسلامية» دعا فيه كل الفلسطينيين للالتقاء في حيفا لتشييع الجنازة، ووجه طلبه مباشرة إلى الزعماء والقادة الوطنيين قائلًا: «هل يمشي زعماء فلسطين مع شبابها في موكب عالم ديني كبير وصحبه المؤمنين؟»[41]

استيقظ زعيتر مبكرًا في صباح اليوم التالي ليطالع تغطية الحدث في الصحافة العربية، ويستعد لرحلته إلى حيفا، وكتب يقول: «اعتقدت حين قرأت الجرائد ووصف المعركة ودعوتي إلى السير في الجنازة أن اليوم سيكون في حيفا عظيمًا تاريخيًّا. إنه يوم الشهداء.» وكان على حق؛ فقد تدفقت الحشود بالآلاف على حيفا للمشاركة في يوم حداد وطني. ورغم أنف السلطات البريطانية، سارت الجنازة إلى مسجد بوسط حيفا ومرت بوسط المدينة. يقول زعيتر في يومياته: «بذلت جهود هائلة حتى أمكن الخروج بالشهداء من المسجد إلى الساحة الكبرى أمامه، وهنا يعجز القلم عن الوصف. آلاف المشيعين — والجثث على الأكف مرفوعة — تصرخ: «الله أكبر الله أكبر» والنساء يزغردن من السطوح والشرفات والنوافذ، والكشافة ينشدون أناشيد تثير النخوات. ثم ارتفع صوت، والجثث مرفوعة، يصرخ: الانتقام! الانتقام! فرددت الألوف بصوت واحد كالرعد القاصف: الانتقام! الانتقام!»

اجتاح الجمهور الهائج دائرة شرطة حيفا، ورجم المبنى بوابل لا ينقطع من الطوب والحجارة، وحطم سيارات الشرطة الواقفة أمامه، وهاجم كل جندي وشرطي بريطاني وجدوه على الطريق مع أن البريطانيين انسحبوا لتجنب وقوع ضحايا في أي من الجانبين. وهاجم الجمهور أيضًا محطة السكة الحديدية كرمز آخر على كراهية الحكم البريطاني.

استغرقت مسيرة تشييع الجنازة ثلاث ساعات ونصف الساعة استقر بعدها القسام ورجاله في مثواهم الأخير. يقول زعيتر متأملًا: «تصور كيف شاهد الجمهور شهداءه الأبطال يدفنون بثياب الجهاد المخضبة بالدماء!» وقد ذكر أيضًا أنه رأى وفود جميع مدن وبلدات شمال فلسطين حاضرة في الجنازة؛ من عكا وجنين وبيسان وطولكرم ونابلس وحيفا، وقال: «ولكنني لم أشاهد رؤساء الأحزاب [الوطنية] مما يستلزم التنديد بهم.»[42]

غيرت ثورة الشيخ عز الدين القسام قصيرة العمر السياسة في فلسطين إلى الأبد. فقد وجهاء الحضر الذين قادوا الحركة الوطنية من قبل ثقة عامة الجماهير فيهم بعد أن تفاوضوا مع البريطانيين طوال خمسة عشر عامًا ولم تحقق محاولاتهم أي نتائج؛ فلم يصبح الفلسطينيون أكثر قربًا من الاستقلال أو الحكم الذاتي، وظل البريطانيون يحكمون قبضتهم بقوة على البلاد، وظل عدد السكان اليهود يزيد بمعدل سرعان ما سيجعلهم مساوين لعدد السكان العرب. كان الفلسطينيون يريدون رجالًا يجتهدون ويعملون ويواجهون التهديدات البريطانية والصهيونية مباشرةً؛ وكانت النتيجة هي ثورة دامت ثلاث سنوات، ودمرت مدن وريف فلسطين.

في أعقاب ثورة القسام، حاول زعماء الأحزاب السياسية الفلسطينية إعادة تأكيد زعامتهم للحركة الوطنية. ففي أبريل/نيسان ١٩٣٦ اتحدت الأحزاب الرائدة لتشكل منظمة جديدة باسم اللجنة العربية العليا، ودعت لإضراب عام لكل العاملين وموظفي الحكومة بالإضافة إلى مقاطعة كاملة لكل المعاملات الاقتصادية مع طائفة يشوف، وقد صاحب الإضراب العام هجمات عنيفة على القوات البريطانية والمستوطنين اليهود.

أتت استراتيجية الزعماء الوطنيين بنتائج عكسية وخيمة إذ عانى الاقتصاد العربي الفلسطيني أكثر كثيرًا مما عانى اليشوف جراء المقاطعة، وأغرقت بريطانيا البلاد بطوفان من الجنود بلغ عدده ٢٠ ألف جندي جديد لإخماد الثورة، ودعت بريطانيا أيضًا حلفاءها في الدول العربية المجاورة لإقناع القيادة الفلسطينية بإنهاء الإضراب العام. وفي ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٦ انضم ملكا المملكة العربية السعودية والعراق إلى حاكمي إمارة شرق الأردن واليمن في إعلان مشترك يدعو من أسموهم «أبناءنا عرب فلسطين» إلى «العودة للسلم لتجنب سفك المزيد من الدماء»، وزعم الملوك على نحو لا يمكن تصديقه أنهم بهذا يعتمدون على حسن نوايا دولة بريطانيا العظمى الصديقة التي أعلنت أنها ستقر العدل والإنصاف.[43]

وعندما استجابت اللجنة العربية العليا لإعلان الملوك ودعت لإنهاء الإضراب، شعر الفلسطينيون أن زعماءهم وإخوانهم العرب خانوهم جميعًا؛ وقد التقط نبضهم هذا الشاعر الوطني الفلسطيني أبو سلمى، الذي اتهمت أبيات من شعره القادة الفلسطينيين والملوك العرب الذين تساندهم بريطانيا بخيانة الحركة العربية:

يا من يعزون الحمى
ثوروا على الظلم المبيد
بل حرروه من الملوك
وحرروه من العبيد
لنا دول، ليتها لم تكن
مطايا وأذناب مستعمرين[44]

وجه أبو سلمى حديثه إلى جمهور الشعب الفلسطيني الذي أفاق من الوهم عندما أكد أن تحرير فلسطين لن يتحقق إلا بيد الشعب، وليس القادة والزعماء.

في أعقاب انتهاء الإضراب العام استجاب البريطانيون مرة أخرى بلجنة تحقيق واستقصاء. وأثار تقرير لجنة بيل، الذي صدر في ٧ يوليو/تموز ١٩٣٧ موجة صادمة عنيفة في أرجاء فلسطين؛ فقد أقر البريطانيون لأول مرة أن المشاكل في فلسطين هي نتاج حركتين وطنيتين متنافستين وغير متوافقتين. قال التقرير: «نشب صراع لا يمكن كبحه بين طائفتين قوميتين داخل الحدود الضيقة لدولة صغيرة. نحو مليون عربي في نزاع — صريح أو مستتر — مع قرابة ٤٠٠ ألف يهودي، وليست هناك بينهم أسس مشتركة.»

كان الحل الذي اقترحته لجنة بيل هو التقسيم؛ بحيث يقيم اليهود دولة مستقلة على ٢٠ بالمائة من أراضي فلسطين تضم معظم خط الساحل وبعض أكثر أراضي البلاد خصوبة في وادي يزرعيل والجليل. وخُصِّصَت أجدب أراضي فلسطين للعرب، ومنها صحراء النقب ووادي عربة بالإضافة إلى تلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم يكن هناك توافق بين نسب السكان في فلسطين وبين جغرافية التقسيم؛ وكانت تلك مشكلة عسيرة لأن المدن والبلدات العربية الكبرى كانت تقع ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة. ولتذليل هذه المصاعب، اقترحت لجنة بيل إمكانية «نقل السكان» لإزالة العرب من المناطق المخصصة للدولة اليهودية؛ وهو شيء أصبح يعرف في أواخر القرن العشرين باسم «التطهير العرقي». فاز الاقتراح البريطاني بالإزالة الجبرية بتأييد رئيس الوكالة اليهودية، ديفيد بن جوريون (١٨٨٦–١٩٧٣)، لخطة التقسيم. قال بن جوريون متحمسًا: «سوف يمنحنا هذا شيئًا لم نمتلكه من قبل، حتى عندما كنا خاضعين لحكم سلطاتنا» في العصور القديمة؛ وهذا الشيء بالتحديد هو دولة «يهودية بحق» ذات سكان من اليهود المتجانسين الخالصين.[45]

ضاعف محنة العرب أن خطة التقسيم لم تتصور قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنما دعت لإلحاق الأراضي العربية في فلسطين بإمارة شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله. وكان شعب فلسطين قد أصبح شديد الارتياب في الأمير عبد الله، واعتبره عميلًا بريطانيًّا طامعًا في الاستيلاء على أرضه. ففي نظر الفلسطينيين مثلت توصيات لجنة بيل أسوأ نتيجة ممكنة لنضالهم الوطني؛ فسكان فلسطين — كأبعد ما يكون عن الحصول على حقوقهم في الحكم الذاتي — سيُشتتون ويحكمهم أجانب عدائيون هم الصهاينة والأمير عبد الله.

وافقت الوكالة اليهودية على البنود، واتفق الأمير عبد الله مع لجنة بيل، ودخل الفلسطينيون في حرب مع كل من البريطانيين واليشوف.

استمرت المرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية العربية مدة عامين، من خريف عام ١٩٣٧ وحتى ١٩٣٩. وفي ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٣٧، قتل متطرفون فلسطينيون حاكم الجليل البريطاني إل واي أندروز، فألقى البريطانيون القبض على ٢٠٠ من القادة الوطنيين الفلسطينيين، ونفوا العديد منهم إلى سيشيل، وأعلنوا عدم شرعية اللجنة العربية العليا. ودون قيادة مركزية تحولت الثورة إلى حركة عصيان غير منسقة اجتاحت الريف الفلسطيني. هاجم الثوار قوات الشرطة ودوريات الجيش البريطانية والمستعمرات اليهودية، وقتلوا موظفين رسميين بريطانيين ويهودًا وفلسطينيين اشتبهوا في تعاونهم مع سلطات الاحتلال، وخربوا السكك الحديدية ووسائل النقل والاتصالات وخطوط البترول التي تمر عبر فلسطين. وجد المزارعون القرويون أنفسهم محاصرين بين الثوار الذين يطلبون دعمهم من ناحية والبريطانيين الذين عاقبوا جميع المشتبه في مساعدتهم للثوار من ناحية أخرى؛ فكانت الآثار التي خلفها هذا على الفلسطينيين مدمرة.

أدت كل هجمة عربية على البريطانيين واليشوف إلى إجراءات انتقامية هائلة. أرسل البريطانيون — العازمون على قمع الثورة عسكريًّا — ٢٥ ألف جندي وشرطي إلى فلسطين؛ وهي أكبر قوات بريطانية تُرسل خارج بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وأقاموا محاكم عسكرية تعمل في ظل «قوانين طوارئ» أعطت حكومة الانتداب المظاهر الشرعية لديكتاتورية عسكرية. هدم البريطانيون بيوت جميع المشاركين في الهجمات وكذلك جميع من عُرِفَ أو اشتُبِهَ في مساعدتهم للثوار في ظل السلطة الشرعية لقوانين الطوارئ. دُمِرَ ما يقدر من نحو ألفي منزل في الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٤٠،

واحتُجِزَ المقاتلون والمدنيون الأبرياء على حد سواء في معسكرات الاعتقال؛ وبحلول عام ١٩٣٩ كان هناك أكثر من ٩ آلاف فلسطيني محتجزين في منشآت شديدة الازدحام. تعرض المشتبه فيهم لإجراءات استجواب عنيفة تراوحت بين الإذلال والتعذيب، ولاقى المشتبه بهم من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين تسعة أعوام وستة عشر عامًا توبيخًا عنيفًا، وحُكِمَ على أكثر من ١٠٠ عربي بالإعدام في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، وأُعدِمَ بالفعل أكثر من ٣٠ منهم. كذلك استُخدِمَ الفلسطينيون دروعًا بشرية لمنع الثوار من زرع الألغام على الطرق التي تستخدمها القوات البريطانية.[46]

تحول استخدام القوة المفرطة والعقوبات الجماعية من قبل البريطانيين إلى انتهاكات وفظائع ستظل تلطخ الانتداب البريطاني في ذاكرة الشعب الفلسطيني إلى الأبد. وقد وقعت أكثر الفظائع بشاعة انتقامًا لمقتل جنود بريطانيين على أيدي الثوار. ففي إحدى الحالات الموثقة توثيقًا جيدًا، انتقم الجنود البريطانيون لزملائهم الذين قتلهم لغم أرضي في سبتمبر/أيلول ١٩٣٨ بتحميل أكثر من عشرين رجلًا من قرية البصة في حافلة وإجبارهم بقوة السلاح على القيادة نحو لغم أرضي شديد التدمير زرعه البريطانيون في منتصف الطريق المؤدي إلى القرية. قتل الانفجار جميع ركاب الحافلة، والتقط جندي بريطاني صورًا لجثثهم المشوهة المقطعة قبل أن يجبر الجنود سكان القرية على دفن أشلائهم في مقبرة جماعية.[47]

انهزم العرب الفلسطينيون تمامًا، وبحلول عام ١٩٣٩ تلاشت قدرتهم على القتال بعد أن قُتِلَ نحو ٥ آلاف رجل، وجُرِحَ ١٠ آلاف آخرين، ووصلت نسبة الذين قُتِلوا وجُرحوا وسُجنوا أو نفوا إلى أكثر من ١٠ بالمائة من إجمالي عدد الذكور البالغين. غير أن البريطانيين ما كانوا يستطيعون ادعاء النصر؛ فهم لم يستطيعوا تحمل تكلفة قمع الثورة، ولم يستطيعوا فرض سياساتهم على الفلسطينيين. ومع اقتراب شبح الحرب من أوروبا، لم تعد الحكومة البريطانية في وايتهول تستطيع تحمل تكلفة إرسال كل هذا العدد من الجنود لقمع حرب استعمارية. ولاستعادة الهدوء والسلام في فلسطين المضطربة تجاهل البريطانيون خطة التقسيم التي وضعتها لجنة بيل في عام ١٩٣٧، ومرة أخرى اجتمعت لجنة ملكية لإعادة دراسة الوضع في فلسطين، ومرة أخرى نشرت اللجنة كتابًا أبيض حاول معالجة المظالم العربية الفلسطينية.

كان الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ أفضل صفقة عرضتها بريطانيا على الفلسطينيين على الإطلاق؛ فالسياسة الجديدة التي ستنتهجها الحكومة البريطانية تقيد الهجرة

اليهودية بـ ١٥ ألف مهاجر كل عام على مدار خمسة أعوام، أي إجمالي ٧٥ ألف مهاجر. كان هذا كفيلًا بزيادة نسبة السكان اليشوف إلى ٣٥ بالمائة من إجمالي عدد سكان فلسطين؛ وهي أقلية كبيرة بما يكفي لرعاية نفسها، ولكنها ليست كبيرة إلى الحد الذي يجعلها تسيطر على فلسطين بأسرها، وبعدها لن يكون هناك المزيد من الهجرة اليهودية دون موافقة الأغلبية العربية؛ وهو الأمر الذي تقر جميع الأطراف أنه غير محتمل. كذلك سيُحظَر شراء اليهود للأراضي أو يقيد بقيود صارمة، حسب المنطقة؛ وأخيرًا ستحظى فلسطين بالاستقلال بعد عشر سنوات في ظل حكومة عربية ويهودية مشتركة «على نحو يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل طائفة».[48]

لم يلق كتاب الحكومة البريطانية الأبيض لعام ١٩٣٩ القبول سواء من العرب أو اليهود في فلسطين. رفضت الطائفة العربية البنود لأنها سمحت باستمرار الهجرة اليهودية — ولو بمعدل أقل — ولأنها حافظت على الوضع السياسي الراهن كما هو وأرجأت الاستقلال عشر سنوات أخرى. ورفض يهود اليشوف البنود لأنها أغلقت فلسطين في وجه الهجرة اليهودية في الوقت الذي كانت فيه فظائع النازي ضد اليهود في تصاعد (في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٨ روعت عصابات نازية المواطنين الألمان اليهود في ليلة عرفت باسم «ليلة الزجاج المكسور»، وكانت تلك أسوأ مذبحة جماعية شهدتها أوروبا حتى ذلك الوقت). كذلك فإن الكتاب الأبيض الأخير ألغى فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين متدنيًا باليهود اليشوف إلى وضع أقلية في دولة فلسطينية عربية مستقبلية.

انقسمت قيادة طائفة اليشوف على نفسها بسبب الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، إذ أعلن ديفيد بن جوريون معارضته للكتاب الأبيض منذ البداية، إلا أنه اعتبر ألمانيا النازية تهديدًا أعظم لمصالح الشعب اليهودي وقطع على نفسه عهدًا شهيرًا بالقتال إلى جانب بريطانيا ضد النازية وكأن الكتاب الأبيض لم يصدر قط. واستجاب المتطرفون في الحركة الصهيونية — عصابة إرجون وعصابة شتيرن — لصدور الكتاب الأبيض بإعلان أن بريطانيا هي العدو. قاتل هؤلاء المتطرفون ضد الوجود البريطاني في فلسطين باعتبار بريطانيا دولة إمبريالية غير شرعية تنكر استقلال الشعب اليهودي، ولجئوا إلى أساليب إرهابية لإقامة دولة يهودية في فلسطين. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية —

أي عندما أُبيدَت النازية — وجدت بريطانيا نفسها تقاوم ثورة يهودية أكبر بكثير جدًّا من أي ثورة قام بها العرب ضد الحكم البريطاني.

* * *

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا تهيمن على الشرق الأوسط بصورة مطلقة؛ فقد احتلت قواتها العالم العربي من مصر إلى العراق، وكانت سيطرتها على الخليج العربي غير قابلة للتهديد. ومع أنه لم يكن هناك أحد في العالم العربي يقبل أن يحكمه البريطانيون، فإن معظم العرب كانوا ينظرون للحاكم البريطاني المطلق باحترام، وإن لم يخل من الحقد والبغض. كان البريطانيون أكفاء وغامضين ومنظمين ومتقدمين تقنيًّا وأقوياء عسكريًّا. كانت بريطانيا عظمى بحق؛ أو كانت عملاقًا يُخضع ممتلكاته الاستعمارية ويتسلط عليها من مكانة عالية.

لكن عقدين من الحكم الاستعماري بين الحربين العالميتين كشفا أن العملاق ليس خاليًا من نقاط الضعف. واجه البريطانيون سلسلة مقاومة كاملة تراوحت بين السياسات الوطنية المعتدلة والثورات المسلحة العنيفة في المنطقة العربية كلها؛ ففي العراق وفلسطين ومصر، أُجبِرَ البريطانيون على التفاوض وإعادة التفاوض على شروط وجودهم غير المرغوب فيه، وكشف كل تنازل بريطاني أمام المقاومة العربية — وكل تغيير للسياسات — عدم عصمة القوة الإمبريالية العظمى من الأخطاء.

غير أن التهديد المتصاعد للفاشية في أوروبا كان هو ما حول ممتلكات بريطانيا في الشرق الأوسط إلى نقطة ضعف حساسة للإمبراطورية البريطانية؛ ففي بعض الأحيان بدا أن المستعمرات العربية يمكن أن تفلت من السيطرة البريطانية، وأظهرت الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا في العراق ومصر أثناء الحرب العالمية الثانية ضعف موقفها على نحو بشر بنهاية السيادة البريطانية في الشرق الأوسط.

واجه البريطانيون في العراق انقلابًا على نظام الحكم في الأول من أبريل/نيسان ١٩٤١. كان يحكم العراق وصي على العرش لا يحظى بالشعبية هو الأمير عبد الإله (تولى الحكم من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٣) نيابة عن الملك — الذي كان لا يزال طفلًا — فيصل الثاني (تولى الحكم من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨). وعندما أيد عبد الإله مطالبة بريطانيا باستقالة رئيس الوزراء المحبوب، رشيد عالي الكيلاني — بسبب ميوله المؤيدة لدول المحور —

دعم كبار ضباط الجيش العراقي رئيس الوزراء، إذ كانوا يعتقدون أن ألمانيا وإيطاليا ستنتصران في الحرب، وأن مصلحة العراق في تعزيز العلاقات الطيبة مع دول المحور. عندئذ هرب الوصي على العرش إلى شرق الأردن خوفًا من وقوع انقلاب عسكري، تاركًا حكم البلاد لرئيس الوزراء رشيد عالي والجيش العراقي.

قدرت بريطانيا أن استمرار رشيد عالي في ممارسة السلطة السياسية في غياب الوصي على العرش سيؤدي حتمًا إلى انقلاب، ومع كل الجهود التي بذلها رشيد عالي ليوضح للبريطانيين أنه لم يحدث أي تغيير جوهري، فإن النغمة الوطنية لمجلس وزرائه الجديد (الذي ضم الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني — مفتي القدس المنفي بسبب آرائه الوطنية المتطرفة — والذي كان مستشارًا مقربًا من رشيد عالي) لم تؤد إلا لزيادة المخاوف البريطانية. طلب البريطانيون الإذن بإنزال قواتهم في العراق مستندين إلى بنود المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٣٠، واعترض رشيد عالي وضباط الجيش الوطنيين على الطلب لارتيابهم في النوايا البريطانية. ومع ذلك بدأ البريطانيون إنزال قواتهم بلا مبالاة ودون موافقة رسمية، فهدد العراقيون بإطلاق النار على الطائرات البريطانية غير المصرح لها بالهبوط، ورد البريطانيون بأن هذا سيكون بمنزلة إعلان للحرب. وفي ظل هذه الظروف لم يكن بمقدور أي من الطرفين التراجع عن موقفه.

اندلعت الحرب بين العراق وبريطانيا في مايو/أيار ١٩٤١، إذ بدأ القتال خارج القاعدة البريطانية في الحبانية واستمر عدة أيام قبل أن تتراجع القوات العراقية لائذة بالفلوجة حيث أعادت تنظيم نفسها للدفاع عن بغداد. وصلت قوات بريطانية جديدة من الهند وشرق الأردن، ولجأ رشيد عالي إلى ألمانيا وإيطاليا طلبًا للمساعدة ضد البريطانيين، وتمكنت قوات المحور من إرسال ثلاثين طائرة وبعض الأسلحة الخفيفة، ولكنها لم تتمكن من التدخل المباشر بسبب ضيق الوقت. ومع تضييق القوات البريطانية الخناق على بغداد، فر رشيد عالي وحلفاؤه السياسيون — ومن بينهم الحاج أمين الحسيني — من البلاد تاركين عمدة بغداد يتفاوض مع البريطانيين على هدنة، وكانت البلاد بأسرها في حالة فوضى.

وقعت الطائفة اليهودية في بغداد ضحية حالة الفوضى التي سادت بعد سقوط حكومة رشيد عالي عام ١٩٤١. اجتمع الميل لمناهضة البريطانيين مع العداء للمشروع الصهيوني في فلسطين والأفكار الألمانية عن معاداة السامية لتؤدي مجتمعة إلى مذبحة غير مسبوقة في تاريخ العرب عرفت في العربية باسم «الفرهود». كانت الطائفة اليهودية

في بغداد ضخمة ومنتشرة في جميع طبقات المجتمع؛ من النخبة إلى المحال والدكاكين إلى المسارح، التي كان العديد من أشهر المؤدين العراقيين فيها من اليهود؛ إلا أن كل هذا نُسي خلال يومين من العنف الطائفي وإراقة الدماء التي أزهقت أرواح مائتي شخص وسلبت ونهبت المتاجر والبيوت اليهودية قبل أن تقرر السلطات البريطانية دخول المدينة واستعادة النظام.

أدى سقوط حكومة رشيد عالي إلى عودة الأسرة الهاشمية الملكية في العراق. أعاد السادة الاستعماريون السابقون الوصي على العرش — الأمير عبد الإله — والساسة العراقيين المؤيدين للبريطانيين إلى السلطة. ثار الوطنيون العراقيون زاعمين أن رشيد عالي تمتع بدعم واسع من الشعب العراقي، وكان من الواضح أن البريطانيين لن يتركوا للعراقيين سوى زعامة تحظى بقبول لندن. أدى هذا التدخل — الذي جاء بعد تسع سنوات فحسب من فوز العراق باستقلاله الاسمي — إلى تشويه بريطانيا العظمى والأسرة الملكية الهاشمية في أعين الشعب العراقي.

إلا أن بريطانيا كانت هي الخاسر الأول في العراق. أصبح الانتداب — الذي كان في يوم من الأيام قصة نجاح كبيرة — بين يدي حكومة ملكية ضعيفة وجيش خطير وشعب في غاية العدائية تجاه دور بريطانيا في الشرق الأوسط لدرجة يفضل معها التعاون مع أعداء بريطانيا من دول المحور.

امتلكت دول المحور مؤيدين داعمين في مصر أيضًا إذ لم يرض القوميون المصريون بالاستقلال الجزئي الذي تحقق من خلال معاهدة عام ١٩٣٦. استمرت بريطانيا في ممارسة سيطرة زائدة على شئون مصر وسيطرة كاملة على السودان. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، غمر مصر طوفان من القوات البريطانية، وبدت الحكومة المصرية خاضعة لبريطانيا منذ الاستقلال أكثر مما كانت قبله، وكان هذا الوضع لا يحتمل من وجهة نظر جيل جديد من القوميين المصريين الذين أدت عداوتهم لبريطانيا لتأييد أعداء بريطانيا من دول المحور.

لعب الإيطاليون والألمان على وتر العاطفة الوطنية لعزل بريطانيا في مصر، فأطلق الإيطاليون محطة إذاعية جديدة مؤثرة تحمل دعايتهم إلى مصر وشرق المتوسط، حيث احتفت محطة «راديو باري» بإنجازات حكومة بينيتو موسوليني الفاشية. وبدا مزيج الوطنية المفرطة والزعامة القوية والقوة العسكرية للفاشية أكثر جاذبية بكثير في نظر

القوميين المصريين من الصراعات التافهة لديمقراطية الأحزاب المتعددة التي فرضتها بريطانيا على بلادهم. ومع اشتباك ألمانيا وإيطاليا مع بريطانيا في الحرب، تمنى الكثيرون في مصر أن يروا قوات المحور تدحر بريطانيا وتطردها من مصر إلى الأبد.

مع بداية حملة شمال أفريقيا في عام ١٩٤٠ اعتقد بعض القوميين المصريين أن لحظة الخلاص صارت قريبة؛ فقد عبرت القوات الإيطالية من ليبيا لمهاجمة المواقع البريطانية في مصر، وانضمت القوات الألمانية للإيطاليين في شمال أفريقيا بقوات «فيلق أفريقيا» المدربة تدريبًا خاصًّا تحت قيادة المارشال البارع إرفين روميل. وبحلول شتاء عام ١٩٤٢، مثلت قوات الحلفاء تهديدًا حقيقيًّا لوضع بريطانيا في مصر، وبدا بعض الزعماء السياسيين المصريين — وفيهم الملك فاروق نفسه — متقبلين تمامًا لفكرة طرد الألمان للبريطانيين من مصر نيابة عنهم.

طالب البريطانيون رئيس الوزراء المصري على ماهر بتقديم استقالته في يونيو/حزيران ١٩٤٠ بسبب ارتيابهم في ميوله الفاشية، وكشف هذا النوع من التدخل في شئون مصر الداخلية استخفاف بريطانيا باستقلال وسيادة مصر وزاد من سوء العلاقات البريطانية المصرية. فمع تفوق الألمان والإيطاليين في ميادين المعارك في شمال أفريقيا، سعى البريطانيون لسحق الدعم للمحور داخل الدوائر السياسية المصرية. ومن المفارقات أن الحزب السياسي المصري الوحيد الذي حظي بثقة البريطانيين في معاداة الفاشية كان هو حزب الوفد الوطني. وفي ٤ فبراير/شباط ١٩٤٢ قدم المندوب السامي السير مايلز لامبسون للملك فاروق إنذارًا يطالبه إما بتعيين مصطفى النحاس لتشكيل حكومة وفدية بالكامل وإما التنازل عن العرش، ونشر لامبسون دبابات بريطانية حول مقر إقامة فاروق بقصر عابدين بالقاهرة.

هدم إنذار قصر عابدين عشرين عامًا من السياسة البريطانية المصرية بتعريض دعامات النظام الثلاث في مصر للخطر: الملك، والوفد، والبريطانيين أنفسهم. فقد خان الملك فاروق وطنه بإذعانه للتهديدات البريطانية والسماح لقوة أجنبية بفرض الحكومة عليه، ورأى العديد من الوطنيين أنه كان على ملكهم أن يتصدى للبريطانيين، ولو انطوى هذا على خطر الموت ذاته. أما الوفد — الحزب الذي فاز بتأييد الشعب المصري للنضال ضد الإمبريالية — فقد وافق على تولي السلطة بمساعدة أسلحة البريطانيين. غير أن الفزع الهستيري الكامن وراء الإنذار هو ما كشف مدى ضعف البريطانيين وشعورهم بالتهديد في مواجهة تقدم قوات المحور في الصحراء الغربية المصرية. كان

البريطانيون في حالة دفاع ضد قوات المحور والقومية المصرية معًا، وأظهروا نقاط ضعفهم وأخطاءهم. وفي فبراير/شباط ١٩٤٢ انتهى الصراع الثلاثي على السلطة بين البريطانيين والقصر والوفد؛ وكانت الأطراف الثلاثة على موعد مع زوال سلطتها تحت وطأة الأحداث الثورية التي وقعت بعد عقد آخر من الزمان في خمسينيات القرن العشرين.

دخل البريطانيون الشرق الأوسط وهم يعتزمون ضم العالم العربي إلى إمبراطورية ظنوا أنها ستدوم إلى الأبد، ولكنهم واجهوا مقاومة عنيفة منذ البداية؛ في مصر والعراق وفلسطين خاصةً. ومع زيادة المعارضة الوطنية وتصاعد التكلفة الرسمية للحفاظ على الإمبراطورية، حاولت بريطانيا تخفيف شروط الإمبراطورية بمنح مستعمراتها استقلالًا صوريًّا وتأمين مصالحها الاستراتيجية من خلال المعاهدات. غير أن حتى تلك التنازلات لخصومها القوميين فشلت في إرضاء العرب عن وضع بريطانيا في الشرق الأوسط. ومع قدوم الحرب العالمية الثانية، جعلت المقاومة الداخلية بريطانيا في وضع شديد الحساسية والخطورة في ممتلكاتها العربية. وسارعت إيطاليا وألمانيا إلى استغلال ضعف بريطانيا باللعب على وتر الطموحات القومية العربية لصالح قوى المحور؛ ومع إفلات العالم العربي من سيطرة بريطانيا، أصبحت الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط عائقًا أكثر منها مصدر قوة.

كان العزاء الوحيد لبريطانيا هو أن منافستها الإمبريالية فرنسا لم تكن أوفر حظًّا في ممتلكاتها العربية.

الفصل الثامن

الإمبراطورية الفرنسية في الشرق الأوسط

لطالما طمعت فرنسا في أرض الشام — ذلك الإقليم الذي يضم ما صار الآن دول سوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل والأردن — لتبني إمبراطوريتها في العالم العربي. غزا نابليون الشام من ناحية مصر في عام ١٧٩٩، إلا أن المقاومة الصلبة التي أبدتها القوات العثمانية المدافعة عن عكا أوقفت تقدمه، فأُرغِمَ على الانسحاب. ثم منحت فرنسا دعمها لمحمد علي في حملته على الشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر على أمل أن تبسط نفوذها على المنطقة من خلال حليفها المصري. وعندما انسحبت مصر من الشام عام ١٨٤٠، وطد الفرنسيون علاقاتهم بالمجتمعات الكاثوليكية المحلية في الشام، خاصةً طائفة الموارنة في جبل لبنان. وعندما ارتكب الدروز مذبحة ضد الموارنة في جبل لبنان عام ١٨٦٠ أرسلت فرنسا حملة عسكرية قوامها ٦ آلاف رجل في محاولة سافرة لتأكيد مطالبتها بضم الساحل السوري. ومرة أخرى خاب أمل الفرنسيين، إذ تمكنت الحكومة العثمانية من تأكيد هيمنتها على أراضيها العربية طوال نصف القرن التالي.

وأخيرًا اندلعت الحرب العالمية الأولى لتمنح فرنسا الفرصة لتأمين مطالبتها بضم الشام. تمكنت فرنسا وحلفاؤها — الذين كانوا في حرب مع الإمبراطورية العثمانية — من أن يناقشوا بصراحة تقسيم الأراضي العثمانية فيما بينهم في حال تحقيق النصر. ونالت الحكومة الفرنسية مساندة بريطانيا لطموحاتها من خلال مفاوضات مكثفة عُقِدَت بين السير مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦، وانتهت بتوقيع اتفاقية سايكس بيكو. ولما كانت فرنسا تحتل بالفعل الجزائر وتونس والمغرب، صارت على ثقة من أنها تملك المعرفة والحنكة اللازمتين لحكم العرب بنجاح. زعم الفرنسيون أن ما أفلح مع المغرب لا بد أن يفلح مع سوريا. وعلاوة على ذلك فازت فرنسا بدعم وولاء طائفة المسيحيين الموارنة بجبل لبنان على مر عقود من الزمن. بل

لعل لبنان — مع انتهاء الحرب العالمية الأولى — كان البلد الوحيد في العالم الذي يضم جمهورًا كبيرًا من المؤيدين النشطين الذين يمارسون الضغوط للفوز بانتداب فرنسي على بلدهم.

كانت لبنان في أواخر عهد الدولة العثمانية أرضًا مبتورة الأطراف على نحو غريب. ففي أعقاب المذابح التي تعرض لها المسيحيون في عام ١٨٦٠ اتفق العثمانيون والقوى الأوروبية على إقامة إقليم خاص بجبل لبنان في المرتفعات المطلة على البحر المتوسط غربًا ووادي البقاع شرقًا. احتفظ العثمانيون بمنطقة الساحل الاستراتيجية، إذ ظلت موانئ صور وصيدا وبيروت وطرابلس خاضعة للحكم العثماني المباشر. وفي عام ١٨٨٨ أعيد تعيين منطقة الساحل السوري، فصار اسمها ولاية بيروت. كان جبل لبنان في معظمه معزولًا عن البحر، وولاية بيروت لا يزيد اتساعها عند نقاط عديدة على بضعة أميال.

كانت الحدود الجغرافية لإقليم جبل لبنان المتمتع بالحكم الذاتي هي بعض أكبر عيوبه؛ فمساحة الإقليم صغيرة للغاية وأرضه مجدبة لا تتمتع بالخصوبة الكافية لإعالة عدد كبير من السكان، واضطر كثيرٌ من اللبنانيين خلال السنوات الأخيرة من الحكم العثماني إلى الرحيل عن وطنهم بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. فبين عامي ١٩٠٠ و١٩١٤ رحل ما يقدر بنحو ١٠٠ ألف لبناني — أي نحو ربع إجمالي عدد السكان — عن جبل لبنان متجهين إلى مصر وغرب أفريقيا والأمريكتين.[1] كان هذا سببًا وراء تنامي قلق مجلس الإدارة الذي يحكم لبنان والمكون من اثني عشر عضوًا، والذي يُعين أعضاؤه من الطوائف المتنوعة بالإقليم بالتناسب مع حجمها. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، طمع أعضاء مجلس الإدارة في بلد أكبر، وتطلعوا إلى فرنسا التي طالما كانت راعيًا ونصيرًا لهم لتعينهم على تحقيق طموحاتهم.

اجتمع مجلس إدارة جبل لبنان في التاسع من ديسمبر/كانون الأول ١٩١٨ واتفق على البنود التي أراد عرضها على مؤتمر الصلح في باريس. سعى المجلس نحو الاستقلال التام للبنان داخل «حدوده الطبيعية» في ظل وصاية فرنسية. تمنى أعضاء المجلس من خلال استخدام مصطلح «الحدود الطبيعية» أن تمتد حدود جبل لبنان لتضم المدن الساحلية طرابلس وبيروت وصيدا وصور إضافةً إلى وادي البقاع الشرقي وحتى المنحدرات الغربية لجبال لبنان الشرقية. فلبنان داخل «حدوده الطبيعية» يحده نهران من الشمال والجنوب وتحده الجبال من الشرق والبحر المتوسط من الغرب.

علِمَ شعب جبل لبنان أن فرنسا أيدت دولة «لبنان الكبير» هذه منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وأمل الشعب في امتلاك هذه المساحة من الأرض من خلال انتداب فرنسي؛ وهكذا صار المجلس الإداري لجبل لبنان مدعوًّا رسميًّا من قبل الحكومة الفرنسية لعرض قضيته على مؤتمر الصلح في باريس؛ على عكس ما حدث مع دول عربية مزعجة أخرى مثل مصر وسوريا زُجِرَت أو استُبعدت لأن تطلعاتها القومية تعارضت مع الطموحات الإمبريالية السائدة في المؤتمر.

أرسل المجلس الإداري إلى باريس وفدًا من خمسة رجال برئاسة داوود عمون، أحد السياسيين الموارنة الرواد.[2] وحدد عمون تطلعات جبل لبنان في خطابه أمام مجلس العشرة في مؤتمر الصلح بباريس في ١٥ فبراير/شباط ١٩١٩ قائلًا:

> نريد لبنان متحررًا من كافة أشكال العبودية، حرًّا في تقرير مصيره واسترجاع حدوده الطبيعية؛ التي هي من ضرورات وجوده وعيشه بحرية وازدهاره في سلام.
>
> غير أننا جميعًا نعلم أنه ليس بمقدورنا أن ننمو اقتصاديًّا وننظم حريتنا بدون مساندة قوة عظمى، إذ إننا نفتقر للتقنيين المدربين على أشغال الحياة العصرية والحضارة الغربية، وقد كانت فرنسا فيما مضى دائمًا ما تدافع عنا وتساندنا وترشدنا وتوجهنا وتحمينا، ونحن نكن لها مشاعر الصداقة ونرجو أن تساعدنا على تنظيم أنفسنا وتضمن لنا استقلالنا.[3]

لم يكن الوفد اللبناني يسعى لاجتذاب الاستعمار الفرنسي للبنان، وإنما يطلب معونة الفرنسيين لتحقيق هدف الاستقلال الأسمى، إلا أن الفرنسيين بدوا غير مستعدين لسماع إلا ما يريدون سماعه، وكانوا سعداء باستغلال الوفد اللبناني لإضفاء الشرعية على ادعاء حقهم في السيطرة على لبنان.

غير أن المجلس الإداري لم يكن يتحدث نيابة عن جميع اللبنانيين؛ فقد كان أكثر من مائة ألف مهاجر لبناني يعيشون بالخارج — في أفريقيا وأوروبا والأمريكتين — وكانوا يبدون اهتمامًا مخلصًا بالمستقبل السياسي لوطنهم الأم. كثيرون من مجتمع المغتربين اللبنانيين اعتبروا أنفسهم أفرادًا في مجتمع شامي أكبر يضم مهاجرين من فلسطين وسوريا وإمارة شرق الأردن، وكان من بين هؤلاء «الشاميين» بعض من كبار مشاهير رجال الأدب في لبنان، منهم خليل جبران مؤلف التحفة الأدبية الرائعة «النبي»،

واعتبر هؤلاء لبنان جزءًا لا يتجزأ من الشام وإن كان جزءًا مميزًا منه، ومارسوا ضغوطًا من أجل استقلال الشام كله تحت وصاية فرنسية. وفي ضوء تأييدهم للوصاية الفرنسية، فإن اللبنانيين المدافعين عن وحدة الشام بوصفه كلًّا لا يتجزأ كانوا مدعوين أيضًا لعرض قضيتهم أمام مؤتمر الصلح في باريس.

كان شكري غانم واحدًا من أبرز المغتربين اللبنانيين، وقف شكري — الذي ترأس اللجنة السورية المركزية، وهي شبكة من دعاة القومية لها فروع في البرازيل والولايات المتحدة ومصر — أمام مجلس العشرة في فبراير/شباط ١٩١٩ مناديًا باتحاد بلدان الشام تحت حكم الانتداب الفرنسي، قال شكري: «يجب تقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام، أو أربعة إذا لم تُستَبعد فلسطين. [يجب أن] يتشكل لبنان الكبير — أو فينيقيا — وإقليم دمشق وإقليم حلب كدول ديمقراطية مستقلة.» غير أن غانم لم يكن يؤمن بأن جميع الشاميين خلقوا سواسية، فختم قائلًا بتشاؤم: «فرنسا موجودة كي توجهنا وتنصحنا وتوازن كل الأمور، ولا ينبغي أن نخشى أن نقول لبني وطننا العقلاء إن فرنسا ستخصص جرعات الحرية حسب درجات «السلامة الأخلاقية» المختلفة.»[4] ومع أننا لا نستطيع سوى تخمين ما كان غانم يعنيه بعبارة «السلامة الأخلاقية»، فمن الواضح أنه آمن بأن لبنان يفوق في تقدمه كثيرًا الأجزاء الأخرى من سوريا الكبرى وأنه مؤهل بصورة أفضل من دمشق وحلب وما سواهما للتمتع بكامل حرياته السياسية في ظل الحماية الفرنسية. كانت دعوة غانم — من أوجه عديدة — أكثر انسجامًا وتوافقًا مع أسلوب التفكير الفرنسي من عرض داوود عمون الذي قدمه بالنيابة عن المجلس الإداري لجبل لبنان.

غير أنه كان يوجد اتجاه ثالث في السياسة اللبنانية يتسم بالعداء الصريح لوضع فرنسا في المشرق. لم تكن لدى المسلمين السنة والمسيحيين الأرثوذكس اليونانيين في المدن الساحلية مثل طرابلس وبيروت وصيدا وصور أي رغبة في الانفصال عن التيار الرئيسي للمجتمع السياسي السوري ليجدوا دورهم قد تقلص ليصيروا أقلية وسط دولة لبنانية يهيمن عليها المسيحيون. كان ذلك انقسامًا واضحًا بين السياسة المتجهة صوب الفرنسيين لجبل لبنان وبين النزعة القومية العربية لإقليم بيروت الساحلي. أراد القوميون في بيروت — وقد تخلصوا الآن من الحكم العثماني — أن يكونوا جزءًا من إمبراطورية عربية أكبر ويمنحوا تأييدهم لحكومة الأمير فيصل في دمشق. وقد تحدث فيصل — الذي قاد الثورة العربية ضد الحكم العثماني من الحجاز إلى دمشق في الفترة

بين ١٩١٦ و١٩١٨ — معبرًا عن التطلعات السياسية للبنانيي السهل الساحلي عندما خاطب مجلس العشرة في باريس في فبراير/شباط ١٩١٩. زعم فيصل أن لبنان جزء لا يتجزأ من المملكة العربية التي وُعِدَ بها والده الشريف حسين من قِبل المندوب السامي البريطاني سير هنري مكماهون، ويجب أن تخضع للحكومة العربية برئاسة فيصل في دمشق وألا تخضع للانتداب مطلقًا.

لاقى التماس الأمير فيصل لدى القوى العظمى في باريس تأييدًا واسع النطاق في أوساط القوميين العرب في بيروت. كان محمد جميل بيهم مفكرًا شابًّا صار واحدًا من أبرز المؤيدين المتحمسين لفيصل. ففي يوليو/تموز ١٩١٩ انتُخِبَ بيهم ممثلًا عن بيروت في المؤتمر السوري الذي عقد بدمشق قبل زيارة لجنة كنج كرين. يقول بيهم في مذكراته: «كانت المفوضية الفرنسية قد حاولت جهدها أن تحول دون هذا الانتخاب، وذلك بالضغط على المنتخبين والمرشحين. ولكن محاولاتها بالترغيب والترهيب ذهبت أدراج الرياح.»[5] كان لبنان ممثلًا تمثيلًا جيدًا في المؤتمر السوري، إذ حضر المؤتمر اثنان وعشرون مندوبًا يمثلون جميع أنحاء البلد.

انضم بيهم للمؤتمر السوري — الذي افتتحت أعماله في ٦ يونيو/حزيران ١٩١٩ — وسط حالة من الإثارة الشديدة؛ فقد آمن الموفدون إيمانًا عميقًا أنهم مجتمعون لنقل الرغبات السياسية للشعب السوري — من خلال لجنة كنج كرين — إلى القوى العظمى المشاركة بمؤتمر الصلح في باريس. لقد تطلعوا إلى إقامة دولة عربية في سائر أنحاء سوريا الكبرى تحت حكم فيصل في دمشق، مع قليل من التدخل الأجنبي أو دون تدخل أجنبي على الإطلاق. ووصف بيهم المناخ السياسي في دمشق بأنه مشحون بالتفاؤل والغايات المثالية، مقارنًا المدينة بباريس عام ١٧٨٩. قال بيهم: «اشتركنا في المؤتمر، مع مندوبي فلسطين والأردن وأنطاكية والإسكندرونة فضلًا عن مندوبي سوريا، وكلنا آمال بأن تسمع الدول الحليفة نداءاتنا، وتحقق لنا ما وعدت به من الحرية والاستقلال.»[6]

بقي بيهم في دمشق ليحضر جميع جلسات المؤتمر السوري، وظل هناك إلى ما بعد مجيء ورحيل لجنة كنج كرين في يوليو/تموز ١٩١٩ بفترة طويلة، وراقب في فزع بريطانيا وهي تسحب قواتها من سوريا في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٩ لتحل محلها القوات الفرنسية. وطوال شتاء عام ١٩١٩–١٩٢٠ بدأت فرنسا في فرض شروط تزداد صرامة على الأمير فيصل المعزول مما فتت سوريا الكبرى وحرم حكومة فيصل من استقلالها. وفي مارس/آذار ١٩٢٠ أعلن المؤتمر استقلال سوريا الكبرى، في محاولة

يائسة أخيرة للحيلولة دون فرض الانتداب عن طريق مواجهة القوى الأوروبية بسياسة الأمر الواقع. شدد المؤتمر السوري على أحقيته في لبنان باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من سوريا، مؤكدًا ما يلي في إعلان الاستقلال: «سوف نأخذ في اعتبارنا جميع الرغبات الوطنية للبنانيين فيما يتعلق بإدارة بلدهم، داخل حدود لبنان قبل الحرب، شريطة أن ينأى لبنان عن جميع المؤثرات الأجنبية.»

بادر المجلس الإداري لجبل لبنان بالاحتجاج على إعلان المؤتمر السوري وأصر على أن حكومة فيصل ليس لها الحق «في التحدث نيابة عن لبنان، وترسيم حدوده، وتقييد استقلاله، ومنعه من طلب التعاون مع فرنسا».[7] غير أن القادة السياسيين في جبل لبنان ازداد قلقهم تجاه نوايا فرنسا. ففي أبريل/نيسان ١٩٢٠ أكدت بريطانيا وفرنسا على التقسيم النهائي للأقاليم العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية في مؤتمر سان ريمو، فكانت لبنان وسوريا من نصيب فرنسا، وخضعت فلسطين والعراق للحكم البريطاني. ومع أن كثيرين من طائفة الموارنة سعوا من قبل للحصول على المساعدة التقنية والدعم السياسي من فرنسا، فإنهم بطريقة ما توقعوا من فرنسا أن تتصرف بدافع من الإيثار لا بدافع الحرص على مصالحها الإمبريالية. ومع شروع فرنسا في الاستعداد لفرض الانتداب على لبنان، بدأ الإداريون العسكريون في فرض سياساتهم على المجلس الإداري في جبل لبنان؛ ومن ثم بدأ السياسيون في جبل لبنان التشكك في الحكمة من التماس مساعدة فرنسا في بناء الدولة.

في يوليو/تموز ١٩٢٠ غير سبعة من أعضاء المجلس الإداري الأحد عشر اتجاههم على نحو مثير، وسعوا للتوصل إلى تسوية مع إدارة الملك فيصل في دمشق، فصاغوا مذكرة تدعوا إلى العمل المشترك بين سوريا ولبنان من أجل تحقيق الاستقلال التام للبلدين وإلى حل قائم على التفاوض للخلافات الإقليمية والاقتصادية بين الجانبين. ودعا أعضاء المجلس اللبنانيون المنشقون إلى تشكيل وفد سوري لبناني لعرض مطالبهم على القوى الأوروبية التي لا تزال مجتمعة في باريس، ولكن عندما علم الفرنسيون بأنباء تلك المبادرة ألقوا القبض على أعضاء المجلس السبعة وهم في طريقهم إلى دمشق.

أحدث إلقاء القبض على بعض أكثر الساسة اللبنانيين احترامًا موجة صادمة في جميع أنحاء المنطقة. كان بشارة الخوري (١٨٩٠–١٩٦٤) محاميًا مارونيًّا شابًّا تعامل عن قرب مع السلطات العسكرية الفرنسية في لبنان (وصار فيما بعد أول رئيس للبنان المستقل). في ساعةٍ متأخرةٍ من ليل ١٠ يوليو/تموز ١٩٢٠ طلب المندوب

السامي الفرنسي، الجنرال هنري غورو، من الخوري المجيء إلى مقر إقامته لمناقشة أمر عاجل، وهناك وجد الخوري غورو وسط ضباطه يذرع المكان جيئة وذهابًا وقد بدا عليه الاضطراب. أبلغ المندوب السامي الخوري بأن الفرنسيين ألقوا القبض على أعضاء المجلس السبعة المنشقين.

أوضح غورو قائلًا: «إنهم خونة حاولوا الانضمام إلى الأمير فيصل وإلحاق لبنان بسوريا، وقد حُل المجلس الإداري.»

صُدِمَ الخوري، ورد متسائلًا: «على ماذا استندتم في مثل هذا العمل العنيف؟»

أجاب غورو بأنه عُثِرَ معهم على وثيقة تعلن أهدافهم، وقال الفرنسي لبشاره الخوري: «أنت لبناني قبل كل شيء، فهل توافق على عملهم؟»

ورد الخوري — الذي لم ير مذكرة أعضاء المجلس — بحذر قائلًا: «أوافق على كل مطلب استقلالي، غير أني لا أستعين عليه أحدًا من خارج لبنان»، فأجابه أحد الضباط الفرنسيين: «اتفقنا». وأبلغ غورو الخوري بأن أعضاء المجلس السبعة سوف يقدمون لمحاكمة عسكرية لمحاكمتهم على جرائمهم.

تسببت محاكمة أعضاء المجلس المنشقين في تنفير بعض أقوى مناصري فرنسا في لبنان. شعر الخوري — بحكم خبرته كمحامٍ — بالفزع تجاه انتهاء محاكمة مهمة كهذه في يومين فحسب، ووصف إجراءاتها بأنها تجري «في جو من الإرهاب». لقد استفزه أن الشهود اللبنانيين أُرغموا على إعلان «حبهم لفرنسا» أثناء إدلائهم بشهاداتهم. وحُكِمَ على المتهمين بغرامات مالية، وحُرِموا من العمل في لبنان، ونُفوا إلى جزيرة كورسيكا. وما زاد الطين بلة أنه عندما قرأ الخوري أخيرًا نص مذكرة أعضاء المجلس، وجد نفسه متعاطفًا مع أغلب أهدافهم.[8] كان الفرنسيون يقوضون على نحو خطير قاعدة الولاء لهم في لبنان بأفعالهم الاستبدادية.

مع ذلك مضت خطط فرنسا قدمًا نحو إنشاء الدولة اللبنانية الجديدة، ففي ٣١ أغسطس/آب ١٩٢٠ امتدت حدود جبل لبنان إلى الحدود الطبيعية التي سعى إليها القوميون اللبنانيون، وتأسست دولة لبنان الكبير «المستقلة» في اليوم التالي في ظل المساعدة الفرنسية. غير أنه كلما زادت مساعدات الفرنسيين، تضاءل الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وحل محل المجلس الإداري المنحل اللجنة الإدارية برئاسة حاكم فرنسي يتبع مباشرة المندوب السامي غورو.

بدأت فرنسا — من خلال فرض هيكل إداري جديد على لبنان — في تشكيل المناخ السياسي للدولة الجديدة بما يتفق مع آرائها في المجتمع اللبناني؛ فقد رأى الفرنسيون

في لبنان مزيجًا متقلبًا من الطوائف لا مجتمعًا قوميًّا واحدًا، فشكلوا مؤسسات البلد السياسية وفقًا لتلك الرؤية. وُزِّعَت المناصب في اللجنة الإدارية الجديدة حسب الطائفة الدينية بما يتفق مع نظام يعرف باسم التقسيم الطائفي؛ وكان ذلك يعني أن المنصب السياسي يوزع فيما بين الطوائف الدينية اللبنانية المختلفة على نحو مثالي حسب ثقلها الديموغرافي. وفي ضوء تاريخ فرنسا الطويل في رعاية الكاثوليك اللبنانيين، كانت عازمة على التأكد من تحول لبنان إلى دولة مسيحية.

كان التحدي الذي يواجه فرنسا هو أن تتمكن من توسيع حدود لبنان دون أن تجعل المسيحيين أقلية في وطنهم. فعلى الرغم من أن المسيحيين شكلوا نسبة ٧٦ بالمائة من سكان جبل لبنان، فإنهم شكلوا أقلية في المدن الساحلية التي ألحقت به مؤخرًا وكذلك في الأقاليم الشرقية بالبقاع وجبال لبنان الشرقية؛ وهكذا تقلصت نسبة المسيحيين في لبنان الكبير إلى ٥٨ بالمائة فقط من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة آخذة في الانخفاض في ضوء اختلاف معدلات الخصوبة.[9] جامل الفرنسيون تابعيهم المسيحيين — متجاهلين واقع النسب الديموغرافية الجديدة في تعداد سكان لبنان الكبير — فمنحوهم تمثيلًا لا يتناسب مع عددهم في اللجنة الإدارية الحاكمة: عشرة مسيحيين في مقابل أربعة من المسلمين السنة، واثنين من المسلمين الشيعة، وممثل واحد لطائفة الدروز.

رغم إيمان الخبراء الفرنسيين بأن هذا النظام العتيق القائم على الطائفية في الحكم يلائم على أفضل نحو البيئة السياسية للبلاد، فإن كثيرين من المفكرين اللبنانيين أبدوا قلقًا متزايدًا تجاه التقسيم الطائفي، وتطلعوا نحو هوية قومية للبلاد. كتب أحد الصحفيين في صحيفة لو ريفي يقول: «هل نحن راغبون في أن نصبح أمة بالمعنى الحقيقي والتام للكلمة؟ أم سنبقي أنفسنا خليطًا مثيرًا للضحك من الطوائف المنعزلة دائمًا عن بعضها البعض وكأنها قبائل متناحرة؟ علينا أن نضع لأنفسنا رمزًا متفردًا يوحدنا ألا وهو القومية. وهذه الزهرة لا يمكن أن تتفتح أبدًا في ظلال أبراج الكنائس ومآذن المساجد وإنما في ظل علم وطني.»[10] غير أن أول علم سمح به الفرنسيون للبنان المستقل كان العلم الفرنسي المكون من ثلاثة ألوان وفي وسطه شجرة أَرز؛ وبهذا بدأت فرنسا تظهر ألوانها الحقيقية في لبنان.

في مارس/آذار ١٩٢٢ أعلن غورو أن اللجنة الإدارية سوف تُحَل ويستبدل بها مجلس نيابي منتخب. أثار هذا الإجراء حفيظة السياسيين اللبنانيين، لأن الفرنسيين

تصرفوا من جانب واحد، ولأن المجلس الجديد المنتخب سوف يضطلع بمسئوليات أقل من اللجنة الإدارية السابقة. حظر على هذا المجلس النيابي — الذي كان أبعد ما يكون عن الهيئة التشريعية المنتخبة — مناقشة الشئون السياسية، وكان ينعقد لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر كل عام. ووضع المرسوم السلطة التشريعية في يد المندوب السامي الفرنسي الذي يملك سلطة فض اجتماعات المجلس النيابي أو حله كيفما شاء. حتى أكثر اللبنانيين تأييدًا لفرنسا شعروا بالغضب، وكتب أحد المهاجرين اللبنانيين المحبين لفرنسا ممن خاب أملهم يقول: «مرسوم الاستعباد هذا صار الآن يعطي [فرنسا] صورة القوة الغازية التي تلقي بالمعاهدات وعلاقة الصداقة تحت أحذية جنودها المنتصرين.»[11]

مضى الفرنسيون قدمًا في إجراءات انتخابات المجلس النيابي غير مبالين بالمعارضة اللبنانية المتزايدة لحكمهم، ولم يدخروا جهدًا للتأكد من نجاح مؤيديهم واستبعاد معارضيهم في الانتخابات.

عارض محمد جميل بيهم — ممثل بيروت في المؤتمر السوري عام ١٩١٩ — فرض الانتداب من حيث المبدأ وانتقد الإجراءات الإدارية الفرنسية في لبنان صراحة، ومع أنه لم يفكر مطلقًا في الترشح للمنصب، فإن أصدقاءه المقربين أقنعوه بالانضمام إلى قائمة المرشحين المعارضين. قابل بيهم المدير الفرنسي المسئول عن تنظيم الانتخابات ليرى ما إذا كانت السلطات تعارض ترشيحه أم لا، وأكد له المسئول، مسيو جوتييه، أن الانتخابات ستكون حرة نزيهة وأن السلطات الفرنسية لن تتدخل في العملية الانتخابية على الإطلاق. ومتشجعًا برد جوتييه، أعلن بيهم ترشيح نفسه على إحدى قوائم القوميين القوية التي سرعان ما تصدرت المنافسة في استطلاعات الرأي.

وبالرغم من تأكيدات جوتييه سرعان ما اتضح أن فرنسا لديها نية مؤكدة للتدخل في العملية الانتخابية؛ فما إن وصلت فرنسا إلى مرحلة تقييم المتقدمين للانتخابات على القائمة الوطنية، حتى عملت على تشويه صورة مرشحيها. ولم تمض أسابيع على لقائهما الأول حتى استدعى جوتييه بيهم إلى مكتبه طالبًا منه سحب ترشيحه «بأمر من السلطة العليا». غضب بيهم بشدة، إذ أمضى شهرًا من النشاط المكثف في حملته الانتخابية، غير أن جوتييه كان واضحًا: «سوف نتصدى لك في الانتخابات، وإذا نجحت فسوف نطردك من المجلس بالقوة.» وعندما رفض بيهم التراجع، وجد نفسه في المحكمة يواجه تهمًا بالتلاعب الانتخابي، وأثناء المرافعات استدعى القاضي مسيو جوتييه نفسه كشاهد.

سأله القاضي: «سيدي الفاضل، أليست لديك العديد من الشكاوى ضد السيد بيهم تؤكد تقديمه رشا للناخبين لشراء أصواتهم؟»

فأجاب جوتييه: «بالفعل، بالفعل.»

تحول القاضي نحو بيهم وقال: «لدي ملف هائل [ضدك]»، وأشار إلى حافظة أوراق ثم أردف: «إنه يفيض بشكاوى شراء الأصوات الموجهة ضدك، وهو أمر يحظره القانون.»

حاول بيهم الدفاع عن نفسه دون جدوى، وظلت تهم التلاعب معلقة فوق رأسه للضغط عليه لسحب ترشيحه لانتخابات المجلس.

بعد انتهاء الجلسات عاد بيهم لمناقشة الاستراتيجية مع باقي أعضاء قائمة القوميين، وكان أحد أصدقائه الطبيب الخاص لجوتييه فعرض عليه الطبيب زيارة الإداري الفرنسي لمحاولة إقناعه بإسقاط التهم ضد بيهم. وعاد الطبيب من مقابلة المسئول الفرنسي وهو يضحك على نحو أثار دهشة بيهم وأصدقائه. لقد منع جوتييه الطبيب من التحدث نيابة عن بيهم مجيبًا بقوله: «أنت يا صديقي ليست لديك أي خبرة في عالم السياسة. إنني أظن أن السيد بيهم نفسه هو الذي أرغمنا على إبعاده عن المجلس. إن ما نريده هو هذا: إذا وضعنا كأسًا على عتبة نافذة فيجب أن يظل في مكانه ولا يتزحزح قيد أنملة.»

فهم الطبيب رسالة جوتييه تمامًا؛ فلن يتقبل الفرنسيون أي تحدٍ للمؤسسات التي أقاموها، وشخص مثل بيهم يهدد بالإطاحة بكوب الحكم الاستعماري الفرنسي من فوق عتبة النافذة اللبنانية. يقول بيهم متذكرًا: «كلنا ضحكنا مع الطبيب على تلك السياسة الهزلية التي فرضت على بلدنا بسلطة الانتداب. لقد كان هذا هو نفس البلد الذي قدم لنا الوعود بمساعدتنا على نيل استقلالنا.» وفي النهاية سحب بيهم ترشيحه، وقرر ألا يمثل أو يدعم المجلس على الإطلاق.[12]

أكدت الانتخابات نوايا فرنسا الرامية إلى حكم لبنان كمستعمرة لا مساعدتها على نيل الاستقلال، وأقنعت تلك الإجراءات بعض أقوى مؤيدي فرنسا بالانضمام إلى الصفوف المتزايدة للقوميين اللبنانيين الذين يناضلون ضد الحكم الفرنسي. كانت تلك بداية مشئومة للإمبراطورية الفرنسية في الشرق الأوسط خلال سنوات ما بين الحربين

العالميتين؛ فإذا كانت فرنسا لم تستطع النجاح في لبنان، فكيف ستتدبر أمورها في الأقاليم العربية الأخرى؟

* * *

في الوقت الذي واجهت فيه فرنسا معارك انتخابية في لبنان، واجه الحكام الاستعماريون في المغرب ثورة مسلحة كبرى استهدفت الحكم الإسباني والفرنسي؛ فبين عامي ١٩٢١ و١٩٢٦ شكلت حرب الريف أعظم تحدٍ واجه القوى الاستعمارية الأوروبية في العالم العربي.

مُنِحَت فرنسا الضوء الأخضر من قبل القوى الأوروبية لضم المغرب إلى ممتلكاتها في شمال أفريقيا عام ١٩١٢. وقع سلطان المغرب آنذاك، مولاي عبد الحفيظ (حكم من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢)، معاهدة فاس في مارس/آذار ١٩١٢ ليحافظ بذلك على حكم أسرته في المغرب غير أنه تنازل عن السيادة على معظم أجزاء بلاده لفرنسا بموجب تسوية استعمارية عرفت باسم الحماية. كان هذا يعني في الأساس أن تتولى فرنسا حماية حكومة المغرب من التهديدات الخارجية، مع أن فرنسا مارست الحكم بصورة مطلقة عمليًّا — وإن كانت غير مباشرة — من خلال السلطان ووزرائه.

كان أول شيء فشل الفرنسيون في حمايته هو سلامة الأراضي المغربية؛ فقد كانت لإسبانيا اهتمامات إمبريالية بالمغرب تعود إلى القرن السادس عشر، إذ تطورت حصونها الساحلية منذ عهد بعيد إلى جيوب استعمارية (ولا تزال مدينتا سبتة ومليلية خاضعتين للحكم الإسباني حتى يومنا هذا كبقايا من الإمبراطورية البائدة). اضطرت فرنسا للتفاوض مع إسبانيا من أجل توقيع معاهدة تحدد «حقوق» كل منهما في المغرب، وهي عملية انتهت بتوقيع معاهدة مدريد في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٢. وبموجب بنود المعاهدة فرضت إسبانيا حمايتها على الأطراف الشمالية والجنوبية للمغرب؛ وشكلت المنطقة الشمالية نحو ٢٠ ألف كيلومتر مربع (٨ آلاف ميل مربع) تقع على ساحلي الأطلنطي والبحر المتوسط والأراضي الواقعة خلفها، بينما غطت المنطقة الجنوبية ٢٣ ألف كيلومتر مربع (٩٢٠٠ ميل مربع) من الصحراء التي أصبحت تعرف بالصحراء الإسبانية أو الصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك وُضِعَ ميناء طنجة المطل على مضيق جبل طارق تحت سيادة دولية. وبعد عام ١٩١٢ صار سلطان المغرب يحكم دولة ممزقة الأوصال إلى حد بعيد.

مع أن المغرب تمتع بالاستقلال قرونًا طويلة قبل أن يخضع للحماية، فإن حكامه لم ينجحوا مطلقًا في بسط سلطانهم على كامل أراضيهم الوطنية؛ فهيمنة السلطان ظلت دومًا أقوى ما تكون في المدن وأضعف ما تكون في الريف، وتفاقم هذا الوضع عندما وقع المغرب تحت الحكم الإمبريالي. تمرد الجنود، وعاد كثير منهم إلى قبائلهم ليشكلوا تمردًا ريفيًّا، إذ كان الريف المغربي في حالة اضطراب وهياج شديد مع وصول أول حاكم فرنسي لتولي مهام منصبه في مايو/أيار ١٩١٢.

خلال فترة ولايته التي امتدت ثلاثة عشر عامًا في المغرب، أثبت المارشال أوبير ليوتي (١٨٥٤–١٩٣٤) أنه واحد من أعظم المبتكرين في الإدارة الإمبريالية. وصل ليوتي إلى فاس قبل يوم واحد من وقوع هجوم كبير على المدينة من قبل جنود متمردين ومؤيديهم من القبائل، فشاهد على الطبيعة حدود ما حققه الدبلوماسيون الفرنسيون في ضمان موافقة أوروبا على الحكم الفرنسي في المغرب.

ومع أنه تلقى تدريبه كرجل عسكري، لم يرغب ليوتي في تكرار الأخطاء التي ارتُكِبَت في الجزائر، حيث لقي مئات الألوف من الجزائريين والفرنسيين حتفهم خلال العقود التي استغرقها «إخضاع» البلاد بالقوة. وبدلًا من فرض أشكال الإدارة الأوروبية كان ليوتي يأمل في كسب المغاربة عن طريق الحفاظ على المؤسسات المحلية والتعاون مع القادة المحليين بداية من السلطان.

سعى الفرنسيون للسيطرة على مدن المغرب من خلال المؤسسات المحيطة بحكومة السلطان والمعروفة باسم «المخزن» (وتعني، أرض خزينة الدولة). أظهر ليوتي احترامًا عظيمًا لرموز سيادة السلطان على البلاد، فكان يسمح بعزف النشيد الوطني المغربي في مناسبات الدولة ورفع العلم المغربي فوق المباني العامة، ولكن هذا الاحترام لمؤسسة السلطان لم يكن يمتد دائمًا ليشمل صاحب السلطنة نفسه؛ فكان من أول ما فعله ليوتي أن خلع السلطان الحاكم مولاي عبد الحفيظ — الذي اعتبره شخصًا لا يعتمد عليه — ووضع محله حاكمًا أكثر إذعانًا هو مولاي يوسف (حكم من ١٩١٢ إلى ١٩٢٧).

أقام ليوتي سيطرته على الريف على ثلاثة أعمدة أهلية: «القادة الكبار» أو زعماء القبائل؛ و«الطرق الصوفية» أو الجماعات الصوفية الإسلامية التي انتشرت شبكات مقارها في جميع أرجاء البلاد؛ وأخيرًا «البربر» سكان البلاد الأصليون. تحكم القادة الكبار في ولاء إخوانهم من رجال القبائل الآخرين، وكانوا قادرين على تعبئة المئات من

الرجال المسلحين. ولأن ليوتي رأى بعينيه الهجوم الذي شنته القبائل على مدينة فاس بعد وصوله مباشرةً، فقد أدرك أهمية ضمان مؤازرتهم للحكم الفرنسي. أما «الطرق الصوفية» فمثلت شبكة من المؤمنين ارتقت فوق الروابط القبلية، ومثلت مقارهم مأوى لحماية المنشقين وتعبئة المقاومة الدينية لطرد الغزاة غير المسلمين. لقد علم ليوتي أن الطرق الصوفية الجزائرية لعبت دورًا مهمًّا في المقاومة التي تزعمها الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين في الجزائر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، فعزم على ضمان تأييدها لحكومته. أما البربر فهم أقلية غير عربية لها لغتها وثقافتها الخاصة، وسعى الفرنسيون لاستغلال بربر شمال أفريقيا ضد جيرانهم العرب في تطبيق كلاسيكي لاستراتيجية فرِّق تسُد. صدر في سبتمبر/أيلول ١٩١٤ قانون يقضي بأن تخضع قبائل البربر المغربية للحكم وفق أعرافهم وقوانينهم تحت إشراف فرنسي كنوع من وصاية داخل وصاية.

لم يكن نظام ليوتي هذا أقل إمبريالية لمجرد أنه حافظ على المؤسسات الوطنية؛ فقد هيمن الفرنسيون على جميع هيئات الحكومة «المعاصرة»: المالية والأشغال العامة والصحة والتعليم والعدل وغيرها، أما الشئون الدينية والأوقاف والمحاكم الشرعية وما شابه فخضعت للسلطة المغربية. غير أن نظام ليوتي قدم للقادة المحليين حوافز تشجعهم على التعاون مع الحكم الاستعماري الفرنسي بدلًا من مناهضته وتقويضه؛ فكلما زاد عدد الوجهاء المغاربة المنطوين تحت الحكم الفرنسي، قل عدد من يضطر ليوتي «لإخضاعهم» في ميادين القتال. استحق ليوتي التقدير كمبتكر عظيم اعتبر معاصروه اهتمامه بالمحافظة على العادات والتقاليد الوطنية بمنزلة استعمار رحيم.

غير أنه حتى في ظل نظام ليوتي، ظلت أجزاء كبيرة من المغرب تحتاج للإخضاع؛ ولتقليل استنزاف الجيش الفرنسي، جند ليوتي جنودًا مغاربة ممن كانوا مستعدين لتسليم بلادهم لقمة سائغة للحكم الفرنسي، ودربهم. وبالرغم من تطلعه للغزو الكامل للبلاد، ركز ليوتي على قلب المغرب الاقتصادي — الذي أسماه «المغرب المفيد» — الذي يضم المناطق ذات أعظم الموارد الزراعية والتعدينية والمائية.

مضت عملية غزو المغرب المفيد ببطء في مواجهة مقاومة مستمرة من الريف. وبين إعلان الحماية على المغرب عام ١٩١٢ واندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ امتدت الهيمنة الفرنسية من فاس إلى مراكش وبينهما المدينتان الساحليتان الرباط والدار البيضاء وميناء القنيطرة الجديد الذي تغير اسمه إلى بور ليوتي. وعندئذٍ

توقف كل شيء إبان سنوات الحرب عندما استُدعي ٣٤ ألف جندي مغربي للقتال في حرب فرنسا ضد ألمانيا، وتعرض هؤلاء الجنود لخسائر كبيرة دفاعًا عن الإمبراطورية الإمبريالية المستعمرة لبلادهم؛ بل إن ليوتي نفسه استُدعي بين عامي ١٩١٦ و١٩١٧ ليشغل منصب وزير الحربية الفرنسي، ومع ذلك استمر النظام قائمًا، وأثبت القادة الكبار ولاءهم العظيم كمؤيدين لفرنسا في المغرب. اجتمع وجهاء الريف في مراكش في أغسطس/آب ١٩١٤، وأقروا باعتمادهم على فرنسا، وأعلن أحد الوجهاء البارزين قائلًا: «نحن أصدقاء فرنسا وسوف نشاركها مصيرها حتى النهاية سواء كان خيرًا أم شرًّا.»[13]

عقب انتهاء الحرب ومؤتمر الصلح في باريس، استأنف ليوتي غزو المغرب، وواجه مقاومة أشد من أي وقت مضى؛ ففي عام ١٩٢٣ واجه أكثر من ٢١ ألف مقاتل فرنسي ما يقدر بنحو ٧ آلاف ثائر مغربي. إلا أن أعظم التحديات التي واجهت ليوتي جاء من خارج الأراضي الواقعة تحت الحماية الفرنسية؛ من البربر القاطنين بجبال الريف في المنطقة الإسبانية الشمالية. كان الخصم الرهيب لليوتي قاضيًا ببلدة صغيرة اسمه محمد بن عبد الكريم الخطابي، ويشتهر باسم عبد الكريم. قاد عبد الكريم من موطنه في جبال الريف المطلة على ساحل المتوسط ثورة امتدت خمس سنوات في الفترة بين ١٩٢١ و١٩٢٦، وحصدت أرواح عشرات الألوف من الجنود الإسبان فيما عرف بأنه أسوأ هزيمة تعرض لها جيش استعماري في أفريقيا في القرن العشرين.[14]

اندلع الصراع بين أهل الريف (ويعرفون باسم الريفيين) والإسبان في صيف عام ١٩٢١. أعلن عبد الكريم — وقد ألهمه النقاش الدائر حول الإصلاح الاجتماعي والديني الإسلامي — رفضه للحكم الفرنسي والإسباني على السواء، وتطلع لإقامة دولة مستقلة في الريف منفصلة تمامًا عن مملكة المغرب. يقول عبد الكريم: «أردت أن أجعل الريف بلادًا مستقلة كفرنسة وإسبانية وأن أنشئ فيها دولة حرة ذات سيادة.» ويستطرد موضحًا: «الاستقلال الذي يكفل لنا الحرية التامة في تعيين مصيرنا وإدارة شئوننا الاستقلالية وعقد الاتفاقات والمحالفات التي نراها موافقة لنا.»[15]

جند القائد المُلهِم الفذ عبد الكريم آلاف الريفيين للخدمة في جيش منضبط مفعم بالحماسة. امتلك الريفيون ميزة مزدوجة تمثلت في القتال لحماية بيوتهم وأسرهم من الغزاة الأجانب، وفعل هذا فوق أراضيهم الجبلية الوعرة. وبين شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب ١٩٢١ قضت قوات عبد الكريم على القسم الأعظم من الجيش الإسباني

في المغرب، إذ قتلت نحو ١٠ آلاف جندي، وأخذت مئات الأسرى. عندئذٍ أرسلت إسبانيا تعزيزات، وخلال عام ١٩٢٢ استطاعت إعادة احتلال الأراضي التي سقطت في أيدي قوات عبد الكريم؛ غير أن الريفيين واصلوا إحراز الانتصارات على القوات الإسبانية، واستطاعوا الاستيلاء على أكثر من ٢٠ ألف بندقية و٤٠٠ مدفع رشاش و١٢٥ مدفع، وسرعان ما وُزعت تلك الأسلحة على مقاتليهم.

قبل قائد الريفيين الفدية من الإسبان مقابل إطلاق أسراهم ليجعل الإسبان يمولون مجهوده الحربي. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٢٣ حصل عبد الكريم على أكثر من أربعة ملايين بيزيتا إسباني من الحكومة الإسبانية مقابل إطلاق سراح الجنود الذين أسرهم الريفيون منذ بدء الحرب، ومول هذا المبلغ الهائل خطط عبد الكريم الطموحة لتدعيم ثورته الرامية لإقامة دولة مستقلة.

في فبراير/شباط ١٩٢٣ أرسى عبد الكريم أسس إقامة دولة مستقلة في الريف، وقبل بعهود الولاء التي قدمتها قبائل الريفيين وتولى الزعامة السياسية أميرًا (أو قائدًا أو حاكمًا) للمنطقة الجبلية. رد الإسبان بتعبئة حملة عسكرية جديدة لغزو الريف وإخضاعه، وبين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ أوقع الريفيون بالإسبان عددًا من الهزائم توجوها بفتح مدينة تطوان الجبلية في خريف عام ١٩٢٤، وفقد الإسبان ١٠ آلاف جندي آخرين في المعركة. منحت تلك الانتصارات لعبد الكريم وفيالق مقاتليه الريفيين الثقة أكثر مما منحتهم التعقل والحكمة؛ فطالما أمكن إنزال الهزيمة بالإسبان بهذه السهولة، فلم لا يتكرر هذا مع الفرنسيين أيضًا؟

أثارت حرب الريف قلقًا عميقًا في فرنسا؛ وفي جولة على جبهته الشمالية في يونيو/حزيران ١٩٢٤ شعر ليوتي بالذعر عندما رأى أن هزيمة القوات الإسبانية تركت المواقع الفرنسية عرضة للهجوم من قبل الريفيين، وذلك في إحدى جولاته على جبهته الشمالية في يونيو/حزيران ١٩٢٤. كان الريف عبارة عن أرض جبلية فقيرة تعتمد بشدة على وارداتها الغذائية من الوديان الخصبة بالمنطقة الفرنسية؛ واحتاج ليوتي إلى تدعيم المنطقة الواقعة بين فاس والمنطقة الإسبانية لمنع غزو الريفيين لها بدافع تأمين احتياجاتهم الغذائية.

عاد ليوتي إلى باريس في أغسطس/آب لإعلام رئيس الوزراء إدوارد هيريو وحكومته بالتهديد الذي تشكله دولة عبد الكريم المارقة. غير أن فرنسا كانت منهكة بشدة في

احتلال منطقة نهر الراين غرب ألمانيا وتأسيس إدارتها في سوريا ولبنان، ولم تستطع توفير المقاتلين واللوازم المادية التي رأى ليوتي أنها تمثل الحد الأدنى للمحافظة على وضعه في المغرب؛ ففي حين أنه طلب إرسال أربع كتائب مشاة على الفور، فإن الحكومة لم تستطع أن تدبر له سوى اثنتين. شعر ليوتي — الذي عاش حياته كلها ينتمي إلى المحافظين — أنه لا يحظى بدعم حكومة هيريو الراديكالية. عاد إلى المغرب بلا قوة مادية ولا سياسية لاحتواء الريفيين بعد أن بلغ السبعين وتدهورت صحته.

في أبريل/نيسان ١٩٢٥ تحولت قوات عبد الكريم نحو الجنوب، وغزت المنطقة الفرنسية حيث سعت للحصول على دعم القبائل المحلية التي كانت تطالب بالأراضي الزراعية الواقعة جنوب الريف. اجتمع قادة جيش عبد الكريم بزعماء القبائل لشرح الموقف من وجهة نظرهم فقالوا: «لقد أعلن عبد الكريم — سلطان المغرب الحقيقي — الحرب المباركة للإطاحة بالكفرة، خاصة الفرنسيين، تحت راية عزة الإسلام المتجدد.» وأوضحوا قائلين إن غزو قوات عبد الكريم للمغرب بأسره لن تستغرق «أكثر من أيام معدودة».[16] زاد نظر عبد الكريم لحركته على أنها حرب دينية ضد غير المسلمين الذين يحتلون أرض المسلمين، ونادى بتحرير سلطنة المغرب بالكامل، لا جمهورية الريف الصغيرة فحسب.

تحققت أسوأ مخاوف ليوتي، واكتسحت قوات الريف سريعًا الأراضي الزراعية الشمالية التي لم تتمتع بحماية قوية، وأُرغم الفرنسيين على إجلاء جميع الرعايا الأوروبيين وسحب قواتهم من الريف إلى مدينة فاس بعد أن لحقت بها إصابات جسيمة. وفي غضون شهرين فحسب فقد الفرنسيون ٤٣ موقعًا عسكريًّا و١٥٠٠ قتيل و٤٧٠٠ جريح أو مفقود في المعارك ضد الريفيين.

في يونيو/حزيران كتب عبد الكريم — وقد عسكرت قواته على مسافة لا تزيد على ٤٠ كيلومترًا (نحو ٢٥ ميلًا) من فاس — إلى علماء الدين بجامع وجامعة القرويين الشهيرة بمدينة فاس لمساندة قضيته قائلًا: «إننا نعلمكم أنتم وأصحابكم ... أصحاب الإيمان الصادق الذين لا صلة لهم بالمنافقين أو الكفار بحالة العبودية التي غرقت فيها أمة المغرب المتفرقة.» واتهم عبد الكريم السلطان الحاكم مولاي يوسف بخيانة أمته لحساب الفرنسيين وإحاطة نفسه بالفاسدين، وطلب نصرة زعماء الدين في مدينة فاس باعتبار ذلك واجبًا دينيًّا.[17]

كانت تلك حجةً مقنعةً طُرِحَت بمصطلحات دينية مُؤيدة بالعديد من الآيات القرآنية التي تحض على الجهاد؛ ولكن علماء الدين العرب في فاس لم يمنحوا تأييدهم

للريفيين البربر. فعندما وصل جيش عبد الكريم إلى أطراف فاس، اصطدم «بالمغرب المفيد» الذي يحكمه الفرنسيون بقبضة من حديد والذي أنشأه نظام ليوتي. فعندما اضطر العلماء المسلمون للاختيار بين حركة التحرير الوطنية الطموحة القادمة من منطقة الريف وبين مؤسسات الحكم الإمبريالي الفرنسي الراسخة بقوة، من الواضح أنهم ظنوا أن نظام ليوتي هو الأقوى بين الاثنين.

توقفت حركة عبد الكريم عند أسوار فاس في يونيو/حزيران ١٩٢٥. ومع أن الأعمدة الثلاثة للحكم الفرنسي في الريف كانت هي الطرق الصوفية وكبار زعماء القبائل والبربر، فقد ضمن ليوتي تأييد اثنين من تلك الثلاثة. قال عبد الكريم متأملًا ما حدث في وقت لاحق: «كان التعصب الديني أعظم أسباب فشلي إن لم أقل إنه سببه الوحيد.» ولا يتفق هذا الزعم مع استخدام عبد الكريم نفسه للإسلام في حشد التأييد لحرب دينية ضد القوى الإمبريالية؛ ولكن زعيم الريف كان يشير في الواقع إلى جماعات الطرق الصوفية. يقول عبد الكريم: «كان مشايخ الطرق ألد أعدائي وأعداء بلادي.» ولم يصادف عبد الكريم نجاحًا أكبر مع القادة الكبار للقبائل، إذ كتب يقول: «وقد حاولت في أول الأمر أن أستميل الجماهير إلى رأيي بالحجج والبراهين، ولكني صادفت مقاومة عظيمة من الأسر الكبيرة ذات النفوذ.» وبعد أن استثنى أسرة واحدة من تلك الأسر أردف قائلًا: «وأما الباقون فقل كانوا أعداءً لي.»[18] وفي سياق معارضتهم لعبد الكريم، أيد القادة الكبار وشيوخ الطرق جميعًا الحكم الفرنسي في المغرب كما أراد ليوتي. أما بالنسبة للبربر — وقد كان عبد الكريم ومحاربوه الريفيون أنفسهم من البربر — فقد أخذوا سياسة انفصال البربر عن العرب التي وضعها ليوتي إلى آفاق أبعد بكثير جدًّا مما قصد ليوتي؛ ولا ريب أن هوية الريفيين البربرية لعبت دورًا في إثناء عرب المغرب عن الانضمام لحملتهم ضد الفرنسيين.

برغم استمرار نظام الحكم الاستعماري الذي وضعه ليوتي، فإنه هو نفسه سقط أمام التحدي الريفي؛ فمن وجهة نظر منتقديه في باريس، أثبت تدفق طوفان حرب الريف في المغرب الخاضع للحماية الفرنسية فشل جهود ليوتي في الإخضاع الكامل للمغرب. ومع تدفق تعزيزات كبرى من فرنسا على المغرب في يوليو/تموز ١٩٢٥، طلب ليوتي — الذي أنهكته شهور من تدشين الحملات العسكرية ضد الريفيين وتسببت صحته المعتلة في مضاعفة شعوره بالإنهاك — إيفاد قائد آخر لمعاونته، فأرسلت الحكومة الفرنسية المارشال فيليب بيتان — بطل معركة فيردان في الحرب العالمية الأولى

— لمعاونته. وفي أغسطس/آب تولى بيتان قيادة العمليات العسكرية للجيش الفرنسي في المغرب، وفي الشهر التالي تقدم ليوتي باستقالته، وغادر المغرب إلى غير رجعة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٥.

لم يستمر عبد الكريم طويلًا بعد رحيل ليوتي؛ فقد وحد الفرنسيون والإسبان قواهم لسحق التمرد الريفي. كان الجيش الريفي قد انسحب بالفعل عائدًا إلى موطنه الجبلي في شمال المغرب وصار محاصرًا من جبهتين تشكلتا من جيشين — فرنسي وإسباني — كبيرين في سبتمبر/أيلول ١٩٢٥. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول أتم الجيشان الأوروبيان إحاطتهما بجبال منطقة الريف، وفرضا حصارًا كاملًا بهدف تجويع الريفيين وإرغامهم على الاستسلام. رُفِضت جهود عبد الكريم للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية. وفي مايو/أيار ١٩٢٦ اجتاحت جبال الريف قوة أوروبية مشتركة قوامها نحو ١٢٣ ألف جندي. انهارت المقاومة الريفية، واستسلم عبد الكريم للفرنسيين في ٢٦ مايو/أيار، ونُفي بعد ذلك إلى جزيرة ريونيون بالمحيط الهندي، وظل هناك حتى عام ١٩٤٧.

مع انتهاء حرب الريف استعادت فرنسا وإسبانيا حكمهما الاستعماري للمغرب، ولم تزعجهما أي معارضة وطنية بعد ذلك. ومع أن حرب الريف لم تولد مقاومة متواصلة للفرنسيين أو الإسبان في المغرب، فإن عبد الكريم وحركته أشعلا شرارة الخيال لدى القوميين في جميع أرجاء العالم العربي. لقد اعتبروا هؤلاء الريفيين شعبًا عربيًّا (لا من البربر) قاد مقاومة بطولية ضد الحكم الاستعماري الأوروبي، وألحق العديد من الهزائم بجيوش حديثة دفاعًا عن أرضه وعقيدته. وألهمت ثورة الريف التي استمرت خمسة أعوام (١٩٢١–١٩٢٦) ضد إسبانيا وفرنسا بعض القوميين السوريين بدء ثورة خاصة بهم ضد الفرنسيين عام ١٩٢٥.

* * *

تابع أحد الضباط السوريين الشبان بشغف ما تكتبه الصحف عن حرب الريف من مدينة حماة الواقعة في وسط سوريا. كان فوزي القاوقجي نفسه واحدًا ممن حاربوا الفرنسيين ذات يوم. ولما كان من مواطني مدينة طرابلس — الواقعة فيما أصبح بعد ذلك لبنان الكبير — فإنه انضم لمناصري الملك فيصل، والتحق بفرقة غير منظمة واجهت الجيش الفرنسي الاستعماري في خان ميسلون في يوليو/تموز ١٩٢٠. أدى

حجم الهزيمة التي تلقتها الفرقة لإقناع القاوقجي بأن السوريين لا يقدرون على طرد الفرنسيين؛ في الوقت الراهن.

وبعد أسابيع من موقعة ميسلون، فضل القاوقجي المذهب النفعي البراجماتي على المثالية، وقبل بالانضمام إلى الجيش السوري الجديد الذي كان الفرنسيون يؤسسونه والذي أطلقوا عليه اسم «تروب سبيسيال»، أو الفيلق السوري. غير أنه لم يشعر بالراحة وهو يرتدي الزي العسكري الفرنسي، ويتعاون مع قوة إمبريالية أجنبية في إدارة شئون بلاده. شعر القاوقجي ورفاقه من الوطنيين بالحماس يتقد في نفوسهم عندما كانوا يقرءون في ثكناتهم في حماة أنباء حرب الريف في الصحف، فاتخذوا عبد الكريم قدوة لهم يتبعون خطاه. كتب القاوقجي في مذكراته يقول: «أظهر من البطولة في قتالهم ما جعلنا نعتقد أن الخصائص العربية لا تزال موجودة، فاشتعل حب التضحية في نفوسنا. وكان اهتمامي بما يقع في المغرب عظيمًا، فأخذت في طلب خرائط ميادين النضال في الريف.»[19]

وإذا كانت حرب الريف ألهمت القوميين في سوريا، فإن الحكام الإمبرياليين استلهموا أساليب ليوتي في الحكم الإمبريالي في المغرب؛ فقد كان القسم الأكبر من المسئولين الفرنسيين المعينين لحكم سوريا خريجي «مدرسة» ليوتي، إذ كان الجنرال هنري غورو — أول من شغل منصب المندوب السامي في سوريا — مساعدًا لليوتي في المغرب. كما خدم مسئولون استعماريون بارزون غيره عُينوا في سوريا تحت قيادة ليوتي، منهم الكولونيل كاترو، نائب غورو في دمشق؛ والجنرال دي لاموت، نائبه في حلب؛ والكولونيلان اللذان خدما كمبعوثين لمناطق العلويين. كذلك جاء العديد من المسئولين الأقل رتبة إلى سوريا من المغرب؛ ومن البديهي أنهم سعوا لتكرار نموذج معدل من نظام ليوتي في سوريا.[20]

واجه الفرنسيون معارضة وطنية في الريف والمدن على السواء منذ بداية احتلالهم سوريا. ففي عام ١٩١٩ اندلعت ثورة ضد الفرنسيين في جبال العلويين غرب سوريا استغرق إخمادها عامين. لم يكن العلويون — وهم طائفة دينية تعود أصولها إلى الإسلام الشيعي — يرغبون إلا في الحفاظ على الحكم الذاتي؛ إذ لم يزعموا القتال بهدف تحقيق الاستقلال الوطني؛ واستطاع الفرنسيون تلبية رغبات العلويين في الحكم الذاتي المحلي بإنشاء دويلة صغيرة في مدينة اللاذقية ومرتفعات العلويين، يحكم فيها وجهاء المنطقة بالتعاون مع الحكام الفرنسيين.

ثم اندلعت ثورة وطنية أكثر خطورة في المناطق الريفية المحيطة بمدينة حلب الواقعة في الشمال عام ١٩١٩، تزعمها أحد وجهاء المنطقة اسمه إبراهيم هنانو. كان هنانو من الإقطاعيين الذين خدموا الحكومة العثمانية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولم يكن راضيًا عن القمع الذي مارسه العثمانيون في زمن الحرب. تقدم هنانو للتطوع في جيش الأمير فيصل خلال الثورة العربية بين عامي ١٩١٦ و١٩١٨، وشارك في المؤتمر السوري العام عام ١٩١٩. ولما كان هنانو رجل أفعال فقد اعتبر أن المؤتمر السوري لا يزيد كثيرًا عن كونه منتدى للتحدث، فعاد إلى حلب في الشمال لتعبئة قوات حرب عصابات غير نظامية لحشد مقاومة فعالة ضد الفرنسيين. وأشعل هنانو انتفاضة ريفية ضد احتمال الحكم الفرنسي، سرعان ما تحولت إلى ثورة قومية بعد أن احتل الفرنسيون حلب عام ١٩٢٠. تزايدت أعداد الثوار سريعًا بين صيف وخريف عام ١٩٢٠، من ٨٠٠ إلى نحو ٥ آلاف متطوع.[21] تلقى القوميون السوريون السلاح والتمويل من جيرانهم الترك الذين كانوا يخوضون حربهم الخاصة ضد الاحتلال الفرنسي الذي لم يدم طويلًا للمنطقة الساحلية الجنوبية من الأناضول. تحرك الفرنسيون بسرعة لنشر قواتهم وإعادة بسط سيطرتهم على حلب حتى لا يثير تمرد هنانو انتفاضة قومية أوسع نطاقًا تنتشر في ربوع سوريا بأسرها. وفي خريف عام ١٩٢١ هرب هنانو إلى الأردن حيث ألقى البريطانيون القبض عليه، وسلموه للسلطات الفرنسية. حاكم الفرنسيون هنانو، لكنهم امتلكوا الحكمة الكافية لإطلاق سراح الرجل الوطني بدلًا من تحويله إلى شهيد. ومن وجهة نظر فوزي القاوقجي — الذي كان ملتحقًا بالفعل بالجيش السوري — فإن انهيار ثورة هنانو أكد رأيه أن السوريين ليسوا مستعدين بعد لمقاومة الفرنسيين.

كان الفرنسيون أكثر قلقًا مما تصور فوزي القاوقجي بشأن مواجهة ثورة قومية. ولمواجهة تهديد قيام حركة قومية موحدة، اختار الفرنسيون استخدام خطة فرِّق تسُد، فقسموا سوريا إلى أربع دويلات صغيرة. أصبحت حلب ودمشق عاصمتين لإدارتين منفصلتين بهدف منع القوميين الحضريين في المدن السورية الرئيسية من توحيد جهودهم لتحقيق هدف مشترك. كذلك تصور الفرنسيون ضرورة إقامة دولتين منفصلتين للطائفتين الدينيتين ذواتي التاريخ الطويل من الحكم الذاتي الإقليمي: العلويون في غرب سوريا والدروز في الجنوب. وعلى غرار سياسات ليوتي التي اتبعها مع البربر، أملت فرنسا بتلك الأساليب أن تمنح العلويين والدروز مصلحة أكيدة في

وجود الانتداب الفرنسي تعزلهم عن النزعة القومية في الحضر. برر المندوب السامي غورو هذا التقسيم لسوريا إلى مناطق تتمتع بالحكم الذاتي وتعيين شخصيات محلية كمحافظين فيها استنادًا إلى المبدأ الذي تعلمه في مدرسة المارشال ليوتي.[22]

رغم عملهم على التأكيد على نواياهم الطيبة تجاه طائفتي الدروز والعلويين في سوريا، لم يقدم الفرنسيون أي تنازلات للزعماء القوميين في دمشق. وكان أبرز القوميين السوريين تأثيرًا في بدايات العشرينيات من القرن العشرين رجلًا يدعى عبد الرحمن الشهبندر (١٨٨٢–١٩٤٠)، وهو طبيب تلقى تدريبه في الجامعة الأمريكية ببيروت. ولما كان يتحدث الإنجليزية بطلاقة بعد انتهاء فترة تدريبه كطبيب، عمل الشهبندر مرشدًا ومترجمًا للجنة كنج كرين عام ١٩١٩، وكون صداقة شخصية مع تشارلز كرين، ثم عُين فترة وجيزة وزيرًا للخارجية في آخر حكومة شكلها الملك فيصل في مايو/أيار ١٩٢٠، ولجأ إلى مصر في أعقاب سقوط حكومة فيصل في يوليو/تموز من ذات العام. وعاد الشهبندر إلى دمشق بعدها بعام عندما أعلن الفرنسيون عفوًا عامًّا في صيف عام ١٩٢١.

لدى عودته إلى سوريا عاد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لأنشطته القومية، وشكَّل منظمةً سريةً أطلق عليها اسم جمعية اليد الحديدية. جمعت جمعية اليد الحديدية المحاربين القدامى في الجمعيات العربية السرية التي تعود إلى الحقبة العثمانية ومؤيدي حكومة فيصل العربية في دمشق تحت هدف مشترك هو طرد الفرنسيين من سوريا. حوصرت أنشطة اليد الحديدية بمراقبة صارمة من الفرنسيين، وفي ٧ أبريل/نيسان ١٩٢٢ ألقى الفرنسيون القبض على الشهبندر وأربعة من القادة الآخرين للحركة بتهمة إثارة التمرد.

لم تؤد عمليات الاعتقال التي نفذها الفرنسيون إلا إلى تأجيج جذوة الغضب السوري. وفي اليوم التالي استغلت جماعة من القوميين صلاة الجمعة بالجامع الأموي في إخراج جموع المصلين الذين بلغ عددهم ٨ آلاف في مظاهرة حاشدة. قاد أعضاء جمعية اليد الحديدية الحشد الذي تنوعت فئاته بين زعماء دينيين ورؤساء أحياء وتجار وطلبة، وسار الجمع في أسواق دمشق متجهًا نحو القلعة حيث انتشرت قوات الأمن الفرنسية التي أصابت منهم العشرات، وألقت القبض على ستة وأربعين دمشقيًّا.

فشلت الإجراءات القمعية الفرنسية في استئصال المعارضين، إذ استجاب المزيد والمزيد من مواطني دمشق لدعوة القوميين. وفي ١١ أبريل/نيسان سارت مجموعة

مكونة من أربعين امرأة تتزعمهن زوجة الشهبندر في مظاهرة حاشدة. أطلق الجنود الفرنسيون النار على الحشد، فأردوا ثلاثة قتلى، وأصابوا كثيرين غيرهم بجراح، بينهم عدة نساء. ودُعي إلى إضراب عام، فأغلق أصحاب المتاجر في دمشق أبواب محالهم طوال أسبوعين في حين حاكم الفرنسيون الشهبندر وغيره من قادة المعارضة. وصدرت ضد الجميع أحكامًا قاسية، إذ حكم على الشهبندر بالسجن عشرين عامًا وعلى الآخرين بأحكام تتراوح بين خمسة وخمسة عشر عامًا. تفككت جمعية اليد الحديدية، وأُخرس القوميون، وساد الهدوء؛ غير أن هذا الهدوء لم يدم أكثر من ثلاث سنوات.

بحلول عام ١٩٢٥ — وبعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي — بدأ الفرنسيون يعيدون النظر في وضعهم السياسي في سوريا، وتبين لهم أن إدارة عدة دويلات صغيرة أمر باهظ التكلفة. أتم المندوب السامي الفرنسي غورو مدة خدمته، وأصدر خلفاؤه مراسيم بتوحيد حلب ودمشق في دولة واحدة، ورتبوا لإجراء الانتخابات النيابية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٥ لاختيار مجلس نيابي جديد.

بعد ثلاث سنوات من الهدوء السياسي أرخى الفرنسيون قبضتهم على السياسة السورية. أصدر المندوب السامي الجديد، الجنرال موريس سراي، عفوًا عن السجناء السياسيين، وسمح للقوميين في دمشق بتشكيل حزب قبل إجراء انتخابات المجلس النيابي. وشكل الشهبندر — الذي قضى عامين من مدة سجنه قبل أن يُطلَق سراحه بموجب العفو العام — منظمة جديدة للقوميين سميت حزب الشعب وذلك في يونيو/حزيران ١٩٢٥. ضم الشهبندر إلى حزبه بعضًا من أبرز الدمشقيين، وردت سلطات الانتداب الفرنسي بأن رعت حزبًا مؤيدًا للفرنسيين هو حزب الاتحاد السوري. وخشي السوريون من أن يزور الفرنسيون نتيجة الانتخابات؛ تمامًا كما فعلوا في لبنان، غير أن تدمير العملية السياسية جاء هذه المرة من جبل الدروز وليس من مكتب المندوب السامي.

كانت القلاقل تتشكل وتختمر بين الفرنسيين والدروز منذ عام ١٩٢١. عقد الجنرال جورج كاترو — وهو خريج آخر من خريجي مدرسة ليوتي — معاهدة فرنسية مع الدروز عام ١٩٢١ على غرار سياسة الفرنسيين مع البربر في المغرب. ووفقًا لهذه المعاهدة يشكل جبل الدروز وحدة إدارية خاصة مستقلة عن دمشق ولها محافظ منتخب من أهل الإقليم وممثل في المجلس. وبعبارة أخرى تولى الدروز إدارة

الجبل ظاهريًّا. وفي المقابل كان على الدروز أن يقبلوا شروط الانتداب الفرنسي إرسال مستشارين فرنسيين إلى الجبل ووجود حامية من الجنود الفرنسيين. اعترض كثير من الدروز اعتراضات شديدة على بنود المعاهدة وخافوا من أنها تعطي الفرنسيين مجالًا متسعًا أكثر مما ينبغي ليتدخلوا في شئونهم. غير أن معظمهم انتهج أسلوب «لننتظر ونرى» للحكم على الفرنسيين من خلال ممارساتهم؛ ولم يشعروا بالاطمئنان تجاه ما رأوه خلال السنوات التالية.

ارتكبت فرنسا منذ البداية خطأً باستبعاد أقوى قادة الدروز، سلطان باشا الأطرش. ففي محاولة سافرة لتقويض سلطة أقوى رجل في جبل الدروز، عينت السلطات الفرنسية عام ١٩٢١ واحدًا من أقارب سلطان باشا أقل شأنًا، هو سليم الأطرش، محافظًا على الجبل. أدى هذا التصرف إلى جعل الفرنسيين وسلطان باشا في حالة تصادم. وعندما حرر رجال سلطان باشا أسيرًا اعتقله الفرنسيون في يوليو/تموز ١٩٢٢، ردت السلطات الإمبريالية بإرسال قوات وطائرات لتدمير منزل سلطان باشا. وقاد سلطان باشا — الذي لم يفزعه ما حدث — حرب عصابات ضد المواقع الفرنسية المتمركزة في الجبل استمرت تسعة أشهر إلى أن أُرغِمَ قائد الدروز العسكري على الاستسلام في أبريل/نيسان ١٩٢٣. عقد الفرنسيون هدنة مع الزعيم الدرزي، وتجنبوا المخاطر التي قد تنجم عن تقديم زعيم محلي قوي مثله للمحاكمة. غير أن سليم باشا — الحاكم الاسمي لجبل الدروز — كان قد أعلن استسلامه بالفعل، وما كان لقائد درزي آخر أن يقبل بتناول الكأس المسمومة بأن يصير محافظًا للجبل في ظل معارضة سلطان باشا.

ولما وجد الفرنسيون أنه ليس لديهم مرشح مناسب من الدروز، كسروا واحدةً من القواعد الرئيسية لنظام ليوتي، وكذلك خرقوا بنود معاهدتهم مع الدروز بتعيين ضابط فرنسي محافظًا لجبل الدروز عام ١٩٢٣. ولو أن ذلك لم يكن سيئًا بما يكفي، فقد أُضيف إليه أن الرجل الذي عينوه محافظًا — وهو الكابتن جابرييل كاربيه — كان إصلاحيًّا متشددًا جعل رسالته تدمير ما أطلق عليه اسم «النظام الإقطاعي العتيق» بجبل الدروز الذي اعتبره «رجعيًّا». وتعددت شكاوى الدروز ضد كاربيه، وأبدى الشهبندر ملحوظة ساخرة، هي أن العديد من رفاقه القوميين ينسبون للضابط الفرنسي تعزيز القومية السورية بدفعه الدروز إلى التمرد.[23]

رفض زعماء الدروز قبول الخروقات الفرنسية للمعاهدة التي أبرموها معهم عام ١٩٢١، وقرروا توجيه شكاواهم مباشرةً لسلطات الانتداب. وفي ربيع عام ١٩٢٥ تجمع

زعماء الجبل، وشكلوا وفدًا توجه إلى بيروت للقاء المندوب السامي وتقديم شكوى له بحق كاربيه. وبدلًا من انتهاز الفرصة لتهدئة واسترضاء الدروز الغاضبين، استهزأ المندوب السامي سراي بزعماء الجبل على نحو صريح، وحقر من شأنهم بأن رفض حتى مقابلتهم. عاد زعماء الدروز إلى الجبل وقد استبد بهم الغضب، عازمين على الثورة ضد الفرنسيين ومنقبين عن شركاء لهم في ذلك؛ فتحولوا نحو القوميين في الحضر كحلفاء طبيعيين.

كان النشاط القومي يكسب أرضًا جديدة في جميع المدن السورية عام ١٩٢٥. ففي دمشق جمع عبد الرحمن الشهبندر قيادات القوميين في حزب الشعب الجديد الذي أسسه. وفي حماة أنشأ فوزي القاوقجي حزبًا سياسيًّا ذا توجه ديني صريح أسماه «حزب الله». وأثبت القاوقجي بذلك أنه من أوائل من قدروا القوة السياسية للإسلام حق قدرها في تعبئة الناس ضد الحكم الأجنبي. أطلق القاوقجي لحيته، وزار سائر مساجد حماة كل ليلة لكسب التأييد للثورة، ووطد علاقاته مع الوعاظ المسلمين بالمدينة، وحثهم على ملء خطب الجمعة بالآيات القرآنية التي تحض على الجهاد، وحصل أيضًا على دعم مالي من بعض العائلات الثرية من ملاك الأراضي في حماة. وهكذا نما حزب الله من حيث عدد الرجال والموارد المالية. وفي بداية عام ١٩٢٥ أرسل القاوقجي مبعوثين للقاء الشهبندر في دمشق للتشجيع على تنسيق أوثق بين حزب الشعب وحزب الله في حماة. ولكن الشهبندر ردَّ مبعوثي حماة، وقال لهم محذرًا: «إن فكرة الثورة الآن خطرة ومضرة جدًّا لمصلحة البلاد».[24] ومع انضمام الدروز لقضية القوميين في مايو/أيار ١٩٢٥، اقتنع الشهبندر بأن الحركة بلغت الكتلة الحرجة الضرورية لمنحها فرصة للنجاح.

في ذلك الشهر اتصل زعيم الدروز بالشهبندر والقوميين الدمشقيين، وعُقِدَ الاجتماع الأول في منزل صحفي محنك، ودارت المحادثات حول وسيلة إطلاق شرارة الثورة. وأطلع الشهبندر الدروز على أنشطة فوزي القاوقجي في حماة، وناقش معهم فتح عدة جبهات ضد الفرنسيين في ثورة تعم القطر السوري بأسره. ثم عقدت الاجتماعات التالية في منزل الشهبندر، وحضرها أبرز أفراد عائلة الأطرش، وحُلِفَت الأيمان، وأُخِذَت المواثيق الغلاظ في السر، وتعهد جميع المشاركين على العمل من أجل الوحدة الوطنية والاستقلال.[25] كان ذلك تحالفًا ملائمًا للجانبين. غمرت السعادة الشهبندر ورفاقه وهم يرون الدروز يبدءون عملًا مسلحًا في منطقتهم؛ حيث يتمتعون هناك بحرية حركة أكبر

كثيرًا من القوميين في دمشق، كما كانوا مسلحين تسليحًا ثقيلًا؛ وفي المقابل لن يضطر الدروز إلى مواجهة الفرنسيين وحدهم؛ فقد تعهد القوميون في دمشق بنشر الثورة في جميع أنحاء البلاد مقدمين للدروز ما يحتاجونه من دعم لاتخاذ خطوتهم الأولى.

أطلق الدروز شرارة الثورة على الحكم الفرنسي في يوليو/تموز عام ١٩٢٥. وقاد سلطان باشا الأطرش قوة مكونة من عدة آلاف من المقاتلين ضد الفرنسيين في مدينة صلخد — ثاني أكبر مدن الجبل — التي احتلوها في ٢٠ يوليو/تموز. وفي اليوم التالي فرضت قواته حصارًا على السويداء — العاصمة الإدارية لجبل الدروز — وشلت حركة فرقة كبيرة من الإداريين والجنود الفرنسيين.

افتقر الفرنسيون — الذين أخذتهم المفاجأة — إلى القوات والاستراتيجية التي تمكنهم من قهر ثورة الدروز. وعلى مدار الأسابيع القليلة التالية، هزم جيش الدروز المكون من ثمانية إلى عشرة آلاف متطوع جميع القوات الفرنسية التي أُرسِلَت للتصدي له. وعزم المندوب السامي الفرنسي سراي على قمع الثورة ووأدها في مهدها للحيلولة دون وقوع السيناريو المروع المتمثل في انتفاضة تعم البلاد بأسرها؛ لذا فقد أعاد توزيع القوات الفرنسية وقوات الجيش السوري في شمال ووسط سوريا، وأرسلها لمواجهة الثورة في جبل الدروز الجنوبي. وفي أغسطس/آب ألقت السلطات القبض على كل المشتبه بهم من القوميين في دمشق، فكانت تعتقل الرجال، وترحلهم خارج البلاد بدون محاكمة. وهرب الشهبندر مع أقرب معاونيه من دمشق لينضموا إلى عشيرة الأطرش في جبل الدروز. ومع أن الفرنسيين بذلوا قصارى جهدهم، بدأت الثورة تنتشر، واندلعت الشرارة التالية في حماة.

أعد فوزي القاوقجي الساحة لقيام الثورة في حماة متحينًا اللحظة المناسبة لتوجيه ضربته، ومع أنه شهد الثورات السورية السابقة تندلع ثم تقمع، فقد اعتقد أن الموقف مختلف في عام ١٩٢٥. كانت هناك درجة جديدة من التعاون والتنسيق بين معارضي الحكم الفرنسي؛ الدروز والدمشقيين وحزبه هو في حماة. لقد أطلق الدروز ثورتهم التي أحدثت أثرًا مدمرًا على الفرنسيين. ظل القاوقجي يتابع أنباء حرب الريف في المغرب، وعلم أن موقف فرنسا آخذ في التدهور، وقال عن هذا في مذكراته: «كانت جيوش فرنسا قد اشتبكت في القتال مع قبائل الريف بقيادة عبد الكريم، وأخذت أخبار انتصاراته تصلنا، كما كانت تصلنا أخبار نجدات فرنسا المرسلة إلى مراكش.» وأدرك القاوقجي أنه

مع إرسال فرنسا لقواتها إلى المغرب، لن تكون هناك تعزيزات متاحة للجيش الفرنسي في سوريا، وعلق قائلًا: «وكانت ترتيباتي قد تمت، ولم يبق عليّ إلا التنفيذ.»[26]

في سبتمبر/أيلول ١٩٢٥ أرسل القاوقجي مبعوثين إلى سلطان باشا الأطرش في جبل الدروز، واقترح أن يصعِّد الدروز هجماتهم لسحب جميع الجنود الفرنسيين إلى الجنوب. بعدها يبدأ هو هجومه في حماة في أوائل أكتوبر/تشرين الأول. كان زعيم الدروز مستعدًا لتعريض مقاتليه لقتال عنيف ضد الفرنسيين ليضمن فتح جبهة ثانية ضد الفرنسيين في حماة، فوافق على خطة القاوقجي.

في ٤ أكتوبر/تشرين الأول قاد القاوقجي تمردًا لقسم من الجيش السوري بمساعدة مقاتلين من القبائل البدوية المحيطة بحماة ودعم من سكان المدينة، وتمكنوا من أسر عدد من الجنود الفرنسيين ومحاصرة حكام المدينة في قصر الحكومة. وبحلول منتصف الليل سقطت المدينة في أيدي الثوار.

رد الفرنسيون بسرعة؛ فمع أن معظم جنودهم يقاتلون في جبل الدروز — كما توقع القاوقجي — فما زالت لديهم قوتهم الجوية. وبدأ الفرنسيون قصفًا جويًّا بالقنابل هز الأحياء السكنية، وسوى أقسامًا من الأسواق الرئيسية للمدينة بالأرض، ولقي ما يقرب من ٤٠٠ مدني مصرعهم، كثير منهم من النساء والأطفال. وكان وجهاء المدينة — الذين تعهدوا في البداية بتقديم الدعم لحركة القاوقجي — أول من انشق عن الصف، وخان العهد، وعقد اتفاقًا مع الفرنسيين لإنهاء الثورة والقصف الجوي معًا. وخلال ثلاثة أيام من بدء تمردهم، اضطر القاوقجي ورجاله إلى الانسحاب إلى الريف، تاركين الفرنسيين يعيدون بسط سيطرتهم على حماة.

نقل القاوقجي ورجاله ثورتهم إلى بلدات ومدن أخرى في باقي أنحاء سوريا غير عابئين بإخفاقهم في حماة. يقول القاوقجي في مذكراته مفاخرًا: «فُتِحَت أمامنا أبواب ميادين سوريا للثورة، وبهذه الترتيبات والأعمال … انخذل الذكاء والدهاء الفرنسيين أمام ذكاء العرب ودهائهم.»[27]

وفي غضون أيام انتشرت الثورة إلى القرى المحيطة بدمشق، وحاول الفرنسيون قمع الحركة باستعراض للعنف المفرط. دُمرت قرى بأكملها بالقصف المدفعي أو الجوي، وأُعدم ما يقرب من مائة قروي في المناطق الريفية المتاخمة للعاصمة، وأُخِذَت جثثهم إلى دمشق لتكون عبرةً مروعة تردع غيرهم عن مؤازرة الثوار. وعلى نحو طبيعي

ومتوقع أدى العنف إلى العنف؛ فوضعت اثنتا عشرة جثة مشوهة من جثث الجنود المحليين الذين يخدمون في الجيش الفرنسي خارج بوابات دمشق كتحذير من أي تعاون مع السلطات الاستعمارية.

بحلول يوم ١٨ أكتوبر/تشرين الأول وصلت الثورة إلى العاصمة السورية، حيث اشترك الرجال والنساء على حد سواء في المقاومة، واعتمد الرجال المقاتلون على زوجاتهم وشقيقاتهم في تهريب الطعام والسلاح إليهم في أماكن اختبائهم، وتحت أنظار جندي فرنسي قائم على الحراسة، حملت زوجة دمشقية الطعام والسلاح لزوجها الهارب ورفاقه الثوار. وتحكي الصحفية الدمشقية سهام ترجمان في مذكراتها قائلة: «وما كان يخطر على باله [الحارس الفرنسي] أن النسوان عم تهرب الثوار من فوق الأساطيح، وعما تهرب الأسلحة وتوصلها تحت الملايا وتحت صحون الطباخ لعند الثوار.»[28]

من وجهة نظر الزعماء القوميين في دمشق، صارت الثورة جهادًا مقدسًا، وصار المقاتلون محاربين مباركين. ودخل نحو أربعمائة متطوع مدينة دمشق واستطاعوا السيطرة على حي الشاغور وحي الميدان وإرغام الإداريين الفرنسيين على اللجوء إلى القلعة. وشقت إحدى فصائل الثوار طريقها نحو قصر العظم — وهو البناء الفخم الذي بناه أسعد باشا العظم، ويعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر، واستولى عليه الفرنسيون، فجعلوه مقرًّا لإقامة المحافظ — في محاولة لأسر المندوب السامي، الجنرال موريس سراي. ومع أن سراي كان قد غادر بالفعل مقر إقامته، فقد نشبت معركة ضارية بالبنادق أشعلت النيران في القصر القديم؛ ولم تكن تلك سوى البداية.

لجأ الفرنسيون إلى القوة الغاشمة لدحر الثورة في دمشق، فقصفوا أحياء دمشق بالمدفعية من القلعة دون تمييز. وكتب زعيم القوميين الدمشقيين دكتور الشهبندر يقول: «وفي الوقت المعين فتحت هذه الآلات الجهنمية أفواهها وصبت على أثمن حي من الأحياء حممها، فلم يمض أربع وعشرون ساعة إلا وقنابل التدمير والتحريق قد أكلت ما يربو على ستمائة دار من أحسن الدور.» وأعقب ذلك بضعة أيام من القصف الجوي، وسجل الشهبندر ما حدث في مذكراته قائلًا: «وقد استمر إطلاق المدافع من منتصف يوم الأحد إلى مساء الثلاثاء ولا يُعرَف عدد الذين قُتِلوا تحت الأنقاض بالضبط.»[29] وقد حددت تقديرات لاحقة عدد القتلى بنحو ١٥٠٠ قتيل خلال ثلاثة أيام من العنف.

أدى تأثير تلك الأحداث على المدنيين إلى جعل الثوار يوقفون عملياتهم في دمشق. حكى الشهبندر في مذكراته قائلًا: «ولما رأى الثوار الرعب الذي استولى على النساء

والأطفال من مواصلة القنابل على الأحياء وتحليق الطيارات في المساء وضربها البيوت من غير تعيين، غادروا المدينة.» ورغم طرد الثوار من دمشق وحماة، فإنهم نجحوا في تخفيف الضغط على جبل الدروز الذي تحمل وطأة الهجوم الفرنسي طيلة ثلاثة أشهر. وإذا كان الفرنسيون تمنوا منع انتشار الثورة من خلال العنف دون تمييز ضد حماة ودمشق فقد خاب أملهم. لقد اضطر الفرنسيون إلى نشر قواتهم في جميع أنحاء سوريا بعد أن عمت الثورة أرجاء البلاد في شتاء عام ١٩٢٥–١٩٢٦.

لم يتمكن الفرنسيون من العودة إلى جبل الدروز إلا بعد أن أخمدوا الثورات في شمال ووسط سوريا، وهناك في جبل الدروز كان سلطان باشا الأطرش لا يزال يقود حركة مقاومة نشطة. وفي أبريل/نيسان ١٩٢٦ استعاد الفرنسيون مدينة السويداء، العاصمة الإقليمية للدروز. وبعد انتهاء شهر مايو/أيار ١٩٢٦ — عندما استسلم عبد الكريم أخيرًا في المغرب — استطاع الفرنسيون نقل عدد كبير من جنودهم إلى سوريا ليصل إجمالي القوة الفرنسية إلى ٩٥ ألف جندي، حسبما ذكر فوزي القاوقجي. هزم الفرنسيون المقاومة السورية، ونفوا زعماءها خارج البلاد. وفي أول أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٦ عبر سلطان باشا الأطرش ودكتور عبد الرحمن الشهبندر الحدود إلى إمارة شرق الأردن المجاورة.

حاول فوزي القاوقجي الاستمرار في النضال فترة امتدت طويلًا بعد أن استسلم باقي زعماء القوميين. وبين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٦ ومارس/آذار ١٩٢٧ دشن حملات بلا هوادة لإعادة إحياء الثورة، غير أن الشعب السوري — الذي أصبح حذرًا متوجسًا في وجه الانتقام الفرنسي الشرس — فقد روح القتال. وفي حملته الأخيرة في مارس/آذار ١٩٢٧ استطاع القاوقجي تشكيل سرية من أربعة وسبعين مقاتلًا لم يمتلك الخيول منهم سوى سبعة وعشرين فحسب، وابتعدوا عن دمشق لاجئين إلى الصحراء، وهناك غدرت بهم قبائل الصحراء التي دعمت وساندت الحركة سابقًا. وعن طريق الحيلة والمراوغة تمكنوا من الانسحاب إلى شرق الأردن هاربين من الأسر، ولكنهم تركوا بلادهم بين أيدي الفرنسيين.[30]

فشلت الثورة السورية في تحقيق الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، وانتقلت زعامة الحركة القومية إلى قيادة جديدة من وجهاء الحضر الذين تجنبوا الكفاح المسلح، وحاولوا تحقيق أهدافهم من خلال عملية سياسية تفاوضية والاحتجاج دون اللجوء إلى

العنف. وحتى عام ١٩٣٦ لم يحقق القوميون السوريون نتائج ملموسة تدل على ما بذلوا من جهد.

* * *

مع أن السلطات الاستعمارية الفرنسية قضت معظم عقد العشرينيات في كبح حركات التمرد والثورات في المغرب وسوريا، فعلى الأقل كان لديها في الجزائر احتفال تتطلع إليه.

مر قرن من الزمان منذ حدد داي الجزائر مصير بلاده بضربات غاضبة من منشة الذباب عام ١٨٢٧. ومنذ أنزل الفرنسيون أول قواتهم في سيدي فروش في يونيو/حزيران ١٨٣٠، تمكنوا من طرد العثمانيين وهزيمة الأمير عبد القادر وقمع عدد من حركات التمرد الكبرى التي كان آخرها بين عامي ١٨٧١ و١٨٧٢. ومع بداية القرن العشرين أتموا فتح البلاد من ساحل المتوسط حتى الصحراء.

وبحلول العشرينيات من القرن العشرين انتقل أكثر من ٨٠٠ ألف مستوطن من فرنسا إلى الجزائر.[31] لم يعد الفرنسيون في الجزائر يعيشون على أرض أجنبية؛ فمنذ عام ١٨٤٨ — عندما أُعلنت الجزائر أرضًا فرنسية — تحولت الأقاليم الثلاثة وهران والجزائر وقسنطينة إلى محافظات فرنسية لها ممثلون منتخبون في البرلمان الفرنسي في باريس. تمتع النواب «الجزائريون» — أو بالأحرى النواب الجزائريون الفرنسيون؛ إذ لم يكن مسموحًا للجزائريين من أهل البلاد الأصليين بالتصويت أو الترشح في انتخابات المناصب الوطنية — بنفوذ كبير لا يتناسب مع حجمهم في البرلمان، وشكلوا كتلة لحماية مصالح المستوطنين.

ومع اقتراب الاحتفال المئوي عام ١٩٣٠ انتهز الجزائريون الفرنسيون الفرصة لإبهار الفرنسيين المتحضرين والجزائريين أصحاب البلاد الأصليين وإظهار انتصارهم وأبدية الوجود الفرنسي في الجزائر. بدأ التخطيط للاحتفالات قبل إقامتها بسنوات، إذ اتخذ الحاكم العام للجزائر الخطوة الأولى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٣ عندما أصدر مرسومًا يعلن فيه تشكيل لجنة «لإعداد برنامج الاحتفال بمئوية احتلال الفرنسيين للجزائر عام ١٨٣٠». وأقر البرلمان الفرنسي ميزانية قدرها ٤٠ مليون فرنك وتشكيل لجنة مكلفة بمهمة تنظيم الاحتفالات. وفي النهاية تكلفت الاحتفالات ما يزيد على ١٠٠ مليون فرنك.

تغير وجه الجزائر من أجل ذلك العام. كُلِّفَ الفنانون بتشييد نصُب تذكارية تحتفي بأهم معالم تاريخ الجزائر الفرنسية لتزيين المدن والريف، وشُيدت المتاحف في المدن الكبرى؛ الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، وأُنشئت مشاريع عامة في جميع أنحاء البلاد؛ المدارس والمستشفيات ودور الأيتام ودور رعاية المساكين وكليات الزراعة والمدارس المهنية وأقوى محطة إذاعة في العالم لضمان وصول أنباء احتفالات المئوية إلى جميع أنحاء الجزائر. كما نُظِّمَ معرض كبير في مدينة وهران الساحلية غرب البلاد، وأُعلن عنه بكافة وسائل الدعاية التي تليق بمعرض عالمي. وعُقِدَ أكثر من خمسين مؤتمرًا ومنتدى دوليًّا حول كافة مناحي الحياة تقريبًا. وامتلأت أجندة هذا العام ببطولات رياضية وسباقات سيارات عبر الصحراء وسباقات يخوت. أُضيئت المدن ليلًا، وازدانت المباني الرئيسية بحبال من الأنوار الكهربائية، وانطلقت عروض ألعاب نارية مبهرة رائعة.

ولعل أفضل ما عبر عن احتفالية المئوية تلك النصب التذكارية التي أُمر بإنشائها تمييزًا للاحتفال. ففي مدينة بوفاريك — على بعد عدة أميال جنوب مدينة الجزائر — احتفت قاعدة تمثال حجرية هائلة عرضها ٤٥ مترًا وارتفاعها ٩ أمتار (نحو ١٤٨ قدمًا في ٣٠ قدمًا) «بعظمة العبقرية الاستعمارية لفرنسا». وضع النحات هنري بوشار (الذي صمم النصب التذكاري للإصلاح البروتستانتي في جنيف) في وسط النصب تماثيل لمجموعة من الفرنسيين «أبطال الحضارة الرواد» على رأسهم الجنرال بيجو والجنرال لامورسيير، القائدان العسكريان اللذان أحرقا أرض الجزائر من أجل هزيمة الأمير عبد القادر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر. ووقفت مجموعة من النبلاء والمحافظين و«المستوطنين المثاليين» الفرنسيين في صفوف وراء العسكريين. وفي المؤخرة وضع النحات بعض العرب بزيهم الوطني — وهم ينظرون من فوق أكتاف الفرنسيين بأزيائهم العسكرية وبزاتهم — كممثلين لـ«أهل البلد الأصليين الذين أدى إخلاصهم الشديد لجعل المهمة [أي مهمة الاستعمار الفرنسي] ممكنة التحقيق».[32]

بل إن الفرنسيين استطاعوا أن يدسوا وجودًا جزائريًّا متعاطفًا مع ذكرى ١٨٣٠ العسكرية. فثار جدل ساخن في الصحافة الفرنسية حول ما إذا كان النصب التذكاري المزمع إقامته احتفالًا بإنزال القوات الفرنسية في سيدي فروش في ١٤ يونيو/حزيران ١٨٣٠ سوف «يثير ضيق الوطنيين» أم لا. وكتب ميرسيبه، المؤرخ الرسمي لاحتفالات المئوية، يقول: «كل أولئك الذين يعرفون الجزائر والذين يعيشون في اتصال يومي مع

سكانها من العرب والبربر لم يشعروا بأي خوف أو توجس تجاه هذا الأمر.» وأصر ميرسييه على أن المشاعر الحقيقية لجميع الجزائريين الوطنيين هي التي عبر عنها الزعيم القبلي بوعزيز بن جانا الذي زعم قائلًا: «لو أن أهل البلاد عرفوا الفرنسيين حق المعرفة عام ١٨٣٠، لما حشوا بنادقهم بالرصاص ولكن بالزهور تحية لهم.» وظهرت تلك المشاعر في عبارة نقشت على النصب التذكاري البالغ ارتفاعه ١٠ أمتار، الذي يصور ماريان (رمز الثورة الفرنسية) وقد ارتدت قبعة وعقدت شريطها وهي تحدق في عيني صبي عربي مطيع، تقول: «بعد مائة عام، وبعد أن منحت الجمهورية الفرنسية هذا البلد الرخاء والحضارة والعدالة، تقدم الجزائر الممتنة ولاءها برباط لا ينفصم مع الوطن الأم.» لقد بدا الأمر وكأن الفرنسيين يأملون في إظهار الجزائريين في دور المؤيد لهم في استعمار بلادهم.[33]

بلغت احتفالات المئوية ذروتها في سيدي فروش في ١٤ يونيو/حزيران ١٩٣٠، ومرة أخرى سعى المنظمون لإظهار الجزائر المحتلة في صورة إنتاج فرنسي عربي مشترك، وعرف هذا رسميًّا باسم «الاحتفال باتحاد الفرنسيين والشعوب الأصلية». وتجمعت حشود غفيرة حول نصب تذكاري جديد في سيدي فروش لمشاهدة العرض العسكري وسماع الخطب، وترأس الحاكم العام جماعة من المسئولين الاستعماريين، وأدت القوات الجوية عرضًا جويًّا، وألقت بتلات الزهور على الحشد المحيط بالنصب التذكاري. وبدأ حملة المشاعل — في محاكاة لما يحدث في الدورات الأولمبية — في الجري من عند التمثال إلى مدينة الجزائر في الشرق مسافة ٣٠ كيلومتر تقريبًا (نحو ١٩ ميل).

كانت الخطب التي ألقاها الفرنسيون تتحدث بلغة المنتصرين على نحو طبيعي ومتوقع، ولكن الأمر المذهل حقًّا هو تلك التعليقات التي صدرت عن الجزائريين أصحاب المقام الرفيع الذين اعتلوا منصة الخطابة. أعرب حاج حمو — وهو عالم دين تحدث بالنيابة عن هيئة التدريس بمدارس الجامع — عن امتنانه للحرية التي تمتع بها في تدريس الإسلام دون تدخل في عمله، وعلى حد زعمه فإن جميع من يرتادون المساجد اتبعوا أئمتهم فيما أسماه «الحب الذي جمعهم تجاه الجمهورية الفرنسية العلمانية المباركة»؛ ويا له من تناقض عجيب! وعلق السيد بلحاج — الذي تحدث بالنيابة عن المفكرين الإسلاميين — على احتفال ذلك اليوم قائلًا إنه «اتحاد قوي بين الفرنسيين وأهل البلاد الأصليين» الذين تحولوا — على حد قوله — إلى «شعب واحد فريد يعيش في سلام ووئام تحت ظل علم واحد ويجمعه حب مشترك تجاه الوطن الأم». وقال السيد

عرابة — أحد الوجهاء العرب البارزين — متضرعًا: «علمونا، ارفعونا إلى مستوى أرقى، ارفعونا إلى مستواكم. ودعونا ننضم كصوت واحد كما نحن قلب واحد لنهتف: عاشت فرنسا أعظم إلى الأبد! وعاشت الجزائر فرنسية على الدوام!»[34]

في عصر ازدهار القومية العربية، بدت الجزائر تعتنق الإمبريالية، غير أن الجزائريين لم يكونوا جميعًا راضين بنصيبهم. لقد أدرك كثيرون من صفوة المثقفين أنهم لا يستطيعون هزيمة الفرنسيين، لذا فقد سعوا للانضمام إليهم؛ بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة التي ظلوا محرومين منها حتى عام ١٩٣٠. اختار هؤلاء الجزائريون — الذين تقبلوا الحكم الفرنسي باعتباره أمرًا لا مفر منه — حركة الحقوق المدنية بديلًا عن النزعة القومية. وكان المتحدث باسمهم طالب بكلية الصيدلة بجامعة الجزائر يدعى فرحات عباس.

ولد فرحات عباس (١٨٩٩–١٩٨٥) في بلدة صغيرة بشرق الجزائر لأسرة من الإداريين المحليين وملاك الأراضي، وتلقى تعليمه في مدارس فرنسية، وأصبح يشارك الفرنسيين قيمهم. وأهم ما كان يرغب في تحقيقه هو التمتع بكامل امتيازات أي إنسان فرنسي. غير أن القوانين الفرنسية تضع حدودًا صارمة للحقوق القانونية والسياسية للمسلمين الجزائريين. وقسمت هذه القوانين الجزائر جغرافيًّا إلى مناطق بها نسبة مرتفعة نسبيًّا من السكان الأوروبيين يطبق فيها القانون الفرنسي العام؛ ومجتمعات ريفية بها أقليات أوروبية يطبق فيها مزيج من الحكم العسكري والمدني؛ والأقاليم العربية التي تقع تحت إدارة عسكرية كاملة.

كذلك ميزت القوانين بوضوح بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر، ففي عام ١٩٦٥ أصدر مجلس الشيوخ الفرنسي مرسومًا يقضي بأن جميع المسلمين الجزائريين هم رعايا فرنسيين. ومع أنه كان في استطاعتهم أداء الخدمة العسكرية والمدنية، فإنهم في حقيقة الأمر لم يكونوا مواطنين فرنسيين. ولكي ينظر في أمر منحهم المواطنة الفرنسية، كان على الجزائريين من أهل الجزائر الأصليين أن يتخلوا عن وضعهم المدني بوصفهم مسلمين، ويوافقوا على العيش في ظل قوانين الأحوال الشخصية الفرنسية. ولما كان الزواج وقوانين الأسرة وتوزيع الميراث أمورًا تنظمها جميعًا الشريعة الإسلامية بدقة، كان هذا مساويًا لمطالبة المسلمين بالارتداد عن عقيدتهم. لذا ليس من المستغرب أن ٢٠٠٠ جزائري فقط هم الذين تقدموا بطلب الحصول على المواطنة خلال السنوات الثمانين التي ظل خلالها هذا القانون ساريًا.

ولما كان المسلمون الجزائريون غير متمتعين بحماية القانون الفرنسي، فقد خضعوا في الواقع لمجموعة من التشريعات التمييزية التي عرفت باسم «قانون الأهالي». وتمامًا مثل قوانين جيم كرو التي صدرت في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية لإبقاء الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية في وضع منعزل أقل منزلة، سمح القانون — الذي صيغ في أعقاب آخر ثورة جزائرية كبرى ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٨٧١ — بإدانة الجزائريين من أهل البلاد على أفعال يمكن للأوروبيين القيام بها بطريقة مشروعة، مثل توجيه النقد للجمهورية الفرنسية ومسئوليها الرسميين. وكانت معظم الجرائم المحددة في القانون تافهة وعقوباتها خفيفة؛ لا تزيد على السجن خمسة أيام أو غرامة قدرها خمسة عشر فرنكًا. غير أن القانون طُبق على نحو دائم ومنتظم لأن عواقبه كانت تافهة للغاية. وذَكَّر هذا القانون — أكثر من أي تمييز تشريعي آخر — الجزائريين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية على أرض بلادهم. ومن وجهة نظر شخص مثل فرحات عباس — الذي تعلم أسلوب التفكير الجمهوري الفرنسي — مثَّل هذا امتهانًا لا يحتمل للكرامة.

ورد عباس على احتفالات المئوية بمقالة نقدية لاذعة — كتبها بالفرنسية — في صورة كتاب عبر فيها عن إحباطات شاب جزائري بعد مرور قرن من الحكم الفرنسي. كان كتاب عباس وعنوانه «الشاب الجزائري: من مستعمرة إلى إقليم» التماسًا بليغًا يرجو فيه استبدال مظاهر الجمهورية الفرنسية المستنيرة بالاستعمار الفرنسي للجزائر، يقول فرحات:

> كان القرن المنصرم قرن الدموع والدماء، وكنا نحن أهل البلاد خاصةً من بكى الدموع ونزف الدماء ... ولم تكن احتفالات المئوية سوى تذكرة خرقاء بماض أليم واستعراض لثروة البعض أمام فقر الآخرين ... سوف يظل التفاهم بين الأجناس مجرد كلمات جوفاء إذا لم يضع القرن الجديد العناصر المختلفة لهذا البلد على نفس المنزلة الاجتماعية ويعطي الضعفاء وسائل لرفع مكانتهم.[35]

إننا نستمع في كلمات عباس إلى صدى أقوال الوجهاء المسلمين الذين تحدثوا في احتفالات المئوية في سيدي فروش: «ارفعونا إلى مستوى أرقى، ارفعونا إلى مستواكم»؛ غير أن عباس كان أكثر حزمًا في مطالبه.

زعم عباس أن الجزائريين استحقوا حقوق المواطنة نظير خدماتهم في زمن الحرب. فقد حملت فرنسا الجزائريين عبئًا ثقيلًا منذ تطبيق التجنيد الإلزامي لأول مرة في الجزائر عام ١٩١٣، فجندت أكثر من ٢٠٠ ألف مسلم جزائري خلال الحرب العالمية الأولى، وكثيرون منهم لم يعودوا أبدًا. وتتراوح تقديرات أعداد القتلى بين ٢٥ و٨٠ ألف بالإضافة إلى أعداد أكبر من الجرحى.[36]

وحتى بعد الحرب جُنِّدَ الجزائريين إلزاميًّا في الجيش الفرنسي. وأكد عباس أنه يستحق نيل حقوق المواطنة من خلال خدمته العسكرية عام ١٩٢٢، وزعم أن فرنسا لم تميز بين جنودها عرقيًّا أو دينيًّا أثناء خدمتهم العسكرية، وكذلك يجب ألا تفعل هذا في القانون. وواصل حديثه قائلًا: «إننا مسلمون ولكننا فرنسيون، وطنيون جزائريون لكن فرنسيون. هنا في الجزائر يوجد أوروبيون وجزائريون من أهل البلاد، ولكن الجميع فرنسيون.»[37] غير أن أهل البلاد الجزائريين أصبحوا أدنى منزلة في بلادهم من خلال المجتمع الاستعماري وقوانينه. يقول فرحات: «ما الذي يمكن أن يقال أكثر من هذا عن الإهانات اليومية التي يتعرض لها الجزائري صاحب الأرض في بلاده؛ في الشوارع والمقاهي وفي أبسط معاملات الحياة اليومية؟ إن الحلاق يغلق متجره في وجهه وصاحب الفندق يرفض تأجيره غرفة.»[38]

انتقد عباس تحديدًا قوانين التجنيس الفرنسية التي طالبت المسلمين بالتخلي عن حالتهم الشخصية فقال: «لماذا يجب أن يسعى الجزائري للتجنيس؟ ليكون فرنسيًّا؟ إنه كذلك بالفعل لأن بلاده أُعلِنَت أرضًا فرنسية.» وعندما كتب عن حكام الجزائر الفرنسيين، تساءل ببلاغة: «هل يرغبون في الارتفاع بهذا البلد إلى مستو أرقى أم يرغبون في تبني منهج فرِّق تسُد؟» وكانت الإجابة واضحة جلية من وجهة نظر عباس. يقول: «المطلوب هو تطبيق نفس القانون على الجميع إذا كنا نريد حقًّا توجيه الجزائر المسلمة نحو حضارة أرقى.»[39] وبرغم ذلك تمسك عباس بالحقوق الثقافية للجزائريين في الحفاظ على دينهم والتعلم بلغتهم العربية دون إجحاف حقوقهم بوصفهم مواطنين فرنسيين.

لم يكن عباس أول من عرض مطلب حقوق المواطنة الكاملة؛ إذ ضغطت حركة الجزائر الفتاة من أجل إصلاحات كهذه منذ بدايات القرن العشرين، كما أنه لم يتحدث نيابة عن كافة الجزائريين؛ فقد رفضت الحركة الإصلاحية الإسلامية بزعامة عبد الحميد بن باديس (١٨٨٩–١٩٤٠) فكرة عباس عن الانصهار الجزائري في فرنسا. وظهرت

الخلافات بين عباس وبن باديس واضحة في سلسلة من المقالات الافتتاحية المتبادلة عام ١٩٣٦ عندما أعلن عباس فرحات إعلانه الشهير بأنه لا يوجد شيء اسمه الأمة الجزائرية قائلًا: «مسألة الجزائر كوطن أم خرافة، لم أكتشفها. لقد بحثت في التاريخ؛ وسألت الموتى والأحياء؛ وزرت الجبانات، ولم يكلمني أحد عنها.» وزعم فرحات أن الجزائر هي فرنسا وأن الجزائريين فرنسيين؛ بل إنه في الواقع وصل متحمسًا ببلاغته إلى حد أن قال بالفرنسية «فرنسا هي أنا».[40]

ورد بن باديس بقوله: «كلا يا سيدي!» وأردف قائلًا:

> لقد دققنا في صفحات التاريخ وفي الموقف الراهن، وعثرنا على الأمة الجزائرية المسلمة ... فلهذا المجتمع تاريخه المليء بالمآثر العظام، وتجمعه وحدة الدين واللسان، وله ثقافته الخاصة وعاداته وتقاليده — الطيبة والخبيثة — كسائر الأمم. وعلاوة على هذا فإن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست فرنسا. إنها لا تعرف كيف تكون فرنسا ولا تريد أن تصبح فرنسا، ولا يمكن أن تصبح فرنسا؛ حتى لو أرادت.

غير أن بن باديس لم يطالب باستقلال الجزائر أكثر مما طالب عباس. ففي حين سعى عباس للمساواة بالفرنسيين، أراد بن باديس أن يكون المسلمون الجزائريون «منفصلين لكن متساوين» مع الفرنسيين، وطالب بمنح أهل البلاد الجزائريين الحرية والعدالة والمساواة مع احترام ثقافتهم المميزة ولغتهم العربية وعقيدتهم الإسلامية. وختم بن باديس مقالته بالتأكيد على أن: «هذه الأمة الجزائرية المسلمة صديق مخلص لفرنسا».[41] ويصعب القول إن الاختلافات بين دعاة الانصهار في فرنسا وبين الإصلاحيين الإسلاميين كانت غير قابلة للتذليل.

وعلى نحو يدعو للسخرية كان النشطاء الوحيدون الذين طالبوا بالاستقلال التام للجزائر ينتمون لطائفة العمال المغتربين في فرنسا. فقد انضمت حفنة من النشطاء السياسيين من بين قوة العمل الجزائرية القوية التي بلغت ١٠٠ ألف جزائري يعملون في فرنسا لتأييد النزعة القومية من خلال الحزب الشيوعي. كان زعيمهم هو مصالي الحاج (١٨٩٨–١٩٧٤) الذي أسس جمعية العمال الوطنية أو حزب نجم شمال أفريقيا عام ١٩٢٦. عرض مصالي برنامج منظمته الجديدة أمام مؤتمر مناهضة الاستعمار في بروكسل في فبراير/شباط ١٩٢٧، وكان من بين النقاط التي دعا إليها استقلال الجزائر

وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسية وتكوين جيش وطني ومصادرة مزارع المستوطنين وإعادة توزيع الأراضي الزراعية على المزارعين من أهالي البلد ومجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من أجل جزائر مستقلة.[42] كانت مطالب الجمعية عادلة بقدر ما كانت غير واقعية في ذلك الحين، ولم تجتذب سوى عدد قليل من المؤيدين الجزائريين سواء في الوطن أو بالخارج.

كان فرحات عباس هو الأكثر تأثيرًا من بين جميع النشطاء السياسيين الجزائريين في الثلاثينيات؛ فقد قُرِأت كتاباته على نطاق واسع سواء في أوساط الجزائريين المتعلمين أو صناع السياسة الفرنسيين. كتب موريس فيوليت — الحاكم العام السابق للجزائر — إلى عباس عام ١٩٣١ يقول: «لقد قرأت كتابك باهتمام بالغ، وما كنت شخصيًّا لأكتب بنفس الأسلوب. إنني أرفض بعض الصفحات فيه، ولكن في مواجهة بعض الاستفزازات الحقيقية ... أدرك أنه من الصعب عليك أن تحتفظ بهدوئك وأتفهم ذلك.» كانت نبرة الخطاب متعالية، ولكن من الواضح أن عباس لم يكترث (فقد استخدم تلك العبارات كثناء ووضعها على الغلاف الخارجي لكتابه). لقد أدرك أنه من خلال فيوليت سوف تُناقش آراؤه في المستويات العليا للإدارة الفرنسية.

صار موريس فيوليت أكثر نفوذًا منذ انتهاء مدة خدمته في منصب الحاكم العام للجزائر وعودته إلى باريس، إذ عُين في مجلس الشيوخ الفرنسي، وفي مارس/آذار ١٩٣٥ فتح نقاشًا حول منح حقوق المواطنة لمجموعة مختارة من الجزائريين على أساس استيعابهم للثقافة والقيم الفرنسية؛ والتي يشار إليها بالفرنسية باسم «ايفولو». كان التعبير — الذي يعني «أكثر تطورًا» — مشتقًّا على نحو صرف من الداروينية الاجتماعية، ويعني أن الجزائريين يتقدمون من درجة أدنى إلى درجة أرقى من التحضر مع تخليهم عن الثقافة العربية وتفضيلهم للقيم الفرنسية «الأرقى». وقد مثلت «رسالة التحضير» تلك أحد المبادئ التي برر بها الفرنسيون مشروعهم الإمبريالي. ومع استخدام فيوليت لمُثُل «رسالة التحضير» زعم أيضًا أمام مجلس الشيوخ أن منح المواطنة الكاملة للجزائريين المسلمين الآخذين في التطور من شأنه أن يحبط النزعة القومية ويشجع استيعاب القيم الفرنسية.

غير أن اللوبي الاستعماري الفرنسي (المكون من ممثلي المستوطنين ومؤيديهم في باريس) كان قويًّا للغاية، واستطاع أن يهزم حركة فيوليت عام ١٩٣٥. لقد خشي هؤلاء أن يؤدي منح حقوق المواطنة الكاملة — ولو لمجموعة صغيرة مختارة من الجزائريين

— إلى توسيع عملية منح حقوق الاقتراع والمواطنة الكاملة على نحو يقوض في النهاية الهيمنة الأوروبية في الجزائر.

لقيت آراء فيوليت المثيرة للجدل آذانًا صاغية متعاطفة عام ١٩٣٦ عندما عُين في منصب وزاري في حكومة الجبهة الشعبية الاشتراكية التي رأسها ليون بلوم. نادت الجبهة الشعبية بعلاقة جديدة تمامًا بين فرنسا ومستعمراتها، وعلمت النخبة السياسية بالجزائر أن فيوليت حليف لقضيتها. وقرر الإصلاحيون الإسلاميون بزعامة بن باديس توحيد قواهم مع جبهة فرحات عباس الداعية للانصهار. التقيا في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول في الجزائر العاصمة في يونيو/حزيران ١٩٣٦، ووافقا على اقتراح فيوليت بمنح المواطنة الكاملة لمجموعة مختارة من الجزائريين المناصرين لفرنسا دون مطالبتهم بالتخلي عن وضعهم المدني الإسلامي. وأرسل المؤتمر بعد ذلك وفدًا إلى باريس لعرض مطالبه السياسية على الحكومة، واستقبل الوفد كل من بلوم وفيوليت، ووعدا بتلبية العديد من مطالب الجزائريين.

ومع نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٦ انتهى بلوم وفيوليت من صياغة مشروع قانون خاص بالجزائر وعرضاه على البرلمان. كان مشروع قانون بلوم فيوليت — في رأيهما — تشريعًا مستنيرًا من شأنه أن يؤمن وضع فرنسا في الجزائر إلى الأبد من خلال التعاون بين النخبة السياسية والاقتصادية في البلاد. كتبا في مقدمة مشروع القانون يقولان: «إنه لمن المستحيل حقًّا — بعد كل تلك الوعود العلنية التي قدمتها العديد من الحكومات السابقة، خاصة في احتفالات المئوية (عام ١٩٣٠) — ألا ندرك مدى إلحاح هذه المهمة الضرورية المتمثلة في استيعاب الجزائريين التي تؤثر إلى أقصى حد في السلامة المعنوية للجزائر».[43]

حدد مشروع القانون فئات المسلمين الجزائريين من أهل البلاد المؤهلين للحصول على المواطنة، وحُددت تسع فئات مختلفة تبدأ بالجزائريين الذين خدموا بوصفهم ضباطًا أو ضباط صف في الجيش الفرنسي أو كانوا جنودًا نالوا أوسمة الشجاعة. واستحق المواطنة أيضًا الجزائريون الذين حصلوا على شهادات تعليم عالٍ سواء من جامعات فرنسية أو من أكاديميات إسلامية والموظفون المدنيون المعينون من خلال امتحانات تنافسية. وكذلك أهل البلاد المنتخبون في الغرف التجارية أو الزراعية، أو الذين يشغلون مناصب إدارية في المجالس المالية أو البلدية أو المحلية، بالإضافة إلى الوجهاء أصحاب المناصب التقليدية كالأغوات والقادة. وأخيرًا يستحق أي جزائري نال

أوسمة شرف فرنسية مثل وسام جوقة الشرف أو ميدالية شرف العمل الحصول على امتياز المواطنة الكاملة. وإجمالًا كان عدد المؤهلين لنيل حقوق المواطنة وفقًا للشروط التي وضعها مشروع قانون بلوم فيوليت لا يزيد على ٢٥ ألف جزائري من إجمالي تعداد السكان البالغ ٤,٥ مليون نسمة.

وفي ضوء الأهداف المحدودة جدًّا لمشروع القانون ونية واضعيه الواضحة لتأبيد الاستعمار الفرنسي للجزائر، تبدو المعارضة الهائلة التي لاقتها إصلاحات بلوم فيوليت مثيرة للدهشة بحق. فمرة أخرى ضغط اللوبي الاستعماري لضمان عدم مناقشة مشروع القانون أصلًا، ناهيك عن طرحه للتصويت. اتهمت الصحافة ذات النزعة الاستعمارية مشروع القانون بأنه سيفتح الأبواب على مصارعها أمام طوفان تحويل فرنسا إلى دولة إسلامية ونهاية الجزائر الفرنسية.

أثار الجدل الدائر في البرلمان الفرنسي الاضطرابات في شوارع الجزائر بين مؤيدي ومعارضي مشروع القانون. اندفع الجزائريون من أهل البلاد الأصليين إلى الشوارع في مظاهرات واحتجاجات حاشدة للتأكيد على مطالب نيل حقوقهم المدنية. ولم تؤد الاضطرابات التي اندلعت في الجزائر إلا إلى تعزيز حجج المحافظين واللوبي الاستعماري الذين زعموا أن الاضطرابات وقعت بسبب السياسات الكارثية لحكومة بلوم. وفي الوقت الذي كان مشروع القانون يُمَرَّر فيه من لجنة برلمانية إلى أخرى دون أن يُطرح للمناقشة، أضرب العُمد الفرنسيون في الجزائر والسياسيون الجزائريون المنتخبون احتجاجًا. وفي النهاية انتصر اللوبي الاستعماري، ورُفِضَ مشروع قانون بلوم فيوليت عام ١٩٣٨ دون أن يناقش مطلقًا في غرفة الجمعية الوطنية.

انتهت احتفالات المئوية، وبالرغم من الوعود الرسمية التي قُدِّمَت، لم تنجز الحكومة الفرنسية مهمة الاستيعاب والصهر العاجلة. ومن الصعب وصف عمق خيبة الأمل التي انتشرت في أوساط النخب الجزائرية، التي ارتفعت آمالها إلى آفاق بعيدة قبل أن تهوي لتتحطم على صخرة فشل حكومة بلوم في الوفاء بوعودها. ومنذ ذلك الحين أصبحت النزعة القومية هي الاتجاه السائد في أوساط حركة المقاومة الجزائرية، فلن تبقى فرنسا قرنًا آخر في الجزائر، وخلال ستة عشر عامًا نشبت الحرب بين البلدين.

* * *

أرادت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم أيضًا تسوية الخلافات بين فرنسا ودولتي الانتداب سوريا ولبنان. فبعد سنوات من المقاومة تخللتها مفاوضات غير

مثمرة، تجاوب القوميون في بيروت ودمشق مع تغيير الحكومة في باريس بتفاؤل جديد. بدا أن عام ١٩٣٦ يبشر بعهد جديد من الاستقلال العربي الأوسع نطاقًا وأيضًا تقليص الهيمنة الإمبريالية. فبريطانيا — التي منحت العراق الاستقلال عام ١٩٣٠ — كانت على وشك إبرام اتفاقية مماثلة مع مصر عام ١٩٣٦. وصار لدى القوميين في سوريا ولبنان جميع المبررات التي تجعلهم يعتقدون أن حكومة الجبهة الشعبية — بآرائها المستنيرة بشأن الامبراطورية — سوف تحذو حذو بريطانيا، وتبرم معاهدات تتيح لهم اللحاق بمصر والعراق في الانضمام لعصبة الأمم بوصفهما دولتين ذواتي سيادة اسمية.

في أعقاب ثورة ١٩٢٥–١٩٢٧ اتبع القوميون السوريون سياسة التحرير الوطني من خلال مبدأ اللاعنف واللجوء للتفاوض، في سياسة عرفت باسم «التعاون الشريف». وشكلت الكتلة الوطنية — بزعامة وجهاء أثرياء من الحضر — ائتلافًا سائدًا من الأحزاب والفرق السياسية التي تسعى نحو هدف مشترك، وهو حصول سوريا على استقلالها. وضاعف هؤلاء جهودهم بعد أن حصل العراق على استقلاله الاسمي عام ١٩٣٠، ولكن في مواجهة المعارضة المستمرة من اللوبي الاستعماري الفرنسي المحافظ، لم تحقق الكتلة الوطنية أي مكاسب من خلال سياسة التعاون. جاءت أولى المعاهدات التي قدمها الفرنسيون — في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٣ — بعيدة تمامًا عن منح الاستقلال، فرفضها البرلمان السوري. وبدأت سياسة التعاون الشريف تختفي لتفسح الطريق للمقاومة النظامية، التي أدت إلى إضراب عام استمر خمسين يومًا دعا إليه القوميون السوريون في بداية عام ١٩٣٦.

بدت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم متعاطفة مع مطالب القوميين السوريين، وكذلك وضعت أولوية كبرى لاستعادة السلم والاستقرار في دولة الانتداب المضطربة. وبعد فترة قصيرة من تولي السلطة، دخلت حكومة بلوم في مفاوضات جديدة مع الكتلة الوطنية السورية في يونيو/حزيران ١٩٣٦. أحرز الجانبان تقدمًا سريعًا بعد أن قبل المفاوضون الفرنسيون بالعديد من مطالب القوميين. أُبرِمَت معاهدة تحالف تفضيلي بين الفرنسيين والمفاوضين السوريين في سبتمبر/أيلول ١٩٣٦ وعُرِضَت على برلماني البلدين للتصديق عليها، واعتقدت سوريا أنها صارت على شفا الاستقلال.

وفي ضوء النجاح السوري، ضغط اللبنانيون على فرنسا لإبرام معاهدة مماثلة تمنح لبنان استقلاله. بدأت المفاوضات في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٦، وعلى منوال الوثيقة السورية أُبرِمت مسودة معاهدة فرنسية لبنانية في غضون خمسة وعشرين يومًا فقط، وأُرسِلت إلى برلماني البلدين في باريس وبيروت للتصديق عليها.

شعر القوميون في سوريا ولبنان برضا كبير عن بنود المعاهدتين الجديدتين مع فرنسا، وهو ما ظهر جليًّا من خلال سهولة عملية التصديق عليهما في بيروت ودمشق. صدق البرلمان اللبناني على معاهدته في شهر نوفمبر/تشرين الثاني فيما صدق البرلمان السوري على معاهدته في نهاية ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٦، وكانت الموافقة بالإجماع في البلدين. إلا أن اللوبي الاستعماري في فرنسا — وكما حدث مع مشروع قانون بلوم فيوليت — نجح في منع فتح باب المناقشة أو التصويت على معاهدتي ١٩٣٦ مع سوريا ولبنان في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى أن سقطت حكومة بلوم في يونيو/حزيران ١٩٣٧، وانهارت معها الآمال اللبنانية والسورية في الاستقلال.

وفي عام ١٩٣٩ — ومع قرب اندلاع الحرب في أوروبا — رفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدتين. ومما زاد الطين بلة أن السلطات الاستعمارية الفرنسية اتخذت خطوة أخرى بالتنازل عن إقليم الإسكندرونة الواقع في شمال غرب سوريا لتركيا — التي طالما طالبت بالإقليم لوجود أقلية تركية بنسبة ٣٨٪ به — لتضمن حياد تركيا في الحرب الوشيكة في أوروبا. نظم القوميون السوريون الغاضبون مسيرات ومظاهرات حاشدة أدت إلى إجراءات قمعية شديدة اتخذتها السلطات الفرنسية بالإضافة إلى تعطيل العمل بالدستور السوري وحل البرلمان.

كانت فرنسا على شفا مواجهة كبرى مع بلدي الانتداب المشرقيين عندما احتلت ألمانيا النازية فرنسا، وأطاحت بحكومتها في مايو/أيار ١٩٤٠. تولت السلطة حكومة فرنسية عميلة — نظام فيشي — برئاسة المارشال فيليب بيتان؛ وهو نفس «بطل فيردان» الذي حل محل ليوتي في المغرب خلال ذروة حرب الريف. وفي ظل النظام الجديد أصبحت سوريا ولبنان تخضعان لحكم المندوب السامي لحكومة فيشي، الجنرال هنري دينتز.

اعتبر البريطانيون — الذين كانوا يعانون المتاعب بالفعل بسبب الميول المؤيدة لدول المحور للقوميين العرب في كل من مصر والعراق وفلسطين — إدارة فيشي في سوريا ولبنان كيانًا معاديًا. وعندما عرض المندوب السامي دينتز على ألمانيا استخدام القواعد الجوية السورية في مايو/أيار ١٩٤١، تدخلت بريطانيا سريعًا. احتل البريطانيون سوريا ولبنان خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز ١٩٤١ متحالفين مع قوات فرنسا الحرة المعادية لنظام فيشي بقيادة الجنرال شارل ديجول.

مع الاحتلال البريطاني لسوريا وعد الفرنسيون الأحرار كل من سوريا ولبنان بالاستقلال التام. وفي تصريح للجنرال جورج كاترو متحدثًا بالنيابة عن الجنرال

ديجول بعد وقت قصير من الغزو الإنجليزي الفرنسي، أعلن قائلًا: «لقد أتيت لكي أضع حدًّا لنظام الانتداب ولكي أعلنكم أحرارًا ومستقلين.»[44] كان إعلان استقلال سوريا ولبنان يحظى بضمان حكومة بريطانيا العظمى. ثم اتضح أن احتفالات القوميين في سوريا ولبنان كانت سابقة لأوانها؛ فالفرنسيون الأحرار لم يتخلوا عن أمل استعادة إمبراطوريتهم بعد انتهاء الحرب. وكان على سوريا ولبنان أن تخوضا معركة قادمة لتحصلا على استقلالهما في مواجهة معارضة فرنسية هائلة.

بمجرد أن أعلن الفرنسيون الأحرار إنهاء الانتداب بدأ اللبنانيون يستعدون للاستقلال. تعاون الزعماء القوميون من شتى الطوائف الدينية على وضع ترتيبات تقاسم السلطة في اتفاقية عرفية غير موثقة عُرِفَت باسم «الميثاق الوطني» أُبرِمَت عام ١٩٤٣. فلما شهد هذا الاتفاق الزعماء السياسيون لجميع الطوائف المعنية، لم ير اللبنانيون داعيًا لتسجيل مواد الميثاق الوطني في وثيقة رسمية. ووفق بنود هذا الميثاق يكون رئيس لبنان من الآن فصاعدا مسيحيًّا مارونيًّا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًّا، ورئيس البرلمان مسلمًا شيعيًّا. أما المناصب الوزارية الهامة الأخرى فإنها توزع بين الدروز والمسيحيين الأرثوذكس وغيرها من الطوائف الدينية. وتوزع مقاعد البرلمان بنسبة ست مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين (وفي هذا الصدد اعتُبِرَ السنة والشيعة والدروز جميعهم مسلمين).

بدا أن الميثاق الوطني حل التوترات التي نشبت بين الطوائف اللبنانية المختلفة، وجعل لكل منها نصيبًا في المؤسسات السياسية لبلدهم. غير أن الميثاق وطد نفس مبدأ «الطائفية» الذي أقامه الفرنسيون، إذ وزع المناصب بصورة صارمة حسب الطوائف الدينية، وقوض السياسة اللبنانية، ومنع البلاد من تحقيق تكامل حقيقي أصيل. وبهذه الطريقة ترك الفرنسيون إرثًا من الانقسام ظل باقيًا وقتًا طويلًا بعد رحيلهم عن لبنان.

ما إن توصل الوجهاء اللبنانيون إلى تسوية خلافاتهم السياسية، حتى نادوا بإجراء انتخابات برلمانية جديدة عام ١٩٤٣. ووفقًا لدستور البلاد اجتمع الأعضاء الخمس والخمسون الجدد في البرلمان لانتخاب الرئيس، وفي ٢١ سبتمبر/أيلول ١٩٤٣ اختاروا المحامي الوطني بشارة الخوري ليكون أول رئيس للبنان المستقل.

كان الخوري هو المحامي الذي عمل مستشارًا للجنرال غورو ذات يوم، وكان من أوائل من انتقدوا الانتداب الفرنسي على لبنان. صعد نجم بشارة الخوري في الساحة

الوطنية عام ١٩٣٤ عندما شكل مع جماعة من السياسيين المتفقين معه في الفكر حزب الاتحاد الدستوري أو الكتلة الدستورية، ساعين لاستبدال معاهدة فرنسية لبنانية بالانتداب الفرنسي. ومنذ ذلك الحين وهو يعمل بدأب لإنهاء الحكم الفرنسي للبنان. ضجت القاعة بالتصفيق الحاد والهتافات المتوالية من النواب عندما اختِيرَ الخوري رئيسًا، وأُطلِقَت حمامات بيض في قاعة البرلمان. يقول الخوري متذكرًا: «وأعلنت النتيجة النهائية فاعتليت المنبر ولفظت خطابي، وكدت لا أسمع صوتي بسبب الضجيج الخارجي والطلقات النارية، إنما سمعتُ وأسمعتُ كلمات التعاون مع البلدان العربية وخروج لبنان من عزلته.»[45]

اعتبر اللبنانيون أنفسهم مستقلين تمامًا، ولم يروا أي أساس يتوقعون بموجبه أي مقاومة من الفرنسيين؛ فلقد تعهد الفرنسيون الأحرار بإنهاء الانتداب وطرد البريطانيون نظام فيشي بالقوة من المشرق. ومضى البرلمان اللبناني قدمًا في التأكيد على استقلاله بمراجعة الدستور لتجريد فرنسا من أي دور مميز أو حق في التدخل في الشئون اللبنانية. ولكن عندما علمت سلطات فرنسا الحرة بجدول أعمال جلسة البرلمان اللبناني المقررة في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٣، طلبت الاجتماع بالخوري، وحذرت الرئيس اللبناني من أن الجنرال ديجول لن يتسامح مع أي إجراءات من جانب واحد لإعادة تحديد العلاقات الفرنسية اللبنانية. كان اجتماعًا متوترًا انتهى دون تسوية الخلافات بين الجانبين.

لم يأبه اللبنانيون كثيرًا للتحذيرات الفرنسية؛ فقد كان الفرنسيون الأحرار عبارة عن حكومة منقسمة في المنفى اعتقد اللبنانيون أنها في وضع لا يسمح لها بعرقلة مطلب الاستقلال المشروع؛ الذي ضمنته بريطانيا العظمى. اجتمع النواب اللبنانيون حسبما هو مخطط وعُدِّلت المادة الأولى من الدستور، التي رسَّمت الحدود اللبنانية بأنها تلك الحدود «التي أقرت بها حكومة الجمهورية الفرنسية رسميًّا» للتأكيد على «السيادة الكاملة» داخل نطاق حدود البلاد الحالية والمعترف بها؛ والتي ذُكِرَت بالتفصيل. واختار النواب اللغة العربية لغةً رسميةً وحيدةً للبلاد جاعلين الفرنسية في مرتبة أدنى. وخول النواب رئيس لبنان — وليس حكومة فرنسا — سلطة إبرام جميع الاتفاقيات الخارجية؛ بموافقة البرلمان. وأُلغيت بصورة رسمية من الدستور جميع السلطات والامتيازات التي كانت مخولة لفرنسا من قبل عصبة الأمم. وأخيرًا صوت النواب على تعديل المادة الخامسة من الدستور والخاصة باختيار العلم الوطني: فصار شريطين أفقيين أحمرين

بينهما شريط أبيض في وسطه رمز لبنان الوطني — شجرة الأرز — بدلًا من العلم الفرنسي ثلاثي الألوان. أكد لبنان على سيادته من الناحيتين القانونية والرمزية، وبقي أن يحصل على موافقة الفرنسيين على هذا الوضع الجديد.

تعاملت السلطات الفرنسية مع عملية تعديل الدستور اللبناني بسرعة وحسم. استيقظ الرئيس الخوري في ساعات الفجر الأولى يوم ١١ نوفمبر/تشرين الثاني على ضجة أحدثها جنود بحرية فرنسيون اقتحموا منزله. ظن الخوري للوهلة الأولى أنهم مجموعة من الخونة المنشقين جاءوا لاغتياله، فصاح ينادي جيرانه كي يستدعوا الشرطة لكن لم يجبه أحد. دفع ضابط فرنسي برتبة كابتن باب الغرفة المغلق، واقتحمها مسلحًا بمسدس وممسكًا بابن الرئيس، وقال: «لا نقصد بكم شرًّا غير أنني حامل أمرًا من المندوب السامي بتوقيفك.»

رد الخوري قائلًا: «إني رئيس جمهورية مستقلة ولا صفة للمندوب السامي أن يخاطبني.»

فأجاب الضابط: «سأتلو عليك الأمر.» وتلا بيانًا مطبوعًا على الآلة الكاتبة يتهم الخوري بالتآمر على الانتداب. ورفض الضابط تسليم الأمر للخوري، وسمح له بعشر دقائق لارتداء ثيابه. كان محاطًا بجنود «مسلحين حتى الأسنان» على حد تعبير الخوري في مذكراته. وانزعج الخوري عندما وجد الجنود لبنانيين. اصطحب الفرنسيون الخوري في سيارة إلى قلعة تقع ببلدة راشيا الجنوبية، وانضمت إليهم في الطريق سيارات أخرى عديدة تقل رئيس الوزراء رياض الصلح وكبار أعضاء مجلس وزرائه. وبحلول عصر ذلك اليوم أُخِذَ ستة من أعضاء الحكومة اللبنانية إلى قرية راشيا.

اندلعت مظاهرات عنيفة في بيروت عندما ذاع خبر الاعتقال، وانضمت زوجة الخوري إلى المتظاهرين لإعلان تضامنها مع المحتجين على ما تعرض له زوجها ورفاقه في الحكومة اللبنانية من ظلم وتعسف. والتمس اللبنانيون لدى البريطانيين باعتبارهم ضامني إعلان الفرنسيين الأحرار استقلال لبنان في يوليو/تموز ١٩٤١، وتدخل البريطانيون، وأرغموا الفرنسيين على إطلاق سراح الرئيس الخوري والسياسيين اللبنانيين الآخرين. وظلت تعديلات الدستور اللبناني قائمة، ولكن فرنسا تمسكت بالانتداب على بلد المشرق العربي من خلال سيطرتها على قوات الأمن، وواصلت الحكومة اللبنانية نضالها ضد الفرنسيين لضمان سيطرتها على جيشها وعلى قوات الشرطة التابعة لها في صراع عنيف استمر ثلاثة أعوام أخرى.[46]

كان السوريون أقل تفاؤلًا من اللبنانيين في توقعاتهم لنيل الاستقلال بعد إعلان الفرنسيين الأحرار في يوليو/تموز ١٩٤١. لقد أوضحت سلطات فرنسا الحرة في دمشق بجلاء للقيادة السياسية السورية أنه ليست لديها نية منح سوريا ولبنان استقلالهما إلا بعد إبرام مجموعة جديدة من المعاهدات لتأمين مصالح فرنسا في كلا البلدين. وصارت الكتلة الوطنية في حاجة لتعبئة مواجهة كبرى مع الفرنسيين لفرض مطالبها بالاستقلال.

كان زعيم الكتلة القومية هو شكري القوتلي، وهو دمشقي ثري ينحدر من أسرة وجهاء عريقة من ملاك الأراضي. وبعد أن نفاه الفرنسيون عام ١٩٢٧ لنشاطاته القومية عاد القوتلي وتولى زعامة الكتلة الوطنية في سبتمبر/أيلول ١٩٤٢. وعندما دُعي للانتخابات البرلمانية في سوريا عام ١٩٤٣، فازت قائمة القوتلي بأغلبية كبيرة، وانتخبت زعيمها رئيسًا. واتبعت حكومة الكتلة الوطنية سياسات توافق ومصالحة مع فرنسا على أمل إقناع الفرنسيين الأحرار بالتخلي عن سلطاتهم المتزايدة إلى أن يتحقق لسوريا استقلالها. ولكن كما حدث في لبنان، اكتشف السوريون أن الفرنسيين ليسوا على استعداد لتقديم تنازلات عن السيطرة على قوات الأمن بالبلاد، وهي الجيش الوطني المعروف باسم الفيلق السوري، وقوات الأمن الداخلي «سوريتيه جنرال».

تعاونت حكومة القوتلي في سوريا مع حكومة الخوري في لبنان تعاونًا وثيقًا سعيًا لنيل تأييد دولي لموقفهما في مواجهة فرنسا. اندلعت مظاهرات كبرى مناهضة لفرنسا خلال شتاء ١٩٤٤ وربيع ١٩٤٥، وعندما أعلنت فرنسا أنها لن تتنازل عن سيطرتها على الجيش الوطني إلا بعد أن توقع حكومة سوريا معاهدة معها، رفضت حكومتا سوريا ولبنان إجراء المزيد من المفاوضات.

أدى تعنت الفرنسيين إلى اندلاع مظاهرات واسعة واحتجاجات مناهضة للفرنسيين في جميع أنحاء سوريا في مايو/أيار ١٩٤٥، وبرزت دمشق في هذه الأحداث كمركز للمعارضة؛ باعتبارها عاصمة البلاد ومركز السياسة الوطنية. وبسبب عدم وجود قوات مسلحة متاحة كافية لفرض سيطرتهم على وضع آخذ في التدهور والخروج عن نطاق السيطرة بسرعة، رد الفرنسيون بقوة مهلكة لقطع رأس الحكومة، وقصفوا مواطنيها لإرغامهم على الخضوع.

كان أول أهداف الهجوم الفرنسي هو الحكومة السورية نفسها. وكان خالد العظم واحدًا من أعضاء الكتلة الوطنية المنتخبين لعضوية البرلمان عام ١٩٤٣، وعُين وزيرًا

للمالية. وفي مساء يوم ٢٩ مايو/أيار ١٩٤٥ كان خالد العظم في قصر الحكومة بوسط مدينة دمشق لمناقشة الأزمة مع مجموعة من النواب عندما سمعوا جميعًا أولى جولات القصف المدفعي في السادسة مساءً.[47] شعر العظم ورفاقه بالفزع تجاه التصعيد الفرنسي للأزمة وشدة القصف المدفعي، فحاولوا استدعاء النجدة، ولكنهم اكتشفوا أن جميع الخطوط الهاتفية في المكاتب الحكومية مقطوعة. وتلقى العظم تقارير من رسل تفيد بأن مبنى البرلمان تعرض للاقتحام والاحتلال بالفعل من قبل القوات الفرنسية التي قتلت جميع الحراس السوريين هناك. وبعد فترة قصيرة من استيلائهم على مبنى البرلمان، اتخذ الجنود الفرنسيون مواقعهم حول قصر الحكومة، وفتحوا النار على المبنى محطمين نوافذه.

قطع الفرنسيون التيار الكهربي المغذي لدمشق، وهبط الليل على المدينة الغارقة في الظلام، وتعاون السياسيون وحراسهم في قصر الحكومة معًا على سد المداخل المؤدية إلى المبنى بالمناضد والمقاعد في محاولة يائسة لإعاقة الفرنسيين عن الدخول، وقبل حلول منتصف الليل تلقى العظم ورفاقه معلومة تفيد بأن الفرنسيين يخططون لاحتلال المبنى فانسلوا خارجين من نافذة خلفية. شقت المجموعة طريقها عبر الشوارع الخلفية للمدينة مراوغين القوات الفرنسية، ولجئوا إلى منزل العظم الفسيح في وسط مدينة دمشق القديمة. وسرعان ما امتلأ فناء المنزل الفسيح بأكثر من مائة لاجئ من وزراء الحكومة ونواب البرلمان والحراس، واكتشف الفرنسيون موقعهم عندما حاول رئيس الوزراء جميل مردم بحماقة استخدام هاتف منزل العظم؛ الذي كان خاضعًا لمراقبة الفرنسيين بالطبع، وما إن اكتشف الفرنسيون موقعهم حتى وجهوا مدفعيتهم نحو الحي، وأطلقوا عليه وابلًا من القذائف التي لا ترحم. لاذ الوزراء والنواب بأكثر غرف المنزل أمانًا، واهتزت الأرض تحت أقدامهم من جراء القصف المدفعي والجوي المنهمر على المحتمين بالداخل. قضى الجمع الليلة في رعب ووحشة على أصوات تدمير مدينتهم.

ضاعف الفرنسيون جهودهم في اليوم التالي لحمل الحكومة السورية على التسليم. وأقام الرئيس القوتلي مكتبًا بضاحية الصالحية على منحدر التل، وانضم إليه فيه معظم وزراء الحكومة، واختار العظم البقاء مع أسرته في دمشق ومشاركة المدينة مصيرها. واشتدت ضراوة الهجوم الفرنسي أكثر وأكثر، فبدأ الفرنسيون يطلقون القذائف المحرقة على مساكن المدينة، فانتشرت النيران فيها حتى خرجت عن السيطرة. وكتب خالد العظم في مذكراته يقول: «انتشر الذعر بين سكان الحي وساد الاعتقاد أن الحي كله

سيكون فريسة النيران، إذ إن القذائف الملتهبة كانت لا تزال تنهال، وليس ثمة فرقة إطفائية قادرة على الحضور أو يسمح لها الجنود الفرنسيون بالقيام بواجبها.» وبعد يوم آخر تحت وطأة القصف المدفعي، قرر العظم ترك منزله واصطحاب أسرته إلى حيث الأمان النسبي في ضواحي المدينة مع شكري القوتلي وباقي أعضاء الحكومة.

ناشد الرئيس القوتلي من منزله الآمن في الصالحية المسئولين البريطانيين للتدخل، فطلب رسميًّا من البريطانيين — مذكرًا إياهم بضمانهم استقلال سوريا عام ١٩٤١ — التدخل لدى الفرنسيين لإيقاف قصفهم لدمشق. منح طلب الرئيس السوري البريطانيين أساسًا شرعيًّا للتدخل في الشئون الاستعمارية الفرنسية، ففرضوا على حليفتهم في زمن الحرب إيقاف هجومها. وعندما سكتت المدافع الفرنسية، كان أكثر من أربعمائة مواطن سوري قد لقوا حتفهم، ودُمِّرَت المئات من المساكن، فضلًا عن تحول المبنى الذي احتضن البرلمان السوري إلى ركام وأطلال تحت ضراوة الهجوم. فشلت المحاولة الفرنسية اليائسة للحفاظ على إمبراطوريتها في المشرق ولم يكن ثمة شيء يمكن أن يقنع السوريين الغاضبين الذين تجرعوا المرارة بالتنازل عن مطلب الاستقلال التام الذي طال انتظاره.

اعترف الفرنسيون أخيرًا بالهزيمة في يوليو/تموز ١٩٤٥، ووافقوا على نقل السيطرة على قوات الجيش والشرطة إلى حكومتي سوريا ولبنان المستقلتين، ولم تعد مسألة فرض فرنسا لمعاهدات على أي من الدولتين مطروحة. واعترف المجتمع الدولي باستقلال سوريا ولبنان عندما قُبِلَت عضوية الدولتين العربيتين باعتبارهما من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة — على قدم المساواة مع فرنسا — في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٥. وكان كل ما تبقى هو أن تسحب فرنسا قواتها من المشرق، وانسحبت القوات الفرنسية بالفعل من سوريا في ربيع عام ١٩٤٦، وفي أغسطس/آب من نفس العام شحنت سفنها في بيروت لتغادرها إلى بلادها.

تتذكر الصحفية الدمشقية سهام ترجمان الاحتفالات التي عمت دمشق «ليلة الجلاء» — حين كانت في شبابها — عندما انسحب آخر جندي فرنسي من العاصمة في أبريل/نيسان ١٩٤٦. وصفت سهام ترجمان المدينة التي عمتها البهجة وهي تحتفل بأول ليلة من ليالي الاستقلال الحقيقي، فقالت إنه «عرس الحرية» الذي كانت فيه «العروس السعيدة الباهرة» هي دمشق ذاتها. تقول سهام ترجمان: «المعازيم يركبون

العرابيات والسيارات الكبيرة والصغيرة وأساطيح البلدية والمنازل والفنادق والأرصفة وأعمدة الكهرباء وحديقة المرجة وعامود الخط الحديدي الحجازي ودرابزين نهر بردى وكل الممرات والمفارق.» واحتفلت ترجمان وأسرتها طوال الليلة التي أحيتها فرق من المغنيين والعازفين لإبهاج الحشود التي تجمعت حول ميدان المرجة في وسط المدينة. وتردف سهام قائلة: «وامتد عرس الاستقلال في سوريا حتى الفجر.»[48]

وافقت البهجة السورية مرارة فرنسية لانتهاء الانتداب الفرنسي على سوريا. ومع أن فرنسا ظلت تحتفظ بممتلكاتها العربية في شمال أفريقيا، فقد حزنت كثيرًا على خسارة نفوذها في شرق المتوسط. وبعد ستة وعشرين عامًا أمضاها الفرنسيون في بيروت ودمشق، لم تكن هناك أي ثمرة لجهودهم. والأسوأ من هذا أن فرنسا ارتابت في أن حليفتها في زمن الحرب وغريمتها الإمبريالية اللدود — بريطانيا العظمى — ما هبت لمساعدة سوريا ولبنان إلا لتجتذب دولتي المشرق إلى دائرة نفوذها. إلا أن الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط كانت تتعرض للضغوط، وتتراجع في عام ١٩٤٦. والواقع أن المتاعب التي واجهت فرنسا في سوريا ولبنان تبدو هينةً بالمقارنة بالأزمة التي واجهتها بريطانيا في فلسطين عام ١٩٤٦.

الفصل التاسع

كارثة فلسطين وتداعياتها

في يناير/كانون الثاني ١٩٤٤ أعلن المتطرفون اليهود في فلسطين الحرب على بريطانيا العظمى، وأكدت حركة المقاومة الصهيونية السرية إعلان الحرب بقولها: «لم تعد هناك هدنة بين الشعب اليهودي والإدارة البريطانية في أرض إسرائيل التي تسلم إخواننا إلى هتلر. إن شعبنا في حرب مع السلطة؛ حرب حتى النهاية.»[1]

قد يبدو من غير المعقول أن يدخل المستوطنون اليهود حربًا مع الحكومة البريطانية التي حولت الحلم الصهيوني بوطن قومي يهودي في فلسطين إلى واقع ملموس؛ غير أنه طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، تعرضت بريطانيا لهجوم متزايد من قبل اليهود في فلسطين. أثار الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ — الذي وضع قيودًا صارمة على الهجرة اليهودية لفلسطين ودعا إلى الاستقلال الفلسطيني في ظل حكم الأغلبية العربية بحلول عام ١٩٤٩ — سخط القيادة الصهيونية بشدة.

ومع اقتراب الحرب بين بريطانيا وألمانيا النازية تعهد ديفيد بن جوريون بمساعدة الجيش البريطاني في قتال الفاشية وكأن الكتاب الأبيض لم يكن، في نفس الوقت الذي عارض فيه بنود الكتاب الأبيض وكأن الحرب لم تندلع. واتبع معظم الصهاينة في فلسطين نفس سياسة بن جوريون، وساندوا البريطانيين في حربهم ضد النظام النازي في ألمانيا وهم كارهون. غير أن أحزابًا صهيونية أخرى أكثر تطرفًا رأت في بريطانيا التهديد الأعظم لها، فبدأت حركة تمرد مسلحة هدفها المعلن هو طرد البريطانيين من فلسطين.

وقعت مسئولية أسوأ أحداث العنف على منظمتين يهوديتين إرهابيتين هما عصابتي إرجون وشتيرن. تشكلت عصابة إرجون (وهي اختصار «إرجون زفاي لومي» أو «المنظمة العسكرية الوطنية») عام ١٩٣٧ لحماية المستوطنات اليهودية من الهجمات

خلال الثورة العربية في الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، ولكن بعد تصديق البرلمان البريطاني على الكتاب الأبيض في مايو/أيار ١٩٣٩، بدأ أفراد عصابة إرجون ينظرون إلى بريطانيا باعتبارها العدو الحقيقي. شنت عصابة إرجون سلسلة من الهجمات فجرت فيها المكاتب الحكومية وأقسام الشرطة البريطانية في فلسطين قبل أن توقف الاعتداءات مؤقتًا في يونيو/حزيران ١٩٤٠؛ فمع اشتباك بريطانيا في الحرب مع ألمانيا، قررت قيادة إرجون الاستجابة لسياسات بن جوريون التي تحث على التعاون مع البريطانيين في قتال النازية.

انشقت طائفة من عصابة إرجون، وواصلت هجماتها على البريطانيين، واشتهرت تلك الجماعة المنشقة في الغرب باسم عصابة شتيرن نسبة إلى قائدها، إبراهام شتيرن، وعُرِفَت في العبرية بالاسم المختصر «ليهي» (اختصارًا لاسم «لوهامي هيروت يزرائيل» أو «المحاربون من أجل حرية إسرائيل»). آمَنَ شتيرن وأتباعه بأن الشعب اليهودي له حق لا يمكن إنكاره أو تغييره في ملكية أرض إسرائيل، وأن واجبهم هو استرداد الأرض؛ وبالقوة المسلحة إذا لزم الأمر. من وجهة نظر شتيرن، وضع الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ بريطانيا في دور المحتل غير الشرعي للأرض؛ وبدلًا من مساندة بريطانيا ضد ألمانيا النازية، تقرب شتيرن بهمة ونشاط من النازيين لتوحيد جهودهم ضد البريطانيين. ومثل بعض القوميين العرب، تطلع شتيرن للتعاون مع الألمان لتحرير فلسطين من الحكم البريطاني؛ بالرغم من معاداة النازيين للسامية. فمن وجهة نظر شتيرن لم تكن ألمانيا النازية سوى مضطهدًا للشعب اليهودي في حين كانت إنجلترا عدوًّا سوف يحرم اليهود من إقامة دولة في فلسطين.

قرب نهاية عام ١٩٤٠ أرسل شتيرن مندوبًا لمقابلة مسئولين ألمان في بيروت لمحاولة إثبات التقاء المصالح «بين أهداف «النظام الجديد» في أوروبا كما يراه الألمان والتطلعات القومية الحقيقية للشعب اليهودي.» عرض شتيرن — من خلال مبعوثه — استخدام قوات يهودية لطرد بريطانيا من فلسطين في مقابل هجرة يهودية غير مقيدة من ألمانيا إلى فلسطين واعتراف ألماني بالدولة اليهودية، وزعم أن مثل هذا التحالف سيحل المشكلة اليهودية في أوروبا، ويحقق الطموحات القومية اليهودية في نفس الوقت الذي يُنزل فيه هزيمةً حاسمةً بالعدو البريطاني المشترك في شرق المتوسط.[2]

لم يتلق شتيرن قط ردًّا من الرايخ الثالث؛ ومن الواضح أنه أخطأ تقدير الطبيعة النازية المعادية للسامية إلى حد الإبادة. تلقت محاولات شتيرن للتقرب من الألمان إدانة

شديدة من جانب إرجون والوكالة اليهودية التي كانت تتخابر لحساب البريطانيين لمساعدتهم في حملتهم ضد عصابة ليهي؛ إذ كانت سلطات الانتداب تلاحق بلا هوادة عصابة شتيرن بسبب سلسلة من الهجمات وعمليات السطو على البنوك في فلسطين. وفي فبراير/شباط ١٩٤٢ قتل ضباط بريطانيون شتيرن في مداهمة لشقة في تل أبيب؛ ومع تخبط قيادتها بعد موت شتيرن، سقطت عصابة ليهي في حالة من الجمود، وسادت هدنة هشة بين اليشوف والبريطانيين في الفترة بين ١٩٤٢ و١٩٤٤ بينما ازدادت الحرب العالمية الثانية اشتعالًا.

بدأت عصابة إرجون تعيد تنظيم نفسها بوصفها حركة مقاومة ضد الحكم البريطاني عام ١٩٤٣، وتزعم الحركة قائد نشط جديد اسمه مناحم بيجن. انضم بيجن (١٩١٣–١٩٩٢) المولود في بولندا إلى حركة الشباب الصهيوني البولندية قبل الهرب من البلد خلال الغزو الألماني لبولندا عام ١٩٣٩، وتطوع فيما بعد في وحدة عسكرية بولندية في الاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٤٢ أُرسِلَت وحدته إلى فلسطين حيث جُنِّدَ في إرجون، وسرعان ما ارتقى إلى قيادة المنظمة وأجرى اتصالات بأعضاء القيادة الجديدة في عصابة ليهي، ومن بينهم إسحاق شامير؛ وقد أصبح الرجلان رئيسي وزراء في إسرائيل في نهاية حياتهما، على الرغم من أنهما بدآ عملهما السياسي في فلسطين كإرهابيين. أدت القيود المستمرة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع تواصل الأنباء وزيادة المعرفة بما يجري في معسكرات الموت النازية والهولوكوست إلى تفاقم حدة التوتر بين الحركات الصهيونية المتطرفة والسلطات البريطانية في فلسطين، وبحلول عام ١٩٤٤ لم تعد عصابة إرجون وعصابة ليهي مستعدتين للتقيد بالهدنة العامة، وتابعتا شن الهجمات على البريطانيين في فلسطين.

استخدمت عصابتا إرجون وليهي أساليب شديدة التباين في صراعهما المشترك ضد البريطانيين، فشنت إرجون بزعامة بيجن هجمات على مكاتب الانتداب البريطاني والبنية التحتية لوسائل النقل والمواصلات في فلسطين. وفي المقابل قامت عصابة ليهي بقيادة شامير بعمليات اغتيال موجهة ضد مسئولين رسميين بريطانيين، واكتسبت المنظمة سمعة شديدة السوء عندما اغتال اثنان من أفرادها اللورد موين، وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، خارج منزله في القاهرة يوم ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٤. كان موين المسئول البريطاني الأعلى منزلة في الشرق الأوسط، وقد أيد القيود التي وضعها الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد

ألقت الشرطة المصرية القبض على القاتلين، وأُعدما جزاءً لجريمتهما. وأرادت الوكالة اليهودية وجناحها العسكري — الهاجاناه — فصل نفسها عن عصابة ليهي وأفعالها خوفًا من الانتقام البريطاني.

لم توحد منظمات إرجون وليهي والهاجاناه قواها ضد البريطانيين في فلسطين إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ كشف تحرير المعتقلين في معسكرات الموت النازية عن هول جريمة الهولوكوست، وكان زعماء اليشوف مصممين على جلب اليهود الناجين من الإبادة الجماعية من معسكرات إيواء المشردين في أوروبا إلى فلسطين، فرفضوا احترام القيود التي فرضها الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأعلنوا الثورة على الانتداب البريطاني. ولفترة قصيرة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ نسقت الهاجاناه عملياتها سرًّا مع عصابتي ليهي وإرجون لإحداث تغيير في السياسة البريطانية من خلال العنف.

طوال عشرة أشهر تعاونت الهاجاناه مع إرجون وليهي في سلسلة من عمليات السطو على البنوك والهجوم على البنية التحتية واختطاف الموظفين البريطانيين، ولطالما أنكرت الوكالة اليهودية بزعامة بن جوريون تورطها في تلك العمليات، وأخفت سر مشاركة الهاجاناه فيها. إلا أن السلطات البريطانية اشتبهت في مشاركة يهود اليشوف عمومًا في العنف، وردت بإجراءات قمعية شديدة. وبين ٢٩ يونيو/حزيران وأول يوليو/تموز ١٩٤٦، أُلقي القبض على ٢٧٠٠ فرد من اليشوف — من بينهم العديد من قادة الوكالة اليهودية — واستولت السلطات البريطانية أيضًا على أوراق الوكالة اليهودية، وحملتها معها إلى سكرتارية الانتداب، التي كان مقرها حينذاك في أحد أجنحة فندق الملك داوود.

مثَّلَ استيلاء البريطانيين على الوثائق ما هو أكثر من مجرد مشكلة إدارية للوكالة اليهودية؛ فضمن الأوراق كانت هناك مستندات تثبت تورط الوكالة والهاجاناه في الهجمات على البريطانيين،[3] ولو عثرت سلطات الانتداب على الدليل على تورط الهاجاناه والوكالة اليهودية في أنشطة إرهابية، فإن هذا سيزيد من صلابة العزم البريطاني على منع المزيد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى تلبية مطالب العرب الفلسطينيين. ومنذ اللحظة التي وقعت فيها تلك الوثائق التي تُدين الوكالة في أيدي السلطات البريطانية، وأُخِذت إلى سكرتارية الانتداب، تحدد مصير فندق الملك داوود. كانت عصابة إرجون قد وضعت من قبل بالفعل خططًا تفصيلية للهجوم على الفندق متعدد الطوابق

في غرب القدس — حيث مقر الإدارتين المدنية والعسكرية لفلسطين — ولكن الهاجاناه ثبطتها من قبل بحجة أن عملًا بهذه الفظاعة سوف «يلهب غضب البريطانيين بشدة». وفي الأول من يوليو/تموز — أي بعد استيلاء البريطانيين على ملفات ووثائق الوكالة اليهودية مباشرة — أرسلت الهاجاناه أمرًا لعصابة إرجون تطلب فيه تنفيذ عملية فندق الملك داوود بأسرع وقت ممكن.

استغرقت الإعدادات لتفجير فندق الملك داوود ثلاثة أسابيع، وفي ٢٢ يوليو/تموز حملت مجموعة من أعضاء إرجون الناشطين عددًا من أوعية اللبن المملوءة بخمسمائة رطل من المواد شديدة الانفجار إلى قبو الفندق. فاجأهم جنديان بريطانيان هناك ووقع تبادل لإطلاق النار؛ ولكن الإرهابيين كانوا قد تمكنوا بالفعل من ضبط مؤشرات الوقت لتفجير العبوات بعد ثلاثين دقيقة.

كتب مناحم بيجن فيما بعد يقول: «مرت كل دقيقة كأنها يومًا. الثانية عشر وإحدى وثلاثون دقيقة، واثنان وثلاثون دقيقة. اقتربت ساعة الصفر، وكادت النصف ساعة تنتهي. الثانية عشر وسبع وثلاثون دقيقة ... وفجأة، بدت المدينة كلها وكأنها ترتجف.»[4]

قالت السلطات البريطانية إنها لم تتلق أي تحذير مسبق من الهجوم، بالرغم من إصرار إرجون على أنها أصدرت تحذيرات هاتفية لكل من الفندق ومؤسسات أخرى. وبصرف النظر عن الحقيقة في ادعاءات كلا الطرفين، فلم تجر أي محاولة لإخلاء فندق الملك داوود قبل الانفجار. نسفت المتفجرات — التي انفجرت أسفل مقهى عام في ذروة ساعة الغداء — جناحًا كاملًا من الفندق وانهارت طوابق الفندق الستة جميعًا، وقُتِلَ في الانفجار واحد وتسعون شخصًا وجُرح أكثر من مائة آخرين؛ بريطانيين وعرب ويهود.

صدمت شناعة الحدث العالم أجمع، وشجبته الوكالة اليهودية باعتباره «جريمة قذرة ارتكبتها مجموعة من المجرمين»، على حد تعبيرها. إلا أن الحكومة البريطانية أيقنت أن الهاجاناه متورطة في حملة الإرهاب، وأوضحت تلك النقطة في كتاب أبيض حول الإرهاب في فلسطين صدر بعد يومين فحسب من تفجير فندق الملك داوود.

أدرك البريطانيون أنهم يقاتلون أكثر من مجرد جماعة متطرفة؛ فالوكالة اليهودية والهاجاناه قد تختلفان مع طرق وأساليب إرجون وليهي، ولكنها كلها تجتمع على هدف واحد هو طرد البريطانيين لتحقيق حلم إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، افتقر البريطانيون إلى الموارد اللازمة للبقاء في فلسطين، وافتقروا كذلك إلى العزم، وكانت الخلافات بين اليهود والعرب في فلسطين غير قابلة للتسوية. فلو قدم البريطانيون تنازلات لليهود، فإنهم يخشون إشعال العرب ثورة كتلك التي قامت في الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، ولو قدموا تنازلات للعرب، فقد أصبح واضحًا لهم الآن ما يستطيع اليهود فعله. أخفقت الجهود البريطانية لعقد اجتماع بين قادة العرب واليهود في لندن في سبتمبر/أيلول ١٩٤٦ عندما رفض كلا الجانبين الحضور، وانهارت اجتماعات ثنائية تالية في لندن في فبراير/شباط ١٩٤٧ تحت وطأة المطالبات العربية واليهودية المتعارضة بالاستقلال وإقامة الدولة.

وصل البريطانيون إلى طريق مسدود، وأصبح خطأ وعد بلفور واضحًا تمامًا الآن: فبريطانيا لم تستطع منح «وطن قومي للشعب اليهودي» دون الانتقاص من «حقوق الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين»، حسب ما جاء في وعد بلفور. نفدت جعبة الحكومة البريطانية من الحلول، ولم يعد لها نفوذ على الأطراف المتنازعة في فلسطين. وعلى ذلك أحال وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة حديثة الإنشاء في ٢٥ فبراير/شباط ١٩٤٧ على أمل أن يحقق المجتمع الدولي نجاحًا أكبر في حل المشكلة.

شكلت الأمم المتحدة لجنةً خاصة لبحث القضية الفلسطينية. وبخلاف إيران لم يكن لأي من الدول الأعضاء باللجنة أي اهتمام خاص بشئون الشرق الأوسط، وتلك الدول هي: أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورجواي ويوغوسلافيا. قضى أعضاء اللجنة خمسة أسابيع في فلسطين بين شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز ١٩٤٧ ورفض الزعماء السياسيون العرب الالتقاء بممثلي اللجنة، في حين انتهزت الوكالة اليهودية الفرصة لعرض قضيتها على اللجنة الدولية بأقصى قدر من الإقناع دعمًا لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

أثناء وجود ممثلي اللجنة الدولية في فلسطين، تدفقت إليها أمواج من المهاجرين اليهود غير الشرعيين القادمين من أوروبا بمساعدة الوكالة اليهودية في سفن بخارية قديمة مهجورة. وبذلت السلطات البريطانية أقصى جهد ممكن لمنع دخول هؤلاء اللاجئين الذين كان معظمهم من الناجين من الهولوكوست. وكانت أشهر تلك السفن هي السفينة «إكسودوس» التي وصل ركابها البالغ عددهم ٤٥٠٠ إلى ميناء حيفا في ١٨ يوليو/تموز، ومُنِعَ ركاب السفينة من دخول فلسطين، وأُعيد شحنهم إلى فرنسا في

اليوم التالي مباشرة لاحتجازهم فيما بعد في المعسكرات الألمانية. عندئذ واجهت بريطانيا إدانة دولية واسعة النطاق بسبب تعاملها مع أزمة اللاجئين اليهود، وبسبب قضية السفينة إكسودوس بصفة خاصة.

تصاعد العنف بين بريطانيا والطائفة اليهودية أثناء إجراء ممثلو اللجنة الخاصة للأمم المتحدة تحقيقهم، إذ أدان البريطانيون ثلاثة رجال من عصابة إرجون، وحكموا عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم إرهابية في يوليو/تموز ١٩٤٧. وفي ١٢ يوليو/تموز قبضت إرجون على رقيبين بريطانيين هما كليف مارتن ومارفن بايس، واحتجزتهما رهينتين لمنع البريطانيين من شنق رجال إرجون. وعندما نفذ البريطانيون حكم الإعدام، شنقت إرجون مارتن وبايس انتقامًا في ٢٩ يوليو/تموز. علق القتلة بجثتي القتيلين قائمة اتهامات تنم عن استهزاء هائل بالمصطلحات القانونية البريطانية، إذ قالوا إن مارتن وبايس كانا «جاسوسين بريطانيين» أُدينا بممارسة «أنشطة إجرامية معادية لليهودية» مثل «الدخول غير المشروع إلى الوطن اليهودي» و«عضوية منظمة إجرامية إرهابية بريطانية تعرف باسم جيش الاحتلال».[5] والأسوأ من ذلك أن جثتي الرجلين كانتا مفخختين بحيث تنفجران عند إنزالهما. كان الغرض من هذا العمل هو إثارة أقصى قدر من الغضب وتقويض رغبة بريطانيا في الاستمرار في القتال في فلسطين.

تصدر نبأ شنق الرقيبين البريطانيين صفحات الجرائد في أنحاء بريطانيا، وحرضت الصحف الشعبية على العداوة المضادة لليهود بعناوين كبيرة تصرخ: «بريطانيان مشنوقان: صور ستصدم العالم.» وعلى الفور وقعت موجة من المظاهرات المعادية لليهود سرعان ما تحولت إلى أعمال شغب انتشرت في أنحاء إنجلترا واسكتلندا، وتصاعدت خلال الأسبوع الأول من أغسطس/آب. وحدثت أسوأ أحداث العنف في مدينة ليفربول الساحلية، إذ تعرض أكثر من ثلاثمائة عقار يهودي للهجوم في غضون خمسة أيام، وألقت الشرطة القبض على ثمانية وثمانين من أهل المدينة. أشارت صحيفة جويش كرونيكل إلى وقوع هجمات على معابد اليهود في لندن وجلاسجو وبليموث وإلى تلقي المعابد تهديدات في مدن أخرى. وبعد عامين فقط من تحرير معسكرات الموت النازية، كست الصلبان المعقوفة وشعارات مثل «اشنقوا كل اليهود» و«هتلر كان محقًّا» المدن البريطانية.[6]

هكذا كان ممثلو اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة على علم تام بتعقيد الموقف في فلسطين في الوقت الذي عرضوا فيه النتائج التي توصلوا إليها على الأمم المتحدة في

أغسطس/آب ١٩٤٧. اتفق المفوضون على الدعوة لإنهاء الانتداب البريطاني، واقترحوا تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية بأغلبية ثمانية أعضاء مقابل ثلاثة، إذ عارضت الهند وإيران ويوغوسلافيا التقسيم مفضلة إنشاء دولة فلسطينية اتحادية.

لم ينتظر البريطانيون حتى تنتهي مناقشة الأمم المتحدة لتوصيات اقتراحات اللجنة الخاصة؛ ففضيحة السفينة إكسودوس وشنق الرقيبين البريطانيين وأعمال الشغب المعادية للسامية التي تبعته وتقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة — التي جاءت جميعًا بتتابع سريع للغاية — قوضت تمامًا أي عزم لبريطانيا على البقاء في فلسطين. وفي ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٤٧، أعلنت الحكومة البريطانية نيتها الانسحاب من فلسطين من جانب واحد وتفويض مسئولياتها الانتدابية للأمم المتحدة، وتحدد يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨ للانسحاب البريطاني من فلسطين.

حقق الإرهابيون هدفهم الأول، إذ أجبروا البريطانيين على الانسحاب من فلسطين. ومع أن الوكالة اليهودية كانت تدين أساليبهم علانية، فإن عصابتي إرجون وليهي لعبتا دورًا أساسيًّا في إزالة عائق كبير يحول دون إقامة الدولة اليهودية. وباستخدام أساليب الإرهاب لتحقيق أهدافها السياسية، صنعت العصابتان أيضًا سابقة خطيرة في تاريخ الشرق الأوسط؛ وهي سابقة لا تزال مثيلاتها تبتلي المنطقة حتى يومنا هذا.

عُرِضَ تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على الجمعية العامة لمناقشته في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، وصيغت بنود المناقشة بواسطة توصية أغلبية أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية. وقسم قرار التقسيم فلسطين إلى ست رقع، ثلاثة للعرب وثلاثة لليهود، مع بقاء القدس تحت إدارة دولية. أعطت الخطة حوالي ٥٥ بالمائة من مساحة فلسطين للدولة اليهودية، من ضمنها منطقة الجليل بأكملها في شمال شرق البلاد وكذلك خط ساحل البحر المتوسط من حيفا إلى يافا والصحراء العربية الممتدة حتى خليج العقبة.

ضغط الناشطون الصهاينة بقوة ودأب على أعضاء الأمم المتحدة لضمان الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم ووعد الدولة اليهودية. ولعب الصهاينة الأمريكيون دورًا كبيرًا في الحصول على دعم إدارة الرئيس ترومان للقرار. وفي مذكراته ذكر هاري ترومان فيما بعد أنه لم يتعرض قط «لمثل هذا القدر من الضغط والدعاية

الذي تعرض له البيت الأبيض في هذا الموقف».[7] غيرت الولايات المتحدة موقف عدم التدخل الذي تبنته في اللحظات الأخيرة، وضغطت بقوة على أعضاء آخرين لإعطاء دعمهم لقرار التقسيم. وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ صدر قرار التقسيم بأغلبية ٣٣ عضوًا مقابل ١٣، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت.

قطع الصهاينة خطوة أخرى كبيرة نحو تحقيق هدف إقامة الدولة بحصولهم على تصريح دولي بإنشاء دولة يهودية في جزء من أرض فلسطين على الأقل؛ ومع هذا ظل العالم العربي بوجه عام — وعرب فلسطين بوجه خاص — يعارضون بعناد كلًّا من قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية في فلسطين.

ليس من العسير تفهم الموقف العربي الفلسطيني، ففي عام ١٩٤٧ شكل عرب فلسطين أغلبية بنسبة الثلثين، إذ بلغ تعدادهم أكثر من ١٫٢ مليون نسمة في مقابل ٦٠٠ ألف يهودي في فلسطين، وخصصت العديد من المدن الفلسطينية ذات الأغلبية الفلسطينية العربية — مثل حيفا — للدولة اليهودية. وكانت يافا — بالرغم من أنها اسميًّا جزء من الدولة العربية — منعزلة ومحاطة من جميع جوانبها بالدولة اليهودية. وعلاوة على هذا امتلك العرب ٩٤ بالمائة من إجمالي مساحة أراضي فلسطين وقرابة ٨٠ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة.[8] وبناء على هذه الحقائق رفض العرب الفلسطينيون منح الأمم المتحدة سلطة تقسيم بلادهم والتنازل عن نصفها.

عبر جمال الحسيني، وهو أحد أعيان القدس، عن الإحباطات الفلسطينية في رده على مقترحات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ١٩٤٧ بقوله: «قامت قضية عرب فلسطين على مبادئ العدالة الدولية؛ كانت قضية شعب يستحق أن يعيش في بلده الهادئ الذي أعطاه إياه الله والتاريخ. لم يستطع عرب فلسطين أن يفهموا لماذا يتعرض حقهم في العيش بحرية وسلام وفي تنمية بلدهم حسب أعرافهم وتقاليدهم للتشكيك ويخضع للبحث والاستقصاء باستمرار.» وتابع الحسيني موجهًا تعليقاته للجنة الأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين قائلًا: «هناك أمر واحد واضح تمامًا هو أن الواجب المقدس لعرب فلسطين هو الدفاع عن بلادهم ضد العدوان.»[9]

لم يتوهم أحد أن تقسيم فلسطين سيمر مرور الكرام دون مواجهة. سيكون على اليهود في فلسطين أن يقاتلوا للحصول على الأراضي التي خصصت لهم بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، ناهيك عن أي أراض أخرى قد يطمعون فيها من الأراضي المخصصة للدولة العربية. ومن جانبهم، سيكون على العرب هزيمة اليهود إذا كانوا يأملون في منعهم من انتزاع أي جزء من أرض فلسطين.

في الصباح التالي لإعلان قرار تقسيم فلسطين، بدأ العرب واليهود يستعدون لخوض حرب حتمية؛ حرب أهلية بين الفئتين المتنافستين على فلسطين.

* * *

طوال ستة أشهر تقاتل العرب واليهود من أجل مطالباتهم المتنافسة في أرض فلسطين. كانت الطائفة اليهودية في فلسطين مستعدة جيدًا للمعركة؛ فقد تلقت الهاجاناه تدريبًا شاملًا، واكتسبت خبرات قتالية واسعة أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أنها خزنت كميات هائلة من السلاح والذخيرة، في حين لم يستعد العرب الفلسطينيون مثل هذه الاستعدادات معتمدين على ثقتهم في عدالة قضيتهم ومؤازرة الدول العربية المجاورة لهم.

كان الزعيم المثير للجدل للطائفة العربية الفلسطينية هو الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس المنفي؛ وهو شخصية مثيرة للخلاف سواء في فلسطين أو بالخارج. سبَّه البريطانيون وغيرهم من القوى الغربية الأخرى بسبب مروقه وتأييده لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وارتاب فيه زعماء الدول العربية وقادتها بدرجات متفاوتة، ونافسه على الزعامة عدد من الوجهاء الفلسطينيين على نحو مزق المجتمع العربي في فلسطين في اللحظة الحرجة التي واجه فيها أعظم تحدياته على الإطلاق. وبينما حاول الحاج أمين قيادة الحركة الفلسطينية من منفاه في مصر، أضعف إمكانيات التعاون المشترك الضروري بين العرب الفلسطينيين أنفسهم من ناحية وبين الفلسطينيين والدول العربية الأخرى من ناحية أخرى.

كانت الدول العربية — التي حصل العديد منها للتو على استقلاله عن الحكم الاستعماري الأوروبي — منقسمة ومرتبكة وضعيفة على نحو مماثل، كما تعرضت للتو لأول هزيمة دبلوماسية منيت بها بتمرير قرار التقسيم في الأمم المتحدة بالرغم من معارضتها الحماسية الشديدة. ومع صدور قرار تقسيم فلسطين ظهر التنافس بين الدول العربية على السطح.

كانت إمارة شرق الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي أيدت فكرة التقسيم منذ طرحها لأول مرة عام ١٩٣٧؛ فقد رحب الملك عبد الله (تُوِجَ الأمير السابق ملكًا في مايو/أيار ١٩٤٦) بفرصة إلحاق أراضي فلسطين العربية بمملكته التي لا تكاد تطل على أي منفذ مائي. وأثار تأييد عبد الله لفكرة التقسيم استياءً عميقًا من جانب النخب

السياسية الفلسطينية وكراهية شديدة من مفتي القدس الحاج أمين. أصبحت عزلة عبد الله في العالم العربي شبه كاملة، وما كان يستطيع الاعتماد إلا على دعم ضئيل من أبناء عمومته الهاشميين في العراق. وعانى عبد الله الارتياب الشديد للحكومة السورية التي خشيت طموحات عبد الله في أراضيها والتي ترجع إلى بداية العشرينيات؛ وكذلك من العداوة القديمة لأسرة آل سعود المنافسة للهاشميين في شبه الجزيرة؛ وشكوك الأسرة المالكة المصرية التي خشيت بدورها أي منافسة على الصدارة المصرية المعلنة ذاتيًّا في الشئون العربية.

وبدلًا من أن تنسق الدول العربية المجاورة لفلسطين جهودها وتدفع بجيوشها الوطنية النظامية إلى أرض المعركة، فضلت الاعتماد على المتطوعين غير النظاميين من القوميين العرب والإخوان المسلمين العازمين على إنقاذ فلسطين العربية. وجاءت تلك الوحدات العربية المتطوعة المتفرقة لهزيمة الصهيونية على نحو يشبه كثيرًا استجابة الأمريكيين والأوروبيين لدعوة قتال الفاشية في الحرب الأهلية الإسبانية، وأُطلق على القوات اسم «جيش الإنقاذ العربي» وكان من أشهر قادته فوزي القاوقجي.

لم يفوت فوزي القاوقجي فرصةً للقتال ضد الإمبريالية الأوروبية في العالم العربي؛ وقد مُني في كل معركة خاضها بهزيمة منكرة. قاتل القاوقجي ضمن القوات التي انسحبت من ميسلون في اليوم الذي هزمت فيه القوات الفرنسية الملك فيصل عام ١٩٢٠، وقاد الثورة ضد الفرنسيين في مدينة حماة السورية ولعب دورًا أساسيًّا في الثورة السورية بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، كما شارك أيضًا في الثورة العربية الفلسطينية في الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، وساند القوات المسلحة العراقية ضد البريطانيين في انقلاب رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي عام ١٩٤١، وعندما انهارت تلك الحركة فر إلى ألمانيا النازية حيث تزوج من قرينته الألمانية، وانتظر في سكون طوال باقي سنوات الحرب.

تلهف القاوقجي على العودة من أوروبا لممارسة دوره في السياسة العربية. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب هرب إلى فرنسا في فبراير/شباط ١٩٤٧، ومنها استقل هو وزوجته طائرة متجهة إلى القاهرة بهويتين مزيفتين وجوازي سفر مزورين، وفي نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام انطلق إلى دمشق حيث استضافته الحكومة السورية، وخصصت له راتبًا شهريًّا.

كان القاوقجي بمنزلة منحة إلهية في نظر الحكومة السورية؛ فلما كان السوريون غير راغبين في إرسال جيشهم الصغير إلى الحرب في فلسطين، فقد منحوا كل دعمهم

لجيش الإنقاذ العربي الذي كان القاوقجي القائد المثالي له من وجهة نظرهم؛ فهو يتمتع بسمعة بطل في أنحاء العالم العربي، فضلًا عن أنه صاحب خبرة واسعة في حروب الفدائيين. أقام القائد الأشيب — الذي بلغ من العمر حينها سبعة وخمسين عامًا — معسكرًا في دمشق، وراح يجند جيشه غير النظامي بهمة ونشاط.

في فبراير/شباط ١٩٤٨ نشر صحفي لبناني يدعى سمير سوقي حوارًا أجراه مع القاوقجي أوضح فيه المناخ السائد في مقره في دمشق خلال فترة الاستعدادات السابقة للحرب قال فيه:

> حوّلَ هذا القائد العربي — المدفوع بعزم لا حدود له — منزله إلى ثكنة عسكرية يحرسها جنود غير نظاميين يرتدون زيًّا عسكريًّا أمريكيًّا، ولا تمر ساعة من ساعات اليوم دون أن يزوره بدو وفلاحون وشبان يرتدون الملابس العصرية يطلبون تسجيل أسمائهم متطوعين في جيش الإنقاذ العربي. كما كان له مقر في قَطَنَة يخضع المتطوعون فيه لتدريب عسكري في انتظار إرسالهم إلى فلسطين.[10]

تعاونت الدول العربية معًا من خلال منظمة إقليمية جديدة اسمها «جامعة الدول العربية»، وأمِلت في الاعتماد على جيش الإنقاذ العربي في هزيمة القوات اليهودية في فلسطين دون الاضطرار إلى إرسال جيوشها النظامية، وعينت اللواء العراقي إسماعيل صفوت قائدًا عامًّا لجيش الإنقاذ، وعهدت إليه بمهمة وضع وتنفيذ خطة حرب متناسقة لجيش المتطوعين غير النظامي. قسم صفوت فلسطين إلى ثلاث جبهات رئيسية لتنسيق العمليات وفق خطة رئيسية، وعين القاوقجي قائدًا للجبهة الشمالية وساحل البحر المتوسط؛ ووُضِعَت الجبهة الجنوبية تحت قيادة مصرية، ووُضِعَت الجبهة الوسطى — المسماة جبهة القدس — تحت قيادة الحاج أمين الذي عين القائد الفذ عبد القادر الحسيني لقيادة قواته.

ومع أن عبد القادر الحسيني أحد أفراد عائلة الحسيني التي ينتمي لها مفتي القدس أمين الحسيني، فقد ارتقى بنفسه فوق النزاعات الحزبية، ونال ثقة واحترام الفلسطينيين بجميع طوائفهم. كان عبد القادر — الذي تخرج في الجامعة الأمريكية بالقاهرة — محاربًا قديمًا في الثورة العربية الفلسطينية، واشتهر بالشجاعة والقدرة القيادية وأُصيبَ مرتين. ومثل القاوقجي قاتل عبد القادر البريطانيين بعد ذلك في العراق عام ١٩٤١.

كانت أعظم المشكلات التي واجهت القادة العرب في فلسطين وفي الدول العربية المجاورة هي نقص السلاح والذخيرة. وعلى عكس الجنود اليهود في الهاجاناه — الذين تلقوا تدريبًا بريطانيًّا طوال أكثر من عقد من الزمان واكتسبوا خبرات قتالية واسعة من خلال قتالهم مع البريطانيين في الحرب العالمية الثانية — لم يحظ العرب الفلسطينيون بفرصة بناء قوات عسكرية منظمة من أهل فلسطين. كذلك مُنِعَ العرب الفلسطينيون من امتلاك الأسلحة في حين كانت الوكالة اليهودية تهرب الأسلحة والذخيرة إلى فلسطين. ودون مصدر لإعادة التمويل بالسلاح والذخيرة، لم يكن الوقت المتاح للمقاتلين الفلسطينيين طويلًا قبل أن تنفد الذخائر المحدودة التي يمتلكونها.

إلا أن النقص اللوجستي لم يقف حائلًا في وجه المقاتلين الفلسطينيين الذين بدءوا سلسلة من الهجمات المتفرقة على المستوطنات اليهودية في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، وانتشرت تلك الهجمات من المدن إلى الريف. حاولت القوات العربية قطع الطرق المؤدية إلى المستوطنات وعزل القرى اليهودية. وعلى مدار القسم الأعظم من أشهر شتاء عام ١٩٤٨، عملت الهاجاناه على تحصين مواقعها لتأمين المناطق التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية قبل الانسحاب البريطاني من فلسطين والمقرر في منتصف مايو/أيار.

وفي نهاية مارس/آذار ١٩٤٨ اتخذت القوات اليهودية وضع الهجوم؛ فكان أول أهدافها الطريق الواصل بين تل أبيب والقدس إذ طوقت القوات العربية الحي اليهودي في القدس وحاصرته، وأرادت الهاجاناه فتح خط إمدادات لتخفيف الضغط عن المواقع اليهودية في القدس.

كان موقف القوات العربية في القدس أضعف كثيرًا مما تصور قادة اليهود؛ فالمقاتلون الفلسطينيون بقيادة عبد القادر الحسيني افتقروا إلى الأسلحة التي تمكنهم من الحفاظ على مواقعهم. سيطر العرب على بلدة القسطل الاستراتيجية ذات الموقع المميز المطل على طريق تل أبيب القدس. ومع تقدم القوات اليهودية نحو القسطل، قام عبد القادر بزيارة عاجلة إلى دمشق في أول شهر أبريل/نيسان للحصول على الأسلحة التي يحتاجها رجاله للحفاظ على مواقعهم.

قوضت الخلافات العربية مهمة عبد القادر الحسيني للحصول على الأسلحة منذ البداية؛ فالحكومة السورية تبنت موقفًا عدائيًّا من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني،

ورفضت تقديم أي دعم لعبد القادر؛ ابن عم المفتي. وكان خصام مرير قد نشأ بين جيش الإنقاذ الذي تدعمه سوريا وبين القوات الفلسطينية المحلية بقيادة عبد القادر الحسيني، وأدى إلى المزيد من الفرقة والشقاق في الصفوف العربية. وجد الحسيني نفسه عالقًا وسط تلك المساجلات السياسية العربية عندما التقى في دمشق القادة السوريين وقادة اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية.

وبينما كان الزعماء والقادة العرب يتشاجرون في دمشق سقطت بلدة القسطل في أيدي وحدات البلماخ الخاصة التابعة للهاجاناه في ٣ أبريل/نيسان. فشلت المحاولات العربية لاستعادة القسطل وراحت القوات اليهودية تعزز دفاعاتها فيها. كانت القسطل هي أول بلدة عربية تستولي عليها القوات اليهودية، وشعر كل المجتمعين في دمشق بالألم والصدمة لدى سماع الخبر. ومن هذا الموقع الاستراتيجي شكلت قوات الهاجاناه تهديدًا حقيقيًّا للقدس؛ وبالرغم من ذلك ظل قادة الهيئة العربية عاجزين عن القيام بأي إجراء عملي ذي قيمة، وكأنهم أسرى في عالم من الوهم الخيالي.

استدار اللواء إسماعيل صفوت — القائد العام العراقي لجيش الإنقاذ العربي — نحو عبد القادر الحسيني وقال له: «ها قد سقطت القسطل. عليك أن تسترجعها يا عبد القادر، وإذا كنت عاجزًا عن استرجاعها فقل لنا، لنعهد بهذه المهمة إلى [فوزي] القاوقجي.»

غضب عبد القادر، وأجابه قائلًا: «أعطني السلاح الذي طلبته منك وأنا أستردها. لقد تطورت الحال الآن، وأصبح لدى اليهود مدافع وطائرات ورجال، وليس باستطاعتي أن أحتل القسطل إلا بالمدافع. أعطني ما طلبت وأنا كفيل بالنصر.»

فرد إسماعيل صفوت: «شو نو عبد القادر؟ [ما هذا يا عبد القادر؟] ما معكم مدافع؟» ثم وعد إسماعيلُ القائدَ الفلسطيني على مضض بمنحه البنادق والذخائر الزائدة المتاحة في دمشق — ١٠٥ بندقية قديمة و٢١ رشاشًا وذخائر محدودة وبعض الألغام — على أن يتسلمها في وقت لاحق. وعلى هذا فقد ردوا الحسيني من حيث جاء خالي الوفاض.

تميز عبد القادر الحسيني غيظًا، وصاح بصوت هادر: «أنتم خائنون. أنتم مجرمون. سيسجل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين. سأحتل القسطل، وسأموت أنا وجميع إخواني المجاهدين.»[11]

رحل عبد القادر الحسيني عن دمشق في تلك الليلة ذاتها — ليلة ٦ أبريل — ووصل إلى القدس مع فجر اليوم التالي وبصحبته خمسون رجلًا من المتطوعين في جيش الإنقاذ، وبعد استراحة قصيرة ولى وجهه شطر القسطل على رأس قوة قوامها نحو ثلاثمائة مقاتل فلسطيني ومعهم أربعة جنود بريطانيين تطوعوا للقتال مع العرب.[12]

بدأ الهجوم العربي المضاد على القسطل في الساعة الحادية عشرة مساءً يوم ٧ أبريل/نيسان، وانقسمت القوات العربية إلى سرايا، وهاجمت القرية من ثلاثة محاور. تعرضت إحدى السرايا العربية لإصابات كبيرة، ونفدت ذخائرها؛ ومع انسحاب قائدها المصاب، قاد عبد القادر الحسيني بنفسه مفرزة صغيرة لتحل محل السرية، وحاول زرع المتفجرات تحت المتاريس التي أقامتها القوات اليهودية، غير أن الحسيني ورجاله تعرضوا لإطلاق نيران كثيف من جانب المدافعين اليهود، وسرعان ما وجدوا أنفسهم محاصرين بتعزيزات يهودية وصلت من مستوطنات قريبة.

مع انبثاق فجر ٨ أبريل/نيسان ذاع الخبر، وصاح النذير أن عبد القادر وصحبه مطوقون بالأعداء، وأن معركة القسطل تكاد تنتهي بالفشل؛ غير أن فريقًا من المقاتلين العرب لبى النداء، وانضم نحو خمسمائة مقاتل إلى القوات المحاصرة في القسطل. واصل العرب قتالهم طوال النهار، وتمكنوا من استعادة البلدة في عصر ذلك اليوم. إلا أن سرور المقاتلين العرب باسترداد القسطل سرعان ما انقلب إلى حزن وغم عندما وجدوا جثة قائدهم عبد القادر الحسيني عند الطرف الشرقي للبلدة. ونفّسَ المقاتلون الفلسطينيون عن غضبهم لمقتل قائدهم بقتل أسراهم اليهود الذين بلغ عددهم خمسين أسيرًا. لقد أخذت تلك الحرب الأهلية سمة البشاعة لدى كلا الجانبين المتصارعين.

دُفِنَ عبد القادر الحسيني في اليوم التالي، وحضر جنازته وصلى عليه في المسجد الأقصى عشرة آلاف شخص. يقول عارف العارف — أحد أهل القدس ومن أرّخوا لأحداث عام ١٩٤٨ — متذكرًا: «بكاه الناس، ولقبوه «بطل القسطل».»[13] ولم يتعافَ الفلسطينيون على نحو كامل قط من صدمة فقد عبد القادر الحسيني؛ فلم ينهض أي قائد محلي آخر لقيادة المقاومة الوطنية للقوات اليهودية في فلسطين، وكانت وفاته ضربة موجعة لمعنويات عامة الشعب الفلسطيني. والأسوأ من كل ذلك أن وفاته لم تحقق أي ثمرة؛ فالمدافعون العرب الذاهلون المضطربون لم يتركوا سوى أربعين رجلًا فقط لحماية القسطل، وفي غضون ثمانية وأربعين ساعة، استردت القوات اليهودية البلدة؛ بغير رجعة هذه المرة.

طغت المذبحة التي تعرض لها القرويون الفلسطينيون في دير ياسين يوم ٩ أبريل/نيسان على وفاة عبد القادر الحسيني وسقوط بلدة القسطل؛ فالمذبحة التي وقعت في نفس يوم جنازة الحسيني تسببت في موجات صدمة وفزع اجتاحت أرجاء فلسطين، ومنذ ذلك اليوم فقد الفلسطينيون الرغبة في القتال.

كانت دير ياسين قرية عربية هادئة آمنة يقطنها نحو ٧٥٠ مواطنًا، وتقع غرب القدس، وهي قرية تضم مزيجًا من المزارعين والمقاولين والتجار، وبها مسجدان ومدرستان — واحدة للصبية وأخرى للبنات — ونادٍ رياضي. كانت تلك آخر قرية فلسطينية يمكن أن تتوقع هجومًا يهوديًّا إذ أبرم سكانها مع قادة اليهود في القدس ميثاقًا بألا يعتدي أحد الطرفين على الآخر. لم تقدم عصابتا إرجون وليهي أي مبرر للهجوم على قرية دير ياسين دون أي استفزاز. ويعتقد المؤرخ الفلسطيني عارف العارف أن المنظمات الإرهابية اليهودية استهدفت القرية لكي «يفتح لهم باب الأمل والرجاء، وليوقعوا الرعب في قلوب العرب».[14]

بدأ الهجوم على دير ياسين في ساعات ما قبل الفجر يوم ٩ أبريل/نيسان ١٩٤٨، ولما لم يكن في القرية سوى ٨٥ مسلحًا فقط يواجهون قوة يهودية هائلة مدعومة بالدبابات والمصفحات والطائرات، فقد انتشر الذعر بين أهل القرية. تقول إحدى النساء القرويات التي كانت ترضع طفلها عندما اندلع القتال: «سمعت أصوات الدبابات والبنادق وشممت رائحة الدخان، ورأيتهم قادمون، وكان أهل القرية يصيحون في جيرانهم: «إذا استطعتم الهروب فاهربوا!» ومن كان له عم حاول أن يصل إلى عمه، ومن كانت له زوجة حاول أن يصل إلى زوجته.» ولقد ركضت هذه المرأة تفر بحياتها وهي تحمل طفلها الرضيع بين ذراعيها متوجهة نحو قرية عين كارم المجاورة.[15]

وبالرغم من وجود وحدات من جيش الإنقاذ العربي في عين كارم وقرب قوات الشرطة البريطانية من الموقع، لم يهب أحد لنجدة القرويين. وأفاد شهود عيان بأن المهاجمين اليهود جمعوا كل المدافعين العرب المسلحين، وأطلقوا النار عليهم. وقد قابل المؤرخ الفلسطيني عارف العارف عددًا من الناجين من مذبحة دير ياسين بعد هذه الأحداث مباشرة، وصنف الفظائع التي وقعت في ذلك اليوم محددًا الأسماء ومفصلًا وقائع الموت، يروي العارف قائلًا:

> ومن فظائعهم أنهم بعد أن قتلوا الحاج جابر مصطفى وهو شيخ في التسعين من عمره، ألقوا بجثته من شرفة منزله إلى الشارع. وكذلك فعلوا بالحاج

> إسماعيل عطية، وهو شيخ في الخامسة والتسعين من عمره، فقد قتلوه وامرأته آمنة البالغة الثمانين من عمرها، وحفيدهما الطفل. وفتكوا بشاب كفيف البصر، اسمه محمد علي خليل مصطفى، كانت تقوده امرأته. ولم يأبهوا باستغاثتها عندما رجتهم ألا يقتلوه، وقتلوا امرأة مع طفلها البالغ من العمر سنة ونصف السنة ... ومعلمة المدرسة فقد قتلوها عندما كانت تقوم بإسعاف الجرحى.[16]

وإجمالًا قُتل في دير ياسين أكثر من ١١٠ قروي.

وحسب مصادر العارف، كان القتل سيستمر في دير ياسين لولا أن أحد قادة اليهود الطاعنين في السن أمر بوقف القتل. غير أن الناجين أُرغموا على المشي إلى الحي اليهودي في القدس «وجرى التشهير بهم أمام الناس كأنهم جناة» قبل إطلاق سراحهم أخيرًا عند المستشفى الإيطالي القريب من حي المصرارة.[17] استثارت مذبحة القرويين الأبرياء والتعذيب الوحشي للناجين إدانة عالمية. شجبت الوكالة اليهودية ما حدث من أحداث وحشية، وأكدت على عدم تورط قوات الهاجاناه مع منظمتي إرجون وليهي الإرهابيتين.

تسببت مذبحة دير ياسين في نزوح جماعي واسع النطاق للعرب الفلسطينيين استمر حتى الانسحاب البريطاني من فلسطين في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨. وأوضح العارف أنه مع انتشار خبر المذبحة، بدأ الناس في أنحاء فلسطين «يرحلون عن منازلهم، حاملين معهم أنباءً مختلفةً عن الفظائع اليهودية اقشعرت لها الأبدان» على حد تعبيره. ولقد زاد الطين بلة بيانات المسئولين والزعماء السياسيين والمقالات التي نشرت في الصحف العربية عن مجزرة دير ياسين وغيرها من الفظائع. ومع أن الزعماء الفلسطينيين أملوا بهذا في إرغام الدول العربية على التدخل باللعب على وتر الأزمة الإنسانية، فإن بياناتهم لم تؤد إلا إلى زيادة الخوف وتشجيع القرويين الفلسطينيين على هجر بيوتهم وقراهم.[18] وكثيرًا ما أشارت البيانات والحكايات المعاصرة لهذه الأحداث إلى رحيل سكان البلدات والقرى مع أهلهم عن بيوتهم وممتلكاتهم خوفًا من مذبحة دير ياسين أخرى.

كان الفلسطينيون قد بدءوا بالفعل يهربون من المنطقة في بداية ربيع ذلك العام، فبين شهري فبراير/شباط ومارس/آذار ١٩٤٨، رحل نحو ٧٥ ألف عربي عن بيوتهم في البلدات التي شكلت بؤرة القتال كالقدس ويافا وحيفا، إلى الأمان النسبي في الضفة الغربية أو الدول العربية المجاورة.[19] وفي أبريل/نيسان من نفس العام — وبعد مذبحة دير ياسين — تحول نهر اللاجئين إلى طوفان جارف.

قرر بعض الفلسطينيين مواجهة الرعب بالرعب، فبعد أربعة أيام من مذبحة دير ياسين، وفي ١٣ أبريل/نيسان، نصب مقاتلون فلسطينيون كمينًا لقافلة طبية يهودية متجهة صوب جبل المشارف على أطراف القدس، كانت سيارتا الإسعاف مميزتين بوضوح بعلامات طبية، وكان الركاب في الواقع أطباء وممرضات من مستشفى هداسا وموظفين بالجامعة العبرية، وضمت القافلة ١١٢ مسافرًا لم ينج منهم إلا ٣٦ فقط.

عبرت مجموعة صور فوتوغرافية مروعة عن بشاعة ما حدث في الكمين، إذ وقف المهاجمون وقفة انتصار إلى جوار جثث ضحاياهم. وبيعت تلك الصور الوحشية تجاريًّا في القدس وكأنها برهان لعرب فلسطين على أنهم قادرون على نسف التهديد اليهودي. غير أن صور المذبحة البشعة لم تستطع محو الهزيمة التي انتشرت في بلدات وريف فلسطين في أبريل/نيسان ١٩٤٨.

كانت معنويات الفلسطينيين منهارة، ولم يزدهم قتل اليهود المدنيين في جبل المشارف إلا خوفًا من وقوع المزيد من الفظائع والانتقامات اليهودية. ولما استشعرت الهاجاناه انهيار معنويات الشعب الفلسطيني، صعدت عملياتها وفقًا لخطة عسكرية عرفت باسم «الخطة د»، هدفها إخلاء البلدات والقرى الفلسطينية من سكانها وتدميرها كضرورة لإقامة دولة يهودية قابلة للحياة.

وقعت حيفا في أيدي القوات اليهودية في الفترة بين ٢١ إلى ٢٣ أبريل/نيسان مسببة صدمة أخرى في أنحاء فلسطين؛ فقد كانت حيفا قلب فلسطين الاقتصادي بفضل مينائها ومصفاة تكرير البترول الموجودة بها. وقد بلغ إجمالي عدد السكان العرب في حيفا أكثر من ٧٠ ألف نسمة، كما مثلت المدينة المركز الإداري لشمال فلسطين بأسره.

ولما كان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة قد خصص حيفا للدولة اليهودية، راحت القوات اليهودية تخطط شهورًا للاستيلاء على المدينة. تعرضت حيفا للهجوم من قبل القوات اليهودية لأول مرة في منتصف ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٧. كتب رشيد الحاج إبراهيم، وهو أحد الزعماء المحليين في حيفا، يقول: «نشطت حالة النزوح عن المدينة بشكل مرعب مخيف ... ورأى قسم كبير من السكان حالة الخطر التي تهددهم بسبب ضعف وسائل الدفاع العربية وما يقابل هذا الضعف من قوة الخصم وعظم استعداده مما حدا هؤلاء على النزوح.»[20] تعاون رشيد الحاج إبراهيم — رئيس اللجنة القومية في حيفا — مع زملائه في المجلس المحلي لاستعادة الهدوء وكبح الهجمات

بواسطة جنود محليين وخارجيين غير نظاميين، كثير منهم متطوعون في جيش الإنقاذ العربي، ولكن جهودهم ذهبت سدى. استمرت الاشتباكات العنيفة بين الجنود العرب غير النظاميين ومقاتلي الهاجاناه طوال أشهر الشتاء، وامتدت حتى الربيع. وبحلول بداية شهر أبريل/نيسان ١٩٤٨ رحل عدد يتراوح بين عشرين وثلاثين ألفًا من سكان حيفا عن المدينة.

بدأ الهجوم اليهودي الأخير على المدينة في ٢١ أبريل/نيسان، فبينما كانت القوات البريطانية تنسحب من مواقعها في حيفا، شنت الهاجاناه هجمات عنيفة للاستيلاء على المدينة. وعلى مدار الساعات الثماني والأربعين التالية قصفت القوات اليهودية الأحياء العربية بوابل لا ينقطع من قذائف الهاون والمدفعية. وفي صباح يوم الجمعة الموافق ٢٣ أبريل/نيسان هاجمت القوات الجوية اليهودية المدينة، وكتب الحاج إبراهيم عن ذلك يقول إنها جاءت بقصد إحداث «الذعر بين النساء والأطفال ... المتأثرين بحوادث دير ياسين».[21] وتدفق هؤلاء هاربين نحو القسم الساحلي من المدينة حيث انتظرت السفن لإخلاء المدنيين المذعورين من أهل المدينة.

وصف رشيد الحاج إبراهيم المأساة التي شهدها عند القسم الساحلي من حيفا قائلًا: «آلاف من النساء والأطفال والرجال يهرعون إلى منطقة الميناء بحالة من الفوضى والذعر لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة العربية، خرجوا من بيوتهم حفاة عراة إلى الشاطئ ينتظرون دورهم للسفر إلى لبنان وقد تركوا وطنهم، بيوتهم، متاعهم، مالهم، مصالحهم، متاجرهم ليسلموا بأعراضهم وبأرواحهم.»[22] وبحلول أول مايو/أيار لم يبق في حيفا سوى ثلاثة إلى أربعة آلاف عربي — من تعداد السكان الأصلي للمدينة الذي تجاوز سبعين ألف نسمة — بقوا ليعيشوا في ظل الحكم اليهودي.

وما إن تم الاستيلاء على حيفا وتأمينها حتى ركزت القوات اليهودية على باقي مناطق الساحل التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية. بدأت عصابة إرجون — التي عملت على نحو مستقل عن الهاجاناه — الأعمال العدائية للاستيلاء على مدينة يافا العربية الكبرى الأخرى التي تضم ميناءً، والمجاورة لمدينة تل أبيب اليهودية. وشنت إرجون هجومها فجر يوم ٢٥ أبريل/نيسان، مسلحة بثلاثة مدافع هاون وعشرين طنًا من القنابل، واستولت على حي المنشية شمال يافا في ٢٧ أبريل/نيسان. ومن موقعها الجديد أطلقت عصابة إرجون على مناطق وسط المدينة بيافا وابلًا لا ينقطع من القنابل طوال الأيام الثلاثة التالية.

حطمت الهجمات معنويات أهل المدينة، وقضت على مقاومتهم؛ ولما كانت عصابة إرجون هي التي تشن الهجوم، فقد ثارت المخاوف من وقوع مذبحة أخرى مشابهة لمذبحة دير ياسين. ومع سقوط حيفا قبل بضعة أيام فحسب لم يعد لدى معظم السكان الباقين في يافا والبالغ عددهم ٥٠ ألف نسمة (بعد أن خرج بالفعل نحو ٢٠ ألفًا من سكان المدينة يلتمسون ملاذًا آمنًا خارج مدينتهم بحلول شهر أبريل/نيسان) أمل كبير في أن تصمد يافا أمام الهجوم. ساد الذعر المدينة مع خروج أهلها في نزوح جماعي. وبحث زعماء المجلس المحلي بالمدينة عن سفن لإخلاء أهل المدينة إلى لبنان، وتفاوضوا على انسحاب آخرين إلى قطاع غزة عبر طرق يهودية. وبحلول يوم ١٣ مايو/أيار لم يتبق من سكان المدينة سوى ٤ إلى ٥ آلاف مواطن ليروا مدينتهم تستسلم للقوات اليهودية.

ومع قرب انتهاء الوقت المتبقي قبل إتمام الانسحاب البريطاني من فلسطين، ركزت القوات اليهودية هجماتها من أجل تأمين القطاعات الشمالية التي منحها قرار التقسيم للدولة اليهودية. هاجمت وحدات البلماخ الخاصة التابعة للهاجاناه مدينة صفد — التي تضم ١٢ ألف عربي و١٥٠٠ يهودي — واستولت عليها في ١١ مايو/أيار. وتعرضت بلدة بيسان التي تضم ٦ آلاف مواطن للغزو في ١٢ مايو/أيار، وطُرد أهلها إلى الناصرة وإمارة شرق الأردن. وفي الوقت نفسه أدت عمليات الهاجاناه العسكرية إلى موجات نزوح وترحيل جماعي للقرويين من منطقة الجليل والسهل الساحلي وطريق تل أبيب القدس. وفاضت طرقات فلسطين بأمواج من اللاجئين المشردين الفارين من فظائع الحرب بما استطاعوا حمله من أمتعتهم. وقد صف أحد شهود العيان العرب المأساة الإنسانية للاجئين قائلًا: «هام الناس على وجوههم على غير هدى، بلا مأوى أو مال، وسقطوا فريسة للمرض والموت أثناء تنقلهم من مكان لمكان، وعاشوا في المغارات والكهوف يرتدون ملابس مهترئة لا تكاد تسترهم، وقد نفد طعامهم ونهبهم الجوع. وازدادت الجبال برودة ولم يكن هناك من يحميهم ويزود عنهم.»[23]

مع نهاية الحرب امتلك يهود فلسطين المدن الرئيسية في السهل الساحلي ومنطقة الجليل؛ وخلال ذلك أخرجوا ما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم وشردوهم. كان اللاجئون الفلسطينيون يعتزمون العودة إلى بيوتهم عندما يعود السلم للبلاد، ولكن لم يسمح لهم بالعودة أبدًا. ويذكر أن ديفيد بن جوريون قال في يونيو/حزيران مخاطبًا مجلس وزرائه: «لا بد أن نمنع عودتهم بأي ثمن.»[24]

انتهت الحرب مع آخر أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، وأعلن يهود فلسطين قيام دولتهم في ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨، وأصبحوا يعرفون منذ ذلك الوقت باسم الإسرائيليين. ولم تقم لعرب فلسطين المنهزمين دولة تسبغ عليهم الهوية الفلسطينية؛ فقد وثقوا في جيرانهم العرب الذين كانت جيوشهم تحتشد على حدود فلسطين في انتظار اكتمال الانسحاب البريطاني النهائي.

وفي ١٤ مايو/أيار — وكما تعهدوا سابقًا — انسحب البريطانيون، وأنزلوا علمهم، وشحنوا سفنهم، وأداروا ظهورهم للكارثة التي صنعوها في فلسطين.

* * *

في اليوم التالي للانسحاب البريطاني من فلسطين، بدأت جيوش الدول العربية المجاورة غزوها. وفي ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ انتهت الحرب الأهلية بين العرب الفلسطينيين واليهود، وبدأت أول حرب عربية إسرائيلية. أرسلت حكومات مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان جيوشها للدفاع عن فلسطين العربية ودحر إسرائيل ولكن ظاهريًّا فقط؛ فالحقيقة أن الجامعة العربية لم تقرر إرسال الجيوش النظامية للدول العربية إلا قبل يومين من انتهاء الانسحاب البريطاني من فلسطين؛ أي في ١٢ مايو/أيار ١٩٤٨. ولو أن تدخل الجيوش العربية تحلى بقدر يسير من التنسيق والتخطيط المسبق ومسحة من الثقة والحس بالهدف المشترك، فلربما تمكنت القوات العربية من تحقيق النصر؛ غير أن العرب دخلوا فلسطين وهم يحاربون بعضهم بعضًا أكثر مما يحاربون الدولة اليهودية.

كانت الدول العربية في حالة فوضى كاملة عشية أول حرب عربية إسرائيلية؛ فقد انتهى الصراع في فلسطين نهاية أسوأ مما توقع أي شخص. وبالرغم من زهو فوزي القاوقجي بقدراته فقد اتضح أنه كارثة في ميدان القتال، إذ أُرغِمَت قواته غير المنظمة سيئة التدريب على الانسحاب في كل قتال أمام الهاجاناه؛ وكان جيش الإنقاذ العربي على جميع الأصعدة عبئًا على الفلسطينيين المحاصرين أكثر منه عونًا لهم، وفشلت استراتيجية الاعتماد على المتطوعين العرب فشلًا ذريعًا. ومع قرب موعد الانسحاب البريطاني أدركت الدول العربية المجاورة أخيرًا أنها ستضطر إلى إرسال جيوشها النظامية لمنع القوات اليهودية من غزو فلسطين بأسرها.

واجهت الدول العربية كلها مأزقًا خطيرًا؛ فقد اعتبرت الصراع الدائر في فلسطين قضية عربية، وشعرت بالتزام أخلاقي بالتدخل لحماية إخوانهم العرب في فلسطين،

وعزز هذا الشعور حقيقة أن الدول العربية اجتمعت تحت مظلة الجامعة العربية لتنسيق العمل المشترك. غير أن كل دولة منفردة من الدول العربية كانت لها مصالح قومية خاصة بها؛ فقد دخل العرب الحرب بوصفهم مصريين وأردنيين وسوريين وليس بوصفهم عربًا، واصطحبوا خلافاتهم معهم إلى ميدان القتال.

عقدت الجامعة العربية سلسلة اجتماعات في خريف ١٩٤٧ وشتاء ١٩٤٨ لمناقشة أزمة فلسطين، وازداد وضوح تضارب المصالح بين الدول العربية الجديدة. كانت لكل بلد عربي مخاوفه وهمومه الخاصة، ولم تثق أي دولة عربية ثقة كبيرة في الدول الأخرى. وأثار الملك عبد الله ملك الأردن أكبر قدر من الريبة بين الأشقاء العرب؛ فدعمه لقرار التقسيم فضح طموحه في ضم الأراضي العربية الفلسطينية لتوسيع رقعه دولته، وأكسبه هذا كراهية الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني، وحقد الملك فاروق ملك مصر، وارتياب السوريين. ففي سوريا ناضل الرئيس شكري القوتلي لاحتواء تهديد الحركة المناصرة للملكية التي تبناها بعض ضباطه الذين أيدوا الملك عبد الله في شرق الأردن ودعوته لإقامة دولة سوريا الكبرى وتوحيد سوريا وشرق الأردن تحت الحكم الهاشمي، وكان كثير مما فعلته سوريا في الحرب في فلسطين محسوبًا بغرض احتواء إمارة شرق الأردن. وعلى هذا فقد ذهبت الدول العربية للحرب في الأساس لمنع بعضها البعض من تغيير ميزان القوى في العالم العربي، وليس لإنقاذ عرب فلسطين.

لم تنعكس تلك الريبة التي سادت بين الزعماء العرب على المواطنين العرب الذين شجعوا تدخل حكوماتهم لحماية عرب فلسطين من التهديد الصهيوني؛ فالشعب العربي ومقاتلو الجيوش العربية تأثروا بالخطب والبيانات البليغة وآمنوا بعدالة قضيتهم. وقد أدت خيبة الأمل الشعبية في الساسة العرب في أعقاب الهزيمة إلى انقلاب هائل عم أرجاء العالم العربي بعد «ضياع» فلسطين.

في مايو/أيار ١٩٤٨ لم تكن جيوش الدول العربية مستعدةً للحرب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم تلك الدول كانت قد نالت للتو استقلالها عن حكامها الإمبرياليين. فقد احتفظت فرنسا بسيطرتها على القوات المسلحة السورية واللبنانية حتى عام ١٩٤٦، ولم تترك وراءها الكثير من الأسلحة والذخيرة عندما انسحبت قواتها مرغمةً. واحتكرت بريطانيا تمويل القوات المسلحة المصرية والأردنية والعراقية بالسلاح، وراقب البريطانيون بحذر تدفق العتاد والأسلحة لحلفائهم شبه المستقلين ليضمنوا ألا تشكل الجيوش الوطنية لهؤلاء الحلفاء أي تهديد للقوات البريطانية في المنطقة.

كانت الجيوش العربية صغيرة للغاية أيضًا في ذلك الوقت؛ فكل قوات الجيش اللبناني مثلًا لم تتجاوز ٣٥٠٠ جندي بأسلحة عتيقة إلى حد مزرٍ. ولم تتجاوز أعداد الجيش السوري ٦٠٠٠ رجل وشكلت تهديدًا أكثر منها عونًا للرئيس القوتلي؛ فنادرًا ما مر شهر من عام ١٩٤٧ دون أن تنتشر شائعات حول تدبير انقلاب عسكري. وفي النهاية أرسل السوريون أقل من نصف إجمالي قوتهم العسكرية — ربما ٢٥٠٠ جندي — إلى ميدان القتال في فلسطين. وأسهم الجيش العراقي بنحو ٣٠٠٠ جندي. وكان الجيش العربي الأردني هو الأحسن تدريبًا والأكثر تنظيمًا في المنطقة، ولكنه لم يستطع إرسال أكثر من ٤٥٠٠ جندي من إجمالي قواته البالغ عددها ٦٠٠٠ جندي في بداية الحرب. وامتلك المصريون أكبر القوات، وأرسلوا ١٠ آلاف جندي إلى فلسطين. وبالرغم من كل تلك القيود توقع مخططو الحرب العرب تحقيق نصر سريع على القوات اليهودية في غضون أحد عشر يومًا. ولو أن هذا التقدير كان حقيقيًّا فإنه يؤكد إلى أي مدى استهان الجانب العربي بخطورة الصراع الذي ينتظره.

من بين كل الدول العربية كانت إمارة شرق الأردن هي الوحيدة التي امتلكت سياسةً ومصالح واضحةً في الصراع الفلسطيني؛ فالملك عبد الله لم يرض قط بالإقليم الذي منحه إياه البريطانيون عام ١٩٢١، وطمع في استعادة حكم أسرته لدمشق (ومن هنا كانت الدعوة لإقامة دولة «سوريا الكبرى»)، وأيد منذ عام ١٩٣٧ فكرة تقسيم فلسطين التي ستنضم الأراضي العربية الفلسطينية بموجبها إلى مملكته الصحراوية (ومن هنا كانت العداوة بين المفتي أمين الحسيني والملك عبد الله).

كانت للملك عبد الله اتصالات واسعة مع الوكالة اليهودية تعود إلى العشرينيات، وتطورت تلك الاتصالات إلى مفاوضات سرية خلال مناقشة الأمم المتحدة مسألة تقسيم فلسطين. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ قابل عبد الله جولدا ميرسون (التي غيرت اسمها فيما بعد إلى جولدا مائير وارتقت حتى شغلت منصب رئيس وزراء إسرائيل)، وأبرما ميثاق عدم اعتداء قبل أسبوعين من إصدار الأمم المتحدة قرار التقسيم. وبموجب هذا الاتفاق يتخلى عبد الله عن معارضة إقامة دولة يهودية في المنطقة بتصريح من الأمم المتحدة؛ وفي المقابل يضم الأردن الأجزاء العربية المتاخمة لحدوده من فلسطين؛ أي الضفة الغربية تحديدًا.[25]

احتاجت إمارة شرق الأردن لموافقة بريطانيا على مواصلة خططها لاستيعاب الأجزاء العربية من فلسطين. وفي فبراير/شباط ١٩٤٨ أرسل عبد الله رئيس وزرائه توفيق أبو

الهدى إلى لندن مع قائد جيشه البريطاني الجنرال جون باجوت جلوب (الشهير باسم جلوب باشا) للحصول على الموافقة البريطانية على خطته. وفي ٧ فبراير/شباط عرض رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى خطط الأردن على وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن؛ فعند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين سوف ترسل حكومة الأردن جيشها عبر نهر الأردن لاحتلال الأراضي العربية الفلسطينية المجاورة لحدود الأردن.

ورد بيفن قائلًا: «يبدو هذا أمرًا بديهيًّا، ولكن لا تقوموا بغزو المناطق المخصصة لليهود.»

فأجابه أبو الهدى: «إننا لا نمتلك القوات الكافية لهذا حتى إذا أردناه.» وشكر بيفن رئيس الوزراء الأردني، وعبر عن موافقته التامة على خططه المتعلقة بفلسطين مانحًا الملك عبد الله الضوء الأخضر لغزو الضفة الغربية وضمها إلى الأردن.[26]

هكذا كانت إمارة شرق الأردن وحدها بين الدول العربية هي التي تعرف بالضبط لماذا تدخل مسرح الصراع في فلسطين وما الذي تسعى إلى كسبه من هذا، وكانت المشكلة هي أن كل الدول العربية الأخرى تعرف جيدًا تطلعات الملك عبد الله، وبذلت جهدًا لاحتواء إمارة شرق الأردن أكبر من الذي بذلته لإنقاذ فلسطين. شكلت سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية جبهة غير معلنة ضد الطموحات الأردنية، وأعاقت تصرفاتها بشدة إدارة الحرب على نحو سليم. ومع أن الجامعة العربية اختارت الملك عبد الله قائدًا أعلى للقوات العربية، فإن قادة الجيوش العربية المنفردة رفضوا مجرد مقابلته، ناهيك عن قبول أي من أوامره. بل إن عبد الله نفسه شكك في نوايا الجامعة العربية حين سأل مبعوثًا عسكريًّا مصريًّا عشية الحرب قائلًا: «لقد اختارتني الجامعة العربية قائدًا أعلى للجيوش العربية؛ ألا يجب أن تحظى مصر بهذا الشرف باعتبارها كبرى الدول العربية؟ أم أن الغرض الحقيقي من وراء هذا الاختيار هو إلقاء اللوم والمسئولية علينا في حال الفشل؟»[27]

ولو أن الدول العربية تبنت موقف العداء تجاه نوايا الملك عبد الله فإنها لم تكن أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين؛ في ضوء عدائها للزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني. أبغض العراقيون الحاج أمين بسبب دعمه لانقلاب رشيد عالي الكيلاني على الحكم الملكي الهاشمي عام ١٩٤١؛ وتخاصم الملك عبد الله منذ وقت طويل مع الحاج أمين بسبب طموحاتهما المتصارعة على حكم فلسطين العربية؛ ولم تمنح مصر وسوريا الحاج أمين سوى دعمًا محدودًا فاترًا، خاصة بعد انهيار الدفاعات الفلسطينية في أبريل/نيسان ومايو/أيار ١٩٤٨.

وهكذا دخلت دول التحالف العربي حرب فلسطين بأهداف سلبية إلى حد بعيد، وهي: منع إقامة دولة يهودية غريبة وسط الدول العربية، ومنع إمارة شرق الأردن من التوسع في فلسطين، ومنع مفتي القدس من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وبمثل هذه الأهداف، لم يكن غريبًا أن وجدت القوات العربية نفسها تنهزم أمام القوات اليهودية التي يحركها إصرار هائل على إقامة دولتها.

غير أن التفوق اليهودي في ميدان المعركة كان تفوقًا في عدد المقاتلين وقوة النيران والأسلحة، وليس تفوقًا في قوة الإرادة. فصورة اليهود باعتبارهم داوود والعرب باعتبارهم جالوت العدواني الذي يحاصره لا تنعكس من خلال الحجم النسبي للقوات العربية واليهودية؛ فعندما ذهبت خمس دول عربية — لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر — إلى الحرب في ١٥ مايو/أيار، لم يتجاوز إجمالي القوات العربية ٢٥ ألف مقاتل، في حين بلغت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي (وهو الاسم الذي أُطلقَ على جيش الدولة الناشئة) ٣٥ ألف جندي. وأثناء فترة الحرب عزز العرب والإسرائيليون على حد سواء قواتهم، مع أن العرب لم يقتربوا مطلقًا من مضاهاة عدد القوات الإسرائيلية التي بلغت ٦٥ ألف جندي في منتصف يوليو/تموز، وبلغت ذروتها حين تجاوزت ٩٦ ألف جندي في ديسمبر ١٩٤٨.[28]

كان الإسرائيليون بحاجة لتلك الميزة العددية؛ ففي أولى مراحل الحرب التي امتدت من ١٥ مايو/أيار حتى الهدنة الأولى في ١١ يونيو/حزيران، أُرغم الإسرائيليون على القتال في حرب متعددة الجبهات للحفاظ على بقائهم. عبر جيش إمارة شرق الأردن — المعروف باسم الجيش العربي — إلى الضفة الغربية فجر يوم ١٥ مايو/أيار، وبالرغم من عزوفه في البداية عن دخول القدس — التي أُعلِنَت منطقة دولية بموجب بنود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة — اتخذ الجيش العربي مواقعه في الأحياء العربية من القدس في ١٩ مايو/أيار لمنع القوات الإسرائيلية من اجتياح المدينة. وفي هذه الأثناء سيطر جيش العراق على النصف الشمالي من الضفة الغربية في ٢٢ مايو/أيار، وحصن مواقعه في نابلس وجنين دون مهاجمة القوات الإسرائيلية. واندفعت الوحدات المصرية من سيناء مكتسحةً قطاع غزة وصحراء النقب ومتوجهة نحو الشمال للقاء قوات الجيش العربي. وغزت القوات السورية واللبنانية شمال فلسطين. وخلال تلك المرحلة الأولى من القتال، تكبدت جميع الأطراف خسائر فادحة، مع أن وضع الإسرائيليين ربما

كان هو الأكثر خطرًا على الإطلاق بسبب اضطرار الإسرائيليين لمواجهة كل هذه الجيوش في وقت واحد.

مع اندلاع القتال بين إسرائيل والدول العربية اجتمعت الأمم المتحدة لاستعادة السلم، ودعت لوقف إطلاق النار في ٢٩ مايو/أيار الذي أصبح ساريًا في ١١ يونيو/حزيران. وعُين الكونت فولك بيرنادوت — وهو دبلوماسي سويدي — وسيطًا دوليًّا رسميًّا في الصراع، وأُوكِلت إليه مهمة استعادة السلام في فلسطين. حُددت مدة الهدنة الأولى بثمانية وعشرين يومًا، وفُرض حظر كامل على التسلح في المنطقة. حاولت الدول العربية الحصول على الأسلحة لقواتها المستنزفة، ولكنها لاقت تمسكًا صارمًا ببنود حظر التسلح من جانب البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين. وعلى النقيض استطاع الإسرائيليون الحصول على شحنات أسلحة رئيسية كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وأيضًا زادوا أعداد قواتهم إلى أكثر من ٦٠ ألف جندي. وعندما انتهى وقف إطلاق النار في ٩ يوليو/تموز، أصبحت إسرائيل أكثر استعدادًا لاستئناف القتال مع خصومها العرب.

في المرحلة الثانية من الحرب، استغل الإسرائيليون تفوق أعداد قواتهم وعتادهم في عكس الأوضاع ضد الجيوش العربية على كل الجبهات؛ فاكتسحوا القوات السورية في الجليل، وردوا اللبنانيين إلى حدودهم، واستولوا على مدينتي اللد والرملة من الجيش العربي الأردني، وركزوا جهودهم على المواقع المصرية في الجنوب. وعادت الأمم المتحدة — وقد أزعجتها الأزمة الإنسانية الناجمة عن فرار عشرات الآلاف من اللاجئين من أماكن القتال — لاستئناف نشاطها الدبلوماسي المكثف للتوصل إلى هدنة جديدة. وجد دبلوماسيو الأمم المتحدة أن الدول العربية — التي كاد العتاد الحربي للكثير منها ينفد — مستعدة تمامًا لقبول الهدنة، وأصبحت الهدنة الثانية سارية بداية من ١٩ يوليو/تموز واستمرت حتى ١٤ أكتوبر/تشرين الأول.

انهارت كل الآمال المشتركة التي تمنت الدول العربية تحقيقها قبل ١٥ مايو/أيار خلال شهرين مروعين من الحرب. وتفاقمت الانقسامات — التي كانت عميقة بالفعل قبل بدء الحرب — بين الدول العربية على نحو خطير بسبب الخسائر التي تكبدتها جيوشها خلال الجولتين الأوليين من الحرب. وبدلًا من تحقيق النصر السريع الذي تنبأ به مخططو الجامعة العربية بتفاؤل، وجدت الدول العربية جيوشها عالقةً في صراع تتضاءل احتمالات تحقيق النصر فيه يومًا بعد يوم. بل إن أيًّا من الدول العربية لم

تمتلك استراتيجية انسحاب واضحة. وسادت موجة عدم تصديق ذاهل مصدوم في أوساط الرأي العام العربي مع رؤية الجيوش الوطنية العربية تُقهر أمام عدو استخفوا به واعتبروه «عصابات يهودية» ليس إلا.

وبدلًا من تحمل مسئولية سوء الاستعداد وسوء التنظيم من جانبها، بدأت الدول العربية تلقي باللوم بعضها على بعض. ألقى المصريون والسوريون اللوم على إمارة شرق الأردن؛ أوَلَمْ يقابل الملك عبد الله اليهود سرًّا؟ ألم يكن قائده البريطاني جلوب باشا يسعى أثناء الحرب لتحقيق الوعد البريطاني بإقامة دولة يهودية في فلسطين؟ بل إن حقيقة أن الجيش العربي الأردني حافظ على الضفة الغربية والقدس الشرقية العربية في مواجهة الهجمات الإسرائيلية المستمرة اعتُبِرَت دليلًا على الخيانة الأردنية والتواطؤ مع الصهاينة وليس على البسالة القتالية. وكان لهذه المشاحنات عواقب وخيمة على المجهود الحربي العربي. وكلما زاد استعداء الدول العربية بعضها البعض وتصرفها تصرفًا منعزلًا بعضها عن بعض، أصبح من الأسهل على القوات الإسرائيلية هزيمة جيوشها واحدًا بعد الآخر.

قاد الكونت بيرنادوت جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل للأزمة العربية الإسرائيلية خلال أشهر الهدنة الثلاثة، وفي ١٦ سبتمبر/أيلول اقترح خطة تقسيم معدلة لفلسطين تنضم بموجبها الأراضي العربية الفلسطينية لإمارة شرق الأردن، بما فيها مدينتي اللد والرملة — اللتين وقعتا في أيدي الإسرائيليين — وصحراء النقب التي منحها قرار التقسيم الأصلي للدولة اليهودية. وعلى ذلك تتكون دولة إسرائيل من الجليل والسهل الساحلي وتظل القدس خاضعة لإدارة دولية. ومع أن كلًّا من العرب والإسرائيليين سارعوا لرفض خطة برنادوت فإن جهوده الدبلوماسية أُجهِضَت بوحشية عندما اغتال إرهابيون من عصابة ليهي الدبلوماسي السويدي يوم ١٧ سبتمبر/أيلول. ومع تلاشي احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي، استؤنفت الحرب عند انتهاء وقف إطلاق النار في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول.

في ثالث جولات القتال التي امتدت من ١٥ أكتوبر/تشرين الأول حتى ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٨ أتم الإسرائيليون غزو منطقة الجليل طاردين السوريين واللبنانيين وقوات جيش الإنقاذ العربي إلى الأراضي السورية واللبنانية. وبعد ذلك ركز الإسرائيليون كل جهودهم على هزيمة القوات المصرية، وحاصر الجيش الإسرائيلي

الوحدات المصرية المنعزلة، وقصفت قواته الجوية المواقع المصرية طوال ثلاثة أسابيع كاملة.

أحدثت الخسائر المصرية في فلسطين آثارًا سياسيةً خطيرة بعد ذلك؛ فقد ظلت فرقة كبيرة من القوات المصرية تحت الحصار في قرية الفالوجة جنوب فلسطين على بعد نحو ٢٠ ميلًا شمال شرق غزة. وشعر الجنود المصريون — الذين ظلوا تحت الحصار أسابيع طويلة دون نجدة — بأنهم تعرضوا للخيانة؛ فقد أُرسلوا إلى الحرب دون تدريب أو أسلحة أو ذخائر كافية، وكانت لدى الضباط أصحاب الفكر السياسي فرصة كبيرة للتأمل في الإفلاس السياسي للبلاط الملكي والحكومة في مصر. وكان بين الضباط المحاصرين في الفالوجة جمال عبد الناصر وزكريا محي الدين وصلاح سالم؛ وهم ثلاثة من الضباط الأحرار الذين دبروا فيما بعد الثورة التي أطاحت بالأسرة المالكة في مصر. كتب جمال عبد الناصر يقول: «كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر.»[29] ونتيجة للتجارب التي مروا بها في الحرب العربية الإسرائيلية، استطاع الضباط الأحرار في النهاية تحويل الهزيمة في فلسطين إلى نصر في مصر حين أطاحوا بنفس الحكومة التي خانتهم.

واصلت الدول العربية اجتماعاتها في محاولة يائسة للقيام بعمل جماعي لتجنب الكارثة، وفي ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول اجتمع الزعماء العرب في العاصمة الأردنية عمان لمناقشة خطة نجدة القوات المصرية، ولكن الشك المتبادل بين سوريا وشرق الأردن والعراق حال دون أي تعاون ذي مغزى. ومن جانبهم كره المصريون الاعتراف لإخوانهم العرب بهزيمتهم، ورفضوا تنسيق أي عمل عسكري ولو كان سيؤدي لنجدة قواتهم المحاصرة.

صب الانقسام العربي في مصلحة إسرائيل؛ ففي ديسمبر/كانون الأول لم يتمكن الإسرائيليون فحسب من إجبار المصريين على الانسحاب الكامل من فلسطين — باستثناء القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة — ولكنهم أيضًا غزوا أراض مصرية في سيناء. ولم يعد أمام حكومة الملك فاروق خيار سوى اللجوء إلى المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ — التي كرهها القوميون المصريون بشدة بسبب تأبيدها للنفوذ البريطاني في مصر — لالتماس التدخل البريطاني لإرغام إسرائيل على الانسحاب من سيناء. وفي ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩ عُقِدَت هدنة بين مصر وإسرائيل. ووقع آخر هجوم إسرائيلي في صحراء النقب، وأسفر عن احتلال أراضٍ امتدت حتى أم رشرش على خليج العقبة، التي أُنشئ فيها بعد ذلك ميناء إيلات.

مع غزو صحراء النقب اتخذت دولة إسرائيل الجديدة شكلها الأخير على مساحة بلغت ٧٨ بالمائة من أراضي فلسطين تحت الانتداب. واحتفظت إمارة شرق الأردن بالضفة الغربية، واحتفظت مصر بقطاع غزة لتكون تلك هي آخر الأراضي الفلسطينية التي تظل في أيد عربية. وبهزيمة الجيوش المصرية والسورية واللبنانية واحتواء الجيش العربي الأردني والجيش العراقي، حقق الإسرائيليون نصرًا شاملًا عام ١٩٤٨، واستطاعوا إملاء شروطهم على الدول العربية. فرضت الأمم المتحدة وقفًا جديدًا لإطلاق النار، وبدأت مفاوضات هدنة بين إسرائيل وجيرانها العرب في جزيرة رودس الواقعة في البحر المتوسط. عُقِدت اتفاقات هدنة ثنائية بين إسرائيل ومصر (في فبراير/شباط) وإسرائيل ولبنان (في مارس/آذار) وإسرائيل وشرق الأردن (في أبريل/نيسان) وإسرائيل وسوريا (في يوليو/تموز). وهكذا انتهت أول حرب عربية إسرائيلية.

ظل الفلسطينيون يذكرون عام ١٩٤٨ باسم عام «النكبة». وبين الحرب الأهلية بين اليهود والفلسطينيين والحرب العربية الإسرائيلية، تحول نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني إلى لاجئين، وتدفقوا نحو لبنان وسوريا وشرق الأردن ومصر وكذلك إلى الأراضي العربية القليلة المتبقية من فلسطين. ولم يبق في أيدي العرب سوى قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. خضع قطاع غزة لوصاية مصرية كإقليم يحظى اسميًّا بالحكم الذاتي، وأُلحِقَت الضفة الغربية بإمارة شرق الأردن، التي اختُصِرَ اسمها إلى مملكة الأردن بعد أن توسعت لتضم كلتا ضفتي نهر الأردن.

بحلول نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لم يبق مكان على الخريطة يدعى فلسطين، وإنما شعب فلسطيني متفرق يعيش في ظل احتلال أجنبي أو في حالة شتات، ويقضي باقي تاريخه الممتد إلى الآن في كفاح للاعتراف بحقوقه القومية.

* * *

صُدِمَ العالم العربي بأكمله أمام هول كارثة فلسطين، غير أنه في لحظة الأزمة تلك أثبت المثقفون العرب أن لديهم رؤية واضحة إلى حد مدهش لأسباب وعواقب خسارة فلسطين.

ظهر عملان نقديان في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى مباشرةً، ووضعا معيار النقد الذاتي والإصلاح العربيين. كتب العمل الأول قسطنطين زريق؛ وهو أحد كبار المثقفين العرب في القرن العشرين. وُلِدَ زريق في دمشق عام ١٩٠٩، وحصل على

ليسانس الآداب من الجامعة الأمريكية في بيروت ثم الماجستير من جامعة شيكاغو ثم حصل على الدكتوراه من جامعة برينستون؛ وكل هذا وهو في سن الحادية والعشرين. قضى زريق حياته بين العمل الأكاديمي والوظائف الحكومية في لبنان وسوريا، وكتب سلسلة من الأعمال شديدة التأثير عن القومية العربية، وكان هو من أطلق على حرب عام ١٩٤٨ اسمها العربي «النكبة» من خلال كتابه السياسي المؤثر «معنى النكبة» الذي نُشر في بيروت في خضم الحرب المشتعلة في أغسطس/آب ١٩٤٨.[30]

ووضع الكتاب البارز الثاني أحد أعيان فلسطين ويدعى موسى العلمي، وهو ابن أحد رؤساء بلدية القدس السابقين، وقد درس القانون في جامعة كامبريدج قبل أن يلتحق بالخدمة في حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين. ترقى العلمي إلى منصب الوزير العربي للمندوب السامي قبل أن يستقيل عام ١٩٣٧ أثناء اشتعال الثورة العربية لدخول عالم العمل الخاص ودعم الحركة القومية. وعرض العلمي الآمال الفلسطينية في مؤتمرات لندن في عام ١٩٣٩ وبين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، ومثّل فلسطين في الاجتماعات التأسيسية لجامعة الدول العربية. وقد عرض في كتابه «عبرة فلسطين» الصادر في مارس/آذار ١٩٤٩ رؤية تأملية لهزيمة العرب والطريق نحو البعث القومي.[31]

أدرك كلا الكاتبين أن خسارة فلسطين وقيام دولة إسرائيل يستهل فصلًا جديدًا خطيرًا في التاريخ العربي. قال زريق في كتابه محذرًا: «إن هزيمة العرب في فلسطين ليست هزيمة بسيطة أو شرًّا خفيفًا زائلًا؛ إنها كارثة بكل معاني الكلمة وواحدة من أشد المحن والابتلاءات التي ابتُلي بها العرب عبر تاريخهم الطويل؛ وهو تاريخ مليء بمحن وابتلاءات لا حصر لها.»[32] ومن شأن فشل العرب في مواجهة هذا الخطر الجديد أن يحكم عليهم بمستقبل من الفرقة والخضوع لسيادة الآخرين لا يختلف كثيرًا عن عصر القوى الاستعمارية التي بالكاد نالوا استقلالهم عنها مؤخرًا.

وفي ضوء تشابه تشخيصهما للأمراض العربية، ليس من المستغرب أن العلمي وزريق اقترحا أيضًا علاجات متشابهة. وقد أرشدهما مشهد الانقسامات العربية إلى رؤية الحاجة الماسة إلى الوحدة العربية. لقد أدت تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى وتوزيع العالم العربي بين بريطانيا وفرنسا إلى تقسيم وإضعاف الأمة العربية. وزعم الكاتبان أن العرب لن يحققوا مكانتهم كأمة إلا بالتغلب على تقسيمات النظام الإمبريالي من خلال الوحدة العربية، وحددا أوجه التناقض بين القومية الوطنية بمفهومها الضيق المحدود القائم على الدولة (أي القومية المميزة للمصريين أو السوريين مثلًا) وبين

القومية العربية الأوسع التي طمحا إليها. وقد آمن زريق أن الوحدة الرسمية من المستحيل تحقيقها في المستقبل القريب في ضوء المصالح الوطنية الراسخة بعمق بين الدول العربية المستقلة الناشئة حديثًا؛ لذا فقد دعا في المرحلة الأولى إلى إحداث «تغييرات واسعة شاملة» على الدول العربية القائمة قبل السعي إلى تحقيق هدف الوحدة بعيد المدى.[33] وعلق العلمي آماله على «بروسيا عربية» قد تحقق الوحدة المنشودة من خلال قوة السلاح.[34] وقد راقت فكرة بروسيا العربية لعدد من القوميين أصحاب الرتب العليا في الجيوش العربية كالعسكريين المستعدين لأخذ مواقعهم على الساحة السياسية في أعقاب كارثة فلسطين.

في استجابتهما لكارثة فلسطين، لم يرض العلمي وزريق بما هو أقل من نهضة عربية تكون مقدمةً للوحدة العربية ومتطلبًا أساسيًّا لاسترداد فلسطين واحترام العرب لأنفسهم في العالم المعاصر. حققت كتب العلمي وزريق انتشارًا واسعًا، وأحدثت تأثيرًا كبيرًا، خاصةً لأن تحليلاتهما عكست روح عصرهما. لقد أصيب المواطنون العرب بخيبة أمل عميقة في حكامهم؛ فالنخبة السياسية القديمة — التي قادت النضال من أجل الاستقلال الوطني — أصبحت موصومة بعار التعاون مع الحكام الإمبرياليين؛ فقد تعلم أفرادها في الجامعات الأوروبية، وتحدثوا لغة المحتلين، وارتدوا الملابس الغربية، وعملوا من خلال مؤسسات أقامها وفرضها المستعمرون؛ وبوجه عام كانت تفوح منهم رائحة التعاون معهم. كانوا يتخاصمون ويتصارعون على مكاسب ضئيلة، وضاقت رؤيتهم للعالم حتى أصبحوا لا يرون سوى حدود الدول التي فرضها الاستعمار والإمبريالية عليهم.

فقد الساسة في العالم العربي رؤيتهم لصورة الأمة العربية الكبيرة التي ظلت تلهم كثيرين جدًّا من مواطنيهم، وافتضح عقم وإفلاس سياساتهم أمام الجميع من خلال الأداء العربي الكارثي في محنة فلسطين. ومن ثم بدت العلاجات التي اقترحها العلمي وزريق — المتمثلة في قيام أمة عربية كبرى تتألف من مواطنين فاعلين قادرين على مواجهة تحديات العصر الحديث بقوة الوحدة — هي الحل الواضح في نظر كثيرين من العرب لضعفهم الحالي. كان الدرس المستفاد من مأساة فلسطين هو أن العرب سيسقطون لا محالة إذا تفرقوا، ولا يستطيعون مواجهة تحديات العالم الحديث إلا إذا توحدوا.

لقد تغير الزمن، وأصاب الحكام العرب وهن مُهلك خطير بسبب إخفاقاتهم في فلسطين، وظهر جيل جديد ليلبي نداء القومية العربية، واتخذ من الحكومات العربية نفسها أول أهدافه.

* * *

أدت الهزيمة العربية في فلسطين ونشأة دولة إسرائيل إلى زعزعة استقرار الدول العربية المستقلة حديثًا بشدة، إذ شهدت الأشهر التالية مباشرة للنكبة اغتيالات وانقلابات سياسية عديدة في مصر وسوريا ولبنان والأردن.

في أعقاب كارثة فلسطين دخلت مصر غياهب فوضى سياسية؛ فمن وجهة نظر الحزب الجديد الذي عُرف باسم جماعة الإخوان المسلمين، مثلت خسارة أرض إسلامية لإقامة دولة يهودية عليها خيانة للإسلام. تأسست جماعة الإخوان المسلمين المصرية في مارس/آذار على يد حسن البنا، وهو مدرس بمدرسة ابتدائية في مدينة الإسماعيلية، إحدى مدن قناة السويس. كان البنا مصلحًا مُؤثرًا قاوم النفوذ الغربي الذي آمنَ أنه يقوض القيم الإسلامية في مصر. زعم البنا أنه بين الإصلاحات ذات التوجه الأوروبي وبين الإمبريالية البريطانية «ابتعد أهل مصر عن أهداف دينهم.»[35] وما بدأ حركةً لتجديد الإيمان في المجتمع المصري تطور ليصبح قوة سياسية مؤثرة صارت — في أواخر الأربعينيات — تنافس الأحزاب القائمة على السلطة، ومن بينها حزب الوفد نفسه.

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أن حرب فلسطين أحد أشكال الجهاد، وأرسلت جماعات من المتطوعين إلى فلسطين للقتال من أجل منع إقامة دولة يهودية. وكما هي حال المتطوعين العرب الآخرين في جيش الإنقاذ، لم تقدر الجماعة القوة والتنظيم اليهوديين حق قدرهما، وبقدر عدم استعدادها للمعركة، لم تكن مستعدة كذلك لتقبل الهزيمة. ونظرت الجماعة إلى الفشل العربي في فلسطين على أنه خيانة للدين، وألقت باللوم على الحكومات العربية عامةً وعلى الحكومة المصرية خاصةً، وعاد أفراد الجماعة إلى مصر لتنظيم المظاهرات، وحملوا الحكومة مسئولية الهزيمة.

اتخذت الحكومة المصرية إجراءات سريعة لقمع الإخوان المسلمين، وخلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٨ اتُهِمَت الجماعة بإثارة الشغب والتآمر على الإطاحة بالحكومة المصرية. وصدق رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي — الذي أعلن تطبيق الأحكام

العرفية — على مرسوم بحل جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨. وجُمِّدَت أرصدة الجماعة، وصودرت سجلاتها، واعتُقِلَ كثير من قادتها.

ظل مرشد الجماعة حسن البناء طليقًا، وحاول الإصلاح بين المتطرفين داخل جماعته وبين الحكومة، ولكن جهوده باءت بالفشل في مواجهة عناد كلا الجانبين. ورفض رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي مقابلة البنا أو تقديم أي تنازلات للجماعة، وعندئذ لجأ المتطرفون داخل الجماعة إلى العنف. وفي ٢٨ ديسمبر/كانون الأول أُغتيل رئيس الوزراء المصري أثناء دخوله مبنى وزارة الداخلية عندما أطلق عليه النار طالب بيطري انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين منذ عام ١٩٤٤، فكان النقراشي بذلك أول زعيم عربي يسقط في الفترة المتوترة التي تلت كارثة سقوط فلسطين.

لم تُلقِ الحكومة القبض على حسن البنا بتهمة اغتيال النقراشي؛ ولم يجد مرشد الإخوان سلوى في تمتعه بحريته مدركًا أنه طالما ظل طليقًا فإنه يواجه خطر التعرض لاغتيال انتقامي. وحاول البنا التفاوض مع خليفة النقراشي في منصب رئيس الوزارة، ولكنه وجد كل أبواب الحكومة موصدةً في وجهه، وأكد على براءة الإخوان من كل محاولات الإطاحة بالنظام السياسي، ولكن بلا جدوى.

وفي ١٢ فبراير/شباط أُطلقت النار على حسن البنا، وقُتِلَ خارج مقر جمعية الشبان المسلمين، وقد شاع على نطاق واسع أن أمر الاغتيال صدر من الحكومة بتأييد من القصر الملكي. وقد تسببت جريمتا الاغتيال السياسي هاتان في رفع حدة التوترات السياسية في مصر إلى مستويات غير مسبوقة.

في سوريا تسببت كارثة فلسطين في وقوع انقلاب عسكري، فلطالما خشي الرئيس شكري القوتلي أن يطيح به جيشه، وفي ٣٠ مارس/آذار ١٩٤٩ ثبتت صحة مخاوفه. تزعم العقيد حسني الزعيم، رئيس أركان الجيش السوري، انقلابًا سلميًّا أبيض وصفه السياسي السوري المحنك عادل أرسلان بأنه «الحدث الأهم والأغرب في تاريخ سوريا المعاصر». وأضاف أرسلان في مذكراته قائلًا: «احتفل العامة واستغل معظم الطلاب الفرصة لتنظيم المظاهرات في الشوارع. غير أن النخب السياسية لاذت بالصمت قلقًا على مصير البلاد».[36] أرادت النخب السياسية السورية بشدة الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية للجمهورية السورية الفتية، وخشيت قيام ديكتاتورية عسكرية لأسباب وجيهة. ومع أن حكومة حسني الزعيم لم تستمر أكثر من ١٥٠ يومًا، فقد ميز انقلابه

بداية تدخل الجيش في السياسة السورية، ولولا بعض الثغرات لظل رجال الجيش يسيطرون على سوريا طوال الفترة المتبقية من القرن العشرين.

كان أحد أغرب مظاهر حكم حسني الزعيم، وفقًا لما ذكره وزير خارجيته عادل أرسلان، هو استعداده للتفاهم مع إسرائيل بعد هذه الفترة القصيرة جدًّا من هزيمة سوريا. وقد عُقِدَت الهدنة بين سوريا وإسرائيل بواسطة حكومة الزعيم في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٤٩، وخلف الكواليس كان الزعيم مستعدًا للمضي لما هو أبعد كثيرًا من الهدنة والسعي لإبرام معاهدة سلام شامل مع إسرائيل. قدم الزعيم مجموعة من العروض لرئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون من خلال فريق المفاوضات السوري بدعم كامل من حكومة الولايات المتحدة، ومن بين تلك العروض التطبيع الكامل للعلاقات بين سوريا والدولة اليهودية؛ أي تبادل السفراء وفتح الحدود وإقامة علاقات اقتصادية كاملة مع إسرائيل.

وقد حظي عرض الزعيم بتوطين ما يصل إلى ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا باهتمام المسئولين في أمريكا والأمم المتحدة على حد سواء. كان قد اتضح بالفعل أن مشكلة اللاجئين ستكون أعظم القضايا الإنسانية وأكبر النقاط العالقة في حل الصراع العربي الإسرائيلي. سعى الزعيم إلى نيل مساعدة الولايات المتحدة في تنمية منطقة الجزيرة الواقعة شمال نهر الفرات التي اقترح توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، وظن أن تدفق العمالة الفلسطينية والأموال الأمريكية سيساعد في تحويل بلده إلى دولة حديثة وفي تنمية اقتصادها.[37]

لم يلق عرض الزعيم اهتمامًا من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وبالرغم من كل جهود إدارة الرئيس الأمريكي ترومان، ووسيط الأمم المتحدة دكتور رالف بانش ووزير الخارجية الإسرائيلي موشيه شاريت، رفض بن جوريون مقابلة الزعيم أو حتى مناقشة اقتراحاته مصرًّا على أن يوقع السوريون اتفاق هدنة أولًا. لقد أدرك بن جوريون أن الزعيم يرغب في تعديل الحدود السورية لتقسيم بحيرة طبرية بين سوريا وإسرائيل، وهو الأمر الذي رفضه تمامًا بلا أدنى تفكير. لم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلي متعجلًا لعقد اتفاقيات سلام مع جيرانه العرب، ومن المؤكد أنه لم يكن راغبًا في صنع سابقة تنازل عن الأرض من أجل السلام. بل لو أن هناك شيئًا أقلق بن جوريون حقًّا فقد كان هذا الشيء هو أن حدود إسرائيل — التي أقرتها اتفاقيات الهدنة مع جيرانها العرب — أضيق كثيرًا من احتياجات الدولة اليهودية.

وعندما رفض بن جوريون مقابلة الزعيم، اقترحت الإدارة الأمريكية لقاءً بين وزيري خارجية سوريا وإسرائيل. وقابل سفير الولايات المتحدة في دمشق، جيمس كيلي، وزير خارجية الزعيم عادل أرسلان ليعرض عليه الأمر. كان أرسلان سليل أسرة أمراء درزية مرموقة، وانضم إلى حكومة الزعيم حاملًا بعض الهواجس. وصف أرسلان العقيد حسني الزعيم في مذكراته بأنه صديق ومخبول في الوقت نفسه، مع أن اقتراح السفير الأمريكي كيلي — الذي سجله أرسلان في مذكراته في ٦ يونيو/حزيران ١٩٤٩ — أقنعه أن الزعيم فقد صوابه.

سأل أرسلان السفير الأمريكي: «لماذا تريد مني الموافقة على عقد اجتماع مع [وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه] شيرتوك، وأنت تعلم أنني لم أنخدع قط بحيل اليهود وأنني آخر عربي يمكن أن يقدم لهم أي تنازلات.»

ورد كيلي قائلًا: «سؤالك يجبرني على تقديم إجابة صريحة، مع أنني لست في حِل لمناقشة الأمر إذ إنه لا يزال سرًّا. ولكن لأنني أعرف أنك رجل نبيل فإنني أطلب عهدك بأن تبقي الأمر سرًّا.»

أعطاه أرسلان عهده، وتابع كيلي حديثه قائلًا: «حسني الزعيم هو من اقترح مقابلة بن جوريون ... ولكن هذا الأخير رفض، لذا فقد فكرنا [أي إدارة الولايات المتحدة] في إمكانية عقد اجتماع بين وزيري خارجية سوريا وإسرائيل، وقد وافق شيرتوك وعرض الاقتراح الذي رفضته أنت الآن.»

حاول أرسلان المصعوق إخفاء مشاعره أثناء فضح كيلي للدبلوماسية السرية للزعيم مع الإسرائيليين، وحاول أن يعتبر هذا العرض حيلةً دبلوماسيةً من جانب الرئيس السوري. ولم يلح الأمريكي في طلبه، وانسحب تاركًا أرسلان يتأمل خطوته التالية.[38]

بقي أرسلان في مكتبه حتى وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، وتشاور مع أحد أعضاء الوفد السوري في محادثات الهدنة، وكان هذا العضو واثقًا من أن الزعيم ينوي مقابلة شيرتوك بنفسه. فكر أرسلان حينها في التنحي عن منصبه ولكنه قرر البقاء لمنع الإسرائيليين من تحقيق هدفهم المتمثل في شق سوريا للصف العربي بعقد اتفاقية سلام منفصلة معهم، وبدأ يجري اتصالاته بحكومات عربية أخرى لتحذيرها من «خطر عظيم» على حد قوله، رغم حرصه على عدم الكشف عن كنه هذا الخطر.

دل رد فعل أرسلان على مدى انفصال حسني الزعيم عن الرأي العام السوري وكذلك آراء النخبة السياسية؛ فلم يكن السوريون الذين تلقوا للتو هزيمة قاسية في

مزاج يتيح لهم عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل؛ خاصةً الجيش. ولو أن الزعيم أعلن خطته للسلام على الملأ لواجه معارضة هائلة في بلده، وبالرغم من هذا كان كثير من الشخصيات الدولية البارزة، من بينهم وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون، ووسيط الأمم المتحدة رالف بانش، ومجموعة كبيرة من السياسيين وعملاء المخابرات الإسرائيليين، مقتنعين تمامًا بمزايا خطة الزعيم في ذلك الوقت بحيث لا يمكننا اليوم إدانتها تمامًا. والمغزى الواضح من هذه القصة هو أن بن جوريون هو من رفض أول مبادرة سلام عربية في الواقع، لقد رفض بن جوريون خطة سلام تحظى بدعم الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

لم يتول حسني الزعيم رئاسة سوريا فترة تكفي لمنح السلام فرصة، وقد تسببت إصلاحاته (التي مثلت عروض السلام مع إسرائيل جزءًا صغيرًا منها فحسب) في تنفير الطوائف الاجتماعية المختلفة التي أيدت صعوده إلى السلطة في البداية، مما جعله في حالة عزلة. والآن أصبح بعض الضباط الذين أيدوا انقلابه يدبرون للإطاحة به. وفي ١٤ أغسطس/آب ١٩٤٩ كرروا نفس الإجراءات التي اتخذوها في انقلاب مارس/آذار، فألقوا القبض على الشخصيات البارزة في الحكومة، وسيطروا على محطة الإذاعة. وحاصرت مجموعة مكونة من ست عربات مصفحة منزل الزعيم، وبعد تبادل قصير لإطلاق النار، ألقوا القبض على الرئيس المخلوع. اصطُحِبَ الزعيم ورئيس وزرائه إلى أحد المعتقلات حيث أُعدِمَا على الفور.

كان الرجل الذي ألقى القبض على حسني الزعيم وأعدمه من أتباع أنطون سعادة؛ أحد الزعماء القوميين الأكثر تأثيرًا في العالم العربي. كان سعادة (١٩٠٤–١٩٤٩) مثقفًا مسيحيًّا عاد من البرازيل إلى وطنه الأم لبنان عام ١٩٣٢ ليؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي. عمل سعادة محاضرًا بالجامعة الأمريكية في بيروت، وقاوم الانتداب الفرنسي وجهوده لتقسيم الشام، وعمل من أجل توحيد دول الشام، وقدمت آراؤه السياسية بديلًا للقومية العربية الشاملة، وراقت — من خلال دعوته لفصل الدين عن السياسة — لمجموعة واسعة من طوائف الأقليات التي خشيت من أن يبسط المسلمون السنة سيطرتهم في حال قيام دولة عربية موحدة.

في يوليو/تموز ١٩٤٩ بدأ أنطون سعادة حرب عصابات للإطاحة بالحكومة اللبنانية، ولكن ثورته لم تدم طويلًا؛ فقد ألقى السوريون القبض عليه في غضون أيام

من إطلاق حملته، وسلموه للسلطات اللبنانية التي حاكمته، وأعدمته في ٨ يوليو/تموز ١٩٤٩.

سارع أتباع سعادة المتحمسين لأخذ ثأره، وفي ١٦ يوليو/تموز ١٩٥١ اغتال أحد أنصار سعادة رئيس الوزراء اللبناني السابق رياض الصلح (الذي نفذت حكومته حكم الإعدام في سعادة) أثناء زيارته للعاصمة الأردنية عمان.

كانت السياسة العربية تزداد عنفًا، واتسم تغيير الزعامة في الدول العربية بالانقلابات وأحكام الإعدام والاغتيالات السياسية. وبعد أربعة أيام فحسب من اغتيال رئيس الوزراء اللبناني، اُغتيلَ الملك عبد الله ملك الأردن أثناء دخوله إلى المسجد الأقصى في القدس لأداء صلاة الجمعة، وكان بصحبته عندما قُتِلَ حفيده حسين البالغ من العمر خمسة عشر عامًا والذي أصبح فيما بعد ملك الأردن. كتب حسين في سيرته الذاتية يقول: «أتساءل الآن، متذكرًا ما حدث منذ سنوات، عما إذا كانت لدى جدي معرفة داخلية بالمأساة التي كانت شديدة القرب.» تذكر حسين محادثة له مع الملك عبد الله في صباح يوم وفاته تحدث فيها الملك العجوز بكلمات قال عنها حسين إنها «تنبأت بما حدث على نحو كنت سأحجم معه عن تكرارها لولا أن سمعها معي أكثر من عشرة رجال ما زالوا أحياء حتى يومنا هذا. قال الملك: «عندما يحين أجلي، أود أن يصيبني نكرة من عامة الناس برصاصة في رأسي. تلك هي أبسط وسيلة للموت، وإنني أفضل هذا على العيش حتى أصبح عجوزًا وعبئًا.»» وقد تحققت أمنية الملك العجوز أسرع مما توقع.

لقد علمَ الملك عبد الله أن حياته في خطر؛ فقد كان محاطًا بالأعداء في الأراضي الفلسطينية التي ألحقت مؤخرًا بمملكته، واتهمه كثير من الفلسطينيين بعقد صفقة مع اليهود لتوسيع رقعة بلاده على حسابهم، واتهمه الحاج أمين الحسيني بخيانة فلسطين. غير أن أحدًا لم يكن يتوقع أن تصل ثقافة العنف السياسي العربي الجديدة إلى أحد أقدس أماكن العبادة الإسلامية.

كان «النكرة» الذي أطلق النار على الملك عبد الله خياطًا من القدس في الحادية والعشرين من عمره يدعى مصطفى شكري عِشّو، وهو قاتل أجير أكثر منه صاحب دوافع سياسية، وسرعان ما أطلق عليه حرس الملك النار، وأردوه قتيلًا. جرت عمليات اعتقال بالجملة، واتُهِمَ عشرة رجال بالتواطؤ في عملية الاغتيال، على الرغم من أن المحاكمة لم تكشف عمن يقف وراء مقتل الملك. بُرِّئ أربعة من الرجال العشرة، وحُكم

على اثنين منهم غيابيًا بالإعدام (إذ فر الاثنان إلى مصر)، وأُعدم أربعة لمشاركتهم في الجريمة. كان ثلاثة من الذين أُعدموا تجارًا من العامة — سمسار ماشية وجزار وصاحب مقهى — أصحاب سوابق إجرامية. وربطت الرابع، وهو موسى الحسيني، علاقة قرابة بعيدة بالمفتي.[39] كل من المفتي والملك فاروق ملك مصر اشتُبه في تورطه في تشجيع الاغتيال رغم أن الحقيقة لا شك أنها ضاعت الآن إلى الأبد. وعلى أي حال أصبح الملك عبد الله ضحية أخرى للحرب العربية الإسرائيلية.

* * *

بعد تقسيم الشرق الأوسط في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، تبرز كارثة فلسطين باعتبارها نقطة التحول الأهم في تاريخ العرب في القرن العشرين؛ التي ما زلنا نعيش عواقبها حتى اليوم.

ويعد الصراع العربي الإسرائيلي المستمر حتى اليوم أحد أكثر المواريث التي خلفتها الحرب صمودًا. فبين رفض العرب تقبل ضياع فلسطين والأطماع الإسرائيلية في المزيد من الأراضي، أصبح من المحتم اندلاع المزيد من الحروب العربية الإسرائيلية التي تكررت بوتيرة مهلكة على مدار العقود الستة الماضية.

وكانت التكلفة البشرية لهذا الصراع مهلكة؛ فقد ظلت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بلا حل، وزاد عدد المشردين من ٧٥٠ ألف لاجئ حتى تجاوز الآن ٤٫٣ مليون لاجئ مسجل لدى الأمم المتحدة، وهي نتيجة لمزيد من الأراضي المفقودة عام ١٩٦٧ والنمو الطبيعي على مدار ستين عامًا. وطوال تلك العقود، أنشأ الفلسطينيون هيئات نيابية لتحقيق هدف إقامة الدولة، ولكنهم أيضًا سعوا لتحقيق أهدافهم من خلال الصراع المسلح الذي تفاوت بين غارات على حدود إسرائيل وهجمات متطرفة على المصالح الإسرائيلية بالخارج وعصيان شعبي ومقاومة مسلحة في قطاع غزة والضفة الغربية وهجمات إرهابية موجهة ضد إسرائيل. وعلى الرغم من تلك الاستراتيجيات — أو بسببها كما يزعم البعض — لم تتحقق التطلعات القومية الفلسطينية.

تركت كارثة فلسطين أثرًا مروعًا على السياسة العربية؛ فقد طغى فشل عام ١٩٤٨ على آمال وتطلعات الدول العربية التي نالت استقلالها مؤخرًا. ففي أعقاب الهزيمة في فلسطين، شهد العالم العربي اضطرابًا سياسيًّا هائلًا، وغرقت الدول الأربع الواقعة على حدود فلسطين في موجة من الاغتيالات والانقلابات والثورات السياسية. كانت ثورة

اجتماعية كبرى في طور التشكيل بعد الإطاحة بالنخب السياسية القديمة على يد جيل شاب من رجال الجيش الذين كان لكثير منهم ثقافة ريفية جعلتهم أكثر اتصالًا بالسياسة الشعبية من النخب السياسية ذات التعليم الأجنبي التي هيمنت على الساحة في سنوات ما بين الحربين العالميتين. وفي حين ناضل سياسيو الحرس القديم من أجل الاستقلال الوطني داخل حدود دولهم، كان الضباط الأحرار المتقدون بالحماسة عربًا قوميين أيدوا وشجعوا الوحدة العربية الكاملة. لقد تحدث النظام القديم بلغات أوروبية؛ أما طليعة الجيل الجديد فتحدثوا بلغة الشارع العربي.

كتبت كارثة فلسطين نهايةً حقيقيةً للنفوذ الأوروبي في العالم العربي. لقد صُنِعَت مشكلة فلسطين في أوروبا، وعكس عجز أوروبا عن حل المشكلة الضعفَ الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فقد خرجت إنجلترا وفرنسا من الحرب قوتين من الدرجة الثانية. كان الاقتصاد البريطاني ممزقًا بفضل المجهود الحربي، وكانت المعنويات الفرنسية منهارة بفعل سنوات من الاحتلال الألماني، وكان لدى الدولتين الكثير جدًّا مما يجب بناؤه في الداخل على نحو يعوق الاستثمار في الخارج. تراجعت الإمبراطوريتان، وهيمنت قوى جديدة على النظام الدولي.

لم يُقم الضباط الشبان الذين اعتلوا السلطة في سوريا عام ١٩٤٩، وفي مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨ أي علاقات مع بريطانيا أو فرنسا، وولوا وجوههم بدلًا من ذلك نحو قوى العالم الجديد؛ الولايات المتحدة الأمريكية والقوة العظمى المنافسة، الاتحاد السوفييتي. كانت تلك نهاية العصر الإمبريالي وبداية عصر الحرب الباردة الجديد؛ وأصبح على العرب أن يتكيفوا مع مجموعة جديدة من القواعد.

الفصل العاشر

صعود القومية العربية

دخل العالم العربي عصر الحرب الباردة الجديد في حالة من الهياج الثوري. اكتسبت مناهضة الإمبريالية التي سادت في سنوات ما بين الحربين العالميتين قوةً جديدةً بنهاية الحرب العالمية الثانية، وسادت العداوة لبريطانيا، وفرنسا — بدرجة أقل — في أعقاب حرب فلسطين، وأدى هذا إلى تعقيد موقف بريطانيا في مصر والأردن والعراق حيث كانت تتمتع بتحالفات تفضيلية مع الحكومات الملكية التي أقامتها في تلك الدول.

لحق العار بالسياسيين القوميين القدماء — والملوك الذين خدموهم — بسبب فشلهم في تحقيق الانفصال الكامل عن الحكم الإمبريالي البريطاني. وتنافست مجموعة من الأحزاب الراديكالية الجديدة — التي تتفاوت بين الإخوان المسلمين والأحزاب الشيوعية — على تشكيل جيل جديد من القوميين. ولم يكن الضباط الشبان في الجيش محصنين ضد الهياج السياسي الذي ساد هذا العصر. شكك الجيل الأصغر في شرعية الممالك العربية والمجالس النيابية متعددة الأحزاب التي أقامها البريطانيون، وأظهروا حماسًا أكبر للحكم الجمهوري الثوري.

كانت الأيديولوجية السائدة في هذا العصر هي القومية العربية، وكان التحرر من الحكم الاستعماري هو الرغبة المشتركة لجميع الشعوب العربية بحلول أربعينيات القرن العشرين، غير أن تلك الشعوب امتلكت طموحات سياسية أكبر من ذلك؛ فمعظم الناس في العالم العربي يؤمنون بأنهم متحدون بفضل اللغة والتاريخ والثقافة القائمة على الماضي الإسلامي (وهي ثقافة مشتركة لدى المسلمين وغير المسلمين)، وأرادوا إلغاء الحدود التي رسَّمتها القوى الإمبريالية لتقسيم العرب وإقامة دولة اتحادية على أساس الروابط التاريخية والثقافية العميقة التي تجمعهم. لقد آمنوا بأن عظمة العرب على الساحة العالمية لا يمكن استعادتها إلا من خلال الوحدة، ونزلوا إلى الشوارع بالآلاف

في مظاهرات حاشدة لشجب الإمبريالية وانتقاد إخفاقات الحكومات العربية والمطالبة بالوحدة العربية.

من نواح عدة كانت مصر في طليعة هذه التطورات. التحقت نوال السعداوي الطبيبة والمدافعة عن حقوق المرأة بكلية الطب بالقاهرة عام ١٩٤٨، كان المناخ مشحونًا بالتوتر السياسي، وتتذكر نوال السعداوي في سيرتها الذاتية قائلة: «في تلك الأيام كانت الجامعة مسرحًا لمظاهرات متواصلة.» ولم تكن نوال غريبة على السياسة الوطنية؛ فوالدها كان يقرأ الصحف معها، ويُدين فساد الملك والطبقة العسكرية والاحتلال البريطاني لمصر، ويقول لابنته: «إنها مأساة ثلاثية مزمنة ولا حل لها إلا بتغيير النظام. يجب أن ينهض الشعب، يجب أن يثور.»[1] تأثرت نوال السعداوي بكلمات والدها، وعندما أصبحت طالبة بالمدرسة الثانوية بدأت بالفعل المشاركة في المظاهرات الحاشدة التي جعلت القاهرة في حالة توقف تام في نهاية الأربعينيات.

عكست المظاهرات تلهف الشعب المصري على التغيير، ففي أعقاب نكبة فلسطين خاب أمل المصريون في أحزابهم السياسية والملك فاروق، وزاد ضيقهم ورفضهم للوضع البريطاني في بلدهم. وكانت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عصرًا للاستقلال عن الاستعمار، وقد طال بقاء البريطانيين في مصر بالرغم من عدم ترحيب أهلها.

ذهب المصريون إلى صناديق الاقتراع عام ١٩٥٠ لاختيار حكومة جديدة بعد فوضى الهزيمة في فلسطين واغتيال رئيس الوزراء النقراشي في ديسمبر ١٩٤٨، وحقق الوفد الفوز في الانتخابات وتولى تشكيل الحكومة التي استأنفت المفاوضات مع البريطانيين لنيل الاستقلال التام الذي ظل يراوغ القوميين المصريين منذ عام ١٩١٩. وبين مارس/آذار ١٩٥٠ وأكتوبر/تشرين الأول ١٩٥١ أجرى الوفد محادثات مع الحكومة البريطانية، وبعد تسعة عشر شهرًا من المحادثات فشل في تحقيق أي نتائج، وألغت حكومة الوفد المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ من جانب واحد. رفض البريطانيون الإقرار بهذا الإلغاء الذي كان سيحول قواتهم في منطقة قناة السويس إلى جيش احتلال يفتقر إلى الشرعية. ومع أن الإمبراطورية البريطانية كانت في تراجع — إذ انسحب البريطانيون من الهند عام ١٩٤٧ — فقد ظلت الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس حجر الزاوية في السياسة الخارجية البريطانية.

بعد فشل الوفد في تحقيق أهدافه من خلال التفاوض زاد ضغطه على البريطانيين بوسائل أخرى. فمع الموافقة الضمنية غير المعلنة لحكومة الوفد، تطوع شباب —

معظمهم من الإخوان المسلمين والطلاب والمزارعين القرويين والعمال — في وحدات حرب عصابات عرفت باسم «الفدائيين». وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥١ بدأت وحدات الفدائيين في مهاجمة القوات والمنشآت البريطانية في منطقة القناة، واستجاب البريطانيون لتلك الهجمات بالعنف. ترك أحد زملاء نوال السعداوي دراسته الطبية للانضمام للفدائيين، وقُتِلَ في عملية ضد البريطانيين شهيدًا للقضية.

أثار الصراع المسلح في منطقة القناة نقاشات سياسية مكثفة في القاهرة. تذكرت نوال السعداوي اجتماعًا للطلاب حضرته بالجامعة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥١، وأنصتت بنفاد صبر متزايد إلى السياسيين من الطلاب — الوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين — وهم يتخذون وقفات بطولية ويتحدثون ببلاغة متزايدة. بعد ذلك دُعي أحد الفدائيين وهو شاب اسمه أحمد حلمي لاعتلاء المنصة، وكان أحد المقاتلين من أجل الحرية الذين شاركوا في الهجمات على القوات البريطانية المحتلة لقناة السويس. خاطب أحمد حلمي زملاءه المتشاحنين بصوت هادئ قائلًا: «أيها الزملاء، إن المقاتلين من أجل الحرية في منطقة السويس يحتاجون للذخيرة والمؤن، ويجب أن تكون خطوطهم الخلفية مستقرة لحمايتهم، وليس هناك وقت ولا مجال للخلافات الحزبية. إننا بحاجة لاتحاد فئات الشعب.»[2] انجذبت نوال لحماس ذلك الشاب، وتزوجته لاحقًا.

وبحلول شهر يناير/كانون الثاني ١٩٥٢ قرر البريطانيون استخدام القوة العسكرية لتأكيد هيمنتهم على منطقة قناة السويس؛ فبدأت القوات البريطانية في احتلال أقسام الشرطة المصرية في منطقة القناة لمنع رجال الشرطة من تقديم الدعم للفدائيين. وفي ٢٤ يناير/كانون الثاني تمكن البريطانيون من إجبار ١٦٠ رجل شرطة على الاستسلام داخل أحد أقسام شرطة مدن القناة دون قتال. أصاب الحرج الحكومة المصرية بسبب السهولة التي سيطر بها البريطانيون على قسم الشرطة، فطالبت رجال الشرطة المصرية في منطقة القناة بمقاومة البريطانيين «حتى آخر رصاصة». وجاءت الفرصة في اليوم التالي مباشرة عندما حاصر ١٥٠٠ جندي بريطاني مبنى المحافظة بالإسماعيلية، وطالبوا من فيه بالاستسلام، رفض رجال الشرطة الذين يحرسون مبنى مكاتب المحافظة والبالغ عددهم ٢٥٠ رجلًا الإذعان لهذا الطلب، وقصف البريطانيون المواقع المصرية بالدبابات والمدفعية تسع ساعات كاملة، وقاتل المصريون حتى نفدت ذخيرتهم، وعندما استسلموا أخيرًا كان ستة وأربعون رجلًا منهم قد قتلوا وجُرِح اثنان وسبعون آخرون.

أثارت أنباء ذلك الهجوم البريطاني موجة غضب عمت أنحاء مصر، وأُعلِنَ عن إضراب عام في اليوم التالي، السبت ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٥٢. تجمع العمال والطلبة في القاهرة بمئات الألوف، واستعدت المدينة ليوم من المظاهرات الحاشدة للاحتجاج على التصرف البريطاني؛ غير أن شعب مصر أو حكومته لم يستعدا لما حدث في يوم السبت الأسود.

كانت قوى الظلام تعمل في القاهرة يوم السبت الأسود، وما بدأ سلسلة من المظاهرات الغاضبة سرعان ما تحول إلى عنف راح ضحيته أكثر من خمسين مصريًّا وسبعة عشر أجنبيًّا (من بينهم تسعة بريطانيين) قتلتهم الحشود. عمل المُحرضون ومشعلو الحرائق تحت غطاء المظاهرات لإحداث أكبر قدر من الفوضى والاضطراب. وصف أنور عبد الملك، وهو مثقف شيوعي شهد أحداث يوم السبت الأسود، كيف وقف المتظاهرون يشاهدون في ذهول مشعلي الحرائق وهم يضرمون النيران في أرقى أحياء وسط القاهرة، فقال: «وقفوا يشاهدون في صمت لأن العاصمة المترفة الرائعة ليست ملكًا لهم وإنما ملك للأغنياء الذين كانت شركاتهم تحترق، لذا فقد تركوها تحترق.»[3] على مدار اليوم أحرقت الحشود ناديًا بريطانيًّا ومدرسةً يهوديةً ومكتبًا للإخوان المسلمين وأربعة فنادق (من بينها فندق شيبرد الشهير) وأربعة ملاهٍ ليلية وسبعة متاجر متعددة الأقسام وسبعة عشر مقهى ومطعمًا وثمانية عشر دار سينما وسبعين مؤسسةً تجاريةً أخرى، من بينها بنوك وصالات عرض سيارات ومكاتب طيران.[4]

كتبت أحداث يومي ٢٥ و٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٥٢ نهاية النظام السياسي في مصر. لقد كان واضحًا للجميع أن أعمال الإحراق — غير المسبوقة في تاريخ مصر — كانت مخططة، وانتشرت الشائعات ونظريات المؤامرة في العاصمة. اتهم الشيوعيون الاشتراكيين والإخوان المسلمين، وزعم البعض أن تلك مكيدة لتقويض وضع الملك فاروق (الذي أقام مأدبة احتفالًا بميلاد ابنه ليلة حريق القاهرة)، وأكد آخرون أن الحريق كان مدبرًا من قِبل الملك والبريطانيين لإسقاط حكومة الوفد وتعيين حكومة وصاية تكون أكثر استجابة لرغبات الملك.

وأيًّا كان دور الملك فاروق في أحداث السبت الأسود، فقد أقال حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس في ٢٧ يناير/كانون الثاني، وعين مجموعة من الوزارات ترأسها سياسيون مستقلون مخلصون للعرش. وحُل البرلمان في ٢٤ مارس/آذار، وتأجلت الانتخابات لاختيار نواب جدد إلى أجل غير مسمى. لقد بدا أن فاروق يتتبع خطوات

والده، ويكرر تجربة عام ١٩٣٠ حين كان الحكم للبلاط وحده. وهكذا انهارت الثقة الشعبية في حكومة مصر.

وفي النهاية لا تهم كثيرًا معرفة من الذي أمر بحرق القاهرة (وهو السؤال الذي ظل حتى الآن معلقًا بلا إجابة حاسمة). كشفت الشائعات ونظريات المؤامرة عن أزمة ثقة في الملك والحكومة بشرت بالثورة القادمة في مصر.

مع أن كثيرين تحدثوا عن الثورة في مصر عام ١٩٥٢، كانت مجموعة صغيرة من ضباط الجيش في ذلك الوقت تدبر وحدها بهمة ونشاط للإطاحة بالحكومة، أطلق هؤلاء الضباط على أنفسهم اسم «الضباط الأحرار»، وكان قائدهم عقيد شاب يدعى جمال عبد الناصر. توحد الضباط الأحرار بفضل وطنيتهم واعتقادهم الراسخ بأن القصر والحكومة البرلمانية خذلا البلاد. شعر عبد الناصر وزملاؤه بالفزع بسبب التجارب التي عاشوها في حرب فلسطين، حين أُرسِلوا إلى المعركة بلا أسلحة كافية، ووجدوا أنفسهم محاصرين بالإسرائيليين أشهرًا، وهُزموا في النهاية. اجتمع الضباط الأحرار معًا في البداية لمقاومة الإمبريالية البريطانية في مصر، ومع مرور الوقت أصبحوا يرون النظام السياسي في مصر هو العقبة الرئيسية التي تقف في وجه تحقيق طموحاتهم بالاستقلال التام عن بريطانيا.

في أعقاب حرب فلسطين، جنّد جمال عبد الناصر بعض أقرب وأجدر زملائه بالثقة للانضمام لخلية سياسية سرية من رجال الجيش، فاجتذب مقاتلي حرب فلسطين أمثال عبد الحكيم عامر وصلاح سالم؛ ورجالًا أصحاب علاقات بالإخوان المسلمين مثل أنور السادات؛ وشيوعيين مثل خالد محي الدين، في محاولة لضمان أكبر تأييد لتحركاتهم، وعقدوا أول لقاءاتهم في منزل جمال عبد الناصر في خريف عام ١٩٤٩. ومع نمو تنظيم الضباط الأحرار، أُنشئت خلايا جديدة يستقل بعضها عن بعض لتجنب كشف أمرها. جنّد أعضاء كل خلية ضباطًا يشاركونهم الفكر والرأي من جميع الأفرع المختلفة للقوات المسلحة المصرية.[5] وأصدر أعضاء التنظيم أول منشور لهم في خريف عام ١٩٥٠ لتوليد الدعم والتأييد لقضية مناهضة الإمبريالية في أوساط الضباط.[6]

أدت أحداث السبت الأسود إلى تغيير توجه الضباط الأحرار تمامًا؛ فحتى يناير/كانون الثاني ١٩٥٢ كان تركيزهم منصبًا على مقاومة الإمبريالية، وقصروا نقدهم للحكومة على قضايا الفساد والتعاون مع البريطانيين. أما بعد يناير/كانون

الثاني ١٩٥٢ فقد بدأ الضباط الأحرار يناقشون صراحةً فكرة الإطاحة بالملك فاروق والحكومات الموالية التي عينها. حددوا موعدًا للانقلاب في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٢، وبدءوا تصعيد عملية تجنيد وتعبئة الضباط المعارضين لنظام الحكم.

وصلت المواجهة بين القصر وبين الضباط الأحرار إلى ذروتها عندما حدث خلاف يبدو بريئًا في ظاهره على انتخابات رئاسة نادي الضباط في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥١. رأى فاروق أن نادي الضباط بمنزلة مؤشر على ولاء الجيش للملك، وقرر الضباط الأحرار استخدام الانتخابات وسيلة لمواجهة الملك وأعوانه. أقنع عبد الناصر وزملاؤه اللواء صاحب الشعبية الطاغية محمد نجيب بالترشح لرئاسة النادي على رأس قائمة معارضة تمثل مجلس إدارة النادي. وعندما فاز نجيب وقائمة المعارضة في الانتخابات باكتساح حاول الملك فاروق بكل وسيلة إلغاء النتيجة. وأخيرًا، في يوليو/تموز ١٩٥٢، تدخل فاروق شخصيًّا لإقالة نجيب وحل مجلس إدارة نادي الضباط، وأدرك الضباط الأحرار أنهم سيفقدون كل مصداقيتهم ما لم يردوا تحدي الملك على الفور. ويروى أن عبد الحكيم عامر، أحد أقرب زملاء عبد الناصر، حذر باقي الضباط الأحرار قائلًا: «لقد وجه لنا الملك صفعة قوية، وما لم نرد بالمثل فسيفقد الضباط الأحرار مصداقيتهم لدى ضباط الجيش، ولن يقبل أحد بالانضمام إلينا.»[7]

اتفق الضباط الأحرار تمامًا على أن العجز عن التصرف بسرعة وبحسم سيؤدي بهم جميعًا إلى السجن. قابل عبد الناصر اللواء محمد نجيب — رجل الدولة في تنظيم الضباط الأحرار — للتخطيط لانقلاب فوري على الحكم الملكي. يقول نجيب في مذكراته: «اتفقنا بالإجماع أن مصر مهيأة تمامًا الآن لقيام الثورة.» كان الملك ووزراؤه وحاشيته في بيوتهم الصيفية بالإسكندرية، تاركين القاهرة بين أيدي رجال الجيش. يقول نجيب: «كان الجو حارًّا جدًّا حتى إنني أعتقد أن أحدًا غيرنا كان لا يمكن أن يفكر في إمكان حدوث انقلاب. وكان هذا اليوم في الواقع هو اليوم المناسب للقيام بضربتنا.» وقد عزم الضباط الأحرار على القيام بالثورة قبل أن يتمكن الملك من تعيين وزارة جديدة، وحسب ما قال نجيب: «قبل أن يتمكن جواسيسه من معرفتنا ومعرفة ما نفكر فيه والقبض علينا.»[8]

وصل الضباط الأحرار إلى نقطة اللاعودة؛ فمخاطر التآمر على النظام هائلة، وقد علموا أنهم سيواجهون اتهامات بالخيانة العظمى إذا فشلوا، لذا فقد راجعوا خططهم بعناية

شديدة، وهي كالآتي: الاستيلاء في وقت واحد على محطة الإذاعة ومقر قيادة الجيش؛ وتعبئة وحدات الجيش الموالية للتنظيم خلف مخططي الانقلاب؛ واتخاذ إجراءات تكفل الأمن العام وتمنع التدخل الأجنبي. كانت هناك العديد من التفاصيل التي ينبغي الاهتمام بها قبل موعد الانقلاب يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ مباشرةً.

كان مخططو الانقلاب تحت مراقبة حكومية دقيقة أضافت المزيد من الضغوط الشديدة في الأيام الأخيرة قبل الانقلاب، وقد تلقى اللواء محمد نجيب تحذيرًا من أحد ضباطه عشية الانقلاب يخبره فيه بأنه على وشك إلقاء القبض عليه للاشتباه في قيادته لمؤامرة ضد الحكومة. ويعترف نجيب في مذكراته قائلًا: «حاولت قدر استطاعتي أن أبدو متماسكًا أمامه.» وقرر نجيب البقاء في المنزل في تلك الليلة انتظارًا لما يسفر عنه الانقلاب، بدعوى أنه تحت المراقبة ويخشي أن يُعرِّض خطط الضباط الأحرار للخطر.[9] اصطحب أنور السادات زوجته إلى السينما في تلك الليلة، وهناك افتعل مشاجرةً صاخبةً مع أحد رواد السينما الآخرين وذهب إلى قسم الشرطة ليحرر محضرًا؛ وهي أفضل حجة غياب يمكن أن يتمناها أحد المشاركين في التخطيط للانقلاب في حال الفشل.[10] وحتى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أثارا دهشة المؤيدين لهما عندما ظهرا في الانقلاب بملابس مدنية (قاما بتبديلها فيما بعد بالملابس العسكرية الرسمية).[11]

بالرغم من شكوكهم ومخاوفهم، نجح الضباط الأحرار في تنظيم انقلاب شبه سلمي بلا دماء. حاصرت قوات الجيش المتمردة مقر قيادة الجيش وتغلبت على مقاومة بسيطة لتحتل المبنى في الساعة الثانية من صباح يوم ٢٣ يوليو/تموز. وما إن ظفرت بمقر القيادة حتى تلقت وحدات الجيش المؤيدة للانقلاب أمرًا بالتقدم لاحتلال مواقع استراتيجية في القاهرة والمدينة غارقة في النوم. وعندما اتخذت قوات الجيش مواقعها، انطلق أنور السادات إلى محطة الإذاعة الوطنية، وأعلن قيام الثورة بقيادة اللواء محمد نجيب باعتباره القائد العام للقوات المسلحة مكملًا الانقلاب الكلاسيكي على نظام الحكم.

كانت نوال السعداوي تعمل في مستشفى القصر العيني بوسط القاهرة يوم ٢٣ يوليو/تموز، ووصفت البهجة التي أعقبت الإعلان عن قيام الثورة قائلة: «كان المرضى في أقسام المستشفى يستمعون للراديو، وفجأة انقطعت نغمات الموسيقى لإذاعة بيان هام قيل فيه إن الجيش تولى مقاليد الأمور في البلاد وأن فاروق لم يعد ملكًا لمصر.» اندهشت نوال السعداوي من رد الفعل العفوي للمرضى، وقالت: «فجأة أثناء وقوفنا

هناك اندفع المرضى خارج غرف المستشفى وهم يصيحون: «تحيا الثورة!» وكنت أرى أفواههم مفتوحة، وأذرعهم تلوح في الهواء وملابسهم الممزقة تتطاير حول أجسادهم. لقد بدا وكأن الجثث في المشرحة نهضت فجأة من الموت وأخذت تصيح: «تحيا الثورة!»» وفي الواقع، حتى الموتى وقفوا بالفعل؛ إذ رأت نوال موكب جنازة يغادر المستشفى ويتوقف في الطريق عندما سمع خبر قيام الثورة. تقول السعداوي: «الرجال الذين يحملون النعش وضعوه على الرصيف وانضموا للجماهير التي تصيح: «تحيا الثورة!» والنساء اللائي كن منذ لحظات ينتحبن على المتوفى بدأن في الهتاف [احتفاءً] بدلًا من العويل.»[12]

انهارت حكومة الملك فاروق يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢؛ غير أن الضباط الأحرار لم يكن لديهم تصور لكيفية التقدم بعد نجاح حركتهم. يقول السادات متأملًا في مذكراته: «كان من الواضح أننا لم نعد أنفسنا — عندما قمنا بالثورة — لتولي الحكم. ولم نكن نطمح في أن نكون وزراء في الحكومة، لم نتصور ذلك، بل إننا لم نضع حتى خطة معينة للحكومة.»[13] وقرر الضباط الأحرار تكليف السياسي المخضرم علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة. ولم تكن لديهم فكرة واضحة عما سيفعلونه مع الملك فاروق نفسه: هل يعتقلونه؟ هل يعدمونه؟ واتخذ عبد الناصر القرار الحكيم بتأمين تنازل فاروق عن العرش والسماح له بالذهاب إلى المنفى بدلًا من المخاطرة بتوريط الحكومة الجديدة في دعاوى قضائية من المحتمل أن تسبب الشقاق أو تحول الملك غير المحبوب إلى شهيد من خلال عملية إعدام غير مدروسة. تنازل فاروق عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد — في ظل الوصاية عليه — وكان في وداعه في الإسكندرية اللواء محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو، وأُطلقت إحدى وعشرون طلقة مدفعية تحية له مع رحيل اليخت الملكي «المحروسة».

يروي نجيب في مذكراته قائلًا: «أديت له التحية فرد عليها.»

> مر الصمت الذي كان يسيطر علينا ويجعل الكلمات عاجزةً عن الحركة على شفاهنا، وقلت له: «أنت تعرف يا فندم [مولاي] أنك السبب فيما فعلناه.»
>
> وجاءت إجابة فاروق محيرةً جدًّا، وشغلتني طيلة حياتي …
>
> قال: «أعلم … أنتم سبقتموني بما فعلتموه فيما كنت أريد أن أفعله.»

كنت مندهشًا لهذا الرد ... ولم أجد شيئًا أقوله له ... وقدمت له التحية، كما فعل الآخرون ... ورد علينا فاروق التحية، وسلمنا بأيدينا على بعضنا البعض.

وقال فاروق: «أرجو أن تعتني بالجيش فهو جيش آبائي وأجدادي.»

قلت: «الجيش المصري الآن في يد أمينة.»

قال فاروق: «إن مهمتك صعبة جدًّا، فليس من السهل حكم مصر.»[14]

والواقع أن اللواء محمد نجيب لن يحظى بفرصة كبيرة لحكم مصر؛ فالزعيم الحقيقي في مصر كان هو جمال عبد الناصر، كما سيتضح عما قريب.

جسدت ثورة الضباط الأحرار دخول جيل جديد شاب ساحة السياسة المصرية. كان محمد نجيب البالغ من العمر واحدًا وخمسين عامًا هو العجوز في حركة متوسط أعمار أفرادها أربعة وثلاثون عامًا، جميعهم وطنيون ولدوا على أرض مصر وذوو أصول ريفية، ارتقوا من خلال الجيش إلى مواقع المسئولية؛ وهم في ذلك يشبهون كثيرًا الرجال الذين خدموا مع العقيد أحمد عرابي في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

ومثل عرابي، سخِط الضباط الأحرار على مزايا ومطامع النخب من الشراكسة الأتراك الذين أحاطوا بالأسرة الملكية، وكان أحد أول قراراتهم بعد تولي زمام السلطة هو إلغاء جميع الألقاب التركية مثل «بك» و«باشا» التي اعتقدوا أنها «منحة من الملك ... غالبًا ما كانت تمنح لمن لا يستحقها.»[15]

بعد أن جُرِّدَت الطبقة الأرستقراطية المصرية من ألقابها، جُرِّدَت بعد ذلك من أراضيها. بدأ الضباط الأحرار عملية إصلاح زراعي كبرى، وسنوا قوانين تحدد ملكية الأفراد للأراضي بمائتي فدان. وصادرت الدولة المزارع الضخمة المملوكة للأسرة المالكة، وشهد نحو ١٧٠٠ من كبار ملاك الأراضي أراضيهم تتعرض للمصادرة من قبل الحكومة التي عوضتهم بسندات مدتها ثلاثين عامًا. وإجمالًا صودر نحو ٣٦٥ ألف فدان من أعيان الإقطاعيين المصريين؛ ثم أُعيد توزيع تلك الأراضي بعد ذلك على صغار ملاك الأراضي بحد أقصى خمسة فدادين. تغلب برنامج الإصلاح الزراعي على الاعتراضات الشديدة لرئيس الوزراء علي ماهر، الذي كان يمثل نخبة مدنية تكمن ثروتها في ممتلكاتها من الأراضي. وفضل الضباط الأحرار دعم وتأييد الجماهير الغفيرة

على رغبات الصفوة من ملاك الأراضي، وأقالوا رئيس الوزراء علي ماهر في سبتمبر/أيلول ١٩٥٢.

حقق قانون الإصلاح الزراعي مزايا سياسية ملموسة للضباط الأحرار؛ فمع أن نسبة ضئيلة جدًّا من سكان مصر العاملين بالزراعة هي من استفادت فعليًّا من إجراءات الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ — نحو ١٤٦ ألف أسرة من إجمالي تعداد سكان مصر البالغ ٢١٫٥ مليون نسمة — فقد خلقت هذه الإجراءات ارتياحًا وقبولًا هائلين لدى مواطني مصر.[16] وبعد كسب تأييد جماهير الشعب المصري، تشجع رجال الجيش على تولي زمام السلطة في البلاد ولعب دور مباشر في سياستها.

وما إن دخل الضباط الأحرار معترك السياسة حتى أثبتوا أنهم في غاية الحسم. وافق اللواء محمد نجيب على تشكيل وزارة جديدة تتشكل في معظمها من المدنيين في سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، وأنشأ عبد الناصر لجنة من رجال الجيش للإشراف على أعمال الثورة — بالتعاون مع الحكومة ظاهريًّا (ولكن بتنافس متزايد مع نجيب) — وأسماها «مجلس قيادة الثورة». وسارع العسكريون إلى تطهير السياسة المصرية من التعددية الحزبية. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٥٣، استجابة لضغوط الوفد والإخوان المسلمين، حظر مجلس قيادة الثورة نشاط جميع الأحزاب، وصادرت الدولة أموالها. أسس العقيد جمال عبد الناصر — وراء الكواليس — حزبًا جديدًا ترعاه الدولة عرف باسم «هيئة التحرير». زعم عبد الناصر أن الشقاق الحزبي كان مسئولًا إلى حد كبير عن السياسات المسببة للخلاف في سنوات ما بين الحربين العالميتين، وكان يأمل في أن تؤدي هيئة التحرير لتعبئة الدعم الشعبي وراء النظام الجديد. واتخذ عبد الناصر آخر إجراءات الانفصال النهائي عن النظام القديم عندما ألغى مجلس قيادة الثورة الملكية في مصر في ١٨ يونيو/حزيران ١٩٥٣. أُعلن قيام الجمهورية في مصر، وعُين محمد نجيب أول رئيس لها، ولأول مرة منذ العصر الفرعوني، أصبح يحكم مصر مصريون وطنيون، وعبرت نوال السعداوي عن ذلك بقولها إن محمد نجيب كان «أول مصري يحكم البلاد منذ عهد الملك مينا في العصور القديمة.»[17]

أصبحت الجمهورية المصرية الآن حكومة من الشعب، ونالت التأييد الكامل من عامة جماهير الشعب المصري. تقول السعداوي متذكرة: «تغير الشعور العام في البلاد؛ فالناس اعتادوا على المشي بوجوه واجمة صامتة مكفهرة، والآن تغير شكل الشوارع. أصبح الناس ... يتحدثون ويبتسمون، ويلقون تحية الصباح ويتصافحون بالأيدي

حتى مع الغرباء، ويسألون عن صحة بعضهم البعض وعن الأحداث الجارية، ويهنئون بعضهم البعض على تغيير النظام، ويتناقشون ويحاولون التنبؤ بالمستقبل، وظلوا يتوقعون حدوث تغييرات كل يوم.»

كمن التحدي الذي يواجه الحكومة الجديدة في الوفاء بالآمال العظيمة لشعب يتوق إلى التغيير؛ ولم يكن هذا سهلًا. فقد ورثت الحكومة المصرية الجديدة مجموعةً مروعةً من المشكلات الاقتصادية؛ فقد اعتمدت البلاد بشدة على الزراعة، وكان النتاج الزراعي مقيدًا بالمناخ الصحراوي لمصر. لم تكن هناك وسيلة لتوسيع رقعة الأرض الزراعية دون الموارد المائية اللازمة لاستصلاح الصحراء، وظلت الصناعة المصرية متخلفة إلى حد كبير. وفي حين أسهمت الزراعة بنسبة ٣٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي المصري عام ١٩٥٣، أسهمت الصناعة بنسبة ١٣ بالمائة فقط (وأسهم قطاع الخدمات بنسبة الـ ٥٢ بالمائة المتبقية من إجمالي الناتج المحلي).[18] كان إيقاع التطور الصناعي البطيء راجعًا بقدر كبير إلى تدني مستويات الاستثمار العام والخاص في قطاع التصنيع. وتجاوز إجمالي نمو السكان كثيرًا معدل إيجاد الوظائف الجديدة، وهو ما كان يعني أن عددًا أقل من المصريين سيحصلون على الوظائف الثابتة اللازمة لتحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشتهم.

امتلك أعضاء مجلس قيادة الثورة حلًّا جذريًّا لجميع مشكلاتهم تمثل في إقامة سد مائي كهربائي على نهر النيل. حدد المهندسون الموقع المثالي للسد في صعيد مصر بالقرب من مدينة أسوان. ومن شأن «السد العالي» الجديد في أسوان أن يخزن كميةً كافيةً من الماء تتيح توسيع رقعة الأراضي الزراعية من ٦ مليون فدان إلى ما يتراوح بين ٨ و٩٫٥ مليون فدان، وأن يولد كهرباء كافية تتيح تحول مصر إلى الصناعة وتوفر الكهرباء بسعر معقول للبلاد بأسرها.[19] وكان هذا المشروع سيكلف مئات الملايين من الدولارات؛ وهي تكلفة أكبر بكثير مما يمكن لمصر تدبيره من مصادر دخلها.

لتمويل بناء السد العالي في أسوان وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر، ستضطر فئة الضباط التي تحكم مصر إلى الانخراط في المجتمع الدولي، غير أن مصر كانت شديدة الغيرة على استقلالها، وسعت بشتى السبل وبأي ثمن لتحقيق أهدافها دون

أدنى تنازل عن السيادة والاستقلال، وسرعان ما اكتشف الضباط الأحرار مدى صعوبة الانخراط في التعامل مع باقي دول العالم دون تقديم تنازلات.

* * *

على الساحة الدولية، كانت الأولوية القصوى للحكومة المصرية الجديدة هي تحقيق الانسحاب البريطاني الكامل من البلاد، مثَّلَ هذا الانسحاب المهمة غير المكتملة للقومية المصرية منذ نصف قرن مضى.

في أبريل/نيسان ١٩٥٣ دخل ناصر ورجاله في مفاوضات مع البريطانيين — بوساطة أمريكية — لتحقيق الانسحاب الكامل لبريطانيا من مصر، وكانت المخاطر شديدة على كلا الجانبين؛ فقد أيقن عبد الناصر أن الفشل يعني سقوط الضباط الأحرار، وكانت بريطانيا شديدة الحساسية والقلق على وضعها الدولي في عالم يتحول على نحو متزايد نحو عصر ما بعد الاستعمار. امتدت العملية ستة عشر شهرًا، إذ كانت المفاوضات تنقطع ثم تُستأنف على نحو متكرر، وفي النهاية توصل البريطانيون والمصريون إلى تسوية يسحب بموجبها البريطانيون كل قواتهم العسكرية من الأراضي المصرية خلال أربعة وعشرين شهرًا، تاركين نحو ١٢٠٠ خبير مدني في منطقة القناة لفترة انتقالية مدتها سبع سنوات. لم يكن هذا انسحابًا بريطانيًّا كاملًا غير مشروط؛ إذ كان تأخير انسحاب القوات العسكرية مدة عامين والسماح بالوجود المدني البريطاني مدة سبع سنوات أساسًا لتوجيه النقد من قبل بعض دوائر القوميين المصريين، غير أنه كان استقلالًا كافيًا يتيح لعبد الناصر الحصول على موافقة مجلس قيادة الثورة في يوليو/تموز ١٩٥٤. أُبرِمَ الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية يوم ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤، ورحل آخر جندي بريطاني عن مصر في ١٩ يونيو/حزيران ١٩٥٦.

قوبل الاتفاق الجديد مع بريطانيا العظمى بالنقد داخل مصر، واستغل الرئيس محمد نجيب عيوب الاتفاق لمهاجمة غريمه الشاب جمال عبد الناصر بعنف. سعى نجيب — الذي لم يعد راضيًا عن دوره كرئيس صوري — للاستئثار بالسلطات الكاملة التي اعتقد أنها حقه بوصفه رئيسًا للبلاد. وكان عبد الناصر — من خلال سيطرته على مجلس قيادة الثورة — يتعدى على سلطات الرئيس، وتدهورت العلاقات بين عبد

الناصر ونجيب في بداية عام ١٩٥٤ إلى ما وصفه بعض المعاصرين بالكراهية، وبعد أن انتقد نجيب شروط الانسحاب البريطاني، استخدم عبد الناصر أتباعه المخلصين في تشويه صورة نجيب وقلب الرأي العام ضد رجل ما زال يحترمه ويوقره.

استغل الإخوان المسلمون أيضًا الانسحاب البريطاني غير الكامل لتوجيه النقد لنظام الضباط الأحرار. كان لدى التنظيم الإسلامي — الذي حُظِرَ نشاطه مع باقي الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣ — بعض المظالم ضد النظام العسكري الجديد. ففي أوائل عام ١٩٥٤ أدى قمع عبد الناصر للإخوان إلى جعله هدفًا لجماعة إسلامية منشقة صممت على اغتياله إلى حد التفكير في استخدام مفجر انتحاري يرتدي حزامًا ناسفًا ويحاول الاقتراب من عبد الناصر بما فيه الكفاية لقتله؛ وكان هذا أحد أول مخططات التفجيرات الانتحارية في تاريخ الشرق الأوسط، غير أن هذا الأسلوب لم يعجب الإسلاميين عام ١٩٥٤، ولم يوجد متطوعون لتنفيذ العملية.[20]

في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤ حاول أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ويدعى محمود عبد اللطيف اغتيال عبد الناصر بطريقة أكثر تقليدية، فأطلق ثمان طلقات عليه أثناء إلقاء خطاب احتفال باتفاقية الجلاء المبرمة مع البريطانيين. واتضح أن محمود عبد اللطيف شديد الافتقار لمهارة التصويب؛ إذ إن أيًّا من الطلقات لم تقترب منه حتى لكي تخدش هدفها. ولكن مع تطاير الطلقات من حوله، كان أداء عبد الناصر بطوليًّا؛ فلم يجفل لإطلاق النار، ولم يبد أي رد فعل سوى التوقف لحظة أثناء حديثه. وعندما تابع خطابه بانفعال متأجج، هيج حماس الجماهير الغفيرة التي أصبحت أكثر اتساعًا بفضل البث الإذاعي في جميع أنحاء مصر والعالم العربي بأسره:

صاح عبد الناصر عبر مكبر الصوت قائلًا: «يا أبناء مصر، دمي فداء لكم وفداء لمصر. وسأعيش حتى أموت مكافحًا في سبيلكم، من أجل حريتكم ومن أجل كرامتكم.» هتفت الجماهير مؤيدةً بصوت هادر. وأكمل عبد الناصر: «فليقتلوني؛ فليقتلوني فقد أنبت في هذا الوطن الحرية والعزة والكرامة. إذا مات جمال عبد الناصر، فكلكم جمال عبد الناصر.»[21]

كانت تلك لحظة درامية إلى أقصى حد ممكن، واعتبر جمهور الشعب المصري عبد الناصر بطل مصر. وبهذه الشعبية الجماهيرية الجديدة، رسخ عبد الناصر هيمنته على الثورة، وامتلك مطلق الحرية في التخلص من الرئيس محمد نجيب والإخوان المسلمين؛ وهما منافساه على الفوز بولاء الشعب. اعتُقِل الآلاف من الإخوان المسلمين،

وفي ديسمبر/كانون الأول أُعدِمَ ستة منهم جزاء دورهم في محاولة الاغتيال الفاشلة. شملت المحاكمات الرئيس محمد نجيب، وعلى الرغم من عدم إدانته بأي جرم، أُقيل من منصبه (في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني) وحُددت إقامته في منزله طوال العشرين سنة التالية.

أصبح لمصر الآن حاكم واحد لا خلاف عليه، ومنذ نهاية عام ١٩٥٤ حتى وفاته عام ١٩٧٠ أصبح جمال عبد الناصر رئيسًا لمصر وقائدًا أعلى للعالم العربي. ولم يحظ أي زعيم عربي بمثل هذا التأثير على الساحة العربية من قبله أو من بعده، وقليلون هم من ضاهوا تأثيره في الشئون العالمية. وهكذا أصبحت مصر على شفا خوض مغامرة فريدة وعاشت سنوات من النشاط بدا خلالها كل شيء ممكنًا.

بعد عقد اتفاقية الجلاء مع البريطانيين كان البند التالي على أجندة مصر هو العمل غير المنتهي مع دولة إسرائيل الجديدة. ازدادت حدة التوترات على الحدود الهشة بين مصر والدولة اليهودية، وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون بعدة محاولات لمعرفة نوايا الضباط الأحرار، ولكن عبد الناصر ورجاله تجنبوا الاتصال المباشر بالإسرائيليين (وقد جرت مناقشات سرية بين الدبلوماسيين المصريين والإسرائيليين في باريس عام ١٩٥٣ ولكن بلا أي نتيجة). خلص بن جوريون إلى أن مصر في ظل حكامها العسكريين الجدد يمكن أن تتحول إلى بروسيا العالم العربي، وبذلك تمثل خطرًا حاليًّا واضحًا على إسرائيل. غير أن عبد الناصر أدرك تمامًا أن بلده أبعد ما تكون عن امتلاك القوة العسكرية اللازمة لاحتواء جارتها العدوانية الجديدة، ناهيك عن مواجهتها. فلكي تشكل مصر تهديدًا حقيقيًّا لإسرائيل فإنها تحتاج للحصول على السلاح والعتاد من الخارج. إلا أن عبد الناصر سرعان ما اكتشف أنه في مقابل السلاح، سوف تضع الحكومات الأجنبية شروطًا تُعرّض استقلال مصر الحديث للخطر.

توجه عبد الناصر في البداية نحو الولايات المتحدة طالبًا المساعدة من الأمريكيين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٢، وجاء الرد الأمريكي في صورة دعوة للضباط الأحرار لإرسال بعثة إلى الولايات المتحدة لتحديد احتياجات مصر من الطائرات والدبابات والمدفعية والسفن. كان الأمريكيون مستعدين لمد يد العون من حيث المبدأ، ولكنهم أرادوا من مصر الانضمام لحلف دفاعي إقليمي قبل التعامل مع أي طلبيات للمعدات العسكرية.

وفي مايو/أيار ١٩٥٣ زار وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس القاهرة في مهمة ثنائية هي التشجيع على عقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول العربية وعزل وتطويق القوة العظمى المنافسة لأمريكا — الاتحاد السوفييتي — في منطقة الشرق الأوسط. وسرعان ما تحولت المناقشات مع الحكومة المصرية إلى موضوع الأسلحة، وأوضح دالاس أن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة مصر بشرط واحد هو انضمام مصر لحلف دفاعي إقليمي جديد يسمى «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» مما يجعل مصر في تحالف رسمي مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ضد الاتحاد السوفييتي.

رفض جمال عبد الناصر اقتراح دالاس تمامًا وبلا تردد؛ فمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط توفر أساسًا لتوسيع الوجود العسكري البريطاني في مصر؛ وهو أمر ما كان لزعيم مصري أن يسمح بحدوثه. ولم يستطع عبد الناصر إقناع دالاس بأن المصريين لا يرون داعيًا للخوف من التهديد السوفييتي، وبأن التهديد الحقيقي لمصر يأتي من جهة إسرائيل. شغل محمد حسنين هيكل (المولود عام ١٩٢٣) منصب رئيس تحرير صحيفة الأهرام اليومية المصرية واسعة التأثير، وكان كاتم أسرار عبد الناصر وأحد أقرب أصدقائه. قال هيكل إن عبد الناصر سأل دالاس: «كيف أخرج على شعبي لأقول له إنني أتجاهل قاتلًا يحمل مسدسًا على بعد ستين ميلًا مني وراء قناة السويس [يقصد إسرائيل] وأشغل نفسي بشخص يحمل سكينًا على بعد خمسة آلاف ميل؟»[22]

تدهورت العلاقات بين مصر وإسرائيل عقب توقيع اتفاقية الجلاء البريطانية المصرية عام ١٩٥٤؛ فقد اعتبر بن جوريون أن الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس يُمثل حاجزًا عازلًا بين المصريين وإسرائيل، وعلى هذا فإن الانسحاب الوشيك للقوات البريطانية ينبئ بكارثة. وفي يوليو/تموز ١٩٥٤ بدأت المخابرات العسكرية الإسرائيلية تنفيذ عمليات سرية في مصر، فزرعت قنابل حارقة في مؤسسات بريطانية وأمريكية بالقاهرة والإسكندرية. كان واضحًا أن الإسرائيليين يأملون بذلك في خلق أزمة في العلاقات بين مصر وكل من بريطانيا والولايات المتحدة قد تؤدي ببريطانيا إلى إعادة التفكير في الانسحاب من منطقة قناة السويس.[23] ولكن أُلقي القبض على أحد الجواسيس الإسرائيليين قبل زرع قنبلته، وانكشف أمر مجموعة الجواسيس بأكملها مما سبب حرجًا بالغًا لإسرائيل. أُعدِمَ فيما بعد اثنان من رجال فضيحة لافون الشهيرة (التي سميت بهذا الاسم نسبة إلى بنحاس لافون وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، والذي تحمل مسئولية الفشل)، وانتحر أحدهم في السجن، وحُكِمَ على الآخرين بعقوبات بالسجن لفترات طويلة.

وصلت التوترات بين مصر وإسرائيل إلى مستوى أعلى في أعقاب فضيحة لافون وإعدام العميلين الإسرائيليين بعدها. وعاد بن جوريون — الذي ترك منصب رئاسة الوزراء مدة تزيد قليلًا عن العام تولى رئاسة الحكومة خلالها أحد الحمائم هو موشيه شاريت — إلى رئاسة الوزارة في فبراير/شباط ١٩٥٥، وميز عودته إلى المنصب بهجوم عنيف على القوات المصرية في غزة في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٥٥.

كان قطاع غزة هو الجزء الوحيد من فلسطين الذي ظل في الأيدي المصرية مع نهاية حرب عام ١٩٤٨، وقد اكتظ بمئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين. وكثيرًا ما تسلل الفلسطينيون المطرودون من أرضهم عبر الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، البعض بهدف استعادة ممتلكاتهم من المنازل المفقودة داخل ما أصبح دولة إسرائيل، والبعض الآخر بهدف إلحاق الضرر بالدولة اليهودية التي شردتهم. وقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية واقعتي تسلل كهذه خلال شهر فبراير/شباط ١٩٥٥ ذريعةً لعمل انتقامي هائل. عبرت مجموعتان من جنود المظلات الإسرائيليين إلى قطاع غزة، ودمرتا مقر القيادة المحلي للجيش المصري هناك، وقُتِلَ في الهجوم سبعة وثلاثون جنديًّا مصريًّا، وجُرح واحد وثلاثون آخرون. وهكذا أظهرت إسرائيل تفوقها العسكري وأدرك عبد الناصر أن أيامه في الحكم ستكون معدودة ما لم يزود جيشه بأسلحة أفضل تمكنه من مواجهة الإسرائيليين.

أدت الخسائر المصرية في غزة إلى وضع عبد الناصر في مأزق ثلاثي؛ إذ أصبح بحاجة إلى مساعدات عسكرية أجنبية أكثر من أي وقت مضى، ولكنه لا يستطيع تقديم أي تنازلات للحصول على تلك المساعدات، واستمر البريطانيون والأمريكيون في الضغط عليه للانضمام إلى حلف إقليمي قبل أن يدرسوا مسألة تزويد مصر بأسلحة حديثة. وحثت القوى المتحدثة بالإنجليزية عبد الناصر على الانضمام إلى حلف يسمى «حلف بغداد» تحت رعاية حلف الناتو. كانت تركيا والعراق قد عقدتا معاهدة في فبراير/شباط ١٩٥٥ لمقاومة توسع الاتحاد السوفييتي، وخلال نفس العام انضمت للمعاهدة بريطانيا وباكستان وإيران. عارض عبد الناصر بشدة الانضمام لحلف بغداد الذي رأى أنه خطة بريطانية لتمديد الهيمنة على الشرق الأوسط إلى الأبد وتعزيز وضع حلفاء بريطانيا الهاشميين في العراق ورفع شأنهم فوق الضباط الأحرار في مصر. شجب عبد الناصر حلف بغداد بوضوح لا لبس فيه، ونجح في منع أي دولة عربية أخرى من الانضمام للحلف بالرغم من العروض والإغراءات البريطانية والأمريكية.

بدأ رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن يرى تأثير عبد الناصر سببًا وراء كل عقبة تقف في طريق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وكسا تعامله مع القيادة المصرية بالصرامة والخشونة. وفي ضوء العداء المتصاعد بين عبد الناصر وإيدن، لم يكن ثمة شك فيما ستقرره بريطانيا بشأن تزويد الجيش المصري بأسلحة متطورة.

* * *

بعد ذلك جس عبد الناصر نبض الفرنسيين بوصفهم مصدرًا بديلًا للأسلحة والمعدات العسكرية، ولكن الفرنسيين أيضًا راودتهم شكوك خطيرة تجاه عبد الناصر بسبب دعمه للحركات القومية في شمال أفريقيا. فقد كان القوميون في تونس والمغرب والجزائر يحشدون قواهم لنيل استقلالهم التام عن فرنسا، وتطلعوا إلى مصر بوصفها قدوة وحليفًا في الوقت نفسه. وتعاطف عبد الناصر بدوره مع قوميي شمال أفريقيا، ونظر إلى نضالهم ضد الإمبريالية باعتباره جزءًا من مقاومة العالم العربي الأوسع نطاقًا للهيمنة الأجنبية. ومع أنه لم يمتلك الكثير من الموارد المالية أو العسكرية ليقدمها لهم، فقد سره كثيرًا أن يوفر المأوى والملاذ للقوميين المنفيين، وأن يترك لهم حرية ممارسة نضالهم من أجل الاستقلال من داخل حدود مصر.

رفض الفرنسيون تزويد عبد الناصر بالمساعدات العسكرية طالما ظل يوفر الملاذ لقوميي شمال أفريقيا؛ وعندما فُرِضَ عليه الاختيار بين العرب وبين فرنسا، اختار عبد الناصر العرب، وأثارت حقيقة أن الفرنسيين يخوضون معركة خاسرة مع القومية العربية المزيد من الغضب من موقف عبد الناصر.

تلقت السلطات الفرنسية في شمال أفريقيا ضربةً قاصمةً بهزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في بداية الحرب العالمية الثانية. كان المسئولون الاستعماريون الفاسدون في نظام فيشي العميل ممثلين سيئين لإمبراطورية كانت عظيمةً في وقت من الأوقات، وتشجعت الحركات القومية في تونس والجزائر والمغرب عندما لاحظت الضعف الفرنسي.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٢ تغلبت القوات الأمريكية بسهولة على قوات نظام فيشي في المغرب. وبعد شهرين من ذلك التقى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في الدار البيضاء للتخطيط لحملة شمال أفريقيا، ودُعي سلطان المغرب محمد الخامس للانضمام إليهما على عشاء انتقد خلاله

روزفلت الإمبريالية الفرنسية صراحةً. حضر العشاء أيضًا الحسن ابن السلطان (الذي خلف والده فيما بعد على عرش المغرب باسم الملك الحسن الثاني)، وقد اقتبس عن روزفلت قوله إن «النظام الاستعماري عفا عليه الزمن وانتهى بالفشل.» اختلف تشرشل — الذي كان هو نفسه رئيس وزراء قوة إمبريالية استعمارية — مع هذا الرأي، ولكن روزفلت انبرى يدافع عن رأيه بحماس. ووفقًا لما ذكره الحسن، فإن روزفلت «تنبأ بعصر ما بعد الحرب — الذي تمنى ألا يكون بعيدًا — حين ينال المغرب استقلاله وفقًا لمبادئ «ميثاق الأطلسي»». ووعد روزفلت بتقديم مساعدات اقتصادية أمريكية بمجرد أن ينال المغرب استقلاله.[24]

وصلت كلمات روزفلت إلى أبعد بكثير من مائدة ذلك العشاء. فبعد أسبوعين من زيارته للمغرب، أصدرت مجموعة من القوميين بيانًا رسميًّا، وكتبت إلى رئيس الولايات المتحدة تطلب تأييده لاستقلال المغرب، بل إن السلطان وصل إلى حد أن عرض إعلان الحرب على ألمانيا وإيطاليا ودخول الحرب إلى جانب الحلفاء. غير أن كلًّا من الأمريكيين والبريطانيين كانوا ملتزمين بدعم قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديجول، لذا — بدلًا من الموافقة على مطالب المغرب بالاستقلال — سلم الأمريكيون المغرب لقمة سائغة لقوات فرنسا الحرة بقيادة ديجول في يونيو/حزيران ١٩٤٣. وكان على المغاربة أن ينالوا استقلالهم دون تدخل أجنبي؛ وهذا ما فعلوه.

استمدت حركة الاستقلال المغربية قوتها من الشراكة بين البلاط الملكي والقوميين المغاربة. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٤٤ نشرت حركة قومية جديدة تسمي نفسها «حزب الاستقلال» بيانًا رسميًّا تطالب فيه باستقلال المغرب. كان حزب الاستقلال مناصرًا صريحًا للملكية، واقترح بيانه أن يتفاوض السلطان مع الفرنسيين بالنيابة عن الأمة المغربية، وكان الشرط الوحيد للحزب هو أن يؤسس السلطان هيئات حكومة ديمقراطية.

منح السلطان محمد الخامس دعمه الكامل لحزب الاستقلال مما جعله يصطدم بالسلطات الاستعمارية الفرنسية. ومع انتشار الحركة القومية من دائرة النخب السياسية الضيقة إلى النقابات العمالية وأهل الحضر في أواخر الأربعينيات، زادت نظرة السلطات الاستعمارية للسلطان على أنه رأس الأفعى القومية التي تهدد الإمبراطورية الفرنسية في شمال أفريقيا.

قدم العالم العربي على اتساعه الدعم المعنوي للقوميين المغاربة، وأسس المناضلون المغاربة المنفيون ما أسموه «مكتب المغرب العربي» في القاهرة عام ١٩٤٧؛ ليتمكنوا من

تخطيط نشاطهم السياسي ونشر دعايتهم دون تدخل فرنسي. وتصدرت أخبار مكتب المغرب العربي عناوين الصحف عندما تمكن من تحرير محمد عبد الكريم الخطابي — زعيم حرب الريف ضد الإسبان والفرنسيين في حقبة العشرينيات — من على متن السفينة الفرنسية التي كانت تعيده إلى باريس من منفاه في جزيرة ريونيون. استُقبِلَ عبد الكريم استقبال الأبطال في القاهرة، واختِيرِ رئيسًا للجنة جديدة باسم «لجنة تحرير المغرب العربي».

شعر الفرنسيون بقلق متزايد من احتمال أن يؤدي مد القومية العربية إلى ضياع ممتلكاتهم في شمال أفريقيا. وبدأ السلطان محمد الخامس يؤكد بشدة على روابط المغرب بالعالم العربي؛ ففي أبريل/نيسان ١٩٤٧ ألقى خطابًا في طنجة تحدث فيه عن الصلات المغربية بالعرب دون أي ذكر لفرنسا. وفي عام ١٩٥١ قدم جنرال مقيم صاحب آراء سياسية متشددة إنذارًا للسلطان محمد الخامس يطالبه بالتنكر لحزب الاستقلال أو التنازل عن العرش. ومع أن السلطان استجاب للضغط الفرنسي فقد ظل محافظًا على دعمه الكامل للقوميين وجماهير الشعب المغربي الذي بدأ في تعبئة مظاهرات حاشدة. انهار النظام العام في المغرب عندما دعت النقابات العمالية للإضراب، وتحولت مظاهرات القوميين إلى أعمال شغب وإخلال بالأمن.

اندلعت المظاهرات القومية في تونس في نفس الوقت تقريبًا. ففي ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٢ اغتال الفرنسيون أحد زعماء العمال التونسيين ويدعى فرحات حشاد، وتسبب اغتياله في خروج مظاهرات حاشدة في كل من تونس والمغرب. قمعت السلطات الفرنسية أعمال الشغب التي اندلعت في المدن الرئيسية في المغرب بعنف أدى عن غير قصد إلى تشجيع الحركة القومية. وصفت الكاتبة المغربية ليلى أبو زيد حالة الصدمة الشديدة الناجمة عن العنف الفرنسي في رواية حكت فيها سيرتها الذاتية بعنوان «عام الفيل». ومن وجهة نظر شخصية زهرة — التي تسرد الأحداث في الرواية — حدد العنف الذي اندلع في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٢ اللحظة التي قررت فيها الانضمام للحركة القومية السرية. تقول:

> لقد حددت موقفي قبل سنوات من انضمامي الفعلي للمقاومة، وأذكر بوضوح تام اليوم الذي حدث فيه ذلك ومناسبته؛ فالمذبحة التي جرت في ذلك اليوم الأسود في الدار البيضاء لا يمكن نسيانها أبدًا. يقشعر جسدي كلما تذكرتها.

إنني أراهم، جنود الفيلق الأجنبي [الفرنسي] يخرجون من الثكنات بالقرب من الحي الذي نعيش فيه ومدافعهم تحصد المارة.

عشت طويلًا وصدى تلك الطلقات يتردد في أذني ومنظر النساء والأطفال وهم يسقطون لا يفارق عقلي. لقد رأيت بعد ذلك العديد من الجثث موضوعة في أكياس قمامة ملقاة على الرصيف، لكنها لم تؤثر فيّ كما أثرت أحداث ذلك اليوم الرهيب ... في ذلك اليوم فقدت كل رغبة في الحياة ... كان لا بد أن يتغير هذا الوضع وإلا فإن الحياة لا تستحق العيش.[25]

في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٢ حظرت السلطات الفرنسية نشاط حزب الاستقلال والحزب الشيوعي، ونفت مئات الناشطين السياسيين خارج البلاد. غير أن السلطان ظل يمثل نقطة الالتقاء الأساسية للتطلعات القومية المغربية، وعزم الفرنسيون على إرغامه على التنازل عن العرش. نسق الفرنسيون — من خلال زمرة من أعيان المغرب الموالين لفرنسا والمعارضين للسلطان محمد الخامس — انقلابًا أهليًّا على السلطان. أعلنت مجموعة من الزعماء المتدينين ورؤساء الجماعات الصوفية — المقتنعين بأن سياسة السلطان محمد الخامس القومية تتعارض بطريقة ما مع تعاليم دينهم — ولاءها لأحد أفراد الأسرة المالكة اسمه محمد بن عرفة. وطالبت السلطات الفرنسية بتنازل السلطان عن العرش، وعندما رفض اعتقلته قوات الشرطة الفرنسية يوم ٢٠ أغسطس/آب ١٩٥٣، وأخرجته من البلاد بقوة السلاح. وعلى مدار العامين التاليين أقام محمد الخامس في المنفى في جزيرة مدغشقر الواقعة في شرق أفريقيا.

لم يسفر نفي محمد الخامس عن تهدئة الوضع في المغرب؛ فقد تحول القوميون إلى الأنشطة السرية والأساليب العنيفة بعد حرمانهم من حقهم في التعبير السياسي، وحاولوا اغتيال العديد من المسئولين الاستعماريين الفرنسيين، والأعيان المتعاونين مع الفرنسيين، بل وحتى السلطان الغاصب بن عرفة نفسه. ورد المستوطنون الفرنسيون بإنشاء منظمة إرهابية خاصة بهم تحمل اسم «الوجود الفرنسي» بهدف اغتيال رموز القوميين وإرهاب مؤيديهم، وبدأت الشرطة الفرنسية عهدًا من الإرهاب، إذ اعتقلت القوميين المشتبه فيهم، وعذبت السجناء السياسيين.

على هذه الخلفية انضمت زهرة — بطلة رواية ليلى أبو زيد التي تحكي فيها سيرتها الذاتية — للمقاومة، وكانت مهمتها الأولى هي مساعدة أحد رجال الخلية السرية

التي يقودها زوجها على الهرب من الشرطة الفرنسية والفرار من الدار البيضاء إلى المنطقة الواقعة تحت السيادة الدولية في طنجة. انطوت المهمة على مفارقة ساخرة لأن الهارب كان جنديًّا سابقًا في الحرب الفرنسية في فيتنام فقدَ ساقه في معارك «دين بين فو». غير أن زهرة تمكنت من توصيل زميلها في المقاومة بأمان إلى المنطقة الدولية في طنجة.

وبعد تحقيق أول نجاح لها، أسند قادة المقاومة إلى زهرة مهام أكثر صعوبة، فقادت هجومًا على متجر أحد العملاء المتعاونين مع الفرنسيين في وسط مدينة الدار البيضاء، وفرت من المتجر المزدحم وقوات الشرطة وكلاب المطاردة وراءها في مطاردة حامية. لاذت زهرة بفناء أحد المنازل حيث وجدت نساء المنزل يطهين الطعام، فقالت لهن: «أنا مقاتلة من المقاومة» فمنحنها حمايتهن دون أن يطرحن عليها سؤالًا واحدًا. وعندما وجدت نفسها تحظى بحماية النساء المغربيات، تأملت زهرة الطريقة التي غيرت بها السياسة حياتها ووضع المرأة في بلادها. تقول متأملةً: «لو أن واحدة من جداتنا بُعثت من الموت ورأتني أشعل النار في متجر، وأنقل الأسلحة، وأُهرِبَ الرجال عبر الحدود، لعادت للموت مرة أخرى.»[26]

جاءت نقطة التحول فيما يخص الإمبراطورية الفرنسية في شمال أفريقيا عام ١٩٥٤. كانت الاحتجاجات تتصاعد ضد الحكم الفرنسي في المغرب وتونس منذ أواخر الأربعينيات مما حث السلطات الفرنسية على إعادة تقييم وضعها في كلتا الدولتين الخاضعتين للحماية الفرنسية. كانت الدولتان تحكمهما اسميًّا أسرتان مالكتان من أهل البلاد؛ السلاطين العلويين في المغرب والحسينيون في تونس، واعتقد الفرنسيون أنهم يستطيعون تأمين مصالحهم بصورة أفضل في كلا البلدين عن طريق التوصل إلى تسوية مع القوميين ومنحهما الاستقلال في ظل حكومة صديقة. غير أن السياسة الإمبريالية الفرنسية أصابتها حالة من الفوضى بسبب حدثين كتبا نهاية الإمبراطورية الفرنسية، وهما: خسارة الهند الصينية في أعقاب الهزيمة الفرنسية الحاسمة في معارك دين بين فو (من مارس/آذار إلى مايو/أيار ١٩٥٤)، واندلاع الحرب الجزائرية من أجل الاستقلال في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤.

لم يعتبر الفرنسيون الجزائر مستعمرة؛ فعلى عكس تونس والمغرب — اللتين حكمتهما فرنسا بوصفهما دولتين خاضعتين للحماية — أُلحِقَ إقليم الجزائر بالدولة

الفرنسية، وقُسِّم إلى مقاطعات تمامًا كباقي المقاطعات الفرنسية الحضرية. وأقام مليون مواطن فرنسي في الجزائر، ودافع عن مصالحهم بقوة نواب منتخبون في البرلمان الفرنسي. فمن وجهة نظر الفرنسيين — حكومةً وشعبًا — كانت الجزائر فرنسية. لذا عندما أعلن القوميون الجزائريون الحرب، رد الفرنسيون بسرعة وبأقصى قوة، فأرسلوا قواتهم — الثائرة الحانقة بالفعل بسبب الهزيمة في فيتنام والعازمة على عدم الاستسلام أبدًا مرةً أخرى — من أجل «الدفاع» عن الجزائر ضد تهديد القومية.

ولما وجدت حكومة رئيس الوزراء الفرنسي بيير منديس فرانس نفسها تواجه الحرب في الجزائر، اتخذت إجراءً حاسمًا لتقليل خسائرها وتحسين العلاقات مع تونس والمغرب. ذهب رئيس الوزراء الفرنسي بنفسه إلى تونس ليطلب من الباي الذي يحكمها — محمد الثامن الأمين (حكم من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٦) — تعيين حكومة جديدة للتفاوض على استقلال تونس. وحاول الباي — الذي سعى للاحتفاظ بسلطته على القوميين — إقصاء أكثر الأحزاب القومية شعبية، وهو «الحزب الدستوري الجديد» الذي أسسه الحبيب بورقيبة. ولكن بحلول شهر مارس/آذار ١٩٥٥ أجبرته المطالب الشعبية على دعوة الحبيب بورقيبة للمشاركة في المفاوضات.

سرعان ما تولى بورقيبة صاحب الشخصية الكاريزمية المؤثرة زعامة فريق التفاوض التونسي واستطاع الفوز باتفاقية حكم ذاتي في أبريل/نيسان ١٩٥٥، قبل توقيع بروتوكول ٢٠ مارس/آذار ١٩٥٦ الذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال تونس. وتأكيدًا على المبدأ الجمهوري القائل بأن السيادة للشعب، تحرك بورقيبة في يوليو/تموز ١٩٥٧ لإلغاء الملكية في تونس، التي تلوثت سمعتها بسبب تعاونها مع الحكم الاستعماري الفرنسي. وانتخبت الجمهورية التونسية بورقيبة أول رئيس لها، وهو المنصب الذي ظل يشغله طوال الثلاثين عامًا التالية.

وفي المغرب حاول الفرنسيون تهدئة الوضع عن طريق السماح للسلطان محمد الخامس بالعودة من مدغشقر لاسترداد عرشه. وفي ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٥ نزل السلطان على أرض المغرب ليحظى باستقبال حافل. وبعد يومين من ذلك توجه السلطان محمد الخامس إلى الأمة بخطاب من القصر الملكي في الرباط في عيد العرش، وهو اليوم الوطني المغربي. تقول زهرة؛ الشخصية الوطنية المقاتلة من أجل الحرية في رواية ليلى أبو زيد المأخوذة عن سيرتها الذاتية: «ما الذي يمكن قوله في وصف ذلك اليوم؟ أصبحت الدار البيضاء كلها ساحة احتفال واحدة كبيرة مترابطة بالمنصات

ومكبرات الصوت. وامتزجت أصوات الأغاني والموسيقى بأصوات الخطباء، وفاحت رائحة الشاي الذي يعد على الأرصفة في الهواء.» استقلت زهرة وعائلتها وأصدقاؤها حافلة من الدار البيضاء إلى الرباط لسماع خطاب السلطان. وتتذكر زهرة صوت «الهدير الهائل» الذي استُقبِلَ به محمد الخامس وولداه عندما خرجوا إلى شرفة القصر، فتقول: «لقد استمعت مرات عديدة لخطاب التتويج الذي ألقاه في ذلك اليوم، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني! ويا له من خطاب! لقد حفظته عن ظهر قلب وما زلت أستطيع ترديده حتى يومنا هذا.»

ورددت زهرة كلمات السلطان من الذاكرة قائلة: «في هذا اليوم السعيد أنعم الله علينا بنعمتين: نعمة العودة إلى وطننا الغالي بعد غياب طويل ومؤسف، ونعمة اجتماع شملنا مرة أخرى مع الشعب الذي اشتقنا إليه كثيرًا والذي أخلصنا له، فبادلنا الإخلاص بالإخلاص.» كانت رسالة السلطان للشعب واضحة: لقد حقق المغرب استقلاله فقط نتيجة مساندة الملك والشعب بعضهم لبعض. من وجهة نظر زهرة، لم تكشف أحداث ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني عن شيء أكثر مما كشفت عن فشل الجهود الفرنسية في فصل الملك عن شعبه عن طريق نفيه. تقول: «ترك [السلطان] في قلوبنا أثرًا رائعًا! لقد كساه المنفى رداءً مقدسًا، ومن أجله انضم الشعب إلى المقاومة، وكأنه تحول إلى مبدأ ومثل أعلى. ولو أن الفرنسيين لم ينفوه، لاستمر وجودهم في المغرب أكبر؛ إنني واثقة من هذا.»[27]

وفي ٢ مارس/آذار ١٩٥٦ نالت المغرب استقلالها عن فرنسا.

بحلول الوقت الذي حصلت فيه المغرب وتونس على استقلالهما، انزلقت الجزائر في حرب شاملة مع فرنسا. وما بدأ تمردًا سيئ التنظيم لمجموعة صغيرة من الرجال بأسلحة بسيطة (تتراوح تقديرات أعدادهم بين ٩٠٠ إلى ٣٠٠٠ مقاتل في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤) تفاقم ليتحول إلى ثورة شعبية واسعة كثيرًا ما كان المدنيون غير المسلحين — من المستوطنين والجزائريين أهل البلد — هم المستهدفين فيها بأعمال عنف قاتل أعمى.

وفي أغسطس/آب ١٩٥٥ هاجمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية مستوطنة فيليب فيل، وقتلت ١٢٣ رجلًا وامرأة وطفلًا، وأثار ذلك انتقامًا وحشيًّا رهيبًا من جانب الفرنسيين، إذ قتلوا آلاف الجزائريين (أقر المسئولون الفرنسيون بمقتل ١٢٧٣ شخصًا في حين ادعت جبهة التحرير الوطني مقتل ١٢ ألف جزائري).[28]

زادت مذبحة فيليب فيل عزم جبهة التحرير الوطني، ومنحتها المزيد من القوة عن طريق اجتذاب أعداد كبيرة من المتطوعين من أولئك الذين هيجتهم الانتقامات الفرنسية الوحشية ضد المواطنين الجزائريين. وكانت المذابح أيضًا بمنزلة تذكير قاس بنقطة الضعف الاستراتيجية لجبهة التحرير الوطني في مواجهة جيش الاحتلال الفرنسي الذي يملك كل إمكانيات قوة صناعية كبرى.

مثَّل مكتب القاهرة التابع لجبهة التحرير الوطني قاعدةً مهمةً للعمليات الدولية للمنظمة، وقدمت الحكومة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر دعمًا شعبيًّا كاملًا لقضية الاستقلال الجزائري. ومن أجل عزل القوميين الجزائريين وإجبار مصر على التخلي عن دعمها لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وضعت فرنسا شروطًا لإتمام أي صفقة معدات عسكرية تزود بها مصر بزعامة عبد الناصر؛ وهي شروط لم يكن عبد الناصر مستعدًا لقبولها؛ تمامًا كما هو متوقع.

* * *

بحلول عام ١٩٥٥ اكتسب عبد الناصر بعض الأصدقاء المؤثرين. لقد حظي باحترام زعماء حركة عدم الانحياز؛ رجال مثل جوزيف بروز تيتو في يوغوسلافيا، وجواهرلال نهرو في الهند، وتشو إن لاي [زو إنلاي] في الصين. كان عدم الانحياز هو الخط الطبيعي الذي يمكن أن تتبناه مصر في ضوء بغضها للهيمنة الأجنبية. وكما هي حال أعضاء حركة عدم الانحياز الآخرين، أرادت الحكومة المصرية امتلاك حرية التمتع بعلاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي دون الاضطرار لاتخاذ صف إحداهما في الحرب الباردة. ووفرت حركة عدم الانحياز أيضًا منتدى لدول آسيا وأفريقيا لدعم أهداف الاستقلال. فمثلًا، اقترح عبد الناصر قرارًا للمؤتمر الافتتاحي للحركة في باندونج بإندونيسيا بدعم الاستقلال الجزائري، واتُّخذ القرار بالإجماع؛ مما أزعج فرنسا بشدة.

ابتهج الشعب المصري بالتقدير الذي ناله رئيسه الشاب صاحب الشخصية الكاريزمية بوصفه زعيمًا على الساحة العالمية. غير أن الأمريكيين كانوا أقل سرورًا بكثير. ورفض الرئيس دوايت أيزنهاور سياسة عدم الانحياز تمامًا؛ فقد آمنت إدارته أنه ليس هناك موضع وسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ وصُنِفت جميع الدول في الأساس على أنها إما مع الأمريكيين وإما ضدهم. وأثار رفض ناصر الانضمام

لحلف إقليمي دفاعي ضد الاتحاد السوفييتي غضب الأمريكيين، رغم أن كثيرين في الإدارة الأمريكية ظلوا يأملون في ضم عبد الناصر إلى صفهم. ولكن آمالهم خابت.

أدى سعي عبد الناصر للحصول على الأسلحة التي رفض الغرب منحه إياها إلى اقترابه في النهاية من الكتلة الشيوعية، فناقش مشكلة الحصول على الأسلحة الحديثة لجيشه مع رئيس الوزراء الصيني زو إنلاي، الذي عرض أن يطرح المسألة على الاتحاد السوفييتي نيابة عن مصر. وفي مايو/أيار ١٩٥٥ طلب السفير السوفييتي في القاهرة مقابلة عبد الناصر، وبدأت مفاوضات امتدت طوال أشهر صيف ١٩٥٥.

وبالرغم من لجوء عبد الناصر إلى السوفييت للحصول على المساعدات العسكرية، فقد حاول الاحتفاظ بالأمريكيين في صفه، فأعلمهم باتصالاته بالسوفييت، وأخبر السفير الأمريكي بالقاهرة أن لديه عرضًا قويًّا بتقديم الأسلحة من الاتحاد السوفييتي، ولكنه ما زال يفضل المساعدات العسكرية الأمريكية. ووفقًا لرأي محمد حسنين هيكل، ظن وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في البداية أن عبد الناصر يخادع، وفقط بعد أن أصبح لديه دليل دامغ على أن عبد الناصر على وشك إبرام اتفاقية مع السوفييت، أرسل دالاس مبعوثين لمحاولة منع إتمام الصفقة.

وفي سبتمبر/أيلول ١٩٥٥ واجه عبد الناصر الأمريكيين بأمر واقع عندما أعلن أن مصر ستحصل على الأسلحة من دولة تشيكوسلوفاكيا التابعة للسوفييت.[29] غيرت ضخامة حجم صفقة الأسلحة ميزان القوى في الشرق الأوسط تغييرًا جذريًّا، إذ حصلت مصر على ٢٧٥ دبابة حديثة من طراز «تي-٣٤»، وسرب مكون من ٢٠٠ طائرة حربية، منها طائرات مقاتلة من طراز «ميج-١٥» و«ميج-١٧» وقاذفات «إليوشن-٢٨».[30]

في أعقاب هذا السعي الأول باتجاه المعسكر الشيوعي، زادت الحكومة المصرية تنفيرها لإدارة أيزنهاور في مايو/أيار ١٩٥٦ عندما وسعت علاقاتها الدبلوماسية لتضم جمهورية الصين الشعبية. لقد قوضت مصر على نحو خطير محاولات الولايات المتحدة لاحتواء انتشار المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وصممت الولايات المتحدة على إجبار مصر على تغيير سياساتها.

ولكن البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين كانوا أكثر طموحًا من الأمريكيين؛ فقد أرادوا تغيير الحكومة المصرية كليًّا؛ وليس تغيير سياساتها فحسب. لقد رأوا في عبد الناصر بطلًا لقوة جديدة خطيرة تعرف باسم القومية العربية، وظنوا أن هذه القوة يمكنها التحرك ضد مصالحهم الحيوية في الشرق الأوسط. خشيَ بن جوريون

احتمال أن يتمكن عبد الناصر من تعبئة الدول العربية لشن هجوم مهلك على إسرائيل، وآمن رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن أن عبد الناصر استخدم القومية العربية لتجريد بريطانيا من نفوذها في الشرق الأوسط، ورأى الفرنسيون أن عبد الناصر يشجع الجزائريين على تصعيد حربهم ضد فرنسا. كان لدى كل من تلك الدول سببًا وجيهًا للسعي إلى الإطاحة بعبد الناصر لتحقيق مصالحها الوطنية.

خلال عام ١٩٥٦ خططت تلك الدول الثلاث لشن حرب فاشلة على مصر أطلق عليها اسم «أزمة السويس» (في الغرب) أو «العدوان الثلاثي» (عند العرب).

بدأ الطريق إلى أزمة السويس في أسوان؛ فبجانب برنامج الإصلاح الزراعي، ظل بناء السد العالي بأسوان يشكل جزءًا أساسيًّا من أجندة التنمية الوطنية للضباط الأحرار، لأنه كان من المتوقع أن يوفر للبلاد احتياجاتها من الطاقة اللازمة للتصنيع ويوسع مساحة الأراضي الزراعية على نحو كبير من خلال توفير مياه الري.

غير أن الحكومة المصرية لم تستطع تمويل بناء السد بمفردها، لقد كان السد أحد أكبر المشاريع الهندسية المدنية على مستوى العالم كله، وكانت تكلفته هائلة؛ وصلت إلى نحو مليار دولار أمريكي، منها ٤٠٠ مليون دولار لا بد من دفعها بالعملات الأجنبية. تفاوضت الحكومة المصرية على اتفاقية تمويل مع البنك الدولي في أواخر عام ١٩٥٥ للحصول على قرض بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، مدعومة بتعهد من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بتوفير الـ ٢٠٠ مليون المتبقية.

أملت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة في استخدام مشروع السد العالي وسيلةً لممارسة قدر من السيطرة على سياسات مصر في عهد عبد الناصر. وحسب رأي هيكل فإن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تعتزما مطلقًا منح المبلغ الذي تحتاجه مصر كاملًا، حيث تعهدتا بمنح ثلث المبلغ المطلوب فقط؛ وهو ما لا يكفي لبناء السد ولكنه يكفي تمامًا لممارسة نفوذهما على مصر خلال السنوات التي سيستغرقها بناؤه. ووفقًا لهيكل، يقال إن وزير الخارجية الأمريكي دالاس أخبر الملك سعود ملك السعودية في يناير/كانون الثاني ١٩٥٧ أنه «قرر تقديم المساعدة [لمصر] في بناء السد لأن المشروع كان مشروعًا طويل الأجل. كان سيربط مصر بأمريكا مدة عشر سنوات كاملة، وبحلول ذلك الوقت إما سيدرك عبد الناصر مخاطر التعاون مع الاتحاد السوفييتي وإما سيترك السلطة.» [31]



يظهر عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود — الشهير في الغرب باسم ابن سعود — مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة في هذه الصورة (في المنتصف مرتديًا نظارة) فارع القامة بين مستشاريه في جدة عام ١٩٢٨. بعد أن فتح مملكة الحجاز الهاشمية عام ١٩٢٥ لُقِّب ابن سعود بلقب «سلطان نجد وملك الحجاز». وفي عام ١٩٣٢ أعاد ابن سعود تسمية مملكته باسم «المملكة العربية السعودية»، وبهذا جعلها الدولة الحديثة الوحيدة في العالم المسماة باسم الأسرة الحاكمة فيها.



فوزي القاوقجي (في المنتصف) وسط قادة الثورة العربية في فلسطين في الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩. شارك القاوقجي في أشهر الثورات العربية ضد الحكم الأوروبي؛ بما في ذلك موقعة ميسلون في سوريا (١٩٢٠) والثورة السورية (١٩٢٥–١٩٢٧) والثورة العربية في فلسطين، وانقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق (١٩٤١). ولجأ القاوقجي إلى ألمانيا النازية فرارًا من البريطانيين أثناء الحرب العالمية الثانية قبل عودته ليقود «جيش الإنقاذ العربي» في فلسطين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

3



عقاب تحذيري: الجيش البريطاني يدمر منازل القرويين الفلسطينيين المشتبه في دعمهم للثورة العربية ١٩٣٦–١٩٣٩. اكتسبت مثل هذه العقوبات الجماعية — التي كانت تنفذ دون إجراءات قانونية — وضعًا قانونيًا من خلال مجموعة قوانين الطوارئ التي أصدرتها السلطات البريطانية لمواجهة التمرد العربي. ويُقدر عدد المنازل التي تعرضت للدمار بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٠ بنحو ٢٠٠٠ منزل.

4



افتتاح جلسات البرلمان السوري في ١٧ أغسطس/آب ١٩٤٣. عقب إعلان الفرنسيين الأحرار عن منح الاستقلال لسوريا ولبنان في يوليو/تموز ١٩٤١ توجه السوريون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أولى حكوماتهم المستقلة. فازت قائمة الكتلة الوطنية بأغلبية كبيرة، وفي أول جلسة برلمانية (في الصورة المقابلة) انتُخب زعيمها شكري القوتلي رئيسًا للجمهورية.

5



البرلمان السوري في حالة فوضى يوم ٢٩ مايو/أيار ١٩٤٥. فبالرغم من التعهدات الفرنسية لم تكن حكومة ديجول تنوي منح سوريا الاستقلال التام، ورفضت نقل سلطة القوات المسلحة للدولة إلى حكومة الرئيس القوتلي. وعندما هب السوريون في مظاهرات وطنية في مايو/أيار ١٩٤٥ هاجم الجيش الفرنسي البرلمان، وفتح النار على مكاتب الحكومة، وقصف الأحياء السكنية في دمشق في محاولة يائسة لفرض سيطرته على الشعب السوري العنيد. وانسحب آخر جندي فرنسي من سوريا في أبريل/نيسان ١٩٤٦.

حرب فلسطين عام ١٩٤٨

6



صورة دعائية تظهر فيها مجموعة مختلطة من الجنود النظاميين وغير النظاميين يدافعون عن أسوار القدس ضد الهجمات اليهودية، ويقودهم أحد علماء المسلمين المميز بعمامته.

7



في الواقع لم يكن الفلسطينيون مستعدين للدفاع عن بلادهم في حرب عام ١٩٤٨، ولم يمتلك الفلسطينيون — سيئو التسليح والتدريب — أي خبرة قتالية تضاهي خبرات القوات اليهودية التي واجهوها عام ١٩٤٨. والأسوأ أنهم استهانوا بعدوهم وذاقوا مرارة الهزيمة الكاملة على يد القوات اليهودية بحلول وقت الانسحاب البريطاني من فلسطين في ١٤ مايو/أيار.



الضباط الأحرار المصريون بعد فترة وجيزة من تقلد الحكم في مصر في يوليو/تموز عام ١٩٥٢. كان اللواء محمد نجيب (الجالس خلف المكتب) — والبالغ من العمر ٥١ عامًا — أكبر السياسيين سنًّا بين الضباط الأحرار صغار السن الذين كان متوسط أعمارهم ٣٤ عامًا. وُضِع المقدم جمال عبد الناصر (الجالس إلى يمين نجيب) اللواء محمد نجيب رهن الإقامة الجبرية وتولى الرئاسة عام ١٩٥٤. يقف الرائد عبد الحكيم عامر — الساعد الأيمن لعبد الناصر — إلى يمين محمد نجيب، بينما يجلس المقدم أنور السادات — الرئيس الثالث للجمهورية — رابعًا من جهة اليسار.



يظهر قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية هنا قبل استقلال الطائرة المغربية المتجهة بهم نحو الأسر؛ إذ اعترضت الطائرات الحربية الفرنسية الطائرة «دي سي-٣» — المتجهة في الأصل إلى تونس — وأجبرتها على الهبوط في مدينة وهران الجزائرية يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦، وأُلقي القبض على أحمد بن بيلا ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد (حسب الترتيب من اليسار إلى اليمين)، واحتُجزوا حتى نهاية الحرب الجزائرية. وكان في وداع الثوار الجزائريين الأمير مولاي حسن (الذي أصبح فيما بعد الملك حسن الثاني، والذي يظهر في الصورة مرتديًا الزي العسكري) ابن سلطان المغرب محمد الخامس.



نساء مسيحيات — من أنصار الرئيس السابق كميل شمعون — يهزأن بجنود الجيش اللبناني بعِصيِّ المكانس في مظاهرات شعبية ضد حكومة رئيس الوزراء رشيد كرامي والرئيس الجديد اللواء فؤاد شهاب في يوليو/تموز ١٩٥٨. ورُوي أن العديد من النساء جرحن في هذا الاشتباك.



أصبحت لبنان هي الدولة الوحيدة التي طالبت بتطبيق «مبدأ أيزنهاور» عندما طلب الرئيس شمعون الدعم الأمريكي ضد «التخريب الشيوعي» في أعقاب الثورة العراقية في يوليو/تموز ١٩٥٨، وفي غضون ثلاثة أيام نزل نحو ٦٠٠٠ من جنود البحرية الأمريكية على شواطئ لبنان حيث لفتوا أنظار سكان بيروت، زاد عدد هذه القوة ليصل الإجمالي إلى ١٥٠٠٠ جندي مدعومين بالأسطول السادس وطائرات البحرية قبل الانسحاب في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول دون أن يطلقوا رصاصة واحدة. [التعليق الأصلي على الصورة يقول: لبنانيون يدفعهم الفضول يراقبون جنود البحرية الأمريكية في وقت راحتهم ...]

12



كان العقيد عبد السلام عارف أحد قادة الثورة العراقية التي أطاحت بالملكية الهاشمية في العراق في يوليو/تموز ١٩٥٨. استولى عارف على محطة الإذاعة الوطنية في ١٤ يوليو/تموز ليعلن نبأ قيام الجمهورية وموت الملك فيصل الثاني على الأمة العراقية المذهولة. حازت الثورة على التأييد الكامل من الشعب العراقي. وفي هذه الصورة يخطب عارف في حشود المؤيدين في مدينة النجف الشيعية متحدثًا عن أهداف وإصلاحات الحكومة الجديدة. أطاح عارف فيما بعد بالرئيس عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ ليصبح ثاني رئيس للجمهورية العراقية.

حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧


13

بدأت القوات الجوية الإسرائيلية حرب عام ١٩٦٧ بسلسلة من الهجمات المدمرة على القواعد الجوية المصرية والأردنية والسورية صباح الخامس من يونيو/حزيران، وفي أقل من ثلاث ساعات دمر الإسرائيليون ٨٥ بالمائة من الطائرات المقاتلة المصرية، وألحقوا الدمار بالقواعد الجوية على نحو جعلها غير صالحة للاستخدام. وبتحقيق الإسرائيليين الانتصار جوًّا اجتاحت القوات البرية الإسرائيلية سيناء والضفة الغربية والجولان لتوقع هزيمة كاملة بجيوش مصر والأردن وسوريا. وفي هذه الصورة يتفحص جنود إسرائيليون طائرة مصرية مدمرة في إحدى القواعد الجوية في سيناء.


14

دفع الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في يونيو/حزيران ١٩٦٧ أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى اللجوء للضفة الشرقية من نهر الأردن. وقد أصبحت الرحلة أشد خطورة بعد تدمير الطرق والجسور التي تربط بين ضفتي نهر الأردن، وقد فر العديد من اللاجئين الجدد بما يستطيعون حمله من مقتنيات.

عمليات خطف الفلسطينيين للطائرات



كانت ليلى خالد عضوة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونجحت عام ١٩٦٩ في اختطاف طائرة تي دابليو أيه من روما إلى دمشق؛ حيث أُطلق سراح جميع ركاب الطائرة وطاقمها دون أن يتعرض أحد لأذى. تعرضت عمليتها الثانية — ضد إحدى الطائرات الإسرائيلية — للفشل على يد أفراد الأمن التابعين لشركة العال، الذين قتلوا شريكها، وتمكنوا من إلقاء القبض عليها قبل الهبوط الاضطراري في لندن حيث حبستها الشرطة البريطانية. أُطلق سراحها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٠ في عملية تبادل للأسرى.



استولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مهبط طائرات مهجور يعرف باسم «حقل داوسون» في الصحراء شرق العاصمة الأردنية عمان وأطلقت عليه اسم «مطار الثورة». وبين يومي السادس والتاسع من سبتمبر/أيلول عام ١٩٧٠ اختطفت الجبهة طائرة تي دابليو أيه أمريكية، وطائرة نفاثة تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، وطائرة تابعة للخطوط الجوية السويسرية، وقادتها إلى «مطار الثورة». جرى إخلاء جميع الركاب البالغ عددهم ٣١٠ راكبًا من الطائرات قبل تدميرها في ١٢ سبتمبر/أيلول. ونجحت هذه العملية في لفت أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية، لكنها دفعت الملك حسين إلى طرد الحركة الفلسطينية من الأردن في حرب «أيلول الأسود» العنيفة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١.

حاولت الحكومة الأمريكية أيضًا أن تجعل القرض مشروطًا بتعهد من الحكومة المصرية بعدم شراء المزيد من الأسلحة من الاتحاد السوفييتي، وزعمت كاذبةً أن الإنفاق العسكري من شأنه أن يضعف قدرة مصر على سداد نصيبها من تكاليف بناء السد. ولم تكن لدى عبد الناصر أي نية انفصال عن الاتحاد السوفييتي الذي كان هو القوة الوحيدة المستعدة لمساعدة جيشه دون شروط مسبقة.

أدرك عبد الناصر في النهاية أن قواعد الحرب الباردة تحول دون إمكانية التعاون مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت. وبحلول شهر أبريل/نيسان ١٩٥٦ راوده الشك في أن الولايات المتحدة سوف تسحب دعمها لبناء السد العالي بأسوان. وبعد ثلاثة أشهر، وفي ١٩ يوليو/تموز ١٩٥٦، أعلن أيزنهاور سحب جميع المساعدات المالية الأمريكية للمشروع.

علم عبد الناصر بإعلان الولايات المتحدة وهو على متن الطائرة العائدة به إلى القاهرة بعد اجتماع في يوغوسلافيا. وعندئذ اشتد غضبه؛ فقد أعلن أيزنهاور قراره سحب المعونة المالية لبناء السد دون إنذار مسبق ينم عن الاحترام للحكومة المصرية، ناهيك عن إبداء تفسير. قال عبد الناصر مخاطبًا هيكل: «هذا ليس انسحابًا، إنه هجوم على النظام ودعوة لشعب مصر لإسقاطه.»[32]

اعتقد عبد الناصر يقينًا أنه لا بد أن يوجه ردًّا شجاعًا وسريعًا. وفي غضون أربع وعشرين ساعة صارت لديه خطة، ولم يعد يفصله عن تنفيذ أكثر انقلاباته طموحًا سوى ستة أيام فقط.

تقرر أن يلقي عبد الناصر خطابًا مهمًّا في الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو/تموز ١٩٥٦ احتفالًا بالذكرى الرابعة للثورة؛ وكان موضوع خطابه هو السد العالي. وخطط عبد الناصر للتذرع بحجة أنه طالما رفضت القوى الغربية مساعدة المصريين في بناء السد، فإن مصر ستمول السد بنفسها عن طريق تأميم قناة السويس وتحويل إيرادات القناة لسداد تكلفة بناء السد.

من الناحية القانونية تمتلك الحكومة المصرية كل الحق في تأميم قناة السويس؛ طالما أنها ستدفع للمساهمين في شركة قناة السويس تعويضًا عادلًا عن الأسهم التي يمتلكونها. ولما كانت شركة قناة السويس شركة عامة مسجلة في فرنسا والحكومة البريطانية هي أكبر المساهمين فيها، فقد أدرك عبد الناصر أن تأميم القناة سيثير أزمة

دولية، فبريطانيا بصفة خاصة مصممة على الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، وسوف تفسر التأميم على أنه إجراء عدائي آخر من الحكومة المصرية. وقدر عبد الناصر أن احتمالات حدوث تدخل أجنبي مرتفعة للغاية وتصل إلى ٨٠ بالمائة.

قدر عبد الناصر أيضًا أنه في حال أراد البريطانيون والفرنسيون الحرب فسوف يستغرق الأمر منهم شهرين على الأقل لتجهيز القوة العسكرية اللازمة للتدخل، وسوف تمنحه فترة الشهرين تلك وقتًا كافيًا وحاسمًا للتفاوض على تسوية دبلوماسية. كانت تلك مغامرةً محفوفةً بالمخاطر، ولكنها مغامرة أيقن عبد الناصر أنه مضطر لخوضها من أجل دعم استقلال مصر عن الهيمنة الأجنبية.

عَهِدَ عبد الناصر بمهمة الاستيلاء على مكاتب شركة قناة السويس إلى مهندس شاب يدعى محمود يونس. وفي مساء يوم ٢٦ يوليو/تموز كان على يونس أن ينصت لخطاب عبد الناصر عبر الراديو، ويبدأ العملية متى سمعه ينطق بكلمة السر وهي اسم «فرديناند دي ليسبس» — مهندس مشروع حفر قناة السويس — وألا يتخذ أي إجراء ما لم يذكر عبد الناصر الاسم في خطابه، وينتظر صدور أوامر أخرى.

وكعادته ألقى عبد الناصر خطابه معتمدًا على بعض الملاحظات المكتوبة، وبدأ حديثه على خلفية أزمة بناء السد العالي بأسوان، ثم تناول تاريخ استغلال مصر من قبل القوى الإمبريالية، وجاء على ذكر قناة السويس، وذكر اسم فرديناند دي ليسبس؛ وكرره مرات عديدة. يقول هيكل مفسرًا: «تخوف الرئيس كثيرًا أن تمر الكلمة دون أن ينتبه لها [محمود يونس] فظل يكرر الاسم الفرنسي مرات عديدة. ظل يقول دي ليسبس كذا ودي ليسبس كذا إلى أن ردد الاسم نحو عشر مرات وبدأ الناس يتساءلون لماذا يثير الرئيس جلبة حول دي ليسبس، الذي لم يحبه المصريون قط.»

غير أنه لم يكن هناك داع لقلق عبد الناصر، إذ إن المهندس اليقظ محمود يونس سمع الاسم عند أول ذكر له، فأغلق جهاز الراديو وبدأ تنفيذ مهمته. ولاحقًا اعترف محمود يونس لعبد الناصر بقوله: «معذرةً، لقد فاتني باقي خطابك.»

استولت فرق محمود يونس على مكاتب فروع شركة قناة السويس في القاهرة، وبورسعيد، والسويس، وقاد هو بنفسه عملية الاستيلاء على المقر الرئيسي للشركة في الإسماعيلية. ويقول أحد الرجال الذين صاحبوا يونس في العملية متذكرًا: «دخلنا مكاتب الشركة في الإسماعيلية في الساعة السابعة مساءً تقريبًا وكانت خاوية من الموظفين باستثناء أفراد وردية الليل. اتصلنا بموظفي الإدارة العليا، وهم من الأجانب بالطبع إذ

لم يكن هناك مصريون في مستوى اتخاذ القرار … فأصابتهم دهشة بالغة.»[33] وأنجز فريق مكون من ثلاثين ضابطًا ومهندسًا مدنيًّا عملية الاستيلاء على مكاتب الشركة الثلاثة.

ومع وصول عبد الناصر إلى ذروة خطابه، كانت القناة آمنةً بين الأيدي المصرية. قال عبد الناصر موجهًا حديثه للجماهير المسحورة: «لن نسمح بأن تكون قناة السويس دولة داخل دولة. اليوم صارت قناة السويس شركة مصرية.» وبعد إعلان تأميم القناة تابع عبد الناصر حديثه متعهدًا بأن إيرادات القناة البالغة ٣٥ مليون جنيه مصري في ذلك الوقت ستُستخدم في تمويل مشروع بناء السد العالي بأسوان. وعلق هيكل قائلًا: «جن جنون الناس من فرط الحماس.»[34]

أحدثت أنباء تأميم قناة السويس موجة صادمة اجتاحت المجتمع الدولي. ظن بن جوريون في البداية أن التأميم يمثل فرصةً سانحةً لإسقاط عبد الناصر، فتقدم باقتراحات للولايات المتحدة، ولكنه وجد إدارة الرئيس أيزنهاور غير مكترثة. وكتب بن جوريون في مذكراته يقول: «القوى الغربية غاضبة … ولكني أخشى أنها لن تفعل شيئًا. لن تجرؤ فرنسا على العمل بمفردها؛ وإيدن [رئيس الوزراء البريطاني] ليس رجل أفعال؛ وستتجنب واشنطن إبداء أي رد فعل.»[35] غير أنه ثبت أن بن جوريون لم يقدر حجم الغضب البريطاني والفرنسي تجاه تصرف عبد الناصر حق قدره.

صدر أول رد فعل عن الفرنسيين، ففي اليوم التالي للتأميم اتصل موريس بورجيس مونوري — وزير الدفاع الفرنسي — بشيمون بيريز — الذي شغل في ذلك الوقت منصب مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية — ليسأله كم من الوقت تحتاج قوات الجيش الإسرائيلي لغزو شبه جزيرة سيناء والوصول إلى قناة السويس، وأعطاه بيريز تقديرًا تقريبيًّا مدته أسبوعان. وهنا تطرق رئيس الوزراء الفرنسي إلى الموضوع مباشرة وهو: هل توافق إسرائيل على المشاركة في هجوم ثلاثي على مصر يكون دور إسرائيل فيه هو الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء في حين تحتل قوة إنجليزية فرنسية مشتركة منطقة قناة السويس؟ لم يكن بيريز في موقع يتيح له توريط الحكومة الإسرائيلية في تحالف حرب، ولكنه أعطى الفرنسيين ردًّا مشجعًا، وبدأ حياكة مؤامرة أدت في النهاية إلى ثاني الحروب العربية الإسرائيلية.

عرض الفرنسيون بعد ذلك على سير أنطوني إيدن الخطة التي بمقتضاها يمنح هجومٌ إسرائيلي على مصر في سيناء ذريعةً لتدخل عسكري بريطاني فرنسي مشترك

من أجل «استعادة السلام» في منطقة قناة السويس. كانت الافتراضات القائمة هنا هي أن حكومة عبد الناصر لا يمكنها تحمل مثل هذا الهجوم، وأن إسرائيل ستؤمن بذلك حدودها مع مصر، وأن بريطانيا وفرنسا يمكنهما إعادة تأكيد هيمنتهما على القناة بهذه الوسيلة الشاذة. ولا تنم كل تلك الخطة المجنونة عن شيء بقدر ما تنم عن سوء تقدير جماعي.

ومن أجل إبرام التحالف الثلاثي البغيض، عُقِدَ اجتماع في سيفري في ضواحي باريس حضره كريستيان بينو وسلوين لويد — وزيرا الخارجية الفرنسي والبريطاني — ورئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون، ودارت مناقشات منزعجة اتسمت بارتياب متبادل عميق بين الإسرائيليين والبريطانيين، وعكست مرارة أحداث نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين. إلا أن الكراهية المشتركة لعبد الناصر والإصرار على تدميره وحّدَا المتآمرين.

بعد أربع وعشرين ساعة من المفاوضات المكثفة أبرمت الأطراف الثلاثة اتفاقية سرية في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦. أولًا ستغزو إسرائيل مصر مثيرةً صراعًا عربيًّا إسرائيليًّا يُعرِّض النقل البحري عبر قناة السويس للخطر، وبعد ذلك يطلب البريطانيون والفرنسيون بإصرار وقف الأعمال العدائية؛ وهو الطلب الذي يمكن تجاهله بالطبع. وعندئذ يتدخل التحالف البريطاني الفرنسي بقوات البلدين لاحتلال قناة السويس. وكم كانت ثقة الدبلوماسيين الإسرائيليين في نظرائهم الفرنسيين والبريطانيين ضئيلة حتى إنهم أصروا على أن توقع جميع الأطراف اتفاقية مكتوبة لكي لا يحاول الأوروبيون النكوص على أعقابهم بعد العدوان الإسرائيلي الأولي.

كان لدى بريطانيا وفرنسا أسباب وجيهة للتفكير من جديد في التواطؤ مع إسرائيل؛ فقد اكتسبت فرنسا عداوة واسعة النطاق بسبب إمداد الإسرائيليين بالأسلحة بعد حرب ١٩٤٨، ورفض المطالب الجزائرية بالاستقلال، وظل ماضي بريطانيا الإمبريالي يفسد علاقاتها مع القوميين العرب. وكان وقوف القوتين الإمبرياليتين السابقتين إلى جانب إسرائيل خطةً ستؤدي حتمًا إلى إفساد علاقاتهما بالعالم العربي؛ ولم يكن مرجحًا أن تظل مؤامرة كهذه طي الكتمان لوقت طويل.

ومع ذلك وُضِعَت الخطة غير المعقولة قيد التنفيذ عندما هاجمت إسرائيلُ مصر يوم ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول مشعلةً فتيل الحرب في سيناء ومندفعة نحو قناة السويس. وفي اليوم التالي وجهت بريطانيا وفرنسا التحذير المتفق عليه لكل من المصريين

والإسرائيليين لوقف القتال وسحب قواتهم مسافة ١٠ أميال عن ضفة قناة السويس على كلا الجانبين. وفضح الفرنسيون والبريطانيون تورطهم في الأزمة من خلال إساءة اختيار وقت توجيه إنذارهم؛ فقد طالبوا بانسحاب كل الأطراف المتحاربة بعيدًا عن منطقة القناة بينما كانت القوات الإسرائيلية لا تزال على بعد أميال من القناة. وجادل محمد حسنين هيكل، صديق عبد الناصر المؤتمن، بالحجة قائلًا: «أي منطق ذلك الذي يبرر المطالبة بالانسحاب المشترك مسافة عشرة أميال عن القناة في حين لم يكن للإسرائيليين في تلك المرحلة سوى كتيبة واحدة من جنود المظلات المسلحين بأسلحة خفيفة على بعد أربعين ميلًا من القناة؟» إن السبب الوحيد الذي يجعل البريطانيين والفرنسيين يتوقعون وصول الإسرائيليين للقناة في ذلك الوقت هو أن يكونوا شاركوا في التخطيط للهجوم.

مع تزايد الأدلة على التواطؤ البريطاني في الهجوم الإسرائيلي — إذ رُصِدَ تحليق طائرة استطلاع ومراقبة بريطانية فوق شبه جزيرة سيناء — اضطر المصريون لتصديق ما لا يمكن تصوره. يقول هيكل: «لم يستطع عبد الناصر أن يصدق أن إيدن — بكل معرفته المزعومة بشئون الشرق الأوسط — يمكن أن يخاطر بأمن جميع أصدقاء بريطانيا وبوضع بريطانيا ذاتها في العالم العربي عن طريق دخول الحرب إلى جانب إسرائيل ضد دولة عربية.»[36]

ارتابت الولايات المتحدة أيضًا عندما رأت أزمة قناة السويس تندلع. لم يكن الأمريكيون بالطبع مترفعين عن مثل هذه الأساليب؛ فالمخابرات المركزية الأمريكية ذاتها كانت تخطط لانقلاب على الحكومة السورية يُنفذ في نفس اليوم الذي بدأ فيه الإسرائيليون هجومهم على مصر.[37] لقد قبل السوريون مساعدات اقتصادية سوفيتية، وأرادت الولايات المتحدة احتواء توسع التهديد السوفييتي في الشرق الأوسط. لقد كانت تلك العملية في الواقع متفقة تمامًا مع نظرة الولايات المتحدة للعالم في عام ١٩٥٦.

رأت إدارة أيزنهاور أن الصراع على قناة السويس مبهم وغير مفهوم؛ فبريطانيا وفرنسا لا تزالان تتصرفان بوصفهما قوتين إمبرياليتين في ذروة الحرب الباردة. ومن وجهة النظر الأمريكية كان احتواء التوسع السوفييتي هو اللعبة الجيوستراتيجية الوحيدة المهمة، سواء في الشرق الأوسط أو في أجزاء حيوية أخرى من العالم. ولم يستطع الأمريكيون أن يفهموا لماذا تخوض بريطانيا وفرنسا — الحليفتان في حلف الناتو — حربًا على ممر مائي كان في وقت من الأوقات استراتيجيًّا لهما لأنه يؤدي إلى

إمبراطوريتيهما البائدتين في جنوب وجنوب شرق آسيا. غضب أيزنهاور بشدة أيضًا من حليفتيه الأوروبيتين لشروعهما في عملية عسكرية كبرى كهذه دون استشارة الولايات المتحدة. ولو أن البريطانيين والفرنسيين استشاروا الأمريكيين لعارضوا بكل تأكيد حرب السويس. وقد علمَ البريطانيون والفرنسيون تمامًا كيف سيكون رد الأمريكيين، وآثروا عدم إطلاع واشنطن على المؤامرة.

مثلت أزمة قناة السويس كارثةً كاملةً من المنظور الأمريكي. وطغت الأحداث التي وقعت في المجر على الارتباك الذي أصاب العملية السرية الأمريكية في سوريا تمامًا. ففي ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول وقبل ستة أيام فحسب من الهجوم الإسرائيلي على مصر، اندلعت ثورة في المجر بعد أن أدت مظاهرات الطلاب المنددة بالنظام الموالي لستالين في بودابست إلى احتجاجات عمت أنحاء البلاد. وفي غضون أيام قليلة سقطت الحكومة التي يدعمها السوفييت، وتشكلت وزارة جديدة بقيادة الإصلاحي إيمر ناجي، الذي تحرك بسرعة لتأمين انسحاب المجر من حلف وارسو، منهيًا التعاون العسكري مع السوفييت وحلفائهم. كان ذلك أول صدع في الستار الحديدي يفصل أوروبا الشرقية الواقعة تحت السيطرة السوفييتية، والتطور الأهم منذ بداية الحرب الباردة.

بينما كانت الولايات المتحدة تعمل في أروقة الأمم المتحدة لحماية الحركة في المجر من انتقام السوفييت، راقبت إدارة أيزنهاور بغيظ بدء البريطانيين والفرنسيين اعتداءاتهم على مصر. فقد وفر التدخل الإنجليزي الفرنسي في مصر وسيلة تشتيت أفضل مما يمكن للسوفييت أن يحلموا به. وبعد أن وجهت قاذفاتهم ضربةً مركزةً للقواعد الجوية المصرية في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول، أنزل البريطانيون والفرنسيون جنودهم المظليين في منطقة قناة السويس في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني. استطاع الدبلوماسيون السوفييت استغلال الأساس الأخلاقي القوي في الدفاع عن مصر بزعامة عبد الناصر ضد العدوان الغربي، في نفس الوقت الذي أرسلوا فيه قواتهم إلى المجر لاستعادة هيمنتهم على أوروبا الشرقية. وهكذا تزعزع تماسك حلف الناتو في الوقت الذي احتاج فيه الغرب بشدة إلى جبهة قوية لاحتواء الاتحاد السوفييتي، وألقى أيزنهاور المسئولية الكاملة عن ضياع المجر على بريطانيا وفرنسا.

وفي مصر وجد عبد الناصر نفسه يخوض حربًا لا يمكنه الانتصار فيها على ثلاثة جيوش أفضل منه تسليحًا. وفي أول أيام الحرب أمر قواته بالانسحاب من غزة وشبه جزيرة سيناء — اللتين سقطتا بسرعة في أيدي الإسرائيليين — والتركيز على الدفاع عن

منطقة القناة. كانت نوال السعداوي تعمل طبيبة في وحدة صحية قروية في الدلتا، وتذكر أنها سمعت خطاب عبد الناصر يتردد «من آلاف أجهزة الراديو في البيوت والشوارع: «سنواصل القتال حتى يرحل الغزاة. لن نستسلم أبدًا»». ومرة أخرى أشعل تحديه للهجوم غير المبرر من قبل قوى أعظم حماس الشعب المصري، الذي تطوع بأكمله تقريبًا للمساعدة في المجهود الوطني. تقول السعداوي: «نزعت معطف الطبيبة، وارتديت الملابس العسكرية.»

استعدت نوال السعداوي — كغيرها من المصريين — للذهاب إلى منطقة الحرب لمساعدة المجهود الحربي، ولكنها لم تتلق استدعاءً قط وسط حالة الارتباك التي سادت في ذلك الوقت؛ وهكذا تابعت الأحداث من قريتها في الدلتا. وعندما حاصر المظليون البريطانيون والفرنسيون مدينة بورسعيد يوم ٦ نوفمبر/تشرين الثاني، شعرت — ككل المصريين — بالفزع. كتبت تقول: «أُلقيت الصواريخ والقنابل من الطائرات على بورسعيد بالآلاف، وقذفتها سفن الأسطول من البحر، وزأرت الدبابات في الشوارع، ونزل القناصون بالمظلات على أسطح المنازل.» ونظم المصريون مقاومة شعبية مدنية قاتلت إلى جانب الجيش المصري. وتتابع السعداوي قائلة: «تشكلت مجموعات من الفدائيين، معظمهم فتية صغار السن، وبدأ هؤلاء الفدائيون يقاتلون بالبنادق والقنابل اليدوية وقذائف المولوتوف.»[38] وإجمالًا قُتِلَ نحو ١١٠٠ مدني في القتال في منطقة السويس.

ضغط الأمريكيون بشدة على بريطانيا وفرنسا لوقف القتال وسحب قواتهم، وأُحبطَت المساعي الأمريكية في مجلس الأمن عن طريق استخدام بريطانيا وفرنسا حق الرفض (الفيتو) لمنع تمرير أي قرار يقيد أعمالهما في منطقة قناة السويس. ومع تهديد السوفييت وحلفائهم بالتدخل في الصراع إلى جانب مصر، لجأت إدارة أيزنهاور للتلويح بتهديدات مباشرة لإنجلترا وفرنسا لضمان إذعانهما لمطالبتها بوقف فوري لإطلاق النار. هُدِّدَت الدولتان بطردهما من حلف الناتو، وهددت وزارة الخزانة الأمريكية ببيع جزء من أرصدة سندات الجنيه الاسترليني لتخفيض قيمة العملة البريطانية، مما كان سيترك أثرًا مدمرًا على الاقتصاد البريطاني. كانت التهديدات فعالة، وأذعنت بريطانيا وفرنسا لقرار وقف إطلاق النار الصادر عن الأمم المتحدة يوم ٧ نوفمبر/تشرين الثاني، واكتمل انسحاب جميع القوات البريطانية والفرنسية من مصر يوم ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٦، وانسحبت آخر القوات الإسرائيلية من مصر في مارس/آذار ١٩٥٧ لتحل محلها قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

فيما يخص مصر، شكَّل العدوان الثلاثي مثالًا ممتازًا على هزيمة عسكرية تحولت إلى نصر سياسي، ولم تضاه فصاحة عبد الناصر وتحديه الشجاع أي إنجازات عسكرية، واعتُبر مجرد بقاء الحكومة نصرًا سياسيًّا كبيرًا، واحتفل المصريون — والحشود من أتباع عبد الناصر في العالم العربي كله — وكأن عبد الناصر استطاع فعليًّا هزيمة أعداء مصر. وأدرك عبد الناصر أن تأميم قناة السويس لن يواجه المزيد من التحديات وأن مصر قد حققت السيادة الكاملة على جميع أراضيها ومواردها.

وفيما يخص الإسرائيليين مثّلت حرب السويس نصرًا عسكريًّا غير متوقع ونكسةً سياسية. ورغم أن بن جوريون تعرض للحرج بسبب إرغامه على الانسحاب من أراضٍ احتلها جيش الدفاع الإسرائيلي بقوة السلاح، فقد استطاع إظهار القوة العسكرية الإسرائيلية لجيرانه العرب مرة أخرى. غير أن المشاركة الإسرائيلية في العدوان الثلاثي عززت النظرة السائدة في العالم العربي بأن إسرائيل هي امتداد للسياسة الاستعمارية الإمبريالية في المنطقة.

أدى ارتباط إسرائيل بالإمبريالية إلى زيادة صعوبة قبول العالم العربي لوجود الدولة اليهودية، ناهيك عن الاعتراف بها أو إقامة سلام معها. وعلى العكس أصبحت هزيمة إسرائيل مرتبطة بتخليص الشرق الأوسط من الإمبريالية إلى جانب تحرير فلسطين؛ وهي عقبات أيديولوجية قوية وقفت في وجه أي عملية سلام في الخمسينيات من القرن العشرين.

خسرت فرنسا الكثير في أزمة قناة السويس؛ فقد اهتز وضعها في الجزائر بشدة وتقلص نفوذها في العالم العربي بوجه عام. وطوال ما تبقى من عقد الخمسينيات تخلى الفرنسيون عن العالم العربي، ومنحوا كل دعمهم لإسرائيل. وفي الواقع — بعد انتهاء أزمة حرب السويس مباشرةً — سلح الفرنسيون الإسرائيليين، وساعدوهم في إنشاء برنامجهم النووي، وزودوهم عام ١٩٥٧ بمفاعل نووي بضعف القدرة الأصلية التي وعدوهم بها.

وكانت بريطانيا — التي أملت في الحفاظ على نفوذ كبير في العالم العربي — هي الخاسر الأكبر بلا ريب في أزمة السويس. لقد ولَّد قرار خوض الحرب معارضةً داخليةً كبيرةً في بريطانيا، وأدى إلى عدد من الاستقالات لمسئولي المستوى الأعلى في الحكومة ووزارة الخارجية. عانى أنطوني إيدن انهيارًا كبيرًا في أعقاب حرب السويس واستقال من رئاسة الوزارة في يناير/كانون الثاني ١٩٥٧. كان تأثير أزمة السويس

على وضع بريطانيا في الشرق الأوسط أكثر تدميرًا، وعلق هيكل قائلًا: «ما من زعيم عربي استطاع أن يكون صديقًا لبريطانيا وعدوًا لعبد الناصر بعد حرب السويس. لقد خسرت بريطانيا الدول العربية كلها بسبب حرب السويس.»[39]

* * *

أدت سلسلة النجاحات الاستثنائية التي حققها عبد الناصر إلى تبوئه موضع الصدارة والهيمنة في العالم العربي، وجعلته خبراته في مناهضة الإمبريالية ودعواته للوحدة العربية بطل القوميين العرب في المنطقة. حمل عبد الناصر رسالته إلى الجماهير العربية عبر أثير الإذاعة من خلال قوة البث الإذاعي بعيد المدى مصحوبًا بانتشار أجهزة الراديو الترانزستور المحمولة رخيصة الثمن في حقبة الخمسينيات. ففي عصر انتشرت فيه الأمية بين البالغين، استطاع عبد الناصر الوصول من خلال الراديو إلى جماهير أعرض كثيرًا من أي جمهور كان يمكنه الوصول إليه من خلال الصحف المقروءة.

في ذلك الوقت كانت محطة الراديو الأكثر تأثيرًا ومتابعةً في العالم العربي هي محطة «صوت العرب» التي تُبث من القاهرة. بدأ عمل محطة صوت العرب عام ١٩٥٣ لترويج وتأييد أفكار الثورة المصرية وبثت برامج إخبارية وسياسية وترفيهية. ربطت المحطة بين الناطقين بالعربية عبر الحدود الوطنية من خلال لغة مشتركة، وروجت لفكرة العمل العربي المشترك والقومية العربية. واشتعل حماس المستمعين من جميع أنحاء العالم العربي عند سماع برامج المحطة الإذاعية. يقول أحد المعاصرين لذلك الوقت: «اعتاد الناس إرهاف سمعهم لأجهزة الراديو، خاصة عند إذاعة الأغاني الوطنية العربية التي تدعو العرب إلى رفع رءوسهم بعزة والدفاع عن كرامتهم وأرضهم ضد الاحتلال.»[40]

لقد غزا عبد الناصر العالم العربي من خلال الراديو. ومن خلال صوت العرب استطاع الضغط على الحكام العرب الآخرين ليحذوا حذوه متجاهلًا زعماء الحكومات العربية ومخاطبًا مواطنيهم مباشرةً. كتب مدير المخابرات اللبنانية الأمير فريد شهاب في تقرير سياسي حول الوضع في لبنان عام ١٩٥٧ يقول: «الدعاية السياسية المؤيدة لعبد الناصر هي أكثر ما يحتل روح الجماهير المسلمة التي تعتبره الزعيم الأوحد للعرب، فهم لا يبالون بأي زعيم عربي سواه بفضل تأثير محطات الراديو المصرية والسورية وبفضل إنجازاته في مصر.»[41]

بدأ بعض القوميين العرب يأخذون دعوات عبد الناصر للوحدة العربية على نحو حرفي أكثر مما قصد الرئيس المصري نفسه؛ وكان هذا الاتجاه أقوى ما يكون في سوريا.

ظل المناخ السياسي في سوريا شديد التقلب منذ أطاح حسني الزعيم بالرئيس شكري القوتلي عام ١٩٤٩. وبين سقوط القوتلي عام ١٩٤٩ وعودته للسلطة عام ١٩٥٥ شهدت سوريا خمسة تغييرات لزعامتها، وبحلول أواخر صيف عام ١٩٥٧ كانت البلاد على شفا انحلال سياسي كامل. فسوريا — التي عَلقَت في مأزق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة (التي دبرت للإطاحة بحكومة الرئيس القوتلي عام ١٩٥٦)، وعلِقَت كذلك وسط زحام المنافسات العربية في عصر من الهياج الثوري — كانت تتمزق أيضًا من الداخل بفعل انقسامات سياسية عميقة.[42]

كان الحزبان السوريان الأكثر قوةً وتأثيرًا في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين هما الحزب الشيوعي وحزب النهضة العربية الشهير باسم «البعث». تأسس حزب البعث على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين حزبًا قوميًّا علمانيًّا يدعو إلى الوحدة العربية. كان شعارهما هو «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». تجنب حزب البعث القومية الصغرى القائمة على أساس الدول المنفردة مؤثرًا عليها قومية عربية أكبر تجمع الشعب العربي كله. آمن المخططون الأيديولوجيون لحزب البعث بأن العرب لا يستطيعون نيل الاستقلال الكامل عن الحكم الأجنبي وتحقيق العدالة الاجتماعية في وطنهم إلا من خلال الوحدة العربية الكاملة؛ وهي رؤية مثالية خيالية لدولة عربية واحدة متحررة من الحدود الإمبريالية التي وُضِعَت في معاهدة فيرساي عام ١٩١٩. وظهرت فجأة فروع للحزب في سوريا ولبنان والأردن والعراق في أواخر الأربعينيات.

وعلى الرغم من أن حزب البعث أصبح قوة سياسية كبرى بداية من عقد الستينيات وحتى يومنا هذا، فقد كان الحزب ضعيفًا للغاية في سوريا في الخمسينيات. لم تكن لحزب البعث — وهو حزب لمثقفي الطبقة الوسطى — قاعدة دعم جماهيرية كبيرة. ففي انتخابات عام ١٩٥٥ لم يفز الحزب إلا بأقل من ١٥ بالمائة من مقاعد البرلمان السوري. واحتاج الحزب بشدة إلى حليف قوي، ووجد أعضاؤه هذا الحليف في مصر بزعامة عبد الناصر؛ فأعطوا عبد الناصر دعمهم الكامل، بدافع الاقتناع — إذ اتفقت مناهضته للإمبريالية وخطاباته الداعية إلى الوحدة العربية الشاملة تمامًا مع مبادئهم — وبدافع استغلال شعبيته الطاغية في سوريا لنصرة قضيتهم ومبادئهم.

وكان احتياج الحزب الشيوعي في سوريا لعبد الناصر أقل شدة، إذ كانت مكانته تتنامى وشعبيته تتسع مع اتساع النفوذ السوفييتي في البلد. وشعر الشيوعيون السوريون بالقلق من عبد الناصر بسبب قمعه للحزب الشيوعي المصري. غير أنهم سعوا بدورهم للاستفادة من الإعجاب الشديد به في سوريا.

وبحلول عام ١٩٥٧ عرض كل من حزب البعث والحزب الشيوعي اقتراحات لتوحيد مصر وسوريا، وزايد الحزبان السوريان المتنافسان أحدهما على الآخر في محاولاتهما كسب تأييد عبد الناصر. ففي حين عرض حزب البعث إقامة اتحاد فيدرالي، رفع الشيوعيون الرهان باقتراح اندماج كامل للبلدين في دولة واحدة؛ موقنين من أن ناصر سيرفض هذا العرض. اتخذت المسألة كلها شكل اللعبة إذ لم يكن حزب البعث ولا الحزب الشيوعي يملكان سلطة إتمام الوحدة مع مصر.

إلا أن اللعبة اتخذت طابع الجدية عندما اشترك الجيش السوري في مناقشة مسألة الاندماج. كان الجيش قد نفذ بالفعل ثلاثة انقلابات على الحكومة السورية، وجاهر الكثير من ضباطه بانتمائهم لحزب البعث، وقد انجذبوا للحكومة العسكرية بزعامة عبد الناصر في مصر، وظنوا أن الوحدة ستمنحهم الأفضلية كقوة مهيمنة في السياسة السورية. وفي ١٢ يناير/كانون الثاني ١٩٥٨ — وبدون إنذار مسبق لحكومتهم — طار رئيس الأركان السوري وثلاثة عشر من كبار ضباطه إلى القاهرة لمناقشة فكرة الوحدة مع عبد الناصر. وذهب ضابط سوري برتبة كبيرة لزيارة وزراء الحكومة — ومن بينهم خالد العظم [العظم في كل مكان وكل وقت؟] الذي كان في ذلك الوقت وزيرًا للمالية — لإعلامهم بخطوات الجيش ولكن بعد أن غادر رئيس الأركان البلاد بالفعل متوجهًا إلى القاهرة. وسأل خالد العظم الضابط قائلًا: «أما كان من الأفضل أن تبلغوا الحكومة بقراركم وتناقشوا الأمر معها قبل الذهاب إلى القاهرة؟»

رد الضابط قبل أن يرحل قائلًا: «ما حدث قد حدث.»

كان خالد العظم أحد السياسيين القوميين الأرستقراطيين الذين قاتلوا من أجل استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي (وقد شهد القصف الرهيب لدمشق عام ١٩٤٥)، وأيقن أن الجيش سيجلب لسوريا كارثةً. قال العظم متأملًا في يومياته: «إذا وافق عبد الناصر على هذا العرض، فستنتهي سوريا تمامًا، وإذا رفض فسوف يحتل الجيش مؤسسات البلاد ويسقط الحكومة والبرلمان معًا.»[43]

قررت الحكومة السورية إرسال وزير الخارجية صلاح الدين البيطار (الذي كان أيضًا أحد المشاركين في تأسيس حزب البعث) إلى القاهرة لاستطلاع رأي عبد الناصر

وإبلاغ الوزارة. وما إن وصل البيطار إلى القاهرة حتى غلبته إثارة اللحظة، وتخلى عن موقفه بوصفه مراقبًا، وتبنى موقف مفاوض مستقل. وانخرط البيطار في مناقشات مباشرة مع عبد الناصر بوصفه ممثلًا رسميًّا للحكومة السورية.

ذُهِلَ عبد الناصر أمام التيار المتصل من السياسيين والعسكريين السياسيين الذين تدفقوا على القاهرة أفواجًا ليلقوا بلادهم تحت قدميه؛ فمع أنه طالما دعا إلى الوحدة العربية وحث عليها، فقد كان فهمه للمصطلح بمعنى «التضامن» ومقصده هو وحدة الغاية والأهداف، ولم يتطلع مطلقًا إلى وحدة رسمية مع الدول العربية. لقد أدرك أن لمصر تاريخًا مختلفًا ومميزًا عن باقي دول العالم العربي؛ فقبل الثورة لم يكن معظم المصريين يعتبرون أنفسهم عربًا، وكان مصطلح العرب عندهم يشير إلى سكان شبه الجزيرة العربية أو إلى بدو الصحراء. وزادت غرابة عرض الوحدة أكثر وأكثر في ضوء عدم وجود حدود مشتركة بين مصر وسوريا وانفصال البلدين جغرافيًّا بواسطة الجدار الحديدي المتمثل في إسرائيل.

غير أن عبد الناصر أدرك أن الوحدة مع سوريا يمكن أن تفيد مصالحه. فبكونه رئيسًا لاتحاد مكون من دولتين عربيتين كبيرتين يمكنه تأمين مكانته بوصفه زعيمًا عربيًّا منفردًا لا منافس له، وستحظى الوحدة بشعبية هائلة لدى الجماهير العربية خارج مصر وسوريا، جاعلةً ولاء تلك الجماهير له أكبر من ولائها لحكامها الوطنيين. كذلك ستُظهر الوحدة للقوى العظمى — الأمريكيين والسوفييت، والبريطانيين والفرنسيين — أن مصر هي التي تصيغ النظام السياسي الجديد في الشرق الأوسط. وهكذا — وبعد تغلبه على الإمبريالية — أصبح ناصر الآن يلتف حول الحرب الباردة.

استقبل عبد الناصر زواره السوريين وأملى شروطه: وحدة كاملة مع حكم سوريا من القاهرة بنفس المؤسسات التي تحكم مصر؛ وانخراط الجيش السوري تحت القيادة المصرية مع البقاء بعيدًا عن السياسة والعودة إلى الثكنات؛ وحل جميع الأحزاب السياسية وقيام حزب واحد منفرد ترعاه الدولة — عُرف فيما بعد باسم حزب «الاتحاد القومي» — بدلًا منها (باعتبار أن التعددية الحزبية مساوية للشقاق والخلاف).

أصابت شروط عبد الناصر ضيوفه السوريين بالصدمة نوعًا ما؛ إذ فزع ممثلو حزب البعث من إمكانية حل حزبهم، ولكن عبد الناصر طمأنهم إلى أنهم سيهيمنون على الحزب الجديد المزمع تأسيسه، الذي سيصبح وسيلتهم لتشكيل الثقافة السياسية للجمهورية العربية المتحدة، وهو الاسم الذي أُطلِق لاحقًا على الدولة الجديدة. وقد

تُرِكَ اسم الدولة الجديدة غير مقيد عن عمد على اعتبار أن الوحدة بين مصر وسوريا ليست سوى خطوة أولى نحو وحدة عربية أوسع ونحو النهضة العربية التي طمح إليها حزب البعث. وعلى الرغم من أن عبد الناصر وضع شروطًا حرمت كلًّا من حزب البعث والجيش من المشاركة السياسية، فقد خرجت المجموعتان من مباحثات القاهرة متوهمتان أنهما ستمارسان نفوذًا مهيمنًا في سوريا من خلال الوحدة مع مصر.

بعد مناقشات استمرت عشرة أيام عاد البيطار والضباط من القاهرة لإطلاع الوزارة في سوريا على مشروع الوحدة الذي اتفقوا عليه مع عبد الناصر. ولم يبذل خالد العظم جهدًا يذكر لإخفاء معارضته لمقترحاتهم، ولكنه وجد نفسه مع الأقلية. وشهد العظم بفزع القيادة السورية المنتخبة تتخلى بكل سرور عن استقلال البلاد الذي نالته بشق الأنفس من أجل ما اعتبره نزوة للقومية العربية. وسخر من التعليقات الافتتاحية للرئيس القوتلي قائلًا إنه استخدم «كلمات مثل «العروبة» و«العرب» و«العزة» لملء خطاب لا مضمون له». بعد ذلك أعطى القوتلي الكلمة لوزير الخارجية، وأخبر البيطار زملاءه أنه اتفق مع عبد الناصر على توحيد سوريا ومصر وحدة كاملة في دولة واحدة، وأنهما اقترحا طرح الأمر في استفتاء شعبي في كلا البلدين؛ مدركين تمامًا أن الوحدة ستحظى بدعم شعبي هائل في كل من مصر وسوريا.

وعندما أنهى البيطار حديثه أكد العديد من زملائه في الوزارة دعمهم للوحدة. يروي العظم قائلًا: «عندما عبروا جميعًا عن آرائهم، طلبت رفع الجلسة لمنح الحاضرين الفرصة لدراسة العرض، فبدوا جميعًا مندهشين من هذا الاقتراح. وحان دوري لأشعر بالدهشة؛ فما استطعت أن أصدق أن الوزارة سيُعرض عليها مثل هذا العرض الخطير — الذي ينطوي على تفكيك الكيان السوري — دون إتاحة الوقت الكافي للوزراء لدراسة الأمر واستطلاع رأي أحزابهم وأعضاء البرلمان وصناع السياسة في البلد.»[44] ولم ينجح العظم إلا في الحصول على تأجيل مدته أربع وعشرون ساعة.

أعد العظم ردًّا شاملًا، وقدم تسوية بديلة لمخطط الوحدة يقوم على اتحاد فيدرالي من دولتين، وقد حظيَ عرضه بدعم كاف في الوزارة السورية يكفل إرساله إلى القاهرة، ولكن عبد الناصر ما كان ليقبل بمثل هذه التسوية: فإما الوحدة الكاملة وإما لا شيء على الإطلاق. وتدخل الجيش السوري مرة أخرى وجهز طائرة لتقل الوزراء لإتمام الاتفاق في القاهرة، وشرح رئيس الأركان المسألة للسياسيين المترددين، ويحكى أنه قال: «هناك طريقان أمامكم، أحدهما يؤدي إلى المزة [السجن السياسي سيئ السمعة الواقع

خارج دمشق]؛ والآخر يؤدي إلى القاهرة.»[45] واختارت الحكومة السورية الطريق المؤدي إلى القاهرة، وأبرمت اتفاقية الوحدة مع مصر في أول فبراير/شباط ١٩٥٨.

كانت تلك بداية عام ثوري؛ فالوحدة بين مصر وسوريا بشرت بعصر جديد من الوحدة العربية، وولدت دعمًا شعبيًّا هائلًا في جميع أنحاء العالم العربي. ووصلت مكانة عبد الناصر إلى آفاق أعلى على نحو أثار ذعر زعماء الدول العربية الآخرين.

ربما كان أكثر الزعماء العرب شعورًا بالخطر عام ١٩٥٨ هو ملك الأردن الشاب الملك حسين، الذي أوشك على الاحتفال بعامه الثالث والعشرين في نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام. ففي ضوء تاريخ علاقات الأردن مع بريطانيا، أصبح حسين هدفًا محددًا للآلة الإعلامية المؤيدة لعبد الناصر. وجهت إذاعة صوت العرب انتقادات لاذعةً للملك حسين، وشجعت الشعب الأردني على الإطاحة بالملكية والانضمام لصفوف الجمهوريات العربية التقدمية الحديثة.

واستجابةً لتلك الضغوط الخارجية بذل الملك حسين كل جهده ليفصل نفسه عن بريطانيا؛ فواجه الضغوط البريطانية، وظل خارج حلف بغداد. وفي مارس/آذار ١٩٥٦ أقال الضباط البريطانيين الذين ظلوا حتى ذلك الوقت يدبرون أمور جيشه، ومن بينهم القائد صاحب النفوذ جلوب باشا، بل إنه تفاوض على إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية في مارس/آذار ١٩٥٧؛ منهيًا النفوذ البريطاني على المملكة الهاشمية. وتلت هذه الإجراءات جهود استرضاء ومصالحة موجهة نحو مصر وسوريا، وجهود لإظهار التزام الأردن نحو القومية العربية.

وكان أشجع التنازلات التي قدمها حسين هو فتح حكومته أمام القوى المؤيدة لعبد الناصر. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦ أجرى الملك حسين أول انتخابات حرة في تاريخ الأردن، وهي الانتخابات التي منحت القوميين العرب اليساريين أغلبيةً واضحةً في البرلمان الأردني. وخاطر حسين كذلك بدعوة زعيم أكبر الأحزاب — سليمان النابلسي — لتشكيل حكومة معارضة موالية؛ ولم تدم هذه التجربة سوى أقل من ستة أشهر.

واجهت حكومة النابلسي ذات النزعة الإصلاحية صعوبةً في التوفيق بين تناقضات كونها مواليةً ومعارضةً في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك تمتع النابلسي بدعم وولاء شعبيين من عناصر «الضباط الأحرار» الناصريين في الجيش الأردني أكبر مما تمتع به الملك. وأصبح حسين يعتقد أن إطالة فترة حكومة النابلسي ستقلل عمر ملكه، فقرر

التصرف. وفي أبريل/نيسان ١٩٥٧ أقدم حسين على مخاطرة حقيقية عندما طالب النابلسي بالاستقالة بحجة تعاطف الحكومة مع الشيوعية. وبعد فترة قصيرة من إقالة النابلسي اتخذ حسين إجراءات صارمة لإعادة تأكيد سيطرته على البلاد وقواتها المسلحة. ففي منتصف أبريل/نيسان خطط حسين عملية اعتقال أو نفي للضباط الأحرار الأردنيين البارزين الذين هددوا حكمه، وجعل قواته تُقسم له على الطاعة والولاء.[46]

اشتدت الضغوط على الأردن في أعقاب الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. وضاعف القوميون العرب مطالباتهم للحكومة الهاشمية بالتنحي وانضمام الأردن إلى الصفوف العربية التقدمية من خلال الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ولكن رؤية حسين الخاصة للقومية العربية لم تكن أيديولوجية بقدر اهتمامها بالأسرة المالكة، فيمَّم وجهه شطر العراق — الذي يتزعمه ابن عمه الملك فيصل الثاني — لدعم وضع الأردن الضعيف، وفي غضون أسبوعين أنهى مشروع وحدة مع العراق باسم «الاتحاد العربي» انطلق من عمان يوم ١٤ فبراير/شباط ١٩٥٨.

كان الاتحاد العربي اتفاقًا فيدراليًّا يحافظ على الوضع الوطني المنفصل لكل من الدولتين ولكنه يدعو إلى قيادة عسكرية وسياسة خارجية مشتركة، على أن تتنقل عاصمة الدولة الجديدة بين العاصمة الأردنية عمان والعاصمة العراقية بغداد كل ستة أشهر. فقد ارتبطت المملكتان الهاشميتان بروابط دم وتاريخ مشترك تحت الوصاية البريطانية، بل وحدود مشتركة أيضًا.

غير أن الاتحاد العربي لم يكن ندًّا للجمهورية العربية المتحدة بأي حال. لقد اعتُبِرَ الاتحاد بين العراق والأردن محاولةً دفاعيةً أخيرة للتصدي لتهديد الناصرية. وعن طريق تحالفه مع العراق — مقر حلف بغداد — الذي كان رئيس وزرائه نوري السعيد يتعرض للسب واللعن باعتباره أكثر الساسة العرب تأييدًا لإنجلترا في ذلك الوقت، عرَّض الملك حسين مملكته لضغوط أكبر من جانب الناصريين.

كانت لبنان إحدى الدول الأخرى المناصرة للغرب التي وقعت تحت ضغط شديد بسبب وحدة مصر وسوريا. وبدأ التقسيم الطائفي للسلطة في لبنان والمتفق عليه في الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ في الانحلال. شعر المسلمون اللبنانيون (وهو مصطلح يضم السنة والشيعة والدروز جميعًا) بألم شديد؛ فهم لم يوافقوا على السياسات المؤيدة للغرب التي انتهجها الرئيس المسيحي الماروني كميل شمعون، وأرادوا أن ينحاز لبنان مع سياسات

القومية العربية بوضوح أكبر. وكان لدى المسلمين اللبنانيين عام ١٩٥٨ سبب للاعتقاد بأنهم يفوقون المسيحيين عددًا؛ فحقيقة أن الحكومة لم تأمر بإجراء إحصاء رسمي لسكان البلاد منذ عام ١٩٣٢ أكدت شكوك المسلمين في أن المسيحيين يرفضون الاعتراف بالواقع الديموغرافي. بدأ المسلمون اللبنانيون يرتابون في التوزيع السياسي للسلطة الذي جعلهم يحظون بنفوذ سياسي أقل مما تكفله لهم أعدادهم في ظل نظام أكثر عدالة في توزيع النسب؛ وقد أدركوا أنه في ظل حكم حقيقي للأغلبية، سوف ينتهج لبنان سياسات منسجمة مع السياسة الناصرية السائدة في ذلك الوقت.

رأى المسلمون اللبنانيون في عبد الناصر الحل لجميع مشكلاتهم، فهو زعيم عربي مسلم قوي يمكن أن يوحد العالم العربي وينهي خضوع المسلمين اللبنانيين في الدولة اللبنانية الواقعة تحت الهيمنة المسيحية. غير أن الرئيس شمعون اعتقد أن عبد الناصر يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقلال لبنان، فسعى للحصول على ضمانات أجنبية لمواجهة التخريب الخارجي.

بعد أزمة العدوان الثلاثي على مصر أدرك شمعون أنه لا يستطيع الاعتماد على دعم فرنسا أو بريطانيا، فتحول بدلًا من ذلك إلى أمريكا. وفي مارس/آذار ١٩٥٧ وافق على «مبدأ أيزنهاور». كان هذا المبدأ — الذي عُرض على الكونجرس لأول مرة في يناير/كانون الثاني ١٩٥٧ — علامة فارقة مهمة في الحرب الباردة في الشرق الأوسط، وقد دعا — باعتباره مبادرة لسياسة جديدة لاحتواء النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط — إلى تقديم معونات تنمية أمريكية ومساعدات عسكرية لدول الشرق الأوسط لمساعدتها في الدفاع عن استقلالها الوطني؛ والأكثر أهمية من ذلك أن مبدأ أيزنهاور أقر «استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لكفالة وحماية أمن أراضي المنطقة والاستقلال السياسي» لدولها «ضد الاعتداء العلني المسلح من جانب أي دولة خاضعة لسيطرة الشيوعية الدولية».

ولما كانت العلاقات السوفييتية المصرية قد تعمقت بقوة منذ صفقة الأسلحة التشيكية وأزمة قناة السويس، بدا لكثيرين أن مبدأ أيزنهاور يهدف إلى تحجيم النفوذ المصري بقدر ما يهدف إلى تحجيم النفوذ السوفييتي في العالم العربي. ورفضت مصر السياسة الأمريكية الجديدة كما رفضت الانضمام إلى حلف بغداد مجددًا؛ باعتباره محاولةً أخرى من جانب القوى الغربية لفرض أولويات مناهضة السوفييت على المنطقة العربية متجاهلةً مخاوف العرب بشأن إسرائيل. وهكذا أصبح الرئيس اللبناني في صدام

مع كل من حكومة عبد الناصر ومؤيديه الكثيرين في لبنان عندما أعلن رسميًّا قبوله لمبدأ أيزنهاور.

وصلت الأمور ذروتها في الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي أُجريت في صيف عام ١٩٥٧؛ ففي لبنان ينتخب البرلمانُ رئيس الجمهورية فترة ولاية واحدة مدتها ست سنوات، وبهذا ينتخب أعضاء البرلمان الفائزون في انتخابات عام ١٩٥٧ الرئيس اللبناني التالي عام ١٩٥٨، لذا كانت المخاطر شديدة.

أثناء فترة الإعداد للانتخابات شكَّلَ خصوم شمعون — من المسلمين والدروز والمسيحيين على حد سواء — جبهة انتخابية سُمِّيت «الكتلة الوطنية»، وضمت الجبهة مجموعة هائلة من السياسيين: الزعيم السني رشيد كرامي من طرابلس؛ والسياسي الدرزي الأكثر نفوذًا كمال جنبلاط؛ بل ومسيحيين مارونيين مناوئين لحكم كميل شمعون، مثل الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري. مثلت الكتلة الوطنية نسبة من الشعب اللبناني تفوق بكثير نسبة المؤيدين للرئيس شمعون المُحاصر.

تحول لبنان إلى ساحة معركة بين الأمريكيين الذين حاولوا تدعيم النظم المؤيدة للغرب، والناصريين الذين حاولوا توحيد الصفوف العربية ضد التدخل الأجنبي. ومع قرب الانتخابات البرلمانية خشيت حكومة الولايات المتحدة أن تدعم مصر وسوريا الكتلة الوطنية، وتُضعف مكانة الرئيس شمعون الموالي للغرب؛ وعلى هذا أفسد الأمريكيون العملية الانتخابية بأنفسهم. قدمت المخابرات المركزية الأمريكية أموالًا طائلة لدعم وتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يخوضون الانتخابات ضمن جبهة شمعون في عملية أشرف عليها شخصيًّا السفير الأمريكي في لبنان؛ الذي أصر على انتخاب «برلمان مؤيد تمامًا للولايات المتحدة بنسبة ٩٩٫٩ بالمائة». انتابت عميل المخابرات المركزية ويلبر كرين إيفلاند — الذي كان يسلم الأموال لشمعون يدًا بيد في سيارته الكريسلر دي سوتو الذهبية المميزة ذات السقف القابل للطي — هواجس خطيرة تجاه العملية، وقد كتب بعد ذلك يقول: «كان استخدام الأموال الأجنبية من جانب الرئيس ورئيس الوزراء [اللبنانيين] واضحًا للغاية إلى حد أن الوزيرين الحكوميين المعينين لمراقبة عملية الاقتراع تقدما باستقالتهما في منتصف فترة الانتخابات.»[47] وأدت التوترات الانتخابية لاندلاع قتال واسع النطاق في شمال لبنان، وقُتِلَ وجُرِحَ العديد من المدنيين خلال الاقتراع.

فازت جبهة شمعون بأغلبية ساحقة؛ ولم يكن هذا النصر بمنزلة قبول لمبدأ أيزنهاور بقدر ما كان دليلًا على فساد حكومة شمعون. واعتبرت صحافة المعارضة

نتائج الانتخابات دليلًا على سعي شمعون للفوز بتأييد البرلمان بهدف تعديل الدستور اللبناني ليعطي نفسه فرصة الفوز بفترة رئاسية ثانية غير قانونية.

ومع تجاهل البرلمان للمعارضة لجأ بعض زعماء المعارضة إلى العنف لمنع شمعون من الفوز بفترة رئاسية ثانية. انتشرت الانفجارات والاغتيالات في مدينة بيروت العاصمة وفي الريف اللبناني بداية من شهر فبراير/شباط وحتى مايو/أيار ١٩٥٨، وتسارعت وتيرة انهيار النظام العام بعد إتمام الوحدة بين سوريا ومصر؛ عندما فتحت المظاهرات المؤيدة لعبد الناصر الباب أمام اندلاع العنف.

في ٨ مايو/أيار ١٩٥٨ اغتِيلَ الصحفي نسيب المتني المؤيد لعبد الناصر. وحمَّلت قوى المعارضة الحكومة اللبنانية مسئولية وفاته، واعتبرت الكتلة الوطنية حكومة شمعون مسئولة عن الجريمة، ودعت لتنظيم إضرابات احتجاجية في جميع أنحاء البلاد. واندلع أول اضطراب مسلح في مدينة طرابلس يوم ١٠ مايو/أيار، وبحلول يوم ١٢ مايو/أيار كانت الميلشيات المسلحة تتقاتل في بيروت، وانزلق لبنان نحو حرب أهلية.

رفض قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب نشر قوات الجيش لدعم حكومة شمعون التي تلوثت سمعتها، واستعد الأمريكيون للتدخل في لبنان مع تدهور الوضع وتعرض حكومة شمعون الموالية للغرب لخطر السقوط أمام الناصريين.

* * *

في ذروة القتال الدائر في لبنان اقترح الصحفي العراقي يونس بحري على زوجته الرحيل عن ذلك الاضطراب الهائل الذي تشهده بيروت نحو الهدوء النسبي في بغداد. كان يونس بحري — وهو من أهل مدينة الموصل العراقية الشمالية — ناقدًا صريحًا جريئًا للإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط وأحد القوميين العرب الكثيرين الذين انجذبوا نحو ألمانيا النازية بزعامة هتلر، وقد اشتهر في العالم العربي باعتباره صوت القسم العربي لإذاعة برلين أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت عبارة «هنا برلين حي العرب» هي عبارته الافتتاحية الشهيرة. وبعد انتهاء الحرب تنقل يونس بحري بين بيروت وبغداد كاتبًا مقالاته لكبرى الصحف العربية الرائدة وعاملًا مذيعًا بالراديو. ومن تدابير القدر أن قبِلَ يونس بحري عام ١٩٥٨ تفويضًا من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بنشر مجموعة من التقارير التي تنتقد عبد الناصر. فعندما اندلعت الحرب في لبنان، استولت على منزله في بيروت بعض قوات المقاومة، فأخبر زوجته أن عليهما التوجه إلى بغداد فرارًا من القصف وإطلاق النيران.

ردت زوجته قائلة: «ولكن بغداد جحيم مستعر في هذا الوقت من الصيف.»

فأجابها بإصرار: «لهيب العراق أهون من رصاص بيروت.»[48] ولكنه لم يكن يعلم ما ينتظره.

وصل بحري وزوجته إلى بغداد يوم ١٣ يوليو/تموز ١٩٥٨، ولقيا استقبالًا دافئًا مرحبًا، وغطت الصحافة المحلية أنباء عودتهما، وقضيا أول ليلة في المدينة وسط عدد من المناسبات التي أقيمت على شرفهما؛ ثم استيقظا في الصباح التالي ليجدا الثورة قد اندلعت.

خططت مجموعة من المتآمرين العسكريين بقيادة العميد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف منذ عام ١٩٥٦ للإطاحة بالملكية في العراق وإقامة جمهورية يرأسها العسكريون، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم «الضباط الأحرار» مستلهمين نموذج عبد الناصر وزملائه في مصر. وانطلاقًا من القومية العربية ومناهضة الإمبريالية، أدان الضباط الأحرار العراقيون الأسرة المالكة الهاشمية وحكومة نوري السعيد لكونهما مناصرتين للبريطانيين على نحو مفرط؛ وهي تهمة أصبحت شديدة الخطورة في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر. سعى الضباط الأحرار العراقيون لاجتثاث النظام القديم الذي أقامه البريطانيون في عشرينيات القرن العشرين وإقامة حكومة جديدة من صنع الشعب العراقي نفسه، وقد آمنوا بأنه لا يمكن الإطاحة بالملكية إلا بواسطة عمل ثوري عنيف.

لاحت الفرصة للضباط الأحرار العراقيين عندما أمرت الحكومة العراقية بإرسال وحدات من الجيش العراقي إلى الحدود الأردنية لدعم الدولة الشريكة في الاتحاد العربي ضد أي تهديدات من جانب سوريا ومصر في مساء ١٣ وصباح ١٤ يوليو/تموز. وكان الطريق من قواعد الجيش نحو الحدود مع الأردن يحمل الضباط المتمردين عبر العاصمة، وقرر المتآمرون تحويل وجهة قواتهم نحو وسط بغداد والاستيلاء على السلطة في تلك الليلة عينها.

بعد أن أصدر الضباط الأحرار تعليماتهم لجنودهم المخلصين بتحويل شاحناتهم عن الطريق السريع نحو العاصمة، اتخذ الجنود المتمردون مواقعهم في النقاط الرئيسية للعاصمة. شقت إحدى الكتائب طريقها نحو القصر الملكي لإعدام الملك فيصل الثاني وجميع أفراد الأسرة الهاشمية الحاكمة، وانطلقت كتائب أخرى إلى منازل كبار موظفي الدولة، وصدرت الأوامر بإعدام عاجل لرئيس الوزراء نوري السعيد. وقاد العقيد عبد السلام عارف كتيبة صغيرة للاستيلاء على محطة الإذاعة لإعلان خبر قيام الثورة وتأكيد سيطرة الضباط الأحرار على العراق.

ردد عارف عبر موجات الأثير في الساعات الأولى من يوم ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨ قائلًا: «هنا بغداد، إذاعة الجمهورية العراقية.» كان هذا بالنسبة للجمهور العراقي المنصت بمنزلة أول إشارة على نهاية الملكية. وظل عارف يقطع القاعة جيئة وذهابًا بعصبية في الفترات الفاصلة بين البيانات التي يلقيها متلهفًا لسماع أي خبر من زملائه يفيد بنجاح ثورتهم. وفي حوالي الساعة السابعة صباحًا اندفع ضابط يرتدي حلةً عسكريةً ملطخةً بالدماء إلى القاعة وهو يحمل بندقية آلية خفيفة في يمناه، وأبلغه خبر وفاة الملك وأسرته. حينها بدأ عارف يصيح بأعلى صوته: «الله أكبر! الله أكبر!» وجلس بعد ذلك إلى مكتب، وخط بضعة سطور، ثم دخل إلى أستوديو البث الإذاعي وهو يردد بينه وبين نفسه: «الله أكبر، انتصرت الثورة!»[49]

تابع يونس بحري أول التقارير عن الثورة من خلال بيانات عبد السلام عارف. ويقول بحري في مذكراته: «لم نكن نعرف ما الذي يحدث داخل أو خارج العاصمة، ولزم أهل بغداد بيوتهم وقد أربكتهم صدمة الأحداث المفاجئة.» بعد ذلك دعا عارف الناس إلى النزول إلى الشوارع لدعم الثورة وتعقب أعدائها والقبض عليهم.

ومع أن عارف علمَ بخبر مقتل الأسرة المالكة بالفعل، فقد دعا العراقيين إلى مهاجمة القصر الملكي وكأنه يسعى إلى توريط الشعب العراقي في جريمة قتل الملك. أيضًا عرض مكافأة قدرها ١٠ آلاف دينار عراقي مقابل إلقاء القبض على نوري السعيد، الذي استطاع الهروب من مهاجميه عند الفجر قبل أن يُلقى القبض عليه متنكرًا في صورة سيدة، ويُعدَم دون محاكمة في اليوم التالي. يقول بحري: «عندما سمع أهل بغداد التحريض على مهاجمة القصر الملكي وقصر نوري السعيد، تركوا منازلهم وقد غلبتهم الرغبة في القتل والذبح والسلب والنهب.» استغل فقراء المدن الفرصة لنهب الثروات الخرافية لقصور بغداد، وقتلوا أي شخص اعترض طريقهم.

نزل يونس بحري إلى الشوارع لمشاهدة مظاهر الثورة العراقية بنفسه، فروعته آثار المجزرة التي شاهدها. يقول: «سالت الدماء أنهارًا في شارع الرشيد. كان الناس يهتفون ويبتهجون عندما يرون الرجال الذين تسحلهم العربات وراءها حتى الموت. ولقد رأيت حشود الرعاع تجر أشلاء جثة عبد الإله بعد أن مثّلوا به ليشبعوا ظمأهم للانتقام منه. وبعد ذلك علقوا جثته على باب وزارة الدفاع.» هدمت الجماهير تمثالي الملك فيصل الأولى والجنرال مود — القائد البريطاني الذي احتل بغداد لأول مرة عام ١٩١٧ — وأشعلوا النيران في مكتب المحفوظات البريطاني في بغداد.

في مناخ تسوده الهيستريا الجماعية، يمكن أخذ أي إنسان وإعدامه بشبهة كونه أحد رجال النظام القديم. يقول بحري: «كان كافيًا أن يشير أي شخص بإصبعه ويقول: «هذا هو فضيل الجميل [أحد وزراء الحكومة]» لينقض عليه الحشد ويقيدوا ساقيه ويسحبوه إلى حتفه بلا تردد أو رحمة، بينما هو يصيح عبثًا حالفًا بالله وبالأنبياء وبالملائكة والشياطين معترضًا [على الخطأ في تحديد هويته].» أصبحت بغداد لا يمكن التعرف عليها. وأردف بحري قائلًا: «تبعثرت جثث الضحايا في الشوارع مشتعلةً باللهب ملطخةً بالدماء.»[50]

بينما اشتد العنف في شوارع بغداد واصل العقيد عبد السلام عارف إصدار البيانات والأوامر طوال اليوم عبر محطة الإذاعة الوطنية، فأمر بإلقاء القبض على جميع وزراء الحكومة العراقية السابقين إلى جانب وزراء الاتحاد العربي، العراقيين والأردنيين على حد سواء. ومع انقضاء اليوم اختير بعض رموز المستويات الأدنى لإلقاء القبض عليهم، وكان من بين هؤلاء عمدة بغداد ورئيس شرطة العاصمة. وفي فترة بعد الظهر تحول الضباط إلى المطالبة بإلقاء القبض على المذيعين والصحفيين الذين اعتبروا مؤيدين للملكية. واعتُبِرَ يونس بحري — الذي ساعد نوري السعيد في وقت من الأوقات — مواليًا متعاطفًا مع الحكومة المنهارة، وأُلقي القبض عليه في اليوم التالي. وصل بحري إلى وزارة الدفاع في نفس وقت وصول جثة نوري السعيد المشوهة في مؤخرة سيارة جيب عسكرية.

سيق رجال النظام القديم كالماشية، واقتيدوا إلى سجن جديد كان في السابق مستشفى قديمًا في إحدى ضواحي بغداد يعرف باسم «أبو غريب». اكتسب سجن أبو غريب سمعة سيئة باعتباره غرفة التعذيب في عهد الرئيس العراقي صدام حسين ومن بعده عهد القوات الأمريكية في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣. سُجِنَ بحري في سجن أبو غريب مدة سبعة أشهر قبل إطلاق سراحه بلا اتهام، وعاد هو وزوجته بعد ذلك إلى بيروت في أوائل عام ١٩٥٩ ليجد حكومة جديدة، ويشهد نهاية الحرب الأهلية.

* * *

في لبنان احتفلت قوات المعارضة بسقوط الملكية في العراق، إذ آمنت أن الملكية الهاشمية ما هي إلا دمية بريطانية، وأن الضباط الأحرار هم قوميون عرب على شاكلة عبد الناصر، فاستراحوا لسقوط الحكومة الموالية للغرب في العراق وضاعفوا جهودهم ضد

حكومة شمعون في لبنان. سجل شمعون في مذكراته قائلًا: «نزل الرجال والنساء في الأحياء المتمردة إلى الشوارع واحتشدوا في المقاهي والأماكن العامة وهم سعداء يرقصون ببهجة محمومة مهددين السلطة الشرعية بالمصير الذي لقيه زعماء بغداد. ومن ناحية أخرى انتشر خوف شديد في أوساط اللبنانيين الراغبين في دولة لبنانية آمنة مستقلة.»[51]

أصبحت الدولة اللبنانية — التي زعزعتها الحرب الأهلية — مهددةً الآن بالانهيار. وتوسل شمعون لتطبيق مبدأ أيزنهاور بعد ساعتين من تلقيه أنباء اندلاع الثورة العنيفة في العراق (وبذلك انفردت لبنان بكونها الدولة الوحيدة التي طالبت بتطبيق مبدأ أيزنهاور). ومع وجود الأسطول السادس الأمريكي قريبًا في البحر المتوسط، هبط جنود البحرية الأمريكية في بيروت في اليوم التالي مباشرةً.

تدخلت الولايات المتحدة في لبنان للحيلولة دون سقوط الحكومة الموالية للغرب أمام القوات الناصرية، وضم استعراض القوة الأمريكي بالنيابة عن حليفها اللبناني ١٥ ألف جندي على الأرض، وعشرات السفن البحرية في البحر بالقرب من الشاطئ، و١١ ألف طلعة جوية قامت بها طائرات البحرية التي كثيرًا ما طارت على ارتفاعات منخفضة فوق بيروت لإرهاب اللبنانيين المتحاربين. لم تبق القوات الأمريكية في بيروت سوى ثلاثة أشهر (إذ انسحب آخر القوات الأمريكية في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول)، ورحلت دون أن تطلق رصاصة واحدة.

عاد الاستقرار السياسي إلى لبنان في ظل الاحتلال الأمريكي الوجيز، وانتُخِبَ قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للبلاد يوم ٣١ يوليو/تموز ١٩٥٨ منهيًا مخاوف المعارضة من تمديد غير دستوري لحكم الرئيس شمعون الذي انتهت ولايته في الوقت المحدد يوم ٢٢ سبتمبر/أيلول. وفي أكتوبر/تشرين الأول أشرف الرئيس شهاب على تشكيل حكومة ائتلافية ضمت أعضاءً من الموالين والمعارضين. وانهارت آمال القوميين العرب في انضمام لبنان إلى مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة عندما دعت الحكومة اللبنانية الجديدة لمصالحة وطنية تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب».

تركت الثورة العراقية الأردن في حالة عزلة كاملة وعرضة لتهديد نفس القوات القومية العربية التي اكتسحت الحكومة الملكية الأكثر قوة في بغداد. كان رد الفعل الأول الذي فكر فيه الملك حسين هو إرسال جيشه لإخماد الثورة واستعادة حكم أسرته في العراق؛

وكانت تلك استجابة عاطفية أكثر منها حسبة عقلانية. فحتى لو تمكنت قواته المنهكة الأقل تسليحًا من التغلب على الجيش العراقي الأقوى، فليس هناك هاشميون ناجون في العراق لاستعادة العرش (كان الأمير زيد هو الوحيد الذي نجا من الأسرة الهاشمية في العراق، إذ خدم سفيرًا للعراق في بريطانيا العظمى وعاش مع أسرته في لندن).

وسرعان ما أدرك الملك حسين ضعف موقفه ومدى سهولة أن يطيح به أعداؤه في الجمهورية العربية المتحدة الآن بعد أن خسر دعم العراق. وإلى جانب استدعائه لجيشه الذي قطع مسافة ١٥٠ ميل في الأراضي العراقية، لجأ الملك حسين إلى بريطانيا والولايات المتحدة في ١٦ يوليو/تموز لطلب المساعدة العسكرية. وكما هي الحال في لبنان، اعتُبر وجود القوات الأجنبية ضروريًّا لمنع أي تدخل خارجي في الأردن. كانت مخاطرة عظيمة أن يستعين حسين بالقوة الإمبريالية السابقة، التي تشوهت صورتها بشدة بسبب العدوان الثلاثي؛ غير أن مخاطر الوقوف بمفرده كانت أعلى بكثير. وفي ١٧ يوليو/تموز بدأ جنود مظلات وطائرات بريطانية تصل إلى الأردن لاحتواء أضرار الثورة العراقية.

في ذروة الحرب الباردة — عندما كان المحللون السياسيون ينظرون إلى مناطق كاملة من العالم على أنها قطع دومينو معرضة للسقوط — آمن المسئولون في واشنطن ولندن وموسكو على حد سواء بأن الثورة العراقية ستحقق نصرًا كاسحًا للقوميين العرب، وكانوا مقتنعين بأن عبد الناصر هو العقل المدبر للانقلاب العراقي، وأن الهدف منه هو إخضاع الهلال الخصيب كله لسيطرته تحت راية الجمهورية العربية المتحدة. ويفسر هذا جزئيًّا السرعة التي تدخلت بها الولايات المتحدة وبريطانيا لدعم دولتي لبنان والأردن المنحازتين للغرب.

تحولت الأنظار في ذلك الوقت إلى مصر؛ لمعرفة آراء عبد الناصر في الأحداث الجارية، وإلى العراق لرؤية ما ينوي العميد عبد الكريم قاسم فعله. هل سيضم العراق تحت راية الوحدة بين مصر وسوريا على نحو تقوم معه الدولة العربية الكبرى التي ستُصحح ميزان القوة في المنطقة؟ أم أن التنافس التقليدي بين القاهرة وبغداد سيظل قائمًا في الحقبة الجمهورية؟

وفقًا لرأي محمد حسنين هيكل كاتم أسرار عبد الناصر، فإن الرئيس المصري راودته الشكوك بشأن الثورة العراقية منذ البداية. ففي ضوء التقلب غير العادي في

العالم العربي عام ١٩٥٨ والتوترات بين السوفييت والأمريكيين، فإن المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة يمكن أن يُمثل عائقًا لمصر.

كان عبد الناصر في لقاء مع تيتو في يوغوسلافيا عندما علم بأمر الانقلاب في بغداد، فطار مباشرةً إلى موسكو لمقابلة الزعيم السوفييتي نيكيتا خروشوف يوم ١٧ يوليو/تموز، وكان السوفييت مقتنعون بأن عبد الناصر قاد العملية كلها، وشعروا بالقلق تجاه رد فعل الولايات المتحدة. عاتب خروشوف عبد الناصر قائلًا: «بصراحة نحن لسنا مستعدين للمواجهة. لسنا مستعدين لحرب عالمية ثالثة.»[52]

حاول عبد الناصر إقناع حليفه السوفييتي بأنه لا دخل له بالأحداث التي وقعت في بغداد، وحاول أيضًا الحصول على ضمانات سوفيتية بحمايته من أي انتقام أمريكي. وكان أقصى ما أمكن لخروشوف عرضه على ناصر هو إجراء مناورات سوفيتية بلغارية على الحدود التركية لإثناء الولايات المتحدة عن إرسال قوات تركية إلى سوريا أو العراق. وحذر خروشوف الرئيس المصري قائلًا: «ولكنني أقول لك بصراحة ألا تتوقع أي شيء أكثر من هذا.» وأكد عبد الناصر لخروشوف أنه لا نية لديه للسعي إلى ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة.

انقسمت الحكومة العراقية على نفسها بشأن السعي للاتحاد مع عبد الناصر أو الحفاظ على استقلال العراق. وصمم الزعيم الجديد للعراق — العميد عبد الكريم قاسم — على حكم دولة مستقلة، ولم تكن لديه نية لتسليم بلاده ليحكمها عبد الناصر. تعاون قاسم عن كثب مع الحزب الشيوعي العراقي ساعيًا لإقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، وتبنى موقفًا فاترًا تجاه النظام القاهري الذي قمع الحزب الشيوعي المصري. ولعب الرجل الثاني — العقيد عبد السلام عارف — على وتر القومية العربية بالدعوة لانضمام العراق إلى مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة. وأخيرًا اعتقل قاسم شريكه المتآمر، ووضعه في السجن، وحُكِم عليه بالإعدام مع إرجاء تنفيذ الحكم (وفي عام ١٩٦٣ تزعم عبد السلام عارف الانقلاب الذي أطاح بعبد الكريم قاسم وأعدمه).

على مدار السنوات الخمس التالية، سار عبد الكريم قاسم بالعراق في طريق التنافس مع مصر وليس الوحدة معها، وتدهورت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وسط اتهامات متبادلة. ومثَّل فشل العراق في الانضمام للجمهورية العربية المتحدة خيبة أمل عظيمة للقوميين العرب في أنحاء الشرق الأوسط كله، والذين

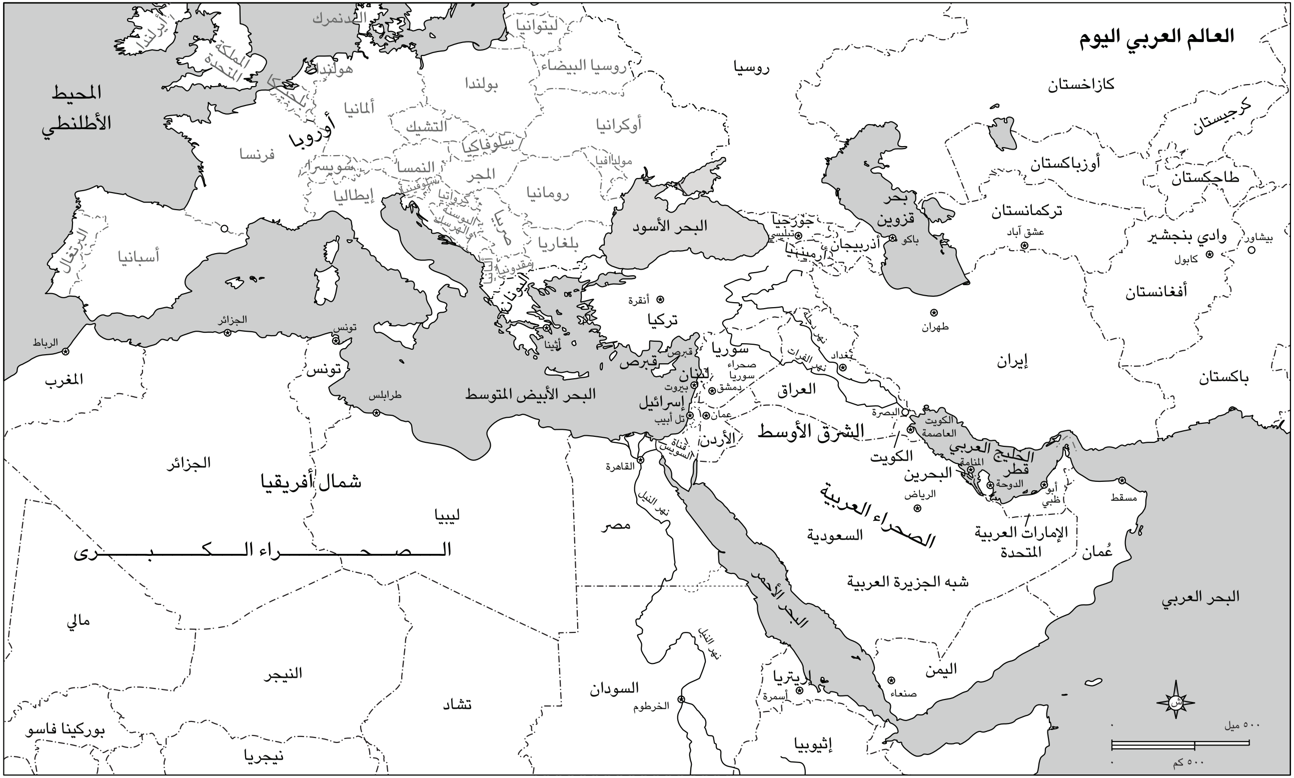
كانوا قد رأوا في الثورة الدموية إمكانية توحيد مراكز العروبة الثلاثة الكبرى: القاهرة ودمشق وبغداد.

* * *

تغير العالم العربي تمامًا من خلال الثورة المصرية. وخلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين برزت مصر بوصفها أقوى دولة في المنطقة، وأصبح عبد الناصر الزعيم الذي لا يبارى في العالم العربي.

ارتفع عبد الناصر إلى ذروة قوته عام ١٩٥٨ مع اتحاد مصر وسوريا من خلال الجمهورية العربية المتحدة، وتسببت الوحدة في موجات صادمة كادت بالفعل تقلب الحكومات الهشة في دولتي الجوار لبنان والأردن. ورحب القوميون العرب باحتمال انهيار المملكة الهاشمية في الأردن والدولة المسيحية الموالية للغرب في لبنان على أمل انضمام كلا البلدين إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبدت الثورة العراقية التي أطاحت بالمملكة الهاشمية في بغداد عام ١٩٥٨ البشير الجديد لنظام عربي جديد يوحد مصر ودول الهلال الخصيب، ويحقق آمال القوميين العرب في دولة عربية تقدمية متحدة. لفترة عنيفة وجيزة بدا أن العالم العربي سوف يحطم سلسلة الخضوع للهيمنة الغربية التي ميزت العصور العثمانية والإمبريالية وحقبة الحرب الباردة، ويحظى بعصر من الاستقلال الحقيقي.

غير أن قرار العراق البقاء خارج الجمهورية العربية المتحدة مثَّل نقطة تحول مهمة؛ فدون الحماس والقوة الدافعة اللذين كان يمكن أن يولدهما انضمام العراق — أو الأردن أو لبنان في واقع الأمر — إلى الجمهورية العربية المتحدة، لم يعد لدى مصر وسوريا سوى مهمة تافهة تتمثل في إنجاح الدولة الهجين، ولكنهما لم تنجحا. وأصبحت القومية العربية في موقف حرج، وبعد أن وصل عبد الناصر إلى أوج نجاحه في الخمسينيات، واجه سلسلة من العقبات والهزائم التي حولت عقد الستينيات إلى عقد من الهزائم.



العالم العربي اليوم
المحيط الأطلنطي
أوروبا
فرنسا
ألمانيا
بولندا
روسيا البيضاء
ليتوانيا
روسيا
كازاخستان
أوزباكستان
تركمانستان
طاجكستان
أفغانستان
باكستان
إيران
تركيا
سوريا
لبنان
إسرائيل
الأردن
العراق
الكويت
البحرين
قطر
الشرق الأوسط
الصحراء العربية
السعودية
شبه الجزيرة العربية
الإمارات العربية المتحدة
عُمان
اليمن
البحر العربي
البحر الأحمر
مصر
السودان
إثيوبيا
إريتريا
ليبيا
شمال أفريقيا
الجزائر
تونس
المغرب
الصحراء الكبرى
مالي
النيجر
تشاد
نيجيريا
بوركينا فاسو
البحر الأبيض المتوسط
البحر الأسود
بحر قزوين
الخليج العربي
أسبانيا
إيطاليا
أوكرانيا
رومانيا
بلغاريا
اليونان
قبرص
جورجيا
أذربيجان
أرمينيا
القاهرة
عمان
دمشق
بيروت
بغداد
طهران
الرياض
مسقط
صنعاء
الخرطوم
أسمرة
أنقرة
باكو
كابول
طرابلس
الجزائر
الرباط

الفصل الحادي عشر

أفول القومية العربية

خلال عقد الخمسينيات قاد جمال عبد الناصر والضباط الأحرار مصر والعالم العربي لتحقيق سلسلة من الانتصارات التي يصعب تصديقها. أصبحت «الناصرية» السمة المهيمنة على القومية العربية، وآمن الجميع في العالم العربي بأن الرئيس المصري يمتلك خطة محكمة لتوحيد الشعب العربي وقيادته نحو عصر جديد من الاستقلال والقوة، ورأوا آمالهم تتحقق في الوحدة بين سوريا ومصر.

ثم انتهت النجاحات الرائعة لعبد الناصر في الستينيات؛ إذ وقع الانفصال بين مصر وسوريا عام ١٩٦١، وتورط الجيش المصري في حرب اليمن الأهلية، وقاد عبد الناصر بلده وحلفاءه العرب إلى حرب كارثية مع إسرائيل عام ١٩٦٧. وتقهقر وعد تحرير فلسطين أكثر وأكثر باحتلال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية علاوة على شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية. وانتهت الآمال التي حلم بها العالم العربي عام ١٩٦٠ إلى خيبة أمل وتشاؤم بحلول وقت وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠.

كان لأحداث الستينيات تأثير وجه العالم العربي نحو التطرف والراديكالية. ومع مرور الوقت واختفاء الإمبريالية البريطانية والفرنسية في غياهب الماضي، وجد العرب أنفسهم ينجذبون إلى سياسة الحرب الباردة. وبحلول الستينيات انقسمت الدول العربية إلى كتلتين إحداهما مؤيدة للغرب والأخرى مؤيدة للسوفييت. وظهر تأثير الحرب الباردة

واضحًا أشد الوضوح في الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تحول إلى حرب بالإنابة بين السلاح الأمريكي والسوفييتي. وبدا أن التجربة العربية ستستمر وفقًا لمبدأ «فرِّق تسُد».

* * *

اتضح أن الجمهورية العربية المتحدة تمثِّل تحديًا يفوق كل ما توقعه عبد الناصر. ويذكر أن شكري القوتلي — الرئيس السوري المخلوع مرتين — حذر عبد الناصر من أنه سوف يجد «سوريا بلدًا يصعب حكمه». وفسر القوتلي ذلك بقوله: «خمسون بالمائة من السوريين يعتبرون أنفسهم زعماءً قوميين، وخمس وعشرون بالمائة يظنون أنهم أنبياء، وعشرة بالمائة يتخيلون أنفسهم آلهة.»[1]

شعر السوريون بالسخط في ظل الحكم المصري. كره الجيش السوري — الذي أظهر حماسًا كبيرًا للوحدة في البداية — تلقي الأوامر من الضباط المصريين. واشتعل غضب النخبة من ملاك الأراضي السوريين عندما بدأ تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي المصري في سوريا. فبحلول يناير/كانون الثاني ١٩٥٩ صُودر أكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية من كبار ملاك الأراضي لإعادة توزيعها على الفلاحين السوريين. ورأى رجال الأعمال السوريون نفوذهم يتقلص بسبب القرارات الاشتراكية التي حولت شركاتهم من شركات قطاع خاص إلى شركات مملوكة للدولة مع توسيع الدولة لدورها في التخطيط الاقتصادي. وعانى المواطن السوري العادي الأمرين تحت وطأة الإجراءات الورقية الروتينية سيئة السمعة التي اتسمت بها البيروقراطية المصرية.

تسبب المصريون في شعور النخب السياسية السورية بالغربة في وطنها نتيجة استبعادهم من الحكومة. كان المجتمع السوري سياسيًّا بشدة، واستاء السياسيون السوريون من حل أحزابهم وخضوعهم لحزب الدولة المصري المنفرد. وعين عبد الناصر ذراعه الأيمن المشير عبد الحكيم عامر نائبًا له على رأس الحكومة الإقليمية السورية، منحيًا مؤيديه في حزب البعث إلى مناصب أقل أهمية. وبحلول نهاية عام ١٩٥٩ استقال كبار قادة البعث من حكومة الجمهورية العربية المتحدة احتجاجًا؛ ومن بينهم بعض مخططي الوحدة مثل صلاح الدين البيطار. وفي أغسطس/آب ١٩٦١ قرر عبد الناصر إعفاء الحكومة الإقليمية السورية كلها وحكم سوريا من خلال مجلس وزراء موسع في القاهرة.

وبعد أن قاد الجيش السوري بلاده إلى الوحدة مع مصر في فبراير/شباط ١٩٥٨ أصبح الآن ينظم انقلابًا يهدف للانفصال واسترداد سوريا مرة أخرى. وفي صباح يوم

٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١ تحركت قبل الفجر وحدات من الجيش السوري نحو دمشق، فألقت القبض على المشير عامر، وسيطرت على محطة الإذاعة. طردت الحكومة السورية المؤقتة — التي تشكلت بالكامل من وزراء مدنيين — المشير عامر، وأمرت بترحيل جميع المصريين من الأراضي السورية يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول؛ وهم نحو ٦ آلاف جندي و٥ آلاف موظف حكومي وما يقدر بـ ١٠ إلى ٢٠ ألف عامل مصري زائر.

أربك سعي سوريا للانفصال حسابات عبد الناصر؛ وكان أول رد فعل له هو إرسال الجيش المصري لقمع الانقلاب بالقوة. غير أنه تراجع بعدها بساعات، وأمر قواته بالعودة متقبلًا الانفصال السوري «حتى لا يراق دم عربي» على حد تعبيره. يقول الصحفي محمد حسنين هيكل متذكرًا: «تألم عبد الناصر لتفكك الجمهورية العربية المتحدة؛ فقد كانت أول سمة دولية لحلمه بالوحدة العربية الذي لم يتجدد مرة أخرى خلال حياته.»[2]

في أعقاب الانقلاب السوري ألقى عبد الناصر اللوم عن تفكك الجمهورية العربية المتحدة في البداية على خصوم الجمهورية؛ الأردنيين والسعوديين وحتى الأمريكيين. غير أن الانفصال السوري أرغم ناصر على طرح أسئلة صعبة حول توجهاته السياسية الخاصة والمسار الذي اتخذته الثورة المصرية. ولم يدرك عبد الناصر قط المشكلة الواضحة التي واجهت الجمهورية العربية المتحدة وهي أن مصر حكمت الشعب السوري المعتز بكرامته بأسلوب شبه إمبريالي. وبدلًا من ذلك توصل إلى نتيجة مفادها أن مصر وسوريا فشلتا في تحقيق درجة الإصلاح الاجتماعي اللازمة لنجاح مشروع وحدة عربية طموح كهذا. وتمثَّلت استجابته لتفكك الجمهورية العربية المتحدة في تقديم أجندة إصلاحية راديكالية لاستئصال العناصر «الرجعية» من المجتمع العربي وتمهيد الطريق نحو وحدة مستقبلية «تقدمية» للشعب العربي كله.

وبدايةً من عام ١٩٦٢ سار عبد الناصر بالثورة المصرية في طريق الاشتراكية العربية؛ وهو برنامج عمل إصلاحي طموح — وإن كان خياليًّا — يجمع بين القومية العربية والاشتراكية السوفييتية. عجلت الحكومة المصرية بتأميم القطاع الخاص — الذي بدأ في أعقاب أزمة السويس عام ١٩٥٦ — لخلق اقتصاد تقوده الدولة بالكامل. كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد بدأت بالفعل خطتها الخمسية الأولى على الطراز السوفييتي (١٩٦٠–١٩٦٥) بأهداف مفرطة الطموح للتوسع الاقتصادي في الصناعة وفي الناتج الزراعي. في الريف زادت شدة إجراءات الإصلاح الزراعي التي بدأت

عام ١٩٥٢ عندما قلصت قوانين جديدة الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فقط، مع إعادة توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي وملاك الأراضي الصغار. وأُعطي العمال والفلاحون المصريون دورًا بارزًا جديدًا في مؤسسات الدولة.

حُفِظَ التوجه السياسي الجديد لمصر في «الميثاق الوطني» لعام ١٩٦٢ الذي سعى إلى دمج الإسلام والقومية العربية والاشتراكية في مشروع سياسي متماسك. ولم يكتف الميثاق الوطني بتصور ثقافة سياسية جديدة لمصر فحسب، ولكنه أيضًا وضع تصورات لإعادة تشكيل المجتمع العربي بأكمله. وأصبح الحزب الرسمي للدولة — وهو حزب «الاتحاد القومي» الذي تغير اسمه إلى «الاتحاد الاشتراكي العربي» — مسئولًا عن تحديد التوجه الأيديولوجي للبلاد.

مع تحوله نحو الاشتراكية العربية تخلى عبد الناصر عن محاولة هدم قواعد الحرب الباردة، وانضم للاتحاد السوفييتي متبنيًا نموذج اقتصاد الدولة (ولترك الباب مفتوحًا أمام مشاريع وحدة مستقبلية، حافظ عبد الناصر على الاسم الرسمي للدولة «الجمهورية العربية المتحدة»، ولم يُهجر هذا الاسم إلا عندما غيره خلفه السادات إلى «جمهورية مصر العربية» عام ١٩٧١).

مارست الاشتراكية العربية نفوذًا عظيمًا في مصر، وأدت إلى انقسام العالم العربي، واتسمت لغة الخطاب السياسي في مصر بنزعة نظرية متزايدة. وكان الهدف الأساسي لتعليقات ناصر النقدية بعد تفكك الجمهورية العربية المتحدة هو «الرجعيين» من أصحاب الممتلكات الذين قدموا مصالحهم الشخصية المحدودة على مصالح الأمة العربية كلها. وعلى نحو أوسع أصبحت الدول العربية التي يدعمها الغرب — الممالك المحافظة مثل المغرب والأردن والمملكة العربية السعودية، والجمهوريات الليبرالية مثل تونس ولبنان — منبوذة باعتبارها دولًا «رجعية» (في حين عُرِفَت في الغرب باسم الدول «المعتدلة»). وانحازت الدول العربية الثورية كلها مع موسكو، واتبعت نموذجها الاجتماعي والاقتصادي، وعرفت تلك الدول في العالم العربي باسم الدول «التقدمية» (ونبذها الغرب باعتبارها دولًا «متطرفة»). كانت قائمة الدول التقدمية قصيرة للغاية في البداية — مصر وسوريا والعراق — غير أنها اتسعت بانضمام الدول التي قامت فيها ثورات ناجحة وهي الجزائر واليمن وليبيا.

انعزلت مصر تمامًا في هذا التقسيم الجديد للمنطقة، إذ كانت علاقاتها سيئة بالدول العربية «التقدمية» الأخرى البازغة حديثًا؛ خاصة العراق. غير أنه في عام ١٩٦٢

اكتسب عبد الناصر حليفًا مهمًا. فبعد أكثر الحروب المناهضة للاستعمار دمويةً في تاريخ المنطقة نالت الجزائر أخيرًا استقلالها عن فرنسا.

* * *

اندلعت حرب الاستقلال الجزائرية، واستمرت لما يقرب من ثمان سنوات، من الانتفاضة الأولى في أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤ وحتى تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في سبتمبر/أيلول ١٩٦٢. طال الصراع كل أجزاء الجزائر، إذ امتد من المدن إلى الريف. ومع انتهاء الحرب لقي أكثر من مليون جزائري وفرنسي حتفهم.

عندما بدأ الجزائريون محاولتهم للاستقلال كان لديهم كل المبررات التي تجعلهم يتوقعون عددًا كبيرًا من الضحايا. ففي عام ١٩٤٥ أدى القمع الفرنسي للقوميين المعتدلين في مدينة سطيف التجارية الواقعة شرق الجزائر (حين أراد القوميون رفع الأعلام الجزائرية جنبًا إلى جنب مع الأعلام الفرنسية خلال مسيرة احتفال محلي بالنصر الذي تحقق في أوروبا) إلى وقوع أعمال شغب خلفت أربعين قتيلًا من الجزائريين والفرنسيين. وتسبب رد الفعل الفرنسي المبالغ فيه تجاه مظاهرات سطيف في بدء احتجاجات عمت أرجاء البلاد طيلة شهر مايو/أيار ١٩٤٥. أرسل الفرنسيون سفنًا حربية وطائرات ونحو ١٠ آلاف جندي لقمع الانتفاضة. وفي حين لقي نحو ١٠٠ أوروبي من الرجال والنساء والأطفال مصرعهم على يد المتمردين الجزائريين، قُتلَت أعداد تفوق ذلك بكثير من الجزائريين في إجراءات انتقامية فرنسية. اعترفت الحكومة الفرنسية بمقتل نحو ١٥٠٠ جزائري رغم أن الجيش أعلن رقمًا يتراوح بين ٦ إلى ٨ آلاف قتيل. وبلغت الأرقام التي زعمها الجزائريون ٤٥ ألف قتيل. قصد الفرنسيون أن تكون أحداث سطيف تحذيرًا للقوميين من أي أنشطة قومية أخرى مشابهة. وكما هو متوقع أدى رد الفعل الإجرامي المبالغ فيه إلى عكس الأثر المنشود، ودفع أعدادًا كبيرة من الجزائريين لاعتناق قضية القوميين. ومع انتفاض القوميين الجزائريين لمواجهة الفرنسيين عام ١٩٥٤، كانت ذكرى سطيف لا تزال ماثلةً في الأذهان.

عكست الخسائر الفادحة للحرب الجزائرية في الفترة بين ١٩٥٤ و١٩٦٢ منطق العقاب العنيف الذي لا يعرف الصفح. آمن القوميون الجزائريون في جبهة التحرير الوطني بضرورة إرهاب الفرنسيين على نحو يدفعهم لاتخاذ إجراءات انتقامية مروعة ويرغم القوة الاستعمارية على الرحيل عن البلاد. ومن جانبهم لم تكن لدى الفرنسيين

أي نية للانسحاب من أقدم مستعمراتهم في شمال أفريقية وأكثرها منعةً. أصر الفرنسيون على أن: «الجزائر هي فرنسا»؛ وكانوا جادين في ذلك تمامًا. لقد اعتقدوا أن القوميين مجرد قوة هامشية يمكن سحقها وترك الغالبية الصامتة من الجزائريين المذعنين تواصل حياتها في ظل الحكم الفرنسي. ومزقت الحرب الوحشية التي نتجت عن ذلك وشهدت فظائع لا توصف كلًّا من الجزائر وفرنسا على السواء.

بدأت الفظائع ضد المدنيين بهجمات شنتها جبهة التحرير الوطني على المستوطنين الفرنسيين في بلدة فيليب فيل في أغسطس/آب ١٩٥٥، عندما قتل المقاتلون الجزائريون ١٢٣ رجلًا وامرأةً وطفلًا. وبعد تجربة سطيف أدركت جبهة التحرير الوطني أن الفرنسيين سينتقمون بعنف يولد كراهية جزائرية واسعة النطاق للفرنسيين، وكانوا على حق. اعترف الفرنسيون بقتل أكثر من ١٢٠٠ مدني جزائري في عملية انتقامية ردًّا على مذبحة فيليب فيل. وزعمت جبهة التحرير الوطني أن الفرنسيين قتلوا ١٢ ألف جزائري. ونتيجة لذلك تطوع الآلاف من الجزائريين في صفوف جبهة التحرير الوطني. وبهذه الطريقة انفجر التمرد الصغير لجبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٤ ليصبح حربًا شاملةً بحلول أواخر عام ١٩٥٥.

مع تطوع آلاف الجزائريين للانضمام للنضال الوطني من أجل التحرير، تمكنت جبهة التحرير الوطني من إحكام قبضتها على السياسة الجزائرية من خلال مزيج من الإقناع والإرهاب. وشجعت الأساليب العدوانية للعسكرية الفرنسية عددًا من الأحزاب والحركات السياسية الجزائرية على توحيد قواها مع جبهة التحرير الوطني لتحقيق الهدف المشترك. ودمج القوميون الأوائل، مثل فرحات عباس، وكذلك الأحزاب اليسارية، مثل الشيوعيين، منظماتهم داخل جبهة التحرير الوطني. ولم تتسامح الجبهة مع خصومها الداخليين. فخلال السنوات الثلاثة الأولى من حرب الاستقلال قُدِّرَت أعداد من قتلتهم الجبهة من الجزائريين بستة أضعاف من قتلتهم من الفرنسيين خلال عملياتها. وبحلول شهر يوليو/تموز ١٩٥٦ استطاعت الجبهة الاستئثار بالقيادة المنفردة بلا منازع للنضال الوطني من أجل التحرير الذي أعلنت أنه حرب استقلال وثورة اجتماعية في الوقت نفسه.

انقسمت زعامة جبهة التحرير الوطني بين ستة قادة داخليين نظموا المقاومة في الأقاليم — أو «الولايات» — التي شهدت الثورة، وثلاثة قادة خارجيين اتخذوا من القاهرة مقرًّا

لهم. ومع اندلاع انتفاضة الوطنيين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤، استعانت فرنسا بشبكة مخابراتها الممتدة لتضييق الخناق على الزعامات الداخلية. وخلال الشهور الستة الأولى من العمليات، قتل الفرنسيون قائد الولاية الثانية، وألقوا القبض على قائدي الولايتين الأولى والرابعة. ومع الاضطراب الذي أصاب صفوف القيادة الداخلية، انتقلت المبادرة للقيادة الخارجية.

من بين زعماء جبهة التحرير الثلاثة الموجودين خارج البلاد — أحمد بن بيلا، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيضر — حظي بن بيلا بأكبر قدر من الشهرة (وقد أصبح فيما بعد أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال). كان بن بيلا — المولود عام ١٩١٨ في إحدى قرى غرب الجزائر — ابنًا للجزائر الفرنسية بحق؛ فقد كانت اللغة الفرنسية لغته الأولى، وتطوع في صفوف الجيش الفرنسي عام ١٩٣٦، بل إنه لعب في صفوف فريق كرة قدم فرنسي في أواخر الثلاثينيات. وكان الدافع لتحوله إلى السياسة الوطنية هو القمع الفرنسي لانتفاضة سطيف عام ١٩٤٥. ألقى الفرنسيون القبض عليه عام ١٩٥١، ولكنه هرب من السجن في الجزائر، وتمكن من الفرار إلى تونس ثم القاهرة، وهناك أسس مكتبًا لجبهة التحرير الوطني. وبعد اندلاع الحرب تنقل بن بيلا بين العواصم العربية لجمع التبرعات والحصول على الدعم السياسي لسعي الجزائر للاستقلال عن فرنسا.

نجح الفرنسيون في قطع رأس قيادة جبهة التحرير الوطني في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦. فبعد معلومات استخباراتية موثوقة اعترضت القوات الجوية الفرنسية الطائرة المغربية دي سي-٣ التي تقل بن بيلا وآيت أحمد وخيضر إضافة إلى القائد الأعلى للقيادة الداخلية محمد بوضياف، وأُرغمت الطائرة على الهبوط في مدينة وهران غرب الجزائر. اعتُقِلَ قادة جبهة التحرير الوطني، وأرسلوا إلى سجن في فرنسا حيث ظلوا هناك طيلة السنوات المتبقية من عمر الحرب الجزائرية.

احتفلت الجماهير الفرنسية بالقبض على قيادات جبهة التحرير الوطني وكأن هذا الحدث يعني نهاية الحرب الجزائرية. وكتب مولود فرعون — وهو كاتب شهير وأحد أفراد البربر الجزائريين — متأملًا في مرارة أن اعتقال قيادات الحركة لن يحقق شيئًا على طريق استعادة السلام بين الجزائريين والفرنسيين بقوله: «إنهم يصورون الاعتقال [اعتقال قيادات جبهة التحرير] على أنه انتصار عظيم يمهد للنصر النهائي. أي نصر نهائي؟ إطفاء شعلة الثورة، موت التمرد، ونهضة الصداقة الفرنسية الجزائرية، والثقة،

والسلام؟»[3] لقد أدرك فرعون من خلال كلماته التي كتبها بنبرة سخرية مريرة أنه أيًّا كان ما يأمل فيه الفرنسيون، فإن إلقاء القبض على بن بيلا ورفاقه هو مقدمة لمزيد من العنف، وليس للحد منه.

بحلول وقت إلقاء القبض على بن بيلا، كان العنف قد انتقل بالفعل من الريف إلى المدن. ففي مساء يوم أحد من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٥٦، انهار السلام النسبي الذي كان يسود الجزائر العاصمة بانفجار ثلاث قنابل في الأحياء الأوروبية بالمدينة، وكانت تلك بداية حملة شرسة عرفت باسم «معركة الجزائر». نقلت جبهة التحرير الوطني الحرب إلى العاصمة في محاولة محسوبة لاستفزاز رد انتقامي من الفرنسيين يحشد التأييد لجبهة التحرير داخل الجزائر ويولد إدانة دولية تعزل فرنسا. وخلال خريف عام ١٩٥٦ وشتاء عام ١٩٥٧ نظمت جبهة التحرير عددًا من هجمات الإرهاب القاتلة. ورد الفرنسيون بعمليات اعتقال وتعذيب جماعية واسعة النطاق لكشف شبكة الجبهة في الجزائر العاصمة. وجذبت معركة الجزائر بالفعل اهتمامًا دوليًّا واسعًا، وتعرضت فرنسا للإدانة؛ غير أن الجزائريين دفعوا ثمنًا فادحًا لقاء مكاسبهم.

راقب مولود فرعون العنف في مدينة الجزائر بفزع، وأدان كلًّا من الفرنسيين وجبهة التحرير الوطني لقتلهم الأبرياء. كتب في يومياته في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦ متأملًا بسخرية مريرة: «الهجمات في المدن تتضاعف؛ بغباء ووحشية. تمزق الأبرياء إربًا. ولكن أي أبرياء؟ من البريء؟ عشرات الأوروبيين المسالمين الذين يتناولون الشراب في حانة؟ عشرات العرب الذين افترشوا الطريق بالقرب من حافلة مدمرة؟ إرهاب وإرهاب مضاد. صيحات يائسة وصرخات ألم فظيعة ومعاناة؛ ولا أكثر. السلام.»[4]

حشدت جبهة التحرير الوطني جميع شرائح المجتمع في معركة الجزائر. لعبت النساء على نحو خاص دورًا محوريًّا فكن يحملن القنابل، وينقلن الأسلحة، ويؤدين دور ساعي البريد بين القادة المختبئين، ويوفرن المأوى الآمن للناشطين المطلوبين لدى فرنسا. وصور فيلم «معركة الجزائر» للمخرج جيلو بونتيكورفو عام ١٩٦٥ دور جميلة بوحريد ونساء أخريات في الحركة بواقعية شجاعة.

لعبت فتيحة بوحريد وقريبتها جميلة بوحريد البالغة من العمر اثنين وعشرين عامًا دورين رئيسيين في معركة الجزائر. كان زوج فتيحة بوحريد واحدًا من أوائل رجال حي القصبة — أو مدينة الجزائر القديمة — الذين انضموا إلى حركة الاستقلال.

اعتقلته السلطات الفرنسية في أوائل عام ١٩٥٧، وقُتل أثناء محاولته الفرار. وضاعف مقتل زوجها من التزامها تجاه النضال من أجل التحرير، فسمحت لجبهة التحرير الوطني بتشغيل مصنع سري للقنابل في علية منزلها. وعملت جميلة في نقل القنابل وتسليم المراسلات بين نشطاء الجبهة المختبئين في القصبة. وأظهرت كلتا المرأتين سرعة بديهة تثير الإعجاب تحت الضغوط. فذات مرة تلقت فتيحة وجميلة تنبيهًا بأن الفرنسيين على وشك تفتيش منزلهما، فصنعتا القهوة، ووضعتا أسطوانة موسيقى كلاسيكية في الفونوغراف، وارتديتا ملابس أنيقة. وعندما وصل الجنود تلقوا التحية كضيوف محل ترحاب من قبل امرأتين جميلتين مع قهوة منعشة.

همهم قائد الدورية بطريقة ذات مغزى موجهًا حديثه لجميلة: «يمزقني الفضول لمعرفة ما وراء هاتين العينين الجميلتين.»

أجابت جميلة وهي تلف رأسها بطريقة مغرية: «وراء عينيّ، يوجد شعري.»[5]

ولم يكمل الجنود تفتيش المنزل بعد ذلك.

وسرعان ما اكتشفت الشرطة جانبًا آخر من جميلة بوحريد. ففي ٩ أبريل/نيسان ١٩٥٧ أصيبت برصاصة في كتفها أثناء هروبها من دورية فرنسية في القصبة. اكتُشِفَ أمرها وهي تنقل رسائل موجهة إلى سعدي ياصف وعلي لابوانت؛ وهما اثنان من كبار قادة جبهة التحرير كانا في ذلك الوقت أكثر رجلين مطلوبين في مدينة الجزائر. نُقِلَت جميلة إلى إحدى المستشفيات للعلاج من جرح الرصاصة، ثم أُخِذَت مباشرةً من طاولة العمليات إلى غرفة التحقيق.

على مدار السبعة عشر يومًا التالية تعرضت جميلة لتعذيب مروع، وُصف أثناء إدلائها بشهادتها أمام المحكمة الصورية الجائرة التي حكمت عليها بالإعدام في نهاية الأمر. لم تنكسر جميلة أبدًا، وكان تعليقها الوحيد في المحكمة هو: «أولئك الذين عذبوني لم يكن لهم الحق في إذلال الإنسان بهذه الصورة؛ إذلالي جسديًّا وإذلال أنفسهم أخلاقيًّا.»[6] ثم خُفف الحكم بالإعدام بعد ذلك إلى السجن مدى الحياة.

واصلت فتيحة بوحريد خدمة جبهة التحرير الوطني بعد اعتقال ابنة أخيها؛ فاشترت منزلًا في القصبة لتوفر مأوى جديدًا لياصف سعدي وعلي لابوانت اللذين لم يثقا في أي شخص آخر. وشرحت بوحريد الأمر بقولها: «كانا يشعران في بيتي وكأنهما في منزلهما، وليسا مختبئين لدى غرباء.» مزق الشك أرجاء حي القصبة، إذ اخترق الفرنسيون جبهة التحرير الوطني من خلال المتعاونين والعملاء الذين فازوا بهم جراء

عمليات التعذيب في المعتقلات. أسرَّت فتيحة بوحريد لأحد الصحفيين لاحقًا بقولها: «خشيت أولئك الذين خانوا قضيتهم، وفضلت القيام بكل شيء بنفسي: كنت أتسوق، وألعب دور الوسيط بينهم، وأساعدهم في التنقل من مكان لآخر. كنت أفعل كل شيء بنفسي، ولكنني كنت أشعر بالارتياح بهذا.»

لم تهدأ مطاردة الفرنسيين لقيادات الجبهة الوطنية الناجين في الجزائر العاصمة. وفي يوليو/تموز ١٩٥٧ اعتُقِلَت شقيقة ياصف. وتحت وطأة التعذيب اعترفت بدور فتيحة بوحريد في الحركة وبصلاتها بسعدي ياصف ومفجرة قنابل تدعى حسيبة، وعلى الفور اعتقلت السلطات الفرنسية بوحريد. تتذكر فتيحة ما حدث قائلة: «أخذوني وظلوا يعذبونني طوال الليل. وكان سؤالهم المتكرر هو: «أين ياصف؟ أين ياصف؟»» أنكرت فتيحة أي معرفة لها بسعدي ياصف، وقالت إن كل ما حدث أن حسيبة زارتها في منزلها لتقدم لها معونة مالية نيابة عن جبهة التحرير الوطني بعد أن فقدت زوجها. ظلت فتيحة متمسكة بتلك الرواية طيلة فترة تعذيبها حتى أقنعت الفرنسيين أخيرًا، ووافقوا على زرع عملاء في منزلها للإمساك بحسيبة عندما تزورها في المرة المقبلة.

وحتى مع وجود العملاء الفرنسيين في منزل فتيحة بوحريد ظل علي لابوانت وسعدي ياصف في مكانيهما. وأدى هذا إلى مفارقة ساخرة إذ أصبح الفرنسيون يوفرون الأمن للمركز السري لقيادة جبهة التحرير الوطني، فعلي لابوانت قابع بأمان في علية المنزل والجنود الفرنسيون بالطابق الأرضي، كانت فتيحة تعد الكسكسي — الطبق الشعبي الجزائري — للعملاء الفرنسيين الموجودين بالطابق السفلي، وتترك سعدي ياصف يبصق في الطعام دائمًا قبل تقديمه للضيوف الثقلاء. وكان ياصف يقول مزمجرًا: «هذه المرة قدمي لهم الكسكسي، وفي المرة التالية سوف نبعث لهم بقنبلة متبلة جيدًا.»[7]

اغتاظت فتيحة من دورها الجديد كعميل للفرنسيين عليه أن يتقن دوره ليصدقوه، غير أن تمثيلها وصل إلى نهاية مفاجئة عندما اكتشف الفرنسيون مكان اختباء ياصف، فاعتقلوه مع فتيحة في سبتمبر/أيلول ١٩٥٧. قضت فتيحة شهورًا في السجن — ورفضت بعد ذلك التحدث عن عمليات تعذيبها — قبل أن توضع رهن الإقامة الجبرية في منزلها.

ومع موت أو سجن جميع كبار قادة جبهة التحرير في العاصمة، انتهت معركة الجزائر العاصمة بنهاية خريف عام ١٩٥٧؛ غير أن الحرب الجزائرية الكبرى اندلعت.

جدد الجيش الفرنسي جهوده لدحر جبهة التحرير الوطني في الريف متشجعًا بنجاحه صعب المنال في هزيمة الثورة في الجزائر العاصمة. في أواخر عام ١٩٥٦ بدأ الفرنسيون في انتهاج سياسة طرد الفلاحين الجزائريين من منازلهم ومزارعهم إلى معسكرات اعتقال. وتزايد إيقاع إعادة التوطين الإجباري لسكان الريف الجزائريين بعد حرب الجزائر العاصمة. حوصر مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال، وأرغموا على العيش تحت المراقبة الفرنسية في المعسكرات دون السماح لهم بالذهاب إلى مزارعهم وأعمالهم. وفرارًا من معاناة تلك الإجراءات الفرنسية هرب كثير من العمال الريفيين نحو المدن حيث تجمعوا في أحياء عشوائية، والتمس آخرون ملاذًا آمنًا في تونس أو المغرب، ومع انتهاء الحرب عام ١٩٦٢ تشرد ٣ ملايين ريفي جزائري من منازلهم وكثير منهم لم يعودوا إليها مطلقًا.

واصل الفرنسيون عزل جبهة التحرير الوطني بإغلاق الحدود بين الجزائر ودول الجوار بأسوار مكهربة وحقول ألغام، وبهذا منعوا انتقال السلاح والمقاتلين والمؤن الآتية من تونس والمغرب.

من الناحية العسكرية، احتوى الفرنسيون الثورة في الجزائر ودحروها بحلول عام ١٩٥٨. غير أن جبهة التحرير الوطني فتحت جبهات جديدة في حرب الاستقلال، وجذبت انتباه المجتمع الدولي إلى قضيتها. وبدعم من مصر وباقي الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، نجحت الجبهة في طرح القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٧. وفي العام التالي أعلنت الجبهة تشكيل حكومة انتقالية في المنفى مقرها مكتب القاهرة، وانتُخب الزعيم القومي القديم فرحات عباس رئيسًا للحكومة. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٨ دُعِيَت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى إرسال وفد إلى جمهورية الصين الشعبية. بدأ القوميون الجزائريون يجذبون اهتمامًا ودعمًا دوليين عملا على عزل فرنسا سياسيًّا وإن بدا أنها انتصرت عسكريًّا.

زاد الانقسام داخل فرنسا نفسها حول القضية الجزائرية في عام ١٩٥٨. بدأ دافعو الضرائب الفرنسيون يشعرون بالتكلفة الهائلة للحرب، فتضاعفت القوات الفرنسية في الجزائر التي لم تزد عن ٦٠ ألف جندي عام ١٩٥٤ تسعة أضعاف هذا العدد، لتصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف جندي عام ١٩٥٦.[8] ولم يكن من الممكن مواصلة الاحتفاظ بقوة احتلال ضخمة كهذه إلا من خلال التجنيد الإلزامي ومد فترة الخدمة الوطنية؛ وهي إجراءات دائمًا ما تكون مكروهة ولا تحظى بالتأييد. وجد المجندون الشبان أنفسهم

عالقين في حرب مرعبة، وعاد كثيرون منهم إلى وطنهم مفزوعين من هول ما شهدوه ومصدومين من بشاعة ما فعلوه: انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة التوطين الإجبارية، وتدمير المنازل، والأسوأ من هذا كله هو الاستخدام المنهجي للتعذيب ضد الرجال والنساء.[9] صُدِمَ الرأي العام الفرنسي من التقارير التي وردت عن جنود فرنسيين لجئوا إلى أساليب ارتبطت بالقمع النازي الوحشي الذي مورس ضد المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية. وتصاعدت أصوات كبار المفكرين الفرنسيين من أمثال جان بول سارتر الرافضة للحرب داخل فرنسا في الوقت الذي عانت فيه فرنسا العزلة على الساحة الدولية بسبب عنف حربها الإمبريالية في عصر يشهد استقلال الدول وتخلصها من الاستعمار.

انزعج الجيش ومجتمع المستوطنين في الجزائر لاهتزاز التأييد الفرنسي لمستعمرة الجزائر. وفي مايو/أيار ١٩٥٨ هبت جماعة من المستوطنين الفرنسيين في تمرد ضد الحكومة الفرنسية الضعيفة برئاسة بيير بفيملين، الذي شكوا في أنه يسعى لإبرام تسوية مع عدوهم المتمثل في جبهة التحرير الوطني. كان شعارهم «الجيش إلى السلطة!» وفي ١٣ مايو/أيار اقتحم المستوطنون مكاتب الحاكم العام بالجزائر العاصمة ليعلنوا الحكم الذاتي تحت مظلة «لجنة إنقاذ عام» ثورية برئاسة الجنرال جاك ماسو، قائد وحدات قوات النخبة المظلية.

تعاطف العسكريون الفرنسيون في الجزائر تمامًا مع حركة المستوطنين. كان الجنرال راؤول سالان — القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر — قد أرسل برقية مطولة لرؤسائه في باريس يوم ٩ مايو/أيار، ونقل فيها مخاوف ضباطه من أن «العمليات الدبلوماسية» قد تؤدي إلى «التخلي عن الجزائر». وأردف يقول: «يشعر الجيش في الجزائر بالقلق لإدراكه لمسئولياته تجاه الرجال الذين يقاتلون ويخاطرون بتقديم تضحيات ستصبح بلا فائدة لو أن ممثلي الأمة غير مصممين على المحافظة على «الجزائر فرنسية».»[10] وحذر سالان قائلًا إن اتخاذ تدابير حكومية صارمة للحفاظ على فرنسية الجزائر هي وحدها التي يمكن أن تحول دون وقوع عصيان عسكري؛ ليس في الجزائر وحدها، وإنما في فرنسا الأم كذلك. انطوت الأزمة في الجزائر على خطر سقوط الجمهورية الفرنسية ذاتها.

تسبب تمرد المستوطنين في صدمة عمت أنحاء الجزائر العاصمة. وعبر مولود فرعون عن الخوف والشك اللذين سادا في يومياته يوم ١٤ مايو/أيار قائلًا: «جو ثورة.

تحصن الناس في منازلهم. والمتظاهرون ينظمون مسيرات في جميع الشوارع الرئيسية بالمدينة وقد أُغلقت الحوانيت. وتتحدث الإذاعة عن لجنة إنقاذ تتولى مقاليد الأمور وتحتل مكتب الحاكم العام وتسيطر على محطات الإذاعة.» وأدرك مسلمو الجزائر أن هذا صراع بين الفرنسيين ليسوا طرفًا فيه. وشكك فرعون في قدرة الجمهورية الرابعة على تحمل الضغط قائلًا: «في الأساس سوف تثبت حرب الجزائر أنها لطمة قوية لفرنسا، وربما ضربةً مميتةً للجمهورية. وبعدها سوف تجلب هذه الضربة العلاج للجزائر وللجزائريين بلا شك.»[11]

بعد ذلك بفترة وجيزة سقطت حكومة بفيملين، وأُعيدَ بطل المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية — الجنرال شارل ديجول — إلى السلطة بعد مطالبة جماهيرية بذلك في يونيو/حزيران ١٩٥٨. وخلال ثلاثة أشهر طرح ديجول دستورًا جديدًا للاستفتاء العام، وفي سبتمبر/أيلول ١٩٥٨ أعلن قيام الجمهورية الخامسة.

كان أحد أول الإجراءات التي اتخذها ديجول هو أن طار إلى الجزائر لمواجهة مجتمع المستوطنين المتمرد، وفي خطاب شهير ألقاه في العاصمة الجزائر هدأ ديجول الجيش والمستوطنين القلقين، ووعدهم بأن تظل الجزائر فرنسية. طمأن ديجول الحشود الهائجة قائلًا: «لقد فهمتكم!» وعرض برنامجًا إصلاحيًّا طموحًا لتطوير الجزائر ودمج مواطنيها العرب في الكومنولث الفرنسي من خلال التنمية الصناعية وتوزيع الأراضي وتوفير ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

كان من الواضح أن الغرض من مقترحات ديجول هو طمأنة الجيش والمستوطنين في الجزائر ووضع نهاية للجنة الإنقاذ بقيادة الجنرال سالان. غير أن تعليقاته بينت مدى ضآلة فهمه للحركة القومية التي تقف وراء الحرب التي تشنها جبهة التحرير الوطني. كتب مولود فرعون بمرارة متأملًا تصريحات ديجول: «القومية الجزائرية؟ لا وجود لها. الدمج؟ لقد فهمت جوهر المسألة.» لقد بدا وكأن ديجول يعود مرة أخرى لفكرة الانصهار بالصورة التي طرحت بها لأول مرة ضمن مقترحات بلوم فيوليت عام ١٩٣٠. ولعل فكرة الانصهار ظلت تلاقي شيئًا من القبول حتى في عام ١٩٤٥، ولكنها في عام ١٩٥٨ أصبحت مستبعدة وفي غير محلها تمامًا. من وجهة نظر فرعون، بدا ديجول وكأنه يقول: «أنت فرنسي أيها الشيخ، ولا شيء آخر. فلا تسبب لنا المزيد من الصداع.»

وفي مواجهة مقاومة عنيدة من جبهة التحرير الوطني صار ديجول مرغمًا على الإذعان لمطالب الجزائريين بالاستقلال التام. وبرغم وعوده السابقة غيَّر ديجول موقفه وبدأ يعد مواطنيه لفكرة انفصال الجزائر عن فرنسا. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٥٩ تحدث ديجول لأول مرة عن حق تقرير المصير للجزائريين مستفزًا جولة من المظاهرات العنيفة للمستوطنين في الجزائر في يناير/كانون الثاني ١٩٦٠. وصمم ديجول على موقفه، وفي يونيو/حزيران ١٩٦٠ عقد في إيفيان أول مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بدأ المتشددون في حركة المستوطنين وحلفاؤهم في الجيش يعتبرون ديجول خائنًا. فشكلوا منظمات إرهابية مثل «جبهة الجزائر فرنسية» و«منظمة الجيش السري» سيئة السمعة التي خططت لاغتيال ديجول. شنت منظمة الجيش السري أيضًا حملة إرهاب عنيفةً داخل الجزائر، ومارست العنف بغير تمييز ضد المدنيين العرب.

أدت مفاوضات إيفيان — مصحوبة بانهيار الأمن العام — إلى نشوب أزمة سياسية في أوساط المستوطنين والجيش في الجزائر. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٦١ نظمت الحكومة الفرنسية استفتاءً حول حق تقرير المصير في الجزائر، جاءت نتيجته مؤيدة بنسبة كبيرة بلغت ٧٥ بالمائة. وفي أبريل/نيسان ١٩٦١ تمرد فوج المظلات بالفيلق الأجنبي في الجزائر العاصمة احتجاجًا على إجراءات الحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال للجزائر. إلا أن التمرد لم يكتسب تأييدًا أوسع في أوساط العسكريين الفرنسيين، الذين ظلوا على ولائهم لديجول، وأُرغمَ قادة الانقلاب على الاستسلام بعد أربعة أيام فقط.

مع زيادة ضعف موقف المستوطنين في الجزائر في عام ١٩٦١ وأوائل عام ١٩٦٢، صعدت منظمة الجيش السري عنفها الإرهابي داخل الجزائر. كتب مولود فرعون في واحدة من أواخر صفحات يومياته في فبراير/شباط ١٩٦٢ يقول: «الآن يبدو أن منظمة الجيش السري لا تحذر أحدًا؛ إنهم يقتلون داخل السيارات وفوق الدراجات البخارية، بالقنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة والسكاكين، ويهاجمون الصرافين في البنوك ومكاتب البريد والشركات ... بتواطؤ من البعض وجبن من الجميع.»[12] وقد أُسكِتَ صوت المنطق الشجاع لفرعون بفعل بنادق منظمة الجيش السري في ١٥ مارس/آذار، وقبل ثلاثة أيام فقط من توقيع «اتفاقيات إيفيان».

بينما استمر العنف في تصاعد في الجزائر، أحرزت جبهة التحرير الوطني وحكومة ديجول تقدمًا ثابتًا في مفاوضاتهما في إيفيان. وفي ١٨ مارس/آذار ١٩٦٢، وقع

الجانبان «اتفاقيات إيفيان» التي تمنح الجزائر الاستقلال التام. طُرِحَت بنود الاتفاقيات للتصويت في استفتاء عام نُظمَ في الجزائر يوم ١ يوليو/تموز. صوت الجزائريون بنسبة تقارب الإجماع لصالح الاستقلال (٥,٩ مليون مقترع أيدوا الاستقلال مقابل ١٦ ألف عارضوه). وفي ٣ يوليو/تموز أعلن ديجول استقلال الجزائر. وتأخرت الاحتفالات في الجزائر العاصمة يومين لتتزامن مع ذكرى الاحتلال الفرنسي للمدينة يوم ٥ يوليو/تموز ١٨٣٠. بعد ١٣٢ عامًا طرد الجزائريون الفرنسيين أخيرًا من بلادهم.

دفع الإرهاب المتواصل والمستقبل الغامض المجتمع الفرنسي للخروج من الجزائر في موجات هائلة؛ فغادرها ٣٠٠ ألف شخص خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٢ وحده. وبعد أن عاشت العديد من أسر المستوطنين لأجيال في شمال أفريقيا، لم يتبق في الجزائر سوى نحو ٣٠ ألف مستوطن أوروبي بحلول نهاية عام ١٩٦٢.

لكن الأكثر تدميرًا كان القتال المرير الذي سرعان ما اندلع بين القيادتين الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني في محاولة مستميتة للاستحواذ على السلطة في البلد الذي قاتلوا بضراوة وضحوا بالغالي والنفيس من أجله. وكان هذا كثيرًا على الشعب الجزائري الذي أنهكته المعارك. اندفعت نساء مدينة الجزائر إلى الشوارع احتجاجًا على القتال الذي نشب بين من قاتلوا يومًا من أجل حريتهم وهن تنشدن: «سبع سنين، نلنا كفايتنا!»

لم ينته القتال وتستقر الأمور إلا بعد أن سيطر أحمد بن بيلا وهواري بومدين على الجزائر العاصمة في سبتمبر/أيلول ١٩٦٢. احتل بن بيلا مكانه على رأس الحكومة؛ وبعد إقرار الدستور في سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ — أي بعد عام واحد — انتُخِبَ رئيسًا للجمهورية. وبعد ثلاث سنوات أزاحه بومدين في انقلاب سلمي عكس الشقاق المستمر داخل قيادة جبهة التحرير الوطني.

من وجهة نظر كثيرين — لا سيما النساء الجزائريات — اتضح أن الاستقلال نصر زائف خادع. فبعد ما أظهرن من شجاعة وما قدمن من تضحيات شعرن بالفزع حين سمعن زعيم جبهة التحرير الوطني محمد خيضر يصر على أن يعدن «إلى طهي الكسكسي في بيوتهن». كتبت بايا حسين — وهي واحدة من قدامى المحاربات في معركة الجزائر العاصمة اللاتي قاسين التعذيب وأمضين سنوات في السجن — في خواطرها التي كانت مزيجًا من المشاعر التي انتابتها عقب الاستقلال تقول:

> كان عام ١٩٦٢ بمثابة ثقب أسود، فقبله يكون الأمر أشبه بمغامرة عظيمة وبعده ... تجد نفسك وحيدًا تمامًا. لا أعلم ما شعرت به الأخوات، لكنني شخصيًّا لم أكن أفكر في تحقيق أهداف سياسية فورية. مثَّل عام ١٩٦٢ أعظم سلوى، ونهاية للحرب، ولكنه في الوقت ذاته مثَّل خوفًا عظيمًا. في السجن كنا نؤمن تمامًا بأننا ... سنخرج يومًا ما، وسنبني الجزائر الاشتراكية ... وبعد ذلك شهدنا الجزائر تُبنى عمليًّا بدوننا ... دون أن يفكر فينا أحد. بالنسبة لنا الأمر أسوأ من ذي قبل، لأننا حطمنا كل الحواجز ومن الصعب علينا جدًّا أن نتراجع. وفي عام ١٩٦٢ أُعيدَت كل الحواجز من جديد، ولكنها عادت بصورة بشعة، لقد عادت لكي تستبعدنا.[13]

نالت الجزائر استقلالها، لكنها دفعت ثمنًا فادحًا؛ فعانى مواطنوها الموت والتفكك على نطاق غير مسبوق في تاريخ العرب، وتمزق اقتصادها بفعل الحرب والتدمير المتعمد من قبل المستوطنين الراحلين عنها، وانقسمت قيادتها السياسية نتيجة الخلافات والنزاعات، وتفكك مجتمعها بسبب الآمال المتناقضة حول الأدوار التي سيلعبها الرجال والنساء في بناء الجزائر المستقلة. غير أن الجزائر سرعان ما بدأت في تشكيل الحكومة، واحتلت مكانها بين الدول العربية التقدمية بوصفها جمهورية ولدت من رحم نضال ثوري ضد الإمبريالية.

بنجاح الثورة الجزائرية أصبح لعبد الناصر حليف جديد في معركته ضد «الرجعية» العربية. سلطت مصر — التي ظلت تحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة بعد انفصال سوريا — بصرها على برنامج إصلاح شامل للعالم العربي كافة كمقدمة لتحقيق الوحدة العربية. وكان من الطبيعي أن تكون الجزائر الثورية — بتشديدها على مناهضة الإمبريالية وسياسة الهوية العربية والإصلاح الاشتراكي — حليفًا لمصر. وصاغ حزب الدولة الجديد — الاتحاد الاشتراكي العربي — الذي أسسه عبد الناصر بيانًا رسميًّا مشتركًا مع جبهة التحرير الوطني في يونيو/حزيران ١٩٦٤ للتأكيد على وحدة الهدف لتعزيز الاشتراكية العربية.[14]

نال عبد الناصر شيئًا من التقدير اعترافًا بفضله في دعم الثورة الجزائرية من البداية وحتى تحقق الاستقلال. وكان عبد الناصر في ذلك الوقت يبتعد عن دوره السابق كحامل لواء القومية العربية، ويسعى لتقديم نفسه في صورة بطل القيم الثورية

التقدمية. ووجد عبد الناصر نفسه — مدفوعًا ببلاغته الحماسية — يقدم الدعم غير المشروط للحركات الثورية العربية أينما قامت. وعندما أطاحت مجموعة من الضباط بالملكية في اليمن، منحهم عبد الناصر تأييدًا فوريًّا؛ وحسب تعبيره هو قال: «علينا أن نساند الثورة اليمنية، حتى دون أن نعلم من وراءها.»[15]

* * *

نالت اليمن — التي طالما تمتعت بالحكم الذاتي في ظل الإمبراطورية العثمانية — استقلالها بوصفها مملكة عام ١٩١٨. وكان أول حكام اليمن المستقل هو الإمام يحيى (١٨٦٩–١٩٤٨) زعيم فرقة الزيديين — وهي طائفة شيعية صغيرة لا توجد إلا باليمن — وهو الذي تولى الزعامة الدينية والسياسية لبلاده. وفي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين بسط يحيى ملكه بغزو الأراضي القبلية في إقليم اليمن الشمالي، التي يسكن المسلمون السنة معظمها.

واجه يحيى طوال فترة حكمه ضغوطًا من السعودية شمال بلاده — التي استولت على عسير ونجران اللتين اعتبرهما يحيى من أرض «اليمن التاريخية» — ومن البريطانيين في الجنوب؛ الذين استولوا على مدينة وميناء عدن والأراضي الواقعة خلفها، وجعلوها مستعمرة لهم منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. غير أن غزوات يحيى العسكرية المتواصلة منحت المجتمع اليمني المنقسم بعمق بواسطة حدود إقليمية وقبلية وطائفية وهمًا اسمه الوحدة. وفي ظل حكمه لم يكن لليمن سوى قدر ضئيل للغاية من التواصل مع العالم الخارجي، وظل يركز على اتباع سياسات تحافظ على عزلة البلاد.

انتهت عزلة اليمن مع انتهاء حكم الإمام يحيى. اغتيل يحيى على يد أحد شيوخ القبائل عام ١٩٤٨، فخلفه ابنه الإمام أحمد (حكم من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢). اشتهر أحمد بقسوة شديدة زادت كثيرًا مع اعتلائه السلطة، فاعتقل أو أعدم كل منافسيه. خرج أحمد من حالة رهاب الأجانب التي انتابت والده يحيى، فأقام علاقات دبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية في سياق سعيه للحصول على المعونات التنموية والمساعدات العسكرية.

غير أن أحمد لم يكن مستقرًّا على عرشه. فقد جعلته محاولة انقلابية عام ١٩٥٥ شديد الريبة والحذر من خصومه المحليين ومن التهديدات الخارجية؛ لا سيما عبد الناصر ودعاواه التي لا تهدأ لقلب النظم «الإقطاعية». وصلت إذاعة صوت العرب

المصرية إلى اليمن، حاملةً رسالة القومية العربية ومناهضة الإمبريالية المثيرة للحماس.[16] وفي اليمن وغيرها من دول العالم، وضعت نداءات عبد الناصر الإذاعية المباشرة الإمام أحمد تحت الضغط، وكانت مصدرًا للتوتر بين اليمن ومصر.

غير أن عبد الناصر لم يكن دائمًا عدوانيًّا مع اليمنيين، ففي عام ١٩٥٦ وقعت اليمن ومصر والسعودية في جدة معاهدةً مناهضة للبريطانيين، وفي عام ١٩٥٨ منح الإمام أحمد تأييده الكامل للوحدة بين مصر وسوريا، منضمًّا إلى مخطط وحدة فيدرالية مع الجمهورية العربية المتحدة عُرفَ باسم «الدول العربية المتحدة». غير أن أحمد عارض رؤية عبد الناصر للاشتراكية العربية، التي تدعو إلى اقتصاد تسيره الدولة وإلى تأميم شركات القطاع الخاص، وهو ما شجبه بقوله إنه «استيلاء على الممتلكات بوسائل محرمة» يُعد «جريمة تخالف الشريعة الإسلامية.»[17]

أثارت محاضرة أحمد عن الشريعة الإسلامية — التي جاءت بعد وقت قليل من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ — حفيظة عبد الناصر، وقطعت مصر علاقاتها مع اليمن، وصعدت إذاعة صوت العرب من حدة خطابها لتضغط على الشعب اليمني لقلب النظام الملكي «الرجعي».

لاحت الفرصة في العام التالي عندما توفي الإمام أحمد أثناء نومه في سبتمبر/أيلول ١٩٦٢ تاركًا المملكة بين يدي ابنه وخليفته الإمام بدر. وبعدها بأسبوع واحد أطاح انقلاب قام به الضباط بالإمام بدر، وأُعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية.

تحدى مؤيدو العائلة المالكة اليمنية الانقلاب بدعم من دولة الجوار المملكة العربية السعودية. وألقت مصر بكل ثقلها خلف الجمهورية الجديدة وحكامها العسكريين كجزء مما اعتبره عبد الناصر المعركة الأكبر بين التقدميين والرجعيين في العالم العربي.

وسرعان ما تحولت الثورة اليمنية إلى حرب أهلية داخل اليمن ذاتها، وحرب فيما بين العرب ممثلين في المصريين والسعوديين؛ بين الأنظمة الجمهورية «التقدمية» والملكيات «المحافظة»، في معركة من أجل مستقبل العالم العربي. لم تكن هناك مصالح مصرية مهددة، فقط كان هناك لبس بين البلاغة والسياسة الحقيقية. وكانت تلك أولى الحروب التي يخوضها عبد الناصر بمحض اختياره، وقد اتضح أنها بمنزلة «فيتنام» الخاصة به.

بدأت القوات المصرية تتدفق على اليمن بعد انقلاب سبتمبر/أيلول ١٩٦٢. وعلى مدار السنوات الثلاث التالية تضخمت عمليات إرسال القوات لتصل إلى ذروتها التي

بلغت ٧٠ ألف جندي عام ١٩٦٥ بعد أن كانت ٣٠ ألف جندي مع نهاية عام ١٩٦٣؛ ويُقدر هذا الرقم بنحو نصف تعداد الجيش المصري.

من البداية لم يكن تحقيق النصر في حرب اليمن ممكنًا؛ لقد واجه المصريون قوات الفدائيين القبلية التي تحارب دفاعًا عن أرضها، ولقي أكثر من ١٠ آلاف جندي وضابط مصرعهم على مدار خمس سنوات من الحرب. وأثرت الخسائر الكبيرة والنجاحات القليلة التي حققها الجيش على معنويات أفراده، إذ أخفق المصريون في التقدم كثيرًا لما وراء العاصمة صنعاء. وفي حين دعم السعوديون أنصار الملكية، وزودوهم بالأموال، وقدم البريطانيون لهم مساعدات سرية، ولم يكن لدى المصريين فائض من الثروة لتمويل النفقات الهائلة لحرب على أرض أجنبية. غير أن مثل تلك الاعتبارات العملية لم تؤثر على ناصر، الذي أعمته رسالته الرامية إلى ترويج إصلاحه الثوري في العالم العربي. وأبلغ عبد الناصر قواده في اليمن قائلًا: «الانسحاب بقواتنا غير ممكن ... فهذا يعني انهيار ثورة اليمن.»[18]

وأقر عبد الناصر بالفعل أنه اعتبر حرب اليمن «سياسية أكثر منها عسكرية». وما فشل في تقديره هو تأثير حرب اليمن على استعداد الجيش المصري لمواجهة التهديد المباشر من جانب إسرائيل.

* * *

خلال العقد الذي مر منذ أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر دخلت إسرائيل وجيرانها العرب في سباق تسلح استعدادًا لجولة الحرب التالية الحتمية. بدأت الولايات المتحدة تحتل مكان فرنسا مصدرًا رئيسيًّا لتزويد إسرائيل بالسلاح، بينما زودت بريطانيا الأردنيين بالسلاح، وسلح السوفييت كلًّا من سوريا ومصر. ولم يترفع السوفييت عن استغلال وضعهم في مصر وسوريا للضغط على خصمهم اللدود — الولايات المتحدة — في منطقة ذات أهمية استراتيجية للقوتين العظميين.

كانت الحرب محتومةً لأن كلًّا من إسرائيل والدول العربية المحيطة بها لم تكن راضية عن الوضع الراهن، ولا مستعدة لقبول السلام على أساس الوضع الراهن. رفض العرب مهادنة إسرائيل والقبول بوجودها حتى إنهم رفضوا الإشارة إليها باسمها مفضلين تسميتها «الكيان الصهيوني». وبعد أن خسروا حربين سابقتين مع إسرائيل في عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦، صمموا على معادلة النتيجة. كان اللاجئون الفلسطينيون في كل

من لبنان وسوريا والأردن وقطاع غزة بمنزلة تذكير يومي دائم بإخفاقهم في تحقيق وعودهم بتحرير فلسطين.

عزم الإسرائيليون أيضًا على الحرب. لقد خشوا أن وسط الدولة الضيق المحصور بين ساحل البحر والضفة الغربية — الذي يبلغ اتساعه عند بعض النقاط مسافة لا تزيد على ٧,٥ ميل أو ما يعادل ١٢ كيلومترًا — يجعل إسرائيل عرضةً لهجوم معادٍ يفصل شمالها عن جنوبها، علاوة على ذلك لم يكن لدى إسرائيل منفذ إلى «حائط البراق» أو «الحائط الغربي» والحي اليهودي في مدينة القدس القديمة اللذين ظلا في أيدي الأردنيين، وامتلكت سوريا مرتفعات الجولان الاستراتيجية المطلة على الجليل، وفوق هذا وذاك اعتقد الإسرائيليون أن ميزتهم الاستراتيجية — وهي امتلاك أسلحة أكثر وأفضل مما لدى جيرانهم العرب — سوف تتضاءل مع مرور الوقت إذ إن السوفييت يزودون المصريين والسوريين بأنظمة تسليح بأحدث تكنولوجيا. كان الإسرائيليون بحاجة إلى حرب واحدة ينتصرون فيها لتأمين حدود يمكن الدفاع عنها، وإلحاق هزيمة حاسمة بالعرب لفرض السلام بشروط يمكن لإسرائيل العيش بها.

في ربيع عام ١٩٦٧ بدأ الإسرائيليون يشكون من المتسللين الفلسطينيين الذين يعبرون من سوريا لمهاجمة إسرائيل، وتصاعدت التوترات بين البلدين بسرعة. وضع الإسرائيليون والسوريون قواتهم في حالة تأهب، وهدد رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول بشن هجوم ضد دمشق إذا لم تتوقف الاستفزازات السورية. وأفسحت التهديدات المجال للأعمال العدائية في شهر أبريل/نيسان عندما اشتبكت الطائرات النفاثة الإسرائيلية مع القوات الجوية السورية في معركة جوية فوق المجال الجوي السوري. أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية ست طائرات مقاتلة سورية من طراز ميج، وسقطت طائرتان من هذه المقاتلات فوق ضواحي دمشق. وحسب ما قال محمد حسنين هيكل: «أصبح الوضع بين سوريا وإسرائيل شديد الخطورة.»[19] وضع التصعيد المفاجئ للأعمال العدائية المنطقة كلها على أعتاب الحرب.

في تلك اللحظة من التوتر اختار الاتحاد السوفييتي تسريب تقارير استخباراتية زائفة للسلطات المصرية تزعم بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية. لا ريب أن السوفييت تألموا بشدة للسهولة التي أسقط بها الطيران الإسرائيلي بمقاتلاته الفرنسية من طراز ميراج طائرات ميج ٢١ المتطورة التي أمد بها الاتحاد السوفييتي القوات الجوية السورية. ارتبطت مصر وسوريا بمعاهدة دفاع مشترك، وهو ما كان

يعني أنه إذا هاجمت إسرائيل سوريا فعلى مصر أن تدخل الحرب. ولعل السوفييت أملوا في حشد المصريين لجيشهم بناءً على المعلومات المضللة واحتواء الإسرائيليين باحتمال نشوب صراع على جبهتين.

ومع أن عبد الناصر امتلك معلومات استخباراتية صادقة، منها صور جوية تبين عدم وجود حشود عسكرية إسرائيلية في حقيقة الأمر على الحدود مع سوريا، فإنه واصل التصرف علنًا وكأن التهديد بالحرب وشيك. ربما تمنى عبد الناصر تحقيق نصر على إسرائيل دون أن يضطر لإطلاق رصاصة واحدة: أولًا عن طريق نشر معلومات المخابرات السوفييتية التي تزعم وجود تهديد إسرائيلي لسوريا، ثم بنشر قواته على الحدود الإسرائيلية كرادع، ثم الزعم لاحقًا بعدم وجود قوات إسرائيلية على الحدود مع سوريا كبرهان على أن الإسرائيليين انسحبوا في مواجهة الضغط المصري. وأيًّا كانت مبرراته فإن عبد الناصر واصل التصرف على أساس معلومات المخابرات السوفييتية المضللة، فأمر جيشه على ضفة قناة السويس في ١٦ مايو/أيار بالاحتشاد في سيناء بالقرب من الحدود الإسرائيلية. وثبت أن هذا التقدير الخاطئ هو الخطوة الأولى نحو الحرب.

كان أول تحدٍّ واجهه عبد الناصر هو حشد تهديد معقول للإسرائيليين. ولما كان ٥٠ ألف جندي من خيرة قواته لا يزالون في حرب اليمن، اضطر لاستدعاء جنود وضباط الاحتياط ليجمع القوة البشرية اللازمة. كان ناصر بحاجة لإظهار جنوده على أنهم أقوى مما هم عليه حقيقةً لبث الحماس في جماهير الشعب المصري ولفرض تهديد مناسب على الإسرائيليين. وأعطى عبد الناصر لعملية إرسال القوات لمحة درامية باستعراض جنوده ودباباته في وسط القاهرة أمام الجماهير المهللة والصحافة الدولية. يقول الفريق عبد الغني الجمسي متذمرًا: «استمر تحرك قواتنا في طريقها إلى سيناء مخترقة شوارع القاهرة في مظاهرة عسكرية متعمدة تحت عيون جميع المواطنين والأجانب، كما أخذت وسائل الإعلام في نشر هذه التحركات، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ وإجراءات الأمن الحربي.»[20]

زاد التيار المستمر من الجنود المتجهين نحو الجبهة من توقعات الجماهير لحرب وشيكة قد تعيد للعرب كرامتهم وتحرر فلسطين. ولم يشك فرد واحد من الملايين المؤيدة لناصر لحظة واحدة في أن الجيش المصري سوف يقود حلفاءه العرب نحو النصر على إسرائيل. غير أن القوات المصرية أُرسلَت إلى سيناء دون هدف عسكري واضح، وكأن

أعدادها الكبيرة وحدها ستبث الرعب في قلوب الإسرائيليين. في الوقت نفسه وحسبما ورد في مذكرات الفريق الجمسي: «كانت إسرائيل تستعد لحشد قواتها بطريقة سرية ... وفي أفضل الظروف المناسبة لها.» كان خبراؤها الاستراتيجيون على علم تام بأعداد وتجهيزات القوات المصرية. فبخلاف أنهم قضوا الشهور الماضية في جمع معلومات استخباراتية مفصلة فقد شاهدوا كل شيء على شاشات التليفزيون.

وعندما وصلت الوحدات المصرية إلى سيناء أصبحت في مواجهة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. وقد أُرسلَت قوات الطوارئ إلى سيناء في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦ لحفظ السلام بين مصر وإسرائيل، وكان قوامها ٤٥٠٠ جندي دولي موزعين على واحد وأربعين نقطة مراقبة في قطاع غزة وعلى امتداد الحدود المصرية الإسرائيلية وفي شرم الشيخ عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء.

صارت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة الآن مصدر إزعاج فهي تفصل بين القوات المصرية والحدود الإسرائيلية. فكيف يمكن للجيش المصري أن يشكل تهديدًا ذا مصداقية للإسرائيليين بينما توجد قوات عازلة بينهما؟ كتب رئيس الأركان المصري إلى قائد قوات الطوارئ طالبًا منه سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية بين مصر وإسرائيل. وحول قائد القوات الدولية الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت الذي رد بأنه من الحقوق السيادية لمصر أن تطلب سحب قوات الطوارئ من أراضيها، ولكنه لن يوافق إلا على الانسحاب الكامل لقوات الأمم المتحدة. قال يو ثانت إن قوات الطوارئ الدولية وحدة متكاملة ولا معنى لسحب جزء من القوات من الحدود الشرقية مع الاحتفاظ بقوات حفظ السلام في قطاع غزة ومضيق تيران. فكرت مصر مليًّا في رد الأمين العام، وفي يوم ١٨ مايو/أيار تقدمت بطلب لسحب قوات الأمم المتحدة بالكامل من سيناء. وانسحبت آخر وحدة من وحدات الأمم المتحدة في ٣١ مايو/أيار؛ وفجأة لم تعد توجد قوات عازلة بين المصريين والإسرائيليين على الإطلاق، مما صعّد التوترات بين البلدين إلى نبرة محمومة. وكان هذا هو ثاني تقديرات عبد الناصر الخاطئة التي قربته كثيرًا جدًّا من دخول الحرب.

خلق انسحاب قوات الأمم المتحدة مشكلة دبلوماسية غير متوقعة لعبد الناصر، فمنذ عام ١٩٥٧ فتحت الأمم المتحدة مضيق تيران أمام جميع السفن بصرف النظر عن انتمائها أو وجهتها، ومنح ذلك إسرائيل عقدًا من الزمان تميز بحرية الوصول إلى البحر الأحمر من خلال ميناء إيلات. وبانسحاب قوات الأمم المتحدة عاد المضيق إلى

السيادة المصرية، ووقعت مصر تحت ضغوط هائلة من جيرانها العرب لإغلاق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية، وكذلك في وجه السفن المتجهة إلى ميناء إيلات. يقول أنور السادات: «كان كثيرون من إخواننا العرب يعايرون مصر بأنها تركت مضايق تيران مفتوحة … أمام الملاحة الدولية، وخاصة الإسرائيلية.»

وسط المناخ الساخن الذي ساد شهر مايو/أيار ١٩٦٧ استجاب عبد الناصر للضغوط. فعقد اجتماعًا للجنة التنفيذية العليا جمع القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر؛ ورئيس الوزراء صدقي سليمان؛ ورئيس مجلس الأمة أنور السادات؛ وباقي قيادات الضباط الأحرار. تحدث عبد الناصر متأملًا فقال: «إن حشودنا في سيناء تجعل الحرب محتملة بنسبة خمسين بالمائة أما إذا أغلقنا المضايق [مضيق تيران]، فالحرب مؤكدة مائة في المائة.» ثم التفت إلى القائد العام للقوات المسلحة، وسأله «هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم؟» وجاء رد المشير عبد الحكيم عامر إيجابيًّا: «برقبتي يا ريس! كل شيء على أتم استعداد.»[21]

في يوم ٢٢ مايو/أيار أعلنت مصر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية وأمام جميع ناقلات البترول المتجهة إلى إيلات. وكان عبد الناصر محقًّا في تقديره لاحتمال اندلاع الحرب، ففيما يخص إسرائيل مثَّل هذا التهديد للطرق البحرية أساسًا للحرب.

في أواخر شهر مايو/أيار تخلى العالم العربي عن أي جهود لتفادي الحرب. فالرأي العام العربي — الذي كان لا يزال يتألم من الحربين الخاسرتين في عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦ ومن سلسلة هجمات أصغر — كان يتحرق شوقًا لرؤية إسرائيل تلقى هزيمة نكراء. رفعت عملية تعبئة القوات المصرية التي عرضتها شاشات التليفزيون التوقعات بأن لحظة الحساب قد حانت. وكان التعاون بين العرب معناه أن إسرائيل ستواجه هجومًا على ثلاث جبهات. فقد ارتبطت سوريا ومصر بالفعل بميثاق دفاع مشترك، وفي ٣٠ مايو/أيار طار الملك حسين عاهل الأردن إلى القاهرة للانضمام إلى عبد الناصر. أسلحة حديثة، وهدف واحد، وزعامة قوية: من المؤكد أن العرب امتلكوا كل ما يحتاجون إليه لإلحاق هزيمة شاملة بالإسرائيليين. غير أنه وراء كل هذا الصخب والتهديد والوعيد كان العرب في واقع الأمر أقل استعدادًا للحرب من أي وقت مضى.

لم تتعلم مصر وباقي الدول العربية من دروس حرب عام ١٩٤٨؛ فلم تقم بأي تخطيط جاد للحرب، وبالرغم من معاهدات الدفاع المشترك القائمة بينها لم يكن هناك

أي تنسيق عسكري بين كل من مصر وسوريا والأردن، ناهيك عن استراتيجية شاملة لهزيمة عدو لديه كل ذلك التصميم الذي تتحلى به إسرائيل. وما زاد الطين بلة أن مصر بددت ثروتها ومواردها العسكرية في حرب اليمن التي لا يمكن تحقيق النصر فيها، إذ ظل ثلث قواتها المسلحة مقيدًا هناك في مايو/أيار ١٩٦٧. بدا الأمر وكأن مصر تخوض الحرب وإحدى ذراعيها مكبلة وراء ظهرها.

لا بد أن الحرب مع إسرائيل كانت آخر شيء أراده عبد الناصر عام ١٩٦٧، غير أنه وقع أسيرًا لنجاحه الشخصي. فقد استجاب الشعب المصري والعالم العربي كله لدعايته وآمنوا به. لقد وثقوا ثقة عمياء في زعامته، وآمنوا بأنه أهل لها، وأنه سيحقق ما وعد به. غير أن مصداقية عبد الناصر ودعوى استحقاقه زعامة العالم العربي صارا في خطر. وبعد أن قربته تقديراته الخاطئة أكثر وأكثر من الحرب، تضاءلت مساحة المناورة المتاحة له لتجنب القتال.

أثارت التعبئة العسكرية في مصر أزمة حادة في إسرائيل، إذ تطلعت الجماهير الإسرائيلية — التي تزايدت مخاوفها من تطويق أعدائها العرب — لحكومتها لطمأنتها؛ وزاد قلقها أكثر من ذي قبل. أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول أن يستنفد أولًا جميع الوسائل الدبلوماسية قبل المخاطرة بالدخول في حرب شاملة. وخالفه الرأي جنرالاته وعلى رأسهم رئيس الأركان إسحاق رابين، إذ كانوا على ثقة من قدرتهم على هزيمة كل تلك الجيوش العربية إذا تحركوا بسرعة، قبل أن يتمكن خصومهم من تأمين أوضاعهم وتنسيق خطة الهجوم، وزادت حدة الانقسامات داخل اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي، وخشي إشكول الدخول في حرب على ثلاث جبهات مع مصر وسوريا والأردن في وقت واحد، وحتى ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء الأسبق المصنف من الصقور المتشددين — الذي كان متقاعدًا في ذلك الوقت — أعرب لرابين عن تحفظاته على التعبئة للحرب، ووجه له اللوم قائلًا: «لقد دفعت الدولة نحو موقف بالغ الخطورة. يجب ألا نخوض الحرب؛ إننا معزولون. أنت المسئول.»[22]

شهدت الفترة بين إغلاق مضيق تيران ونشوب الحرب فعليًّا توترًا هائلًا، وعُرفت في إسرائيل باسم «فترة الانتظار». خافت الجماهير الإسرائيلية على وجود الدولة ذاته، ولم تكن لديها أي ثقة في رئيس الوزراء الذي اعتبروه مترددًا وضعيفًا.

وجاءت نقطة التحول في نهاية مايو/أيار، إذ أُرغم إشكول — وقد صار معزولًا داخل حكومته الائتلافية — على استدعاء الجنرال المتقاعد المولع بالقتال موشيه ديان

لحكومته ليشغل منصب وزير الدفاع. قلب دخول ديان الحكومة الموازين لمصلحة الحزب الداعي للحرب. ومع تطمينات الولايات المتحدة التي تؤكد وقوفها إلى جانب إسرائيل في حالة نشوب الحرب، اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم ٤ يونيو/حزيران، واتخذ قراره بدخول الحرب. وبدأ الجنرالات العمل على الفور.

في الساعة الثامنة صباح الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ اكتشفت إحدى محطات رادار الإنذار المبكر في عجلون بالأردن موجات من أسراب الطائرات تنطلق من القواعد الجوية الإسرائيلية متجهة نحو الجنوب الغربي. وعلى الفور بث مُشغل وحدة الرادار رسالة تحذير لمركز عمليات الدفاع الجوي المصري بالقاهرة ولوزارة الدفاع المصرية، ولكن تحذيره وقع في آذان صماء، إذ كان العريف النوبتجي بمحطة الاستقبال الرئيسية قد ضبط جهاز الراديو على محطة خطأ، وفشل الضابط النوبتجي في الوزارة في إبلاغ الوزير، وعلى هذا بدأت إسرائيل الحرب مسلحة بميزة المفاجأة الكاملة.

في الوقت الذي توجهت فيه قاذفات القنابل الإسرائيلية نحو المجال الجوي المصري، كان القائد العام للقوات المسلحة المصرية — المشير عبد الحكيم عامر — على متن إحدى طائرات النقل العسكرية ومعه العديد من كبار ضباط الجيش متجهين إلى سيناء لتفقد القوات الجوية وأوضاع قوات المشاة. وكان قائد مركز القيادة المتقدم في سيناء — الفريق عبد المحسن مرتجي — ينتظر على الأرض بقاعدة تمادة الجوية لاستقبال القيادات العليا للجيش المصري. يقول الفريق مرتجي: «وحوالي الثامنة وخمس وأربعين دقيقة هاجمت الطائرات الإسرائيلية المطار ودمرت جميع الطائرات مبتدئة بضرب الممرات لجعلها غير صالحة.» واضطرت طائرة المشير عامر التي لم تتمكن من الهبوط للعودة إلى القاهرة، إذ تعرضت جميع القواعد الجوية في سيناء للهجوم في وقت واحد.[23]

في نفس الوقت بالضبط كان نائب رئيس الجمهورية المصري حسين الشافعي يصطحب رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى في جولة بمنطقة قناة السويس. هبطت طائرتهما في مطار فايد في الثامنة وخمس وأربعين دقيقة متزامنة تمامًا مع هجوم الموجة الأولى للطائرات الإسرائيلية. يقول الشافعي:

> استطاعت الطائرة أن تهبط على أرض المطار وقد انفجرت قنبلتان بالقرب منها ... ونزلنا من الطائرة وانتشرنا في أرض المطار وكل منا اتخذ ساترًا منبطحًا على الأرض نرى ونرصد كل ما يحدث دقيقة بدقيقة. وكانت طائرات العدو تأتي بفاصل من عشر دقائق إلى خمس عشرة دقيقة في طلعات قوامها

> من ثلاث إلى أربع طائرات، ولم يكن يشغلها شاغل إلا القضاء على الطائرات وهي جاثمة على أرض المطار والجناح ملاصق للجناح كأنها أعدت بتدبير وإحكام ليتم تدميرها في أقل وقت ممكن ودون جهد أو عناء. وكل طلعة تنتهي باحتراق طائرة أو طائرتين.[24]

وأثناء عودة الوفد إلى القاهرة برًّا شوهدت أعمدة الدخان ترتفع فوق كل قاعدة جوية مروا بها.

في أقل من ثلاث ساعات امتلكت القوات الجوية الإسرائيلية السيادة الجوية على المجال الجوي المصري، ودمرت جميع القاذفات المصرية و٨٥ بالمائة من الطائرات المقاتلة، وألحقت الدمار بنظم الرادار وممرات الإقلاع لمنع استخدام الطائرات الأخرى للمجال الجوي المصري. والواقع أن عبد الناصر طلب من الحكومة الجزائرية إعارة قواته الجوية طائراتها الميج قبل أن يتبين له أن حجم الدمار الذي لحق بالقواعد الجوية المصرية يحول دون إرسال تلك الطائرات.

بعد إلحاق الدمار بالقوات الجوية المصرية، اتجه الإسرائيليون للتعامل مع الأردن وسوريا. كان الملك حسين قد وضع قواته المسلحة تحت القيادة المصرية حسب ما نصت عليه اتفاقية الدفاع المشترك التي أبرمها مع عبد الناصر منذ ستة أيام. وأصدر القائد المصري أوامره للمدفعية الأردنية وللقوات الجوية الأردنية بمهاجمة القواعد الجوية الإسرائيلية. وقامت القوات الجوية الأردنية المحدودة بأولى طلعاتها، ثم عادت إلى قواعدها للتزود بالوقود عندما هاجمتها النفاثات الإسرائيلية بعد الظهر بقليل. وفي موجتين هجوميتين تمكن الإسرائيليون من القضاء التام على القوات الجوية الأردنية؛ الطائرات وممرات الإقلاع والقواعد الجوية. ثم تحول الإسرائيليون بعد ذلك نحو السوريين ليقضوا على ثلثي القوات الجوية السورية خلال فترة ما بعد الظهيرة.

وبعد أن دانت لهم السيطرة على السماء أرسل الإسرائيليون قواتهم البرية سعيًا للقضاء على خصومهم العرب — مصر والأردن وسوريا — في تعاقب سريع ليتجنبوا الدخول في قتال على أكثر من جبهة في آن واحد. بدءوا بسيناء فأرسلوا نحو ٧٠ ألف جندي مشاة و٧٠٠ دبابة في مواجهة قوات مصرية إجمالية بلغت ١٠٠ ألف جندي في سيناء. وبعد قتال عنيف في الخامس من يونيو/حزيران، احتل الإسرائيليون أجزاء كبيرة من قطاع غزة، واخترقوا الخطوط المصرية على ساحل البحر المتوسط، وبحلول الليل استولوا على مفترق الطرق الاستراتيجي بأبو عويجلة بشرق سيناء.

قاوم المصريون، ففي الصباح التالي أصدر القادة المصريون أوامرهم لواحدة من الفرق المدرعة باستعادة موقع أبو عجيلة، شهد الفريق الجمسي المعركة وقال: «شاهدت الطائرات الإسرائيلية تعمل بحرية مطلقة أثناء قصفها أحد لواءاتنا المدرعة بطريقة تبعث على الأسى، فالسماء مفتوحة لها والدبابات تتحرك في أرض صحراوية مكشوفة نهارًا تجعلها أهدافًا سهلة للقصف الجوي وليس لديها وسائل مؤثرة للدفاع.»[25] وبحلول العصر تخلى المصريون عن الهجوم. أصدر المشير عامر أوامره — دون استشارة ضباطه على أرض المعركة — بالانسحاب الشامل من سيناء لإعادة تجميع قواته في الضفة الغربية لقناة السويس. حول هذا الانسحاب الذي حدث دون تنظيم أو تنسيق هزيمة مصر إلى كارثة محققة. ويتذكر الجمسي منظر القوات قائلًا: «شاهدت القوات المنسحبة بشكل يدعو للأسى تحت ضغط الهجمات الجوية المعادية المستمرة ... التي حولت مضيق متلا إلى مقبرة تتناثر فيها الجثث، وتشتعل فيها المعدات، وتنفجر فيها الذخائر.»[26]

بعد شل حركة الجيش المصري تحول الإسرائيليون نحو الجبهة الأردنية، وبعد الهجمات الجوية الناجحة يوم ٥ يونيو/حزيران استغل الإسرائيليون تفوقهم الجوي، فقصفوا الوحدات المدرعة الأردنية التي دافعت عن الضفة الغربية دفاعًا قويًّا، واستمرت الهجمات الإسرائيلية الموزعة على المواقع الأردنية في القدس وجنين طوال الليل قبل أن تعاود القوات الجوية الإسرائيلية هجومها مع مطلع فجر اليوم الجديد، وبحلول يوم ٦ يونيو/حزيران كانت القوات البرية الأردنية قد حوصرت في مدينة القدس القديمة وتنسحب من جنين. توجه الملك حسين إلى الجبهة لتقييم الوضع بنفسه، يقول الملك: «لن أنسى ما حييت مشهد الهزيمة المروعة، انسدت الطرق بالشاحنات وعربات الجيب وسائر أنواع المركبات وقد شوهت معالمها وخرجت أحشاؤها وانبعجت وتصاعد الدخان منها. ووسط هذه المقبرة كان هناك رجال في مجموعات تتراوح بين ثلاثين رجلًا ورجلين مصابين ومنهكي القوى يحاولون فتح طريق تحت هجمة شرسة وحشية شنتها أسراب الميراج الإسرائيلية التي تهدر في سماء زرقاء صافية تسطع الشمس في وسطها.»[27]

واصل الملك حسين صموده لتجنب إدانته من قبل الأشقاء العرب بشق الصف وعلى أمل صدور قرار من الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار قد يحفظ له وضعه في القدس والضفة الغربية. غير أن وقف إطلاق النار جاء متأخرًا جدًّا للأردن؛ فقد سقطت مدينة القدس القديمة صباح ٧ يونيو/حزيران، وتحولت مواقع الأردنيين في بقية أنحاء

الضفة الغربية إلى أشلاء قبل أن يوافق الإسرائيليون على وقف إطلاق النار مع الأردنيين. وافقت سوريا ومصر على وقف إطلاق النار مع إسرائيل يوم ٨ يونيو/حزيران، غير أن الإسرائيليين استغلوا تفوقهم، فهاجموا سوريا، واحتلوا مرتفعات الجولان قبل أن تنتهي حرب الستة أيام يوم ١٠ يونيو/حزيران ١٩٦٧.

لجأ القادة المصريون الذين صدمتهم الخسائر إلى الخيال لكسب الوقت، ففي أول أيام القتال أعلنت القاهرة أنها أسقطت ١٦١ طائرة إسرائيلية.[28] وحذا السوريون حذوها زاعمين أنهم أسقطوا ٦١ طائرة إسرائيلية في الساعات الأولى للحرب. كانت تلك بداية حملة إعلامية كاذبة منسقة على موجات الإذاعة كررتها الصحف القومية الخاضعة لسلطة الدولة مما حدا بالعرب إلى تصديق أن إسرائيل على شفا هزيمة شاملة. يقول أحد ضباط المخابرات المصريين: «كنا نسمع أخبار الحرب من الإذاعة، واعتقد العالم أجمع أن قواتنا على مشارف تل أبيب.»[29]

لم تكن القيادة العربية مستعدة للاعتراف بإخفاقاتها إلا بعد أن تلقي اللوم أولًا على التواطؤ الأمريكي مع الإسرائيليين، ففي أول أيام الحرب أذاعت صوت العرب الاتهام بأن «الولايات المتحدة هي العدو. الولايات المتحدة هي القوة العدوانية التي تقف وراء إسرائيل. الولايات المتحدة أيها العرب هي عدو كل الشعوب، قاتلة الحياة، سافكة الدماء التي تحول بينكم وبين تصفية إسرائيل.»[30] بل إن عبد الناصر اتصل بالفعل بالملك حسين عاهل الأردن — صاحب السمعة السيئة في أوساط الدول العربية التقدمية لعلاقاته الوطيدة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة — للتنسيق معه بشأن البيانات التي تلقي باللوم على المؤامرة الإنجليزية الأمريكية التي تسببت في المكاسب الإسرائيلية. وفي محادثة هاتفية تنصتت عليها المخابرات الإسرائيلية، سُر عبد الناصر بموافقة الملك حسين، وشرح له قائلًا: «سوف أذيع بيانًا وتذيع أنت بيانًا وسوف نعمل على أن يخرج السوريون ببيان مفاده أن الطائرات الأمريكية والبريطانية تشارك في الهجوم علينا من حاملات الطائرات. وسوف نؤكد على هذا.»[31] وأعطت حقيقة اشتراك بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل في الحرب على مصر عام ١٩٥٦ مصداقية لشائعات وجود مؤامرة.

ولم تؤدِ الحملة الإعلامية الكاذبة التي شنها القادة العرب لأكثر من تأجيل يوم الحساب الرهيب الذي اضطروا فيه لمواجهة مواطنيهم بفداحة خسائرهم: الهزيمة الكاملة للجيوش والقوات الجوية المصرية والأردنية والسورية، واحتلال مساحات

شاسعة من الأراضي العربية: شبه جزيرة سيناء بالكامل؛ وقطاع غزة الفلسطيني؛ والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية العربية؛ ومرتفعات الجولان السورية.

غير أنه خلال الأسبوع الأول من يونيو/حزيران ظلت الجماهير العربية المخدوعة تحتفل، فنظمت الحشود المنتشية احتفالات النصر في جميع أنحاء العالم العربي، ولم يشك الناس لحظة واحدة أن زعماءهم يكذبون عليهم. وقد تذكر أنور السادات شعوره باليأس وهو يشاهد المهرجانات العفوية قائلًا: «الجميع يهتفون ويهللون ويرقصون فرحًا بالنصر المزعوم الذي تذيعه عليهم أجهزة الإعلام ساعة بعد ساعة. كانت فرحتهم بالنصر [المزعوم] تثير في نفسي إحساسًا قويًّا بالإشفاق عليهم والأسى لهم والحنق على من كانوا السبب في خداعهم وخديعة مصر بأكملها.» جزع السادات من لحظة الحقيقة المحتومة التي يفيق فيها الشعب المصري «ويعرف أن هذا النصر الذي زينوه لهم ليس إلا كارثة رهيبة نزلت بهم.»[32]

وجاءت تلك اللحظة يوم ٩ يونيو/حزيران عندما خرج صوت عبد الناصر عبر موجات الأثير ليعلن للشعب مسئوليته الكاملة عما أسماه «النكسة» — وهو الاسم الذي اشتهرت به تلك الحرب — ويعلن تنحيه عن الحكم. وأصر عبد الناصر على اتهامه للإنجليز والأمريكيين بالتواطؤ مع إسرائيل، وزعم أن تلك الحرب ما هي إلا الفصل الأخير من تاريخ طويل من الهيمنة الإمبريالية على مصر والعالم العربي وفي صدارتها الآن الولايات المتحدة الأمريكية. وكما قال السادات فإن عبد الناصر قال إن الولايات المتحدة «تريد أن تحكم مصر والعالم وأنه لا يستطيع أن يجيبها إلى ما تطلب ولذلك فليس أمامه سوى أن يتنحى ويعهد برئاسة الدولة إلى غيره.»[33]

وبعد إذاعة البيان مباشرةً امتلأت شوارع القاهرة بالمتظاهرين من جماهير الشعب المصري. يقول السادات في مذكراته: «نساء ورجال وأطفال من جميع الطبقات ومختلف نواحي الحياة ... وحدت بينهم المحنة فأصبحوا كتلة واحدة تتحرك بإيقاع واحد وتتكلم بلسان واحد ... الكل يطالبون ببقاء عبد الناصر.» كانت صدمة الهزيمة كافية لشعب مصر؛ ولم يرغب الشعب في تحملها بدون عبد الناصر. من وجهة نظر المصريين كان الإبقاء على الزعيم يمثّل جزءًا من رفض الهزيمة والهيمنة الأجنبية المتمثلة في الولايات المتحدة هذه المرة وليس بريطانيا. وقال السادات إن جموع الشعب المصري رفضت ترك أماكنها في شوارع القاهرة طيلة سبعة عشر ساعة إلى أن وافق عبد الناصر على الرجوع عن قرار تنحيه.[34] ومع أن عبد الناصر وافق على البقاء في منصبه فإنه لم يتعاف قط من آثار «النكسة».

بشرت خسائر عام ١٩٦٧ بعصر راديكالي جديد للسياسة العربية. صنع حجم الهزيمة — مصحوبًا بالخداع المتعمد للجماهير العربية — أزمة ثقة في القيادات السياسية العربية. بل إن عبد الناصر نفسه — الذي عاد مؤيدًا بهتافات الشعب — لم يسلم من السخرية العلنية. يقول السادات — الذي لم يكن دومًا رفيقًا بسلفه — إنه في أعقاب هزيمة ١٩٦٧: «سخر الناس في كل مكان [من ناصر] وجعلوه أضحوكتهم.» وتمتع باقي القادة العرب بلحظات من النشوة وهم يرون عبد الناصر — العملاق الشامخ في دنيا العرب — وقد نال ضربة قاضية أقصته عن عرش زعامته. لم يعد عليهم أن يخشوا خطبه العنيفة التي كانت آلته الإعلامية تبثها عبر إذاعة صوت العرب عندما كانوا يحيدون عن الخط الذي انتهجته مصر. غير أن تلك اللحظات لم تدم طويلًا؛ فقد تراكمت التهديدات الداخلية سريعًا ضد القادة العرب في أعقاب «النكسة».

أثارت خيبة الأمل الشعبية موجة من الانقلابات والثورات ضد العديد من الحكومات في أرجاء العالم العربي، تمامًا مثلما حدث في أعقاب حرب عام ١٩٤٨. أُطيح بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في انقلاب قاده حزب البعث عام ١٩٦٨. وخُلع الملك إدريس ملك ليبيا عن عرشه في حركة قادها الضباط الأحرار بزعامة العقيد معمر القذافي، وانتزع جعفر النميري السلطة من الرئيس السوداني عام ١٩٦٩. وفي عام ١٩٧٠ سقط الرئيس السوري نور الدين الأتاسي في انقلاب عسكري جاء بالرئيس حافظ الأسد إلى السلطة. وتبنت كل واحدة من تلك الحكومات الجديدة إطارًا قوميًّا عربيًّا راديكاليًّا كأساس لشرعيتها، ودعت إلى تدمير إسرائيل، وتحرير فلسطين، وتحقيق النصر على الإمبريالية؛ ممثلة هذه المرة في الولايات المتحدة.

حولت حرب عام ١٩٦٧ تمامًا وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ وعندئذ بدأت العلاقة الخاصة جدًّا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، متناسبة مع العداء العربي للولايات المتحدة، كان هذا الشقاق محتومًا في ضوء اختلاف الأولويات الجيوستراتيجية لكلا طرفيه. لم يتمكن الأمريكيون من إقناع العرب بالوقوف في صفهم ضد الخطر السوفييتي، ولم يستطع العرب أن يجعلوا أمريكا تقدر وجهات نظرهم تجاه التهديد الصهيوني.

خلال حرب ١٩٦٧ تخلت إدارة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عن حيادها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وانحازت إلى جانب إسرائيل. لقد سرهم أن يروا عبد الناصر يفقد زعامته ومكانته بفضل الهزيمة من إسرائيل معتقدين أنه هو ومبدأ

الاشتراكية العربي يأخذان العالم العربي نحو المعسكر السوفييتي. ومن ناحيته أصبح عبد الناصر يصدق دعايته المضللة. وما بدأ عذرًا لتجنب النقد الداخلي — أي الزعم بمشاركة الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب إسرائيل — تحول إلى قناعة بأن أمريكا تستخدم إسرائيل لفرض هيمنتها على المنطقة في موجة إمبريالية جديدة. وفي جميع أنحاء العالم العربي استُخدِمَ التآمر المزعوم بين إسرائيل والولايات المتحدة لتبرير الهزيمة التي ما كان أحد يتخيلها. قطعت جميع الدول العربية علاقاتها مع الولايات المتحدة باستثناء أربع فقط (تونس ولبنان والكويت والسعودية) بزعم الدور الذي لعبته في حرب عام ١٩٦٧.

وقد أصبحنا نعرف لاحقًا أن مزاعم عبد الناصر بالمشاركة الفعلية للولايات المتحدة في الحرب إلى جانب إسرائيل لم يكن لها أساس من الصحة، وفي الواقع كان العكس هو الصحيح، ففي رابع أيام الحرب هاجمت القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية سفينة المراقبة يو إس إس ليبرتي، وقتلت ٣٤ عسكريًّا أمريكيًّا، وجرحت ١٧١ آخرين. ولم يقدم الإسرائيليون مطلقًا تفسيرًا معلنًا لهذا الهجوم، بالرغم من أنه من الواضح أنهم أرادوا إعطاب السفينة لمنع الأمريكيين من مراقبة الاتصالات الإسرائيلية الواردة من ميدان القتال. وحقيقة أن هجومًا غير مبرر كهذا — أوقع هذا العدد الكبير من الضحايا الأمريكيين — أمكن التسامح معه بكل تلك السهولة عكست طبيعة العلاقة الخاصة الجديدة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

حدث تشدد كبير أيضًا في مواقف العرب تجاه إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة. فقد كانت هناك بعض العروض والاقتراحات من قبل الدول العربية على مدار العقدين اللذين مرَّا منذ إنشاء الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، وجرت بعض الاتصالات الدبلوماسية السرية بين العرب والقيادات الإسرائيلية، بل إن عبد الناصر نفسه دخل في محادثات سرية مع الإسرائيليين في عام ١٩٥٤، كما فتح الملك حسين قنوات اتصال مباشرة مع الدولة اليهودية عام ١٩٦٣.[35] وجاءت هزيمة العرب عام ١٩٦٧ لتضع نهاية لجميع المفاوضات السرية مع إسرائيل. وأمل عبد الناصر والملك حسين — وهما أكبر خاسرين في تلك الحرب — في استعادة الأراضي العربية من خلال تسوية تفاوضية مع إسرائيل بعد الحرب. غير أنهما أُثبطا بسبب السياسة المتشددة التي تبناها الزعماء العرب خلال مؤتمر القمة العربي المنعقد في أواخر أغسطس/آب وأوائل سبتمبر/أيلول ١٩٦٧. اشتهرت «قمة الخرطوم» التي عُقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم بقمة

«اللاءات الثلاث» للسياسة العربية: لا اعتراف بالدولة العبرية، ولا تفاوض مع المسئولين الإسرائيليين، ولا سلام بين الدول العربية وإسرائيل. ومنذ ذلك الحين تحدد الأساس الأخلاقي الأعلى للسياسة العربية في ضوء التمسك بقرارات القمة.

ظل المجتمع الدولي يأمل في الجمع بين إسرائيل والعرب على طاولة المفاوضات للتوصل إلى سلام عادل ودائم. وعندما طرحت الأمم المتحدة القضية للنقاش في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ وجدت العالم العربي منقسمًا حول إمكانية القبول بحل دبلوماسي. ووفر القرار ٢٤٢ — الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ — إطارًا شرعيًّا لحل الصراع العربي الإسرائيلي يقوم على أساس الأرض مقابل السلام. ودعا القرار إلى «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير» مقابل «احترام واعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها». ويظل القرار ٢٤٢ الأساس لجميع مبادرات «الأرض مقابل السلام» اللاحقة في الصراع العربي الإسرائيلي.

نال القرار تأييد مصر والأردن ولكن سوريا وباقي الدول العربية رفضته. فبالنسبة لتلك الدول أبطلت اللاءات الثلاث لقمة الخرطوم الحل الدبلوماسي الذي تضمنه القرار ٢٤٢. كان ذلك موقفًا متصلبًا، ولكن بعد خسارة ثلاثة حروب أمام إسرائيل — في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ — لم يكن معظم القادة العرب مستعدين للتفاوض مع الدولة العبرية إلا من موقع القوة. وبعد عام ١٩٦٧ اقتنع هؤلاء القادة بأن العرب ليسوا في موقف يتيح لهم التفاوض.

كان الشعب الفلسطيني نفسه أكبر الخاسرين من دبلوماسية ما بعد الحرب، فخلال العقدين اللذين مرَّا منذ طرد الفلسطينيين من وطنهم، لم يحظ الفلسطينيون قط بالاعتراف الدولي بهم بوصفهم شعبًا مستقلًّا له حقوق قومية. ومنذ زمن الانتداب أصبح يشار لهم باسم «عرب فلسطين» وليس باسم الفلسطينيين. وفي عام ١٩٤٨ حصل يهود فلسطين على هوية قومية بوصفهم مواطنين إسرائيليين في حين ظل العرب الفلسطينيون «عربًا» فحسب؛ إما «عرب إسرائيل» (وهم الأقلية الذين ظلوا في وطنهم وقت قيام دولة إسرائيل) وإما «عربًا لاجئين» (أي أولئك الذين فروا من القتال ولاذوا بالدول العربية المجاورة). ومن وجهة نظر الرأي العام الغربي فإن عرب فلسطين المشردين اللاجئين لا يختلفون عن عرب لبنان أو سوريا أو الأردن أو مصر وسوف ينصهرون في الدول المضيفة لهم مع الوقت.

بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ اختفى الفلسطينيون بوصفهم مجتمعًا سياسيًّا، وعندما زعمت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير أنه لا يوجد شيء اسمه فلسطينيون، لم يعترض على تعليقها النابع من منطلق نفعي بحت لا جدال فيه سوى قليلين في المجتمع الدولي. وانعكس هذا الغياب للوعي بالتطلعات القومية الفلسطينية على المناقشات التي دارت في الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٦٧. ورغم أن القرار ٢٤٢ قد يبدو لنا الآن منطقيًّا فإنه وقت صدوره كان يمثل نهاية التطلعات القومية لسائر الفلسطينيين. فمبدأ «الأرض مقابل السلام» كان من شأنه تأكيد ديمومة دولة إسرائيل بين مجتمع الدول؛ مع إعادة المساحة الصغيرة المتبقية من فلسطين العربية إلى الوصاية المصرية والأردنية. وكان البلد الذي عُرفَ فيما مضى باسم فلسطين سيختفي إلى الأبد من خريطة العالم، ولن تكون هناك دولة لملايين الفلسطينيين الذين طُردوا من بيوتهم كلاجئين في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ولم يكن كافيًا أن يرفض الفلسطينيون القرار ٢٤٢؛ فقد كان عليهم أيضًا أن يلفتوا انتباه المجتمع الدولي إلى عدالة قضيتهم بكل السبل الممكنة.

على مدار عشرين عامًا وضع الفلسطينيون قضيتهم أمانة بين أيدي أشقائهم العرب على أمل أن يحرر العمل العربي المشترك وطنهم المفقود. وجاءت الهزيمة الجماعية للعرب عام ١٩٦٧ لتقنع القوميين الفلسطينيين باستعادة زمام أمورهم بين أيديهم. بدأت الجماعات القومية الفلسطينية كفاحها المسلح — مستلهمة نموذج الثورات التي قامت في العالم الثالث — ولم يكن هذا الكفاح موجهًا نحو إسرائيل وحدها، وإنما طال كذلك الدول العربية التي وقفت في الطريق.

* * *

التقى مؤسسو حركات الكفاح الفلسطيني المسلح لأول مرة في القاهرة في بدايات الخمسينيات. انتُخب طالب الهندسة الفلسطيني ياسر عرفات (١٩٢٩–٢٠٠٤) — وهو أحد المحاربين القدامى في حرب ١٩٤٨ — رئيسًا لاتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة عام ١٩٥٢. واستغل عرفات موقعه في تحفيز جيل من الشباب الفلسطيني لتكريس حياتهم لتحرير وطنهم.

كان من بين أقرب معاوني عرفات رجل يدعى صلاح خلف؛ اشتهر لاحقًا باسمه الحركي أبو إياد. خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ اضطر صلاح خلف البالغ من العمر وقتها خمسة عشر عامًا للرحيل عن مسقط رأسه في يافا إلى غزة، ثم

رحل إلى القاهرة للدراسة بكلية تأهيل المعلمين «دار العلوم»، وهناك التقى بعرفات في اجتماع لاتحاد الطلبة الفلسطينيين في خريف عام ١٩٥١. كتب خلف في مذكراته يقول: «كان يكبرني بأربعة أعوام ووجدت نفسي منبهرًا بنشاطه وحماسه وروح الإقدام لديه.» اجتمع خلف وعرفات على عدم الثقة في الأنظمة العربية في أعقاب نكبة ١٩٤٨، ولكن مع مجيء عبد الناصر والضباط الأحرار، حسبما قال خلف: «بدا كل شيء ممكنًا، حتى تحرير فلسطين.»[36]

أصبحت مصر بعد الثورة مكانًا شديد الصعوبة للسياسيين الفلسطينيين. فمع أن عبد الناصر وعد باستعادة الحقوق القومية الفلسطينية فإن حكومته قيدت النشاط القومي الفلسطيني بضوابط صارمة. وعلى مر السنوات التي أعقبت ذلك انتشر الطلبة الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم العربي مؤسسين لأنفسهم موقع قدم في بلدان عديدة ومشكلين في النهاية خلايا منظمة. انتقل عرفات إلى الكويت عام ١٩٥٧، وانضم خلف إليه بعدها بعامين. وعثر آخرون، مثل محمود عباس — الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية — على وظائف في قطر. حقق الفلسطينيون الذين تلقوا تعليمًا جيدًا النجاح في وظائفهم الجديدة ووجهوا مواردهم لخدمة قضيتهم الوطنية؛ قضية تحرير فلسطين.

لم يبدأ الفلسطينيون في إنشاء تنظيمات سياسية مستقلة إلا في أواخر الخمسينيات. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩ عقد عرفات وخلف سلسلة من الاجتماعات مع عشرين ناشطًا فلسطينيًّا آخر في الكويت لإنشاء منظمة «فتح». حمل اسم المنظمة معنى مزدوجًا؛ فالكلمة باللغة العربية تحمل معنى الغزو وتحرير الأرض، وهي في الوقت نفسه ترتيب معكوس للحروف الأولى لعبارة «حركة تحرير فلسطين». أيدت الحركة الكفاح المسلح لتجاوز الخلافات ونيل الحقوق الوطنية الفلسطينية، ولجأت بقوة إلى ضم وتنظيم الأعضاء الجدد على مدار السنوات الخمس التالية. وبدأت فتح في نشر مجلتها التي حملت اسم «فلسطيننا» للترويج لآرائها؛ وأصبح رئيس تحرير المجلة خليل الوزير (أبو جهاد) المتحدث الرسمي باسم حركة فتح.

قررت الدول العربية إنشاء تنظيم رسمي يعبر عن تطلعات الفلسطينيين. وفي عام ١٩٦٤ اجتمعت القمة الأولى للقادة العرب في القاهرة، ودعت لإنشاء منظمة جديدة تمكن الشعب الفلسطيني «من لعب دوره في تحرير بلاده ونيل حق تقرير مصيره.» وراودت عرفات وزملاءه شكوك عميقة تجاه تلك المنظمة الجديدة؛ التي أطلق عليها

اسم «منظمة التحرير الفلسطينية». لم يؤخذ رأي الفلسطينيين في تأسيس منظمة تحرير بلادهم، ووضع عبد الناصر محاميًا يدعى أحمد الشقيري على رأس منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت أوراق اعتماد الشقيري للمنصب ضعيفة على أفضل تقدير؛ فقد عمل الشقيري البليغ — المولود في لبنان والمنحدر من أصول مصرية حجازية تركية مختلطة — حتى عام ١٩٦٣ مندوبًا للسعودية لدى الأمم المتحدة. واقتنع عرفات ونشطاء فتح بأن منظمة التحرير الفلسطينية أنشأتها الأنظمة العربية للسيطرة على الفلسطينيين لا لإشراكهم في تحرير وطنهم.

حاولت حركة فتح التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في البداية. واجتمع عرفات وخلف بالشقيري أثناء زيارة له للكويت، وأرسلا مبعوثين إلى أول مؤتمر وطني فلسطيني، الذي عقد في القدس في مايو/أيار ١٩٦٤، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية رسميًّا في مؤتمر القدس. وأعلن المبعوثون الحاضرون البالغ عددهم ٤٢٢ — والمنحدر معظمهم من أسر الصفوة العريقة — أنهم يشكلون أعضاء «المجلس الوطني الفلسطيني» الجديد؛ كهيئة برلمانية تعمل في المنفى، وأقروا مجموعة من الأهداف التي تجسدت في «الميثاق الوطني الفلسطيني». بل إن المنظمة الوليدة دعت إلى إنشاء جيش وطني فلسطيني أصبح يعرف باسم «جيش التحرير الفلسطيني». تعرضت حركة فتح للتهميش في المؤتمر، فغادر ممثلوها القدس عازمين على جذب الانتباه بعيدًا عن التنظيم الفلسطيني الرسمي الجديد. ولأخذ المبادرة قررت فتح بدء الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

مُنيت أولى عمليات فتح ضد إسرائيل بفشل عسكري، ولكنها حققت نجاحًا دعائيًّا. كُلفت ثلاث مجموعات من الفدائيين بمهمة مهاجمة إسرائيل من غزة والأردن ولبنان يوم ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٤، غير أن حكومات مصر ولبنان والأردن كانت حريصة على منع الفلسطينيين من استعداء الإسرائيليين؛ مدركةً أنها سوف تواجه عمليات انتقامية عنيفة داخل أراضيها. ألقت السلطات المصرية القبض على مجموعة فتح في غزة قبل موعد تنفيذ العملية بأسبوع؛ وألقت قوات الأمن اللبنانية القبض على المجموعة الثانية قبل وصولها إلى الحدود الإسرائيلية؛ وعبر فريق ثالث الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل يوم ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٦٥، وزرع عبوات ديناميت ناسفة داخل محطة ضخ مياه ري، إلا أن الإسرائيليين اكتشفوا المتفجرات، وأبطلوا مفعولها قبل أن تنفجر. وأثناء عودة الفدائيين الفلسطينيين إلى الأراضي الأردنية ألقت السلطات الأردنية القبض عليهم، ولقي أحد الفدائيين مصرعه أثناء مقاومته للاعتقال. وهكذا سقط أول شهداء حركة فتح، مع أنه قتل بأيدي أشقاء عرب حسبما قيل.

كان المعنى الرمزي للهجمات — التي فشلت في النهاية — أكثر أهمية بكثير من الأهداف العسكرية التي أرادت حركة فتح تحقيقها. ففي أول أيام عام ١٩٦٥ أصدرت فتح بيانًا عسكريًّا باسم افتراضي — «العاصفة» — تقول فيه: «إيمانًا منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب وإيمانًا منا بموقف العربي الثائر ... تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة للتأكيد للمستعمرين وأذنابهم، وللصهيونية العالمية ومموليها، أن الشعب الفلسطيني ما زال في ميدان القتال؛ وأنه لم ولن يموت.»[37]

اشتعل حماس الفلسطينيين في كل أنحاء العالم عند سماعهم الخبر. كتبت ليلى خالد — وهي إحدى جنود الكفاح المسلح أُخرِجَت أسرتها من حيفا عام ١٩٤٨ — تقول: «في أول يناير/كانون الثاني ١٩٦٥ بدأت فتح عهدًا جديدًا في التاريخ الفلسطيني المعاصر.» من وجهة نظرها مثلت الهجمات بداية الثورة الفلسطينية والخطوة الأولى نحو تحرير وطنها. تقول: «قضى الشعب الفلسطيني سبعة عشر عامًا في المنفى يعيش على آمال رعتها الزعامات العربية. وفي عام ١٩٦٥ قرر الشعب أنه لا بد أن يحرر نفسه بنفسه.»[38]

خلال الثمانية عشر شهرًا الأولى ظل الكفاح الفلسطيني المسلح حركة هامشية احتوتها إسرائيل وجيرانها العرب بسهولة. يقول صلاح خلف إن فتح نفذت «نحو ٢٠٠ هجمة فدائية» بين يناير/كانون الثاني ١٩٦٥ ويونيو/حزيران ١٩٦٧ إلا أنه أقر بأن تلك الهجمات كانت «محدودة النطاق ولم تكن من النوع الذي يمكن أن يمثل خطرًا على أمن واستقرار إسرائيل.»

ومن المفارقات أن هزيمة العرب عام ١٩٦٧ كانت بمنزلة لحظة تحرير للكفاح الفلسطيني المسلح. فبعد أن صارت غزة والضفة الغربية الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي (ولم تعد خاضعة للحكم المصري والأردني كما كانتا بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧) أصبح بمقدور الحركة الفلسطينية لأول مرة أن تزعم أنها تتحدث نيابة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك نالت الحركة الفلسطينية حريتها من الدول العربية المنهزمة. كان عبد الناصر وباقي القادة العرب يفرضون من قبل قيودًا صارمة على فتح وباقي الفصائل الفلسطينية الأخرى. ولم يعد عبد الناصر المنكسر قادرًا على الوقوف في وجه الحركة الفلسطينية، غير أنه استغل سلطته المتضائلة في الضغط على الدول العربية الأخرى التي لها حدود مع إسرائيل للسماح للفلسطينيين بإطلاق هجماتهم من أراضيها.

أصبحت الأردن المركز الرئيسي للعمليات الفلسطينية في أعقاب حرب الأيام الستة مباشرةً، وتعامى الملك حسين — الذي خارت قوته بعد تدمير قواته المسلحة وخسارته للضفة الغربية — عن عمليات فتح ضد إسرائيل. وأنشأت الفصائل الفلسطينية المسلحة مراكز قياداتها في وادي الأردن في قرية الكرامة، ولاحظ الإسرائيليون استعدادات فتح. وفي مارس/آذار ١٩٦٨ حذرت السلطات الأردنية فتح من ضربة إسرائيلية وشيكة على قاعدتها في الكرامة. وقرر الفلسطينيون التمسك بمواقعهم والتشبث بها وعدم الانسحاب أمام القوات الإسرائيلية الأكبر كثيرًا جدًّا، ووافق الأردنيون على تقديم الدعم المدفعي من التلال المطلة على وادي الأردن.

في يوم ٢١ مارس/آذار عبرت قوة إسرائيلية كبيرة نهر الأردن في محاولة لتدمير مركز قيادة فتح، وهاجم قرابة ١٥ ألف جندي مشاة ومدرعات إسرائيلي كلًّا من قرية الكرامة ومعسكرات التدريب التابعة لفتح. شهد محمود عيسى — أحد لاجئي عام ١٩٤٨ من مدينة عكا — ما حدث هناك وقال: «صدرت لنا الأوامر بألا نتدخل طيلة الشطر الأول من العملية، وجاء أبو عمار [الاسم الحركي لياسر عرفات] شخصيًّا ليشرح لنا أننا لن ننجو من موقف يائس كهذا إلا بالحيلة والخداع، ولم يجد صعوبة في إقناعنا. كنا واقعيًّا غير قادرين على الدفاع عن الكرامة.» وفي الواقع تشير التقديرات الآن إلى أن عدد الفدائيين الموجودين في الكرامة في ذلك الوقت لم يكن يزيد على ٢٥٠ فدائيًّا وموظفًا إداريًّا من فتح، وقرابة ٨٠ فردًا من جيش التحرير الفلسطيني. وتابع عيسى قائلًا: «كان خيارنا الوحيد هو أن ننصب كمينًا للإسرائيليين، وأن نختار اللحظة المناسبة لنفعل ذلك.»[39]

اتخذ عيسى ورفاقه مواقعهم خارج المخيم لتنفيذ هجومهم المضاد وقت الغروب، يحكي عيسى في مذكراته قائلًا: «انقضى النهار، ولم يبق شيء من الكرامة سوى الأطلال. أُسِرَ العديد من النساء والرجال والأطفال، وكان هناك الكثير من القتلى.» وبعد إتمام مهمتهم وتحت قصف مدفعي أردني مكثف، بدأ الإسرائيليون انسحابهم، وكانت تلك هي اللحظة التي انتظرها عيسى ورفاقه.

> في اللحظة التي عبرت فيها الدبابات مواقعنا، أُعطيت لنا إشارة الهجوم. كانت لحظة ارتياح شديد لي ولرفاقي إذ بدا لنا أننا حبسنا أنفاسنا وقتًا طويلًا جدًّا. تقدمنا للأمام عدوًا نريد أن نسابق الريح، وتخيلنا وقع المفاجأة على الإسرائيليين وهم يرون الفدائيين الذين اعتقدوا أنهم مدفونون تحت

> الركام يتسابقون الآن نحوهم. خبا ضوء النهار ونُسفَت الجسور على نهر الأردن وأوقفت الدبابات، وبمساعدة الغطاء المدفعي [الأردني] وقعت معركة جديدة.»

أعطب الفلسطينيون عددًا من المركبات الإسرائيلية بواسطة قنابل يدوية مطلقة بالبنادق، وأوقعوا عددًا من الإصابات باستخدام الأسلحة الخفيفة قبل أن يُتم الإسرائيليون انسحابهم عبر نهر الأردن.

بالنسبة للفلسطينيين كانت معركة الكرامة بمنزلة انتصار للبقاء في مواجهة قوات تفوقهم عددًا وعدة، ولحظة من الكرامة (فكان اسم قرية «الكرامة» اسمًا على مسمى) عندما أُرغمَ الإسرائيليون على الانسحاب تحت وطأة النيران. إلا أن الكرامة جاءت بثمن باهظ. ومع أن الصحافة العربية بالغت بشدة في أرقام الخسائر الإسرائيلية، فقد قُتل ما لا يقل عن ٢٨ إسرائيليًّا، و٦١ أردنيًّا، و١١٦ مقاتلًا فلسطينيًّا في المعركة.[40] غير أن معركة الكرامة اعتُبرَت نصرًا فلسطينيًّا صريحًا في جميع أنحاء العالم العربي. فللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ وقف جيش عربي في مواجهة الإسرائيليين، وأثبت أنهم ليسوا بالعدو الذي لا يقهر.

كانت فتح المستفيد الأول من المعركة. وكتبت ليلى خالد في مذكراتها منتقدةً: «ضخمت وسائل الإعلام الإخبارية العربية الواقعة فصورت الأمر وكأن تحرير فلسطين قد صار وشيكًا. وتدافع آلاف المتطوعين؛ وجُمع الذهب بالكيلوجرامات، ووفدت الأسلحة بالأطنان. وفجأة بدت فتح — تلك الحركة التي لا تضم سوى بضع مئات من الفدائيين نصف المدربين — في عيون العرب أشبه بجيش التحرير الصيني عشية شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٩. حتى الملك حسين أعلن أنه فدائي!»[41] وقال صلاح خلف — أحد مؤسسي فتح — إن المتطوعين تدفقوا كالطوفان على مكاتب الحركة؛ نحو ٥٠٠٠ متطوع خلال الساعات الثماني والأربعين التي أعقبت المعركة. وتوسعت عمليات فتح في أعقاب ذلك؛ ٥٥ عملية في عام ١٩٦٨ زادت إلى ١٩٩ عملية عام ١٩٦٩، وارتفعت إلى ذروتها خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٧٠ بتنفيذ ٢٧٩ عملية ضد إسرائيل.[42]

غطى التأييد الشعبي للكفاح الفلسطيني المسلح — ولحركة فتح تحديدًا — على الخلاف بين الفصائل والنزاعات التي مزقت الحركة الوطنية الفلسطينية. وتسببت الخلافات

الأيديولوجية في ظهور مجموعة متنوعة من الأساليب التي حولت النضال الفلسطيني المسلح من عمليات فدائية إلى إرهاب.

مرت منظمة التحرير الفلسطينية بتحول هائل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧. تقدم أحمد الشقيري — الذي لم ينجح قط في ترسيخ زعامته وفرضها على الحركة الفلسطينية الواسعة — باستقالته من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٧. ومع أن حركة فتح بقيادة عرفات كانت في موقع قوي يمكنها من الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية، فإن أتباعها آثروا بدلًا من ذلك المحافظة على المنظمة كجبهة تضم جميع الفصائل الفلسطينية. غير أن فتح برزت باعتبارها الحزب المهيمن تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي فبراير/شباط ١٩٦٩ انتُخبَ ياسر عرفات رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو المنصب الذي ظل يحتله حتى وفاته عام ٢٠٠٤.

لم تقبل كافة الجماعات الفلسطينية بزعامة فتح؛ فقد كانت هناك خلافات أيديولوجية عميقة بين «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» — برئاسة الطبيب البشري دكتور جورج حبش (١٩٢٦–٢٠٠٨) — وبين حركة فتح. آمنت الجبهة الشعبية بأنه طبقًا للنموذجين الصيني والفيتنامي لا يمكن قيام الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني إلا بعد ثورة اجتماعية؛ وعلى النقيض وضعت حركة فتح النضال من أجل التحرير الوطني في المقدمة. رفض زعيم الجبهة الشعبية حركة فتح، مؤمنًا بأن المنظمة المنافسة مفلسة أيديولوجيًّا ومتهمة بالتعاون مع الحكومات العربية التي اعتبرها فاسدة.

وعندما سيطرت فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، قررت قيادة الجبهة الشعبية اتباع مسارها الخاص نحو الثورة الفلسطينية وزيادة الوعي الدولي بالقضية الفلسطينية. تركوا لفتح طريق الكفاح المسلح من خلال الغارات الفدائية داخل الأراضي الإسرائيلية؛ وهي استراتيجية بدت خيالية في ضوء الخسائر الكبيرة التي عاناها الفلسطينيون (١٣٥٠ فدائي استشهدوا و٢٨٠٠ أُخذوا أسرى بحلول نهاية عام ١٩٦٩، وفقًا للسجلات الإسرائيلية).[43] واتبعت الجبهة الشعبية بدلًا من ذلك طريق العمليات التي تنفذ ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية في الخارج والتي تجذب الانتباه من أجل زيادة الوعي الدولي بالقضية الفلسطينية.

كانت الجبهة الشعبية أول منظمة فلسطينية تمارس القرصنة الجوية. ففي يوليو/تموز ١٩٦٨ اختطف ثلاثة فدائيين ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

طائرة ركاب إسرائيلية تابعة لشركة الطيران الإسرائيلية «العال»، وأمروا قائدها بالهبوط بالطائرة في مدينة الجزائر. وأطلق الخاطفون سراح جميع الركاب دون أن يمسوهم بأذى مفضلين عقد مؤتمر صحفي بدلًا من أخذهم رهائن. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٨ أخلى محمود عيسى — وهو محارب سابق في موقعة الكرامة — طائرة أخرى تابعة لشركة العال في أثينا، ودمرها. وقد أمره رؤساؤه بتسليم نفسه للسلطات اليونانية على أمل أن تخلق محاكمته اهتمامًا إعلاميًّا واسعًا، وتؤدي لطرح القضية الفلسطينية أمام جمهور عالمي. نفذ عيسى مهمته بالحرف، فاستولى على الطائرة، وأخلاها من ركابها قبل أن يلقي بقنبلتين يدويتين في الطائرة الخاوية، ثم يسلم نفسه للسلطات اليونانية الذاهلة.

رد الإسرائيليون على الهجمات الفلسطينية على طائراتهم المدنية بقصف مطار بيروت الدولي، فدمروا ثلاث عشرة طائرة من طراز بوينج تابعة لشركة الطيران اللبنانية الوطنية «طيران الشرق الأوسط». وعلقت ليلى خالد على هذا ساخرة بقولها: «شكرنا الإسرائيليين على تعبئة التأييد اللبناني للثورة [الفلسطينية]، وأعجبنا ببسالتهم في تدمير طائرات سبعون أو ثمانون بالمائة منها مملوكة للأمريكيين!»[44]

آمنت الجبهة الشعبية بأن استراتيجيتها تحرز نتائج، وأنها ركزت الانتباه الدولي على القضية الفلسطينية. قالت ليلى خالد: «اضطر العالم أخيرًا لملاحظة الأنشطة الفلسطينية. ولم يكن بوسع الصحافة العربية تجاهلها، ولم يكن بوسع الصهاينة إخفاؤها.»[45] غير أن الفلسطينيين كانوا يكتسبون سمعة إرهابية في الصحافة الدولية، مما قوض شرعية حركتهم من وجهة نظر الرأي العام الغربي.

وكما هي الحال في الثورة الجزائرية لعبت المرأة دورًا مهمًّا في النضال الفلسطيني المسلح. وصارت أمينة دحبور أول امرأة فلسطينية تشارك في عملية اختطاف عندما تمكنت من السيطرة على طائرة العال في زيوريخ في فبراير/شباط ١٩٦٩. كانت مشاركة أمينة دحبور ملهمةً لنساء الحركة. وسمعت ليلى خالد بالخبر عبر هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، وأبلغت على الفور رفيقاتها من النسوة. كتبت ليلى تقول: «في غضون بضع دقائق كنا جميعًا نحتفل بتحرير فلسطين وتحرير المرأة.»[46]

تطوعت ليلى خالد — التي انضمت لتوها إلى الجبهة الشعبية — في كتيبة العمليات الخاصة، وأُرسلت إلى عمان للتدريب. وفي أغسطس/آب ١٩٦٩ كُلفَت ليلى بأولى مهامها. قال لها رؤساؤها: «ليلى، سوف تقومين باختطاف طائرة تي دابليو أيه.» شعرت

ليلى بالحماس للمهمة التي اعتبرتها مهمة موجهة ضد الإمبريالية الأمريكية.[47] وكانت مقتنعة تمامًا بأن استراتيجية خطف الطائرات الإسرائيلية والأمريكية تحقق أهدافًا استراتيجية لحركة تحرير فلسطين. كتبت تقول: «بوجه عام نحن لا نعمل من منطلق شل حركة العدو — لأننا نفتقر للقوة اللازمة لذلك — وإنما من منطلق نشر الدعاية الثورية، وزرع الرعب في قلب العدو، وتعبئة حشودنا، وتدويل قضيتنا، وحشد القوى التقدمية في صفنا، وعرض مظالمنا أمام الرأي العام الغربي غير المتجاوب والمؤيد للصهيونية والمتأثر بالدعاية الصهيونية.»[48] تحدد توقيت اختطاف طائرة تي دابليو أيه بحيث يتزامن مع خطاب للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أمام الاجتماع السنوي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا يوم ٢٩ أغسطس/آب ١٩٦٩.

في ضوء إجراءات الأمن المشددة التي طبقتها المطارات، تبدو السهولة التي تمكنت بها ليلى خالد وزميلها من تهريب المسدسات والقنابل اليدوية إلى رحلة تي دابليو أيه ٨٤٠ في مطار فيوميتشينو بروما مثيرة للعجب. بعد قليل من إقلاع الطائرة شق زميلها طريقه بالقوة نحو كابينة القائد، وأعلن أن الطائرة أصبحت في عهدة «قائد جديد». بعدها تولت ليلى السيطرة على الطائرة. تقول ليلى: «ولإظهار مصداقيتي، قدمت فورًا دبوس أمان القنبلة هدية تذكارية للكابتن كارتر [قائد الطائرة]، ورفضه الرجل بأدب، فأسقطته عند قدميه، وألقيت خطابي: «إذا أطعتم أوامري، فسيكون كل شيء على ما يرام؛ وإذا لم تفعلوا، فأنتم المسئولون عن سلامة الركاب والطائرة.»[49]

بمجرد ضمان سيطرتها على الطائرة استمتعت ليلى كثيرًا بدور القيادة. أمرت قائد الطائرة بالتوجه إلى إسرائيل، وتحدثت مباشرةً مع مراقبي حركة الطيران بالمطارات في الطريق، وبلغت متعتها الذروة عندما أرغمت السلطات الإسرائيلية على مخاطبة الطائرة باسم «الجبهة الشعبية، فلسطين العربية الحرة» بدلًا من «الرحلة تي دابليو أيه ٨٤٠». وجعلت الطيار يدور حول مسقط رأسها في حيفا، التي رأتها لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ وقد حجبتها ثلاث مقاتلات إسرائيلية. وأخيرًا أمرت الطيار بالهبوط في دمشق، حيث أُطلقَ سراح جميع الركاب في النهاية دون أن يصيبهم أذى. احتجزت السلطات السورية ليلى وزميلها رهن الإقامة الجبرية مدة خمسة وأربعين يومًا قبل أن يسمح لهما بالعودة إلى لبنان. لقد استمتعا بالنجاح التام لمهمتهما، وأفلتا دون عقاب.

مثلت فترة أواخر الستينيات فترة الذروة لحركة الفدائيين الفلسطينية. نبهت العمليات التي قامت بها حركة فتح في إسرائيل وعمليات خطف الطائرات التي قامت بها الجبهة الشعبية أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية، وأعطت الأمل للفلسطينيين المنفيين في جميع أنحاء العالم. إلا أن العلاقات بين الدول العربية المضيفة والثورة الفلسطينية سرعان ما بدأت تتدهور؛ وكانت التوترات أكثر وضوحًا في لبنان والأردن.

تمتع الفدائيون الفلسطينيون بتأييد شعبي واضح في لبنان؛ خاصة في أوساط اليساريين والجماعات الإسلامية التي ضاقت ذرعًا بالنظام السياسي المحافظ الذي يهيمن عليه الموارنة. غير أن الحكومة اللبنانية رأت في الحركة الفلسطينية تهديدًا مباشرًا لسيادتها وخطرًا على أمن البلاد. وعندما هاجم الكوماندوز الإسرائيليون مطار بيروت عام ١٩٦٨ حاولت السلطات اللبنانية قمع الفلسطينيين. نشبت صدامات بين قوات الأمن اللبنانية والفدائيين الفلسطينيين خلال عام ١٩٦٩، وتدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر محاولًا الوساطة للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية. وحدد اتفاق القاهرة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٩ القواعد الأساسية لنشاط الحركة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية. سمح الاتفاق للفدائيين الفلسطينيين بالعمل من الأراضي اللبنانية، ومُنحت الفصائل الفلسطينية السيطرة التامة على ٣٠٠ ألف فلسطيني يعيشون في مخيمات اللاجئين في لبنان. وحقق اتفاق القاهرة هدنةً هشةً بين الحكومة اللبنانية والحركة الفلسطينية امتدت حتى وصلت إلى نقطة الانهيار بعد ست سنوات.

كانت العلاقات مع المملكة الأردنية أكثر اضطرابًا؛ إذ دعت بعض الفصائل الفلسطينية صراحةً إلى خلع الأسرة الهاشمية «الرجعية» لتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية من خلال ثورة اجتماعية، وهو ما اعتبروه خطوة أولى ضرورية لتحرير فلسطين. وأقر صلاح خلف بأن الفدائيين كانوا الملومين إلى حد ما على انهيار العلاقات. وكتب يقول: «الحق أن سلوكنا لم يكن ملائمًا تمامًا. فالفدائيون — الذين شعروا بالفخر والاعتزاز بقوتهم وأعمالهم البطولية — كثيرًا ما أظهروا شعورًا بالتفوق — بل بالكبر والصلف أحيانًا — دونما اعتبار لمشاعر أو مصالح الأردنيين أهل البلاد. ولكن الأكثر خطورة كان موقفهم تجاه الجيش الأردني، الذي عاملوه باعتباره عدوًّا لا باعتباره حليفًا محتملًا.»[50] غير أن جميع الفصائل الفلسطينية اعتقدت أن الملك حسين يتعامل معها بالخداع والرياء، وأنه تعاون مع الأمريكيين بل وحتى الإسرائيليين ضد القضية الفلسطينية.

بحلول عام ١٩٧٠ أصبح الفلسطينيون والأردنيون في صدام. وفي شهر يونيو/حزيران أسرت الجبهة الشعبية سكرتير أول السفارة الأمريكية في الأردن رهينة، واحتلت أكبر فندقين في عمان — إنتركونتيننتال وفيلادلفيا — واحتجزت أكثر من ثمانين نزيلًا رهائن. ورد الملك حسين بإرسال جيشه لمهاجمة المواقع الفلسطينية في مخيمات اللاجئين بعمان. واندلع القتال مدة أسبوع قبل أن يُتوصل إلى هدنة ويُطلق سراح الرهائن. أبدت ليلى خالد أسفها لأن الجبهة الشعبية لم تواصل القتال، وكتبت فيما بعد تقول: «لقد أضعنا فرصة ذهبية للإطاحة بالملك حسين عندما كنا نمتلك ثقة الشعب والقوة التي تمكننا من دحر قواته المفككة.»[51]

وعاودت الجبهة الشعبية هجومها من جديد في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ عندما خطفت طائرة أخرى متجهة إلى أثينا، وطالبت بإطلاق سراح محمود عيسى. فمنذ هجومه على طائرة العال الإسرائيلية في أثينا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٨ ظل عيسى محتجزًا في زنزانة حقيرة بأحد السجون اليونانية وقد نسيه العالم الخارجي. فالمحاولة الاستعراضية التي تمناها في اليونان لجذب أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية لم تؤت ثمارها مطلقًا. ونتيجة لعملية الاختطاف الجريئة والناجحة التي قامت بها الجبهة الشعبية تمكنت من تصدر عناوين الأخبار، وأرغمت السلطات اليونانية على إطلاق سراح عيسى.

عاد محمود عيسى إلى الأردن ليلقى استقبال الأبطال، وخلال شهرين كُلف بمهمته التالية. كان عليه أن يجهز مهبط طائرات صالح لعملية مثيرة عزمت الجبهة الشعبية على تنفيذها، وهي خطف متزامن لثلاث طائرات إسرائيلية وغربية في آن واحد والهبوط بها في صحراء الأردن. أملت الجبهة الشعبية بذلك في ضمان احتلال أخبارها للصفحات الأولى للصحف العالمية وتأكيد هيمنة الثورة الفلسطينية على الأردن. مثَّل هذا استفزازًا متعمدًا وتحديًا للملك حسين وجيشه على السواء. وبدأ عيسى العمل في مهبط طائرات مهجور يقع شرق العاصمة الأردنية عمان ويعرف باسم «حقل داوسون»، وقد أعيدت تسميته باسم «مطار الثورة» بعد هذا الحدث.

يوم ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ صعد أربعة فدائيين تابعين للجبهة الشعبية على متن طائرة تي دابليو أيه أمريكية متجهة من فرانكفورت إلى نيويورك، وطائرة سويسرية متجهة من زيورخ إلى نيويورك، وأرغموا الطائرتين على الهبوط في الأردن.

كلفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كذلك أربعة فدائيين بالسيطرة على طائرة ركاب إسرائيلية في ذات اليوم. ورفض موظفو المطار إعطاء تصريح بصعود طائرة

شركة العال لاثنين من الخاطفين، فعمدوا إلى اختطاف طائرة تابعة لشركة بان أمريكان بدلًا منها. رفض قائد طائرة بان أمريكان الهبوط بطائرته في حقل داوسون مدعيًا أن مدرج الهبوط ليس طويلًا بما يكفي لاستيعاب طائرته البوينج ٧٤٧ الضخمة، وحلق بالطائرة باتجاه بيروت حيث قامت فرق المفرقعات التابعة للجبهة الشعبية بتلغيم مقصورة الدرجة الأولى ثم وجهت الطائرة صوب القاهرة. أبلغ الخاطفون الركاب والطاقم بأن أمامهم ثمان دقائق فقط لإخلاء الطائرة بمجرد ملامسة عجلاتها الأرض. والواقع أن العبوة الناسفة انفجرت بعد ثلاث دقائق فقط من هبوط الطائرة؛ والعجيب أن جميع الركاب البالغ عددهم ١٧٥ والطاقم تمكنوا من الخروج بسلام من الطائرة قبل أن تنفجر.

نجح الفدائيان الآخران التابعان للجبهة الشعبية في الصعود إلى طائرة العال الإسرائيلية المتجهة من أمستردام إلى نيويورك، وكانت ليلى خالد هي قائدة تلك العملية، وهي التي خطفت من قبل طائرة تي دابليو أيه ٨٤٠. كانت شركة العال التي عانت من قبل سلسلة متواصلة من الهجمات منذ عام ١٩٦٨ قد شددت إجراءاتها الأمنية؛ فدعمت أبواب كابينة القيادة، ووضعت أفراد أمن جويين على متن جميع الرحلات. وبعد الإقلاع بفترة وجيزة حاولت ليلى ورفيقها السيطرة على الطائرة، غير أنهما لقيا مقاومة شديدة من أفراد الأمن الجويين الإسرائيليين ومن الطاقم. أُطلقت نحو أربع عشرة طلقة نارية، فأصيب أحد الحرس الإسرائيليين بإصابات بالغة، وقُتلَ الخاطف باتريك أرجويلو (ذكرت ليلى خالد أنه أُعدم على عجل على متن الطائرة). هُزمت ليلى، وجُردت من سلاحها، وهبط قائد الطائرة اضطراريًّا في لندن لإخلاء فرد الأمن المصاب. أخرجت السلطات البريطانية أرجويلو المحتضر من الطائرة، وألقت القبض على ليلى خالد. وجاء رد الجبهة الشعبية سريعًا، فاختطفت طائرة بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية في البحرين يوم ٩ سبتمبر/أيلول، وضمتها إلى الطائرة السويسرية وطائرة تي دابليو أيه في «مطار الثورة» بالأردن.

أدت عمليات الخطف المتعددة — مصحوبة بتدمير طائرة بان أمريكان في القاهرة — للاستحواذ على اهتمام وسائل الإعلام العالمية. وفيما يتعلق بالقرصنة الجوية لم تتفوق على أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ سوى أحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وبعد سيطرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ثلاث طائرات في الأردن، بدأت في عرض مطالبها: إطلاق سراح ليلى خالد وثلاثة فدائيين معتقلين بألمانيا الغربية وثلاثة فدائيين

آخرين محتجزين في سويسرا وعدد غير محدد من الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. وأعلنت الجبهة أنه إذا لم يُستجب لمطالبها في ظرف ثلاثة أيام، فإن الطائرات المختطفة — البالغ مجموع أفراد ركابهما وطاقميهما ٣١٠ فردًا — ستُدمر. وفي الواقع كانت الجبهة الشعبية لا تزال مترددة في استعداء الرأي العام العالمي بقتل الرهائن، وبدأت في إطلاق سراح النساء والأطفال. واحتلت روايات الرهائن لتجاربهم الصفحات الأولى للصحف العالمية. وفي يوم ١٢ سبتمبر/أيلول اصطحب حراس مسلحون من الجبهة الشعبية باقي الركاب، واحتجزوهم رهائن في فندق تديره الجبهة في وسط عمان. ووضعت عبوات ناسفة في الطائرة الخالية، ودمرتها في سلسلة من الانفجارات المثيرة التي التقطتها كاميرات التليفزيون لوسائل الإعلام العالمية.

أعقب ذلك انفجار أكبر بعد خمسة أيام عندما أعلن الجيش الأردني الحرب على الثورة الفلسطينية. اعتبر الملك حسين وجيشه أن الفصائل الفلسطينية تمادت، ولم تعد موضع ترحيب. وأفسحت نشوة معركة الكرامة الطريق أمام أحداث «أيلول الأسود» (وهو الاسم الذي أطلق على حرب طرد الثورة الفلسطينية من الأراضي الأردنية). لم تكن الجبهة الشعبية تخفي رغبتها في الإطاحة بالملكية وتحويل الأردن إلى منصة انطلاق لتحرير فلسطين، وكان قرارها بتحويل الأراضي الأردنية إلى مسرح لثورة خطف الطائرات بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير. استنكرت فتح أفعال الجبهة الشعبية، ولكن الأردنيين لم يعودوا يفرقون بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. ولم يعد الأردن يسعُ الثورة الفلسطينية والأسرة الهاشمية معًا.

اشتعل غضب الملك حسين وجيشه نتيجة لوقاحة الجبهة الشعبية التي استغلت الأراضي الأردنية في عمليات إرهابية. وعندما حاولت قطاعات من الجيش الأردني التدخل في عمليات الاختطاف بحقل داوسون، رد الفدائيون الفلسطينيون بتهديد الرهائن، فانسحب الضباط الأردنيون وأوقفوا إطلاق نيرانهم منتظرين حل أزمة الرهائن قبل القيام بإجراء. وبدت هذه السلبية في مواجهة التهديدات الفلسطينية وكأنها تنزع عن الضباط الأردنيين إحساسهم بالرجولة، فجعلتهم على حافة التمرد على ملكهم. وهناك رواية تناقلتها الألسن، ونالت شهرة واسعة في ذلك الوقت تقول إنه عندما كان الملك حسين يستعرض وحداته المدرعة، علق الضباط ملابس نسائية داخلية فوق هوائيات دباباتهم احتجاجًا، وقال أحد قادة الدبابات للملك: «نحن الذين صرنا نساءً الآن».[52]

في ١٧ سبتمبر/أيلول أمر الملك حسين جيشه بالتصرف. كان أيلول الأسود حربًا شاملة، فطوال عشرة أيام قاتل الفدائيون الفلسطينيون الجيش الأردني في صراع هدد

بإشعال حرب إقليمية. فباعتباره رأس أحد النظم الملكية المحافظة في منطقة الشرق الأوسط المنقسمة أصبح حسين تحت تهديد جيرانه العرب «التقدميين» الذين أرادوا التدخل نيابةً عن الفلسطينيين. واجه حسين تهديدًا خطيرًا من القوات العراقية التي أُرسلت إلى الأردن منذ حرب الأيام الستة، وغزوًا فعليًّا للمحافظات الشمالية لبلاده من دبابات سورية تحمل علم جيش تحرير فلسطين.

وبعد أن أصبح جيش حسين موزعًا على جبهتين — في مواجهة الفلسطينيين من ناحية والسوريين الغزاة من ناحية أخرى — لجأ للاستفادة من صداقته مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بل إنه سعى للحصول على مساعدة إسرائيلية لحماية المجال الجوي الأردني من الهجمات الخارجية. إلا أن التدخل الغربي كان ينطوي على خطر استفزاز رد فعل سوفيتي دفاعًا عن حلفاء السوفييت الإقليميين. طلب عبد الناصر من الدول العربية الأخرى السماح له بالتدخل للتوصل إلى حل للصراع قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة.

تطلب الأمر ممارسة نفوذ عبد الناصر لجعل عرفات والملك حسين يجتمعان معًا في القاهرة يوم ٢٨ سبتمبر/أيلول لحل خلافاتهما. وفي اتفاق تفاوضي بين زعماء الدول العربية اتفق الأردنيون والفلسطينيون على وقف شامل لإطلاق النار. وأُطلق سراح باقي الرهائن الغربيين المختطفين من الفندق ومن مختلف قاعات الاحتجاز التي وضعتهم فيها الجبهة الشعبية. وأطلقت السلطات البريطانية سراح ليلى خالد وعدد من الفدائيين الفلسطينيين في عملية سرية. غير أن الضرر لم يكن من الممكن إصلاحه؛ حتى على يد جمال عبد الناصر، إذ لقي عدد يقدر بثلاثة آلاف مقاتل ومدني فلسطيني مصرعهم في حرب أيلول الأسود؛ وكذلك عانى الأردنيون مئات الإصابات؛ وتمزقت مدينة عمان خلال أيام القتال العشرة، وتحولت مخيمات الفلسطينيين بالمدينة إلى أطلال.

نالت أيام التفاوض الشاقة من الرئيس المصري؛ فبعد توديعه للملك حسين وعرفات يوم ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ عاد عبد الناصر إلى بيته حيث عانى أزمة قلبية شديدة، وتوفي في الساعة الخامسة مساء نفس اليوم.

قطعت الإذاعة المصرية بث برامجها العادية واقتصرت على إذاعة تلاوات من القرآن الكريم. وبعد فترة مناسبة أذاع نائب الرئيس أنور السادات نبأ وفاة جمال عبد الناصر في كلمة مقتضبة. يقول محمد حسنين هيكل: «أثرها كان فوريًّا وهائلًا ولا يصدق.» وأضاف:

> اندفع الناس من بيوتهم في جوف الليل واتجهوا إلى محطة الإذاعة على ضفاف النيل ليتأكدوا مما إذا كان ما سمعوه صحيحًا … وفي البدء شوهدت جماعات صغيرة في الشوارع، ثم امتلأت الشوارع بالمئات ثم بعشرات الألوف، ومن ثم احلولكت الشوارع بالناس وغصت بهم وأصبح التحرك أو الانتقال مستحيلًا. وتحلقت خارج مبنى الإذاعة حلقات من النسوة يندبن قائلات: «مات السبع … السبع مات!» وترددت صيحة الندب هذه في شتى أنحاء القاهرة، وانتشرت كالصدى إلى القرى والأقاليم حتى اجتاحت مصر كلها. وفي تلك الليلة وفي الأيام التي تلتها ندبه الناس في حزن جارف غلاب. وسرعان ما أخذ الناس يتدفقون على القاهرة من كل أنحاء مصر حتى غصت العاصمة بزهاء ١٠ ملايين منهم. وأوقفت السلطات سير القطارات لأنه لم يعد في القاهرة مكان يأوي إليه القادمون، بينما كانت المؤن تتناقص بسرعة. ومع ذلك ظل المواطنون يتدفقون، فجاءوا بالسيارات وعلى ظهور الحمير وسيرًا على الأقدام.[53]

عم الحزن ربوع مصر حتى فاض متجاوزًا حدودها ليخيم على جميع أنحاء العالم العربي، وشهدت المدن الكبرى في العالم العربي مظاهرات حاشدة؛ فقد جسد عبد الناصر آمال القوميين العرب وطموحاتهم، وهو ما لم يفعله زعيم من قبله أو من بعده في الشرق الأوسط كله. غير أن القومية العربية كانت قد ماتت بالفعل قبل وفاة عبد الناصر، فانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، والحرب العربية العربية في اليمن، والهزيمة الفادحة عام ١٩٦٧، وخسارة أرض فلسطين بالكامل؛ كلها كانت بمنزلة ضربات عنيفة متلاحقة لطموحات الوحدة العربية لم تتعاف منها حتى الآن. وأبرزت أحداث أيلول الأسود الانقسامات العميقة بين الدول العربية بوضوح تام. وبدا أن عبد الناصر وحده كان هو الوحيد القادر على عبور الحدود الزائفة المتنامية بين الدول العربية التي زادت انقساماتها بفعل الحرب الباردة، فصار بعضها حليفًا للولايات المتحدة والبعض الآخر مواليًا للاتحاد السوفييتي.

بحلول عام ١٩٧٠ أصبح العالم العربي مقسمًا بحدة إلى دول مختلفة لكل منها مصالحها الخاصة. وكانت هناك مخططات وحدة شهيرة بين الدول العربية بعد عام ١٩٧٠، لكن أيًّا منها لم يتعرض لسلامة وسيادة الدول التي شاركت بها، كما أن أيًّا منها لم يصمد طويلًا. كانت برامج الوحدة خلال السبعينيات والثمانينيات بمنزلة

علاقات عامة مصممة لإضفاء الشرعية على الحكومات العربية التي كانت تعلم أن القومية العربية لا تزال تروق بشدة لمواطنيها. واستمرت الحكومات تردد وعودًا زائفة حول القضايا العربية المشتركة وقتال العدو الصهيوني وتحرير فلسطين، لكنها جميعًا كانت تبحث عن مصالحها. وكانت قوة جديدة تهيمن على الشرق الأوسط عندما بدأت الموارد النفطية للمنطقة تحقق ثروات هائلة لتمنح العرب نفوذًا مؤثرًا على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني عشر

عصر النفط

في حقبة السبعينيات الحافلة بالأحداث، تشكل العالم العربي بواسطة قوة النفط. لقد وزعت الطبيعة النفط بصورة غير متكافئة على الدول العربية. فباستثناء العراق — حيث عاش عدد ضخم من السكان على الموارد الزراعية بفضل نهري دجلة والفرات الهائلين آلاف السنين — فإن أكبر احتياطيات النفط في العالم توجد في الدول العربية الأقل كثافة سكانية وهي: المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج العربي الأخرى، وليبيا والجزائر في شمال أفريقيا. وكانت هناك اكتشافات للنفط في مصر وسوريا والأردن، مع أنها لا تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية.

اكتُشف النفط في العالم العربي في بادئ الأمر في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وطوال أربعة عقود تمتعت شركات النفط الغربية بهيمنة مطلقة على إنتاج وتسويق المنتجات الهيدروكربونية العربية. أثرى حكام الدول العربية المنتجة للبترول، وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين دشنوا برامج تنمية لتعم الاستفادة من الثروة النفطية على شعوبهم الفقيرة.

غير أن النفط لم يتحول إلى مصدر قوة للعالم العربي إلا في السبعينيات بفعل مجموعة من العوامل. فقد اجتمع الاعتماد العالمي المتزايد على البترول، وانخفاض إنتاج النفط الأمريكي، والأزمة السياسية التي عرَّضت تصدير النفط من الشرق الأوسط إلى العالم الصناعي للخطر لتصل بالنفط إلى أسعار غير مسبوقة في عقد السبعينيات. على مدار ذلك العقد انتزعت الدول العربية الهيمنة على النفط الذي تنتجه على نحو متزايد من شركات النفط الغربية، وزادت قوتها نتيجة لتلك الهيمنة.

أصبح النفط وحده أكثر من أي سلعة أخرى يحدد الثروة والقوة العربية في العصر الحديث. غير أن النفط يمثل نوعًا خادعًا من القوة؛ فالثروة الهائلة التي يمنحها

تجعل الدول أيضًا أكثر عرضة للتهديدات الخارجية. فثروة البترول يمكن استخدامها في التنمية أو في التدمير؛ من خلال سباقات التسلح والصراعات الإقليمية. وفي النهاية لم يمنح النفط للدول العربية المنتجة له سوى قدر ضئيل من الأمان لتتمتع بتلك النعمة — وقدر أقل للمنطقة كلها — خلال حقبة السبعينيات الصاخبة المضطربة.

منذ بداية القرن العشرين — حين بدأ التنقيب الجاد عن النفط في الشرق الأوسط — حكمت الامتيازات — وهي تصاريح تمنحها الحكومات للشركات للتنقيب عن النفط واستغلال الموارد النفطية مقابل رسوم معينة — العلاقات بين شركات النفط والدول المنتجة. اكتُشفت كميات تجارية ضخمة من النفط في إيران (عام ١٩٠٨)، والعراق (عام ١٩٢٧). وبداية من عام ١٩٣١ ولى رجال النفط الغربيون وجوههم شطر شواطئ الخليج العربي. في البداية باع الحكام المحليون المفتقرون إلى المال حقوق الامتياز لشركات بريطانية وأمريكية تحملت كافة مخاطر وتكاليف التنقيب عن النفط.

كانت تلك المخاطرة حقيقية وعالية للغاية لرواد التنقيب عن النفط في الخليج العربي. نقبت بعض الشركات سنوات دون أي مقابل يذكر لجهودها؛ غير أن المنقبين حققوا نجاحًا كبيرًا متزايدًا في شبه الجزيرة العربية في الثلاثينيات. اكتشفت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا النفط في البحرين عام ١٩٣٢؛ واكتشفت شركة كالتكس احتياطيات ضخمة في الكويت عام ١٩٣٨؛ ثم حققت ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا أول نجاح كبير لها بعد ست سنوات من الإحباط وخيبة الأمل في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٨ أيضًا.

وعندما عثرت تلك الشركات على النفط دفعت الرسوم للدول المضيفة واحتفظت بباقي الأرباح لنفسها؛ ولم تكن لدى الحكام العرب أي شكاوى لأن أموال النفط تأتي بدون أي جهد من جانبهم. وسرعان ما فاقت عوائد البترول جميع موارد الدخل القومي الأخرى في دول الخليج، بينما كانت شركات النفط نفسها تتحمل التكاليف الهائلة لتكرير النفط العربي ونقله إلى الأسواق العالمية. كان استخراج البترول من أرض شبه الجزيرة العربية مهمة باهظة التكلفة، خاصةً في السنوات الأولى: فلا بد من مد خطوط الأنابيب والتصريح لأساطيل من ناقلات البترول لنقل النفط، ولا بد من بناء معامل تكرير جديدة لتحويل النفط العربي الخام إلى منتجات قابلة للبيع والتسويق. وهكذا بدا منصفًا تمامًا لشركات النفط أن تتمتع بالهيمنة الكاملة على الإنتاج (تحديد كمية النفط المستخرجة) والتسويق (تحديد الأسعار في سوق متزايدة التنافسية) لمورد هي — وهي وحدها — من استخرجته بمخاطر وتكاليف وجهود هائلة.

ولكن بحلول الخمسينيات من القرن العشرين تنامى استياء الدول المنتجة للبترول من شروط حقوق الامتياز الأصلية. في ذلك الوقت — وبعد أن أصبحت البنية التحتية لاستخراج ونقل وتكرير النفط قائمة — جنت شركات النفط أرباحًا هائلة من استثماراتها. حققت شركة أرامكو — وهي اتحاد من أربع شركات أمريكية (إكسون وموبيل وشيفرون وتكساكو) تمتع بالحقوق الحصرية لاستغلال النفط السعودي — أرباحًا تفوق ثلاثة أضعاف الأرباح التي حققتها الحكومة السعودية عام ١٩٤٩. والأسوأ أن الضرائب التي دفعتها شركة أرامكو للحكومة الفيدرالية الأمريكية فاقت الأرباح السعودية بنحو ٤ ملايين دولار؛ وهو ما كان يعني أن حكومة الولايات المتحدة تحقق مكاسب من النفط السعودي تفوق ما يعود على السعوديين أنفسهم.[1]

طالبت دول الخليج العربي بحصة أكبر من الأرباح؛ فذلك النفط على أي حال ملك لها، وهو مصدر الثروة الرئيسي لاقتصاداتها النامية؛ وقد عوضت شركات النفط التكاليف الأصلية التي أنفقتها، وحققت مكاسب ضخمة بعد ذلك. وشعر الزعماء العرب أن الوقت قد حان لتحصل الدول المنتجة على نصيبها العادل من الأرباح؛ لتمويل خططها التنموية الطموحة، وكذلك للنهوض بالأعباء المستقبلية تحسبًا لليوم الذي سينفد فيه مخزون النفط من أراضيها. وكانت هناك سابقة لمثل هذه المطالب: ففي أمريكا الجنوبية استطاعت فنزويلا الاتفاق على توزيع عوائد النفط بنسبة ٥٠:٥٠ بينها وبين أصحاب الامتيازات عام ١٩٤٣، وعزمت الدول العربية على نيل نفس نسبة التقسيم لعوائد النفط في أراضيها. تفاوض السعوديون على صفقة بنسبة ٥٠:٥٠ مع اتحاد شركات أرامكو في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٠، وسارعت باقي الدول العربية المنتجة للنفط إلى الاقتداء بها. اتسم هذا التوزيع بالإنصاف، وأوحى بعلاقة شراكة متكافئة كان كلا الطرفين مستعدًا لقبولها. ولكن شركات النفط قاومت أي محاولة لاحقة لكسر قاعدة التقسيم بنسبة ٥٠:٥٠ خشية أن تهيمن عليها الدول المنتجة وتكون لها اليد العليا.

زادت هيمنة الدول العربية المنتجة للبترول بفضل الاحتياطيات الهائلة لديها، فخلال عقدي الخمسينيات والستينيات تفوقت دول الخليج العربي على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر منطقة منتجة للبترول في العالم. فقد زاد إنتاج الشرق الأوسط للبترول من ١٫١ مليون إلى ١٨٫٢ مليون برميل يوميًّا في الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٧٢.[2] ومع أن الدول المنتجة تمتعت في ذلك الحين بحصة عائدات مساوية لحصة شركات النفط فقد

ظلت السيادة لشركات النفط في جميع الشئون المتصلة بالإنتاج وتحديد الأسعار. ففي الأيام الأولى للتنقيب عن البترول استطاع رجال البترول الغربيون أن يزعموا صادقين أن لديهم فهمًا أفضل لجيولوجيا وكيمياء واقتصاد النفط من محاوريهم العرب. ولكن بحلول عقد الستينيات لم تعد الحال كذلك؛ فالدول العربية المنتجة للنفط أرسلت أذكى وألمع مواطنيها لدراسة الجيولوجيا، وهندسة البترول، والإدارة في كبرى الجامعات الغربية الرائدة، وعاد جيل جديد من الفنيين العرب الأكاديميين بشهادات جامعية عالية استحقوا بها شغل الوظائف الحكومية، وشعروا بالسخط تجاه هيمنة شركات النفط الأجنبية على الموارد الطبيعية والاقتصاد الوطني لبلادهم.

كان عبد الله الطريقي — المولود في المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٠ — أحد أوائل خبراء النفط العرب، وقد قضى اثني عشر عامًا يدرس في المدارس المصرية في عهد عبد الناصر، وهناك تعلم أيضًا مبادئ القومية العربية؛ وبعد ذلك انطلق لدراسة الكيمياء والجيولوجيا بجامعة تكساس، ثم عاد إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٨. شغل الطريقي منصب مدير عام إدارة شئون النفط والتعدين عام ١٩٥٥، وهو ما جعله السعودي الأعلى مكانة في صناعة النفط. ومن موقعه هذا حظي الطريقي بعلاقات مميزة مع صانعي القرار في دول أخرى منتجة للنفط، وضغط على زملائه العرب من رجال صناعة النفط لحماية مصالحهم من خلال إجراء جماعي.[3]

كره معظم وزراء النفط العرب الآخرين زعزعة الوضع القائم، إذ واجهوا حالة غزارة في إنتاج النفط عندما بدأ النفط السوفييتي يغرق السوق العالمي في الخمسينيات؛ وعلى هذا فإذا زادت مطالب المنتجين العرب على شركات النفط الأجنبية أكثر مما ينبغي فهناك خوف من أن تحاول تلك الشركات ببساطة التنقيب عن النفط في مكان آخر. وعلى أي حال فإن شركات النفط الكبرى هي شركات عالمية عملاقة تمتلك احتياطيات هائلة في الأمريكتين وأفريقيا كما في الشرق الأوسط. ولما كانت الدول العربية المنتجة قد حصلت مؤخرًا من شركات النفط على اتفاق لتوزيع الأرباح بنسبة ٥٠:٥٠ فقد ظلت أغلب هذه الدول حذرة ومتخوفة من طلب المزيد من تلك الشركات.

أفاق منتجو النفط العرب من حالة الرضا والقبول تلك عام ١٩٥٩ عندما اتخذت شركة بريتش بتروليوم القرار المصيري المشئوم بتخفيض السعر المعلن للبترول بنسبة ١٠ بالمائة. لقد أدت وفرة النفط السوفييتي إلى ضغط شديد على السعر العالمي للبترول، وكان قرار بريتش بتروليوم ببساطة انعكاسًا لحقائق السوق. وكانت المشكلة في هذا

القرار الذي يبدو منطقيًّا هي أن بريتش بتروليوم اتخذته دون إشعار مسبق للدول المنتجة. ولما كانت عوائد النفط للشركات والدول المنتجة على حد سواء تعتمد على السعر المعلن للبترول فإن هذا القرار الأحادي كان يعني أن الشركة فرضت تقليل عوائد الدول المنتجة للنفط — ومن ثم تقليل ميزانياتها الوطنية — بدون مشاورتها أو الحصول على موافقتها. لقد أظهرت بريتش بتروليوم عن غير قصد مدى عدم المساواة في علاقات الشراكة بين الدول والشركات في الواقع.

ثارت ثائرة الدول المنتجة، وعقب قرار التخفيض وجد عبد الله الطريقي زملاءه من وزراء النفط أكثر انفتاحًا على فكرة اتخاذ إجراء جماعي. وفي أبريل/نيسان ١٩٥٩ — على هامش مؤتمر البترول العربي الأول — التقى الطريقي سرًّا مع ممثلين حكوميين من الكويت وإيران والعراق على متن يخت عائم في ضاحية المعادي بالقاهرة. أبرم وزراء النفط العرب «اتفاق شرف» لتشكيل لجنة لحماية أسعار البترول وتأسيس شركات نفط وطنية. تمثل هدفهم في كسر حاجز نسبة ٥٠:٥٠ والوصول لنسبة ٦٠:٤٠ لتقاسم العائدات مع شركات البترول الغربية بما يضمن مبدأ السيادة الوطنية على الموارد النفطية.

اكتسب قرار منتجي النفط العرب المزيد من القوة والصرامة في أغسطس/آب ١٩٦٠ عندما كررت شركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي نفس الخطأ الذي وقعت فيه بريتش بتروليوم، وخفضت السعر المعلن للبترول من جانب واحد بنسبة ٧ بالمائة. أثار هذا الإجراء غضب الدول المنتجة، وأقنع أكثر المسئولين تحفظًا بأن شركات النفط ستظل تسيطر على العرب إلى أن يؤكدوا هيمنتهم على مواردهم النفطية. ذهب الطريقي إلى العراق ليقترح التحالف مع فنزويلا ضد شركات النفط العالمية. واقترح وزير النفط السعودي إنشاء اتحاد منتجين عالمي لحماية حقوق الدول المنتجة للبترول من الإجراءات التعسفية لشركات البترول. يتذكر محمد حديد — وزير المالية العراقي آنذاك — زيارة الطريقي قائلًا: «رحبت الحكومة العراقية بهذا الاقتراح وقامت بدعوة البلدان المنتجة للنفط إلى اجتماع في بغداد تقرر فيه تشكيل هذه المنظمة.» وفي ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٦٠ أعلنت دول إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم «أوبك».[4]

بحلول عام ١٩٦٠ كانت دولتان عربيتان جديدتان من الدول المنتجة للنفط قد برزتا في شمال أفريقيا؛ فقد اكتُشف النفط حديثًا بكميات تجارية في الجزائر عام

١٩٥٦ وفي ليبيا عام ١٩٥٩. وكانت مزايا الانضمام المتأخر لقائمة الدول المنتجة تعني أن دولتي شمال أفريقيا يمكنهما الاستفادة من خبرات الزملاء العرب في الخليج العربي والحصول على أفضل شروط للتنقيب عن النفط وتصدير منتجاتهما البترولية.

كانت ليبيا مملكة ضعيفة ومتأخرة عندما اكتُشف فيها البترول. انضوت الأراضي الليبية — التي خضعت للإدارة الاستعمارية الإيطالية حتى عام ١٩٤٣ — تحت الحكم البريطاني والفرنسي المشترك في أعقاب احتلال الحلفاء لإيطاليا إبان الحرب العالمية الثانية. كانت أقاليم طرابلس وبرقة وفزان قد توحدت لتشكل المملكة الليبية المتحدة التي نالت استقلالها عام ١٩٥١. كافأ البريطانيون سيد محمد إدريس السنوسي (١٨٨٩–١٩٨٣) — زعيم طائفة السنوسية الدينية القوية — بمنحه عرش ليبيا مقابل الخدمات التي قدمها لهم في وقت الحرب ضد قوات المحور. وحكم السنوسي ليبيا باسم الملك إدريس الأول بداية من ١٩٥١ وحتى ١٩٦٩، وأشرف على انتقال بلاده من الفقر إلى رغد العيش من خلال اكتشاف النفط في أراضيها.

حتى في مراحل التنقيب وقبل اكتشاف أي قدر من النفط، عزم الليبيون على تحقيق أقصى استفادة من مواردهم النفطية. وعلى عكس الدول العربية الأخرى التي منحت شركات النفط الكبرى امتيازات تغطي مساحات شاسعة من أراضيها، قررت حكومة الملك إدريس تقسيم مناطق الاستكشاف المستهدفة إلى امتيازات صغيرة عديدة وتفضيل العمل مع شركات النفط المستقلة. لقد أدرك الليبيون أن الشركات المستقلة — التي تمتلك موارد بترولية بديلة أقل عددًا — ستكون لديها حوافز أكبر لاكتشاف النفط الخام الليبي ونقله إلى السوق من الشركات الكبرى صاحبة الاستثمارات في جميع أنحاء العالم، وأفلحت الاستراتيجية الليبية، فبحلول عام ١٩٦٥ — وبعد ست سنوات فحسب من اكتشاف النفط في ليبيا — برزت ليبيا بالفعل بوصفها سادس أكبر مصدر للنفط في العالم غير السوفييتي وصاحبة ١٠ بالمائة من جميع الصادرات البترولية على مستوى العالم. وبحلول عام ١٩٦٩ تساوت صادرات البلاد البترولية مع صادرات المملكة العربية السعودية.[5]

ومع أن الملك إدريس حكم بلدًا مزدهرًا مؤخرًا فقد واجه نقدًا داخليًّا قويًّا باعتباره ملكًا محافظًا مواليًا للغرب. نظرت مجموعة من الضباط القوميين العرب بالجيش الليبي يتزعمها ملازم أول شاب يُدعى معمر القذافي (ولد عام ١٩٤٢) إلى الملك على أنه عميل بريطاني، وآمنت تلك المجموعة بضرورة الإطاحة بالملك إدريس لتنال ليبيا

الاستقلال التام عن الهيمنة الأجنبية. وفي ساعات الصباح الأولى من أول أيام شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ أسقطوا النظام الملكي في انقلاب سلمي بينما كان الملك العجوز خارج البلاد لتلقي العلاج.

وفي أول بيان يلقيه على الأمة الليبية — الذي بثته الإذاعة الليبية في السادسة والنصف صباح ذلك اليوم — أعلن القذافي سقوط الملكية وتأسيس الجمهورية العربية الليبية قائلًا: «يا شعب ليبيا! لقد نفذت قواتكم المسلحة مهمة الإطاحة بالنظام الفاسد الذي أسقمتنا وروعتنا جميعًا رائحته النتنة.» وامتلأت رسالة القذافي بالإشارات التاريخية إذ قال: «بحركة واحدة أضاء [الجيش] الليل الطويل المظلم الذي اتسم بهيمنة تركية تبعها استعمار إيطالي ثم هذا النظام الرجعي الفاسد، الذي كان مرتعًا للظلم والشقاق والغدر والخيانة.» ثم وعد القذافي الشعب الليبي بعهد جديد «يكون فيه الجميع أحرارًا وأخوة داخل مجتمع يسود الجميع فيه — بعون الله — الرخاء والمساواة.»[6]

كان حاكم ليبيا الجديد شديد الإعجاب بجمال عبد الناصر؛ فعندما دانت له الزعامة في ليبيا منح القذافي نفسه رتبة عقيد (وهي رتبة عبد الناصر وقت اندلاع ثورة عام ١٩٥٢ في مصر)، وعلى غرار النموذج المصري أسس مجلس قيادة ثوري مهمته الإشراف على الحكومة في الجمهورية الليبية الجديدة. ويذكر أن القذافي قال للصحفي محمد حسنين هيكل في أعقاب الانقلاب في ليبيا: «أخبر الرئيس عبد الناصر أننا قمنا بهذه الثورة من أجله.»[7]

وعند موت عبد الناصر في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ أعلن القذافي نفسه خليفة ناصر أيديولوجيًّا. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مناهضة الإمبريالية والوحدة العربية السمة المميزة للسياسة الخارجية الليبية. عززت الحكومة الليبية الجديدة اللغة العربية (عُربت أسماء الشوارع الأجنبية)، وفرضت القيود الإسلامية (مُنع تعاطي الكحوليات وأُغلقت الكنائس)، وعززت «لَبْيَنَة» الاقتصاد عن طريق مصادرة الممتلكات الأجنبية باسم الشعب الليبي، وأُغلقت القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية، وطُردت جميع القوات الأجنبية. وبهذه الروح استولى النظام الليبي الجديد على شركات النفط الغربية مؤمنًا بأن هيمنة تلك الشركات على إنتاج وتسويق البترول تشكل أعظم تهديد للسيادة والاستقلال الليبي.

لجأ العقيد القذافي إلى خبير النفط القومي العربي عبد الله الطريقي (الذي فقد منصبه كوزير للنفط السعودي لحساب فني أكاديمي لامع جديد يدعى أحمد زكي

يماني عند جلوس الملك فيصل على العرش) التماسًا لمشورته بشأن السياسة النفطية. كان لدى الطريقي — الذي قال في عام ١٩٦٧ إنه «من العدالة أن يكون للدول المنتجة للبترول، التي تعتمد على الثروة البترولية بوصفها مصدرًا رئيسيًّا لدخلها ... أن يكون لها حق تحديد السعر العادل لهذه الثروة الرئيسية من ثرواتها الطبيعية» — نفس عزم القذافي على إنهاء هيمنة شركات النفط على الدول العربية المنتجة للبترول.[8] وفي عام ١٩٧٠ شرع القذافي في تطبيق مجموعة من السياسات لتأكيد سيادة ليبيا الكاملة على مواردها النفطية؛ على حساب شركات البترول.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٧٠ استدعى القذافي رؤساء شركات النفط الإحدى والعشرين العاملة في ليبيا لحضور اجتماع لإعادة التفاوض على بنود عقودها. جلس رجال النفط الغربيين في مقاعدهم قلقين مضطربين؛ فقد كانوا لا يزالون يحاولون فهم الحكام العسكريين الجدد في ليبيا. وكان المسئولون التنفيذيون لتلك الشركات قد أعلنوا معارضتهم لإجراء أي تغيير على طريقة عملهم في ليبيا. هاجم القذافي رجال شركات النفط على نحو غير متوقع، وأوضح لهم أنه قريبًا سيوقف إنتاج النفط في بلاده تمامًا بدلًا من أن يتركها نهبًا للمصالح الغربية. قال لهم محذرًا: «إن الشعب الذي عاش بدون البترول مدة ٥ آلاف عام يمكنه العيش بدونه مرة أخرى بضع سنوات من أجل الحصول على حقوقه المشروعة.» وغير رجال النفط الغربيون موقفهم منزعجين في مواجهة نظرة القذافي المحدقة الحادة.[9]

قرر القذافي متابعة الضغط وفرض أسلوبه والسعر الذي يريده على شركات النفط. وفي أبريل/نيسان من نفس العام طلبت الحكومة الليبية زيادة غير مسبوقة بنسبة ٢٠ بالمائة (٠,٤٣ دولار) في سعر برميل النفط، الذي كان سعره حينذاك ٢,٢٠ دولار. واستجابت شركة البترول الكبرى إسو (الشركة الأوروبية التابعة لشركة إكسون) بعرض زيادة قدرها ٥ سنتات فحسب للبرميل، وتمسكت بموقفها. فمع كل مصادر البترول البديلة لديها كانت إسو وإكسون منيعتين أمام تهديدات القذافي.

وردًّا على ذلك مارس الليبيون الضغط على الشركات المستقلة الأصغر. ويذكر أن خبير النفط الليبي علي أتيجا قال: «لقد تعلمت الحكومة الليبية أن تستغل — وبكفاءة — الشركات المستقلة لزيادة سعر النفط.» لقد حدد الليبيون هدفهم بعناية. كانت شركة أوكسيدنتال بتروليوم قد برزت لتتحول من شركة مغمورة إلى إحدى أكبر شركات البترول في الغرب بفضل اكتشافاتها الكبيرة للنفط في الصحراء الليبية. وتمثلت

المشكلة الوحيدة التي تواجه الشركة في عدم امتلاكها مصدرًا آخر للنفط خارج ليبيا، وعلى هذا فقد اعتمدت تمامًا على النفط الليبي للوفاء بعقودها. وفرض الليبيون على شركة أوكسيدنتال تخفيضات هائلة في الإنتاج. ومع دخول التخفيضات المفروضة من قبل الحكومة الليبية حيز التنفيذ الفعلي حاولت شركة أوكسيدنتال العثور على مصادر بديلة لتغطية التزاماتها التعاقدية تجاه عملائها الأوروبيين؛ غير أن أيًّا من شركات البترول الكبرى لم تمد يد المساعدة إلى الشركة المستقلة المهددة بالخطر مع تقلص إنتاجها اليومي بأمر السلطات الليبية ليصل إلى ٤٦٥ ألف برميل بعد أن كان ٨٤٥ ألف برميل. وفُرضت التخفيضات على شركات النفط الأخرى أيضًا ولكن أيًّا منها لم يتأثر بنفس شدة تأثر أوكسيدنتال. يقول علي أتيجا: «حقق تخفيض الإنتاج أمرين: جعل الشركات المستقلة تقبل بزيادة السعر لأنها لا تمتلك مصادر تمويل بديلة تفي من خلالها بالتزاماتها، وأسهم في إيجاد عجز في إمدادات النفط» وهو الأمر الذي خلق ضغطًا رفع من أسعار النفط.[10]

حققت الاستراتيجية الليبية نجاحًا مطلقًا، وأمكن لنظام القذافي الجديد ادعاء النصر على شركات البترول. وفي النهاية أُرغم رئيس شركة أوكسيدنتال بتروليوم — أرماند هامر — على قبول الشروط الليبية في صفقة مهمة مثلت نقطة تحول أُبرمت في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠. وافقت أوكسيدنتال على رفع السعر المعلن للبترول الليبي بقيمة غير مسبوقة هي ٣٠ سنتًا ليصل سعر البرميل إلى ٢٫٥٣ دولار. والأكثر أهمية من ذلك هو موافقة أوكسيدنتال على منح النسبة الأكبر من الأرباح لليبيا على نحو حطم اتفاقيات ٥٠:٥٠ التي سادت الاتفاقيات بين الدول المنتجة وشركات البترول طوال العشرين عامًا السابقة، وأوجد نسبة جديدة هي ٥٥ بالمائة من الأرباح للدولة المنتجة و٤٥ بالمائة فقط لشركات البترول. ولأول مرة في تاريخ البترول حصلت دولة منتجة للنفط على الحصة الأكبر من عائداتها النفطية.

طُبقت سابقة شركة أوكسيدنتال على جميع شركات النفط العاملة في ليبيا ثم حذت إيران والدول العربية المنتجة للنفط حذو السابقة الليبية. وفي فبراير/شباط ١٩٧١ أبرمت إيران والعراق والمملكة العربية السعودية اتفاقية طهران التي منحت نسبة ٥٥ بالمائة من الأرباح على الأقل للدول المنتجة، ورفعت السعر المعلن للبترول ٣٥ سنتًا إضافية. وعقب اتفاقية طهران مباشرة تفاوض الليبيون والجزائريون على زيادة أخرى في أسعار النفط بقيمة ٩٠ سنتًا للبرميل في أسواق البحر المتوسط في أبريل/نيسان

١٩٧١. بدأت هاتان الاتفاقيتان اتجاهين معينين هما: زيادات منتظمة تفرضها الدول المنتجة للنفط على السعر المعلن للبترول، وتخفيضات منتظمة في حصص شركات البترول من الأرباح. وكانت تلك نهاية حقبة بارونات النفط الغربيين وبداية عصر شيوخ النفط العرب.

ميز عام ١٩٧١ آخر معالم تحرر دول الخليج العربي من الحماية البريطانية نحو الاستقلال التام. حافظت الإمارات المتصالحة على علاقتها الخاصة ببريطانيا العظمى طوال فترة الاستقلال عن الاستعمار والقومية العربية. ومثّل استقلال البحرين وقطر وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة نهاية الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط، التي بدأت في الخليج العربي عام ١٨٢٠، وانتهت أخيرًا في نفس المنطقة بعد قرن ونصف قرن من الزمان.

لم تكن إمارات الخليج مستعمرات بريطانية من الناحية الفنية، وإنما كانت دويلات صغيرة مستقلة تحكم معاهداتُ القرن التاسع عشر علاقاتها مع بريطانيا. ظلت العلاقات الخارجية لتلك الدويلات تحت الهيمنة البريطانية في مقابل الحماية البريطانية من التهديدات الخارجية؛ خاصة الإمبراطورية العثمانية التي سعت لبسط نفوذها على دول الخليج العربي في نهاية القرن التاسع عشر.

وفي عام ١٩٦٨ ظلت تسع دول خليجية خاضعةً للحماية البريطانية وهي: البحرين — التي استضافت مقر المندوب السامي البريطاني لدول الخليج منذ عام ١٩٤٦ — وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة وعجمان. واستغلت بريطانيا وضعها المميز في الخليج لتضمن امتيازات نفطية قيمة للشركات البريطانية — خاصةً في أبو ظبي ودبي — واستمرت في ممارسة نفوذها في تلك المنطقة على نحو يفوق مكانتها العالمية المتراجعة. وابتهج حكام دول الخليج تمامًا بهذه التدابير التي مكنتهم من البقاء كدويلات صغيرة في مواجهة تهديد جيران أقوياء — مثل المملكة العربية السعودية وإيران — يطمعون في الاستيلاء على أراضيهم الغنية بالبترول.

وكان البريطانيون وليس الشيوخ الحاكمين للإمارات المتصالحة هم الذين بدءوا عملية إنهاء الاستعمار في الخليج. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٦٨ فاجأت حكومة العمال البريطانية بزعامة هارولد ويلسون حكام الخليج تمامًا بإعلان نيتها التراجع

عن التزامات بريطانيا شرق السويس بحلول نهاية عام ١٩٧١. كان قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج مدفوعًا بمشكلات اقتصادية داخلية. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ أُرغم ويلسون على تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني لمعالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وفي ظل هذه الإجراءات التقشفية الصارمة لم تستطع الحكومة تبرير تكلفة الاحتفاظ بالقواعد العسكرية البريطانية في الخليج العربي. وتفاقمت تلك المخاوف الاقتصادية بسبب ثقافة حزب العمال الحاكم الذي كان صريحًا في معاداة الممارسات الإمبراطورية البريطانية بعد عشرين عامًا من الانسحاب البريطاني من الهند.

وكان رد الفعل الأولي لشيوخ الخليج هو رفض رحيل البريطانيين؛ أو بمعنى أدق، رفض إعفاء بريطانيا من التزامات معاهدات حماية المنطقة من العدوان الخارجي. وكانت لمخاوفهم أسباب قوية؛ فقد ادعت المملكة السعودية حقها في معظم أراضي إمارة أبو ظبي الغنية بالبترول، وأعلنت إيران سيادتها على جزيرة البحرين وعدد من الجزر الأصغر مستوليةً على حقول نفط كبرى بالقرب من الشاطئ. وعلى مدار السنوات الثلاث التالية استخدمت بريطانيا كل حنكتها السياسية في تسوية مزاعم الملكية المختلفة لأراضي الخليج والتشجيع على تأسيس اتحاد للإمارات المتصالحة من شأنه أن يعطيها الكتلة الحرجة اللازمة للنجاة وسط أمواج الخليج العربي الغادرة.

في عام ١٩٧٠ تخلى شاه إيران عن مطالبته بضم البحرين. وانسحب الشيخ عيسى بن سلمان — حاكم البحرين — من مناقشات الوحدة مع باقي الإمارات المتصالحة، وأعلن استقلال بلاده يوم ١٤ أغسطس/آب ١٩٧١. وسرعان ما حذت جارة البحرين ومنافستها اللدود — دولة قطر الواقعة على شبه جزيرة — حذوها، وأعلنت الاستقلال في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٧١. وكانت الخلافات بين الإمارات السبع الباقية كبيرة، ولكنها لم تكن غير قابلة للتذليل، ومع اقتراب الموعد النهائي للانسحاب البريطاني، اتفقت ست من الإمارات على تشكيل ما يعرف باسم اتحاد الإمارات العربية (الذي أصبح فيما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة) في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧١.

كانت الدولة الوحيدة التي رفضت الانضمام للاتحاد هي رأس الخيمة، وذلك احتجاجًا على السيادة الإيرانية على اثنتين من الجزر التابعة لها، وهما جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. لم ترغب إمارة رأس الخيمة في إعفاء بريطانيا من واجبها في الحفاظ على ما اعتبرته أراضي خاضعةً لسيادتها في الجزيرتين المتنازع عليهما. أما بريطانيا — من ناحية أخرى — فكانت مقتنعة بأنها تحتاج للوفاق مع إيران للحفاظ

على السلامة الإقليمية لدول الخليج، وكانت مستعدة للتضحية بجزيرتين صغيرتين من جزر رأس الخيمة من أجل الحفاظ على استقلال اتحاد الإمارات ككل. توسط البريطانيون في اتفاقية بين إمارة الشارقة وإيران لتقسيم جزيرة أخرى من الجزر المتنازع عليها — وهي جزيرة أبو موسى — فيما بينهما، واعتبرت مثل هذه التنازلات شرًّا لا بد منه لمنع الشاه من فعل ما هو أسوأ. وفي النهاية انضمت رأس الخيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت لجامعة الدول العربية في ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١ وللأمم المتحدة في ٩ ديسمبر/كانون الأول من نفس العام.

ومن المفارقات الساخرة أن انسحاب بريطانيا من الخليج أدى إلى توتر العلاقات مع اثنتين من الدول الأكثر التزامًا بمبادئ القومية العربية ومناهضة الإمبريالية؛ إذ قطعت العراق علاقاتها مع بريطانيا احتجاجًا على التورط البريطاني في الاحتلال الإيراني لأراضٍ عربية هي جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. واتخذت ليبيا خطوة أكبر بتأميم المصالح النفطية البريطانية في ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١ لمعاقبة البريطانيين على منحهم أراض عربية لإيران. كان اعتماد الغرب على البترول العربي هو ما جعله عرضةً لمثل هذا الإجراء العقابي، وبدأ العرب يرون في البترول سلاحًا يمكن أن يحقق أهدافهم السياسية. ولم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ العالم العربي في التفكير في استخدام سلاح البترول في صراعه مع إسرائيل وحلفائها الغربيين.

* * *

رأى عبد الله الطريقي — مستشار البترول للعقيد القذافي — إلى أي مدى يمكن أن يكون البترول مفيدًا في إعادة تشكيل السياسة الجغرافية. فبعد شهور من حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ نشر الطريقي مقالًا بالتعاون مع مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وصف فيه البترول العربي بأنه «سلاح في المعركة». قال الطريقي محددًا الأسس العادلة لاستخدام البترول على نحو استراتيجي ضد حلفاء إسرائيل: «إن من المتفق عليه أن لكل دولة الحق في أن تستعمل كل ما لديها من وسائل للضغط على أعدائها. والأمة العربية تملك سلاحًا من أمضى الأسلحة التي يمكن استخدامها اقتصاديًّا ضد أعدائها.» وقال الطريقي إن العرب يمتلكون ما لا يقل عن ٥٨,٥ بالمائة من مخزون البترول المعروف في العالم وأن العالم الصناعي يعتمد على نحو متزايد على العالم العربي في الحصول على إمدادات الطاقة. لماذا إذن يستمر العرب في تزويد

الغرب بالبترول بينما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا تدعم عدوهم إسرائيل؟ وختم الطريقي بقوله: «إن الشعوب العربية تنادي باستخدام سلاح البترول وعلى الحكومات تلبية رغبة شعوبها.»[11]

كان استخدام البترول كسلاح قول سهل يصعب تطبيقه عمليًّا، وقد أدرك الطريقي أكثر من معظم الناس كيف كان استخدام سلاح البترول عقيمًا في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧؛ إذ اجتمع وزراء النفط العرب يوم ٦ يونيو/حزيران — ثاني أيام اندلاع الحرب — واتفقوا على إيقاف الشحن إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية لدعم هذه الدول لإسرائيل. وفي غضون ثمانية وأربعين ساعة أوقفت المملكة العربية السعودية وليبيا إنتاجيهما كليًّا، وانخفض الإنتاج العربي من النفط بنسبة ٦٠ بالمائة مما سبب ضغطًا هائلًا على الأسواق الغربية.

غير أن العالم الصناعي تحمل هذا الاستخدام الأول لسلاح البترول. فمن المستحيل تقريبًا تعقب النفط بمجرد دخوله الأسواق العالمية مما أتاح للدول المحرومة من إمدادات النفط العربي الالتفاف حول حظر البيع المباشر بشراء النفط عبر وسطاء لم يتأثروا بالحظر. كما رفعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المنتجة غير العربية إنتاجها من النفط لتعويض الفارق، وأرسل اليابانيون أساطيل من ناقلات البترول العملاقة لنقل البترول إلى الأسواق العالمية. وفي غضون شهر عادت الدول الصناعية للحصول على كامل إمداداتها من النفط على نحو أظهر عبثية الإشارة العربية التي حرمت الدول العربية المنتجة للنفط في الوقت نفسه من عائدات حيوية كبيرة. وبنهاية شهر أغسطس/آب ١٩٦٧ دعت الدول العربية المنهزمة في الحرب — مصر وسوريا والأردن — أشقاءها العرب المنتجين للنفط إلى استئناف الإنتاج لمساعدتهم في النهوض بالعبء الرهيب المتمثل في إعادة البناء والتعمير بعد الحرب.

لم يكن سلاح البترول عقيمًا وغير مؤثر في حرب عام ١٩٦٧ فحسب، بل إنه تسبب في الإضرار بالاقتصادات العربية وقتًا طويلًا بعد سكوت صوت المدافع؛ إذ خلقت عودة البترول العربي إلى الأسواق العالمية وفرة أدت لانخفاض الأسعار. أحدث سلاح البترول نتائج عكسية، وأضر بالدول العربية نفسها أكثر كثيرًا مما أضر بإسرائيل وداعميها الغربيين. غير أن انعدام الثقة في الجيوش العربية — في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ — بلغ حدًّا جعل العديد من الزعماء السياسيين وصناع القرار يؤمنون بأن العالم العربي يمكن أن يحقق أهدافه في مواجهة إسرائيل بواسطة الوسائل الاقتصادية وليس العسكرية.

تأثرت مصر بأزمة ما بعد حرب ١٩٦٧ أكثر من أي دولة عربية أخرى؛ فالهزيمة الساحقة لجيشها وضياع شبه جزيرة سيناء بالكامل هي تبعات تفاقمت أكثر بفعل الآثار الاقتصادية السلبية للحرب. وجدت مصر نفسها أمام فاتورة باهظة لإعادة البناء والإعمار، وزاد من سوء وضعها إغلاق قناة السويس وانهيار السياحة؛ وهما أهم مصدرين للدخل الخارجي لمصر.

كانت احتمالات التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧ مستبعدةً أكثر من أي وقت مضى منذ قيام دولة إسرائيل. وتقوضت الجهود الدولية للتوسط في تسوية بين مصر وإسرائيل بفعل المواقف التي تبناها الخصمان: أرادت إسرائيل الاحتفاظ بسيناء كاملة كورقة تفاوضية لإرغام مصر على إبرام معاهدة سلام شاملة، في حين طلبت الحكومة المصرية استعادة سيناء كشرط سابق لأي محادثات سلام.

من وجهة نظر مصر كان طول فترة بقاء إسرائيل في سيناء ينطوي على خطر تقبل المجتمع الدولي لاحتلال إسرائيل لأرض مصرية. وعزم الرئيس جمال عبد الناصر على منع الإسرائيليين من تحويل قناة السويس إلى حد فاصل بين البلدين كأمر واقع، وأجبر إسرائيل على الانخراط في حرب استنزاف غير معلنة استمرت من مارس/آذار ١٩٦٩ إلى أغسطس/آب ١٩٧٠. لجأ المصريون لاستخدام غارات قوات الصاعقة والمدفعية الثقيلة والهجمات الجوية في محاولة لإضعاف المواقع الإسرائيلية على طول قناة السويس. ورد الإسرائيليون ببناء سلسلة من التحصينات على طول القناة — سميت «خط بارليف» نسبة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال حاييم بارليف — وكذلك بشن غارات جوية في عمق الأراضي المصرية.

أثبت الإسرائيليون تفوقهم العسكري المستمر على المصريين خلال أشهر حرب الاستنزاف؛ فلم تكن لدى المصريين دفاعات جوية فعالة مما جعل الطائرات الإسرائيلية تجوب السماء، وتضرب ضواحي القاهرة ومدن الدلتا بحرية تامة. يقول الفريق المصري عبد الغني الجمسي مفسرًا: «لقد كان الهدف السياسي من هذه الغارات الجوية في عمق مصر هو الضغط المعنوي المباشر على الشعب المصري، وإظهار القيادة السياسية بالضعف، وإرغامها على إيقاف حرب الاستنزاف. وكانت هذه الغارات مصحوبة بتهديدات إسرائيلية تعني أنه طالما أن القوات المسلحة المصرية لم تقتنع بعدم جدوى القتال فإن هذه الغارات قد تقنع الشعب المصري.»[12]

ومع أن الغارات الجوية الإسرائيلية لم تؤلب الشعب المصري على حكومته فإن حرب الاستنزاف كانت تضر بمصر أكثر بكثير مما تضر بإسرائيل. كان عبد الناصر منفتحًا على نحو متزايد على الوساطة الأمريكية، وفي أغسطس/آب ١٩٧٠ وافق على وقف إطلاق النار مع إسرائيل بوصفه جزءًا من خطة سلام سرعان ما أجهضت بوساطة وزير خارجية الولايات المتحدة ويليام روجرز. وتوفي عبد الناصر في الشهر التالي تاركًا مصر وإسرائيل أبعد ما تكونان عن تسوية خلافاتهما.

خلف عبد الناصر في رئاسة مصر نائب الرئيس أنور السادات. ورغم أن السادات كان واحدًا من مؤسسي حركة الضباط الأحرار، ومشاركًا في ثورة عام ١٩٥٢، وأحد الأعضاء المؤسسين لمجلس قيادة الثورة فقد ظل السادات أشبه بكم مهمل داخل بلاده وخارجها. لم يكن يمتلك شيئًا من سحر عبد الناصر أو التأييد الشعبي له، وكان عليه أن يثبت قدراته ليبقى في السلطة.

واجه السادات وضعًا دوليًّا كئيبًا عندما تولى رئاسة الجمهورية. كانت إدارة نيكسون تسعى لسياسة انفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي؛ حليف مصر. فمع انخفاض حدة التوتر بين القوتين العظميين تراجعت الصراعات الإقليمية مثل الصراع العربي الإسرائيلي إلى درجة أهمية أقل في موسكو وواشنطن على حد سواء. كان السوفييت والأمريكيون مستعدين لقبول الوضع الراهن — حالة «اللاسلم واللاحرب» — بين العرب وإسرائيل إلى أن تُظهر الأطراف المتصارعة توجهًا أكثر واقعيةً نحو تسوية خلافاتها. وأدرك السادات أن الوضع الراهن في صالح إسرائيل؛ فمع كل سنة تمر سيزيد قبول المجتمع الدولي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

كان على السادات أن يتخذ المبادرة للخروج من المأزق. كان بحاجة إلى إرغام أمريكا على العودة للمشاركة في الصراع العربي الإسرائيلي بنشاط، وإجبار السوفييت على منح الجيش المصري أسلحة متطورة، ومواجهة الإسرائيليين بتهديد حقيقي من أجل استعادة سيناء. ولكي يحقق أهدافه كان عليه خوض الحرب؛ حرب محدودة لتحقيق أهداف سياسية محددة.

اتخذ السادات أولى خطواته نحو الحرب بطرد جميع الخبراء العسكريين السوفييت البالغ عددهم ٢١ ألفًا من مصر في يوليو/تموز ١٩٧٢. وكان هذا تصرفًا غير منطقي

ومخالفًا للتوقعات، ولكن الغرض منه كان هو إعادة الأمريكيين والسوفييت للمشاركة في الصراع العربي الإسرائيلي. بدأ الأمريكيون يتشككون في طبيعة علاقات مصر بالاتحاد السوفييتي وإمكانية تحويل أقوى دولة عربية نحو المعسكر المؤيد للغرب. وكان هذا التهديد تحديدًا هو ما غير حالة الرضا والسكون السوفييتي نحو الحليف المصري. كان السادات قد ضغط على القيادة السوفييتية لإعادة تزويد القوات المسلحة المصرية التي دُمرت بعد حرب الأيام الستة وحرب الاستنزاف، ولكن موسكو راوغت، وأخرت تسليم الأسلحة، وامتنعت عن تقديم الأسلحة السوفييتية الأكثر تطورًا اللازمة بشدة لمواجهة الأسلحة المتطورة التي تزود الولايات المتحدة إسرائيل بها. ومع أن السادات طرد الخبراء العسكريين السوفييت فقد كان حريصًا على عدم قطع العلاقات تمامًا مع الاتحاد السوفييتي. وبدلًا من ذلك فقد حافظ على اتفاقية الصداقة الموقعة بين مصر والاتحاد السوفييتي، واستمر في توفير قواعد عسكرية للقوات السوفييتية مظهرًا بذلك تحالفه معهم. وقد نجحت استراتيجية السادات على نحو رائع: ففي الفترة بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٢ ويونيو/حزيران ١٩٧٣ قدم السوفييت لمصر أسلحة متقدمة تفوق ما قدموه خلال العامين السابقين مجتمعين.

وتمثل هدف السادات التالي في إعداد جيشه للحرب، فاستدعى كبار قادة القوات المسلحة المصرية لاجتماع في منزله يوم ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢ ليبلغهم بقرار الحرب على إسرائيل. وقال السادات لكبار القادة المصريين: «ليس هذا أمرًا آخذ رأيكم فيه.»

بُهت كبار القادة لما سمعوه؛ إذ كانوا موقنين من أن إسرائيل أفضل استعدادًا للحرب بكثير من الدول العربية. كانت مصر تعتمد كليًّا على الاتحاد السوفييتي في الحصول على الأسلحة المتطورة، وكان السوفييت متأخرين كثيرًا جدًّا عن الأمريكيين في تزويد حلفائهم في الصراع العربي الإسرائيلي بالسلاح. ومن وجهة نظر كبار القادة لم يكن الوقت مناسبًا إطلاقًا للحديث عن الحرب. وصف الفريق عبد الغني الجمسي — الذي حضر الاجتماع — الأجواء بأنها «عاصفة ومثيرة» وقال إن السادات غضب بشدة من اعتراضات قادته. قال الجمسي: «بعد انتهاء المؤتمر، كان واضحًا أن الرئيس السادات ليس راضيًا عما دار في هذا المؤتمر من تقارير وآراء وتوقعات.»[13] ولم يغير السادات رأيه. وبعد انتهاء الاجتماع أعاد السادات تنظيم جيشه معفيًا المشككين من مواقعهم. وعُين الجمسي رئيسًا لهيئة عمليات القوات المسلحة، وعُهد إليه بالتخطيط للحرب.

صمم الفريق الجمسي على عدم تكرار أخطاء حرب الأيام الستة؛ فقد علم من خلال خبراته الشخصية المباشرة مدى عدم استعداد مصر للحرب عام ١٩٦٧ ومدى سوء تنسيق الجهود بين الجيوش العربية في تلك الحرب. وتمثلت الأولوية الأولى لمخططي الحرب المصريين في إبرام اتفاق مع سوريا لشن الهجوم على الإسرائيليين من جبهتين. وعزم السوريون على استعادة مرتفعات الجولان التي خسروها تمامًا كما عزم المصريون على استعادة سيناء، وعقد الجانبان اتفاقية شديدة السرية لتوحيد قواتهما المسلحة تحت قيادة مصرية في يناير/كانون الثاني ١٩٧٣.

كان على المخططين بعد ذلك تحديد الموعد المثالي لشن الهجوم وتحقيق أقصى درجات المفاجأة. انكب الجمسي وزملاؤه على تقويماتهم لتحديد أفضل الظروف فيما يتعلق بضوء القمر ونوبات المد والجزر من أجل عبور قناة السويس، ووضعوا في اعتبارهم الأعياد الدينية اليهودية إلى جانب الأجندة السياسية لتحديد الوقت الذي قد يكون فيه الجيش والشعب الإسرائيلي عمومًا في حالة تشتت. يقول الجمسي: «وجدنا أن يوم عيد الغفران — يوم كيبور — هو يوم سبت، والأهم من ذلك هو اليوم الوحيد خلال العام الذي تتوقف فيه الإذاعة والتليفزيون عن البث، جزءًا من تقاليد هذا العيد الذي يعتبر يوم سكون كامل. أي أن استدعاء قوات الاحتياطي بالطريقة العلنية السريعة غير مستخدم.»[14] وبوضع كل هذه العوامل في الاعتبار أوصى الجمسي وكبار ضباطه ببدء العمليات يوم السبت ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣.

وبينما كان الفريق الجمسي يعد الجيش المصري للحرب سافر السادات إلى الرياض لإقناع السعوديين باستخدام سلاح مختلف تمامًا: البترول. ذهب السادات إلى المملكة العربية السعودية في زيارة غير معلنة في أواخر أغسطس/آب ١٩٧٣ لإطلاع الملك فيصل على خططه السرية للحرب، وطلب الدعم والتعاون السعوديَّيْن. وكان على السادات أن يكون مقنعًا؛ إذ كثيرًا ما رفض السعوديون من قبل المطالبات العربية باستخدام سلاح البترول منذ تجربتهم الكارثية عام ١٩٦٧.

ومن حسن حظ السادات أن العالم كان معتمدًا على البترول العربي عام ١٩٧٣ أكثر كثيرًا من اعتماده عليه عام ١٩٦٧؛ إذ وصل الإنتاج الأمريكي من النفط إلى ذروته عام ١٩٧٠، وكان في تراجع مستمر منذ ذلك الوقت. حلت المملكة السعودية محل تكساس باعتبارها المنتج الأكبر الذي يستطيع سد العجز في الإمدادات العالمية من البترول عن طريق ضخ المزيد منه ببساطة. ونتيجة لذلك كانت الولايات المتحدة

والقوى الصناعية أكثر ضعفًا أمام سلاح البترول من أي وقت مضى. قدر المحللون العرب عام ١٩٧٣ أن الولايات المتحدة تستورد نحو ٢٨ بالمائة، وتستورد اليابان نحو ٤٤ بالمائة، وتستورد الدول الأوروبية ما يتراوح بين ٧٠ إلى ٧٥ بالمائة من إجمالي احتياجاتها النفطية من العالم العربي.[15] آمن الملك السعودي — وهو من المناصرين المخلصين للقومية العربية — بإمكانية استخدام بلاده لمواردها النفطية بفعالية، ووعد الرئيس السادات بتقديم دعمه إذا خاضت مصر الحرب ضد إسرائيل. ويقال إن الملك فيصل قال للرئيس السادات: «ولكن أعطنا وقتًا كافيًا، لأننا لا نريد أن نستخدم البترول سلاحًا في معركة لا تستمر أكثر من يومين أو ثلاثة أيام ثم تتوقف، وإنما نريد معركة تستمر مدة تكفي لتعبئة الرأي العام العالمي.»[16] فلم تكن هناك جدوى من استخدام سلاح بعد أن تكون الحرب قد انتهت بالفعل؛ كما أدرك السعوديون سابقًا. لقد أراد الملك السعودي أن يضمن أن الحرب القادمة ستستمر وقتًا يكفي لجعل سلاح البترول فعالًا ومؤثرًا.

اندلعت الحرب في الثانية وبضع دقائق بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ عندما هاجم الجيشان السوري والمصري إسرائيل في وقت واحد من الشمال والجنوب. وبالرغم من التدابير المصرية للحفاظ على السرية فقد كانت المخابرات الإسرائيلية مقتنعة بأن هناك هجومًا وشيكًا؛ وإن اعتقدت أن الهجوم سيكون على نطاق أصغر وسيأتي مع غروب الشمس. ولم تكن الحرب الشاملة على جبهتين سوى المفاجأة الأولى للجيش الإسرائيلي.

عبرت أمواج من جنود الصاعقة المصريين قناة السويس في قوارب تحت غطاء من الهجوم المدفعي المكثف — قال الجمسي إن المصريين أطلقوا أكثر من ١٠ آلاف دانة مدفع في الدقائق الأولى للحرب — واكتسح الجنود السواتر الرملية لخط بارليف وهم يصيحون «الله أكبر». لم تتعرض القوات المصرية لخسائر تذكر عند اجتياحها ما كان يُعتقد على مستوى العالم كله أنه مواقع إسرائيلية حصينة لا يمكن اختراقها. يقول الصحفي محمد حسنين هيكل متذكرًا: «في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بدأت أولى الأنباء عن المعركة تصل إلى «المركز رقم عشرة» [مركز القيادة]. وكان الرئيس والفريق أول أحمد إسماعيل [القائد العام للقوات المسلحة] يستمعان إلى النبأ بدهشة، وبدا وكأن ما يرونه مجرد عملية تدريب. وكان النبأ يقول: «العملية أُنجزت ... العملية أُنجزت». وكان ذلك أجمل من أن يصدق.»[17]

استمع القادة الإسرائيليون بقدر هائل من الذهول وعدم التصديق عندما أرسل جنودهم في نقاط خط بارليف الحصينة — المسترخون حسب شعائر يوم كيبور — الإنذار وأعلنوا عدم القدرة على الدفاع عن مواقعهم في مواجهة قوات العدو المتفوقة عليهم. واجتاحت الدبابات السورية المواقع الإسرائيلية، وتوغلت بعمق في مرتفعات الجولان. وتوغلت كل من القوات الجوية المصرية والسورية بعمق داخل إسرائيل لمهاجمة مواقع عسكرية رئيسية.

وعندما دفع الإسرائيليون بقواتهم الجوية في المعركة اعترضت نفاثاتهم المقاتلة صواريخ سام ٦ السوفييتية بمجرد وصولها إلى الجبهتين. تبددت السيادة الجوية التي امتلكتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ عندما فقد الإسرائيليون سبعًا وعشرين طائرة على الجبهة المصرية وحدها في الساعات الأولى للحرب، وأُجبروا على إبقاء طائراتهم على بعد خمسة عشر ميلًا من قناة السويس. وواجهت الدبابات الإسرائيلية التي أُرسلت لتخفيف الضغط عن القوات الموجودة على خط بارليف صدمةً مماثلةً حين تصدى لها جنود مشاة مصريون مسلحون بصواريخ مضادة للدبابات موجهة سلكيًّا، ودمروا أعدادًا هائلة من المدرعات الإسرائيلية.

ومع شل حركة القوات البرية والجوية الإسرائيلية أعد سلاح المهندسين المصري مضخات مياه عالية الضغط، وأزالوا السواتر الرملية لخط بارليف بغسلها — بالماء فعلًا — ممهدين الطريق أمام القوات المصرية لاجتياح الخطوط الأمامية الإسرائيلية نحو شبه جزيرة سيناء. وأُقيمت جسور عائمة عبر القناة لتعبر القوات والمدرعات المصرية عليها إلى الضفة الشرقية وسيناء.

ومع نهاية أول أيام القتال عبر نحو ٨٠ ألف جندي مصري قناة السويس وخط بارليف، واتخذوا مواقعهم بعمق ٤ كيلومترات (نحو ٢,٥ ميل) في قلب شبه جزيرة سيناء. وعلى الجبهة الشمالية اخترقت القوات السورية التحصينات الدفاعية الإسرائيلية في مرتفعات الجولان ملحقةً بالدبابات والطائرات الإسرائيلية خسائر جسيمة في هجوم منسق باتجاه بحيرة طبرية. بفضل عنصر المفاجأة شبة التامة كانت المبادرة المطلقة بين أيدي المصريين والسوريين في الساعات الأولى للحرب بينما هرول اليهود متعثرين للرد على أخطر تهديد واجهته الدولة العبرية منذ نشأتها على الإطلاق.

أعاد الجيش الإسرائيلي تنظيم نفسه، وتحول إلى الهجوم. في غضون ثمانية وأربعين ساعة استُدعيت قوات الاحتياط، وأرسلت إلى جبهات القتال بهدف الحفاظ على المواقع

القتالية في سيناء وتركيز الهجوم على الجولان على أمل إلحاق الهزيمة بسوريا أولًا قبل التركيز على الجيش المصري الأكبر. وردًّا على ذلك أُرسلت وحدات مشاة ومدرعات عراقية وسعودية وأردنية إلى سوريا لمقاومة الهجوم الإسرائيلي المضاد في الجولان. تعرضت إسرائيل والقوات العربية لخسائر فادحة، وكادت احتياطيات الأسلحة والذخيرة تنفد لدى الجميع في أعنف قتال يشهده الصراع العربي الإسرائيلي على الإطلاق.

وبحلول نهاية الأسبوع الأول من القتال كانت كل الأطراف بحاجة لإعادة التزود بالسلاح.[18] وفي ١٠ أكتوبر/تشرين الأول بدأ السوفييت في إمداد مصر وسوريا بالسلاح عبر جسر جوي، وفي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول أقام الأمريكيون جسرًا جويًّا سريًّا لنقل الأسلحة والذخيرة إلى الإسرائيليين. شن الإسرائيليون — مسلحون بدبابات ومدافع أمريكية جديدة — هجومًا مضادًّا ناجحًا اجتاحوا به الجبهة السورية بحلول يوم ١٦ أكتوبر/تشرين الأول، وأدى إلى محاصرة القوات المصرية الموجودة على الضفة الغربية لقناة السويس. وتأزم الوضع العسكري عندما عززت القوات الإسرائيلية وضعها على حساب خصومها العرب.

في تلك اللحظة قررت الدول العربية استخدام سلاح البترول. وفي ١٦ أكتوبر/تشرين الأول اجتمع وزراء البترول العرب في الكويت وقد غمرهم شعور جديد بالثقة واحترام الذات في ضوء المكاسب المصرية والسورية التي تحققت في أول أيام الحرب؛ كما أن زعماء الدول العربية المنتجة للبترول تشجعوا بمعرفتهم أن العالم الصناعي يعتمد عليهم. وكان هذا يعني أنه إذا رفع العرب سعر البترول فإنهم يستطيعون إنزال عقاب مباشر بالدول الصناعية التي تدعم إسرائيل.

فرض وزراء البترول العرب في أول أيام اجتماعهم بالكويت زيادة كبيرة بنسبة ١٧ بالمائة باتصال هاتفي فقط بشركات البترول الغربية التي لم تعد لها حيلة في الأمر. وقد قال وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني لأحد المبعوثين: «تلك هي اللحظة التي كنت أنتظرها منذ وقت طويل، وها قد جاءت. نحن الآن المتحكمون في بضاعتنا.»[19] وكان التأثير على سوق البترول فوريًّا على نحو أثار الذعر على نطاق واسع. فبحلول نهاية نفس ذلك اليوم رفع تجار البترول السعر المعلن للبرميل إلى ٥,١١ دولار، أي بزيادة تصل إلى ٧٠ بالمائة على سعر بيعه في يونيو/حزيران ١٩٧٣ الذي كان ٢,٩٠ دولار.

كانت زيادة السعر هي أول فرقعة لسوط البترول من أجل جذب انتباه العالم، وفي اليوم التالي أصدر وزراء النفط العرب بيانًا رسميًّا يلخص سلسلة من إجراءات

تخفيض الإنتاج والحظر لإرغام القوى الصناعية على تعديل سياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وجاء في البيان ما يلي: «ستخفض جميع الدول العربية المصدرة للبترول إنتاجها فورًا على نحو متعاقب بما لا يقل عن خمسة بالمائة من إنتاج شهر سبتمبر/أيلول، وستحافظ على نفس معدل التخفيض كل شهر من الآن فصاعدًا إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية كليًّا من الأراضي العربية التي احتلتها أثناء حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ وتُعاد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.»[20]

أكد وزراء البترول العرب للدول الصديقة أنها لن تتأثر بتلك الإجراءات، وفسروا ذلك بقولهم إنه فقط «الدول التي تقدم دعمًا معنويًّا وماديًّا للعدو الإسرائيلي هي التي ستتعرض لتخفيض حاد ومتزايد في إمدادات النفط العربي قد يصل إلى التوقف التام.» أصبحت الولايات المتحدة وهولندا — في ضوء صداقتهما التقليدية مع إسرائيل — مهددتين بالحظر الكامل «إلى أن تعكس حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا أو أي دولة أخرى تأخذ موقف المؤيد للمعتدين الإسرائيليين موقفها وتؤيد إجماع المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة.»

وبعد إظهار قوتها في ساحة المعركة وفي أسواق النفط فتحت الدول العربية جبهة دبلوماسية. ففي نفس اليوم الذي أصدرت فيه بيانها التقى وزراء خارجية المملكة السعودية والكويت والمغرب والجزائر بالرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر في البيت الأبيض. ووجد الوزراء العرب أن الإدارة الأمريكية مذعنة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو/حزيران ١٩٦٧ في مقابل سلام دائم وشامل بين الدول العربية وإسرائيل. وسأل وزير الخارجية الجزائري لماذا لم يطبق قط من قبل، وحسب ما قال هيكل: «رد كيسنجر إن السبب، بصراحة تامة، هو التفوق العسكري الكامل لإسرائيل، وقال إن الضعفاء لا يفاوضون. وقد كان العرب ضعافًا؛ لكنهم الآن أقوياء. وقد حققوا ما لم يكن في مقدور أحد — بما فيه هم أنفسهم — أن يتصور إمكان تحقيقه.»[21] وبدا للعرب حينها أن الأمريكيين لا يفهمون إلا لغة القوة.

وجدت إدارة نيكسون نفسها في موقف غاية في الصعوبة؛ إذ أرادت استرضاء العالم العربي ولكن ليس على حساب أمن إسرائيل. كان هذا يتجاوز حد الولاء الأمريكي للدولة العبرية. كان الأمريكيون في ظل الحرب الباردة مصممون على أن تتفوق إسرائيل

— بالأسلحة التي تزودها بها أمريكا — على العرب بأسلحتهم السوفييتية، وعندما لجأت إسرائيل للولايات المتحدة بطلب عاجل لتجديد ترسانتها العسكرية المستنزفة وافق الرئيس نيكسون في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول على تشريع بمنح الدولة اليهودية صفقة أسلحة بقيمة ٢,٢ مليار دولار.

أثار الدعم الأمريكي الصارخ للمجهود الحربي الإسرائيلي الغضب في العالم العربي، وبدأت الدول العربية المنتجة للبترول واحدة وراء الأخرى في فرض حظر كامل على الولايات المتحدة. وانخفض إنتاج النفط العربي بنسبة ٢٥ بالمائة، وارتفع سعر البترول بشدة، ووصل في النهاية إلى الذروة بقيمة ١١,٦٥ دولارًا للبرميل في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣. في غضون ستة أشهر فحسب تضاعف سعر البترول أربع مرات على نحو زعزع بعنف الاقتصادات الغربية، وأضر بالمستهلكين بشدة. ومع تضاؤل احتياطيات البترول وقف سائقو السيارات في صفوف طويلة أمام محطات البترول، وواجهوا تقنينًا لاستهلاك الموارد البترولية المتضائلة.

واجهت الحكومات الغربية ضغطًا متزايدًا من مواطنيها لإنهاء حالة الحظر، وكانت الوسيلة الوحيدة لحل أزمة البترول هي التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي. وحقق السادات أهدافه الاستراتيجية، وأجبر الولايات المتحدة على العودة للمشاركة في الدبلوماسية الإقليمية. ومع ثبات القوات المصرية في مواقعها على الضفة الشرقية لقناة السويس لم يعد هناك احتمال لقبول المجتمع الدولي للقناة باعتبارها حدًّا فاصلًا بين مصر وإسرائيل بحكم الأمر الواقع، وأصبح القائد المصري يبحث الآن عن اللحظة الملائمة لإنهاء الحرب وتعزيز مكاسبه.

كان موقف السادات العسكري يزداد ضعفًا مع استمرار الحرب، فبحلول الأسبوع الثالث من أكتوبر/تشرين الأول اتخذ الإسرائيليون وضع الهجوم، وتوغلت قواتهم بعمق في الأراضي العربية وأصبحت على بعد ٦٠ ميلًا من القاهرة و٢٠ ميلًا فقط من دمشق. وقد تحققت تلك المكاسب بتكلفة باهظة إذ قُتل أكثر من ٢٨٠٠ إسرائيلي وجُرح ٨٨٠٠ آخرين؛ وهي خسائر ضخمة جدًّا بالمقارنة بتعداد سكان إسرائيل تفوق خسائر الجنود العرب الذين قُتل منهم ٨٥٠٠ وجُرح قرابة ٢٠ ألف في الحرب.[22]

أثار الهجوم الإسرائيلي المضاد التوتر من جديد بين القوتين العظميين؛ فمع تهديد الإسرائيليين للجيش الثالث المصري المحاصر على الضفة الغربية لقناة السويس، أرسل رئيس المجلس الرئاسي السوفييتي ليونيد بريجينيف رسالة إلى الرئيس الأمريكي

ريتشارد نيكسون يدعوه لعمل دبلوماسي مشترك. وحذر بريجينيف أنه في حالة عدم حدوث ذلك قد يجد الاتحاد السوفييتي نفسه مرغمًا على التدخل من جانب واحد لحماية حلفائه المصريين. ومع تأهب الجيش الأحمر والبحرية السوفييتية خشيت المخابرات الأمريكية أن يلجأ السوفييت لوسيلة ردع نووي في منطقة الصراع. واستجاب مسئولو الأمن القومي الأمريكيون بوضع قواتهم في حالة تأهب نووي مرتفعة لأول مرة منذ أزمة الصواريخ الكوبية. وبعد بضع ساعات من التوتر الشديد اتفقت القوتان العظميان على التعاون لوضع نهاية دبلوماسية لحرب أكتوبر.

تلهف المصريون والإسرائيليون كذلك على إنهاء الصراع المسلح المدمر؛ فبعد ستة عشر يومًا من القتال الشرس كان كلا الجانبين مستعدين لوضع السلاح، وأُجريت مفاوضات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، وفي نفس اليوم أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي أعاد التأكيد على القرار ٢٤٢ السابق والداعي لعقد مؤتمر سلام وتسوية الخلافات العربية الإسرائيلية من خلال مبادلة الأرض بالسلام. وفي ديسمبر/كانون الأول من نفس العام عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا دوليًّا في جنيف لمناقشة قضية الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ كخطوة أولى نحو حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي.

افتتح الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم المؤتمر يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣ تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبحضور وفود من إسرائيل ومصر والأردن. ورفض الرئيس السوري حافظ الأسد حضور المؤتمر عندما لم يستطع الحصول على ضمانات بأن المؤتمر سيعيد جميع الأراضي المحتلة إلى الدول العربية. كذلك لم يكن هناك تمثيل فلسطيني في المؤتمر؛ إذ اعترض الإسرائيليون على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن الأردنيون متحمسين لوجود منافس لهم في تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

لم يكن مؤتمر جنيف حاسمًا؛ إذ فشلت الوفود العربية في التنسيق فيما بينها قبل المؤتمر، وكشفت عروضها عن انقسامات عميقة في الصفوف العربية. أشار المصريون إلى الضفة الغربية باعتبارها أرض فلسطينية مقوضين بذلك الوضع التفاوضي للأردنيين، وشعر الأردنيون بأن المصريين يعاقبونهم لعدم المشاركة في حرب السادس من أكتوبر. دعا وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي لانسحاب كامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وأصر وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان على

أن إسرائيل لن تتراجع أبدًا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأعلن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. وكانت النتيجة المهمة الوحيدة للمؤتمر هي إنشاء مجموعة عمل مصرية إسرائيلية مشتركة للتفاوض على فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء.

وفي أعقاب المؤتمر الفاشل بدأ وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر جولات دبلوماسية مكوكية مكثفة عديدة لضمان التوصل إلى اتفاقيات فك الاشتباك بين إسرائيل وجيرانها العرب. أُبرمت اتفاقيتان بين مصر وإسرائيل يوم ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٧٤، وبين سوريا وإسرائيل في مايو/أيار من نفس العام. وبموجب هاتين الاتفاقيتين استردت مصر الضفة الشرقية لقناة السويس كاملة، في ظل وجود منطقة عازلة تحت سيطرة الأمم المتحدة بين الخطوط المصرية والإسرائيلية في سيناء. واسترد السوريون بدورهم جزءًا من أراضي الجولان التي فقدوها في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧؛ أيضًا في ظل وجود قوة فصل تابعة للأمم المتحدة بين الخطوط السورية والإسرائيلية في الجولان. ومع انتهاء الحرب والتوجه الكامل نحو الدبلوماسية أعلنت الدول العربية المنتجة للبترول أن أهدافها قد تحققت وأنهت حظر البترول في ١٨ مارس/آذار ١٩٧٤.

غير أن أحداث عام ١٩٧٣ لم يُنظر إليها باعتبارها نصرًا تامًّا حاسمًا من قبل جميع المحللين العرب؛ فقد آمن محمد حسنين هيكل على سبيل المثال أن مصر والدول العربية المنتجة للبترول قدمت تنازلات أكثر مما ينبغي؛ وبسرعة أكبر مما ينبغي. فلما كانت الدول العربية المنتجة للبترول قد فرضت الحظر لتحقيق أهداف سياسية محددة — الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة في يونيو/حزيران ١٩٦٧ — فقد رفعوا الحظر على تصدير البترول قبل أن يتحقق أي من أهدافهم فعليًّا. يقول هيكل: «وكل ما يمكن قوله في مصلحتهم إن العالم رأى العرب يتصرفون لأول مرة بانسجام، كما رأى البترول يستخدم — ولو بغير تنسيق — كسلاح سياسي.»[23]

إلا أن العالم العربي حقق بالفعل مكاسب كبيرة عام ١٩٧٣؛ فإبداء التنظيم ووحدة الهدف تركا انطباعًا قويًّا لدى المجتمع الدولي، وأجبرا القوتين العظميين على التعامل مع العالم العربي بجدية أكبر. وعلى المستوى الاقتصادي أدت أحداث عام ١٩٧٣ إلى استقلال عربي كامل عن شركات النفط الغربية. وعلى حد تعبير الشيخ يماني فإن الدول العربية المنتجة للبترول أكدت على تحكمها في بضاعتها، وخرجت من أزمة البترول العالمية أكثر ثراءً على نحو هائل؛ فسعر النفط — الذي كان أقل من ٣ دولارات للبرميل قبل حرب ١٩٧٣ — وصل إلى معدلات تتراوح بين ١١ إلى ١٣

دولار للبرميل معظم عقد السبعينيات. ومع أن رسامي الكاريكاتير الغربيين صوروا شيوخ البترول العرب على أنهم شخصيات جشعة معقوفة الأنوف يلوون ذراع العالم ببضاعتهم، فقد تدافع رجال الأعمال الغربيون مهرولين نحو سوق جديدة ناشئة ذات موارد تبدو غير محدودة؛ فحتى شركات البترول الغربية جنت أرباحًا هائلة من الأزمة، إذ زادت قيمة احتياطيات النفط الهائلة لديها مع ارتفاع سعر البترول. غير أن أحداث أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ وجهت الضربة القاضية الأخيرة لامتيازات البترول التي حكمت العلاقات بين شركات البترول والدول العربية المنتجة له، فاتبعت الكويت والمملكة العربية السعودية نهج العراق وليبيا في شراء أسهم شركات البترول الغربية لحساب صناعات البترول الوطنية، منهيةً بذلك عصر النفوذ الغربي على البترول العربي بحلول عام ١٩٧٦.

مثَّلت حرب أكتوبر/تشرين الأول نجاحًا دبلوماسيًّا عربيًّا أيضًا؛ إذ نجح السادات في استغلال الحرب في كسر حالة الجمود مع إسرائيل. وأثبت العمل العسكري العربي المتناسق أنه يُشكل تهديدًا كبيرًا لإسرائيل، كما خلقت الحرب توترًا خطيرًا بين السوفييت والأمريكيين. ومن ثم أعطى المجتمع الدولي أولوية قصوى لحل الصراع العربي الإسرائيلي حلًّا دبلوماسيًّا قائمًا على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

صان أنور السادات مصالح مصر من خلال مبادراته الشجاعة عام ١٩٧٣؛ ولكنه عرَّض التطلعات الوطنية الفلسطينية لخطر داهم. فمع أن قراري مجلس الأمن أيدا سلامة أراضي جميع دول المنطقة، فإنهما لم يتطرقا مطلقًا إلى الفلسطينيين المشردين من بلدهم إلا بوعد بإيجاد «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.» وعلى هذا واجهت منظمة التحرير الفلسطينية — وهي الحكومة الفلسطينية المنفية للشعب الفلسطيني — خيارًا قاسيًا: إما المشاركة في العمل الدبلوماسي الجديد وإما الوقوف موقف المتفرج بينما تستعيد الأردن ومصر الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال اتفاق سلام شامل يُسدل الستار نهائيًّا على آمال الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

* * *

شقت طائرة هليكوبتر ظلام ما قبل الفجر على طول النهر الشرقي في نيويورك متجهة نحو مقر الأمم المتحدة في مانهاتن. وفي الرابعة من صباح يوم ١٣ نوفمبر/تشرين

الثاني ١٩٧٤ هبطت الطائرة، واندفع بعض رجال الحراسة القلقين على متنها وهم يحيطون برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ويسرعون به نحو جناح آمن داخل مبنى الأمم المتحدة. بهذا تجنب عرفات — الذي وصل في ظلمة الليل بدون إشعار مسبق — الإهانة التي كان متوقعًا أن يتلقاها من آلاف المتظاهرين الذين احتشدوا في وقت لاحق من صباح نفس اليوم في فندق بلازا الأمم المتحدة احتجاجًا على وجوده وهم يحملون لافتات كُتب عليها: «منظمة التحرير الفلسطينية منظمة قتل دولية» و«الأمم المتحدة تتحول إلى منتدى للإرهاب». وبذلك أيضًا تجنب عرفات القتل على أيدي القتلة المأجورين.

كانت زيارة عرفات للأمم المتحدة تتويجًا لعام رائع للسياسة الفلسطينية. وحد الاتحاد السوفييتي، ودول الكتلة الشرقية، ودول عدم الانحياز، والعالم العربي جهودهم لتوجيه دعوة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية لفتح باب مناقشة «القضية الفلسطينية» في الأمم المتحدة. وكانت تلك فرصة عرفات لعرض التطلعات الفلسطينية أمام مجتمع الأمم.

مثَّل ظهور عرفات في الأمم المتحدة أيضًا تحوله من زعيم حرب عصابات إلى رجل دولة؛ وهو دور لم يستعد له عرفات جيدًا. قال عرفات لخالد الحسن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، أو البرلمان الفلسطيني في المنفى: «لم لا تذهب أنت؟» رفض الحسن اقتراح عرفات بلا تردد، وأصر على أن عرفات وحده هو من يمكنه التعبير عن التطلعات الفلسطينية. قال الحسن: «أنت الرئيس. أنت الرمز. أنت السيد فلسطين. إما أن تذهب أنت وإما لن تفلح الأمور.»[24]

وكانت الأمور قد تغيرت على نحو هائل خلال عام ١٩٧٤.

في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول اتخذ زعيم الفدائيين قرارًا استراتيجيًّا بالتخلي عن الكفاح المسلح — والأساليب الإرهابية التي ينطوي عليها — والتوجه نحو التفاوض على حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كانت الحركة الوطنية الفلسطينية مجمعةً على السعي نحو تحرير كامل أرض فلسطين التاريخية وتدمير دولة إسرائيل. وبعد حرب أكتوبر/تشرين الأول أدرك عرفات أن الدولة اليهودية — التي كان عمرها حينئذ خمسًا وعشرين سنة — هي القوة العسكرية العظمى في المنطقة، وتتمتع بالدعم الكامل من الولايات المتحدة والاعتراف من المجتمع الدولي كله تقريبًا؛ وكأن إسرائيل وُجدَت لتبقى.

في دبلوماسية ما بعد الحرب توقع عرفات — وهو محق — أن الدول العربية المجاورة ستقبل في نهاية الأمر هذا الواقع، وتتفاوض على معاهدات سلام مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢؛ وهكذا يُنحى الفلسطينيون جانبًا. سأل عرفات صحفي بريطاني في الثمانينيات قائلًا: «ما الذي يقدمه القرار ٢٤٢ للفلسطينيين؟» ثم أجاب سؤاله بنفسه قائلًا: «بعض التعويضات للاجئين، وربما — وأقول ربما فقط — عودة بعض اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين. ولكن هل من شيء آخر؟ لا شيء. سنكون قد انتهينا. وستضيع فرصة أن يكون الفلسطينيون أمة مرة أخرى، ولو على جزء صغير من وطننا. وتلك هي النهاية. نهاية الشعب الفلسطيني. نهاية القصة.»[25]

كان الحل الذي طرحه عرفات هو توطين الفلسطينيين في دولة صغيرة في قطاع غزة والضفة الغربية؛ ولكن كان هناك عدد من العقبات التي ينبغي على عرفات تجاوزها قبل أن يأمل حتى في إقامة دويلة صغيرة للفلسطينيين.

تمثلت أولى تلك العقبات في الرأي العام الفلسطيني نفسه؛ فقد أدرك عرفات أن عليه إقناع الشعب الفلسطيني بالتخلي عن مطالبته بنسبة ٧٨ بالمائة من أرض فلسطين التي ضاعت عام ١٩٤٨. يقول عرفات مفسرًا: «عندما يطالب شعب باستعادة أرضه كاملة بنسبة ١٠٠ بالمائة، لا يكون سهلًا على قيادته أن تقول: «كلا، يمكنكم الحصول على ٣٠ بالمائة فحسب».»[26]

ولم تكن مطالبة عرفات حتى بنسبة ٣٠ بالمائة من أرض فلسطين مقبولة على نطاق عالمي. فقد ظل قطاع غزة تحت الإدارة المصرية منذ عام ١٩٤٨ وحتى احتلته إسرائيل في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧، وأُلحقت الضفة الغربية رسميًّا بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٥٠. ومع أن المصريين لم تكن لديهم رغبة في ضم قطاع غزة فإن الملك حسين ملك الأردن كان عازمًا على استعادة الضفة الغربية والأحياء العربية من القدس الشرقية — ثالث المدن المقدسة في الإسلام — تحت الحكم الأردني. وكان على عرفات انتزاع الضفة الغربية من قبضة الملك حسين.

لم تكن الجماعات المتشددة داخل منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للاعتراف بدولة إسرائيل، وهو ما كان يعني أن على عرفات أن يتغلب على اعتراضها على حل الدولتين. ظلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية — التي أدت عمليات الاختطاف سيئة السمعة التي قامت بها إلى اندلاع حرب أيلول الأسود في

الأردن عام ١٩٧٠ — متمسكتين بالصراع المسلح من أجل تحرير أرض فلسطين كاملة. ولو أن عرفات أقر صراحة بالتنازلات التي يوشك على تقديمها لإقامة دولة صغيرة للفلسطينيين لكانت الجماعات الفلسطينية الأكثر ميلًا للقتال أهدرت دمه.

وأخيرًا كان على عرفات التغلب على المقت الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها كيانًا، ولزعامته شخصيًّا للمنظمة. فقد ولت أيام الإرهاب «الرحيم» الذي تدمَّر بمقتضاه الطائرات، ويُطلق سراح الرهائن دون أن يتعرضوا لأذى. فبحلول عام ١٩٧٤ كانت منظمة التحرير الفلسطينية مرتبطة في الأذهان بسلسلة من الجرائم البشعة ضد المدنيين في أوروبا وإسرائيل: هجوم على مكاتب شركة العال الإسرائيلية في أثينا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٩ تسبب في مقتل طفل وإصابة واحد وثلاثين شخصًا؛ وقنبلة دمرت إحدى طائرات الخطوط الجوية السويسرية في فبراير/شباط ١٩٧٠، وأدت إلى مقتل جميع ركابها البالغ عددهم سبعة وأربعين راكبًا؛ وهجوم بشع وقع في دورة الألعاب الأولمبية بميونيخ عام ١٩٧٢، وأدى إلى مقتل أحد عشر رياضيًّا إسرائيليًّا. اعتبرت إسرائيل والدول الغربية الداعمة لها منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ورفضت مقابلة قادتها؛ وكان عرفات بحاجة لإقناع الساسة الغربيين بأن المنظمة ستوقف العنف وتلجأ للدبلوماسية ليحصل الفلسطينيون على حق تقرير مصيرهم.

وضع عرفات لنفسه أهدافًا طموحة عام ١٩٧٤؛ فكسب تأييد الرأي العام الفلسطيني لحل الدولتين، واحتواء المتشددين داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ودحض مطالبة الملك حسين بالضفة الغربية، وكسب القبول الدولي في غضون عام واحد أمور ليست سهلة بأي حال.

وفي ضوء القيود المفروضة عليه كان على عرفات أن يتقدم ببطء لصنع جمهور من المؤيدين للتغيير في السياسة. فما كان عرفات ليستطيع الإعلان صراحةً عن فكرة حل الدولتين، لأن هذا يتطلب إنهاء الكفاح المسلح الذي يحظى بالتأييد الفلسطيني على نطاق واسع. كان التفاوض على حل الدولتين يعني الاعتراف بدرجة ما بدولة إسرائيل، وهو الأمر الذي رفضه معظم الفلسطينيين. وبدلًا من ذلك صاغ عرفات السياسة الجديدة — التي نشرت لأول مرة في ورقة عمل في فبراير/شباط ١٩٧٤ — في ضوء إنشاء «سلطة وطنية» على «أي أرض يمكن انتزاعها من الاحتلال الصهيوني».

وكان عليه بعد ذلك أن يكسب دعم المجلس الوطني الفلسطيني — برلمان المنفى — لسياسته الجديدة. وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في

يونيو/حزيران ١٩٧٤ طرح عرفات برنامج عمل من عشر نقاط يُلزم منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل في إطار «السلطة الوطنية». ومن أجل تجاوز اعتراضات المتشددين داخل المنظمة، أعاد هذا البرنامج التأكيد على دور النضال المسلح وحق تقرير المصير الوطني ورفض أي اعتراف بدولة إسرائيل. وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني برنامج عرفات، ولكن الفلسطينيين أدركوا أن هناك تغييرًا يحدث. ومع ذلك ظلت منظمة التحرير الفلسطينية في نظر العالم منظمة لشن حرب العصابات وأنها مصِّرة على النضال المسلح.

كان من الواضح أن منظمة التحرير بحاجة لتقديم وجه جديد للمجتمع الدولي لو أنها أرادت كسب الاعتراف الدولي كحكومة في المنفى. وفي عام ١٩٧٣ عين عرفات سعيد حمامي ممثلًا لمنظمة التحرير الفلسطينية في لندن. أُخرِجَ حمامي — وهو من أهل مدينة يافا الساحلية — من فلسطين مع عائلته عام ١٩٤٨، ونشأ في سوريا وحصل على شهادة في الأدب الإنجليزي من جامعة دمشق. كان حمامي قوميًّا فلسطينيًّا مخلصًا وسياسيًّا معتدلًا سرعان ما أقام علاقات طيبة مع الصحفيين والساسة في لندن.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٣ نشر حمامي مقالًا في صحيفة التايمز اللندنية يدعو فيه إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق حل الدولتين. كتب يقول: «كثير من الفلسطينيين يعتقدون أن قيام الدولة الفلسطينية على أرض قطاع غزة والضفة الغربية ... جزء ضروري من أي اتفاقية سلام.» كان حمامي أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية يقترح مثل هذا الاقتراح على الإطلاق، وأضاف قائلًا: «ليس من السهل على شعب ظُلم كما ظُلم شعبنا أن يأخذ الخطوة الأولى نحو الصلح من أجل سلام عادل يرضي كافة الأطراف»؛ وهذا يشمل إسرائيل ضمنيًّا. أضاف محررو الصحيفة ملحوظة للمقال تؤكد على أن حمامي «يشتهر بقربه الشديد من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات»، وأن قرار حمامي بالتعبير عن هذه الآراء علانيةً يحمل من ثم «أهمية كبيرة».[27] وهكذا نجح عرفات من خلال ممثله في لندن في فتح قناة ليس مع الغرب فحسب وإنما مع إسرائيل نفسها.

تحمس صحفي وناشط سياسي إسرائيلي يدعى يوري أفنيري لما قرأه في مقال حمامي. كان أفنيري قد هاجر إلى فلسطين، وانضم لعصابة إرجون في نهاية الثلاثينيات وهو في سن المراهقة؛ ولاحقًا أصبح يُخرس جميع من انتقدوه بشأن مقابلة «الإرهابيين»

الفلسطينيين والتحدث معهم بقوله: «لا تحدثوني عن الإرهاب، فقد كنت أنا نفسي إرهابيًّا.» أُصيب أفنيري في حرب عام ١٩٤٨، وانتُخب لعضوية الكنيست الإسرائيلي ثلاث مرات عضوًا مستقلًّا، ومع أنه صهيوني مخلص فقد أيد دائمًا حل الدولتين حتى قبل أن تلقى الفكرة التأييد من أي شخص في العالم العربي. وكان مناحم بيجن يسخر منه في الكنيست قائلًا: «أين هم العرب يا أفنيري؟»[28] وعندما قرأ يوري أفنيري مقال حمامي أدرك على الفور أنه وجد نظيره الفلسطيني.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣ كتب حمامي مقالًا ثانيًا في التايمز يدعو فيه هذه المرة للاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين، وقال فيه: «يجب على اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين أن يعترف بعضهم ببعض بوصفهما شعبين لهما كل ما للشعوب من حقوق. ويجب أن يتبع هذا الاعتراف قيام … دولة فلسطينية مستقلة وذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة.»[29] ومع نشر هذا المقال الثاني أدرك أفنيري أن آراء حمامي لا بد أنها تعكس تغيرًا متعمدًا في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فمن الممكن أن يرتكب موظف دبلوماسي حماقة ويحتفظ بوظيفته، ولكن الخطأ المتكرر يؤدي حتمًا إلى طرده من الخدمة، ولا يمكن لحمامي أن يقترح أشياء مثل الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بتأييد من ياسر عرفات نفسه.

صمم أفنيري على الاتصال بسعيد حمامي، وأثناء حضوره مؤتمر السلام في جنيف في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣ قابل صحفيًّا في جريدة التايمز، وطلب منه أن يرتب له لقاءً مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن. انطوى هذا اللقاء على مخاطر هائلة لكلا الرجلين؛ ففي ذروة العنف الإرهابي الذي ساد بداية السبعينيات كان كل من الفصائل الفلسطينية المتشددة وجهاز الخدمة السرية الإسرائيلي — الموساد — ينفذون بنشاط عمليات اغتيال لأعدائهم. ولكن حمامي وأفنيري كانا مستعدين لتحمل مخاطر اللقاء، لأن كليهما كان مقتنعًا بأن حل الدولتين يمثل الاحتمال الوحيد لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

عقد الرجلان أول اجتماع لهما في غرفة الفندق الذي ينزل فيه أفنيري في لندن يوم ٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٧٤، وعرض حمامي آراءه في هذا الاجتماع، ولخصها أفنيري لاحقًا كما يلي:

الشعبان — الفلسطيني والإسرائيلي — موجودان.

لا تعجبه الطريقة التي تواجدت بها دولة إسرائيل في فلسطين، وهو يرفض الصهيونية، ولكنه تقبل حقيقة أن الدولة الإسرائيلية موجودة بالفعل.

ولما كانت الأمة الإسرائيلية موجودة بالفعل فإن لها الحق في تقرير المصير، تمامًا كما أن للفلسطينيين نفس الحق. وفي الوقت الراهن فإن الحل الواقعي الوحيد للقضية هو السماح لكلا الشعبين بأن تكون له دولة.

لم يعجبه إسحاق رابين، وتفهم عدم اضطرار الإسرائيليين لأن يعجبهم ياسر عرفات، ولكن على كلا الشعبين قبول القادة الذين اختارهم الجانب الآخر.

يجب علينا صنع السلام بدون تدخل أي من القوى العظمى؛ إذ لا بد أن ينبع السلام من شعوب المنطقة نفسها.[30]

أكد أفنيري لحمامي أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وأنه لكي تتغير سياسة الحكومة الإسرائيلية، فلا بد من تغيير الرأي العام الإسرائيلي. ذكر أفنيري لاحقًا أنه قال لحمامي: «لا يمكننا تغيير الرأي العام بالكلمات والبيانات والصيغ الدبلوماسية. يمكننا تغيير الرأي العام بتأثير أحداث درامية تخاطب قلوب الجميع مباشرة؛ أحداث يستطيع المرء رؤيتها بعينيه على شاشة التليفزيون وسماعها في الراديو وقراءتها في عناوين صحيفته.»[31]

في ذلك الوقت لم يكن عرفات ولا حمامي يستطيعان الذهاب لأبعد من الإعلان عن قبول حل الدولتين في الصحافة الغربية لكسب الرأي العام الإسرائيلي؛ ففي المناخ السائد حينئذ كان هذا بمنزلة تحول جذري في السياسة لا تجرؤ قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على التعبير عنه بصراحةٍ أكبر. ومع أن لقاءات أفنيري وممثل منظمة التحرير في لندن استمرت تعقد بأكبر قدر من السرية فإنه لا شك أن رسالة حمامي المعتدلة لعبت دورًا في دعوة عرفات لإلقاء خطابه في الأمم المتحدة. لقد أوضح حمامي للعالم الغربي من خلال مقالتيه في صحيفة التايمز أن منظمة التحرير مستعدة للمشاركة مع الإسرائيليين للتوصل إلى حل تفاوضي. ومثَّل خطاب عرفات في الأمم المتحدة الفرصة للحدث الدرامي الذي اعتقد أفنيري أنه ضروري لإحداث تحول في السياسة الإسرائيلية.

جاءت الخطوة الكبرى التالية لعرفات عام ١٩٧٤ في الميدان العربي؛ ففي قمة القادة العرب في الرباط تغلب عرفات على غريمه اللدود الملك حسين ملك الأردن في كسب الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٤ منح مؤتمر الرؤساء العرب دعمه الكامل بالإجماع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في إنشاء «سلطة وطنية» على «أي أرض فلسطينية محررة» تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وجه هذا القرار صفعة هائلة لمطالبة الملك حسين بتمثيل الفلسطينيين ولسيادة الأردن على الضفة الغربية. وغادر عرفات الرباط وقد اكتسبت مطالب منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حكومة في المنفى قوة هائلة.

وبعد خمسة عشر يومًا من النصر الذي تحقق في الرباط ذهب عرفات إلى الأمم المتحدة لكسب التأييد الدولي لحق تقرير المصير للفلسطينيين. كانت لينا طبارة — وهي دبلوماسية لبنانية من أصول نصف فلسطينية — واحدة ممن صحبوا عرفات لمساعدته في ترجمة خطابه إلى الإنجليزية والفرنسية. كانت لينا مأخوذة بتلك اللحظة الدرامية، وقالت متذكرةً: «دخلت من الباب الرئيسي للمبنى الزجاجي خلف ياسر عرفات مباشرة، وقد حظي هو باستقبال لائق برؤساء الدول باستثناء بعض التفاصيل المتعلقة بالبروتوكول الدبلوماسي الرسمي. كانت تلك لحظة الذروة بالنسبة لحركة المقاومة [الفلسطينية]؛ لحظة نصر للمشردين، وأحد أجمل أيام حياتي.» أيقظت رؤية عرفات وهو يتوجه نحو المنصة، ويتلقى الترحيب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس لينا «مشاعر الفخر بدمائها الفلسطينية»، على حد تعبيرها.[32]

ألقى عرفات خطابًا طويلًا — استغرق ١٠١ دقيقة إجمالًا — وقال عنه خالد الحسن لاحقًا: «كان عملًا جماعيًّا بحق. مسودات، مسودات، ثم المزيد من المسودات. وعندما أيقنّا أننا توصلنا للصياغة المطلوبة طلبنا من أحد أشهر شعرائنا أن يضيف إليه اللمسة الأخيرة.»[33] كان خطابًا حماسيًّا مثيرًا ودعوة للعدالة، ولكنه كان في الأساس خطابًا موجهًا للجمهور الفلسطيني وأولئك الذين يدعمون الصراع الثوري الفلسطيني. لم يكن خطابًا يهدف لتغيير الرأي العام الإسرائيلي وإحداث تغيير في سياسة الحكومة الإسرائيلية؛ فلم يكن عرفات يحظى بالتأييد الكافي داخل حركته نفسها ليقترح أي تساهل مع إسرائيل. وما كان الإسرائيليون ينصتون؛ فقد قاطع الوفد الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة خطاب عرفات اعتراضًا على وجود رئيس منظمة التحرير هناك.

بدلًا من تعزيز دعوة حمامي لحل الدولتين عاد عرفات إلى «حلمه الثوري» القديم «بدولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون بعدالة ومساواة وإخاء وتقدم» على كامل أرض فلسطين. ومن وجهة نظر الإسرائيليين — ومؤيديهم الأمريكيين — ظل هذا شبيهًا بالدعوة القديمة المألوفة لتدمير الدولة اليهودية. والأسوأ أن عرفات — بدلًا من أن يستغل منصة الأمم المتحدة لمد يده للإسرائيليين — ختم خطابه بتهديد بلاغي شهير حين قال: «لقد أتيت اليوم حاملًا غصن زيتون وبندقية مقاتل من أجل الحرية. لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي. أكرر: لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي.»[34]

وغادر عرفات القاعة بتحية أخرى من وضع الوقوف؛ فقد حظيت دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للعدالة وإقامة دولة للشعب الفلسطيني بتأييد واسع النطاق في المجتمع الدولي. وكان عرفات بحاجة لمؤيدين أكثر من احتياجه لمبادرات شجاعة. وعندما قابلت لينا عرفات في المرة التالية — بعد عامين فحسب — كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يقاتل من أجل بقائه السياسي في الحرب الأهلية اللبنانية.

حققت الحركة الفلسطينية الكثير جدًّا من الإنجازات عام ١٩٧٤. صرح خالد الحسن — رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الفلسطيني — أن هذا العام «عام في غاية الأهمية» حيث كانت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية «ملتزمة بالتوصل لتسوية مع إسرائيل». غير أنه لم يحدث أي تقدم آخر في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد خطاب عرفات في الأمم المتحدة. ظل حمامي وأفنيري يلتقيان سرًّا في لندن، ثم ينقل حمامي إلى عرفات ما دار بينهما، ويلتقي أفنيري بإسحاق رابين بانتظام لنقل مستجدات مناقشاتهما إلى قائديهما. يقول خالد الحسن بإصرار: «من الصعب جدًّا تقدير أهمية جهود سعيد حمامي حق قدرها. ولو أن الحكومة الإسرائيلية بزعامة إسحاق رابين استجابت للإشارات التي أرسلناها إليها من خلال حمامي لأمكننا التوصل إلى سلام عادل في غضون سنوات قليلة جدًّا.»[35] غير أن عرفات لم يجرؤ على تقديم أي تنازلات لإسرائيل، ولم يرغب رابين في فعل أي شيء من شأنه أن يشجع إقامة دولة فلسطينية، وهو الأمر الذي كان يعارضه بتعنت شديد.

مع تشدد الفلسطينيين والإسرائيليين معًا في مواقفهم بعد عام ١٩٧٤ واجه حمامي وأفنيري خطرًا متزايدًا من المتطرفين في مجتمعيهما. ففي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥ هاجم إسرائيلي مجنون أفنيري بسكين، وأصابه بجروح خطيرة بالقرب من منزله في

تل أبيب. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ أُطلقت النار على حمامي في مكتبه في لندن من قبل جماعة أبو نضال الفلسطينية المعارضة بسبب مقابلاته مع الإسرائيليين. أطلق القاتل رصاصة واحدة على رأس حمامي، وبصق عليه، ونعته بالخائن قبل أن ينسل خارجًا، وتبتلعه شوارع لندن ليفلت بجريمته بغير عقاب.[36]

هكذا أُغلقت نافذة الفرصة أمام السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ١٣ أبريل/نيسان ١٩٧٥ نصبت ميليشيات مسيحية كمينًا لحافلة مليئة بالفلسطينيين في ضاحية عين الرمانة بالقرب من بيروت، وقتلوا جميع ركاب الحافلة الثمانية والعشرين، وكانت تلك بداية حرب أهلية استمرت طوال الخمس عشرة سنة التالية، ودمرت لبنان، وقادت حركة المقاومة الفلسطينية إلى حافة الهلاك.

* * *

تعرض الاستقرار السياسي في لبنان لضغوط متزايدة مع تغير التوازن الديموغرافي للبلاد. اقتطع الفرنسيون أكبر مساحة ممكنة من سوريا تحت الانتداب ليقيموا دولة يمثل رعاياهم المسيحيين فيها الأغلبية، غير أن الطوائف المسلمة في لبنان (والتي ضمت الدروز إلى جوار المسلمين من السنة والشيعة) تمتعت بمعدل نمو سكاني أعلى، ومع حلول الخمسينيات بدأت أعداد المسلمين تتجاوز المسيحيين (الذين تشكلوا من طائفة الموارنة المهيمنة إلى جانب اليونانيين الأرثوذوكس والأرمن والبروتستانت وعدد من الطوائف الأصغر). كان الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٢ — الذي أظهر أن المسيحيين يزيدون بأغلبية ضئيلة على المسلمين — هو آخر إحصاء رسمي: فحتى يومنا هذا ليست هناك أرقام دقيقة تبين تقسيم السكان في لبنان.

وبحلول الوقت الذي نالت فيه لبنان استقلالها عام ١٩٤٣ قبل السكان المسلمون التنازل عن الهيمنة السياسية للمسيحيين في مقابل التزام المسيحيين بضم لبنان إلى العالم العربي وإبعاد أنفسهم عن القوة الاستعمارية الحامية القديمة؛ فرنسا. وكانت صيغة اقتسام السلطة التي جاءت في الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ نظامًا «مذهبيًّا» أو طائفيًّا وُزعت فيه المناصب الحكومية العليا على الطوائف اللبنانية؛ أي، رئيس ماروني، ورئيس وزراء سني، ورئيس برلمان شيعي. ووُزعت مقاعد البرلمان بين المسحيين والمسلمين بنسبة مالت قليلًا لصالح المسيحيين وهي ٦:٥.

تعرض اتفاق اقتسام السلطة هذا لأول اختبار صعب في الحرب الأهلية عام ١٩٥٨. وأدى التدخل العسكري الأمريكي وانتخاب رئيس إصلاحي — الرئيس فؤاد

شهاب — في سبتمبر/أيلول ١٩٥٨ لاستعادة الأوضاع في لبنان والحفاظ على النظام المذهبي لعقد آخر من الزمان. وأدى وفود الثورة الفلسطينية إلى الأراضي اللبنانية في أواخر الخمسينيات إلى وجود الحافز للهجوم التالي على النظام المذهبي.

أفسد الفلسطينيون التوازن السياسي والديموغرافي في لبنان بعدة طرق؛ إذ ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين من ١٢٧٦٠٠ لاجئ عام ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠٠٠ بحلول عام ١٩٧٥، مع أن الوجود الفلسطيني الحقيقي كان أقرب إلى ٣٥٠٠٠٠ لاجئ عام ١٩٧٥.[37] وكانت الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين من المسلمين. ومع أن هؤلاء اللاجئين لم يُدمجوا مطلقًا في الشعب اللبناني أو يُمنحوا الجنسية فإن وجودهم على الأراضي اللبنانية كان يعني زيادة كبيرة في عدد السكان المسلمين في البلاد. وظل هؤلاء اللاجئون هادئين سياسيًّا حتى عام ١٩٦٩ عندما تفاوض الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع الحكومة اللبنانية على شروط السماح للمقاتلين الفدائيين الفلسطينيين بالإغارة من الأراضي اللبنانية على شمال إسرائيل. أصبح لبنان مقر العمليات لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد طرد الميليشيات الفلسطينية من الأردن عقب أحداث أيلول الأسود. تحولت المخيمات الفلسطينية إلى مخيمات عسكرية ومقرات للنضال السياسي على نحو متزايد، وتحدت سيادة الحكومة اللبنانية بطرق أدت بالبعض إلى اتهام الثورة الفلسطينية بتشكيل دولة داخل دولة في لبنان.

كثيرون في لبنان حمَّلوا الفلسطينيين المسئولية الكاملة عن الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، فمن وجهة نظر الرئيس السابق كميل شمعون — الذي ظل واحدًا من أكثر زعماء الموارنة نفوذًا وتأثيرًا في منتصف السبعينيات — لم يكن الصراع حربًا أهلية بأي حال، يقول شمعون: «لقد بدأ الصراع واستمر كحرب بين اللبنانيين والفلسطينيين»، وبحسب زعمه، استغل المسلمون اللبنانيون هذه الحرب لمساعدتهم على «الاستيلاء على السلطة المطلقة في كل لبنان».[38] وبهذا كان شمعون مقتصدًا كثيرًا في قول الحقيقة؛ فقد تعمقت الخلافات بين اللبنانيين بشدة بحيث لم يكن الفلسطينيون أكثر من مجرد عامل محفز في صراع على إعادة صياغة السياسة في لبنان.

في أوائل السبعينيات شكَّل المسلمون والدروز ودعاة الوحدة العربية ومنظمات يسارية (تضم بعض المسيحيين) ائتلافًا سياسيًّا باسم «الحركة الوطنية». كان الهدف هو إسقاط النظام الطائفي القديم في لبنان وإقامة دولة ديمقراطية علمانية بدلًا منه

يتساوى فيها جميع المواطنين. وكان رئيس هذا التحالف هو الزعيم الدرزي كمال جنبلاط. وُلد جنبلاط عام ١٩١٧ في معقل عائلته بقرية المختارة، ودرس القانون والفلسفة في باريس وفي الجامعة اليسوعية في بيروت قبل أن يدخل البرلمان اللبناني عام ١٩٤٦ في سن التاسعة والعشرين. وأكد جنبلاط دائمًا أن «لبنان لا يستطيع أن يأمل في البقاء إلا إذا كان بلدًا علمانيًّا تقدميًّا متحررًا من المذهبية».[39] ومن وجهة نظر منتقديه بدت دعوة جنبلاط لإقامة دولة لبنانية علمانية مساوية لمحاولة وضع الحكم بين أيدي الأغلبية المسلمة — بحلول منتصف السبعينيات قُدر أن المسلمين اللبنانيين يفوقون المسيحيين عددًا بنسبة ٥٥:٤٥ — وإنهاء هوية لبنان كدولة مسيحية في الشرق الأوسط.

لم يكن الفلسطينيون — من وجهة نظر جنبلاط — أكثر من عامل مساعد في حرب تدور في الأساس بين اللبنانيين أنفسهم. يقول جنبلاط متأملًا: «لو لم يكن اللبنانيون على وشك الانفجار بالفعل لما حدث الانفجار.» كانت الاختلافات بين آراء شمعون وجنبلاط أعمق ما تكون؛ فقد تشبث الزعيم الماروني كميل شمعون بالحفاظ على تقسيم السلطة المنصوص عليه في الميثاق الوطني؛ وعلى الوضع المميز للمسيحيين في لبنان الذي يقدمه هذا التقسيم. ودعا جنبلاط والحركة الوطنية لنظام جديد يقوم على المساواة في حقوق المواطنة من شأنه أن يعطي الميزة للأغلبية المسلمة في لبنان. كان هذا في الأساس صراع سلطة حول من سيحكم لبنان، وكل طرف فيه يزعم أنه صاحب الأساس الأخلاقي الأسمى. وصف أحد المعاصرين شمعون وجنبلاط بأنهما يمثلان «مثلًا عليا لمؤيديهما ووحوشًا ضارية لخصومهما، ويكرهان ويزدريان أحدهما الآخر، وكلاهما متمسك بمواقفه ومعتقداته».[40]

وصل الصراع بين المدافعين عن الوضع الراهن وأنصار الثورة الاجتماعية إلى ذروته في ربيع عام ١٩٧٥. ففي مارس/آذار من ذلك العام أضرب صيادون مسلمون عن العمل في مدينة صيدا الجنوبية احتجاجًا على إنشاء شركة صيد احتكارية جديدة خشوا أنها ستدمر مصدر رزقهم. أدار كميل شمعون وعدد من الموارنة الآخرين ذلك الاتحاد الاحتكاري على نحو حول نشاطًا تجاريًّا بحتًا إلى مشكلة طائفية. صعد الصيادون تظاهراتهم، وأُرسل الجيش اللبناني ذي القيادة المارونية لقمع تلك التظاهرات، وأدانت الحركة الوطنية التدخل العسكري للجيش واصفةً إياه بأنه جيش ماروني يدافع عن شركات مارونية كبرى. أطلق الجيش النار على المتظاهرين، فقتل رجلًا يدعى معروف

سعد — وهو زعيم مسلم سني ينتمي إلى الحزب الناصري اليساري — يوم ٦ مارس/آذار، فأثارت وفاة معروف سعد انتفاضة شعبية في صيدا انضم فيها الفدائيون الفلسطينيون إلى الميليشيات اللبنانية اليسارية في معارك منظمة ضارية ضد الجيش اللبناني.

انتقل الصراع من صيدا إلى بيروت عندما قامت سيارة تقل مسلحين بهجوم غير مبرر على الزعيم الماروني بيار الجميل عندما كان يغادر الكنيسة يوم الأحد ١٣ أبريل/نيسان. كان الجميل هو مؤسس «حزب الكتائب» الماروني اليميني، وهو أكبر ميليشيا عسكرية في لبنان، إذ يضم ما يقدر بنحو ١٥ ألف عضو مسلح. قتل المسلحون ثلاثة أشخاص من بينهم أحد حراس الجميل. ونصبت ميليشيات الكتائب الثائرة العازمة على الانتقام كمينًا لحافلة مليئة بالفلسطينيين في نفس اليوم بينما كانت تعبر ضاحية عين الرمانة المسيحية، وقتلوا جميع ركابها البالغ عددهم ٢٨ شخصًا. ومع انتشار نبأ المجزرة أدرك الشعب اللبناني على الفور أن التصعيد المفاجئ للعنف يعني نشوب الحرب. وفي اليوم التالي لم يذهب أحد إلى العمل، وأُغلقت المدارس، وخلت الشوارع بينما كان أهل بيروت يتابعون الأحداث بقلق من بيوتهم بقراءة الصحف والاستماع إلى الراديو، ونقل الأنباء المحلية عبر الهاتف على خلفية إطلاق النار المتقطع.

كانت لينا طبارة تعمل في بيروت عندما بدأت الحرب الأهلية. فبعد انتهاء مدة خدمتها في الأمم المتحدة (حيث ساعدت ياسر عرفات في ترجمة خطابه عام ١٩٧٤) عادت إلى لبنان للعمل في وزارة الخارجية. جسدت لينا — من نواح كثيرة — المواطنة اللبنانية الثرية؛ فهي حاصلة على تعليم جيد؛ وتتحدث الإنجليزية والفرنسية والعربية بطلاقة؛ ومتزوجة من مهندس معماري؛ وتعيش في أحد أرقى أحياء وسط بيروت. كانت في الرابعة والثلاثين من عمرها ولديها ابنتان — إحداهما في الثانية والأخرى في الرابعة من العمر — عندما اندلعت الحرب.

كانت لينا — بشعرها الكستنائي وعينيها الزرقاوين — تبدو مسيحية رغم أنها في الواقع مسلمة من أصول فلسطينية لبنانية مختلطة. حملت لينا هويتها المختلطة بكل فخر واعتزاز، ورفضت — خلال الأشهر الأولى للحرب — أن تنحاز إلى أحد الجانبين مع أنها رأت المجتمع من حولها ينقسم إلى معسكرين متشددين. ولم يكن موقفها هذا موقفًا يسهل الحفاظ عليه؛ فقد اتسمت الحرب الأهلية اللبنانية منذ لحظاتها الأولى بعمليات قتل طائفية وردود انتقامية وحشية بالمقابل.

في ٣١ مايو/أيار — أي بعد سبعة أسابيع من القتال بين الميليشيات — شهدت بيروت أول مذابح طائفية في تاريخها حين تعرض المدنيون العزل في الشوارع للقتل ببساطة بسبب دينهم. تلقت لينا اتصالًا من صديق لها يحذرها فيه من أن المسلمين يطاردون المسيحيين في حي الباشورة غرب بيروت، وهتف صديقها قائلًا: «هناك حاجز ونقطة تفتيش عن الهويات. إنهم يجبرون المسيحيين على النزول من سياراتهم، ويسحبونهم إلى المقبرة.» أُعدم عشرة مسيحيين في بيروت في ذلك اليوم؛ وسمته الصحف يوم «الجمعة الأسود». ولكن الأسوأ لم يكن قد حدث بعد.[41]

خلال صيف عام ١٩٧٥ بالكامل اتخذت الحياة في بيروت شكلًا غير طبيعي مع تكيف سكان المدينة مع القيود التي فرضتها عليهم الحرب. وراح أحد أكثر البرامج الإذاعية شهرة يقدم للمستمعين تحديثات دورية حول الطرق الآمنة والمناطق المحظورة، وكان مقدم البرنامج يقول مُطمئنًا المستمعين: «أعزائي المستمعين، ننصحكم بتجنب هذه المنطقة والسير في هذا الطريق بدلًا من ذلك.» ومع تعمق الصراع طوال الصيف وامتداده للخريف زادت نبرة صوت المذيع حدة وتعجلًا: «السيدات والسادة، مساء الخير. اليوم الأحد ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول قضيتم جميعًا وقتًا طيبًا، أليس كذلك؟ الآن يجب أن تعودوا إلى بيوتكم بأقصى سرعة، بأقصى سرعة!»[42] وكان هذا التحذير عبر الراديو علامة على بدء معركة جديدة في وسط بيروت خاضتها الميليشيات المتناحرة للسيطرة على أعلى المباني لاستخدامها كمنصات لمراقبة وقصف أعدائها. أصبح الهيكل غير المكتمل لناطحة سحاب تسمى «برج المُر» — تطل على المركز التجاري لمدينة بيروت — معقلًا لميليشيا المرابطين اليسارية السنية. واستولت ميليشيا الكتائب المارونية على مبنى فندق «هوليداي إن» الشاهق في قلب منطقة الفنادق في بيروت.

تبادل الفريقان إطلاق الصواريخ والقذائف بين البرجين في معارك كانت تستمر طوال الليل، وأدى هذا إلى دمار واسع النطاق في المناطق المحيطة. وفرضت قوات الحركة الوطنية — التي أطلقت عليها لينا اسم «الجماعات الإسلامية التقدمية» — الحصار على منطقة الفنادق، وطوقت القوات المارونية بداخلها في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥. غير أن كميل شمعون — الذي كان وزيرًا للداخلية — أنقذ الميليشيات المسيحية بإرسال ٢٠٠٠ جندي من الجيش اللبناني لمنطقة الفنادق لتعمل حاجزًا عازلًا بين المتقاتلين. وتبع ذلك وقف آخر لإطلاق النار في نوفمبر/تشرين الثاني، ولكن أحدًا لم يتوهم بذلك أن القتال قد انتهى.

وفي ديسمبر/كانون الأول عادت حواجز التفتيش مرة أخرى، واستؤنفت أعمال القتل الطائش للأبرياء. اختُطف أربعة من ميليشيات الكتائب، وعثر على جثثهم لاحقًا، وانتقمت الميليشيات المارونية بقتل ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مدني فضحت بطاقات هويتهم أن ديانتهم مسلمون. وردت الميليشيات المسلمة بالمثل وقتلت مئات المسيحيين، وأصبح ذلك اليوم يعرف باسم «السبت الأسود». وفيما يخص لينا كان هذا هو اليوم الذي انحازت فيه أخيرًا لأحد الجانبين. تقول لينا: «لم يعد من الممكن تجاهل الفجوة الهائلة التي تفصل بين المسيحيين والمسلمين؛ لقد استفحلت الأمور في ذلك السبت الأسود.» ومنذ ذلك اليوم ناصرت لينا قضية المسلمين. قالت: «أشعر ببذور الكراهية والرغبة في الانتقام تترسخ في أعماق نفسي. في هذه اللحظة أريد المرابطين أو أي جهة أن ترد للكتائب الصاع صاعين.»[43]

بحلول بداية عام ١٩٧٦ بدأت قوى خارجية تلعب دورًا نشطًا في الحرب بين اللبنانيين. استهلكت أشهر القتال العنيف قدرًا هائلًا من الأسلحة والذخيرة، وسيارات الجيب والملابس العسكرية الرسمية، والصواريخ والمدفعية، وجميعها مكلفة للغاية. وسعت الميليشيات اللبنانية للحصول على الأسلحة من البلدان المجاورة التي تمتلك مخازن أسلحة هائلة. كانت إحدى النتائج المترتبة على الازدهار النفطي هي التوسع السريع في مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط، واستغلت الدول المجاورة للبنان تعمق الحرب الأهلية لممارسة نفوذها على البلاد من خلال تسليح ميليشياتها.

لطالما زود السوفييت والأمريكيون حلفاءهم في المنطقة بمنظومات الأسلحة. وسارعت دول أخرى إلى دخول السوق المربحة، فنافس المنتجون الأوروبيون نظراءهم الأمريكيين في مبيعات الأسلحة الثقيلة للدول العربية «المعتدلة» التي تميل للغرب. زاد الإنفاق الدفاعي السعودي — على سبيل المثال — من ١٧١ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ١٣ مليار دولار بحلول عام ١٩٧٨.[44] وبدأ فائض الأسلحة يتدفق لتزويد الميليشيات اللبنانية المتحاربة مع سعي القوى الإقليمية للتأثير في التطورات الجارية في لبنان. وذكرت لينا انتشار شائعات حول دعم سعودي للميليشيات المسيحية «لأن النظام في الرياض يفضل دعم خصوم الإسلام خوفًا من هيمنة افتراضية للشيوعيين على مقاليد الأمور»، على حد قولها.[45] كما تلقى الموارنة الأسلحة والذخائر من الإسرائيليين لمساعدتهم في الحرب ضد الميليشيات الفلسطينية. وحصلت الحركة الوطنية ذات الميول اليسارية على السلاح من الاتحاد السوفييتي ومن خلال زبائن السوفييت مثل العراق

وليبيا. كان الصراع الداخلي بين اللبنانيين ينساق نحو الحرب الباردة، والصراع العربي الإسرائيلي، والصراع بين الأنظمة الثورية والمحافظة في العالم العربي.

تحولت الحرب اللبنانية خلال عام ١٩٧٦ إلى صراع إبادة تؤدي فيه مذبحة إلى مذبحة انتقامية. اجتاحت القوات المسيحية حي الفقراء المسلم المعروف باسم «الكرنتينا» في يناير/كانون الثاني ١٩٧٦، وقتلت المئات واستخدمت الجرافات لمحو الحي الفقير من على الخريطة. وردت الحركة الوطنية والقوات الفلسطينية بحصار معقل كميل شمعون في الدامور، وهي بلدة مسيحية كبيرة على الساحل جنوب بيروت. وقُتل خمسمائة ماروني عندما سقطت بلدة الدامور في أيدي الميليشيات الفلسطينية والمسلمة يوم ٢٠ يناير/كانون الثاني. وبعد خمسة أشهر فرضت القوات المارونية حصارًا على مخيم منعزل للاجئين الفلسطينيين في تل الزعتر يقع وسط مجموعة أحياء مسيحية. عانى سكان المخيم البالغ عددهم ٣٠ ألف لاجئ حملةَ عنف لا ترحم مدة ثلاثة وخمسين يومًا قبل أن يستسلموا بعد أسابيع قضوها دون إغاثة طبية أو ماء نظيف وبمؤن غذائية متضائلة. ولم تكن هناك أرقام موثوقة متاحة لضحايا الحصار، إلا أن ما يقدر بنحو ٣٠٠٠ شخص ماتوا في تل الزعتر.[46] وإجمالًا قُتل نحو ٣٠ ألف شخص، وجُرح قرابة ٧٠ ألف آخرين منذ اندلاع الحرب في أبريل/نيسان ١٩٧٥ ووقف القتال في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٧٦؛ وهي حصيلة هائلة لبلد لا يتجاوز تعداد سكانه ٣,٢٥ مليون نسمة.[47]

جاءت نهاية المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية — في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ — نتيجةً لأزمة سياسية، ففي مارس/آذار ١٩٧٦ مرر البرلمان اللبناني اقتراعًا على حجب الثقة عن رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، وطالبه بالاستقالة، وعندما رفض فرنجية الاستقالة هدد كمال جنبلاط بشن حرب شاملة، وبدأت وحدات الجيش المنشقة في قصف القصر الرئاسي في ضواحي بيروت. وأرسل الرئيس السوري حافظ الأسد قواته إلى لبنان لحماية فرنجية ووقف إطلاق النار.

اجتمع البرلمان اللبناني مرة أخرى تحت الحماية السورية ووافق على عقد انتخابات مبكرة لحل الأزمة السياسية. كان الرئيس اللبناني (ولا يزال) يُنتخب من قبل أعضاء البرلمان، الذين اجتمعوا في مايو/أيار ١٩٧٦ للإدلاء بأصواتهم لاختيار زعيم جديد، وكان هناك مرشحان هما: إلياس سركيس الذي حظي بتأييد المسيحيين المحافظين والميليشيات المارونية؛ وريمون إده، وهو الخيار المفضل لدى الإصلاحيين والحركة

الوطنية. واندهشت القوات المسلمة في لبنان كثيرًا عندما منح الرئيس السوري حافظ الأسد تأييده الكامل لإلياس سركيس، وعمل على ضمان فوزه على إده. وكانت تلك نقطة تحول حاسمة؛ إذ بدأت سوريا تتدخل مباشرةً في السياسة اللبنانية، وتؤمن نفوذها على البلاد عن طريق نشر قواتها في نقاط استراتيجية في بيروت وجميع أنحاء لبنان.

كان السوريون — بتقديمهم الدعم لإلياس سركيس — ينحازون فعليًّا ضد الحركة الوطنية التي أسسها جنبلاط وضد الفلسطينيين. وكان هذا تغييرًا مدهشًا للمواقف؛ إذ إن السوريين طالما أيدوا الوحدة العربية، وساندوا القضية الفلسطينية، ولكنهم بهذا الموقف كانوا يؤازرون الموارنة الموالين للغرب والمناهضين للعروبة. أدركت لينا طبارة حقيقة الوضع عندما شاهدت القوات السورية في مطار بيروت «تستخدم صواريخ أرض أرض سوفيتية من طراز جراد اشتروها بمساعدات سوفيتية في قصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمناطق التي يسيطر عليها التقدميون [المسلمون] في بيروت» على حد قولها.[48] وسرعان ما أدركت لينا أن السوريين لا يدعمون الموارنة، لأنهم يستحقون الدعم بقدر ما يفعلون ذلك لاستغلالهم كوسيلة لبسط سيطرتهم على لبنان.

أثار التدخل السوري في لبنان قلق باقي الدول العربية التي لم ترغب في رؤية دمشق تستغل الصراع اللبناني لتسيطر على جارتها التي كانت مزدهرةً في يوم من الأيام. عقد الملك خالد ملك السعودية (تولى الحكم من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢) قمةً مصغرةً للزعماء العرب في الرياض حضرها الرئيس اللبناني سركيس ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وممثلون من الكويت ومصر وسوريا.

أعلن القادة العرب خططهم للبنان يوم ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ داعين إلى فض اشتباك كامل من جانب جميع العناصر المسلحة ووقف دائم لإطلاق النار يصبح ساريًا في غضون عشرة أيام. وعزمت الدول العربية على تشكيل قوة حفظ سلام قوامها ٣٠ ألف جندي توضع تحت قيادة الرئيس اللبناني، على أن تكون لقوة حفظ السلام العربية سلطة نزع سلاح المتقاتلين ومصادرة أسلحة جميع من ينتهكون وقف إطلاق النار. ودعت قمة الرياض منظمة التحرير الفلسطينية لاحترام السيادة اللبنانية والانسحاب إلى المناطق المخصصة للمقاتلين الفلسطينيين في اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩. وخُتمت قرارات القمة بدعوة لإجراء حوار سياسي بين جميع الأطراف في لبنان لتحقيق المصالحة الوطنية.

وبالرغم من مخاوف الدول العربية من نوايا سوريا فإن قرارات قمة الرياض لم تفعل الكثير لتقليص سيطرة دمشق على لبنان؛ فمع عدم استعداد الدول العربية الأخرى لإرسال أعداد كبيرة من القوات إلى لبنان هيمن الجيش السوري على القوة العربية متعددة الجنسيات: فمن بين ٣٠٠٠٠ جندي عربي أُرسلوا لحفظ السلام في لبنان كان هناك نحو ٢٦٥٠٠ جندي سوري. ولم يطل بقاء الوحدات الرمزية المرسلة من المملكة العربية السعودية والسودان وليبيا في لبنان كثيرًا قبل تفويض المهمة كليًّا للسوريين. وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني احتل نحو ٦٠٠٠ جندي سوري بيروت مدعومين بـ ٢٠٠ دبابة. وهكذا اتضح أن قرارات قمة الرياض لم تكن أكثر من مجرد صيغة لإضفاء الشرعية على الاحتلال السوري للبنان.

ومع أن الرئيس اللبناني إلياس سركيس دعا اللبنانيين لاستقبال السوريين «بمحبة وإخاء» فإن الأحزاب الإسلامية والتقدمية ساورتها شكوك خطيرة. سجل كمال جنبلاط إحدى محادثاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد في مذكراته التي قال له فيها: «أتوسل إليك أن تسحب القوات التي أرسلتها إلى لبنان. استمر في التدخل السياسي، والوساطة، والتحكيم ... ولكن يجب أن أنصحك بعدم اللجوء للوسائل العسكرية. إننا لا نرغب في أن نكون دولة تابعة.»[49] وفزعت لينا لرؤية الجيش السوري ينتشر في جميع أنحاء بيروت، ولكن أكثر ما أزعجها هو أن «الجميع تقريبًا يبدون راضين بهذا الوضع»، على حد قولها.

في أعقاب قمة الرياض فُرض وقف إطلاق النار السادس والخمسون منذ بدء الحرب يدخل حيز التنفيذ. وإن كان الشعب اللبناني أملَ حينئذ في أن يعيد له الاحتلال السوري السلام والأمان بعد قرابة عامين من الحرب فقد خاب أمله سريعًا. فبعد وقت قصير من دخول السوريين بيروت، شهدت لينا انفجار إحدى السيارات المفخخة الذي سرعان ما أصبح سمة مميزة للعنف في لبنان. كتبت تصف المجزرة التي رأتها أمام عينيها قائلة: «يمكن سماع صيحات وصرخات عالية من بعيد، أحدهم يصيح: احذروا، إنها سيارة مفخخة، قد تكون هناك أخرى. هذا النوع من الهجمات زاد خلال الأيام القليلة الماضية، ولكن لا أحد يعلم من وراءها. وكثير من المصابين بجروح خطيرة ملقون على الطريق.» عبرت لينا عن ارتياح كئيب لرؤية «الاستكانة الظافرة للبنانيين في ظل السلام السوري وهي تتحطم».[50] وقررت أنها وأسرتها قد شهدوا ما يكفي من الدم والدمار؛ فتركوا بيروت للسوريين، وانضموا لمئات الآلاف من اللبنانيين في المنفى.

غير أن المجتمع الدولي رأى أن الصراع في لبنان قد حُسم وانتهى؛ في الوقت الراهن على الأقل. وتحول تركيز وسائل الإعلام العالمية من لبنان الذي مزقته الحرب إلى القدس، حيث كان الرئيس المصري أنور السادات على وشك إلقاء خطاب في الكنيست يوم الأحد ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧، يقترح فيه وضع حد للصراع العربي الإسرائيلي.

* * *

في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧ كان السادات يجري مقابلة مع صحفية لبنانية في منزل إجازته في مدينة أسوان في أعالي النيل. وفجأة قطعت الصحفية أسئلتها عندما رأت عمودًا من الدخان الكثيف يتصاعد من وسط المدينة. قالت الصحفية مخاطبة الرئيس: «سيدي الرئيس، هناك شيء غريب يحدث وراء ظهرك.» التفت السادات فرأى الحرائق المشتعلة في أسوان وحشدًا من الغوغاء يعبر الجسر الممتد فوق نهر النيل متجهًا نحو منزله. كان السادات قد أمر الحكومة المصرية التي تعاني ضائقة مالية شديدة برفع الدعم عن الخبز وعدد من السلع الأساسية الأخرى. ورأى الفقراء في مصر أن أوضاع معيشتهم تتعرض للخطر، وهبوا في موجة احتجاجات على رفع سعر الخبز عمت أنحاء البلاد وتسببت في قتل ١٧١ وإصابة مئات آخرين قبل استعادة الدعم والهدوء.[51]

كان شيء غريب يحدث حقًّا وراء ظهر السادات. كان الشعب المصري — الذي هتف للسادات يومًا باعتباره «بطل العبور» للنجاحات المصرية التي تحققت على قناة السويس في حرب أكتوبر/تشرين الأول — قد بدأ يفقد ثقته في رئيسه. لم يكن السادات يملك شيئًا من سحر عبد الناصر أو التأييد الجماهيري له، وكان بحاجة إلى الوفاء بوعود الرخاء والازدهار التي قطعها على نفسه أو مواجهة خلعه من الحكم. وزادت قناعة السادات بأن الرخاء لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدعم الأمريكي؛ والسلام مع إسرائيل.

عقب حرب ١٩٧٣ مباشرة استغل السادات الأداء العسكري المصري الفائق والاستخدام الناجح لسلاح النفط العربي للحصول على دعم الولايات المتحدة لانسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء. بدأ وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر دبلوماسيته المكوكية، إذ قام برحلات تفاوض متكررة بين القاهرة والقدس للتوصل إلى اتفاقيتي فك الاشتباك في سيناء (في يناير/كانون الثاني ١٩٧٤ وسبتمبر/أيلول ١٩٧٥) اللتين أعادتا لمصر كلًّا من قناة السويس وبعض حقول النفط في سيناء.

كانت استعادة قناة السويس إنجازًا كبيرًا للسادات، أولًا لأنه نجح فيما فشل فيه عبد الناصر — بضمان عدم تحول القناة إلى حد فاصل بين مصر وإسرائيل وفق سياسة الأمر الواقع. وثانيًا لأن القناة تمثل مصدر عائدات رئيسي لمصر التي تعاني ضائقة مالية. وبالمساعدات الأمريكية أزال المصريون حطام السفن التي دُمِّرت أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ من القناة، وفي ٥ يونيو/حزيران ١٩٧٥ أعاد السادات فتح الممر المائي الاستراتيجي أمام الملاحة الدولية. وكانت أول السفن خروجًا من القناة هي بعض سفن «الأسطول الأصفر» الأربع عشرة؛ وهي مجموعة من البواخر الدولية التي حُبسَت في البحيرات المرة بسبب حرب عام ١٩٦٧، وقضت ثمان سنوات تراكم عليها الغبار الأصفر الذي اكتسب الأسطول اسمه بسببه. ومع أن مصر احتفلت بتلك المكاسب فقد منحت اتفاقيتا سيناء لإسرائيل السيطرة على معظم شبه جزيرة سيناء (وهي أرض مصرية احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة) وظلت الخزانة المصرية تكافح لتغطية نفقاتها.

كانت حاجة السادات الماسة لتزويد خزانته بتدفقات مالية جديدة تتزايد، فأبدى استعدادًا للانقلاب على جيرانه العرب لتعزيز موقفه. وتحت ضغط احتياجه الشديد لزيادة العائدات المصرية حاول السادات في صيف عام ١٩٧٧ الاستيلاء على حقول نفط تمتلكها ليبيا. فوفقًا لتقديرات ذلك الوقت كانت ليبيا تتحصل على نحو ٥ مليارات دولار من عائدات النفط سنويًّا، وهو مبلغ هائل بالنسبة لتعداد سكان ضئيل للغاية بالقياس بعدد سكان مصر؛ ويحميه جيش ضئيل أيضًا بالمقارنة بحجم الجيش المصري. وفي لحظة انتهازية جنونية اعتبر السادات شحنات الأسلحة السوفييتية للجارة الغنية ليبيا ذريعة للغزو؛ وكأن ترسانة الأسلحة الليبية تمثل تهديدًا لأمن مصر.

سحب السادات قواته الموجودة على الجبهة الإسرائيلية في سيناء لمهاجمة الليبيين في الصحراء الغربية يوم ١٦ يوليو/تموز، وقصفت القوات الجوية المصرية القواعد الليبية، وقدمت غطاءً جويًّا لغزو ليبيا. يقول المحلل السياسي المخضرم محمد حسنين هيكل: «وعلى الفور تقريبًا اتضح أن السادات أساء التقدير؛ فلم ير الشعب المصري ولا الجيش المصري أي منطق في فك الاشتباك مع قوات العدو — إسرائيل — لمهاجمة بلد عربي مجاور.»

استمر الهجوم المصري على ليبيا تسعة أيام. وكان الشعب المصري فاترًا تجاه الهجوم، وتبنت واشنطن موقفًا عدائيًّا صريحًا من العدوان المصري غير المبرر. وأوضح

السفير الأمريكي في القاهرة صراحةً معارضة واشنطن لأي غزو لليبيا، واضطر السادات للتراجع. وفي ٢٥ يوليو/تموز انسحبت القوات المصرية من ليبيا منهيةً الصراع. يقول هيكل معلقًا: «هكذا كانت أعمال الشغب بسبب الغذاء في يناير/كانون الثاني والمغامرة الخارجية الفاشلة ... هي التي قادت السادات في منتصف عام ١٩٧٧ إلى استنتاج أن مصر ستحتاج للتفاوض على علاقة جديدة مع إسرائيل.»[52] فلو أن السادات فشل في زيادة الإيرادات المصرية فسوف يواجه المزيد من ثورات الغذاء. ولم يستطع السادات الحصول على التمويل من الأشقاء العرب؛ سواء بالإقناع أو بالإكراه. غير أن مصر تستطيع اجتذاب استثمارات أجنبية ومساعدات تنمية أمريكية ضخمة بأن تكون أول دولة عربية تبرم اتفاقية سلام مع إسرائيل. وكانت تلك استراتيجية عالية المخاطر في ضوء التعنت العربي العنيد تجاه إسرائيل؛ إلا أن السادات أقدم من قبل على مخاطر شديدة ونجح فيها.

بدت العقبات في طريق السلام مع إسرائيل أصعب ما تكون في ذلك الوقت، ففي مايو/أيار ١٩٧٧ قاد مناحم بيجن حزب الليكود اليميني للفوز في الانتخابات الإسرائيلية محطمًا احتكار حزب العمل للسلطة منذ تأسيس دولة إسرائيل. وتحت قيادة بيجن صمم حزب الليكود على إقامة مستوطنات يهودية للحفاظ على الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧، وكان من الصعب تخيل شريك في المفاوضات أكثر تعنتًا من الإرهابي السابق نصير فكرة إسرائيل الكبرى مناحم بيجن، غير أن بيجن كان هو من أجرى أول اتصال حين أرسل إلى الرئيس المصري رسائل تصالحية استرضائية من خلال الملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو الذي أقنع السادات بأن «إبرام معاهدة سلام كان في حكم المستحيل لو كان حزب العمل في السلطة وبيجن في المعارضة، ولكن مع تبدل الأدوار أصبحت الاحتمالات أفضل» لأن احتمالات معارضة حزب العمل للتوصل إلى اتفاق سلام مع مصر أقل.[53]

عاد السادات إلى مصر، وبدأ يفكر في ما لا يمكن تصوره: مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين للتوصل إلى معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل. لقد أثبت قيادة مصر العسكرية للعرب في حرب أكتوبر/تشرين الأول، وسيؤمن قيادة مصر للعالم العربي من خلال قيادة عملية السلام. وتمامًا كما كان قادته يعارضون خوض الحرب مع إسرائيل عندما تطرق للموضوع لأول مرة عام ١٩٧٢ أدرك السادات أن مسئوليه

السياسيين سيعارضون خططه للسلام، وكان بحاجة لإعادة تنظيم فريقه السياسي والاستعانة ببعض المواهب الجديدة الأقل مقاومة للتغيير، واختار السادات واحدًا من خارج الحكومة كليًّا لمساعدته في التخطيط لحملة السلام.

كان بطرس بطرس غالي (المولود عام ١٩٢٢) أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة القاهرة، شغل جده منصب رئيس الوزراء، وعمل عمه وزيرًا للخارجية إبان الحكم الملكي في مصر، وشهدت أسرة بطرس غالي — وهي من أفراد الطبقة الأرستقراطية — ممتلكاتها الزراعية تتعرض للمصادرة وفقًا لقوانين الإصلاح الزراعي للحكومة الجديدة التي جاءت بعد ثورة عام ١٩٥٢.

في بلد الأغلبية الساحقة من سكانه من المسلمين، كان بطرس غالي مسيحيًّا قبطيًّا، وكانت زوجته منحدرة من عائلة يهودية مصرية بارزة، غير أن هذه الخصائص نفسها — التي همشت قدرات بطرس غالي على الساحة السياسية المصرية منذ ثورة عام ١٩٥٢ — هي التي رشحته للانضمام للحكومة عندما قرر السادات محاولة التوصل إلى تسوية سلام مع إسرائيل. وفي ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧ اندهش الأستاذ الجامعي الذي أصبح فيما بعد أمينًا عامًّا للأمم المتحدة عندما علم باختياره وزيرًا للدولة في تعديل وزاري.

بعد وقت قصير من الانضمام للحكومة حضر بطرس غالي خطاب السادات الذي ألقاه يوم ٩ نوفمبر/تشرين الثاني أمام مجلس الشعب والذي أعلن فيه الرئيس لأول مرة استعداده للتعامل مع إسرائيل. قال السادات مخاطبًا أعضاء المجلس: «إنني على استعداد للذهاب إلى آخر مكان في العالم من أجل ألا يقتل أو يجرح أي من أبنائي الضباط والجنود.» وتابع السادات خطابه متحدثًا عن الإسرائيليين فقال: «بل إنني على استعداد للذهاب إلى القدس، ومخاطبة الإسرائيليين في عقر دارهم في الكنيست ذاته.»

وتذكر بطرس غالي أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي حضر الجلسة لسماع خطاب السادات «كان أول من صفق بحماس لتلك الكلمات. ولم يفهم عرفات ولا زملائي ولا أنا نفسي الآثار الضمنية المترتبة على ما قاله الرئيس.» لم يكن أي واحد منهم لديه أدنى تصور أن السادات يفكر بالفعل في الذهاب قريبًا إلى إسرائيل.[54] ولكن بعد أسبوع من ذلك أدرك بطرس غالي المغزى الكامل لكلمات السادات عندما طلب منه حسني مبارك نائب الرئيس حينها كتابة مسودة الخطاب

«الذي سيلقيه الرئيس يوم الأحد المقبل؛ في إسرائيل!» وغلب الحماس بطرس غالي عندما وجد نفسه «في قلب هذا الحدث التاريخي»، على حد تعبيره.

وكما توقع السادات رفض العديد من مسئوليه السياسيين خططه؛ إذ تقدم كل من وزير الخارجية إسماعيل فهمي ووزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض باستقالتهما بدلًا من مرافقة السادات إلى القدس. وقبل الموعد المحدد لزيارة السادات للقدس بيومين عُين بطرس غالي قائمًا بأعمال وزير الخارجية، ودُعي للانضمام إلى الوفد الرئاسي المتوجه إلى القدس. وتلقى غالي تحذيرات من أصدقائه بعدم الذهاب. يقول: «كان الخوف واضحًا محسوسًا، وكان هجوم الصحافة العربية ضاريًا. كتبوا يقولون: ما من مسلم يمكن أن يوافق على مصاحبة السادات ولذلك فقد اختار المسيحي بطرس غالي؛ المتزوج من يهودية.»[55] ولكن القائم بأعمال وزير الخارجية وجد نفسه «منجذبًا لهذا التحدي غير العادي» المتمثل في تحطيم المحظورات المنصوص عليها في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧، التي ألزمت جميع الدول العربية بموقف مشترك يرفض الاعتراف بالدولة اليهودية، ويرفض التفاوض مع المسئولين الإسرائيليين، ويرفض إقامة سلام بين الدول العربية وإسرائيل.

وأغضب الرئيس المصري زملاءه زعماء الدول العربية الأخرى بإعلان خططه أولًا، ثم طلب تأييدهم لمبادرته بعد ذلك. وبدافع حرصه على تجنب القطيعة مع سوريا طار السادات إلى دمشق لإطلاع الرئيس حافظ الأسد على خططه بشأن زيارة إسرائيل. وبادر الأسد بتذكير السادات بالموقف العربي المشترك. قال له الأسد: «أخي أنور، إنك متعجل دائمًا.» ثم أردف محذرًا: «إنني أتفهم استياءك ونفاد صبرك، ولكن أرجو أن تدرك أنه لا يمكنك الذهاب إلى القدس، تلك خيانة، لن يتقبل الشعب المصري هذا، ولن تغفر لك الأمة العربية أبدًا.»[56]

ولكن السادات لم يتراجع، وفي ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني استقل السادات — بصحبة بطرس غالي — طائرة حكومية قطعت الرحلة التي تستغرق خمسًا وأربعين دقيقة إلى تل أبيب. قال بطرس غالي متعجبًا: «لم أكن أعرف أن المسافة قصيرة إلى هذا الحد! لقد كانت إسرائيل تبدو لي غريبة وكأنها بلد في الفضاء الخارجي.»[57] وبعد سنوات عديدة من الحرب والعداء بدا وكأن الشعب المصري ينظر إلى إسرائيل لأول مرة على أنها دولة حقيقية. كانت لدى أفراد الشعب مشاعر مختلطة ومضطربة جدًّا. وصف الصحفي المصري المخضرم محمد هيكل لحظة خروج السادات من الطائرة في مطار

اللد قائلًا: «مع متابعة كاميرات التليفزيون له وهو يهبط درجات السلم حل شعور بالمشاركة محل الشعور بالذنب الذي خالج ملايين المصريين. فسواء كان السادات مصيبًا أو مخطئًا فإن شجاعته السياسية والجسدية لم تكن محل جدال قط. وصول السادات إلى أرض محرمة خلب ألباب كثيرين من المصريين، في حين أفزع الباقين في العالم العربي.»[58]

في اليوم التالي — الأحد ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧ — ألقى الرئيس المصري أنور السادات خطابًا أمام الكنيست الإسرائيلي باللغة العربية (لم يستخدم السادات النص الإنجليزي الذي عمل بطرس غالي طويلًا على إعداده مما أزعج هذا الأخير كثيرًا). وكانت تلك هي بالضبط البادرة الجريئة التي ألح يوري أفنيري على منظمة التحرير الفلسطينية من أجلها؛ وهي بادرة محسوبة لإقناع الجمهور الإسرائيلي بأن هناك شريكًا عربيًّا للسلام. قال السادات أمام كاميرات التليفزيون: «إذا سمحتم لي أن أتوجه بندائي من هذا المنبر إلى شعب إسرائيل.» ثم أعلن قائلًا: «إنني أحمل إليكم من شعب مصر رسالة السلام؛ رسالة الأمن والأمان والسلام لكل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل.» وتجاوز السادات مخاطبة صناع السياسة الإسرائيليين ليوجه نصيحة إلى جمهور الناخبين الإسرائيليين عمومًا قائلًا: «شجعوا قيادتكم على نضال السلام.»

وتابع السادات مخاطبًا جمهوره داخل الكنيست وخارجه: «دعونا نتصارح ونحن نجيب عن السؤال الكبير: كيف يمكن أن نحقق السلام الدائم العادل؟» وأوضح وجهة نظره القائلة إنه لكي يستمر السلام فلا بد أن يحمل حلًّا عادلًا للقضية الفلسطينية. ووبخ السادات مضيفيه قائلًا: «ليس هناك من يقبل اليوم في العالم كله شعارات رُفعت هنا في إسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين بل وتتساءل أين هو هذا الشعب.» وأضاف أن السلام لا يستقيم أيضًا مع احتلال أراضي دول أخرى. وطالب باستعادة كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧؛ بما في ذلك القدس الشرقية. وفي المقابل تتمتع إسرائيل بالقبول والاعتراف التامين من جميع جيرانها العرب. وقال السادات بإصرار: «ولما كنا نريد السلام فعلًا وحقًّا فإننا نرحب أن تعيشوا بيننا في أمن وسلام.»

مثَّلت زيارة السادات إلى القدس انقلابًا دبلوماسيًّا كبيرًا؛ فقد بدأت أول عملية سلام جادة بين إسرائيل وجيرانها العرب، غير أن الطريق نحو السلام اتضح أنه طريق طويل وشاق ومليء بالمخاطر. جلس المصريون والإسرائيليون إلى طاولة المفاوضات بتوقعات مختلفة للغاية. كان السادات يأمل أن يقود باقي العالم العربي نحو السلام

مع إسرائيل، على أساس انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تكن لدى بيجن نية تقديم مثل هذه التنازلات، كما أنه قوض مصداقية السادات في العالم العربي عندما أكد — في رده على السادات في الكنيست — أن: «الرئيس السادات يعلم — كما أكدنا له قبل أن يأتي إلى القدس — أن موقفنا بشأن الحدود الدائمة بيننا وبين جيراننا يختلف عن موقفه.»[59] وفي سياق المفاوضات التالية أعلن بيجن استعداده لإعادة معظم شبه جزيرة سيناء إلى مصر ومعظم مرتفعات الجولان إلى سوريا في مقابل التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل، ولكنه رفض رفضًا قاطعًا تقديم أي تنازلات للفلسطينيين.

كان موقف إسرائيل من اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل مقيدًا للغاية لاجتذاب مشاركة عربية أوسع؛ إذ أصر بيجن على الحفاظ على المستوطنات اليهودية والإبقاء على أجزاء من الأراضي المحتلة السورية والمصرية لأسباب استراتيجية. أقصى ما كان الإسرائيليون مستعدين لمنحه للفلسطينيين هو درجة من الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية، اللتين كان بيجن يشير إليهما باستمرار باسميهما في التوراة: «يهودا» و«السامرة». رفض الإسرائيليون مقابلة المسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن مسائل الاستقلال الفلسطيني أو إقامة الدولة الفلسطينية أو إعادة إسرائيل لأي جزء من القدس — التي أعلنها الكنيست عاصمةً أبدية غير قابلة للتجزئة للدولة اليهودية (وهو الادعاء الذي لم يكتسب بعد اعترافًا دوليًّا) — مطروحة للمناقشة.

وبعد أن شرع السادات في مبادرته الجريئة للسلام وجد نفسه عالقًا بين تعنت متبادل من الجانبين العربي والإسرائيلي. لم يكن أحد من الحكام العرب ميالًا للسير على خطى مصر، ولم يعطهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بيجن أي حافز ليفعلوا؛ فقد كان مقتنعًا بأن السلام مع مصر وحدها يخدم المصالح الاستراتيجية لإسرائيل، لأنه ما من دولة عربية أخرى قادرة على تشكيل تهديد حقيقي للدولة اليهودية بدون مصر. كان السلام مع الدول العربية الأخرى أولوية ثانوية، ولم يكن بيجن مستعدًا لتقديم أي تنازلات من شأنها أن تجتذب تلك الدول إلى مفاوضات جادة. وهكذا تُرك السادات يخوض عملية التفاوض مع إسرائيل وحده في مواجهة عداء عربي واسع النطاق.

بذل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كل جهد ممكن لرعاية مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية المحاصرة. عقد كارتر اجتماعًا في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد بولاية

ميريلاند في سبتمبر/أيلول ١٩٧٨، ومرة أخرى كان بطرس بطرس ضمن الوفد المصري. وأثناء السفر مع السادات إلى اجتماع كامب ديفيد أنصت بطرس غالي لخطة الرئيس المصري بقلق متزايد. لقد ظن السادات بسذاجة أنه يستطيع كسب الرأي العام الأمريكي ليؤيد موقف مصر في المفاوضات، وأن الرئيس كارتر سينحاز إلى جانبه، ويجبر إسرائيل على تقديم التنازلات الضرورية التي تمنح السادات ما يريده. ولم يعتقد بطرس غالي أن الأمر سيكون بهذه البساطة على الإطلاق. يقول غالي: «خشيت أن أمريكا لن تضغط على إسرائيل وأن السادات هو من سيضطر حينها لتقديم التنازلات.»[60]

لم يكن السادات مخطئًا كليًّا؛ فقد حظي موقف مصر بتأييد واسع في الولايات المتحدة، وبذل الرئيس كارتر جهودًا هائلة لإرغام رئيس الوزراء بيجن على تقديم تنازلات. استغرق الأمر ثلاثة عشر يومًا من المفاوضات الشاقة واثنتي وعشرين مسودة قبل أن يتمكن كارتر من الحصول على موافقة الجانبين. وافق بيجن على الانسحاب من سيناء بالكامل (حيث كان يخطط لقضاء فترة تقاعده)؛ غير أن السادات اضطر أيضًا لتقديم تنازلات. تجاهلت الاتفاقية ضمان الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير على نحو خطير، ونصت وثيقة إطار العمل على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحاب عسكري إسرائيلي، وسلطة حكم ذاتي منتخبة انتخابًا حرًّا في الأراضي الفلسطينية، غير أنها تركت الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة مفتوحًا أمام مفاوضات مستقبلية بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين للأراضي الفلسطينية، كما أنها لم تفرض أي عقوبات على إسرائيل في حال عجزت عن الوفاء بتلك الالتزامات.

استقال وزير الخارجية المصري الجديد محمد إبراهيم كامل احتجاجًا على خيانة السادات للحقوق الفلسطينية؛ غير أن السادات لم يتراجع، وذهب إلى واشنطن لتوقيع «إطار عمل إبرام معاهدة السلام» في احتفال رسمي في البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٧٨.

فزع العالم العربي من قرار السادات بشق الصف والسعي لإقامة سلام منفصل مع إسرائيل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨ عقد رؤساء الدول العربية مؤتمر قمة في بغداد للتعامل مع الأزمة. تعهدت الدول المنتجة للنفط بمنح مصر حصة سنوية قيمتها ٥ مليارات دولار مدة عشر سنوات للتقليل من قيمة أي حوافز مادية ربما يكون السادات قد حصل عليها مقابل السلام مع إسرائيل. وهددت الدول العربية أيضًا بطرد

مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس في حال أبرم السادات معاهدة السلام مع إسرائيل.

غير أن السادات كان قد قطع شوطًا طويلًا بحيث لم تردعه التهديدات العربية. وبعد ستة أشهر من المفاوضات الإضافية عاد كارتر وبيجن والسادات إلى حديقة البيت الأبيض لتوقيع معاهدة السلام النهائية بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس/آذار ١٩٧٩. وبعد أن خاضت مصر خمس حروب ضد إسرائيل أغمدت أقوى دولة عربية سيفها، وكان ذلك يعني نهاية الصراع العربي الإسرائيلي فعليًّا بعد خروج مصر من ساحته. وهكذا أصبح على الفلسطينيين والدول العربية الأخرى تحقيق تطلعاتهم الوطنية والإقليمية عن طريق المفاوضات، غير أن الدول العربية لم تتمتع قط بالنفوذ الكافي للضغط على إسرائيل المتعنتة لإعادة أراضيهم، كما أنها لم تغفر لمصر شق الصف العربي والسعي لاستعادة أراضيها على حسابهم، وزعمت باقي الدول العربية أن العرب كان بمقدورهم الفوز باتفاقية سلام أفضل للجميع من خلال العمل الجماعي.

وبعد توقيع معاهدة السلام في مارس/آذار ١٩٧٩ مباشرة نفذت الدول العربية تهديداتها، وقطعت علاقاتها بمصر. واستغرق الأمر أكثر من عشرين عامًا لكي تعود مصر على نحو كامل إلى الحظيرة العربية. تظاهر السادات باللامبالاة، ولكن الشعب المصري — الفخور بزعامة بلده في الشئون العربية — هزته العزلة. شهد الشعب المصري بفزع أعلام الدول العربية تُنزل من سواري الأعلام في مقر جامعة الدول العربية ومباني السفارات في جميع أنحاء وسط مدينة القاهرة عام ١٩٧٩، وراقبوا بقلق مماثل نجمة داود ترتفع فوق مقر السفارة الإسرائيلية الجديد في القاهرة بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في فبراير/شباط ١٩٨٠.

لم يكن الشعب المصري معارضًا للسلام مع إسرائيل؛ ولكنه فقط لم يرغب في أن يتحقق هذا السلام على حساب علاقات مصر بالعالم العربي. هكذا أصبح السلام قائمًا بين مصر وإسرائيل، لكنه لم يجلب الكثير من البهجة لأي من شعبي البلدين.

في نهاية السبعينيات تفوق واحد من أهم وأخطر الأحداث في التاريخ الحديث للشرق الأوسط على عملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل، ومع أن دولة إيران تقع خارج نطاق العالم العربي فقد كان تأثير الثورة الإسلامية محسوسًا بشدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي.

في يناير/كانون الثاني ١٩٧٩ أطاحت ثورة شعبية يتزعمها رجال دين مسلمين بالشاه الإيراني الذي تدعمه أمريكا، وكانت الثورة الإسلامية أحد أكثر الأحداث أهمية في حقبة الحرب الباردة لأنها غيرت بعمق ميزان القوى في الشرق الأوسط مع فقد الولايات المتحدة إحدى الركائز الأساسية لنفوذها في المنطقة. أثرت الثورة الإيرانية بعمق أيضًا على أسعار النفط؛ فوسط فوضى الثورة توقف إنتاج النفط الإيراني — وهو ثاني أكبر إنتاج في العالم — فعليًّا، ووسط حالة الذعر التي سادت بعد سقوط الشاه شهدت الأسواق العالمية صدمة النفط الثانية في ذلك العقد. تضاعفت الأسعار ثلاث مرات تقريبًا؛ إذ ارتفعت من ١٣ دولارًا إلى ٣٤ دولارًا للبرميل.

وفي حين عانى المستهلكون في جميع أنحاء العالم تمتعت الدول المنتجة للنفط بعصر جديد من الازدهار. كانت المملكة العربية السعودية — أكبر مصدر للهيدروكربونات في العالم — هي أغنى دولة بالنفط بلا منازع، وارتفعت عائداتها من النفط من ١٫٢ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٫٥ مليار دولار في ذروة حظر تصدير النفط بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، وبعد صدمة النفط الثانية التي أحدثتها الثورة الإيرانية قفزت العائدات السعودية إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٩؛ وهو ما يعني زيادة العائدات ستين ضعفًا تقريبًا خلال عقد السبعينيات. وتمتعت الدول العربية الأخرى المنتجة للبترول — ومن بينها ليبيا والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة — بمعدلات نمو مماثلة. واستجاب السعوديون لهذه الزيادة في الإيرادات ببرنامج إنفاق عام هو الأكثر طموحًا في العالم العربي، إذ قفز الإنفاق السنوي على التنمية من ٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٠.[61]

غير أن المملكة العربية السعودية — كغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط — افتقرت إلى الموارد البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية بنفسها، واضطرت إلى الاستعانة بالعمالة من الدول العربية الأخرى. وكانت مصر هي الدولة الرئيسية المصدرة للعمالة، مع أن دولًا كتونس والأردن ولبنان وسوريا واليمن — فضلًا عن الفلسطينيين المشردين — كانت جميعًا نشطة في تصدير العمالة العربية. خلال عقد السبعينيات ارتفع عدد العمال العرب المهاجرين في الدول المنتجة للنفط من نحو ٦٨٠ ألفًا عام ١٩٧٠ إلى ١٫٣ مليون عامل في أعقاب حظر تصدير النفط عام ١٩٧٣، وإلى ما يقدر بنحو ٣ ملايين عامل عام ١٩٨٠. وأسهم هؤلاء العمال العرب المهاجرون بقوة في الاقتصادات الوطنية لبلادهم؛ إذ أرسل العمال المصريون في الدول العربية المنتجة

للنفط ١٠ ملايين دولار إلى بلدهم عام ١٩٧٠، و١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٤، وما يقدر بنحو ٢ مليار دولار عام ١٩٨٠؛ أي زيادة بمقدار ٢٠٠ ضعف خلال عقد واحد.

حدد عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم «نظامًا اجتماعيًّا عربيًّا جديدًا» نجم عن هذا التبادل للعمالة ورأس المال بين الدول الغنية بالنفط والدول الفقيرة. ففي وقت تسوده انقسامات سياسية عميقة كان العرب يتمتعون بترابط وتبادل متزايد على الصعيد الاقتصادي. وكان النظام الجديد مرنًا بما يكفي لتحمل العداءات بين الدول العربية: فعندما شنت مصر حربًا قصيرة على ليبيا في صيف عام ١٩٧٧ لم تطرد ليبيا أي عامل من العمال المصريين البالغ عددهم ٤٠٠ ألف على سبيل الانتقام. وسادت هذه النظرة العملية للأمور حتى عندما شق السادات الصف العربي لتحقيق السلام مع إسرائيل؛ بل إن الطلب على العمالة المصرية في الدول النفطية زاد في السنوات التي أعقبت اتفاقيات كامب ديفيد. وخلص سعد الدين إبراهيم من ذلك إلى أن النفط جعل العالم العربي مترابطًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا بحلول نهاية السبعينيات أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى من تاريخه الحديث.[62]

امتد تأثير الثورة الإيرانية لما هو أبعد بكثير من أسواق النفط؛ إذ أدى سقوط أحد أقدم الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الشرق الأوسط — الذي تسانده واحدة من القوات المسلحة القوية في المنطقة ويتمتع بالدعم الكامل من الولايات المتحدة — إلى انتباه الساسة العرب ومراقبتهم لما يجري بحذر. بدأ الحكام العرب المتوترون ينظرون للأحزاب الإسلامية القائمة داخل حدود بلادهم بقلق متزايد. تذكر بطرس بطرس غالي أنه سأل أحد الصحفيين المصريين قائلًا: «هل هناك احتمال أن تمتد الثورة الإيرانية إلى مصر؟» وأجابه الصحفي مُطمئنًا: «الثورة الإيرانية داء لا يمكن أن يصل إلى مصر.»[63] وبرهن الصحفي على قوله بأن إيران دولة شيعية في حين أن الأغلبية الساحقة في مصر وباقي الدول العربية من المسلمين السنة، ومصر أيضًا محمية من العدوى الإيرانية بواسطة دولة إسلامية أخرى هي المملكة العربية السعودية. ولكن الأحداث سرعان ما أثبتت خطأ رؤية الصحفي المصري؛ فقد برزت السياسة الإسلامية سريعًا لتتحدى كل الزعامات السياسية في العالم العربي خلال العقد التالي؛ بدايةً من المملكة العربية السعودية ذاتها.

جاء التحدي الإسلامي للمملكة السعودية يوم ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ عندما احتلت منظمة مجهولة آنذاك تطلق على نفسها اسم «حركة الثوار المسلمين في

شبه الجزيرة العربية» الحرم المكي الشريف؛ وهو بمنزلة المركز العصبي للإسلام. دعا زعيم الحركة لتنقية الإسلام ورفض القيم الغربية وتحرير البلاد من الأسرة الملكية السعودية التي اتهمها بالنفاق والفساد. استمرت المواجهة أكثر من أسبوعين سيطر خلالهما نحو ١٠٠٠ متمرد على أكثر الأماكن الإسلامية قداسة، واضطر السعوديون إلى إرسال الحرس الوطني لإخماد التمرد؛ وتحدد الأرقام الرسمية عدد القتلى بالعشرات؛ غير أن مراقبين غير رسميين زعموا أن المئات قُتلوا. أُلقي القبض على زعيم الحركة، وأُعدم في وقت لاحق مع ثلاثة وستين من أتباعه، وكان كثيرون منهم من مصر واليمن والكويت ودول عربية أخرى.

وبينما كان الحرم المكي لا يزال تحت الحصار خرجت الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة السعودية في مظاهرات عنيفة يوم ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني وهي تحمل صورًا للمرشد الروحي للثورة الإيرانية — آية الله الخميني — وتوزع منشورات تدعو للإطاحة بنظام الحكم السعودي «المستبد». واستغرق الحرس الوطني السعودي المنهك ثلاثة أيام لقمع المظاهرات المؤيدة لإيران مخلفًا وراءه عشرات القتلى والجرحى.[64]

حتى أغنى وأقوى الدول العربية المنتجة للنفط بدت فجأة ضعيفةً مهددةً أمام القوة المتصاعدة للإسلام السياسي. كان جيل جديد ناشئ يظهر في العالم العربي، ولا يؤمن بمصطلحات القومية العربية، وقد خاب أمله في قادته السياسيين وهو يرى الملوك والرؤساء العرب يبنون القصور بالفساد ويقدمون سلطانهم الشخصي على المصالح العربية المشتركة. كذلك لم تعجب هذا الجيل الشيوعية ولا الإلحاد السوفييتي، وآمن أن الولايات المتحدة تمثل قوة إمبريالية جديدة تمارس سياسة فرّق تسُد بين الدول العربية وتدعم مصالح إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين، وكان الدرس الذي تعلمه من الثورة الإيرانية هو أن الإسلام أقوى من كل أعدائه مجتمعين، وآمن أفراد هذا الجيل أنه إذا توحد المسلمون وراء الحقيقة الأبدية السرمدية لدينهم فإنهم يستطيعون إسقاط الأنظمة المستبدة والوقوف في وجه القوى العظمى. وهكذا كان العالم العربي يدخل عصرًا جديدًا من التغيير السياسي والاجتماعي المستوحى من قوة الإسلام.

الفصل الثالث عشر

قوة الإسلام

تقيم القوات المسلحة المصرية كل عام عرضًا عسكريًّا في السادس من أكتوبر/تشرين الأول، وهو يوم عطلة وطنية يحتفي بالذكرى السنوية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، ويُجرى العرض العسكري في القاهرة على مسرح درامي أمام هرم حديث بُني بأمر من الرئيس أنور السادات لتكريم شهداء حرب أكتوبر. ويُعد هذا النصب التذكاري أيضًا موضعًا لقبر الجندي المجهول في مصر.

يحتفي العرض العسكري لعيد القوات المسلحة المصرية بأروع لحظات رئاسة السادات لمصر؛ اللحظة التي أصبح فيها «بطل العبور» لقناة السويس، ويحتفل بذكرى القيادة العسكرية المصرية للعالم العربي في انتصاره على إسرائيل عام ١٩٧٣، قبل أن يقوض اتفاق السلام المنفصل الذي عقدته مصر مع الدولة اليهودية مكانتها في العالم العربي على نحو خطير.

كان السادات يبذل قصارى جهده لتركيز اهتمام الجماهير على العرض العسكري في يوم القوات المسلحة، الذي كان يحضره شخصيًّا على مرأى ومسمع من الصحافة المصرية والدولية، وكان بذلك يستطيع أن يتجاهل — ليوم واحد على الأقل — واقع عزلة مصر: إذ قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر ردًّا على اتفاقيات كامب ديفيد، ونُقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس. ولم تزد تلك الإجراءات العربية الحكومة المصرية إلا تمسكًا بعزمها على الاحتفال بإنجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣ كمسألة فخر وطني.

وفي السادس من أكتوبر ١٩٨١ اتخذ السادات مقعده في صدر منصة العرض بكامل زينته؛ إذ ارتدى بزته العسكرية الاحتفالية، وأحاط به الوزراء والعلماء وشخصيات أجنبية رفيعة وكبار قادة الجيش، واصطفت صفوف متتالية من الدبابات وناقلات

الجنود المدرعة ومنصات الصواريخ بين النصب التذكاري هرمي الشكل والمنصة، وضجت السماء بصوت تشكيل دقيق من مقاتلات السلاح الجوي التي تطلق أدخنة ملونة، وأعلن المعلق قائلًا: «الآن تدخل المدفعية» في نفس الوقت الذي اقتربت فيه من المنصة شاحنات ذات لون أصفر باهت تجر مدافع الهاوتزر.

انحرفت إحدى الشاحنات بعنف، وتوقفت فجأة، ثم قفز جندي من الكابينة، وألقى عددًا من القنابل الصوتية داخل المنصة بينما فتح شركاؤه الثلاثة النار على أصحاب المقام الرفيع المجتمعين من مؤخرة الشاحنة المسطحة. حقق الجنود المتمردون مفاجأة كاملة، وحظوا بثلاثين ثانية نفذوا خلالها مذبحة دون عوائق، والأرجح أنهم قتلوا السادات برصاصاتهم الأولى.

ركض قائد المجموعة نحو المنصة، وأطلق النار مباشرة وعن كثب على جسد الرئيس السادات الممدد على الأرض إلى أن تمكن أحد أفراد الحرس الرئاسي أخيرًا من إطلاق النار عليه وإصابته. وهتف القاتل وسط الفوضى التي عمت المنصة قائلًا: «أنا خالد الإسلامبولي. أنا قتلت الفرعون، ولا أخشى الموت.»[1]

أدى اغتيال السادات — الذي بُث على شاشات التليفزيون مباشرة — إلى موجة صادمة اجتاحت العالم؛ فقد استطاع ضابط إسلامي متشدد صغير — يكاد يعمل وحده — اغتيال رئيس مصر؛ أقوى دولة عربية. ولم يعد احتمال قيام ثورة إسلامية احتمالًا يمكن قصره على إيران، مع بروز الحركات الإسلامية وتفجرها في جميع أنحاء العالم العربي لتحدي الحكومات العلمانية.

عندما صاح خالد الإسلامبولي: «أنا قتلت الفرعون» كان بذلك يُدين السادات لكونه حاكمًا علمانيًّا قدم قانون البشر على دين الله. توحد الإسلاميون الداعون إلى الحكم الإسلامي على قناعتهم بأن مجتمعات المسلمين يجب أن تُحكم «بشرع الله»، ومنهج الشريعة الإسلامية المستمد من القرآن الكريم، وحكمة النبي محمد، وتشريعات علماء الدين الإسلامي المعروفة باسم «الشريعة». رأى هؤلاء أن الحكومات العلمانية لبلادهم هي العدو، وأشاروا إلى حكامهم باسم «الفراعنة». وينتقد القرآن — تمامًا كالتوراة — بشدة فراعنة مصر القديمة، ويصورهم في صورة طغاة أعلوا شأن القوانين البشرية على تعاليم الله. وهناك ما لا يقل عن تسع وسبعين آية قرآنية تندد بالفراعنة. وأيد الإسلاميون الأكثر تطرفًا استخدام العنف ضد الفراعنة الجدد الذين يحكمون العالم

العربي كإجراء ضروري للإطاحة بالحكومات العلمانية وإقامة دول إسلامية بدلًا منها. وكان خالد الإسلامبولي واحدًا من هؤلاء، وأعلن مشروعية اغتيال السادات لأنه وصف الرئيس القتيل بالفرعون.

ولم يكن الإسلاميون هم منتقدي السادات الوحيدين. شُيع جثمان أنور السادات إلى مثواه الأخير يوم ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ في جنازة رسمية حضرها عدد من الزعماء الدوليين، ولم يحضرها سوى قليل من ممثلي الدول العربية. ضم الحضور ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد وجيمي كارتر، وهم الرؤساء الأمريكيون الثلاثة الذين عمل السادات معهم عن قرب. وقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن — الذي نال جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس السادات عام ١٩٧٨ بسبب معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل — وفدًا إسرائيليًّا بارزًا في الجنازة. ومن بين أعضاء جامعة الدول العربية كانت السودان وعمان والصومال هي فقط الدول التي أرسلت ممثلين عنها لحضور الجنازة.

وكانت قلة عدد الشخصيات المصرية البارزة في جنازة رئيسهم أمرًا أكثر إثارة للعجب. كتب محمد حسنين هيكل — الصحفي والمحلل السياسي المخضرم الذي كانت له مظالم شخصية ضد السادات (إذ تعرض للاعتقال والسجن في عملية اعتقال جمعت رموز المعارضة قبل حادث الاغتيال بشهر واحد) — يتأمل كيف «شيعه إلى مثواه الأخير عدد كبير من الساسة الأجانب، بينما لم يشترك في موكب الجنازة سوى الموظفين الرسميين المصريين وبعض الزوار الأجانب.»[2]

غير أن ناقدي السادات ومعجبيه على حد سواء كانوا راضين عن اختيار المثوى الأخير للرئيس؛ فمن وجهة نظر هؤلاء الذين وقروه وبجلوه باعتباره «بطل العبور» بدا من الأنسب أن يُدفن السادات في ساحة النصب التذكاري لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وفي مواجهة المنصة التي لقي حتفه عندها، كما شعر أعداء السادات من الإسلاميين بالارتياح لحقيقة دفن الفرعون في ظل هرمه.

هكذا تمكن الإسلاميون من قتل الرئيس المصري، لكنهم افتقروا للتخطيط والموارد اللازمة للإطاحة بالحكومة المصرية. وأُعلن نائب الرئيس حسني مبارك — الذي أُخرجَ على عجل من ساحة العرض العسكري بجروح طفيفة — رئيسًا لمصر بعد وقت قصير من الإعلان عن وفاة السادات. واعتقلت قوات الأمن المصرية مئات من المشتبه بهم، ويقال إن كثيرين منهم تعرضوا للتعذيب.

وبعد ستة أشهر — وفي أبريل/نيسان ١٩٨٢ — حُكم على خمسة من المتهمين بالإعدام جزاء مشاركتهم في اغتيال السادات وهم: خالد الإسلامبولي وشركاؤه الثلاثة ومرشدهم الأيديولوجي؛ وهو كهربائي يُدعى عبد السلام فرج كان قد كتب منشورًا دينيًّا يدعو فيه للجهاد ضد الحكام العرب «غير الإسلاميين» (أي العلمانيين). أدى إعدام هؤلاء إلى تحويل قتلة السادات إلى شهداء، وطوال عقد الثمانينيات استمرت الجماعات الإسلامية في شن حملة عنيفة في كثير من الأحيان على الحكومة المصرية في محاولة دءوب لتحويل جمهورية مصر العربية ذات التوجه القومي العلماني إلى جمهورية إسلامية.

* * *

من السهل أن ننسى كم كان توجه الشرق الأوسط علمانيًّا عام ١٩٨١ في ضوء بروز الإسلام حاليًّا في الحياة العامة في بقع كثيرة من العالم العربي. ففي جميع دول الخليج العربي — باستثناء الأكثر تحفظًا منها — كانت الأزياء الغربية هي المفضلة على الملابس التقليدية؛ وكان كثير من الناس يشربون الخمر جهارًا متجاهلين تحريم الإسلام لها؛ واختلط الرجال والنساء بحرية في الأماكن العامة وأماكن العمل مع حصول المزيد والمزيد من النساء على تعليم عالٍ وانخراطهن في الحياة المهنية. ومن وجهة نظر البعض كانت حريات العصر الحديث بمنزلة درجة راقية في التقدم العربي؛ في حين راقب آخرون هذه التطورات بقلق وانزعاج وتخوف من أن يؤدي إيقاع التغيير السريع بالعالم العربي إلى هجر ثقافته وقيمه الخاصة.

وللمناقشات الدائرة الآن حول الإسلام والحداثة جذور عميقة في العالم العربي. فقد أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ لمكافحة الآثار الغربية وتآكل القيم الإسلامية في مصر، وعلى مر العقود واجهت الجماعة قمعًا متزايدًا، وحظرها النظام الملكي المصري في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨، ثم حظرها نظام جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤. وأثناء الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين دُفِعَت السياسة الإسلامية للاختباء وانتهاج السرية في جميع أنحاء العالم العربي، وضُعفت القيم الإسلامية على يد الدول العلمانية التي استمدت قدوتها إما من الاشتراكية السوفييتية وإما من ديمقراطية السوق الحرة الغربية. غير أن القمع لم يزد الإخوان المسلمين إلا عزمًا على محاربة العلمانية وتعزيز رؤيتهم الخاصة للقيم الإسلامية.

برز اتجاه راديكالي جديد من جماعة الإخوان المسلمين في الستينيات بقيادة مفكر مصري بارز ومؤثر يُدعى سيد قطب، واتضح مع الوقت أن قطب هو أحد أكثر الإصلاحيين الإسلاميين تأثيرًا في القرن العشرين. وُلد سيد قطب في قرية في صعيد مصر عام ١٩٠٦، ثم انتقل إلى القاهرة في العشرينيات للدراسة في كلية دار العلوم. وبعد التخرج عمل في وزارة التعليم مدرسًا ومفتشًا؛ كما كان نشطًا في الأوساط الأدبية في الثلاثينيات والأربعينيات كاتبًا وناقدًا.

تلقى قطب عام ١٩٤٨ منحة دراسية حكومية للدراسة في الولايات المتحدة مدة عامين، وحصل على درجة الماجستير في التربية من كلية المعلمين بجامعة نورثرن كولورادو، وقضى فترات من دراسته في واشنطن العاصمة وستانفورد بولاية كاليفورنيا. ومع أنه قطع الولايات المتحدة من شرقها إلى غربها فقد خرج من أمريكا دون شعور العشق المألوف لهذا البلد من الطلاب الأجانب. وفي عام ١٩٥١ نشر قطب تأملاته بعنوان «أمريكا من الداخل» في مجلة إسلامية. شجب قطب المادية وغياب القيم الروحية في الولايات المتحدة، وفزع لرؤية ما اعتبره انحلالًا أخلاقيًّا وتنافسًا هائجًا بلا جماح، وقد صُدم بشدة عندما وجد تلك الرذائل داخل الكنائس الأمريكية ذاتها. كتب يقول: «لمعظم الكنائس نادٍ يتألف من الجنسين، ويجتهد راعي كل كنيسة أن يلتحق بالكنيسة أكبر عدد ممكن، وبخاصة أن هناك تنافسًا كبيرًا بين الكنائس المختلفة المذاهب.» ورأى قطب أن هذا السلوك — محاولة جمع الحشود — أكثر ملاءمةً لمدير مسرح منه لزعيم روحي.

روى قطب في مقاله كيف أنه حضر في إحدى الليالي قداسًا تبعته رقصة؛ وفزع عندما رأى المدى الذي وصل إليه القس لجعل قاعة الكنيسة تبدو — على حد قوله — «أكثر رومانتيكية وغرامًا». بل إن القس اختار أغنية شهوانية لتهيئة الجو. ويعبر وصف قطب للأغنية — الذي قال فيه إنها «أغنية أمريكية مشهورة اسمها «ولكنها يا صغيرتي باردة في الخارج»» — عن الهوة السحيقة التي فصلته عن الثقافة الشعبية الأمريكية. يقول قطب: «[الأغنية] تتضمن حوارًا بين فتى وفتاة عائدين من سهرتهما، وقد احتجزها الفتى في داره، وهي تدعوه أن يطلق سراحها، لتعود إلى دارها فقد أمسى الوقت، وأمها تنتظر ... وكلما تذرعت إليه بحجة أجابها بتلك اللازمة، ولكنها يا صغيرتي باردة في الخارج!»[3] ومن الواضح بالطبع أن قطب رأى الأغنية مقيتة، ولكن أكثر ما صدمه هو أن رجل دين هو من اختار مثل هذا اللحن غير المناسب ليرقص

عليه رعايا كنيسته. وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الدور الاجتماعي للمساجد الإسلامية؛ التي يفصل فيها بين الجنسين وتسود فيها قواعد الاحتشام واللياقة في الملبس والسلوك.

عاد سيد قطب إلى مصر مصممًا على تحرير أبناء وطنه من إعجابهم المؤيد للقيم الحديثة التي تجسدها أمريكا. ويحتج قطب بقوله: «أخشى ألا يكون هناك تناسب بين عظمة الحضارة المادية في أمريكا وعظمة «الإنسان» الذي ينشئ هذه الحضارة، وأخشى أن تمضي عجلة الحياة، ويُطوى سجل الزمن وأمريكا لم تضف شيئًا — أو لم تضف إلا اليسير الزهيد — إلى رصيد الإنسانية من تلك القيم التي تميز بين الإنسان والشيء، ثم بين الإنسان والحيوان.»[4] لم يكن قطب بذلك راغبًا في تغيير أمريكا؛ وإنما أراد حماية مصر — والعالم الإسلامي عمومًا — من الانحلال الأخلاقي الذي رآه في أمريكا.

وبعد وقت قصير من عودته من الولايات المتحدة انضم سيد قطب للإخوان المسلمين عام ١٩٥٢. وبسبب خبرته في مجال النشر عُين رئيسًا لمكتب النشر الخاص بالجماعة. واكتسب المفكر الإسلامي المتحمس قاعدة عريضة من القراء من خلال مقالاته التحريضية المثيرة. وبعد قيام ثورة عام ١٩٥٢ في مصر تمتع قطب بعلاقات طيبة مع الضباط الأحرار، ويقال إن عبد الناصر دعا قطب لصياغة دستور الحزب الرسمي الجديد؛ «هيئة التحرير». والأرجح أن عبد الناصر لم يفعل ذلك بدافع إعجابه بالمصلح الإسلامي بقدر ما كان محاولةً محسوبةً للاستفادة من دعم قطب للحزب الرسمي الجديد الذي كان من المفترض أن تذوب فيه جميع الأحزاب السياسية الأخرى؛ بما فيها جماعة الإخوان المسلمين.

غير أن مودة النظام الجديد تجاه الإخوان المسلمين لم تدم طويلًا؛ إذ اعتُقل سيد قطب أثناء الحملة الشاملة التي شنها النظام على الجماعة بعد أن حاول أحد أفرادها اغتيال عبد الناصر في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤. وقال قطب — ككثيرين غيره من أعضاء جماعة الإخوان — إنه تعرض لتعذيب واستجواب رهيبين أثناء فترة اعتقاله، وحُكِمَ عليه بالسجن خمسة عشر عامًا مع الأشغال الشاقة بتهمة ممارسة نشاط هدام.

استمر قطب في إلهام إخوانه من أصحاب التوجهات الإسلامية من داخل السجن؛ إذ اقتصر حبسه معظم الوقت — بسبب صحته المعتلة — على جناح مستشفى السجن، وهناك كتب بعض أكثر الأعمال تأثيرًا في القرن العشرين عن الإسلام والسياسة، ومن بينها تفسير ضخم للقرآن الكريم، ودعوة واضحة لإقامة مجتمع إسلامي حقيقي في كتاب بعنوان «معالم في الطريق».

يمثل كتاب «معالم في الطريق» ذروة آراء سيد قطب حول إفلاس المادية الغربية واستبداد القومية العربية العلمانية. واحتج قطب بأن النظم الاجتماعية والسياسية التي تُعرِّف العصر الحديث هي من صنع الإنسان، وأنها فشلت لهذا السبب بالتحديد. وبدلًا من أن تبدأ هذه النظم عصرًا جديدًا من العلم والمعرفة أدت إلى الجهل بالهدي الرباني أو «الجاهلية». وتتمتع تلك الكلمة — «الجاهلية» — بصدى خاص في الإسلام؛ لأنها تشير إلى عصور الظلام التي سبقت ظهور الإسلام. وقال قطب إن جاهلية القرن العشرين تأخذ صورة «ادعاء حق وضع التصورات والقيم، والشرائع والقوانين، والأنظمة والأوضاع، بمعزل عن منهج الله للحياة». ويعني هذا ضمنيًّا أن التطورات الهائلة في العلوم والتكنولوجيا في القرن العشرين لم تؤد بالإنسانية إلى عصر حديث؛ وإنما أدى هجر البشرية لرسالة الله الخالدة إلى تراجع المجتمع الإنساني إلى القرن السابع الميلادي. وآمن قطب أن هذا ينطبق على الغرب غير المسلم تمامًا كما ينطبق على العالم العربي الإسلامي. وزعم أن نتيجة ذلك هي الطغيان؛ فالأنظمة العربية لم تجلب لمواطنيها الحرية وحقوق الإنسان، وإنما جلبت لهم القمع والتعذيب؛ وهو ما أدركه قطب من واقع تجربة شخصية مؤلمة.

آمن قطب بأن الإسلام — باعتباره المنهج الأمثل للنظام الذي وضعه الله للبشرية — هو السبيل الوحيد لحرية الإنسان، وهو نظرية تحرير حقيقية؛ وبناءً عليه فإن القوانين الوحيدة الصالحة والمشروعة هي التي وضعها الله على النحو المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية. وآمن كذلك بالحاجة إلى طليعة إسلامية «لكي يؤدي الإسلام دوره في قيادة البشرية»، على أن تستخدم تلك الطليعة «الدعوة والبيان لتصحيح المعتقدات والتصورات» وتستخدم «القوة والجهاد لإزالة الأنظمة والسلطات القائمة عليها، تلك التي تحول بين جمهرة الناس وبين التصحيح بالبيان للمعتقدات والتصورات، وتخضعهم بالقهر والتضليل وتعبِّدهم لغير ربهم الجليل»، على حد قوله. كتب قطب كتابه هذا لإرشاد الطليعة التي ستقود عملية إحياء القيم الإسلامية، والتي من خلالها سيحقق المسلمون مرةً أخرى الحرية الشخصية وريادة العالم.[5]

تكمن قوة رسالة قطب في بساطتها ووضوحها وصراحتها. لقد حدد المشكلة — الجاهلية — وقدم لها حلًّا إسلاميًّا واضحًا راسخًا في القيم التي يعتنقها بشدة كثير من المسلمين العرب. رأى قطب أن انتقاداته تنطبق على القوى الإمبريالية وعلى الحكومات العربية الاستبدادية بنفس القدر، وكانت استجابته هي رسالة أمل قائمة على افتراض علو وتفوق المسلمين، إذ قال:

> وتتبدل الأحوال ويقف المسلم موقف المغلوب المجرد من القوة المادية، فلا يفارقه شعوره بأنه الأعلى. وينظر إلى غالبه من عل ما دام مؤمنًا. ويستيقن أنها فترة وتمضي، وإن للإيمان كرة لا مفر منها. وهبها كانت القاضية فإنه لا يحني لها رأسًا. إن الناس كلهم يموتون أما هو فيستشهد. وهو يغادر هذه الأرض إلى الجنة، وغالبه يغادرها إلى النار.[6]

وبالرغم من مقت قطب الشديد للقوى الإمبريالية الغربية فقد كان هدفه الأول دائمًا هو الأنظمة المستبدة في العالم العربي، خاصةً حكومة عبد الناصر. ففي تفسيره لآيات القرآن التي تتحدث عن «أصحاب الأخدود» رسم قطب صورة رمزية مستترة للصراع بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار. في القصة القرآنية حُكم على طائفة من المؤمنين بالموت بسبب إيمانهم، وأُحرقوا أحياءً على يد طغاة اجتمعوا يشهدون موت ضحاياهم المؤمنين الصالحين. يقول الله في القرآن الكريم: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ...﴾ (سورة البروج: الآيات ١–١٦). ويقول قطب في تعليقه على الآيات إن المستبدين — وهم «جبلات جاحدة شريرة مجرمة لئيمة» على حد تعبيره — قعدوا يشهدون عذاب وآلام الشهداء بتلذذ سادي مقيت. يقول قطب: «وكلما أُلقيَّ فتى أو فتاة، صبية أو عجوز، طفل أو شيخ، من المؤمنين الخيرين الكرام في النار، ارتفعت النشوة الخسيسة في نفوس الطغاة، وعربد السعار المجنون بالدماء والأشلاء»؛ وتلك مشاهد تصويرية غائبة عن القصة القرآنية، ولكنها ربما كانت مستوحاة من تجارب قطب الشخصية وتجارب أصحابه من جماعة الإخوان المسلمين على أيدي جلاديهم في السجن. وختم قطب تعليقه قائلًا إن المعركة «في صميمها معركة عقيدة؛ إما كفر وإما إيمان ... إما جاهلية وإما إسلام.» وكانت رسالة قطب واضحة: الحكومة المصرية لا تتفق مع رؤيته للدولة الإسلامية؛ ولا سبيل لوجود الاثنتين معًا.

أُطلق سراح سيد قطب من السجن عام ١٩٦٤؛ وهو نفس العام الذي نُشر فيه كتاب «معالم في الطريق»، وسارع قطب إلى إعادة الاتصال برفاقه من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وقد تعزز موقفه بفضل كتاباته في السجن، غير أن قطب كان لا بد أن يعرف أن الشرطة السرية لنظام عبد الناصر تتابع كل حركة من تحركاته؛ فقد اكتسب الكاتب الإسلامي صيتًا ذائعًا وشهرةً عريضةً في أنحاء العالم الإسلامي بفضل أفكاره الراديكالية مما جعله يشكل خطرًا على الدولة المصرية في الداخل والخارج.

وواجه أتباع قطب نفس المراقبة والمخاطر التي واجهها هو نفسه. كانت زينب الغزالي (١٩١٧–٢٠٠٥) إحدى تلميذات قطب الأكثر تأثيرًا؛ وهي رائدة الحركة النسائية الإسلامية. أسست زينب الغزالي — وهي بعدُ في العشرين من عمرها — جمعية السيدات المسلمات. وجذبت أنشطتها اهتمام حسن البنا — مؤسس جماعة الإخوان المسلمين — الذي حاول إقناعها بالانضمام والتعاون مع فرع الأخوات المسلمات الذي أسسه مؤخرًا. ورغم أن الحركتين النسائيتين الإسلاميتين اتخذتا مسارين منفصلين فقد أصبحت زينب الغزالي إحدى التابعات المخلصات لحسن البنا.

في الخمسينيات التقت زينب الغزالي شقيقات المفكر السجين سيد قطب، وأعطينها مسودات فصول من كتاب «معالم في الطريق» قبل نشر الكتاب. وكرست زينب نفسها لتكون إحدى أفراد الطليعة التي تصورها سيد قطب في بيانه — مسترشدةً بما قرأته — لإعداد المجتمع المصري لاعتناق الشريعة الإسلامية. وتمامًا كما قضى النبي محمد ثلاث عشرة سنة في مكة قبل الهجرة إلى المدينة المنورة لتأسيس أول مجتمع إسلامي، حدد أتباع سيد قطب ثلاث عشرة سنة لتحويل المجتمع المصري ككل إلى مجتمع إسلامي مثالي. كتبت زينب الغزالي تقول: «كان فيما قررناه … أنه بعد مضي ثلاثة عشر عامًا من التربية الإسلامية للشباب والشيوخ والنساء والفتيات، نقوم بمسح شامل في الدولة، فإذا وجدنا أن الحصاد من أتباع الدعوة الإسلامية المعتقدين بأن الإسلام دين ودولة، والمقتنعين بقيام الحكم الإسلامي قد بلغ ٧٥٪ من أفراد الأمة … نادينا بقيام الدولة الإسلامية.» وإذا أظهرت نتائج المسح مستوى أقل من التأييد، فإن زينب وزملاءها سيعملون مدة ثلاثة عشر عامًا أخرى في محاولة لتحويل المجتمع المصري.[7] كان الهدف على المدى البعيد طموحًا، ويصل إلى حد الإطاحة بنظام الضباط الأحرار واستبدال دولة إسلامية حقيقية به. وعزم عبد الناصر وحكومته على إزالة التهديد الإسلامي قبل أن يحظى بأي قبول أو يحقق أي تقدم.

أطلقت السلطات المصرية سراح سيد قطب من السجن نهاية عام ١٩٦٤ بعد أن أمضى فيه عقدًا من الزمن، واحتفت زينب الغزالي وأنصار قطب الآخرين بإطلاق سراحه، والتقوا به كثيرًا تحت رقابة الشرطة المصرية اليقظة، واعتقد كثيرون أن إطلاق سراح قطب لم يحدث إلا ليقود السلطات إلى الإسلاميين الذين يشاركونه نفس الآراء والأفكار. وفي أغسطس/آب ١٩٦٥ — أي بعد ثمانية أشهر فحسب من الحرية — أُعيد اعتقال قطب، ومعه زينب الغزالي وجميع شركائهما. وجهت لهم تهمة التآمر لاغتيال

الرئيس جمال عبد الناصر والإطاحة بالحكومة المصرية. ومع أن هدفهم بعيد الأجل كان بالفعل استبدال نظام إسلامي بالحكومة المصرية، فقد أصر المتهمون على أنهم أبرياء من أي مؤامرة على حياة الرئيس.

قضت زينب الغزالي السنوات الست التالية في السجن، وكتبت في وقت لاحق قصة محنتها وعذابها، واصفة فظاعة عمليات التعذيب التي تعرض لها الإسلاميون — رجالًا ونساءً على حد سواء — على يد الدولة الناصرية. عوملت زينب بالعنف منذ أول أيامها في السجن، وتقول: «شاهدت في صمت — وأنا لا أكاد أصدق ما تراه عيني ولا أتقبل هذه الوحشية — أفراد من الإخوان المسلمين معلقين على الأعواد والسياط تلهب أجسادهم العارية، وبعضهم سلطت عليه الكلاب الضالة لتمزق جسده بعد السياط. وبعضهم يقف ووجهه إلى الحائط في انتظار دوره من التعذيب والتنكيل.»[8]

ولم تنج زينب الغزالي من هذه الفظائع؛ فقد تعرضت للجلد والضرب وهجمات الكلاب والعزلة والحرمان من النوم وتهديدات متكررة بالقتل، كل ذلك في محاولة عابثة للحصول على اعتراف يدين سيد قطب وغيره من قادة الإخوان المسلمين بالتورط في المؤامرة المزعومة. وعندما انضمت سيدتان اعتقلتا حديثًا لمشاركة زينب الغزالي زنزانتها — بعد أن عانت التعذيب ثمانية عشر يومًا — لم تستطع أن تعبر لهما عن الفظائع التي تعرضت لها، واكتفت بأن قرأت عليهما آيات «أصحاب الأخدود». وعند سماع الآيات بدأت إحداهما تبكي في صمت؛ وسألت الأخرى غير مصدقة: «أيمكن أن يحدث هذا مع النساء؟»[9]

بدأت محاكمة سيد قطب وأتباعه في أبريل/نيسان ١٩٦٦. وإجمالًا اتُهمَ ثلاثة وأربعون من الإسلاميين — من بينهم سيد قطب وزينب الغزالي — رسميًّا بالتآمر ضد الدولة المصرية. واستخدم ممثلو الادعاء كتابات قطب كدليل إدانة، واتهموه بالتشجيع على الإطاحة بالحكومة المصرية باستخدام العنف. وفي أغسطس/آب ١٩٦٦ أُدين سيد قطب واثنان من المتهمين الآخرين، وحُكم عليهم بالإعدام، وحُكم على زينب الغزالي بالسجن خمس وعشرين سنة مع الأشغال الشاقة.

بإعدام سيد قطب لم تحوله السلطات المصرية إلى شهيد للقضية الإسلامية فحسب، وإنما أكدت للكثيرين أيضًا صدق كتاباته وآرائه، التي أصبح تأثيرها بعد موته أكبر وأوسع مما كان عليه أثناء حياته. أُعيد طبع وتوزيع تفسير سيد قطب للقرآن وكتاب «معالم في الطريق» — الذي يعد دستوره الخاص للعمل السياسي — في جميع أنحاء

العالم الإسلامي. واشتعل حماس جيل جديد — نضج وشب عن الطوق في الستينيات والسبعينيات — بفضل رسالة سيد قطب حول الصحوة الإسلامية والعدالة. وكرس أفراد هذا الجيل أنفسهم لتحقيق رؤية قطب؛ بكل الوسائل الممكنة، سلمية كانت أو عنيفة.

* * *

امتد التحدي الإسلامي من مصر إلى سوريا في الستينيات من القرن العشرين. اجتمع تأثير الإخوان المسلمين ونقد سيد قطب الراديكالي للحكومة العلمانية لتأسيس حركة إسلامية ثورية عازمة على الإطاحة بالجمهورية السورية. قاد الصراع سوريا إلى شفا حرب أهلية وأودى بحياة عشرات الآلاف قبل أن يصل إلى ذروته الوحشية في مدينة حماة السورية.

كان مؤسس الفرع السوري من جماعة الإخوان المسلمين هو مصطفى السباعي (١٩١٥–١٩٦٤)، وهو من مواليد حمص. درس مصطفى السباعي في مصر في الثلاثينيات، وتأثر بشدة بحسن البنا، وعند عودته إلى سوريا أنشأ شبكة من جمعيات الشبان المسلمين لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في سوريا. واعتمد السباعي على شبكة الإخوان المسلمين في الفوز بمقعد في البرلمان السوري في انتخابات عام ١٩٤٣. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا أصبحت جماعة الإخوان المسلمين السورية أقوى من أن يمكن تجاهلها من قبل النخبة السياسية، وإن لم تكن بذاتها قوية بما يكفي لممارسة تأثير كبير على الخطاب السياسي الذي تتصاعد فيه نبرة العلمانية والقومية العربية في سوريا في الأربعينيات والخمسينيات.

وعندما استولى حزب البعث على السلطة في سوريا عام ١٩٦٣ اتخذت جماعة الإخوان المسلمين وضع الهجوم. كانت سياسة البعث شديدة العلمانية، إذ دعت إلى الفصل التام بين الدين والدولة، وكان هذا طبيعيًّا في ظل التنوع الطائفي للحزب. فمع أن الأغلبية العظمى من سكان سوريا من المسلمين السنة (نحو ٧٠ بالمائة من إجمالي السكان) فإن حزب البعث اجتذب أيضًا العديد من الأفراد المسيحيين إلى جانب المسلمين السنة العلمانيين، وتمتع حزب البعث أيضًا بدعم كبير بين العلويين. شكلت طائفة العلويين — وهي فرع من المسلمين الشيعة — أكبر جماعات الأقلية في سوريا، بنحو ١٢ بالمائة من السكان. وبعد سنوات من التهميش على يد الأغلبية السنية في سوريا

ارتقى العلويون من خلال الجيش وحزب البعث ليلعبوا دورًا مهمًّا جديدًا في السياسة السورية بحلول الستينيات.

وأثار ميل حزب البعث إلى الآراء العلمانية — بل والإلحادية — مقاومة متزايدة من الإخوان المسلمين الذين ادعوا أنهم يشكلون «الأغلبية الأخلاقية» في سوريا. رأى الإخوان المسلمون في صعود نجم العلويين على الساحة السياسية السورية تهديدًا واضحًا للثقافة السورية السنية، وصمم أعضاء الإخوان على تقويض الحكومة بوسائل عنيفة إذا لزم الأمر.

في منتصف الستينيات شكل الإخوان حركة مقاومة سرية في مدينة حماة ومدينة حلب الشمالية. وبدأ المتشددون الإسلاميون في تكديس الأسلحة وتدريب المجندين الشبان من خريجي المدارس الثانوية والجامعات في جميع أنحاء سوريا. وحقق أحد أكثر أئمة المساجد تأثيرًا وتحفيزًا — وهو الشيخ مروان حديد — نجاحًا كبيرًا في تجنيد الطلاب لخدمة الحركة الإسلامية السرية. وكان حديد من وجهة نظر العديد من الشبان الإسلاميين ملهمًا ومثلًا أعلى في العمل الإسلامي الفعال.[10]

أصبح الصراع بين الحركة الإسلامية السرية والحكومة السورية حتميًّا عندما وصل قائد القوات الجوية السورية البعثي — اللواء حافظ الأسد — إلى السلطة في انقلاب ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠، وبوصفه أحد أفراد الأقلية العلوية، كان الأسد أول زعيم سوري غير سني. بذل الأسد في سنوات رئاسته الأولى جهودًا لتهدئة حساسيات السنة، ولكن دون جدوى. وأحيا الدستور الجديد لعام ١٩٧٣ — الذي لم ينص لأول مرة على أن يكون الرئيس السوري مسلمًا — التساؤلات حول الدين والدولة. أثار الدستور مظاهرات عنيفة في وسط مدينة حماة السنية، ووقعت المزيد من أعمال العنف عقب قرار الأسد بالتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية إلى جانب المسيحيين الموارنة وضد القوات المسلمة التقدمية والحركة الفلسطينية في أبريل/نيسان ١٩٧٦.

أثار تدخل الأسد في حرب لبنان مخاوف عميقة في أوساط الأغلبية السنية السورية؛ إذ شك العديد من المسلمين السنة الساخطين — الذين وجدوا أنفسهم مهمشين من قبل الحكومة التي يهيمن عليها العلويون منذ اعتلاء الأسد السلطة عام ١٩٧٠ — في أن النظام الجديد يعزز «تحالف أقليات» يجمع بين الطائفة العلوية الحاكمة في سوريا والموارنة اللبنانيين لإخضاع الأغلبية السنية المسلمة في سوريا ولبنان. ومع تزايد التوترات بين الحكومة والطائفة السنية أمر الأسد بشن حملة على الإخوان المسلمين في

سوريا. وفي عام ١٩٧٦ ألقت السلطات القبض على إمام حماة الشيخ مروان حديد، وعلى الفور لجأ الشيخ المسلم المسئول عن تجنيد الشبان للإضراب عن الطعام، وتوفي في يونيو/حزيران ١٩٧٦، وأكدت السلطات أن حديد قتل نفسه جوعًا، ولكن الإسلاميين اتهموا الحكومة باغتياله، وتعهدوا بالثأر لمقتل مروان حديد.

استغرق الأمر من الإسلاميين السوريين ثلاث سنوات لتوجيه ضربة انتقامية لنظام الأسد، ففي يونيو/حزيران ١٩٧٩ هاجم الفدائيون الإسلاميون أكاديمية عسكرية في حلب معظم طلابها — نحو ٢٦٠ طالب من إجمالي ٣٢٠ — من الطائفة العلوية، فقتلوا ٨٣ طالبًا جميعهم من الأقلية العلوية.

أدى الهجوم على الأكاديمية العسكرية لبدء حرب شاملة بين الإخوان المسلمين ونظام حافظ الأسد اشتدت رحاها وزادت عنفًا على مدار عامين ونصف، وجذبت سوريا نحو دائرة جهنمية من الإرهاب والإرهاب المضاد.

رفض الإخوان المسلمون في سوريا التفاوض أو المهادنة مع نظام الأسد مقتنعين بعدالة قضيتهم؛ وأعلنوا في منشور وُزع في جميع بلدات ومدن سوريا في منتصف عام ١٩٧٩ قالوا فيه: «إننا نرفض جميع أشكال الاستبداد، احترامًا منا لمبادئ الإسلام نفسها، ولا نسعى لسقوط فرعون ليحل آخر محله.»[11] وهكذا شابه خطابهم خطاب المناضلين الإسلاميين في مصر، الذين كانوا عازمين أيضًا على إسقاط حكومة السادات بواسطة العنف، والذين قدموا الدعم المعنوي لإخوانهم في حماة في ثورتهم ضد فرعون سوريا.

في ظل غياب أدنى مجال للمصالحة أُعطي الضوء الأخضر للمتشددين في الحكومة السورية — بزعامة شقيق الرئيس؛ رفعت الأسد — لقمع التمرد الإسلامي بالقوة. وفي مارس/آذار ١٩٨٠ أنزلت طائرة مروحية قوات من الصاعقة السورية على قرية للمتمردين بين حلب واللاذقية، وأخضعت القرية بأكملها للحكم العسكري. ووفقًا للأرقام الرسمية لقي أكثر من مائتي قروي حتفهم في العملية.

أرسلت الحكومة السورية — متشجعةً بنجاحها في الريف — ٢٥٠٠٠ جندي لغزو مدينة حلب التي كانت مسرحًا لمذبحة طلاب الأكاديمية العسكرية قبل عام واحد. فتش الجنود كل منزل في الأحياء التي عُرف عنها دعمها للتمرد الإسلامي، واعتقلت أكثر من ٨٠٠٠ من المشتبه بهم. وحذر رفعت الأسد سكان المدينة من برج دبابته قائلًا إنه مستعد لإعدام ١٠٠٠ شخص يوميًّا لتطهير المدينة من الإخوان المسلمين.

ورد الإخوان المسلمون يوم ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٨٠ بمحاولة اغتيال الرئيس الأسد. ألقى المناضلون قنابل يدوية، وأطلقوا نيران المدافع الرشاشة على الرئيس أثناء استقباله شخصية أفريقية رفيعة؛ ولكن حراس الأسد حموه، فأفلت من الموت بأعجوبة. وفي اليوم التالي أرسل رفعت الأسد قوات الصاعقة إلى سجن «تَدْمُر» سيئ السمعة — حيث يُحتجز سجناء الإخوان المسلمين — لتنفيذ عملية انتقامية رهيبة.

لن ينسى عيسى إبراهيم فياض — وهو ضابط صاعقة شاب من طائفة العلويين — أبدًا مهمته الأولى، حين تلقى الأمر بتنفيذ مذبحة وحشية في السجناء العزل في سجن تدمر. نُقل الجنود السوريون على متن مروحية إلى السجن في السادسة والنصف صباحًا. كان هناك سبعون جنديًّا مقسمون إلى سبع فصائل، أُرسلت كل واحدة منها إلى مجموعة زنازين مختلفة. واتخذ فياض ورجاله مواقعهم، وبدءوا العمل. يقول فياض: «فتحوا لنا أبواب أحد العنابر، ودخل العنبر ستة أو سبعة من جنودنا وقتلنا كل من وجدناهم بالداخل، وهم نحو ستين أو سبعين سجينًا إجمالًا. لا بد أنني قتلت نحو خمسة عشر منهم بنفسي.» ضجت العنابر بصوت طلقات المدافع الرشاشة وصرخات المحتضرين وهم يهتفون «الله أكبر»، ولم يشعر فياض بأي شفقة تجاه ضحاياه. يقول فياض بشراسة متأملًا ما حدث: «إجمالًا قُتل نحو خمسمائة وخمسين من أولئك الإخوان المسلمين الأوغاد.» وقدر مشاركون آخرون عدد قتلى الإخوان المسلمين في الزنازين بما يتراوح بين سبعمائة إلى ألف ومائة قتيل. وشن السجناء العزل من السلاح هجمات يائسة على جنود الصاعقة، فقتلوا واحدًا منهم وأصابوا اثنين آخرين. وعندما انتهى الجنود من عملهم كان عليهم أن يغسلوا أيديهم وأقدامهم من الدماء.[12]

وبعد إبادة الإخوان المسلمين في سجن تدمر بادر الأسد لاستئصال الجماعة كلها من المجتمع السوري، ففي ٧ يوليو/تموز ١٩٨٠ أقرت الحكومة السورية مشروع قانون يجعل من العضوية في جماعة الإخوان المسلمين جريمة عقوبتها الموت. شرعت حركة المعارضة الإسلامية — التي لم تثبطها المذبحة — في تنفيذ سلسلة من الاغتيالات لمسئولين سوريين بارزين؛ ومن بينهم بعض الأصدقاء الشخصيين للرئيس الأسد.

وردت الحكومة السورية في أبريل/نيسان ١٩٨١ بإرسال الجيش إلى معقل الإخوان المسلمين في حماة. كانت مدينة حماة — رابع أكبر المدن السورية بتعداد سكان بلغ نحو ١٨٠ ألف نسمة في ذلك الوقت — هي مركز المعارضة الإسلامية منذ الستينيات. وعندما وصلت قوات الجيش لم يبد السكان أي مقاومة مفترضين أنها ستقوم بغارة

شبيهة بغاراتها السابقة؛ حيث كان الناس يُعتقلون لاستجوابهم، ويتعرضون للترهيب من قوات الجيش قبل أن يُطلق سراحهم. ولكنهم كانوا مخطئين.

قرر الجيش السوري جعل المدنيين في حماة عبرةً، فقتل الأطفال والكبار دون تمييز، وقد وصف أحد شهود العيان المذبحة لصحفي غربي قائلًا: «مشيت بضع خطوات قبل أن أمر على كومة من الجثث، ثم أخرى. لا بد أن عدد تلك الكومات كان ١٠ أو ١٥ كومة. مررت عليها، واحدة بعد الأخرى، وأمعنت النظر فيها وقتًا طويلًا، ولم أصدق عينيَّ ... ففي كل كومة كانت هناك ١٥ جثة، ٢٥ جثة، ٣٠ جثة. كانت الوجوه مشوهة تمامًا ... وكانت هناك جثث من جميع الأعمار، ١٤ سنة وما فوقها، يرتدون البيجامات والجلابيات، ويرتدون النعال أو حفاة الأقدام.»[13] تراوحت تقديرات قتلى ذلك الهجوم بين ١٥٠ إلى عدة مئات. وتجاوز إجمالي عدد القتلى خلال عامين من الاقتتال بين القوات الحكومية والإسلاميين ٢٥٠٠ قتيل.

ورد الإخوان المسلمون على فظاعات الجيش في حماة بالمثل؛ إذ بدءوا حملة إرهاب ضد المدنيين الأبرياء في كبرى البلدات والمدن السورية، ثم نقل الإسلاميون ساحة المعركة من مدن حلب واللاذقية وحماة الشمالية إلى العاصمة دمشق؛ فزرع الإخوان المسلمون مجموعة من العبوات الناسفة التي هزت العاصمة السورية في الفترة بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام، وبلغ الانتقام الذروة مع انفجار سيارة مفخخة في وسط المدينة يوم ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني أدى لمقتل ٢٠٠ شخص وإصابة نحو ٥٠٠ آخرين؛ وهو أكبر عدد ضحايا لقنبلة واحدة شهده العالم العربي حتى ذلك الوقت.

تزامن اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ مع عيد ميلاد الرئيس الأسد الحادي والخمسين؛ ووزع الإسلاميون السوريون منشورات تتوعده بنفس المصير. وصرح الأسد لأخيه رفعت بشن حملة إبادة ضد الإخوان المسلمين في معقلهم في حماة للقضاء على الحركة إلى الأبد.

بدأت الحكومة السورية حربها على الإخوان المسلمين في معقلهم في حماة في ساعات الصباح الأولى يوم ٢ فبراير/شباط ١٩٨٢. نقلت طائرات مروحية مسلحة فصائل من جنود الكوماندو إلى التلال الواقعة خارج المدينة. فبعد الغارة الغادرة التي شنتها الحكومة في أبريل/نيسان ١٩٨١ كان سكان المدينة في حالة تأهب قصوى، وبادر الإسلاميون اليقظون إلى الرد عندما سمعوا أصوات المروحيات القادمة. هب الإخوان المسلمون في ثورة مسلحة على الحكومة السورية وهم يهتفون «الله أكبر». وانطلقت

الدعوة للجهاد — أو الحرب المقدسة — من مكبرات الصوت بمساجد المدينة؛ التي تستخدم عادةً لرفع أذان الصلوات اليومية. وحث زعيم الإخوان المسلمين أهالي المدينة على إزاحة نظام الأسد «الكافر» من السلطة إلى غير رجعة.

وبحلول الفجر انسحبت أولى موجات جنود الجيش، واتخذ المقاتلون الإسلاميون وضع الهجوم، فقتلوا المسئولين الحكوميين وأعضاء حزب البعث في حماة. ومنح هذا النجاح المبكر المتمردين أملًا زائفًا في إحراز النصر؛ فوراء الموجة الأولى من جنود الجيش كان هناك عشرات الآلاف من الجنود تدعمهم الدبابات والطائرات. كانت تلك معركة لا تطيق الحكومة أن تخسرها، ويفتقر المتمردون لوسائل إحراز النصر فيها.

تمكن الإخوان المسلمون طوال الأسبوع الأول من صد هجوم الجيش السوري. غير أن قوة النيران الحكومية المتفوقة حصدت أعدادًا هائلة من أهل المدينة؛ إذ سوت الدبابات والمدفعية أحياءً كاملة بالأرض، ودفنت المدافعين عنها تحت الأنقاض. وعندما سقطت المدينة أخيرًا فرض عملاء الحكومة ضريبة دموية على الناجين فاعتقلوا سكان مدينة حماة وعذبوهم وقتلوهم جورًا وظلمًا للاشتباه فقط في دعمهم للإخوان المسلمين. كان ما رآه مراسل صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان — الذي دخل حماة بعد شهرين من أحداث العنف — هو مدينة دُمِّرت أحياء كاملة منها وسُوِّيت بالأرض بواسطة الجرافات. وكانت الخسائر البشرية أكثر بشاعة بكثير. قال فريدمان في تقرير صحفي: «جميع الزعماء المسلمين الناجين من المعركة التي دارت في حماة — الشيوخ والمعلمين والقائمين على المساجد — تعرضوا للتصفية بعد ذلك بطريقة ما أو بأخرى؛ ولقي نفس المصير معظم قادة الاتحادات المناهضة للحكومة.»[14]

وحتى يومنا هذا لا أحد يعرف بالضبط عدد الذين قُتلوا في مدينة حماة في شهر فبراير/شباط ١٩٨٢. قدر الصحفيون والمحللون عدد القتلى بما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف قتيل، ولكن رفعت الأسد تباهى متبجحًا بقتل ما يصل إلى ٣٨ ألف شخص. أراد الأخوان الأسد أن يعرف العالم أنهما سحقا خصومهما، ووجها للإخوان المسلمين في سوريا ضربةً لن تقوم لهم قائمة بعدها.

أصبحت مخاطر الصراع بين الإسلاميين والفراعنة أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى. وفي حين لجأت السلطات المصرية إلى عمليات تعذيب واسعة النطاق وأحكام إعدام انتقائية لخصومها الإسلاميين، انخرط النظام السوري في عملية إبادة شاملة لخصومه. وهكذا كان الإسلاميون بحاجة إلى مستويات أعلى من التدريب والتخطيط والتنظيم ليتمكنوا من إسقاط مثل هؤلاء الخصوم الأقوياء.

أظهرت تجارب الإسلاميين في سوريا ومصر أن الدول العربية أقوى من أن تسقط بواسطة عمليات الاغتيال والتخريب، وأنه على الإسلاميين الذين يأملون في الإطاحة بالعلمانية وإقامة دول إسلامية أن يبحثوا بدائل أخرى. ووفر صراع الحرب الأهلية الدائر في لبنان فرصة للأحزاب الإسلامية لتعزيز رؤيتها المثالية للمجتمع الإسلامي، ومثلت أفغانستان بعد الغزو السوفييتي عام ١٩٧٩ خيارًا آخر، وفي كلتا الحالتين نقلت الأحزاب الإسلامية نضالها إلى الساحة الدولية، موسعةً بذلك نطاق معركتها لمقاومة قوى إقليمية ودولية عظمى مثل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وهكذا تحولت المسألة التي بدأت صراع أمن داخلي لدول منفردة إلى قضية أمنية عالمية.

* * *

هز انفجاران متزامنان تقريبًا أساسات مدينة بيروت صباح يوم الأحد ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣. وفي غضون ثوان لقي أكثر من ٣٠٠ شخص حتفهم: ٢٤١ جنديًّا أمريكيًّا، و٥٨ من جنود المظلات الفرنسيين، و٦ مدنيين لبنانيين، و٢ من المفجرين الانتحاريين. واجهت قوات مشاة البحرية الأمريكية أكبر عدد من القتلى في يوم واحد منذ أيو جيما، ومُني الفرنسيون بأكبر عدد من الخسائر في يوم واحد منذ الحرب الجزائرية، ونقل المفجران الانتحاريان الصراع إلى لبنان.

اقترب المفجران من أهدافهما في شاحنتين محملتين بأطنان من المواد شديدة الانفجار. اقترب أحدهما من ثكنات مشاة البحرية الأمريكية — وهو مبنى خرساني في منطقة مطار بيروت الدولي — عبر أحد مداخل الخدمات في السادسة والثلث صباحًا، وزاد من سرعة شاحنته مخترقًا البوابات المعدنية بعنف. ولم يجد حراس البوابات المصدومين الوقت الكافي حتى لحشو أسلحتهم لمنعه. شاهد أحد الناجين الشاحنة وهي تنطلق بسرعة، وكل ما استطاع تذكره بعد الانفجار هو أن «السائق كان يبتسم وهو يعبر بالشاحنة».[15] كان من الواضح أن السائق سعيد باختراقه المجمع الأمريكي، مؤمنًا بلا شك أن موته العنيف سيفتح أمامه أبواب الجنة.

كان الانفجار من القوة بحيث هدم المبنى من أساسه؛ وانهار المجمع كبيت من ورق. واهتزت الأنقاض بفعل انفجارات ثانوية عندما انفجرت مخازن ذخيرة مشاة البحرية في الطابق السفلي بسبب الحرارة.

وعلى بعد ثلاثة أميال شمالًا قاد مفجر انتحاري آخر شاحنته إلى مرآب السيارات القابع تحت الأرض لبناية شاهقة كانت بمنزلة مقر لقوات المظلات الفرنسية، وفجر

الانتحاري قنبلته التي سوت المبنى بالأرض وقتلت ٥٨ جنديًّا فرنسيًّا. ولم يستطع الصحفي روبرت فيسك — الذي وصل إلى أنقاض المبنى الفرنسي بعد لحظات من الانفجار — أن يصف فداحة الدمار. قال فيسك: «ركضت نحو حفرة يتصاعد منها الدخان عمقها ٢٠ قدمًا واتساعها ٤٠ قدمًا، وقد تكومت بجانبها طوابق المبنى التسعة وكأنها شطيرة معجنة ... رفعت القنبلة المبنى المؤلف من تسعة طوابق في الهواء وحركته لمسافة ٢٠ قدمًا. أصبح المبنى بأكمله محمولًا جوًّا؛ وترك تلك الحفرة في الموضع الذي كان يحتله. كيف يمكن أن يحدث هذا؟»[16]

حتى بالنسبة لبيروت التي مزقتها الحرب كان الدمار الذي أحدثته هجمتا يوم ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣ صادمًا مهولًا. وكشفت هاتان العمليتان أيضًا عن درجة غير مسبوقة ومقلقة للغاية من التخطيط والتنظيم. ويمكننا أن نقول اليوم إن الهجومين حملا طابع عمليات تنظيم القاعدة؛ قبل عقد كامل من أولى هجمات هذا التنظيم.

لا أحد يعرف بالضبط من كان المسئول عن الهجوم على قوات مشاة البحرية الأمريكية والمظليين الفرنسيين في بيروت، ولكن المشتبه به الرئيسي كان جماعة غامضة جديدة أطلقت على نفسها اسم «الجهاد الإسلامي». ففي واحدة من أولى عملياتها — في يوليو/تموز ١٩٨٢ — خطفت الجماعة القائم بأعمال رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، وهو أكاديمي أمريكي يُدعى ديفيد دودج. وأعلنت الجماعة كذلك مسئوليتها عن الانفجار الكبير لسيارة ملغومة الذي أطاح بأحد أجنحة سفارة الولايات المتحدة في وسط بيروت في أبريل/نيسان ١٩٨٣، وأسفر عن مقتل ثلاثة وستين شخصًا وإصابة أكثر من مائة آخرين.

كانت قوى راديكالية جديدة تمارس عملها في الحرب الأهلية اللبنانية. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي عن نفسها باعتبارها منظمة شيعية لبنانية متعاونة مع إيران. ففي مكالمة هاتفية من مجهول اتصل بإحدى وكالات الأنباء الأجنبية أعلنت جماعة الجهاد الإسلامي أن تفجير السفارة الأمريكية في شهر يوليو/تموز هو «جزء من حملة الثورة الإيرانية ضد الوجود الإمبريالي في جميع أنحاء العالم». وهكذا بدا أن لإيران أصدقاء خطرين في لبنان. وتابع المتحدث باسم جماعة الجهاد الإسلامي قائلًا: «سنواصل ضرب الوجود الإمبريالي في لبنان، بما في ذلك القوات متعددة الجنسيات.» وعقب تفجيري أكتوبر/تشرين الأول أعلنت حركة الجهاد الإسلامي مرةً أخرى مسئوليتها عن التفجيرين؛ إذ قال بيان لها مؤكدًا: «نحن جنود الله التواقون للموت. لسنا إيرانيين ولا سوريين ولا فلسطينيين؛ وإنما نحن مسلمون لبنانيون يتبعون تعاليم القرآن.»[17]

أصبح الصراع في لبنان أكثر تعقيدًا إلى حد كبير في السنوات الست التي مضت بين التدخل السوري عام ١٩٧٧ والتفجيرات الانتحارية عام ١٩٨٣. ومع أن الصراع بدأ حربًا داخلية بين الفصائل اللبنانية بمشاركة فلسطينية عام ١٩٧٥ فقد تحول بحلول عام ١٩٨٣ إلى صراع إقليمي تورطت فيه سوريا وإسرائيل وإيران وأوروبا والولايات المتحدة على نحو مباشر؛ وتورطت فيه كذلك على نحو غير مباشر كثير من الدول الأخرى مثل العراق وليبيا والمملكة العربية السعودية والاتحاد السوفييتي؛ الذي مول ميليشيات مختلفة وزودها بالسلاح.

أدت الحرب أيضًا إلى تحولات كبيرة في ميزان القوة بين الطوائف اللبنانية المختلفة. فالجيش السوري — الذي دخل لبنان عام ١٩٧٦ بوصفه جزءًا من قوة حفظ السلام التابعة لجامعة الدول العربية — انحاز في البداية إلى جانب المسيحيين الموارنة المحاصرين لمنع انتصار الفصائل الإسلامية اليسارية بزعامة كمال جنبلاط. وكانت سوريا حريصةً على وضعها المهيمن في لبنان، وبادرت لمنع أي جماعة معينة من إحراز نصر واضح في الحرب الأهلية في لبنان. وأدى هذا إلى تغيير سوريا لتحالفاتها على نحو متكرر نوعًا ما. فما إن هزم الجيش السوري الميليشيات اليسارية المسلمة حتى تحول ضد الموارنة وانحاز للقوة الصاعدة الجديدة المتمثلة في الطائفة الشيعية اللبنانية.

لم تبرز الطائفة الشيعية — التي همشت النخبُ السياسية دورها وقتًا طويلًا — كجماعة سياسية مميزة في لبنان إلا مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية. فبحلول السبعينيات أصبحت الطائفة الشيعة أكبر طائفة لبنانية من حيث العدد، مع أنها ظلت أشد طوائف البلاد فقرًا وأكثرها حرمانًا سياسيًّا. كانت المراكز التقليدية للجماعات الشيعية اللبنانية تقع في أفقر أجزاء البلاد؛ أي في جنوب لبنان وشمال وادي البقاع. وتزايد فرار الشيعة من الحرمان النسبي في الريف منتقلين إلى الأحياء الجنوبية الفقيرة من بيروت بحثًا عن فرص العمل.

في الستينيات والسبعينيات انجذب كثير من الشيعة اللبنانيين إلى الأحزاب العلمانية التي وعدت بالإصلاح الاجتماعي مثل حزب البعث والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي السبعينيات استطاع رجل دين إيراني صاحب شخصية مؤثرة من أصل لبناني يُدعى موسى الصدر جمع الشيعة معًا تحت راية حزب طائفي مميز عُرف باسم «حركة المحرومين»، وبدأ في منافسة الأحزاب اليسارية على ولاء الشيعة اللبنانيين. وعند اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ أنشأت حركة المحرومين ميليشيا خاصة بها عرفت باسم «حركة أمل».

في المراحل الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية انحازت حركة أمل إلى جانب الأحزاب الإسلامية اليسارية للحركة الوطنية التي يتزعمها كمال جنبلاط، غير أن موسى الصدر سرعان ما خاب أمله في زعامة جنبلاط، واتهم الزعيم الدرزي باستخدام الشيعة عتادًا للمدافع «لمقاتلة المسيحيين حتى آخر شيعي»، على حد تعبير الصدر.[18] وظهرت التوترات أيضًا بين حركة أمل والحركة الفلسطينية التي استخدمت جنوب لبنان قاعدة لعملياتها ضد إسرائيل منذ عام ١٩٦٩. ولم تعان الطائفة الشيعية الأذى الشديد بسبب الهجمات الانتقامية الإسرائيلية التي أثارتها العمليات الفلسطينية من الجنوب فحسب، وإنما تولد لديها شعور عميق بالاستياء تجاه السيطرة التي يمارسها الفلسطينيون على جنوب لبنان.

بحلول عام ١٩٧٦ انشقت حركة أمل عن تحالف جنبلاط والحركة الفلسطينية، وانحازت إلى جانب السوريين الذين رأى أتباع الحركة فيهم الثقل الوحيد الذي يمكن أن يوازن تأثير الفلسطينيين في الجنوب. وكانت تلك بداية تحالف دائم بين سوريا والشيعة اللبنانيين ظل قائمًا صامدًا حتى يومنا هذا.

غيرت الثورة الإيرانية وإقامة الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ السياسة الشيعية في لبنان؛ فقد ارتبط الشيعة اللبنانيون بإيران بروابط دينية وثقافية مشتركة امتدت قرونًا طويلة. بل إن موسى الصدر نفسه إيراني من أصول لبنانية، وقد شجع النشاط السياسي بما يتفق إلى حد كبير مع فكر الثوريين الإسلاميين في إيران.

غير أن الصدر لم يحيا ليرى الثورة الإيرانية؛ فقد اختفى في رحلة إلى ليبيا عام ١٩٧٨، ويعتقد على نطاق واسع أنه قُتلَ هناك. أثارت ثورة عام ١٩٧٩ الشيعة في جنوب لبنان عن طريق منحهم مجموعةً من القادة الجدد للاحتشاد وراءهم في اللحظة الحاسمة التي كانوا يحاولون فيها فهم الاختفاء الغامض لزعيمهم. أحاطت صور آية الله الخميني بصور موسى الصدر في الأحياء الجنوبية الفقيرة من بيروت والأطلال الرومانية في بعلبك. وبذل الإيرانيون كل جهدهم لاستثارة حماسة الشيعة اللبنانيين كجزء من محاولتهم المبكرة لتصدير ثورتهم وتوسيع نفوذهم إلى المراكز التقليدية للثقافة العربية الشيعية في جنوب العراق، والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، والبحرين، ولبنان. ومن خلال هذه الشبكة تستطيع إيران الضغط على منافسيها وأعدائها؛ خاصةً الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق.

تدهورت العلاقات الأمريكية الإيرانية بسرعة بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩؛ إذ ارتابت الحكومة الإيرانية الجديدة في الإدارة الأمريكية بسبب دعمها السابق للشاه محمد رضا بهلوي. وعندما سمحت حكومة الولايات المتحدة للشاه المخلوع بدخول الولايات المتحدة لتلقي العلاج (إذ كان مصابًا بالسرطان) اجتاحت مجموعة من الطلاب الإيرانيين السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا ٥٢ دبلوماسيًّا أمريكيًّا بوصفهم رهائن في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩. ورد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتجميد الأصول الإيرانية وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الجمهورية الإسلامية، بل إنه لجأ إلى عملية إنقاذ عسكرية فاشلة لإنهاء أزمة الرهائن؛ وكان كل ذلك بلا جدوى. كانت الحكومة الأمريكية في موقف عجز ومذلة بسبب أسر دبلوماسييها مدة ٤٤٤ يومًا. وفي صفعة محسوبة للرئيس جيمي كارتر — الذي انهارت حملة إعادة انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة بسبب أزمة الرهائن — لم يُطلق سراح الدبلوماسيين الأمريكيين إلا بعد أن أدى رونالد ريجان اليمين رئيسًا في يناير/كانون الثاني ١٩٨١. غير أن هذه اللفتة لم تُحبب إدارة ريجان في الحكومة الإيرانية، وظل الضرر الناجم عن أزمة الرهائن يعكر العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ ذلك الحين. ندد النظام الإيراني الجديد بالولايات المتحدة باعتبارها «الشيطان الأكبر» وعدو جميع المسلمين، وصنفت إدارة ريجان — والإدارات الأمريكية التالية — الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولةً مارقة، وسعت بكل وسيلة لعزل إيران وإسقاط حكومتها.

فاقمت الحرب الإيرانية العراقية التي اندلعت عام ١٩٨٠ العداء بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة، وكانت لها عواقب وخيمة على لبنان. غزا العراق — الذي يتزعمه الرئيس صدام حسين منذ عام ١٩٧٨ — جارته الشرقية دون سابق إنذار يوم ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠. حاول صدام حسين الاستفادة من الاضطرابات السياسية داخل إيران الثائرة ومن العزلة الدولية للبلاد خلال أزمة الرهائن للاستيلاء على الممرات المائية المتنازع عليها وحقول النفط الغنية في الأراضي الإيرانية. استمرت الحرب العراقية الإيرانية — التي تُعد أعنف صراع في تاريخ الشرق الأوسط الحديث — ثمان سنوات (١٩٨٠–١٩٨٨)، وأودت بحياة ما يتراوح بين نصف مليون إلى مليون شخص بفعل تكتيكات ذكرتنا بالحربين العالميتين؛ إذ شهدت حروب خنادق وغازات سامة وأسلحة كيميائية وقصفًا جويًّا وهجمات صاروخية على المراكز الحضرية.

احتاج الإيرانيون إلى عامين لطرد العراقيين من أراضيهم واتخاذ وضع الهجوم. ومع تحول الحرب لمصلحة إيران منحت الولايات المتحدة دعمها الصريح للعراق؛ برغم

علاقاته الوثيقة بالاتحاد السوفييتي. وبداية من عام ١٩٨٢ بدأت إدارة ريجان في تقديم الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية والمساعدات الاقتصادية لصدام حسين في حربه مع إيران، وضاعف هذا من العداء الإيراني للولايات المتحدة، واغتنم الإيرانيون كل فرصة سانحة لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة. وسرعان ما برزت لبنان كساحة للمواجهة الإيرانية الأمريكية.

امتلكت إيران حليفين في لبنان؛ الطائفة الشيعية والجيش السوري. وكان التحالف الإيراني السوري منافيًا للمنطق من عدة نواح؛ فلما كانت سوريا دولة عربية ذات توجهات قومية علمانية ومنخرطة في صراع عنيف مع الحركة الإسلامية الموجودة على أراضيها، فقد كان تحالفها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية غير العربية أمرًا مستبعدًا بشدة. غير أن المصالح البراجماتية كانت هي ما جمع بين البلدين؛ وفي المقام الأول عداؤهما المشترك للعراق وإسرائيل والولايات المتحدة.

في السبعينيات انخرطت العراق وسوريا في منافسة شديدة على زعامة العالم العربي. كان الحكم في كلا البلدين حكمًا شموليًّا مع بعض المتغيرات المتنافسة لحزب البعث القومي العربي الحاكم في كلا البلدين. ونتيجة لذلك أدت التوجهات البعثية فعليًّا لتقويض العمل المشترك أو الهدف المشترك بين العراق وسوريا. كان العداء عميقًا بين الدولتين البعثيتين حتى إن سوريا انشقت عن باقي الدول العربية لتنحاز إلى جانب إيران في حربها مع العراق. وفي المقابل قدمت إيران لسوريا السلاح والمساعدات الاقتصادية والتعزيزات لمساعدة سوريا في صراعها مع إسرائيل. وأكمل التحالف السوري الإيراني مثلث العلاقات التي تربط سوريا وإيران بالشيعة اللبنانيين، وكان الحافز لتفعيل هذا المثلث المحتوم هو الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢.

* * *

بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ مرحلةً جديدةً من الصراع الدائر في لبنان، ووصل العنف والدمار إلى مستويات غير مسبوقة، وعن طريق غزو لبنان تورطت إسرائيل في السياسة الحزبية كمشارك صريح في الصراع اللبناني، وظل الإسرائيليون في لبنان أكثر من ثماني عشرة سنة عانى خلالها البلدان تبعات وخيمة.

جاء الغزو الإسرائيلي للبنان في أعقاب هجوم وقع على أرض بريطانية، ففي ٣ يونيو/حزيران ١٩٨٢ حاولت جماعة أبو نضال — وهي نفس المنظمة التي اغتالت

الممثل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لندن سعيد حمامي عام ١٩٧٨ — اغتيال السفير الإسرائيلي شلومو أرجوف خارج أحد فنادق لندن. ومع أن جماعة أبو نضال جماعة منشقة تعارض بعنف ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية احترمت وقف إطلاق النار مع إسرائيل مدة عام كامل، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تتورع عن اتخاذ محاولة الاغتيال ذريعةً لشن الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

كانت لدى رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن ووزير دفاعه المولع بالقتال — الجنرال آرييل شارون — خطط طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط عن طريق طرد منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا من لبنان. ظن بيجن أن المسيحيين في لبنان حليف طبيعي للدولة اليهودية، ومنذ اعتلائه السلطة عام ١٩٧٧ أقامت حكومة الليكود التي يرأسها تحالفًا صريحًا مع حزب الكتائب الماروني اليميني (مع وضع العواقب السلبية المتوقعة على العلاقات السورية المارونية في الاعتبار).[19] كان رجال ميليشيا الكتائب يذهبون إلى إسرائيل للتدريب، وقدمت إسرائيل للمقاتلين المسيحيين ما تزيد قيمته عن ١٠٠ مليون دولار من الأسلحة والذخيرة والملابس العسكرية.

اعتقد بيجن أن إسرائيل يمكنها تأمين معاهدة سلام كاملة مع لبنان إذا طردت السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية من البلاد وأصبح بشير الجميل — نجل بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب — رئيسًا. وكان السلام مع لبنان — بعد اتفاقية السلام مع مصر — سيؤدي إلى عزل سوريا وإطلاق يد إسرائيل في ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية التي احتلتها في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. عزمت حكومة الليكود — لأسباب استراتيجية وأيديولوجية — على ضم الضفة الغربية — التي كانت تشير إليها باستمرار باسمين من التوراة هما «يهودا» و«السامرة» — إلى دولة إسرائيل الحديثة. لكن الحكومة الإسرائيلية — بالرغم من سعيها لضم أراضي الضفة الغربية — لم تكن تريد استيعاب سكانها العرب. وكان الحل الذي قدمه شارون هو طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وتشجيعهم على تحقيق طموحاتهم الوطنية عن طريق الإطاحة بالملك حسين والاستيلاء على الأردن؛ وهو بلد كان ٦٠ بالمائة من سكانه من الفلسطينيين. ومثَّل هذا ما كان شارون يطلق عليه اسم «خيار الأردن».[20]

كانت تلك خططًا طموحةً لا يمكن تنفيذها — عند التفكير في الأمر — إلا بوسائل عسكرية ولامبالاة وحشية بالحياة الإنسانية. تمثلت الخطوة الأولى في تدمير وجود

منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، واستغل حزب الليكود محاولة الاغتيال التي وقعت في لندن ذريعة لبدء أعمال العنف. وفي اليوم التالي مباشرة — ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٢ — بدأت الطائرات والسفن الحربية الإسرائيلية قصفًا فتاكًا جنونيًّا لجنوب لبنان وغرب بيروت. وفي ٦ يونيو/حزيران اجتاحت القوات البرية الإسرائيلية الحدود اللبنانية في حملة أُطلق عليها اسم «عملية السلام من أجل الجليل». وعلى مدار الأسابيع العشرة التالية أشارت الأرقام التي أوردتها الأمم المتحدة إلى مقتل أكثر من ١٧ ألف لبناني وفلسطيني وإصابة ٣٠ ألفًا جراء الغزو الإسرائيلي؛ الأغلبية العظمى منهم من المدنيين.

أطلق الإسرائيليون القوة الكاملة لجيشهم على لبنان، وبينما تعرضت المدن والبلدات اللبنانية للقصف من الجو والبحر تقدم الجيش الإسرائيلي بسرعة عبر جنوب لبنان لمحاصرة بيروت؛ حيث يقع مقر منظمة التحرير الفلسطينية في ضاحية الفكهاني الجنوبية، وأصبح سكان بيروت ضحايا بائسين للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والسوريين. استهدف الإسرائيليون قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خاصةً، على أمل القضاء على الحركة بقتل ياسر عرفات وكبار مساعديه، واضطر عرفات لتغيير محل إقامته يوميًّا لتجنب الاغتيال؛ إذ كانت الطائرات القاذفة الإسرائيلية تسارع إلى قصف المباني التي تتلقى بلاغات باحتمائه فيها.

كانت لينا طبارة — التي ساعدت ياسر عرفات في الخطاب الذي ألقاه عام ١٩٧٤ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة — قد نجت من المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية مع عائلتها في غرب بيروت الإسلامي؛ غير أن زواجها لم ينج، إذ انفصلت عن زوجها، وعادت إلى اسمها قبل الزواج؛ لينا مقدادي. شهدت لينا مقدادي — التي عاشت في غرب بيروت خلال حصار عام ١٩٨٢ — هدم مبنى سكني غادره عرفات قبل دقائق فحسب وتسويته بالأرض. تقول لينا: «رأيت مساحة كان يوجد بها مبنى وراء الحدائق العامة مباشرة ... وركضت نحو تلك البقعة. لقد اختفت بناية من ثمانية طوابق. وراح الناس يركضون في الأنحاء بجنون والنساء يصرخن بأسماء أطفالهن.»[21] أودى تدمير مبنى واحد لاذ به عرفات بحياة ٢٥٠ مدني وفقًا لما ذكرته لينا مقدادي. وقال أحد مساعدي عرفات إن الغارة أصابت عرفات بالذهول. تساءل عرفات: «أي جريمة اقترفها هؤلاء الأطفال الذين دُفنوا تحت الأنقاض؟ كل ذنبهم أنهم تواجدوا في مبنى زرته بضع مرات من قبل.» ومنذ ذلك الحين فصاعدًا كان عرفات ينام في سيارته بعيدًا عن التجمعات السكنية.[22]

استمر الحصار طوال عشرة أسابيع من أعمال العنف التي لا توصف. وذكر الناجون أنه كانت هناك مئات الغارات في اليوم الواحد. لم يكن هناك مأوى آمن أو ملاذ يُلجأ إليه. ومع ارتفاع أعداد الضحايا إلى عشرات الآلاف تزايد الضغط الدولي على إسرائيل لإنهاء حصارها لبيروت. وبلغ العنف ذروته في أغسطس/آب ١٩٨٢؛ ففي ١٢ أغسطس/آب شن الإسرائيليون غارات جوية مستمرة مدة إحدى عشرة ساعة وأسقطوا آلاف الأطنان من المتفجرات على غرب بيروت. دُمر ما يقدر بنحو ٨٠٠ منزل مع وقوع ٥٠٠ ضحية. وفي واشنطن أجرى الرئيس رونالد ريجان اتصالًا هاتفيًّا برئيس الوزراء بيجن في إسرائيل، وأقنعه بوقف القتال. وتساءلت لينا ببلاغة ساخرة: «سيدي الرئيس ريجان، لماذا لم تجر تلك المكالمة مبكرًا؟»[23]

رضخ بيجن لضغوط الولايات المتحدة، وتوسطت إدارة ريجان للتوصل إلى اتفاق معقد لوقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ينسحب بمقتضاه مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عن طريق البحر، وتُرسل قوة متعددة الجنسيات مؤلفة من قوات أمريكية وفرنسية وإيطالية إلى المواقع التي يخليها الإسرائيليون.

سارت المرحلة الأولى من خطة فك الاشتباك بسلاسة تامة؛ إذ وصلت القوات الفرنسية يوم ٢١ أغسطس/آب للسيطرة على مطار بيروت الدولي، وفي اليوم التالي بدأت أولى قوات منظمة التحرير الفلسطينية انسحابها من الميناء البحري في بيروت. وكان هناك قلق شديد على أمن الفلسطينيين المغادرين؛ إذ نمت عداوة شديدة للحركة الفلسطينية من جانب كثير من اللبنانيين، الذين حمَّلوا منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية التسبب في الحرب الأهلية منذ البداية وكذلك استفزاز الغزوين الإسرائيليين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢. غير أنه عندما توجهت لينا مقدادي — وهي نفسها نصف فلسطينية — إلى نقطة التجمع لوداع المقاتلين الفلسطينيين وجدت أن العديد من مواطني غرب بيروت قد فعلوا الشيء نفسه. تقول مقدادي: «خرجت النساء من النوافذ ذات الزجاج المهشم لإلقاء الأرز؛ ولوحن من الشرفات شبه المدمرة، وبكى كثيرون وهم يشاهدون مرور الشاحنات. وكان الفلسطينيون قد ودعوا بالفعل أطفالهم وزوجاتهم وآباءهم في ملعب البلدية.»[24]

تبعثر المقاتلون الفلسطينيون الراحلون عن لبنان بين عدد من الدول العربية: اليمن والعراق والجزائر والسودان وتونس، وفي تونس أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية مقرها الجديد. وكان طرد الفلسطينيين من بيروت بمنزلة نهاية منظمة التحرير الفلسطينية كقوة مقاتلة مترابطة. وكان ياسر عرفات هو آخر من رحل — في ٣٠ أغسطس/آب — وبرحيله انتهى حصار بيروت فعليًّا. تمت العملية كلها بسلاسة كاملة بحيث إن القوات الدولية — التي أُرسلت لقضاء ثلاثين يومًا — انسحبت قبل موعدها بعشرة أيام، معتقدةً أن مهمتها قد انتهت، ورحلت آخر قوة فرنسية عن لبنان يوم ١٣ سبتمبر/أيلول.

ترك المقاتلون الفلسطينيون المنسحبون وراءهم آباءهم وزوجاتهم وأولادهم؛ وأصبح المدنيون الفلسطينيون الباقون في لبنان بلا حماية. وكانت إحدى المهام الرئيسية للقوات متعددة الجنسيات هي ضمان أمن عائلات المقاتلين الفلسطينيين المعرضة للخطر في بلد عدائي، ومع بدء انسحاب القوات الدولية، لم يتبق أحد لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من أعدائهم الكثيرين.

في نفس الوقت الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنسحب فيه من لبنان كان مقررًا انعقاد مجلس النواب اللبناني يوم ٢٣ أغسطس/آب لانتخاب رئيس جديد. فبسبب الحرب الأهلية لم تُجر انتخابات برلمانية في لبنان منذ عام ١٩٧٢، وانخفض عدد أعضاء البرلمان بسبب الوفاة من ٩٩ إلى ٩٢ عضوًا ليس من بينهم سوى ٤٥ داخل لبنان فعليًّا، وكان مرشح واحد فقط هو من أعلن نيته الترشح للرئاسة؛ وهو حليف إسرائيل بشير الجميل من حزب الكتائب الماروني اليميني. إلى هذا الحد تقلصت الديمقراطية التي طالما كانت موضع الفخر والزهو في لبنان. غير أنه فيما يخص لبنان البراجماتي الذي مزقته الحرب كان الجميل هو المرشح المناسب بإجماع الآراء؛ فعلاقاته مع إسرائيل والغرب قد تجلب للبنانيين بعض السلام الذي هم في أمس الحاجة إليه. وعمت احتفالات مبتهجة صادقة أنحاء لبنان عندما تأكد انتخاب الجميل.

لم تدم رئاسة بشير الجميل طويلًا؛ وكذلك لم يدم السلام في لبنان. ففي ١٤ سبتمبر/أيلول دمرت قنبلة مقر حزب الكتائب في شرق بيروت، وتسببت في مقتل الجميل، وليس هناك أي دليل على تورط أي فلسطيني في عملية الاغتيال، بل لقد أُلقي القبض بالفعل على شاب ماروني يدعى حبيب الشرتوني — وهو عضو في الحزب

السوري القومي الاجتماعي الموالي لدمشق — بعد يومين، واعترف بارتكاب الجريمة واصفًا الجميل بأنه خائن لتعامله مع إسرائيل. غير أن ميليشيات الكتائب أضمرت بغضًا عميقًا للفلسطينيين — غذته سبع سنوات كاملة من الحرب الأهلية — إلى حد جعلها تسعى للانتقام لاغتيال زعيمها من خلال المخيمات الفلسطينية.

ولو أن القوات الأمريكية والفرنسية والإيطالية متعددة الجنسيات قد أكملت تفويضها الممتد ثلاثين يومًا حتى النهاية فربما كانت قد تمكنت من توفير الحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين العزل. وبدلًا من ذلك أصبحت المخيمات الفلسطينية تحت حماية الجيش الإسرائيلي الذي أعاد احتلال بيروت بعد إعلان اغتيال الجميل مباشرة. وفي ليل ١٦ سبتمبر/أيلول أعطى وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون ورئيس الأركان رافاييل إيتان تصريحًا بنشر ميليشيات الكتائب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؛ وكانت النتيجة مذبحة للمدنيين الأبرياء العزل من السلاح؛ وجريمة وحشية ضد الإنسانية.

ومع أن الميليشيات المارونية هي التي ارتكبت المذابح في صبرا وشاتيلا فإن القوات الإسرائيلية — التي كانت تؤمن كل منافذ الدخول إلى المنطقة — هي التي منحتها إذن الدخول إلى المخيمات. لقد عرف الإسرائيليون حلفاءهم الموارنة بما يكفي ليدركوا الخطر الذي يمثلونه على الفلسطينيين، وقد تبددت أي شكوك في نوايا الموارنة عندما تنصت الضباط الإسرائيليون على المحادثات اللاسلكية بين أفراد الكتائب بعد دخولهم المخيمات الفلسطينية بوقت قصير. استمع ملازم إسرائيلي لمحادثة بين أحد أفراد ميليشيا الكتائب والقائد الماروني إيلي حبيقة. كان حبيقة قد فقد خطيبته والعديد من أفراد عائلته أثناء الحصار الفلسطيني لمعقل المسيحيين في بلدة الدامور في يناير/كانون الثاني ١٩٧٦؛ وبلغت كراهيته للفلسطينيين حدًّا خرافيًّا. قال الجندي لحبيقة باللغة العربية إنه عثر على خمسين امرأة وطفلًا، وسأله عما ينبغي أن يفعله بهم. وروى الملازم الإسرائيلي أن حبيقة رد قائلًا: «تلك آخر مرة تسألني فيها سؤالًا كهذا، أنت تعرف بالضبط ما يجب عليك فعله.» وبعد تلك المحادثة علت ضحكات صاخبة أطلقها جنود ميليشيات الكتائب. وأكد الملازم الإسرائيلي أنه فهم أن «المعنى هو قتل النساء والأطفال».[25] وبسبب تورطها في المذبحة تلطخت سمعة القوات المسلحة الإسرائيلية — والجنرال آرييل شارون خاصةً — بسبب الجرائم المارونية ضد الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا.

طوال فترة امتدت ستًّا وثلاثين ساعة قتلت الكتائب على نحو منهجي مدروس مئات الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا. شق جنود الميليشيات المارونية طريقهم عبر الأزقة الضيقة كريهة الرائحة، وقتلوا كل رجل وامرأة وطفل وجدوه. كان شاب يُدعى جمال — هو أحد أفراد حركة فتح التي أسسها عرفات يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عامًا — قد بقي في بيروت بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية، وكان أحد شهود العيان على المجازر. يقول: «بدأت الأنوار تسطع فوق المخيم في الخامسة والنصف مساء يوم الخميس ... وكانت هناك طائرات تلقي قنابل ضوئية أيضًا. تحول الليل إلى نهار، وكانت الساعات القليلة التالية رهيبة. رأيت الناس يركضون في ذعر نحو المسجد الصغير؛ مسجد شاتيلا، كانوا يحتمون بالمسجد لأنه بخلاف كونه مكانًا مقدسًا قد بُني بهيكل قوي من الصلب. وُجد داخل المسجد ٢٦ امرأة وطفلًا؛ بعضهم مصاب إصابات بشعة.» ومن الجائز جدًّا أن هؤلاء كانوا هم اللاجئين الذين أمر حبيقة بقتلهم عبر اللاسلكي.

بينما كانت عمليات القتل مستمرة شرعت قوات الكتائب في تسوية مخيم اللاجئين بالأرض بواسطة الجرافات، مما أدى في معظم الحالات إلى قتل من كانوا يحتمون داخل البيوت. وروى جمال قائلًا: «لقد قتلوا كل من وجدوه، ولكن المهم في الأمر هو الطريقة التي قتلوهم بها.» كان العجائز يُقتلون على الفور، أما الفتيات الشابات فكن يتعرضن للاغتصاب، ثم يُقتلن، ويُرغم أفراد العائلة على مشاهدة ذويهم وهم يُقتلون. قدر الإسرائيليون القتلى بنحو ٨٠٠، ولكن الصليب الأحمر الفلسطيني ذكر أن أكثر من ٢٠٠٠ شخص لقوا حتفهم. وختم جمال كلامه بقوله: «لا بد أنهم أصيبوا بالجنون ليفعلوا أشياء كهذه.» وقد تحدث عن هذه الأحداث بقدر من الموضوعية، ونظر إلى المذبحة باعتبارها جزءًا من خطة أكبر فقال: «من الناحية النفسية كان ما يحاولون فعله بنا واضحًا. إننا محاصرون كالحيوانات في ذلك المخيم، وتلك هي الصورة التي حاولوا أن يظهرونا بها أمام العالم، بل إنهم أرادوا أن نصدق نحن أنفسنا ذلك.»[26]

تلقت مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا إدانة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم؛ بل وفي إسرائيل نفسها، حيث تصاعدت المعارضة لحرب لبنان خلال أشهر الصيف. وفي ٢٥ سبتمبر/أيلول تجمع نحو ٣٠٠ ألف إسرائيلي — يمثلون ١٠ بالمائة من إجمالي سكان إسرائيل — في مظاهرة حاشدة في تل أبيب احتجاجًا على دور إسرائيل

في تلك الفظاعات. واضطرت حكومة الليكود استجابةً لذلك إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية — لجنة كاهان — وهي اللجنة التي اتهمت في عام ١٩٨٣ أكبر المسئولين الإسرائيليين — رئيس الوزراء بيجن، ووزير الخارجية إسحاق شامير، ورئيس هيئة الأركان إيتان — بالمسئولية عن المذبحة. ودعت اللجنة أيضًا لاستقالة وزير الدفاع آرييل شارون.

وفي وقت سابق لذلك أدت الاحتجاجات الدولية إلى عودة القوات متعددة الجنسيات ومشاركة أمريكا في حل الأزمة في لبنان. وعادت قوات مشاة البحرية الأمريكية وقوات المظلات الفرنسية والجنود الإيطاليون إلى بيروت يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول، بعد أن فات الأوان لتوفير الأمن الذي وُعدت به عائلات مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين طُردوا من بيروت.

وإذا كانت القوات متعددة الجنسيات قد أُرسلت في البداية للإشراف على انسحاب المقاتلين الفلسطينيين فقد أُرسلت هذه المرة لتعمل كغطاء للانسحاب الإسرائيلي من بيروت. ولم يرغب الإسرائيليون من جانبهم في الانسحاب قبل إبرام اتفاق سياسي مع لبنان، وكان لا بد أولًا من انتخاب رئيس بديل. وفي ٢٣ سبتمبر/أيلول — وهو اليوم الذي كان مقررًا أن يتولى فيه بشير الجميل مهام منصبه — اجتمع البرلمان اللبناني مرة أخرى لانتخاب شقيقه الأكبر أمين رئيسًا للبلاد. ومع أن بشير تعاون عن كثب مع الإسرائيليين فإن أمين الجميل تمتع بعلاقات أفضل مع دمشق، ولم يظهر أي قدر من حماس شقيقه للتعاون الوثيق مع تل أبيب، غير أنه لما كان نصف بلاده تقريبًا تحت الاحتلال الإسرائيلي، لم يكن أمام الرئيس الجديد خيار سوى الدخول في مفاوضات مع حكومة بيجن. بدأت المحادثات يوم ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢ وتنقلت بين بلدة خلدة — الواقعة في الجزء الذي تحتله إسرائيل من لبنان — وبلدة كريات شمونة شمال إسرائيل. أُجريت خمس وثلاثون جولة من المفاوضات المكثفة على مدار الأشهر الخمسة التالية بوساطة مسئولين أمريكيين رسميين. قضى وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز عشرة أيام للمساعدة في إبرام الاتفاقية الإسرائيلية اللبنانية التي وُقِّعت يوم ١٧ مايو/أيار ١٩٨٣.

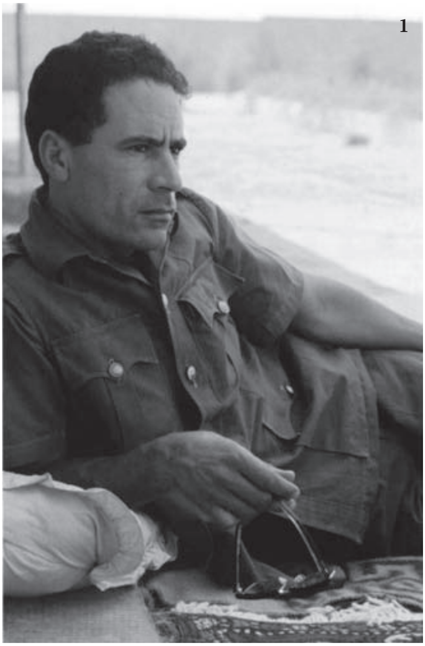
قوبلت اتفاقية ١٧ مايو/أيار بالتنديد في جميع أنحاء العالم العربي باعتبارها شكلًا ساخرًا من أشكال العدالة، إذ أرغمت القوة العظمى الأمريكية اللبنانيين المغلوبين على أمرهم على مكافأة حليفتها إسرائيل على غزو وتدمير بلادهم. ومع أن الاتفاقية لم

ترق إلى مستوى معاهدة السلام الكاملة التي كان الإسرائيليون يأملون في الفوز بها، فإنها اشتملت على قدر من التطبيع للعلاقات مع المحتل الإسرائيلي أكبر مما يمكن أن يقبل به معظم اللبنانيين. أنهت الاتفاقية حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، ووضعت الحكومة اللبنانية في موقف صعب بمطالبتها بضمان أمن الحدود الشمالية لإسرائيل من أعداء الدولة اليهودية الكثيرين؛ إذ نصت على انتشار الجيش اللبناني في الجنوب لإنشاء «منطقة أمنية» تغطي ثلث أراضي لبنان تقريبًا، وتمتد من مدينة صيدا إلى الحدود الإسرائيلية جنوبًا. ووافقت الحكومة اللبنانية أيضًا على دمج جيش لبنان الجنوبي — وهو ميليشيا مسيحية تمولها إسرائيل اكتسبت سمعة سيئة باعتبارها ميليشيا عميلة — في الجيش اللبناني. كانت الاتفاقية — على حد قول أحد المسئولين الشيعة — «اتفاقيةً مهينة» أُبرمت «تحت تهديد الحراب الإسرائيلية».[27]

اغتمت الحكومة السورية بشدة بسبب بنود اتفاقية ١٧ مايو/أيار التي ستؤدي إلى عزل سوريا وتغيير توازن القوة الإقليمي لصالح إسرائيل. وفي أثناء المفاوضات تجاهلت الولايات المتحدة عن عمد الرئيس السوري حافظ الأسد، مدركة أنه سيعرقل المفاوضات بين إسرائيل ولبنان. كذلك لم تنص اتفاقية ١٧ مايو/أيار على أي مزايا للسوريين؛ فالبند السادس من الاتفاقية ينص على انسحاب جميع القوات السورية من لبنان كشرط مسبق لانسحاب إسرائيل. وكانت سوريا قد استثمرت رأس مال سياسي هائل في لبنان في السنوات الست التي مضت منذ تدخلت لأول مرة في الحرب الأهلية في البلاد بحيث لا يمكنها السماح بانتقال لبنان إلى دائرة نفوذ إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة.

حشدت سوريا بسرعة حلفاءها في لبنان لرفض اتفاق ١٧ مايو/أيار. واستؤنف القتال عندما بدأت قوات المعارضة في قصف المناطق المسيحية من بيروت؛ مؤكدة على ضعف حكومة أمين الجميل. وأطلقت المعارضة نيرانها أيضًا على القوات الأمريكية المشاركة في القوات متعددة الجنسيات، التي تعرّض دورها — بوصفها قوات حفظ سلام محايدة — للشبهة بشدة بسبب السياسة الإقليمية التي انتهجتها الولايات المتحدة. وعندما ردت القوات الأمريكية بإطلاق النار — بكثافة شديدة في معظم الأحيان من مدافع السفن الحربية الأمريكية الضخمة — تحولت من وسيط محايد إلى مشارك غارق في الصراع اللبناني.

1



قاد معمر القذافي عندما كان ملازمًا أول بالجيش انقلابًا عسكريًّا أطاح بالملكية الليبية عام ١٩٦٩، وأسس مكانها «جماهيرية» جديدة. في عام ١٩٧٠ بدأ صناعة النفط، وأكد على سيطرة حكومته على الإنتاج والتسعير وأرباح الموارد النفطية، وتبعته في هذه المبادرة الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط مما ساهم في تعزيز نفوذها الاقتصادي العالمي.

2



بعد ظُهر السادس من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ عبرت القوات المصرية قناة السويس، واجتاحت خطوط الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول الساتر الترابي الهائل المعروف باسم «خط بارليف». أخذ المصريون الإسرائيليين على حين غرة بالهجوم في يوم عطلة اليهود «يوم كيبور»، وفي غضون دقائق من بدء الهجوم نجحوا في رفع العلم المصري فوق أرض سيناء التي فقدوها في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. وكان هذا أول انتصار للعالم العربي على الدولة العبرية طوال عقدين من الحروب.

3



في غضون أسبوع من القتال العنيف أعاد الإسرائيليون تنظيم صفوفهم، وشنوا هجومًا ضد سوريا ومصر، واستخدموا نفس الفتحات التي أحدثتها خراطيم المياه المصرية في الساتر الترابي لخط بارليف يوم السادس من أكتوبر/تشرين الأول لعبور قناة السويس ومحاصرة القوات المصرية المنتشرة على الضفة الغربية للقناة. وانتهت الحرب بأزمة عسكرية حولها الرئيس المصري أنور السادات إلى ميزة سياسية.

4



لجأت الدول العربية المنتجة للنفط إلى استغلال النفط سلاحًا أثناء ذروة حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ مما أدى إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي. واجهت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا كاملًا على تصدير النفط العربي إليها بسبب دعمها للمجهود الحربي الإسرائيلي. وقد زار وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر الملك فيصل ملك السعودية في جولة زار فيها العواصم العربية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣ محاولًا إقناع الملك السعودي برفع الحظر عن تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، لكن محاولته باءت بالفشل. وأخيرًا رفعت الدول العربية المنتجة للنفط حظر التصدير عام ١٩٧٤.



قوبل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بترحاب رؤساء الدول عندما تلقى دعوة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤. وقد أبدى أعضاء الوفد الإسرائيلي اعتراضهم بأن تركوا مقاعدهم في الصف الأمامي. قال عرفات في خطابه في القاعة المكتظة بالحاضرين: «لقد أتيت اليوم حاملًا غصن زيتون وبندقية مقاتل من أجل الحرية. لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي.»



تعرضت أحياء كاملة في بيروت للدمار الكامل بسبب أعمال العنف التي صاحبت الحرب الأهلية عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، غير أن تلك لم تكن سوى المرحلة الأولى من صراع استمر خمسة عشر عامًا لم ينج فيه حي واحد من الدمار.

اغتيال الرئيس أنور السادات يوم ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١



اغتيل الرئيس المصري أنور السادات يوم ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١. كان السادات حريصًا دائمًا على حضور العرض العسكري الذي يقام في السادس من أكتوبر/تشرين الأول مرتديًا الزي العسكري كاملًا للاحتفال بأعظم إنجازات فترة رئاسته في حرب عام ١٩٧٣. اكتسب العرض العسكري السنوي مزيدًا من الأهمية لدى السادات بعد عام ١٩٧٩، وعقب مقاطعة الدول العربية لمصر بدعوى شق الصف العربي لإبرام اتفاق سلام مستقل مع إسرائيل. استقل الرئيس المصري سيارة ليموزين مكشوفة لحضور آخر عرض عسكري لذكرى السادس من أكتوبر/تشرين الأول في عام ١٩٨١.



توقفت أصوات العرض العسكري فجأة عندما خرجت شاحنة من سلاح المدفعية عن الصف، وفتح مسلحون النار على منصة العرض. قُتل الرئيس السادات على الفور تقريبًا، وكان منفذ عملية الاغتيال إسلامي يدعى خالد الإسلامبولي، وقد صاح قائلًا: «أنا قتلت الفرعون ولا أخشى الموت.»



9

تسبب الحصار الإسرائيلي لغرب بيروت في يوليو/تموز ١٩٨٢ — بهدف طرد مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من العاصمة اللبنانية — في إحداث مستوى غير مسبوق من العنف في بيروت التي مزقتها الحرب. ولم يرفع الإسرائيليون حصارهم إلا في شهر أغسطس/آب عندما تدخل الرئيس الأمريكي رونالد ريجان لترتيب انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية تحت إشراف قوات حفظ سلام دولية أمريكية وفرنسية وإيطالية.



10

في ٢٢ أغسطس/آب ١٩٨٢ استقل المقاتلون الفلسطينيون الشاحنات ليقطعوا الرحلة القصيرة إلى ميناء بيروت لترحيلهم على متن السفن خارج البلاد. كانت بيروت هي مركز النضال الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١. زعم مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية أنهم أحرزوا النصر، لأنهم نجوا من الحصار الإسرائيلي، وانسحبوا من بيروت وهم يرفعون الأعلام الفلسطينية وصور عرفات ويحملون الأسلحة.



11

كان اللاجئون الفلسطينيون من حرب ١٩٤٨ — الذين ظلوا يعيشون في المخيمات — عرضة لهجوم الميليشيات المسيحية اللبنانية التي اعتبرتهم مسئولين عن أسوأ أحداث العنف التي سببتها الحرب الأهلية. وعقب انسحاب قوات حفظ السلام الأجنبية واغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل في سبتمبر/أيلول دخل رجال الميليشيات المسيحيون مخيمات الفلسطينيين في ظل حراسة الجيش الإسرائيلي، وذبحوا المدنيين العزل في مخيمي صابرا وشاتيلا. وفي الصورة تظهر إحدى الناجيات وهي تسير وسط حطام مخيم صبرا بعد المذبحة مباشرة.



12

فرضت الأعمال الوحشية التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا عودة القوات الأمريكية والفرنسية والإيطالية إلى لبنان، وقد دخلت في البداية كقوات حفظ سلام لكنها وجدت نفسها متورطة في القتال في محاولة لدعم الحكومة اللبنانية بقيادة الرئيس أمين الجميل. وفي ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣ تسبب عدد من التفجيرات الانتحارية المنظمة في تدمير المجمعات الفرنسية والأمريكية مما أدى إلى مقتل ٢٤١ جنديًّا أمريكيًّا و٥٨ من جنود المظلات الفرنسيين في لمح البصر. وفي الصورة يساعد جنود مشاة البحرية الأمريكيون في عملية الإنقاذ وسط أنقاض مقرهم قرب مطار بيروت الدولي.



13

ظهر الشيعة في لبنان بوصفهم قوة جديدة في ثمانينيات القرن العشرين، وقد ارتبطوا بالهجمات التي شُنَّت على مقار القوات الفرنسية والأمريكية عام ١٩٨٣ وبسلسلة من الهجمات المدمرة على القوات الإسرائيلية في لبنان. وفي عام ١٩٨٥ ظهر تنظيم جديد تدعمه إيران وحمل اسم «حزب الله». جعلت ميليشيات حزب الله بقاء إسرائيل في جنوب لبنان أمرًا صعبًا، وهو ما حمل القوات الإسرائيلية على الانسحاب من جانب واحد في عام ٢٠٠٠. وفي الصورة تظهر مجموعة من رجال الدين يتقدمون أفراد حزب الله في احتفالات عاشوراء إحياءً لذكرى وفاة الإمام الحسين بن علي في غرب بيروت عام ١٩٨٩.



14

جاءت حرب الخليج التي عرفت باسم «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١ ردًّا على الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. بعد معاناة استمرت أسبوعين من القصف الجوي — عشية الحرب البرية — فجرت القوات العراقية ٧٠٠ بئر من آبار النفط الكويتية كجزء من حرب بيئية واقتصادية ضد الكويت وحلفائها.



15

استولت القوات العراقية على الشاحنات والسيارات أثناء انسحابها قبل التعرض لويلات الحرب البرية في محاولة يائسة للفرار من الكويت. وقد دمرت الطائرات الأمريكية آلاف المركبات في منطقة مكشوفة على الطريق السريع ٨٠ الذي يتجه شمالًا من الكويت إلى العراق. عُرِف هذا الطريق باسم «طريق الموت»، وأثار استخدام القوة المفرطة إدانة دولية، ووضع ضغوطًا على الرئيس الأمريكي جورج إتش دابليو بوش لإنهاء حرب عاصفة الصحراء يوم ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩١.



16

كانت إحدى النتائج غير المقصودة المترتبة على تحرير الكويت هي بدء أول عملية سلام جادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أسفرت المفاوضات السرية غير الرسمية التي جرت تحت إشراف وزارة الخارجية النرويجية عن اتفاقيات أوسلو التي وُقِّعَت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واختُتِمت بتصافح تاريخي بين ياسر عرفات وإسحاق رابين — صاحبي السجل الطويل من العداء — بوساطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في البيت الأبيض بتاريخ ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣.



قضت اتفاقيات أوسلو بانتقال السيطرة على قطاع غزة ومنطقة صغيرة من الضفة الغربية حول بلدة أريحا إلى السلطة الفلسطينية. وفيما يخص سكان غزة بشرت اتفاقيات السلام بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فاندفع الآلاف إلى الشوارع احتفالًا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣.



فشل اتفاقيات أوسلو في التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي قائم على دولتين أدى إلى توليد الدعم والتأييد لحركة المقاومة الإسلامية حماس. نظم مؤيدو حماس مظاهرة حاشدة في مدينة نابلس بالضفة الغربية في مارس/آذار ٢٠٠٥ لإحياء الذكرى الأولى لاغتيال إسرائيل لمؤسس الحركة وزعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين (الصورة أعلاه). وبحلول عام ٢٠٠٦ تغلبت حماس على فتح، وفازت بأغلبية ساحقة من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

ومع أن الولايات المتحدة قوة عظمى فإنها كانت في وضع سيئ في لبنان؛ إذ كان حلفاؤها الإقليميين — حكومة أمين الجميل المعزولة وقوات الاحتلال الإسرائيلية — في وضع أكثر حرجًا من أعدائها: سوريا التي يدعمها السوفييت، وإيران، وحركات المقاومة الإسلامية الشيعية. وتمامًا مثل الإسرائيليين ظن الأمريكيون أنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم في لبنان باستخدام القوة الغاشمة، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن إرسال قواتهم العسكرية إلى لبنان جعل القوة العظمى عرضة لتهديد أعدائها الإقليميين الكثيرين.

أدى الغزو الإسرائيلي نفسه — أكثر من أي حدث آخر في سنوات الصراع — إلى جذب الحركة الإسلامية إلى لبنان. واجهت الأحزاب الإسلامية العزلة والإدانة بسبب أفعالها المناهضة لحكومات ومجتمعات بلدانها في مصر وسوريا. غير أن الصراع اللبناني قدم عدوًّا خارجيًّا لتقاتله الحركة الإسلامية؛ وأصبح أي طرف يُنزل الألم والذل بالولايات المتحدة وإسرائيل يكتسب تأييدًا جماهيريًّا واسعًا في لبنان والعالم العربي الأوسع. وكانت تلك ظروفًا مثالية لنشأة حركة إسلامية شيعية جديدة تطورت فيما بعد لتصبح سوط العذاب الذي يجلد إسرائيل والولايات المتحدة؛ وهي ميليشيا أطلقت على نفسها اسم «حزب الله».

نشأ حزب الله من معسكرات التدريب التي أقامها الحرس الثوري الإيراني في مدينة بعلبك ذات الأغلبية الشيعية الواقعة وسط وادي البقاع في بداية الثمانينيات. وتدفق مئات من شباب الشيعة اللبنانيين إلى بعلبك لتلقي التعليم الديني والسياسي وتدريبات عسكرية متقدمة؛ وقد جاءوا للمشاركة في أيديولوجية الثورة الإسلامية، وأصبحوا يكرهون أعداء إيران كما يكرهون أعداءهم.

ومن المفارقات أن حزب الله يدين بتأسيسه لإسرائيل بقدر ما يدين لإيران؛ فالشيعة في جنوب لبنان لم يضمروا كراهيةً شديدةً لإسرائيل في يونيو/حزيران ١٩٨٢. وتسببت عمليات منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل منذ عام ١٩٦٩ في جلب معاناة هائلة لسكان الجنوب، وبحلول عام ١٩٨٢ ابتهج الشيعة في جنوب لبنان لرؤية مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية ينسحبون، واستقبلوا القوات الإسرائيلية الغازية استقبال الفاتحين المحررين في بادئ الأمر. يقول نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله: «كرد فعل للحقد الذي أضمره بعض سكان جنوب لبنان تجاه الفلسطينيين، تلقى الغزاة [الإسرائيليون] الترحيب بصيحات مبتهجة ونُثرت عليهم حبوب الأرز.»[28]

غير أن المعارضة الشيعية لإسرائيل اشتدت بسبب حصار بيروت، وفداحة أعداد الضحايا، وغطرسة قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وفاقمت الدعاية الإيرانية من شدة هذا العداء الناشئ، وأزكت نيران الغضب تجاه إسرائيل والولايات المتحدة ومشروعهما المشترك في لبنان المتمثل في اتفاقية ١٧ مايو/أيار.

كان حزب الله منذ بدايته منظمةً تتسم بشجاعة معتقداتها، وتوحَّد أعضاؤه بفضل إيمانهم الراسخ برسالة الإسلام، واستعدادهم لتقديم أي تضحية لتحقيق إرادة الله على الأرض، وكان قدوتهم هو الإمام الحسين — حفيد النبي محمد — الذي ظلت وفاته في مدينة كربلاء جنوب العراق وهو يقاتل الأسرة الأموية الحاكمة عام ٦٨٠ ميلادية ماثلةً في أذهان المسلمين الشيعة باعتبارها النموذج الأسمى للاستشهاد في مقاومة الطغيان. وأدى نموذج استشهاد الإمام الحسين إلى نشأة ثقافة الاستشهاد داخل حزب الله بحيث تحولت إلى سلاح فتاك ضد أعدائه. وأدى استخدام حزب الله الغزير للمفجرين الانتحاريين بالعديد من المحللين إلى محاولة الربط بين حركة الجهاد الإسلامي — تلك المنظمة الغامضة التي أعلنت مسئوليتها عن التفجير الانتحاري الذي استهدف الثكنات الأمريكية والفرنسية — وبين حركة حزب الله الناشئة التي تشكلت بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥؛ رغم أن حزب الله نفسه كثيرًا ما أنكر تورطه في تلك الهجمات.

لم يكن النضال ضد إسرائيل والولايات المتحدة سوى وسيلة لتحقيق غاية أعظم؛ إذ كان الهدف الأساسي لحزب الله هو إقامة دولة إسلامية في لبنان. إلا أن الحزب حافظ دائمًا على عزوفه عن فرض حكومة إسلامية كهذه على إرادة الشعب اللبناني متنوع الأطياف. ففي خطابهم المفتوح في فبراير/شباط ١٩٨٥ الذي أعلنوا فيه تأسيس الحزب، أكد قادة حزب الله قائلين: «إننا لا نريد أن يحكم الإسلام لبنان بالقوة كما تحكم المارونية السياسية في الوقت الحاضر، ولكننا نؤكد على قناعتنا بالإسلام كدين ونظام حياة وأسلوب تفكير وحكم، ونحث الجميع على إقراره والرجوع إلى شرعه.»[29] وكما هي حال الإخوان المسلمين في مصر وسوريا كان حزب الله يأمل في استبدال شرع الله بقانون البشر. وكان قادة حزب الله مقتنعين بأن الغالبية العظمى من شعب لبنان — وحتى الطوائف المسيحية الكبيرة في البلاد — ستختار طواعيةً العدالة الأسمى لشرع الله بمجرد أن يثبت نظام الحكم الإسلامي سموه على القومية العلمانية. وآمنت قيادة حزب الله أنه ما من شيء يمكن أن يظهر سمو الحكم الإسلامي أكثر من إحراز نصر على إسرائيل والولايات المتحدة. وكان شباب الشيعة مستعدين للتضحية بحياتهم — كما فعل الإمام الحسين، قدوتهم ومثلهم الأعلى — لتحقيق هذا الهدف.

نظمت حركة المقاومة الإسلامية — وهي من أسلاف حزب الله — أول تفجير انتحاري شيعي في لبنان في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٢. ونفذ شاب يُدعى أحمد قصير أول «عملية استشهادية» عندما قاد سيارة مُحملة بالمتفجرات إلى مقر قيادة الجيش الإسرائيلي في مدينة صور اللبنانية الجنوبية، مما أسفر عن مقتل ٧٥ إسرائيليًّا وإصابة كثيرين آخرين. وذهب الصحفي روبرت فيسك إلى مدينة صور لاستقصاء حقيقة التفجير، وصدمه عدد القتلى والجرحى الإسرائيليين الذين أُخرجوا من حطام المبنى المؤلف من ثمانية طوابق، ولكن طريقة التفجير نفسها كانت هي أكثر ما وجد صعوبة في قبوله. قال فيسك: «مفجر انتحاري؟ بدت ليَ الفكرة لا تصدق.»[30] وأكد عدد من الهجمات التي أعقبت تفجير مقر قيادة الجيش الإسرائيلي أن التفجيرات الانتحارية أصبحت بمنزلة سلاح جديد خطير في ترسانة أعداء أمريكا وإسرائيل، ومن بين هذه الهجمات: تفجير السفارة الأمريكية في أبريل/نيسان ١٩٨٣، والهجمات على الثكنات الأمريكية والفرنسية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣، وهجوم ثانٍ على مقر القيادة الإسرائيلي في صور في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣ أسفر عن مقتل ٦٠ إسرائيليًّا آخرين.

سارعت المخابرات الإسرائيلية إلى تحديد التهديد الذي تشكله المقاومة الإسلامية، وردت بعمليات اغتيال موجهة ضد العلماء الشيعة. غير أن عمليات الاغتيال كانت أبعد ما تكون عن قمع المقاومة الشيعية، ولم تؤد إلا إلى تصعيد العنف. ذكر أحد المحللين أنه «بحلول عام ١٩٨٤ أصبح إيقاع الهجمات [الشيعية] في غاية القوة حتى أصبح جندي إسرائيلي يُقتل كل ثلاثة أيام» في لبنان.[31] وخلال ذلك العام نوعت الميليشيات الشيعية أساليبها أيضًا، وبدأت في خطف الغربيين في محاولة لطرد الأجانب من لبنان. وفي الوقت الذي ظهر فيه حزب الله على الساحة عام ١٩٨٥ كان أعداء الميليشيات الشيعية يتقهقرون بالفعل.

تجسدت أول هزيمة ألحقتها الثورة الشيعية بإسرائيل في انهيار اتفاقية ١٧ مايو/أيار. فقد عجزت حكومة أمين الجميل المحاصرة عن تنفيذ أي جزء من الاتفاقية، وخلال عام واحد من تاريخ توقيع الاتفاقية ألغى مجلس الوزراء اللبناني المعاهدة مع إسرائيل. وكان ثاني انتصار للمقاومة الإسلامية هو طرد الولايات المتحدة والجيوش الأوروبية من لبنان، فمع زيادة عدد الخسائر البشرية الأمريكية في لبنان تعرض الرئيس ريجان لضغوط متزايدة لسحب قواته، وانسحبت القوات الإيطالية والأمريكية من لبنان

في فبراير/شباط ١٩٨٤، وانسحبت آخر القوات الفرنسية في نهاية مارس/آذار. وجد الإسرائيليون أيضًا أن وضعهم في لبنان يزداد سوءًا ولا يمكن المحافظة عليه، وفي يناير/كانون الثاني ١٩٨٥ وافقت حكومة رئيس الوزراء إسحاق شامير على الانسحاب من المراكز الحضرية في جنوب لبنان إلى ما أسموه «المنطقة الأمنية بجنوب لبنان»؛ وهو شريط على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية يتراوح عمقه بين ٥ إلى ٢٥ كيلومترًا (٣ إلى ١٥ ميلًا).

وأصبحت المنطقة الأمنية هي الإرث الباقي الأطول عمرًا للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وكانت الفكرة وراء المنطقة الأمنية في جنوب لبنان هي إنشاء منطقة عازلة لحماية شمال إسرائيل من الهجوم. ولكنها بدلًا من ذلك تحولت إلى ميدان رماية لحزب الله والميليشيات اللبنانية الأخرى لمواصلة قتالها ضد المحتل الإسرائيلي. وعلى مدار السنوات الخمس عشرة التالية اكتسب حزب الله تأييد اللبنانيين بجميع دياناتهم؛ وإن لم يكن من أجل إقامة دولة إسلامية، فعلى الأقل باعتباره حركة مقاومة وطنية ضد احتلال يمقته جميع اللبنانيين.

وفيما يخص إسرائيل أدى غزو عام ١٩٨٢ في نهاية المطاف إلى خلق خصم أكثر عزمًا وتصميمًا من العدو القديم المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، فعلى عكس المقاتلين الفلسطينيين في لبنان كان حزب الله وشيعة جنوب لبنان يقاتلون من أجل وطنهم.

وفقًا لمعايير الحرب الباردة مثَّل الصراع اللبناني هزيمةً كبرى للولايات المتحدة في تنافسها مع الاتحاد السوفييتي، غير أن السوفييت لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالاحتفال؛ فغزوهم لأفغانستان عام ١٩٧٩ أثار تمردًا مستمرًا، وجذب أعدادًا متزايدة من المسلمين المتدينين للانضمام إلى صفوف المجاهدين الأفغان الذين يقاتلون لطرد «الشيوعيين الملحدين» من بلادهم. وإذا كانت لبنان بمنزلة المدرسة الشيعية للجهاد، فقد أصبحت أفغانستان ساحة التدريب لجيل جديد من مقاتلي المسلمين السنة.

* * *

في عام ١٩٨٣ استقل شاب جزائري يُدعى عبد الله أنس ويبلغ من العمر أربعًا وعشرين سنة الحافلة من قرية بن باديس التي ولد فيها إلى مدينة سيدي بلعباس التجارية، حيث يوجد كشك لبيع الصحف، ليتمكن من متابعة أحداث العالم.[32] كان أنس أحد

مؤسسي الحركة الإسلامية في غرب الجزائر، واستمر في متابعة التطورات السياسية في العالم الإسلامي باهتمام كبير.

في ذلك اليوم تذكر أنس أنه اشترى نسخةً من مجلة كويتية استحوذت على انتباهه بسبب فتوى أصدرها عدد من علماء الدين المسلمين أعلنوا فيها أن دعم الجهاد في أفغانستان فرض عين على جميع المسلمين. ذهب أنس إلى مقهى قريب، وجلس يقرأ الفتوى بالتفصيل، وانبهر بالقائمة الطويلة التي تضم أسماء شيوخ مشاهير وقعوا الفتوى، ومن بينهم مفتون رسميون بارزون من دول الخليج العربي ومصر، وبرز أمامه اسم واحد بين هذه الأسماء: الشيخ عبد الله عزام، الذي انتشرت مؤلفاته وأشرطة خطبه المسجلة على نطاق واسع في الأوساط الإسلامية.

انضم عبد الله عزام — المولود لعائلة متدينة محافظة في قرية بالقرب من بلدة جنين الفلسطينية عام ١٩٤١ — إلى جماعة الإخوان المسلمين عندما كان مراهقًا في منتصف الخمسينيات.[33] وبعد إنهاء دراسته الثانوية شرع في دراسة الشريعة الإسلامية بجامعة دمشق. وعقب حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ قضى عزام عامًا ونصف عام في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية فيما أسماه «الجهاد الفلسطيني»، ثم انتقل إلى القاهرة حيث حصل على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعة الأزهر. وأثناء وجوده في مصر تعرف عزام على محمد قطب وأمينة قطب؛ شقيق وشقيقة المفكر الراحل سيد قطب الذي أعدمته حكومة عبد الناصر عام ١٩٦٦، وتأثر بشدة بكتابات سيد قطب.

التحق عزام — بفضل مؤهلاته الأكاديمية — بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأردن في عمان حيث عمل أستاذًا مدة سبع سنوات قبل أن تسبب له مؤلفاته وخطبه التحريضية المتاعب مع السلطات الأردنية. ورحل عزام عن الأردن متوجهًا إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠، وشغل وظيفة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

وقبل انتقال عزام إلى جدة مباشرة غزا السوفييت أفغانستان. كانت الحكومة الشيوعية في أفغانستان وحليفتها السوفييتية قد أظهرتا عداوتهما للإسلام بوضوح، وكان الأفغان يقاتلون «في سبيل الله». أعطى عزام القضية الأفغانية كل دعمه وتأييده موقنًا أن النصر في أفغانستان من شأنه أن يحيي روح الجهاد في الإسلام.

وكما تشهد كتاباته اللاحقة فقد رأى عزام في إحراز النصر في أفغانستان وسيلةً لحشد المسلمين للعمل في مناطق صراع أخرى. ولما كان من أهل فلسطين فقد رأى في

أفغانستان ساحة تدريب لعمل مستقبلي ضد إسرائيل. كتب يقول: «لا تظنوا أننا نسينا فلسطين»، وأردف:

> تحرير فلسطين جزء لا يتجزأ من ديننا، ويجري في دمائنا. إننا لن ننسى فلسطين قط، ولكنني على يقين من أن العمل في أفغانستان يُمثل إحياءً لروح الجهاد وتجديدًا لطاعة الله، مهما عظمت التضحيات. لقد حُرمنا من الجهاد في فلسطين بسبب الحدود والقيود والسجون، ولكن هذا لا يعني أن نتخلى عن الجهاد، ولا يعني أننا نسينا بلدنا. وعلينا أن نستعد للجهاد في أي بقعة من بقاع الأرض يمكننا فيها ذلك.[34]

اكتسبت دعوة عزام للجهاد والتضحية انتشارًا واسعًا من خلال كتاباته وتسجيلات خطبه الملتهبة بالحماس، لقد أيقظ روح الجهاد في نفوس المسلمين في جميع أنحاء العالم، ووصل حتى إلى البلدات النائية مثل بلدة سيدي بلعباس في الجزائر.

كلما قرأ عبد الله أنس نص الفتوى التي وقعها عزام، وأنعم النظر في حججها، زادت قناعته بأن القتال في أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتي مسئولية جميع المسلمين. أكدت الفتوى أنه «إذا تعرضت أرض إسلامية للهجوم، فإن الجهاد يصبح فرض عين على من يعيشون في تلك الأرض وعلى جيرانهم. وإذا كان عددهم قليل جدًّا، أو كانوا عاجزين أو صامتين، وقع هذا الفرض على جيرانهم القريبين، وهكذا إلى أن يصل إلى جميع أنحاء العالم.»[35] ولما كان الوضع في أفغانستان خطيرًا فقد شعر أنس أن فرض الجهاد قد وصل إليه في الريف الجزائري. وكان الأمر مثيرًا للعجب حقًّا؛ لأن أنس — باعترافه هو نفسه — لم يكن يعرف شيئًا عن أفغانستان في ذلك الوقت؛ بل إنه ما كان يستطيع تحديد موقعها على الخريطة.

وكما أدرك أنس سريعًا بعد ذلك فإن أفغانستان بلد ذو تنوع ثقافي غني وتاريخ حديث مأساوي. يتألف سكان أفغانستان من سبع جماعات عرقية رئيسية، أكبرها هي البشتون (نحو ٤٠ بالمائة من السكان) والطاجيك (٣٠ بالمائة)، وبه أغلبية سنية مسلمة، وأقلية شيعية كبيرة، ولغتان رسميتان (الفارسية والبشتو). ويعكس تنوع البلد موقعه الجغرافي؛ إذ تقع أفغانستان بين إيران في الغرب، وباكستان في الجنوب والشرق، والصين وجمهوريات آسيا الوسطى تركمانستان وأوزباكستان وطاجيكستان (السوفييتية آنذاك) في الشمال. ولكن التنوع والجغرافيا لم يوفرا قدرًا كبيرًا من

الاستقرار لدولة أفغانستان التي لا تطل على أي منفذ بحري، وعصفت الاضطرابات السياسية والحروب بالبلاد منذ عام ١٩٧٣.

تعود أصول الحرب السوفييتية الأفغانية إلى الانقلاب العسكري الذي وقع عام ١٩٧٣، وأطاح بالنظام الملكي للملك ظاهر شاه، وجاء بحكومة يسارية إلى السلطة. وأطاح انقلاب شيوعي عنيف آخر بالنظام الجمهوري للرئيس محمد داوود خان بدوره في أبريل/نيسان ١٩٧٨، وأعلن الشيوعيون إقامة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وهي دولة شمولية متحالفة مع الاتحاد السوفييتي وعازمة على إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية سريعة. وأعلنت الحكومة الأفغانية الجديدة عداءها للإسلام صراحة، وروجت لإلحاد الدولة، وهو الأمر الذي أثار معارضة واسعة النطاق في أوساط الشعب الأفغاني المتدين عمومًا.

بدأ النظام الشيوعي — بدعم سوفيتي — حقبةً من الإرهاب ضد جميع المعارضين، فاعتقل وأعدم آلاف السجناء السياسيين، غير أن الشيوعيين الحاكمين كانوا هم أنفسهم متفرقين منقسمين على بعضهم، فنشأ بينهم قتال داخلي. وبعد موجة هائلة من الاغتيالات تدخل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان عشية عيد الميلاد عام ١٩٧٩، فأرسل قوة غزو قوامها ٢٥ ألف جندي لتأمين العاصمة كابول وتنصيب حليفه الأفغاني بابراك كرمال رئيسًا للبلاد.

قوبل الغزو السوفييتي لأفغانستان بتنديد دولي، ولكن لم تكن هناك دولة في وضع يتيح لها التدخل مباشرة لإجبار السوفييت على الانسحاب، ووقعت مسئولية طرد الجيش الأحمر على عاتق حركات المقاومة الأفغانية. قادت الأحزاب الإسلامية القتال، وتلقت مساعدات سرية ضخمة من الولايات المتحدة — التي نظرت للصراع نظرة صارمة باعتباره جزءًا من الحرب الباردة — وأدت معاداة المقاتلين المسلمين للشيوعية إلى جعل أمريكا تعتبرهم حلفاء طبيعيين ضد السوفييت. زودت الولايات المتحدة المقاومة الأفغانية بإمدادات عسكرية وصواريخ متطورة مضادة للطائرات عبر باكستان، ومنحت المقاومة الأفغانية قرابة ٢٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات خلال فترة رئاسة كارتر. وزاد رونالد ريجان الدعم الأمريكي بمنح المقاومة مساعدات بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥ وحده.[36]

لعبت حكومة باكستان دور الوسيط بين الأمريكيين والمقاومة الأفغانية، وساعدت بتوفير المعلومات الاستخباراتية والمرافق التدريبية للمجاهدين الأفغان. وقدم العالم

الإسلامي مساعدات مالية ضخمة، وبدءًا من عام ١٩٨٣ بدأ في تجنيد المتطوعين للقتال في الجهاد الأفغاني.

تزعم عبد الله عزام الدعوة لتجنيد المتطوعين العرب للقتال في أفغانستان، وكان عبد الله أنس واحدًا من أوائل من لبوا الدعوة. التقى الرجلان مصادفةً أثناء موسم الحج في مكة المكرمة عام ١٩٨٣، ومن بين ملايين الناس الذين تجمعوا لأداء شعائر الحج، تعرف أنس على وجه عبد الله عزام المميز العريض بلحيته الطويلة، واقترب منه ليُعرف نفسه.

ثم قال أنس: «لقد قرأت الفتوى التي أصدرتها أنت ومجموعة من العلماء بوجوب الجهاد في أفغانستان، وأنا مقتنع بها، لكني لا أعرف كيف أصل إلى أفغانستان.»

وأجاب عزام: «الأمر بسيط. هذا رقم تليفوني في إسلام آباد، وسأعود إلى باكستان بعد انتهاء الحج، فإذا وصلت إلى هناك فاتصل بي، وأنا سآخذك إلى زعماء الأفغان في بيشاور.»[37]

وفي غضون أسبوعين كان أنس على متن طائرة متجهة إلى إسلام آباد. ولأنه لم يتجاوز قط من قبل حدود العالم العربي فقد شعر الشاب الجزائري بالغربة في باكستان. ذهب مباشرةً إلى هاتف عمومي، وشعر بالارتياح عندما رد عليه عزام، ودعاه لتناول العشاء في بيته. يقول أنس متذكرًا: «استقبلني استقبالًا حارًّا أنساني الشعور بالغربة.» رحب عزام بأنس في بيته، وقدمه إلى ضيوفه الآخرين على العشاء. يقول أنس: «كان بيته يعج بطلابه الذين يُدرّسهم في الجامعة الإسلامية العالمية الكائنة في إسلام آباد. فطلب مني البقاء معه لحين ذهابه إلى بيشاور لأني لا أستطيع التعرف إلى زعماء الأفغان إذا ذهبت إلى بيشاور وحدي.»

أمضى أنس ثلاثة أيام ضيفًا في بيت عزام، وكانت تلك بداية صداقة عميقة وشراكة سياسية ازدادت توطدًا عندما تزوج أنس لاحقًا ابنة عزام. وأثناء وجوده في بيت عزام التقى أنس بأول رجال العرب الذين لبوا دعوة عزام للتطوع للجهاد الأفغاني. ولم يكن هناك أكثر من اثني عشر من المتطوعين العرب في الجهاد الأفغاني عندما وصل أنس عام ١٩٨٣. وقبل مغادرتهم إلى بيشاور، قدم عزام إلى أنس متطوعًا عربيًّا آخر.

قال عزام: «أقدم لك الأخ أسامة بن لادن، وهو من الشباب السعودي الذين يحبون الجهاد الأفغاني.»

يقول أنس متذكرًا: «كان ما لفت انتباهي إليه هو كثرة حيائه وقلة كلامه. ثم واصل الشيخ عبد الله كلامه عن أسامة قائلًا لي إنه يقوم بزيارته من حين لآخر في

إسلام آباد.» لم يتعرف أنس جيدًا على بن لادن، لأنهما كانا يعملان في أجزاء مختلفة من أفغانستان، ولكنه لم ينس قط أول مقابلة لهما.[38]

وأثناء وجوده في باكستان أُرسل أنس مع اثنين آخرين من المتطوعين العرب إلى معسكر تدريب. ولما كان قد أدى الخدمة العسكرية في وطنه الجزائر فقد كان يتقن بالفعل استخدام الكلاشنكوف. وبعد شهرين أُتيحت للمتطوعين أول فرصة لدخول أفغانستان.

وقبل أن ينطلقوا من معسكرهم في باكستان للانضمام إلى المجاهدين الأفغان شرح عزام لأتباعه العرب أن المقاومة الأفغانية تنقسم إلى سبع فصائل، وأن أكبر هذه الفصائل هي «الحزب الإسلامي» الخاضع لهيمنة البشتون بقيادة قلب الدين حكمتيار، و«الجمعية الإسلامية» بزعامة الطاجيكي برهان الدين رباني. وحذر عزام المتطوعين العرب من الانحياز لأحد الأحزاب الأفغانية ضد الأخرى، وأوصاهم أن يعتبروا أنفسهم «ضيوفًا على الشعب الأفغاني كله».

غير أن العرب تطوعوا للخدمة في ولايات أفغانية مختلفة وتحت قيادة أحزاب معينة، وتحتم عليهم منح ولائهم للرجال الذين يعملون معهم. تطوع أنس للخدمة في ولاية مزار الشريف الشمالية تحت قيادة رجال رباني في الجمعية الإسلامية. وانطلقت حفنة المتطوعين العرب مع قادتهم الأفغان في قلب الشتاء لعبور أرض خاضعة للسيطرة السوفييتية في قافلة مكونة من ثلاثمائة رجل مسلح جميعهم على الأقدام، واستغرقت الرحلة المحفوفة بالمخاطر أربعين يومًا.

وما إن وصل أنس إلى مزار الشريف حتى أحبطته تجاربه الأولى في الجهاد الأفغاني؛ فقد توفي القائد الإقليمي في مزار منذ لحظات في عملية انتحارية ضد السوفييت، وكان ثلاثة من أتباعه يتنافسون على السيطرة على قوات المقاومة في تلك البلدة الاستراتيجية. عندئذ أدرك أنس أنه يجهل الكثير. كتب أنس يقول عن نفسه وعن العربيين الآخرين اللذين صاحباه في الرحلة يقول: «كنا ثلاثة شبان ليس لدينا خبرة ولا تدريب ولا مال، ففكرت في أن المشاركة في الجهاد أكبر من مستوانا [من حيث الاستعداد] بكثير.»

في غضون شهر من وصوله إلى مزار الشريف قرر أنس الرحيل عن «الوضع المتفجر» هناك والعودة إلى بيشاور في أقرب وقت ممكن. كان انطباعه الأول عن أفغانستان هو أن مشاكلها أكبر من أن يمكن حلها بواسطة حفنة من المتطوعين أصحاب النوايا الطيبة. يقول أنس: «لا بد من مخاطبة العالم الإسلامي ليتحمل

مسؤوليته. فالقضية الأفغانية أكبر من خمسة رجال عرب أو خمسة وعشرين عربيًّا أو خمسين عربيًّا.» وآمن أنه من الضروري أن يطلع الشيخ عبد الله عزام على الوضع السياسي داخل أفغانستان ليتمكن من أن «ينقل هو هذه الصورة إلى العالمين العربي والإسلامي، ويطلب مزيدًا من الدعم للقضية الأفغانية.»[39]

شهدت مدينة بيشاور الحدودية تغيرات كبيرة خلال الأشهر التي قضاها أنس في أفغانستان؛ فقد أصبح هناك الكثير من المتطوعين العرب، إذ زادت أعدادهم من حفنة قليلة وقت وصول أنس إلى نحو سبعين أو ثمانين في بداية عام ١٩٨٥. وأسس عبد الله عزام مكتبًا لاستقبال الأعداد المتزايدة من العرب الذين استجابوا لدعوته. قال عزام موضحًا لأنس: «أسسنا مكتب الخدمات نحن ومجموعة من الأخوة في غيابك، وكان بينهم أسامة بن لادن. أسسنا المكتب لتنظيم مشاركة العرب في الجهاد الأفغاني.»[40] أسس عزام مكتب الخدمات ليكون مركزًا مستقلًا يستطيع المتطوعون العرب الاجتماع والتدريب فيه دون التعرض لخطر الوقوع في الانقسامات السياسية بين الأفغان، وكان للمكتب ثلاثة أهداف: تقديم المعونات، والمساعدة في الإصلاح، والدعوة للإسلام. وبدأ المكتب في فتح المدارس والمعاهد داخل أفغانستان، وفي مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان، وتولى كفالة العديد من الأيتام والأرامل. وفي الوقت نفسه انخرط في حملة دعاية نشطة لاجتذاب مجندين جدد للجهاد الأفغاني.

وكجزء من جهوده الدعائية نشر مكتب الخدمات مجلة شعبية وُزعت في أنحاء العالم العربي، وحملت اسم «الجهاد». وكانت صفحات مجلة الجهاد زاخرةً بقصص البطولة والتضحية التي تهدف لإلهام وتحفيز المسلمين صغارًا وكبارًا. وساهم رواد الفكر الإسلامي البارزون بمقالاتهم في المجلة. أجرت زينب الغزالي — التي سجنها نظام عبد الناصر بسبب أنشطتها الإسلامية في الستينيات — مقابلة مع مجلة الجهاد عندما كانت في زيارة لباكستان. لم تفقد زينب الغزالي التي بلغت السبعينات من عمرها في ذلك الوقت أي قدر من حماستها لقضية الإسلام. قالت لمندوب المجلة الذي أجرى المقابلة معها: «معاناتي في السجن لا تساوي لحظةً واحدةً في ميدان الجهاد في أفغانستان، أنا أتمنى أن أعيش مع المجاهدات في أفغانستان، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينصر المجاهدين وأن يغفر لنا [أي المجتمع الدولي الإسلامي] تقصيرنا في حق أفغانستان.»[41] واعتبرت زينب الغزالي الجهاد الأفغاني مثالًا نموذجيًّا، فقالت: «وكأن

عهد الصحابة حول رسول الله ﷺ قد عاد، وكأن عهد الصحابة حول الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم قد عاد.»

وعززت مجلة الجهاد هذا السرد البطولي للحرب الأفغانية ضد السوفييت بنشر روايات عن معجزات تُذكِّر بزمن النبي محمد. ومن بين تلك المقالات كانت هناك مقالات تتحدث عن مجموعة من المجاهدين قتلوا ٧٠٠ سوفيتي دون أن يستشهد منهم سوى ٧ رجال؛ وشاب أسقط وحده خمس طائرات سوفيتية؛ وأسراب من طيور رائعة صنعت ستارة تخفي المجاهدين عن عيون العدو. كانت المجلة تسعى بهذا إلى إقناع القراء بأن هناك تدخلًا إلهيًّا كافأ الله به المؤمنين، وأيدهم بنصره رغم استحالة احتمال النصر بالمعايير البشرية.

غير أن عبد الله أنس كان براجماتيًّا عمليًّا، وقد وجد بالفعل على الأرض في أفغانستان، ولم تكن هناك معجزات في سرده لحكاية الحرب التي رواها بعين جامدة لا تدمع. عاد عبد الله أنس إلى مزار الشريف عام ١٩٨٥ حيث عمل تحت قيادة قائد قوات الجمعية الإسلامية أحمد شاه مسعود في منطقة وادي بنجشير الشمالية. كان مسعود قائدًا مُلهَمًا؛ قائد كاريزمي من عينة تشي جيفارا. وكان مسعود ينسحب بانتظام مع قواته إلى منطقة هندوكوش الوعرة، وينشئ قواعد في أعماق الكهوف الجبلية يمكنه فيها احتمال أسابيع من القصف القاسي ليخرج بعد ذلك من تحت الأنقاض، ويُلحق بالقوات السوفييتية خسائر فادحة. غير أن رجاله كانوا يعانون أيضًا؛ فذات مرة كان مسعود ينسحب بإحدى وحداته عبر واد ضيق عندما فاجأهم قصف صاروخي سوفيتي. يقول أنس متذكرًا: «في أقل من خمس دقائق سقط لنا أكثر من عشرة شهداء. كان منظرًا لا يمكن تخيله.»[42] ووصف أنس معركةً أخرى قاد فيها مسعود ثلاثمائة من رجاله (منهم خمسة عشر متطوعًا عربيًّا) لإحراز النصر على السوفييت. استمر الاشتباك طوال يوم وليلة وسقط من قوات مسعود ثمانية عشر قتيلًا (منهم أربعة عرب) وكثير من الجرحى.[43]

خاض المجاهدون الأفغان وأنصارهم العرب معركةً يائسةً وناجحةً في النهاية ضد قوات أكبر وأقوى بكثير. وتكبد الاتحاد السوفييتي خلال عقد من الاحتلال خسائر رهيبة في الأرواح والمعدات؛ إذ لقي ما لا يقل عن ١٥ ألفًا من جنود الجيش الأحمر حتفهم في أفغانستان، وجُرح ٥٠ ألف آخرين في العمليات. وتمكنت المقاومة الأفغانية من إسقاط أكثر من ١٠٠ طائرة و٣٠٠ مروحية بالصواريخ المضادة للطائرات التي قدمتها لها

الولايات المتحدة. وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ أدرك السوفييت أنهم لا يستطيعون فرض إرادتهم على أفغانستان بجيش غزو قوامه ١٠٠ ألف رجل، وأخيرًا قرر الكرملين إيقاف نزيف الخسائر والانسحاب، وفي ١٥ فبراير/شباط ١٩٨٩ انسحبت آخر وحدات الجيش السوفييتي من أفغانستان. غير أن النصر العظيم للقوات المسلمة على قوة نووية عظمى حمل في النهاية خيبة أمل للرجال الذين تطوعوا للقتال في أفغانستان.

لم يؤد نصر المقاومة الأفغانية على السوفييت إلى الهدف الإسلامي الأسمى المتمثل في إقامة دولة إسلامية. فما كاد العدو السوفييتي يُطرد خارج الحدود حتى انقلبت الفصائل الأفغانية بعضها ضد بعض في صراع على السلطة سرعان ما تحول إلى حرب أهلية. وبالرغم من الجهود المضنية التي بذلها عبد الله عزام انقسم كثير من المتطوعين العرب مع انقسام الفصائل الأفغانية، وتحيز كل منهم للحزب الذي يعرفه. واختار آخرون مغادرة أفغانستان؛ فالمعارك العنيفة على السلطة بين زعماء الحرب المتنافسين ليست من الجهاد في شيء، ولم يرغب الراحلون في المشاركة في قتال ضد إخوان لهم من المسلمين.

لم يلعب المتطوعون العرب دورًا كبيرًا أو مؤثرًا في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتي، فقد أعلن عبد الله أنس — وهو يتأمل الأحداث في وقت لاحق — أن مساهمة العرب في الحرب الأفغانية لا تساوي أكثر من «نقطة في بحر». والأرجح أن مجموع المتطوعين الذين أصبحوا يعرفون باسم «الأفغان العرب» لم يتجاوز عددهم قط ألفي رجل كحد أقصى، وقال أنس إن «فريقًا صغيرًا جدًّا من هذا العدد دخل أفغانستان وشارك في القتال مع المجاهدين»، في حين ظل الباقون في بيشاور يعملون «أطباء وسائقين وطباخين ومحاسبين ومهندسين».[44]

غير أن الجهاد الأفغاني كان له أثر دائم على العالم العربي؛ فقد عاد كثير من أولئك الذين استجابوا لدعوة الجهاد إلى أوطانهم عاقدين العزم على إقامة النظام الإسلامي المثالي الذي استعصى عليهم في أفغانستان. قدر أنس المتطوعين الجزائريين في أفغانستان بنحو ٣٠٠ متطوع؛ وقد عاد كثير منهم إلى الوطن ليلعب دورًا نشطًا في حزب سياسي إسلامي جديد هو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وتجمع آخرون حول أسامة بن لادن، الذي أنشأ منظمة منافسة لمكتب الخدمات الذي أسسه عبد الله عزام، وأطلق على منظمته الجديدة اسم «القاعدة»، التي اشتهرت في الغرب أيضًا بنفس الاسم العربي. وآثر بعض العرب الذين خدموا مع أنس في وادي بنجشير البقاء في باكستان، وأصبحوا من الأعضاء المؤسسين لتنظيم القاعدة.

أما الرجل الذي ألهم الأفغان العرب فقد دُفن هو نفسه في باكستان. قُتل عبد الله عزام يوم ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ مع اثنين من أبنائه عندما انفجرت سيارة مفخخة لدى اقترابهم من مسجد في بيشاور لأداء صلاة الجمعة. وظهرت العديد من النظريات — التي لم تحسم أي منها الجدل — حول الجهة التي أمرت بقتل عبد الله عزام: الفصائل الأفغانية المتناحرة؛ تنظيم أسامة بن لادن؛ وحتى الإسرائيليين، الذين رأوا في عزام زعيمًا روحيًّا للحركة الإسلامية الفلسطينية الجديدة التي تحمل اسم «حماس».

* * *

بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧ كان سكان غزة قد أمضوا ٢٠ عامًا في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ويوصف قطاع غزة بأنه شريط ضيق من الأرض الساحلية يبلغ طوله ٢٥ ميلًا وعرضه ٦ أميال، ويسكنه في ذلك الوقت نحو ٦٢٥ ألف فلسطيني. وقد عانى سكان غزة — وثلاثة أرباعهم لاجئون نزحوا من الأراضي الفلسطينية التي غزتها دولة إسرائيل الناشئة عام ١٩٤٨ — عزلةً كبيرةً بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. حاصرت السلطات المصرية وجود أهل غزة، وقصرته على مقاطعتهم الصغيرة، وعزلتهم الحدود العدوانية مع إسرائيل عن وطنهم الأم.

ومع مجيء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ظهرت فرص جديدة لسكان غزة تتيح لهم العبور إلى بقية أرض فلسطين التاريخية ولقاء إخوانهم الفلسطينيين الذين ظلوا داخل فلسطين في المدن والبلدات الإسرائيلية وفي الضفة الغربية المحتلة. وتمتعت غزة أيضًا بقدر من الازدهار الاقتصادي بعد عام ١٩٦٧. ففي ظل الاحتلال استطاع الغزاويون الحصول على وظائف داخل إسرائيل والتنقل ذهابًا وإيابًا عبر الحدود بسهولة نسبية، وأصبح الإسرائيليون يتسوقون في غزة للاستفادة من الأسعار المعفاة من الضرائب. وهكذا تحسنت حياة سكان قطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي من عدة نواحٍ.

غير أنه ما من شعب يسعد بالاحتلال، وتتطلع الفلسطينيون للاستقلال في أرضهم، ولكن آمالهم في الخلاص بمساعدة باقي الدول العربية تبددت عندما أبرمت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وانهارت آمالهم في التحرر على يد منظمة التحرير الفلسطينية كذلك بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي بعثر الوحدات الفلسطينية المقاتلة في جميع أنحاء العالم العربي.

بدأ الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية — على نحو متزايد — خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات يواجهون الاحتلال بأنفسهم. وسجلت الحكومة الإسرائيلية تصاعدًا كبيرًا في «الأنشطة المحظورة قانونيًّا» في الضفة الغربية وحدها، إذ ارتفع العدد من ٦٥٦ «حالة شغب» عام ١٩٧٧ إلى ١٥٥٦ حالة عام ١٩٨١ و٢٦٦٣ حالة عام ١٩٨٤.[45]

استفزت المقاومة داخل الأراضي المحتلة عمليات انتقامية إسرائيلية ضخمة: اعتقالات جماعية وتخويف وتعذيب وإذلال. ولما كان شعب فلسطين شعبًا أبيًّا معتزًّا بكرامته فقد كانت عمليات الإذلال هي أقسى ما يتعرض له. ومما ضاعف من إهدار الكرامة واحترام الذات معرفة الفلسطينيين أن المحتل ينظر إليهم على أنهم «بشر ثانويون غير جديرين بالاحترام»، على حد تعبير المفكر الإسلامي عزام التميمي.[46]

والأسوأ من ذلك أن الفلسطينيين شعروا أنهم هم أنفسهم متواطئون على قهر وإذلال أنفسهم من خلال تعاونهم مع الاحتلال الإسرائيلي. فحقيقة أن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية يعملون في وظائف في إسرائيل ويجتذبون الزبائن الإسرائيليين إلى متاجرهم وصَمَتْهم بدعم الاحتلال. ولما كان الإسرائيليون منخرطين في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد بدا التعاون مع الإسرائيليين أشبه بالعمالة والخيانة. وكما أوضح الباحث والناشط الفلسطيني سري نسيبة فإن «مفارقة استخدام الطلاء الإسرائيلي لكتابة الشعارات المناهضة للاحتلال على الجدران أصبحت لا تطاق إلى حد يجعل الانفجار حتميًّا».[47]

وأخيرًا حدث الانفجار في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧ وكانت الشرارة التي ولدته هي حادثة سير بالقرب من معبر إيريز شمال قطاع غزة. ففي ٨ ديسمبر/كانون الأول اصطدمت شاحنة تابعة للجيش الإسرائيلي بشاحنتين صغيرتين تحملان عمالًا فلسطينيين عائدين من إسرائيل إلى بيوتهم، مما أسفر عن مقتل أربعة وجرح سبعة آخرين. وانتشرت شائعات في المجتمع الفلسطيني تقول إن العملية كانت متعمدة، مما أثار التوترات في الأراضي المحتلة. شُيعت جنازات القتلى في اليوم التالي، وتبعتها تظاهرات حاشدة فرقتها القوات الإسرائيلية بالذخيرة الحية، مما أسفر عن مقتل بعض المتظاهرين.

أشعلت أعمال القتل التي وقعت يوم ٩ ديسمبر/كانون الأول شرارة أعمال شغب انتشرت كالنار في الهشيم في أنحاء قطاع غزة، ووصلت إلى الضفة الغربية، وسرعان

ما تحولت إلى انتفاضة شعبية احتجاجًا على الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر ٢٠ عامًا. أطلق الفلسطينيون على حركتهم اسم «الانتفاضة»، وهي كلمة عربية تعني «الثورة» وتعني أيضًا «نفض الغبار»، وكأن الفلسطينيين ينفضون عن أنفسهم عقودًا من المهانة المتراكمة من خلال المواجهة المباشرة مع الاحتلال.

بدأت الانتفاضة سلسلة غير منسقة من المواجهات مع السلطات الإسرائيلية، وتخلى المتظاهرون عن استخدام الأسلحة، وأعلنوا أن حركتهم سلمية (رغم إلقاء الحجارة)، وردت السلطات الإسرائيلية بإطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، وقتلت القوات الإسرائيلية ٢٢ متظاهرًا قبل نهاية ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧. ولم يؤد القمع الإسرائيلي للحد من العنف، وإنما ساهم في تسريع دورة الاحتجاجات والمواجهات.

في الأسابيع الأولى للانتفاضة لم تكن هناك قيادة مركزية؛ وإنما تطورت الحركة من خلال سلسلة من التظاهرات العفوية التي اندلعت في أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية. وكما ذكر سري نسيبة فقد كانت الانتفاضة حركة شعبية فعل فيها «كل متظاهر ما يعتقد أنه الأفضل، وهرول القادة لمتابعته فيما يفعله».[48]

برزت منظمتان سريتان عندئذٍ لإعطاء التوجيهات للانتفاضة. في الضفة الغربية اتحدت الفروع المحلية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية — بما فيها حركة فتح التي أسسها ياسر عرفات — مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والشيوعيين لإنشاء قيادة سرية أطلقت على نفسها اسم «القيادة الوطنية الموحدة». وفي غزة أنشأ الإسلاميون بالاشتراك مع الإخوان المسلمين «حركة المقاومة الإسلامية» التي اشتهرت باسمها العربي المختصر «حماس». وأدت قوة القمع الإسرائيلي إلى استحالة التقاء تلك القيادات السرية وممارسة سلطتها علنًا. وبدلًا من ذلك نشرت كل منها نشرات دورية — سلسلة منشورات لحماس، وسلسلة مستقلة تمامًا من البيانات أصدرتها القيادة الوطنية الموحدة — لتحديد أهدافها وتوجيه العمل العام. وكانت منشورات حماس والقيادة الوطنية الموحدة بمنزلة دعاوى للعمل ونشرات إخبارية. وألقت تلك المنشورات الضوء أيضًا على الصراع المرير المتصاعد بين القوات القومية العلمانية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الإسلامية الصاعدة من أجل السيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة.

كانت جماعة الإخوان المسلمين هي الحركة السياسية الأكثر تنظيمًا في قطاع غزة وأول من استجاب للانتفاضة الشعبية، وكان زعيم الجماعة ناشطًا قعيدًا في منتصف

الخمسينات من عمره يُدعى الشيخ أحمد ياسين. وكما هي حال كثيرين من سكان غزة جاء الشيخ أحمد ياسين إلى غزة لاجئًا عام ١٩٤٨، وأكمل تعليمه — بعد أن أصيب بالشلل في حادث عمل وهو في سن المراهقة — ليصبح معلمًا في مدرسة وزعيمًا دينيًّا، وانضم إلى جماعة الإخوان المسلمين في الستينيات، وكان من أشد أنصار سيد قطب، فأعاد طباعة وتوزيع أعماله لتصل إلى أوسع نطاق ممكن من القراء في غزة. وفي منتصف السبعينيات أسس الشيخ أحمد ياسين جمعية خيرية باسم «المركز الإسلامي»، ومول من خلالها بناء مساجد ومدارس وعيادات طبية جديدة في جميع أنحاء قطاع غزة، وكانت بمنزلة شبكة لنشر القيم الإسلامية.

وفي ٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧ — وهي الليلة التي اندلعت فيها الاضطرابات — عقد الشيخ ياسين اجتماعًا لقادة الإخوان لتنسيق العمل، وقرروا في الاجتماع تحويل الإخوان المسلمين في غزة إلى حركة مقاومة، ونشأت حركة حماس مع أول منشور لهم يوم ١٤ ديسمبر/كانون الأول.

كان الجديد الذي جاءت به حماس هو التعبير عن التطلعات الفلسطينية من زاوية إسلامية صارمة. بعثت حماس — من أول بيان لها — برسالة متشددة جمعت بين مواجهة الدولة العبرية ورفض القومية العربية العلمانية. وأكدت حماس في بيانها أن «الإسلام وحده هو القادر على كسر اليهود وهدم حلمهم». وامتثالًا للآراء والحجج التي أوردها عبد الله عزام — الذي أوجب الجهاد في أفغانستان وفلسطين على حد سواء — أعلن الإسلاميون الفلسطينيون أن مقاومتهم موجهة ضد المحتل الأجنبي على الأراضي الإسلامية (وليس ضد القادة العرب المستبدين على النحو الذي دعا له سيد قطب). أكدت حماس في ميثاقها عام ١٩٨٨ أنه «يوم يغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد».[49]

كان هناك شيء جديد يحدث على مستوى القيادة الوطنية الموحدة أيضًا؛ مع أنها كانت من دعاة القومية العلمانية، وهيمنت على السياسة الفلسطينية منذ الستينيات. فلأول مرة أصبح الناشطون المحليون في الضفة الغربية يعبرون عن وجهات نظرهم دون استشارة عرفات وقيادة المنفى. ففي الضفة الغربية أصدرت القيادة الوطنية الموحدة بيانها الأول بعد وقت قصير من إصدار منشور حماس. وذكر سري نسيبة أن أول منشور للقيادة الوطنية الموحدة كتبه «اثنان من النشطاء المحليين التابعين لمنظمة

التحرير الفلسطينية» أصبحا «في السجن بالفعل عندما حان وقت توزيع منشورهما في الشوارع»، إذ اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية في حملة اعتقالات واسعة. ودعا المنشور إلى تنظيم إضراب عام لمدة ثلاثة أيام، وإيقاف كامل للنشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة، وحذر من محاولات خرق الإضراب أو التعاون مع الإسرائيليين.

واصلت القيادة الوطنية الموحدة إصدار النشرات الإخبارية كل بضعة أسابيع (أصدرت واحدًا وثلاثين نشرة في السنة الأولى للانتفاضة وحدها)، وحددت في تلك النشرات مجموعة من المطالب هي: إنهاء مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وإطلاق سراح الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن والقرى الفلسطينية. وشجعت تلك المنشورات الناس على رفع العلم الفلسطيني — الذي حظره الإسرائيليون منذ وقت طويل — وترديد هتافات مثل «يسقط الاحتلال» و«عاشت فلسطين العربية الحرة!»، وتمثَّل الهدف النهائي للقيادة الوطنية الموحدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.[50] وبهذا كانت الانتفاضة تتحول سريعًا إلى حركة استقلالية.

فاجأ اندلاع الانتفاضة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس مفاجأةً كاملة؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية — التي أقر جميع الفلسطينيين بأنها «ممثلهم الشرعي الوحيد» — احتكرت وقتًا طويلًا الحركة الوطنية الفلسطينية. ولكن المبادرة انتقلت الآن من القيادة «الخارجية» في تونس إلى نشطاء «داخليين» تابعين لمنظمة التحرير ويعملون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدى التمييز بين «الداخليين» و«الخارجيين» إلى وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مأزق واضح؛ إذ بدا فجأة أنه لا حاجة إلى عرفات ومساعديه بعد أن شرع سكان غزة والضفة الغربية في محاولتهم الخاصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ تحرك عرفات لطي الانتفاضة تحت سلطة منظمة التحرير، فأرسل أحد كبار قادة فتح — وهو خليل الوزير (الشهير باسمه الحركي «أبو جهاد») — لتنسيق العمل بين تونس والضفة الغربية. وكان منشور القيادة الوطنية الموحدة الثالث الصادر في ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ هو أول منشور تعتمده قيادة حركة فتح في تونس، وفي غضون ساعات وُزعت أكثر من ١٠٠ ألف نسخة من المنشور في أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، واستجاب سكان الأراضي المحتلة لصوت آلة عرفات السياسية الحازم الآمر بهمة ونشاط. قال سري نسيبة عن ذلك إن الأمر

«كان أشبه بتلقي العازفين الموسيقيين للإشارات من قائد الأوركسترا».[51] ومنذ ذلك الوقت أصبح عرفات وكبار مساعديه هم من يوجهون الانتفاضة.

عزمت الحكومة الإسرائيلية على منع منظمة التحرير من الاستفادة من الانتفاضة لتحقيق مكاسب سياسية على حساب إسرائيل، وأنهى قتلة إسرائيليون مهمة أبا جهاد بإطلاق النار على مسئول منظمة التحرير الفلسطينية في منزله في تونس يوم ١٦ أبريل/نيسان ١٩٨٨. غير أنه بمجرد أن تشكلت الصلة بين القيادة الوطنية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية استطاعت القيادة في تونس الحفاظ على سيطرتها على القوى العلمانية المشاركة في الانتفاضة.

استمرت دائرة الإضرابات والتظاهرات — استجابةً لدعوة المنشورات الصادرة عن حماس والقيادة الوطنية الموحدة — بلا هوادة. وتوقعت السلطات الإسرائيلية أن تنفد القوة الدافعة للحركة، غير أن الحركة بدا أنها تكتسب المزيد من القوة، وتُشكل تحديًا حقيقيًّا للسلطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ومع دخول الانتفاضة شهرها الثالث لجأت السلطات الإسرائيلية لوسائل غير مشروعة لقمع الانتفاضة. واستنادًا إلى قوانين الطوارئ التي وضعها مسئولو الانتداب البريطاني قبل وقت طويل من إقرار اتفاقيات جنيف للمعايير القانونية الدولية لمعاملة المدنيين في ظل الاحتلال، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى عقوبات جماعية مثل عمليات الاعتقال الواسعة، والاحتجاز بدون تهمة، وهدم المنازل.

فزع الرأي العام الدولي عند رؤية صور الجنود المدججين بالسلاح وهم يردون بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين الذين يلقون بالحجارة، مما دفع إسحاق رابين — وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت — إلى أن يأمر باستخدام «القوة والضرب البدني» بدلًا من الذخيرة الحية الفتاكة. وقد افتضحت وحشية تلك السياسة التي تبدو حميدة ظاهريًّا عندما بثت شبكة تليفزيون سي بي إس في الولايات المتحدة صورًا لجنود إسرائيليين ينهالون بالضرب الرهيب على الشباب الفلسطينيين بالقرب من نابلس في فبراير/شباط ١٩٨٨. وفي صور معينة شوهد جندي إسرائيلي وهو يمد ذراع أحد السجناء ويضربها من أعلى بقوة بصخرة كبيرة على نحو متكرر لكسر عظام الذراع.[52] ونصح المحامي العام الإسرائيلي رابين أن ينبه جنوده إلى عدم قانونية مثل هذه التصرفات، ولكن الجيش الإسرائيلي استمر في إخضاع المتظاهرين الفلسطينيين للضرب العنيف، وتعرض أكثر من ثلاثين فلسطينيًّا للضرب حتى الموت في السنة الأولى للانتفاضة.[53]

ومن المدهش حقًّا أن الفلسطينيين استطاعوا الحفاظ على أساليب المقاومة السلمية إزاء هذا العنف الإسرائيلي، ونفت السلطات الإسرائيلية صحة المزاعم الفلسطينية بعدم استخدام العنف، وذكرت أن المتظاهرين ألقوا قضبانًا حديدية وزجاجات حارقة بالإضافة إلى الحجارة؛ وهي قذائف قادرة على التسبب في إصابات خطيرة أو في الوفاة. غير أن الفلسطينيين لم يلجئوا قط لاستخدام الأسلحة النارية في مواجهاتهم مع الإسرائيليين، وهو ما ساعد كثيرًا في تغيير الرأي العام الغربي الذي نظر إلى الفلسطينيين طوال عقود على أنهم إرهابيون، واعتبر إسرائيل رمزًا للنبي داوود. ووجدت إسرائيل نفسها في موقف غير مألوف تحاول فيه أن تمحو صورة جالوت التي رسمتها لها الصحافة الدولية.

أدى أسلوب اللاعنف إلى جعل الانتفاضة أكثر الحركات الفلسطينية شمولًا. فبدلًا من تدريب الشباب تدريبًا عسكريًّا فقد حشدت المظاهرات والعصيان المدني للانتفاضة جميع سكان الأراضي المحتلة — نساءً ورجالًا، صغارًا وكبارًا — في نضال مشترك من أجل التحرير. وقدمت المنشورات السرية لحماس والقيادة الوطنية الموحدة نطاقًا عريضًا من استراتيجيات المقاومة — من إضرابات، ومقاطعات للمنتجات الإسرائيلية، وتعليم منزلي لمقاومة إغلاق المدارس، وزراعة للبساتين لزيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء — وهي الاستراتيجيات التي دعمت الفلسطينيين في ظل الاحتلال، وغرست شعورًا عميقًا بالهدف المشترك أبقى الانتفاضة مستمرة مع القمع الإسرائيلي الشديد.

نشأت التوترات بين القيادة الوطنية الموحدة علمانية التوجه وبين حماس مع استمرار الانتفاضة طوال ربيع وصيف عام ١٩٨٨. ادعت كلتا المنظمتين أنها تمثل المقاومة الفلسطينية. وفي منشوراتها أشارت حماس إلى نفسها بعبارة «حركتكم، حركة المقاومة الإسلامية، حماس»، وزعمت القيادة الوطنية الموحدة أنها تقود الجماهير الفلسطينية، وتحدثت عن الشعب على اعتبار أنه: «لبى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة».[54] قرأت المنظمتان المتنافستان — العلمانية والإسلامية — كل مهما منشورات الأخرى، وتنافستا للسيطرة على التحركات الشعبية في الشارع. وعندما دعت حماس إلى إضراب وطني في منشورها يوم ١٨ أغسطس/آب — وهو حق قصرته منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها في الأراضي المحتلة — أصدرت القيادة الوطنية الموحدة أول انتقاد مباشر للمنظمة الإسلامية، قائلةً إن «كل ضربة لوحدة الصف هي بمنزلة خدمة كبيرة للعدو وإضرار بالانتفاضة».

حجب هذا التنافس على الهيمنة الاختلافات الجوهرية بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية: ففي حين سعت حماس لتدمير الدولة اليهودية، أرادت منظمة التحرير والقيادة الوطنية الموحدة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. واعتبرت حماس أن أرض فلسطين بالكامل أرضًا إسلامية غير قابلة للمصادرة أو نقل الملكية ويجب تحريرها من الحكم غير الإسلامي بالجهاد، وهكذا كانت مواجهتها مع إسرائيل مواجهة طويلة الأجل، لأن هدفها النهائي هو إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين. وعلى الجانب الآخر اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية نحو حل الدولتين منذ عام ١٩٧٤، واستغل ياسر عرفات الانتفاضة وسيلةً لإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية عاصمتها القدس الشرقية؛ حتى لو كان هذا يعني الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن نسبة الـ ٧٨ بالمائة من أرض فلسطين التي استولت عليها الدولة اليهودية عام ١٩٤٨. ولما لم يتسن التوفيق بين موقفي حركتي المقاومة، اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية مسار حل الدولتين متجاهلةً آراء حركة المقاومة الإسلامية.

أدت المقاومة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي لتصدر الانتفاضة الصفحات الأولى للصحافة العالمية؛ خاصة في العالم العربي. ففي يونيو/حزيران ١٩٨٨ عقدت جامعة الدول العربية قمة طارئة في العاصمة الجزائرية لمناقشة قضية الانتفاضة، واغتنمت منظمة التحرير الفرصة لعرض بيان لموقفها الداعي لاعتراف مشترك بحق الفلسطينيين والإسرائيليين في العيش في سلام وأمن. ورفضت حماس موقف منظمة التحرير بلا تردد، وأعادت التأكيد على حق المسلمين في كامل أرض فلسطين. وكان قادتها قد أعلنوا عن آرائهم في منشور حماس الصادر بتاريخ ١٨ أغسطس/آب الذي أصرت فيه المقاومة الإسلامية على أن «المسلمين كان لهم حق كامل — وليس جزئيًّا — في فلسطين لأجيال طويلة، في الماضي والحاضر والمستقبل».

واستمرت منظمة التحرير الفلسطينية — التي لم تردعها المعارضة الإسلامية — في استخدام الانتفاضة لإضفاء الشرعية على دعوتها لحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ أعلنت منظمة التحرير خططها لعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني — أو البرلمان الفلسطيني في المنفى — لتعزيز مكاسب الانتفاضة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في «حق العودة، وحق تقرير المصير، وحق إقامة دولة مستقلة على التراب الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية».[55] ومرة أخرى رفضت حماس موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ونددت

به، وقالت في منشورها الصادر يوم ٥ أكتوبر/تشرين الأول: «إننا نرفض التنازل ولو عن شبر واحد من أرضنا التي روتها دماء صحابة النبي وتابعيهم.» وأكدت حماس بإصرار قائلةً: «سنواصل الانتفاضة حتى تحرير كامل أرضنا من دنس اليهود (بعون الله).» وهكذا كانت خطوط المواجهة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية أوضح ما تكون.

كانت أجندة عرفات لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني — الذي تقرر انعقاده في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ — تتلخص في إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وفيما يخص الكثيرين في غزة والضفة الغربية — ممن أرهقتهم شهور الانتفاضة الأحد عشر والأعمال الانتقامية الإسرائيلية العنيفة — جسَّد إعلان إقامة الدولة وعد الاستقلال وإنهاء الاحتلال، وهي مكاسب اعتبروها كافيةً مقابل تضحياتهم وتطلعوا إلى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر/تشرين الثاني بلهفة متزايدة.

وبالرغم من بعض تحفظات سري نسيبة على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية فقد رأى — على حد قوله — أن إعلان الاستقلال الوشيك «حدث مهم، وكأي شخص آخر، تطلعت منتظرًا ما سيتمخض عنه». أراد نسيبة — الذي تلقى نسخة مسبقة من النص الذي سيلقيه عرفات — أن يكون إعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني لحظة يتذكرها الناس، وتمنى أن يقرأ النص على «عشرات الألوف من الناس» في الحرم الشريف، مجمع الحرم الواقع على جبل الهيكل في مدينة القدس القديمة. يقول نسيبة: «أردت من الشعب الرازح تحت الاحتلال — شعب الانتفاضة — أن يتجمع في مركز كوننا، ويحتفل باستقلالنا».

ولكن هذا لم يكن مقدرًا. ففي ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ — وهو اليوم الذي خاطب فيه عرفات المجلس الوطني الفلسطيني — فرضت إسرائيل حظر تجول وحشي صارم على الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية، وحظرت سير السيارات والمدنيين في الشوارع. وقرر نسيبة تجاهل حظر التجول، وشق طريقه عبر الشوارع الخلفية نحو المسجد الأقصى المبارك حيث تجمع عدد من النشطاء السياسيين حول بعض علماء الدين. يقول نسيبة: «دخلنا جميعًا المسجد الأقصى، وفي الساعة المحددة، ومع دقات أجراس كنيسة القيامة، والصيحات التي ارتفعت من المآذن، قرأنا جميعًا إعلان الاستقلال.»[56]

مثَّل الإعلان — الذي قرأه عرفات في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة — تحولًا جذريًّا عن سياسات منظمة التحرير الفلسطينية السابقة. أقر الإعلان خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ — التي نصت على إقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين — وأعلن قبول قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ — الصادرين بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ — اللذين أرسيا مبدأ عودة الأرض المحتلة في مقابل السلام. وألزم الإعلان منظمة التحرير الفلسطينية بالتعايش السلمي مع إسرائيل.

قطعت منظمة التحرير الفلسطينية شوطًا طويلًا منذ المحاولات الأولى لمندوبها الدبلوماسي في لندن سعيد حمامي لطرح حل الدولتين في عام ١٩٧٤. وهكذا قدمت المنظمة — التي لم تعد منظمة حرب عصابات بعد أن تخلى عرفات تمامًا عن «كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الفردي والجماعي وإرهاب الدولة» — نفسها للمجتمع الدولي على أنها حكومة مؤقتة لدولة تحت التأسيس.

وجاء الاعتراف الدولي سريعًا بعد ذلك. اعترفت أربع وثمانون دولة اعترافًا كاملًا بدولة فلسطين الجديدة، بما في ذلك معظم الدول العربية، وعدد من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية، والأنصار التقليديون لحركة التحرير الفلسطينية مثل الصين والاتحاد السوفييتي، ومنحت معظم دول أوروبا الغربية لفلسطين وضعًا دبلوماسيًّا لا يرقى لمستوى الاعتراف الكامل، غير أن الولايات المتحدة وكندا امتنعتا تمامًا عن الاعتراف بالدولة الجديدة. وفي منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٨٩ أحرزت منظمة التحرير الفلسطينية انتصارًا رمزيًا آخر باكتساب حق مخاطبة مجلس الأمن الدولي لتتساوى بذلك مع الدول الأعضاء.[57]

لم يلق إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قبولًا لدى الحكومة الإسرائيلية. ورد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ببيان مكتوب يوم ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني استنكر فيه الإعلان، ووصفه بأنه «ممارسة دعائية خادعة تهدف لخلق انطباع بالاعتدال وتحقيق الإنجازات لأولئك الذين يمارسون أعمال العنف في مناطق يهودا والسامرة»، ورفضت الحكومة الإسرائيلية الإعلان باعتباره يقدم «معلومات زائفة تهدف لتضليل الرأي العام العالمي».[58]

ولم تنبهر حماس أيضًا بالإعلان، وأصدرت المقاومة الإسلامية بيانًا شددت فيه على «حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على كامل أرض فلسطين» وليس فقط

على الأراضي المحتلة، وقالت في بيانها: «لا تلتفتوا إلى قرارات الأمم المتحدة التي تحاول منح الكيان الصهيوني الشرعية على أي جزء من أرض فلسطين ... فتلك الأرض ملك للأمة الإسلامية وليس للأمم المتحدة.»[59]

ورغم كل هذه الإثارة المحيطة بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني فإن المبادرة لم تحقق أي فوائد ملموسة لسكان غزة والضفة الغربية. فإسرائيل لم تظهر استعدادًا للتخلي عن الأراضي المحتلة أكبر مما كانت تظهره قبل إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨. وبعد عام من الإثارة والتوقعات العالية، بدا أن شيئًا لم يتغير، إلا أن الفلسطينيين دفعوا ثمنًا باهظًا مقابل نتائج ضئيلة كهذه؛ فبحلول الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الانتفاضة — في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨ — أشارت التقديرات إلى مقتل ٦٢٦ وإصابة ٣٧ ألف واعتقال أكثر من ٣٥ ألف فلسطيني خلال تلك السنة؛ وظل كثير من هؤلاء وراء القضبان مع بدء السنة الثانية للانتفاضة.[60]

وبحلول عام ١٩٨٩ انزوت المثالية التي بدأت بها الانتفاضة لتفسح الطريق أمام التشاؤم، واختفت وحدة الهدف لتحل محلها الحزبية والشقاق. انخرط أنصار حماس في معارك مفتوحة مع أعضاء فتح. وبدأ أفراد اللجان الأمنية الشعبية داخل المجتمع الفلسطيني في إرهاب وضرب وحتى قتل إخوانهم الفلسطينيين المشتبه في تعاونهم مع السلطات الإسرائيلية. وظلت البيانات تصدر، والتظاهرات تقام، والحجارة تُرشق، والخسائر تزداد مع مُضي الانتفاضة نحو نهاية غير معلومة هي المرحلة الأخيرة من الصراع العربي الإسرائيلي المستمر منذ عقود؛ ذلك الصراع الذي بدا أن المجتمع الدولي لا يملك حلًّا له.

* * *

على مدار الثمانينيات بدأ عدد من الحركات الإسلامية كفاحًا مسلحًا إما للإطاحة بحكام علمانيين وإما لصد غزاة أجانب. تمنى الإسلاميون إقامة دولة إسلامية تُحكم بالشريعة الإسلامية — التي آمنوا إيمانًا راسخًا بأنها شريعة الله — واستمدوا إلهامهم من نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران. في مصر نجحت حركة منشقة في اغتيال الرئيس أنور السادات، وفي سوريا أثارت جماعة الإخوان

المسلمين حربًا أهلية ضد الحكومة البعثية برئاسة حافظ الأسد. واعتبرت حركة المقاومة الشيعية اللبنانية المعروفة باسم «حزب الله» — متأثرةً في ذلك بشدة بجمهورية إيران الإسلامية — أن الولايات المتحدة وإسرائيل وجهان لعملة واحدة، وسعت لإنزال هزيمة فادحة بهما معًا في لبنان. وكان الجهاد في أفغانستان موجهًا ضد أعداء داخليين وخارجيين على حد سواء؛ إذ استهدف قوات الاحتلال السوفييتية والحكومة الشيوعية الأفغانية التي كانت صريحةً في عدائها للإسلام. ودعا الإسلاميون في غزة والضفة الغربية إلى جهاد مستمر طويل الأجل ضد الدولة اليهودية لإعادة فلسطين إلى العالم الإسلامي في ظل حكومة إسلامية. ولم تؤد النجاحات العسكرية — التي حققها حزب الله حين أرغم الأمريكيين على الانسحاب الكامل من لبنان وأجبر الإسرائيليين على إعادة توزيع قواتهم، وتلك التي حققها المجاهدون الأفغان بإرغام السوفييت على الجلاء عن بلادهم عام ١٩٨٩ — إلى إقامة الدول الإسلامية المثالية التي تمنى المفكرون الأيديولوجيون الإسلاميون إقامتها. فقد ظل كلٌّ من لبنان وأفغانستان غارقين في الحروب الأهلية وقتًا طويلًا بعد إجبار أعدائهما الخارجيين على الانسحاب.

تبنى الإسلاميون في أنحاء العالم العربي نهجًا طويل الأجل لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية، فتحدثت المفكرة الإسلامية المصرية زينب الغزالي عن دورات إعداد مدتها ثلاثة عشر عامًا تتكرر إلى أن تؤيد الأغلبية العظمى من المصريين قيام حكومة إسلامية. وتعهدت حماس بالنضال من أجل تحرير كامل أرض فلسطين «مهما طال الزمن». وهكذا كان النصر النهائي للدولة الإسلامية بمنزلة مشروع ممتد وصبر لا بد منه.

ومع أن الإسلاميين خسروا بعض المعارك في نضالهم «في سبيل الله» فقد ظلوا موقنين من أنهم سينتصرون في النهاية. وفي الوقت نفسه أحرزت الجماعات الإسلامية عددًا من الانتصارات في إعادة تشكيل المجتمع العربي. فبرزت المنظمات الإسلامية في أنحاء العالم العربي مجتذبةً أعدادًا متزايدةً من الأتباع المخلصين في الثمانينيات والتسعينيات، وانتشرت القيم الإسلامية في المجتمع العربي مع شروع المزيد من الشباب في إطلاق لحاهم وميل النساء المتزايد إلى الالتزام بالحجاب وارتداء الملابس المحتشمة، وهيمنت المنشورات الإسلامية على المكتبات. وهكذا أُجبرت الثقافة العلمانية على التراجع أمام نهضة إسلامية تزداد قوةً كل يوم حتى يومنا هذا.

تشجع الإسلاميون بالتغيرات الكبرى التي حدثت في السياسة العالمية في نهاية عام ١٩٨٩؛ فقد كانت بديهيات عصر الحرب الباردة تنهار بنفس سرعة انهيار سور

برلين، الذي سقط يوم ٩ نوفمبر/تشرين الثاني منهيًا المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ومستهلًّا نظامًا عالميًّا جديدًا. وفسر كثير من الإسلاميين انهيار القوة السوفييتية على أنه دليل على إفلاس الشيوعية الملحدة ومبشر بعصر إسلامي جديد. ولكنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة عالم أحادي القطب تهيمن عليه القوة العظمى الأخيرة المتبقية: الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع عشر

ما بعد الحرب الباردة

بعد قرابة نصف قرن من التنافس بين القوتين العظميين وضعت الحرب الباردة أوزارها فجأة عام ١٩٨٩. أحدثت سياسات الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف الداعية إلى مزيد من المصارحة (جلاسنوست) والإصلاح الداخلي (بيرسترويكا) تغييرات دائمة في الثقافة السياسية للاتحاد السوفييتي خلال منتصف الثمانينيات. وبحلول الوقت الذي انهار فيه سور برلين رسميًّا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ تهاوى أيضًا الستار الحديدي الذي فصل أوروبا الشرقية عن أوروبا الغربية. وبدايةً من هزيمة الحزب الشيوعي في الانتخابات البولندية في يونيو/حزيران ١٩٨٩ بدأت حكومات الكتلة السوفييتية تسقط واحدةً تلو الأخرى؛ في المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. وقدم ديكتاتور ألمانيا الشرقية إريك هونيكر — الذي كان في وقت من الأوقات صاحب السلطة المطلقة — استقالته في ذات الخريف، وأُعدم نيكولاي تشاوشيسكو — الذي حكم رومانيا بقبضة من حديد أكثر من عشرين عامًا — على يد الثوار دون محاكمة يوم عيد الميلاد عام ١٩٨٩.

تغير النظام الدولي عندما انهارت سياسة توازن القوى بين القوتين العظميين مفسحة الطريق أمام عصر أحادي القطب اتسم بالهيمنة الأمريكية، وعبر جورباتشوف والرئيس الأمريكي جورج إتش دابليو بوش عن الأمل الذي خلقته نهاية العداوة السوفييتية الأمريكية متعهدين بما أسمياه «نظامًا عالميًّا جديدًا». وحملت حقبة الهيمنة الأمريكية الجديدة للعالم العربي — وهو أحد الميادين الرئيسية التي دارت عليها رحى الحرب الباردة — قدرًا هائلًا من الغموض والشك. ومرة أخرى اضطر القادة العرب للتكيف مع قواعد جديدة ظهرت على الساحة الدولية.

اضطربت النظم الملكية العربية المحافظة لظهور شبح إطاحة الحركات الشعبية بحكومات استمرت في الحكم فترات طويلة، غير أنها لم تأسف لانهيار الشيوعية؛ فقد وضعت المغرب والأردن والسعودية وغيرها من دول الخليج ثقتها في الغرب، ومن حسن حظ تلك الأنظمة أن الغرب خرج من الحرب الباردة منتصرًا.

ولم تكن تلك حال الجمهوريات العربية اليسارية كسوريا والعراق وليبيا والجزائر التي اشتركت في أمور كثيرة مع الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية: فجميعها دول شمولية يتولى الرئاسة فيها حكام مستبدون يحكمون فترات طويلة، وتدعمهم جيوش كبيرة واقتصادات مركزية، وأشاعت صور جثة تشاوشيسكو التي بثتها شبكات التليفزيون في جميع أنحاء العالم قلقًا عميقًا في بعض العواصم العربية. فإذا حدث هذا في رومانيا، فما الذي يمنع حدوثه في بغداد أو دمشق؟

كان من الواضح أن الاتحاد السوفييتي لم يعد من الممكن الاعتماد عليه في الوقوف إلى جانب حلفائه من العرب، فعلى مدار العقود الأربعة الماضية لجأت الجمهوريات العربية إلى الاتحاد السوفييتي ليمدها بالعتاد العسكري، والمعونات التنموية، والدعم الدبلوماسي لموازنة قوى الهيمنة الغربية. غير أن هذا الزمن قد ولى. ففي خريف عام ١٩٨٩ ألح الرئيس السوري حافظ الأسد على جورباتشوف لتزويده بأسلحة أكثر تطورًا لمساعدة سوريا في تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل؛ غير أن الرئيس السوفييتي صده قائلًا: «مشكلاتكم لن تُحل من خلال أي توازن استراتيجي؛ وعلى أي حال الاتحاد السوفييتي يعتبر نفسه خارج اللعبة.»، وعاد الأسد إلى دمشق منكسرًا.

شعرت الفصائل الفلسطينية أيضًا بالقلق. وانتقد جورج حبش — زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — سياسات جورباتشوف خلال زيارة لموسكو في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩، وقال محذرًا: «إذا مضيتم في هذا الطريق إلى آخره، فإنكم سوف تلحقون الضرر بشعوب العالم الثالث كله.» وكان المحلل السياسي المخضرم محمد حسنين هيكل شاهدًا على الاضطراب الذي حدث في أوساط القيادات العربية. يقول هيكل: «في الوقت الذي أحس فيه كثيرون أن هناك انتقالًا من مرحلة إلى أخرى في التاريخ السياسي العالمي … ظلت أطراف كثيرة تفكر وتتصرف بنفس القواعد والقوالب القديمة. كان هناك فشل على جميع الأصعدة في توقع القواعد الجديدة بصورة سليمة.»[1]

برزت الصراعات العربية القديمة التي كانت قائمةً في حقبة الحرب الباردة إلى مقدمة المشهد في عصر الهيمنة الأمريكية الجديد أحادي القطب. فالعراق — الذي

أوهنته حرب السنوات الثماني مع إيران (١٩٨٠–١٩٨٨) — ظل يمتلك موارد عسكرية كافية لتأكيد سعيه إلى الهيمنة الإقليمية، وكان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ أولى أزمات عالم ما بعد الحرب الباردة. أدى غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى إلى استقطاب العالم العربي بأسره؛ فعارضت بعض الدول التدخل، وشاركت أخرى في تحالف قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. كما فصلت أزمة الكويت مواطني الدول العربية عن حكوماتهم بسبب بروز الرئيس العراقي صدام حسين بطلًا شعبيًّا في جميع أنحاء العالم العربي لوقوفه في وجه أمريكا ووعوده بتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

لم يكن كافيًا أن تُطرد القوات العراقية من الكويت لاستعادة النظام في المنطقة العربية، فقد ربط صدام حسين بين احتلال العراق للكويت وبين وضع سوريا في لبنان والاحتلال الإسرائيلي الممتد للأراضي الفلسطينية. وفي أعقاب حرب تحرير الكويت اضطر العالم العربي للاهتمام بالحرب الأهلية اللبنانية التي دخلت عامها الخامس عشر. وعقدت الولايات المتحدة من جانبها في مدريد أول اجتماع بين العرب والإسرائيليين لمناقشة خلافاتهم منذ مؤتمر السلام في عام ١٩٧٣. لم يكن واضحًا للمراقبين المعاصرين إن كان غزو العراق للكويت وطرده منها بالقوة بعد ذلك بشيرًا بعصر جديد يُحَل فيه الصراع أم مجرد تصعيد جديد في تاريخ طويل من النزاعات الإقليمية.

* * *

كان الرئيس العراقي صدام حسين من أوائل القادة العرب الذين أدركوا حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد حذر صدام أشقاءه من القادة العرب مبكرًا في مارس/آذار ١٩٩٠ قائلًا: «السنوات الخمس القادمة سوف تشهد سيطرة قوة أعظم واحدة تنفرد بمصائر العالم.»[2]

وكان العراق — من عدة نواحٍ — في وضع أفضل من باقي الجمهوريات العربية يؤهله للتحول من المنافسات القديمة لعصر الحرب الباردة إلى الحقائق الجديدة للهيمنة الأمريكية. فمع أن العراق تمتع فيما مضى بعلاقات شديدة المتانة مع الاتحاد السوفييتي — تأكدت من خلال معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٧٢ — فإن حرب السنوات الثماني العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) أذابت الجليد الذي كسا العلاقات الأمريكية العراقية. فقد دفع العداء الأمريكي لجمهورية إيران الإسلامية إدارة ريجان إلى مساندة

العراق لمنع الإيرانيين من تحقيق نصر صريح، وحتى بعد انتهاء الحرب دون منتصر أو مهزوم استمرت واشنطن في تقربها إلى بغداد.

كانت لدى الرئيس الأمريكي الجديد آنذاك جورج إتش دابليو بوش نية صادقة لإقامة علاقات أفضل مع العراق عندما تولى منصبه في يناير/كانون الثاني ١٩٨٩. وفي أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام أصدرت إدارة بوش توجيهات خاصة بالأمن القومي حددت سياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي التي وضعت أولوية قصوى لإقامة علاقات أوثق مع العراق. وجاء في تلك التوجيهات: «إن إقامة علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة والعراق من شأنه أن يخدم مصالحنا طويلة الأجل ويعزز الاستقرار في منطقتي الخليج والشرق الأوسط. ويجب على الولايات المتحدة أن تقدم حوافز اقتصادية وسياسية للعراق من أجل الاعتدال في سلوكه وزيادة نفوذنا لديه.» وشجعت التوجيهات أيضًا على فتح السوق العراقية أمام الشركات الأمريكية: «علينا أن نسعى ونعمل على تيسير الفرص أمام الشركات الأمريكية كي تساهم في إعادة بناء الاقتصاد العراقي.» وامتد هذا إلى ما وصفته الإدارة الأمريكية بأنه «أشكال غير قاتلة من المعونات العسكرية» لزيادة النفوذ الأمريكي على المؤسسة العسكرية العراقية.[3] وكان من الممكن التماس العذر لصدام حسين كونه اعتقد أنه قاد بلاده ببراعة وسط الاضطراب الشديد الذي ساد مع نهاية الحرب الباردة.

غير أن صدام حسين كان لا يزال يواجه تحديات مفزعة في حكم بلاده؛ تحديات سببتها قرارات كارثية اتخذها منذ اعتلاء السلطة عام ١٩٧٨. فقد فرضت الحرب غير المبررة — التي لم تؤت أي ثمرة في النهاية — التي شنها الرئيس العراقي على إيران عبئًا رهيبًا على البلاد؛ وعلى قاعدة تأييده بين أفراد الشعب العراقي. فقد لقي نصف مليون عراقي مصرعهم خلال الصراع الذي استمر ثماني سنوات، مما أثار معارضةً داخلية لحكم صدام، ومع استمرار الحرب اتخذت تلك المعارضة شكلًا عنيفًا. وفي عام ١٩٨٢ نجا صدام من محاولة اغتيال في قرية الدجيل شمال بغداد، ورد الرئيس العراقي بعنف غاشم، فأمر قوات أمنه بقتل قرابة ١٥٠ قرويًّا في إجراء انتقامي.

وفي شمال العراق استغلت الفصائل الكردية الحرب مع إيران لمحاولة الفوز بالحكم الذاتي، وردت الحكومة العراقية بحملة إبادة سُميت «الأنفال»؛ ومعناها «الغنائم». وبين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩ أُعيد توطين آلاف العراقيين الأكراد بالقوة في أماكن جديدة، ودُمرت ٢٠٠٠ قرية، وقُتل عدد يقدر بـ ١٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل في عمليات

الأنفال. وفي واحدة من أبشع الحوادث استخدمت الحكومة العراقية غاز الأعصاب ضد قرية حلبجة في مارس/آذار ١٩٨٨، فقتلت ٥ آلاف من المدنيين الأكراد.[4]

وكالأكراد تمامًا، تعرضت الطوائف السنية والشيعية العراقية أيضًا لقمع شديد — عمليات اعتقال تعسفية، وتعذيب واسع النطاق، وإعدام دون محاكمة — لكبت المعارضة. ولم يتمتع بالثقة والقدرة على الترقي في عراق صدام حسين سوى الأعضاء الراسخين في حزب البعث الحاكم. وبحلول عام ١٩٨٩ تحول العراق — الذي كان يزهو يومًا بقيمه العلمانية، وارتفاع نسبة التعلم وانخفاض الأمية، والمساواة بين الجنسين — إلى جمهورية للخوف.[5]

وإلى جانب الشعب الهائج المضطرب، كان أكثر التحديات التي واجهت صدام حسين إلحاحًا مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية هو إعادة بناء اقتصاد بلاده الممزق. فثروة العراق مستمدة من موارده البترولية الهائلة؛ وطوال ثماني سنوات انقطع خط النفط الحيوي نتيجة الهجمات على خطوط أنابيب البترول وعلى منشآت الموانئ، وحرب ناقلات البترول الشعواء التي نقلت الصراع العراقي الإيراني إلى الخطوط البحرية الدولية بالخليج. ولما حُرم العراق من عوائد النفط اضطر لاقتراض مليارات الدولارات من جيران الخليج العربي لتمويل المجهود الحربي. ومع نهاية الحرب عام ١٩٨٨ صار العراق مدينًا بنحو ٤٠ مليار دولار لدول الخليج الأخرى، واستهلك سداد الدين أكثر من ٥٠ بالمائة من دخل العراق من البترول عام ١٩٩٠.[6]

وفاقم الانخفاض المستمر في سعر النفط مشكلات العراق بشدة، وليتمكن من سداد ديون بلاده كان صدام حسين بحاجة إلى أن تظل أسعار البترول في نطاق ٢٥ دولارًا للبرميل (أثناء ذروة الحرب بين العراق وإيران وصل سعر برميل النفط إلى ٣٥ دولارًا). وراقب صدام بيأس الأسعار العالمية وهي تهبط إلى ١٤ دولارًا للبرميل في يوليو/تموز ١٩٩٠. فقد أصبح الخليج — بعد أن عاد إليه السلام مرة أخرى — قادرًا على تصدير كل كمية النفط التي يحتاجها العالم. وما زاد الطين بلة أن بعض دول الخليج كانت تنتج كميات تفوق كثيرًا الحصص المحددة لها من قبل منظمة أوبك؛ وكانت الكويت واحدة من أكثر الدول انتهاكًا للحصص المحددة. كانت لدى الكويت مبررات قوية لانتهاك قواعد أوبك بشأن حصص الإنتاج، ففي وقت سابق من الثمانينيات عملت الحكومة الكويتية على تنويع اقتصادها بالاستثمار بكثافة في مصافي تكرير غربية وافتتاح آلاف من محطات البنزين في جميع أنحاء أوروبا باسم جديد هو

«كيو-إيت» (وهو جناس لاسم الكويت)، واتجهت صادرات الكويت من النفط الخام على نحو متزايد إلى المنشآت المملوكة لها في الغرب، وكلما زادت كميات النفط الخام التي تبيعها الكويت لمصافي تكريرها الغربية زادت أرباحها في أوروبا.[7] وحققت المصافي ومنافذ البيع أرباحًا أكثر كثيرًا مما كانت تجنيه من وراء تصدير النفط الخام، وحصنت الكويت ضد التأثر بتذبذب أسعار النفط الخام. وهكذا كانت الكويت مهتمةً بالوصول إلى الحد الأقصى من الإنتاج أكثر كثيرًا من اهتمامها بالوصول إلى أعلى سعر للبرميل من خلال الالتزام بتعليمات أوبك.

وعلى النقيض لم يمتلك العراق أي منافذ بيع خارجية كهذه، وكانت عوائده مرتبطة بشدة بسعر البترول الخام، وكان كل انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر البرميل يعني صافي خسارة مقدارها مليار دولار في العائدات السنوية للعراق. وفي اجتماعات أوبك وجد العراق والكويت أنفسهما على طرفين متضادين من المائدة، إذ ضغط العراق لتخفيض الإنتاج ليرتفع سعر النفط في حين دعت الكويت إلى زيادة حجم الإنتاج. لم يعبأ الكويتيون كثيرًا بمخاوف العراق. وفي يونيو/حزيران ١٩٨٩ رفضت الكويت ببساطة الالتزام بالحصة المحددة لها من باقي أعضاء أوبك. ولما كانوا قد ساندوا المجهود الحربي العراقي ضد إيران بقروض بلغت ١٤ مليار دولار فقد شعر الكويتيون أن من حقهم الآن بعد انتهاء الحرب إعطاء الأولوية لمصالحهم الاقتصادية.

بدأ صدام حسين يُحمِّل الكويت مسئولية المتاعب الاقتصادية التي عاناها العراق، ورد على ذلك بممارسة الضغط والتهديد لتلك المشيخة الخليجية الصغيرة؛ فطالب الكويت ليس فقط بإعفاء العراق من سداد دينه البالغ ١٤ مليار دولار، وإنما بمنحه قرضًا آخر بقيمة ١٠ مليارات دولار لإعادة إعمار العراق. كذلك اتهم صدام الكويت بسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة المشترك بين البلدين، وزعم أيضًا أن الكويت استولت على أراضٍ عراقية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وطالب «بعودة» الجزيرتين الاستراتيجيتين «وربة» و«بوبيان» الواقعتين عند رأس الخليج لإقامة مرافق عسكرية عليهما ولمنح العراق منفذًا بحريًّا إلى المياه العميقة.

أعادت مزاعم صدام حسين تلك — مع عدم صحتها — فتح باب التحدي العراقي الطويل لحدود الكويت واستقلالها، فقد زعم العراق مرتين من قبل — في عام ١٩٣٧، وعندما نالت الكويت استقلالها عام ١٩٦١ — أن الكويت جزء من أراضيه. ولم يأخذ جيران العراق العرب تلك المزاعم والتهديدات الجديدة على محمل الجد، واعتبروها مجرد حديث أجوف.

غير أن الدول العربية كانت مخطئة: ففي يوليو/تموز ١٩٩٠ أيد صدام أقواله بالأفعال عندما أرسل أعدادًا كبيرة من قواته ودباباته إلى الحدود بين العراق والكويت، وأُجبرت الدول العربية الأخرى على اتخاذ إجراءات بعد أن أدركت أن أزمةً خطيرةً في طور التشكل.

استجابت مصر والسعودية للأزمة المتصاعدة بمحاولة التوسط للتوصل إلى حل دبلوماسي، ورتب العاهل السعودي الملك فهد والرئيس المصري حسني مبارك لقاءً بين الكويتيين والعراقيين في ميناء جدة السعودي المطل على البحر الأحمر في أول أغسطس/آب. ووعد صدام القادة العرب قبل الاجتماع بتسوية جميع الخلافات بين العراق وجيرانه «بطريقة أخوية».

كان صدام حسين قد عزم بالفعل على غزو الكويت، فقبل أن يوفد نائبه للالتقاء بولي العهد الكويتي في جدة طلب صدام عقد اجتماع مع السفيرة الأمريكية ببغداد — آبريل جلاسبي — يوم ٢٥ يوليو/تموز لاستطلاع موقف واشنطن تجاه الأزمة، وطمأنت جلاسبي الرئيس العراقي قائلة: «إن الذي لا يتوافر لدينا رأي حوله هو الخلافات العربية-العربية ومنها مثلًا خلافكم الحدودي مع الكويت.»[8] ويبدو أن صدام فهم من تعليقات السفيرة جلاسبي أنها تعني أن الولايات المتحدة لن تتدخل في أي نزاع ينشب بين العرب وبعضهم، وبعد وقت قصير من هذا الاجتماع، وسع صدام نطاق خططه للغزو، فقد عزم في البداية على القيام بعملية غزو محدودة للكويت للاستيلاء على الجزيرتين وحقل بترول الرميلة، ولكنه بعد ذلك طالب قواته باحتلال الكويت بالكامل. وفي اجتماع عقده مع مجلس قيادة الثورة الحاكم قال صدام إنه إذا ترك أسرة الصباح الحاكمة تسيطر على جزء من أراضي الكويت، فسوف يحشدون ضغطًا دوليًّا — لا سيما أمريكيًّا — لإرغام العراق على الانسحاب، فالغزو السريع الخاطف للإطاحة بأسرة الصباح قبل أن تتاح لها فرصة مناشدة الأمريكيين التدخل هو الذي يحقق للعراق أفضل احتمالات النجاح. وعلاوة على ذلك فإن العراق إذا تمكن من الاستيلاء على نفط جارته الثرية بالكامل، فسيتمكن من حل جميع مشكلاته على الفور.

عندما أرسل صدام حسين نائبه للقاء ولي العهد الكويتي في جدة في أول أغسطس/آب، كان يستغل الدبلوماسية لتحظى خططه العسكرية بميزة المفاجأة التامة، وجرى اللقاء بين عزة إبراهيم نائب الرئيس والشيخ سعد الصباح في أجواء ودية دون توجيه أي تهديدات. افترق الرجلان في وفاق، واتفقا على عقد اجتماعهما التالي

في بغداد، وبحلول الوقت الذي غادرا فيه جدة في منتصف الليل كانت القوات العراقية تتحرك بالفعل عابرةً الحدود مع الكويت.

في الساعات الأولى من صباح ٢ أغسطس/آب عبرت عشرات الألوف من الجنود العراقيين الحدود مع الكويت لاحتلال دولة الكويت الغنية بالنفط، وكان سكان الكويت المصدومون هم أول من اكتشف الغزو. تقول جيهان رجب — وهي مديرة مدرسة بمدينة الكويت — متذكرةً ما حدث: «في السادسة من صباح يوم ٢ أغسطس/آب نهضت من فراشي كالمعتاد، وفتحت النافذة ونظرت للخارج. وارتعبت عندما سمعت أصوات طلقات المدافع الرشاشة المتتابعة، لم تكن طلقة أو اثنتين وإنما إطلاق نار مستمر، ومتبادل بين جانبين. وترددت أصداء الأصوات من جدران المسجد المجاور لنا وتبين لنا ما يحدث على الفور وعلى نحو مفزع. كان العراق يغزو الكويت.»[9]

بدأت أجراس الهواتف تدق في جميع العواصم العربية؛ فأوقظ الملك فهد على النبأ في الخامسة صباحًا، ولم يكد الملك السعودي يصدق أن القوات العراقية غزت الكويت؛ فهو قبل ساعات قليلة في الليلة السابقة ودع المفاوضين العراقي والكويتي في جدة، وعلى الفور حاول الاتصال بصدام حسين، لكنه لم يتمكن من الوصول إليه، وكانت مكالمته التالية للملك حسين ملك الأردن، المعروف بأنه من أقرب المقربين للرئيس العراقي.

بعدها بساعة واحدة أيقظ المعاونون الرئيس المصري حسني مبارك لإبلاغه بأن القوات العراقية احتلت بالفعل قصر الأمير ومقرات الوزارات الرئيسية بالعاصمة الكويتية. وكان على القادة العرب أن ينتظروا حتى منتصف النهار للحصول على أول تفسير من بغداد، وشرح المبعوث السياسي لصدام لزعماء الدول العربية المتشككين قائلًا: «هذا جزء من العراق عاد إليه.»[10]

واجه المجتمع الدولي في ذلك الوقت أولى أزمات عصر ما بعد الحرب الباردة. وصلت أنباء الغزو إلى البيت الأبيض في التاسعة مساء يوم ١ أغسطس/آب (يوجد فرق توقيت مدته عدة ساعات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط)؛ وأصدرت إدارة بوش تنديدًا قويًّا بالغزو العراقي في ذات الليلة. وفي الصباح التالي أحالت الموضوع إلى مجلس الأمن؛ الذي أصدر بسرعة القرار رقم ٦٦٠ الذي دعا لانسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية.

أسرعت القوات العراقية بلا اكتراث داخل العاصمة الكويت في محاولة لإلقاء القبض على أمير الكويت — الشيخ جابر الأحمد الصباح — وأسرته. ولو أن العراقيين

نجحوا في إلقاء القبض على الأسرة الحاكمة لتمتعوا بقدر أكبر كثيرًا من السيطرة على البلاد باحتجاز الأمير وأسرته رهائن لضمان تحقيق أهدافهم. إلا أن الأمير كان قد تلقى تحذيرًا بأن العراقيين يهاجمون، فغادر مع أسرته لائذًا بالمملكة السعودية المجاورة.

عاد ولي العهد الكويتي — الشيخ سعد — من اجتماع جدة الذي عقده مع نائب الرئيس العراقي، فعلم أن الغزو يحدث بالفعل؛ فاتصل على الفور بالسفير الأمريكي في الكويت، وطلب رسميًّا دعمًا عسكريًّا أمريكيًّا لصد الغزو العراقي قبل أن يلحق ببقية الأسرة الملكية في منفاها في المملكة العربية السعودية. وبهذين التصرفين البسيطين — طلب المساعدة الأمريكية، واللجوء للمنفى — تمكن آل الصباح من حصار الغزو العراقي منذ لحظاته الأولى، غير أن الشعب الكويتي اضطر إلى مواجهة سبعة أشهر من الرعب قبل أن تنتهي محنة الغزو.

في ظل التسلط الفاشي والنفاق السياسي للنظام البعثي بدت الأيام الأولى من الغزو وكأنها منقولة بالحرف من رواية جورج أورويل التي تحمل اسم «١٩٨٤»، إذ زعم العراقيون بسخافة يصعب تصديقها أنهم دخلوا الكويت بدعوة من ثورة شعبية للإطاحة بحكم أسرة الصباح، وأصدرت الحكومة العراقية بيانًا رسميًّا قالت فيه: «إن القوات العراقية أدت مهمتها في مساندة ثورة شعبية كويتية ضد حكم أسرة الصباح.»[11] ثم نصب النظام العراقي بعد ذلك ما أسماه حكومة كويتية حرة مؤقتة.

غير أنه مع عدم وجود ثوار كويتيين يؤيدون الادعاءات العراقية سرعان ما تخلت حكومة صدام حسين عن مزاعم التحرير، وأعلنت ضم الكويت إلى أراضيها. وفي ٨ أغسطس/آب أعلن العراق أن الكويت هي المحافظة العراقية التاسعة عشرة، وعمل العراقيون بعد ذلك على محو اسم الكويت من الخرائط، بل إنهم أطلقوا على مدينة الكويت العاصمة اسمًا من وضعهم هو «كاظمة».

وبحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول صدرت مراسيم جديدة تطالب جميع الكويتيين بتغيير أوراق هوياتهم وكذلك اللوحات المعدنية لسياراتهم إلى هويات ولوحات عراقية، وحاول العراقيون فرض أوامرهم على الكويتيين بحرمانهم من الخدمات ما لم يستخرجوا أوراقًا عراقية، ولم تعد البطاقات التموينية الخاصة بالسلع الغذائية الأساسية كاللبن والسكر والأرز والدقيق وزيت الطهي تُمنح إلا لمن يحملون بطاقات هوية عراقية، وكان على المواطنين تقديم هوياتهم العراقية للحصول على الخدمات

الطبية. وأصبحت محطات الوقود تقدم خدماتها للسيارات التي تحمل لوحات عراقية فقط، غير أن غالبية الكويتيين قاوموا تلك الضغوط، ورفضوا الحصول على المواطنة العراقية، مفضلين الحصول على احتياجاتهم الأساسية من السوق السوداء.[12]

صاحب غزو الكويت عملية نهب شاملة للمتاجر والمكاتب والمساكن من القوات العراقية، وشُحِنَ الكثير من تلك السلع إلى بغداد. وعندما شاهد أحد المسئولين الكويتيين حمولات الشاحنات من السلع المنهوبة وهي تغادر متجهة إلى بغداد سأل ضابطًا عراقيًّا: «إذا كنتم تقولون إن الكويت جزء من العراق فلماذا تأخذون كل شيء منها؟» وأجابه الضابط: «لأنه لا ينبغي أن تكون هناك محافظة أفضل من العاصمة.»[13]

زادت وحشية الاحتلال مع كل يوم يمر، وقرب نهاية أغسطس/آب عين صدام حسين ابن عمه سيئ السمعة علي حسن المجيد — الملقب بـ«علي الكيميائي» لاستخدامه الغازات الكيميائية ضد الأكراد في حملة الأنفال — حاكمًا عسكريًّا على الكويت. كتبت جيهان رجب المقيمة في الكويت في يومياتها تقول: «بعد وصول علي حسن المجيد إلى الكويت زاد الفزع والرعب مع انتشار شائعات حول احتمال وقوع هجمات كيميائية.» وفر من استطاع الفرار. ويقول المصرفي الكويتي محمد اليحيى متأملًا: «كان الجميع يفكر في الهرب.» ووصف اليحيى طابور السيارات المتجهة من الكويت صوب الحدود السعودية بأن طوله بلغ نحو ٣٠ كيلومترًا (نحو ١٩ ميلًا). غير أن اليحيى آثر البقاء في الكويت.[14]

مع ترسخ القمع التام الذي مارسه النظام السياسي العراقي على أرض الكويت انتفض شعب الكويت في حركة مقاومة سلمية. كتبت جيهان رجب تقول: «خلال الأسبوع الأول من الغزو قررت النساء الكويتيات التظاهر في الشوارع احتجاجًا على ما حدث.» ونظمت المظاهرة الأولى يوم ٦ أغسطس/آب، أي بعد أربعة أيام فقط من الغزو. وتضيف جيهان: «كان هناك شعور بالتوتر والترقب معًا: بدا الأمر وكأن الجماهير أدركت على مستوى اللاوعي أنه حتى المظاهرة السلمية لن تكون مقبولة من العراقيين.» شارك في المسيرة عدد وصل إلى ثلاثمائة شخص حاملين لافتات وصورًا للأمير وولي العهد المنفيين وأعلامًا كويتية.

مزجت المتظاهرات بين أناشيد تمجد الكويت وأميرها وشعارات تندد بصدام حسين: «الموت لصدام» ونداءات غير ملائمة مثل «صدام صهيوني». مرت المظاهرتان الأوليان دون رد فعل من العراقيين، ولكن بحلول اليوم الثالث على التوالي من الاعتراضات

صارت الجماهير المتزايدة في مواجهة مباشرة مع الجنود العراقيين الذين أطلقوا النار على الجموع مباشرةً. تقول جيهان رجب: «حدثت جلبة وعم الهرج والمرج وزمجرت محركات السيارات وهي تحاول التراجع بعنف على الطريق، وصرخ الناس، واستمر إطلاق النار.» وافترش المتظاهرون القتلى والمصابون الأرض خارج قسم شرطة وسط مدينة الكويت. وتضيف جيهان: «كانت تلك آخر هذه التظاهرات في منطقتنا — وربما الأخيرة على الإطلاق — إذ كان العراقيون يطلقون النار للقتل أو لإحداث عاهات. وبدأ الكويتيون يدركون مدى وحشية الغزاة.»[15]

غير أن أنشطة المقاومة السلمية غير العنيفة استمرت طيلة فترة الاحتلال العراقي، وغيرت حركة المقاومة أساليبها لتجنب خطر التعرض للنيران العراقية. وفي ٢ سبتمبر/أيلول ميز الكويتيون انقضاء شهر على الغزو العراقي لبلادهم بحركة تحدٍّ استعراضي، انتشرت الخطة شفهيًّا بين جميع سكان مدينة الكويت، وقضت بأن يصعدوا إلى أسطح منازلهم في منتصف الليل ويصيحوا «الله أكبر»، وفي الساعة المحددة انضم الآلاف إلى فريق التنديد بالاحتلال. ومن وجهة نظر جيهان رجب كانت تلك صيحة «تحدٍّ وغضب مما حدث؛ من الغزو، ومن الوحشية التي أعقبته، ومن عمليات القتل، ومن مراكز التعذيب التي أقيمت في مناطق مختلفة في أنحاء الكويت.» وأطلق الجنود العراقيون طلقات تحذيرية تجاه أسطح المنازل لإسكات أصوات الاحتجاج، ولكن أهل الكويت ظلوا طوال ساعة كاملة يتحدون الاحتلال بنجاح. ويقول المصرفي الكويتي محمد اليحيى: «يقول البعض إن الكويت ولدت من جديد في تلك الليلة.»[16]

شن كثير من الكويتيين كذلك مقاومة مسلحة ضد العراقيين بقيادة ضباط الشرطة وجنود الجيش السابقين ممن تدربوا على استخدام الأسلحة النارية؛ وكانوا ينصبون الكمائن للجنود العراقيين، ويهاجمون مخازن الذخيرة. وكان الطريق المار أمام المدرسة التي تعمل فيها جيهان رجب طريقًا رئيسيًّا للمركبات العسكرية العراقية، فصار بؤرة التركيز للعديد من هجمات المقاومة. ففي أواخر أغسطس/آب فزعت جيهان على دوي انفجار هائل قادم من ناحية الطريق الرئيسي، أعقبه انطلاق وابل عشوائي من الصواريخ. وسرعان ما أدركت جيهان أن المقاومة هاجمت شاحنات عراقية تحمل ذخيرة وفجرتها، ولم تجرؤ على مغادرة شقتها إلا بعد أن سكتت الانفجارات، وعندما خرجت وجدت سيارات الإطفاء تطفئ الحطام المشتعل لشاحنات الجيش العراقي. تقول في يومياتها: «لم يتبق الكثير بخلاف بقايا هياكل عظمية متفحمة متناثرة. لا بد أن إنسانًا قد قضى نحبه في الانفجار.»

عرضت الهجمات قاطني الحي الذي تسكنه جيهان لخطر داهم متمثل في الشظايا المتساقطة الناجمة عن الهجوم، وكذلك في العمليات الانتقامية للعراقيين. تقول جيهان: «بعد تلك الواقعة تحديدًا — التي أصيب فيها بعض المنازل، وكان الأسوأ أن العراقيين هددوا بقتل كل أهل المنطقة إذا تكرر هذا مرة أخرى — سعت المقاومة لحماية المواطنين المدنيين بجعل تفجيراتها بعيدة عن الأحياء السكنية.»[17]

تعامل مواطنو الكويت مع التهديدات العراقية بمنتهى الجدية؛ وخيم شبح الموت بقوة على البلد المحتل. وقد أصبح الموت بالفعل على عتبة الكثير من الكويتيين: فقد كان أحد الأساليب التي استخدمها العراقيون هو إعادة بعض المعتقلين إلى منازلهم، ثم إطلاق النار عليهم وقتلهم أمام ذويهم، ولزيادة الرعب هددت السلطات بقتل جميع أفراد العائلة إذا نقلوا الجثة من مكانها، وكثيرًا ما كان القتلى يتركون يومين أو ثلاثة أيام في حر الصيف ليكونوا عبرة مؤلمة لمن يجرؤ على المقاومة.

وبالرغم من جهود العراقيين لترويع الكويتيين لحملهم على الاستسلام استمرت المقاومة بلا هوادة طيلة شهور الاحتلال السبعة. وتتفق مزاعم جيهان رجب بشأن «المقاومة المستمرة طيلة شهور الاحتلال الطويلة» مع وثائق المخابرات العراقية التي عُثر عليها بعد تحرير الكويت والتي تعقبت أنشطة المقاومة طيلة شهور الاحتلال السبعة.[18]

في الأيام الأولى للاحتلال لم يكن ثمة مبرر للاعتقاد بأن طموحات العراقيين ستقتصر على الكويت؛ فلم تكن أي دولة من دول الخليج العربي تملك قوة عسكرية كافية لصد غزو عراقي، وفي أعقاب سقوط الكويت شعر الأمريكيون والسعوديون بالقلق من أن يحاول صدام حسين احتلال حقول النفط السعودية القريبة منه.

آمنت إدارة بوش بأن وجود قوة أمريكية ضخمة هو العائق الوحيد الذي يمكن أن يردع طموحات صدام حسين، وأرادت الحصول على حقوق إنشاء قواعد للقوات الأمريكية في حال اضطرت للإقدام على عمل عسكري لطرد العراقيين؛ إلا أن الإدارة كانت بحاجة لتلقي طلب رسمي من الحكومة السعودية للدعم العسكري قبل أن يكون في الإمكان إرسال أي قوات. وتردد الملك فهد متخوفًا من أن يستفز هذا رد فعل شعبيًّا سلبيًّا؛ فبحكم أن المملكة السعودية مهد الإسلام الأول كانت دائمًا تنزعج بشدة من أي وجود لغير المسلمين على أراضيها. وعلاوة على ذلك فإن السعوديين — الذين لم

يتعرضوا قط من قبل لأي سيطرة إمبريالية أجنبية — يصونون استقلالهم عن الغرب بغيرة وحماسة؛ وأثار احتمال وجود أعداد كبيرة من القوات الأمريكية تملأ القواعد السعودية قلقًا واسع النطاق في جميع أرجاء المملكة المحافظة.

حفز احتمال تدفق القوات الأمريكية على المملكة العربية السعودية الإسلاميين في البلاد على العمل بنشاط، فعارض المحاربون السعوديون القدامى في الحرب الأفغانية — الذين كانوا مزهوين بنجاحاتهم أمام السوفييت — التدخل الأمريكي في الكويت بصلابة وعناد. وكان أسامة بن لادن قد عاد من الجهاد الأفغاني، ووضع قيد الإقامة الجبرية من قبل الحكومة السعودية بسبب خطبه العنيفة الصريحة؛ التي حظيت بانتشار واسع من خلال أشرطة الكاسيت المسجلة.

عندما غزت قوات صدام حسين الكويت كتب بن لادن إلى وزير الداخلية السعودي — الأمير نايف بن عبد العزيز — مقترحًا تعبئة شبكة المجاهدين التي آمن بفعاليتها الشديدة في طرد السوفييت من أفغانستان. يقول عبد الباري عطوان — وهو أحد الصحفيين القلائل الذين أجروا حوارات مع بن لادن في مخبئه في جبال تورا بورا بأفغانستان — متذكرًا: «زعم الشيخ بن لادن آنذاك أنه قادر على بناء جيش قوامه مائة ألف رجل، لكن رسالته هذه لم تلق أي اهتمام.»

عند موازنة الأمور اعتقد السعوديون أن العراقيين يشكلون أعظم تهديد لاستقرار بلادهم، فآثروا الحماية الأمريكية بالرغم من المعارضة السعودية الداخلية، وندد بن لادن بتلك الخطوة، واعتبرها خيانة للإسلام. يقول عطوان: «أخبرني الشيخ بن لادن أن أكبر صدمة تلقاها في حياته تمثَّلت في قرار الحكومة السعودية دعوة القوات الأمريكية للدفاع عن المملكة وتحرير الكويت.» ويتابع:

> كان يصعب عليه أن يصدق أن بيت آل سعود قد يرحب بانتشار قوات «ملحدة» على أرض شبه الجزيرة العربية، أي على مقربة من الحرمين الشريفين [مكة والمدينة]، للمرة الأولى منذ نشأة الإسلام. هذا وكان الشيخ بن لادن يخشى أن يؤدي ترحيب الحكومة السعودية بالقوات الأمريكية على أرض عربية إلى تعريض البلاد للاحتلال الأجنبي، مما قد يشكل نسخة طبق الأصل عن مجريات الأحداث في أفغانستان، ذلك أن الحكومة الشيوعية في كابول كانت قد دعت من قبل القوات الروسية إلى بلادها. وتمامًا كما حمل

الشيخ بن لادن السلاح لمحاربة القوات السوفييتية في أفغانستان، قرر حينئذٍ أن يحمل السلاح ليواجه الجيوش الأمريكية في شبه الجزيرة العربية.[19]

ولما كانت السلطات السعودية قد صادرت جواز سفر بن لادن، فقد اضطر للاستعانة بعلاقات أسرته الوثيقة بالأسرة المالكة السعودية للحصول على وثائق سفر تخوله مغادرة البلاد إلى منفى دائم. وفي عام ١٩٩٦ أعلن بن لادن الجهاد ضد الولايات المتحدة، وأعلن أن الأسرة المالكة السعودية «ارتدت عن الدين» بسبب أعمالها «ضد الإسلام.»[20] غير أن عداءه مع الولايات المتحدة والأسرة المالكة في السعودية — وهما حليفاه السابقان في الجهاد الأفغاني — يعود تاريخه إلى أحداث أغسطس/آب ١٩٩٠.

بدأت الأزمة الكويتية فصلًا جديدًا من التعاون السوفييتي الأمريكي في الدبلوماسية الدولية، ولأول مرة في تاريخه تمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء حاسم دون أن تقوضه سياسات الحرب الباردة. فعلى مدار الأشهر الأربعة التي أعقبت التمرير السريع للقرار رقم ٦٦٠ يوم ٢ أغسطس/آب أصدر مجلس الأمن إجمالي اثني عشر قرارًا مع استفحال الأزمة دون أن يواجه حق النقض (الفيتو)، ففي ٦ أغسطس/آب فرض مجلس الأمن عقوبات تجارية واقتصادية على العراق، وجمد أرصدته بالخارج (القرار رقم ٦٦١)؛ وشددت الأمم المتحدة نظام العقوبات مرة أخرى في ٢٥ سبتمبر/أيلول (القرار رقم ٦٧٠). وفي ٩ أغسطس/آب أعلن مجلس الأمن أن ضم العراق للكويت «باطل ولاغٍ» (القرار رقم ٦٦٢). وأدان عدد من القرارات الانتهاكات العراقية للحصانة الدبلوماسية في الكويت، وأقر حق مواطني الدول الأخرى في مغادرة كل من العراق والكويت. وعندما انضم السوفييت إلى الأمريكيين يوم ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني في تمرير القرار رقم ٦٧٨ — الذي يخول الدول الأعضاء «استخدام كافة الوسائل الضرورية» ضد العراق ما لم ينسحب انسحابًا كاملًا من الكويت بحلول يوم ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩١ — انتهت بذلك رسميًّا الحرب الباردة في الشرق الأوسط.

وكان أكثر ما أدهش الساسة العرب — لا سيما العراقيين — هو الموقف السوفييتي. يقول المحلل المصري محمد حسنين هيكل: «كثيرون في العالم العربي افترضوا أنه حتى إذا رفضت موسكو مساعدة العراق بعد الغزو فإنها ستلتزم الحياد على أقل تقدير، واندهشوا عندما ساعد الاتحاد السوفييتي الأمريكيين في تمرير قرار تلو الآخر من خلال مجلس الأمن.» وما لم يتصوره العالم العربي هو مدى الضعف الذي آلت

إليه دولة الاتحاد السوفييتي واهتمامها بالحفاظ على علاقات طيبة مع واشنطن. ولما كان للأمريكيين مصالح جيوستراتيجية في الخليج أدرك السوفييت أنهم إما أن يؤيدوا الولايات المتحدة وإما يدخلوا في مواجهة معها، ولكنهم لا يستطيعون منعها من العمل. ولما وجدوا أنهم لن يجنوا شيئًا من المواجهة اختار السوفييت التعاون مع الولايات المتحدة، وتركوا حليفهم العربي السابق — العراق — مكشوفًا تمامًا.

كان العالم العربي بطيئًا في إدراك التوجهات الجديدة للسياسة السوفييتية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبينما صم العراق أذنيه عن قرارات الأمم المتحدة، وبينما بدأت الولايات المتحدة حشد التحالف للحرب، ظل العالم العربي يتوقع من الاتحاد السوفييتي أن يمنع الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء عسكري ضد حليفه العراق، غير أن وزير الخارجية السوفييتي إدوارد شيفرنادزه تعاون تعاونًا وثيقًا مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في صياغة القرار الذي أجاز العمل العسكري. يقول هيكل: «وعلى نحو أدهش الوفود العربية صار من الواضح أن موسكو ستمنح واشنطن تفويضًا بالتصرف.»[21]

وفي حين تمتع الأمريكيون والسوفييت بلحظة من التعاون غير المسبوق بشأن أزمة الكويت عانى العالم العربي حالةً غير مسبوقة من الانقسام. أدى غزو دولة عربية لدولة شقيقة، والتهديد بتدخل خارجي، لانقسامات عميقة بين القادة العرب.

تولت مصر — التي عادت إلى الصف العربي من جديد بعد عقد كامل من العزلة نتيجة توقيع معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل — قيادة تنظيم رد الفعل العربي تجاه أزمة الكويت؛ فعقد الرئيس مبارك قمة عربية طارئة — هي الأولى التي تعقد في القاهرة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد — يوم ١٠ أغسطس/آب. وجلس العراقيون والكويتيون وجهًا لوجه لأول مرة منذ الغزو. كانت لحظة توتر شديد؛ وألقى أمير الكويت خطبة مصالحة في محاولة لاسترضاء العراقيين وطرح حل دبلوماسي للأزمة. كان يأمل في العودة إلى ما توقفت عنده مفاوضات اجتماع الأول من أغسطس/آب في جدة، غير أن العراقيين تبنوا موقفًا متشددًا. وعندما انتهى الأمير من خطابه، وجلس، احتج المبعوث العراقي طه ياسين رمضان قائلًا: «لا أعرف على أي أساس يخاطبنا الشيخ؛ فلم يعد هناك وجود للكويت.»[22] واندفع الأمير خارجًا من القاعة احتجاجًا على هذا القول.

من وجهة نظر بعض الزعماء العرب كان التهديد بالتدخل الأمريكي أكثر خطورة من الغزو العراقي للكويت، وحذر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد المؤتمرين قائلًا: «أجيال من شعوبنا قضت عمرها في محاربة الاستعمار، ولا يعقل أن نجد الآن من يمهد الطريق للاستعمار كي يعود لأراضينا بقواته العسكرية.»[23] وشارك قادة ليبيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس بن جديد في تخوفه، وضغطوا من أجل عمل عربي مشترك لحل الأزمة. وكان أملهم التفاوض على انسحاب عراقي من الكويت بشروط يقبلها الطرفان دون مزيد من النزاع المسلح أو التدخل الأجنبي.

وعندما حانت لحظة التصويت على القرار النهائي لقمة القاهرة ظهرت انقسامات العالم العربي أوضح ما تكون. أدان نص القرار الغزو، واستنكر ضم العراق للكويت، وطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات العراقية من الكويت، كما أقر طلب المملكة العربية السعودية للدعم العسكري العربي في مواجهة تهديدات العراق لأراضيها. أغلق مبارك باب المناقشة حول القرار بعد ساعتين فقط، ثم طرح نص القرار للتصويت، وهو ما جعل العالم العربي ينقسم إلى معسكرين مختلفين أشد الاختلاف، إذ أيدت القرار النهائي عشر دول في حين عارضته تسع دول. كتب هيكل يقول: «استغرق الأمر أقل من ساعتين لكي يحدث أعمق انقسام على الإطلاق في العالم العربي، وضاعت آخر فرصة واهنة للتوصل لحل عربي.»[24]

آمنت الحكومة الأمريكية بأنه لن يرغم العراقيين على الانسحاب من الكويت سوى تهديد قوي، ولم تكن لدى الأمريكيين أي ثقة في الدبلوماسية العربية، وإنما شرعوا على الفور في تجنيد حلفاء عرب للعمل العسكري. كانت طلائع القوات الأمريكية قد نزلت بالفعل على أراضٍ سعودية يوم ٨ أغسطس/آب، ولحقت بها بعد ذلك وحدات مصرية ومغربية. وكان السوريون — الذين كانوا في حالة عداء مع العراق ومهتمون بالتقارب مع الولايات المتحدة بعد أن سحب السوفييت دعمهم لهم — يميلون للانضمام إلى التحالف (وأكدوا مشاركتهم فيه يوم ١٢ سبتمبر/أيلول). كذلك أخذت باقي دول الخليج جانب السعودية، وعرضت تقديم قوات ومنشآت للتحالف الذي تقوده أمريكا.

بعد أن شق بأفعاله الصف العربي إلى معسكرين لا سبيل للمصالحة بينهما لعب صدام حسين بعد ذلك على الرأي العام العربي لقلب المواطنين على حكوماتهم في الدول العربية؛ فقدم نفسه للشعوب العربية على أنه رجل أفعال وقف في وجه الأمريكيين والإسرائيليين. وأدان صدام الولايات المتحدة لكيلها بمكيالين، واستصدارها قرارات من

مجلس الأمن نيابة عن دولة الكويت الغنية بالنفط في الوقت الذي تتعامى فيه عن خروقات إسرائيل المتكررة لقرارات الأمم المتحدة الداعية للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وبأفعاله تلك وضع صدام حسين ضغوطًا متزايدة على الأنظمة العربية بأن صورها في صورة أنظمة عميلة للقوى الغربية تضحي بالمصالح العربية في سبيل الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة. واتهم صدام صراحةً قادة الدول العربية الأشقاء باتباع القواعد الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة. واحتشدت الجماهير العربية تهتف للزعيم الوحيد الذي رفض الانحناء أمام الضغوط الأمريكية؛ فاندلعت تظاهرات عنيفة في كل من المغرب ومصر وسوريا احتجاجًا على قرارات زعمائها بالانضمام للتحالف. ونُظمت مظاهرات حاشدة في الأردن وفي الأراضي الفلسطينية تأييدًا للعراقيين على نحو أحزن كثيرًا الأمراء الكويتيين المنفيين الذين قدموا طوال سنوات دعمًا سخيًّا للأسرة الهاشمية ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجد العاهل الأردني الملك حسين وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية — اللذان تمتعا في وقت من الأوقات بعلاقات ودية للغاية مع النظام العراقي — أنفسهما عالقين بين مطرقة الرأي العام العربي المؤيد لصدام حسين وسندان مطالبة المجتمع الدولي لهما بالانضمام للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الغزو العراقي للكويت. أعلن عرفات صراحةً تأييده لصدام حسين، في حين اقتصر العاهل الأردني على رفض إدانة العراقيين مع سعيه للتوصل إلى «حل عربي» بات مستبعدًا لأزمة الكويت. واتُّهِمَ الملك حسين من قبل إدارة الرئيس بوش وزعماء دول الخليج بتأييد غزو الكويت. وفي أعقاب الأزمة واجه الأردن عزلة فرضتها عليه دول الخليج والعالم الغربي. إلا أن الملك حسين احتفظ بتأييد الشعب الأردني؛ متجنبًا أزمة كان من الممكن أن تكلفه عرشه.

وفي النهاية أصبح صدام حسين أسيرًا لشعبيته في الشارع العربي؛ فباحتجاجه بالأسس الأخلاقية في قضايا مثل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والوقوف في وجه الضغوط الأمريكية، لم يترك لنفسه مجالًا للتراجع أو المساومة. كذلك فإن الحكومة الأمريكية لم تقم وزنًا كبيرًا للحجج التي ولدت التأييد الشعبي العربي له؛ إذ رفضت إدارة بوش أن توسع مساحة النقاش بعيدًا عن السياق المباشر للغزو العراقي للكويت. ولم يكن بوسع صدام حسين الانسحاب دون أن يحصل على بعض التنازلات التي تحفظ ماء وجهه على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تنازلات لم يكن الأمريكيون مستعدين

لتقديمها. وهكذا ساق القدر صدام حسين نحو الحرب بسبب عدم استعداده للعب وفق القواعد الأمريكية.

بحلول يوم ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩١ — وهو الموعد النهائي المحدد في قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ لانسحاب العراق من الكويت — حشدت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا هائلًا لطرد العراق من الكويت بالقوة. وشكلت القوات الأمريكية أكثر من ثلثي مجموع القوات، إذ بلغ عدد جنودها ٦٥٠ ألف جندي. وأسهم العالم العربي بنحو ١٨٥ ألف جندي؛ ١٠٠ ألف جندي سعودي تدعمهم وحدات من مصر وسوريا والمغرب والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وتزعمت بريطانيا وفرنسا المساهمة الأوروبية في التحالف الذي شاركت فيه أيضًا إيطاليا وثمان دول أوروبية أخرى. وإجمالًا اتحدت نحو أربع وثلاثين دولة من قارات العالم الست لشن حرب عالمية على العراق.

حبس العالم أنفاسه مع مرور يوم الخامس عشر من يناير/كانون الثاني دون أن يحدث شيء. وفي اليوم التالي بدأت الولايات المتحدة عملية «عاصفة الصحراء» بقصف جوي مكثف لبغداد ولمواقع الجيش العراقي في كل من الكويت والعراق. وظل صدام حسين على عناده وتحديه مهددًا أعداءه بما أسماه «أم المعارك». كان أعظم غموض واجه قوات التحالف هو احتمال استخدام العراق لأسلحة كيماوية أو بيولوجية؛ كما فعل مع الأكراد في حملة الأنفال. وكان القادة العسكريون الأمريكيون يأملون في دحر العراق من الجو دون تعريض قوات مشاتهم لخطر حرب الغازات.

ورد العراقيون على الحرب الجوية بإطلاق صواريخ «سكود» طويلة المدى على إسرائيل وعلى المواقع الأمريكية في المملكة العربية السعودية. أصابت ثمانية صواريخ سكود مدينتي حيفا وتل أبيب دون سابق إنذار في أولى ساعات صباح يوم ١٨ يناير/كانون الثاني محدثةً خسائر مادية دون أن تسقط ضحايا. ومع انطلاق صفارات الإنذار نصحت محطات الإذاعة الإسرائيلية المواطنين بارتداء الأقنعة الواقية من الغازات والاحتماء داخل غرف محكمة الإغلاق خوفًا من أن يطلق العراقيون رءوسًا كيميائية مُحملة على صواريخ السكود.

عقدت حكومة إسحاق شامير جلسة طوارئ لتقرر كيفية الرد، غير أن إدارة بوش استطاعت إقناع الإسرائيليين بالبقاء بعيدًا عن حرب العراق. كان من الواضح أن صدام

حسين يأمل في تحويل حرب الكويت إلى صراع أوسع نطاقًا بين العرب وإسرائيل يربك التحالف الذي تقوده أمريكا. وروى محمد حسنين هيكل كيف أن هجمات العراق الصاروخية على إسرائيل أربكت حسابات الولاء لدى الجنود العرب المشاركين في التحالف، فعندما سمعت مجموعة من الجنود المصريين والسوريين كانت تعسكر في الأراضي السعودية أن العراق أطلق صواريخ سكود على إسرائيل احتفلوا بإطلاق صيحات «الله أكبر»، وعلى حد قول هيكل فإن هؤلاء الجنود «تذكروا بعد لحظات أنه يفترض بهم أن يكونوا ضد العراق، ولكن بعد فوات الأوان؛ فقد أحيل سبعة من المصريين والعديد من السوريين لمجالس تأديب عسكرية.»[25]

إجمالًا أُطلق نحو اثنين وأربعين صاروخًا على إسرائيل، بعضها سقط قبل وجهته في الأردن والضفة الغربية، واعترضت البعض الآخر صواريخ باتريوت. أثارت صواريخ سكود الفزع أكثر مما أحدثت إصابات. وهتف كثير من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ابتهاجًا بهجمات صدام حسين على إسرائيل. سعد الفلسطينيون — الذين أحبطهم المأزق الذي وقعت فيه الانتفاضة وسياسة القبضة الحديدية التي تمارسها إسرائيل لقمع الانتفاضة الشعبية، والذين أصبحوا محتجزين في منازلهم جراء حظر تجول صارم ممتد طوال الساعات الأربع والعشرين — برؤية الإسرائيليين يتعرضون للهجوم؛ على سبيل التغيير. وعندما صور الصحفيون الفلسطينيين وهم يرقصون فوق أسطح المنازل احتفالًا بصواريخ سكود شرح الأكاديمي الفلسطيني سري نسيبة رد فعلهم لإحدى الصحف البريطانية قائلًا: «إذا ابتهج الفلسطينيون برؤية صاروخ يتجه من الشرق إلى الغرب فهذا راجع إلى أنهم ظلوا طوال الأربعين عامًا الماضية يرون الصواريخ تتجه — على نحو مجازي — من الغرب إلى الشرق.» ودفع نسيبة ثمن تعليقاته بشأن الصواريخ؛ فبعد بضعة أيام قليلة أُلقي القبض عليه على أساس زائف يزعم مساعدته للعراقيين في توجيه صواريخهم السكود نحو أهداف إسرائيلية، وهي التهمة التي أودعته سجن الرملة مدة ثلاثة أشهر.[26]

وأطلق العراقيون ستة وأربعين صاروخ سكود على المملكة العربية السعودية؛ معظمها اعترضته صواريخ باتريوت، إلا أن واحدًا منها أصاب مخزنًا في الظهران كان يستخدم ثكنات للجنود الأمريكيين فقتل ٢٨ وجرح ما يزيد على ١٠٠ منهم، وهو أعلى رقم ضحايا تكبدته القوات الأمريكية في حادثة واحدة خلال الحرب.

وطمأن فحص حطام الصواريخ القادة الأمريكيين إلى أن العراقيين لا يستخدمون مواد بيولوجية أو كيميائية. وأدى عدم استخدام أسلحة غير تقليدية إلى تشجيع قوات

التحالف على نقل المعركة من الجو إلى الأرض، وفي ٢٢ فبراير/شباط أصدر الرئيس جورج بوش التحذير الأخير لصدام حسين لسحب قواته من الكويت بحلول ظهر اليوم التالي وإلا واجه حربًا برية.

وبحلول شهر فبراير/شباط كان العراق وجيشه قد تعرضا طوال أكثر من خمسة أسابيع لقصف جوي غير مسبوق على نحو تضاءل إلى جواره الأثر الذي أحدثته هجمات صواريخ سكود البسيطة على إسرائيل والسعودية. حافظت طائرات التحالف على معدل طلعات جوية وصل إلى ١٠٠٠ طلعة يوميًّا، واستخدمت أسلحةً موجهةً بالليزر ومتفجرات شديدة الانفجار وصواريخ كروز ضد الأهداف العراقية. وتحملت بغداد ومدن جنوب العراق غارات جوية مكثفة دمرت محطات توليد الكهرباء ومراكز الاتصالات والطرق والجسور والمصانع والأحياء السكنية.

ورغم عدم وجود إحصاءات رسمية للوفيات من المدنيين في حرب عاصفة الصحراء — تتراوح التقديرات بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف — فلا ريب أن آلافًا من المدنيين العراقيين قُتلوا وجُرحوا خلال القصف الجوي المكثف. وفي أسوأ واقعة حدثت أثناء الحرب ألقى سلاح الجو الأمريكي «قنبلتين ذكيتين» وزن كل منهما ٢٠٠٠ رطل في إحدى غاراته الجوية على حي الأميرية في بغداد فقتلتا أكثر من ٤٠٠ مدني معظمهم من النساء والأطفال الذين احتموا هربًا من القصف الجوي العنيف للمدينة. وعانى الجيش العراقي أيضًا إصابات وخسائر فادحة جراء القصف المتواصل، وانخفضت معنويات أفراده بحلول الأسبوع الثالث من شهر فبراير/شباط.

في مواجهة الطرد الوشيك من الكويت ردت الحكومة العراقية بحرب بيئية الهدف منها معاقبة الكويت ودول الخليج المجاورة. كانت القوات العراقية قد قامت بالفعل عمدًا بضخ أربعة ملايين برميل من النفط في مياه الخليج العربي، صانعةً بذلك أكبر بقعة زيت في العالم، وهي كتلة قاتلة طولها ٣٥ ميلًا وعرضها ١٥ ميلًا (٥٦ كيلومتر طولًا و٢٤ كيلومتر عرضًا)، وفي ضوء هشاشة الخليج كمنظومة بيئية وصنع تلك البقعة بعد سنوات من الدمار في الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية صارت بقعة الزيت بمنزلة كارثة بيئية ذات نطاق غير مسبوق.

وعشية بدء العمليات البرية قصف العراقيون ٧٠٠ بئر نفط كويتية بعبوات ناسفة صنعت جحيمًا. وشهدت جيهان رجب الانفجارات من سطح منزلها بالكويت، وسجلت تقول في يومياتها: «نستطيع أن نسمع بأنفسنا العراقيين يضعون المزيد من عبوات

الديناميت حول الآبار. السماء تضطرب وتلتهب بلون أحمر ناري، وبعض ألسنة اللهب ترتفع وتهبط باستمرار، وأخرى تنطلق في الهواء وتصل إلى ارتفاعات هائلة، وأتخيل أنها تطلق زئيرًا هائلًا. غير أن هناك نيرانًا أخرى تكاد تنبض بالحياة: فهي تندلع في كرة منتفخة تنبض بانتظام بكثافة رهيبة.» وفي الصباح التالي كانت سماء الكويت الزرقاء الصافية قد تلوثت بدخان ٧٠٠ بئر نفط مشتعلة. تقول جيهان رجب: «صارت السماء كلها سوداء هذا الصباح، وحجب الدخان الشمس».[27]

أضافت الحرب البيئية العراقية المزيد إلى الحاجة الملحة لشن الحملة البرية، وبدأت الحملة في الساعات الأولى من صباح الأحد ٢٤ فبراير/شباط ١٩٩١. وكانت الحرب البرية قصيرة وحاسمة بوحشية. اجتاحت قوات التحالف أراضي الكويت وأرغمت العراقيين على الانسحاب الكامل في خلال ١٠٠ ساعة فقط. كان الاقتتال العنيف مروعًا لسكان الكويت وللغزاة العراقيين على حد سواء، وكتبت جيهان رجب تصف الانفجارات الهائلة وإطلاق النار الكثيف في جميع أرجاء مدينة الكويت على خلفية ضجيج آبار البترول المشتعلة ومئات الطائرات التي عجت بها السماء. كتبت يوم ٢٦ فبراير/شباط — أي بعد يومين من بدء الهجوم البري — تقول: «يا لها من ليلة لا تُصدق! أضاء حاجز النيران السماء الدنيا بضوء أبيض يعمي الأبصار وومضات حمراء بلون الدم.»

وبدأت القوات العراقية المذعورة انسحابًا غير منظم، فبحث الجنود عن الشاحنات وعربات الجيب متجهين نحو الشمال حيث الحدود العراقية، واستولوا على كل المركبات التي ما زالت تعمل (إذ خرب الكويتيون سياراتهم الخاصة لمنع سرقتها). وهلك كثير من أولئك الذين وجدوا مركبات تقلهم على جسر موتلا؛ وهو امتداد مكشوف للطريق السريع رقم ٨٠ يمتد من الكويت نحو الحدود العراقية شمالًا. وتسبب آلاف الجنود العراقيين الذين اكتظت بهم شاحنات الجيش والحافلات والمركبات المدنية المسروقة في تكدس مروري شديد على الطريق السريع ٨٠، وقصفت طائرات التحالف مقدمة ومؤخرة الطابور المنسحب، فحبست بذلك آلافًا من المركبات في الوسط، ودُمر نحو ألفي مركبة خلال المذبحة التي تلت ذلك؛ ولا يُعرف بدقة أعداد العراقيين الذين تمكنوا من الهرب من سياراتهم وأعداد الذين قُتلوا، غير أن الصور التي التقطت «لطريق الموت» عرضت التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لاتهامات باستعمال القوة المفرطة، بل وارتكاب جرائم حرب. ضغطت إدارة بوش — التي خشيت أن تؤدي مثل تلك الأعمال الوحشية إلى زعزعة التأييد الدولي الذي حشدته للحملة — لإصدار قرار بوقف كامل لإطلاق النار يوم ٢٨ فبراير/شباط لإنهاء حرب الخليج.

تحقق تحرير الكويت بثمن باهظ. عبر الكويتيون عن فرحة غامرة باستعادة استقلالهم، غير أن بلادهم دمرت بالكامل نتيجة للغزو العراقي والحرب. اشتعلت المئات من آبار البترول، وخرجت الحرائق عن نطاق السيطرة، وانهارت البنية الأساسية تمامًا، وكان جزء كبير من البلد بحاجة لإعادة البناء من نقطة الصفر، وأصيب شعب الكويت بصدمة عميقة بسبب الاحتلال والحرب، إذ كان هناك آلاف من القتلى والنازحين والمفقودين.

وخرج الوطن العربي كله من الصراع منقسمًا ومصابًا بجرح غائر، لقد عارض المواطنون العرب بقوة قرارات حكوماتهم بدعم التحالف وقتال دولة عربية شقيقة، ونبذت الحكومات التي انضمت إلى التحالف تلك التي لم تنضم، وكانت الإدانة من نصيب الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتأييدها المفرط لنظام صدام حسين، وكانت الدول الثلاث تعتمد بشدة على الدعم المالي من الخليج، فعانت اقتصاديًّا بسبب الموقف الذي اتخذته، وأعرب العديد من المحللين العرب عن عدم ثقتهم الكاملة في الولايات المتحدة ومخاوفهم من نوايا أمريكا في العالم الجديد أحادي القطب. كان سعي أمريكا للحل العسكري بقرار أحادي الجانب وما رأوه معارضةً لجهود الحل الدبلوماسي لأزمة الخليج كفيلان بجعل الكثيرين يؤمنون بأن الولايات المتحدة استغلت تلك الحرب لترسيخ وجودها في الخليج والهيمنة على الموارد النفطية بالمنطقة. وأدت حقيقة بقاء الآلاف من الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية وغيرها من دول الخليج سنواتٍ بعد تحرير الكويت إلى تعميق تلك المخاوف.

ولم يجلب الانسحاب من الكويت أي راحة أو هدوء للعراق، فقد شجعت إدارة بوش — التي ظنت أنها دمرت مكانة صدام حسين وقواته العسكرية — الشعب العراقي على الثورة والإطاحة بالديكتاتور في أوائل فبراير/شباط ١٩٩١. بدأت محطات الإذاعة الأمريكية تبث رسائل للعراق تعد بتقديم الولايات المتحدة الدعم للانتفاضات الشعبية، ووجدت رسائلها آذانًا مصغية في المناطق الكردية في شمال العراق ومناطق الشيعة في الجنوب وهي المناطق التي عانت الأمرين في ظل حكم صدام حسين. واندلعت الانتفاضات في تلك المناطق في أوائل مارس/آذار ١٩٩١.

ولم تكن تلك هي النتيجة التي تمنت الولايات المتحدة تحقيقها من وراء حملتها الدعائية؛ فقد أراد الأمريكيون رؤية انقلاب عسكري في بغداد يطيح بصدام حسين. وهددت الانتفاضات الكردية والشيعية المصالح الأمريكية؛ إذ كانت تركيا — حليف الولايات المتحدة في حلف الناتو — تقاتل قتالًا مريرًا ضد ثورة انفصالية يقودها حزب

العمال الكردستاني منذ عام ١٩٨٤،وعارضت أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة كردية عراقية على الحدود الشرقية لتركيا، وخشيَ الأمريكيون من جانبهم من أن تؤدي ثورة شيعية ناجحة إلى تقوية النفوذ الإقليمي لجمهورية إيران الإسلامية.

ومع أنهم شجعوا العراقيين على الثورة لم يقدم الأمريكيون أي دعم للشيعة أو للأكراد؛ وتعامت إدارة بوش عما يحدث بينما أعاد صدام حسين تجميع شتات قواته لقمع حركات التمرد بوحشية لا ترحم، ويُعتقد أن عشرات الآلاف من الشيعة قُتلوا خلال قمع تمردهم، وأن مئات الآلاف من الأكراد فروا من انتقام العراقيين، ولجئوا إلى تركيا وإيران.

عندما واجهت الولايات المتحدة كارثةً إنسانيةً مروعةً من صنعها استجابت بفرض منطقة حظر جوي فوق شمال العراق، جابت دوريات من الطائرات الأمريكية فوق المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٣٦ لحماية الأكراد من قوات صدام حسين، في حين فرضت الطائرات البريطانية منطقة حظر جوي فوق جنوب العراق. ومن المفارقات أن منطقة الحظر الجوي خلقت بالضبط منطقة الحكم الذاتي الكردي التي عارضتها تركيا بشدة. وعُقدت انتخابات تشريعية لمجلس مستقل عن دولة صدام حسين في مايو/أيار ١٩٩٢ مستهلةً إنشاء ما أصبح يعرف بعدها باسم «الحكومة الإقليمية الكردية» في العراق.

وبعد أن أخفقت إدارة بوش في الإطاحة بصدام حسين بالطرق العسكرية أو بالثورات الداخلية عادت إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يجرد العراق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، ويشدد على مسئولية العراق عن دفع تعويضات عن انتهاكات وقت الحرب، ويؤكد العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرارات سابقة. وأدرك صدام حسين أن تلك الإجراءات اتخذت للحض على إسقاط حكمه، فرد بالتحدي. أمر صدام برسم صورة بالفسيفساء لجورج بوش على أرضية مدخل فندق الرشيد ببغداد بحيث يطأ جميع نزلاء الفندق بأقدامهم وجه غريمه، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢ احتفل صدام بهزيمة بوش في الانتخابات الرئاسية، لقد سقط بوش؛ وظل صدام في السلطة.

استطاع الأمريكيون أن يزعموا أنهم حققوا نصرًا عسكريًّا كاملًا في حرب الخليج، غير أن نصرهم السياسي كان جزئيًّا ومحدودًا، كان بقاء صدام حسين يعني أن يظل العراق مصدرًا لعدم الاستقرار في منطقة شديدة التقلب، وعلى عكس ما تمنته إدارة

بوش تمامًا وضع صدام أجندة للسياسة الإقليمية بعد حرب عاصفة الصحراء، فعن طريق المقارنة بين وضع العراق في الكويت وبين الاحتلال السوري للبنان والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أرغم الرئيس العراقي المجتمع الدولي على الاهتمام ببعض النزاعات البارزة في منطقة الشرق الأوسط.

* * *

بحلول نهاية الثمانينيات بدت احتمالات السلام في لبنان بعيدة المنال على نحو غير مسبوق. كان تسعون بالمائة من أراضي البلاد تحت الاحتلال الأجنبي؛ إذ تسيطر إسرائيل على ما أسمته المنطقة الأمنية بجنوب لبنان، وتنتشر القوات السورية في باقي أنحاء البلاد. وتدفقت الأموال الأجنبية على البلاد لتسليح مجموعات مختلفة من الميليشيات المتصارعة التي دمرت نزاعاتها المسلحة على السلطة البلدات والمدن في جميع أنحاء لبنان. وشب جيل كامل عن الطوق في ظلال الحرب محرومًا من التعليم أو من فرصة كسب عيشه بشرف. انهارت لبنان التي كانت ذات يوم نموذجًا مزدهرًا للديمقراطية في الشرق الأوسط، وتحولت إلى دولة ضعيفة تمارس سوريا سيطرتها عليها.

أدى انهيار الدولة اللبنانية تحت وطأة القتال الطائفي إلى التشكيك في أساس النظام السياسي المذهبي اللبناني ذاته؛ وهو النظام الذي نص عليه الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. فكثير من الساسة المخضرمين اعتبروا أن المزيج المتقلب من الديانات والسياسات هو المسئول عن الحرب الأهلية، وعزموا على تطبيق إصلاح جذري وشامل كجزء من أي تسوية سلمية. كان رشيد كرامي — وهو مسلم سني شغل منصب رئيس الوزراء عشر مرات — قد طالب وقتًا طويلًا بإجراء إصلاح جذري للحكومة اللبنانية لترسيخ المساواة السياسية بين المسلمين والمسيحيين. وآمن كرامي — الذي عاد مرة أخرى لتولي منصب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ — بأن جميع المواطنين اللبنانيين — بصرف النظر عن ديانتهم — ينبغي أن تكون لهم حقوق متساوية في الترشح لأي منصب في الدولة. وشارك كرامي وجهة نظره أعضاء إصلاحيون آخرون في مجلس الوزراء. رفض نبيه بري — رئيس حزب أمل الشيعي ووزير العدل — الميثاق الوطني باعتباره «نظامًا عقيمًا عاجزًا عن التغير والتطور»، ودعا إلى نظام سياسي جديد.[28]

أصبح أمين الجميل — الذي شكَّلت فترة ولايته الرئاسية طوال ست سنوات (١٩٨٢–١٩٨٨) حضيض السياسة اللبنانية — موضع تركيز هجمات الإصلاحيين.

واقترح وزير المواصلات الدرزي وليد جنبلاط خلع الجميل من منصبه بقوة السلاح. ورفض العديد من الوزراء حضور جلسات مجلس الوزراء التي كان يرأسها، وانضم كرامي إلى المقاطعة، وتوقف المجلس عن الانعقاد مما عطل الحكومة عن العمل تمامًا.

صعدّ كرامي المواجهة مع الجميل في مايو/أيار ١٩٨٧ عندما تقدم باستقالته من منصب رئيس الوزراء، واعتقد العديد من المراقبين أن كرامي استقال ليخوض انتخابات الرئاسة في انتخابات عام ١٩٨٨ القادمة، فقد حاول السياسي السني ذلك مرة من قبل عام ١٩٧٠ ومُنع من الترشح للمنصب المقصور على المسيحيين الموارنة فحسب. كان كرامي شخصية عامة تحظى بالاحترام والتوقير ويدعمه مؤيدون أقوياء في معسكر الإصلاحيين، وربما كانت لديه فرصة أفضل في عام ١٩٨٨ من فرصة عام ١٩٧٠ في ظل انهيار السياسة اللبنانية الحالي، غير أنه لم يحصل قط على فرصة إعلان ترشحه؛ فبعد أربعة أسابيع من استقالته من رئاسة الوزارة، اغتيل رشيد كرامي بقنبلة زُرعت في طائرته المروحية. ومع أن قتلة كرامي لم يُلق القبض عليهم قط فقد كانت الرسالة الضمنية لاغتياله مفهومة على نطاق واسع، ومفادها أن: الميثاق الوطني غير قابل للتفاوض.

لم يستطع الرئيس الجميل الذي يعاني العزلة أن يعثر على سياسي سني جدير بالثقة ومستعد لشغل منصب رئيس الوزراء في أعقاب اغتيال كرامي؛ فعين وزير التعليم السني في حكومة كرامي المتوقفة عن العمل سليم الحص قائمًا بأعمال رئيس الوزراء. واعتبارًا من يونيو/حزيران ١٩٨٧ وحتى نهاية فترة ولاية الجميل في ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ ظل لبنان دون حكومة عاملة بصورة فعلية. وتمثّل التحدي الذي واجه لبنان عام ١٩٨٨ في التوافق على رئيس جديد في وقت لم تستطع فيه النخب السياسية المتحاربة الاتفاق على أي شيء.

مرشح واحد فقط تقدم لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨: الرئيس الأسبق سليمان فرنجية. ولم تكن لدى الجماهير ثقة في ذلك القائد العسكري البالغ من العمر ٧٨ عامًا الذي فشل في منع نشوب الحرب الأهلية خلال فترة ولايته السابقة (١٩٧٠–١٩٧٦). ولم يظن أحد أنه سيكون أكثر فعالية في تحقيق المصالحة الوطنية بعد مرور اثني عشر عامًا.

كان غياب المرشحين للرئاسة نقطةً خلافيةً لأنه بحلول اليوم المحدد للانتخاب لم يكن هناك ناخبون كافون لاختيار الرئيس الجديد. ففي لبنان يُنتخب الرئيس من

قبل البرلمان، ولما لم تُجر انتخابات برلمانية منذ اندلاع الحرب الأهلية فقد طُلب من الباقين على قيد الحياة من نواب البرلمان المنتخب عام ١٩٧٢ الطاعنين في السن في ١٨ أغسطس/آب القيام بواجبهم الدستوري لفترة ثالثة. وكان كثيرون من النواب الستة والسبعين الباقين على قيد الحياة قد هربوا من بلدهم الذي مزقته الحرب بحثًا عن حياة أكثر أمنًا بالخارج، وفي يوم الانتخاب لم يتمكن سوى ثمانية وثلاثين منهم من الحضور إلى البرلمان. ومع عدم اكتمال النصاب القانوني للبرلمان صار لبنان دون رئيس للمرة الأولى في تاريخه.

وفقًا لنص الدستور اللبناني فإنه في حالة غياب رئيس منتخب يُخول رئيس الوزراء وحكومته صلاحيات السلطة التنفيذية لحين تنصيب رئيس جديد. ومع قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس الجميل شكّل هذا النص الدستوري خطرًا داهمًا على الحرس الماروني للوضع السياسي الراهن، فلما كان غياب الرئيس حدثًا غير مسبوق في لبنان لم يسبق لمسلم سني من قبل أن تولى السلطة التنفيذية. وخشي الموارنة المحافظون أنه إذا اضطلع الحص بسلطة كهذه فإنه سيسعى حتمًا لإصلاح النظام السياسي ويتخلى عن الميثاق الوطني لصالح حكم الأغلبية (المسلمة). وكان هذا يعني نهاية لبنان بوصفه دولة مسيحية في الشرق الأوسط.

ومع قرب نهاية فترة حكم الجميل وفي منتصف ليلة ٢٢ سبتمبر/أيلول سيطر اللواء ميشال عون — القائد العام الماروني للجيش اللبناني — على مقاليد الأمور. طلب اللواء البالغ من العمر ٥٣ عامًا — والمنحدر من قرية حارة حريك التي تضم سكانًا مسيحيين وشيعة في ضواحي بيروت الجنوبية — من الجميل إقالة الحكومة المؤقتة برئاسة الحص قبل أن تكتسب السلطة التنفيذية بموجب الدستور. وحذر عون الرئيس المنتهية ولايته قائلًا: «سيدي الرئيس، من حقك دستوريًّا أن تشكل حكومة جديدة أو لا تفعل. فإذا اخترت البديل الأخير [أي عدم تشكيل حكومة] فسوف نعتبرك خائنًا اعتبارًا من منتصف الليل.»[29]

كان انقلاب عون بمحاولته تلك لحل الأزمة يخلق أزمة أخرى؛ فباعتباره مسيحيًّا مارونيًّا فإنه لا يحق له تولي رئاسة الوزراء؛ فهو منصب قصره الميثاق الوطني على المسلمين السنة، وكان الرجل الذي زعم أنه يحافظ على الميثاق الوطني يقوض في واقع الأمر أسس النظام المذهبي اللبناني. وفي الدقائق الأخيرة — قبل منتصف الليل بربع ساعة إن شئنا الدقة — رضخ أمين الجميل لضغوط عون، ووقع آخر قرارين تنفيذيين

في مدة ولايته، قضى القرار الأول بإقالة حكومة تصريف الأعمال برئاسة سليم الحص، والثاني بتعيين ميشال عون رئيسًا لحكومة مؤقتة. ورفض الحص ومؤيدوه مرسومي اللحظة الأخيرة اللذين أصدرهما الجميل، وزعموا حقهم في حكم لبنان.

بين عشية وضحاها تحول لبنان من بلد بلا حكومة إلى بلد له حكومتان بأجندتين متضاربتين: سعى الحص لاستبدال ديمقراطية حرة تكون في صالح الأغلبية المسلمة للبلاد بالنظام المذهبي اللبناني تحت وصاية سورية؛ وحاول عون إعادة تأسيس الدولة اللبنانية على أساس الميثاق الوطني والحفاظ على الهيمنة المسيحية مع الاستقلال الكامل عن سوريا.

قسمت الحكومتان المتنافستان لبنان إلى دويلتين إحداهما مسيحية والأخرى مسلمة، وكانت هناك قلة من المسيحيين مستعدة للمشاركة في حكومة الحص، وفي المقابل لم يكن هناك أي مسلم مستعد للمشاركة في حكومة عون. سيطر الحص على المناطق السنية والشيعية، وسيطر عون على المناطق المسيحية من لبنان. واكتسبت هذه المنافسة مسحة هزلية؛ إذ عين كل من الزعيمين قادة للجيش وجهاز الأمن والخدمة المدنية، وكان البنك المركزي اللبناني هو الجهة الوحيدة التي وقفت في وجه ضغوط الازدواجية برغم أنه وجد نفسه مضطرًا لتمويل نفقات الحكومتين.

وجاء الخطر الحقيقي من أطراف خارجية، فوزارة الحص أيدت تأييدًا صريحًا الدور السوري في لبنان، ونالت الدعم الكامل من دمشق. وأدان عون الوجود السوري في لبنان باعتباره تهديدًا لسيادة البلاد واستقلالها، وحظيَ بالدعم الكامل من العراق. كانت بغداد مصممة على الثأر من دمشق، لأنها شقت الصف العربي، وأخذت جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٨، وقدمت الصراعات العديدة الدائرة على أرض لبنان فرصةً سانحةً للعراق لكي تعاقب سوريا، واستطاعت الحكومة العراقية — بما تمتلكه من مخزون وفير من السلاح والذخائر — تقديم المعونات العسكرية لعون لمعارضته للوجود السوري في لبنان، لا سيما بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية في نهاية أغسطس/آب ١٩٨٨.

أعلن عون — متشجعًا بالدعم العراقي — حرب تحرير ضد سوريا يوم ١٤مارس/آذار ١٩٨٩، ورد الجيش السوري بفرض حصار كامل على المناطق المسيحية الواقعة تحت سيطرة عون، وبدأ الجانبان في تبادل قصف عنيف بالمدفعية تسبب في دمار هائل لمناطق السنة والمسيحيين في لبنان ونزوح عشرات الآلاف من المدنيين فيما شكل أعنف قصف منذ الحصار الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢.

دفع القتال المروع الذي استمر طوال شهرين وأوقع إصابات فادحة في صفوف المدنيين الدول العربية إلى اتخاذ إجراء. وفي مايو/أيار ١٩٨٩ عُقدت قمة عربية في الدار البيضاء بالمغرب لمناقشة الأزمة الجديدة في لبنان، ومنح المؤتمر تفويضًا لثلاثة من زعماء الدول العربية هم الملك فهد عاهل السعودية، والملك الحسن الثاني عاهل المغرب، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للتفاوض على وقف العنف وبدء عملية استعادة لحكومة مستقرة في لبنان.

وأمر الحكام الثلاثة — الذين أطلق عليهم اسم «اللجنة الثلاثية» — سوريا باحترام وقف إطلاق النار، وطالبوا العراق بالتوقف عن إرسال شحنات السلاح إلى عون و«القوات اللبنانية» [وهو اسم لإحدى الميليشيات]. ولم تحقق جهود اللجنة الثلاثية نجاحًا كبيرًا في بادئ الأمر؛ إذ تجاهل السوريون مطالب اللجنة، وصعدوا قصفهم للمناطق المسيحية، وواصل العراق دعمه لحلفائه من خلال الموانئ الواقعة تحت سيطرة خصوم سوريا الموارنة.

وبعد ستة أشهر من القتال تمكن وفد اللجنة الثلاثية أخيرًا من إقناع جميع الأطراف باحترام وقف إطلاق النار في سبتمبر/أيلول ١٩٨٩، ودعا القادة العرب البرلمانيين اللبنانيين إلى اجتماع في مدينة الطائف السعودية لبدء عملية صلح وطني على أرض محايدة. وجاء النواب اللبنانيون — جميع الباقين على قيد الحياة من نواب برلمان عام ١٩٧٢ — من أماكن إقامتهم في المنفى في كل من فرنسا وسويسرا والعراق أو من منازلهم الآمنة في لبنان ليجتمعوا في الطائف لتقرير مستقبل بلادهم. حضر الاجتماع اثنان وستون نائبًا — نصفهم مسيحيين والنصف الباقي من المسلمين — أكملوا النصاب القانوني التشريعي اللازم لاتخاذ قرارات باسم الدولة اللبنانية. وعقد وزير الخارجية السعودي — الأمير سعود الفيصل — الجلسة الافتتاحية في أول أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ قائلًا بلهجة تحذيرية: «غير مسموح بالفشل.»

واستغرق تحقيق النجاح وقتًا أطول مما كان متوقعًا؛ إذ تحول المؤتمر الذي كان من المقرر أن ينعقد ثلاثة أيام إلى ماراثون استمر ثلاثة وعشرين يومًا، أسفر في النهاية عن مخطط الجمهورية الثانية في لبنان. حافظت بنود إعادة البناء السياسي للبنان — التي نص عليها اتفاق الطائف — على العديد من عناصر النظام المذهبي المقررة في الميثاق الوطني، ولكنها عدلت هيكل الميثاق بحيث يعكس الحقائق الديموغرافية للبنان المعاصر. وهكذا ظلت مقاعد البرلمان موزعة على الطوائف الدينية المختلفة، غير أن

التوزيع تغير من نسبة ٥:٦ — التي حابت الطوائف المسيحية — إلى تقسيم متساوٍ للمقاعد بين المسلمين والمسيحيين، وزاد عدد مقاعد البرلمان من ٩٩ إلى ١٠٨ مقعدًا لكي يمكن زيادة أعداد النواب المسلمين دون إنقاص عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين.

بهذا أخفق الإصلاحيون في تحقيق هدفهم الرئيسي المتمثل في فتح باب تولي المناصب السياسية أمام جميع المواطنين دون تمييز قائم على الانتماء الديني، فسرعان ما صار واضحًا أن مثل هذا التعدي على النظام المذهبي لن يحظى بإجماع الآراء، وتمثّل الحل الوسط في الحفاظ على توزيع المناصب كما هو محدد في الميثاق الوطني، ولكن مع إعادة توزيع «سلطات» تلك المناصب. فظل الرئيس مسيحيًّا مارونيًّا، غير أن المنصب تقلص دوره ليصبح شرفيًّا أكثر باعتباره «رأس الدولة ورمز وحدتها». وكان رئيس الوزراء ومجلس وزرائه المستفيدين الرئيسيين من إعادة توزيع السلطات؛ فصارت السلطة التنفيذية الآن في يد رئيس الوزراء السني الذي يترأس اجتماعات مجلس الوزراء، ويكلف بتنفيذ السياسات. علاوة على ذلك — ومع أن الرئيس ظل يحتفظ بصلاحية اختيار رئيس الوزراء — فإن البرلمان وحده أصبح صاحب سلطة إقالة رئيس الوزراء. وحظيَ رئيس البرلمان — وهو أعلى منصب متاح للمسلمين الشيعة — أيضًا بسلطات جديدة بموجب تعديلات الطائف؛ من بينها دور «صانع الملوك» من خلال تقديم النصح والتوجيه للرئيس فيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء. وبهذه التغييرات استطاع الموارنة الزعم بأنهم حافظوا على مناصبهم الرئيسية، في حين استطاع المسلمون الزعم أنهم فازوا بسلطات أكبر من سلطات المسيحيين. وهكذا قدم اتفاق الطائف حلًّا وسطًا تقبلته جميع الأطراف — بوصفه إجراءً إصلاحيًّا — وإن لم يُرض أي طرف كليًّا.

فشل مؤيدو عون في محاولة طرد سوريا من لبنان من خلال اتفاقيات الطائف؛ إذ وجدت اللجنة الثلاثية أن حافظ الأسد غير مستعد للتنازل عن وضع سوريا في لبنان، وأدركت أن الاتفاق سيكون بلا قيمة ما لم يحظ بدعم سوريا. وقدم اتفاق الطائف شكرًا رسميًّا للجيش السوري على الخدمات التي قدمها في الماضي، وإقرارًا شرعيًّا بوضع القوات السورية الحالي في لبنان، وترك للحكومتين اللبنانية والسورية مسألة الاتفاق فيما بينهما على توقيت إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان في وقت مستقبلي غير محدد. ودعا اتفاق الطائف أيضًا حكومتي لبنان وسوريا إلى إضفاء الصفة الرسمية على «علاقاتهما المتميزة في جميع المجالات» من خلال معاهدات ثنائية.

وباختصار أعطى الاتفاق مصادقة رسمية على وضع سوريا في لبنان وربط البلدين أكثر فيما بينهما، وأدرك السياسيون اللبنانيون المجتمعون في السعودية واقع موقفهم، وتقبلوا حلًّا وسطًا على أمل تحقيق ما هو أفضل في المستقبل، وصدق النواب اللبنانيون المتواجدون في الطائف على المسودة النهائية للاتفاق دون معارضة.

فجر الإعلان عن اتفاق الطائف الجولة الأخيرة من القتال في لبنان الذي مزقته الحرب، فمن منطقته التي تتعرض للقصف في المرتفعات التي يسيطر عليها المسيحيون، أصر ميشال عون على مزاعمه بأنه رئيس الحكومة الشرعية الوحيدة في لبنان، ورفض الاتفاق تمامًا بسبب الغطاء الشرعي الذي أعطاه للوجود السوري في لبنان، وأصدر عون مرسومًا رئاسيًّا يقضي بحل البرلمان اللبناني في محاولة لمنع تنفيذ بنود اتفاق الطائف، ولكن محاولته باءت بالفشل، وأصبح عون معزولًا في وطنه وخارجه، إذ أيد اللبنانيون والمجتمع الدولي على السواء إطار المصالحة الوطنية في لبنان.

وفي محاولة لإحباط التحدي الذي يمثله عون أسرع النواب بالعودة إلى بيروت لإقرار اتفاق الطائف. وفي ٥ نوفمبر/تشرين الثاني صدق البرلمان اللبناني رسميًّا على الاتفاق، ومضى قدمًا لانتخاب نائب زغرتا البالغ من العمر ٦٤ عامًا رينيه معوض رئيسًا للجمهورية. كان معوض — الذي ينحدر من أسرة مارونية عريقة من الشمال — مرشحًا توافقيًّا أجمعت عليه الآراء ويتمتع بتأييد القوميين اللبنانيين والسوريين على حد سواء، غير أن معوض كان له أعداء خطرون. وفي اليوم السابع عشر لتوليه الرئاسة اغتيل رئيس لبنان الجديد بقنبلة شديدة الانفجار وضعت على جانب الطريق، وانفجرت أثناء عودته إلى منزله بعد حضور الاحتفالات بعيد استقلال لبنان. ووجهت الاتهامات لكل من سوريا والعراق وإسرائيل وميشال عون بارتكاب تلك الجريمة، غير أن المسئول عن اغتيال معوض لم يُقدم للعدالة قط.

شكلت جريمة اغتيال معوض الوحشية خطرًا تمثل في إمكانية انهيار اتفاق الطائف؛ ولا شك أن هذا كان هدف من اغتالوه. وعاد البرلمان اللبناني للانعقاد خلال ثمانية وأربعين ساعة لانتخاب بديل قبل أن يتسبب اغتيال معوض في انتكاسة لعملية إعادة البناء المتفق عليها في الطائف، وكانت السلطات السورية أسرع من البرلمانيين اللبنانيين في العثور على خلف لمعوض؛ إذ أعلن راديو دمشق إلياس الهراوي رئيسًا جديدًا قبل أن يطرح النواب اللبنانيون اسمًا للاقتراع.[30] وبهذه الزلة المتعمدة أوضح نظام الأسد للجميع أن السلطة العليا في لبنان في حقبة اتفاق الطائف في يد سوريا.

وكان أحد أول الإجراءات التي اتخذها الرئيس الهراوي هو تحدي ميشال عون، الذي أصبح يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه مارق منشق وعقبة في طريق المصالحة السياسية في لبنان. ففي اليوم التالي لانتخابه رئيسًا أعفى الهراوي ميشال عون من قيادة الجيش، وأمره بالانسحاب من القصر الرئاسي في بعبدا خلال ثمانية وأربعين ساعة. ولجأ عون — متجاهلًا أوامر الهراوي — إلى مناصريه العراقيين لإعادة تزويده بالأسلحة والذخيرة ووسائل الدفاع المضادة للطائرات عبر مينائه الخاص بالقرب من بيروت لتدعيم موقفه في مواجهة أي هجوم خارجي. وكان الدرع البشري المحيط بعون — وهم آلاف من مؤيديه المدنيين الذين عسكروا حول القصر الرئاسي في بعبدا في أجواء احتفالية — أعظم عائق يقف أمام الهراوي في مواجهته لتحدي عون.

غير أن الرئيس اللبناني لم يضطر للقيام بأي إجراء لمواجهة هذا التحدي؛ فقد تحولت المنافسات بين عون وميليشيا القوات اللبنانية المارونية إلى قتال مفتوح عندما أعلن قائد ميليشيا القوات اللبنانية سمير جعجع تأييده لاتفاق الطائف في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩. كان جعجع — كعون تمامًا — يتلقى الدعم من العراق. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ نشبت بين الفصائل المتحاربة حرب أكثر ضراوة من أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب الأهلية. نُشرت الصواريخ والدبابات والمدفعية الثقيلة العراقية دون أي اعتبار لسلامة المدنيين غير المتحاربين في الأحياء المكتظة بالسكان، مما أوقع إصابات فادحة بين المدنيين. واستمر القتال مدة خمسة أشهر إلى أن أُعلن وقف إطلاق نار هش ما بين الفصائل المسيحية المتحاربة بوساطة الفاتيكان في مايو/أيار ١٩٩٠.

ومع أنه واجه العزلة والمعارضة المتزايدة شعر ميشال عون بشيء من الرضا عندما علم أن معركته مع ميليشيات القوات اللبنانية عرقلت — في الوقت الراهن على الأقل — تنفيذ اتفاق الطائف.

مثَّل الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ خطًّا فاصلًا ونقطة تحول في الصراع اللبناني، فالعراق — الذي دخل في حرب جديدة — لم يعد قادرًا على تزويد زبائنه اللبنانيين بالسلاح. وعلاوة على هذا فإن محاولة صدام حسين للربط بين انسحاب العراق من الكويت وبين الحل العام للمشاكل الإقليمية — ومن بينها «الاحتلال» السوري للبنان — كانت محاولة واضحة لتحويل الضغوط الدولية نحو سوريا لإرغامها على الانسحاب من لبنان.

غير أن السوريين امتلكوا على صعيد السياسة الإقليمية حنكة كافية مكنتهم من عدم الوقوع في حبائل مؤامرة صدام حسين. وكان حافظ الأسد يستغل أزمة الكويت في تحسين العلاقات السورية مع واشنطن، وقد أيدت واشنطن اتفاق الطائف تأييدًا تامًّا. وهكذا قرر الأسد أن تمنح حكومته الدعم الكامل لتنفيذ إطار اتفاق الطائف واعتبار حليف العراق ميشال عون بمنزلة العقبة الرئيسية أمام السلام. تشاور اللبنانيون والسوريون معًا، وفي ١١ أكتوبر/تشرين الأول طلب الرئيس الهراوي رسميًّا المساعدة العسكرية السورية — وفق بنود اتفاق الطائف — لطرد ميشال عون، وبعدها بيومين بدأت الطائرات السورية تقصف مواقع عون بينما تقدمت الدبابات السورية واللبنانية داخل الأراضي التي تسيطر عليها قوات عون. وخلال ثلاث ساعات استسلم ميشال عون، وطلب حق اللجوء السياسي في السفارة الفرنسية في الوقت الذي واصل فيه أنصاره القتال. وانتهى القتال — الذي كان شديد العنف في معظم الأوقات — في غضون ثماني ساعات. وعندما انقشع الدخان فوق القصر الرئاسي في بعبدا يوم ١٣ أكتوبر/تشرين الأول بدأ الشعب اللبناني يتطلع لأول مرة إلى عالم ما بعد الحرب؛ وإن ظل تحت الاحتلال السوري.

لم تبدأ عملية إعادة الإعمار وبناء ما خربته الحرب التي تصورها اتفاق الطائف بجدية إلا بعد هزيمة ميشال عون. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ أمرت الحكومة جميع الميليشيات بالخروج من العاصمة بيروت، وفي ديسمبر/كانون الأول أزال الجيش الحواجز والمتاريس الفاصلة بين غرب بيروت المسلم وشرق بيروت المسيحي، وأعاد بذلك توحيد المدينة لأول مرة منذ عام ١٩٨٤.

وفي عشية عيد الميلاد عام ١٩٩٠ أعلن عمر كرامي — شقيق رئيس الوزراء الإصلاحي الراحل رشيد كرامي — تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. وكانت تلك الحكومة — التي ضمت ثلاثين وزيرًا — أكبر حكومة في تاريخ لبنان، وجمعت قيادات معظم الميليشيات الرئيسية في البلاد. واتضحت مزايا تشكيل حكومة من نفس القادة العسكريين المسئولين عن أسوأ الفظائع التي وقعت أثناء الصراع عندما أصدرت الحكومة مرسومًا يقضي بنزع أسلحة جميع الميليشيات؛ وفقًا لبنود اتفاق الطائف أيضًا. ومُنحت الميليشيات مهلة حتى نهاية أبريل/نيسان ١٩٩١ لتحل نفسها وتسلم أسلحتها؛ وفي المقابل وعدت الحكومة بتجنيد مقاتلي الميليشيات الراغبين في الخدمة في الجيش اللبناني. ورغم شدة اعتراض قادة الميليشيات على هذا القرار فإنهم لم يعارضوا الحكومة أو يستقيلوا من مجلس الوزراء.[31]

ميليشيا واحدة فقط سُمح لها بالاستمرار في العمليات الحربية: فقد احتفظ حزب الله — الذي تمتع بدعم إيراني وسوري — بسلاحه ليتمكن من الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. ووافقت الميليشيا الشيعية على قصر عملياتها على الأراضي التي زعمت إسرائيل أنها جزء من «المنطقة الأمنية» في جنوب لبنان، وهي منطقة بعيدة عن سلطة الحكومة اللبنانية على أي حال. وهكذا استمر حزب الله في جهاده ضد المحتل الإسرائيلي بتطور متزايد وأثر مدمر.

بعد أن انتهى القتال أخيرًا واجه لبنان مهمة إعادة الإعمار التي تكاد تكون لا تطاق ولا يمكن إنجازها بعد خمسة عشر عامًا من الحرب الأهلية. ففي الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ قُدر عدد القتلى بمائة إلى مائتي ألف شخص، وفاقت أعداد المصابين والمعاقين هذا الرقم بمراحل، كما نزح مئات الألوف من البلاد إلى المنفى، ولم تسلم مدينة واحدة من الدمار، وتحولت أحياء كاملة إلى شوارع ساكنة من البنايات المدمرة. واستولى واضعو اليد — وهم لاجئون من معارك لاحقة — على البنايات القابلة للسكنى التي هجرها سكانها في معارك سابقة. وانهارت المرافق انهيارًا تامًّا في أجزاء عديدة من البلاد. كانت المولدات الخاصة هي التي توفر الطاقة الكهربية، وكانت المياه الجارية نادرة وغير صحية، وكانت مياه المجاري تتدفق في الطرقات مشجعةً نمو النباتات بكثافة بين أطلال الحرب.

ولم يكن النسيج الاجتماعي للبنان أقل تضررًا؛ فذكريات المجازر البشعة والمظالم التي لا يمكن تداركها أو تعويض أصحابها ظلت تقسم الطوائف اللبنانية العديدة فترة طويلة بعد إعلان السلام. ولم يستطع اللبنانيون التصرف من جديد بوصفهم أمة سوى من خلال مزيج من التصالح والنسيان ودافع قوي للاستمرار في الحياة. وزعم البعض أن اللبنانيين خرجوا من تلك المحنة أقوى مما كانوا عليه فيما يتعلق بارتباطهم ببلدهم.[32] غير أن لبنان يظل بلدًا شديد التقلب لا يغيب التهديد بتجدد الصراع فيه عن الأذهان مطلقًا.

* * *

أحدث غزو صدام حسين، والحرب التي قادتها أمريكا لتحرير الكويت، نتيجة غير مقصودة تمثلت في إرغام أمريكا على الاهتمام بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده. أدركت الحكومة الأمريكية أن أزمة الكويت وضعت حلفاءها العرب تحت ضغط

هائل، وتسببت إشارات صدام حسين المتكررة إلى تحرير فلسطين في إكسابه تأييدًا شعبيًّا واسعًا في جميع أرجاء العالم العربي وتعريض باقي الحكومات العربية لشجب وتنديد الجماهير. وآمن المواطنون العرب بأن حكوماتهم قد فقدت بوصلتها: إذ ينبغي عليها أن تقاتل إسرائيل من أجل تحرير فلسطين لا أن تقاتل العراق نيابة عن أمريكا من أجل تحرير ثروة الكويت ونفطها.

تعرضت أمريكا أيضًا لحملة تنديد واسعة النطاق في الصحافة والرأي العام العربيين، فقد ساند الأمريكيون إسرائيل سنوات في تجاهل قرارات الأمم المتحدة الداعية لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، فحتى عام ١٩٩٠ ظلت إسرائيل تحتل قطاع غزة، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان وأجزاء من جنوب لبنان. غير أنه عندما غزا صدام الكويت طالبت أمريكا بإصدار قرارات من مجلس الأمن وكأن تلك القرارات مقدسة. ومن وجهة نظر الشعوب العربية فإن الاحتلال إما صواب وإما خطأ، وقرارات الأمم المتحدة إما ملزمة وإما غير ملزمة. وعلى هذا كان المعيار المزدوج في التعامل مع العراق وإسرائيل باعتبارهما محتلين واضحًا لا يحتاج لدليل.

رفض الرئيس جورج إتش دابليو بوش محاولات صدام حسين للربط بين انسحاب العراقيين من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير أنه لم يستطع التهرب من منطق الطلب العراقي، فلم يمض وقت طويل بعد انتهاء النزاع العراقي حتى أعلنت إدارة بوش في مارس/آذار ١٩٩١ عن مبادرة جديدة للسلام بين العرب والإسرائيليين، كانت تلك المبادرة محاولةً واضحةً لاستعادة زمام الأمور والبرهنة على أن أمريكا — في ظل النظام العالمي الجديد — يمكنها استخدام نفوذها بفعالية في السلام كما في الحرب.

واستقبل الفلسطينيون نبأ المبادرة الأمريكية لاستئناف عملية السلام بشيء من الارتياح، فقد كلفهم تأييد صدام حسين في احتلال الكويت الكثير؛ إذ بدأ المجتمع الدولي يتجنب التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت دول الخليج العربي تقطع عن الفلسطينيين جميع أشكال التمويل، ومع أن إدارة الرئيس بوش أوضحت بجلاء أنها لا تنوي مكافأة منظمة التحرير الفلسطينية على موقفها في النزاع الأخير، فإن مبادرة السلام الجديدة أفادت في إخراج الفلسطينيين من عزلتهم.

احتفل الناشط الفلسطيني سري نسيبة بمبادرة بوش في زنزانته بسجن الرملة. كان نسيبة على وشك إنهاء عقوبة الحبس ثلاثة أشهر — التي قيل إنها بسبب

إرشاده لصواريخ سكود العراقية إلى أهداف إسرائيلية — عندما ألقى بوش إعلانه في مارس/آذار ١٩٩١. وجاءت المبادرة الأمريكية مفاجأة كاملة لنسيبة الذي قال: «فجأة أدلى جورج بوش — الأب — بتصريح مذهل: «السلام الشامل لا بد أن يكون قائمًا على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.» وتابع بوش تصريحه بربط أمن إسرائيل بالحقوق الفلسطينية، وأعلن وزير خارجيته — جيمس بيكر — أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تمثل أكبر عقبة في طريق السلام. كتب نسيبة في مذكراته يقول: «كنت أرقص في زنزانتي الصغيرة عند سماع هذا النبأ.»[33]

غير أن بعض الفلسطينيين كانوا أكثر ريبةً في النوايا الأمريكية، فحللت حنان عشراوي — وهي إحدى زميلات نسيبة في جامعة بيرزيت وناشطة سياسية فلسطينية بارزة — لغة تصريح بوش قائلةً: «كان الزعم هو أنه [بوش] سوف «يستثمر المصداقية التي اكتسبتها الولايات المتحدة خلال الحرب لتحقيق السلام في المنطقة.» ونحن نفهم ذلك على أنه مطالبة بغنائم الحرب.» رأت عشراوي مبادرة السلام كلها على أنها محاولة أمريكية تهدف لإخضاع الشرق الأوسط لقواعدها. وتضيف حنان عشراوي: «كان الزعم هو أن «نظامًا عالميًّا جديدًا» يتشكل مع نهاية الحرب الباردة وأننا جزء منه، ونحن نفهم ذلك على أنه إعادة تنظيم لعالمنا وفقًا للمخطط الأمريكي. وكان الزعم هو أن هناك نافذة فرصة تُفتح أمام مصالحة في الشرق الأوسط، ونحن نفهم ذلك على أنه ثقب لاختلاس النظر، أو نفق طويل، أو فخ.»[34]

كان أول شيء أوضحه الأمريكيون للفلسطينيين أنهم لن يسمحوا لمنظمة التحرير الفلسطينية بلعب أي دور في المفاوضات، ورفضت الحكومة الإسرائيلية على نحو قاطع حضور أي اجتماع مع منظمة التحرير، وعزم الأمريكيون على استبعاد ياسر عرفات عقابًا له على تأييده لصدام حسين.

توجه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى القدس في مارس/آذار ١٩٩١ لدعوة القادة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في مؤتمر سلام والتفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، واعتبر الفلسطينيون مبادرة بيكر محاولة وقحة لإيجاد قيادة فلسطينية بديلة؛ ولم يرغبوا في المشاركة في تقويض الوضع المعترف به دوليًّا لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكتب نشطاء «الداخل» السياسيين للقيادة في تونس للحصول على موافقة رسمية من عرفات قبل الموافقة على الاجتماع مع بيكر يوم ١٣ مارس/آذار.

حضر أحد عشر فلسطينيًّا الاجتماع الأول برئاسة المقدسي فيصل الحسيني. كان فيصل الحسيني — نجل عبد القادر الحسيني الذي كانت وفاته في معركة القسطل عام ١٩٤٨ بمنزلة رمز لهزيمة المقاومة الفلسطينية أمام الصهيونية — سليل إحدى أعرق العائلات المقدسية وأكثرها احترامًا، وكان أيضًا أحد الأعضاء المخلصين في منظمة فتح، وجمعته علاقات قوية برئيسها ياسر عرفات.

بدأ الحسيني بقوله: «إننا هنا بتوصية من منظمة التحرير الفلسطينية؛ قيادتنا الشرعية الوحيدة.»

ورد بيكر: «اختياركم لقيادتكم شأنكم أنتم، إنني أبحث عن فلسطينيين من الأراضي المحتلة، ليسوا أعضاءً في منظمة التحرير الفلسطينية، ومستعدون للدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة على مرحلتين على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومستعدون للعيش في سلام مع إسرائيل، فهل يوجد أحد منهم في هذه الحجرة؟» وحدق بيكر في وجوه الأحد عشر فلسطينيًّا، ولكنهم لم يتأثروا أو يهتزوا.

قال صائب عريقات: «لا بد أن نذكرك يا سيدي الوزير أننا شعب له عزة وكرامة. إننا لم نهزم، وهذه ليست خيمة صفوان.» مشيرًا بذلك إلى الخيمة التي نصبها الأمريكيون للتفاوض على شروط استسلام العراق في نهاية حرب الخليج. كان صائب عريقات صاحب البنيان الضخم أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة النجاح بنابلس، ويتحدث الإنجليزية بطلاقة.

ورد بيكر قائلًا: «ليس ذنبي أنكم اخترتكم الجانب الخاسر، وعليكم أن تخبروا قيادتكم ألا تراهن على الجواد الخاسر؛ لقد كانت تلك حماقة شديدة، وهناك ثمن باهظ يجب عليكم دفعه.»

قال حيدر عبد الشافي: «لقد وافقت على المجيء إلى هذا الاجتماع لأمر واحد فقط: لا بد أن تتوقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لن تكون هناك عملية سلام وبناء المستوطنات مستمر. تأكد أنك ستسمع مني هذا الكلام طول الوقت.» وكان حيدر — وهو طبيب ونقيب أطباء غزة — أبرز السياسيين في الأراضي المحتلة وقد شغل منصب رئيس البرلمان الفلسطيني عندما كانت غزة تحت السيادة المصرية من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧.

قال بيكر: «ابدءوا المفاوضات وسوف يتوقف بناء المستوطنات.»

ورد الناشطون الفلسطينيون جميعًا في وقت واحد: «يجب أن تتوقف قبل التفاوض وإلا فإننا لا نستطيع المشاركة في العملية.»

وأدرك الوزير بيكر أن النقاش يتحول إلى مفاوضات بالفعل، وأنه عثر على مجموعة جديرة بالثقة تمثل الفلسطينيين في مؤتمر السلام، فقال بشيء من الرضا: «الآن تتكلمون في الجد.»[35]

استهل ذلك الحوار الأول ستة أشهر من المفاوضات بين الأمريكيين والفلسطينيين شكلت في النهاية إطارًا لأجندة مؤتمر السلام الذي عُقد في مدريد في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢. تنقل الأمريكيون بين الإسرائيليين والفلسطينيين محاولين التقريب بين موقفين متعارضين تمامًا لضمان عقد مؤتمر ناجح.

واتضح أن الحكومة الإسرائيلية تشكل عائقًا أمام خطط السلام الأمريكية أكبر بكثير مما يشكله الفلسطينيون. ترأس رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ائتلافًا يمينيًّا من حزب الليكود كان مصممًا على الاحتفاظ بجميع الأراضي المحتلة، وخاصة القدس الشرقية، فمع نهاية الحرب الباردة تمتع اليهود الروس بحرية الهجرة إلى إسرائيل، وكانت الحكومة الإسرائيلية مصممة على الاحتفاظ بخياراتها فوق جميع الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لاستيعاب الموجة الجديدة من المهاجرين، وصعدت إسرائيل نشاطها الاستيطاني لتوسيع مطالبتها بضم أراضي الضفة الغربية ولتوفير مساكن جديدة للمهاجرين الروس.

ومن جانب المفاوضين الفلسطينيين كانت قضيتا القدس الشرقية والمستوطنات بمنزلة خط أحمر: فإذا أصر الإسرائيليون على الاحتفاظ بالقدس بالكامل، وسمحوا باستمرار بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية فلن يتبقى شيء يمكن مناقشته. واعتبر الفلسطينيون هاتين المسألتين مرتبطتين ارتباطًا لا انفصام له. يقول سري نسيبة متأملًا: «لا يعقل أن يكون من قبيل المصادفة أن الإسرائيليين أرادوا استبعاد قضيتي المستوطنات والقدس الشرقية من المفاوضات، ومن بين هاتين القضيتين كانت قضية القدس الشرقية هي الأكثر إزعاجًا، لقد كان الصراع على القدس مسألة صراع وجود، ليس لأنها مدينة ساحرة وإنما لأنها كانت — وما زالت — مركز ثقافتنا وهويتنا القومية وذاكرتنا؛ وهي أشياء كان على الإسرائيليين محوها إن أرادوا فرض إرادتهم على امتداد ما أسموه يهودا والسامرة [أي الضفة الغربية].» وختم

نسيبة بقوله: «كنت واثقًا أننا طالما تمسكنا بالقدس فإننا نستطيع مقاومتهم في كل شيء آخر.»[36]

أظهرت إدارة بوش تعاطفًا مع الموقف الفلسطيني، وكان من الواضح أن تعنت شامير وحكومة الليكود التي يرأسها أزعجها بشدة خلال المفاوضات التمهيدية لمؤتمر مدريد. ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة — بطرق عديدة — في الانحياز للمطالب الإسرائيلية على حساب الحجج والآراء الفلسطينية. أصر الإسرائيليون على الاستبعاد التام لمنظمة التحرير الفلسطينية من العملية، وعلى عدم السماح للفلسطينيين بحضور المؤتمر إلا بوصفهم مشاركين ثانويين في وفد أردني فلسطيني مشترك، وعلى عدم السماح لأي من سكان القدس الشرقية بالاشتراك في المفاوضات. وكان هذا يعني أن بعضًا من أبرز الفلسطينيين وأكثرهم نفوذًا مثل فيصل الحسيني، وحنان عشراوي، وسري نسيبة أصبحوا ممنوعين من لعب أي دور رسمي في مفاوضات مدريد. غير أن فيصل الحسيني وحنان عشراوي صاحَبا الوفد الفلسطيني — الذي ترأسه د. حيدر عبد الشافي — باعتبارهما «لجنة إرشاد» غير رسمية بناءً على اقتراح من عرفات.

وبالرغم من القيود كان أعضاء الوفد الفلسطيني الذي رافق الأردنيين إلى مدريد هم المتحدثين الأكثر فصاحةً وإقناعًا في تمثيل التطلعات الوطنية الفلسطينية على الساحة الدولية على الإطلاق. عُينت حنان عشراوي متحدثةً رسميةً باسم الوفد الفلسطيني، وقد درست عشراوي بالجامعة الأمريكية في بيروت، ونالت شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي من جامعة فيرجينيا قبل أن تعود للتدريس بجامعة بيرزيت بالضفة الغربية. كانت عشراوي — وهي سيدة نابهة تتميز ببلاغة شديدة وتنحدر من أسرة مسيحية — تمثل نقيض نمط الشخصية الإرهابية التي ربط كثيرون في الغرب بينها وبين القضية الفلسطينية.

وفور وصول شعراوي إلى مدريد كرست جهودها لخطب ود وسائل الإعلام لإمالة كفة التغطية الإعلامية لمصلحة الفلسطينيين. من الناحية الاستراتيجية أدركت حنان عشراوي مدى أهمية كسب الصحافة الدولية في صف الوفد الفلسطيني لتعويض وضعه الهامشي على مائدة التفاوض، وأظهرت عشراوي براعةً فائقةً في عرض رسالة الفلسطينيين في مدريد. وعندما مُنعت من دخول المركز الصحفي الرسمي خلقت حالة من الفوضى بعقد مؤتمرات صحفية ارتجالية في الساحات العامة اجتذبت عددًا من الصحفيين أكبر من أي وفد آخر في مدريد. وعندما أصبحت إجراءات الأمن الإسبانية

شديدة الصرامة استولت على متنزه تابع للبلدية تستطيع أطقم التصوير فيه العمل بعيدًا عن قيود قوات الأمن. وفي يوم واحد فقط أجرت حنان عشراوي سبعة وعشرين مقابلة موسعة مع شبكات تليفزيونية عالمية. وعانى المتحدث الرسمي للوفد الإسرائيلي — بنيامين نتنياهو — كثيرًا في محاولة مجاراة السيدة الفلسطينية صاحبة الشخصية المؤثرة التي استأثرت بالأضواء دائمًا.

كان أعظم إسهامات عشراوي في مؤتمر مدريد هو ذلك الخطاب الذي صاغته لحيدر عبد الشافي ليلقيه نيابةً عن الوفد الفلسطيني يوم ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١. وبسمته الوقور وصوته العميق القوي، جسد عبد الشافي بعزة ما أوصله النص الذي كتبته عشراوي ببلاغة. بدأ بتحية الشخصيات الرفيعة المجتمعة قبل أن يقرأ متن النص، مستحوذًا على أنظار الجمهور العالمي بنظراته الثاقبة. تحدث مخاطبًا الإسرائيليين والعرب وأعضاء المجتمع الدولي المجتمعين قائلًا: «إننا نلتقي هنا في مدريد، وهي مدينة ذات نسيج تاريخي غني، لنصنع معًا نسيجًا يجمع بين ماضينا ومستقبلنا. مرة أخرى يواجه المسيحيون والمسلمون واليهود تحدي إعلان بداية عصر جديد يجسد القيم العالمية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة والأمن. ومن مدريد نبدأ هذا السعي نحو السلام، وهو سعي لوضع قدسية الحياة البشرية في مركز عالمنا ولإعادة توجيه طاقاتنا ومواردنا بعيدًا عن التدمير المتبادل نحو الرخاء والتقدم والسعادة.»[37] وحرص عبد الشافي على أن يوضح أنه يتحدث بالنيابة عن جميع الفلسطينيين سواء كانوا في المنفى أو يعيشون تحت الاحتلال. ثم أضاف قائلًا: «إننا هنا معًا نسعى لسلام عادل، حجر الزاوية له هو حرية فلسطين، والعدالة للفلسطينيين، وإنهاء احتلال كافة الأراضي الفلسطينية والعربية. وعندئذٍ فقط يمكننا حقًّا أن نتمتع معًا بثمار السلام: الرخاء والأمن والحرية والكرامة الإنسانية.» وكان هذا أداءً افتتاحيًّا رائعًا للوفد الفلسطيني، الذي كان أفراده يظهرون لأول مرة على مسرح الدبلوماسية الدولية.

أثار خطاب عبد الشافي ردود فعل متباينة من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فحركة حماس الإسلامية — الرافضة لحل الدولتين — كانت قد أعلنت معارضتها للمشاركة في المؤتمر منذ البداية، وتخوف الفلسطينيون العلمانيون أن يقع وفدهم تحت ضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل تدفعه لتقديم تنازلات لا تتفق مع الطموحات الوطنية الفلسطينية، فبعد أربع سنوات من الانتفاضة أراد الفلسطينيون جميعًا رؤية نتائج ملموسة مقابل سنوات من النضال والتضحية.

لما كان الفلسطينيون هم من يتطلعون إلى تحقيق أقصى استفادة من مؤتمر مدريد فقد كان حديثهم هو الأكثر تطلعًا للمستقبل. أما باقي الوفود فقد تحدثت بمداهنة عن الطبيعة التاريخية للمؤتمر، ولكنها فيما عدا ذلك استغلت المناسبة في استعراض آلام الماضي. ركز اللبنانيون على الاحتلال الإسرائيلي المستمر لجنوب لبنان، في حين استعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي جهود العرب لتدمير الدولة العبرية، وقدم وزير الخارجية السوري قائمة «بالممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية» ليوضح بجلاء مدى كراهيته لمقابلة الإسرائيليين أصلًا.

وبعد ثلاثة أيام من الاجتماعات خلعت الوفود قفازاتها، ونشب عراك صريح في خطبها الختامية، فتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنبرة تشهيرية، ووبخ السوريين و«سرد سلسلة من الحقائق التي توضح مدى استحقاق سوريا عن جدارة أن تكون واحدة من أكثر الأنظمة قمعًا وطغيانًا في العالم». ثم وجه خطابه إلى الفلسطينيين زاعمًا أن عبد الشافي «بذل جهدًا مضنيًا في عرض معاناة شعبه» إلا أنه اتهم الفلسطينيين «بتزييف التاريخ وتحريف الحقائق». وفي ختام كلمته اندفع شامير مع مرافقيه خارج قاعة المؤتمر بزعم الالتزام بإجازة السبت اليهودية.

ورد عبد الشافي بغضب موجهًا كلماته إلى المقاعد الخالية التي تركها الوفد الإسرائيلي فقال: «الفلسطينيون شعب له حقوق وطنية مشروعة. نحن لسنا «سكان الأراضي» أو مصادفة تاريخية أو عقبة أمام الخطط التوسعية الإسرائيلية، أو مشكلة ديموغرافية نظرية. قد ترغبون في إغماض أعينكم عن هذه الحقيقة يا سيد شامير، ولكننا هنا على مرأى ومسمع من العالم كله، وأمام أعينكم، ولن يستطيع أحد أن ينكرنا.»

ووصل تبادل الإهانات ذروته عندما أخرج وزير الخارجية السوري الغاضب ملصقًا بريطانيًّا عليه صورة إسحاق شامير وكتب عليه «مطلوب» يعود تاريخه إلى أيام انتمائه لعصابة شتيرن التي حاربت الانتداب البريطاني في فلسطين. قال فاروق الشرع: «دعوني أريكم صورة قديمة لشامير عندما كان في الثانية والثلاثين من عمره»، ثم لوح بالملصق متوقفًا للتعليق بسخرية على قصر قامة شامير «١٦٥ سنتيمترًا» ثم تابع متحمسًا: «وزعت هذه الصورة لأنه كان مطلوبًا للعدالة. هو نفسه اعترف بأنه كان إرهابيًّا. اعترف بأنه ... اشترك في اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت عام ١٩٤٨ حسبما أتذكر. إنه يقتل وسطاء السلام ثم يتحدث عن سوريا ولبنان والإرهاب.»[38]

كانت خطبة الشرع العنيفة مشهدًا منفرًا ينبئ عن تضاؤل احتمال السلام بين العرب والإسرائيليين. وبهذه الملحوظة اللاذعة انتهى مؤتمر مدريد، غير أنه مع ختام المؤتمر الرسمي بدأت مرحلة جديدة من مفاوضات السلام العربي الإسرائيلي تحت وصاية أمريكية: مفاوضات ثنائية لتسوية الخلافات بين إسرائيل وجيرانها العرب، ومحادثات متعددة الأطراف شاركت فيها أربعون دولة ومنظمة دولية لتناول قضايا ذات أهمية دولية مثل المياه، والبيئة، والحد من التسلح، واللاجئين، والتنمية الاقتصادية. ومع أن عملية مدريد لم تحقق النجاح في نهاية المطاف فإنها مهدت الطريق لمفاوضات السلام الأكثر شمولًا بين إسرائيل وجيرانها العرب طوال أكثر من أربعين عامًا من الصراع.

كان الهدف من المفاوضات الثنائية هو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بإعادة الأرض المحتلة إلى أصحابها مقابل السلام، بما يتفق مع قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، غير أن الطرق المختلفة التي فسر بها كل من العرب والإسرائيليين هذين القرارين أجهضت المفاوضات منذ البداية. تمسكت الدول العربية بمبدأ «عدم جواز الاستيلاء على الأرض بواسطة الحرب» المنصوص عليه في ديباجة القرار للاحتجاج به من أجل انسحاب كامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ شرطًا مسبقًا لإقرار السلام. وفي المقابل زعم الإسرائيليون أن القرار يطالب فقط «بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ محتلة» في حرب ١٩٦٧ — ليس «كل الأراضي» وإنما فقط «أراضٍ» — وأصروا على أنهم أوفوا بالتزاماتهم بالفعل تجاه القرار ٢٤٢ بانسحابهم من شبه جزيرة سيناء في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع مصر. وزعم الإسرائيليون أنه كان على الأطراف العربية أن تسعى للسلام من أجل السلام، وأن تتفاوض للتوصل إلى حل إقليمي مقبول دون فرض شروط مسبقة. ولم يحدث تقدم في المفاوضات بين إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن.

وكان للمحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين بؤرة تركيز مختلفة. وافق الجانبان على التفاوض على بنود فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني يدخلان بعدها في مفاوضات نهائية تنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكن مع بداية المفاوضات بذلت حكومة شامير كل جهدها للحيلولة دون إحراز تقدم ذي مغزى مع الفلسطينيين، وصعدت نشاط بناء المستوطنات لإحكام سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية. وفي مقابلة أجريت مع شامير عقب هزيمته في انتخابات عام ١٩٩٢ أكد

أن حكومته أعاقت المفاوضات لتمنع إقامة دولة فلسطينية وتحتفظ بالضفة الغربية لتقيم عليها المستوطنات الإسرائيلية. قال شامير: «كنت مستعدًا لمواصلة المحادثات حول الحكم الذاتي عشر سنوات قادمة، وفي هذه الأثناء كان تعدادنا سيصل إلى نصف مليون نسمة في يهودا والسامرة.»[39]

انتهى عهد صلف شامير عندما هُزمت حكومته في الانتخابات، وجاءت الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ بإسحاق رابين إلى السلطة على رأس ائتلاف عمالي يساري. ولم تعط سمعة رابين باعتباره الرجل الذي صرح باستخدام العنف البدني مع متظاهري الانتفاضة المفاوضين الفلسطينيين أي ثقة في أن «رابين مكسر العظام» يمكن أن «يتحول إلى رابين صانع السلام.»[40]

وخلال شهوره الأولى واصل رابين التعنت في المفاوضات الثنائية التي وصلت إلى طريق مسدود أكثر مما حاول التغيير. ففي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ اختطف ناشطون من حماس أحد جنود حرس الحدود الإسرائيليين، وقتلوه، وانتقم رابين بأن أمر باعتقال وترحيل ٤١٦ شخصًا من المشتبه بهم إلى لبنان دون اتهام أو محاكمة، وعلقت جميع الوفود العربية مفاوضاتها احتجاجًا. وهكذا إذا كان هناك اختلاف فقد بدا رابين أكثر تشددًا من شامير.

وجاء فوز بيل كلينتون المفاجئ على جورج إتش دابليو بوش في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢ مثيرًا لمخاوف فرق التفاوض العربية، فخلال حملته للانتخابات الرئاسية أوضح كلينتون تأييده غير المشروط لإسرائيل، ولم تعتقد الوفود العربية أن تغيير الرؤساء يبشر بالخير لهم. ومع أن المفاوضات استؤنفت في أبريل/نيسان ١٩٩٣ فإن إدارة كلينتون اتبعت أسلوب عدم التدخل في المفاوضات، وفي ظل غياب قيادة أمريكية قوية وصل إطار العمل الذي بدأه مؤتمر مدريد إلى طريق مسدود.

وجاء التقدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هذه المرة من تغيير في السياسة الإسرائيلية، فقد اقتنع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز ونائبه يوسي بيلين بأن التسوية مع الفلسطينيين تدعم المصالح الوطنية الإسرائيلية، وأدركا كذلك أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. غير أنه منذ عام ١٩٨٦ كان هناك حظر قانوني على الإسرائيليين يمنعهم من مقابلة أعضاء المنظمة، وبحلول عام ١٩٩٢ كان عدد الصحفيين والسياسيين الذين خرقوا هذا الحظر قد زاد إلى حد جعل هذا القانون عديم الصلة بالواقع، إلا أن الحكومة الإسرائيلية

ما كانت تستطيع انتهاك قانون إسرائيلي عمدًا. ولم يكن رابين متحمسًا للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه وافق على إلغاء القانون الذي يحظر الاتصال بين المواطنين الإسرائيليين ومنظمة التحرير في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢.

وفي الشهر التالي منح يوسي بيلين الضوء الأخضر لاثنين من الأكاديميين الإسرائيليين — يائير هيرشفيلد ورون بوندك — لمقابلة أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع سرًّا في أوسلو بالنرويج، وكانت تلك بداية مفاوضات جادة ومثمرة عُقد خلالها أربعة عشر اجتماعًا برعاية وزارة الخارجية النرويجية.

كان النرويجيون وسطاء محايدين قدموا أرضًا ومناخًا محايدين ليتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من حل خلافاتهم بأقل قدر من التدخل. وحدد الوسيط النرويجي — تيري رود لارسن — دور بلاده في بداية الجولة الأولى من الدبلوماسية السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. قال لارسن بإصرار: «إذا كنتم تريدون أن تعيشوا معًا، فإن عليكم أن تحلوا المشكلة بأنفسكم، أنتم أصحاب المشكلة، ونحن هنا لقديم المساعدة عندما تطلبونها منا. إننا نستطيع أن نؤمن لكم المكان والخدمات، ونستطيع أن نكون مسهلين ... لكن ليس أكثر. وسأنتظركم خارج هذه القاعة، إلا إذا تشابكتم بالأيدي، عندها أتدخل.» ساعدت روح لارسن المرحة على إذابة الجليد بين الوفدين. يقول أحمد قريع — أحد مسئولي منظمة التحرير — متذكرًا: «ضحكنا جميعًا على عبارته، وكان هذا هو الغرض منها.»[41]

لم يكن قريع — الشهير باسمه الحركي أبو علاء — قد قابل أي إسرائيلي قبل لقائه الأول مع البروفيسور يائير هيرشفيلد، وقد صاحبه على مائدة التفاوض كل الخوف والريبة وسوء الظن التي تراكمت طيلة سنوات العداء المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. غير أنه وسط عزلة الشتاء النرويجي بدأ الرجال الخمسة — ثلاثة فلسطينيين وإسرائيليين — في إزالة العقبات. يقول أبو علاء: «أصبح المناخ في المنزل أكثر استرخاءً، ومع أننا كنا لا نزال نشعر من جانبنا بقدر من عدم الثقة في الإسرائيليين، فقد بدأنا نعاملهم بنوع من المودة.» خلال اجتماعهما الأول حدد الوفدان النمط الذي سيتبعانه في الجولات المستقبلية؛ ويقول أبو علاء متذكرًا: «قررنا ألا نعود إلى التاريخ كثيرًا، مركزين الاهتمام على الحاضر والمستقبل، عل بعضنا يتمكن من استجلاء حدود مواقف البعض الآخر، ونقف على نقاط الاتفاق التي يمكن الوصول إليها، وتحديد القضايا الخلافية بيننا.»[42]

وراء الأبواب المغلقة وفي سرية تامة ناقش الفلسطينيون والإسرائيليون خلافاتهم، وحصلوا على تأييد حكومتيهم لإطار العمل من أجل حلها؛ خلال ثماني شهور فقط. واجهتهم أوقات توقفت فيها المفاوضات، واضطر النرويجيون أحيانًا للعب دور أكثر إيجابية، بل إن وزير الخارجية النرويجي يوهان يورجن هولست شارك بقدر من دبلوماسية الاتصالات السرية بين تونس وتل أبيب للمساعدة في التغلب على العقبات، غير أنه بحلول شهر أغسطس/آب ١٩٩٣ توصل الجانبان إلى اتفاق كانا مستعدين لإعلانه على الملأ.

عندما أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما على حكم ذاتي مؤقت في غزة وأريحا كانت المفاجأة مذهلة للعالم؛ وواجه الجانبان انتقادات متوقعة، وذُهلت إدارة كلينتون عندما رأت النرويجيين ينجحون فيما فشل فيه الأمريكيون فيما يتعلق بالسلام بين العرب وإسرائيل. وفي إسرائيل اتهم حزب الليكود المعارض حكومة رابين بالخيانة، ووعد بإلغاء الاتفاقية عند عودته للسلطة. وانتقد العالم العربي منظمة التحرير الفلسطينية لشق الصف العربي وإبرام اتفاق سري مع الإسرائيليين، وأدانت الجماعات الفلسطينية المنشقة قادتها لاعترافهم بإسرائيل.

كانت أوسلو مغامرةً يائسة من ياسر عرفات، ولكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن لديه خيارات، لقد واجهت الحركة الفلسطينية انهيارًا ماليًّا ومؤسسيًّا وشيكًا في عام ١٩٩٣، فقد قطعت دول الخليج جميع أشكال الدعم المالي المقدم لمنظمة التحرير عقابًا لها على تأييد صدام حسين إبان أزمة الخليج، وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ تقلصت ميزانية المنظمة إلى النصف، وسُرح من الخدمة آلاف المقاتلين والموظفين أو ظلوا شهورًا دون تقاضي رواتب؛ وبحلول مارس/آذار ١٩٩٣ أصبح ثلث العاملين بالمنظمة لا يتقاضى أجرًا على الإطلاق. وأدت الأزمة المالية إلى ظهور اتهامات بالفساد وسوء الإدارة شقت صفوف منظمة التحرير الفلسطينية.[43] ولم تعد منظمة التحرير باعتبارها حكومة منفى قادرةً على تحمل الضغوط وقتًا أطول. وكان من شأن اتفاق السلام مع إسرائيل أن يوفر فرصة لفتح مصادر جديدة للدعم المالي، ويعطي منظمة التحرير موطئ قدم في فلسطين يمكنها توسيعه لتحقيق الهدف عسير المنال المتمثل في حل الدولتين.

وقدمت اتفاقيات أوسلو للفلسطينيين ما هو أكثر قليلًا من موطئ قدم؛ فقد نصت الاتفاقية على إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة في قطاع غزة ومنطقة محيطة ببلدة أريحا

بالضفة الغربية. ومن وجهة نظر كثير من الفلسطينيين بدت تلك مكاسب ضئيلة مقارنةً بالتنازلات الفلسطينية الكبيرة الممنوحة لإسرائيل. وقد أسرّ عرفات باستراتيجيته إلى حنان عشراوي قبل وقت قصير من الإعلان عن اتفاقيات أوسلو قائلًا: «سوف أحصل على انسحاب كامل من غزة وأريحا خطوة أولى لفك الاشتباك، وهناك سوف تكون لنا سيادة. أريد أريحا لأنها ستوصلني إلى القدس وتربط بين غزة والضفة الغربية.» وبدت عشراوي غير مقتنعة، فأردف قائلًا: «ثقي بي، فسرعان ما سيكون لنا كود هاتف وطوابع بريد ومحطة تليفزيون خاصة بنا. سوف تكون هذه بداية إقامة الدولة الفلسطينية.»[44]

وأصبحت خطة «غزة-أريحا أولًا» واقعًا فعليًّا بتوقيع إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، وأمام مشاهدي التليفزيون في جميع أنحاء العالم تغلب إسحاق رابين على تردده، وصافح ياسر عرفات مصدقًا على الاتفاقية. يقول أبو علاء: «راحت كل محطات التليفزيون في الدول العربية تستعد للمشاركة في نقل وقائع الحدث، الذي بلغ حدودًا أبعد من حدود الخيال لدى الناس العاديين.»[45]

اتفقت منظمة التحرير مع إسرائيل على ما يعد عمليًّا خطة تقسيم لفلسطين، ودعت الوثيقة لانسحاب الإدارة العسكرية الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة على أن تأخذ مكانها إدارة مدنية فلسطينية فترة خمس سنوات، ونصت أيضًا على إنشاء مجلس منتخب لكي يُحكم شعب فلسطين «وفقًا لمبادئ ديمقراطية»، وكذلك تتولى السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاعات التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب والسياحة، وتحفظ الشرطة الفلسطينية أمن المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية.

وأجلت الاتفاقية مناقشة معظم النقاط الخلافية: مستقبل القدس، وحقوق اللاجئين، ووضع المستوطنات، والحدود والترتيبات الأمنية؛ كلها اتُّفق على تناولها في مفاوضات الوضع النهائي المقرر أن تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية. وقد توقع الفلسطينيون أن تمنحهم التسوية الدائمة أكثر مما يحتمل أن يقدمه الإسرائيليون: دولة فلسطينية مستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية. وتوقع الإسرائيليون انفصالًا عن أراضٍ عربية غير مهمة بالنسبة لهم يؤدي إلى كيان فلسطيني غير مسلح. وإذ تُرك هذا الخلاف الجوهري لمفاوضات مستقبلية، أقر الكنيست الإسرائيلي إعلان المبادئ بأغلبية مريحة، وصدق

عليه المجلس المركزي الفلسطيني المكون من ٨٠ عضوًا بأغلبية كاسحة (ثلاثة وستين مؤيدًا، وثمانية معارضين، وامتناع تسعة عن التصويت) يوم ١١ أكتوبر/تشرين الأول.

وبحلول شهر مايو/أيار ١٩٩٤ سويت التفاصيل الفنية المحيطة بانسحاب القوات الإسرائيلية وتأسيس الحكم الفلسطيني في غزة وأريحا، وعاد ياسر عرفات منتصرًا إلى غزة للإشراف على إدارة السلطة الفلسطينية في أول يوليو/تموز. وفي سبتمبر/أيلول عاد عرفات ورابين إلى واشنطن للتوقيع على الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة حول الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والمعروفة باسم «أوسلو ٢». وهكذا دخلت سياسة الشرق الأوسط حقبة أوسلو.

حققت اتفاقيات أوسلو قبولًا غير مسبوق لإسرائيل في العالم العربي، فبعقد الفلسطينيين اتفاقًا منفردًا مع الإسرائيليين شعرت الدول العربية الأخرى أنها حرة في السعي وراء مصالحها الخاصة مع الدولة العبرية دون أن تتعرض لخطر اتهامها بخيانة القضية الفلسطينية. فبوجه عام كان العالم العربي قد سئم الصراع العربي الإسرائيلي، وتبنى منهجًا عمليًّا في آرائه تجاه إسرائيل. وكان الأردنيون هم أول من تجاوب مع الحقائق الجديدة.

بالإعلان عن اتفاقيات أوسلو لم يتردد الأردنيون، رأى الملك حسين أن السلام مع إسرائيل هو أفضل سبيل أمام الأردن للخروج من العزلة التي عاناها منذ غزو العراق للكويت. واعتقد الملك حسين أيضًا أن الأردن سوف يحصل على مكافأة نظير اتجاهه للسلام تتمثل في معونة أمريكية كبيرة واستثمارات دولية في بلاده. وفي اليوم التالي لتوقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض التقى ممثلون عن كل من إسرائيل والأردن في مقر وزارة الخارجية الأمريكية للتوقيع على جدول أعمال للسلام عمل الجانبان على صياغته خلال المفاوضات الثنائية في مدريد.

وفي ٢٥ يوليو/تموز ١٩٩٤ دُعي الملك حسين ورئيس الوزراء رابين للعودة إلى واشنطن للتوقيع على اتفاقية سلام تمهيدية تنهي حالة الحرب بين الدولتين، مع الاتفاق على تسوية جميع قضايا الأرض بما يتفق وقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، والاعتراف بالدور الخاص للأسرة الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس. ووقعت معاهدة السلام النهائية بين الأردن وإسرائيل عند الحدود بين الدولتين في وادي عربة يوم ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. وأصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر تتبادل السفراء وتطبع العلاقات مع الدولة اليهودية.

مهدت الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والأردن الطريق أمام باقي الحكومات العربية لإقامة علاقات مع إسرائيل. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ اتفقت المغرب وإسرائيل على فتح مكاتب اتصال في عاصمتي البلدين، وحذت تونس حذو المغرب في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، وكانت في كلا البلدين أقلية يهودية كبيرة لها روابط طويلة الأمد مع إسرائيل. وأقامت موريتانيا — وهي إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتقع في شمال غرب أفريقيا — علاقات رسمية مع إسرائيل وتبادلت معها السفراء في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. كما أسست دولتان من دول الخليج العربي مكاتب تمثيل تجاري مع إسرائيل؛ سلطنة عمان في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦؛ وقطر في أبريل/نيسان من العام نفسه. وهكذا أظهرت حقبة أوسلو قبولًا عربيًّا واسع النطاق لإسرائيل امتد من دول شمال أفريقيا وحتى الخليج العربي على نحو أربك أولئك الذين طالما زعموا أن العالم العربي لا يمكن أبدًا أن يعيش في سلام مع الدولة العبرية.

غير أن عملية أوسلو ظلت تواجه معارضة شديدة في بعض الأنحاء؛ خاصةً في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. لجأ المتطرفون في إسرائيل والأراضي الفلسطينية إلى العنف في محاولة لعرقلة اتفاقيات السلام. وأعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي مسئوليتهما عن عدد من الهجمات القاتلة على إسرائيليين عقب توقيع إعلان المبادئ في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ مباشرةً. وصعد المتطرفون الإسرائيليون كذلك هجماتهم على الفلسطينيين. ففي فبراير/شباط ١٩٩٤ اقتحم باروخ جولدشتاين الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل مرتديًا زي جنود الاحتياط الإسرائيليين، وفتح النار على المصلين المتجمعين لأداء صلاة الفجر، فقتل منهم ٢٩ وجرح ١٥٠ قبل أن يسيطر عليه الناجون من الهجوم ويقتلوه. كان جولدشتاين طبيبًا من سكان مستوطنة كريات أربع؛ وهي مستوطنة عسكرية مجاورة للخليل كرمت جولدشتاين فيما بعد بسبب جريمة القتل الجماعي بشاهد قبر كتبت عليه عبارة: «إلى المقدس باروخ جولدشتاين، الذي وهب حياته للشعب اليهودي والتوراة ودولة إسرائيل.»

كانت هوة الخلاف بين المتطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين تزداد اتساعًا، وأدى الغضب المشتعل بسبب مذبحة جولدشتاين في الخليل إلى تصاعد هجمات الفلسطينيين وازدياد عمليات التفجير الانتحارية التي تهدف إلى إيقاع أكبر عدد من الخسائر البشرية. وفي أبريل/نيسان ١٩٩٤ أودت عمليتا تفجير لحافلتين في عفولة وحاديرا بحياة ثلاثة

عشر شخصًا، ولقي اثنان وعشرون شخصًا مصرعهم في هجوم انتحاري على حافلة في تل أبيب في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. ورد الإسرائيليون باغتيال القيادات الإسلامية؛ فقتل عملاء إسرائيليون زعيم الجهاد الإسلامي فتحي شقاقي في مالطة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، واستخدموا هاتفًا محمولًا مفخخًا في قتل قائد حماس يحيى عياش في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦. ووجد الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم محاصرين في دائرة من العنف والعنف المضاد قوضت بشدة الثقة في عملية أوسلو.

غير أن جريمة قتل واحدة كانت هي التي أعلنت نهاية عملية أوسلو، ففي ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥ ألقى إسحاق رابين خطابًا أمام حشد كبير مؤيد للسلام في وسط تل أبيب، وكان من الواضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي تأثر بذلك العدد الذي احتشد فيه ١٥٠ ألف شخص وحد بينهم إيمانهم المشترك بالسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. خاطب رابين الجمع قائلًا: «ينبغي أن يبعث هذا الحشد الهائل برسالة إلى الشعب الإسرائيلي، وإلى يهود العالم، وإلى الجموع في الأراضي العربية وفي العالم كله تقول إن إسرائيل راغبة في السلام، وتؤيد السلام، ولهذا أوجه لكم الشكر.»[46] بعدها قاد رابين الحشد في ترتيل أغنية للسلام قبل رحيله.

وانضم رجل إلى الحشد ليضع نهاية لعملية السلام، فبينما صحب الحرس رابين من المنصة في طريق العودة إلى سيارته اخترق طالب حقوق إسرائيلي يدعى إيجال عامير ثغرة في الكردون الأمني المحيط برئيس الوزراء، وأطلق عليه النار فقتله، وأثناء محاكمته اعترف عامير صراحةً بالاغتيال موضحًا أنه قتل رابين ليضع نهاية لعملية السلام، فلما كان مقتنعًا بحق الشعب اليهودي في كامل «أرض إسرائيل» فقد آمن بأن من واجبه بصفته يهوديًّا متدينًا أن يمنع حدوث أي مبادلة للأرض مقابل السلام. وفي لحظة سقطت عملية السلام — التي صمدت في وجه العديد من أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين — أمام عمل عنيف واحد بين الإسرائيليين وبعضهم.

كان رابين هو الشخص الذي لا غنى عنه لعملية أوسلو، وكان خليفته المباشر في رئاسة الوزراء هو غريمه القديم شيمون بيريز، ومع أنه كان أحد المخططين لأوسلو فإن بيريز لم يحظ بنفس القدر الذي حظى به رابين من ثقة الجماهير، ولم يستطع الناخبون الإسرائيليون أن يثقوا في بيريز — أو في أي قائد آخر في هذا الشأن تحديدًا — وهي الثقة التي كانت ضرورية من أجل تسوية دائمة قائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

ولما كان بيريز يعد في إسرائيل ضعيفًا من الناحية الأمنية فقد حاول أن يبهر منتقديه بشن حملة عسكرية على حزب الله ردًّا على هجماته على المواقع الإسرائيلية في جنوب لبنان والهجمات الصاروخية على شمال إسرائيل. وجاءت مبادرة أبريل/نيسان ١٩٩٦ — عملية «عناقيد الغضب» — لتؤكد شكوك الناخبين في سوء تقدير بيريز في القضايا الأمنية. فقد أدى الغزو الهائل للبنان إلى نزوح ٤٠٠ ألف مدني لبناني وجلب إدانة دولية واسعة عندما ألقى الطيران الإسرائيلي القنابل على قاعدة تابعة للأمم المتحدة في قرية قانا بجنوب لبنان، فقتل ١٠٢ لاجئ كانوا يبحثون عن مأوى يحتمون به من الهجوم. وانتهت العملية نهاية مخزية بوساطة أمريكية دون تحقيق أي استفادة واضحة للأمن الإسرائيلي، وعوقب بيريز من قبل الناخبين في انتخابات مايو/أيار ١٩٩٦ عندما فاز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء بفارق أصوات ضئيل للغاية.

جعل انتخاب نتنياهو إسرائيل في حالة صدام مع التزاماتها في أوسلو، فقد عارض نتنياهو وحزبه دائمًا مبدأ مبادلة الأرض بالسلام. وبالرغم من خضوعه للضغوط الأمريكية التي طالبته بإنهاء خطة سحب قواته من بلدة الخليل بالضفة الغربية، فإن صفقة نتنياهو الخاصة لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام خولت إسرائيل السيطرة الكاملة على أكثر من ٧١ بالمائة من الضفة الغربية، والسيطرة على أمن ما يزيد عن ٢٣ بالمائة من باقي الأراضي، وكان هذا أبعد ما يكون عن انتقال السلطة بنسبة ٩٠ بالمائة التي توقعها الفلسطينيون حسب نص اتفاقية أوسلو الثانية.

وفي معركته من أجل القدس استعان نتنياهو بحركة المستوطنات لخلق حقائق غير قابلة للتغيير على الأرض، فأمر ببناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية على جبل أبو غنيم لإنشاء مستوطنة جديدة تسمى «هار هوما» لاستكمال عملية إحاطة القدس الشرقية العربية بالمستوطنات الإسرائيلية. قصد نتنياهو بإحاطة القدس بالمستوطنات اليهودية إلى تقويض أي ضغوط تطالبه بتسليم الأجزاء العربية من المدينة المحتلة منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧ للسلطة الفلسطينية. وكانت هار هوما أحدث إجراءات سياسة تصعيد بناء المستوطنات التي أدت — أكثر من أي عامل آخر — إلى انهيار ثقة الفلسطينيين في عملية أوسلو.

وبعد ثلاث سنوات في منصب رئيس الوزراء فقد نتنياهو ثقة حزبه وأُرغم — بعد أن طاردته فضائح فساد — على الدعوة لانتخابات جديدة في مايو/أيار ١٩٩٩، وهزم فيها ليعود حزب العمل إلى السلطة تحت قيادة جنرال متقاعد آخر هو إيهود

باراك. وكان أحد وعود باراك أثناء حملته الانتخابية إنهاء احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وسحب جميع القوات الإسرائيلية خلال عام واحد إذا فاز. كان احتلال جنوب لبنان أمرًا يولد استياءً متزايدًا في إسرائيل، إذ كانت هجمات حزب الله المستمرة تكبد القوات الإسرائيلية خسائر منتظمة.

وبعد أن حقق باراك انتصارًا ساحقًا على نتنياهو جعل الانسحاب من لبنان إحدى أولوياته القصوى، غير أن جهود تسليم السلطة بسلاسة من القوات الإسرائيلية المنسحبة إلى عملائهم المحليين في جيش لبنان الجنوبي انهارت لأن المتعاونين استسلموا لوحدات حزب الله. وتحول الانسحاب أحادي الجانب لإسرائيل إلى انسحاب مهين تحت وطأة النيران أتاح لحزب الله ادعاء تحقيق النصر في حملته التي استمرت ثمانية عشر عامًا لطرد الإسرائيليين من لبنان. وجن جنون كبار قادة الجيش الإسرائيلي، وأصبحوا ينتظرون بلهفة الفرصة التالية لتسوية حساباتهم مع الميليشيا الشيعية.

ظلت فرصة نشوب صراع مستقبلي قائمة من خلال وضع إقليمي شاذ، فإسرائيل أتمت الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية باستثناء منطقة «مزارع شبعا» المتنازع عليها؛ وهي شريط من الأرض تبلغ مساحته ٢٢ كيلومترًا مربعًا (٨ أميال مربعة) على امتداد الحدود اللبنانية مع مرتفعات الجولان المحتلة تزعم إسرائيل حتى يومنا هذا أنها أرض سورية محتلة في حين تصر كل من سوريا ولبنان على أنها أرض لبنانية، ويتذرع حزب الله بمزارع شبعا لمواصلة مقاومته المسلحة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

وبمجرد انسحابه من لبنان استأنف رئيس الوزراء باراك التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ضوء تصرفات إسرائيل في عهد نتنياهو لم تكن هناك ثقة أو نية طيبة متبادلة بين الجانبين، فاتهم ياسر عرفات الإسرائيليين بعدم الوفاء بالتزامات المعاهدة بموجب اتفاقيات أوسلو، وألح على باراك لاحترام الالتزامات التي لم تنفذ في ضوء اتفاقيات الفترة المؤقتة. وفي المقابل أراد باراك المضي مباشرةً في مناقشة تسوية دائمة؛ إذ كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يؤمن بأن المفاوضات مع الفلسطينيين انهارت بسبب نزاعات لا نهاية لها على التفاصيل الصغيرة، وأراد الاستفادة من الأشهر الأخيرة لفترة رئاسة كلينتون للتوصل إلى تسوية دائمة.

دعا بيل كلينتون باراك وعرفات للقاء قمة في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد بولاية ميريلاند، واجتمع الزعماء الثلاثة لمدة أسبوعين في يوليو/تموز ٢٠٠٠، وبالرغم من طرح أفكار جديدة جريئة على مائدة المفاوضات فإن القمة انتهت دون تحقيق أي

تقدم جوهري نحو التسوية. وعُقدت قمة ثانية في منتجع طابا المصري في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١. وهناك عرض الإسرائيليون أكثر شروطهم سخاءً على الإطلاق؛ غير أن العروض التي طرحت في طابا ظلت تضع جزءًا كبيرًا جدًّا من الدولة الفلسطينية المقترحة تحت سيادة الإسرائيليين بحيث لا يمكن اعتبارها تسوية دائمة. وأدى فشل قمتي كامب ديفيد وطابا إلى تبادل الإدانات والاتهامات؛ إذ ألقى الفريقان الأمريكي والإسرائيلي باللوم على نحو ظالم على عرفات والوفد الفلسطيني لفشل المفاوضات. وهكذا تبخرت الثقة والنوايا الطيبة الضرورية لصنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

تصدع اتفاق أوسلو، غير أنه جعل إسرائيل والعالم العربي أقرب إلى السلام من أي وقت مضى منذ تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨. كانت مكاسب أوسلو غاية في الأهمية، فقد تغلبت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على عقود من العداوة المتبادلة، وتبادلا الاعتراف، ودخلا في مفاوضات ذات مغزى تفضي إلى حل الدولتين. وغادرت القيادة الفلسطينية منفاها في تونس كي تبدأ بناء دولتها على الأراضي الفلسطينية. وخرجت إسرائيل من عزلتها داخل الشرق الأوسط، وأقامت علاقات رسمية مع عدد من البلدان العربية لأول مرة، وتجاوزت المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٨. كانت تلك أسس مهمة يمكن أن يقوم عليها سلام دائم.

ومع الأسف كانت العملية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببناء الثقة بين الجانبين وتحقيق قدر كاف من الرخاء الاقتصادي بحيث يصبح الفلسطينيون والإسرائيليون مستعدين لتقديم التنازلات الصعبة والضرورية لإقرار تسوية دائمة. وفي حين كانت سنوات أوسلو فترة نمو اقتصادي لإسرائيل عانى الاقتصاد الفلسطيني الكساد والجمود. وسجل البنك الدولي تراجعًا واضحًا في مستويات المعيشة طوال سنوات أوسلو، وقدر أن واحدًا من كل أربعة من سكان الضفة الغربية وغزة أصبح تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٠٠. ووصلت معدلات البطالة إلى ٢٢ بالمائة.[47] وتسبب انخفاض مستوى المعيشة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠ في خيبة أمل واسعة النطاق في عملية أوسلو.

وكان قرار إسرائيل بالتوسع في بناء المستوطنات عاملًا رئيسيًّا في انهيار اتفاقيات أوسلو، فمن وجهة نظر الفلسطينيين كان بناء المستوطنات غير مشروع في القانون الدولي، وكان استمرار التوسع في بنائها يتعارض مع بنود اتفاقيات أوسلو الثانية.[48] ومع ذلك فقد شهدت سنوات أوسلو أعظم قدر من التوسع في بناء المستوطنات

الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية من ٢٤٧ ألف عام ١٩٩٣ إلى ٣٧٥ ألف عام ٢٠٠٠؛ أي زيادة بنسبة ٥٢ بالمائة.[49] وبنيت المستوطنات في مناطق أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها إما لقربها من مراكز حضرية داخل إسرائيل، وإما لقربها من آبار مياه جوفية بالغة الأهمية، فتحقق بذلك السيطرة على موارد المياه النفيسة في الضفة الغربية. واتهم الفلسطينيون الإسرائيليين بالتخلي عن مبدأ الأرض مقابل السلام لصالح التمسك بالأرض، في حين تتجاهل ضامنة العملية — الولايات المتحدة — ما يحدث.

لم يتوقع الفلسطينيون من عملية أوسلو شيئًا أقل من دولة مستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية وغزة على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وكان الفلسطينيون يعلمون أن القانون الدولي يؤيد موقفهم، وآمنوا بأن الواقع الديموغرافي يعززه، إذ إن تلك الأراضي مأهولة بالفلسطينيين على نحو حصري تقريبًا. وقد اعترفت منظمة التحرير بالفعل بدولة إسرائيل على ٧٨ بالمائة من أرض فلسطين التاريخية التي احتلت عام ١٩٤٨، وتمسك الفلسطينيون بحقوقهم في نسبة الـ ٢٢ بالمائة المتبقية من الأرض. ومع صغر المساحة المتاحة لبناء دولة فلسطينية قابلة للعيش لم يكن هناك مجال لتقديم المزيد من التنازلات.

أسهم التوسع في بناء المستوطنات بشدة في الغضب الجماهيري من عملية سلام آمن الفلسطينيون بأنها فشلت في إقامة دولتهم، أو تأمين ممتلكاتهم، أو تحقيق الرخاء لهم. وتفجر هذا الغضب في سلسلة من المظاهرات العارمة التي اندلعت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، وتطورت لتصبح انتفاضة شعبية جديدة. وفي حين اتسمت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩٣) بالعصيان المدني وعدم اللجوء إلى العنف فقد كانت الانتفاضة الثانية بالغة العنف في الواقع.

اندلعت الانتفاضة الثانية في أعقاب زيارة قام بها آرييل شارون — الذي صعد لزعامة حزب الليكود اليميني — للقدس الشرقية في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. كان رئيس الوزراء إيهود باراك قد طرح في قمة كامب ديفيد احتمال التخلي عن القدس الشرقية للسلطة الفلسطينية وأن تصبح القدس عاصمة لدولتي إسرائيل وفلسطين. وأثار الاقتراح جدلًا واسعًا في إسرائيل إلى حد أنه دفع ببعض أعضاء ائتلاف باراك للانسحاب من الحكومة احتجاجًا؛ مما تطلب إجراء انتخابات جديدة.

كانت القدس بالنسبة لشارون بطاقةً رابحةً لكسب أصوات الناخبين، واختار شارون زيارة جبل الهيكل في القدس الشرقية لدعم مطالبة حزبه بالحفاظ على القدس عاصمةً موحدةً لإسرائيل وبدء حملته الانتخابية الرامية للإطاحة بباراك من رئاسة الحكومة. كان جبل الهيكل — المعروف لدى العرب باسم «الحرم الشريف» — هو الموقع الذي بنى عليه اليهود هيكلهم الثاني الذي دمره الرومان عام ٧٠ ميلادية، وصار منذ القرن السابع الميلادي موضع المسجد الأقصى؛ ثالث الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. ونظرًا لأهميته في كل من اليهودية والإسلام فإنه بمنزلة أرض ملغومة من المنظور السياسي.

وصل شارون إلى القدس الشرقية العربية في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ في حراسة ١٥٠٠ رجل شرطة مدججين بالسلاح، وتجول داخل الحرم الشريف. وأثناء إدلائه بتصريحات لحشد الصحفيين الذين تبعوا زعيم الليكود أكد شارون على التزامه بالمحافظة على الهيمنة الإسرائيلية على كامل القدس. وفرقت القوة الأمنية المصاحبة لشارون مجموعة من الوجهاء الفلسطينيين المحتجين على زيارة شارون، والتقطت كاميرات التليفزيون صور الشرطة الإسرائيلية وهي تتعامل بخشونة مع أعلى شيوخ المسجد الأقصى مكانة. يقول نسيبة متذكرًا: «كانت عمامته — وهي رمز لمكانته الروحية السامية — تُلقى من فوق رأسه وتسقط في التراب. وشاهد المحتشدون إمام شيوخ المسلمين في هذا الموقع شديد الحساسية واقفًا عاري الرأس.» كانت تلك الإهانة لمسئول مسلم له احترامه في ثالث الحرمين الشريفين كافية لإحداث ثورة عارمة في اليوم التالي في صلاة الجمعة بالحرم. يقول نسيبة: «تقدم جنود شرطة حرس الحدود [الإسرائيليون] المسلحون والمتوترون داخل المدينة العتيقة بالمئات في حين تدافع مئات الآلاف من المسلمين عبر البوابات قادمين من الأحياء والقرى المجاورة.»

انتهت الصلاة دون أن يحدث شيء، ولكن مع خروج الحشد الغاضب من المسجد اندلعت مظاهرة عارمة. ألقى الصبية المراهقون بالحجارة من مجمع الحرم على الجنود الإسرائيليين الذين أُرسلوا إلى الحائط الغربي، واقتحم جنود حرس الحدود الإسرائيليون مجمع الحرم، وفتحوا النار على المتظاهرين، وفي غضون دقائق لقي ثمانية متظاهرين مصرعهم، وسقط عشرات الجرحى. سجل سري نسيبة الحدث بقوله: «وهكذا بدأت انتفاضة الأقصى.»[50]

كان انهيار النظام العام يصب في مصلحة شارون — في ضوء سمعته واشتهاره بالصرامة في الأمور الأمنية — فوصل إلى السلطة في فبراير/شباط ٢٠٠١. وكان رئيس

وزراء إسرائيل الجديد المولع بالقتال مهتمًّا بالأرض أكثر من اهتمامه بالسلام، ولم يؤد انتخابه إلا إلى مزيد من تفاقم الاضطرابات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي بداية الألفية الجديدة صار الشرق الأوسط أبعد عن السلام من أي وقت مضى.

* * *

مع نهاية القرن العشرين شهد العالم العربي عددًا من التغيرات المهمة، إذ توفي ثلاثة من الزعماء العرب الذين شكلوا أعمدة السياسة العربية عدة عقود وخلفهم أبناؤهم في حكم بلادهم. ظل الشرق الأوسط ساكنًا هامدًا في ظل حكم مجموعة من الحكام استمروا في الحكم وقتًا طويلًا، وجاءت عمليات الخلافة بجيل جديد إلى السلطة فأنعشت الآمال في الإصلاح والتغيير، غير أن حقيقة أن كلًّا من النظم الملكية والجمهورية مالت إلى حكم أسرة واحدة وقفت حجر عثرة أمام حدوث تغييرات جذرية.

في ٧ فبراير/شباط ١٩٩٩ توفي الملك حسين عاهل الأردن بعد صراع طويل مع مرض السرطان. كان الملك حسين — بجلوسه على عرش بلاده مدة سبعة وأربعين عامًا تقريبًا — صاحب أطول مدة بقاء في الحكم بين حكام جيله. وتسبب حسين — المحتفى به في بلاده وفي الخارج كواحد من صناع السلام — في موجة اضطراب داخل عائلته وبلاده بتغيير أحدثه في اللحظات الأخيرة في اختياره لخليفته، ظل الأمير الحسن شقيق الملك حسين وليًّا للعهد منذ عام ١٩٦٥، ودون إشعار مسبق أعفى الملك حسين أخاه الحسن من مهامه، وسمى أكبر أبنائه — عبد الله — وليًّا للعهد ليكون خليفته على العرش قبل وفاته بأقل من أسبوعين. ولم يكن عبد الله صغير السن نسبيًّا فحسب — إذ أتم حينها سبعة وثلاثين عامًا — ولكنه أيضًا قضى حياته كلها في العسكرية، دون استعداد كبير للحكم. وكان الأسوأ من هذا هو تعامل الملك حسين مع عملية تغيير الخلافة، فقد نشر الملك المحتضر خطابًا طويلًا وغاضبًا وجهه للأمير الحسن في الصحافة الأردنية وكان بمنزلة اغتيال معنوي لشقيقه الأصغر، وفسر العديد من المقربين للملك الخطاب على أنه إجراء فظ، ولكنه ضروري لضمان ألا يتمكن الحسن أبدًا من الطعن في عملية تغيير الخلافة. وتعرض الأردنيون لصدمتين مزلزلتين تمثلتا في تغيير الخلافة على العرش ووفاة الملك الذي حكم بلادهم زمنًا طويلًا في غضون أسبوعين فقط، وخشي كثيرون على مستقبل بلدهم المتزعزع الذي أصبح بين يدي شاب صغير السن لا يمتلك الخبرة.

وبعدها بخمسة أشهر — وفي ٢٣ يوليو/تموز ١٩٩٩ — توفي الملك الحسن الثاني عاهل المغرب منهيًا ثمانية وثلاثين عامًا اعتلى فيها عرش بلاده، وخلفه نجله — محمد السادس — الذي لم يتجاوز عمره ستة وثلاثين عامًا، ومثَّل — تمامًا كالملك عبد الله الثاني ملك الأردن — جيلًا جديدًا من الحكام العرب. كان الملك الشاب قد تدرب على السياسة، ودرس القانون، وأمضى وقتًا في بروكسل لاكتساب المزيد من الخبرة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي، وكان والده يتوسع في المهام الرسمية التي يكلفه بها خلال السنوات السابقة لخلافته إياه. ورغم هذا ظل شخصية مجهولة لدى معظم الناس سواء في وطنه أو في الخارج، وراح الجميع يتساءلون كيف سيصنع الملك الشاب توازنًا بين مواصلة سياسات والده الراحل وبين ترك بصمته الخاصة على المملكة المغربية.

ولم تقتصر الخلافة الأسرية في الحكم على الدول الملكية في الوطن العربي فحسب؛ ففي ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠ توفي الرئيس السوري حافظ الأسد بعد قضاء نحو ثلاثين عامًا في السلطة. كان الرئيس الأسد يُعد ابنه باسلًا لخلافته إلى أن توفي باسل في شبابه في حادث سيارة عام ١٩٩٤. واستدعى الرئيس الذي تملكه الحزن ابنه الأصغر — بشار — قاطعًا دراسته لطب العيون في لندن لإعداده لخلافته. التحق بشار الأسد بالأكاديمية العسكرية في سوريا، واتسعت مهامه الرسمية خلال السنوات الست الأخيرة من حياة والده. وتولى بشار الرئاسة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره مع وعود بالإصلاح. ومع أن كثيرين في سوريا توقعوا أن يواجه الرئيس الجديد تحديات خطيرة من داخل المؤسسة السياسية، ومن الأعداء الكثيرين الذين صنعهم والده على مدار ثلاثة عقود من الحكم الدكتاتوري، فقد انتقلت السلطة من رجل دمشق القوي لابنه الشاب المبتدئ دون وقوع ما يعكر الصفو.

وكان هناك حكام مسنون آخرون في أنحاء العالم العربي يعدون أبناءهم للخلافة، ففي العراق كان صدام حسين قد رقى بالفعل ابنه عدي ليصبح الوريث المنتظر. ترأس عدي محطة تليفزيونية ومجلس إدارة صحيفة عراقية؛ وكان عدي — الذي اشتهر بوحشيته الدموية — قد أصيب إصابة خطيرة في محاولة اغتيال عام ١٩٩٦ خلفت رصاصة مغروسة في عموده الفقري. ومع اتضاح حدود احتمالات شفاء عدي بدأ صدام حسين يُصعد ابنه الثاني — قصي — لدور القيادة، وأُشيع كذلك أن الرئيس الليبي — معمر القذافي — يُعد أبناءه لوراثة السلطة، وفي مصر كان حسني مبارك يدفع بابنه جمال، ويرفض تعيين نائب للرئيس على نحو جعل كثيرين يفترضون أن جمال سيتولى الرئاسة في الوقت المناسب.

غير أن أبرز عملية خلافة في السلطة حدثت عام ٢٠٠٠ كانت تلك التي حدثت في الولايات المتحدة، وتندر النقاد والمثقفون في العالم العربي على أمريكا عندما منحت المحكمة العليا الأمريكية الفوز لجورج دابليو بوش — ابن الرئيس الأسبق جورج إتش دابليو بوش — من خلال «المجمع الانتخابي». وأوحت حقيقة أن أصوات الناخبين من الشعب كانت لصالح منافسه الديمقراطي آل جور بفارق طفيف — وأن النتيجة توقفت على أصوات انتخابية مطعون في صحتها وعمليات إعادة فرز مشكوك في نزاهتها في ولاية فلوريدا؛ التي يشغل شقيق جورج بوش منصب الحاكم فيها — بأن أمريكا ليست أقل ملكية في تداول الحكم من العرب.

وفي الواقع فإن معظم المراقبين العرب احتفوا بانتصار جورج دابليو بوش عام ٢٠٠٠، فقد رأوا في أسرة بوش رجال نفط من تكساس تربطهم علاقات جيدة بالعالم العربي. وأدت حقيقة أن آل جور اختار السيناتور جو ليبرمان نائب كونيتيكت ليكون رفيقه المرشح لمنصب نائب الرئيس — وهو أول مرشح يهودي من حزب أمريكي كبير لمنصب نائب الرئيس — إلى جعل كثيرين في العالم العربي يفترضون أن الديمقراطيين سيكونون أكثر تأييدًا لإسرائيل من الجمهوريين؛ وهكذا فضلوا أن يفوز بوش.

لم يهتم الرئيس الجديد بوش كثيرًا بالشرق الأوسط؛ فهو لم يكن رئيسًا معنيًّا بالشئون الخارجية، وانصبت اهتماماته على أماكن أخرى، وقبل توليه مهام منصبه بأسبوع واحد عقد اجتماعًا مع مدير المخابرات المركزية جورج تينيت، وفي شرح موجز للمخابرات عرض تينيت على الرئيس المنتخب أهم ثلاثة تهديدات تواجه الولايات المتحدة: أسلحة الدمار الشامل، وأسامة بن لادن، وبزوغ الصين بوصفها قوة عسكرية واقتصادية.[51]

ومع أنه كان هناك اعتقاد بأن عددًا من الدول العربية تمتلك برامج تسليح خطيرة — ومن بينها ليبيا وسوريا — فإن المجتمع الدولي كان قلقًا أشد القلق من أسلحة الدمار الشامل لدى العراق. وتعرضت الحكومة العراقية لضغط مستمر من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتسليم أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في أبريل/نيسان ١٩٩١. ودعا القرار إلى تدمير كافة الأسلحة الكيميائية والنووية والبيولوجية علاوة على الصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترًا (٩٣ ميلًا). وأعاق صدام حسين — الذي شك في استخدام الأمريكيين لهيئة التفتيش على الأسلحة كوسيلة لقلب نظام حكمه — عمل المفتشين الذين انسحبوا من العراق عام ١٩٩٨.

كانت إدارة كلينتون عازمة على الإطاحة بنظام صدام حسين؛ ففرضت عقوبات اقتصادية صارمة على العراق ظلت سارية منذ غزو الكويت، وتسببت في أزمة إنسانية دون أن تضعف قبضة صدام على الحكم. وظلت إدارة كلينتون تحكم سيطرة صارمة على المجال الجوي العراقي بواسطة دوريات جوية بريطانية وأمريكية منتظمة فوق شمال وجنوب العراق. وفي عام ١٩٩٨ أصدرت إدارة كلينتون تشريعًا — باسم «قانون تحرير العراق» — ألزم الحكومة الأمريكية بتوفير تمويل لدعم تغيير النظام في العراق. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ — وبعد رحيل فريق المفتشين الدوليين التابع للأمم المتحدة عن العراق — صرح الرئيس كلينتون بشن حملة قصف جوي مدتها أربعة أيام بهدف «إضعاف» قدرة العراق على إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

واصل جورج دابليو بوش سياسات كلينتون لاحتواء العراق واحتواء تهديد أسلحة الدمار الشامل الذي كان يعتقد أنه موجه إلى الولايات المتحدة.

وكانت المخابرات الأمريكية مهتمة بالصراع الذي يزداد عمقًا مع شبكة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن أكثر بكثير من اهتمامها بأي تهديد من العراق. كان بن لادن قد استثمر قدرًا هائلًا من الوقت والجهد في تحقيق الأهداف المعلنة لتنظيم القاعدة والتي تمثلت في طرد الولايات المتحدة من المملكة السعودية ومن العالم الإسلامي بصفة عامة. وفي أغسطس/آب ١٩٩٨ استُهدفت سفارتا الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا بعمليتي تفجير انتحاريتين متزامنتين خلفتا أكثر من ٢٢٠ قتيلًا ومئات من الجرحى؛ معظمهم من المواطنين المحليين (سقط ١٢ شخصًا فقط من المواطنين الأمريكيين). وبسبب دور بن لادن في تفجير السفارتين فقد وُضع على قائمة أكثر عشرة مجرمين مطلوب القبض عليهم من مكتب التحقيقات الفيدرالي. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ أدى هجوم انتحاري بالقنابل على المدمرة «يو إس إس كول» في ميناء عدن اليمني إلى مقتل ١٧ بحارًا أمريكيًّا وجرح ٣٩ آخرين.

أثارت قدرة القاعدة على ضرب النقاط الضعيفة والحساسة في الدرع الأمريكي مخاوف حقيقية في دوائر البيت الأبيض، وحذر تينيت — مدير وكالة المخابرات المركزية — الرئيس بوش في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ من أن بن لادن وشبكته يمثلون «تهديدًا هائلًا ومباشرًا» للولايات المتحدة. غير أن بن لادن — على عكس صدام حسين في العراق — يمثل خطرًا متنقلًا ومراوغًا، ولم يكن واضحًا ما هي الإجراءات التي يمكن أن يصرح الرئيس باستخدامها للتعامل مع تهديد بن لادن.

دخل بوش المكتب البيضاوي مقتنعًا بأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية قد كُبِحَ، ولم يبد معنيًّا بوجه خاص بالتهديد الإرهابي الذي يفرضه بن لادن وشبكته، وخلال الأشهر التسعة الأولى من رئاسته وضع بوش الصين على رأس أولوياته.

غير أن الأحداث الجسام التي وقعت يوم ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ غيرت أولويات بوش، واستهلت فترة أعظم تدخل أمريكي في الشرق الأوسط في تاريخه المعاصر. وكانت تلك أيضًا هي أعظم لحظة توتر في تاريخ العرب المعاصر.

خاتمة

في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ اختطفت عدة فرق إرهابية أربع طائرات ركاب أقلعت من مطارات في بوسطن؛ ونيوآرك في نيوجيرسي؛ وواشنطن العاصمة. وخلال ٤٠ دقيقة قاد المختطفون طائرتين منها، واصطدموا ببرجي مركز التجارة العالمي التوءمين في مانهاتن، بينما اتجهت ثالثة نحو مبنى البنتاجون في هجمات انتحارية مخططة بدقة. وسقطت طائرة رابعة — يُعتقد أنها كانت تقصد مبنى الكابيتول أو البيت الأبيض — في أحد حقول بنسلفانيا. وإجمالًا لقي نحو ٢٩٧٤ شخصًا — بخلاف الخاطفين التسعة عشر — حتفهم في الهجمات الأربع: ٢٦٠٣ في مركز التجارة العالمي، و١٢٥ في البنتاجون، وجميع ركاب الطائرات الأربع البالغ عددهم ٢٤٦ راكبًا.

لم يوجه الإرهابيون أي إنذار، ولم يحددوا أي مطالب؛ لقد نفذوا هجماتهم لإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالولايات المتحدة ولإحداث تغيير ما. ويمكننا أن نخمن من التصريحات التالية للقاعدة أنواع التغييرات التي تصورها الخاطفون الانتحاريون: طرد أمريكا من العالم الإسلامي، وزعزعة الأنظمة الموالية للغرب في العالم الإسلامي، والإطاحة بتلك الأنظمة وإقامة دول إسلامية مكانها.

ورغم عدم إعلان أي منظمة مسئوليتها عن الهجمات، فقد اشتبهت المخابرات الأمريكية في تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن منذ اللحظة الأولى. وفي غضون أيام قليلة من ٩/ ١١ كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد حدد هوية الخاطفين التسعة عشر جميعًا. وكانوا جميعًا رجالًا عربًا مسلمين — خمسة عشر من المملكة العربية السعودية، واثنان من الإمارات، وواحد من مصر، وواحد من لبنان — لهم علاقات بتنظيم القاعدة.

وردت الولايات المتحدة على أسوأ هجمة تعرضت لها على أرض أمريكية منذ الغارة اليابانية على بيرل هاربر عام ١٩٤١ بإعلان الحرب على عدو مجهول إلى حد كبير. وفي خطاب بثه التليفزيون أمام جلسة عامة للكونجرس يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أعلن الرئيس جورج دابليو بوش «حربًا على الإرهاب» تبدأ بتنظيم القاعدة، وتستمر «حتى العثور على كل الجماعات الإرهابية ذات القدرة العالمية وإيقافها ودحرها.» وكان بوش بذلك يُعد الأمريكيين لحرب طويلة وغير تقليدية، ووعدهم بأن يكون النصر لأمريكا.

وضعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول والحرب على الإرهاب الولايات المتحدة والعالم العربي في مسار تصادم، فقد سعد كثيرون — ليس الجميع بالتأكيد لكن كثيرون — في العالم العربي برؤية معاناة الولايات المتحدة. فمن وجهة نظر المراقبين العرب بدت الولايات المتحدة غير مكترثة بالمعاناة العربية؛ سواء معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو معاناة العراقيين طوال عقد من العقوبات القاسية. وفي تصريحاته المذاعة لعب أسامة بن لادن على وتر هذا الغضب العربي، فخرج في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ ليقول: «ما تذوقه أمريكا اليوم هو شيء يسير مما ذقناه منذ عشرات السنين، فإن أمتنا منذ بضع وثمانين عامًا تذوق هذا الظلم وتذوق هذه المهانة.»[1]

أضافت تصريحات بن لادن التي أطلقها من معقله السري بجبال أفغانستان الكثير إلى التوترات العربية الأمريكية. كان ثمة إعجاب واسع النطاق بزعيم القاعدة في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي. كان الناس مبهورين بعبقرية القاعدة في توجيه مثل هذه الضربة المدمرة للولايات المتحدة وعلى أرضها، وصار بن لادن بين عشية وضحاها رمزًا دينيًّا، وصار وجهه تميمة للمقاومة الإسلامية ضد الهيمنة الأمريكية. واستعصت تلك الآراء على فهم الأمريكيين الذين اعتبروا بن لادن رمزًا لشر لا مثيل له.

كان الشعب الأمريكي مذعورًا ومضطربًا وغاضبًا إلى أبعد حد بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، وشعر الأمريكيون بأنهم مهددون في وطنهم وغير آمنين في الخارج، فطالبوا حكومتهم بالرد السريع والحاسم على أعدائهم. وردت إدارة بوش بعمل سري ضد شبكات الإرهابيين، وبإدخال أمريكا في حربين أكدتا الانطباع السائد في العالم العربي بأن الحرب على الإرهاب هي في حقيقة الأمر حرب على الإسلام.

بدأت الحرب الأمريكية على أفغانستان يوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ مدعومة بتحالف صدقت عليه الأمم المتحدة ودعمه حلف الناتو. وتمثلت أهداف التحالف في

إسقاط نظام طالبان الإسلامي المتشدد — الذي قدم الدعم لبن لادن وتنظيمه — وإلقاء القبض على قيادات القاعدة وتدمير مرافقهم التدريبية في أفغانستان. وكانت الحرب خاطفةً وناجحةً إلى حد بعيد — إذ انسحبت حركة طالبان من العاصمة كابول بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، وسقطت آخر معاقل طالبان والقاعدة في منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ — ولم يشترك فيها إلا أقل عدد ممكن من القوات البرية الأمريكية.

وبالرغم من نجاح العمليات العسكرية فإن إخفاقات رئيسية شوهت الحرب على أفغانستان، وفاقمت الحرب على الإرهاب، وتمثلت أهم الإخفاقات في فشل الأمريكيين في القبض على أسامة بن لادن وزعيم طالبان الملا عمر أو قتلهما. فقد فر الرجلان لإعادة تجميع قواتهما واستئناف قتالهما ضد الولايات المتحدة انطلاقًا من باكستان المجاورة. ومن وجهة نظر مؤيدي بن لادن فقد كانت النجاة من الأمريكيين نصرًا كافيًا.

وقع في الأسر أفراد آخرون من القاعدة خلال الحرب على أفغانستان، وصُنف هؤلاء الرجال على أنهم «أعداء»، وحُرموا من حقوق أسرى الحرب التي أقرتها اتفاقيات جنيف والإجراءات القانونية التي يفرضها القانون الأمريكي، واحتُجزوا في منشأة عسكرية أمريكية خارج الحدود في كوبا تعرف باسم «معسكر اعتقال خليج جوانتانامو». واعتبارًا من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ أُرسل قرابة ٨٠٠ معتقل إلى جوانتانامو؛ جميعهم من المسلمين، وعلى مر السنين أُطلق سراح مئات المعتقلين دون توجيه تهم لهم، وعادوا إلى أوطانهم ليحكوا تجاربهم، وأثار سوء المعاملة الذي تعرض له معتقلو جوانتانامو — الذي تراوح بين الإهانة والتعذيب — إدانةً دوليةً وغضبًا في العالم العربي.

وداخل أفغانستان تعاون الأمريكيون مع الزعماء المحليين على بناء هيكل سياسي جديد للبلد الذي مزقته الحرب، وعانى كثيرًا طوال أكثر من عشرين عامًا من الصراعات. غير أن الأمريكيين كانوا بحاجة لاستثمارات هائلة في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة لضمان استقرار الحكومة الجديدة برئاسة حامد كرزاي. ولكن بحلول عام ٢٠٠٢ حولت إدارة بوش طاقاتها ومواردها للتخطيط للحرب على العراق، تاركةً الدولة الأفغانية الهشة عرضةً للغزو مرةً أخرى من قبل طالبان. ونتيجة لذلك اتسعت الحرب التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ بعدد قليل من القوات البرية الأجنبية لتتحول إلى قتال مرير اشترك فيه نحو ١٠٠ ألف جندي من القوات الغربية التي تحارب طالبان عام ٢٠٠٩. ولا يزال النصر في هذه الحرب أبعد ما يكون عن أن يوصف بالمؤكد.

انزعجت معظم الدول العربية من الوجود العسكري الأمريكي الموسع بالمنطقة، وأثار تأييدها الفاتر لحرب أمريكا على الإرهاب شك الولايات المتحدة في عدد ممن كانوا يعدون حلفاء منذ زمن بعيد في المنطقة؛ وتوجه أكثر هذا الشك إلى المملكة العربية السعودية. وأدت حقيقة أن بن لادن وخمسة عشر شخصًا من الخاطفين الانتحاريين الذين شاركوا في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول مواطنون سعوديون، وأن أرصدة سعودية خاصة هي التي مولت تنظيم القاعدة، إلى زيادة سوء العلاقات بين السعوديين والأمريكيين. وأصبحت دول أخرى تحت المجهر أيضًا. اعتبرت الولايات المتحدة أن مصر متساهلة مع الإرهاب، ووصفت إيران والعراق بأنهما جزء مما سمي «محور الشر»، وصعدت سوريا إلى رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

وجدت الدول العربية نفسها تحت ضغوط رهيبة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، فلو أنها عارضت الحرب الأمريكية على الإرهاب فستخاطر بالتعرض للعقوبات التي ربما تراوحت بين عزلة اقتصادية ودعاوى صريحة من القوة العظمى الوحيدة في العالم لتغيير أنظمة تلك الدول. ولو انحازت إلى جانب أمريكا فإنها بذلك تفتح أراضيها لتهديد هجمات إرهابية تنفذها خلايا جهادية داخلية مستلهمةً نموذج بن لادن. فبين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ تعرضت مدن في السعودية والمغرب وتركيا لعدة هجمات بالقنابل خلفت ١٢٥ قتيلًا ونحو ١٠٠٠ جريح. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ نُسفت ثلاثة فنادق بقنابل انفجرت على نحو متزامن في عمان بالأردن، وراح ضحيتها ٥٧ قتيلًا ومئات الجرحى جميعهم تقريبًا من الأردنيين. وهكذا واجه العالم العربي خيارات شديدة الصعوبة في إدارة علاقاته مع الولايات المتحدة.

وأدت نفس الضغوط التي باعدت بين أمريكا والعرب إلى التقريب بين إسرائيل وأمريكا أكثر وأكثر، وكلما انحازت أمريكا إلى جانب إسرائيل زادت توتراتها مع العالم العربي.

أقنع رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون الرئيس جورج دابليو بوش بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان حربًا مشتركة على الإرهاب. وزاد عنف الانتفاضة الثانية — التي اندلعت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ — بحلول وقت وقوع هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، وأوقع الناسفون الفلسطينيون الانتحاريون إصابات هائلة بين المدنيين في المجتمع الإسرائيلي. ووفق الأرقام التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية نفذت الجماعات الفلسطينية ٣٥ هجمة انتحارية بالقنابل عام ٢٠٠١ متسببة في مقتل ٨٥ شخصًا.

وبلغت حصيلة القتلى أكثر من الضعف في العام التالي، إذ بلغ عدد الهجمات ٥٥ هجمة انتحارية قتلت ٢٢٠ إسرائيليًّا عام ٢٠٠٢.[2] ووقع الحادث الأسوأ في مارس/آذار ٢٠٠٢ عندما قتل مفجر انتحاري من حماس ٣٠ إسرائيليًّا وأصاب ١٤٠ بجراح وهم يحتفلون بعيد الفصح اليهودي في أحد فنادق نتانيا.

كان لجوء الجماعات الإسلامية للتفجيرات الانتحارية لاستهداف المدنيين الأبرياء كافيًا لإقناع الرئيس بوش بأن إسرائيل والولايات المتحدة تقاتلان نفس العدو، ومن ثم تجاهلت الولايات المتحدة كل أفعال إسرائيل ضد أعدائها الإسلاميين — حركتا الجهاد الإسلامي وحماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان — وضد السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات. واستفادت إسرائيل استفادةً كاملةً من الرضا الأمريكي عن شن هجمات غير متكافئة ضد الحكومة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي زاد حدة التوترات في العالم العربي بصورة هائلة.

وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٢ أمر رئيس الوزراء آرييل شارون بإعادة احتلال الضفة الغربية، ومع أنه برر هذا الإجراء بضمان أمن إسرائيل وحمايتها من الهجمات الإرهابية فإن خطوته كان من الواضح أن هدفها هو عزل ياسر عرفات وإضعاف السلطة الفلسطينية. وبعد احتلال القوات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي — بيت لحم وجنين ورام الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية — صعدت تلك القوات هجماتها على المقاومة الفلسطينية.

وبعودتهم للسيطرة على المدن الفلسطينية الرئيسية حاول الإسرائيليون التخلص من قيادات الأحزاب والميليشيات الفلسطينية بعمليات اغتيال موجهة. وكانت محاولاتهم لاغتيال القادة العسكريين في مناطق ذات كثافة سكانية تؤدي عادةً إلى وقوع ضحايا من المدنيين بأعداد كبيرة. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٢ سوى الإسرائيليون بناية سكنية كاملة بالأرض مستخدمين قنبلة وزنها ٢٠٠٠ رطل في محاولة لاغتيال قائد حماس صلاح شحادة؛ وقتلوا شحادة ومعه ١٨ شخصًا آخر من السكان، من بينهم عدد من الأطفال. كان هذا الاستخدام للأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية سببًا في وقوع خسائر كبيرة بين أفراد الشعب الفلسطيني. وبدايةً من اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠١ قُتل نحو ٧٥٠ فلسطينيًّا؛ وفي عام ٢٠٠٢ تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين ١٠٠٠ قتيل.

وعلاوة على استخدام القوة المفرطة فرضت إسرائيل عددًا من العقوبات الجماعية التي استعارتها من قوانين الطوارئ خلال حقبة الانتداب البريطاني. ومنذ اندلاع

الانتفاضة الثانية في نهاية عام ٢٠٠٠ اعتقل الإسرائيليون آلاف الفلسطينيين. حوكم بعض من هؤلاء المعتقلين، وحُكِم عليهم بالسجن مددًا طويلة، بينما حُكِم على آخرين بالطرد. غير أن آخرين وضعوا قيد التحفظ الإداري فترات استمرت شهورًا دون توجيه تهم إليهم أو حتى إعلامهم بالأدلة ضدهم، مما جعلهم يفتقرون إلى أي وسيلة للطعن في احتجازهم أو إثبات براءتهم. وكوسيلة أخرى للردع بدأ الإسرائيليون في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ في تدمير منازل الفلسطينيين المشتبه في مشاركتهم في هجمات ضد إسرائيل. ولم تتوقف سياسة هدم المنازل إلا في فبراير/شباط ٢٠٠٥ عندما اعترف رئيس الأركان الإسرائيلي بعدم جدوى تلك السياسة في الردع. وطوال هذه الفترة دمر الجيش الإسرائيلي ٦٦٤ منزلًا، وشرد ٤٢٠٠ فلسطيني وفقًا لما أوردته جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيلم».

وبينما كان الجيش الإسرائيلي يكافح لقمع الانتفاضة الثانية صعدت حكومة شارون التوترات مع الفلسطينيين عن طريق إجراءات تهدف للاستيلاء على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية، وتوسعت المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة؛ وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٢ شرعت الحكومة الإسرائيلية في بناء جدار طوله ٧٢٠ كيلومترًا (٤٥٠ ميلًا)، بزعم عزل إسرائيل عن الهجمات الإرهابية الفلسطينية. يمر حاجز الفصل (الذي سماه الفلسطينيون «جدار الفصل العنصري») في عمق الضفة الغربية، ويبتلع قرابة ٩ بالمائة من أراضي الضفة الغربية المملوكة للفلسطينيين بسياسة الأمر الواقع، ويضر بحياة ومصادر رزق نحو نصف مليون فلسطيني.[3]

كان القمع الإسرائيلي للانتفاضة الثانية عائقًا واضحًا أمام الحرب الأمريكية على الإرهاب، فصور معاناة الفلسطينيين — التي بثت على الهواء عبر القنوات الفضائية العربية — أثارت غضبًا عارمًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكانت الأفعال الإسرائيلية وسلبية الولايات المتحدة بمنزلة أدوات تجنيد نفيسة لصالح تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية. واضطرت إدارة بوش للمشاركة في عملية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في محاولة لتهدئة التوترات الإقليمية.

قرر بوش — وقد أدرك الأثر السلبي الذي أحدثته السياسات الإسرائيلية على محاولات أمريكا لكسب «قلوب وعقول العرب» في الحرب على الإرهاب — أن يتعامل مع القضية الفلسطينية مباشرةً، وفي خطاب مهم ألقاه بالبيت الأبيض يوم ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٢ طرح بوش رؤيته لدولة فلسطينية «تعيش جنبًا إلى جنب في

سلام وأمن» مع إسرائيل؛ وكانت تلك هي المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس أمريكي أثناء ولايته تأييده لإقامة دولة فلسطينية صراحةً. غير أن رؤية بوش طالبت الفلسطينيين أن «ينتخبوا قادة جددًا؛ قادة لم يلوثهم الإرهاب» على حد قوله؛ في إشارة واضحة إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا للسلطة الفلسطينية؛ ياسر عرفات.

احتوى خطاب بوش على الكثير مما يهدئ من مخاوف العرب، فقد دعا الرئيس بوش الإسرائيليين إلى سحب قواتهم من الضفة الغربية والعودة إلى المواقع التي كانوا فيها قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ودعا أيضًا إلى إنهاء التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية. وكانت تلك خطوات جديدة وجوهرية نحو الاعتراف بمعاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال والإقرار بالطموحات المشروعة في إقامة دولة مستقلة.

ومع ذلك لم تحظ كلمة بوش باستقبال طيب في العالم العربي، فإشاراته المتكررة إلى مكافحة الإرهاب أوضحت للمراقبين العرب أن بوش أكثر اهتمامًا بتنفيذ حربه على الإرهاب من التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. شكك العرب في صدق كلام بوش، لأسباب وجيهة؛ ففي صيف ٢٠٠٢ كانت إدارته تخطط بالفعل لشن حرب على العراق.

* * *

عرضت الولايات المتحدة قضيتها بشأن الحرب على العراق في ضوء الحرب العالمية على الإرهاب، وزعمت إدارة بوش أن حكومة صدام حسين كدست ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل، منها أسلحة كيميائية وبيولوجية وبشائر أسلحة نووية. وردد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مخاوف بوش، وتبنت المملكة المتحدة نفس موقف أمريكا من العراق. وألمح البيت الأبيض كذلك إلى وجود روابط بين حكومة صدام حسين وتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن. وحثت إدارة بوش العالم لشن حرب على الإرهاب، وهددت بحرب استباقية للحيلولة دون وقوع أخطر الأسلحة في العالم في أيدي أخطر التنظيمات الإرهابية.

كانت لدى العالم العربي تحفظات شديدة على اتهامات الرئيس بوش، فقد ظنت الحكومات العربية — مخطئةً — أن صدام حسين ربما كان يمتلك ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ فقد استخدم الأسلحة الكيميائية من قبل ضد الإيرانيين والأكراد

العراقيين في الثمانينيات على أي حال. وحتى كبير مفتشي الأسلحة في الأمم المتحدة — د. هانز بليكس — كان يعتقد أن العراق يمتلك تلك الأسلحة. غير أن الدول العربية كانت تعلم أن العراق لم يشارك في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، وشكت بشدة في وجود أي صلة بين تنظيم القاعدة الإسلامي وبين حزب البعث القومي العلماني، فصدام حسين يترأس نظامًا من نفس النوع الذي يسعى أسامة بن لادن للإطاحة به. لم يتقبل العالم العربي ببساطة ما كانت إدارة بوش تدعيه، وارتاب في الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة؛ الاستيلاء على نفط العراق والسعي لبسط هيمنتها على الخليج العربي الغني بالبترول.

قوبل غزو العراق — الذي بدأ في ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٣ — بإدانة واسعة على الصعيد الدولي وفي أرجاء العالم العربي. لقد غزت الولايات المتحدة تؤيدها بريطانيا العظمى دولةً عربيةً ذات سيادة دون مبرر أو تصريح من الأمم المتحدة، وظل صدام حسين على تحديه وعناده في مواجهة قوى غربية عظمى، وكما حدث أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ نال موقفه هذا تأييدًا واسع النطاق من الجماهير العربية، وهو التأييد الذي تجاهلته الحكومات العربية، وعرضت نفسها لخطره. وأيدت جميع الدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الكويت) قرارًا يدين الغزو باعتباره خرقًا لميثاق الأمم المتحدة، وطالبت بالانسحاب الكامل لجميع القوات الأمريكية والبريطانية من الأراضي العراقية في ٢٣ مارس/آذار، غير أن أحدًا لم يتوقع بالطبع أن تأبه إدارة بوش لمخاوف العالم العربي.

ومع أن العراقيين أبدوا مقاومةً صلبة في الناصرية — التي صمدوا في الدفاع عنها أكثر من أسبوع — فقد هُزموا في النهاية أمام القوات البريطانية والأمريكية المتفوقة التي دانت لها السيطرة الكاملة على سماء العراق. وفي ٩ أبريل/نيسان احتل الأمريكيون بغداد معلنين سقوط حكومة صدام حسين في غضون ثلاثة أسابيع من بدء العمليات الحربية، وتضاربت مشاعر الشعب العراقي؛ إذ احتفل بسقوط ديكتاتور كرهه بشدة، ولكنه في الوقت نفسه كره الأمريكيين والبريطانيين الذين غزوا بلاده.

انقلبت الاحتفالات إلى فوضى عندما هاجمت حشود من المخربين مباني الحكومة والقصور الرئاسية تنفيسًا عن غضبها، وراحت تنهب كل ما تطوله أيديها. ولم يكتف اللصوص بالمكاتب الحكومية البغيضة، وإنما هاجموا أيضًا مؤسسات ذات تراث وطني يعتز بها العراقيون. جُرد المتحف الوطني العراقي من كنوزه الأثرية التي لا تقدر

بثمن، وأُضرمت النيران في المكتبة الوطنية ودور محفوظات الدولة، في حين وقفت قوات الاحتلال موقف المتفرج. ولاحظ الصحفيون العرب أن المبنى الحكومي الوحيد الذي عمل الأمريكيون على تأمينه هو مبنى وزارة البترول، وهو ما غذى نظريات المؤامرة القائلة إن عملية الغزو برمتها كان الدافع وراءها الأطماع الأمريكية في النفط العراقي، ولم تُحدث التصريحات التي أدلى بها المسئولون الأمريكيون أي أثر في تهدئة تلك المخاوف، وعندما تساءل الصحفيون لماذا لم تبذل السلطات الأمريكية جهدًا أكبر لإيقاف عمليات النهب، أجاب وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بفتور قائلًا: «تلك أمور تحدث.»

أدت الإطاحة بالنظام العراقي إلى أن أصبحت الولايات المتحدة مسيطرة على البلاد، وأنشأت إدارة بوش هيئة حاكمة أطلقت عليها اسم «سلطة التحالف المؤقتة»، وأدى قراران اتخذتهما تلك السلطة إلى تحول الفوضى في عراق ما بعد الحرب إلى ثورة مسلحة ضد الاحتلال الأمريكي، ففي مايو/أيار ٢٠٠٣ أصدر بول بريمر — رئيس السلطة المؤقتة — مرسومين: الأول اعتبر أن حزب البعث برئاسة صدام حسين كيان محظور غير شرعي، وحرم أعضاء حزب البعث السابقين من أي مناصب عامة؛ ثم أصدر بريمر الأمر الثاني بحل الجيش العراقي الذي يبلغ عدد جنوده ٥٠٠ ألف جندي، وكذلك حل أجهزة المخابرات العراقية.

أرادت السلطات الأمريكية تطهير العراق من نفوذ صدام حسين الضار بطريقة مشابهة كثيرًا لما فعلته سلطات الاحتلال المتحالفة في ألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الثانية. كانت السلطات تأمل بتلك الإجراءات في أن تحظى بحرية مطلقة في بناء دولة عراقية جديدة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، ولكن ما فعله بريمر في الواقع هو أن جعل عددًا من الرجال المدججين بالسلاح عاطلين عن العمل، وحرم النخبة السياسية العراقية من أي مصلحة تعود عليهم من وراء التعاون مع العراق الديمقراطي الجديد الذي تريده أمريكا. وكان ما أعقب ذلك تمردًا على الاحتلال الأمريكي وحربًا مدنية بين الطوائف العراقية المختلفة؛ وسرعان ما صار العراق أرضًا خصبة لتجنيد الناشطين العرب المناهضين للأمريكيين وللغرب.

ومع انتشار التمرد بدأت أعداد المصابين في العراق تتزايد، وظهرت تنظيمات جديدة مثل «تنظيم القاعدة في العراق» — وهي جماعة إرهابية عراقية ذات صلة اسمية فحسب بتنظيم بن لادن — الذي استخدم مفجرين انتحاريين ضد أهداف

أجنبية ومحلية. وأجبرت تلك التنظيمات الأمم المتحدة على إغلاق مكاتبها في العراق بعد تفجيرات موجهة في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ تسببت في مقتل كبير مبعوثي الأمم المتحدة إلى العراق — سيرجيو فييرا دي ميللو — وأكثر من ٢٠ من معاونيه. ووقع رعايا غربيون في الأسر، وقُتل العديد منهم بوحشية. وأصبحت الدوريات العسكرية هدفًا لهجمات متزايدة التطور. وقتل المتمردون ٦٠ جنديًّا أمريكيًّا كل شهر في المتوسط خلال السنوات الست التي أعقبت الغزو عام ٢٠٠٣. وبحلول عام ٢٠٠٩ قُتل أكثر من ٤٣٠٠ أمريكي و١٧٠ بريطانيًّا، وجُرح أكثر من ٣١ ألف جندي أجنبي على يد الثوار.

وانعكس الرعب الهائل للثورة العراقية على الشعب العراقي نفسه. فبالرغم من الجدل الواسع حول أرقام الضحايا المدنيين العراقيين منذ الغزو عام ٢٠٠٣، فإن تقديرات الحكومة العراقية تشير إلى مقتل عدد يتراوح بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف مدني. وتسبب المفجرون الانتحاريون في مذابح يومية في أسواق ومساجد المدن العراقية، وبُثت صور القتل والمعاناة في العراق في جميع أنحاء العالم العربي عن طريق القنوات الفضائية. وهكذا بدا أن الشعب العربي هو من يدفع التكلفة الحقيقية للحرب على الإرهاب.

وفي النهاية، فيم كان الغزو الأمريكي للعراق؟ لم يُعثر على أسلحة دمار شامل؛ ولم تثبت أي صلة على الإطلاق بين صدام حسين والقاعدة أو هجمات ١١ سبتمبر/أيلول. ومع أن الولايات المتحدة وعدت بأن تستبدل بطغيان صدام حسين نظامًا جديدًا يتسم بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فإن صور انتهاكات الأسرى بينت أن الأمريكيين يستخدمون التعذيب والإذلال على نحو يُذكرنا بممارسات حزب البعث في سجن أبي غريب، وبدا واضحًا أن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين على نحو نفَّر الرأي العام العربي أكثر وأكثر.

كانت فكرة نشر الديمقراطية تتردد كثيرًا في حرب أمريكا على الإرهاب. آمن الرئيس بوش ومستشاروه من المحافظين الجدد بأن القيم الديمقراطية والسياسات التعاونية لا تتفق مع الإرهاب. وكان أحد أبرز مؤيدي تلك الآراء هو نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ففي كلمة ألقاها أمام أحد منتديات السياسة الخارجية في كاليفورنيا في مايو/أيار ٢٠٠٢ أكد وولفويتز قائلًا: «لكي ننتصر في الحرب على الإرهاب ... علينا أن نتحدث إلى مئات الملايين من المعتدلين والمتسامحين في العالم الإسلامي ... الذين يتوقون

إلى التمتع بمزايا الحرية والديمقراطية والمؤسسات الحرة.»[4] وأعلن وزير الخارجية كولن باول في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ عن بدء مبادرته الخاصة للشراكة مع الشرق الأوسط التي ولدت ميتة، وكانت تهدف لإدخال «الديمقراطية والأسواق الحرة» إلى الشرق الأوسط.[5] وزعمت إدارة بوش أن عراقًا ديمقراطيًّا سيكون بمنزلة منارة تسترشد بها بقية البلدان العربية، ويبدأ موجة من التحول إلى الديمقراطية تعم العالم العربي كله.

ولم يكن لتوقعات إدارة بوش بأن الديمقراطية سوف تنتشر في جميع أنحاء العالم العربي كالنار في الهشيم أساس قوي في واقع المنطقة، فالحقيقة المزعجة بشأن الديمقراطية في العالم العربي هي أن الأحزاب الأكثر عداءً للولايات المتحدة هي صاحبة أكبر احتمالات للفوز في أي انتخابات حرة ونزيهة، وليس هذا بسبب أي عداء تجاه الأمريكيين لذاتهم، وإنما لأن الناخبين العرب يزدادون قناعة كل يوم بأن الحكومة الأمريكية تعادي مصالحهم. ولم تؤد الحرب على الإرهاب إلا إلى تأكيد رأي الناخبين العرب في هذا الصدد، وأدت التصرفات العدائية الأمريكية تجاه الدول الإسلامية والعربية — علاوة على التأييد الأمريكي غير المشروط لإسرائيل — إلى استنتاج العديد من المواطنين العرب أن الولايات المتحدة تستغل الحرب على الإرهاب لبسط هيمنتها على منطقتهم. وأدى هذا إلى زيادة انجذاب الناخبين نحو الأحزاب الإسلامية التي تؤيد مقاومة الأمريكيين أكثر جاذبية للناخبين من المعتدلين الذين يسعون للتوافق مع أمريكا. وكانت الانتخابات التي جرت في لبنان عام ٢٠٠٥ ثم في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٦ خير دليل على ذلك.

كان للفلسطينيين — أكثر من أي شعب عربي آخر — أسباب للارتياب في النوايا الأمريكية في ضوء تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، لذا فقد شعرت السلطة الفلسطينية بالارتياح عندما رأت إدارة بوش تدعو روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة — وهي جهات ثلاثة يدرك الفلسطينيون تعاطفها مع تطلعاتهم — إلى المشاركة في عملية السلام. صاغت تلك الشراكة — التي عُرفت باسم «اللجنة الرباعية للشرق الأوسط» — في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ ما سُمِّي «خارطة طريق للسلام في الشرق الأوسط» لتوجيه رؤية الرئيس بوش نحو حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي تحدث عنه لأول مرة في كلمته التي ألقاها في يونيو/حزيران ٢٠٠٢.

كانت هناك عدة مشكلات في خارطة الطريق انتقصت من مصداقيتها، فقد وضعت خطة السلام التي رسمتها اللجنة الرباعية جدولًا زمنيًّا طموحًا على نحو غير واقعي

لحل جميع الخلافات الكبيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعندما عرض بوش الوثيقة رسميًّا على الإسرائيليين والفلسطينيين في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ كان قد تأخر بالفعل عن الجدول الزمني المحدد: فالمرحلة الأولى للخطة ثلاثية المراحل — وهي مرحلة إيقاف العنف والإرهاب وعودة الحياة الفلسطينية «لطبيعتها» — كان من المفترض أن تكتمل في مايو/أيار ٢٠٠٣. وكان المفترض أن المرحلة الثانية — التي كان مقررًا أن تستغرق الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٣ — ستشهد إقامة دولة فلسطينية مؤقتة داخل حدود مؤقتة. وكان من المفترض أن تكتمل المرحلة الثالثة والأخيرة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وهي الفترة التي كان يفترض أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون خلالها إلى تسوية لقضايا الوضع النهائي: الحدود بين الدولتين، وضع القدس الشرقية، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥ كان من المفترض أن تتبادل دولتا إسرائيل وفلسطين الاعتراف إحداهما بالأخرى، وتعلنا نهاية الصراع بينهما. ومع أن الفلسطينيين كانوا أكثر تشوقًا إلى إقامة دولتهم من أي طرف آخر، فقد كانوا يرغبون في رؤية عملية سلام واقعية تحقق مكاسب ملموسة؛ فخطة تنعش الآمال ثم تفشل في تحقيق النتائج من شأنها أن تجعل السلطة الفلسطينية بقيادة فتح عرضة للنقد اللاذع من خصومها الإسلاميين.

وكان موقف إسرائيل من خارطة الطريق يُضعف مصداقيتها — بوصفها خطة سلام — أكثر وأكثر، ففي حين قبلت السلطة الفلسطينية خطة اللجنة الرباعية كليًّا وبغير تحفظ فإن مجلس الوزراء الإسرائيلي وافق على مبادرة السلام ولكن بأربعة عشر تحفظًا، وظلت السلطة الفلسطينية متشبثة بخارطة الطريق كي تُظهر التزامها بالسلام، وتحظى بقدر من الراحة من حرب إسرائيل وأمريكا على الإرهاب. وصب فشل السلطة الفلسطينية في الحصول على أي مكاسب ملموسة من خلال التعاون مع الأمريكيين — إذ لا تقدم على مسار الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، ولا توقف لبناء المستوطنات، ناهيك عن إقامة الدولة الفلسطينية — في صالح حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وسرعان ما نال الناخبون الفلسطينيون فرصتهم للتعبير عن آرائهم في الانتخابات، ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ توفي ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للكفاح الوطني الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية المُحاصر، في إحدى مستشفيات باريس نتيجة

لمضاعفات صحية. ومع أن الفلسطينيين نعوا عرفات، وحزنوا لوفاته فقد أصرت إدارة بوش على أن موته يفتح فرصًا أمام الفلسطينيين لانتخاب قيادات جديدة «لم يلوثها الإرهاب». وفي ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ صوت الفلسطينيون لانتخاب رئيس جديد، وفاز محمود عباس قائد فتح بأغلبية كبيرة بنسبة ٦٣ بالمائة من الأصوات ليصبح خليفة لعرفات. ورحبت إدارة بوش بالنتيجة وأعلنت أن عباس رجل يمكنها التعاون معه.

ومن ناحية أخرى رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون التعامل مع محمود عباس، وفي ٢٠٠٥ أعلن شارون نيته سحب جميع القوات الإسرائيلية والمستوطنين من قطاع غزة؛ كان وضع إسرائيل في غزة لا يحتمل، إذ كان آلاف الجنود الإسرائيليين يعملون على حماية ٨٠٠٠ مستوطن وسط تعداد سكاني يصل إلى ١٫٤ مليون فلسطيني. وقوبل قرار الانسحاب من غزة بالتأييد من الجيش الإسرائيلي والناخبين، وأتاح أيضًا لشارون حرية أكبر في تجاهل خارطة الطريق مدعيًا أنه يتبع أسلوبه الخاص في السلام مع الفلسطينيين، غير أن شارون رفض التفاوض مع السلطة الفلسطينية لضمان انتقال سلس للسلطة في غزة. وبرفضه هذا ترك شارون وراءه فراغًا خطيرًا في السلطة في غزة، وحقق لحماس نصرًا مهمًّا عندما أكمل الإسرائيليون انسحابهم من غزة في أغسطس/آب ٢٠٠٥. وكان من الطبيعي أن ينسب الحزب الإسلامي الفضل لنفسه في طرد إسرائيل من غزة من خلال سنوات من المقاومة.

لم يظهر الحجم الفعلي لمكاسب حماس إلا في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. كان الحزبان الرئيسيان المتنافسان هما حركة فتح التي أسسها عرفات — وأصبحت بقيادة محمود عباس بعد وفاة عرفات — وحماس بقيادة إسماعيل هنية. وكان مقبولًا على نطاق واسع أن تتمتع حماس بالتأييد القوي، وأن تقلص أغلبية فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ إلا أن حجم انتصار حماس مثل صدمة للفلسطينيين وللمراقبين الأجانب على السواء؛ إذ نالت حماس ٧٤ مقعدًا من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها ١٣٢ مقعدًا. ولم تتمكن فتح من الحصول إلا على ٤٥ مقعدًا. لقد فاز حزب تقاطعه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسميًّا — باعتباره منظمة إرهابية — بأغلبية كافية لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة في انتخابات أقر المراقبون الدوليون بأنها حرة ونزيهة، وكان هذا بمنزلة ضربة قاصمة لحرب أمريكا على الإرهاب. وقد دفع الشعب الفلسطيني الثمن.

رفضت حكومة حماس الجديدة برئاسة إسماعيل هنية صراحةً سياسات اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، ورفض هنية الاعتراف بإسرائيل أو إنهاء المقاومة المسلحة أو القبول بشروط خارطة الطريق، ونتيجة لذلك قطعت اللجنة الرباعية كل المعونات عن السلطة الفلسطينية، فإلى أن تثبت حماس استعدادها لنبذ الإرهاب لن يدعم الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة سلطة فلسطينية تقودها حماس؛ ولو كانت منتخبة بطريقة ديمقراطية.

في لبنان أيضًا برهن حزب الله الإسلامي على شعبيته لدى الناخبين بسبب سياسة المقاومة التي ينتهجها في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، وكانت قوة حزب الله بمنزلة مفاجأة لإدارة بوش التي اعتبرت اللبنانيين نموذجًا للمواطنين الذين نجحوا في الحفاظ على حقوقهم الديمقراطية؛ في مواجهة القمع السوري في هذه الحالة.

قامت الحركة الديمقراطية اللبنانية — التي عرفت في الغرب باسم «ثورة الأَرز» — عندما اغتيل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، وقاد نجله سعد الحريري الأمة في جنازته، وأوضح جليًّا اعتقاده بأن سوريا هي المسئولة عن المقتل المروع لوالده. وأطلقت عملية الاغتيال موجات من التظاهرات الحاشدة أدت بالحياة السياسية في لبنان إلى طريق مسدود. وفي ١٤ مارس/آذار نزل مليون لبناني إلى وسط مدينة بيروت للمطالبة بالانسحاب الكامل لسوريا من لبنان، وحظيت الحركة بتأييد كامل من الولايات المتحدة، التي اتهمت سوريا برعاية الإرهاب، وتحت ضغوط دولية مكثفة وافقت الحكومة السورية على سحب جنودها ومخابراتها من لبنان، وخرجت آخر القوات السورية من لبنان يوم ٢٦ أبريل/نيسان.

خلال شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠٠٥ صوت الناخبون اللبنانيون لانتخاب برلمان جديد، وفاز الائتلاف المناهض لسوريا — بزعامة سعد الحريري نجل رئيس الوزراء الذي تعرض للاغتيال — بـ ٧٢ مقعدًا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٢٨، غير أن الجناح السياسي لميليشيات حزب الله الشيعية فاز بمجموعة كبيرة من المقاعد، إذ فاز بـ ١٤ مقعدًا، وبهذا احتفظ مع مجموعة من الأحزاب الأخرى المؤيدة لسوريا بقوة كافية في المنظومة السياسية اللبنانية لمقاومة أي محاولة من الحكومة المركزية لإرغام ميليشيا حزب الله على التخلي عن سلاحها على نحو يتفق مع اتفاق الطائف عام ١٩٩٠. حتى في لبنان أبلت الأحزاب المعادية صراحةً للولايات المتحدة بلاءً حسنًا في الانتخابات.

حققت مقاومة إسرائيل مكاسب سياسية للأحزاب الإسلامية، وفي واقع الأمر طالما ظلت حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان على إصرارهما على شن هجمات قوية على الدولة العبرية فإنهما سيحظيان بدعم سياسي عريض. كما أن الفريقين يؤمنان بما يقومان به؛ وهو أن قتال إسرائيل من أجل تحرير الأراضي الإسلامية واجب ديني. وفي صيف ٢٠٠٦ صعَّد الحزبان هجماتهما على إسرائيل؛ ولكن بعواقب وخيمة حلت على قطاع غزة ولبنان.

في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٦ عبرت مجموعة من ناشطي حماس الحدود بين غزة وإسرائيل عبر نفق قريب من الحدود المصرية، وهاجمت موقعًا عسكريًّا إسرائيليًّا، وقتلت القوة جنديين، وجرحت أربعة آخرين قبل أن تفر عائدة إلى غزة مصطحبةً معها مجندًا شابًّا أسيرًا يدعى جلعاد شاليط. وفي ٢٨ يونيو/حزيران هاجم الجيش الإسرائيلي غزة، وفي اليوم التالي ألقى القبض على أربعة وستين من مسئولي حماس، من بينهم ثمانية أعضاء في مجلس الوزراء الفلسطيني وعشرين عضوًا في المجلس التشريعي. وردت حماس بإطلاق صواريخ منزلية الصنع على إسرائيل، وبالمقابل أرسل الإسرائيليون قواتهم الجوية لقصف أهداف فلسطينية، ولقي أحد عشر إسرائيليًّا وأكثر من أربعمائة فلسطيني مصرعهم قبل وقف إطلاق النار في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

وأثارت حرب حزب الله ضد إسرائيل رد فعل هائل مبالغ فيه ضد لبنان، ففي ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٦ عبرت مجموعة من مقاتلي حزب الله الحدود نحو إسرائيل، وهاجمت سيارتين عسكريتين تجوبان الحدود مع لبنان، وقتلت المجموعة ثلاثة جنود، وجرحت اثنين، وأخذت أسيرين آخرين. وأشعلت تلك الهجمة التي جاءت دون استفزاز قتالًا استمر أربعة وثلاثين يومًا غزت خلاله القوات البرية الإسرائيلية جنوب لبنان، وقصف سلاح الجو الإسرائيلي البنية التحتية الرئيسية، وسوى أحياء بأكملها بالأرض في ضواحي بيروت الجنوبية الشيعية، فنزح ما يقدر بمليون مدني من ديارهم. وخاض مقاتلو حزب الله معارك شرسة مع القوات الإسرائيلية في تلال جنوب لبنان، وحافظوا على معدل ثابت من الصواريخ التي تُطلق على إسرائيل، مما أرغم آلاف الإسرائيليين على إخلاء منطقة القتال.

ولجأت الحكومة اللبنانية إلى الولايات المتحدة طلبًا للمساعدة، فعلى أي حال لطالما روجت إدارة بوش للبنان الديمقراطية باعتبارها مثالًا يحتذى في الشرق الأوسط، وقدمت

من قبل دعمها الكامل للمطالب اللبنانية بانسحاب سوريا من لبنان عام ٢٠٠٥، غير أن أمريكا لم تكن مستعدة للتوسط لدى الإسرائيليين ولو للمطالبة بوقف إطلاق النار عام ٢٠٠٦؛ فلما كانت إسرائيل تقاتل ضد حزب الله — الذي صنفته الولايات المتحدة على أنه تنظيم إرهابي — فقد رفضت إدارة بوش الضغط على حليفتها إسرائيل، بل إن الولايات المتحدة — في الحقيقة — أعادت تزويد الإسرائيليين بالأسلحة الموجهة بالليزر والقنابل العنقودية، إذ كانت ترسانة السلاح الإسرائيلية قد استنفدت في حملة القصف المكثفة ضد لبنان. ومع انتهاء القتال لقي أكثر من ١١٠٠ مدني لبناني و٤٣ مدنيًّا إسرائيليًّا حتفهم جراء القصف الجوي. أما في صفوف المقاتلين فوفقًا لتقديرات الأمم المتحدة لقي ٥٠٠ مقاتل من ميليشيات حزب الله مصرعهم، بينما ذكر الجيش الإسرائيلي أن خسائره بلغت ١١٧ جنديًّا.

برهنت حرب إسرائيل على جبهتي غزة ولبنان في صيف عام ٢٠٠٦ للعالم العربي — الذي لم يكن أصلًا بحاجة لدليل إضافي — أن أمريكا تؤيد إسرائيل مهما فعلت، وأصبح العرب أكثر اقتناعًا من أي وقت مضى بأن الحرب على الإرهاب هي شراكة أمريكية إسرائيلية لفرض هيمنتهما الكاملة على الشرق الأوسط. وتنقل مشاهدو التليفزيون في العالم العربي بين صور العنف في العراق وغزة ولبنان وجزموا أنه لا سلام للعالم العربي طالما استمرت أمريكا في حربها على الإرهاب.

ظل الشرق الأوسط في حالة اضطراب مع نهاية فترة رئاسة بوش. كانت هناك بعض الأنباء السارَّة في العراق؛ فالشعب العراقي انتخب حكومة وطنية في انتخابات حرة شاركت فيها نسبة كبيرة من الناخبين، وأدى تعزيز القوات الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٧ — الذي عرف باسم «الزيادة» — إلى انخفاض ملحوظ في أعمال العنف والعودة إلى الحياة الطبيعية لكثير من العراقيين، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨ بدأ الأمريكيون في خفض أعداد قواتهم في العراق. كانت لا تزال هناك أعمال عنف رهيبة تهدد بتقويض ما حققه العراق من مكاسب هشة؛ غير أن نهاية الاحتلال الأمريكي بدأت تلوح في الأفق.

وزاد وضع الفلسطينيين سوءًا خلال الأسابيع الأخيرة من رئاسة بوش، ففي مارس/آذار ٢٠٠٧ شكلت حركتا فتح وحماس حكومة وحدة وطنية بهدف إنهاء العزلة الفلسطينية واستعادة المعونات الخارجية التي كان الفلسطينيون في أمس الحاجة

إليها. ولم تستمر حكومة الوحدة الوطنية طويلًا، وانهارت في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ عندما اندلع القتال في غزة بين فتح وحماس، وانتهى الصراع بين الفريقين باحتلال حماس لقطاع غزة بالكامل، وقيادة فتح لحكومة طوارئ في الضفة الغربية. واستغلت اللجنة الرباعية الانقسامات الفلسطينية، واستأنفت دعمها لحكومة فتح «المعتدلة» في الضفة الغربية، في حين منعت المساعدات عن قطاع غزة الواقع تحت سيطرة حماس. وتدهور مستوى المعيشة في غزة إلى حد الأزمة الإنسانية بعد قطع المساعدات الخارجية.

وقع آخر صراع في عهد بوش في قطاع غزة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. فبعد أن التزمت حماس بوقف إطلاق النار مدة ستة أشهر دون أن تخفف إسرائيل محاصرتها لحدود غزة بدأت الميليشيات الفلسطينية في إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل. وفي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ردت الحكومة الإسرائيلية بعشرات الغارات الجوية التي خلفت ما يقرب من ٢٠٠ قتيل فلسطيني؛ وزعمت إسرائيل أنها كانت تستهدف «البنية التحتية للإرهابيين» في غزة. وحثت إدارة بوش الإسرائيليين على تفادي قصف المدنيين — فتلك منطقة من أكثر بقاع الأرض كثافة سكانية — غير أنها صادقت على الهجوم الإسرائيلي باعتباره جزءًا من الحرب على الإرهاب، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض وقتها: «على حماس أن تنهي أنشطتها الإرهابية إذا أرادت أن تلعب دورًا في مستقبل الشعب الفلسطيني.»[6]

وبعد ٨ أيام من القصف الجوي العنيف أرسل الجيش الإسرائيلي الدبابات إلى قطاع غزة، وعلى مدار الأسبوعين التاليين استهدف الإسرائيليون وكالات الأمم المتحدة والمستشفيات والمدارس والأحياء السكنية، وأحدثوا أضرارًا مادية قدرت بنحو ١٫٤ مليار دولار بقطاع غزة الذي يعاني الفقر أصلًا، واستمر القصف حتى عشية تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما. وبحلول الوقت الذي وافق فيه الإسرائيليون وحماس على وقف إطلاق النار في ١٨ يناير/كانون الثاني وصل عدد القتلى الفلسطينيين إلى أكثر من ١٣٠٠ قتيل بالإضافة إلى ٥١٠٠ جريح. وعلى الجانب الإسرائيلي قُتل ١٣ فقط وجُرح ٨ آخرون.

* * *

مع رحيل جورج دابليو بوش من البيت الأبيض في ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ تطلع العالم العربي إلى نهاية لحربه على الإرهاب، ومع بداية فترة رئاسة أوباما دخلت الولايات المتحدة عهدًا جديدًا من الارتباط البنَّاء مع العالمين العربي والإسلامي.

خلال أول مائة يوم له بدأ الرئيس الجديد في انتهاج عدد من السياسات التي تهدف إلى تقليص التوترات الإقليمية التي خلفتها حرب دامت سبع سنوات على الإرهاب. شرع الرئيس أوباما في إغلاق معسكر اعتقال خليج جوانتانامو وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وألمح إلى أن عملية السلام العربي الإسرائيلي هي أولوية فترة رئاسته الأولى، سواء من خلال تعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثًا له إلى الشرق الأوسط أو من خلال مقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية. واتبع أوباما سياسة إعادة فتح الحوار مع الدول التي تجاهلتها إدارة بوش، مثل سوريا وإيران. وكانت كل واحدة من تلك السياسات محفوفة بالغموض في ضوء تعقيد التاريخ والقضايا المثارة. غير أن تلك المبادرات حققت ارتياحًا كان موضع ترحيب في منطقة عانت سنوات من التوتر في قلب الحرب على الإرهاب.

جاء أوضح تعبير عن السياسة الجديدة من الارتباط البنَّاء مع العالمين العربي والإسلامي في خطاب أوباما الذي ألقاه في جامعة القاهرة في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ الذي قال فيه: «لقد جئت إلى هنا ساعيًا لبداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في جميع أنحاء العالم، بداية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.» وتابع أوباما أمام الجمهور الذي أنصت إليه بانتباه قائلًا: «لا بد من بذل جهد مستمر ليستمع بعضنا إلى بعض؛ ويتعلم بعضنا من بعض؛ ويحترم بعضنا بعضًا؛ ونبحث عن أرضية مشتركة بيننا.»

ومع أن أوباما أوضح نقاطًا مهمة في كلمته التي استغرقت أربعين دقيقة، فلعل نغمة الاحترام المتبادل هي ما أعطى لمستمعيه العرب القدر الأكبر من الأمل في المستقبل، فلو أن القوة المهيمنة على عالم اليوم أمكنها حقًّا أن تتجاوز أسلوب فرض قواعدها على العالم العربي، وبدأت في السعي نحو حلول مشتركة للقضايا القائمة، فإن العرب سيكونون فعلًا على أعتاب عصر جديد أفضل.

غير أن الارتباط البناء من قبل الولايات المتحدة — باعتبارها القوة المهيمنة في عصر القطب الواحد — لا يشكل سوى جزء من حل المتاعب التي تواجه العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، فالعرب أيضًا عليهم أن يتحملوا بأنفسهم مسئولية صنع مستقبل أفضل. وإذا أرادت الشعوب العربية أن تتمتع بحقوق الإنسان وأن تمتلك حكومات مسئولة يمكنها محاسبتها، وتحقق الأمن والنمو الاقتصادي، فعليها أن تأخذ بزمام المبادرة بين أيديها. لقد بيَّن التاريخ حدود الإصلاح المفروض من خلال تدخل

أجنبي؛ سواء في العصر الاستعماري أو في حقبة ما بعد الحرب الباردة. فالديمقراطية لا يمكن فرضها دون إقناع.

وهناك أسس تدعو إلى الأمل في صنع تغيير إيجابي في العالم العربي اليوم، فبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ تعاونت مجموعة بارزة من المفكرين وصناع السياسة العرب في وضع أجندة إصلاح جذري. ركز واضعو تقرير التنمية البشرية العربية — برئاسة السياسية الأردنية ريما خلف الهنيدي — على ثلاثة أوجه قصور خطيرة: نقص الحرية في حكومات العالم العربي؛ نقص في المعرفة، إذ نجد نظم التعليم العربية لا تُعد الشباب العربي إعدادًا جيدًا لاستغلال الفرص المتاحة في السوق العالمية؛ ونقص في تمكين المرأة؛ مما يعيق نصف سكان العالم العربي عن تقديم إسهامه الكامل في التنمية البشرية في المنطقة. كان واضعو تقرير التنمية البشرية العربية — الذي كتبه عرب ليقرأه العرب — يتطلعون بذلك إلى نهضة عربية شاملة جديدة.

وتتعامل الدول العربية الخليجية اليوم مع العديد من أوجه القصور الواردة في تقرير التنمية البشرية العربية؛ فقد منحت ثروة عائدات النفط لتلك البلدان فرصًا للارتباط بالاقتصاد العالمي، فأصبح مواطنوها يوسعون نطاق مشاركتهم في الحكم من خلال مناصب رسمية بالتعيين وبالانتخاب في الكويت، والبحرين، وحتى المملكة العربية السعودية؛ من خلال مجلس الشورى. وقد شهدت دول الخليج انتشارًا غير مسبوق لوسائل الإعلام الحر — لا سيما في القنوات الفضائية — حيث تبث محطات مثل «الجزيرة» القطرية و«العربية» الإماراتية مناقشات مفتوحة عبر الحدود العربية بعيدًا عن سلطة الرقابة الحكومية للدول العربية. كما توفر الجامعات الحديثة — سواء المعاهد التعليمية الوطنية أو فروع المؤسسات الأجنبية الرائدة — نطاقًا واسعًا من الفرص التعليمية والتدريب المهني يفوق ما تمتع به المواطنون العرب في أي وقت مضى.

ولكي يكسر العالم العربي حلقة الخضوع لقواعد شعوب أخرى سوف يتطلب الأمر مشاركة متوازنة من القوى المهيمنة على العصر، والتزامًا بالإصلاح من داخل العالم العربي نفسه. ومع تحرك المنطقة بعيدًا عن ظلال الحرب على الإرهاب يمكننا تمييز الإرهاصات الأولى لتلك الحلقة. غير أنه يظل هناك الكثير جدًّا مما يجب إنجازه فيما يتعلق بتسوية الصراعات، والإصلاحات السياسية قبل أن يتمكن العرب من تجاوز تاريخ من الصراعات والإحباطات نحو الاستفادة من كامل قدراتهم وتحقيق تطلعاتهم في العصر الحديث.

شكر وتقدير

أثناء كتابة هذا التأريخ الحديث للعالم العربي تشرفت بأن كنت جزءًا من مجموعة فكرية متميزة في «مركز الشرق الأوسط» في كلية «سانت أنتوني» بجامعة «أكسفورد».

لقد جمع الراحل ألبرت حوراني — أحد أعظم المؤرخين عن العالم العربي — مجموعةً مبدعةً من الباحثين الذين جعلوا مركز الشرق الأوسط المعهد الجامعي الرائد في دراسة الشرق الأوسط المعاصر في أوروبا. وبدايةً من الصحبة الأصلية الأولى في المركز كان زملائي المتقاعدون مصطفى بدوي، وديريك هوبوود، وروبرت مابرو، وروجر أوين؛ بمنزلة معلمين ناصحين لي منذ عام ١٩٩١. ولقد استفدت استفادة كاملة من معرفتهم العميقة بالشرق الأوسط، ومناقشة حجج هذا الكتاب معهم، ومن قراءتهم لمخطوطات الفصول لإبداء تعليقاتهم عليها. ولقد كانوا في غاية الكرم والسخاء في منحي تشجيعهم ونقدهم البناء.

ولقد حافظ الزملاء الحاليون في مركز الشرق الأوسط بكل طريقة على سحر الجماعة الأصلية التي أسسها ألبرت حوراني. وقد وجدت في أحمد الشاهي، ووالتر آرمبرست، ورافايلا ديل سارتو، وهوما كاتوزيان، وسيليا كيرسليك، وفيليب روبنز، ومايكل ويليس؛ أصدقاء وزملاء كرماء قدموا إسهامات يومية في هذا المشروع؛ من خلال محادثة عابرة أثناء تناول القهوة كل صباح في المركز، أو اقتراح مصادر معينة للقراءة، أو تعليقات على مخطوطات الفصول. كما أنني مدين بدين عظيم من الصداقة والامتنان لآفي شلايم؛ وهو مؤرخ لامع ومبدع لتاريخ إسرائيل المضطرب مع العرب. لقد قرأ آفي كل فصل من فصول الكتاب، وكثيرًا ما قابلني على الغداء في الكلية لإعطائي تقييمًا شديد التفصيل والفائدة. وقد تركت تعليقاته الثاقبة أثرها على كل جزء من هذا الكتاب.

وأود أن أشكر مسئولة الأرشيف في مركز الشرق الأوسط — ديبي آشر — على مساعدتها الكريمة في عمليات البحث في مجموعات الأرشيف الغنية بالأوراق والصور الفوتوغرافية التاريخية. كما أنني في غاية الامتنان لأمينة مكتبة مركز الشرق الأوسط ماستان إبتهاج، ومديرة المركز جوليا كوك.

ولقد استخْدَمْت مواد من الكتاب أثناء عملي فيه في محاضراتي عن تاريخ العرب الحديث في جامعة أكسفورد، وأنا في غاية الامتنان لآراء طلابنا النابهين. وأود أن أشكر ريم أبو الفضل، ونيك كارداهجي، ونادية عويدات لمساعدتهم لي في البحث عن بعض مواد الكتاب.

خلال سنوات تأليف هذا الكتاب استغللت أفراد الأسرة والأصدقاء — المتخصصين وغير المتخصصين — وجعلتهم يقرءون، ويعلقون على مخطوطات الفصول أثناء الكتابة. وقد أسهمت تشجيعاتهم وانتقاداتهم في خروج هذا الكتاب إلى النور بصورة أكبر مما يتصورون. وأحب أن أعترف بديني لبيتر آيري، وتوي كلارك، وفولاذ حديد — معلمي في التاريخ العراقي — وتيم كينيدي، ودينا خوري، وجوشوا لانديس، ورونالد نيتلر، وتوم أوردي، وتوماس فيليب — أول من ألهمني دراسة تاريخ العرب — وجابي بيتربرج، وطارق رمضان، وأخي جرانت روجان، وكيفن واتكنز، وزوجتي الرائعة نيري وودز.

وأود أن أخص بالشكر أكثر قرائي تفانيًا، والدتي مارجريت روجان؛ لقد قرأت كل فصل من فصول الكتاب من البداية حتى النهاية دون أن تسمح لحب الأم أن يعميها عن الأخطاء التي وجدتها؛ باعتبارها باحثة قضت عمرها كله في دراسة الشرق الأوسط.

ومنذ نشر الكتاب أول مرة كتب لي عدد من القراء ببعض الاقتراحات والتصويبات التي أدرجت الكثير منها في هذه النسخة من الكتاب. وأود أن أشكر علي علاوي، وسير مارك آلين، وماكس بيبر، ومُظَفر البرازي، وسيث فرانتزمان، وسير إيفور لوكاس، وميشيل لوتفالا، وفرانسيس روبنسون، وعزام سعد، وريتشارد أنديلاند، وريك ميسيك.

كما أدين لسيرج فوتشارد من متحف «ميوزي ديبارتمنتال ألبرت خان» في مدينة «بولون بيلانكورت» الفرنسية لصنعه نسخًا من صور الأوتوكروم الرائعة الموجودة ضمن مجموعة متحف ألبرت خان المسموح بنشرها للنشر. وأنا في غاية الامتنان كذلك لفيكتوريا هوجارث من مكتبة «بريدجمان آرت لايبراري»، وجيف سبور من مكتبة كلية الفنون الجميلة بجامعة هارفارد لمساعدتهما في العثور على الصور لهذا الكتاب.

وما كان لهذا الكتاب أن يخرج إلى النور دون العبقرية الخاصة لوكيلتي الأدبية فيليسيتي بريان؛ ولكم أشعر بالامتنان لها، لأنها خرقت قاعدتها الخاصة بعدم تمثيل أصدقائها. وسأظل مدينًا على الدوام لجورج لوكاس لموافقته أن يمثلني في نيويورك وتكرمه بكتابة مقدمة لا تنسى لعالم النشر في نيويورك. وقد وجد الاثنان معًا أفضل دور النشر لهذا الكتاب.

وأقدم خالص شكري لمحررتي في دار «بيسك بوكس» — لارا هيميرت — التي استطاعت من خلال روح دعابتها وأفكارها الثاقبة أن تدفعني إلى تأليف كتاب أفضل من أي كتاب كنت أستطيع كتابته. وقد أسهم براندون بوريا بمواهبه التحريرية، وساعدني في العثور على الصور المناسبة للكتاب. وكان أداء كاي ماريا وميشيل آساكاوا بطوليًّا في تسجيل حقوق النشر بسرعة خرافية. وفي دار نشر «بنجوين» استفدت طوال فترة تأليف هذا الكتاب من المعرفة العميقة والمشاركة الفعالة لسيمون ويندر في المخطوطة الأصلية للكتاب.

لقد كانت عائلتي مصدر قوتي وإلهامي في كل مرحلة من مراحل تأليف هذا الكتاب. وإنني أدين لزوجتي نيري وابننا ريتشارد وابنتنا إيزابيل بالعقل الذي وازن جنون الإقدام على مثل هذا المشروع. أشكركم.

ملحق

بقلم يوجين روجان

أكسفورد، فبراير ٢٠١١

في يناير ٢٠١١ حملت موجة من حركات الديمقراطية الشعبية العالم العربي إلى مفترق طرق مع نهاية أسوأ عقد في التاريخ الحديث للشرق الأوسط.

كان العالم العربي في حالة أزمة منذ وقوع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وضعت أحداث السنوات العشر التي تلت تلك الهجمات العرب والمسلمين تحت ضغط هائل لم يسبق له مثيل، فقد تمخضت الحرب التي شنها الغرب باسم «الحرب على الإرهاب» عن حربين شاملتين في أفغانستان والعراق، وهجمات صاروخية على اليمن وباكستان. وتعرضت سوريا وإيران للتهديد بمهاجمتهما وقلب نظام الحكم فيهما.

وفي العالم العربي نفسه استغلت الحكومات الحرب على الإرهاب في قمع حركات المعارضة الداخلية؛ خاصة الإسلامية منها. ومع إعداد الطغاة المسنين في العالم العربي أبناءهم لخلافتهم في الحكم أصبحت أنظمتهم الشمولية ذات الحزب الواحد أكثر قمعية من أي وقت مضى. وأثرت زمرة محدودة من النخب الموالية للحكام ثراءً فاحشًا في حين

شبت أعداد هائلة من المواطنين الشبان المثقفين أصحاب التعليم الجيد وهم يبحثون عن فرصة عمل وحياة كريمة، ووجدوا أنفسهم ينضمون إلى صفوف العاطلين.

حاول البعض تحدي حكوماتهم الاستبدادية بالوسائل السلمية، وصاغ واضعو تقرير «التنمية البشرية العربية» لعام ٢٠٠٤ — المنشور تحت رعاية الأمم المتحدة — قالبًا للحرية السياسية في العالم العربي. وفي العام نفسه شكلت مجموعة من الناشطين المصريين حركة «كفاية» احتجاجًا على استمرار حكم حسني مبارك لمصر وخطوات إعداد ابنه جمال لخلافته في الرئاسة. وفي عام ٢٠٠٤ أيضًا أسس أيمن نور — وهو عضو مستقل في البرلمان المصري — حزب «الغد». وخلبت جرأته في تحدي مبارك في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ خيال الجماهير المصرية، غير أن نور دفع ثمنًا باهظًا لتلك الجرأة؛ فأدين بالتزوير، وأُلقي في السجن أكثر من ثلاث سنوات.

وفي لبنان أدى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري إلى خروج مظاهرات شعبية أجبرت سوريا على الانسحاب من لبنان فيما أصبح يعرف باسم «انتفاضة الاستقلال». وفي إيران (وهي قوة إقليمية كبيرة مع أنها ليست دولة عربية) أشعل تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ ما عرف باسم «الثورة الخضراء» مع سعى الإيرانيين لاستعادة حرياتهم السياسية من جمهورية إسلامية متصلبة. غير أن جميع هذه الحركات — في مصر ولبنان وإيران — هُزمت في النهاية أمام المقاومة المستميتة للحكام المستبدين (وفي حالة لبنان، كانت الهزيمة أمام الجارة سوريا).

وكما يقول الراحل سمير قصير؛ الصحفي اللبناني الذي اقتبسنا بعض عباراته في بداية الكتاب: «لا خير في أن تكون عربيًّا في هذه الأيام. فاعتلال النفس من شعور البعض بالاضطهاد، إلى كره الذات لدى البعض الآخر هو القاسم المشترك الأعم في العالم العربي.» وقد ترسخت جذور الاضطراب بعمق في جميع طبقات المجتمع، وانتشرت في أرجاء العالم العربي قبل الانفجار الذي شهده العام الثوري ٢٠١١.

ومن الصعب أن نتصور أن شخصًا بسيطًا كبائع خضراوات في تونس كان هو الشرارة التي أشعلت الثورات في جميع أنحاء العالم العربي.

وُلد محمد البوعزيزي ونشأ في مدينة سيدي بوزيد في وسط تونس؛ وهي إحدى مدن الأقاليم الداخلية التي يتجاهلها السياح والحكومة على السواء (تناول الصحفي كريم فهيم التفاصيل الخاصة بحياة محمد البوعزيزي ووفاته بعد إجراء مقابلات مطولة في سيدي بوزيد في مقاله «الصفعة التي أشعلت تونس»، نيويورك تايمز، ٢١

يناير/كانون الثاني ٢٠١١). وكان يكسب دخلًا ضئيلًا غير ثابت، ويساعد في إعالة والدته وأشقائه من عائدات مبيعات الخضراوات. وقد أجمعت الآراء على أنه كان مهذبًا دمثًا ذا شعبية لدى الناس، وأورثته دراسته في المرحلة الثانوية حبًّا للشعر والقراءة، وكان الفتى الشاب صاحب الستة والعشرين ربيعًا يأمل في ادخار ما يكفي من المال لتوسيع تجارته في الخضراوات والفاكهة بشراء شاحنة صغيرة.

كان كسب العيش من بيع الخضراوات صعبًا بما فيه الكفاية حتى دون دفع الرِّشا لمفتشي البلدية أيضًا. يقول الباعة في سيدي بوزيد إنهم كانوا مضطرين إلى دفع رشا قيمتها عشرة دنانير تونسية (سبعة دولارات أمريكية تقريبًا) للحصول على تصريح من المفتشين لبيعها في الشوارع. ويؤدي العجز عن دفع الرشوة للمفتشين إلى غرامات بيع دون تصريح بقيمة عشرين دينارًا (أربعة عشر دولار). وقد فرضت الغرامة على محمد البوعزيزي مرتين في العامين الماضيين. وفي ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ اعترضته مفتشة تبلغ من العمر خمسة وأربعين عامًا، ولم يكن لديه تصريح، ولم يكن لديه مال لدفع الرشوة، ولا يستطيع تحمل غرامة أخرى، وذكر شهود عيان أنه عندما قاوم مصادرة محاصيله صفعته المرأة، وطلبت من اثنين من زملائها أن يضربا البائع الشاب، ويصادرا بضاعته.

انطلق البوعزيزي وقد آلمته مهانة ضربه علانية من امرأة — وهو أمر غير مقبول على الإطلاق في المجتمع التونسي الذي يهيمن فيه الذكور — نحو مقر البلدية أولًا ليشكو سوء معاملته، ثم سعى لمقابلة حاكم ولاية سيدي بوزيد، وقوبل البوعزيزي بالضرب مرة أخرى في مقر البلدية وبازدراء المحافظ الذي رفض حتى أن يراه.

وفي وجه الفساد والظلم والمهانة العلنية أغرق البوعزيزي نفسه بمزيل طلاء، وأشعل النار في نفسه خارج أبواب مكتب المحافظ، فاحترق جسده بنسبة ٩٠ بالمائة قبل أن يتمكن المارة المذعورون الذين شهدوا الحدث من إخماد النار، ثم نُقل سريعًا الى المستشفى، ووضع في العناية المركزة.

وبعد ظهر اليوم نفسه قامت مجموعة من أصدقاء محمد وأفراد أسرته بمظاهرة ارتجالية خارج مكتب المحافظ، حيث أضرم النار في نفسه، وألقوا ببعض العملات على البوابات المعدنية وهم يصيحون: «ها هي رشوتكم!» وفرقت قوات الشرطة الجموع الغاضبة بالهراوات، لكنهم عادوا بأعداد أكبر في اليوم التالي، وفي اليوم الثاني استخدمت الشرطة الغازات المسيلة للدموع وأطلقت الذخيرة الحية على الحشد، وأفاد المستشفى

المحلي بتضاعف عدد المرضى الذين دخلوا لتلقي العلاج. مات رجلان ممن أطلقت الشرطة عليهم النار متأثرين بجراحهما؛ وتدهورت حالة محمد البوعزيزي.

وصلت أنباء الاحتجاجات في سيدي بوزيد إلى تونس العاصمة، حيث قامت مجموعات ثائرة غاضبة من شباب الخريجين والمهنيين والمتعلمين العاطلين بنشر خبر محنة البوعزيزي عبر شبكة الإنترنت، واعتبروه واحدًا منهم، وزعموا مخطئين أنه خريج جامعي عاطل عن العمل تدهور به الحال إلى حد بيع الخضراوات والفاكهة لكسب نفقة معيشته. أيضًا أنشئوا مجموعة على موقع «فيس بوك» وانتشرت القصة كأنها فيروس. والتقط صحفي يعمل بمحطة «الجزيرة» الفضائية العربية القصة من موقع فيس بوك، وأذاعها على الهواء. لم تنشر الصحافة التونسية الخاضعة لسيطرة الحكومة أنباء الاضطرابات في سيدي بوزيد، ولكن الجزيرة فعلتها. وبدأت أخبار مدينة سيدي بوزيد — وقصة المحرومين الذين يدافعون عن حقوقهم ضد الفساد والظلم فيها — تحتل مساحات من برامج الجزيرة التي تبث كل ليلة لجمهور عريض من العرب.

أثارت تضحية محمد البوعزيزي بنفسه غضبًا شعبيًّا هائلًا ضد كل ما هو خطأ في تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي: الفساد، وسوء استخدام السلطة، وعدم الاكتراث لمحنة الإنسان العادي، واقتصاد عجز عن توفير فرص العمل للشباب. وبعد ثلاثة وعشرين عامًا في السلطة لم يجد بن علي أمامه أي حل. ومع أن الشعب صب اللعنات على الديكتاتور التونسي فقد أصبحت زوجته — ليلى الطرابلسي — وعائلتها بؤرة تركيز الغضب الشعبي. كان من المعروف تمامًا في تونس أن عائلة الطرابلسي أثرت ثراءً فاحشًا، ولكن الشائعات كلها تأكدت من خلال تقارير نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية من تونس عن طريق موقع «ويكيليكس». نُشرت تقارير الدبلوماسيين الأمريكيين حول الثراء الفاحش لأسرة الطرابلسي على الملأ في الوقت نفسه الذي ذاعت فيه أنباء مأساة محمد البوعزيزي.

وفي ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ توفي محمد البوعزيزي متأثرًا بالحروق التي عاناها جسده. ومع اجتماع مأساة فردية، وحركة احتجاجات شعبية، وأمة ساخطة، ومواقع ويب للتواصل الاجتماعي، وقنوات فضائية عربية، ووثائق ويكيليكس اكتملت مكونات عاصفة سياسية مثالية للقرن الحادي والعشرين.

خلال الأسبوعين الأولين من يناير/كانون الثاني امتدت المظاهرات إلى جميع البلدات والمدن الرئيسية في تونس، وردت الشرطة باستخدام العنف فجرحت المئات،

وقتلت أكثر من مائتي شخص، غير أن الجيش التونسي العظيم رفض إطلاق النار على المتظاهرين. وعندما أدرك زين العابدين بن علي أنه لم يعد يحظى بولاء الجيش، وأن أي تنازلات لن تهدئ غضب المتظاهرين، فاجأ أمته والعالم العربي كله بالتخلي عن السلطة والفرار من تونس إلى المملكة العربية السعودية يوم ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١. أطاحت «ثورة الياسمين» — وهو الاسم الذي أطلقه التونسيون على حركتهم — بأحد الطغاة المستبدين الذين ظلوا في الحكم فترة طويلة، وهيمنوا على السياسة العربية منذ الاستقلال.

وعلى نحو مأساوي محزن اتخذ عدد من الشبان العرب محمد البوعزيزي قدوةً لهم، وأشعلوا النار في أنفسهم للتعبير عن يأسهم من حكوماتهم المستبدة — خمسة في الجزائر، وواحد في موريتانيا، وأربعة في مصر — في فترة قصيرة بين ١٣ و١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١١. ووردت أنباء عن حالات أخرى من التضحية بالذات في المغرب، والمملكة العربية السعودية، وسوريا. أصبح الأمر كله يذكرنا بالتفجيرات الانتحارية التي كانت السمة المميزة للحركة الإسلامية الجهادية التي قام بها رجال آمنوا بأن حياتهم أقل قيمة من القضية التي يسعون لنصرتها. ونتذكر هنا مرة أخرى الصحفي سمير قصير حين تساءل: «كيف يتم إسقاط حضارة حية من أجل الاستسلام لعقيدة الشقاء والموت؟»

غير أن الرجل الذي يشعل النار في نفسه يختلف كثيرًا عن المفجر الانتحاري، فبصرف النظر عن الحقيقة الواضحة التي تقول إن التضحية بالذات لا تؤذي أي شخص سوى صاحبها، فإن هؤلاء الشبان لم يربطوا أفعالهم بعقيدتهم الإسلامية، بل إن الأزهر الشريف — المعقل القديم للعقيدة الإسلامية السُنية في القاهرة — أصدر فتوى تندد بقتل النفس باعتباره مخالفةً للعقيدة الإسلامية. غير أن الرجال الذين أشعلوا النار في أنفسهم فعلوا هذا احتجاجًا على الظلم السياسي والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية؛ وليس بدوافع دينية. وقد انعكس هذا في الحركات الاحتجاجية التي ألهمها محمد البوعزيزي ورفاقه، والتي كانت ذات طبيعة علمانية واضحة.

أصبح تأثير الثورة التونسية محسوسًا بوضوح في مختلف أنحاء العالم العربي، وراقب الرؤساء والملوك العرب بعصبية وتوتر عملية الإطاحة بواحد من أقرانهم بأيدي مواطني بلاده. ويواجه حاكم كل بلد عربي مزدحم بالسكان — دون استثناء تقريبًا — عددًا كبيرًا من المواطنين الشباب العاطلين الذين يزدادون حزمًا في المطالبة بحقوقهم

السياسية. وقليل من زعماء العالم العربي اليوم هم من يمكن أن يطمئنوا إلى وضعهم في مواجهة انتفاضات شعبية مماثلة.

وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١١ شهدت اليمن احتجاجات حاشدة تطالب بإنهاء حكم الرئيس علي عبد الله صالح الذي دام اثنين وثلاثين عامًا، وترفض ابنه خليفةً مفترضًا لوالده. وفي الخرطوم تظاهر عشرات الآلاف ضد الرئيس عمر البشير، الذي ترأس السودان منذ عام ١٩٨٩. وشهدت الأردن — وهي دولة ملكية يتسم فيها الحكم مدى الحياة وتوارث الملك بين أفراد الأسرة المالكة بالشرعية — موجة من المظاهرات أجبرت الملك عبد الله الثاني على إقالة رئيس وزرائه وتشكيل حكومة جديدة. ولم يكن واضحًا في ذلك الوقت في أي دولة من دول المنطقة يمكن أن تندلع الثورة الشعبية التالية، وإلى أي مدى يمكن أن يذهب المتظاهرون في التأكيد على حرياتهم السياسية المكتشفة مؤخرًا. ثم بدا أن جميع الحركات الاحتجاجية قد تعلقت بينما شهد الشرق الأوسط — والعالم بأسره — تجلي أعظم نضال على الإطلاق من أجل الحقوق السياسية في الدولة العربية الأكثر كثافة سكانية: مصر.

كُتب على لافتة رُفعت في «ميدان التحرير» بوسط القاهرة عبارة تقول: «الشعب يريد إسقاط النظام» واستأثرت تلك الرسالة بالاهتمام، بينما عمل مئات الآلاف من الناشطين في مجال الديمقراطية باستخدام برامج التواصل الاجتماعي على تنظيم حركتهم الشاملة على نحوٍ أوقف الحياة في كل أنحاء مصر. شهدت «الثورة المصرية» لعام ٢٠١١ التي عُرفت باسم «حركة ٢٥ يناير» — تيمنًا بالتاريخ الذي بدأت فيه المظاهرات — مظاهرات حاشدة في القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وغيرها من المدن المصرية الكبرى.

وطوال ثمانية عشر يومًا حبس العالم أنفاسه، وشاهد ذاهلًا مبهوتًا حركة الديمقراطية المصرية تتحدى نظام مبارك، وتنتصر. لجأت الحكومة المصرية إلى أساليب قذرة ضد المتظاهرين، فأطلقت السجناء المدانين من السجون لإشاعة الذعر بين المواطنين، واعتدى رجال من الشرطة يرتدون الملابس المدنية على المتظاهرين في ميدان التحرير بدعوى مظاهرة مضادة مؤيدة لمبارك. وتمادى رجال الرئيس في غيهم كثيرًا حين شنوا هجومًا استخدموا فيه الخيول والجمال على ناشطي الحرية والديمقراطية. غير أن كل محاولة للترهيب والترويع اندحرت أمام العزم والإصرار، وما كان منها إلا أن زادت أعداد المتظاهرين. وخلال كل تلك الأحداث رفض الجيش المصري دعم

الحكومة، وأعلن أن مطالب المحتجين مطالب مشروعة. وأدرك مبارك — كما أدرك بن علي من قبله — ضعف موقفه من دون دعم جيشه. وفي ١١ فبراير/شباط تنحى عن الحكم وسط سعادة طاغية واحتفالات صاخبة في ميدان التحرير. تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد وحل البرلمان ليشرف على عملية الانتقال الى حكومة ديمقراطية. وهكذا لم يكن سقوط مبارك سوى المرحلة الأولى من الثورة المصرية عام ٢٠١١.

لقد كتبت في خاتمة هذا الكتاب عام ٢٠٠٩ أقول: «إذا أرادت الشعوب العربية أن تتمتع بحقوق الإنسان وأن تمتلك حكومات مسئولة يمكنها محاسبتها، وتحقق الأمن والنمو الاقتصادي، فعليها أن تأخذ بزمام المبادرة بين أيديها.» وهذا ما فعلته الشعوب العربية الآن. فمن خلال شجاعتهم في مواجهة حكوماتهم لدعم حقوق الإنسان والحرية السياسية قضى الشعب التونسي والمصري وباقي شعوب العالم العربي إلى الأبد على خرافة أن العرب — شعبًا أو المسلمين عمومًا — بطريقة ما لا ينسجمون مع القيم الديمقراطية. لقد أصبح مواطنو العالم العربي أكثر حسمًا اليوم من أي وقت مضى، وأثناء النضال من أجل حقوقهم يكتشفون حسًّا جديدًا بالكرامة. ومن الصعب علينا أن نتخيل انتكاسة تقضي على مكاسب عام ٢٠١١.

ولا يعني هذا أن جميع الحركات الديمقراطية في المنطقة العربية ستحقق نصرًا سريعًا أو ستتمكن من إدارة انتقال سلس للسطلة من حكومة ديكتاتورية إلى حكومة تمثل الشعب. إن العديد من دول المنطقة تفتقر إلى المؤسسات المستقرة التي يمكن بناء نظام سياسي سليم عليها. فإذا أُطيح بالحاكمين المستبدين في اليمن والسودان مثلًا فهناك خطر عظيم متمثل في حدوث فراغ سياسي عقب الإطاحة بهما. وحتى الدول العربية الأكثر ديمقراطية تجد صعوبة في تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١؛ غير أن مكاسب عام ٢٠١١ ستظل علامةً بارزةً ونقطة مرجعية سنوات طويلة تالية. وسوف تصبح أعلى مستويات الحرية السياسية التي حققتها دولة عربية ما معيارًا يستخدمه مواطنو دول عربية أخرى في تقييم حكوماتهم. فلقد أصبح التغيير هو الشغل الشاغل للجميع.

ملاحظة

تسببت وفاة الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) في واحدة من أول الانقسامات في الإسلام، إذ اختلف أتباعه على كيفية اختيار خليفته لقيادة المجتمع الإسلامي. نادت إحدى الجماعات الإسلامية بأن تكون الخلافة داخل أسرة النبي، وأيدت ترشيح علي بن أبي طالب أقرب الأقرباء للنبي باعتباره ابن عمه وزوج ابنته. وأصبحت تلك الطائفة تعرف باسم «شيعة علي»، ومنها اشتقت كلمة «شيعي». غير أن الأغلبية العظمى من المسلمين احتجت بأن الخليفة ينبغي أن يكون أكثر المسلمين إيمانًا وتقوى وأقدرهم على الحفاظ على «السنة» النبوية، أو أفعال النبي ومعتقداته؛ وعُرفت تلك الطائفة باسم «أهل السنة». وظل أهل السنة هم الأغلبية المهيمنة في المجتمع الإسلامي معظم فترات التاريخ الإسلامي، خاصة في العالم العربي والتركي، في حين ترسخت أشكال التشيع في جنوب شبه الجزيرة العربية، وبلاد فارس، وجنوب آسيا.

الحقوق

الجزء الأول

(1) Private collection. Photo © Christie’s Images/The Bridgeman Art Library.

(2) Private collection. Photo © Christie’s Images/The Bridgeman Art Library.

(3) Photograph by Bonfils. Harvard College Library, Fine Arts Library, HSM 664.

(4) Chateau de Versailles, France/Giraudon/The Bridgeman Art Library.

(5) Private collection/© The Fine Art Society, London, UK/The Bridgeman Art Library.

(6) Harvard College Library, Fine Arts Library, HSM 620.

(7) Chateau de Versailles, France/Lauros/Giraudon/The Bridgeman Art Library.

(8) Musée Condé, Chantilly, France/Giraudon/The Bridgeman Art Library.

(9) Musée Albert-Kahn—Département des Hauts-de-Seine, A15488.

(10) Musée Albert-Kahn—Département des Hauts-de-Seine, A15562.

(11) Musée Albert-Kahn—Département des Hauts-de-Seine, A51046.

(12) Private Collection/Archives Charmet/The Bridgeman Art Library. All best efforts have been.

(13) Musée Albert-Kahn—Département des Hauts-de-Seine, A19031.

(14) Frédéric Gadmer, Musée Albert-Kahn—Département des Hauts-de-Seine, A19747.

(15) Owen Tweedy Collection, PA 7/216, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(16) Sir Edmund Allenby Collection, PA 5/8, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford.

(17) Bibliotheque Nationale, Paris, France/Archives Charmet/The Bridgeman Art Library.

الجزء الثاني

(1) Norman Mayers Collection album 1/40, Middle East Centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(2) John Poole Collection 11/5/5, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(3) John Poole Collection 11/4/16, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(4) Sir Edward Spears Collection, Album 8/28, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(5) Sir Edward Spears Collection, Album 9/75, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(6) Desmond Morton Collection, 13/1/1, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(7) Desmond Morton Collection, 13/1/2, Middle East centre Archive, St. Antony's College, Oxford.

(8) AP Images.

(9) © Bettmann/Corbis.

(10) © Bettmann/Corbis.

(11) © Bettmann/Corbis.

(12) © Bettmann/Corbis.

(13) © Hulton-Deutsch Collection/Corbis.

(14) © Hulton-Deutsch Collection/Corbis.

(15) © Bettmann/Corbis.

(16) © Bettmann/Corbis.

الجزء الثالث

(1) © Genevieve Chauvel/Sygma/Corbis.

(2) © Bride Lane Library/Popperfoto/Getty/Images.
(3) © Christian Simonpietri/Sygma/Corbis.
(4) © Bettmann/Corbis.
(5) © Bettmann/Corbis.
(6) © Alain DeJean/Sygma/Corbis.
(7) © Kevin Fleming/Corbis.
(8) © AFP/Getty Images.
(9) © Dominique Faget/epa/Corbis.
(10) © Gérard Rancinan/Sygma/Corbis.
(11) © Michel Philippot/Sygma/Corbis.
(12) © Françoise de Mulder/Corbis.
(13) © Françoise de Mulder/Corbis.
(14) © Peter Turnley/Corbis.
(15) © Reuters/Corbis.
(16) © Reuters/Corbis.
(17) © Peter Turnley/Corbis.
(18) © Abed Omar Qusini/Reuters/Corbis.

ملاحظات

مقدمة

(1) Walid Jumblatt repeated Hariri's remarks to a journalist from the *New York Times*, "Behind Lebanon Upheaval, 2 Men's Fateful Clash," March 20, 2005.

(2) Samir Kassir, *Being Arab* (London: Verso, 2006), from the author's introduction.

(3) Thomas Philipp and Moshe Perlmann, eds., *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 3 (Stuttgart: Franz Steiner, 1994), p. 7.

(4) Reproduced in Robert Fisk, *The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East* (London: Fourth Estate, 2005), p. 172.

(5) Abd al-Razzaq al-Hasani, *al-'Iraq fi dawray al-ihtilal wa'l-intidab*, vol. 1 [Iraq in the occupation and the mandate eras] (Sidon: Al-Irfan, 1935) pp. 117-118.

(6) Kassir, *Being Arab*, p. 4.

الفصل الأول: من القاهرة إلى إسطنبول

(1) The death of the Prophet Muhammad gave rise to one of the earliest splits in Islam as his followers disagreed over how to choose his successor, or caliph, to head the Muslim community. One group of Muslims argued for succession within the family of the Prophet and championed the candidacy of Ali ibn Abu Talib, who, as first cousin and son-in-law of the Prophet, was his closest relative. This faction came to be known in Arabic as *Shi'at 'Ali*, or "the Party of Ali," from which the word Shi'ite is derived. The majority of Muslims, however, argued that the caliph should be the most pious Muslim best able to uphold the *sunna*, or practices and beliefs of the Prophet Muhammad; these came to be known as the Sunnis. For most of Islamic history, the Sunnis have been the dominant majority of the community of believers, particularly in the Arab and Turkish world, with variants of Shi'ite Islam taking root in South Arabia, Persia, and South Asia.

(2) The chronicles of Muhammad ibn Ahmad Ibn Iyas (c. 1448–1524), *Bada'i' alzuhur fi waqa'i' al-duhur* [The Most Remarkable Blossoms among the Events of the Age], were first published in Cairo in 1893-1894. There is an English translation of excerpts relating to the Ottoman conquest of Syria and Egypt: W. H. Salmon, *An Account of the Ottoman Conquest of Egypt in the Year A.H. 922 (A.D. 1516)* (London: Royal Asiatic Society, 1921); and a full translation by Gaston Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire: Chronique d'Ibn Iyâs*, vol. 2 (Paris: S.E.V.P.E.N., 1960). This account is found in Salmon, *Account of the Ottoman Conques*t, pp. 41–46, and in Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 65–67.

(3) Salmon, *Account of the Ottoman Conquest*, pp. 92–95; Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 117–120.

(4) Salmon, *Account of the Ottoman Conquest*, pp. 111–13; Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 137–139.

(5) Salmon, *Account of the Ottoman Conquest*, pp. 114–17; Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 140–43.

(6) Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 171-172.

(7) Ibid., p. 187.

(8) The Rightly Guided Caliphs were the first four successors of the Prophet Muhammad—Abu Bakr, 'Umar, 'Uthman, and 'Ali—who ruled the early Islamic community in the seventh century. They were followed by the Umayyad dynasty, which ruled from Damascus between 661–750 CE.

(9) Thomas Philipp and Moshe Perlmann, eds., *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1 (Stuttgart: Franz Steiner, 1994), p. 33.

(10) Salmon, *Account of the Ottoman Conquest*, pp. 46–49; Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, pp. 69–72.

(11) The chronicle of Shams al-Din Muhammad ibn 'Ali Ibn Tulun (c. 1485–1546), "Background Information on the Turkish Governors of Greater Damascus," has been edited and translated by Henri Laoust, *Les Gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans (658-1156/1260-1744)* (Damascus: Institut Français de Damas, 1952).

(12) Bruce Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750* (New York: New York University Press, 1988).

(13) Laoust, *Les Gouverneurs de Damas*, p. 151.

(14) Salmon, *Account of the Ottoman Conquest*, p. 49; Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, p. 72.

(15) Laoust, *Les Gouverneurs de Damas*, pp. 154–157.

(16) From the chronicle of Ibn Jum'a (d. after 1744), in Laoust, *Les Gouverneurs de Damas*, p. 172.

(17) The accounts of Ibn Jum'a and Ibn Tulun are almost identical, the later chronicler repeating almost verbatim points of Ibn Tulun's narrative. Laoust, *Les Gouverneurs de Damas*, pp. 154–159 and 171–174.

(18) Amnon Cohen and Bernard Lewis, *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century* (Princeton: Princeton University Press, 1978), pp. 3–18.

(19) Muhammad Adnan Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1982), pp. 91–118.

(20) I. Metin Kunt, *The Sultan's Servants: The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650* (New York: Columbia University Press, 1983), pp. 32-33.

(21) Philipp and Perlmann, *Al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1, p. 33.

(22) Michael Winter, *Egyptian Society Under Ottoman Rule, 1517-1798* (London: Routledge, 1992), pp. 16-17.

(23) Bakhit, *Ottoman Province of Damascus*, pp. 105-106.

(24) Sayyid Murad's sixteenth-century manuscript *Ghazawat-i Khayr al-Din Pasha* [Conquests of Khayr al-Din Pasha] has been published in an abridged French translation by Sander Rang and Ferdinand Denis, *Fondation de la régence d'Alger. Histoire de Barberousse* (Paris: J. Angé, 1837). This account is found in vol. 1, p. 306.

(25) John B. Wolf, *The Barbary Coast: Algeria Under the Turks* (New York: W. W. Norton, 1979), p. 20.

(26) Cited in ibid., p. 27.

(27) Ahmad b. Muhammad al-Khalidi al-Safadi, *Kitab tarikh al-Amir Fakhr al-Din al-Ma'ni* [The Book of History of the Amir Fakhr al-Din al-Ma'ni], edited and published by Asad Rustum and Fuad al-Bustani under the title *Lubnan fi 'ahd al-Amir Fakhr al-Din al-Ma'ni al-Thani* [Lebanon in the Age of Amir Fakhr al-Din II al-Ma'ni] (Beirut: Editions St Paul, 1936, reprinted 1985).

(28) Abdul-Rahim Abu-Husayn, *Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650* (Beirut: American University in Beirut Press, 1985) pp. 81–87.

(29) Al-Khalidi al-Safadi, *Amir Fakhr al-Din*, pp. 17–19.

(30) Ibid., pp. 214-215.

(31) Ibid., pp. 150–154.

(32) Daniel Crecelius and 'Abd al-Wahhab Bakr, trans., *Al-Damurdashi's Chronicle of Egypt, 1688-1755* (Leiden: E. J. Brill, 1991), p. 286.

(33) Ibid., p. 291.

(34) Ibid., p. 296.

(35) Ibid., pp. 310–312.

(36) Winter, *Egyptian Society Under Ottoman Rule*, p. 24.

الفصل الثاني: التحدي العربي للحكم العثماني

(1) Ahmad al-Budayri al-Hallaq, *Hawadith Dimashq al-Yawmiyya* [Daily Events of Damascus] *1741-1762* (Cairo: Egyptian Association for Historical Studies, 1959), p. 184; and George M. Haddad, "The Interests of an Eighteenth Century Chronicler of Damascus," *Der Islam* 38 (June 1963): 258–271.

(2) Budayri, *Hawadith Dimashq*, p 202.

(3) Ibid., p. 129.

(4) Ibid., p. 219.

(5) Ibid., p. 57.

(6) Ibid., p. 112.

(7) Quoted by Albert Hourani, "The Fertile Crescent in the Eighteenth Century," *A Vision of History* (Beirut: Khayats, 1961), p. 42.

(8) Thomas Philipp and Moshe Perlmann, eds., *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1 (Stuttgart: Franz Steiner, 1994), p. 6.

(9) On the Shihabs of Mount Lebanon see Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1965). On the

Jalilis of Mosul, see Dina Rizk Khoury, *State and provincial society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1830* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(10) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), p. 7.

(11) Budayri, *Hawadith Dimashq*, pp. 27–29.

(12) Ibid., pp. 42–45.

(13) Amnon Cohen, *Palestine in the Eighteenth Century* (Jerusalem: Magnes Press, 1973), p. 15.

(14) Thomas Philipp, *Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City, 1730-1831* (New York: Columbia University Press, 2001), p. 36.

(15) Philipp and Perlmann, *Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1, p. 636. On 'Ali Bey al-Kabir see Daniel Crecelius, *The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of 'Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dhahab, 1760-1775* (Minneapolis and Chicago: University of Minnesota Press, 1981).

(16) Philipp and Perlmann, *Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1, p. 639.

(17) Ibid., p. 638.

(18) Ibid., p. 639.

(19) This account is from the chronicle of al-Amir Haydar Ahmad al-Shihab of Mount Lebanon (1761–1835), *Al-Ghurar al-Hisan fi akhbar abna' al-zaman* [Exemplars in the Chronicles of the Sons of the Age]. Shihab's chronicles were edited and published by Asad Rustum and Fuad al-Bustani under the title *Lubnan fi 'ahd al-umara' al-Shihabiyin* [Lebanon in the Era of the Shihabi Amirs], vol. 1 (Beirut: Editions St Paul, 1984), p. 79.

(20) Shihab, *Lubnan fi 'ahd al-umara' al-Shihabiyin*, vol. 1, pp. 86-87.

(21) Philipp and Perlmann, *Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 1, p. 639.

(22) Philipp, citing Ahmad al-Shihab's *Tarikh Ahmad Pasha al-Jazzar*, in *Acre*, p. 45.

(23) This dramatic account of Zahir al-'Umar's death is found in the chronicle of Mikha'il al-Sabbagh (c. 1784–1816), *Tarikh al-Shaykh Zahir al-'Umar al-Zaydani* [The History of Shaykh Zahir al-Umar al-Zaydani] (Harisa, Lebanon: Editions St Paul, 1935), pp. 148–158.

(24) Cited in Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (London: Saqi, 2000), p. 98.

(25) Philipp and Perlmann, *Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 4, p. 23.

(26) Mikhayil Mishaqa, *Murder, Mayhem, Pillage, and Plunder: The History of Lebanon in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* (Albany: SUNY Press, 1988), p. 62.

الفصل الثالث: الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي

(1) Thomas Philipp and Moshe Perlmann, eds., *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 3 (Stuttgart: Franz Steiner, 1994), p. 2.

(2) Ibid., p. 13.

(3) Ibid., p. 8.

(4) Ibid., p. 51.

(5) M. de Bourienne, *Mémoires sur Napoléon*, 2 vols. (Paris, 1831), cited in ibid., p. 57, n. 63.

(6) Philipp and Perlmann, *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 3, pp. 56–57.

(7) Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 37. See also Darrell

Dykstra, "The French Occupation of Egypt," in M. W. Daly, ed., *The Cambridge History of Egypt*, vol. 2 (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 113–138.

(8) Philipp and Perlmann, *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 3, pp. 505-506.

(9) Ibid., vol. 4, pp. 179-180.

(10) Marsot, p. 72.

(11) Marsot, p. 201. One purse equaled 500 piasters, and the exchange rate in the 1820s was approximately U.S. $1 = 12.6 piasters.

(12) The account of the execution of the Wahhabi leadership was given by the Russian ambassador to the Ottoman Empire, cited in Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (London: Saqi, 2000), p. 155.

(13) Khaled Fahmy, *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army, and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 92.

(14) Mustafa Rashid Celebi Efendi, cited in ibid., p. 81.

(15) Letter from Muhammad 'Ali to his agent Najib Efendi dated October 6, 1827, translated by Fahmy in *All the Pasha's Men*, pp. 59-60.

(16) Mikhayil Mishaqa's 1873 chronicle, *al-Jawab 'ala iqtirah al-ahbab* [The response to the suggestion of the loved ones] was translated by Wheeler Thackston and published under the title *Murder, Mayhem, Pillage, and Plunder: The History of the Lebanon in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* (Albany: SUNY Press, 1988), pp. 165–169.

(17) Ibid., pp. 172–174.

(18) Ibid., pp. 178–187.

(19) Palmerston's letter of July 20, 1838, cited in Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 238.

(20) Mishaqa, *Murder, Mayham, Pillage, and Plunder*, p. 216.

(21) London Convention for the Pacification of the Levant, 15–17 September 1840, reproduced in J. C. Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Politics*, vol. 1 (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), pp. 271–275.

الفصل الرابع: مخاطر الإصلاح

(1) For a complete English translation and study of al-Tahtawi's work, *Takhlis al-Ibriz fi Talkhis Bariz* [The extraction of pure gold in the abridgement of Paris], see Daniel L. Newman, *An Imam in Paris: Al-Tahtawi's Visit to France (1826-1831)* (London: Saqi, 2004).

(2) Ibid., pp. 99, 249.

(3) Ibid., pp. 105, 161.

(4) The analysis of the constitution is reproduced in ibid., pp. 194–213.

(5) Al-Tahtawi's analysis of the July Revolution of 1830 may be found in ibid., pp. 303–330.

(6) A translation of the 1839 Reform Decree is reproduced in J. C. Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Politics*, vol. 1 (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), pp. 269–271.

(7) The text of the 1856 Decree is reproduced in ibid., pp. 315–318.

(8) The diary of Muhammad Sa'id al-Ustuwana, the Ottoman judge of Damascus, was edited and published by As'ad al-Ustuwana, *Mashahid wa ahdath dimishqiyya fi muntasif al-qarn al-tasi' 'ashar (1840-1861)* [Eye-witness to Damascene events in the mid-nineteenth century, 1840–1861] (Damascus: Dar al-Jumhuriyya, 1993), p. 162.

(9) Jonathan Frankel, *The Damascus Affair: "Ritual Murder," Politics, and the Jews in 1840* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(10) Bruce Masters, "The 1850 Events in Aleppo: An Aftershock of Syria's Incorporation into the Capitalist World System," *International Journal of Middle East Studies 22* (1990): 3–20.

(11) Leila Fawaz, *An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860* (London: I. B. Tauris, 1994); and Ussama Makdisi, *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon* (Berkeley and Los Angeles, University of California Press, 2000).

(12) The memoirs of Abu al-Sa'ud al-Hasibi, Muslim notable of Damascus, as quoted by Kamal Salibi in "The 1860 Upheaval in Damascus as Seen by al-Sayyid Muhammad Abu'l-Su'ud al-Hasibi, Notable and Later *Naqib al-Ashraf* of the City," in William Polk and Richard Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 190.

(13) Wheeler Thackston Jr. has translated Mikhayil Mishaqa's 1873 history under the title *Murder, Mayhem, Pillage, and Plunder: The History of the Lebanon in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* (Albany: SUNY Press, 1988), p. 244.

(14) Mishaqa's report to the U.S. Consul in Beirut of September 27, 1860, in Arabic, is held in the National Archives, College Park, Maryland.

(15) Y. Hakan Erdem, *Slavery in the Ottoman Empire and Its Demise, 1800-1909* (Basingstoke: UK: 1996).

(16) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), p. 123.

(17) David Landes, *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979), pp. 91-92.

(18) Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 126-127.

(19) Janet Abu Lughod, *Cairo: 1001 Years of the City Victorious* (Princeton: Princeton University Press, 1971), pp. 98–113.

(20) The autobiography of Khayr al-Din, "À mes enfants" [To my children], was edited by M. S. Mzali and J. Pignon and published under the title "Documents sur Kheredine," *Revue Tunisienne* (1934): 177–225, 347–396. Passage cited appears on p. 183.

(21) Khayr al-Din's political treatise, *Aqwam al-masalik li ma'rifat ahwal al-mamalik* [The surest path to knowledge concerning the conditions of countries], was translated and edited by Leon Carl Brown, *The Surest Path: The Political Treatise of a Nineteenth-Century Muslim Statesman* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967).

(22) Ibid., pp. 77-78.

(23) Jean Ganiage, *Les Origines du Protectorat francaise en Tunisie (1861-1881)* (Paris: Presses Universitaires de France, 1959); L. Carl Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey (1837-1855)* (Princeton: Princeton University Press, 1974); and Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980* (Princeton: Princeton University Press, 1986).

(24) Quoted in Brown, *The Surest Path*, p. 134.

(25) Mzali and Pignon, "Documents sur Kheredine," pp. 186-187.

(26) P. J. Vatikiotis, *The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat* (London: Johns Hopkins University Press, 1980).

(27) Niyazi Berkes, *The Emergence of Secularism in Turkey* (London: Routledge, 1998) p. 207.

(28) Ahmet Cevdet Pasha in Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1980) pp. 349–351; and Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 112.

(29) Mzali and Pignon, “Documents sur Kheredine,” pp. 189-190.

(30) Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 100–121.

(31) Ibid., pp. 122–152.

الفصل الخامس: أولى موجات الاستعمار: شمال أفريقيا

(1) Both texts are reproduced in Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Politics*, vol. 1 (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), pp. 227–231.

(2) Rifa'a Rafi' al-Tahtawi, *An Imam in Paris* (London: Saqi, 2004), pp. 326-327.

(3) Alexandre Bellemare, *Abd-el-Kader: Sa Vie politique et militaire* (Paris: Hachette, 1863), p. 120.

(4) The original texts of both agreements, with English translation, are reproduced in Raphael Danziger, *Abd al-Qadir and the Algerians: Resistance to the French and Internal Consolidation* (New York: Holmes & Meier, 1977), pp. 241–260. For maps showing the territories allotted France and Algeria under these treaties, see ibid., between pp. 95-96 and between pp. 157-158.

(5) Reproduced in Bellemare, *Abd-el-Kader*, p. 260.

(6) Ibid., p. 223.

(7) A. de France, *Abd-El-Kader’s Prisoners; or Five Months’ Captivity Among the Arabs* (London: Smith, Elder and Co., n.d.), pp. 108–110.

(8) Bellemare, *Abd-el-Kader*, pp. 286–289. Abd al-Qadir’s son wrote on the impact of the capture of the zimala on his soldiers’ morale in *Tuhfat al-za’ir fi tarikh al-Jaza’ir wa’l-Amir 'Abd al-Qadir* (Beirut: Dar al-Yaqiza al-'Arabiyya, 1964), pp. 428–431.

(9) Tangier Convention for the Restoration of Friendly Relations: France and Morocco, 10 September 1844, reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa in World Politics*, pp. 286-287.

(10) Bellemare, *Abd-el-Kader*. p. 242.

(11) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 190-191. Note that French francs converted to pounds sterling at FF25 = £1, and the Turkish pound converted at the rate of £T1 = £0.909.

(12) Urabi contributed an autobiographical essay to Jurji Zaydan's biographical dictionary, *Tarajim Mashahir al-Sharq fi'l-qarn al-tasi' 'ashar* [Biographies of famous people of the East in the nineteenth century], vol. 1 (Cairo, Dar al-Hilal, 1910), pp. 254—280 [hereafter Urabi memoirs].

(13) Ibid., p. 261.

(14) Urabi recounted these events to Wilfrid Scawen Blunt in 1903, who reproduced the account in his *Secret History of the British Occupation of Egypt* (New York: Howard Fertig, 1967, reprint of 1922 ed.), p. 369.

(15) Urabi memoirs, p. 269.

(16) Ibid., p. 270.

(17) Ibid., p. 272.

(18) Blunt asked Muhammad Abdu to comment on Urabi's account of events; Blunt, *Secret History*, p. 376.

(19) Urabi memoirs, p. 274.

(20) Blunt, *Secret History*, p. 372.

(21) A. M. Broadley, *How We Defended Arabi and His Friends* (London: Chapman and Hall, 1884), p. 232.

(22) Ibid., pp. 375-376.

(23) Blunt, *Secret History*, p. 299.

(24) *Mudhakkirat 'Urabi* [Memoirs of Urabi], vol. 1 (Cairo: Dar al-Hilal, 1954), pp. 7-8.

(25) On the “scramble for Africa” and the Fashoda Incident see Ronald Robinson and John Gallagher, *Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism*, 2nd ed. (Houndmills: Macmillan, 1981).

(26) Hurewitz, *Middle East and North Africa*, p. 477.

(27) Ibid., pp. 508–510.

(28) Ahmad Amin, *My Life*, translated by Issa Boullata (Leiden: E. J. Brill, 1978), p. 59.

(29) Cited by Ami Ayalon in his *The Press in the Arab Middle East: A History* (New York and Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 15.

(30) Cited in ibid., p. 30.

(31) Cited in ibid., p. 31.

(32) Martin Hartmann, *The Arabic Press of Egypt* (London, Luzac, 1899), pp. 52–85, cited in Roger Owen, *Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul* (Oxford: Oxford University Press, 2004), p. 251.

(33) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, 1798–1939 (London: Oxford University Press, 1962), p. 113.

(34) Ahmad Amin, *My Life*, pp. 48-49.

(35) Thomas Philipp and Moshe Perlmann, translators and editors, *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, vol. 3 (Stuttgart: Franz Steiner, 1994), pp. 252-253.

(36) Daniel L Newman, *An Imam in Paris: Al-Tahtawi's Visit to France (1826-1831)* (London: Saqi, 2004), p. 177.

(37) Ahmad Amin, *My Life*, p. 19.

(38) Judith Tucker, *Women in Nineteenth Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 129.

(39) Qasim Amin, *The Liberation of Women*, translated by Samiha Sidhom Peterson (Cairo: American University at Cairo Press, 1992), p. 12.

(40) Ibid., p. 15.

(41) Ibid., p. 72.

(42) Ibid., p. 75.

(43) Ahmad Amin, *My Life*, p. 90.

(44) Ibid., p. 60.

(45) Ibid., pp. 60-61. The translator here used the term *upset* where the Arabic term is stronger, meaning "grief."

الفصل السادس: فرِّق تسُد: الحرب العالمية الأولى وتسوية ما بعد الحرب

(1) "De Bunsen Committee Report," in J. C. Hurewitz, ed., *The Middle East and North Africa in World Politics*, vol. 2 (New Haven, CT: Yale University Press, 1979), pp. 26–46.

(2) The Husayn-McMahon Correspondence has been reproduced in ibid., pp. 46–56.

(3) Quote from the unpublished memoirs of the resident of Karak, 'Uda al-Qusus, cited in Eugene Rogan, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1851-1921* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 232-233.

(4) The Sykes-Picot Agreement is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa,* pp. 60–64.

(5) George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: Hamish Hamilton, 1938), p. 248.

(6) The Basle Program of the First Zionist Congress is reproduced in Paul R. Mendes-Flohr and Jehuda Reinharz, *The Jew in the Modern World: A Documentary History* (New York: Oxford University Press, 1980), p. 429.

(7) Tom Segev, One Palestine, Complete (London: Abacus, 2001) p. 44.

(8) The Balfour Declaration is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa,* pp. 101–106.

(9) Cemal Pasha's remarks were published in *al-Sharq* newspaper, cited in Antonius, *Arab Awakening*, pp. 255-256.

(10) Anglo-French Declaration of 7 November 1918, cited in ibid., pp. 435-436; Hure witz, *Middle East and North Africa,* p. 112.

(11) The Faysal-Weizmann Agreement is reproduced in Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (New York: Penguin, 1985), pp. 19-20.

(12) Faysal's memo is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa,* pp. 130–32.

(13) Harry N. Howard, *The King-Crane Commission* (Beirut: Khayyat, 1963), p. 35.

(14) The King-Crane Report was first published in *Editor & Publisher* 55, 27, 2nd section, December 2, 1922. An abridged version of their recommendations is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa*, pp. 191–99.

(15) Abu Khaldun Sati' al-Husri, *The day of Maysalun: A Page from the Modern History of the Arabs* (Washington, DC: Middle East Institute, 1966), pp. 107-108.

(16) Reproduced in the Arabic edition of Sati' al-Husri, *Yawm Maysalun* (Beirut, Maktabat al-Kishaf, 1947), plate 25. On the political use of slogans, see James L. Gelvin, *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire* (Los Angeles and Berkeley: University of California Press, 1998).

(17) Al-Husri, *Day of Maysalun*, p. 130; this is confirmed in the confidential appendix of the King-Crane Report, written for the American delegation at Paris.

(18) Yusif al-Hakim, *Suriyya wa'l-'ahd al-Faisali* [Syria and the Faysali Era] (Beirut: Dar An-Nahar, 1986), p. 102.

(19) "Resolution of the General Syrian Congress at Damascus," reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa*, pp. 180–182.

(20) “King-Crane Recommendations,” in ibid., p. 195.

(21) Al-Husri, *Day of Maysalun*, p. 79.

(22) Elie Kedourie, “Sa'ad Zaghlul and the British,” *St. Antony’s Papers* 11, 2 (1961): 148-149.

(23) McPherson’s letters on the 1919 Revolution are reproduced in Barry Carman and John McPherson, eds., *The Man Who Loved Egypt: Bimbashi McPherson* (London: Ariel Books, 1985), pp. 204–221.

(24) Huda Shaarawi, *Harem Years: The Memoirs of an Egyptian Feminist*, translated and edited by Margot Badran (New York: The Feminist Press, 1986), p. 34.

(25) Ibid., pp. 39-40.

(26) Ibid., p. 55.

(27) Ibid., pp. 92–94.

(28) *Al-Istiqlal,* October 6, 1920, reproduced in Abd al-Razzaq al-Hasani, *al-'Iraq fi dawray al-ihtilal wa’l intidab* [Iraq in the occupation and mandate eras] (Sidon: al-'Irfan, 1935) pp. 117-118.

(29) Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 36–45.

(30) Published by Shaykh Muhammad Baqr al-Shabibi in Najaf, July 30, 1920. Reproduced in al-Hasani, *al-'Iraq*, pp. 167-168.

(31) Ghassan R. Atiyya, *Iraq, 1908-1921: A Political Study* (Beirut: Arab Institute for Research and Publishing, 1973).

(32) Muhammad Abd al-Husayn, writing in the Najaf newspaper *al-Istiqlal*, October 6, 1920, reproduced in al-Hasani, *al-'Iraq*, pp. 117-118.

(33) Aylmer L. Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia, 1920* (Edinburgh and London: William Blackwood and Sons, 1922), p. 331.

الفصل السابع: الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط

(1) Charles E. Davies, *The Blood-Red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797-1820* (Exeter: Exeter University Press, 1997), pp. 5–8, 190. See also Sultan Muhammad al-Qasimi, *The Myth of Arab Piracy in the Gulf* (London, Croom Helm, 1986).

(2) Agreement between Britain and the Shaykh of Bahrain signed December 22, 1880, in J. C. Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Affairs*, vol. 1 (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), p. 432.

(3) From the Exclusive Agreement between Bahrain and Britain signed March 13, 1892, in ibid., p. 466.

(4) Great Britain, *Parliamentary Debates, Commons,* 5th ser., vol. 55, cols. 1465-1466, cited in ibid., p. 570.

(5) De Bunsen Report of June 30, 1915, reprinted in Hurewitz, *Middle East and North Africa*, vol. 2, pp. 28-29.

(6) Middle East Centre Archives, St. Antony's College, Oxford (hereafter MECA), Philby Papers 15/5/241, letter from Sharif Husayn to Ibn Saud dated February 8, 1918.

(7) MECA, Philby Papers 15/5/261, letter from Sharif Husayn to Ibn Saud dated May 7, 1918.

(8) King Abdullah of Transjordan, *Memoirs* (New York: Philosophical Library, 1950), p. 181.

(9) Documents captured by Saudi forces in the second battle of Khurma (June 23–July 9, 1918) showed Hashemite forces numbered 1,689 infantry and some 900 cavalry and other troops, for a total of 2,636 troops. MECA, Philby Papers 15/5/264.

(10) MECA, Philby Papers 15/2/9 and 15/2/30, two copies of Ibn Saud's letter to Sharif Husayn dated August 14, 1918.

(11) MECA, Philby 15/2/276, letter from Sharif Husayn to Shakir bin Zayd dated August 29, 1918.

(12) King Abdullah, *Memoirs*, p. 181.

(13) Ibid., p. 183; Mary Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 37.

(14) King Abdullah, *Memoirs*, p. 183.

(15) Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (London: Saqi, 2000), p. 249.

(16) Cited in Timothy J. Paris, *Britain, the Hashemites, and Arab Rule, 1920-1925* (London: Frank Cass, 2003), p. 1.

(17) Cited in Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 53.

(18) The memoirs of Awda al-Qusus (1877—1943), a Christian from the southern town of al-Karak, have never been published. All passages quoted here are from the ninth chapter of the Arabic typescript on Amir Abdullah in Transjordan.

(19) Awda al-Qusus reproduced the indictment, dated November 1, 1923, in his memoirs, p. 163. A copy of the indictment reached him in Jidda on January 9, 1924.

(20) Uriel Dann, *Studies in the History of Transjordan, 1920-1949: The Making of a State* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), pp. 81—92.

(21) Letter of July 8, 1921. The letters of Gertrude Bell have been made accessible on the Internet by the University of Newcastle upon Tyne Library's Gertrude Bell Project, http://www.gerty.ncl.ac.uk/.

(22) Sulayman Faydi, *Mudhakkirat [Memoirs of] Sulayman Faydi* (London: Saqi, 1998), pp. 302-303.

(23) Gertrude Bell, letter of August 28, 1921.

(24) Muhammad Mahdi Kubba, *Mudhakkirati fi samim al-ahdath, 1918-1958* [My memoirs at the center of events, 1918—1958] (Beirut: Dar al-Tali'a, 1965), pp. 22—25.

(25) The text of the 1922 treaty is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa*, vol. 2, pp. 310–312.

(26) Kubba, *Mudhakkirati*, pp. 26–27.

(27) Faysal's confidential memo was cited in Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), pp. 25–26.

(28) Zaghlul's comments quoted in "Bitter Harvest," *Al-Ahram Weekly Online*, October 12–18, 2000, http://weekly.ahram.org.eg/.

(29) Ismail Sidqi, *Mudhakkirati* [My memoirs] (Cairo: Madbuli, 1996), p. 85.

(30) Ibid., p. 87. The casualty figures are from a sympathetic political biography of Sidqi by Malak Badrawi, *Isma'il Sidqi, 1875-1950: Pragmatism and Vision in Twentieth-Century Egypt* (Richmond UK: Curzon, 1996), p. 61.

(31) Sidqi, *Mudhakkirati*, p. 97.

(32) Population figures for the Ottoman period are particularly unreliable. This has been compounded by the highly politicized nature of demography in the Palestinian-Israeli conflict. The most reliable source is Justin McCarthy, *The Population of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1990). These figures are from table 1.4D, p. 10.

(33) Ibid., p. 224.

(34) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1976); Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1997), pp. 103–106.

(35) Immigration figures from McCarthy, *Population of Palestine,* p. 224; casualty figures from Charles Smith, *Palestine and the Arab-Israeli*

Conflict, 4th ed. (Boston and New York: Bedford/St Martin's, 2001), pp. 113, 130.

(36) Churchill's memorandum is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa, vol. 2*, pp. 301–305. Emphasis in the original.

(37) Matiel E. T. Mogannam, *The Arab Woman and the Palestine Problem* (London: Herbert Joseph, 1937), pp. 70–73.

(38) Ibid., p. 99.

(39) McCarthy, *Population of Palestine*, pp. 34–35.

(40) Akram Zuaytir, *Yawmiyat Akram Zu'aytir: al-haraka al-wataniyya al-filastiniyya, 1935-1939* [The Diaries of Akram Zuaytir: the Palestinian National Movement, 1935–1939] (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980), pp. 27–30.

(41) Ibid., p. 29.

(42) Ibid., pp. 32–33.

(43) Quoted in Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 119.

(44) Abu Salman's poem was reproduced by Palestinian novelist Ghassan Kanafani in his essay "Palestine, the 1936–1939 Revolt," [articles] (London: 1982).

(45) Ben-Gurion diaries cited in Tom Segev, *One Palestine, Complete* (London: Abacus, 2001), pp. 403–404.

(46) Tom Segev details these and other repressive measures undertaken by the British to combat the Arab Revolt in *One Palestine, Complete,* pp. 415–443. See also Matthew Hughes, "The Banality of Brutality: British Armed Forces and the Repression of the Arab Revolt in Palestine, 1936–39," *English Historical Review* 124 (2009) 313–54.

(47) Harrie Arrigonie, *British Colonialism: 30 Years Serving Democracy or Hypocrisy* (Devon: Edward Gaskell, 1998), described these

events, which took place the week before he arrived in Bassa. Arrigonie also reproduced photographs of the destroyed bus and the bodies of the villagers. An Arab account of the massacre is given by Eid Haddad, whose father witnessed the atrocity as a fifteen-year-old, though he dates the event to September 1936; "Painful memories from Al Bassa," http://www.palestineremembered.com. A similar account was told to Ted Swedenburg from the village of Kuwaykat; *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Fayetteville: University of Arkansas Press, 2003), pp. 107-108.

(48) The 1939 White Paper is reproduced in Hurewitz, *Middle East and North Africa, vol. 2,* pp. 531—538.

الفصل الثامن: الإمبراطورية الفرنسية في الشرق الأوسط

(1) Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (London: Croom Helm, 1985), p. 15.

(2) Ammoun was accompanied by another Maronite, a Sunni Muslim, a Greek Orthodox Christian, and a Druze. Lyne Lohéac, *Daoud Ammoun et la Création de l'État libanais* (Paris: Klincksieck, 1978), p. 73.

(3) Ammoun's presentation was reported in the influential Paris daily, *Le Temps,* January 29, 1919, and reproduced in George Samné, *La Syrie* (Paris: Editions Bossard, 1920), pp. 231-232.

(4) Ghanim's introduction in Samné, *La Syrie*, pp. xviii-xix.

(5) Muhammad Jamil Bayhum, *Al-'Ahd al-Mukhdaram fi Suriya wa Lubnan, 1918-1922* [The era of transition in Syria and Lebanon], (Beirut: Dar al-Tali'a, n.d. [1968]), p. 109.

(6) Ibid., p. 110.

(7) Lohéac, *Daoud Ammoun*, pp. 84-85.

(8) Bishara Khalil al-Khoury, *Haqa'iq Lubnaniyya* [Lebanese realities], vol. 1 (Harisa, Lebanon: Basil Brothers, 1960), p. 106.

(9) Lohéac, *Daoud Ammoun*, pp. 91–92.

(10) Alphonse Zenié, quoted in ibid., p. 96.

(11) Yusif Sawda, resident in Alexandria, cited in ibid., p. 139.

(12) Bayhum, *al-'Ahd al-Mukhdaram*, pp. 136–140.

(13) Si Madani El Glaoui, cited in C. R. Pennell, *Morocco since 1830: A History* (London: Hurst, 2000), p. 176.

(14) Pennell, *Morocco since 1830*, p. 190.

(15) Muhammad ibn Abd al-Karim (Abd el-Krim) published a statement of his political views after his capture by the French in Rashid Rida's influential magazine, *al-Manar* 27, (1344–5 (1926–1927): 630–634. For a translation see C. R. Pennell, *A Country with a Government and a Flag: The Rif War in Morocco, 1921-1926* (Wisbech: MENAS Press, 1986), pp. 256–259.

(16) Quoted in Pennell, *Country with a Government*, from French interviews with tribesmen after Abd el-Krim's defeat, p. 186.

(17) Ibid., pp. 189–190.

(18) Ibid., pp. 256–259.

(19) Fawzi al-Qawuqji, *Mudhakkirat* [Memoirs of] *Fawzi al-Qawuqji,* vol. 1, 1914–1932 (Beirut: Dar al-Quds, 1975), p. 81.

(20) Edmund Burke III, "A Comparative View of French Native Policy in Morocco and Syria, 1912–1925," *Middle Eastern Studies* 9 (1973): 175–186.

(21) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), pp. 102–108.

(22) Burke, "Comparative View," pp. 179–180.

(23) Abd al-Rahman Shahbandar, *Mudhakkirat* [Memoirs] (Beirut: Dar al-Irshad, 1967), p. 154.

(24) Al-Qawuqji, *Mudhakkirat*, p. 84.

(25) Shahbandar, *Mudhakkirat*, pp. 156-157.

(26) Al-Qawuqji, *Mudhakkirat*, pp. 86-87.

(27) Ibid., p. 89; Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism* (Austin, TX: University of Texas Press, 2005), pp. 95–100.

(28) Siham Tergeman, *Daughter of Damascus* (Austin, TX: University of Texas Press, 1994), p. 97.

(29) Shahbandar, *Mudhakkirat,* pp. 186–189.

(30) Al-Qawuqji, *Mudhakkirat* pp. 109–112.

(31) John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation,* 2nd ed. (Bloomington and Indianapolis: University of Indiana Press, 2005), p. 69.

(32) Gustave Mercier, *Le Centenaire de l'Algérie,* vol. 1 (Algiers: P & G Soubiron, 1931), pp. 278–281.

(33) Ibid., vol. 1, pp. 296–300.

(34) Ibid., vol. 2, pp. 298–304.

(35) Ferhat Abbas, *Le jeune Algérien: De la colonie vers la province* [The Young Algerian: From the colony toward the province] (Paris: Editions de la Jeune Parque, 1931), p. 8.

(36) According to Ruedy's figures, 206,000 Algerians were drafted, of which 26,000 were killed and 72,000 wounded; p. 111. Abbas claimed 250,000 Algerians were drafted, of which 80,000 died; p. 16.

(37) Abbas, *Le jeune Algérien,* p. 24.

(38) Ibid., p. 119.

(39) Ibid., pp. 91–93.

(40) Claude Collot and Jean-Robert Henry, *Le Mouvement national algérien: Textes 1912-1954* [The Algerian National Movement: Texts 1912–1954] (Paris: L'Harmattan, 1978), pp. 66-67.

(41) Ibid., pp. 68–69.

(42) Ibid., pp. 38–39. On Messali, see Benjamin Stora, *Messali Hadj (1898-1974): pionnier du nationalism algérien* [Messali Hadj (1898—1974): Pioneer of Algerian Nationalism] (Paris: L'Harmattan, 1986).

(43) A full translation of the bill is reproduced in J. C. Hurewitz, *The Middle East and North Africa in World Affairs*, vol. 2 (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), pp. 504—508.

(44) Al-Khoury, *Syria and the French Mandate*, p. 592.

(45) Bishara al-Khoury, *Haqa'iq Lubnaniyya*, [Lebanese Realities] vol. 2 (Beirut: Awraq Lubnaniyya, 1960), pp. 15–16.

(46) Ibid., pp. 33—52.

(47) Khalid al-Azm, *Mudhakkirat* [Memoirs of] Khalid al-'Azm, vol. 1 (Beirut: Dar al-Muttahida, 1972), pp.294—299.

(48) Tergeman, *Daughter of Damascus*, pp. 97–98.

الفصل التاسع: كارثة فلسطين وتداعياتها

(1) Communiqué of the Jewish Underground Resistance in Palestine, cited in Menachem Begin, *The Revolt* (London: W. H. Allen, 1951), pp. 42–43.

(2) Stern's words were reproduced by Joseph Heller, *The Stern Gang: Ideology, Politics and Terror, 1940-1949* (London: Frank Cass, 1995), pp. 85—87.

(3) Begin, *The Revolt*, p. 215.

(4) Ibid., pp. 212—230.

(5) *Manchester Guardian,* August 1, 1947, p. 5, cited in Paul Bagon, "The Impact of the Jewish Underground upon Anglo Jewry: 1945—1947," M.Phil. thesis Oxford (2003), pp. 118–119.

(6) *Jewish Chronicle*, August 8, 1947, p. 1, cited in Bagon, "Impact of the Jewish Underground," p. 122.

(7) Cited in William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1985), p. 485.

(8) Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, 4th ed. (Boston and New York: Bedford/St Martin's, 2001) pp. 190—192.

(9) Reproduced in T. G. Fraser, *The Middle East, 1914-1979* (London: E. Arnold, 1980) pp. 49—51.

(10) *Al-Ahram,* February 2, 1948.

(11) Qasim al-Rimawi accompanied Abd al-Qadir al-Husayni to Damascus and gave his account to the Palestinian historian of the 1948 Palestinian "Catastrophe," Arif al-Arif; see al-Arif, *al-Nakba: Nakbat Bayt al-Maqdis wa'l-Firdaws al-Mafqud* [The catastrophe: The catastrophe of Jerusalem and the lost paradise], vol. 1 (Sidon and Beirut: al-Maktaba al-'Asriyya, 1951), pp. 159—161.

(12) Ibid., p. 161. In a footnote, Arif reminded his readers that other British soldiers had joined forces with the Haganah.

(13) Ibid., p. 168.

(14) Ibid., pp. 171 and 170.

(15) Testimony of Ahmad Ayesh Khalil, son of a factory owner, and of Aisha Jima Ziday (Zaydan), from a family of small farmers who was seventeen at the time, reproduced in Staughton Lynd, Sam Bahour and Alice Lynd, editors, *Homeland: Oral Histories of Palestine and Palestinians* (New York: Olive Branch Press, 1994) pp. 24—26.

(16) Arif, *al-Nakba*, p. 173.

(17) Ibid., pp. 173-174.

(18) Ibid., pp. 174-175.

(19) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 30.

(20) Rashid al-Hajj Ibrahim, *al-Difa' 'an Hayfa wa qadiyyat filastin* [The defense of Haifa and the Palestine Problem] (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2005), p. 44.

(21) Ibid., p. 104.

(22) Ibid., pp. 109–112.

(23) From the diary of Khalil al-Sakakini, quoted in Tom Segev, *One Palestine, Complete* (London: Abacus, 2000), p. 508.

(24) Morris, *Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 141.

(25) Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

(26) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (New York: Harper & Brothers, 1957), p. 66.

(27) Quoted in Fawaz Gerges, “Egypt and the 1948 War,” in Eugene Rogan and Avi Shlaim, editors, *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 159.

(28) Avi Shlaim, “Israel and the Arab Coalition in 1948,” in ibid., p. 81. Only the Egyptian army expanded its numbers significantly in the course of the war, from an initial deployment of 10,000 to a maximum of 45,000 by the end of the war. Gerges, “Egypt and the 1948 War,” p. 166.

(29) Gamal Abdel Nasser, *The Philosophy of the Revolution* (Buffalo, NY: Economica Books, 1959), pp. 28–29.

(30) Constantine K. Zurayk, *The Meaning of the Disaster*, R. Bayly Winder, translator (Beirut: Khayat, 1956).

(31) Musa Alami, “The Lesson of Palestine,” *Middle East Journal* 3 (October 1949): 373–405.

(32) Zurayk, *Meaning of the Disaster*, p. 2.

(33) Ibid., p. 24.

(34) Alami, “Lesson of Palestine,” p. 390.

(35) Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (Oxford; Oxford University Press, 1993), p. 6.

(36) 'Adil Arslan, *Mudhakkirat al-Amir 'Adil Arslan* [The memoirs of Amir 'Adil Arslan], vol. 2 (Beirut; Dar al-Taqaddumiya, 1983), p. 806.

(37) Avi Shlaim, "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria," *Journal of Palestine Studies* 15 (Summer 1986): 68–80.

(38) Arslan, Mudhakkirat, p. 846.

(39) Mary Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 209–213.

الفصل العاشر: صعود القومية العربية

(1) Nawal El Saadawi, *A Daughter of Isis: The Autobiography of Nawal El Saadawi* (London: Zed Books, 2000), pp. 260-261.

(2) Nawal El Saadawi, *Walking through Fire: A Life of Nawal El Saadawi* (London: Zed Books, 2002), p. 33.

(3) Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Random House, 1968), p. 36.

(4) Mohammed Naguib, *Egypt's Destiny* (London: Gollancz, 1955), p. 101.

(5) Anwar el-Sadat, *In Search of Identity* (London: Collins, 1978), pp. 100-101.

(6) Khaled Mohi El Din, *Memories of a Revolution: Egypt 1952* (Cairo: American University in Cairo Press, 1995), pp. 41–52.

(7) Ibid., p. 81.

(8) Naguib, *Egypt's Destiny*, p. 110.

(9) Ibid., pp. 112-113.

(10) Sadat, *In Search of Identity*, p. 107, notes he was at the cinema when the coup began; Mohi El Din, *Memories of a Revolution*, notes the fight and police report.

(11) Mohi El Din, *Memories of a Revolution*, pp. 103–104.

(12) El Saadawi, *Walking through Fire*, p. 51.

(13) Sadat, *In Search of Identity*, p. 121.

(14) Naguib, *Egypt's Destiny*, pp. 139–140.

(15) Ibid., p. 148.

(16) Alan Richards, *Egypt's Agricultural Development, 1800–1980* (Boulder, CO: Westview, 1982), p. 178.

(17) El Saadawi, *Walking through Fire*, pp. 53–54.

(18) Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), table A.3, p. 231.

(19) Figures in Naguib, *Egypt's Destiny*, p. 168.

(20) Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 149.

(21) Joel Gordon, *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution* (New York and Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 179.

(22) Mohamed Heikal, *Nasser: The Cairo Documents* (London: New English Library, 1972), p. 51.

(23) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 112.

(24) Hassan II, *The Challenge* (London, 1978), p. 31, cited in C. R. Pennell, *Morocco since 1830: A History* (London: Hurst, 2000), p. 263.

(25) Leila Abouzeid, *Year of the Elephant: A Moroccan Woman's Journey toward Independence* (Austin, TX: University of Texas Press, 1989), pp. 20–21. Abouzeid first published her novel in Arabic in the early 1980s.

(26) Ibid., pp. 36–38. In the preface of her English translation she wrote: "The main events and characters throughout the whole collection

are real. I have not created these stories. I have simply told them as they are. And, Morocco is full of untold stories."

(27) Ibid., pp. 49–50.

(28) John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation* (Bloomington and Indianapolis: University of Indiana Press, 2005), p. 163.

(29) Heikal, *The Cairo Documents*, pp. 57—63.

(30) Motti Golani, "The Historical Place of the Czech–Egyptian Arms Deal, Fall 1995," *Middle Eastern Studies* 31 (1995): 803—827.

(31) Heikal, *The Cairo Documents*, p. 68.

(32) Ibid., p. 74.

(33) Ezzet Adel, quoted by the BBC, "The Day Nasser Nationalized the Canal," July 21, 2006; http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/5168698.stm.

(34) Heikal, *The Cairo Documents*, pp. 92—95.

(35) Quoted in Shlaim, *The Iron Wall*, p. 166.

(36) Heikal, *The Cairo Documents*, p. 107.

(37) For details of the CIA coup plot see Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (New York: W. W. Norton, 1980).

(38) El Saadawi, *Walking through Fire*, pp. 89—99. The casualty figure is from Heikal, *Cairo Documents*, p. 115.

(39) Heikal, *Cairo Documents*, p. 118.

(40) Abdullah Sennawi, quoted by Laura James, "Whose Voice? Nasser, the Arabs, and 'Sawt al–Arab' Radio," *Transnational Broadcasting Studies* 16 (2006), web published on http://www.tbsjournal.com/James.html.

(41) Youmna Asseily and Ahmad Asfahani, eds., *A Face in the Crowd: The Secret Papers of Emir Farid Chehab, 1942–1972* (London: Stacey International, 2007), p. 166.

(42) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958* (New Haven, CT: Yale University Press, 1986), p. 307.

(43) Khalid al-'Azm, *Mudhakkirat* [Memoirs of] *Khalid al-'Azm,* vol. 3 (Beirut: Dar al-Muttahida, 1972), pp. 125-126.

(44) Ibid., pp. 127-128.

(45) Seale, *The Struggle for Syria*, p. 323.

(46) Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (London: Allen Lane, 2007), pp. 129–152; Lawrence Tal, *Politics, the Military, and National Security in Jordan, 1955-1967* (Houndmills: Macmillan, 2002), pp. 43–53.

(47) Eveland, *Ropes of Sand*, pp. 250–253.

(48) Yunis Bahri, *Mudhakkirat al-rahala Yunis Bahri fi sijn Abu Ghurayb ma' rijal al-'ahd al-maliki ba'd majzara Qasr al-Rihab 'am 1958 fi'l-'Iraq* [Memoirs of the traveler Yunis Bahri in Abu Ghurayb Prison with the men of the Monarchy era after the 1958 Rihab Palace Massacre in Iraq] (Beirut: Dar al-Arabiyya li'l-Mawsu'at, 2005), p. 17.

(49) This account was told to Yunis Bahri by an eyewitness while both were in prison in Abu Ghurayb. Bahri, *Mudhakkirat*, pp. 131–134.

(50) Ibid., pp. 136–138.

(51) Camille Chamoun, *La Crise au Moyen Orient* (Paris, 1963), p. 423, cited in Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 297-298.

(52) Heikal, *Cairo Documents*, p. 131.

الفصل الحادي عشر: أفول القومية العربية

(1) Quoted by Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970,* 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1971), p. 21.

(2) Mohamed Heikal, *Nasser: The Cairo Documents* (London: New English Library, 1972), p. 187.

(3) Mouloud Feraoun, *Journal 1955-1962* (Paris: Éditions du Seuil, 1962), p. 156.

(4) Ibid., pp. 151-152.

(5) The story was told by Zohra Drif, another woman veteran of the Battle of Algiers, in Danièle Djamila Amrane-Minne, *Des Femmes dans la guerre d'Algérie* [Women in the Battle of Algiers] (Paris: Karthala, 1994), p. 139.

(6) Georges Arnaud and Jacques Vergès, *Pour* [For] *Djamila Bouhired* (Paris: Minuit, 1961), p. 10. Djamila Bouhired was the subject of a feature film by Egyptian filmmaker Youssef Chahine.

(7) Amrane-Minne, *Femmes dans la guerre d'Algérie*, pp. 134-135.

(8) Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria, 1954-1962* (New York: New York Review Books, 2006), p. 151.

(9) The controversy in France surrounding the use of torture in Algeria was reawakened with the publication in 2001 of General Paul Aussaresses' memoirs of the Battle of Algiers in which he openly acknowledged the extent of torture. The book was published in English under the title *The Battle of the Casbah: Terrorism and Counter-terrorism in Algeria, 1955-1957* (New York: Enigma, 2002).

(10) Horne, *Savage War of Peace*, p. 282.

(11) Feraoun, *Journal*, p. 274.

(12) Ibid., pp. 345-346.

(13) Amrane-Minne, *Femmes dans la guerre d'Algérie*, pp. 319-320.

(14) Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Random House, 1968), p. 287.

(15) Quoted in Laura M. James, *Nasser at War: Arab Images of the Enemy* (Houndmills: Palgrave, 2006), p. 56.

(16) “There is no doubt that northern tribesmen … were listening regularly to Cairo by the mid-1950s.” Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 77.

(17) Ibid., p. 86.

(18) Quoted in Mohamed Abedl Ghani El-Gamasy, *The October War: Memoirs of Field Marshal El-Gamasy of Egypt* (Cairo: American University in Cairo Press, 1993), p. 18.

(19) Heikal, *Cairo Documents*, p. 217.

(20) Gamasy, *The October War*, p. 28.

(21) Anwar el-Sadat, *In Search of Identity* (London: Collins, 1978), p. 172.

(22) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 239.

(23) Cited in Gamasy, *The October War*, p. 53.

(24) Ibid., p. 54.

(25) Ibid., p. 62.

(26) Ibid., p. 65.

(27) Hussein of Jordan, *My “War” with Israel* (New York: Peter Owen, 1969), pp. 89–91.

(28) Michael B. Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East* (London: Penguin, 2003), p. 178.

(29) Hasan Bahgat, cited in Oren, *Six Days of War*, p. 201.

(30) BBC Monitoring Service, cited in ibid., p. 209.

(31) Ibid., p. 226.

(32) Sadat, *In Search of Identity*, pp. 175-176.

(33) Ibid., p. 179.

(34) Ibid., p. 179.

(35) On Nasser’s diplomacy see Shlaim, *The Iron Wall,* pp. 117–123; on the initiation of Hussein’s meetings with Israeli officials see Avi Shlaim,

The Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace (London: Allen Lane, 2007) pp. 192–201.

(36) Salah Khalaf wrote his memoirs under his nom de guerre, Abu Iyad (with Eric Rouleau), *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle* (New York: Times Books, 1981), pp. 19–23.

(37) Cited in Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power, and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 33.

(38) Leila Khaled, *My People Shall Live* (London: Hodder and Stoughton, 1973), pp. 85, 88.

(39) Mahmoud Issa, *Je suis un Fedayin* [I am a Fedayin] (Paris: Stock, 1976), pp. 60–62.

(40) Figures from Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for Peace: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp. 178-179.

(41) Khaled, *My People Shall Live*, p. 107.

(42) Abu Iyad, *My Home, My Land*, p. 60.

(43) Sayigh, *Armed Struggle*, p. 203.

(44) Khaled, *My People Shall Live*, p. 112.

(45) Ibid.

(46) Ibid., p. 116.

(47) Ibid., p. 124.

(48) Ibid., p. 126.

(49) Ibid., pp. 136–143.

(50) Khalaf, *My Home, My Land*, p. 76.

(51) Khaled, *My People Shall Live*, p. 174.

(52) Cited in Peter Snow and David Phillips, *Leila's Hijack War* (London: Pan Books, 1970), p. 41.

(53) Heikal, *Cairo Documents*, pp. 21–22.

الفصل الثاني عشر: عصر النفط

(1) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Free Press, 1991), p. 446.

(2) Ibid., p. 500.

(3) See for instance al-Turayqi's arguments for an Arab oil pipeline; *Naql al-batrul al-'arabi* [Transport of Arab Petroleum] (Cairo: League of Arab States, Institute of Arab Studies, 1961) pp. 114–122.

(4) Muhammad Hadid, *Mudhakkirati: al-sira' min ajli al-dimuqtratiyya fi'l-Iraq* [My memoirs: the struggle for democracy in Iraq] (London: Saqi, 2006), p. 428; Yergin, *The Prize*, pp. 518–523.

(5) Yergin, *The Prize*, pp. 528–529.

(6) Cited in Mirella Bianco, *Gadhafi: Voice from the Desert* (London: Longman, 1975), pp. 67–68.

(7) Mohammed Heikal, *The Road to Ramadan* (London: Collins, 1975), p. 70.

(8) Abdullah al-Turayqi, *Al-bitrul al-'Arabi: Silah fi'l-ma'raka* [Arab Petroleum: a weapon in the battle] (Beirut: PLO Research Center, 1967), p. 48.

(9) Jonathan Bearman, *Qadhafi's Libya* (London: Zed, 1986), p. 81; Frank C. Waddams, *The Libyan Oil Industry* (London: Croom Helm, 1980), p. 230; l Yergin, *The Prize,* p. 578.

(10) Ali A. Attiga, *The Arabs and the Oil Crisis, 1973-1986* (Kuwait: OAPEC, 1987), pp. 9–11.

(11) Al-Turayqi, *al-Bitrul al-'Arabi*, pp. 7, 68.

(12) Mohamed Abdel Ghani El-Gamasy, *The October War: Memoirs of Field Marshal El-Gamasy of Egypt* (Cairo: American University in Cairo Press, 1993) p. 114.

(13) Ibid., pp. 149–151.

(14) Ibid., pp. 180-181.

(15) Riad N. El-Rayyes and Dunia Nahas, eds., *The October War: Documents, Personalities, Analyses, and Maps* (Beirut: An-Nahar, 1973), p. 63.

(16) Cited in Yergin, *The Prize*, p. 597. Khalid al-Hasan repeated the same story to Alan Hart: "Feisal said: 'The condition is that you will fight for a long time and that you won't ask for a cease-fire after a few days. You must fight for not less than three months.'" Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), p. 370.

(17) Heikal, *The Road to Ramadan*, p. 40.

(18) El-Gamasy claimed that 27 Israeli aircraft were shot down on October 6 and that 48 aircraft were downed on October 7, for a total of 75 Israeli planes in the first two days of fighting; p. 234. He put Israel's armored losses at more than 120 tanks destroyed on October 6 and 170 tanks on October 7; pp. 217, 233. These figures seem credible when compared to the official figures for the war as a whole, in which Israel lost a total of 103 aircraft and 840 tanks and Arab forces lost 329 aircraft and 2,554 tanks. Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 321.

(19) Cited in Yergin, *The Prize*, pp. 601–606.

(20) El-Rayyes and Nahas, *The October War,* pp. 71–73.

(21) Heikal, *Road to Ramadan*, p. 234.

(22) Official Israeli figures cited by Shlaim, *Iron Wall*, p. 321.

(23) Heikal, *Road to Ramadan*, p. 275.

(24) Cited in Hart, *Arafat*, p. 411.

(25) Ibid., p. 383.

(26) Ibid., p. 379.

(27) Uri Avnery, *My Friend, the Enemy* (London: Zed, 1986), p. 35.

(28) Ibid., p. 52.

(29) Ibid., p. 36.

(30) Ibid., p. 43.

(31) Ibid., p. 44.

(32) Lina Mikdadi Tabbara, *Survival in Beirut* (London: Onyx Press, 1979), pp. 3–4, 116.

(33) Hart, *Arafat*, p. 411.

(34) The full text of Arafat's speech is reproduced in Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., *The Israel–Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (New York: Penguin, 1985).

(35) Hart, *Arafat*, p. 392.

(36) Patrick Seale, *Abu Nidal: A Gun for Hire* (London: Arrow, 1993), pp. 162–163.

(37) United Nations Relief Works Agency statistics for numbers of registered refugees. As UNWRA notes, registration is voluntary and the number of registered refugees is not an accurate population figure, but would be less than the actual total. Robert Fisk gave the 1975 figure at 350,000 in *Pity the Nation: Lebanon at War* (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 73. Refugee statistics posted to the UNWRA website: http://www.un.org/unrwa/publications/index.html.

(38) Camille Chamoun, *Crise au Liban* [Crisis in Lebanon] (Beirut: 1977), pp. 5–8.

(39) Kamal Joumblatt, *I Speak for Lebanon* (London: Zed Press, 1982), pp. 46, 47.

(40) Tabbara, *Survival in Beirut*, p. 25.

(41) Ibid., p. 19.

(42) Ibid., pp. 20, 29.

(43) Ibid., pp. 53-54.

(44) Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration, and the New Arab Social Order," in Malcolm Kerr and El Sayed Yasin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1982), p. 55.

(45) Tabbara, *Survival in Beirut*, p. 66.

(46) Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979), pp. 60—62.

(47) Ibid., p. 104.

(48) Tabbara, *Survival in Beirut*, p. 114.

(49) Jumblatt, *I Speak for Lebanon*, p. 19.

(50) Tabbara, *Survival in Beirut*, p. 178.

(51) The bread riots took place on January 18-19, 1977. Mohamed Heikal, *Secret Channels: The Inside Story of Arab-Israeli Peace Negotiations* (London: Harper Collins, 1996), p. 245.

(52) Ibid., p. 247-248. For the Libyan perspective of the attack, see Bearman, *Qadhafi's Libya*, pp. 170-171.

(53) Heikal, *Secret Channels*, pp. 252—254. Sadat gives a similar account in his own memoirs: see Anwar el-Sadat, *In Search of Identity* (London: Collins, 1978), p. 306.

(54) Boutros Boutros-Ghali, *Egypt's Road to Jerusalem* (New York: Random House, 1997), pp. 11-12.

(55) Ibid., p. 16.

(56) Heikal, *Secret Channels*, p. 259.

(57) Boutros-Ghali, *Egypt's Road to Jerusalem*, p. 17.

(58) Heikal, *Secret Channels*, p. 262.

(59) Doc. 74, Statement to the Knesset by Prime Minister Begin, 20 November 1977, in *Israel's Foreign Relations: Selected Documents, vols. 4-5: 1977-1979,* posted to the Israeli Ministry of Foreign Affairs Web site: www.mfa.gov.il/MFA/Foreign+Relations/Israels+Foreign+Relations+since+1947/1977–1979/. Emphasis added by the author.

(60) Boutros-Ghali, *Egypt's Road to Jerusalem*, pp. 134-135.

(61) The statistics are drawn from Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration, and the New Arab Social Order," in Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1982) pp. 53, 55.

(62) Ibid., pp. 62–65.

(63) Boutros-Ghali, *Egypt's Road to Jerusalem*, pp. 181-182, 189.

(64) Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (London: Saqi, 2000) pp. 395-396.

الفصل الثالث عشر: قوة الإسلام

(1) Giles Kepel, *The Prophet and the Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt* (London: Saqi, 1985), p. 192.

(2) Mohamed Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: Deutsch, 1983), pp. xi-xii.

(3) Sayyid Qutb, "The America I Have Seen," in Kamal Abdel-Malek, ed., *America in an Arab Mirror: Images of America in Arabic Travel Literature* (New York: St Martin's Press, 2000), pp. 26-27.

(4) Ibid., p. 10.

(5) Sayyid Qutb, Ma'alim fi'l-tariq [lit. "Signposts along the Road," often translated under the title *Milestones*] (Cairo: Maktabat Wahba, 1964).

There are many English editions of Qutb's Milestones. The edition I cite was published in Damascus by Dar al-Ilm (no date). These arguments from the introduction, pp. 8—11; ch. 4, "Jihad in the Cause of God," p. 55; ch. 7, "Islam Is the Real Civilization," p. 93.

(6) Ibid., ch. 11, "The Faith Triumphant," p. 145.

(7) Zaynab al-Ghazali, *Return of the Pharaoh: Memoir in Nasir's Prison* (Leicester: The Islamic Foundation, n.d.), pp. 40-41.

(8) Ibid., pp. 48-49.

(9) Ibid., p. 67.

(10) One of Hadid's recruits recounted his experiences to a Syrian judge, reproduced in translation in Olivier Carré and Gérard Michaud, *Les Frères musulmans* [The Muslim Brothers] *(1928-1982)* (Paris: Gallimard, 1983), p. 152.

(11) Ibid., p. 139.

(12) Isa Ibrahim Fayyad had been arrested in Jordan and accused of being part of a Syrian assassination squad sent to kill the Jordanian prime minister. His account of the massacre in the Tadmur Prison was reproduced in ibid., pp. 147-148.

(13) The anonymous eyewitness account was recorded by a *Washington Post* correspondent and reproduced in the article "Syrian Troops Massacre Scores of Assad's Foes," June 25, 1981.

(14) Thomas Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (London: Collins, 1990), p. 86.

(15) Quoted in Robert Fisk, *Pity the Nation: Lebanon at War* (Oxford: Oxford University Press, 1991), p. 518.

(16) Emphasis in the original; ibid., p. 512.

(17) Quoted in ibid., pp. 480, 520.

(18) Quoted in Augustus Richard Norton, *Hezbollah* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), p. 19.

(19) On the Maronite-Israel alliance, see Kirsten E. Schulze, *Israel's Covert Diplomacy in Lebanon* (London: Macmillan, 1998), pp. 104–124.

(20) On Sharon's plans for the restructuring of the Middle East, see Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), pp. 395–400.

(21) Lina Mikdadi, *Surviving the Siege of Beirut: A Personal Account* (London: Onyx Press, 1983), pp. 107-108.

(22) Colonel Abu Attayib, *Flashback Beirut 1982* (Nicosia: Sabah Press, 1985), p. 213.

(23) Mikdadi, *Surviving the Siege of Beirut*, p. 121.

(24) Ibid., pp. 132-133.

(25) From the official translation of the Final Report of "The Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut, 1983," chaired by President of the Israeli Supreme Court, Yitzhak Kahan, pp. 12, 22.

(26) Selim Nassib with Caroline Tisdall, *Beirut: Frontline Story* (London: Pluto, 1983), pp. 148–158.

(27) Naim Qassem, *Hizbullah: The Story from Within* (London: Saqi, 2005), pp. 92-93.

(28) Ibid., pp. 88-89.

(29) The full text of this foundation document, "Open Letter Addressed by Hizbullah to the Downtrodden in Lebanon and in the World" of February 16, 1985, is reproduced in Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin, TX: University of Texas Press, 1987). Passage quoted on pp. 174-175.

(30) Fisk, *Pity the Nation*, p. 460.

(31) Norton, *Hezbollah*, p. 81.

(32) Abdullah Anas, *Wiladat "al-Afghan al-'Arab": Sirat Abdullah Anas bayn Mas'ud wa 'Abdullah 'Azzam* [The Birth of the "Arab Afghans":

The autobiography of Abdullah Anas between Mas'ud and Abdullah 'Azzam] (London: Saqi, 2002), p. 14. Born Bou Jouma'a, he adopted the alias Anas as his surname after joining the Afghan jihad.

(33) For a brief biography, see Thomas Hegghammer, “Abdallah Azzam, the Imam of Jihad,” in Gilles Kepel and Jean-Pierre Milelli, eds., *Al Qaeda in Its Own Words* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008), pp. 81—101.

(34) Abdullah 'Azzam, “To Every Muslim on Earth,” published in Arabic in the magazine he edited from Afghanistan, *Jihad*, March 1985, p. 25.

(35) Abdullah 'Azzam, “The Defense of Muslim Territories Constitutes the First Individual Duty,” in Keppel and Milelli, pp. 106-107.

(36) The full record of U.S. support for the Afghan mujahidin is provided by Steve Coll in *Ghost Wars* (New York: Penguin, 2004); figures for the Carter years p. 89; for 1985, p. 102.

(37) Anas, *Wiladat “al-Afghan al-'Arab,”* p. 15.

(38) Ibid., pp. 16-17.

(39) Ibid., pp. 25—29.

(40) Ibid., pp. 33-34.

(41) Interview with Zaynab al-Ghazali, *Jihad,* December 13, 1985, pp. 38—40.

(42) Anas, *Wiladat “al-Afghan al-'Arab,”* p. 58.

(43) Ibid., p. 67.

(44) Ibid., p. 87.

(45) Shaul Mishal and Reuben Aharoni, *Speaking Stones: Communiqués from the Intifada Underground* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994), p. 21.

(46) Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters* (London: Hurst, 2007), pp. 11-12.

(47) Sari Nusseibeh with Anthony David, *Once Upon a Country: A Palestinian Life* (London: Halban, 2007), p. 265.

(48) Ibid., p. 269.

(49) The charter was published on August 18, 1988; quote from art. 15. "Charter of the Islamic Resistance Movement (Hamas) of Palestine," *Journal of Palestine Studies* 22, 4 (Summer 1993): 122–134.

(50) Communiqués 1 and 2, in Mishal and Aharoni, *Speaking Stones*, pp. 53–58.

(51) Nusseibeh, *Once Upon a Country*, p. 272.

(52) M. Cherif Bassiouni and Louise Cainkar, eds., *The Palestinian Intifada—December 9, 1987-December 8, 1988: A Record of Israeli Repression* (Chicago: Database Project on Palestinian Human Rights, 1989), pp. 19–20.

(53) Ibid., pp. 92–94.

(54) Hamas Communiqué No. 33, December 23, 1988, and UNC Communiqué No. 25, September 6, 1988, in Mishal and Aharoni, *Speaking Stones*, pp. 125–126, 255.

(55) UNC Communiqué No. 25, September 6, 1988, in Mishal and Aharoni, *Speaking Stones*, p. 125.

(56) Nusseibeh, *Once Upon a Country*, pp. 296–297.

(57) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 624.

(58) Cited in Avi Shlaim, *The Iron Wall*, p. 466.

(59) Communiqué No. 33, December 23, 1988, in Mishal and Aharoni, *Speaking Stones*, p. 255.

(60) Robert Hunter, *The Palestinian Uprising: A War by Other Means* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1991) p. 215.

الفصل الرابع عشر: ما بعد الحرب الباردة

(1) Mohamed Heikal, *Illusion of Triumph: An Arab View of the Gulf War* (London: Harper Collins, 1992), pp. 14–17, for both Habash and Asad quotes. See also Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, *The World Was Going Our Way: The KGB and the Battle for the Third World* (New York: Basic Books, 2005), pp. 212–213.

(2) Mohamed Heikal, *Illusion of Triumph*, pp. 16–17.

(3) Quoted in Zachary Karabell, "Backfire: U.S. Policy Toward Iraq, 1988–2 August 1990," *Middle East Journal* (Winter 1995): 32–33.

(4) Human Rights Watch, *Genocide in Iraq: The Anfal Campaign against the Kurds* (New York and Washington: Human Rights Watch, 1993).

(5) Samir al-Khalil, the alias used by Iraqi author Kanan Makiya, provided a graphic description of political repression in Saddam Hussein's Iraq in his 1989 study, *The Republic of Fear* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1989).

(6) Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 251.

(7) Daniel Yergin, *The Prize* (New York: Free Press, 1991), p. 767.

(8) A transcript of the Glaspie-Hussein interview is reproduced in Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, eds., *Beyond the Storm: A Gulf Crisis Reader* (New York: Olive Branch, 1991) pp. 391–396.

(9) Jehan S. Rajab, *Invasion Kuwait: An English Woman's Tale* (London: Radcliffe Press, 1993), p. 1.

(10) Heikal, *Illusion of Triumph*, pp. 196–198.

(11) Heikal, *Illusion of Triumph*, p. 207.

(12) Rajab, *Invasion Kuwait*, pp. 55, 99–100.

(13) Heikal, *Illusion of Triumph*, p. 250.

(14) Mohammed Abdulrahman Al-Yahya, *Kuwait: Fall and Rebirth* (London: Kegan Paul International, 1993), p. 86.

(15) Rajab, *Invasion Kuwait*, pp. 14—19.

(16) Ibid., pp. 73-74; Al-Yahya, *Kuwait: Fall and Rebirth*, pp. 87-88.

(17) Rajab, *Invasion Kuwait*, pp. 43—45.

(18) Ibrahim al-Marashi, “The Nineteenth Province: The Invasion of Kuwait and the 1991 Gulf War from the Iraqi Perspective,” (D.Phil. thesis Oxford, 2004), p. 92.

(19) Abdul Bari Atwan, *The Secret History of Al-Qa'ida* (London: Abacus, 2006), pp. 37-38.

(20) “Declaration of Jihad against the Americans Occupying the Land of the Two Holy Sanctuaries,” reprinted in Gilles Kepel and Jean-Pierre Milelli, eds., *Al-Qaeda in Its Own Words* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008), pp. 47-50. See also Bin Ladin’s CNN interview in *ibid.*, pp. 51-52.

(21) Heikal, *Illusion of Triumph*, pp. 15-16.

(22) Ibid., p. 230.

(23) Ibid.

(24) Ibid., p. 234.

(25) Ibid., p. 13.

(26) Sari Nusseibeh, *Once Upon a Country: A Palestinian Life* (London: Halban, 2007), p. 318.

(27) Rajab, *Invasion Kuwait*, p. 181.

(28) Theodor Hanf, *Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (London: I. B. Tauris, 1993), p. 319.

(29) Ibid., p. 570.

(30) Ibid., p. 595.

(31) Ibid., p. 616.

(32) Kamal Salibi, *A House of Many Mansions* (London: I. B. Tauris, 1988).

(33) Nusseibeh, *Once Upon a Country*, p. 337.

(34) Hanan Ashrawi, *This Side of Peace: A Personal Account* (New York: Simon & Schuster, 1995), p. 75.

(35) Ibid., pp. 82–84.

(36) Nusseibeh, *Once Upon a Country*, p. 342.

(37) The full text of Haidar Abdul Shafi's lecture is reproduced on the Jerusalem Media and Communications Center website: http://www.jmcc.org/documents/haidarmad.htm.

(38) Transcriptions of all opening and closing speeches by heads of delegations to Madrid are reproduced on the Israeli Ministry of Foreign Affairs website: http://www.mfa.gov.il/MFA/Archive/. Israeli historian Amitzur Ilan attributes "true responsibility for the murder" of Bernadotte to Shamir and two other LEHI leaders; Ilan, *Bernadotte in Palestine, 1948* (Houndmills and London: Macmillan, 1989), p. 233.

(39) Avi Shlaim, *The Iron Wall*, p. 500.

(40) Ashrawi, *This Side of Peace*, p. 212.

(41) Ahmed Qurie ('Abu Ala'), *From Oslo to Jerusalem: The Palestinian Story of the Secret Negotiations* (London: I. B. Tauris, 2006), p. 58.

(42) Qurie, *From Oslo to Jerusalem*, p. 59.

(43) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp. 656–658.

(44) Ashrawi, *This Side of Peace*, p. 259.

(45) Qurie, *From Oslo to Jerusalem*, p. 279.

(46) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 547.

(47) World Bank, “Poverty in the West Bank and Gaza,” Report No. 22312-GZ, June 18, 2001.

(48) The construction of new settlements violated Art. 31 of the Oslo II accords, which stipulated: “Neither side shall initiate or take any step that will change the status of the West Bank and the Gaza Strip pending the outcome of the permanent status negotiations.”

(49) B’tselem, the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, “Land Grab: Israel’s Settlement Policy in the West Bank,” May 2002, p. 8.

(50) Ibid., pp. 433–444.

(51) Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), p. 35.

خاتمة

(1) Osama bin Ladin’s television statement was broad-cast on al-Jazeera television on October 7, 2001. An English transcription of his statement is posted on the BBC website, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/1585636.stm.

(2) Israeli statistics reproduced from the Ministry of Foreign Affairs website, http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism.

(3) All statistics relating to administrative detention, house demo-lition, and the Separation Barrier can be found on the B’Tselem website, http://www.btselem.org/english/list_of_Topics.asp.

(4) “Bridging the Dangerous Gap Between the West and the Muslim World,” remarks prepared for delivery by Deputy Secretary Paul Wolfowitz at the World Affairs Council, Monterey, CA, May 3, 2002.

(5) Secretary Colin L. Powell, “The U.S.-Middle East Partnership Initia-tive: Building Hope for the Years Ahead,” lecture delivered to the Heritage Foundation, Washington, DC, 2002.

(6) White House spokesman Gordon Johndroe, quoted in the *Guardian*, December 27, 2008.